

نقابة المحامين الأهلية

المحاماة

فهرست

السنة الرابعة

١٩٢٣-١٩٢٤

=====

المطبعة العصرية
شارع الميرزا محمد علي
الطبعة ١٩٢٣

بيان

تشتمل فهرست مجلة المحاماة على الابواب الآتية :

- (١) بيان المقالات والابحاث والشؤون القضائية
- (٢) ملخص أحكام المحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة والمحاكم الاجنبية والمجلس الحسبي العالي وفتاوى حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
- (٣) بيان القوانين والقرارات والمنشورات

١

فهرست المقالات والابحاث القانونية

نذكر تحت هذا الباب عنوان المقالات والابحاث مع اسماء اصحابها وبيان العدد والصفحة المنشورة فيها

- ١ - { العتة الموجب للحجر (لحضرة الاستاذ احمد
نشأت بك) (عدد ١ - ص ١)
- ٢ - { بحث في المادة ٤٠ من لائحة الترع والجسور .
الأمر الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٤
(ص ٨٨ - عدد ١ ص ٢٩٧ - عدد ٣)
لحضرة صاحب العزة الاستاذ يونس صالح بك
مدير جرجا
- ٣ - { بحث في وقفية المرحوم على بك فهمي لفضيلة
الشيخ احمد ابراهيم الاستاذ بمدرسة القضاء الشرعي
(ص ٩٢ - عدد ١)
- ٤ - { استئناف المدعى بالحق المدني واثره في الدعوى
العمومية وطلب الموضوع والفصل فيه بعمرة
(ص ١٠٥ - عدد ٢)
المحكمة الاستئنافية لحضرة صاحب العزة
الاستاذ حامد فهمي بك المحامي

- ٥ - طبيعة الديون الناشئة عن المقامرة من الوجهة
القانونية الفرنسية (لحضرة حمدي افندي عبد
الحمد الموظف بمحكمة الاستئناف الاهلية)
(ص ١٨٩ - عدد ٢)
- ٦ - تطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات لحضرة الاستاذ
محمود افندي عبد الرحمن مساعد النيابة
(ص ١٩٦ - عدد ٢)
- ٧ - نزاع الملكية للمنافع العمومية . مبدأ جديد لحضرة
صاحب العزة عزيز بك خانكي رئيس التحرير
(ص ١٩٩ - عدد ٢)
- ٨ - الأمر على العرائض أو اختصاص القاضي الإداري
لحضرة صاحب العزة الدكتور عبد الفتاح السيد
بك الاستاذ بمدرسة الحقوق الملكية
(ص ٢٠٩ - عدد ٣)
- ٩ - لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على تبليغ زوجها .
فهل يشترط قيام الزوجية وقت هذا التبليغ
لحضرة الاستاذ زكي افندي احمد نصر المحامي
(ص ٣٠١ - عدد ٣)
- ١٠ - الاتفاقات الجنائية لحضرة صاحب العزة الاستاذ
على زكي العرابي بك
(ص ٣١٣ - عدد ٤)
- ١١ - تحويل الديون التجارية لحضرة الاستاذ زكي
افندي عريبي المحامي
(ص ٣٩١ - عدد ٤)
- ١٢ - مذكرة محكمة الاستئناف بخصوص تعديل
الاختصاص الجنائي
(ص ٣٩٣ - عدد ٤)
- ١٣ - صورة المذكرة الملحقة بقانون تحديد سن الزواج
(ص ٣٩٦ - عدد ٤)
- ١٤ - تحديد سن الزواج - لفضيلة العلامة الشيخ
محمد بنحيت مفتي الديار المصرية سابقاً
(ص ٣٩٩ - عدد ٤)
- ١٥ - نظرية الجزاء التهديدي والجزاء القطعي لحضرة
الاستاذ نصيف افندي زكي المحامي
(ص ٤٢١ - عدد ٥)
- ١٦ - تحديد سن الزواج لفضيلة الاستاذ الشيخ
احمد ابراهيم الاستاذ بمدرسة القضاء الشرعي
(ص ٤٩٢ - عدد ٥)
- ١٧ - تحديد سن الزواج لفضيلة الاستاذ الشيخ محمد
عبد العزيز الحولي الاستاذ بمدرسة القضاء الشرعي
(ص ٤٩٧ - عدد ٥)

- ١٨ - { ما يضاف من مواعيد المسافة الى ميعاد الاستئناف
لحضرة صاحب العزة الاستاذ حامد بك فهمي المحامي } (ص ٥١٩ - عدد ٦)
- ١٩ - { بحث في المادة ٣٢ ققرة ح من لائحة الترع والجسور
لحضرة صاحب العزة احمد بك صادق مدير
الادارة بوزارة الداخلية } (ص ٥٩٥ - عدد ٦)
- ٢٠ - { قضايا نزع الملكية . احصائية - لحضرة صاحب
العزة عزيز بك خانكي رئيس التحرير } (ص ٥٩٧ - عدد ٦)
- ٢١ - { تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة أعضاء
مجلس النواب } (ص ٦١٧ - عدد ٧)
- ٢٢ - { التعليقات على الاحكام - لحضرة الاستاذ مختار
افندي الشريف المحامي } (ص ٧٠٥ - عدد ٧)
- ٢٣ - { خطرات أفكار لحضرة صاحب العزة
الاستاذ الجليل احمد بك قمحه } (ص ٧٠٩ - عدد ٧)
- ٢٤ - { ادارة قضايا الحكومة . ماضيها ونظامها ومستقبلها .
(محاضرة القاها جناب المسيو بيولا كارلي المنشار
الملكي لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس لجنة قضايا
الحكومة . معربة بقلم حضرة الاستاذ الفاضل
يوسف بك قسيس النائب بقسم قضايا الداخلية } (ص ٧١٧ - عدد ٨)
(ص ٨٠٧ - عدد ٩)
- ٢٥ - { جريمة افعال أمر العائلة - لحضرة صاحب العزة
الدكتور عبد الفتاح السيد بك } (ص ٧٩٨ - عدد ٨)
- ٢٦ - { الجرائم الانتخابية . المادتان ٢٨٤ ققرة أولى
عقوبات والمادتان ٧٦ و ٧٧ ققرة أولى من قانون
الانتخاب - المادتان ٣٢ و ٤٧ مكررة عقوبات
لحضرة صاحب العزة الاستاذ مقصود بك
قوسه القاضي } (ص ٩٠١ - عدد ١٠)
- ٢٧ - { مقارنة الشرائع (لحضرة طه افندي السيد نصر)
(الطالب بالحقوق } (ص ٩٢١ - عدد ١٠)

حرف الالف

- ١ ابداء رأى . عدم استخدام . لا مسؤولية .
ضرر . حسن نية
 استئناف اهل — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣
 عدد ٦ . ص ٥٣٨ . نمرة ٤١٢ ()
- ٢ ابطال المرافعة . امام محكمة ثانى درجة
 (استئناف اهل — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .
 عدد ٤ . ص ٣٣١ . نمرة ٢٧١)
- ٣ اتفاق . سبب غير مشروع . رخصة .
 التنازل عنها . ادارة قهوة . نظرية
 استرداد مادفع بناء على اتفاق غير
مشروع
 (دمنهور الجزئية — ٥ مارس
 سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٧٥٨ . نمرة ٦٤٠)
- ٤ اتفاقية السودان . محاكم السودان
اختصاص . نظام عام
 (اللوسكي الجزئية — ٢٠ ديسمبر
 سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٦٦ .
 نمرة ٦٤٦)
- ٥ اتومويل . مسؤولية السواق . واجب
السواق
 (انقرس — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣
 عدد ٨ . ص ٧٩٦ . نمرة ٦١٢)
- ٦ اثاثات منزلية . زوجة مملعة
 (استئناف مختلط — ٨ مايو سنة ١٩٢٣
 عدد ٢ . ص ١٨٢ . نمرة ١٤٤)
- ٧ اثبات . صورية . موانع ادوية . الأوبة
 (استئناف اهل — ٧ يونيو سنة ١٩٢٣
 عدد ٢ . ص ١٣٧ . نمرة ٩٤)
- ٨ اثبات . شركة المحاصة
 (بني سويف الابتدائية — ٢٨ ابريل
 سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٤١ . نمرة ٣٦)
- ٩ اثبات . سبب غير جائز . كل الطرق جائزة
 (الازبكية الجزئية — ٢٧ نوفمبر
 سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٦٠ . نمرة ١٩١)
- ١٠ اثبات . موانع ادوية . مركز الشخص
الاجتماعى . بيئة . قرائن
 (استئناف مختلط — ٢٢ نوفمبر
 سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٢ . نمرة ٣٧٢)
- ١١ اثبات . قرائن . سكوت المرسل اليه . رضا
 (نقض و ابرام باريس — ٤ يولية
 سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٩٠ . نمرة ٤٥٨)
- ١٢ اثبات الدفع . عجز
 (المحكمة العليا الشرعية — ٣ يناير
 سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٨٠ .
 نمرة ٦٥٧)
- ١٣ اثبات . اخطار بالرفت . بيئة
 (لبيج — ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٢
 عدد ٩٠ . ص ٨٩٢ . نمرة ٦٨٠)
- ١٤ اثبات أمام المحاكم الجنائية . فى
مسائل الملكية . تقض
 (نقض — ٤ فبراير سنة ١٩٢٤
 عدد ١٠ . ص ٩١١ . نمرة ٦٩٤)

- ١٥ اجارة . المؤجر . تعهداته . مرمة . تعويض
(الموسي الجزئية — ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ٤٢ . نمرة ٣٧)
- ١٦ اجارة . قانون قيد اجور المساكن .
اختصاص . مدة اجارة الوقف . قبض
الايجار مقدماً
(استئناف مختلط — اول مايو
سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٢ . نمرة ٦٣)
- ١٧ اجارة . وقف . ناظرين . اتفاق احد
الناظرين مع مزاييد . حرية المزايدات .
تعطيلها . اتفاق بلا سبب
(استئناف أهلي — ٢٣ مايو سنة
١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٢٦ . نمرة ٨٨)
- ١٨ اجارة . طلب تعويضات . سقوط
الحق فيها . النقص في منفعة العين
المؤجرة . دفع الايجار
(استئناف مختلط — ٢٦ يونية
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩١
نمرة ٢٣٦)
- ١٩ اجارة . تسليم العين . أسباب خفية .
مسئولية المؤجر . ترك المستأجر ينتفع أو
تمكينه . عقود مطبوعة
(مصر الابتدائية المختلطة — ١٣ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩١
نمرة ٢٣٧)
- ٢٠ اجارة . وفاة المؤجر والمستأجر . انقضاؤها
(استئناف أهلي — ٢١ يناير سنة ١٩٢٤
عدد ٥ . ص ٤٤١ . نمرة ٣٤٢)
- ٢١ اجارة . قانون قيد أجر الأمكنة .
سريات . مباني المالك ومباني
بناها المستأجر
(الازبكية — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٥ . ص ٤٦١ . نمرة ٣٥٥)
- ٢٢ اجارة . واجبات المؤجر . تقصيره .
اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
(نقض و ابرام باريس — ١٣ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٢ . نمرة ٣٨١)
- ٢٣ اجارة الاشخاص . مخدوم . خادم .
تخفيض المرتب . تعويض
(استئناف باريس — ٣٠ أكتوبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٩
نمرة ٣٨٦)
- ٢٤ اجارة . الاصلاحات ضرورية . واجبات
المؤجر . تقصير . مسئولية . سقوط
المنزل . وفاة . قتل خطأ
(الابان الجزئية — ٢٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٦٢
نمرة ٤٢٣)
- ٢٥ اجارة . وقف . قبض الايجار مقدماً
(قوى شرعية — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٦ . ص ٥٧٣ . نمرة ٤٣٠)
- ٢٦ اجارة . اجارة مجددة . لا عقد . اخراج
المستأجر . دعوى مستعجلة
(نقض و ابرام باريس — ٢٩ يناير
سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٩١
نمرة ٤٦١)

٢٢ اجارة . عجز . شروط التنازل عنه .

تزع ملكية للمنافع العمومية . وجوب

خصم ايجارها . شرط استلام الاطيان

بما فيها من الزراعة . شرط باطل

(استئناف اهل — ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤

عدد ٨ . ص ٧٣٧ . نمرة ٥٦٦)

٢٣ اجارة . تغيير معالم العين المؤجرة .

اذن المالك

(نقض و ابرام باجيكا — ٦ مارس

سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٩٤ .

نمرة ٦٠٩)

٣٤ اجارة . ايجار . تحويله للغير . رضاه

المدين . حالات

(استئناف اهل — ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤

عدد ٩ . ص ٨٣٥ . نمرة ٦٣٠)

٣٥ اجارة . حقوق المستأجر . اقتلاع

القراس الصغيرة

(نقض و ابرام باريس — ٣٠ يولي

سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٨٦

نمرة ٦٦٦)

٣٦ اجارة . مدتها . مشيئة المستأجر

(استئناف باريس — ١٥ فبراير

سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٨٧

نمرة ٦٦٩)

٣٧ اجارة . من أحد الشركاء . سلطة

قاضي الأمور المستعجلة

(ليج — ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ .

عدد ٩ . ص ٨٩١ . نمرة ٦٧٦)

٢٧ اجارة . بناء دور جديد . حق

المالك . حق المستأجر

(السيدة الجزئية — ٢٣ ديسمبر

سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٥٧

نمرة ٥٠٦)

٢٨ اجارة . عقد رسمي . صيغة تنفيذية .

جواز التنفيذ به بالنسبة للاقساط

المستحقة لا بالنسبة لتعويضات

(الازبكية — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٣

عدد ٧ . ص ٦٧٦ . نمرة ٥٠٧)

٢٩ اجارة . شرط عدم ضمان المؤجر .

بطلان . تقصير المالك . مسئولية

للمستأجر فقط

(استئناف مخطط — ١٠ يناير

سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٢

نمرة ٥١٩)

٣٠ اجارة . حريق . مسئولية . المستأجر .

أحوال . اثبات

(استئناف باريس — ٢٨ فبراير

سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٨

نمرة ٥٤٢)

٣١ اجارة . خلل الآلة الصاعدة . مسئولية

المالك . ضمان بائعها . ضمان المقاول

(استئناف باريس — ٢٨ يناير

سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٧٠٠

نمرة ٥٣٥)

٣٨	اجارة . محكة المؤجر . محكة المستأجر . التنازل عن الاختصاص المشروط . دعوى مستعجلة . طرد المستأجر الذي انتهت مدته . تمكين المستأجر الجديد . استعجال (بنى سوف الجزئية — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٣٦ نمرة ٧١٧)	٤٤	أحكام . قوة الشيء المحكوم فيه . شك . تأويله لمصلحة الخصم الذي يحتج بها ضده . دعوى ابطال التصرفات . ضرر . اعسار . تعويض (استئناف مختلط — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٣ نمرة ٣٧٣)
٣٩	اجارة . شرط عدم التأجير من الباطن (استئناف باريس — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٦٤ نمرة ٧٤٩)	٤٥	أحكام . غياية . حضورية . وصف خطأ . العبرة بالحقيقة (استئناف اهل — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٦ . ص ٥٣٩ . نمرة ٤١٣)
٤٠	اجور خفر . طريقة تحصيلها (الموسكى الجزئية — ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ عدد ١٠ . ص ٩٣١ . نمرة ٧١٢)	٤٦	أحكام تهديدية . مفعولها . غرامات (استئناف اهل — ٦ مارس سنة ١٩٢٤ عدد ٧ . ص ٦٤٦ . نمرة ٤٩٠)
٤١	الاحكام التى تتعدى لغير المحكوم عليه . طعن . دعوى مستقلة (مصر الابتدائية الشرعية — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٤ . ص ٣٧٧ نمرة ٣٠١)	٤٧	أحكام . أسباب . منطوق . قوة الشيء المحكوم فيه . حكم تهديدى . عدم قيد القاضى . معنى القاعدة . عمل عادت منفعة على آخر . مقدار المسئولية (استئناف مختلط — ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٥ نمرة ٥٢٥)
٤٢	أحكام . جزاءات تهديدية . الأقالة منها . ضرر (مصر الابتدائية المختلطة — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٥ نمرة ٣١١)	٤٨	أحكام غياية . غياب المدعى (مأمورية المظف القضائية — ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٦٣ نمرة ٥٧٨)
٤٣	أحكام . جزاءات تهديدية . أقالة أو تخفيض (مصر الابتدائية المختلطة — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٦ . نمرة ٣١٢)		

٤٩	أحكام تمهيدية . استئناف . وحدها . قبل التنفيذ . بعده (استئناف مختلط — ٢ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٨٤ نمرة ٦٦١)
٥٠	أحكام . صدورها علانية . نظام عام (نقض وإبرام باريس — ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٨٦ نمرة ٦٦٧)
٥١	أحوال شخصية . مراجع (نقض وإبرام باريس — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٣ نمرة ٢٤٠)
٥٢	اختصاص المجالس الحسبية . أزمة وزارية . قوة القاهرة . إيقاف سير الاستئناف (مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ عدد ١ . ص ٢١ . نمرة ١٤٠)
٥٣	اختصاص . بطريكخانات . مجالس مالية (مجلس حسي عالي — ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٢٥ . نمرة ١٩)
٥٤	اختصاص . تغيير الصفة الدينية . (مجلس حسي عالي — ٢٠ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٢٥ . نمرة ١٨)
٥٥	اختصاص . نققة . محاكم أهلية (اسبوط الجزئية — ٥ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٤٣ . نمرة ٣٨)
٥٦	اختصاص . الجنسية المصرية (استئناف مختلط — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٧٦ . نمرة ٥٤)
٥٧	اختصاص . الحارس على أموال الاعداء . جنسية (استئناف مختلط — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ . عدد ١ . ص ٧٧ . نمرة ٥٨)
٥٨	اختصاص . محاكم مختلطة . مصلحة الاجنبي . زوالها (استئناف مختلط — اول مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨١ . نمرة ٦٠)
٥٩	اختصاص المحاكم الفرنسية . طلاق . اجانب . محل إقامة (نيس بفرنسا — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ٨٦ . نمرة ٦٧)
٦٠	اختصاص المحاكم الفرنسية بالنسبة الى الاجانب . طلب نققة . نظام عام (استئناف باريس — ١١ ابريل سنة ١٩٢٢ عدد ٢ . ص ١٨٧ . نمرة ١٥٥)
٦١	اختصاص المجلس الحسي . تبرع من مال المحجور عليه . عدم جواز (مجلس حسي عالي — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عدد ٣ . ص ٢٣٩ . نمرة ١٧٣)
٦٢	اختصاص المجلس الحسي . اب ذو سوابق . ولاية شرعية . صلب الولاية (مجلس حسي مصر — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٤٠ نمرة ١٧٤)

- ٦٣ اختصاص . تفسير اواخر ادارية .
محاكمة تأديبية
(مصر الابتدائية الاهلية — ١٧ مايو
سنة ١٩٢٢ . عدد ٣ . ص ٢٥٩
نمرة ١٨٩)
- ٦٤ اختصاص قاضي الامور المستعجلة .
شبهة انقاسخ العقد
(استئناف باريس — ١٢ اكتوبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٨
نمرة ٣١٦)
- ٦٥ ١ — اختصاص المحاكم الاهلية .
حدوده . وقف انشاؤه . شروط وجوده .
المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم
الاهلية . (المادتان ١٣٧ و ٣٧٤ من
لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) وقانون
نمرة ٣٥ لسنة ١٩٠٩ وقانون نمرة ٣١
لسنة ١٩١٠ .
٢ — وقف سقوط الحق بمضى المدة .
القانون الواجب تطبيقه . شروطه .
المواد ٧ و ١٧ و ٧٦ مدني والمادتان
٥٨٩ و ٦٠٠ من كتاب المدل
والانصاف لقدرى باشا
٣ — حق حبس العين . تطبيقه
المادة ٦٠٥ مدني
(استئناف — ١١ يناير سنة ١٩٢٢
عدد ٥ . ص ٤٤٦ . نمرة ٣٤٦)
- ٦٦ اختصاص . يهود . اسرائيلين .
مواريث . بطريكخانات
(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٩ يولية سنة
١٩٢٠ عدد ٦ . ص ٥٤٤ . نمرة ٤١٧)
- ٦٧ اختصاص . قاتورة . تعيين محل الدفع
(تقضى و ابرام باريس — ١١ يولية
سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٩٠ .
نمرة ٤٥٦)
- ٦٨ اختصاص . محل الوفاء . حكم اجنبي .
تنفيذه في مصر . شروط . مسئولية
المدين . فوائد . تعويض
(استئناف مخطوط — ١٠ يناير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٠ .
نمرة ٥١٧)
- ٦٩ اختصاص . محاكم مختلطة . مصلحة
الاجنبي في البداية . زوالها . بقاء
الاختصاص . حتى في النتائج المتفرعة
(استئناف مخطوط — ١٥ يناير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٣ .
نمرة ٥٢٢)
- ٧٠ اختصاص المحاكم الاهلية . بعد
صدور احكام عسكرية أو تأديبية
(ايتاي البارود — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٨ . ص ٧٦٠ . نمرة ٥٧٧)
- ٧١ اختصاص عقارى . حكم شرعى .
احكام اجنبية أو مختلطة . جواز
(استئناف اهل — ١٥ مايو سنة ١٩٢٤
عدد ١٠ . ص ٩٢٥ . نمرة ٧٠٣)

- ٧٢ اختلاس . حجز . بطلان
(نقض — ٦٠ فبراير سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ٥ . نمرة ١)
- ٧٣ اختلاس . اثبات شهادة شهود .
نقض . عدم جوازه
(نقض — ٦ مارس سنة ١٩٢٣ .
عدد ١ ص ٦ . نمرة ٣)
- ٧٤ اختلاس . شريك . اركان التهمة
(نقض — ٢ ابريل سنة ١٩٢٣ .
عدد ٣ . ص ٢٣٢ . نمرة ١٦٠)
- ٧٥ اختلاس أموال أميرية . القدر .
أركان الجريمة . أموال وزارة الاوقاف
(المادتان ٩٧ و ١٠٣ عقوبات)
(نقض — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢
عدد ٥ . ص ٤٣٣ . نمرة ٣٨٢)
- ٧٦ اختلاس . نقض . عدم الفصل في
دعوى التهم . سرقة المبلغ منه .
بطلان الحكم
(نقض — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٦ . ص ٥٢٦ . نمرة ٣٩٠)
- ٧٧ اختلاس اشياء محجوزة . اعلان
الحجز . بطلان الحجز . المواد ٢٨٠
٢٩٦ و ٢٩٧
(نقض — ٤ يناير سنة ١٩١٦ .
عدد ٦ . ص ٥٣٠ . نمرة ٢٩٩)
- ٧٨ اختلاس . نوع العقدة . نوع المشولية .
نقض . عدم بيان . وجه نقض
(نقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٨ . ص ٧٢٦ . نمرة ٥٤٩)
- ٧٩ اختلاف الدارين . موانع الارث
(مصر الشرعية — ٢٦ مايو سنة ١٩٢٤
عدد ١ . ص ٥٩ . نمرة ٥٣)
- ٨٠ اختلاف الجنس والدين . اتفاق على
شريعة أو قانون . اختصاص الحاكم
الفرنساوية . محل اقامة
(استئناف باريس — ٢٧ مارس
سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٧ . نمرة ٧١)
- ٨١ اختبار عديم الاهلية . منعه من بعض
التصرفات
(مجلس حسي عالي — ٣ فبراير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٢٢
نمرة ٤٠٤)
- ٨٢ بيان أسباب الأداته بعد حكم
براءة . نقض
(نقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .
عدد ٨ ص ٧٢٩ . نمرة ٥٥٤)
- اذن خصومة
(راجع ولي شرعى)
- ٨٣ ارتباط . ايقاف المحاكمة . انفصال .
اختصاص . أمرا حالة . غياب . متهم .
قبض . نيابة
(اداة سوماج الجزئية — ٢٥ سبتمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٦٥
نمرة ٤٥٤)

٩٠ استحقاق منزل . ملحقاته . حق القرار

(استئناف مختلط — ٢٥ مارس
سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٦٠
نمرة ٧٤٠)

٩١ استرداد . حجز . اختصاص . محل

اقامة الحاجز . نظام عام
(السطة الاهلية — ١٩ ابريل
سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٦٩ .
نمرة ٥٨٣)

٩٢ استئناف . ميعاد . أيام الاضطرابات .

اياقاف . المواعيد . امتدادها
(المحكمة العليا الشرعية — ٧ ابريل
سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٧٤
نمرة ١٣٦)

٩٣ استئناف . ميعاد . دعوى استرداد

الامتنع المحجوزة
(استئناف أهلي — ٥ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٤٢ . نمرة
١٧٥)

٩٤ استئناف . قيد الاستئناف في بحر

ثمانية أيام . صحته برفعه مرة ثانية في الميعاد
(استئناف أهلي — ١٠ أكتوبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٥٣ . نمرة ١٨٣)

٩٥ استئناف . طلبات . نية المستأنف

(استئناف مختلط — ٢٧ يونيو
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٠
نمرة ٢٣٤)

٩٦ استئناف . قيد الاستئناف . انذار

بالتقيد . مضي الميعاد
(استئناف أهلي — ٢١ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٣٤ . نمرة ٢٧٣)

٨٤ ارث . اختلاف الدارين . اختلاف

الجنسية
(فتوى شرعية — ١٨ يونيو سنة ١٩١٦
عدد ٢ . ص ١٧٢ . نمرة ١٣٣)

٨٥ ارث . اختلاف الدارين . معناه

شرعاً . اختلاف الجنسية
(المحكمة العليا الشرعية — ١٥ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٧٧
نمرة ١٤١)

٨٦ ارث . التعويض الذي قدره لجنة

التعويضات . تعويض شخصي للشخص
لا تركة . عدم جواز الحجز عليه لدين
على الورثة

(مصر الابتدائية الشرعية — ١٠
ديسمبر . سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ .
ص ٤٥٦ . نمرة ٣٥٢)

٨٧ ارث . اختصاص . محكمة شرعية .

اتفاق الورثة . وصية
(المحكمة العليا الشرعية — ٣ ديسمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٧٦
نمرة ٣٦٧)

٨٨ ارث . قتل . حكم أهلي بالادانة .

غير مانع
(فتوى شرعية — ١٧ يولية
سنة ١٩١٧ . عدد ٩ . ص ٨٧٢
نمرة ٦٥٢)

٨٩ استجواب المتهم . قرض . عدم

اعتراض المتهم
(قرض — اول يناير سنة ١٩٢٤
عدد ٩ . ص ٨٢٦ . نمرة ٦٢١)

١٠٣ استئناف . مدعى بمحقوق مدنية .

تحريك الدعوى العمومية . تبديد
اشياء محجوزة . اركانها

(بنى سوييف الاهلية — ٣٠ سبتمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٢٥٥
نمرة ٤٢٠)

١٠٤ استئناف فرعى . من مستأنف عليه

على مستأنف عليه

(استئناف مختلط — ٨ يناير سنة
١٩١٤ . عدد ٦ . ص ٥٨٥
نمرة ٤٤٨)

١٠٥ استئناف . قيده في بحر أيام . بطلان .

نوع البطلان

(استئناف أهلى — ١٠ مارس سنة
١٩٢٤ عدد ٧ . ص ٦٤٦ . نمرة ٤٩١)

١٠٦ استئناف . ميعاده . اعلان الحكم

بالنسبة الى المعلن

(استئناف أهلى — ١٥ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٤٩ . نمرة ٤٩٥)

١٠٧ استئناف . دعوى استحقاق . ميعاد .

نزع ملكية

(استئناف — ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ٧ . ص ٦٥٦ . نمرة ٤٩٨)

١٠٨ استئناف . ميعاده . حكم صادر بالبيع

الفصل فى مسائل اخرى

(اسبوط الابتدائية الاهلية — ١٢
مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٦١
نمرة ٥٠١)

٩٧ استئناف . قيد . وجوب الاعلان

(مصر الابتدائية الشرعية — ١٢
ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص
٣٧٥ نمرة ٣٠٠)

٩٨ استئناف . رفع استئناف واحد عن

عن أحكام عدة

(استئناف باريس — اول مايو
سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٨
نمرة ٣١٥)

٩٩ استئناف . أسباب

(استئناف روان — ٣٠ يولي
سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٨٩
نمرة ٣١٩)

١٠٠ استئناف . حكم الازالة . النصاب

القانونى

(استئناف أهلى — ٢٦ نوفمبر سنة
١٩٢٣ عدد ٥ . ص ٤٥٦ . نمرة ٣٥١)

١٠١ استئناف . حكم نزع ملكية . تناوله

مسائل ودفع اخرى . تطبيق قانون

الخسة افدنة . جواز استئنافه . مادة

٥٥٩ مرافعات

(استئناف أهلى — ٢٨ فبراير سنة
١٩٢٤ عدد ٦ . ص ٥٣٣ . نمرة ٤٠٦)

١٠٢ استئناف . حكم نزع ملكية . الفصل

فى مقدار الدين . جواز استئنافه . مادة

٥٥٩ مرافعات

(استئناف أهلى . الدوائر الخمسة — ٢٨
فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٣٤
نمرة ٤٠٧)

١١٥ اسلام شخص مسيحي . تقض . الفصل

في صحة الاسلام . ليس وجه تقض

(تقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٨ . ص ٧٢٨ . نمرة ٥٥٢)

اشتراط جريان الفوائد

راجع فوائد

١١٦ اشتراط الدفع بعملة اجنبية . مارك . جواز

(تقض و ابرام باريس — ٢٣ يناير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٨ .
نمرة ٦٦٥)

١١٧ اشهار افلاس . دين متنازع فيه

(اسكندرية المختلطة — ٢ يونية
سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٧٦ . نمرة ٥٦)

١١٨ اشكال . قاضي جزئي . اختصاص .

محكمة الخط

(المحلة الجزئية — ٢٠ سبتمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٤٧ .
نمرة ١٠٤)

١١٩ اشكال . اختصاص القاضي الجزئي .

محضر صلح

(ايتاي البارود — ٥ سبتمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٣٣
نمرة ٧١٤)

١٢٠ الاشياء الفاقدة . عدم بيان الواقعة

بطلان . تقض

(تقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٨ . ص ٧٢٧ . نمرة ٥٥٠)

١٠٩ استئناف . من له صفة في رفته .

مشتري . حكم في دعوى تزوير

(اسيوط الابتدائية الاهلية — ٢٨
يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٦٦
نمرة ٥٠٣)

١١٠ استئناف . ميعاده . دعوى استحقاق

نزع ملكية بالطرق الادارية

(اسيوط الابتدائية الاهلية — ١٥
ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٥٩ .
نمرة ٥٧٥)

١١١ استئناف . استئناف فرعي . اعلان

الحكم . طلب فرعي يبين موضوع

الاستئناف الاصل

(استئناف بروكل — ٧ فبراير
سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٩٥ .
نمرة ٦١٠)

١١٢ استئناف . ضامن متضامن . استفادة

(استئناف — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤
عدد ٩ . ص ٨٣٨ . نمرة ٦٣٢)

١١٣ استئناف . مخالفة . خطأ تطبيق . على

الوقائع كما هي ثابتة في الحكم

(بني سويف الاهلية — ٢ فبراير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٥٤
نمرة ٦٣٨)

١١٤ استئناف . ضامن . مضمون

ليج — ١٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣
عدد ٩ . ص ٨٩٣ . نمرة ٦٨٤)

- ١٢١ اصلاحية . اعادة تسليم مجرم . تقض
(تقض — ٦ مارس سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ٧ . نمرة ٤)
- ١٢٢ اصابة ولد . موته . ضرر . تعويض .
من له طلب التعويض . الأبورين .
الأخوة . ضرر أدبي
(جاند يلجيكا — ٦ مايو سنة ١٩٢٣
عدد ٧ . ص ٧٠٣ . نمرة ٥٤٤)
- ١٢٣ اعتراف متهم . قيمته . المراقبة القضائية .
عقوبة تبعية
(تقض — ٦ مايو سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ٩ . نمرة ٦)
- ١٢٤ اعلان الوكيل . صحته . شروطه .
وكالة خاصة
(استئناف مختلط — ٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ٧٦ . نمرة ٥٤)
- ١٢٥ اعلان . محل اقامة غير معروف .
تحريرات . اعلان للنيابة
(استئناف مختلط — ١٠ يناير
سنة ١٩٢٢ . عدد ٧ . ص ٦٩٢
نمرة ٥١٨)
- ١٢٦ الاعلانات الملصقة على الجدران .
عدم جواز تمزيقها . وجوب استصدار
حكم بازالتها
(تم — ١٢ مارس سنة ١٩٢٣
عدد ١٠ . ص ٩٦٦ . نمرة ٧٥١)
- ١٢٧ اعمال تحضيرية . سرقة . شروع
(تقض — ٦ مارس سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ١٠ . نمرة ٧)
- ١٢٨ اقرار المريض ببنوة مجهول
(تقوى شرعية — ٨ مارس سنة ١٩٢٢
عدد ١ . ص ٥٢ . نمرة ٥٠)
- ١٢٩ اكتشاف على . نقي دليل أدانة .
من مسوغات اعادة النظر
(تقض وإبرام باريس — ٢ ديسمبر
سنة ١٩٢٣ عدد ٥ . ص ٤٨٦ .
نمرة ٣٨٠)
- ١٣٠ التماس . تقرير خبير . بطلانه
(استئناف أهل — ٢٢ مايو سنة
١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٣٦ . نمرة ٩٣)
- ١٣١ التماس اعادة النظر . تزوير . حكم
جنائي بعد حكم مدني
(استئناف أهل — ٥ مارس سنة
١٩٢٣ عدد ٣ . ص ٢٤٣ . نمرة ١٧٦)
- ١٣٢ التماس . حكم تمهيدى . حكم تحضيري
(استئناف مختلط — ٩ مارس سنة
١٩٢١ عدد ٤ . ص ٣٨٤ . نمرة ٣٠٧)
- ١٣٣ التماس . كذب . غش
(استئناف أهل — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤
عدد ٥ . ص ٤٤٣ . نمرة ٣٤٣)
- ١٣٤ التماس . جواز رفعه مرة أخرى من
الحصم الآخر
(استئناف — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣
عدد ٥ . ص ٤٥٤ . نمرة ٣٥٠)
- ١٣٥ التماس . الاعلان . لنفس الحصم .
للمحل الأعلى . غش . أركانه .
(استئناف — ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤
عدد ٩ . ص ٨٣٩ . نمرة ٦٣٣)

- ١٣٦ التماس إعادة النظر . غش . تعريفة
حجر . قرار مجلس ملي فرعي
(استئناف أهلي — ١٤ ابريل سنة ١٩٢١ عدد ١٠ . ص ٩٢٣ . نمرة ٧١٢)
- ١٣٧ التماس إعادة النظر . الدفع من باب الاحتياط بالتقدم . عدم الفصل فيه
(استئناف مختلط — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٦٣ نمرة ٧٤٥)
- ١٣٨ أمر تقدير . معارضة . ميادها
(استئناف أهلي — ١٨ ابريل سنة ١٩٢٣ عدد ١ . ص ٢٩ . نمرة ٢١)
- ١٣٩ أمر اداري . تنفيذه . تأويله . اختصاص المحاكم . تضمينات المحلات الخطرة . رخص
(مصر الابتدائية الاهلية — ١٣ يناير سنة ١٩٢١ . عدد ٨ . ص ٧٥٢ نمرة ٥٧٤)
- ١٤٠ أملاك أميرية . دعوى وضع يد . أمر عال . نزع الملكية . وجوب تخصيصها للخدمة العامة
(ليج — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٩ . ص ٨٩١ . نمرة ٦٧٨)
- ١٤١ اثناء النقل . وزارة المواصلات . عمل تجاري . تنفيذ مؤقت
(استئناف — ٢ اغسطس سنة ١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٣٩ . نمرة ٩٧)
- ١٤٢ أموال محجوزة . تبديد . حجز باطل
(استئناف مختلط — ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٥ . نمرة ٢٧٩)
- ١٤٣ أموال متقولة . أموال ثابتة . كنيسة
(بروكل — ٦ مايو سنة ١٩٢٢ عدد ٦ . ص ٥٩٣ . نمرة ٤٦٥)
- ١٤٤ انتخاب . حرمان . تخلص من خدمة عسكرية . لجنة تأديب العمدة
(طنطا الاهلية — ١٤ يولية سنة ١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٤٢ . نمرة ٩٩)
- ١٤٥ انتخاب . استئناف . حرمان . عقوبة جنحة . المادة ٤
(طنطا الاهلية — ١٢ يولية سنة ١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٤٢ . نمرة ١٠٠)
- ١٤٦ انتخاب . موطن الانتخاب . تعريفة
(طنطا الاهلية — ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٤٣ . نمرة ١٠١)
- ١٤٧ انتخاب . المادة ١٤ . استئناف . اسباب الاستئناف . عدم بيانها
(قنا الاهلية — ١٨ يولية سنة ١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٤٤ . نمرة ١٠٢)
- ١٤٨ انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . شروط الصحة
(لجنة بني سويف — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٥٣ نمرة ١٠٨)
- ١٤٩ انتخاب . شروط صحة . تأليف اللجنة
(لجنة بني سويف — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ ص ١٥٣ نمرة ١٠٩)
- ١٥٠ انتخاب . محكوم عليه . القيد في

<p>١٥٨ انتخاب . تساوى الاصوات . قرعة</p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٥٩ . نمرة ١١٨)</p>	<p>الجدول . ليس شرطاً لصحة الانتخاب</p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٢ ص ١٥٤ . نمرة ١١٠)</p> <p>١٥١ انتخاب . سرية أخذ الاصوات</p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ ص ١٥٥ نمرة ١١١)</p>
<p>١٥٩ انتخاب . محكوم عليه : محروم . وجوب</p> <p><u>استئزال صوته</u></p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٥٩ . نمرة ١١٩)</p>	<p>١٥٢ انتخاب . اعطاء الأصوات مرتين .</p> <p><u>بطلان</u></p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ ص ١٥٥ . نمرة ١١٢)</p>
<p>١٦٠ انتخاب : مندوب ثلاثيني . سنة</p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٦٠ . نمرة ١٢٠)</p>	<p>١٥٣ انتخاب . علانية الانتخاب . بطلان</p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ ص ١٥٦ . نمرة ١١٣)</p>
<p>١٦١ انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب .</p> <p><u>تشكيلها . وجوب الانتخاب</u></p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ ص ١٦٠ نمرة ١٢١)</p>	<p>١٥٤ انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب</p> <p><u>اختصاص</u></p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ عدد ٢ ص ١٥٦ . نمرة ١١٤)</p>
<p>١٦٢ انتخاب . استعمال الحق اكثر من</p> <p><u>مرة . بطلان</u></p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦١ . نمرة ١٢٢)</p>	<p>١٥٥ انتخاب . خفير نظامي . بطلان . صوته</p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٥٧ . نمرة ١١٥)</p>
<p>١٦٣ انتخاب . حرمان . محكوم عليه سقوط</p> <p><u>سقط الحكم بمضى المدة</u></p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ١٦ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦٢ . نمرة ١٢٣)</p>	<p>١٥٦ انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . كيفية</p> <p><u>تشكيلها . وجوب اختيار الاعضاء</u></p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٥٧ . نمرة ١١٦)</p>
	<p>١٥٧ انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب .</p> <p><u>كيفية تشكيلها</u></p> <p>(لجنة انتخاب القرية — ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٥٨ . نمرة ١١٧)</p>

١٧٠ انتخاب . رشوة . حكم قضائي .

شطب اسم خير . عقوبة تأديبية

(لجنة انتخاب بني سويف — ٢ أكتوبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦٧ .
نمرة ١٣٠)

١٧١ انتخاب . لجنة الانتخاب . تشكيلها .

عدد اعضائها . منشور وزير الداخلية .

قانون

(لجنة انتخاب محافظة مصر —
اول أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص
٢٦٥ . نمرة ١٩٥)

١٧٢ انتخاب سن المندوب . تحديد السن

(لجنة انتخاب محافظة مصر —
اول أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص
٢٦٦ . نمرة ١٩٦)

١٧٣ انتخاب . تعيين الحائز للأصوات .

شبهة . ترجيح . بطلان

(لجنة انتخاب محافظة مصر — اول
أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص
٢٦٧ . نمرة ١٩٧)

١٧٤ انتخاب . تشابه الاسماء . تمييزها بصناعة

الشخص

(لجنة انتخاب محافظة مصر — اول
أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص
٢٦٧ . نمرة ١٩٨)

١٧٥ انتخاب . لجنة الانتخاب . تغيير مكان

انقادها

(لجنة انتخاب الشرقية — ٣ أكتوبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨٦ .
نمرة ١٩٩)

١٦٤ انتخاب . حرمان . قالس بالتدليس .

كونكور داتو . صلح

(لجنة انتخاب الشرقية — ٢١ يونيه
سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦٢ .
نمرة ١٢٤)

١٦٥ انتخاب . افلاس . كونكور داتو

(لجنة انتخاب الشرقية — ٢١ يونيه
سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦٣ .
نمرة ١٢٤)

١٦٦ انتخاب . سرقة . محكوم عليه

وجوب استئصال صوته

(لجنة انتخاب بني سويف — ٢١ أكتوبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٦٣ .
نمرة ١٢٦)

١٦٧ انتخاب . طعن . مدة الطاعن . ناخب

(لجنة انتخاب بني سويف —
٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص
١٦٥ . نمرة ١٢٧)

١٦٨ انتخاب . تأليف لجنة ادارة الانتخاب

وجود المأذون ضمن اعضاء اللجنة .

بطلان

(لجنة انتخاب بني سويف —
٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص
١٦٥ . نمرة ١٢٨)

١٦٩ انتخاب . تشكيل اللجنة . اختيار .

لاتعيين . بطلان

(لجنة انتخاب بني سويف —
٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص
١٦٦ . نمرة ١٢٩)

- ١٧٦ انتخاب . لجنة . تقسيم عملية الانتخاب
(لجنة انتخاب الشرقية — ٣٠ ابريل
سنة ١٩٢٣ عدد ٣ . ص ٢٦٨
نمرة ٢٠٠)
- ١٧٧ انتخاب . عدد الحاضرين . عدد
الاوراق . اختلاف . بطلان
(لجنة انتخاب الشرقية — ٣٠ ابريل
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٦٩ .
نمرة ٢٠١)
- ١٧٨ انتخاب . تأثير . بطلان
(لجنة انتخاب الشرقية — ٣٠ ابريل
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٦٩ .
نمرة ٢٠٢)
- ١٧٩ انتخاب . استعمال الحقوق الانتخابية
مرتقن . بطلان
(لجنة انتخاب الشرقية — ٣٠ ابريل
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٦٩ .
نمرة ٢٠٣)
- ١٨٠ انتخاب . المادة ١٩ . تطبيقها
(لجنة انتخاب الشرقية — ٣٠ ابريل
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٠ .
نمرة ٢٠٤)
- ١٨١ انتخاب . ترشيح . تعدد الترشيح .
اصحها اسبقها تقديم للمديرية
(لجنة انتخاب الدقهلية — ١٨ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٠ .
نمرة ٢٠٥)
- ١٨٢ انتخاب . تصديق المأدوز . دائرة
عمل الموظف . ترشيح
(لجنة انتخاب الدقهلية — ٢ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧١ .
نمرة ٢٠٦)
- ١٨٣ انتخاب . طعن . الترشيح . مدير
(لجنة انتخاب بني سويف — ٢ اكتوبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٣ .
نمرة ٢٠٧)
- ١٨٤ انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب .
اختصاصها . لجنة . المادة ١٣ و ٢٣ .
اختصاصها
(لجنة انتخاب بني سويف — ٢
اكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٥ .
نمرة ٢٠٨)
- ١٨٥ انتخاب . لجنة . المادة ٢١ . اختصاصها
(لجنة انتخاب بني سويف — ٢
اكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٦ .
نمرة ٢٠٩)
- ١٨٦ انتخاب . لجنة المديرية اختصاصها .
بطلان . صوت . تأثيره
(لجنة انتخاب بني سويف — ٢
اكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٦ .
نمرة ٢١٠)
- ١٨٧ انتخاب . تحريض
(لجنة انتخاب بني سويف — ٢
اكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٧ .
نمرة ٢١١)

المحكمة المختصة بالتصديق على توقيعات

المدوين من م الثلاثون مندوبا. تعدد

الترشيح. اصحها اسبقهما في تاريخ

التصديق والتقديم للمديرية

(لجنة انتخاب الشرقية — ٢٠ نوفمبر

سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٥٨ .

نمرة ٢٨٧)

١٩٦ انتخاب . ترشيح . تركية نفسه . تعدد

الترشيحات افضلها

(لجنة انتخاب الشرقية — ٢٢ نوفمبر

سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٦٢ .

نمرة ٢٩٠)

١٩٧ انتخاب . صفة رئيس محكمة الخط .

موطن انتخابي . محامي . مكتب فرعي

اتداب القضاة

(لجنة انتخاب جرجا — ٨ ديسمبر سنة

١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٦٤ . نمرة ٢٩٣)

١٩٨ انتخابات . قرارات . استئناف .

السلطة التي تستأنف امامها . حالات .

(اسيوط الاهلية — ٦ يناير سنة

١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٦٢ . نمرة ٥٠٢)

١٩٩ انتخاب . ابداء رأى . استعمال الحق

اكثر من مرة . شريك . عقوبة .

اختصاص . مادة ٤١٤٠ عقوبات .

(انخم الجزئية — ١٤ فبراير سنة

١٩٢٣ . عدد ١٠ ص ٩٤٦ نمرة ٧٧١)

١٨٨ انتخاب . حق الطعن . محكوم عليه

(لجنة انتخاب بني سويف — ٦

اكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٧ .

نمرة ٢١٢)

١٨٩ انتخاب . شعب . بطلان

(لجنة انتخاب اسيوط — عدد ٣ .

ص ٢٧٨ . نمرة ٢١٣)

١٩٠ انتخاب . اقتراع . غيبة

(لجنة انتخاب اسيوط — اول اكتوبر

سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٩ .

نمرة ٢١٤)

١٩١ انتخاب . عامل التليفون

(لجنة انتخاب اسيوط — ٣ اكتوبر

سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٧٩ .

نمرة ٢١٥)

١٩٢ انتخاب . سرية الانتخاب . بطلان

(لجنة انتخاب اسيوط — ٣ اكتوبر

سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨٠ .

نمرة ٢١٧)

١٩٣ انتخاب . من المدوب . كيفية تقدير

السن

(لجنة انتخاب اسيوط — ٣ اكتوبر سنة

١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨١ نمرة ٢١٧)

١٩٤ انتخابات . استئناف القرارات

الصادرة من اللجان

(مصر الاهلية — ٢ يناير سنة ١٩٢٤

عدد ٤ . ص ٣٣٦ . نمرة ٢٧٦)

١٩٥ انتخابات . نمرة التصديق . تقديم

الاوراق للمديرية . عدول المرشح

<p>مادية . زواج</p>	<p>٢٠٠ انتداب . قاضي ابتدائي . قض . ذكر</p>
<p>(مصر الاهلية — ١٩ يناير سنة ١٩٤٣ . عدد ١٠ . ص ٩٣٠ . نمرة ٧١٠)</p>	<p>تاريخ انتدابه</p>
<p>٢٠٦ افعال المالك . سرقة . عامل الماقل .</p>	<p>(تقضى — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٢٩ . نمرة ٥٥٣)</p>
<p>مسئولية الماقل</p>	<p>٢٠١ انكار التوقيع . سلطة القاضي . انكار كيدى</p>
<p>(نيس بفرنسا — ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢ . عدد ١ . ص ٨٥ . نمرة ٦٤)</p>	<p>(استئناف مختلط ١٦ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٤ . نمرة ٥٢٣)</p>
<p>٢٠٧ . ايجار . ايجار قاحش . اكره . اضطرار .</p>	<p>٢٠٢ اهلية . استمرار وصاية . شروطها</p>
<p>أزمة المساكن . تخفيض الايجار</p>	<p>(مجلس حسي عالي — ٤ يناير سنة ١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٢٣ . نمرة ٨٤)</p>
<p>(نيس بفرنسا — ٧ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٥ . نمرة ٣٤٦)</p>	<p>٢٠٣ اهلية . رشد</p>
<p>٢٠٨ محضر ايقاف التنفيذ . حجز . توزيع .</p>	<p>(مجلس حسي عالي — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٣٥ . نمرة ١٦٧)</p>
<p>قديم طلب لقم الكتاب . مفعوله .</p>	<p>٢٠٤ اهلية . تعاقد . سن الرشد . حسابه</p>
<p>تقديم . ملكية الاوال المحجوز عليها .</p>	<p>تقويم هجرى . « المادة الثامنة من</p>
<p>تزامم الديانة . مصاريف ورسوم حفظ</p>	<p>امر على ١٧ نوفمبر ١٨٩٦ »</p>
<p>اموال المدين . اتعاب المحامين . امتياز</p>	<p>(مجلس حسي عالي — ٣١ مايو سنة ١٩١٤ . عدد ١٠ . ص ٩٢٨ . نمرة ١٧٠٦)</p>
<p>(استئناف مختلط — ١٥ يناير سنة ١٩٢١ . عدد ٧ . ص ٦٩٤ . نمرة ٥٢٤)</p>	<p>٢٠٥ اهلية التعاقد . تعهد قاصر . منقمة</p>

حرف الباء

٢١٦ بطلان جوهري . قرض . ختم الحكم

مدته . اثره . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١)
تحقيق جنايات)

(نقض ٢٨ مارس ١٩٢٢ . عدد ٥
ص ٤٣٤ . نمرة ٣٢٩)

٢١٧ بطلان جوهري في الاجراءات . تأخير

الدفع . بالبطلان . عدم قبوله . المادتان
٢٢٩ و ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات)

قرض

(نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد
٦ . ص ٥٢٨ . نمرة ٣٩٦)

٢١٨ بطلان جوهري . قرض . تزوير . طرق

التزوير . (المادة ٢٢٩ تحقيق جنايات
والمادة ١٨٢ عقوبات)

(نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد
٦ . ص ٥٢٩ . نمرة ٣٩٧)

٢١٩ بلاغ كاذب . شروطه وأركانه

(جنح كرموس ٢٦ سبتمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٤٥ . نمرة ١٠٣)

٢٢٠ بلاغ كاذب . سوء القصد . موظف

عمومي . دخول منزل . الرضا . معناه .
(ايتلى البارود — ١٠ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٥٦ . نمرة ٦٣٩)

٢٠٩ بدل . استئناف . نصاب .

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٥ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧٦ .
نمرة ٤٣٤)

٢١٠ بطريكتانات . مجالس ملبة . اختصاص

(مجلس عسي مصر — ٥ سبتمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٢٥٠ . نمرة ١٩)

٢١١ بطريكتانات . زواج احوال شخصية

الزواج المختل في المذهب في الاصل .
اختصاص

(طنطا الاهلية — ٢٣ أكتوبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٥٧ . نمرة ١٨٧)

٢١٢ طلال . المرافعة . حكم تمهيدى . سريان

المدة . وفاة حبر .

(استئناف ٣١ مارس سنة ١٩٢١ .
عدد ١ . ص ٣٥ . نمرة ٢٩)

٢١٣ طلال . المرافعة . حق من . الطعن

بالتزوير . إيقاف مدة الثلاث سنوات

(استئناف مخطط — ٢٦ ابريل سنة
١٩٣٣ . عدد ٢ . ص ١٨١ . نمرة ١٤٢)

٢١٤ بطلان المرافعة . عمل قلم الكتاب .

تحريكه للدعوى . عمل ادارى محض

مصر الاهلية — ٥ يناير سنة ١٩٢٢
عدد ٣ . ص ٢٥٥ . نمرة ١٨٥)

٢١٥ بطلان المرافعة . دعوى عادية . عمل

الكتاب . اثره

(اقيم الجزئية — ١٤ مايو سنة ١٩٢٣
عدد ٦ . ص ٥٦٧ . نمرة ٤٢٥)

- ٢٢١ بنك . شيك . تزوير امضاء . مسئولية
(نقض و ابرام باريس — ٢٩ يناير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٨٩ .
نمرة ٤٥٤)
- ٢٢٢ بواب . خادم المالك . تحصيل الايجار .
براءة المستأجر
(الازبكية الجزئية — ٣ مايو سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٦٠ . نمرة ١٩٠)
- ٢٢٣ بيان اسباب الادانة بعد حكم براءة .
قضى
(نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد
٨ . ص ٧٣٩ . نمرة ٥٥٤)
- ٢٢٤ بيع . تعرض . ارفاق . وقف . فسخ .
سقوط الدعوى . عجز
(استئناف — ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ .
عدد ١ ص ٣١ . نمرة ٢٤)
- ٢٢٥ بيع . ايجاب وقبول . انتقال الملكية فوراً
حبس الثمن . فوائد
(استئناف مختلط — اول مايو سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٢ . نمرة ٦١)
- ٢٢٦ بيع . نشر في الجرائد . ايجاب وقبول
(السين التجارية — ١٢ ابريل سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٨ . نمرة ٧٣)
- ٢٢٧ بيع . فسخه . مطالبة بالثمن . دعوى
عينية شخصية
(استئناف — ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٣
عدد ٢ . ص ١٣٦ . نمرة ٩٢)
- ٢٢٨ بيع . فسخه . مخالفة احكام العقد .
اختصاص قاضي الامور المستعجلة .
وفوق الفسخ حتماً
(استئناف مختلط — ٢ مايو سنة
١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٨٢ . نمرة ١٤٣)
- ٢٢٩ بيع وقلي . رهن مستتر
(استئناف — ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣
عدد ٣ . ص ٢٤٥ . نمرة ١٧٧)
- ٢٣٠ بيع . غبن فاحش . قاصر . طلب
تكلة الثمن
(استئناف — ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣
عدد ٣ . ص ٢٥٠ . نمرة ١٨١)
- ٢٣١ بيع حصة مفروزة والحق في الاصل
شائع . تسليم . عجز . فسخ
(بنى سوف الاهلية — ١١ يناير
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٥٨ . نمرة
١٨٨)
- ٢٣٢ بيع . دفع الثمن . فسخ . اتفاق خاص .
الربون . حكمه
(استئناف — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٤ . ص ٣٢٩ . نمرة ٢٧٠)
- ٢٣٣ بيع . تأخر في دفع بعض الاقساط .
فسخ . تعويض .
(المنصورة المختلطة — ٦ فبراير سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٥ . نمرة ٣١٠)
- ٢٣٤ بيع . وصية . موت الموجب . هبة .
قبض . موت الواهب . قد اهلية
الواهب . حكم في الاختصاص . قوة
الشيء المحكوم فيه
(استئناف — ٩ مارس سنة ١٩٢٠
عدد ٥ . ص ٤٤٩ . نمرة ٣٤٧)
- ٢٣٥ بيع . ثمن . حق حبسه . شرط مخالف .
ايداع
(استئناف . ونباليه — ٨ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٩٠ . نمرة ٣٨٨)

٢٣٦ بيع . عربون . تقض العقد . تنفيذ	املاكه الى اولاده . هبة . الرجوع فيها .
العقد	دعوى السخر . صحتها . تحويل
(استئناف — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤ .	الاختصاص من أهلى الى مختلط .
عدد ٦ . ص ٥٣٩ . نمرة ٤١٤)	(استئناف مختلط — ٨ يناير سنة
٢٣٧ بيع . دعوى ضمان . عيوب خفية . معاينة	١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٨١ . نمرة ٦٥٩)
(استئناف مختلط — ٨ يناير سنة	٢٤١ بيع تحت شرط . رد البضاعة . عيب
١٩١٤ . عدد ٦ . ص ٥٨٥ . نمرة ٤٤٧)	(انقرس — ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ .
٢٣٨ بيع . مواد سامة . اغفال الحكم باغلاق	عدد ٩ ص ٨٩٣ . ٦٨٦)
المحل . وجه تقض	٢٤٢ بيع بصفة او كازيون . العيوب الخفية .
(راجع مخالفة)	ظهورها بعد التسليم
٢٣٩ بيع . فوائد الثمن . ريع	(ليج — ١١ مايو سنة ١٩٢٢ .
(جاند — ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . عدد	عدد ١٠ . ص ٩٦٨ . نمرة ٧٥٥)
٨ . ص ٧٩٧ . نمرة ٦١٣)	٢٤٣ بيع . بيع قطن . من المالك للتاجر .
٢٤٠ بيع . صورية . بطلان . تجرد الاب من	صحتها . حجة على المستاجر
	(استئناف — ٧ ابريل سنة ١٩٢٤ .
	عدد ١٠ . ص ٩٢٦ . نمرة ٧٠٤)

حرف التاء

٢٤٤ تاريخ عرفي . حجة على الورثة . مرض	٢٤٦ تأمين . مخاطر البحار . مسؤولية
الموت . حده . عقود بعوض . فساد	(استئناف باريس — ٢٥ يناير سنة
الشرط . هبة . قبض . تعريفة	١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٩٢ . نمرة
(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٤ مايو	٦٠٥)
سنة ١٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٨٤٧ .	٢٤٧ تبديد اشياء محجوزة . عمد . تقض
نمرة ٦٣٥)	(تقض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .
٢٤٥ تأمين . صنف العملة الواجب دفع	عدد ٨ . ص ٧٢٦ . نمرة ٥٤٨)
قيمة التأمين بها . محل الوفاء	٢٤٨ تبديد اشياء محجوزة . المالك . غير
(بروكل للتجارية — ١٠ ديسمبر	المالك . حارس . ايداع
سنة ١٩٢١ . عدد ٧ . ص ٧٠٤ .	(تقض — اول يناير سنة ١٩٢٤ .
نمرة ٥٤٦)	عدد ٩ . ص ٨٢٢ . نمرة ٦١٦)

٢٥٦ ترشيح . موظف . رئيس محكمة الخط .

مجلس المديرية

(لجنة انتخاب جرجا — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٦٤ . نمرة ٢٩٢)

٢٥٧ ترك المرافعة . شطب . امام أول درجة .

امام الاستئناف

(استئناف — ١٩ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٣٣ . نمرة ٨٩)

٢٥٨ تركة . مصاريف معالجة المورث .

مصاريف جنازته

(الابان الجزئية — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٦٢ . نمرة ٣٥٦)

٢٥٩ تزوير . اوراق رسمية . صنع اعلان

شهود . عقوبة

(نقض ٦ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٦ . نمرة ٢)

٢٦٠ تزوير . استعمال ورقة مزورة . تقديم

ورقة للنيابة

(نقض — ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣١٩ . نمرة ٢٤٨)

٢٦١ تزوير . عريضة . دعوى . اعلانها ثم

قيدها . صفة رسمية

(نقض — ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٢٠ . نمرة ٢٥١)

٢٦٢ تزوير . اوراق رسمية . اركان الجريمة .

تطهير الترع . عقد اتفاق ممضى من

مفتش الري بالنيابة عن وزارة الاشغال .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات)

(نقض — ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٢٣ . نمرة ٢٥٧)

٢٤٩ تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية

(بني سويف الجزئية — ٢ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٤٧ . نمرة ٤٠)

٢٥٠ تجنيب حصة . قسمة المقار . تكوين

الحصص . اصغر نصيب . عدم جواز .

رضاء الشركاء . حالة وجود قاصر

(النيا الجزئية — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٣٩ . نمرة ٧١٨)

٢٥١ تحقيق . اجراءات التحقيق . اعلان

الخصوم يوم التحقيق . غير ضروري

(استئناف مختلط — ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٨٤ . نمرة ١٤٦)

٢٥٢ محكم . محكمين . اجرم . اتعابهم .

تقديرها

(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ . عدد ٥ . ص ٤٥٩ . نمرة ٣٥٤)

٢٥٣ تخليف المدعى المدنى اليمين . جواز

نقض

(نقض — ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩١٠ . نمرة ٦٩٣)

٢٥٤ تخفيض ايجار اطيان القصر . مجلس

حسي . عدم اختصاص

(مجلس حسي حالى — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ . عدد ٤ . ص ٣٢٤ . نمرة ٢٥٩)

٢٥٥ ترشيح . موظف . محكمة الخط .

مجلس حسي . لجنة الشياخات والعمد

(لجنة انتخاب جرجا — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٦٤ . نمرة ٢٩١)

- ٢٦٣ تزوير . طعن . بعد قتل باب المراقبة
(بنى سوف الابتدائية الاهلية —
٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٩ . عدد ٤ . ص
٣٤٩ . نمرة ٢٨٢)
- ٢٦٤ تزوير . ضرر . احتمال الضرر . تقض
(تقض — ٢ يونيه سنة ١٩٢٣ .
عدد ٥ ص ٤٣٧ . نمرة ٣٣٣)
- ٢٦٥ تزوير . المحاكمة الجنائية بعد الدعوى
المدنية . عدم جواز . تحديد الدعوى
العمومية . جواز . عدم جواز . سقوط
الدعوى . ٣ سنين
(الاوبكية الجزئية — ١٧ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٦ ص ٥٦٠ . نمرة ٤٢٢)
- ٢٦٦ تزوير . طعن بالتزوير . اثبات . على
الطاعن دائماً .
(استئناف مختلط — ٣ يونيه سنة
١٩١٦ . عدد ٦ ص ٥٨٣ . نمرة ٤٤٣)
- ٢٦٧ تزوير . تغيير الحقيقة في صلب عقد
شركة . بيع اسهم . استعمال . تزوير
(استئناف ليج ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٢
عدد ٦ ص ٥٩٣ . ٤٦٦)
- ٢٦٨ تزوير . طعن بالتزوير . اوراق مقدمة
من الطاعن ولكنها من صنع خصمه .
جواز الطعن . تغيير الحقيقة في ايصال
تزوير معنوى
(اللبان الجزئية — ٢٥ ابريل سنة
١٩٢٣ . عدد ٧ ص ٦٧٣ . نمرة ٥٠٥)
- ٢٦٩ تزوير . وثيقة زواج . زنا
(جنابات اسوط — ١٠ ابريل سنة
١٩٢٤ . عدد ٨ ص ٧٤٩ . نمرة ٥٧٣)
- ٢٧٠ تزوير . رسمي . كاتب مجلس ملي :
موظف عمومي
(تقض — ٤ فبراير ١٩٢٤ . عدد
١٠ ص ٩١٠ . نمرة ٦٩٢)
- ٢٧١ نسب في قتل . اهمال وعدم احتياط .
تسليم حيوان مؤذ لولد صغير
(طنطا الابتدائية الاهلية — ٢٣
يناير سنة ١٩٢٤ عدد ٨ ص ٧٦٠ .
نمرة ٥٧٦)
- ٢٧٢ تسجيل . حقوق شخصية . حقوق
عينية . حكم القانون
(استئناف مختلط — ١٣ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ ص ٥٨٤ . نمرة ٤٤٥)
- ٢٧٣ نشر . مراقبة
(تقض — ١٣ ابريل سنة ١٩٢٣ .
عدد ٢ ص ١٢٠ . نمرة ٧٧)
- ٢٧٤ تصحيح الاحكام . ما يجوز وما لا يجوز
(استئناف — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .
عدد ٤ ص ٣٢٧ . نمرة ٢٦٦)
- ٢٧٥ تصحيح اغلاط الأحكام . اغلاط
حساية . اغلاط مادية
(استئناف — ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤
عدد ٩ ص ٨٣٦ . نمرة ٦٣١)
- ٢٧٦ تطبيق احكام المرافعات على اجراءات
المجالس الحسبية . تقدير الرسوم
والمصاريف والالتاب . اختصاص
المجالس الحسبية
(استئناف — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .
عدد ٣ ص ٢٣٦ . نمرة ١٦٨)

- ٢٧٧ **تظلم . الطعن في الامر الصادر في التظلم**
(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٣ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٥٩ . نمرة ٥٠٠)
- ٢٧٨ **تظلم . أمر ادارى أو قضائى . مادة ١٣٢ .**
تعجيدا . نظر الدعوى . سلطة رئيس
المحكمة . محكمة الموضوع
(استئناف — ٢٦ يوفيه سنة ١٩٢٤
عدد ٩٠ . ص ٢١٩ . نمرة ٦٩٧)
- ٢٧٩ **تعارض مصلحة الولي مع مصلحة**
الصغير . ولي شرعى . حسي
(مجلس حسي على — ٣٠ مارس
سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٣٢
نمرة ٥٥٩)
- ٢٨٠ **تعدد الموصى لهم . المبلغ المعين الموصى**
به ابتداء
(قنوى شرعية — ٢ مارس سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ٥٦ . نمرة ٤٨)
- ٢٨١ **تعطيل مراد . مسئولية المتواطئين**
(تقضى و ابرام باريس — ١٥ ديسمبر
سنة ١٩١٩ . عدد ٨ ص ٧٩١ . نمرة ٦٠٣)
- ٢٨٢ **تعهد . سبب غير جائز . بطلان . امتناع**
شخص عن المزاد في اجارة اطيان .
(استئناف — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .
عدد ٣ . ص ٢٥٤ . نمرة ١٨٤)
- ٢٨٣ **تعهدات . قوة قاهرة . صعوبة .**
استحالة . حرب
(تقضى و ابرام باريس — ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ ص ٤٨٨ . نمرة ٣٨٢)
- ٢٨٤ **تعهد . سبب غير مشروع . حرية**
المزادات . تعطيها . بطلان
(استئناف — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٣
عدد ٩ . ص ٨٢٤ . نمرة ٦٢٩)
- ٢٨٥ **تعهد . سبب غير مشروع . بطلان .**
تعطيل للدعوى العمومية .
(السين ياريس — ٢٥ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٨٨ . نمرة ٦٧٠)
- ٢٨٦ **تعهدات . اسبابها . من الجانبين . عقود .**
مجانبة
(تقضى و ابرام بلجيكا — ١٨ مارس
سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٩٠ . نمرة
٦٧٢)
- ٢٨٧ **تعهد . غلط . بطلان**
(ليج — ٣١ يوليه سنة ١٩٢٢ .
عدد ٩ . ص ٨٩٢ . نمرة ٦٨١)
- ٢٨٨ **تعويض . ضرر . سلطة المحكمة**
(استئناف — ١٤ مايو سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ٣٣ . نمرة ٢٧)
- ٢٨٩ **تعويض . مسئولية . مطالبة بدين سبق**
سداده
(ثانى بفرنسا — ٢٠ يوليه سنة
١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٩١ . نمرة
٣٨٩)
- ٢٩٠ **تعويض . مخدوم . خادم . رفقة قبل**
اتهاء مدة العقد . خطأ من الجانبين
(استئناف مختلط — عدد ١٠ ص
٩٦٠ . نمرة ٧٣٩)
- ٢٩١ **تغيير الصفة الدينية . اختصاص**
(مجلس حسي مصر — ٢٠ مارس
سنة ١٩١٨ . عدد ١٠ ص ٢٥ . نمرة ١٨)
- ٢٩٢ **تفسير . احكام . قرارات هيئة التصرفات**
(المحكمة العليا الشرعية — ١٧ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٧٨ .
نمرة ٤٣٦)

٣٠١ قادم . مضي المدة . قطعها . تحقيق .

قاضي غير مختص

(تقضى وبراء باريس — ٦ يولي سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٨ . نمرة ٣٨٣)

٣٠٢ قادم . قوائد . مطالبة رسمية . محكمة

غير مختصة

(استئناف مختلط — ١٠ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٣ . نمرة ٥٢٠)

٣٠٣ قادم . مضي المدة . ابتداؤها . اكتاب

لائشاء مكتب . المديرية . وكالة .

قديم حساب

(اسبوط الجزئية الاهلية — ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٧٦٧ . نمرة ٥٨٢)

٣٠٤ قادم . قوائد . قرض . استبدال الدين

الاحتجاج بالتقادم . احكار . سنين

هلالية الاحتفاظ بالدفاتر التجارية .

مفعول الاقذار

(استئناف مختلط — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٨٢ . نمرة ٦٦٠)

٣٠٥ قدير المصاريف والرسوم . مرمى مزاد .

رسوم . من الملزم بها

(استئناف — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٤٠ . نمرة ٣٤١)

٣٠٦ قدير الدعوى . سلطة القاضي

(تقضى وبراء باريس — ٣٠ يولي سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٩٨ . نمرة ٥٣١)

٣٠٧ قديم مستندات بعد قتل باب المرافعة

اطلاع الخصم : تقضى

(تقضى — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٨ . ص ٧٣٠ . نمرة ٥٥٦)

٢٩٣ تفسير العقود . رهن . بيع . الفوارق

(استئناف ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٤٧ . نمرة ٤٩٤)

٢٩٤ تفسير العقود . وجود شك . مصلحة

المتعهد . شركة تأمين

(محكمة انجير — ٤ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٧٠٢ . نمرة ٥٣٩)

٢٩٥ تفسير وتطبيق شرط «ما دامت خالية

من الازواج . الخلو من الزوج بعد

زواج أول . وقف

(فتوى شرعية — ١٤ يولي سنة ١٩١٧ . عدد ٩ . ص ٨٦٩ . نمرة ٦٤٩)

٢٩٦ قديم . حكم . تصادق . أوقاف متعددة

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٧٩ . نمرة ٥٩٣)

٢٩٧ قادم . سقوط الدعوى العمومية .

اجراءات الدعوى المدنية . أثرها

(تقضى — اول مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٣٣ . نمرة ١٦٣)

٢٩٨ قادم . ريع الارض . المادة ٢١١ مدني

(استئناف — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٣٤ . نمرة ٢٧٤)

٢٩٩ قادم . نظام عام . التازل عنه

(استئناف — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٣٥ . نمرة ٢٧٥)

٣٠٠ قادم . اجرة رى الاطيان . مادة ١١٣

مدني

(الازبكية الجزئية — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٤ . ص ٣٤٩ . نمرة ٢٨٣)

- ٣٠٨ قصير . اجارة . اصلاحات ضرورية
واجبات المؤجر . مسئولية . سقوط
المنزل . وفاة . قتل خطأ .
(البيان الجزئية — ٢٦ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٦ ص ٥٦٢ . نمرة ٤٢٣)
- ٣٠٩ تفراف . اثبات في الوقائم الشرعية
(قوى شرعية — عدد ١ . ص ٥١ .
نمرة ٤٢)
- ٣١٠ تمثيل . حق الشخص في ابداء استحسانه
أو استهجانته
(لبيع — ٤ يناير سنة ١٩٢٣ .
عدد ١٠ . ص ٩٦٩ . نمرة ٧٥٨)
- ٣١١ تنازل عن الديون . دين تجارى .
تنازل عن الحكم . رضا المدين
(مصر الابتدائية الاهلية — ٢٧ يناير
سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٣٩ . نمرة ٣٣)
- ٣١٢ التنازل حجة على من تنازل فقط .
شفعة . التنازل عنها . صورية الثمن . بزيادة
أو بالنقص . مواعيد . احتسابها
(استئناف مختلط — ٢٢ يناير سنة
١٩٣٤ . عدد ٨ . ص ٧٨٧ . نمرة ٥٩٥)
- ٣١٣ تليه تزع ملكية . شروط الصحة .
معارضة . استئناف
(استئناف مختلط — ٢٦ ابريل سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٢ . نمرة ٦٢)
- ٣١٤ توكيل . اثبات . الغير . مانع من
الاستحصال على كتابة
(نقض و ابرام باريس — ١٣ ابريل
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٤ .
نمرة ٤٢)

حرف الجيم

- ٣١٥ الجد الصحيح . الاب . وصى الاب .
تصرفات . بيع عقار الصغير
(استئناف — ١٧ مارس سنة ١٩٢٤
عدد ٨ . ص ٧٤٧ . نمرة ٥٧٢)
- ٣١٦ جراح . عملية . مسئولية . رضا المريض
سلطة القاضي
(استئناف باريس — ٢٧ يونيو سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٦ . نمرة ٣١٣)
- ٣١٧ جريمة الهدم والتخريب . ركن سوء
النية . نقض
(نقض — ٦ مارس سنة ١٩٢٣ .
عدد ٢ . ص ١٢١ . نمرة ٨١)
- ٣١٨ جريمة . افعال . ضرر حريق . حق
الملك
(اسبوط الجزئية — ٢٠ اغسطس
سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٦٤ .
نمرة ٣٥٨)
- ٣١٩ جزاء . تهديد . قطعى
(استئناف — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦
عدد ٥ . ص ٤٥٢ . نمرة ٣٤٨)
- ٣٢٠ جنحة . محكمة جنايات . اجراءات .
معارضة
(جنايات اسبوط — ٢٣ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٤٩ . نمرة ٤٩٦)

جيش بلاد معادية	٣٢١ جنحة . محكمة الجنايات . اختصاص
(نقض وإبرام باريس — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٩٠ . نمرة ٤٥٥)	(نقض — اول يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٢٠ . نمرة ٦١٥)
٣٢٥ جنسية مصرية . تركية . انجليزية . زوجة . تتبعها الجنسية زوجها	٣٢٢ جنحة . شبه جنحة . تعويض الضرر . مضرور . مجنى عليه
(مصر الاهلية — ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٥٨ . نمرة ٤٩٩)	(نقض وإبرام باريس — ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٦٤ . نمرة ٧٤٨)
٣٢٦ جنسية . امرأة فرنساوية . زواجها بأجنبي . خدمة في الجيش الألماني . مصادرة املاكها	٣٢٣ جنسية . زواج . وفاة أو طلاق . التسنى بالاسم الاصلى
(نقض وإبرام باريس ١٩ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٩١ . نمرة ٦٠٤)	(استئناف باريس — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٧ . نمرة ٣١٤)
٣٢٧ جواز حشو الاسنان (قوى شرعية) (انقرة) — عدد ١ ص ٥١ نمرة ٤٣)	٣٢٤ جنسية . سقوطها . الخدمة العسكرية في

حرف الحاء

٢٣١ حجر . تصرف . سلامة القوى العقلية (مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ١٩ . نمرة ١٢)	٢٢٨ حادثة قتل . مسئولية . معاش . تعويض جواز الجمع بينهما
٢٣٢ حجر . عديم الاهلية . عدم ادراك النافع من الضار	(نقض وإبرام باريس — ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٨٨ . نمرة ٤٥١)
(مجلس حسي عالي — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٣٨ . نمرة ١٧٠)	٢٢٩ حالة البراءة . جواز الحكم بالتعويض (نقض — ٧ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩١١ . نمرة ٦٩٥)
٢٣٣ حجر . اهلية . ادراك . حسن التكلم والفهم (مجلس حسي عالي — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عدد ٣ . ص ٢٣٨ . نمرة ١٧١)	٢٣٠ حجر تصرف للأولاد . حسن التكلم والفهم (مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ١٨ . نمرة ١١)

- ۳۳۴ حجر . غفلة . سهولة الانخداع وعدم تمييز النافع من الضار
(مجلس حسي عالي — ۴ نوفمبر سنة ۱۹۲۳ . عدد ۳ . ص ۲۳۹ . نمرة ۱۷۲)
- ۳۳۵ حجر . ضعف ادراك وضعف ارادة .
(مجلس حسي عالي — ۲ ديسمبر سنة ۱۹۲۳ . عدد ۴ . ص ۳۲۴ . نمرة ۲۵۸)
- ۳۳۶ حجر . تصرف . بيع . تقدير ظروفه
(مجلس حسي عالي — ۲ ديسمبر سنة ۱۹۲۳ . عدد ۴ . ص ۳۳۵ . نمرة ۲۶۰)
- ۳۳۷ حجر . استئناف . صفة . المحجور عليه .
وحده ذو الصفة
(مجلس حسي عالي — ۲ ديسمبر سنة ۱۹۲۳ . عدد ۴ . ص ۳۲۵ . نمرة ۲۶۱)
- ۳۳۸ حجر . صفة . سوء تصرف . تقدير ظروف التصرفات
(مجلس حسي عالي — ۲ ديسمبر سنة ۱۹۲۳ . عدد ۴ . ص ۳۲۵ . نمرة ۲۶۲)
- ۳۳۹ حجر . غفلة
(مجلس حسي عالي — ۲ ديسمبر سنة ۱۹۲۳ . عدد ۴ . ص ۳۲۶ . نمرة ۲۶۴)
- ۳۴۰ حجر . عنه . ضعف الذاكرة
(مجلس حسي عالي — ۶ يناير سنة ۱۹۲۴ . عدد ۵ . ص ۴۳۹ . نمرة ۳۳۸)
- ۳۴۱ حجر . التكلم والفهم . تصرف معقول مطابق للشرع
(مجلس حسي عالي — ۳ فبراير سنة ۱۹۲۴ . عدد ۶ . ص ۵۳۱ . نمرة ۴۰۱)
- ۳۴۲ حجر . غفلة
(مجلس حسي عالي — ۳ فبراير سنة ۱۹۲۴ . عدد ۶ . ص ۵۳۲ . نمرة ۴۰۳)
- ۳۴۳ حجر . سن الرشد . رفع الحجر . صفة
(استئناف جاند — ۱۲ مايو سنة ۱۹۲۳ . عدد ۶ . ص ۵۹۴ . نمرة ۴۶۷)
- ۳۴۴ حجر . صفة . غفلة . ادراك
(مجلس حسي عالي — ۲ مارس سنة ۱۹۲۴ . عدد ۷ . ص ۶۴۳ . نمرة ۴۸۴)
- ۳۴۵ حجر . صفة . تبذير . سوء تصرف
(مجلس حسي عالي — ۲ مارس سنة ۱۹۲۴ . عدد ۷ . ص ۶۴۳ . نمرة ۴۸۵)
- ۳۴۶ حجر . وقف . تصرف مطابق للعقل والشرع
(مجلس حسي عالي — ۲ مارس سنة ۱۹۲۴ . عدد ۷ . ص ۶۴۳ . نمرة ۴۸۶)
- ۳۴۷ حجر . شلل . ضعف ارادة . سهولة التأثير
(مجلس حسي عالي — ۲ مارس سنة ۱۹۲۴ . عدد ۷ . ص ۶۴۳ . نمرة ۴۸۷)
- ۳۴۸ حجر . امتدانة . تشديد مقبرة
(مجلس حسي عالي — ۳۰ مارس سنة ۱۹۲۴ . عدد ۸ . ص ۷۳۵ . نمرة ۵۶۴)
- ۳۴۹ حيز ما للمدين لدى الغير . ملكية المدين للمال المحجوز عليه
(المأقر — ۲۱ اغسطس سنة ۱۹۲۳ . عدد ۴ . ص ۳۸۹ . نمرة ۳۲۰)

- ٣٥٠ حيز . ضرر . تعويض
(استئناف — ١٠ مارس سنة ١٩٢٤
عدد ٧ . ص ٦٤٧ . نمرة ٤٩٣)
- ٣٥١ حيز . المحكمة المختصة برفعه . حيز
باطل . قاضي الأور المستعجلة .
محكمة كلية
(عايدن الجزئية — ١٦ يونيو سنة
١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٧٧ .
نمرة ٥٠٨)
- ٣٥٢ حيز . توزيع . تقديم طلب بقلم
الكتاب . حيز ما للمدين . قادم .
قطع التقادم . محضر ايقاف التنفيذ .
مفعوله . قادم . ملكية الاموال المحجوز
عليها . تراحم الديانة . مصاريف ورسوم
حفظ أموال المدين . اتعاب المحامين
امتياز
(استئناف مختلط — ١٥ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٤ .
نمرة ٥٢٤)
- ٣٥٣ حيز . زراعة . ضرر . مسئولية الحاجز .
مسئولية المالك . خطأ مشترك
(استئناف مختلط — ١٥ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٧ .
نمرة ٥٢٧)
- ٣٥٤ حيز . حكم جنائي ابتدائي . جواز
(لبيع — ٦ يونيو سنة ١٩٢٣ .
عدد ٩ . ص ٦٩٢ . نمرة ٦٧٩)
- ٣٥٥ حرسه . نزاع
(كرموز الجزئية — ٢٢ مايو سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٤٩ . نمرة ٤١)
- ٣٥٦ حراسة . زوالها . صفة الحارس
(استئناف مختلط — ٢٠ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٥ .
نمرة ٣٧٨)
- ٣٥٧ حراسة قضائية . وقف . ناظر . اختصاص
(استئناف — ٢١ يونيو سنة ١٩١٧
عدد ٦ . ص ٥٣٥ . نمرة ٤٠٨)
- ٣٥٨ حراسة قضائية . بعد الحيز . المادة
٤٥٨ مرافعات . معناها
(اخيم الجزئية — ١٤ ابريل سنة
١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٦٣ .
نمرة ٥٧٩)
- ٣٥٩ حراسة . شرط التنازع . المستأجر .
ترك الأرض المؤجرة . ضرورة التهيئة
للزراعة
(استئناف مختلط — ١٩ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٦١ .
نمرة ٧٤٣)
- ٣٦٠ حرمان معلق على شرط . وقوعه
(فتوى شرعية — ١٩ يونيو سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٥٣ . نمرة ٤٥)
- ٣٦١ حسبي . وصي . قهر . امانة . قدرة .
(مجلس حسبي عالي — ٣٠ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٣١ .
نمرة ٥٥٨)
- ٣٦٢ حسبي . حجر . اختيار المحجور عليه
(مجلس حسبي عالي — ٣٠ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٣٤ .
نمرة ٥٦٠)
- ٣٦٣ حسبي . وصاية . شهادة مدرسية
(مجلس حسبي عالي — ٣٠ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٣٤ .
نمرة ٥٦١)

٣٧١ حقوق ارتفاق . تقسيم اراضى فضاء

شروط البناء

(استئناف باريس — ٣ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٨٦ .
نمرة ١٥٣)

٣٧٢ حقوق المؤلفين . حقوق الصناع .

تسجيل التأليف . الاحتجاج ضد الغير
(استئناف أهلى — ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٣٣ .
نمرة ٦٨٢)

٣٧٣ حكر . وقف . تقادم . شرط سقوط

حق المطالبة به

(استئناف مختلط — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عدد ٦ . ص ٥٨٦ .
نمرة ٤٥٠)

٣٧٤ حكم غيابي . عدم تنفيذه . سقوطه .

طبيعته . قبول ضمني

(استئناف مختلط — ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٧٧ .
نمرة ٥٧)

٣٧٥ حكم بلا أسباب . حكم بمجلس عسكري

قوة الشيء المحكوم فيه . تعويض مدني

(استئناف باريس — ١٩ مارس سنة ١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٨٦ .
نمرة ١٥٤)

٣٧٦ حكم إدانة بعد حكم براءة . تقض . بيان

الاسباب

(تقض — اول مايو سنة ١٩٢٣
عدد ٣ . ص ٢٣٣ .
نمرة ١٦٤)

٣٧٧ حكم تهديدي . جواز العدول عنه .

تعذر تنفيذه

(استئناف مختلط — ٢١ يونيو سنة ١٩٢٣
عدد ٤ . ص ٣٨١ .
نمرة ٣٠٤)

٣٦٤ حسي . ولاية الاب . سلب الولاية

تعيين وصي

(مجلس حسي عالى — ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٣٤ .
نمرة ٥٦٣)

٣٦٥ حسي . حجز . سفه . بيع مصنوعات المرأة

(مجلس حسي عالى — ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٣٥ .
نمرة ٥٦٢)

٣٦٦ حسي . تعارض المصالح

(مجلس حسي عالى — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٢٨ .
نمرة ٦٢٥)

٣٦٧ حسي . بيع عدد وابورات القاصر الى

المستأجر . ثمن المثل . جواز

(مجلس حسي عالى — ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٢٨ .
نمرة ٦٢٦)

٣٦٨ حضانة . نفقة الحضانة . مضي المدة

(استئناف باريس — اول مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٩ .
نمرة ٣٨٧)

٣٦٩ حق الامتياز . حق الرهن . الحجز .

تصرف المدين . حلول الدائن محل

المدين

(استئناف مختلط — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٠ .
نمرة ٢٣٥)

٣٧٠ حق المدعى المدني برفع الدعوى .

تقض . انضمام النيابة للمدعى بالحقوق

المدنية . أمام ثاني درجة فقط . قرار حفظ

(تقض — ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ .
عدد ٤ . ص ٣٢١ .
نمرة ٢٥٢)

٣٨٢ حوالة دين . من أجنبي الى وطني .

رضا المدين . اختصاص المحاكم الاهلية

(الاقصر الجزئية — ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٦٦ .
نمرة ٣٥٩)

٣٨٣ حيوانات مستأنسة . قتلها أو الاضرار

بها . يعقوبة . شروطها . مادة «٣١٢» .

معناها

(طنطا الابتدائية الاهلية — ٢٦
نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص
٢٥٦ . نمرة ١٨٦)

٣٨٤ حيوانات مستأنسة . قتلها . تسميتها .

تعريفها . حماية الملك . مادة «٣١٢»

عقوبات

(طنطا الابتدائية الاهلية — ١٢
نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٤٧
نمرة ٤١٨)

٣٧٨ حكم نهائي من محكمة الجنج . اعتبار

الواقعة جناية . قاضي الاحالة . قيده

(تقضى — ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ .
عدد ١٠ . ص ٩١٠ . نمرة ٦٩٠)

٣٧٩ حكومة . مسئولية . تجاوز حدود القانون .

اختصاص المحاكم . أوامر ادارية .

الطرق الصوفية . لائحة

(استئناف أملي — ٤ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٢٩ .
نمرة ٦٢٧)

٣٨٠ حكومة . موظف . ظهورات . رفت في

وقت غير لائق . مسئولية . رقية .

اسباب الرفت . عدم كفاة

(الزقايق الابتدائية الاهلية —
٥ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٥٢
نمرة ٦٣٧)

٣٨١ حوالة . رضا المدين

(البيان الجزئية — ١٧ اكتوبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٥٠ . نمرة ٢٨٤)

حرف الخاء

٣٨٧ خير . صفته . قذف . اختصاص

(استئناف باريس — ١٩ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٧ . نمرة ٦٩)

٣٨٨ خير . استئناف . قرار باتدابه

(مجلس حسي عالي — ٤ يناير سنة
١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٢٣ . نمرة ٨٥)

٣٨٩ خير . حلف يمين . التنازل ضمنا عنه

(تقضى وإبرام باريس — ٣١ مايو
سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٨٦ .
نمرة ١٥٢)

٣٨٥ خادم . مشترواته . نيئة . مسئولية

المخدوم

(السين ياريس — ٦ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٧ . نمرة ٧٠)

٣٨٦ خادم . مخدوم . حريق امتعة الخادم

مسئولية

(تقضى وإبرام باريس — ٤ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٨٩ . نمرة ٤٥٣)

٣٩٠ خصم ثالث . دخوله . أمام محكمة الاستئناف . شروط (بنى سوييف الاهلية — ١٠ ابريل ١٩٢٣ . عدد ٢ ص ١٥٠ . نمرة ١٠٦)	٣٩٢ خطأ كتابي . تقض . لا بطلان . مصلحة المتهم . انعدامها (تقض أهلي — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عدد ٧ ص ٦٣٩ . نمرة ٤٧٣)
٣٩١ خصم ثالث . مخدوم . دعوى مدنية . لأول مرة أمام الاستئناف . عدم جواز (تقض أهلي — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عدد ٧ ص ٦٣٩ . نمرة ٤٧٢)	٣٩٣ خفراء . مسئوليتهم اداريًا . مسئوليتهم مدنيًا . سرقة . اهمال (استئناف أهلي — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ عدد ١ ص ٣٤ . نمرة ٢٨)

حرف الدال

٣٩٤ دعوى تزوير . سقوطها . اعلان . جواز الحكم بسقوطها (استئناف — ١٦ ابريل سنة ١٩٢٣ عدد ٣ ص ٢٤٧ . نمرة ١٧٩)	٣٩٨ دعوى فسخ بيع العقار . عينية . شخصية . اختصاص (استئناف باريس — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ ص ٧٩٢ . نمرة ٦٠٦)
٣٩٥ دعوى . سقوطها . مضي المدة . الدفع بها أمام الاستئناف . أهلية . الصغير . ضرر (استئناف مختلط — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ ص ٤٨٣ . نمرة ٣٧٤)	٣٩٩ دعوى استرداد . اثبات حكمها (الماهر بفرنسا — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ ص ٧٩٢ . نمرة ٦٠٧)
٣٩٦ دعوى . مصلحة . دعوى بتزوير ورقة غير منتجة . عدم قبول . غرامة . حكمها (استئناف ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ ص ٧٣٥ . نمرة ٥٦٥)	٤٠٠ دعوى . ابداء . الدعوى . رفض . عذر . ما يترتب على ذلك (المحكمة العليا الشرعية — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ ص ٨٧٥ . نمرة ٦٥٤)
٣٩٧ وضع يد . اطيان بور . مقاسها وتحديدها (اسكندرية الجزئية المختلطة — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ ص ٧٩١ . نمرة ٦٠٢)	٤٠١ دعوى . الحكومة . مصلحة فرعية . مصلحة رئيسية . اختصاص العامل أو الموظف . مسئولية شخصية (استئناف مختلط — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ ص ٨٨٤ . نمرة ٦٦٢)

٤٠٢	دعوى . بدين محل بعد رفعها (ليج — اول مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٩١ . نمرة ٦٧٧)
٤٠٣	دعوى شرعية . شرائط صحتها . عتق . دعوى على عتيقة (مصر الابتدائية الشرعية — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ ص ٩٥٥ . نمرة ٧٣٤)
٤٠٤	دقتر . قديها للحكمة . مواد مدنية (استئناف أهلى — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٢٨ . نمرة ٢٦٧)
٤٠٥	دقتر . التاجر . اثبات (فتوى شرعية — ٣ سبتمبر سنة ١٩١٨ . عدد ٤ . ص ٣٧١ . نمرة ٢٩٨)
٤٠٦	دقتر تجارية . شروط صحتها . الاخذ
٤٠٧	دفاع . حرمان من حق الدفاع (نقض — ٢ أبريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٣١ . نمرة ١٥٧)
٤٠٨	دفاع عن النفس . عدم الفصل فيه . التسك به عرضاً . نقض (نقض — اول يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٠٧ . نمرة ٦٨٧)
٤٠٩	دفاع شرعى . لزومه . عدم لزومه (نقض — ٧ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩١١ . نمرة ٦٩٦)
٤١٠	دين . تقسيط . امهال . سلطة القاضى (استئناف أهلى — ١١ أبريل سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٣٠ . نمرة ٢٣)

حرف الراء

٤١١	ربا . ناظر وقف . فوائد . تأخير (فتوى شرعية — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٧١ . نمرة ٤٢٨)
٤١٢	ربا . وقف . فوائد المحاكم . المختلطة . حكمها شرعاً (فتوى شرعية — ٢ أكتوبر سنة ١٩١٦ . عدد ٩ . ص ٨٧٠ . نمرة ٦٥٠)
٤١٣	ربا . تعدد الدفع . تعدد الديون . العادة (نقض أهلى — ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ عدد ١٠ ص ٩١٠ . نمرة ٦٩١)
٤١٤	رد القضاة . التنازل عن طلب الرد . حكمه . حق القاضى (المحكمة العليا الشرعية — ١٤ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٧٥ . نمرة ٣٦٦)
٤١٥	رسوم ومصاريف الدعوى . هى غير رسوم تسجيل الحكم (نقض و ابرام باريس — ٧ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٢ . نمرة ٢٣٨)
٤١٦	رشوة . موظف عمومى . اركان الجريمة

<u>٤٢٢ رهن . الاتفان بالرهن</u>	<u>المادتان ٨٩ و ٩٦ عقوبات</u>
(بنى سوفى السكية الاهلية — ١٢ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٣٦ . نمرة ٣٠)	(نقض أهلى — ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٥٢٧ . نمرة ٣٩٥)
<u>٤٢٣ رهن . محكمة مختلطه . اختصاص .</u>	<u>٤١٧ رعى الزراعة . ترك المواشي ترعاها . القصد</u>
<u>قصة بين وطنين . رهن لأجنبى .</u> <u>أحوال شخصية . نزاع . ايقاف .</u>	(بنى سوفى الجزئية — ٧ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٤٠ . نمرة ٣٩٠)
<u>ضرورة . إيمان الشخص</u>	<u>٤١٨ رفت . رفتية . مستخدم . رفته فى</u>
(استئناف مختلط — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٠ . نمرة ٣٠٣)	<u>وقت غير لائق . تعويض</u> (استئناف أهلى — ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٤٦ . نمرة ١٧٨)
<u>٤٢٤ رضى . رعية</u>	<u>٤١٩ رفت . تعويض . معلمين . تقديره</u>
(نقض أهلى — اول يناير سنة ١٩٢٤ عدد ٩ . ص ٨٢٦ . نمرة ٦٢٢)	(استئناف مختلط — ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ . عدد ٦ . ص ٥٨٥ . نمرة ٤٤٩)
<u>٤٢٥ رى . منازعات رى . لائحة الترع .</u>	<u>٤٢٠ رفت . مستخدم . مهلة . مقدارها</u>
<u>اختصاص السلطة الادارية</u>	(ليج يلجىكا — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٩٠ . نمرة ٦٧٤)
(شراخيت الجزئية — ٩ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٦٥ . نمرة ٥٨١)	<u>٤٢١ رفع الوصاية واستمرارها . استئناف .</u> <u>ذو الشأن</u> (استئناف أهلى — ٤ يناير سنة ١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٢٥ . نمرة ٨٧)

حرف الزين

<u>٤٢٦ زنا . تنازل الزوج . وفاته</u>	<u>٤٢٩ زواج . نفقة تجهيز المبت</u>
(مصر الاهلية — ١٠ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٤٥ . نمرة ٢٧٨)	(قنوي شرعية — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ . عدد ٤ . ص ٣٧٠ . نمرة ٢٩٧)
<u>٤٢٧ زوجة . اثاثات منزلية . زوجة مسلمة</u>	<u>٤٣٠ زوجية . قريق . اسم الزوج . سلطة</u>
<u>٤٢٨ زواج . اختلاف الجنس والدين . اتفاق</u>	<u>الحكمة</u>
(استئناف مختلط — ٨ مايو سنة ١٩٢٣ عدد ٢ . ص ١٨٢ . نمرة ١٤٤)	(نقض و ابرام باريس — ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٨٤ . نمرة ١٤٧)
<u>على شريعة أو قانون . اختصاص</u>	<u>المحكم الفرنسية . محل اقامة</u>

حرف السين

- ٤٣١ سب . محل وقوعه . علاقية . المحكة
المحالة اليها الدعوى . سلطة تقدير
المقوبة . تقض
(نقض أهلى — اول يناير سنة ١٩٢٤
عدد ٩ . ص ٨٢٣ . نمرة ٦١٧)
- ٤٣٢ سبق الاصرار . عدم يان . تقض
(نقض أهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣
عدد ٧ . ص ٦٤٠ . نمرة ٤٧٧)
- ٤٣٣ سرقة . شروع . اعمال تحضيرية .
(نقض أهلى — ٦ مارس سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ١٠ . نمرة ٧)
- ٤٣٤ سرقة . إخفاء أشياء مسروقة . العلم
بأن الأشياء مسروقة . ركن . ذكره قض
(نقض أهلى — ٦ مارس سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ١٠ . نمرة ٨)
- ٤٣٥ سرقة . ملكية الأشياء المسروقة . لوالدة
المتهم . براءة
(نقض أهلى ٢ ابريل سنة ١٩٢٣ .
عدد ٣ . ص ٢٣٢ . نمرة ١٥٩)
- ٤٣٦ سرقة . نصب . الكذب للاستحواز
على مال الغير .
(بنى سوييف الجزئية — ٩ مايو سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٦١ .
نمرة ١٩٢)
- ٤٣٧ سرقة . اكراه . ظرف مشدد . شروط .
زمن وقوع الاكراه
(سواهج الجزئية — ١٧ يناير سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٦٣ .
نمرة ١٩٤)
- ٤٣٨ سريان القوانين على الماضى . أحوال
قانون للمعاشات . احالة على المعاش .
مجلس الاوقاف
(استئناف أهلى — ٢٧ ديسمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٤٣ .
نمرة ٣٤٤)
- ٤٣٩ صفه . استدانة . حجر
(مجلس حسي عالى — ٦ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٣٩ .
نمرة ٣٣٧)
- ٤٤٠ سقوط الحق بمضى المدة . حق خاص
التنازل عنه . الفوائد . تقادم
(استئناف مختلط — ١٢ يونيه سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨٩ .
نمرة ٢٣٠)
- ٤٤١ سكن الزوجة . حق الزوج فى اختيار
البلدة والمنازل . تعنت الزوج
(نقض وإبرام باريس — ٢٥ يونيو
سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٨٥ . نمرة ١٥٠)
- ٤٤٢ سلب ولاية الجدة . تعيين وصى بدله
(مجلس حسي عالى — ٢ ديسمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٢٥ .
نمرة ٢٦٣)
- ٤٤٣ سلطة المجلس الحسي العالى . استيفاء
تحقيق . اعادة القضية
(مجلس حسي عالى — ٦ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٣٩ . نمرة ٣٣٦)

٤٤٤	سلطة عسكرية . قوة القاهرة . تصرفات
	غير قانونية
	(نقض وإبرام باريس — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١١٠ . نمرة ١٠١)
٤٤٥	سلطة محكمة النقض . مراقبة الاحكام . الموضوع والادلة . معارضة . رفعها من محام عن محام . بطلان . التمسك به . مدعى مدنى . معارضة فى قرار
٤٤٦	قاضي الاحالة . حكمها
	(نقض أهلى — ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ١١٠ . نمرة ١٠)
٤٤٦	سمسرة . بيع العقار . عمل مدنى . العرف فى تقدير السمسرة . السمسار وكيل بأجر
	(استئناف مختلط — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٦٣ . نمرة ٧٤٦)

حرف الشين

٤٤٧	شرط الدعوى . المصلحة
	(العليا الشرعية — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٣ . ص ٢٨٥ . نمرة ٢٢٣)
٤٤٨	شرط البدء بمادة الوقف . المدخر . ورثة المستحق
	(فتوى شرعية — ١٠ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٥٤ . نمرة ٤٧)
٤٤٩	شرط جزائى . ضرر . تعويض
	(نقض وإبرام باريس — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٩٧ . نمرة ٥٢٨)
٤٥٠	شروط معطلة للوقف . عدم الاخذ بها
	(فتوى شرعية — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ . ص ٥٢ . نمرة ٤٤)
٤٥١	شركات المحاصة . اثبات
	(استئناف أهلى — ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٤١ . نمرة ٣٦)
٤٥٢	شروع . أعمال تحضيرية . الفرق بينهما
	(نقض أهلى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٤١ . نمرة ٤٧٨)
٤٥٣	شفعة . تراحم الشفعا . المادة ٨ . حكمها
	(الاسكندرية الابتدائية الاهلية — عدد ٢ . ص ١٤٠ . نمرة ٩٨)
٤٥٤	شفعة . التنازل عنها . التنازل حجة على من تنازل فقط . صورية الثمن . بزيادة أو بالنقص . مواعيد . احتسابها
	(الاستئناف المختلط — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٨٧ . نمرة ٥٩٥)
٤٥٥	شفعة . تعدد اليوع . عين
	(الاستئناف المختلط — ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٨٨ . نمرة ٥٩٦)
٤٥٦	شفعة . لا تورث . التماس اعادة النظر . غش . وسائل احتيالية
	(الاستئناف المختلط — ١٦ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٨٨ . نمرة ٥٩٧)

٤٥٧ شفعة . تعدد البيوع . شك . تأويله .	٤٦٠ شفعة . اعلان البائع والمشتري . استئناف .
تسجيل البيع	عدم اعلانه في الميعاد لأيهما يجعله غير
(استئناف مختلط — ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٨٨ . نمرة ٥٩٨)	مقبول شكلا
٤٥٨ شفعة . حكم الشفعة . ناقل للملكية .	(استئناف مختلط — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٦٢ . نمرة ٧٤٤)
ربيع . استحقاقه	٤٦١ شيك . بروتستو . عدم الدفع .
(طرطا الجزئية — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٤٢ . نمرة ٧٢٠)	احتساب الفوائد
٤٥٩ شفعة . اطيان الحكومة . بيعها بالممارسة	(محكمة لبيع ييلجيك — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ . ص ٩٦٦ . نمرة ٧٥٧)
المستأجر من مدة طويلة	
(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٥٩ . نمرة ٧٣٨)	

حرف الصاد

٤٦٢ صاحب جراج . وديعة . مسئولية .	٤٦٦ صغير . ميز . مسئولية قضائية . مسئولية
تقييد المسئولية . جواز	مدنية
(لبيع — ٦ ابريل سنة ١٩٢٢ . عدد ٩ . ص ٨٩٢ . نمرة ٦٨٢)	(يواتيه بفرنسا — ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٢٩٣ . نمرة ٢٤١)
٤٦٣ صحافة . مسئولية . رد الرسائل	٤٦٧ صغير . رفع الوصاية عنه
والرسمات	(مجلس حسي عالي — ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٣٢ . نمرة ٤٠٥)
(السين بفرنسا — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٥ . نمرة ٦٥)	٤٦٨ صغير . استمرار وصاية . تصرفات .
٤٦٤ صحافة . تجارة . مدير الجريدة . عمل	من ٢٥ سنة
تجاري	طنطا الكلية الاهلية — ٦ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٥١ . نمرة ٤١٩)
(الاسكندرية المختلطة — ٨ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٨٣ . نمرة ٣٧٥)	٤٦٩ صورية . اثبات . شهود . قرائن . ورقة ضد
٤٦٥ صحافة . حقوق الرد . نشر الرد . حالات	(استئناف أهلي — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٣٤ . نمرة ٩٠)
(تقفر . وابرام باريس — ١٤ مارس ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٨٧ . نمرة ٦٦٨)	

- ٤٧٠ صوریه. صله القرابة أو الزوجية. اثبات
(استئناف مختلط — ٨ يناير
سنة ١٩١٤ . عدد ٦ . ص ٥٨٤
نمرة ٤٤٦)
- ٤٧١ صوریه. اثباتها. مخالفة لقانون أو
لنظام . تعطيل مراد
(استئناف مختلط — ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٨٩ .
نمرة ٦٠١)

حرف الطاء

- ٤٧٢ طبيب . مسئوليته عن الخطأ . تقدير
المحاكم للنظريات العلمية
(السين ياريس — ٩ يونيو سنة ١٩٢٣
عدد ١٠ . ص ٩٦٧ . نمرة ٧٥٣)
- ٤٧٣ طبيب . اتعابه . ما يدخل فيها
(هوى بلجيكا — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عدد ١٠ . ص ٩٧٠ . نمرة ٧٦٠)
- ٤٧٤ طرد المستأجر الذي انتهت مدته .
اجارة . محكمة المؤجر . محكمة المستأجر .
التنازل عن الاختصاص المشروط .
دعوى مستعجلة . تمكين المستأجر
الجديد . استعجال
(بنى سوف الجزئية — ١٢ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٣٦ .
نمرة ٧١٧)
- ٤٧٥ طرح البحر . توزيعه . جهة الادارة .
اختصاص
(استئناف أهل — ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٢٨ . نمرة ٧٦٩)
- ٤٧٦ طرح بحر . اختصاص . سلطة ادارية .
سلطة قضائية
(اخيم الجزئية — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣
عدد ٤ . ص ٣٥٠ . نمرة ٢٨٥)
- ٤٧٧ العلم في الاحكام . الخصم في الدعوى
(العليا الشرعية — ٣ نوفمبر سنة
١٩١٩ . عدد ١ . ص ٥٩ . نمرة ٥٢)
- ٤٧٨ طعن . ممن يتعدى اليه الحكم . مدة
التقادم ١٥ سنة
(العليا الشرعية — ٦ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٨٤ . نمرة ٥١٥)
- ٤٧٩ طلب الحجر . مطلقة . صفة
(المجلس الحسي العالي — ٤ يناير
سنة ١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٢٤ . نمرة ٨٦)
- ٤٨٠ طلاق . جنون . عنين . فريق
(فتوى شرعية — ١٢ أكتوبر سنة
١٩١٨ . عدد ٤ . ص ٣٧٠ . نمرة ٢٩٦)

حرف العين

٤٨٨ عروسان . خطية . هدايا . ما يرد منها

خاتم الخطبة . ضمان الخاطب والمخطوبة .

رسائل متبادله . ملكية

(السين يابيس ١٨ يولي سنة ١٩٢٣)

عدد ٧ . ص ٧٠١ . نمرة ٥٣٦)

٤٨٩ عقد عرفي . ختم . الاعتراف به .

انكار التوقيع به . دليل . (المادة ٢٢٧

مدني والمادة ٢٥٤ مرافعات)

(استئناف أهلي — ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢)

عدد ٥ . ص ٤٤٥ . نمرة ٣٤٥)

٤٩٠ عقود . فسخها . كيف يقع الفسخ

(تقض و ابرام باريس — ٥ فبراير سنة

١٩٢٤ . عدد ٦ ص ٥٨٨ . نمرة ٤٥٢)

٤٩١ عقود مطبوعة . صريان الشروط .

المدونة بها . اهمال تنفيذها .

(استئناف تيم — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٣)

عدد ٧ . ص ٧٠٢ . نمرة ٥٤٠)

٤٩٢ عقود . صورية . الطعن فيها . من له

مصلحة

(البيان الجزئية — ٢٨ نوفمبر سنة

سنة ١٩٢٣ عدد ١٠ ص ٩٣٤ . نمرة ٧١٥)

٤٩٣ عقود . اثبات . الموانع من الاستحصال

على كتابة . سلطة القاضي

(اسبوط الجزئية — ١٦ فبراير سنة

١٩٢٤ . عدد ١٠ ص ٩٤١ . نمرة ٧١٩)

٤٨١ عامة مستدعية . النزاع في وجودها .

ليس وجه تقض

(تقض أهلي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .

عدد ٨ ص ٧٢٨ . نمرة ٥٥١)

٤٨٢ عدم بيان الواقعة . بطلان . تقض

(تقض أهلي — ٢ ابريل سنة ١٩٢٣)

عدد ٣ . ص ٢٣٣ . نمرة ١٦١)

٤٨٣ عدم بيان الواقعة يانا كافيا . تقض

(تقض أهلي — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣)

عدد ٧ . ص ٦٤٠ . نمرة ٤٧٤)

٤٨٤ عدم بيان تاريخ الواقعة ومحل وقوعها .

تقض

(تقض أهلي — اول يناير سنة ١٩٢٤)

عدد ٩ . ص ٨٢٢ . نمرة ٦٢٣)

٤٨٥ عدم حضور المدعي المدني . الحكم بطلانته .

ابطال المرافعة . عدم جواز . تفويض

النيابة الرأي . حكمه قانونا

(تقض أهلي — ٧ يناير سنة ١٩٢٤)

عدد ١٠ . ص ٩٠٧ . نمرة ٦٨٨)

٤٨٦ عدم ختم الحكم . تقض . ضرر . رفض

طلب التأجيل . حقوق الدفاع

(تقض أهلي — اول يناير سنة ١٩٢٤)

عدد ٩ . ص ٨٢٤ . نمرة ٦١٨)

٤٨٧ عدم وجود مصلحة لرافع التقض . تقض

(تقض أهلي ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .

عدد ٧ . ص ٦٤٠ . نمرة ٤٧٦)

٤٩٧	عدد . لفظ العمد . قرض	٤٩٤	عقود . تفسيرها . سلطة المحكمة .
	(قرض وإبرام أهلي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ ص ٥٢٧ . نمرة ٣٩٣)		قصد المتعاقدين
٤٩٨	عمل تجارى . مقالات . تنفيذ مؤقت		(محكمة ليج — ٣ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ ص ٩٨٦ . نمرة ٧٥٦)
	(استئناف أهلي — ٣ أغسطس سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ ص ١٣٨ . نمرة ٩٦)	٤٩٥	عقود . قصد المتعاقدين . اختلافه
٤٩٩	عملة أجنبية . طريقة الوفاء . عملة البلاد		عن الفاظ العقد
	المشروط فيه الوفاء		(محكمة جاند — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ ص ٩٢٠ . نمرة ٧٦١)
	(الازبكية الجزئية — ٣ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ ص ٩٢٢ . نمرة ٧١٣)	٤٩٦	عدد . سبق الاصرار . ذكرها صراحة .
٥٠٠	عيب خفي . تعريفه . شروطه . حكمه		قرض
	(استئناف أهلي — ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ ص ٩٢١ . نمرة ٧٠٠)		(قرض وإبرام أهلي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ ص ٥٢٦ . نمرة ٣٩١)

حرف الغين

٥٠١	غش بضاعة . مادة ٣٠٢ عقوبات	٥٠٢	غلة . وقف . عدم النص على من
	(التصورة الابتدائية الاهلية — ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ ص ٣٤٨ . نمرة ٢٨١)		
٥٠٣	غنية منقطعة . تعريفها		
	(مجلس حسي عالي — ٢٧ أبريل سنة ١٩١٣ . عدد ١ ص ٢٤ . نمرة ١٧)		
٥٠٦	فيل قاضح . قصد جنائي . اركان الجريمة		
	(الاقصر الجزئية — ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ ص ١٥١ . نمرة ١٠٧)		
٥٠٧	فوائد . المطالبة الرسمية . اشتراط		
	جريان الفوائد		
	(استئناف أهلي — ١١ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ ص ٧٤٣ . نمرة ٥٦٩)		

حرف الفاء

٥٠٤	فاعل اصل . شريك . فعل المشاركة .	٥٠٥	فسخ العقود . الصلح . اعادة الخصوم
	قرض		الى الحالة الاولى
	(قرض وإبرام أهلي — ٧ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ ص ٢٣٤ . نمرة ١٦٦)		(استئناف مختلط — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ ص ٢٨٩ . نمرة ٢٣١)
٥٠٦	فيل قاضح . قصد جنائي . اركان الجريمة		
	(الاقصر الجزئية — ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ ص ١٥١ . نمرة ١٠٧)		
٥٠٧	فوائد . المطالبة الرسمية . اشتراط		
	جريان الفوائد		
	(استئناف أهلي — ١١ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ ص ٧٤٣ . نمرة ٥٦٩)		

حرف القاف

٥٠٨ قاصر . استئجار أموال القصر

(مجلس حسي عالي — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٢٢ . نمرة ١٥)

٥٠٩ قاصر . بلوغ ورشد . تسليمه أمواله

(مجلس حسي عالي — ٢ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٤٣ . نمرة ٤٨٣)

٥١٠ قاضي تحقيق . اختصاص . دعوي مدنية

قابات . حق الخصومة . مطالبة بتعويض

(تقض و ابرام باريس — ٨ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٩٨ . نمرة ٥٣٠)

٥١١ قانون مالي . رئيس المصلحة . رفت

الخدمة . اعلان رفت . شهادة خلو

طرف . يفت المحرومة .

(استئناف أهلي — ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٤٢ . نمرة ٥٦٨)

٥١٢ قانون تقييد أجور الامكنة . تنازل

المسافر عن التملك بأحكامه

(محكمة ترموند — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٧٠ . نمرة ٧٦٢)

٥١٣ قانون الخمسة أودنة . مزارع . من هو

(استئناف أهلي — ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٢٣ . نمرة ٧٠١)

٥١٤ قبول . زمن . مواد تجارية

(محكمة ليج — ٢ يولييه سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٩٣ . نمرة ٦٨٥)

٥١٥ قذف . صب . علانية . تعويض

(تقض و ابرام أهلي — اول مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٢٩ . نمرة ٣٢٤)

٥١٦ قرض لتاجر . دين مدني . اثبات

(استئناف باريس — ١٤ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٧٠٠ . نمرة ٥٣٤)

٥١٧ قرارات لجنة تحديد الايجارات . امكان

الاحتجاج بها . اجارة . حرمان المستاجر

طرق الري . تحقيق الايجار

(استئناف أهلي — ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ . عدد ٥ . ص ٤٥٣ . نمرة ٣٤٩)

٥١٨ قسمة . عقار . طبقات

(استئناف باريس — ١١ يولييه سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٩١ . نمرة ٤٥٩)

٥١٩ قسمة العقار . تكوين الحصص . اصغر

نصيب . تجنب حصص شريك . عدم

جواز . رضا الشركاء . حالة وجود قاصر

(النيا الجزئية — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٣٩ . نمرة ٧١٨)

٥٢٠ قضاة . سلطتهم في تقدير المستندات .

الحكم بتزويرها او صحتها بغير تحقيق

(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٦٠ . نمرة ٧٤١)

٥٢١ قنال السويس . رسم المرور . عملة

المدول عنها	مصرية . اوراق بنك فرنسا
(مجلس حسي عالي — ٢٥ مايو سنة ١٩١٣ عدد ١ . ص ٢٣ . نمرة ١٦)	(استئناف باريس — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٩ . نمرة ٥٣٣)
	٥٢٢ قوة احكام المجالس الحسبية . جواز

حرف اللام

٥٢٣ لفظ الاولاد . معناه . في الوقف . في الوصية
(قوى شرعية — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٧١ . نمرة ٤٢٧)

حرف الميم

٥٢٨ مجلس حسي . تنازل طالب الحجر . اختصاص المجلس بعد التنازل (مجلس حسي عالي — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٣ . ص ٢٢٨ . نمرة ١٦٩)	٥٢٤ مادة ٦٦ . تطبيقها (نقض أهلي — ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٢٠ . نمرة ٧٨)
٥٢٩ مجلس حسي . البحث في صحة أو عدم صحة ايمان الشخص . تغيير أحد الزوجين حالته الشخصية . اختصاص حجر	٥٢٥ مال مفقود او مسروق . املاك اميرية . منفعة عمومية . آثار قديمة . متاحف (استئناف بروكسل — ١٠ مايو سنة ١٩٢١ . عدد ٦ . ص ٥٩٢ . نمرة ٤٦٤)
٥٣٠ مجلس حسي . وصى . التجارة بمال القاصر (مجلس حسي عالي — ٦ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٣٨ . نمرة ٣٣٤)	٥٢٦ مباني . ارض . بناء . في ارض الغير . سلامة نية (استئناف مختلط — ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٣٨٩ . نمرة ٥٩٩)
٥٣١ مجلس حسي . اختيار القيم . تعارض مصلحة المحجور عليه مع مصلحة القيم	٥٢٧ مجلس النواب . تأليفه . ترشيح . أصوات مكررة . الاصوات الزائدة . الغلو في حيازة الاصوات . بطلان (انتخاب القرية — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٥٢ . نمرة ٢٨٦)

٥٣٧ محاكم فرنسا . اختصاصها . بالنسبة

للأجانب

(تقض وإبرام فرنسا — ٤ مارس
سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٨٦ .
نمرة ٦٦٤)

٥٣٨ محامي . اتعاب . تقديرها . محكمة

الجنايات . استئناف . عدم جوازه

(استئناف أهلي ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤
عدد ٦ . ص ٥٣٦ . نمرة ٤٠٩)

٥٣٩ محام . اتعاب . تقديرها

(استئناف مختلط — ٣ يونيو سنة
١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٨٣ . نمرة ٤٤٢)

٥٤٠ محامي . توكيل . اثبات الوكالة . محام

الجنح

(محكمة جنم السين — ٦ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٧٠١ . نمرة ٥٣٧)

٥٤١ ١ - محكمة الجنايات . شهود . تلاوة

شهادتهم

٢ - محكمة الجنايات . تعديل

وصف التهمة

(استئناف أهلي ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ٧ . نمرة ٥)

٥٤٢ محكمة مختلطة . اختصاص . قسمة .

احد الاملاك . أجنبي يبيع الاجنبي حصته

(استئناف مختلط — ١٠ أكتوبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨٨ . نمرة ٢٢٨)

٥٤٣ محكمة مختلطة . اختصاص . قسمة .

بين وطنيين . رهن لاحق . أحوال

شخصية . نزاع . إيقاف . ضرورة .

كفاة مالية

(مجلس حسي عالي — ٣ فبراير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٤٢ . نمرة ٤٨١)

٥٣٢ مجلس حسي . اختصاصه . الحجر على

ناظر الوقف

(مجلس حسي عالي — ١٢ نوفمبر سنة
١٩١١ . عدد ١٠ . ص ٩٢٨ . نمرة ٧٠٥)

٥٣٣ مجلس حسي . اختصاصاته . وصي

مختار . مشرف . « المادة السابعة عشرة

من لائحة المجالس الحسية الصادرة في

٢٦ يناير سنة ١٨٩٧

(مجلس حسي عالي — ١٨ نوفمبر سنة
١٩١٧ . عدد ١٠ . ص ٩٢٨ .
نمرة ٧٠٧)

٥٣٤ مجالس محلية . شخصية معنوية .

عوائد محلية . حجز . اجراءات تشريعية

أو إدارية . عدم اختصاص

المحاكم

(مصر الابتدائية الاهلية — ٣٠
ديسمبر سنة ١٩٢٠ . عدد ٥ . ص ٤٥٧ .
نمرة ٣٥٣)

٥٣٥ مجلس محلي . شخصية معنوية . فرع

من الحكومة

(اخيم الجزئية — ٢٧ أكتوبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٦٥ . نمرة ٦٤٥)

٥٣٦ محاسبة المستحقين لناظر . تقضاها .

(قنوى شرعية — ١٣ يناير سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ٥٧ . نمرة ٤٩)

٥٥١ مخدوم . خادم . رفته قبل انتهاء مدة

المقد . خطأ من الجانبين . تعويض

(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . من ٩٦٠ . نمرة ٧٣٩)

٥٥٢ مداولة . أودة المداولة . في الجلسة

(استئناف مختلط — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . من ٨٨٥ . نمرة ٦٦٣)

٥٥٣ مدعي عليه . تجاوزه حد الدفاع

المشروع . مسئولية امام المدعي

(محكمة بريف — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . من ٩٦٧ . نمرة ٧٥٤)

٥٥٤ مدعي مدني . استئناف . عقوبة .

تعويض . بحث في اركان الجريمة

(استئناف يوردو — ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . من ٣٨٨ . نمرة ٣١٧)

٥٥٥ مدع بحق مدني . جريمة . ضرر .

علاقة الضرر بالجريمة . اثبات

(قارم يلجيكا — ١١ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . من ٧٠٢ . نمرة ٥٤١)

٥٥٦ مدعي مدني . دخوله لأول مرة امام

الاستئناف . ندب خير لابداء رأيه

في الشهود

(محكمة لييج يلجيكا — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٧ . من ٧٠٣ . نمرة ٥٤٥)

٥٥٧ المراقبة . المشبهين . المتشردين . مدة

المراقبة . ماهية المراقبة

(ديروط الجزئية — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . من ٨٦٢ . نمرة ٦٤٣)

ايمان الشخص

(استئناف مختلط — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . من ٣٨٠ . نمرة ٣٠٣)

٥٤٤ محل اقامة . مسكن شرعي . تغييره

بصفة مؤقتة خارج القطر

(استئناف مختلط — ٣ يونيو سنة ١٩١٦ . عدد ٦ . من ٥٨٣ . نمرة ٤٤١)

٥٤٥ محل مختار . اعلان الاوراق . مكتب

محام . خصومة جديدة

(نقض و ابرام باريس — ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . من ٥٩٢ . نمرة ٤٦٢)

٥٤٦ محل مختار . تعيينه . اختصاص المحكمة .

ما يترتب على تعيين المحل المختار

(هوى يلجيكا — ١٧ مايو ١٩٢٢ . عدد ٧ . من ٧٠٤ . نمرة ٥٤٧)

٥٤٧ مخاصمة القضاء . قض . رفع دعوى

على القاضي . متهم . حضوره في الجلسة

ليس بمحتم . أحوال

(نقض أهلي — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . من ٤٣٠ . نمرة ٣٢٥)

٥٤٨ مخالفات . قض

(نقض أهلي — ٦ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . من ١٢٢ . نمرة ٨٢)

٥٤٩ مخالفات . قض

(نقض أهلي — ٣ أبريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . من ٤٢٩ . نمرة ٣٢٣)

٥٥٠ مخالفة . بيع مواد سامة . اغفال الحكم

باغفال المحل . وجه قض

(استئناف مختلط — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . من ٧٨٩ . نمرة ٦٠٠)

٥٦٦ مسئولية السيد خامد . عدوى مرض .

(بروكسل — ١٩ يونيو سنة ١٨٩٢
عدد ٣ . ٢٩٦ . نمرة ٢٤٧)

٥٦٧ مسئولية . تحديد ها . بوليصه . غش .

تدليس . ضرر

(اكس بفرنسا — ٢٢ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٩٠ . نمرة ٣٣٢)

٥٦٨ مسئولية . ضرر . قوة القاهرة . قضاء .

وقدر . شرر قطارات السكة الحديد

(مصر الاهلية — ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٤٣ . نمرة ٤١٦)

٥٦٩ مسئولية . حكومة . اصابة تلميذ .

مراقبة . غير مراقبة

(استئناف باريس — ١٤ أكتوبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٤٩١ . نمرة ٠٦٤)

٥٧٠ مسئولية . صاحب العمل . العامل .

تقصير . أهمال . اثبات . قرار حفظ قوة

(اللان الجزئية — ٢١ فبراير سنة
٩٢٤ عدد ٧ . ص ٦٦٨ . نمرة ٥٠٤)

٥٧١ مسئولية . المادة « ١٥١ » مدني . مسئولية

الولي . ملاحظة الصغير . التلميذ .

مسئولية ناظر المدرسة

(محكمة احداث لسكرتيرة — ١٧
ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٦٠ .
نمرة ٦٤٢)

٥٧٢ مسئولية . مالك الحيوان . ضرر . قوة

قاهرة . أهمال

(لان بفرنسا — ١٨ ديسمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٨٩ . نمرة ٦٧١)

٥٥٨ مرض الموت . اجارة . جوازها . اقرار

(مصر الاهلية — ١٩ يناير سنة ٩٤
عدد ٩ . ص ٨٥٠ . نمرة ٦٣٦)

٥٥٩ مريض . تصرفات . القسيس . بطلان

صحة . أحوال

(اقرس يلجيك — ٦ يوليو سنة
١٩٢٠ . عدد ٧ . ص ٨٠٣ . نمرة ٥٤٣)

٥٦٠ مستخدم . شريك . انتقاد أعمال

المخدوم . سوء نية

(السين ياريس — ١٩ ابريل سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٦ . نمرة ٦٦)

٥٦١ مستخدم . ماهية . رقة

(السين ياريس — ٢٩ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٦ . نمرة ٦٨)

٥٦٢ مستخدم . رقت . ثقة . مسئولية

(استئناف مختلط — ٢٦ يونيو سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٢ . نمرة ٣٠٥)

٥٦٣ مسئولية المدين بعين . هلاك العين .

خطأ . القوة القاهرة . وديعة . مسئولية

المودع عنده . تأمين

(نقض و ابرام باريس المدنية — ٢٦
يونيه ٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٨٤ .
نمرة ١٤٩)

٥٦٤ مسئولية . أوتومويل . معلم . متعلم

(نقض و ابرام باريس — ٢٥ نوفمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٣ . ص ٢٩٢ . نمرة ٢٣٩)

٥٦٥ مسئولية . تنفيذ الاحكام الواجبة

النفاذ . اذا النيت

(استئناف جواتيه — ٢٩ يناير سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٤ . نمرة ٢٤٣)

٥٨٠ معارضة . معارضة بعد معارضة .

مناها . عین جاسمة متى قبل

(اخيم الجزئية — ١٨ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٦٨ . نمرة ٤٢٦)

٥٨١ معارضة . قض . حكم في المعارضة .

حضورى . استئناف

(نقض أهلى — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٣١ . نمرة ٥٥٧)

٥٨٢ معارضة . عدم حضور المعارض .

ما يترتب على ذلك

(البدارى الجزئية — اول ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٦٣ . نمرة ٦٤٤)

٥٨٣ معارضة . حكم جنائى . اعلانه . العلم بالحكم

(استئناف مختلط — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٨١ . نمرة ٦٥٨)

٥٨٤ معارضة . حكم مستعجل . استئناف .

جواز المعارضة

(ليچ يلجيكا — ٢٧ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٩ . ص ٨٩١ . نمرة ٦٧٥)

٥٨٥ معاشات . ضباط . مسئولية الداخلية

(استئناف أهلى — ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٣٤ . نمرة ٩١)

٥٨٦ معاهدة لوزان . عدم سريانها في مصر .

جنسية الفلسطينيين . اختصاص المحاكم

الاهلية . تغيير جنسية الخصوم في

أثناء الخصومة

(بنى سوف الجزئية — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٦٧ . نمرة ٣٦٠)

٥٧٣ مصادرة . عقوبة تبعية . عقوبة

شخصية . النظام العام . انواع المصادرة .

الاشياء التى يجوز مصادرتها ولو لم تكن

مملوكة للجاني

(شبراخيت — ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٥٩ . نمرة ٦٤١)

٥٧٤ مصارف . مساقى . وزارة الاشغال .

اختصاص

(كفر صقر — ١٢ ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٣٥ . نمرة ٧١٦)

٥٧٥ مضي المدة . تملك العقار . سوء النية .

وضع يد

(استئناف مختلط — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٠ . نمرة ٢٣٣)

٥٧٦ مطل . اوراق . جوامع . قادم

(مصر الاهلية — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٤٦ . نمرة ٢٧٩)

٥٧٧ معارضة . ميعاد

(المحكمة العليا الشرعية — اول فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨٦ . نمرة ٢٢٥)

٥٧٨ معارضة . اشهاد افلاس . مياعداها

(استئناف أهلى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٣٢ . نمرة ٢٧٢)

٥٧٩ معارضة . قرار صادر من مجلس تاديب

المحامين بسريان قواعد قانون

المرافعات . حضور المحامى في جلسة

ثم تخلقه في جلسة المرافعة

(استئناف مختلط — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٤ . نمرة ٣٧٧)

٥٩٢ موارنة . مسيحيين ، فقة عدة . محكمة

شرعية . اختصاص

(المجالية الشرعية — ٢ مايو سنة ١٩٢٣
عدد ٦ . ص ٥٨١ . نمرة ٤٣٩)

٥٩٣ موانع الارث . اختلاف الدارين

(مصر الشرعية — ٢٦ مايو سنة ١٩٢٢
عدد ١ . ص ٥٩ . نمرة ٥٣)

٥٩٤ موظف حكومة . اجارة اشخاص .

ماهية العلاقة بينهما . احالة على المعاش .

قومسيون طبي . اختصاص المحاكم .

تعويض

(مصر الاهلية — ٢٢ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٤١ . نمرة ٢٧٧)

٥٩٥ موظف . مستخدم . احالة على المعاش .

ديوان ملكي . ارادة سنية

(استئناف أهلى — ١٤ ابريل سنة
١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٢٠ . نمرة ٦٩٩)

٥٨٧ مفلس . دفع ديون . زمن . شبهة .

بطلان . سوء نية

(نقض و ابرام باريس — ١٣ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٩٠ .
نمرة ٤٥٧)

٥٨٨ ملكية . حق الملك . استعمال الحق .

ضرر الجار

(استئناف تانى — ١٢ ابريل سنة
١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٨٩ . نمرة ٣١٨)

٥٨٩ ملكية الرسائل . التصرف فيها . الرسائل

الخاصة أو السرية

(الماهر يفرننا — ١٦ نوفمبر سنة
١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٨٩٤ . نمرة ٦٠٨)

٥٩٠ ملكية . جثة . حق الاب . حق الام

(موي يلجيكا — ٣ يناير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٨ . ص ٧٩٧ . نمرة ٦١٤)

٥٩١ مهر . قانون ايطالى . ملكية . مفروشات

(استئناف مختلط — ٢٧ يونية سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨٩ . نمرة ٢٣٢)

حرف النون

٥٩٨ نصب و احتيال . اركان الجريمة . استعمال

طرق احتيالية لا يهام المشتري بعظم ريع

العين المبيعة

(جنح السين — ١٧ مايو سنة ١٩٢٣
عدد ٢ . ص ١٨٨ . نمرة ١٥٦)

٥٩٩ نصب . شروع . شهادة طيب كاذبة .

مسئولية الطيب

(السين ياريس — ٢٧ ابريل سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٩٥ . نمرة ٢٤٥)

٥٩٦ نبش القبور . اخراج جثة من قبر .

عدم جواز

(مصر الشرعية — ١٣ يناير سنة
١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٨٦ . نمرة ٥١٦)

٥٩٧ نصب . اشتراك . علم . نقض

(نقض أهلى — ٦ مارس سنة ١٩٢٣
عدد ١ . ص ١١ . نمرة ٩)

- ٦٠٠ نصب . مزاد كاذب
(المنصورة الاهلية — ٢٧ يناير سنة ١٩١٩ . عدد ٤ . ص ٣٤٧ . نمرة ٢٨٠)
- ٦٠١ قاذ معجل . سند معترف به . كذالة
(استئناف اهلي — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ . عدد ٦ . ص ٥٣٧ . نمرة ٤١٠)
- ٦٠٢ نفقة . اختصاص . محاكم اهلية
(اسبوط الجزئية — ٥ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٤٣ . نمرة ٣٨)
- ٦٠٣ نفقة . اب طبعي . أولاد الأبن
(محكمة اوكل بلجيكا — ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ عدد ٦ . ص ٥٩٤ . نمرة ٤٦٨)
- ٦٠٤ نفقة . قدأ أو عينا . أحوال
(محكمة هوى بلجيكا — ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٩٤ . نمرة ٤٦٩)
- ٦٠٥ النقد المباح . صحافة . السب . القذف . اثبات . موظف عمومي . جريمة الاهانة . هيئة نظامية . كل الحياة . بعض الحياة . سوء النية . صاحب امتياز الجريدة . مسؤولية
(استئناف اهلي — ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩١٣ . نمرة ٦٩٨)
- ٦٠٦ تقض . تأيد . خلو من الاسباب . طلبات جديدة
(تقض و ابرام باريس — ٧ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨٨ . نمرة ٧٢)
- ٦٠٧ تقض . خطأ في التطبيق
(تقض اهلي — ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١١٩ . نمرة ٧٤)
- ٦٠٨ تقض . استبدال مستشار بقاض
(تقض اهلي — ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١١٩ . نمرة ٧٦)
- ٦٠٩ تقض . عدم بيان الواقعة
(تقض اهلي — ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١١٩ . نمرة ٧٥)
- ٦١٠ تقض . الخطأ في اسم المحكمة الجزئية
(تقض اهلي — ٦ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٢٠ . نمرة ٧٩)
- ٦١١ تقض . مخالفة ما نطقت به المحكمة . لرؤل القاضي
(تقض اهلي — ٦ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٢١ . نمرة ٨٠)
- ٦١٢ تقض . تعديل في وصف التهمة
(تقض اهلي ٦ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٢٢ . نمرة ٨٣)
- ٦١٣ تقض . المتهم آخر من يتكلم
(تقض اهلي — ٢ ابريل سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٣٣ . نمرة ١٦٢)
- ٦١٤ تقض . الاستغناء عن سماع الشهود
(تقض اهلي — ٧ مايو سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٣٤ . نمرة ١٦٥)
- ٦١٥ تقض . بيان الواقعة . اسباب . من براءة الى ادانة
(تقض اهلي — ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣١٩ . نمرة ٢٤٩)
- ٦١٦ تقض . اتداب قضاة المحكمة الابتدائية . عدم ذكر الاسباب
(تقض اهلي — ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٢٠ . نمرة ٢٥٠)

٦٢٤ قرض . رسم كروكي . عدم عمله ليس

من أوجه البطلان . نيابة . اعلان

شهود النفي

(قرض — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .
عدد ٦ . ص ٥٢٦ . نمرة ٣٩٢)

٦٢٥ قرض . الرد على كل دليل . لا بطلان

(قرض — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
عدد ٦ . ص ٥٢٧ . نمرة ٣٩٤)

٦٢٦ قرض . حكم في المواد الجنائية . مشتملاته .

اشتراك . ذكر الوقائع والادلة . (المادة

٢٢٩ تحقيق جنابات . المادة ٤ عقوبات

(قرض — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ .
عدد ٦ . ص ٥٢٩ . نمرة ٣٩٨)

٦٢٧ قرض . تقرير التلخيص . عدم تلاوته .

وجه بطلان

(قرض و ابرام بلجيكا — ١٢ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٩٢ .
نمرة ٤٦٣)

٦٢٨ قرض . تقرير التلخيص . عدم تلاوة

لا بطلان

(قرض — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .
عدد ٧ . ص ٦٣٩ . نمرة ٤٧١)

٦٢٩ قرض . شهادة شاهد . تدوينها في

التحقيق . عدم سماع الشاهد وعدم

تلاوة شهادته في الجلسة .

(قرض — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .
عدد ٧ . ص ٦٤٠ . نمرة ٤٧٥)

٦٣٠ قرض . حكمان . ضلوعهما في يوم

واحد . طلب قرض

(قرض و ابرام بلجيكا — عدد ٧ . ص
٦٠١ . نمرة ٥٣٨)

٦١٧ قرض . انضمام النيابة للمدعي بالحقوق

المدنية . امام ثاني درجة فقط . قرار

حفظ . حق المدعي المدني برفع الدعوى

(قرض — ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ .
عدد ٤ . ص ٣٢١ . نمرة ٢٥٢)

٦١٨ قرض . تحليف الشاهد الذي عمره ١٤

سنة لا . بطلان

(قرض — ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ .
عدد ٤ . ص ٣٢٣ . نمرة ٢٥٥)

٦١٩ قرض . رهن . مال مسروق . سوء

النية . لائحة الرهن

(قرض — ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ .
عدد ٤ . ص ٢٢٣ . نمرة ٢٥٦)

٦٢٠ قرض . نصب . بيان الوسائل الاحتمالية

وجوب بيان تاريخ الجريمة

(قرض — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .
عدد ٥ . ص ٤٣٣ . نمرة ٣٢٦)

٦٢١ قرض . قرض الحكم كله بالنسبة لغير

طالب القرض

(قرض — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .
عدد ٥ . ص ٤٣٣ . نمرة ٣٢٧)

٦٢٢ قرض . بيان سبب الجريمة . تحليف

المدعي المدني الميمن . عدم تلاوة شهادة

الشاهد . امضاء الشاهد

(قرض — ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ .
عدد ٥ . ص ٤٣٦ . نمرة ٣٣١)

٦٢٣ قرض . بيان الواقعة

(قرض — ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ .
عدد ٥ . ص ٤٣٧ . نمرة ٣٣٢)

٦٣٣ قرض . نصب واحتياال . التصرف مرتین فی مال لیس مملوکاً للتصرف . سوء النية (قرض — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٢٩ . نمرة ٤٥٥)	٦٣٣ قرض . تطبيق المادة ١١٨ عقوبات . وجوب ذكر صفه الموظف . (قرض — اول يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٢٧ . نمرة ٦٢٤)
٦٣٢ قرض . تأييد حكم ابتدائي . عدم حضور المدعى بالحق المدني (قرض اول يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ ص ٨٢٦ . نمرة ٦٢٠)	٦٣٤ قرض . الاثبات امام المحاكم الجنائية . في مسائل الملكية (قرض — ٤ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ . ص ٩١١ . نمرة ٦٩٤)

حرف الهاء

٦٣٥ هبة . عقار . رسمية المقد . بطلان (ستئناف أهلى — ١٧ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٣٧ . نمرة ٤١١)	٦٣٧ هبة . الهبة للصغير . شروط . القبض (فتوى شرعية — ٤ أكتوبر سنة ١٩١٦ . عدد ١٠ . ص ٩٤٧ . نمرة ٧٢٤)
٦٣٦ هبة . المقعد والمفلوج والمسلول . مرض . سنة . مبارزة . وصية (بئر طنطا — اول ابريل سنة ١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٧٦٤ . نمرة ٥٨٠)	٦٣٨ هبة . سلب غير مشروع . بطلان (ييزاد سون بفرنسا — ٤ يونيه سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٦٦ . نمرة ٧٥٢)
	٦٣٩ هنك العرض . شروع . نية (النيابة الجزئية — ٧ يونيه سنة ١٩٢٣ عدد ٣ . ص ٢٦٢ . نمرة ١٩٣)

حرف الواو

٦٤٠ وديعة . اضطرارية . اثباتها (قرض و ابرام باريس — ٤ يولييه سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٨ . نمرة ٣٨٤)	٦٤٢ ورقة . الترشيح . انكار التوقيع . تأمين (قرض و ابرام باريس — ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ . عدد ٧ . ص ٦٩٨ . نمرة ٥٢٩)
٦٤١ وديعة . هلاكها . ضمان . قوة قاهرة .	

٦٥٠ وصى . تسوية مع الديانة . سلطة

المجلس فى تقديرها

(مجلس حسي على — ٦ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٣٩ .
نمرة ٣٤٠)

٦٥١ وصى . اختبار . تعارض المصالح

(مجلس حسي على — ٣ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٣١ .
نمرة ٤٠٠)

٦٥٢ وصى . قاصر . تخفيض ايجار اطيان

القاصر

(مجلس حسي على — ٢ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٤٣ .
نمرة ٤٨٢)

٦٥٣ وصى . قيم . تقدير المكافأة . منفعة .

ضرر

(مجلس حسي على — ٢ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٤٤ .
نمرة ٤٨٨)

٦٥٤ وصى خصومة . مجلس حسي . محكمة

شرعية . اختصاص

(مجلس حسي على — ٢ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٤٤ .
نمرة ٤٨٩)

٦٥٥ وصى . صغير . تصرفات الأوصياء .

إبراء ذمة مدين . تنازل عن حقوق

القاصر . بطلان

(استئناف مختلط — ١٦ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٦ .
نمرة ٥٢٦)

٦٥٦ وصى . اتعاب . تقديرها . ما تجب

مراعاته فى التقدير . تقديرها مقدما .

قيمه . تمدد الترشيحات . افضلها .

(لجنة انتخاب الشرقية — ٨ ديسمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٦١ .
نمرة ٥٢٩)

٦٤٣ وزارة المواصلات . ابناء القتل . عمل

تجارى . تنفيذ مؤقت

(استئناف أهلى — ٢ اغسطس سنة
١٩٢٣ . عدد ٢ . ص ١٣٩ .
نمرة ٩٧)

٦٤٤ وصاية . قانون أحواله الشخصية .

بلاد اجنبية . تنصيب وصى

(تقضى و ابرام باريس — ١٩ نوفمبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٥ . ص ٤٨٩ .
نمرة ٣٨٥)

٦٤٥ وصاية . تاريخ رفعها

(مجلس حسي على — ٣ فبراير سنة
١٩٢٤ . عدد ٦ . ص ٥٣٢ .
نمرة ٤٠٢)

٦٤٦ وصية . ارث . حرمان الوارث . بطلان

(مهر الاهلية — ١٤ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٣٧ .
نمرة ٣١)

٦٤٧ وصية . ايضاء . مرض الموت . عدم

التوقيع . اشهاد

(قنوى شرعية — ٣٠ نوفمبر سنة
١٩١٨ . عدد ٥ . ص ٤٧٣ .
نمرة ٣٦٥)

٦٤٨ وصى . قاصر . تحكيم . اذن المجلس

(مجلس حسي على — ٢٤ يونيو سنة
١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٣٠ .
نمرة ١٣)

٦٤٩ وصى . الجارة بمال القاصر

(مجلس حسي على — ٦ يناير سنة
١٩٢٤ . عدد ٥ . ص ٤٣٨ .
نمرة ٣٣٥)

٦٦٣ وقف . اجارة . دفع الايجار . ناظر

مطعون فيه . ايجار المثل . غبن قاحش

(استئناف مختلط — اول مايو سنة

١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٨١ . نمرة ٥٩)

٦٦٤ وقف . عمارة . ريع . العمارة . مقدمة

على الاستحقاق

(فتوى شرعية — ١٠ اكتوبر سنة

١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٦٦ .

نمرة ١٣١)

٦٦٥ وقف . ناظر وقف . تعدد النظار .

خصومة من احد النظار على جهة

الوقف . في وجه من ترفع

(فتوى شرعية — ٢٥ يناير سنة

١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٧١ .

نمرة ١٣٢)

٦٦٦ وقف . شرط منع دائن المستحق .

مطالبة الناظر . بطلان

(فتوى شرعية — ١١ اكتوبر سنة

١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٧٣ .

نمرة ١٣٤)

٦٦٧ وقف . شجر . نخيل . عدم النص .

وقف بالتبعية

(فتوى شرعية — ١٨ ديسمبر سنة

١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٧٣ .

نمرة ١٣٥)

٦٦٨ وقف . ناظر . عزل مؤقت . نفاذ مؤقت

(المحكمة العليا للشرعية — ١٣ ابريل

سنة ١٩٢٠ . عدد ٢ . ص ١٧٥ . نمرة ١٣٧)

٦٦٩ وقف . تفسير شرط الواقف . الحصة

(المادة ٣٢ من لائحة المجالس الحسينية

الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧)

(مجلس حسي طلي — ١٨ نوفمبر

سنة ١٩١٧ . عدد ١٠ . ص ٩٢٩ .

نمرة ٧٠٨)

٦٥٧ وصى للخصومة . تعيينه . اختصاص

المجلس الحسي

(مجلس حسي طلي — ٢٩ اكتوبر

سنة ١٩١٨ . عدد ١٠ . ص ٩٢٩ .

نمرة ٧٠٩)

٦٥٨ وظيفة وزير المالية . الخصومة فيما

للحكومة وما عليها . الاملاك الاميرية .

الخصومة بشأنها

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٤ يناير

سنة ١٩٢٤ . عدد ٩ . ص ٨٧٦ .

نمرة ٦٥٥)

٦٥٩ وفاة أحد الأقارب . التعويض . الضرر

الأدبي . سلطة المحكمة في تقديره

(استئناف بروكل — ٢٦ يونيو سنة

١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٥٩ .

نمرة ٧٥٩)

٦٦٠ وقف . قادم . وضع اليد

(استئناف — ١٧ ابريل سنة ٩٢٣

عدد ١ ص ٢٩٠ . نمرة ٢٢)

٦٦١ وقف . زراعة . غلة

(فتوى شرعية — ١٦ يونيو سنة

١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٥٤ . نمرة ٤٦)

٦٦٢ وقف . اجارته لمدة طويلة

(فتوى شرعية — اول يونيو سنة

١٩٢١ . عدد ١ ص ٥٨ . نمرة ٥١)

٦٧٦ وقف . استبدال . ضمن الناظر . مال

البذل

(فتوى شرعية — ٣٠ ديسمبر سنة
١٩١٩ . عدد ٣ . ص ٢٨٤ .
نمرة ٢١٧)

٦٧٧ وقف . دعوى ابطاله . اختصاص

الحاكم الشرعية . سبق الحكم فيها

من الحاكم

(المحكمة العليا الشرعية — ٣٠ يناير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٣ . ص ٢٨٦ .
نمرة ٢٢٤)

٦٧٨ وقف . استبدال . قيمة المين . استئناف

(المحكمة العليا الشرعية — ١١ يونيو
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨٧ .
نمرة ٢٢٦)

٦٧٩ وقف . ريع حصة متعذر الصرف عليها

(المحكمة العليا الشرعية — ١٦ يونيو
سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ١٨٧ .
نمرة ٢٢٧)

٦٨٠ وقف . استحقاق . توزيعه . موت

المستحق

(فتوى شرعية — ١٧ أغسطس سنة
١٩١٨ . عدد ٤ . ص ٣٦٩ .
نمرة ٢٩٥)

٦٨١ وقف . نظر . عزل . عود النظر .

زوال الاوصاف

(المحكمة العليا الشرعية — ١٠ يناير
سنة ١٩٢٤ . عدد ٤ . ص ٣٧٢ .
نمرة ٢٩٩)

٦٨٢ وقف . تفسير شرط الواقف . تعريف

الشائنة الموقوفة على الفقراء . اموال

اميرية . اصلاحات

(المحكمة العليا الشرعية — ٥ ابريل
١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٧٥ .
نمرة ١٣٨)

٦٧٠ وقف . قسمة . طبقات المستحقين .

تقسيم القسمة

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٦
اكتوبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٢ . ص ١٧٦ .
نمرة ١٣٩)

٦٧١ وقف . وقفية قديمة . اشهاد امام المدير .

تسجيل في المديرية . اجراءات الوقف

الادارية

(استئناف — ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٣ .
عدد ٣ . ص ٢٤٨ . نمرة ١٨٠)

٦٧٢ وقف . تعدد النظار . قسمة الوقف

(فتوى شرعية — ١٤ اكتوبر سنة
١٩٢٠ . عدد ٣ . ص ٢٨٢ .
نمرة ٢١٨)

٦٧٣ وقف . نظر . اجرة الناظر

(فتوى شرعية — ٣ ديسمبر سنة
١٩٢٢ . عدد ٣ . ص ٢٨٢ .
نمرة ٢١٩)

٦٧٤ وقف . ناظر . اجرة النظر . ضم ثقة .

اجر الثقة

(فتوى شرعية — ١٤ فبراير سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨٣ .
نمرة ٢٢٠)

٦٧٥ وقف . اجارة . ايجار المثل . غبن فاحش

(فتوى شرعية — ١٩ مارس سنة
١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٨٤ .
نمرة ٢٢١)

٦٨٩ وقف . الاقرار بالوقف . ورقة عرفية

حجة على المقرو على ورثته

(طنطا الشرعية — ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٥٥٩ . ص ٤٧٩ . نمرة ٣٧٠)

٦٩٠ وقف . الشروط العشرة . الاقرار بأن

لا حق له فيها . حجة

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٢ . عدد ٥٥٩ . ص ٤٨٠ . نمرة ٣٧١)

٦٩١ وقف . حراسة قضائية . ناظر . اختصاص

استئناف — ٢١ يونيو سنة ١٩١٧ . عدد ٦٠٦ . ص ٥٣٥ . نمرة ٤٠٨)

٦٩٢ وقف . استحقاق . نزاع . اختصاص .

محكمة شرعية

(استئناف — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ٦٠٦ . ص ٥٤١ . نمرة ٤١٥)

٦٩٣ وقف . ناظر . حارس قضائي

(فتوى شرعية — ١١ يونيو سنة ١٩٢٣ . عدد ٦٠٦ . ص ٥٧٣ . نمرة ٤٣١)

٦٩٤ وقف . تعميره . ترميم . ريع الوقف .

صرفه الى المستحقين

(فتوى شرعية — ٧ يوليو سنة ١٩٢٣ . عدد ٦٠٦ . ص ٥٧٤ . نمرة ٤٣٢)

٦٩٥ وقف . نظارة . اجر

(فتوى شرعية — ٦ يناير سنة ١٩١٩ . عدد ٦٠٦ . ص ٥٧٥ . نمرة ٤٣٣)

٦٩٦ وقف . نظر . ضم ناظر . استئناف .

عدم جواز

(فتوى شرعية — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٦٠٦ . ص ٥٧٧ . نمرة ٤٣٥)

الفقير . الموظف والمستخدم

(مصر الابتدائية الشرعية — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٤٠٤ . ص ٣٧٩ . نمرة ٣٠٢)

٦٨٣ وقف . ريع . الحجز عليه . شرط

عدم امكان الحجز عليه . بطلان .

شرط الحرمان . صحيح .

(استئناف مختلط — ١٠ مارس سنة ١٩٢١ . عدد ٤٠٤ . ص ٣٨٢ . نمرة ٣٠٦)

٦٨٤ وقف . شرط الواقف . تفسيره . العبارة

في ثبوت الصفة بوقت قسمة الغلة

(فتوى شرعية — ٩ يناير سنة ١٩٢٣ . عدد ٥٠٥ . ص ٤٦٩ . نمرة ٣٦١)

٦٨٥ وقف . مواشي الوقف . بيعها . ثمنها لمن

(فتوى شرعية — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . عدد ٥٠٥ . ص ٤٧٢ . نمرة ٤٦٣)

٦٨٦ وقف . وابورات . تدخل في الوقف

(فتوى شرعية — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ . عدد ٥٠٥ . ص ٤٧٣ . نمرة ٣٦٤)

٦٨٧ وقف . نظر . تهمة جنائية . حكم

بالعقوبة . اهلية الناظر

(المحكمة العليا الشرعية — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٥٠٥ . ص ٤٧٧ . نمرة ٣٦٨)

٦٨٨ وقف . النظر . تغيير شرط النظر .

حق الواقف دائماً . ثمة

(المحكمة العليا الشرعية — ٥ مارس سنة ١٩١٤ . عدد ٥٠٥ . ص ٤٧٨ . نمرة ٣٦٩)

<p><u>جواز خط غلامها</u></p> <p>قوى شرعية — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٣ عدد ٧ . ص ٦٥٩ . نمرة ٥٢٠)</p> <p><u>٧٠٤ وقف . ناظر . ضم ثمة . معلوم الناظر . معلوم الثمة .</u></p> <p>(قوى شرعية — ٢٨ نوفمبر سنة عدد ٧ . ص ٦٨٠ . نمرة ٥١١)</p> <p><u>٧٠٥ وقف . رهن . اقتكالك الرهن . بيع</u></p> <p>(قوى شرعية — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ . عدد ٧ . ص ٦٨١ . نمرة ٥١٢)</p> <p><u>٧٠٦ وقف . الجهاز لا يدخل في شرط</u></p> <p><u>صرف الطعام والكسوة والسكنى</u></p> <p>(قوى شرعية — ٢٨ ابريل سنة ١٩١٨ . عدد ٧ . ص ٥٨٢ . نمرة ٥١٣)</p> <p><u>٧٠٧ وقف . المتعارف في الخطاب . تفسير</u></p> <p><u>كلمة ما دام . الخلو من الزواج . سقوط</u></p> <p><u>الاستحقاق بالزواج . لا عرد بعد الخلو</u></p> <p>(المحكمة العليا الشرعية — ٦ مارس سنة ١٩٢٤ . ص ٦٨٣ . نمرة ٥٠٤)</p> <p><u>٧٠٨ وقف . استحقاق . ربع حصة من</u></p> <p><u>يموت عقيما . أصل الغلة</u></p> <p>(استئناف مختلط — ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ٧ . ص ٦٩٣ . نمرة ٥٢١)</p> <p><u>٧٠٩ وقف . ابداء الرغبة فيه . تنفيذ الرغبة .</u></p> <p><u>مدة طويلة . بطلان . شرائط . صحة</u></p> <p><u>الوقف . اختصاص الحاكم</u></p> <p>(استئناف أهلى — ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤ عدد ٨ . ص ٤٤٠ . نمرة ٥٦٧)</p>	<p><u>٦٩٧ وقف . نظر . عزل . بيع الاقراض .</u></p> <p><u>عدم التعبير</u></p> <p>(المحكمة العليا الشرعية — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٧٨ . نمرة ٤٣٧)</p> <p><u>٦٩٨ وقف . نظر . ترتيب بين الطبقات .</u></p> <p><u>ولاية القاضي</u></p> <p>(مصر الابتدائية الشرعية — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٥٧٩ . نمرة ٤٣٨)</p> <p><u>٦٩٩ وقف . ابدال واستبدال . شروط</u></p> <p><u>عشرة . اذن القاضي . اشهاد . مراقبة</u></p> <p><u>عمل القاضي الشرعى . نطقة الحاكم</u></p> <p>(استئناف مختلط — ٣ يونيو سنة ١٩١٦ . عدد ٦ . ص ٥٨٣ . نمرة ٤٤٠)</p> <p><u>٧٠٠ وقف . حكر . قادم . شروط سقوط</u></p> <p><u>حق المطالبة به</u></p> <p>(استئناف مختلط — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٦ . ص ٥٨٦ . نمرة ٤٥٠)</p> <p><u>٧٠١ وقف . اجارة . مدة التأجير . استدانة .</u></p> <p><u>تعمير المين الموقوفة . اذن القاضي</u></p> <p><u>الشرعى</u></p> <p>(استئناف أهلى — ١٣ مارس سنة ١٩٢٤ عدد ٧ . ص ٦٤٧ . نمرة ٤٦٢)</p> <p><u>٧٠٢ وقف . استحقاق . اقساط الايجار</u></p> <p>(قوى شرعية — ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ عدد ٧ . ص ٦٤٩ . نمرة ٥٠٩)</p> <p><u>٧٠٣ وقف . تعدد الواقف . اتخاذ الجهة .</u></p>
---	--

٧١٨ وقف . النسل . القرية . القرب .

تليك طبقة . الشروط العشرة كلها

أو بعضها

(مصر الشرعية — ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠
عدد ٨ . ص ٧٨٢ . نمرة ٩٤٤)

٧١٩ وقف . تفسير وتطبيق شرط «مادامت

خالية من الازواج» الخلو من الزوج

بعد زواج أول

(فتوى شرعية — ١٤ يونيو سنة
١٩١٧ . عدد ٩ . ص ٨٦٩ .
نمرة ٦٤٩)

٧٢٠ وقف . ربا . فوائد المحاكم المختلطة

حكمها شرعاً

(فتوى شرعية — ٢ أكتوبر سنة
١٩١٦ . عدد ٩ . ص ٨٧٠ . نمرة ٦٥٠)

٧٢١ وقف . تغيير اسم المدرسة أو تغيير

تبعيتها .

(فتوى شرعية — ١٠ سبتمبر سنة
١٩١٦ . عدد ٩ . ص ٨٧١ . نمرة ٦٥١)

٧٢٢ وقف . استحقاق الناظر . من الصافي

بعد المصاريف وبعد الدين

(فتوى شرعية — ٢٧ يناير سنة ١٩١٦
عدد ١٠ . ص ٩٤٥ . نمرة ٧٢٢)

٧٢٣ وقف . استحقاق المستحقين . زراعة .

اجارة . الدفع قبل الاستحقاق ضمان

الناظر

(فتوى شرعية — ٢٥ أبريل سنة
١٩١٦ . عدد ١٠ . ص ٩٤٦ .
نمرة ٧٢٣)

٧١٠ وقف . اجارة . مدة طويلة . الناظر

هو المستحق الوحيد

(استئناف أهلى ١٢ مارس سنة
١٩٢٤ . عدد ٨ . ص ٤٤٦ . نمرة ٥٧١)

٧١١ وقف . رهن . تركة . اقتكالك الرهن

من حال التركة

(فتوى شرعية — ٢٠ مارس سنة
١٩١٧ . عدد ٨ . ص ٧٧٢ . نمرة ٥٨٦)

٧١٢ وقف . معنى الاثاث والموبليات .

العربات

(فتوى شرعية — ٢٣ أكتوبر سنة
١٩١٦ . عدد ٨ . ص ٧٧٣ . نمرة ٥٨٧)

٧١٣ وقف . الموقوف بالتبعية بلا ذكر .

سكة حديد

(فتوى شرعية — ٢٨ أغسطس سنة
١٩١٦ . عدد ٨ . ص ٧٧٤ . نمرة ٥٨٨)

٧١٤ وقف . نظر . تولية الناظر يملكها الواقف

(فتوى شرعية — ٤ سبتمبر سنة
١٩١٦ . عدد ٨ . ص ٧٧٥ . نمرة ٥٨٩)

٧١٥ وقف . تعمیر . إهمال . عزل . ضم ثمة

(المحكمة العليا الشرعية — ١٠ فبراير
سنة ١٩٢١ . عدد ٨ . ص ٦٧٧ . نمرة ٥٩٠)

٧١٦ وقف . ناظر . عزل . اخراجه من

النظر . تعيين البدل . صفته في الخصومة

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٧ يناير
سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٦٧ . نمرة ٥٩١)

٧١٧ وقف . وظيفة الكتابة والجباية . اجر .

حرمان

(المحكمة العليا الشرعية — ٨ أكتوبر
سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ . ص ٧٧٧ . نمرة ٥٩٢)

٧٢٤ وقف . اخذ المشروط عيناً أو تقدماً .	يؤول اليه نصيب من يموت
الخيار للمستحقين	(مصر الشرعية — ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٥٦ . نمرة ٧٢٥)
(فتوى شرعية — ٥ سبتمبر سنة ١٩١٧ . عدد ١٠ . ص ٩٤٨ . نمرة ٧٢٥)	٧٢٣ وقف . الناظر . واجباته . نفقة القاصر
٧٢٥ وقف . انعقاده . شروطه . الوقف المنجز	وصى
(فتوى شرعية — اول اكتوبر سنة ١٩١٧ . عدد ١٠ . ص ٩٤٩ . نمرة ٧٢٦)	(مصر الشرعية — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٥٧ . نمرة ٧٢٦)
٧٢٦ وقف . الناظر . سلطته اذا ضم اليه ثمة	٧٢٤ وقف . الاشتراط (لكل من) . تعدد
(فتوى شرعية — ١٢ يناير سنة ١٩١٦ . عدد ١٠ . ص ٩٥١ . نمرة ٧٢٧)	الاقواق . القسمة . قضيا
٧٢٧ وقف . ادخال واخراج وتغيير حكم	(مصر الشرعية — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ١٠ . ص ٩٥٧ . نمرة ٧٢٧)
الاشهاد الجديد	٧٢٥ وقف . حالة الانكار . منع مباع
(المحكمة العليا الشرعية — ٥ يونيو سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٥٢ . نمرة ٧٢٩)	الدعوى بغير اشهاد
٧٢٨ وقف . استبدال . مصلحة . شراء	(استئناف مختلط — ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٦١ . نمرة ٧٤٢)
اطيان يباقي ثمن عقار	٧٣٦ ولاية الاب . زوالها . عودها
(المحكمة العليا الشرعية — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٥٣ . نمرة ٧٣٠)	(استئناف أهلي ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ . عدد ١ . ص ٢٨ . نمرة ٢٠)
٧٢٩ وقف . ناظر . حكم باسهار افلاسه	٧٢٧ ولاية شرعية . اب ذو سوابق .
(المحكمة العليا الشرعية — ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٥٤ . نمرة ٧٣١)	اختصاص المجلس الحسبي . اسلب الولاية
٧٣٠ وقف . ناظرين . وفاة احدهما . سلطة	(مجلس حسي مصر — نوفمبر سنة ١٩٢٣ . عدد ٣ . ص ٢٤٠ . نمرة ١٧٤)
القاضي	٧٣٨ ولاية الاب . بيع مال ابنه . فساد
(المحكمة العليا الشرعية — ٢ فبراير سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٥٤ . نمرة ٧٣٢)	الرأى وسوء التدبير . شروط صحة البيع
٧٣١ وقف . حراسة قضائية . حكم مختاطة	(فتوى شرعية — ١٥ أغسطس سنة ١٩١٨ . عدد ٤ . ص ٣٦٨ . نمرة ٢٩٤)
(مصر الشرعية — ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤ . عدد ١٠ . ص ٩٥٥ . نمرة ٧٣٣)	٧٣٩ ولاية الام . سوء سلوكها . سقوط الولاية
٧٣٢ وقف . غلة . عدم النص على من	(تيم بقرنسا — ٥ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٤ . ص ٣٩٠ . نمرة ٣٢١)

٧٤٠ ولاية الاب والجد . التازل عنها . العزل منها (فتوى شرعية — ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣ عدد ٦ ص ٥٧٢ . نمرة ٤٢٩) ٧٤١ ولاية الاب . تجهيز ابن ابنه . تبرع . قيم . تجهيز بنت محجوره (فتوى شرعية — ٢٦ فبراير سنة ١٩١٧ عدد ٨ ص ٧٢١ . نمرة ٥٨٥) ٧٤٢ ولاية الاب . غير ثقة . عزله . طعن	بالتزوير . كيدى . لا حكم له (المحكمة العليا الشرعية — ٦ مارس سنة ١٩٢٤ عدد ٩ ص ٨٧٣ . نمرة ٦٥٣) ٧٤٣ ولي شرعى . ابن مميز عاقل . اذن خصوصة (فتوى شرعية — ٢٥ يونه سنة ١٩٢٣ عدد ٨ ص ٧٧ . نمرة ٥٨٤)
---	---

حرف الياء

٧٤٤ يمين متممة . ابطال المرافعة (مصر الاهلية — ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣ عدد ١ ص ٣٨٧ . نمرة ٢٣) ٧٤٥ يمين حاسمة . يمين كيدية (استئناف مختلط — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عدد ٣ ص ٢٨٨ . نمرة ٢٢٩) ٧٤٦ يمين . حق . متى توجه . يمين كيدية .	رفض جيبها (استئناف مختلط — ٣ يونه سنة ١٩١٦ عدد ٦ ص ٥٨٤ . نمرة ٤٤٤) ٧٤٧ يمين . محل حلقها . حضور الخصم . مصاريف انتقاله (محكمة جاند — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عدد ٦ ص ٥٩٣ . نمرة ٤٦٧)
--	--

فهرست القوانين والقرارات والمنشورات

- ١- منشور نمرة ٤٢ سنة ٢٣ فى الحجر على من له ولي شرعى والاخوال التى تعود فيها الولاية للولى أولا تعود — عدد ٤ ص ٤١٢
- ٢- منشور نمرة ٤٣ سنة ٢٣ فى عدم جواز التازل عن حقوق عديمى الاهلية الثابتة — عدد ٤ ص ٤١٢
- ٣- منشور نمرة ٤٧ سنة ٢٣ للمحاكم الشرعية بخصوص اصدار قرارات الموافقة فى مواد التصرفات والاستبدال عدد ٤ ص ٤١٢
- ٤- منشور نمرة ١٠ سنة ٩٢٣ صادر من وزارة الحفانية للمجالس الحسينية فى عدم جواز التازل عن حقوق عديمى الاهلية الثابتة — عدد ٥ ص ٥٠٥

- ٥- منشور نمرة ١١- سنة ٩٢٣ صادر من وزارة الحفانية للمجالس الحسينية في جواز اعطاء صور بعض القرارات بدون استئذان الوزارة - عدد ٥٠٥ ص ٥٠٥
- ٦- منشور نمرة ٩ سنة ٩٢٣ صادر من وزارة الحفانية للمجالس الحسينية في الحجر على من له ولي شرعى والاحوال التي تعود فيها الولاية للولى أو لا تعود - عدد ٥٠٥ ص ٥٠٦
- ٧- منشور نمرة ٤٢ سنة ٩٢٣ صادر من معالى النائب العمومى للنيابات في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢ - عدد ٥٠٥ ص ٥٠٦
- ٨- منشور نمرة ٤٦ سنة ٩٢٣ صادر من معالى النائب العمومى للنيابات في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ - عدد ٥٠٥ ص ٥٠٧
- ٩- منشور نمرة ٤٧ سنة ٩٢٣ صادر من معالى النائب العمومى للنيابات في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ - عدد ٥٠٥ ص ٥٠٩
- ١٠- منشور نمرة ٦ سنة ٩٢٤ صادر من وزارة الحفانية للمحاكم الشرعية في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤ - عدد ٦٠٠ ص ٦٠٠
- ١١- منشور نمرة ٢١ سنة ٩٢٢ صادر من وزارة الحفانية للمحاكم الشرعية في ٨ يونيه سنة ١٩٢٢ - عدد ٦٠٠ ص ٦٠٠
- ١٢- منشور نمرة ٣٦ سنة ٩٢٢ صادر من وزارة الحفانية للمحاكم الشرعية في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ - عدد ٦٠١ ص ٦٠١
- ١٣- منشور نمرة ٤٧ سنة ٩٢٢ صادر من وزارة الحفانية للمحاكم الشرعية في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ - عدد ٦٠٢ ص ٦٠٢
- ١٤- منشور نمرة ٣ سنة ٩٢٤ صادر من معالى النائب العمومى لدى المحاكم الاهلية للنيابات في ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ - عدد ٦٠٢ ص ٦٠٢
- ١٥- منشور نمرة ٤ سنة ٩٢٤ صادر من معالى النائب العمومى لدى المحاكم الاهلية للنيابات في ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ - عدد ٦٠٣ ص ٦٠٣
- ١٦- منشور نمرة ٧ سنة ١٩٢٤ صادر من معالى النائب العمومى لدى المحاكم الاهلية للنيابات في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤ - عدد ٦٠٤ ص ٦٠٤
- ١٧- منشور نمرة ٩ سنة ٩٢٤ صادر من معالى النائب العمومى لدى المحاكم الاهلية للنيابات في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤ - عدد ٦٠٥ ص ٦٠٥
- ١٨- منشور نمرة ١٣ سنة ٩٢٤ صادر من معالى النائب العمومى لدى المحاكم الاهلية للنيابات في أول مارس سنة ١٩٢٤ - عدد ٦٠٥ ص ٦٠٥

الحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

تَحْقِيقُهَا: الْحَامِيَةُ الْأَهْلِيَّةُ

*Le droit divin des foules rem-
place le droit divin des rois... »*

*Ce n'est plus dans les conseils
princes, mais dans l'âme des
peuples, que se préparent les destinées
des nations. »*

Gustave le Bon.

السنة الرابعة

العدد الأول

عدد أكتوبر سنة ١٩٢٣

الإدارة: ميدان سوارس نمرة ٣



المطبعة: المطبعة
بشارع علوي نمرة ٥
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٠
والطلبة ٣٠

الكلمة الاولى

تفضل مجلس النقابة بقرار تخفيض قيمة الاشتراك في مجلة المحاماة . جعلها ستين قرشاً بدلاً من مائة والطلبة ثلاثين فقط . صدر هذا القرار لغاية سامية . هي نشر وتعميم تطبيقات المحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة والمحاكم الاجنبية والمجالس الحسينية والفتاوى الشرعية والاجاث القانونية لدى جميع المشتغلين بالقانون وبالشرع . سواء كانوا من رجال القضاء او النيابة او المحاماة . واساتذة او طلبة او موظفين او غيرهم ممن يشتغلون بالقانون والشرع او يميلون الى دروس المسائل القانونية والشرعية . فسي ان يكون لقرار مجلس النقابة اثر الحسن في مستقبل هذه المجلة وفي الغاية التي انشئت من اجلها

الكلمة الثانية

هذا العدد هو فاتحة السنة الرابعة للمجلة . صدرناه يبحث لذيذ لحضرة الاستاذ احمد نشأت بك القاضي بمحكمة مصر ومتدب لرئاسة مجلس مصر الحسيني «موضوعه» البعثة الموجب «الجبر» وقد ضمه راء فقهاء الشريعة الاسلامية الفراء وارااء شراح القانون الفرنسي والقانون الالماني . وفي اثر هذا البحث نشرنا :

- ١٠ أحكام صادرة من محكمة التقض والابرار المصرية
- ٩ « « « المجلس الحسينى العالى
- ١٠ « « « محكمة الاستئناف الاهلية
- ١٢ حكماً صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
- ١٠ فتاوى شرعية . منها ثمانية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية واثنتين من فضيلة وكيل الامور الشرعية باقره
- ٢ حكام شرعيان
- ١٠ أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
- ١٠ « « « المحاكم الاجنبية
- ٧٣ تكون المجلة ثلاثة وسبعين حكماً وقوى

أحد الحكمين الشرعيين صادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية تطبيقاً وتفسيراً لأصل من أصول الشرع الشريف وهو اعتبار « اختلاف الدارين » مانعاً من موانع الارث . وقد اتهمنا هذه الفرصة لنشر آراء بعض علماء الشرع بتفسير « اختلاف الدارين » فشرنا بحثاً لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً ، ووردناه يبحث لفضيلة الشيخ أحمد محمد حميد ، أحد علماء الأزهر والمدرس بمعهد اسنوط . ثم شفّعناهما يبحث لفضيلة الشيخ عبد الحليم قطيط أحد علماء الأزهر . ثم ذيلنا الأبحاث الثلاثة يبحث لحضرة الاستاذ محمد افندي أمين الشاهد المحامي سابقاً . وعقب الأحكام نشرنا بحثاً لحضرة صاحب العزة الاستاذ يونس صالح بك مدير الفيوم في « المادة ٤٠ من لائحة الترع والجسور » ثم بحثاً لفضيلة الشيخ أحمد إبراهيم استاذ الفقه والأصول بالقسم العالي بـ مدرسة القضاء الشرعي في « وقضية المرحوم علي بك فهمي » رداً على بحث رئيس تحرير هذه المجلة

ونختتمنا هذا العدد بكلمتين من لواذع الكلام فيها عظه وفكاهة ما

رئيس تحرير المجلة

عزير غانكي

العتد الموجب للحجر

اللعوى والمعنى الاصطلاحى لألفاظ كثيرة بل
يجب الالتفات فقط الى المعنى الاصطلاحى
الذى تسهل معرفته من أحكام الشئ

وقد يظهر للبعض أن المعنى اللغوى والعرفى
قد أثر حتى على كبار العلماء فى وضع التعريف
الاصطلاحى للمعنوه . فاختلفوا كثيراً فى تعريفه
وأخيراً قالوا ان أحسن ما قيل فيه هو من كان
قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه
لا يضرب ولا يشتم (راجع ابن عابدين جزء ٥
صفحة ٩٣ والفتاوى الهندية جزء ٥ صفحة ٥٤)
وقد يبدو أيضاً ان هذا التعريف أكثر من
اللازم وأشد من الحقيقة اذا عرفنا أحكام
المعنوه ولكن اذا صرفنا ذلك الى المعاملات
فقط كما يجب لأن الحجر لم يشرع الا للمحافظة
على المال لم نجد لذلك التأثير قوة تذكر
وعلى أى حال فانه من السهل جداً

ان الكثيرين يعتقدون أن المعنوه الجنون
أو أخف قليلاً من الجنون أو الجنون المادى
الذى لا يلحق صاحبه أذى بالناس ولا يعدون
الشخص معنوها الا اذا كان ذاهب العقل . اذا
سئل عن اليوم لم يعرفه . وعن أولاده فلا يميز
بينهم او لا يذكر اسماءهم . لا يفرق بين ما حصل
له فى يومه وفى أمته

ولم بعض العنوف فى ذلك لمعنى المعنوه لغة
وحسب المتداول بين الناس مع ملاحظة ان
المعنى اللغوى ليس قاصراً على الجنون فقط أو
قد العقل من غير مس جنون بل قيل نقص
العقل أيضاً (راجع مختار الصحاح ولسان
العرب وأقرب الموارد وشرح القاموس المسمى
تاج العروس)

ويجب طبعاً أن لا تتأثر بالمعنى اللغوى
أو المتداول بين الناس . وكثيراً ما يختلف المعنى

استنباط الحقيقة ناصعة لا غبار عليها من أحكام المعتوه ومن مثل هذا المصدر دائماً يؤخذ التعريف الاصطلاحي . وسنرى من هذه الأحكام حسب آراء فقهاء الشريعة الإسلامية التي تميزها أبحاث شراح القانون الفرنسي ويزعمها القانون الألماني أيضاً وتعليقاته ان المعتوه بعيد عن المجنون . وإنما ينقصه الفهم الكافي لإدارة أعماله وتقدير معاملاته لمعجز طبيعي فيه أو لضعف طراً عليه بسبب التقدم في السن . وقد يكون هذا النقص في الفهم ضعيفاً الى درجة يأذن له القاضي معها بالعمل . بحيث اذا أقرّ بكسب أو ارث صح . وليس من الضروري أن تتناول قلة الفهم سائر المسائل العامة البسيطة كمعرفة الايام والأبناء والاقارب والامور المنزلية اليومية

جاء في ابن عابدين جزء ٥ صفحة ٩٣ (وحكمه كميز أي حكم المعتوه كالصبي العاقل) وجاء في صفحتي ١١٣ و ١١٤ في الهامش (وتصرف الصبي والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء وهذه العبارة صفة لكل من الصبي والمعتوه ان كان نافعاً محضاً كالاسلام والانهاب صح بلا اذن وان ضاراً كالطلاق والصدقة والقرض لا وان اذن به وليهما . وما تردد من العقود بين نفع وضرر كالبيع والشراء يوقف على الاذن) ثم قال (فان اذن لها الولي فها في شراء وبيع كعبد مأذون في كل

احكامه والشرط لصحة الاذن أن يعقل البيع سالباً للملك والشراء جالباً له - زاد الزيلعي وان يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير من الفاحش) وجاء في صفحة ١١٥ والهامش ولو أقر الانسان أي الصبي والمعتوه المأذونان بما معهما من كسب أو ارث صح . وعن أبي حنيفة لا يصح في الارث وجاء في المبسوط جزء ٢٥ صفحة ٢٦ (والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي في جميع ذلك لأنه مولى عليه كالصبي ولكنه يعقل التصرف وفي اعتبار عقله توفير المنفعة عليه . ويصح الاذن له في التجارة من الولي أو القاضي راجع صفحة ٤٠ أيضاً) وجاء في الفتاوى الهندية جزء ٥ صفحة ٥٤ ان المعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته . وجاء في بدائع الصنائع جزء ٧ صفحة ١٧١ (وأما عندها فحكمه وحكم الصبي العاقل والبالغ المعتوه سواء) وجاء في الفتاوى الاقروية جزء ٢ صفحة ٣٣٨ (المعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي) وجاء في صفحة ٣٤١ تصرف الصبي المأذون يصح وان كان فيه غبن . وقال الزيلعي جزء ٥ صفحة ١٩١ فالمعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته . ولم يقف الامر عند ذلك بل قال في صفحة ٢٢٠ وكذا للصبي أو المعتوه أن يأذن لعبده في التجارة

جاء في الفتاوى الحامدية جزء ٢ صفحة ١٦٨ ان المعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته

وانما تارة يتكلم كلام العقلاء وتارة كلام المجانين ولم يذكر غيره هذه العبارة الاخيرة التي لا تتفق مع الاحكام المتقدمة ولا التصرفات التي قد يسمح للمعتوه بها

ويمكننا أن نخرج من ذلك بأنه من المتفق عليه بين الفقهاء ان المعتوه كالصبي العاقل المميز قد يعقل البيع والشراء . يعقل البيع سالباً للملك والشراء جالباً له بقصد الربح . ويعرف الغبن اليسير من الفاحش . يصح أن يأخذ فيه القاضي رشداً يكاد يكون كاملاً فيأذن له بالعمل حتى اذا أقر بكسب أو ارث أو بكسب فقط على رأى أبي حنيفة صح حتى لقد قيل انه يستطيع أن يأذن لعبده في التجارة

قد اختلف أيضاً شراح القانون الفرنسى في تعريف المعتوه . فخلط بعضهم بينه وبين الجنون الهادى . وقال بعضهم انه ضعف الفهم او اضطرابه بحيث لا يستطيع المرء القيام باعماله أو ملاحظتها . وقيل أيضاً انه ضعف الفهم الذى يسبب فقد قوة الفكر أو ذهابها بعد ترك بعض الآثار وقالوا أيضاً ان الحجر شرع لحماية الاشخاص الذين ليس عندهم الفهم الكافى لتقدير اعمالهم خشية أن يقعوا مع أشخاص ليس لهم ضمير (وكثيراً ما هم الآن) فيتزون أموالهم . ولكن يكاد يكون من المتفق عليه ان الامر الذى يجب البحث فيه هل يمكن للشخص أن يدير أمواله بنفسه أم لا فاذا كان لا يمكنه

ذلك وجب الحجر واذا لم تضعف عند المرء قوة الفهم وضعفت عنده قوة الارادة فقط عين له مستشار أو مساعد قضائى . وكذلك في حالة الشيخوخة التي تمنع من مراقبة حفظ الثروة مراقبة كافية . وانما اذا كانت الشيخوخة سبباً في أن لا تكون عند المرء قوة الفهم الكافية التي تسيره في حياته المدنية وجب الحجر (راجع بونت وماركاديه طبعة سابعة جزء ٢ صفحة ٣١٤ و ٣٣٤ وكايتان طبعة ١٩٢١ جزء اول صفحة ٥٧١ و ٥٨٥ و ٦٠١ و ٦٠٣ وزكاريا المترجم عن الطبعة الخامسة الالمانية جزء اول صفحة ٤٦٣ رقم ٢٣٣ و صفحة ٤٨٦ رقم ٢٤٨ و بلانيول جزء اول طبعة ١٩٠٦ رقم ٢٠٣٨ و ٢٠٣٩ و ٢٠٤٠ و ٢٠٤١ و ٢١١٠ و ٢١١١ و بودرى المطول احوال شخصية طبعة ١٩٠٥ جزء ٤ رقم ٧٧٨ الفقرة الاخيرة وراجع أيضاً المادة ٤٩٩ قانون فرنسى)

أما القانون المدنى الالمانى الذى صدر فى ١٨ اغسطس سنة ١٨٩٦ وعمل به من اول يناير سنة ١٩٠٠ فقد بسط الامر كثيراً وجاء فى المادة ٦ انه يجبر على الشخص اذا كان بسبب مرض عقلى أو ضعف فى الفهم أو الذكاء أو الكفاءة لا يستطيع القيام باعماله

Prendre soin de ses affaires

وجاء فى التعليق على هذه المادة ان القانون ترك للقاضى مطلق الحرية فى التقدير ولم يضع حداً أو ضابطاً ما واشترط فقط أن

يكون الشخص في حالة لا يمكنه معها تأدية أعماله (راجع القانون المدني الألماني المشار إليه الذي طبعته مع تعليقاته لجنة التشريع الأجنبي المؤلفة في وزارة الحفانية الفرنسية بالاشتراك مع جمعية التشريع المقارن)

ينتج مما تقدم مثلاً أن الشخص الذي لا يستطيع أن يعرف مقدار ثروته بالضبط أو التقريب ولا كذلك قدر غلتها ولا يثبت على قول في خبر عن تصرفات حصلت في بعض أملاكه ولا يمكنه أن يطرح أو يجمع أعداداً بسيطة إلا بصعوبة أو يميز بين أوراق النقود ويقوم له بعض أقاربه أو أصحابه بأعماله الواسعة دون أن يفهمها أو أن يستطيع فهمها إذا أراد يجب الحجز عليه لأنه ليس عنده القدر الكافي من الفهم والكفاءة لإدارة أعماله وإذا وثق بقريب أو صهر فلا يمكنه أن يراقب أعماله ولو في أزمان متباعدة وفي الغالب تكون ثقته مثل هذا الشخص في غير محلها إذ يسهل التأثير عليه ويمكنك أن تطبق عليه التعريف الشرعي المتقدم الذكر من جهة المعاملات

قلة الفهم واختلاط الكلام وعدم إمكان تدبير الأمور لا تدبيراً صالحاً ولا فاسداً . ومثل هذا الشخص كثير بين الشيوخ المتقدمين في السن الذين قد يجعلهم ذلك كالصبيان الذين لا تستطيع عقولهم في أغلب الأحوال الا ضبط المسائل البسيطة والملاحظة كمعرفة الأيام والأقارب والمسائل المنزلية اليومية

ويأخذوا لو وجد عندنا نظام يبيح تعيين مستشار أو مساعد قضائي كتعيين الثقة في الوقف للملافة حالات قلة الفهم التي يصعب على البعض اعتبارها عنها . ولو ان قضاء الشرع الشريف في بيانهم لأحكام المعتوه قد وضخوا ذلك أحسن إيضاح وأباحوا الاذن بالتصرفات في بعض الأحوال ولكن وقع الحجز شديد على النفس والتفريق بين حالات المعتوه دقيق وأقل خطأ في استعمال هذا الحق قد يسبب لمثل هذا الشخص مضاراً عظيمة نفسية وقد تكون مالية أيضاً ؟

أحمد نجات

رئيس مجلس مصر المحامي

المحكمة

قضايا محكمة النقض والأول

قبل وقوع الاختلاس « راجع حكم محكمة
النقض الصادر في ٤ يناير سنة ١٩١٦ نمرة ٦١
مجموعة رسمية سنة ١٩١٦ »

« وحيث ان جريمة اختلاس أو تبديد
الأشياء المحجوزة هي جريمة خاصة بذاتها
تم متى اختلس المتهم أو بدد الأشياء
المحجوزة بقصد تعقيد أو منع التنفيذ
القضائي أو وضع العوائق في سبيله حتى ولو
كانت تلك العوائق بكل حجز قضائي آخر
« راجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر
في ٢٤ أبريل سنة ١٩١٥ مجموعة رسمية سنة
١٩١٦ نمرة ١٤ »

« وحيث ان المتهم الخامس بعد استصداره
الحكم لصالحه من محكمة الخط لم يكن من
الجائز له أن يتخذ الاجراءات الا طبقاً لنص
المادة ٤٦١ من قانون المرافعات فالبيع الذي
حصل بالكيفية المبينة بالحكم الاستثنائي
المطعون فيه كان اذاً غير قانوني

« وحيث انه مع التسليم بذلك فان احتمال
وجود حسن النية يفتي عليه استبعاد فكرة
القصد الجنائي أو قصد الاضرار بالدائن
الاصلي ولكن المحكمة الاستئنافية لم تبحث
في هذه المسألة ولم تبينها ولهذا يتعين قبول

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

اختلاس - حجز - بطلان

القاعدة القانونية

١ - جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة
معاقب عليها بقطع النظر عن صحة أو عدم
صحة الحجز ما دام القضاء لم يحكم بطلانه قبل
وقوع الاختلاس

٢ - جريمة اختلاس أو تبديد الأشياء
المحجوزة هي جريمة خاصة بذاتها تم متى اختلس
المتهم أو بدد الأشياء المحجوزة بقصد منع التنفيذ
القضائي أو لوضع العوائق في سبيله حتى ولو
كانت تلك العوائق بشكل حجز قضائي آخر
المحكمة

« حيث ان عدم تعيين طالب الحجز محلاً
له بالجهة الواقع فيها الحجز طبقاً لنص المادة
٤٤٤ من قانون المرافعات لا يترتب عليه
بطلان الحجز قانوناً بل يعتبر ذلك فقط سبباً
لبطلانه اذا طلب ذلك أحد الخصوم . جريمة
اختلاس الأشياء المحجوزة معاقب عليها بقطع
النظر عن صحته ما دام القضاء لم يحكم بطلانه

المحكمة :

« انه يكفي أن تنسب الورقة الى موظف رسمي وأن تكون محتوية على البيانات التي تشملها مادة بحيث ان المطلع عليها يعتقد انها من الاوراق الرسمية وهذا هو الحاصل في هذه المادة »

« وحيث ان قصد المتهم سيء كما بينته محكمة الموضوع واذن فالموضوع الجنائي متوفر الاركان والشروط والعقوبة في محلها »
« طعن السيد رمضان شلحين ضد النيابة . قضية نمرة ٥٣١ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت بلشا والهيئة السابقة)

٣

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣

اختلاس . اثبات شهادة شهود . نقض . عدم جواز

القاعدة القانونية

اتهمت النيابة امرأتين « بأنهما في شهر ابريل سنة ١٩٢١ اختلستا مصاعاً تسلم اليهما من بيه وحفيظه على سبيل العارية اضراراً بهما وطلبت عقابهما بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات »

دفع محامي المتهمتين فرعياً بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود بناء على ان المصاع يزيد ثمنه على عشرة جنيهات .

محكمة طلخا الجزئية حكمت برفض الدفع الفرعي وبجواز سماع شهادة الشهود . استأقفت المتهمتان ومحكمة المنصورة حكمت بتأييده . طعن في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار والمحكمة حكمت بعدم قبول الطعن وقالت :

الطعن والغاء الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٢ واحالة القضية على محكمة بني سويف الابتدائية للحكم فيها مجدداً من دائرة اخرى غير التي حكمت فيها اولاً مع مراعاة الاعتبارات السابق بيانها »

« طعن كوستي يني أنجلينو ضد الشيخ عبد الرحمن حسن ابو الليل . قضية نمرة ٣٣٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت بلشا والهيئة السابقة »

٢

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣

تزوير . اوراق رسمية . صنع اعلان شهود . عقوبة

القاعدة القانونية

اتهم شخص بأنه (ارتكب تزويراً في اوراق أميرية « أصلي اعلان شهود » بأن انشأها ووضع امضاءات مزورة لمحضر وشاهدين وهميين جعل اعلان احدهما ٥ يناير سنة ١٩٢١ والثاني ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ وبأنه في التاريخ والمكان المذكورين استعمل الورقتين المذكورتين بأن قدمهما بجلسة جنح بقصد تجريح شهادة بعض الشهود)

حكمت محكمة جنابات الزقازيق بالعقوبة . طعن في حكمها امام محكمة النقض والابرار وطلب نقض الحكم بناء على ان لا تزوير لان اعلاني الشهود ليسا من الاوراق الرسمية ولم يحررها موظف رسمي فقضت محكمة النقض والابرار برفض النقض وقالت :

المحكمة :-

« ان النقص لا يقبل الا في الاحكام
النهائية والحكم المطعون فيه هو حكم
تمهيدى »

(طنن زهره ابراهيم وأخرى ضد النيابة . قضية .
نمرة ٥٤١ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمـد طلعت
بنا والهيئة السابقة)

٤

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣

اصلاحية . اعادة تسليم مجرم . نقص

القاعدة القانونية

نصت المادة ٦٤ ققرة ثالثة على ان المجرم
الذى سبق تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو
محل آخر لا يجوز فى أى حال من الاحوال
ارساله مرة ثانية الى مدرسة اصلاحية أو محل
آخر فالحكم الذى يصدر بتسليم مجرم الى مدرسة
اصلاحية يكون قابلاً للنقض

المحكمة :-

« حيث ان النقص تقدم فى الميعاد
القانونى فهو مقبول شكلاً

« وحيث ان النيابة بنت النقص على ان
المتهم من ارباب السوابق وقد حكمت المحكمة
الجزئية بارساله للاصلاحية لمدة ثلاث سنوات
وقد أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم
ولما كانت المادة ٦٤/٣ عقوبات تقضى بأن
المجرم الذى سبق تسليمه الى مدرسة اصلاحية
لا يجوز فى أى حال من الاحوال ارساله مرة

ثانية الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لذلك
يكون الحكم المستأنف فى غير محله

« وحيث انه تبين من الاوراق ان المتهم
سبق ارساله لمدرسة اصلاحية واذن بحكم
المادة ٦٤/٣ عقوبات لا يجوز ارساله مرة
اخرى لمدرسة اصلاحية أو أى محل آخر »
(نقص النيابة العمومية ضد سالم اسماعيل صبحى .
نمرة ٣٥٨ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمـد طلعت
بنا والهيئة السابقة)

٥

حكم تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣

١ — محكمة الجنايات . شهود . تلاوة
شهادتهم .

٢ — محكمة الجنايات . تعديل وصف التهمة .

القاعدة القانونية

١ — لا نص فى القانون يحتم تلاوة شهادة
الشهود عليهم امام محكمة الجنايات

٢ — لمحكمة الجنايات الحق فى تعديل
وصف التهمة الواردة فى قرار الاحالة باضافة
ظرف مشدد اليها كالاصرار مادام هذا الظرف
يستنتج من الوقائع التى تناولها التحقيق

المحكمة :-

« حيث ان التهمين يرتكزون فى طعنهم
على الاوجه الآتية :-

أولاً — ان المحكمة تجاوزت عند تعديلها
الوصف حقها الممنوح لها قانوناً لأن الوقائع

الثابتة في ورقة الاتهام وقرار الاحالة لا تبيح هذا التعديل ولان المحكمة بهذا التصرف جعلها تقضى بالبراءة ضمناً في تهمة قبل نظرها في المرافعة فيها

ثانياً - ان الحكم بني على شهادات مزورة وقد تقدم الدليل على تزويرها

ثالثاً - انهم قدموا شهود نفي شهاداتهم في غاية المتانة ولم تتعرض المحكمة لشهادتهم بشيء مما يدل على أنها أغفلت ادلتهم.

رابعاً - ان شهادة الشهود لم تتل عليهم وهذا مخالف للقانون

خامساً - ان ظرف الاصرار الذي اضافته المحكمة عند التعديل في الوصف لم يكن واضحاً وظاهراً في حكمها

سادساً - ان المحكمة حكمت على مبروك مخيم بصفته شريك بالاتفاق في جريمة ضرب محمد القزاز الذي أفضى الى موته بدون أن تبين الارتباط بين المذكور وضرب الخمسة الذين كانوا متوجهين الى المركز

سابعاً - ان المحكمة لما غيرت وصف التهمة اضافت تهماً جديدة تتضمن افعالا مخصوصة لم تكن واردة في امر الاحالة فأتهمت رافعي النقض بضرب عبد العال احمد خليفة وابو الملا عبد الرؤوف وفتح الله زيدان واحمد سيف وشاكر عبد النبي بالعصى مع ان قرار قاضي الاحالة اتهم كلا منهم بضرب بعض هؤلاء فاضافة اسماء في التعديل يعتبر تهمة جديدة خارجة عن سلطة المحكمة

ثامناً - ان الحكم قال بعجز المصابين زيادة عن العشرين يوماً عدا احدهم وهذا لا ينطبق على ما جاء بالكشوف الطبية الثابتة بها انهم يحتاجون لعلاج اقل من عشرين يوماً ولم يذكر بها شيء عن العجز عن الاشغال

وحيث انه عن الوجه الاول فالمحكمة لم تستعمل اكثر من حقها في تعديل التهمة باضافة ظرف مشدد وهو الاصرار اذ القانون منحها هذا الحق وهي بالطبع ترجع في التعديل الى الوقائع التي تستخلص منها وجود هذا الركن من عدمه

وحيث عن الوجه الثاني فالمحكمة هي صاحبة السلطة في تقرير شهادة الشهود والقول بانها مزورة من عدمه

« وحيث انه عن الوجه الثالث فالمحكمة ليست مرتبطة بشهادة شهود النفي ومتى اخذت بشهادة شهود الاثبات فهذا يدل ضمناً على انها لم تأخذ بشهادة شهود النفي

« وحيث انه عن الوجه الرابع فالقانون لم يقض مطلقاً بتلاوة شهادة الشهود امام محكمة الجنايات

« وحيث انه عن الوجه الخامس فظرف سبق الاصرار واضح بالحكم وضوحاً كافياً « وحيث انه عن الوجه السادس فالارتباط يستتج مما ذكرته المحكمة من استياء طائلة ابوريه وان المجنى عليه محمد القزاز من المنتمين لعائلة الخلايفة

« وحيث انه عن الوجه السابع فتهمة

والأدلة الموجودة فيها ما يكفي لاقتناعها ولو كانت تلك الأدلة غير معززة للاعتراف بجميع اجزائه ٢ - وضع المتهم تحت المراقبة القضائية عملاً بالمادة ٢٧٧ من قانون العقوبات هي عقوبة تبعية يجوز للمحكمة ان تحكم بها بدون طلب النيابة العمومية

المحكمة :-

« حيث ان الطاعنين الثاني والثالث لم يقدموا اسباباً لطمعهما .

« وحيث ان الوجه الذي يرتكبن عليه الطاعن الاول والوجه الثاني من التقرير المقدم من الطاعن الرابع ليسا على اساس لان الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءة المتهمين مبني على ان اعتراف على سالم شلبي على باقي المتهمين لم يعزز بأي دليل آخر وقد رد الحكم الاستئنافي على ذلك وبين الادلة الاخرى التي رآها كافية لتقرير ذلك الاعتراف

« وحيث ان تأييد اعتراف متهم على متهم آخر بدليل آخر غير هذا الاعتراف ليس محتماً قانوناً ولمحكمة الموضوع ان تأخذ بمثل هذا الاعتراف اذا وجدت من ظروف الدعوى والادلة الموجودة فيها ما يكفي لاقتناعها ولو كانت تلك الادلة غير معززة للاعتراف بجميع اجزائه

« وحيث انه بناء على ذلك وبما ان الحكم الاستئنافي قد بين الادلة التي تعزز الاعتراف بالنسبة لحسن ابراهيم صياح و ابراهيم ابوباشا و حنا جرجس فلم يكن هناك ما يمنع المحكمة

الضرب المنوه عنها لم تكن سوى ظرف مشدد وهذا من حق المحكمة عملاً بنص المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وفضلاً عن ذلك فان الظرف في ذاته وارد بورقة الاتهام وقرار الاحالة لانه جاء بهما اتهام رافعي النقض بهذا الضرب وان قل عدد المجنني عليهم لان زيادة العدد لم تغير شيئاً من التهمة

« وحيث انه عن الوجه الثامن فالمحكمة لم ترتكبن فقط على الكشف الطبية بل ارتكبت ايضاً على كل التحقيقات التي جرت في القضية ومنها افادات الشفاء المتممة للكشوف الطبية

« وحيث انه من كل ما تقدم ترى المحكمة ان النقض في موضوعه غير مقبول »

(طعن محمد فريد عبد النبي خليفه وآخرين ضد النيابة العمومية نمرة ٤٧٠ سنة ٣٩ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والمزة مستر برسيغال واحمد موسى باشا ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك مستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف)

٦

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣

اعتراف متهم . قيمته . المراقبة القضائية عقوبة تبعية

القاعدة القانونية

١ - ليس من المحتم قانوناً على محكمة الموضوع اذا اخذت باعتراف متهم على متهم آخر ان تستند الى دليل آخر يعزز اعتراف المتهم على زميله اذا وجدت من ظروف الدعوى

الحالة مشتببه فيها الا انه لا يمكن اعتبار هذه الواقعة شروعاً في السرقة او من اعمال البدء في التنفيذ بل تعتبر على الاكثر اعمالاً تحضيرية غير معاقب عليها بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٨ عقوبات

وحيث انه بناء على ذلك يتعين قبول الطعن والغاء الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم عملاً بالمادتين ٢٢٩ و ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات »

(نقض محمد حسن جوده ضد النيابة العمومية قمره ٥٣٧ سنة ٤٠ قضائية - دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٨

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣
سرقة - اخفاء اشياء مسروقة - العلم بأن الاشياء مسروقة - ركن - ذكره - نقض

القاعدة القانونية

يجب ان يثبت في الحكم الذي يصدر بالعقوبة علم المتهم بأن الاشياء مسروقة لتحقق عليه عقوبة المادة ٢٧٩ التي تعاقب على جريمة اخفاء الاشياء المسروقة فإن لم يثبت في الحكم ركن العلم وقع باطلا وتعين نقضه المحكمة :-

« حيث ان المحكمة الجزئية قضت ببراءة المتهم بناء على ان القرشتين موضوع هذه التهمة ولو انهما وجدتا في دكانه الا انه لم يثبت انه كان عالماً بسرقتهما وهذا العلم من الاركان الاساسية المكونة لجريمة الاخفاء المعاقب عليها بالمادة ٢٧٩ ع

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية التي قضت بادانة المتهم لم تثبت بصفة صريحة وجود

قانوناً من الاخذ بصحة الاعتراف بالنسبة للمتهم ابراهيم قول ايضاً

« وحيث ان الوجه الاول المقدم من هذا المتهم الاخير على غير اساس ايضاً لان العقوبة المحكوم عليه بها لوضعه تحت المراقبة عملاً بالمادة ٢٧٧ عقوبات وهي عقوبة تبعية يجوز للمحكمة ان تحكم بها بدون طلب النيابة (نقض حسن ابراهيم صياح وآخرين ضد النيابة العمومية قمره ٥٣٥ سنة ٤٠ قضائية - دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات مستر ريسغال وحافظ لطفي بك والمستر ستدرسن وعلى بك حين مستشارين وعلى عزت بك رئيس نيابة الاستئناف)

٧

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣
سرقة - شروع - اعمال تحضيرية

القاعدة القانونية

اتهم شخص بشروعه في سرقة غاز من صهرج السكة الحديد - الحكم الاستئنافي الذي صدر بالأدانة اعتبر الواقعة شروعاً في سرقة واثبت أن المتهم وجد تحت الصهرج الذي به الغاز وأنه وجدت هناك صفيحة ومفتاح - طعن في هذا الحكم بطريق النقض - ومحكمة النقض نقضت الحكم واعتبرت عمل المتهم من الاعمال التحضيرية غير المعاقب عليها المحكمة :-

« حيث ان الواقعة الوحيدة التي اثبتتها المحكمة الاستئنافية المطعون فيه بالنسبة لهذا المتهم هي انه وجد تحت الصهرج الذي به الغاز وانه وجدت هناك صفيحة ومفتاح ومع التسليم بأنه للمحكمة الحق في اعتبار هذه

المحكمة :-

« حيث ان المحكوم عليه كان خادماً
لآخر اسمه محرم جميل خلف يدعى انه طيب
ويمكنه شفاء بعض الامراض ويأخذ اجرأعلى
ذلك ولم يثبت بالحكم ان الطاعن كان يعلم
بحالة مخدمه وانه يأخذ الاجر بطريق
النصب وعليه يكون ركن سوء النية غير
متوفر ويكون الوجه الثالث المتضمن ان
الواقعة غير معاقب عليها بالنسبة للطاعن في
محله ويتعين قبوله والحكم ببراءته لعدم
توفر شرائط العقاب لفقد احد اركانها وهو
سوء النية

« وحيث انه لا لزوم للبحث في باقى

الالوجه »

(نقض محرم جميل خلف ضد النيابة العمومية بمرقة
٥٤٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

١٠

حكم تاريخه ٢ يونيو سنة ١٩٢٣

سلطة محكمة النقض . مراقبة الاحكام . للوضوح
والادلة . مراضة . رفضا من محام عن محام
بطلان . التمسك به . مدعى مدني . مراضته
في قرار قاضي الاحالة . حكمها

القاعدة القانونية

١ - لمحكمة النقض والابرار الحق في

مراقبة التقدير القانوني كما هي مهيئة في الحكم
لترى ان كان هناك خطأ في تطبيق نصوص
القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .
واما البحث في موضوع الادلة والاثبات في

هذا الركن الاساسي وهو علم المتهم بالسرقة
واذا جاز استنتاج وجود هذا العلم من الوقائع
الثابتة بالحكم فان الحكم المطعون فيه بنى
ادانة المتهم فقط على تعليله وجود القرشتين
عنده بروايتين متناقضتين وترى محكمة النقض
والابرار ان هذا التناقض وحده لا يكفي
لاثبات العلم بالسرقة وخصوصاً لان الاشياء
موضوع التهمة ذات قيمة زهيدة ومن نوع
البضائع التي توجد عادة في محل المتهم ولان
تاريخ السرقة غير معلوم

« وحيث انه بناء على ما تقدم وبما ان
الركن الاساسي للادانة غير متوفر ففي هذه
الحالة يتعين قبول الطعن والغاء الحكم المطعون
فيه وبراءة المتهم »

(نقض عبد العزيز احمد ضد النيابة العمومية بمرقة
٥٣٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٩

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣

نصب . اشتراك . علم . نقض

القاعدة القانونية

اتهم خادم طيب روحاني بالأشتراك مع
مخدمه في النصب . حكم عليه بالعقوبة . طعن
في الحكم وقال بأنه ما كان يعلم بأن مخدمه
يستعمل طرقاً احتيالية وأن الحكم الاستثنائي
لم يثبت في صلبه غلله بذلك ليتوفر ركن سوء
النية . محكمة النقض حكمت بنقض الحكم
وببراءة المتهم بناء على ان ركن سوء النية
غير متوفر

ذاته وفي صحة الاستنتاج الواقعي من حيث هو فبحث موضوعي مرتبط تمام الارتباط بتقدير موضوع الوقائع وهو من اختصاص قاضي الموضوع دون سواه .

٢ — اذا كان المحامي عن المدعين بالحق المدني يده توكيل يخوله الحق في المعارضة في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لأقامة الدعوى وبأن يوكل غيره فرفع محام آخر المعارضة بالنيابة عنه كما هو جار عليه العمل بين المحامين لا يعتبر من الاسباب الموجبة لبطلان الإجراءات وخصوصاً اذا لم يعترض محامي المتهم امام اودة المشورة على شكل المعارضة او عن صفة المحامي الذي رفعها بالنيابة عن زميله

٣ — بفرض وجود بطلان في الاجراءات السابقة على حكم محكمة الجنايات فإنه يجب ابدائها امام محكمة الجنايات قبل سماع اول شاهد او قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدفع بها طبقاً للمادة ٢٣٦ عقوبات

٤ — معارضة المدعي المدني في القرار الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لأقامة الدعوى تجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل صدور القرار بجميع حذافيرها سواء من جهة الدعوى المدنية أو الجنائية ويكون من نتائج المعارضة ان يكون نظر الدعوى امام اودة

المشورة غير مقصور فقط على الحقوق المدنية بل يتعداها الى الدعوى الجنائية كما يفهم من اطلاق نص المادة ١٢ جنايات ولان قرار قاضي الاحالة بأن لا وجه لأقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه عند عدم معارضة النيابة فيه لأنه ليس بمثابة حكم فصل في موضوع القضية بل هو لا يفيد الا عدم التصريح بأقامة الدعوى ويمكن الرجوع اليه اذا ظهرت ادلة جديدة

المحكمة : —

« حيث ان اوجه النقض والابرار التي رفعها المحكوم عليه ويعتمد عليها تنحصر فيما يأتي : —

اولاً — وجود خطأ في تطبيق القانون بالنسبة لتهمة الشروع في القتل ارتكناً على ان محكمة الجنايات وصفت هذه التهمة بأنها شروع في قتل عمداً وعاقبت المتهم بها مع ان وقائع الحادثة كما هي مبينة في الحكم تنفي وجود نية القتل وتبعد احتمال تعمدته وتدل مجموعها على النقيض من ذلك ان التصادم لم يحصل الا خطأ

ثانياً — وجود وجه مهم لبطلان الحكم لاعتباره حادثة اخذ المتهم مبلغ الـ ٩٠٢ جنيناً من كيس الست شقيقه هانم على فرض صحتها سرقة بطريق الاكراه مع تجردها من نية الاجرام ولان الوقائع الخاصة بهذه الحادثة على نحو ما وردت بالحكم لا تدل مجتمعة او مفردة على توفر نية السرقة

عارض المدعى المدني في قرار قاضي الاحالة ولم تعارض فيه النيابة بل قبلته فلما الغت اودة المشورة قرار الاحالة في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ انحصر هذا الالغاء في حقوق المدعى المدني لان المعارضة كانت من جانبه فقط ولان النيابة العمومية التي تمثل الدعوى الجنائية لم تعارض في هذا الامر ولكن محكمة الجنايات حكمت بالعقوبة على رافع النقض بحبس مع الشغل سنتين لتهمة السرقة فجاء الحكم مخالفا للقانون

خامساً — وجود وجه مهم لنقض الحكم لطلب الدفاع عن المتهم تأجيل القضية لاعلان حضرة الطبيب الشرعي كشاهد نفي لدحض أقوال المدعين فأبت المحكمة اجابة هذا الطلب وقد طلب رافع النقض بناء على هذه الاسباب نقض الحكم المطعون فيه وبراءته ورفض الدعوى المدنية

عن الوجهين الاول والثاني

« حيث انه لا نزاع بأن لمحكمة النقض والابرار الحق في مراقبة التقدير القانوني للوقائع كما هي مبينة في الحكم ل ترى اذا كان هناك خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم وأما البحث في موضوع التهمة الاولى والاثبات في ذاته وفي حجة الاستنتاج الواقعي من حيث هو فليس مما يقدم الى محكمة النقض والابرار لانه بحث موضوعي معناه الرجوع الى الواقعة في القضية وان المختص به دون سواه هو قاضي الموضوع « وحيث ان الثابت من وقائع القضية في

ثالثاً — وجود بطلان في الاجراءات من اساسها امام اودة المشورة وذلك بأن حضرة قاضي الاحالة كان قرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للسرقة باكرهه فقرر حضرة عبد الغني افندي زبدن المحامي بالمعارضة في هذا الامر عن حضرة عبد الفتاح افندي رجائي وكيل الست شفيقه وآخرين مدعين بحق مدني بتوكيل نمرة « ٧٠ » انتقالات بني سويف وبناء على هذه المعارضة نظرت اودة المشورة في التهمة وقررت الغاء القرار المطعون فيه واحالة المتهم على محكمة الجنايات بالنسبة لتهمة السرقة بالاكرهه مع الشروع في القتل

ثم قضت محكمة الجنايات في هاتين التهمتين وتهمة الضرب بالعقاب على كل تهمة من التهم الثلاث مع ان حضرة عبد الغني افندي ليس وكيلا عن حضرة عبد الفتاح افندي رجائي ثم ان حضرة عبد الفتاح افندي رجائي لم يقدم توكيلا من المدعية بالحق المدني ينص فيه على حصول المعارضة في امر قاضي الاحالة ولهذا تكون الاجراءات باطلة

رابعاً — اشتغال الحكم على وجه مهم لبطلانه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها في تهمة السرقة باكرهه ويبان ذلك ان حضرة قاضي الاحالة قرر في ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٢ بأن لا وجه لاقامة هذه الدعوى لعدم كفاية الادلة. وبناء على المادة « ١٢ » من قانون نمرة « ٤ » سنة ١٩٠٥ التي ضمت لهذا القانون بالقانون نمرة « ٧ » سنة ١٩١٤

هانم وبعض اصابات بجبهة الست شقيقه هانم وسقط الساييس من شدة الصدمة في المياه وقد صار اتقاذ الركاب بمعرفة سواق السيارة والساييس وفي اثناء ذلك تركت الست شقيقه هانم شنطة يدها في السيارة فكلفت الساييس باحضارها وفي ذلك الوقت كان المتهم واقفاً على الجسر فلما وقع نظره على الشنطة اسرع الى اخذها من الساييس فبادرت الست واخذتها هي منه فهجم عليها المتهم وأمسك بالشنطة واراد اخذها منها بالقوة فتمتعه فضربها وأحدث بها بعض اصابات في ذراعها وعينها وتمكن بذلك من اخذ الشنطة بالقوة وقد كان بها مبلغ من النقود يبلغ ٩٠٢ جنيهاً اخذها ووضعها في جيبه والتي الشنطة بالارض. وأثبتت المحكمة الجنائية ايضاً في حكمها الماطمون فيه انه بالنظر للضغائن الموجودة بين المتهم وزوجته ومنفصل ذلك في الحكم فان المتهم بمجرد نظر زوجته ووالدتها في السيارة اراد ان يقتحم منها فتعمد اغراقهما في التربة بواسطة مصادمته عمداً بسيارته مع سيارتهما وتبين لها من الوقائع التي فصلتها ان المتهم شرع في قتل الست شقيقه هانم ودولت هانم واحسان هانم ومن معهن عمداً بأن صدم بسيارته السيارة التي كانوا يركبون بها والقهاها في التربة قاصداً قتلهم غرقاً وان المتهم ايضاً سرق بطريق الاكراه مبلغ ٩٠٢ جنيهاً من الست شقيقه هانم وقد ترك هذا الاكراه اثر جروح بها وانه ضرب محمد سليمان احدث به جرحاً وعاقبته على التهمة الاولى بالمادة ١٩٨

الحكم الماطمون فيه انه في مساء يوم الحادثة بينما كانت سيارة الست شقيقه هانم حرم صالح بك رشوان سائرة في الطريق الموصل من بني سويف لمزبة زوجها تحمل الست المذكورة هي وكرمتها دولت هانم واحسان هانم وابنها الصغير ومرضعة وخدامتين صغيرتين والسواق والساييس اذ حصل لها عطل خفيف في كاو تشوك العجلة مرت عليها وهي معطلة سيارة المتهم زوج دولت هانم فلما عرف انها سيارة انسيائه وانها تقل حماته وزوجته ومن معهما قتل من سرعة سيارة وسار يمشي الهويناً حتى ادركت السيارة المذكورة فأشارت الست شقيقه هانم الى سواقها بأن يقف حتى يتعد المتهم فأشار هذا الاخير الى سواق الست بالمرور وكرر هذه الاشارة وكانت النقطة التي يسير فيها ضيقة نوعاً عن باقي طريق جسر ترعة الابراهيمية الذي كانت السيارتان تسيران عليه وكانت سيارته على يمين الطريق جهة المزارع وسارت سيارة الست شقيقه هانم على اليسار جهة التربة فلما سارت سيارة الست في محاذة سيارة المتهم ادار الطارة بسرعة وغير اتجاه سيره متعمداً صدم عربة الست شقيقه وفعلا صدمها فانحرفت عن الجسر ونزلت منه الى التربة وكاد من فيها يفرق في مياهها من شدة الصدمة لولا ان السواق ربط بسرعة آلة السيارة بالفرملة فوقفت بعد ان غاص الجزء الامامي في المياه وحصل لبعض الركاب الاصابات من الصدر كالاصابات التي شوهدت في احسان

الحق في المعارضة في الامر الصادر من قاضي الاحالة بان لا وجه لاقامة الدعوى وبأن يوكل غيره وبأن المحامي عبد الفتى افندى زيدان عمل المعارضة بالنيابة عنه كما هو جار عليه العمل بين المحامين لتكليفه من قبله وقد تلاحظ هذه المحكمة ان المحامي عن المتهم الذي حضر امام اودة المشورة لم يعترض على شكل المعارضة او على صفة المحامي الذي رفعها بالنيابة عن عبدالفتاح افندى رجائي مما يفيد انه مقتنع بصحة شكلها ويميزها على انه من طريق آخر لوصح وفرض جدلاً وجود بطلان في اجراءات سابقة على جلسة محكمة الجنايات فان المادة « ٢٣٦ » من قانون تحقيق الجنايات صريحة بأن اوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع شهادة اول شاهد او قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها كما انه لا يجوز الطعن في الامر الصادر بالاحالة امام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى الا ان للمتهم ان يثبت ان الواقعة التي بنيت عليها الاحالة لا يترتب عليها عقوبة « وحيث ان المتهم لم يدفع امام محكمة الجنايات ببطلان ما في اجراءات سابقة على انعقاد جلسة محكمة الجنايات كما ان امر الاحالة اصبح نهائياً فيكون الوجه الثالث السالف ذكره على غير اساس ويجب رفضه

عن الومج الرابع

« حيث انه بمقتضى نص المادة « ١٢ » ج للنائب العمومي والمدعى بالحق المدني الطعن

فقرة اولى و ٤٥ و ٤٦ وعلى التهمة الثانية بالمادة ٢٧١ فقرة ثانية عقوبات مع مراعاة المادة ١٧ وعلى التهمة الاخيرة بالمادة « ٢٠٦ » عقوبات « وحيث ان الوقائع كما هي مبينة بالحكم المطعون فيه تفصيلاً تدل على توفر نية القتل عند المتهم لاقدامه على مصادمة سيارته عمداً للسيارة التي كان راكباً فيها زوجته وحماته ومن معهما والقائم في التربة بقصد قتلهم غرقاً وقد خاب فعله بانقاذهم بمعرفة السواق والسائس . كما ان تلك الوقائع السالف ذكرها تدل ايضاً على توفر نية السرقة لدى المتهم لاستيلائه بنفسه بالقوة على المبلغ من يد المدعية ووضعه في جيبه بعد ان التى الشنطة بالارض وذلك لغرض الانتقام من زوجته وحماته للمداوات المفصلة في الحكم

« وحيث انه يتلخص مما تقدم ان واقعتي الشروع في القتل عمداً والسرقة بالاكره كما هما ثابتان بالحكم المطعون فيه تدل تفاصيلهما على توفر اركان الجريمة فيهما ويتعين اذن رفض الوجهين الاولين من اوجه النقض السالف ذكرهما وليس هناك محل لبحث موضوع الاثبات في ذاته او في صحة الاستثناء الواقعي الذي استنتجته محكمة الجنايات من الوقائع طالما ان هذا الاستنتاج مرتبط تمام الارتباط بتقدير موضوع الوقائع الذي هو من اختصاصها دون سواها وليس لمحكمة النقض والابرار مراقبة ذلك

عن الومج الثالث

« حيث ان الثابت ان عبدالفتاح افندى رجائي المحامي عن المدعين له بمقتضى توكيله

الحكومة كان في الاصل تحويل المعارضة للنيابة فقط ولكن عند المناقشة في المشروع في اللجنة عدل بأن صار تحويل المعارضة للنائب العمومي والمدعى المدني ايضاً لوجود مصلحة له في القضية والحصول الضرر له في حقوقه اذا لم تعارض النيابة وقد وضعت المادة بالكيفية المقررة آتفاً

« وحيث ان رافع النقض والابرار يتمسك بأن معارضة المدعى المدني لا تكون خاصة الا بحقوقه المدنية فقط ولا تتعدى الدعوى العمومية ويقول انه مادام ان النيابة العمومية قبلت القرار الصادر بأن لاوجه لأقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة فلا يجوز الحكم من محكمة الجنايات في الدعوى الجنائية » وحيث ان هذا الوجه في غير محله لانه

يتضح من نص المادة « ١٢ » سالفة الذكر أن أودة المشورة عند حصول المعارضة امامها سواء من النائب العمومي أو من المدعى المدني يكون لها نفس السلطة التي لقاضي الأُحالة لفصل في القضية بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها من النيابة أو من المتهم أو من المدعى المدني فأن قبلت المعارضة في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لاوجه لأقامة الدعوى تحيل القضية على النيابة العمومية لأجراء اللازم فيها قانوناً اذا كانت القضية جنحة أو مخالفه اما اذا كانت جنائية فتتبع فيها الاجراءات المقررة لقاضي الأُحالة ويستنتج من ذلك ان المعارضة من المدعى المدني تجعل

بطريق المعارضة امام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة اودة مشورة في كل امر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لأقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة ويكون الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة وتفصل اودة المشورة في القضية المذكورة بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها من النيابة العمومية او المتهم او المدعى بالحق المدني . فاذا قبلت المعارضة في الامر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لأقامة الدعوى تحيل المحكمة القضية على النيابة العمومية لأجراء اللازم قانوناً اذا كانت القضية جنحة او مخالفه . اما اذا كانت القضية جنائية فتتبع فيها الاجراءات المقررة لقاضي الاحالة

« وحيث انه تبين من هذا النص ومن مراجعة الاعمال التحضيرية والمناقشة في لجنة الجمعية التشريعية عند وضعه الغرض من النص المذكور ايجاد سلطة أودة المشورة لاصلاح مايعرض لقاضي الاحالة من الخطأ في اصدار قرار بأن لاوجه لأقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة وذلك بقصد المصلحة العامة وقد جرى نظام العمل قديماً على وجود هذه السلطة لأودة المشورة للنظر في المعارضة في قرار قاضي التحقيق بأن لاوجه لأقامة الدعوى بالكيفية المبينة في القانون وكما زالت المحاكم الفرنسية تجري عليه الى الآن (راجع اقوال سعادة وزير الحقانية صحيفة « ٧٢٤ » من مجموعة محاضر الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤) وان مشروع

المدني فأن استئنائه لا يتعدى الحقوق المدنية لاكتساب حكم البراءة قوة الشيء المحكوم به في صالح المتهم لعدم استئنائه من النيابة واما قرار قاضي الإحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة فليس له هذه القوة عند عدم معارضة النيابة فيه لانه ليس بمثابة حكم فصل في موضوع القضية حتى يكسب المتهم حقاً في عدم محاكمته جنائياً عند معارضة المدعى المدني بل هو لايفيد الا عدم التصريح بأقامة الدعوى ويمكن الرجوع اليه اذا ظهرت أدلة جديدة فيجب ان يستفيد النظام العام من معارضة المدعى المدني ولو مع سكوت النيابة عن المعارضة اذ أن هذه المعارضة تحمي الدعوى العمومية طبقاً للمبادئ العامة

« وحيث انه مما تقدم يمكن القول بأن أودة المشورة اذا قررت بأحالة الدعوى على محكمة الجنايات لايمكنها أن تختص بالنظر في الحق المدني مستقلاً بدون الحكم في الدعوى الجنائية

« وحيث انه من المقرر ايضاً علماً وعملاً في القضاء الفرنسي ان معارضة المدعى المدني وحده دون النيابة في القرار الصادر من قاضي التحقيق بأن لاوجه لاقامة الدعوى من شأنها ان تحرك الدعوى الجنائية لانها معتبرة لفائدة النظام العام وليس لقرار قاضي الإحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى الذي لم تعارض فيه النيابة قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى العمومية متى النفي من أودة الاتهام

الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل صدور القرار بجميع حذافيرها سواء من جهة الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية ويكون من نتائج تلك المعارضة أن يكون نظر الدعوى امام أودة للمشورة غير مقصور فقط على الحقوق المدنية بل يتعداها الى الدعوى الجنائية لان أودة المشورة ليس مطلوباً منها في الواقع الفصل في صحة أو عدم صحة الدعوى المدنية بل مطلوب منها كما هو ظاهر من روح التشريع والمناقشة في الجمعية التشريعية ان تصلح لفرض المصلحة العامة الخطأ الذي يكون وقع فيه قاضي الإحالة بأصداره قرار بأن لاوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ولا يكون ذلك الا يبحث كل وقائع القضية مع نفس السلطة التي لقاضي الإحالة للتوصل الى التقرير بأن هناك محل لاقامة الدعوى الجنائية على المتهم من عدمه ويؤيد هذا الاستنتاج اطلاق نص المادة وعدم تقييدها بأن المعارضة من المدعى المدني تكون خاصة بالحقوق المدنية خلافاً لما ورد في المادة « ١٧٦ » جنابات بشأن استئناف المدعى المدني الاحكام الصادرة في مواد الجنح فأن المادة المذكورة قضت صراحة بأن استئناف المدعى المدني يكون خاصاً بحقوقه المدنية فقط والحكمة ظاهرة لان الاحكام الصادرة في موضوع القضية بالادانة أو البراءة أو في الحقوق المدنية لها قوة الشيء المحكوم به فإذا حكم بالبراءة مثلاً ولم تستأنف النيابة الحكم واستأنفه المدعى

نظر القضية فهي مستعدة لاحتضاره والمحامي صمم على طلب التأجيل والمحكمة قررت بنظر القضية وبعد سماع القضية وشهادة الشهود فإن الدافع عن المتهم رافع في الدعوى ولم يقدم للمحكمة طلباً موضوعه تعيين خبير أو تحقيق مسألة فنية تحتاج للخبير بل ناقش الأدلة التي تقدمت في القضية وطلب البراءة ورفض الدعوى المدنية وعلى هذا فلم يحصل إخلال بحقوق الدافع يستوجب بطلان الاجراءات. ومن ثم يتعين الحكم برفض هذا الوجه ايضاً «

(طعن شكرى صالح قنديل ضد النيابة العمومية واخرى غمرة ٩٥١ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت بلنا وحضرات اصحاب السعادة والعزة احمد موسى بلنا ومستر كرشو وعلى حسين بك ومحمد مصطفى بك المستشارين وعلى عزت بك رئيس نيابة الاستئناف)

بناء على معارضة المدعى المدني وهذه الاحكام مبنية على نصوص قانون تحقيق الجنايات الذى نقل عنها القانون المصرى فى باب قاضى التحقيق وهذا مما يؤيد التفسير السالف شرحه

« وحيث انه بناء على ما سبق ايضاحه يكون الوجه الرابع من الطعن فى غير محله ويجب رفضه

عن اليوم الخامس

« حيث ان الثابت بمحضر الجلسة ان المحامى عن المتهم قال انه اعلن الدكتور ماهر بك بصفته خبيراً ولم يحضر وطلب التأجيل فعارضت النيابة فى طلب التأجيل وقالت ان مسألة الخبير متروكة للمحكمة فإذا رأت استحضار الطبيب الشرعى فى أى وقت اثناء

قضاء المجلس الحسبى على

المجلس :-

« حيث ان شمروخ وعطا الله حسين وحامد اولاد حسن جمعه من ناحية الحميدات بمركز قنا طلبوا من مجلس حسبى المركز المذكور فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ الحجز على والدهم لكبر سنه وشدة مرضه مع ضبط العقود المحررة بتصرفات منه

« وحيث انه بعد تحقيق هذا الطلب قرر ذلك المجلس الحسبى بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ رفضه

١١

حكم تاريخه ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٣
حجر . تصرف للاولاد . حسن التكلم والفهم
القاعدة القانونية

طلب الحجز على شخص وظهر أن قواه العقلية ليس بها ضعف وأنه يحسن التكلم والفهم. وقد اوضح سبب تنازله عن جزء من اطيانه لأحد اولاده وعن جزء آخر لأحدى بناته وأنه حافظ باقى اطيانه فقضى برفض طلب الحجر ابتدائياً واستئنافياً .

« وحيث ان الطالبين استأنفوا هذا القرار في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٣

» وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف حضر المستأنف عليهم ولم يحضر المستأنف وحضر عن النيابة العمومية حضرة مصطفى حنفي بك رئيس نيابة بالاستئناف واقوال وطلبات الحاضرين مذكورة بمحضر الجلسة

« وحيث ظاهر من اقوال المطلوب الحجر عليه امام المجلس الحسبي الابتدائي ان قواه العقلية ليس بها ضعف وانه يحسن التكلم والفهم وقد أوضح السبب الذي دفعه للتنازل عن جزء قليل من اطيانه لأحد أولاده وجزء آخر لأحدى بناته اما باقى اطيانه فهي محفوظة » وحيث لذلك ومارآه المجلس الابتدائي يتعين تأييد القرار المستأنف »

استئناف شمرخ حسين وآخرين ضد حسين جمعة نمرة ٦٨ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ دائرة مالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والفضيلة ابو بكر يحي باشا وصالح حقي باشا والشيخ محمد مصطفى المرائي ومحمد صالح باشا

١٢

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣

حجر . تصرف . سلامة القوى العقلية

القاعدة القانونية

إذا كان الشخص بالغاً سن الرشد وليس في قواه العقلية أى ضعف ولم يصدر منه أي

تصرف يتحقق معه معنى السفه او التبذير فلا وجه للحجر عليه

المجلس :-

« حيث ان عبد العزيز افندي ابو زيد الموظف بإدارة مستخدمى وزارة المعارف العمومية طلب من مجلس حسبي مركز اسيوط في ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٢ الحجر على اخيه محمود المقيم بدرب المقدم باسيوط للسفه

» وحيث انه بعد تحقيق هذا الطلب قرر المجلس الحسبي بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٣ رفضه

« وحيث ان الطالب استأنف هذا القرار في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٣

» وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف حضر المستأنف شخصياً وكذا المستأنف عليه . وحضر عن النيابة العمومية حضرة مصطفى حنفي بك رئيس نيابة بالاستئناف

واقوال وطلبات الحاضرين مدونة بمحضر الجلسة

« وحيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني

» وحيث لا نزاع في أن المطلوب الحجر عليه هو بالغ سن الرشد وليس في قواه العقلية أى ضعف

« وحيث من جهة السفه المنسوب اليه فانه لم يصدر منه أى تصرف يتحقق معه معنى السفه او التبذير الموجبين للحجر »

(استئناف عبد العزيز افندي ابو زيد ضد محمود افندي ابو زيد سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ دائرة مالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

المذكور على تحكيم محكمين وهؤلاء حكموا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بإلزام الورثة الذين من بينهم القصر بأن يدفعوا من تركة مورثهم الى الشيخ محمد سيد احمد سليم مبلغ ٩٥٠ جنيهاً مع ان الوصية لا تملك ذلك

ثالثاً — ان المشتكى تعهد بدفع مصاريف الدعوى اللازمة لابطال هذا التحكيم من ماله الخاص خصوصاً وان الوصى لا يملك الاتفاق على التحكيم فيكون عمل المحكمين فيما يختص بالقصر باطلاً كما ان المجلس الحسبي نفسه لا يملك ايضاً اذن الاوصياء بتحكيم محكمين والواجب عليه فحص الأمر بنفسه والاذن بسداد الدين اذا ثبت له صحته

« وحيث ان الوزارة طعنت في القرار المذكور في ١٤ يناير سنة ١٩٢٣ بناء على هذا التظلم بما ان اسبابه في محلها خصوصاً وان الوصى لا يملك الاتفاق على التحكيم فيكون عمل المحكمين فيما يختص بالقصر باطلاً كما ان المجلس الحسبي نفسه لا يملك ايضاً اذن الاوصياء بتحكيم محكمين والواجب عليه فحص الأمر بنفسه والاذن بسداد الدين اذا ثبت له صحته » وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن حضر حضرة احمد بك رافت المحامي عن المتظلم وحضر حضرة الشيخ محمد عز العرب بك المحامي الشرعي عن محمد سيد احمد سليم « الدائن » — وحضر عن النيابة العمومية حضرة مصطفى حنفي بك رئيس نيابة بالاستئناف — ولم تحضر الوصية وأقوال وطلبات الحاضرين مذكورة بمحضر الجلسة

١٣

حكم تاريخه ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣
وصى . قاصر . تحكيم . اذن المجلس

القاعدة القانونية

يجوز للمجلس الحسبي ان يأذن الوصى في قبول التحكيم نيابة عن القاصر لان التحكيم هو بمثابة الصلح ومن المقرر شرعاً أن الصلح اذا كان في مصلحة القاصر فهو جائز .

المجلس :-

« حيث ان مجلس حسبي مركز السنطة قرر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ رفض طلب حسين حسين عامر عم قصر المرحوم السيد عامر الخاص بطلبه تعيينه وصياً للخصومة عن القصر المشمولين بوصاية والدتهم والمقيمين بتاحية شبرا فاص تبع المركز المذكور لمقاضاة الوصية الست ستيتة بنت اسماعيل ومحمد سيد احمد سليم بشأن ابطال حكم محكمين تاريخه ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ قضى بإلزام القصر بدفع مبلغ لا حقيقة له

« وحيث ان الم المذكور تظلم لوزارة الحقانية من هذا القرار بعريضته الرقيمة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ للاسباب الآتية

اولاً — ان الدين الذي يدعيه محمد سيد احمد سليم على التركة غير ثابت بمحضر الحصر وانه رفع به دطوى في المحاكم الاهلية والمختلطة وطعنت الورثة في سندات الدين المقدمة منه بالتزوير

ثانياً — ان الوصية اتفقت مع الدائن

« وحيث ان الطعن مقبول شكلاً لتقديمه في الميعاد القانوني »

« وحيث ان التحكيم هو بمثابة الصلح ومن المقرر شرعاً ان الصلح اذا كان في مصلحة القاصر فهو جائز »

« وحيث ظاهر من محاضر المجلس الحسبي الابتدائي ان سندات الدين لم يطعن فيها الا في سند واحد منها قيمته اقل من المتروك بمقتضى التحكيم »

(طعن معالي وزير الحفانية ضد الست ستيتة اساعيل الوصية على قصر المرحوم السيد عامر نمرة ٥٤ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٤

حكم تاريخه ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٣
اختصاص المجالس الحسبية . ازمة وزارية . قوة القاهرة .
ايكاف سير الاستئناف

القاعدة القانونية

١ - ليس للمجالس الحسبية ان تحكم في عقود الملكية صحة او بطلاناً لان هذا من اختصاص المحاكم المدنية

٢ - الازمة الوزارية تعتبر من قبيل القوة القاهرة التي توقف سير مدة الاستئناف المجلس :-

« حيث ان مجلس حسبي ذكرنس قرر بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بطلان عقد بيع ثمانية افدنة وكبور صادر في اول سبتمبر سنة ١٩٢١ من المورث المرحوم على ابراهيم سالم الى ابنه القاصر عبد الغنى واعتباره لانغياً في مادة ١٦٨ سنة ١٩٢٢ »

« وحيث ان وزارة الحفانية طعنت في هذا القرار بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٣ قائلة ان البحث في هذا العقد او بطلانه من اختصاص المحاكم المدنية وليس للمجالس الحسبية سلطة النظر في مثل هذه المسألة وزيادة عن ذلك فان المجلس لا يملك استبعاد شيء من ملك القصر ثابت بمقتضى عقد لم يطعن عليه بأى طعن جدى وكان الواجب اثباته في محضر الجرد وتكليف من يطعن في صحته بالالتجاء الى الجهة المختصة . وقالت ان استئنافها هذا ولو انه بعد الميعاد الا انه يجوز رفعه مادام التأخير لسبب قهرى وهو الازمة الوزارية »

« وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن لم يحضر المتظلم ضدّه وحضر عن النيابة العمومية حضرة مصطفى بك حنفى رئيس نيابه بالاستئناف وطلب الغاء القرار المطعون فيه وباقي اقواله واردة بمحضر الجلسة » حيث ان الطعن مقبول شكلاً ولو حصل بعد الميعاد اذ سبب ذلك عذر قهرى هو الازمة الوزارية

« وحيث أنه لا نزاع في وجود عقد يتضمن ان المورث باع لابنه ثمانية افدنة من اطيانه »

« وحيث ان الفصل في صحة هذا العقد وكونه صادراً حقيقة من المورث او عدم صحته انما يرجع الفصل فيه الى المحاكم النظامية وليس من اختصاص المجلس الحسبي الحكم »

يبتلان هذا العقد اذ لا يملك المجلس الحسبي استبعاد شيء من ملك القاصر»

(طعن معالي وزير الحفانية ضد احمد عمر سالم وآخرين . نمرة ٧٨ سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٥

حكم تاريخه ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٣
قاصر . استثمار اموال القصر

القاعدة القانونية

طلب وصي التصريح له بشراء أرض فضاء لبناء عمارة عليها تمثيراً لأموال القاصر المشمول بوصايته . قرر مجلس حسبي مصر بقبول الطلب والأذن للوصي بشراء الأرض وبناء العمارة فيها . طعن وزير الحفانية في القرار وقال ان في تنفيذ مثل هذا المشروع مجازفة بأموال القاصر اذ أن فائدته غير مضمونة بسبب تغيير فيات الايجار وأثمان مواد البناء فانه يجب ان يكون استغلال اموال القصر وعديمي الاهلية بطريقة مضمونة القائدة كسواء اطيان زراعية او عمارات قائمة ذات ريع معروف

المجلس الحسبي العالي أيد قرار مجلس مصر الحسبي وقال ان ايراد الاطيان الزراعية هو عرضة للتغيير وغير مأمون الثبات لوجود مؤثرات عديدة عليه وانه يحسن تنوع استثمار اموال القاصر

المجلس : —

« حيث ان مجلس حسبي مصر قرر بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٢٣ في مادة قاصر المرحوم

محمد باشا الشواربي نمرة ٦٦٤ سنة ١٩١٨ عابدين المشمول بوصاية حضرة حامد بك الشواربي بالأذن للوصي على هذا القاصر بشراء الأرض الفضاء المبينة بطلبه الرقيم ١٠ مايو سنة ١٩٢٣ بثمن لا يزيد عن ٨٤٠ قرش صاغ للمتر المربع وتكليفه بتقديم عقد الشراء مسجلاً والشهادات الدالة على خلو العين المشتراة من حقوق الغير لجلسة ١٦ يوليه سنة ١٩٢٣ وبأن يصرف المذكور من وزارة الاوراق مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه تحت حساب ثمن الأرض وتحرير وتسجيل عقد الشراء والسمرة وتكليف الوصي بتقديم الرسم النهائي الذي يرى اجراء البناء على مقتضاه

« وحيث ان حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية طعن في هذا القرار بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٢٣ لما هو ظاهر من طلب الوصي سابق الذكر وتقرير الخبير امام افندي شعبان المرفق بالاوراق وقرار المجلس الحسبي — ان الغرض من شراء قطعة الأرض البالغ مسطحها ٣١٥/٣٨٧٩ متر بسعر المتر الواحد ٨٤٠ قرشاً صاغاً هو لبناء عمارة عليها يبلغ تكاليفها ١٥٦٠٠٠ جنيه وتم في مدة سنتين — ولان في تنفيذ مثل هذا المشروع مجازفة بأموال القاصر اذ ان فائدته غير مضمونة بسبب تغيير فيات الايجار وأثمان مواد البناء في الوقت الحاضر كما انه يتعذر الحكم على ما تكون عليه الحالة الاقتصادية بعد سنتين ويخشى ان يترتب على هذه المجازفة ضرر كبير يلحق بالقاصر خصوصاً وان المبلغ المطلوب صرفه لآتمام البناء

« وحيث انه من المستحسن تنويع استثمار
اموال القاصر

« وحيث بناء على ما تقدم وما رآه المجلس
الحسي الابتدائي يرى هذا المجلس تأييد
القرار المطعون فيه »

(استئناف حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية ضد
قرار مجلس حسي مصر الصادر بتاريخ ٧ يولية سنة
١٩٢٣ في المادة نمرة ٦٦٤ سنة ١٩١٨ قسم عابدين
نمرة ١٢٠ سنة ١٩٢٣ - دائرة معالي احمد طلعت
بلنا والهيئة السابقة)

١٦

حكم تاريخه ٢٥ مايو سنة ١٩١٣
قوة احكام المجالس الحسية . جواز العدول عنها

القاعدة القانونية

١ - احكام المجلس الحسي لا تحوز قوة
الشيء المقضى فيه نهائياً بمعنى ان للمجلس بعد
اصدار حكم باجراء امر أو بعدم اجرائه ان يعدل
عنه بحكم آخر

٢ - اذا تبين ان الحجر اوجد حالة اضر
بمصلحة المحجور عليه من الحالة السابقة عليه أو
ان حكم الحجر كان في غير محله فعلى المجلس
الحسي ان يقرر رفع الحجر

المجلس :-

« حيث انه يظهر من المرافعة ان الشقاق
بين البنت ووالدها شديد جداً والحجر يجعل
هذا الشقاق اشد واقوى والمجلس قد تبين من

جسيم لا يستهان به ويجب ان يكون
استغلال اموال القاصر وعدى الاهلية
بطريقة مضمونة الفائدة وهذا يتوفر بشراء
اطيان زراعية او عمارات قاعة ذات ريع
معروف

« وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر
هذا الطعن حضر الوصى شخصياً وطلب تأييد
القرار المطعون فيه لما ابداه بمحضر الجلسة
وحضر عن النيابة العمومية حضرة مصطفى
حنفي بك رئيس نيابة بالاستئناف وفوض
الرأى للمجلس

« وحيث ان الطعن تقدم في ميعاده
القانوني

« وحيث قد دلت التجارب في السنين
الماضية على ان اراد الاطيان الزراعية هو
عرضة للتغير غير مأمون الثبات لوجود
مؤثرات عديدة عليه اهمها عدم ضمان اثمان
المحصولات وتأثير المحاصيل بالمؤثرات الطبيعية
والجوية مما لا يساعد المزارع والمستأجر على
الحصول على الفائدة المرجوة منها بخلاف
الاملاك العقارية فايرادها ان لم يكن
في ازدياد فهو على الاقل حافظ لما يرجوه
المالك منها خصوصاً اذا كان في نقطة
مرغوب فيها

« وحيث ان الاسباب التي ابداه الوصى
واعترها مبصرة لطلبه هي اسباب وجيهة
وظاهر من تقرير الخبير الذي يظهر انه عمل
بعد بحث دقيق ان صافي ربح العقار الذي
يطلب الوصى انشاءه قد يتجاوز ربحه التسعة
في المائة

المجلس :-

« حيث ان السيد افندى جوده زوج الطالبة البالغ من العمر الآن نحو الخمس والخمسين سنة على ما يظهر من الاوراق كان عمدة بندر الجيزة واستعفى ثم اختفى فجأة قبل تقديم زوجته الطلب السابق بنحو سنتين وترك امواله واولاده وزوجته بغير وكيل

« وحيث ان عدم ارسال السيد افندى جوده شيئاً من اخباره لاهليته ومعارفه قبل الطلب بسنتين وبعده الى الآن وانتشار مكاتب البوستة والتلغراف وسهولة طرق المواصلات مما يفيد ان السيد افندى جوده غائب غيبة منقطعة اي مفقود لا يدري مكانه ولا يمكن الجزم بأنه حي او ميت

« وحيث ان مدة الشك في وجود المفقود قد تطول جداً حتى تزيد على الخمسين سنة بكثير فلا يمكن تعيين الوكيل لمدة لا نهاية لها

« وحيث ان السيد افندى جوده لم يعين احداً يتوب عنه في اعماله المالية عند خروجه آخر مرة من بلده كما تقدم والحاج محمود رضوان زوج المستأنفة لم يثبت انه كان وكيلاً عنه فالقرار المستأنف في محله من جهة اثبات غيبة السيد افندى جوده غيبة منقطعة ومن جهة تعيين وكيل له

« وحيث ان المجلس الحسبي يرى ما رأى مجلس حسبي مديرية الجيزة من لياقة الشيخ محمد حنفي الهجان للقيام بهذه الوكالة فيجب تأييد القرار المستأنف لكن يجب :

المراقبة الاخيرة انه حصلت مغالاة في التبذير الذي بنى عليه الحجر نشأت عن هذه الكراهة « وحيث ان قرارات الحجر ليست من باب الاحكام التي حازت قوة الشيء المحكوم فيه بمجرد صدورها ولو من المجلس الحسبي العالي بحيث لا يمكن صدور قرارات تخالفها بعد صدورها لأنها لما كانت كلها وضعت لصالح المحجور عليهم حتى لا تضيع اموالهم فاذا تبين بعد صدورها ولو بمدة قليلة ان صالح المحجور عليه ان يدير اعماله بنفسه لان السفه الذي بنى عليه القرار الاول لم يثبت بعد تحقيق كاف أو أن التحقيق الذي عمل بعد ذلك اظهر انه لا وجود له جاز العدول عنها «

(طعن الست طائفة هانم ضد محمد سعيد بك
نمرة ٢١ سنة ١٩١٣)

١٧

حكم تاريخه ٢٧ ابريل سنة ١٩١٣

غيبة منقطعة . تعريضها

القاعدة القانونية

يعتبر غائباً غيبة منقطعة الرجل الذي يختفى فجأة ويترك زوجته وأولاده وامواله بغير وكيل ثم تمضي على ذلك سنتان بدون ان يرسل اليهم شيئاً من اخباره وبدون ان يعرف احد مقره . لان مثل هذا الشخص لا تعلم حياته ولا وفاته ولا يدري احد مكانه . وهذا هو التعريف المقصود طبقاً للمادة ٧١ من كتاب الاحكام الشرعية للأحوال الشخصية

اولاً - ان يكون التوكيل لمدة لا تزيد على عشر سنوات

ثانياً - عليه استلام اموال المفقود بموجب محضر وحفظها

ثالثاً - يجب عليه ان يقدم في آخر كل سنة افرنجية حساباً عن اعماله في تلك السنة

رابعاً - ايداع ايراد المفقود بمخزينة المحكمة الاهلية»

(طعن الست هانم محمد ابراهيم الصراف وزوجة سيد افندي جوده فقرة ٨٨)

١٨

مجلس حسبي مصر

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩١٨
تغيير الصفة الدينية . اختصاص .

القاعدة القانونية

(١) تغيير الصفة المذهبية او الدينية يعد خلة غير مقبولة اذا كان الغرض منه مجرد تغيير الاختصاص

(٢) تغيير هذه الصفة اثناء نظر الدعوى يحقق هذا الغرض فلا يؤثر على الاختصاص الثابت ابتداء

(٣) للمجلس الحسبي ان يرفع حجراً . أوقعه المجلس الملى « وهو مختص » متى اصبحت الاختصاص له ووجدت الاسباب الموجبة لذلك ولا يعد هذا مساساً بجريمة القرار الصادر بالحجر

(قضية موسى افندي شكري . دائرة حضرة حسين بك طلعت)

١٩

مجلس حسبي مصر

حكم تاريخه ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣
بطريكتخانات . مجالس مالية . اختصاص

القاعدة القانونية

١ - طلب بعض الطوائف غير الاسلامية إصدار قوانين منظمة لاختصاصاتها غير مسقط لحقوق الطوائف الاخرى التي لم تطلب ذلك لأنه (اولاً) لانسقط الحقوق المكنسية الا بالتنازل عنها صراحة (ثانياً) هذه الحقوق مستمدة من القوانين العثمانية واخصها القانون الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ هذا فضلاً عن ان الاوامر العالية التي استصدرتها بعض الطوائف اعترفت بالقوانين العثمانية وأيدتها بل استمدت تشريعها منها

٢ - نص القانون الهمايوني المشار اليه أن جهات الاحوال الشخصية لغير المسلمين لا تكون مختصة الا برضا اصحاب الدعاوي - لا يصح القول بأن القصر ليس لهم اهلية تخولهم الرضا بالاختصاص لأنه ينبغي على ذلك أن جهات الاحوال الشخصية لغير المسلمين لا تكون مختصة مطلقاً بنظر مسائل الوصاية مع انها من الاحوال الشخصية وذكرت صراحة في التحريرات السامية المؤرخة ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٨ - ٢٢ كانون الثاني سنة ١٣٠٦ ولائحة ترتيب مجلس الاقباط الارثوذكس وقانون الاحوال

« وحيث انه عن الامر الاول فإن حق غير المسلمين في التقاضي امام جهة احوالهم الشخصية مستمد من القوانين العثمانية وعلى الاخص القانون الهايوني الصادر في اوائل شهر جمادى الاخر سنة ١٢٧٢ - فبراير سنة ١٨٥٦ (قاموس جلال الجزء الخامس طبعة ١٩٠٢ صفحة ١٨٦ - ١٨٩) الذي نظم ذلك الحق وايداه

« وحيث أن القول بأن طلب بعض الطوائف من الحكومة المصرية إصدار قوانين منظمة لاختصاصها في مصر مسقط لحقوق الطوائف الاخرى لا يمكن الاخذه لان الحقوق المكتسبة لا تسقط إلا بالتنازل عنها صراحة هذا فضلا عن أن تلك الأوامر العالية لم تلغ ولم تعدل القوانين العثمانية بل بالعكس اعترفت بها وايدتها بل واستمدت تشريعها منها . انظر مثلا الامر العالي الصادر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجليبيين الوطنيين (جلال الجزء المذكور صفحة ٤٢٥) فقد جاء في الديباجة بعد الاطلاع على فرمان الهايوني الخ وجاء في المذكرة المقدمة بخصوصه من نظارة الحفانية الى مجلس الوزراء ما يأتي (هذه الطائفة تأسست في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٠ بمقتضى فرمان هايوني خول فيه لوكلها بعض السلطة في مواد الاحوال الشخصية وكان تعيين وكيلها بالفطر المصري بموجب ارادة خديوية سنية وهذه السلطة صار توسيعها على ما يظهر بالخط الهايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ وبالمكاتبة المرسلة من الديوان الخديوي الى نظارة الداخلية في ٣ يوليو سنة ١٨٩١ - ١٦ القاضية بأن قواعد

الشخصية للطائفة الانجيلية فلذلك يجب صرف عبارة (اصحاب المساوي) على غير القصر من ذوى الشأن والاقارب الذين يهمهم أمر القصر خصوصاً الورثة فإذا ارتضوا أو لم يعارضوا في اختصاص جهة الاحوال الشخصية التابعين لها كانت مختصة والا اذا ثبت ان بعضهم لم يقبل ذلك لاصراحة ولا ضمناً بالسكوت فالمجلس الحسبي هو المختص دون سواه

المجلس

« حيث أن والده القصر وأخاه الأكبر يطلبان الحكم بعدم الاختصاص باختصاص الخاخاخانة بنظر هذا الموضوع

« وحيث أن جدة القصر لأبيهم لاتوافق على ذلك وتطلب الحكم باختصاص المجلس الحسبي

« وحيث ان الطرف الأول استند على الخط الهايوني وتمسك الطرف الثاني بأمرين الاول - انه لم يصدر قانون في مصر ينظم اختصاص الخاخاخانة كما حصل لبعض الطوائف الاخرى - الامر الثاني - أن القصر ليس لهم أهلية تخولهم الرضاء باختصاص الخاخاخانة (شرط لاختصاصها) أذ نص القانون الهايوني على ان الخاخاخانة لاتكون مختصة الا باتفاق اصحاب المساوي وعزز حجة بحكم المجلس الحسبي العالي الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٢٣ ومنشور في المجموعة الرسمية العدد الأول سنة ١٩٢٣ تحت رقم ١٢ صفحة ١٧ الذي قرر هذين الأمرين

كنائس الانجليين من جهة وضع لائحة لها وحدها بل وضعت اللائحة للجميع ولو لم يطلبوا ذلك

« وحيث أنه عن الأمر الثاني وهو أن القصر ليس لهم اهلية تخولهم الرضاء باختصاص المحاكمات إذا سلمنا به كانت النتيجة أن جهات الاحوال الشخصية لغير المسلمين لا تكون مختصة مطلقاً بنظر مسائل الوصاية مع أنها من الاحوال الشخصية . ومع أن التحريرات السامية المؤرخة ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٠٨ - ٢٢ كانون الثاني سنة ١٣٠٦ الخاصة ببطريركخانة الروم نصت على أن البطريركخانة مختصة بمسألة الوصاية وأن الوصاية تعتمد متى كانت مصدقاً عليها من البطريرك (راجع صفحة ١٩٢ - ١٩٣ من كتاب جلال الآنف الذكر) والمادة ١٦ من لائحة ترتيب مجلس الاقباط الارثوذكس نصت على أن من وظائف المجلس النظر فيما يخص أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة انواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين الحاكم المختلطة وجاء في آخر المادة « وعليه أيضاً ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالبطريركخانة ولكي تكون معتبرة معمولاً بها يلزم الختم على ما يسجل منها بمحتم المجلس » وقد أفرد قانون الأحوال الشخصية الصادر للطائفة الانجيلية (جلال الجزء المذكور صفحة ٤٣٣) جزءاً خاصاً للوصاية - تنصيب الاوصياء وواجبات الوصي - راجع ايضاً مذكرة نظارة الحفانية المشار اليها آنفاً فيما يختص بهذا

الاختصاص المقررة بمنشوري الباب العالي المرقين بها للبطريركخانة الارمنية والبطريركخانة اليونانية يجب اعتبارها سارية بوجه عام على كل طائفة غير اسلامية وفعلاً فإن سلطة الوكيل تشمل الآن جميع المواد التي هي عادة من اختصاص رؤساء الطوائف الغير اسلامية ومقيدة بالقيود العادية وتشمل الطائفة الانجيلية جملة كنائس انجيلية ولكن اهمها بكثير من جهة عدد الاعضاء الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية والسبب في وضع مشروع الامر العالي الذي نحن بصددده هو ما طلبته تلك الكنيسة حديثاً من نظارة الحفانية من انشاء مجلس عمومي لها بنوع مخصوص لا للطائفة الانجيلية بأجمعها وقد تعذر على نظارتي الداخلية والحفانية تعضيد هذا الطلب لانه كان يترتب على تعضيده حرمان الكنائس الاخرى الانجيلية التي تقل اهمية عن هامة الكنيسة من المحكمة (وهي محكمة الوكيل) المختصة الآن بنظر قضاياهم المتعلقة بالأحوال الشخصية ولانه نظراً لقلّة متبعيها وعدم وجود نظام محلي لها في غالب الاحوال لا يثنى انشاء محكمة مخصوصة لكل كنيسة على حدتها بيد أنه لم ير مانع قوي من ايجاد مجلس عمومي مع الوكيل يكون لجميع الكنائس مندوبون فيه وتكون اختصاصاته كاختصاصات المجالس العمومية للطوائف القبطية (جلال الجزء المذكور صفحة ٤٢١ - ٤٢٢) فترى فوق اعتراف الحكومة المصرية بالقوانين العثمانية وتأيدتها لها فيها واستمداد التشريع في هذه الاحوال منها لم تقبل طلب الكنيسة المشيخية المتحدة من

والشرف بمرقتها كما هو ثابت بجلاء من
محضر معاون المجلس الحسبي المؤرخ ٢١ يونيه
سنة ١٩٢٣ ومحضر جلسة اليوم وأقوال نفس
الوصى ووالدة القصر المينة فيه
« وحيث أنه لذلك يكون المجلس الحسبي
هو المختص دون غيره

« وحيث أن الطرفين يرضيان تعيين
الحواجة باروخ ساسون الابن الأكبر وصياً
والحواجة موسى ساسون عم المتوفى مشرقاً
(راجع محضر جلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٣
ومحضر جلسة اليوم)

(قضية المرحوم عزرا فرج نمرة ٤٥٠ سنة ١٩٢٣
ازبكية — أصدر الحكم حضرة احدى ثنائيك القاضي)

القانون والمادة ٢١ من الأمر العالي السالف
الذكر الصادرة أول مارس سنة ١٩٠٢

« وحيث أنه لذلك يجب صرف عبارة
(اصحاب الدعاوى) الواردة في الخط الهايوني
الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ على غير القصر
من ذوى الشأن والاقارب البالغ خصوصاً الورثة
فاذا أرتضوا أولم يعارضوا في اختصاص جهة
احوالهم الشخصية كانت مختصة والا فالمجلس
الحسبي هو المختص دون سواء

« وحيث أن والدة المتوفى غير موافقة ولم
توافق سابقاً ولوضنا بالرضا أو السكوت على
اختصاص الحاخاخانة ولم تعلم بتعيين الوصى

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

بناء على ان الولد بلغ معتوهاً وولاية أبيه
استمرت عليه عملاً بالمادة ٤٢١ من كتاب
الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية التي
نصت على انه « اذا بلغ الولد معتوهاً أو مجنوناً
تستمر ولاية أبيه عليه في النفس والمال واذا
بلغ عاقلاً ثم عته أو جن عادت عليه ولاية أبيه.
المحكمة : —

« حيث ان المستأنف يقول أن لا صفة
للمستأنف عليها في رفع هذه الدعوى من جهة
وفي أن الدعوى رفعت عليه بصفته ولياً على
ولده زوج المدعية مع ان الولاية تنتهي ببلوغ
القاصر السنة الثامنة عشرة من عمره وانه متى

٢٠

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٣
ولاية الاب . زوالها . عودها

القاعدة القانونية

رفعت دعوى على والد بصفته ولياً على
ابنه فادعى أن لا صفة له بناء على ان ولايته
الشرعية على ابنه قد انتهت ببلوغ ابنه السنة
الثامنة عشرة من عمره وانه متى سقطت الولاية
فلا تعود مرة اخرى فحكمت محكمة الاسكندرية
ومحكمة الاستئناف بصحة توجيه الدعوى عليه

(استئناف مصطفى بك طاهر وحضر عنه حضرة
اسكندر قلنس افندي المحامي صد الست نعمت هانم
عرقة وحضر عنها حضرة قسطندي افندي باسيور
المحامي نمرة ٨٨١ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة
صاحب السعادة محمد محرز باننا . وجناب مسيو كالويقي
وصاحب السعادة محمد علام باننا)

٢١

حكم تاريخه ١٨ ابريل سنة ١٩٢٣

امر تقدير . معارضة . ميعادها

القاعدة القانونية

ميعاد المعارضة في امر تقدير المصاريف
ثلاثة أيام تمضي بعد يوم اعلان الحكم أو
اعلان الورقة المعطاة من كاتب الجلسة أو
اصول قائمة المصاريف المقدرة من الخصم
(راجع المادة ١١٧ من قانون المرافعات)

(ممارسة الشيخ حميد عبد الوارث وحضر بنفسه
بالجلسة ضد مجلس بلدي اسكندرية وحضر عنه حضرة
المحامي بك جريس نمرة ٧٤٠ سنة ٣٩ قضائية
دائرة جناب مستر بوسيفال وجناب مستر ساندروس
وحضرة صاحب العزة محمد مصطفى بك)

٢٢

حكم تاريخه ١٧ ابريل سنة ١٩٢٣

وقف . تقادم . وضع اليد

القاعدة القانونية

لا يسقط حق الوقف الا بمضي ثلاث
وثلاثين سنة على وضع اليد وهذا في حالة
الوجود فقط

سقطت الولاية لا تعود من جهة اخرى وبناء
على هذا القول يطلب عدم قبول الدعوى أو
رفضها

فأما عن قوله من شرطه الاول فان
المستأنف عليها قد حصلت على اذن من
السلطة الشرعية التي لها حق الولاية بمخاصمة
المستأنف وفي هذه الكفاية لايجاد الصفة
التي تخول المدعية حق مقاضاة المستأنف فيما
هو داخل في حدود الاذن بالمحسومة

واما عن قوله من شرطه الثاني فردود
بأحكام المادة ٤٢١ من قانون الاحوال
الشخصية الآتي نصها « اذا بلغ الولد معنوها
أو مجنوناً تستمر ولاية ابيه عليه في النفس
وفي المال واذا بلغ طاقلاً ثم عته او جن عادت
عليه ولاية ابيه »

« وحيث انه مع هذا النص الصريح
اصبح احتجاج المستأنف انه قيم بقرار
من المجلس الحسي وان لهذا المجلس وحده
الحق بمطالبته بحسابات محجوره لغواً ولا
يلتفت اليه .

« وحيث ان هذا الاحتجاج مع ذلك
خلو من الدليل على صحته اذ كل ما يرتكن عليه
المستأنف في ذلك محضر جرد ممتلكات زوج
الست نعمت عرفان ينسب فيه المستأنف
لنفسه صفة القوامة على ولده

« وحيث ان الحكم المستأنف هو مع
ذلك في محله ويتعين تأييده »

المحكمة : —

« حيث انه فيما يختص بدعوى المستأنف وضع اليد المدة الطويلة على باقى المنزل وسقوط حق الاوقاف فى دعواه ترى المحكمة انه من المقرر شرعاً وكما هو مقرر بلائحة المحاكم الشرعية ان الحق لا يسقط بمضى المدة وانما ما نص عليه هو المتبع من سماع الدعوى بمرور الزمن وتعين لذلك فى مسائل الاوقاف ثلاثة وثلاثون سنة فلا يصح تلك الوقف بمضى المدة وانما غاية ما يمكن ان تدفع دعوى الوقف بعدم جواز سماعها بعد مضى ثلاثة وثلاثين سنة على وضع اليد

« وحيث انه من جهة تحديد المدة ولو أن هناك خلافاً فى مقدارها بين قضاة المحاكم الاهلية ولكن الواجب اتباعه حسب قواعد الشرع التى يرجع اليها فى هذا الموضوع هو تحديد المدة بثلاثة وثلاثين سنة .

« وحيث انه من المقرر شرعاً ان عدم سماع القاضى الدعوى بعد مضى المدة محله عند انكار الخصم الحق .

« وحيث ان المحكمة ترى من مراجعة محضر جلسة المحكمة الشرعية والحكمين الشرعيين الصادرين فى النزاع الذى كان قائماً بين الطرفين بشأن المنزل المتنازع عليه امام المحاكم الشرعية ان المتنازعين لم يحددوا أصل الوقف الثابت بالحجة الشرعية ولذا لم تقبل منهم المحكمة الشرعية الدفاع الذى حصل وابتدوه لها وقضى بسماع الدعوى وتبين لهذه المحكمة من ذلك ومما هو واضح من جهة

اخرى من تمسك المستأنف بحجة الاستبدال ومن حصول التصرف اصلاً فى المنزل من مورث المتنازعين ان وضع اليد من جهة المستأنف ان صح لم يكن بينة ظاهرة للتملك بسبب الاشتراك فى وضع اليد بالمشاع على التسعة قراريط السالف ذكرها ومن ثم تكون دعوى المستأنف اكتساب ملكية الوقف بوضع اليد المدة الطويلة على غير أساس ويجب رفضها ولا محل للتحقيق »

(استئناف عبد العزيز بك ملكه الحامى ضد وزارة الاوقاف العمومية وحضر عنها حضرة يوسف اقندى احمد الجندي مندوبها نمرة ٤٥٦ سنة ١٣٥٠ قضائية دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك مصطفى وجناب مسيو سودان ومستر ساندرسن)

٢٣

حكم تاريخه ١١ ابريل سنة ١٩٢٣
دين . تقسيط . امهال . سلطة القاضى

القاعدة القانونية

لا يجوز للقضاة أن يعطوا مواعيد للمدين للوفاء بدينه ولا أن يقسطوا اليه الدين الا فى احوال استثنائية وبشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر جسيم لصاحب الدين (المادة ١٦٨ من القانون المدنى)

المحكمة : —

« حيث انه تبين من اسباب الحكم المستأنف ان مبلغ الألف جنيه جميعه مستحق الدفع حالاً ولكن محكمة أول درجة اعطت للمستأنف عليها الاولى ميعاد سنة لدفع النصف الثانى

« وحيث انه لا يجوز اعطاء ميعاد للوفاء
الا في احوال استثنائية وبشرط ألا يترتب على
ذلك ضرر جسيم لصاحب الدين » راجع مادة
١٦٨ من القانون المدني »

« وحيث ان ناظر الوقف قد أودع بخزانة
المحكمة المبالغ المستحقة للمستأنف عليها الاولى
ولكن هذه المبالغ قد توقع عليها حجوزات
من عدة دائنين آخرين فينتج من ذلك أن
الميعاد الممنوح للمستأنف عليها الاولى يترتب
عليها ضرر للمستأنف ولذا ترى محكمة
الاستئناف تعديل الحكم المستأنف فيما يختص
ببلغ التأمين جنيته المحكوم بدفعها بعد سنة
والزام المستأنف عليها بدفعها فوراً

« وحيث انه مما تقدم جميعه يتعين تعديل
الحكم المستأنف بالكيفية المتقدمة »

(استئناف احمد افندي رشدي وحضر عنه حضرة عبد
الحالق افندي عطيه المحامي ضد الست عائشة هانم
نمرة ٣٢٣ سنة ٤٠ قضائية دائرة جناب مستر
برسيقال وجناب مستر ساندروسن وحضرة صاحب العزة
محمد بك مصطفى)

٢٤

حكم تاريخه ٣٠ ابريل ١٩٢٣

بيع . تعرض . ارتفاق . وقف . فسخ .
سقوط الدعوى . عجز

القاعدة القانونية

طلب مشتر فسخ عقد البيع لحصول تعرض
له من الغير في جزء من الأطنان وظهور حقوق
ارتفاق على العين ولا تضاح ان بعض الأطنان
وقف . دفع المدعى عليه دعوى الفسخ بسقوط
الحق في رفعها لمضي سنة على امضاء العقد

وارتكن على نص المادة ٢٩٦ من القانون
المدنى التى نصت على ان (حق المشترى فى
فسخ البيع او فى تنقيص الثمن وكذلك حق
البائع فى طلب تكميل الثمن يسقطان بالسكوت
عليهما سنة واحدة من تاريخ العقد .)

فقضت محكمة الاستئناف برفض الدفع
الفرعى وبفسخ البيع وقالت بأن المادة ٢٩٦
من القانون المدنى شرعت بسقوط الدعوى
بوجود نقص فى مساحة الاطيان وما ينتج عنها
بالنسبة الى الثمن ولا تنطبق على حالة الدعوى
المحكمة : -

« حيث ان المحكمة الابتدائية قد رفضت
الدعوى المرفوعة من المستأنف وبنت حكمها
على قبول دفع فرعى مبنى على تفسير المادة
٢٩٦ مدنى وطبقت ما ورد بهذه المادة بالنسبة
لسقوط الحق فى رفع الدعوى بعد مضي سنة
على طلب فسخ البيع .

« وحيث ان تفسير المادة المذكورة هنا
على غير أساس قانونى اذ انها عن موضوع معين
ومخصص بدعوى نقص فى مساحة الاطيان
المباعة وما ينتج عنها بالنسبة للثمن وحيث
لا تنطبق على حالة هذه الدعوى .

« وحيث انه بالنسبة للموضوع فان
طلبات المستأنف فى محلها اذ ثابت من الاوراق
المقدمة انه فعلاً قد حصل تعرض لهم من الغير
فى جزء من الأطنان كما انه ظهر أن هناك حقوق
ارتفاق كما انه تبين أن بعض هذه الاطيان

المعامل بمقتضاه كما فعلت مع غيره مثل على بك حيدر الذي كان نقل من الحرية الى وظيفة تابعة لوزارة الداخلية .

« وحيث ان فعل الحكومة هذا آتى مخالفاً للقانون وقد ترتب عليه ضرر للمستأنف ويجب على الحكومة تعويض هذا الضرر

« وحيث ان مسألة اعتقال المستأنف لا دخل للحكومة فيها

« وحيث ان المحكمة تقدر التعويض بمبلغ الني جنيه .

« وحيث ان الحكومة هي المتسببة في رفع هذه الدعوى فيجب عدلاً الزامها بكافة المصاريف »

(استئناف وزارة الداخلية وحضر عنها حضرة الهاي جريس بك مندوبها ضد الاميرالاي خليل حدي بك وحضر عنه حضرة محمد علي بك المحامي نمرة ٢٥٧ و٧٤٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احد طلعت باشا وجناب مسيو سودان ومستر سندرسن)

٢٦

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٣

بيع . تمدد البيع . تسجيل . اولوية . حسن نية

القاعدة القانونية

في حالة تكرار البيع من شخص واحد يجب الرجوع الى تاريخ التسجيل لتقرير الافضلية بين المشتريين

الا ان هذه الافضلية لا تستقيم الا بشرط توفر حسن النية عند المشتري الثاني فاذا ثبت علم المشتري الثاني بسبق البيع من ياتعه لشخص آخر سقطت مزية اُسبقية عقده في التسجيل

وقف وكل ذلك مما يعطى للمستأنف الحق في طلب الفسخ وطلب المبلغ الذي يطلبه والمصاريف وهو مبلغ ١٩٧٠ جنيهاً بعد خصم مطلوبه الباقي من ثمن الاطيان وقدره ٣٠٠ جنيهاً

« وحيث مما سبق يتعين الغاء الحكم المستأنف وفي الموضوع بطلبات المستأنف »

(استئناف عبد الرحيم على وآخرين وحضر عنهم حضرة محمود محمد مصطفى افندي المحامي بالنيابة عن حضرة يوسف افندي عبد اللطيف المحامي ضد حامد عمر المغربي وحضر عنه حضرة احمد رمزي بك المحامي نمرة ١١٤٣ سنة ٣٩ قضائية . دائرة سعادة محمد محرز باشا وجناب مستر كالوريني وسعادة محمد علام باشا)

٢٥

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٣

موظف حكومة . استثناء . حيلة . اعتقال الافراد . حكومة . مسؤوليتها .

القاعدة القانونية

١ - للحكومة الحق في الاستثناء عن الموظف بالغاء الوظيفة ولكن بشرط أن لا يكون هذا بطريق الحيلة وأن لا يمس الحقوق المكتسبة

٢ - لا دخل للحكومة المصرية في مسائل اعتقال الافراد فلا يترتب على اعتقالهم مسؤولية ما المحكمة : -

« حيث انه مما لا شك فيه ان للحكومة الحق في الاستثناء عن موظف بالغاء الوظيفة لكن بشرط أن لا يكون هذا بطريق الحيلة وأن لا يمس الحقوق المكتسبة .

« وحيث ان الحكومة كان يجب عليها أن تحيل المستأنف على الاستيداع طبقاً للقانون

المحكمة :-

٢٧

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٣
تويض - ضرر - سلطة المحكمة .

القاعدة القانونية

من المبادئ المقررة قانوناً ومتبعة عملاً
ان عدم تنفيذ التعهدات لا يترتب عليه حتماً
الحق في التعويض المتفق عليه بالكتابة بل
يجب على من يطالب بالتعويض أن يثبت
وقوع الضرر الذي لحقه من جراء عدم تنفيذ
التعهد ومتى ثبت الضرر حق التعويض المقدر
بدون أن يكون للمحكمة الحق في انقاصه أو
زيادته .

المحكمة :-

« حيث فيما يختص بعلاقة المستأنف
بالمستأنف عليه الثاني فإن عقد ٢٦ فبراير سنة
١٩٢٠ الذي يربطهما وإن كان يعتبر قانون
المتعاقدين وقد نص هذا العقد على مبلغ ٥٠٠ ج
على سبيل التعويض عند عدم التسليم فإنه من
المبادئ المقررة قانوناً ومتبعة عملاً ان عدم
القيام بالتعهدات لا يترتب عليه حتماً الحق في
التعويض المتفق عليه بل يجب على الدائن ان يثبت
الضرر الذي لحقه من جراء ذلك فتمت تحقق
هذا الضرر استحققت قيمة التعويض بدون أن
يكون للمحكمة الحق في انقاصها أو زيادتها .

« وحيث في الحالة التي نحن بصدددها لم
يلحق المستأنف عليه الثاني أي ضرر ما من
جاء عدم التسليم بل بالعكس هذا الامر منع
عنه خسارة كانت حتماً واقعة عليه نظراً لما طرأ

« حيث من جهة الموضوع فإن ما ذهب
اليه المستأنف لا يتفق مع روح القانون وأقوال
الشراح في هذا الصدد لأنه اذا صح القول
بأنه في حالة تكرار البيع من شخص واحد يجب
الرجوع الى تاريخ التسجيل لتقرير الأفضلية
بين المشتريين الا ان هذه الأفضلية لا تستقيم
الا بشرط توفر حسن النية وقد تزول بثبوت
علم المشتري بسبق البيع من بائعه لأشخاص
آخرين لما في ذلك من الدلالة على الاتفاق مع
البائع على الاضرار بحق هؤلاء المشتريين
« وحيث ان حسن النية وعدمها من
الوقائع التي يجوز اثباتها بالينة ما لم تستتج من
ظروف الدعوى نفسها

« وحيث انه ثبت من التحقيقات التي
اجرتها محكمة أول درجة ومن الأوراق المقدمة
ان المستأنف وأخاه كانا يعلمان بمحصول البيع
في سنة ١٩١٥ للأربعة المستأنف ضدهم الأول
وان الاطيان المتنازع عليها كانت موجودة
تحت يدهم يؤجرونها ويستغلونها حتى قام النزاع
بينهم وبين مورثهم عبد المجيد الفقي فانتقل هذا
الأخير لدار المستأنف وأخيه واتفق معهما على
تحرير عقد سنة ١٩١٧ النزاع الاطيان من تحت يدهم
« وحيث والحالة هذه يكون الحكم

المستأنف في محله ويتعين تأييده »

(استئناف الشيخ محمد عبد المجيد الفقي وحضر عنه
حضرة عبد الخالق افندي محمود الهامي ضد الست زنوبه
بنت مصطفى يوسف وآخرين وحضر عنهم حضرة
حافظ افندي عامر الهامي نمرة ١٢٢٤ سنة ٢٤
قضائية - دائرة صاحب السعادة احمد موسى باشا وجناب
مستر كرشو وصاحب العزة مراد بك وهبه)

يستدل على السارق ولم يشعر احد بالسرقة وقت حصولها

« وحيث انه لم يثبت ان المكلفين بالخسر من المستأنف عليهم اتفقوا مع السارقين أو أهملوا كما يدعى المستأنف

« وحيث انه في مثل هذه الحالة لا يترتب على هؤلاء الخفراء مسؤولية بمقتضى المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من قانون الخفراء الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ لعدم توفر شروط

المسئولية المنصوص عنها في تلك المواد

« وحيث انه اذا كانت الجهة الادارية وقد رأت من حسن الادارة وبما لها من الرقابة العامة على رجال الحفظ ان توقع جزاء اداريا على بعض الخفراء فلا يستلزم هذا الجزاء الاداري الحكم على هؤلاء الخفراء بتمن المواشي المسروقة بعد أن تبين للمحكمة انه لم يثبت وقوع افعال منهم يستلزم مسؤولية قانونية

« وحيث انه لا مسؤولية على الحكومة في مثل هذه الحالة ايضاً لا بمقتضى نصوص القانون العام ولا بمقتضى نصوص قانون الخفراء لانها انما تتدخل في مسائل الخفراء لما لها من الولاية العامة والرقابة على شؤون الامن العام

(استئناف الحاج قاسم حسن وحضر عنه حضرة حافظ افندي نبيه الحامي ضد قطب يوسف المطاطي وآخرين ولم يحضروا بالجلسة ولا احد عنهم ثم وزارة الداخلية وحضر عنها الهامي بك جريس مندوبها للمرة ١٤ سنة ٣٩ قضائية - دائرة حضرة صاحب العزة احمد زكي ابو السعود بك وحضرني متر هل وصاحب العزة علي جلال بك)

على سوق القطن من النزول الفاحش المضطرب فيجب تطبيقاً للبدا المتقدم المذكور رفض طلب التعويض »

(استئناف السيد محمد احمد الشريف وحضر عنه حضرة امين افندي برسوم الحامي ضد احمد عبد المال النوبي وآخر وحضر عن الاخير حضرة اسماعيل افندي حمزه الحامي نائباً عن حضرة ابراهيم افندي محمد الحامي للمرة ٥٣١ سنة ٣٩ قضائية - دائرة حضرة صاحب السعادة احمد موسى باتا وجناب متر كرتو وصاحب العزة مراد وهبه بك)

٢٨

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣

خفراء - مسؤوليتهم ادارياً - مسؤوليتهم مدنياً - سرقة - افعال.

القاعدة القانونية

اذا رأت الجهة الادارية من حسن الادارة أن توقع جزاء ادارياً على بعض الخفراء لحصول سرقة في دائرة خفارتهم فلا يستلزم هذا الجزاء الاداري الحكم على هؤلاء الخفراء بتمن الاشياء المسروقة اذا لم يثبت للمحكمة وقوع افعال منهم يستلزم مسؤولية قانونية ولا مسؤولية على الحكومة ايضاً في مثل هذه الحالة لا بمقتضى نصوص القانون العام ولا بمقتضى نصوص قانون الخفراء

المحكمة :-

« حيث عن الموضوع فإن الثابت من المعاينة ومحضر التحقيق انه في ليلة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ سرقت من منزل المستأنف جاموسة وبقرة وعجلة جاموس وحمار بواسطة ثقب وأن السرقة حصلت من جهة الخلاء ولم

في القضية الى أن طلب المستأنف عليه الأول
الحكم بطلان المرافعة وأعلن طلبه هذا الى
المستأنفة في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

وحيث ان المدة التي انقضت فيها المرافعة
تتجاوز الثلاث سنوات المقررة للحكم بطلان
المرافعة طبقاً للمادة «٣٠١» من قانون المرافعات
وحيث ان وكيل المستأنفة يدفع هذا
الطلب بما يأتي :

أولاً - ان عريضة الدعوى باطلة شكلاً
لوقوع خطأ في بيان تاريخ الحكم واسم الخبير
ثانياً - ان الخبير توفي ووفاته تمنع تنفيذ
الحكم التمهيدي

ثالثاً - ان الاحكام التمهيدية الصادرة
بتعيين خبير ليست محلاً لبطلان المرافعة لأنها
احكام صادرة بالفاء أو تعديل الأحكام
المستأنفة

وحيث عن الوجه الأول ترى المحكمة ان
الخطأ الأول الواقع في تاريخ الحكم واسم الخبير
لم يكن جوهرياً وان البيانات الاخرى صحيحة
لا تدع محلاً للالتباس في تعيين الحكم المرفوعة
عنه دعوى البطلان سيما واذا لوحظ ان ليس
بين الخصوم دعوى أخرى

وحيث عن الوجه الثاني فان وفاة الخبير
لا تمنع من سريان المدة اذا كان في وسع
المستأنفة طلب استبدال الخبير المتوفى قبل انقضاء
مدة الثلاث سنوات المقررة لبطلان المرافعة

وحيث عن الوجه الثالث فان المبدأ المقرر
هو ان الأحكام التمهيدية التي لا تفصل قطعياً

٢٩

حكم تاريخه ٣١ مارس سنة ١٩٢١
بطلان المرافعة . حكم تمهيدى . سريان المدة .
وفاة خبير

القاعدة القانونية

١ - الخطأ الواقع في تاريخ الحكم واسم
الخبير لا يكون سبباً لبطلان عريضة دعوى
بطلان المرافعة اذا كانت البيانات الأخرى
صحيحة لا تدع محلاً للالتباس في تعيين الحكم
٢ - الاحكام التمهيدية لا تمنع سريان
المدة المقررة لبطلان المرافعة

٣ - وفاة الخبير لا توقف المدة المقررة
لبطلان المرافعة
المحكمة :-

حيث ان المحكمة الابتدائية حكمت في يوم
١٦ ابريل سنة ١٩١٥ برفض الدعوى المرفوعة
من الست بلسم ويصا ضد المستأنف عليهم
بشأن النزاع في ارض وبناء

وحيث ان الست بلسم استأنفت هذا
الحكم وأصدرت محكمة الاستئناف في يوم
٧ فبراير سنة ١٩١٦ حكماً تمهيدياً بتعيين احمد
زهني باشا خبيراً لمعاينة الاطيان المتنازع عليها
وايضاح ما اذا كانت الاطيان تدخل ضمن
مستندات المستأنفة أم لا وتعيين المباني التي
عليها ومدة بنائها والباقي لها الخ ما هو واضح
بأسباب ذلك الحكم

وحيث انه منذ صدور ذلك الحكم لم
تعمل المستأنفة عملاً من الاجراءات الصحيحة

ولم يفصل في موضوع من موضوعات الدعوى
فهو ليس بمنع من سريان المدة المقررة لبطلان
الرافعة من تاريخ صدوره

(استئناف الشيخ سعيد عمار وحضر عنه حضرة
راغب افندي داود الحامي ضد الست بلسم ووصا وحضر
عنها حضرة الاستاذ مرقص بك حنا الحامي. عمدة ٤٦١
سنة ٣٨ قضائية دائرة جناب مستر برسيفال وحضر
مستر كلايكوت وصاحب العزة احمد زكي ابوالسعوديك)

في أى موضوع من موضوعات الدعوى لا تمنع
سريان المدة المقررة لبطلان المرافعة لأنها
ليست الاغلا من اعمال التحقيق

وحيث ان الحكم التمهيدى الصادر من
محكمة الاستئناف بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩١٦
قضى بتعيين خير لاجراء عمل من اعمال
التحقيق فلم يرفع ولم يعدل الحكم الابتدائى

قضية المحاكم الكلية والجزئية

« وحيث ان المادة ٥٤٥ المذكورة
نصت على أنه لا يجوز للدائن المرتهن ان ينتفع
بالعين المرهونة بدون مقابل بل عليه أن
يسعى في الاستغلال من الرهن بحسب ما هو
قابل له الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك وهذه
الغلة تستنزى من الدين المؤمن عليه بالرهن ولو
قبل حلول الاجل بحيث انها تستنزى اولا من
الفوائد والمصاريف ثم من اصل الدين. فعبارة
(الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك تعود الى
طريقة الاستغلال لا الى الشرط الاول من
المادة)

« وحيث ان المحكمة في عدم انتفاع
الدائن المرتهن بالعين المرهونة بدون مقابل
هو منع الاستيلاء على فوائد فاحشة يحرمها
القانون اذ الغالب ان غلة العين المرهونة تزيد
عن فوائد مبلغ الرهن القانونية فلا اتفاق على
ان المرتهن ينتفع بالعين المرهونة بدون مقابل

٣٠

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية
حكم تاريخه ١٢ ابريل سنة ١٩٢٣
رهن. الانتفاع بالرهن

القاعدة القانونية

لا يجوز للدائن المرتهن ان ينتفع بالرهن
بدون مقابل أما قول الشارع (الا اذا وجد
شرط يخالف ذلك) فراجع الى قوله (بل عليه
أن يسعى في الاستغلال من الرهن بحسب ما هو
قابل له) مادة ٥٤٥

المحكمة : —

« حيث ان المدعى قال بأنه اتفق مع
المدعى عليهم على أن ينتفع بالعين المرهونة
بدون مقابل وأن الاتفاق هو قانون المتعاقدين
فضلا من ان نص المادة ٥٤٥ مدني يحيز ذلك

٣١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ مارس سنة ١٩٢٣

وصية . ارث . حرمان الوارث . بطلان

القاعدة القانونية

امضى رجل ورقة قال فيها بأن كافة امواله
تكون بعد وفاته حقاً وملكاً لاولاده دون
بنت سماها . فحكم بأن هذا العقد باطل لانه
يتضمن حرمان البنت من ميراثها الشرعى فى
تركة والدها والوصية بنصيبها لباقي الورثة .
والوصية لوارث لا تجوز كما لا يجوز حرمان

الوارث من الارث

المحكمة :-

« وحيث ان النزاع ينحصر بين المستأنف
والمستأنف عليها فى نصيب المستأنف عليها فى
ميراث والدها فان المستأنف يتمسك بالعقد
العرفى الصادر من المورث المذكور بتاريخ
١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨ الذى اظهر فيه المورث
رغبته بحرمان ابنته فاطمة المستأنف عليها
من الميراث

وحيث انه لذلك يتعين البحث فى قيمة
هذا العقد وبالرجوع اليه تبين انه جاء فيه
(ان كافة ما يترك من ممتلكات سواء كان
منقولات او عقارات او غير ذلك فانه بعد وفاته
يكون حقاً وملكاً لاولاده الموجودين الآن
على قيد الحياة وهم محمد ومحمود البالغ واحد
ومصطفى القصر والبنات امينه البالغة وهانم
القاصرة والجميع اشقاء ووالدتهم الست سيدة

معناه اجازة التعامل بفوائد فاحشة وهو
مالا يمكن ان يقصده القانون من عبارة المادة
٥٤٥ المذكورة فاتفق مثل هذا باطل قانوناً

« وحيث ان عقد الرهن لم ينص على
الفوائد بل العبارة المذكورة به تدل ان المدعى
ينتفع بالعين فى مقابل فوائد مبلغ الرهن

« وحيث انه فى حالة ما يزيد غلة العين
المرهونة على الفوائد الجائز الاتفاق عليها
قانوناً وهى ٩ ٪ فى المائة سنوياً ووجب ازالها
اليها وخصم الزائد من المصاريف ثم اصل الدين

وحيث ان المحكمة ترى تعيين خبير
للاطلاع على مستندات الطرفين وخص الحساب
بينهما لمعرفة مقدار فوائد مبلغ الرهن الاصلى
الذى استلمه مورث المدعى عليهم وهو مبلغ
٢٤٣ جنيه و ٧٥٠ ملجم بتاريخ ٢٥ مارس سنة
٩٠٠ لغاية تاريخ رفع الدعوى ومقدار مادفعه
المدعى عليهم المذكورون الى المدعى وخصمه
من مبلغ الرهن ومصاريفه وفوائده باعتبار
المائة تسعة بطريق الاستهلاك سنوياً

تعليق

« ان الترجمة الفرنسية اكثر صراحة من
النص العربى وهى تفيد المعنى الذى حكمت به
المحكمة بغير شبهة . والشبهة موجودة فى
الصيغة العربية فقط »

(قضية محمد بك على سرور ضد احمد عبد القى
سقى الدين واخرين نمرة ١٠١٨ سنة ١٠٢٢ كلى
دائرة حضرة صاحب العزة عبد الباقي زكى القشيري بك
وخفرتي طاهر حبشى بك ويوي على نصار اقتدى)

٣٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣

عين متممه . ابطال المرافعة

القاعدة القانونية

وجهت المحكمة المنعقدة بهيئة استئنافية

اليمين المتممة الى المستأنف وحددت له جلسة

لحلف اليمين . فلم يحضر . فطلب المستأنف عليه

الحكم بابطال المرافعة . فقضت المحكمة بذلك .

جدد المستأنف استئنافه فدفع المستأنف عليه

بأن حكم ابطال المرافعة ابطال الاجراءات التي

حصلت امام المحكمة الاستئنافية من اولها الى

آخرها بما فيها حكم اليمين المتممة . والمحكمة

قضت بأن الحكم بتوجيه اليمين المتممة هو

حكم بتي لا يؤثر فيه حكم ابطال المرافعة

المحكمة :-

« بما أنه قد صدر في هذه القضية بتاريخ

٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ حكم بتوجيه اليمين المتممة

لأحمد محمد طلحة المستأنف وحدد لحلفها يوم

٢٣ من ذلك الشهر فلم يحضر وقضي بأبطال

المرافعة . وبما أن نقطة النزاع بين الخصام

تتصرف في تأثير حكم ابطال المرافعة على حكم

اليمين المتممة فالمستأنف عليه الأول يقول بأن

ذلك الحكم قد ذهب بكل اجراءات المرافعة

السابقة عليه بما فيها حكم اليمين والمستأنف يقول

انه لم يذهب بحكم اليمين لأن ذلك الحكم انما هو

حكم بتي لا يصح أن يؤثر عليه حكم ابطال المرافعة

بنت المرحوم علي ابو سالم وما يستجد بعد هؤلاء الاشخاص كل منهم بحسب الفريضة الشرعية اما الست فاطمة شقيقتهم » وهي المستأنف عليها « فانها لم يكن لها حق في كافة ما امتلكه بعد الوفاة اصلاً . اكتفاء بما على زوجها يوسف شاهين المزين وقدره اثنين وعشرين جنيه افرنكي صنف عين بمقتضى سندتمغه بختم المذكور وعليه شهود معتبرة وطى هذه وقد تحررت هذه برضاى من غير جبر ولا اكراه للمعاملة بموجبها بعد الوفاة والحاضرون يشهدون علي بذلك)

« وحيث ان هذا النص يتضمن امرين

الأول النص على حرمان فاطمة من ميراثها

الشرعى في تركة والدها - الثاني - الوصية

بنصيبها لباقي الورثة

« وحيث انه من المقرر شرعاً ان الارث

جبرى وان حق الوارث انما يتعلق بالشركة

بعد موت المورث فليس للمورث حق حرمان

أى وارث

وعليه يكون حرمان المورث ابنته فاطمة

المستأنف عليها من حق ميراثها في تركته غير

جائز شرعاً مهما كانت هي او زوجها مدينين

للمورث فان قيمة هذا التعمد لا يبرر حق

حرمانها من الارث

« وحيث ان الوصية بنصيب فاطمة لباقي

الورثة لا تجوز شرعاً ايضاً لانه لا وصية لوارث

« وحيث انه لذلك وللاسباب التي لا تحالها

من اسباب الحكم المستأنف يكون الحكم في

محله ويتمين تأييده »

(قضية مدبولي مصطفى ضد فاطمة مصطفى سعد

نمرة ١٠٢٩ سنة ١٩٢٢ كلى دائرة حضرات محمد حدى

الفلكى بك وأحمد مختار بك والمستر بارن)

٣٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

قرار تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣

تنازل عن الديون . دين تجارى . تنازل عن الحكم .
رضاء . المدين

القاعدة القانونية

لا يجوز التنازل عن الاحكام . وتحويل
الديون المقضى بها . فيها الى الغير الا برضاء
المدين ولو كان اصل الدين ديناً تجارياً

المحكمة :-

« وبما انه لا نزاع في ان المستأنف ليس
بيده ورقة تجارية يستند اليها في دعواه بل
كل ما يرتكن اليه هو الحكم الصادر له
« وبما ان هذا الحكم لا يمكن بأية حال
اعتباره سنداً تجارياً حائزاً لشروط الاوراق
التجارية التي تنتقل ملكيتها بمجرد تحويل
بغير حاجة الى رضاء المدين تلك الشروط التي
ان فأت اية ورقة سقط اعتبارها كورقة
تجارية مهما كان موضوعها تجارياً والمتعاملين
بها تجاراً (راجع بودرى في كتاب البيع بند
٧٩٩ تعليقا على المادة ١٦٩٠ فرنسي)« وبما انه تبين ذلك اصبحت من التعيين
اقتضاء رضاء المدين لكي يكون التحويل
صحيحاً ورضاء المدين في هذه الدعوى لا اثر
له فالحكم المستأنف قد اصاب اذاً الحق في
قضائه بىطلان التنازل ويجب تأييده(قضية رقله اقندي قلته وآخر ضد الرئيس احمد
محمد طلحه وقلم محضري محكمة ططنا الابتدائية الاهلية
نمرة ٦٢١ سنة ١٩٢٢ استئناف دائرة حضرة صاحب
الغزة محمد لبيب عطية بك وحضرتي صبرى بك وجمال
الدين اباطه اقندي)« وبما انه بمراجعته حكم ٩ نوفمبر سنة ٩٢١
الصادر بتوجيه اليمين المتممة للمستأنف تبين أن
المحكمة التي اصدرتها قد استعرضت في اسبابه
كل ما كان ساقه المستأنف عليه الأول من
الأدلة تأييداً لدعواه وناقشتها واحداً فواحداً
وبعد أن فرغت من ذلك قطعت بخوار تلك
الأدلة وانها لا تغني صاحبها شيئاً ثم عطف
بعد هذا الى تحكيم ضمير المستأنف خشية أن
خصمه على حق قد أعوزه الدليل فقضت
بتوجيه اليمين المتممة اليه« وبما أن مثل هذا الحكم الذي صنف
الدعوى بأدلتها وحصرها في تحكيم ضمير احد
الخصمين لا يمكن بأية حال اعتباره حكماً تحضيرياً
مقصوراً على اجراءات الدعوى بل يتعين اعتباره
حكماً بئياً لا تأثير عليه من حكم أبطال المرافعة
(راجع المذكرة رقم ١٥ مرتوار دالوز تحت
عنوان الأحكام)« وبما انه متى أخذت المحكمة بهذا
الرأي اصبحت من التعيين تحديد يوم جديد لحلف
اليمين بدل اليوم الذي فأت المستأنف الحضور
فيه واصبحت عريضة الاستئناف الجديدة التي
اعلنها احمد محمد طلحه بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة
١٩٢١ وطلب محاميه احتياطياً قبولها شكلاً
عريضة تعجيل للفصل في الدعوى بطلب
حلف اليمين وليس من وجه للنص على قبول
شكل الاستئناف المندمج فيها »(قضية الشيخ احمد محمد طلحه ضد جرجس مقار
عبد الملاك وآخر نمرة ١١١٣ سنة ١٩٢٠ دائرة
حضرة صاحب الغزة محمد لبيب عطية بك وحضرتي
مصطفى صبرى بك وجمال الدين اباطه اقندي القاضيين)

القانون التجاري لا ينطق في هذه الدعوى لان هناك خيانة وغش من المدعى عليها اما الطرود المفقدة انما سرقت وليست السرقة الا خيانة

« وبما ان المحكمة تستخلص من ظروف الدعوى واقوال الخصمين في المرافعة وفي المذكرات المفروضة ان ضياع الثمانية الطرود المطالب ثمنها لا يمكن تصور حصوله الا بالسرقة واشتراك عمال مصلحة السكة الحديد في تلك الجريمة أو على الاقل تفاقمهم الى الحد الفاحش الذي مكن اللصوص الاغراب من اغتيالها وكلا الامرين في نظر المحكمة في حد الخيانة والغش وهذا الاستنتاج لا يقتضي بأية حال ثبوت جريمة السرقة أو الاشتراك فيها على ذات موظف في المصلحة بل يكفي لترتيبه منطقاً في الخاطر وتحمل شخصيته مصلحة السكة الحديد الممنوية مسئولية ان تعجز امام القضاء عن اثبات ان الفقدان الذي اعترفت به كان بمحادث قهري أو كان نتيجة الطبيعية الشيء المفقود كأن يكون احترق عفواً لقابليته للحريق (راجع مجلة دالوز الدوريه سنة ١٨٨٩ الجزء الاول صفحة ٣١٧ والجزء الثاني صفحة ١٨١)

اما وقد عجزت مصلحة السكة الحديد عن اثبات شيء من ذلك في هذه الدعوى فلا مشاحة في اعتبار ان الفقد المقول به ليس الا سرقة والسرقة هي ام الجنايات وامين النقل بمصلحة السكة الحديد لا يجوز له ان يحتج بالتقادم مادام فقداز البضاعة التي اوتمن عليها نتيجة لخيانة عماله

٣٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وكيل بالعمولة - سقوط الدعوى - سرقة - خيانة

القاعدة القانونية

مدة المائة وثمانين يوماً المقررة في المادة ١٠٤ من قانون التجارة الاهلي لسقوط الدعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب ضياع البضاعة أو تلفها لا تسرى على حالة ضياع البضاعة بسبب السرقة والخيانة

المحكمة :-

« بما انه لا نزاع بين الخصمين في انه فقد من الطرود التي تسلمتها مصلحة السكة الحديد لنقلها للمدعى ثمانية طرود كما لا نزاع في ان قسمة هذه الطرود هي المبلغ الذي يطلبه المدعى لأن المدعى عليها لم تنقض تقريره ولم تقدم ما يسقطه

« وبما ان دفاع مصلحة السكة الحديد ينحصر في التقادم أي في سقوط حق المدعى في المطالبة بمحكم المادة ١٠٤ من القانون التجاري « وبما ان المدعى قد رد على ذلك باسهاب وناقشته المدعى عليها باسهاب أيضاً ومجمل قول الاثنين ينحصر في ان مدة التقادم انقطعت أو لم تنقطع

« وبما انه قد ورد في دفاع المدعى بعد ان وفي ادلته في ان المدة انقطعت ما يشير الى ان التقادم الوارد في المادة ١٠٤ من

« وبما انه متى تقرر ذلك من بحث نقطة قطع المدة بالطلبات التي قدمها المدعى والمراسلات التي دارت بينه وبين المدعى عليها لا محل لها » وبما ان ما ذهبت اليه المدعى عليها من ان التعويض الذي يحق للمدعى اخذه اذا ما سلم بأن ليس من تقادم هو المبلغ الذي عرض عليه لأن لأئحة السكة الحديد نصت على ذلك التقدير فهو بمثابة شرط جزائي متفق عليه هو قول مردود مع نظرية اخذ المدعى عليها بخيانة عمالها المستفادة مما تقدم » وبما انه يتعين مع هذا الفضا للمدعى بطلباته ماعدا النفاذ العاجل فان المحكمة لا ترى محلا للحكم به »

(قضية الحواجه ارمناك جسر جان ضد مصلحة السكة الحديد نمرة ١٨٠٥ سنة ١٩٢١ دائرة حضرة صاحب العزة محمد لبيب عطيه بك وحضرتي محمد عبد اللطيف بك ومصطفى صبرى بك القاضيين)

٣٥

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٢

مبعاد الاستئناف - قانون المساكن

القاعدة القانونية

ان مدة استئناف الاحكام الصادرة في مادة المساكن خمسة عشر يوماً بحسب المادة ٢٦ . فاذا رفع الاستئناف بعد هذه المدة يتعين عدم قبوله .

(استئناف محمود حسنين الطباخ ضد حافظ ابراهيم عزيزه نمرة ٦٠ سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرة مصطفى بك حلمي حضرتي عثمان بك نجيب وحسن بك مراد القاضيين)

٣٦

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٣

شركات المحاصة . اثبات

القاعدة القانونية

انه ولو ان القانون اشترط ضرورة وجود عقد كتابي لاثبات شركات التضامن والتوصية الا انه فيما يختص بشركات المحاصة قد أباح في المادة ٦٣ من القانون التجاري اثباتها بالدفاتر التجارية والخطابات . فان وجد دليل كتابي آخر يسوغ احتمال وجود الشركة جاز وقتئذ اثبات وجود الشركات المذكورة بالبيئة

المحكمة :

« حيث ان المدعين طلبا من باب الاحتياط احالة الدعوى على التحقيق حتى يثبتا بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة ان المدعى عليه كان شريكا معهما ومع المدعو صالح شحاته بحق الثلث في عملية مشترى وبيع ١٧٠٣ قنطاراً قطناً في سنة ١٩١٩ وأن العملية المذكورة انتهت بخسارة خص المدعى عليه المذكور فيها مبلغ ٨٠٠ مليم و ٥٨٩ جنيهاً دفع منها ٥٠٠ جنية وتبقى مبلغ ٨٠٠ مليم و ٨٩ جنية وهو قيمة الدعوى الحالية .

« وحيث انه ولو ان القانون اشترط ضرورة وجود عقد كتابي لاثبات شركات التضامن والتوصية الا انه فيما يختص بشركات

الامطار التي تساقطت من أسقف المنزل استجاره من الوزارة وهذا حسبما أظهره الخبر الذي تعين في دعوى اثبات الحالة

« وحيث أن المدعى يبنى دعواه على ان الضرر ناشئ من اهمال الوزارة في عدم برقة سطح المنزل في الوقت المناسب وذلك بالرغم من أنه أنذرها بضرورة اجراء هذا الاصلاح ومع ذلك فاتها لم تأبه بطلبه

« وحيث ان الحاضر عن وزارة الاوقاف طلب رفض الدعوى وذلك لأن الوزارة لاتسأل عن اجراء اى تعبير في المكان المؤجر بعد استلام المستأجر له وهي ان عملت شيئاً فيكون هذا تفضلاً منها بحيث اذا تهاوت في عمل ما يطلبه المستأجر أو رفضه فلا يترتب على امتناعها أو توانيها أى تعويض مهما كانت نتائجه « وحيث ان حجة الوزارة في ذلك ترجع الى أن القانون المدني الأهل لا يلزم المؤجر بأكثر من تسليم المكان المؤجر بالحالة التي هو عليها وقت التعاقد كما وان المؤجر غير ملزم بعمل أى مرمة مدة التأجير

« وحيث ان المدعى يرتكن على نص المادتين الرابعة والخامسة من عقد الايجار فالمادة الرابعة التي تشير الى أن التحسينات والترميمات الجزئية تكون على المستأجر يستخلص منها ان ما عداها يكون على المؤجر

« وحيث ان هذا الاستنتاج فيه تكلفاً لم يكن مقصوداً من هذا البند بل المقصود به انما ما يدخله المستأجر من التحسينات يكون من حق المؤجر

المحاصة فانه أباح في المادة ٦٣ من القانون التجارى اثباتها بالدفاتر التجارية والمخططات فان وجد دليل كتابي آخر يسوغ احتمال وجود الشركة جاز وقتئذ اثبات وجود الشركات المذكورة بالبينة

« وحيث ان المحكمة ترى من ظروف الدعوى ومن الاوراق المقدمة بحافظة المدعين اجابة طلب المدعين اثبات وجود شركة محاصة بينهما وبين المدعى عليه وصالح شحاته»

(قضية جرجس افندى ابراهيم وآخر ضد قلم افندى حنا بشاره نمرة ٧٧٥ سنة ١٩٢٢ كلي دائرة حضرات محمد نصار بك وعاد حبثى بك وعبد المسيح حنا بك)

٣٧

محكمة الموسيقى الجزئية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣

اجارة . المؤجر . تعهداته . مرمة . تعويض

القاعدة القانونية

القانون المدني الاهلي لا يلزم المؤجر بأكثر من تسليم المكان المؤجر بالحالة التي هو عليها وقت التعاقد. فاذا احتاج المكان المؤجر الى مرمة في بحر مدة الايجار وامتنع المؤجر او تهاون في عملها فلا يترتب على امتناعه او تهاونه اى تعويض مهما كانت نتائجه

المحكمة:

حيث ان المدعى طلب الحكم له على وزارة الاوقاف بمبلغ ١٢٩ جنيه و ٢٠٠ مليم وهو قيمة تعويض الضرر الذى لحق مفروشات من

منقولاته وهذا المطر تسرب من السقف ولذا فلا يطلب تدارك الحالة

«وحيث ان العيب بعد ذلك لم يصبح خفياً بالنسبة اليه بل أصبح علانياً واستمر شاغلاً المكان المؤجر فلا مسئولية على الوزارة خصوصاً ومن بين شروط العقد المحرر بينهما ان الوزارة لا تسأل عن الاضرار التي يحتمل حدوثها من الامطار»

«وحيث لما تقدم تكون الدعوى على غير أساس ويتعين رفضها»

(قضية عبد الحميد بك على الناقورى ضد وزارة الاوقاف نمرة ١٩٦٧ سنة ١٩٢٢ . أصدر الحكم حضرة صادق محسن بك القاضى)

٣٨

محكمة اسيوط الجزئية

حكم تاريخه ٥ مايو سنة ١٩٢٣
نفقة . اختصاص . محاكم اهلية

القاعدة القانونية

ليس للمحاكم الاهلية ان تنظر في المنازعات المتعلقة بالنفقة سواء كان من وجبت عليه النفقة له فيها وجه شرعى فى عدم ادائها مع انها مقررة أو كان المزم بالنفقة ليس له وجه فى عدم القيام بها لان كل ذلك من اختصاص محاكم الاحوال الشخصية

المحكمة :-

« من حيث ان المدعية طلبت الحكم بألزام المدعى عليه بأن يدفع لها مبلغ ٢٩٢

» وحيث ان المادة الخامسة لا تفيد المدعى بأكثر من المادة الرابعة لانها تركت للوزارة اذا رأت هى ضرورة لعمل حرمة صيانة للمكها الامراعاة للمستاجر ان تجرى هذه العمارة ان تسيرت والمستاجر فى المكان او ان تخلى المكان ولو قبل نهاية العقد بغير تعويض

«وحيث ان المدعى ارتكن على أن المؤجر ملزم بتعويض الضرر الناشئ عن وجود عيب خفى فى المكان المؤجر عملاً بالمادة ١٧٢١ من القانون الفرنسى وتطبيقاً لقواعد العدل التى تقضى بالأخذ بهذا المبدأ ولولم ينص عليه فى القانون المصرى

» وحيث ان الوزارة قالت بأنها لا تسأل كذلك عن العيب الخفى لعدم وجود النص فى القانون المصرى فضلاً عن انها احتاطت فى عقودها ونصت على أنها لا تسأل عن الاضرار الناشئة من تساقط الأمطار وذلك منعاً لكل شك وسدّاً لباب التأويل فى احتمال تضمن المؤجر عن الاضرار الناشئة من العيب الخفى

«وحيث ان العيب الخفى هو ما يجهله المستاجر وقت التعاقد . أما اذا ثبت علم المستاجر بالعين وقبل البقاء فى المكان المؤجر فلا مسئولية على المؤجر لأن المؤجر غير ملزم بأكثر من أن يسلم المكان المؤجر بالحالة التى كانت عليها وقت التعاقد

» وحيث انه ثابت من صور المكاتبات التى أرسلها المدعى لوزارة الأوقاف فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ ان سبق ان المطر أتلّف له بعض

قرش ونصف قيمة النفقة المقدرة لها شرعاً من مجلس ملي أسيوط بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩١٠ وقد تأخر في ذمة المدعى عليه مقدار النفقة في المدة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٢ لغاية آخر يناير سنة ١٩٢٣

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليه دفع فرعياً بعدم اختصاص المحاكم الاهلية لانها من اختصاص محاكم الاحوال الشخصية ودفع ايضاً بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية نمرة ٢٢ سنة ١٩٢٣ استئناف اسيوط

« ومن حيث أنه قد ثبت أن مجلس ملي أسيوط بجلسته يوم ٦ مايو سنة ١٩١٠ حكم بترتيب نفقه شرعية قدرها جنيهاً افرنكياً في كل شهر وجنيهاً آخر كل ستة شهور بدل كسوة يلزم بدفعها الزوج المدعى عليه لزوجته المدعية ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٠ وتستمر الى أن يرجع الزوج عن غيه ويصطلح مع زوجته وتحجر بهذا أعلام شرعي بما ذكر للتنفيذ. وفي فبراير سنة ١٩٢٢ رفع المدعى عليه دعوى أمام مجلس ملي أسيوط بطلب الفصل وحكم بالفصل. فاستأنفته المدعية أمام المجلس الملي العام وقضى بجلسته ١١ مايو سنة ١٩٢٢ بإلغاء حكم مجلس فرعي أسيوط بناء على أن الزوجة اظهرت رغبتها في الصلح وهي الفريق المنبون وأظهرت دليلاً محسوساً على رغبتها في الصلح بالتنازل عن المبلغ الباقي لها من النفقة وقدره مائة جنيه

« ومن حيث أن المجلس الملي الذي حكم بتقدير مبلغ النفقة تشكل قانوناً طبقاً للأمر العام الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ وقد جاء في المادة ١٦ المعدلة بالقانون نمرة ٣ الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٢ « النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من السواوي المتعلقة بالاحوال الشخصية الواضحة انواعها بكتاب الاحوال الشخصية الذي صارت شره مع قوانين المحاكم المختلطة الخ » وجاء في المادة ٢٩ المعدلة بالقانون نمرة ٣ الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٢ « أن قرارات المجلس التي تصدر منه بصورة قانونية في دائرة اختصاصها واجبة التنفيذ »

« ومن حيث أن حكم المجلس الملي الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٠ هو واجب التنفيذ بذاته طبقاً للقانون

« ومن حيث أن القانون المدني الاهلي نص في المواد ١٥٥ وما بعدها بالاحوال التي ترتب فيها النفقة في الذمة وفي المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم اخراج هذه الاحوال من اختصاص المحاكم الاهلية

« ومن حيث أن واضع القانون المدني نقل هذه النصوص من القانون الفرنسي حيث لا تعدد في الاختصاص هناك كما هو الحال في مصر كما أن القانون المدني إنما هو قانون يبين الحقوق ولكي يكون قانوناً كاملاً وجب ادماج هذه النصوص فيه وهي مأخوذة عن مجموع التشريع الاسلامي والفرنسي معاً ولما كانت مسائل النفقات من مسائل الاحوال

٣٩

محكمة بني سويف الجزئية

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٣

رعي الزراعة . ترك المواشي رعاها . القصد

القاعدة القانونية

حالي « الرعي » و « ترك المواشي رعي »

المصوص عليهما في المادة ٣٤٢ / ٣ عقوبات

يشترط فيهما العمد . فمن ترك مواشيه رعي بزراعة

الغير بغير قصد بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله في

المحافظة عليها فلا يعاقب جنائياً وإن كان قد

يعد مسؤولاً مدنياً عن التعويضات

المحكمة

« بما أنه لم يتم دليل على أن المتهمين تعمدوا

ترك مواشيهما رعي زراعة المجنى عليه بل نزلت

فيها على غير إرادتهما بسبب ذهاب المتهم الثاني

انزله لتناول طعام السحور واطع بصر المتهم

الاول لدرجة يتعذر عليه معها تمييز المربيات

لاصابة في عينه برمد كما لاحظت عليه المحكمة

ذلك بالجلسة .

« وبما أن النيابة ذهبت الى أن ركن العمد

ليس بشرط لازم في حالة ترك المواشي رعي

زراعة الغير مرتكبة في ذلك على أن « الترك »

معناه « الإهمال » والا لما كانت هناك فائدة

من النص عليه واقتصر المشرع على حالة

« الرعي » وحدها

« وبما أن الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٢

عقوبات اشتملت على حالتين وهما « الرعي »

الشخصية وهذه لها محاكم متعددة في مصر

أخرجت اللائحة هذه المسائل من اختصاص

المحاكم الاهلية فإذا وجد نص في قانون المحاكم

الاهلية يوجب لها حقاً وأخريتها عنه فيجب

أن تتجنب المحاكم نظر الدعوى خصوصاً وقد

اصبحت من اختصاص جهات قضائية خاصة

بالفصل في هذه الاحوال والا لكان هناك

تنازع في الاختصاص واضطراب في الاحكام

« ومن حيث ان بعض المحاكم سارت

على رأي أنه في حالة ما إذا كان من وجبت

عليه النفقة له فيها وجه شرعي في عدم ادائها

مع انها مقررة فتكون محكمة الاحوال الشخصية

هي المختصة بها . اما إذا كان المزم بالنفقة

ليس له وجه في عدم القيام بها فالمحاكم الاهلية

مختصة ولكن هذا الرأي لا محل للاخذ به

مادامت المجالس المالية لها حق تقرير النفقة

بالاوجه الشرعية والفصل فيما إذا كان هناك

نزاع يتعلق بالاحوال الشخصية وحكمها واجب

التفيد فلا محل للسعي في اشتراك المحاكم

الاهلية في هذا الاختصاص وصاحب هذا

الرأي يجعلها انها محاكم تنفيذية أكثر انها محاكم

للفصل في المنازعات

« ومن حيث أنه لذلك يكون الدفع

الفرعي بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر

الدعوى في محله ولا محل أذا للبحث فيما عدا ذلك »

(قضية الست لتيه بنت منصور عبيد سعيه نمرة

١٥٤٠ سنة ١٩٢٣ أصدر المحكم حضرة محمد بك

على القاضي)

و « ترك المواشى ترعى » ومما لا جدال فيه ان ركن العمد شرط جوهري في الحالة الأولى كما هو مفهوم بداهة من مجرد تعبير المشرع بقوله من « رعى » وانما محل اللبس هو الحالة الثانية اى حالة « الترك » فانه قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة ان قصد المشرع منها انما هو حالة الرعى التى تنشأ عن الاهمال في المحافظة على المواشى فتسرب الى زراعة الغير وترعاها وبناء على ذلك لا يكون هناك محل للقول بتوفر ركن العمد لأن الجريمة في هذه الحالة تعد من الجرائم الغير المقصودة

«وبما أنه لأجل الوقوف على حقيقة الغرض الذى رعى اليه المشرع من قوله « او تركها ترعى » يجب (اولاً) معرفة التفسير القانوني لكلمة « ترك » والوقوف على معناها بحسب ما قصده المشرع (ثانياً) معرفة الحكمة التى من أجلها نص على حالة « الترك » بجانب حالة « الرعى » «وبما أنه يكفى لمعرفة المعنى القانوني لكلمة « ترك » مجرد الرجوع الى النسخة الفرنسية حيث عبر عنها المشرع بقوله (laisser paitre) بمعنى يدعها ترعى اى أنه يراد بالترك ان يكون مقصوراً والا لو كان المشرع يقصد به مجرد الاهمال لعبر عن ذلك بقوله أو من تسبب بغير قصد في تركها « ترعى » وهو التعبير الذى جرى عليه دائماً بصدد الجرائم الغير المقصودة والناشئة عن الاهمال.

«وبما انه مما يساعد على فهم الغاية التى يرمى اليها المشرع من عبارة الترك كونه قرن تلك الحالة بقوله « بغير حق » وهو وصف لامر

ملحوظ فيه التعمد أما لو كانت يراد به مجرد الاهمال لما كان هناك محل للقول بأن المتهم محق أو غير محق فيه لان الاهمال من الامور البعيدة عن قصد الشخص الخارجة عن ارادته «وبما أنه قد يعترض على هذا بأن عبارة « بغير حق » التى نص عليها القانون هي خاصة بالحالة الأولى أعنى حالة « الرعى » وحدها لسبب تجاوز العبارتين لفظاً ولكن يكفى لدفع هذا الاعتراض مجرد الرجوع الى عبارة القانون في النسخة الانجليزية حيث يتضح منها بجلاء تام أنها منصرفة في معناها الى حالتى « الرعى » و « ترك المواشى للرعى » على السواء.

«وبما أنه فيما يتعلق بالحكمة التى من أجلها نص المشرع على حالة الترك فانه في الواقع ما وضع هذا النص الا بقصد أن يلحق بحالة الرعى تلك الحالة التى تكون فيها المواشى قد تسربت أولاً من تلقاء نفسها الى زراعة الغير وأخذت ترعاها ثم علم صاحبها بذلك ولم يمنعها بل تركها مستمرة في الرعى فان القانون أوجب عليه في هذه الحالة الزاماً وهو منعها فان قصر في ذلك عده مسؤولاً جنائياً عن استمرار المواشى في الرعى أسوة بمن يتولى بنفسه الرعى من بادىء الأمر وهي تسوية عادلة مقبولة عقلاً وقانوناً وبعبارة أخرى فان شطرى الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٢ عقوبات في الواقع متبادلين غير أن أحدهما جرم ايجابي «delit de commission» والثانى سلبي «delit d'omission» «وبما أنه فضلاً عما تقدم فانه لا يتأتى ان

أعلن قانوناً ولم يحضر ويتقرر الحكم في غيبته
عملاً بالمادة ١٦٢ جنابات »

(جلسة المحلفات قضية النيابة ضد محمود سالم
ابو عيشة نمرة ٧٠٣ مخالفات بني سويف . أصدر
الحكم حضرة محمد فتحى بك القاضى)

٤٠

محكمة بني سويف الجزئية

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٣

تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية

القاعدة القانونية

لا محل لنظر الدعوى المدنية امام المحكمة
الجنائية الا بصفة تبعية للدعوى العمومية فاذا
سقطت هذه أو منع القاضى الجنائى من نظرها
لسبب من الاسباب فلا تنظر الدعوى المدنية
وحدها لأن هذه فرع لتلك ومتى سقط الأصل
سقط الفرع معه

المحكمة :-

« بما أن المدعى بالحق المدنى اقام هذه
الدعوى مباشرة متهماً مؤمن عياد بانه في يوم من
شهر فبراير سنة ١٩٢٢ بناحية اهناسيه الخضراء
تجارى على هدم مستقى معدة لرى أطيانه وطلب
تعويضاً قدره ٣٠٠ جنياً وبجلسة المرافعة
نودى على المتهم فلم يحضر وانضح انه توفى
فطلب المدعى بلسان وكيله الحاضر عنه التأجيل
لادخال ورثة المتهم فى الدعوى المدنية والنيابة
عارضت فى طلب التأجيل وطلبت الحكم
بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم مع الحكم
بعدم اختصاص المحكمة بالنسبة للدعوى المدنية

يكون المشرع أراد أن يجعل حالة الشخص الذى
تسبب فى رعى ماشية لزراعة الغير بمجرد اهماله
فى مستو واحد مع من يفعل ذلك قصداً
ويتولى أمر الرعى متعبداً ويفرض القانون
لكليهما عقاباً واحداً

« وبما أنه وان كان قد يعترض على ذلك
بأن المشرع جعل لتلك العقوبة حداً أدنى وحداً
أقصى وان للقاضى حق التصرف فى تطبيق
ما يراه مناسباً بحسب الأحوال الا أن هذا
مردود عليه لكون المقتن جري دائماً على مبدأ
التفرقة القانونية فى العقوبة بين الجرائم المقصودة
والجرائم الغير المقصودة بالنسبة للفعل الواحد
ولم يتفق أن مزج بين الجريمتين وجعل لهما عقاباً
واحداً فى أى موضع من مواضع القانون ولو أنه
وضع لكل العقوبات حداً أقصى وحداً أدنى
وذلك نظراً لما بين الحالتين من اختلاف جوهري
فضلا عن ان ذلك يكون مناف لمبادئ العدل
وسنة التشريع وبأباه الذوق السليم

« وبما أنه يتضح مما تقدم ان حالتى الرعى
وترك المواشى ترعى المنصوص عليهما فى المادة
٣٤٢ - ٣ عقوبات فشرط فيها العمد وأما من
تسبب بغير قصد فى رعى مواشيه لزراعة الغير
بأن كان ذلك ناشئاً عن اهماله فى المحافظة عليها
فلم ينص القانون على عقابه جنائياً وان كان قد
يعد مسؤولاً عن التضمينات مدنياً وعلى ذلك
يتعين براءة المتهمين من التهمة المستدة اليهما عملاً
بنص المادة ١٤٧ جنابات . وبما أن المتهم الثانى

فطلب المدعي المدني رفض هذا الدفع مرتكناً على نص المادة ١٧٢ جنايات وعلى أن الدعوى العمومية رفعت لهذه المحكمة بالطريق القانوني وأنها أصبحت مرتبطة بنظرها بالرغم من سقوط الدعوى العمومية

«وبما أن الفصل في الدفع الفرعي يتوقف على معرفة الغرض الذي يرمى اليه المشرع من قوله في المادة ١٧٢ جنايات ويجوز له (أي القاضي) أن يحكم أيضاً في التضمينات بأن جعل النص جوازياً وليس وجوبياً كما فعل في المادة ١٧٣ منه

» وبما أن نظام القضاء جرى على فصل المواد الجنائية عن المواد المدنية وجعل لكل منهما محاكم خاصة لا يجوز لها أن تتعدى على اختصاص الأخرى وإنما وضع المشرع لهذه القاعدة استثناء بأن جعل القاضي الجنائي مختصاً بجانب القاضي المدني في الدعوى المدنية المترتبة على التضمينات الناشئة عن جناية أو جنحة أو مخالفة وعلته هذا الاستثناء واضحة من كون القاضي الجنائي الذي ستطرح أمامه الدعوى العمومية يصبح ملماً بجميع الوقائع والظروف التي نشأت عنها دعوى التضمينات ويمكنه تقديرها عند نظر الدعوى العمومية بدلاً من تكليف المدعي بالحق المدني بالرجوع إلى المحاكم المدنية وطرح الموضوع أمامها ثانياً والبحث فيه من جديد مراعاة لما في ذلك من الاقتصاد في العمل والوقت والتنفقات

«وبما أنه متى تقرر ذلك يتضح أن حكمة هذا الاستثناء محلها دائماً أن تنظر الدعوى

المدنية تبعاً للدعوى العمومية والا أصبحت المحاكم المدنية أولى بنظرها دون المحاكم الجنائية لأن تلك هي الأصل في الاختصاص والملة التي خولفت من أجلها القاعدة العامة أصبحت معدومة

«وبما أنه من مراجعة نصوص المواد ٤٨/٢ و ٥٤ و ٢٤٧ و ١٧٢ و ١٧٣ و ٢٢٢ و ٢٥٧ و ٢٨٢ جنايات يتضح أن المشرع المصري جرى دائماً على هذا المبدأ ولم يخل به فانه في المادتين ٤٨ و ٢ - ٢٨٢ منع المحاكم الجنائية من أن تنظر الدعوى المدنية بالتضمينات عند رفعها بصفة مستقلة ومنفصلة عن الدعوى العمومية وفي المادة ١٧٣ أوجب على القاضي الجنائي أن يفصل في تلك الدعوى لأن في حالة الحكم بالادانة مفروض عليه نظر موضوع الدعوى العمومية. وأما في المادة ١٧٢ فقد جعل البت في الاختصاص جوازياً أي متروكاً إلى اختيار القاضي وتقديره طبقاً للظروف وعلته ذلك أنه في حالة الحكم بالبراءة لا يشترط أن يكون موضوع الدعوى العمومية قد طرح على بساط البحث أمام القاضي كما لو تبين له قبل نظر الموضوع أن الدعوى العمومية سقطت بمضي المدة أو لوفاة المتهم أو اتضح له من مجرد شكل الدعوى أنها مدنية بحتة وإن وصف الجريمة لا يقع تحت أي نص من نصوص قانون العقوبات وإنما المدعي بالحق المدني قصد من تحريك الدعوى بهذه الصفة مجرد جلب المتهم أمام المحاكم الجنائية والتخلص من المحكمة المدنية ذات الاختصاص الأصلي ففي جميع هذه الأحوال وما يماثلها يتعين على القاضي الجنائي

وتم لها تقدير ظروفها ولا عبرة بكون المحكمة التي فصلت في موضوع الدعوى العمومية هي محكمة اول درجة فقط لان هذه المحكمة والمحكمة الاستئنافية ومحكمة النقض ما هي الا درجات متتابعة لسلطة جنائية واحدة ويمكنها أن تقدر التعويض بناء على ما أجرته محكمة اول درجة من التحقيقات فعلة اختصاصها الاستثنائي بنظر الدعوى المدنية لم تنعدم «وبما انه بناء على الاعتبارات السالفة الذكر يتضح جلياً ان الدعوى المدنية لا محل لنظرها امام المحكمة الجنائية الا بصفة تبعية للدعوى العمومية فاذا سقطت هذه او منع القاضي الجنائي من نظرها لسبب من الاسباب فلا محل لنظر الدعوى المدنية لان هذه فرع لتلك ومتى سقط الاصل سقط الفرع معه «ولذلك يتعين قبول الدفع الفرعي المقدم من النيابة والحكم بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية»

(جلسة الجنج . قضية نمرة ٢٨ جنج سايرة .
احمد احمد القاضي مدع بحق مدني ضد مؤمن عياد .
أصدر الحكم حضرة محمد فتحي بك القاضي)

٤١

محكمة كرموز الجزئية

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣

الحراسه . نزاع

القاعدة القانونية

المادة «٢٩١» من القانون المدني اشارت الى حالتين يجوز فيهما للمحكمة أن تأمر بتعيين

ان يمتنع عن نظر الدعوى المدنية لانها تصبح مدنية صرفاً وتكون المحاكم اولى بنظرها حتى لقد ذهبت لجنة المراقبة القضائية في مذكرتها المؤرخة ١٤ مايو سنة ١٩٠٠ الى ابعاد من ذلك بأن كان من رأيها ان القاضي الجنائي له في حالة سقوط الدعوى العمومية او الحكم بالبراءة أن يقضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى المدنية اذا رأى ان هذه الدعوى ستستلزم اجراءات مرافعة مطولة ولو انه تم له نظر الدعوى العمومية موضوعاً وان الاحوال التي يجوز للقاضي الجنائي فيها ان يفصل في الدعوى المدنية طبقاً للمادة ١٨٢ جنابات فهي الاحوال التي يكون حكم البراءة فيها مترتباً على نظر الموضوع كما لو تبين له ان الواقعة غير ثابتة من التحقيقات التي اجراها او ان الواقعة التي ثبتت أمامه لا يعاقب عليها القانون او ان احد اركان الجريمة لم يقر عليه دليل كاف وانما الفعل الذي ثبت صدوره من المتهم يجعله مع ذلك مسؤولاً عن التضمينات من الوجهة المدنية

« وبما انه يتضح مما تقدم انه لم يبق محل للاعتراض بالمادتين ١٧٧ و ٢٠٨ اللتين يتمسك بهما المدعي بالحق المدني في مذكرته وهما الخاصتين بجواز استئناف الدعوى المدنية بصفة مستقلة في حالة عدم استئناف الدعوى العمومية وكذلك المادة ٢٢٩ المتعلقة بالنقض المرفوع منه وحده لانه في جميع هذه الاحوال تكون الدعوى العمومية سبق ان طرحت امام المحكمة الجنائية ونظرت بمعرفتها

المواد المدنية والتجارية من تحويل القاضى الجزئى الاختصاص فى الحكم فى الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت « وحيث أن المادة ٤٩١ من القانون المدنى اشارت الى أمرين يجوز فيهما للمحكمة أن تأمر بتعيين حارسا-الأمر الأول-أن تكون هناك أشياء متنازع فيها-والأمر الثانى-أن يكون هناك أشياء تحت يد القضاء

« وحيث أن كلمة متنازع فيها لا تحتمل أن يكون أمر التنازع مطروح على القضاء فعلا بل يكفى أن يكون هناك حالة نزاع واقعية ولو لم يكن أمرا قد طرح بعد على القضاء للفصل فى موضوعه

« وحيث أن المادة ٢٨ مرافعات لا تشترط شروطاً مخصوصة فى الأمور المستعجلة بل يكفى أن يكون هناك خطر عليها من فوات الوقت « وحيث أن هذه الحالة متوفرة هنا للأسباب التى ذكرناها آنفاً

« وحيث أن المحاكم جرت فى احكامها على اعتبار أن محكمة الموضوع هي المختصة بدعوى الحراسة اذا كانت دعوى الموضوع قد قدمت فعلا وأن لم تكن هذه الدعوى قد رفعت فالمحكمة المختصة بالفصل فى مسائل الحراسة هي المحكمة الجزئية (راجع تعليقات جلال بك على المادة

٢٨ مرافعات صحيفة ٢٠ و ٢١ غمرة ٤ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ وعلى المادة ٤٩١ مدنى صحيفة ٢١٤ غمرة ٥ و ٧ و ٨) « وحيث أنه يؤخذ من ذلك ضمناً أنه يجوز رفع دعوى الحراسة ولو لم تكن دعوى

حارس قضائى - الحالة الاولى - أن تكون هناك أشياء متنازع فيها - الحالة الثانية - أن يكون هناك أشياء تحت يد القضاء . ولم تحتمل فى الحالة الأولى أن يكون التنازع مطروحاً أمام القضاء فعلاً بل يكفى أن يكون هناك حالة نزاع واقعية ولو لم يكن أمراً قد طرح بعد على القضاء للفصل فى موضوعه

المحكمة :-

« حيث أن الحاضر عن المدعى عليهما قدم دفعين أحدهما موضوعى والثانى قانونى قال فى أولهما أن الحاجة فى هذه القضية لا تدعو الى الحراسة وقال فى الثانى بأنه يشترط لدعوى الحراسة أن يكون هناك نزاع متعلق بالموضوع ومطروح فعلاً أمام المحاكم

« وحيث أنه فيما يختص بالدفع الأول فقد ظهر للمحكمة أن إدارة المدرسة ترجع الى شركة للمدعى الجزء الأكبر فيها وأن المدعى عليهما منفردين بالأدارة

« وحيث أن مجرد التخلف فى عمل كادارة المدرسة أمر فيه خطر على صالح الشركة لأن أقل شوشرة حول معهد علمى أو قائمين به قد تدعو بطبيعتها الى التأثير على سمعته ونزع ثقة الآباء منه وتغييرهم من ترك أمر تربية أولادهم للقائمين به

« وحيث أنه فيما يختص بالنقطة الثانية فإن المحكمة ترى أن أساس دعوى الحراسة يرجع الى ما جاء فى المادة ٤٩١ من القانون المدنى والى ما نصت عليه المادة ٢٨ من قانون المرافعات فى

الاستئناف المختلطة نمرة ٥٨٥١ مجموعة احكام
العشرة سنين الثالثة صحيفة ٥٥٩ وحكم
المحكمة المذكورة نمرة ٥٨٥٥ المدرج بالعدد
نفسه صحيفة نمرة ٥٦٠

« وحيث أنه مما تقدم تكون دعوى
المدعى في محالها »

(قضية عجان افندي بطرس ضد فائز افندي
ارمانيوس وآخرين نمرة ١٥١٨ سنة ١٩٢٣ . أصدر
الحكم حضرة عبد اللطيف غريبال بك القاضي)

الموضوع قد رفعت بالفعل ويكون المختص
بالفصل فيها قاضي الامور المستعجلة
« وحيث أنه اذا اعترض على ذلك بأن
قبول الدعوى على هذه الحالة قد يمكن الشخص
من نزع الاموال التي تحت يد غيره وأذا ماتم
له ذلك فقد لا يعبأ بعدها بتحريك دعوى
الموضوع لرد على هذا الاعتراض بأن في وسع
من يحكم ضده أن يتظلم من ابقاء الحراسة وهذا
ما جرت عليه المحاكم المختلطة (راجع حكم محكمة

فتاوى شرعية

فهل يجوز العمل بخبر زيد المذكور بعد ما تبين
بالتجارب صدق خبر التلغراف واصبح حائزاً
على قوة الخبر المستفيض أم لا ؟

الجواب

نعم : وهو الأعم ما

وكيل الامور الشرعية في أنقرة

موسى كاظم

٤٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة وكيل الامور الشرعية

في أنقرة

جواز حشو الاسنان

القاعدة الشرعية

حشو الاسنان بالمواد المعدنية جائز شرعاً

٤٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة وكيل الامور الشرعية

في أنقرة

التلغراف. اثبات في الوقائع الشرعية

القاعدة الشرعية

الاعتماد على التلغراف في اثبات أو نفي
الوقائع جائز شرعاً

السؤال

اذا ثبت هلال رمضان أو هلال العيد
بمضور زيد مفتي احدى المدن الاسلامية
بالتهج الشرعي وأرسل زيد بخبر عمراً مفتي
بلدة اخرى بالتلغراف بصورة رسمية معتمدي بها

السؤال

هل يجوز لزيد لحاجته الضرورية ان
يحشو اضراسه فضة أو ذهباً أو غيرها من المواد
المعدنية أو يلبسها أم لا ؟

الجواب

نعم : وهو الأعم

وكيل الامور الشرعية في اقره

موسى كاظم

٤٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٢٣

شروط معطلة للوقف . عدم الاخذ بها

القاعدة الشرعية

إذا كان في شرط الواقف تقويت
لمصلحة الموقوف عليهم او تعطيل لامور الوقف
فلا يعمل به . كن شرط عدم جواز محاسبة
ومناقشة من يكون ناظراً على وقفه لاحتمال
امتداد يد الناظر الى اعيان الوقف بالتبديد
والتغير والى حقوق المستحقين بالاضاعة . ولا
يكون للمستحق مع وجود هذا الشرط سبيل
الى الادلاء بالحجة لاثبات خيانة الناظر وسوء
تصرفه

السؤال

سئل في ناظر وقف اشترط في كتاب
وقفه انه اذا آل النظر لاحدى بنتيه على الوقف
المذكور ليس لها أن توكل زوجها في استغلال
ريع الوقف ولا في محاسبة المستحقين كما انه
ليس لها توكل اجنبي عن المستحقين في ذلك
وليس لكل من بنتيه توكل زوجها او اجنبي
عن المستحقين ايضاً في محاسبة ومناقشة من
يكون ناظراً على الوقف المذكور . فهل يعمل
بقول الواقف (وانه اذا آل النظر لاحدى
بنتيه على الوقف المذكور ليس لها أن توكل
زوجها في استغلال ريع الوقف ولا في محاسبة
المستحقين الى آخر الشرط المذكور) أو لا يعمل
بهذا الشرط ويكون شرطاً لاغياً لانه غير
معتبر شرعاً ويكون لكل واحدة من بنتيه ان
توكل من تشاء فيما ذكر ؟

الجواب

قول الواقف (وليس لكل من بنتيه
توكل زوجها او اجنبي عن المستحقين ايضاً في
محاسبة ومناقشة من يكون ناظراً على الوقف
المذكور) فيه تقويت لمصلحة الموقوف عليهم
وتعطيل للوقف لجواز انحصار الوقف فيهما مع
وجود ناظر عليه من قبل القاضي وحينئذ
يتصور امتداد يد الناظر الى اعيان الوقف
بالتبديد والتغير والى حقوق المستحقين بالاضاعة
ولا يكون لهما مع هذا الشرط سبيل الى الادلاء
بالحجة لاثبات خيانه وسوء تصرفه فيكون

الشرط المذكور مخالفاً للشرع فلا يعمل به كما يستفاد ذلك مما جاء في رد المحتار صحيفة ٦٠٣ جزء ثالث طبعة اميرية سنة ١٢٨٦ هجرية من ان الشرط اذا كان فيه قنوت لمصلحة الموقوف عليهم وتمطيل الوقف فلا يقبل . وحينئذ يجوز لكل من بنتي الواقف المذكور أن توكل من تشاء في محاسبة ومناقشة من يكون ناظراً على هذا الوقف والله اعلم ما

مفتي الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

٤٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٢٣

الحرمان المطلق على شرط . وقوته

القاعدة الشرعية

الحرمان الذي يترتب على امتدانة أحد المستحقين بدين أو بحكم عليه ولم يؤده لصاحبه أو يترتب على تحقق شرط من شروط الواقف يقع من تاريخ تحقق الشرط لا من تاريخ القضاء بالحرمان

السؤال

ما قولكم دام فضلكم في واقف شرط في كتاب وقفه شروطاً منها : (انه اذا تنازل أحد من مستحقى هذا الوقف عن استحقاقه فيه لأى شخص كان أو استدان بدين أو حكم

عليه به ولم يؤده لصاحبه حتى ترتب من عدم ادائه أو تنازله شروع المتنازل له أو رب الدين في طلب توقيع الحجز على أعيان هذا الوقف أو على ريعه أو على شيء من ذلك فيكون حينئذ المتنازل أو المديون من مستحقى هذا الوقف محروماً مما يستحقه في هذا الوقف ومبعداً عنه ومطروداً منه ولا يستحق شيئاً فيه لا باستحقاقه ولا بغيرها مطلقاً قبل توقيع الحجز بشهر حتى لا يصادف تنازله ولا طلب توقيع الحجز وجهاً مرعياً ويصرف الناظر على ذلك حينئذ على المتنازل أو المديون المحروم من هذا الوقف ما يلزمه من النفقة والكسوة الضروريتين وأجرة المسكن اللائق به من اصل استحقاقه المحروم منه ويصرف باقيه لمن يستحقه بعده على فرض موته على الوجه المسموع

فاستدان أحد مستحقى هذا الوقف بدين ولم يؤده لصاحبه وحكم عليه به وترتب على عدم ادائه توقيع الحجز بالفعل على ريع الوقف وتحقق شرط الحرمان . فهل الحرمان يقع ويسرى من تاريخ تحقق الشرط أو من تاريخ الحكم الشرعى ولكم الأجر والثواب ؟

الجواب

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من

لا نبي بعده

حرمان المستحق المذكور والحال ما ذكر يكون مستنداً الى ما قبل توقيع الحجز بشهر كما صرح الواقف بذلك في شرطه المذكور والله أعلم ما

مفتي الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

٤٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٣

وقف . زراعة . غلة

القاعدة الشرعية

إذا زرع الواقف أطيان الوقف الموقوفة على نفسه يبذره المملوك له وتوفى بعد ظهور الغلة كانت الغلة تركة تورث عنه

السؤال

سئل في واقف وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجته وقد مات الواقف المذكور عقيماً وآل الاستحقاق لزوجه . والواقف في حياته أجرى زراعة الاطيان الموقوفة ببذره المملوك له وتوفى بعد ظهور الغلة . فهل غلة هذا الزرع تكون لجهة الوقف أو تعتبر تركة تورث عنه لورثته ؟

الجواب

حيث توفي الواقف المذكور بعد زراعة الاطيان الموقوفة ببذره المملوك له وبعد ظهور الغلة كما ذكر فتكون الغلة المذكورة تركة عنه لورثته الشرعيين لانها ثناء ملكه كما صرح بذلك بصحيفة ٧١١ من الجزء الثاني من الفتاوى المهدية والله اعلم

مفتي الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

٤٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٣

شرط البدء بمارة الوقف . المدخر . ورثة المستحق

القاعدة الشرعية

١ - هل لناظر الوقف أن يدخر من ريع الوقف مبلغاً يخصص متجمده في السنوات المستقبلية لترميم وتعمير عين الوقف الغير المحتاجة الآن الى العمارة ؟ ان شرط الواقف البدء من ريع وقفه بعمارته وممرته كان لناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج الموقوف للعمارة والا فلا .

٢ - اذا توفي المستحق وكان بيد الناظر مدخر متجمد من السنوات الماضية فليس لورثة المستحق مطالبة الناظر بدفع ما يخص مورثهم فيه لأن المدخر لا يجري فيه التوارث .

السؤال

سئل في واقفة شرطت أن يبدأ من ريع وقفها بعمارته وممرته وما فيه البقاء لعينه والادوام لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته ونظراً لما عساه أن يحدث في المستقبل قد حجز ناظر الوقف بقدر ١٥ في المائة من ريع الوقف سنوياً على ذمة العمارة في المستقبل وفعلاً حجز ٤٤٥ جنيهاً في مدة ثلاث سنوات وقد صادق المستحقون على حسابات الوقف وقد ماتت

احدى مستحقى هذا الوقف لتصف ريعه عن ورثة . فهل مع وفاة المستحقة المذكورة قبل الشروع فى العمارة يجوز صرف المحجوز تحت يد الناظر من ريع الوقف لورثة المتوفاة وباقى المستحقين فى الوقف كل بقدر حصته أو صرفه فى شؤون العمارة عملاً بالمصادقة من المستحقين حيث ان العمارة لازمة ضرورية الآن حفظاً لآعيان الوقف مع العلم بأن المبلغ المحجوز لا ينفى بمبلغ ٧٥٠ جنيهاً المحرره كشف المهندس ؟

الجواب

فى كتاب الاشياء والنظائر ما نصه :
(وفى النوازل سئل ابو بكر عن رجل وقف داراً على مسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج للعمارة هل تصرف الى الفقراء . قال لا تصرف الى الفقراء وان اجتمعت غلة كثيرة . لانه يجوز أن يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل . قال الفقيه سئل ابو جعفر عن هذه المسألة فأجاب هكذا ولكن الاختيار عندى انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والدار الى العمارة أمكن العمارة منها صرف الزيادة على الفقراء على ما شرطه الواقف انتهى بلفظه فقد استفدنا منه ان الواقف اذا اشترط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع فى اوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة فى المستقبل وان كان الآن لا يحتاج الموقوف الى العمارة على

القول المختار للفقيه . وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة فى كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يدخر لها عند عدم الحاجة اليها . ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخر لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء . نعم اذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخر لها عند الاستغناء وعلى هذا قيدخر الناظر فى كل سنة قدر ما للعمارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانا نقول قد علله فى النوازل بجواز ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل وحاصله جواز خراب المسجد وبعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيؤدى الصرف الى الفقراء من غير ادخار شئ . للتعمير الى خراب العين المشروط تعميرها اولاً - وعلى ذلك يكون لناظر هذا الوقف ان يدخر من ريعه فى كل سنة قدر ما يحتاج اليه للعمارة فى المستقبل عملاً بشرط الواقف الصريح فى أن يبدأ من ريع هذا الوقف بعمارة وممرته ولو صرف فى ذلك جميع غلته فان أطلق ولم يقيد بالحاجة اليها وتقدير ما يحتاج اليه مفوض لرأى الناظر كما صرح به الفقهاء . وغير خاف ان ما ادخره الناظر للعمارة فى المستقبل خارج حينئذ عن ان يكون للموقوف عليهم حق فيه فلا يجرى فيه التوارث بوفاة احد منهم والله اعلم ما

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

وان لم تجز الورثة ولا تجوز بما زاد عليه الا ان يميزه الورثة بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع شرعاً - ومن حيث ان الاجنبى الموصى له هنا متعدد ومنهم الموصى لها بمبلغ معين - وحيث ان الموصى نص أن يدفع ذلك المبلغ المعين من اول تقديتة تحصل وهذا صريح فى البدأ وحيث بدأ من ثلث التركة بهذا المبلغ المعين عملاً بشرطه . قال فى رد المحتار عند قول المصنف واذا اجتمع الوصايا قدم الغرض الخ ما نصه (اعلم ان الوصايا اما ان تكون كلها لله تعالى او للعباد . او يجمع بينهما وان اعتبار التقديم مختص بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحداً واما اذا تعدد فلا يعتبر فاللعباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كالموصى بثلثه لانسان ثم به للآخر الا أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقاً او محابة على ما سياتى) فان قوله الا ان ينص على التقديم صريح فيما قلناه - وقال فى الفتاوى الهندية صحيفة ١٣٠ جزء سادس ما نصه : (ولو قال ثلث مالى لعبد الله وزيد وعمرو وعمرو منه مائة والثلث كله مائة فهى لعمرو فان كان الثلث مائة وخمسين فليعمرو مائة وما بقى بين زيد وعبد الله نصفان ا هـ) وهذا ايضاً صريح فيما قلناه . هذا ما ظهر لى متى كان الحال كما ذكر فى السؤال والله اعلم ما

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

٤٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢٣

تعدد الموصى لهم . المبلغ المعين الموصى به ابتداء

القاعدة الشرعية

اذا تعدد الموصى لهم وكان الموصى قد اوصى لأحدهم بمبلغ معين شرط البداءة به وجب دفع المبلغ المعين المشروط كله قبل ما عداه ولو استغرق ثلث التركة . بمعنى أن يبدأ بدفع المبلغ المعين الموصى بدفعه ابتداء وما يفيض يكون للموصى لهم الآخرين

السؤال

سئل فى شخص اوصى بجميع ما يملكه الى اولاد أخيه والى صهره بأمتعة الخاصة والى أجنبية عنه بمبلغ معين وقال يدفع لها من اول تقديتة تحصل واقام اخته وصياً مختاراً لتنفيذ وصيته ثم مات عن اخت وعم شقيق لم يجز الوصية فهل لا تنفذ الا فى الثلث فقط . واذا كان كذلك فهل الموصى لها بالمبلغ المعين تأخذه كاملاً اذا كان يخرج من الثلث نظراً الى تصريح الموصى بدفعه من اول تقديتة تحصل وذلك بمثابة النص على البداءة بالدفع اليها أو تأخذ منه بنسبة ما تصح الوصية فيه ؟

الجواب

نص فقهاؤنا أن الوصية تجوز بالثلث للاجنبي

٤٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٣

عاسة المستحقين للناظر . نقضها

القاعدة الشرعية

إذا تحاسب الناظر مع المستحقين وأقر المستحقون بأنهم قبضوا استحقاقهم وصادقوا الناظر على جميع ما أجراه معهم من المحاسبة اقراراً ومصادقة شرعيين فليس لهم بعد ذلك نقض هذه المحاسبة بدون وجه شرعى

السؤال

سئل فى ناظر وقف اهلى أجر اطيانه لشخص وعند حلول موعد استحقاق الايجار قبض الناظر بعبضه وصرف مما قبضه الاموال الاميرية عن هذه السنة كما صرف غيرها من المصاريف الضرورية وبعد ذلك تحاسب الناظر مع المستحقين وبين لكل منهم نصيبه فى صاقى ربيع السنة المذكورة واذن لكل منهم فى قبض نصيبه من المستأجر وقبض كل منهم نصيبه من المستأجر ثم اعترف المستحقون للناظر بعد اعمال المحاسبة على ما قبضه من ايراد تلك السنة وما صرفه فى مصارف الوقف الضرورية وما قبضه كل منهم من المستأجر وعلى ما خص كلا منهم بأنهم قبضوا جميعاً

حقوقهم وانهم لا حق لهم بعد ذلك قبل الناظر المذكور اعترافاً صريحاً كتابياً موقعاً عليه منهم جميعاً فهل والحال ما ذكر يعمل بهذه المحاسبة وليس للمستحقين نقض هذه المحاسبة التى اجروها مع الناظر أم كيف الحال ؟

الجواب

متى كان الامر كما ذكر فى السؤال وقبض كل من المستحقين نصيبه من المستأجر باذن الناظر وأقر بما قبضه وصادقوا الناظر على جميع ما أجراه معهم من المحاسبة اقراراً ومصادقة بطريقتيهما المعتبر شرعاً فليس لهم بعد ذلك نقض هذه المحاسبة بدون وجه شرعى كما يعلم ذلك من صحيفتى ٢٠٣ و ٢٠٤ من الجزء الاول من تنقيح الحامدية طبعة اميرية سنة ١٣٠٠ هجرية والله اعلم ما

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراءه

٥٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٢

اقرار المريض بينوة مجهول

القاعدة الشرعية

إذا أقر رجل ولو مريضاً بينوة غلام مجهول وكان فى السن بحيث يولد مثله لمثله ثبتت نسبه منه ويشارك غيره من ورثة المقر ولو جحدوا نسبه

السؤال

سئل في رجل أقر وهو مستكمل الاوصاف
المعتبرة شرعاً لطفل غير مميز مجهول النسب
يولد مثله لمثله بأنه ابنه وصادقته ام الطفل على
ذلك فهل والحال ما ذكر يثبت نسب الطفل
الصغير المجهول النسب المذكور من الرجل المقر
بنسبه ؟

الجواب

قال في متن التنوير وشرحه (وان أقر
لغلام مجهول النسب في مولده او في بلد هو
فيها وهما في السن بحيث يولد مثله لمثله انه ابنه
وصدقه الغلام لو مميزاً والا لم يحتج لتصديقه
ثبت نسبه ولو المقر مريضاً واذا ثبت شارك
الغلام الورثة) ومن ذلك يعلم انه متى كان
المقر المذكور حائزاً لشروط صحة الاقرار منه
وكان الولد المقر به مجهول النسب ويولد مثله
لمثل المقر يثبت نسب الولد المذكور من المقر
شرعاً والله اعلم ما

مفتي الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

٥١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ اول يونيه سنة ١٩٣١

وقف . اجارته لمدة طويلة

القاعدة الشرعية

للاوقف أن يؤجر اعيان وقفه لمدة طويلة

اذا كان التأجير في مصلحة الوقف ومعقوداً
بأجر المثل

السؤال

سئل في رجل وقف اطياناً وأنشأ وقفه
على نفسه ثم من بعده على أولاده وقد كانت
هذه الاطيان تأتي بريع ثم بعد أن ادخلت
المشروعات اصبحت مسبخة ورديئة التربة
وامتلأت بالاملاح وصارت بحال لا يمكن معها
أن تنتج شيئاً الا انه اذا أجرت هذه الاطيان
الموقوفة مدة طويلة قدرها تسعة سنوات يرغب
الناس فيها ويمكن أن يوجد لها مستأجر ينفق
على اصلاحها حتى تصبح صالحة للزراعة وليس
لهذا الوقف ريع يمكن اصلاح الارض به وليس
للقف سوى هذه الأعيان ويريد الواقف
المذكور ان يؤجر هذه الأعيان لمدة التسعة
سنوات المذكورة فهل له ذلك بدون اذن من
القاضي أو لا بد من الاذن ؟

الجواب

للاوقف ان يؤجر اعيان وقفه سنين كثيرة
متى كان التأجير بأجر المثل مراعيّاً فيه مصلحة
الوقف كما يؤخذ من لسان الحكام تقلا عن
المنع ومن رد المختار تقلا عن القنية والله اعلم ما

مفتي الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

قضاء المحاكم الشرعية

فما بينهما حتى يستحل كل منهما قتال الآخر
فأتان الداران مختلفتان فتقطع باختلافهما
الوراثة لأنها تبنى على العصمة والولاية

٢ - كون الوارث يونانياً والمورث من
رعايا الحكومة المحلية ليس مانعاً من الارث .
لأن الحالة الموجودة الآن بين الدول العصمة
فيها باقية لأن القانون الدولي العام والمعاهدات
بين الدول أوجبت العصمة في حال السلم للمال
والدم ومنعت الحرب الا في ظروف وباجراءات
خاصة . والحال كذلك بين مصر وباقي الممالك
الآخري .

المحكمة :

« حيث انه لا نزاع بين الخصمين في
وفاة كركور ملكونيان في يونيه سنة ١٩٢٠
ولا في ان المدعى عليه كرايت ملكونيان أخوه
وواضع يده على تركته ومنها المحدد بالدعوى
وانما اختلافاً في جنسية المدعى عليه فقال المدعى
انه يوناني وان داره دار حرب مع المتوفى لان
المتوفى رعية محلية واختلاف الدار مانع من
التوارث بينهما فيكون الميراث للمدعى لأنه ابن
أخيه . وقال المدعى عليه انه رعية محلية كأخيه
المتوفى ودارهما واحدة وهي دار الاسلام
« وحيث ان الفصل في جنسية المدعى
عليه انما هو وسيلة لمعرفة ما اذا كانت داره

٥٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩

الظمن في الاحكام . الخصم في الدعوى

القاعدة القانونية

ان المشتري من مدعى الوراثة ليس خصماً
في الحكم بالوفاة والوراثة فليس له حق الظمن
فيه لأنه لا يتعدى اليه مباشرة طبقاً للمادة
٣٣٧ من لائحة المحاكم الشرعية .

(قضية فاطمة خورشيد هانم ضد الست امينه هانم
محمد فريد نعمة ٨ سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ دائرة اصحاب
الفضيلة الشيخ حسن البنا والشيخ محمد عبد الرحمن عيد
المحلاوى والشيخ مصطفى سلطان والشيخ حسين عفيف
والشيخ محمد ابراهيم بجيت)

٥٣

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٦ مايو سنة ١٩٢٣

موانع الارث . اختلاف الدارين

القاعدة القانونية

١ - من موانع الارث اختلاف الدارين
ومعنى اختلاف الدارين اختلافهما باختلاف
المنعة أى العسكر واختلاف الملك كأن يكون
أحد المالكين في الهند وله دار ومنعة والآخر
في الترك وله دار ومنعة أخرى وانقطعت العصمة

تختلف مع دار المتوفى اختلافاً مانعاً من الارث أولاً

تعليل

ان الاحكام الشرعية التي شغلت اذهان الناس في هذه الايام كانت موضع بحث الكتاب في الجرائد « الموانع من الارث » قضية ملكونيان المنشور حكمها هنا دار البحث فيها على معنى اختلاف الدارين . ومقتل المرحوم على بك فهمى دار البحث فيه على حكم القتل ومنعه القاتل من الارث . وقد سأل سائل على صفحات المقطم عن وجه الحكمة في ان الرق والقتل واختلاف الدارين واختلاف الدين من موانع الارث . فأبان بعض العلماء حكمة اعتبار هذه الامور من موانع الارث . وبالنظر لأهمية الموضوع رأينا ان ننشر هنا أهم ما ورد في هذه الرسائل لتحفظ في المجلة وتكون مرجع الباحثين قال حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الازهر سابقاً ما يأتي :

نظرة اجتماعية في انتقال الاموال
والممتلكات بالوراثة:

١- تحت هذا العنوان نشر مقطم الخيس ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣ رسالة قيمة لكاتب اجتماعي له من الغيرة على الشريعة الاسلامية - وهي شريعة البلاد - ما لا يقل عن غيرته على النظام الاجتماعي العام . وتلك فضيلة يجمل أن يتحلى بها كتاب هذا العهد من المصريين في

« وحيث ان المدعى عليه ولو كان رعية يونانية فداره لا تختلف مع دار المتوفى اختلافاً مانعاً من التوارث بينهما لأن الدار انما تختلف باختلاف الملك والمنعة لا تقطاع العصمة كأن يكون ملك في الترك له دار ومنعة وملك في الهند له دار ومنعة أخرى واقطعت العصمة بينهما حتى يستحل كل منهما قتال الآخر لو ظفر اعدام برجل من عسكر الآخر قتله والحال الموجودة الآن بين الدول العصمة فيها باقية غير متغية ولا منقطعة لأن القانون الدولي العام والمعاهدات بين الدول أوجبت العصمة في حال السلم للمال والدم ومنعت الحرب الا في ظروف وباجراءات خاصة والحال كذلك بين مصر وباقي الممالك الاخرى بينها وبينهم معاهدات تجارية واقتصادية والسلم مضبون بينها وبينهم ورعاياها لهم حرمة الدم والمال في بلادهم كما لرعاياهم هذه الحرمة في بلادها الا ما لهم من الامتيازات فلا وجود اذن لاختلاف الدار بين المتوفى والمدعى عليه بالمعنى المقصود للفقهاء لعدم توفر الشروط التي تختلف بها الدار » وبما ان المدعى عليه أخ شقيق للمتوفى فتكون عصمته أقرب من ابن اخيه ويكون تعرض المدعى له بغير حق »

(قضية الخواجه ارطاكى ملكونيان ضد الخواجه كرايت ملكونيان نمرة ١١٢ كلي سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ على هاني والشيخ احمد ابراهيم الجداوي والشيخ عباس الجبل)

جميع مباحثاتهم الاجتماعية . كما يجب على قادة الافكار وولاة الامور أن يعتصموا بها في وضع النظم الدستورية (لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم) وهي دولة مستقلة ذات سيادة دينها الرسمي هو الاسلام

دعا صاحب الرسالة علماء الدين الاسلامي في هذه الفترة التي تنأهب فيها البلاد لتوديع عهد قديم الى عهد جديد أن لا يرضوا على مواطنيهم بما اوتوا من علم في فقه الشريعة الاسلامية لتحديد ما يمنع انتقال الملك بطريق الوراثة تحديداً دقيقاً وخصوصاً اذا كان ذوو القربى يخالفون الميت في دينه أو يخالفونه في داره كما دعاهم لأن يحتفظوا بأحكام شريعتهم في هذا الموضوع ، الذي على أساسه يبنى كثير من الروابط القومية والعلاقات الدولية . وان يستنوا هذه السنة في كل موضوع له اتصال بالنظام الاجتماعي العام

ونحن نقبل من صاحب الرسالة هذه الدعوة بالشكر والامتنان ونرجو أن نوفق الى خدمة ديننا وخدمه بلادنا فيما نكتبه ونشره على ملاء العالم في هذا الموضوع وفيما عساه يعرض من الموضوعات المتصلة بالنظام الاجتماعي العام . والله الموفق وبه الاستعانة

ما اختلف الناس في جاهلية ولا في اسلام ولا ترددوا في أن ذوى القربى هم أولى الناس بما يتركه الميت من عقار أو متقول على ما بهم من تفاوت في درجات القرابة . وما ذلك الا لأن القرابة نسبية كانت أو سببية هي عماد التناصر بين ذوى القربى في الحياة وبعد الممات .

وقد جاءت الشريعة الاسلامية مؤيدة لهذه النظرية . ولكنها قررت حرمان ذوى القربى من ميراث القريب المتوفى اذا اعترض قراباتهم ما ينتزع منها أهلية التناصر التي هي أساس انتقال الملك بطريق الوراثة

قررت الشريعة الاسلامية (اولا) ان العبد لا يرث ذوى قراباته اذا ماتوا ولا هم يرثونه اذا مات . والسرف في ذلك أن العبد المملوك انما يتناصر سيده — والعبد وما ملكت يدها لسيده — فلا هو بالذي يتناصر اقرباءه ولا هو بالذي يملك ما تصل اليه يده حتى يرث او يورث .

وقررت الشريعة الاسلامية (ثانياً) حرمان القاتل من ميراث المقتول اذا كان القتل موجبا للعصاص او الكفارة . والسرف في ذلك أن هذا القتل يعتبر في نظر الشريعة الاسلامية وفي نظر النظام الاجتماعي العام بمثابة تجرد عن الأهلية لمناصرة المقتول فلا يكون أهلا لأن ينتقل اليه بطريق الوراثة شيء مما يملكه المقتول . ولذلك وقع الاجماع على ان المقتول يرث قاتله اذا مات قبل موت المقتول فان قرابته من القاتل لم يعترضها ما ينتزع منها أهلية التناصر مع القاتل كما هو حال القاتل بالقياس الى المقتول

وقررت الشريعة الاسلامية (ثالثاً) حرمان ذوى القرابات من التوارث فيما بينهم اذا اختلفوا في الدين . فلا يرث المسلم أحداً من ذوى قرابته اذا مات على غير الاسلام يهودياً كان أو نصرانياً أو مشركاً أو ملحداً ولا يرث

في الكفة الثانية . وفي هذا المعنى يقول شمس الأئمة السرخسي في مبسوطه (ان اهل الملل عند مقابلتهم بالمسلمين يعتبرون اهل ملة واحدة . لأن المسلمين يقرون برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وبالقرآن وهم ينكرون ذلك بأجمعهم وبذلك كفروا فكانوا في حق المسلمين اهل ملة واحدة)

وضع الدين الاسلامي جميع الامم الاسلامية بجمليتها في كفة واحدة فقال الله تعالى في كتابه العزيز (انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً)

لا يعرف الاسلام استقلالاً يفرق بين الامم والشعوب الاسلامية تفریقاً ينتزع أهلية التناصر من بين ذوى القربات اذا ما اختلفوا في اللغة أو الجنس أو الوطن أو المنعة والملك . ويقول أئمتنا رضوان الله عليهم أجمعين (ان اهل البغي وأهل العدل يتوارثون وان اختلفت المنعة والملك لأن دار الاسلام دار أحكام فلا تختلف فيما بين المسلمين باختلاف المنعة والملك لأن حكم الاسلام يجمعهم) فليس ثمة ما ينتزع من القربات أهلية التناصر بين الاقفاقي والفارسي ولا بينهما وبين التركي ولا بين هؤلاء وبين المراكشي والعراقي والسوري والمصري والحجازي . لا يوجد اختلاف في الدارين هؤلاء وان اختلفوا بالمنعة والملك وان شقوا عصا الطاعة على خليفة المسلمين

واحد من هؤلاء من مات على الاسلام من ذوى قرابته . والحجة في ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) وقد روى أن أبا طالب مات وترك أربعة بنين علياً وجعفرأ مسلمين وعقيلاً وطالباً كافرين . فورث النبي صلى الله عليه وسلم عقيلاً وطالباً ولم يرث علياً ولا جعفرأ وقال لا يرث المسلم من الكافر . كذا في السراجية وحاشيتها للعلامة محمد شاه الفناري . ويقول الله في كتابه العزيز (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم واهوانكم أولياء ان استحبوا الكفر على الايمان ومن يتولم منكم فاولئك هم الظالمون) فهذا كتاب الله تعالى وهذه سنة رسوله صلى الله عليه وسلم في ذوى القربات اذا اختلفوا ديناً ولم يجمعهم ملة الاسلام

انتزع الله ولاية التناصر من بين الالاء والابناء والاخوة والاخوات اذا كان أحد الفريقين مؤمناً والآخر على غير الملة الاسلامية . ولذلك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمات علي وجعفر من ميراث أبيهما الذي مات مشركاً . فأنواع القربات التي يستند اليها انتقال الملك بطريق الوراثة انما تعمل عملها وتستبج نتائجها اذا لم يعترضها ما ينتزع منها أهلية التناصر بين طرفيها . ومتى اعترضها ما ينتزع منها هذه الاهلية أصبحت بحيث لا تصلح سبباً لانتقال الملك بطريق الوراثة

ومما ينبغي التنبيه له ان الدين الاسلامي في تقرير هذه الاحكام قد وضع الاسلام بجمليته في كفة ووضع الاديان الاخرى بجمليتها

بنا أن نرجى الكلام في شأنه الى المقالة الثانية.
والله الموفق وبه الاستعانة

٢ - اسلفنا ان ثمة عارضاً (رابعاً) ينتزع من القربات اهلية التناصر بين ذوى القربى فلا تصلح معه سبباً لانتقال الملك بطريق الوراثة هو اختلاف الدار بين المتوفى وذوى قرابته وما ينبغي التنبيه له قبل كل شيء (١) ان الدار في باب الموارث وباب الجهاد يراد بها الامارة والمملكة (٢) وان دور الاسلام تتعدد بتعدد الامارات والممالك كما تتعدد دور الكفر بتعدد ممالكها . فالدار هي الامارة والمملكة - اسلامية كانت أو غير اسلامية في رد المختار على الدر المختار . (المراد بالدار الاقليم المختص بقهر ملك اسلام أو كافر) (٣) وان المميزات التي يصير بها الاقليم مملكة وداراً في نظر الشريعة الاسلامية شيئان (اولهما) ان تكون له منعة أى جيش وقوة حربية لصد الغارات الخارجية وقمع الفتن الداخلية (وثانيهما) ان يكون له ملك ينفذ في رعيته احكام مملكته . في السراجية وشرحها للسيد الشريف (والدار انما تختلف باختلاف المنعة اى العسكر واختلاف الملك لا تقطاع العصمة فيما بينهم) فتى اجتمعت هاتان الميزتان في بلاد اصبحت امارة ومملكة مستقلة عما سواها من الممالك الاخرى الاسلامية منها وغير الاسلامية

ولذلك يجرى التوارث بين ذوى القربات من هذه الممالك فانما دورهم دور اسلام وحكم الاسلام واحد في الجميع لا يختلف الا باختلاف اجتهاد المجتهدين من صدر الاسلام الى يومنا هذا وقد بان مما اسلفنا ان العوارض التي تنتزع من القربات اهلية التناصر بين القريين ويتلو ذلك انها لا تصلح سبباً لانتقال الملك بطريق الوراثة هي احدى ثلاث . اختلاف الحى والميت اسلاماً وكفراً . وأن يكون أحدهما أو كلاهما عبداً مملوكاً . وأن يكون موت الميت بفعل من الحى يستوجب القصاص أو الكفارة تلك هي العوارض التي لا اختلاف في منعها التوارث بين الأئمة وجهابذة الفقهاء

وهناك عارض (رابع) ينتزع من القربات اهلية التناصر حتى لا تصلح سبباً لانتقال الملك بطريق الوراثة وهو ما يسميه السادة الحنفية اختلاف الدارين المتوفى وذوى قرابته .

وشرح هذا العارض مما يطول ولا يتسع له صدر هذه المقالة . وهو شديد الاتصال بتنظيم العلاقات بين الدول بعضها مع بعض وبينها وبين المستعمرات او الممالك التي تحت الحماية والتي ارغمت على قبول الحكم الاجنبى بأسم الوصاية والانتداب أو التصريح من جانب واحد كما انه شديد الاتصال بقوانين الجنسية في الامم المستقلة وغير المستقلة . ولذلك يجمل

وزيد الآن ان تعرف حكم الدور المختلفة بالمنعة والملك . وهي ثلاثة اضرب (١) دار اسلامية بالقياس الى دار اخرى اسلامية (٢) ودار غير اسلامية بالقياس الى مثيلاتها من الدور غير الاسلامية (٣) ودور الاسلام بالقياس الى الدور الاخرى غير الاسلامية (اما الاول) وهو دور الاسلام بعضها مع بعض فان وجود المنعة والملك في كل واحدة منها لا يفرق بينها في الاحكام التي هي شريعة محمد صلى الله عليه وسلم في الجميع . فلا تنزع منها هذه الميزات اهلية التناصر . ويتلو ذلك انه لا ينقطع التوارث بين ذوى القربى منها وان كان لكل مملكة جيش خاص وملك خاص وان كانت الحرب قائمة بين المملكتين . في السراجية وشرحها للسيد الشريف (ان اهل البغى واهل العدل يتوارثون وان اختلفت المنعة والملك . لان دار الاسلام دار احكام فلا تختلف الدار فيما بين المسلمين باختلاف المنعة والملك) وكما يتوارث المسلمون في دور الاسلام يتوارث الذميون لان الذمي كما في المبسوط (من التزم احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات) (وأما الثانى) وهو الدور غير الاسلامية بعضها مع بعض فان اختلافها بالمنعة والملك ينتزع منها أهلية التناصر . فلا يتوارث ذوو القربى منها الا اذا كان بينهما تعاون وتناصر على اعدائهما . في السراجية (دار الحرب دار قهر وغلبة فباختلاف المنعة والملك تتباين الدار فيما بينهم وتباينهما تنقطع الولاية

والتوارث اما اذا كان بينهما تناصر وتعاون على اعدائهما كانت الدار واحدة والوراثة ثابتة) والواقع انه ليس من شأن الشريعة الاسلامية أن تتعرض في أحكامها لما بين الدول الاخرى من العلاقات الا بالمقدار الذى يتعلق منها بدول الاسلام فتى كان بين دولتين تعاون وتناصر على اعدائهما كانتا في نظر الشريعة الاسلامية بمثابة دولة واحدة في كل ما يتعلق بهما من الاحكام وان كانت كل واحدة منهما في جميع شؤونها الداخلية والمخارجية مستقلة عن الاخرى تمام الاستقلال (واما الثالث) وهو الدور الاسلامية بالقياس الى الدور الاخرى غير الاسلامية فما لا شك فيه انه لا توارث بين ذوى القربى من مملكة اسلامية واخرى غير اسلامية حال قيام الحرب فعلا بين الدارين وانقطاع العصمة بين المملكتين يستوى في ذلك اهل الذمة وأهل الاسلام . قال السيد في شرح السراجية (اذا مات الحربى في دار الحرب وله أب أو ابن ذمي في دار الاسلام . أو مات الذمي في دار الاسلام وله أب أو ابن في دار الحرب لم يرث أحدهما من الآخر . لان الذمي من اهل دار الاسلام والحربى من اهل دار الحرب فهما وان اتحدا ملة لكن لتباين الدار حقيقة تنقطع الولاية بينهما فتقطع الوراثة المبنية على الولاية) وقال العلامة محمد شاه الفنارى في حاشية

السراجية (أما المسلم الذي أسلم في دار الحرب فلا يتوارث مع ذوى قرابته من مسلمي دار الاسلام لانهما في دارين مختلفتين حقيقة وليس من دار واحدة حكماً)

ذلك هو حكم الدور الاسلامية بالقياس الى الممالك الاخرى غير الاسلامية حال قيام الحرب فعلا بين الدارين وانقطاع العصمة بين المملكتين . فلم يبق علينا الا ان نعرف حكمها ورايات الامن ترفرف فوق الملمات ورسل السلام يترددون على العواصم ويجوسون خلال الديار

وجملة القول في ذلك كما في البدائع ان الامان نوعان : امان مؤقت . وامن مؤبد . والامان المؤقت نوعان : احدهما الامان المعروف وهو ان يحاصر الغزاة مدينة او حصناً من حصون الكفار فيؤمنونهم . والثاني المودعة وهي المعاهدة والصلح على ترك القتال

أما الامان المؤبد فهو المسمى بعقد الذمة وهو عقد لازم لا يحتمل النقض بحال ماداموا ملتزمين لاحكام الاسلام وخاضعين لمزايا الرعوية الاسلامية . فاذا وقع الصلح بين مملكة اسلامية واخرى غير اسلامية على ان تجرى احكام الاسلام على هذه المملكة كان هذا الصلح من عقود الذمة وكان اهل هذه المملكة ذمة للمسلمين . لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين فيما يرجع الى المعاملات لا فيما يرجع الى العبادات والاعتقادات . فيتمتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها اهل الذمة

واهل الرعوية والتبعية الاسلامية . ويتوارثون مع امثالهم من اهل الذمة حيث كانوا . لان حكم الاسلام يجمعهم في جميع الدور الاسلامية كما يجمع المسلمين

واما الامان المؤقت فانما يريدون به ما لا يكون مؤبداً تأييد عقد الذمة حتى يشمل الامان المطلق والامان المقيد بوقت محدود . وكلاهما كما في البدائع غير مؤبد ولا لازم ولكنه يحتمل النقض بالنبذ اليهم منا والنبذ اليها منهم في الامان المطلق . وبالنبذ او انقضاء المدة في الامان المحدود وقته .

وحكم هذا الامان حال بقائه وقبل نقضه ان يأمن المودعون على انفسهم واموالهم ونسائهم وذراريهم في دارهم وفي دور الاسلام وممالكه بهذا الامان العام . يشير الى ذلك قول الامام السرخسي في مبسوطه (من دخل من اهل المودعة دار الاسلام بغير امان جديد سوى امان المودعة لم يجز التعرض له لانه آمن بتلك المودعة . الا ترى انه لا يحل للمسلمين ان يتعرضوا له في داره فكذلك اذا دخل دار الاسلام . واذا مات في دار الاسلام عن ورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدم ورثته لانه وان كان في دارنا صورة فهو في الحكم كأنة في دار الحرب) ولا يرثه أحد من اهل الذمة كما انه لا يرث احداً من هؤلاء التميمين وان كان معهم في دار اسلامية . قال شمس الأئمة السرخسي في مبسوطه (اهل المودعة ما خرجوا من ان يكونوا اهل

فالتبعية والرعية عند الموت هي الحد
الفاصل في ميراث غير المسلمين . ومن دقق
النظر في هذا الفصل حق التدقيق لم يشك
في ان اختلاف الوارث والمورث في الرعية
والتبعية هو الذي يمنع التوارث بينهما على
الحقيقة لافرق في ذلك بين المسلمين وغير
المسلمين . مع العلم بأن الشريعة الاسلامية
لا تعرف في دور الاسلام وممالكه بجملة
الارعية واحدة هي رعية الاسلام نفسه .
ايد الله القائمين بنصره وسلك بنا وبهم
سبيل الهدى والرشاد

واحسب اني في هاتين المقاتلتين قد اجملت
بعض مايجب تفصيله اذا ماعدت الى الكتابة
في هذا الموضوع . وكيف كان الامر فان في
هذا البيان مايمكن الانتفاع به في تقرير
العلاقات بين الامم والشعوب وفي تقدير
الآثار المترتبة على تلك العلاقات . وخصوصاً
اذا امتدت ابصارنا الى نتائجها الفعلية في البلاد
التي يسمونها املاك التاج . والتي وضعوها
تحت الحماية أو الانتداب . والتي استحدثوا
لها مايسمونه التصريح من جانب واحد . وفي
هذا المعنى يقول مراسل (السياسة) في
تلغراف خصوصي . نشرت مجلة النيرايس
الاسبوعية مقالا جاء فيه (لقد بقي ان نرى
كيف ينوى زغلول باشا استخدام مكائنه
الاكيدة لدى فريق معين من المصريين .
فاذا كان ينوى القيام بدور في سياسة البناء
لتشييد مصر المستقلة فيكون من الواجب
عليه ازالة الشعور بأنه سيكون بالضرورة

حرب حيث لم ينقادوا لحكم الاسلام فهم
أهل حرب وان كانوا مواعدين : ألا ترى
أنهم بعد مضي المدة يعودون حرباً للمسلمين)
كما يعودون كذلك بالنبذ اليها منهم والنبذ
اليهم منا في المواعدة المطلقة والمحدودة
الوقت على السواء . فلا يتوارث اهل المواعدة
مطلقة كانت او محدودة مع ذوى قراباتهم من
اهل الذمة وان كانوا معهم في دور الاسلام
كما لا يتوارث المسلمون مع مسلمي دار
المواعدة اذا لم يهاجروا الى دور الاسلام فان
دار المواعدة دار حرب لا دار ذمة ولا دار
اسلام

والقاعدة الجامعة في هذا الباب انه لا يرث
الذمي الا ذمي مثله . لا يرث المواعدين ذمياً ولا يرث
الذمي مواعداً وان كانت المواعدة مطلقة غير
محدودة الوقت . فاذا مات ذمي مصري ورثه
ذوو قرابته من اهل الذمة في مصر وسوريا
والعراق والافغان وپارس وتركيا وجميع
الممالك الاسلامية . لا يرث هذا الذمي المصري
احد من ذوى قرابته لم يكن من اهل الذمة
ولا متمتعاً بالرعية والتبعية الاسلامية عند
موته كأن يكون في تبعيته ورعيته عند
موت الذمي المورث فرنسويّاً أو انكليزياً أو
ايطالياً أو يونانياً أو اياً كان من التبعيات
والرعويات غير الاسلامية وان كانت مصر
مع هذه الدول في مواعدة مطلقة وامان عام .
كما لا يرث هذا الذمي المصري ولا غيره من
اهل الذمة احداً من هؤلاء الذين يخالفونه
في التبعية والرعية عند الموت وان كانوا معاً
في دار اسلامية

والتبعية الاسلامية سواء في ذلك أهل الذمة منها وأهل الاسلام

واكثر من ذلك لا يستطيع امير شعب اسلامي . ولا يستطيع حكومة ذلك الشعب . ولا الشعب نفسه ان يندمج في امبراطورية غير اسلامية ولا ان يتجرد من الرعوية والتبعية الاسلامية قبل ان يتجرد من الدين الاسلامي نفسه . وقبلما يتخلى عن حكم الاسلام . وقبل ما يعتزم ان يمثل نفسه بين الامم والشعوب اندلساً اخرى كالاندلس التي اُقت بتفسيها في احضان الاسبانيين

في الفتاوى الهندية مانصه حرفياً (قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات . انما تصير دار الاسلام دار حرب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى بشروط ثلاثة (احدها) اجراء احكام الكفار على سبيل الاشتهار وان لا يحكم فيها بحكم الاسلام (والثاني) ان تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلد من بلاد الاسلام (والثالث) ان لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي آمناً بأمانه الاول الذي كان قبل استيلاء الكفار ثابته للمسلم باسلامه وللذمي بعقد الذمة . ويتصور ذلك على ثلاثة أوجه . اما ان يغلب اهل الحرب على دار من دورنا . واما ان يرتد اهل مصر من الامصار ويتغلبوا ويجروا احكام الكفر . واما ان ينقض أهل الذمة العهد ويغلبوا على دارهم ففي كل من هذه الصور لا تصير دار الاسلام دار حرب الا اذا استكملت الشروط الثلاثة المذكورة آنفاً)

فلا حكومة اسبانيا بالتي تستطيع ان

معارضاً للسلطة القائمة . وقد أعربت المجلة عن املها في أن يعتزم زغلول باشا سياسة البناء فوق ماتم بناؤه الى الآن فلا يحاول الهدم من جديد لان البلاد في حاجة — بعد الفترة الفاصلة بين عهدين — الى سياسة بنائية ومتى تحقق حسن النية من الطرفين فان كثيراً من المسائل المعلقة تصبح قابلة للحل بسهولة وبغير ان تعوق مصر المستقلة عن السير في طريقها)

فعلى الذين يهتمون بأمر النظام الاجتماعي العام هنا وهناك ان يدققوا النظر في نتائج اعمالهم قبلما يتقدموا الى اقتحام المخاطر (ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة وان الله لسميع عليم)

٣ - قلت في خاتمة المقالة الثانية — ان اختلاف الوارث والمورث في الرعوية والتبعية عند الموت هو الذي يمنع التوارث بينهما على الحقيقة لافرق في ذلك بين المسلمين وغير المسلمين لكن مع العلم بان الشريعة الاسلامية لاتعرف في دور الاسلام وممالكه بجمليتها الا رعوية واحدة هي رعوية الاسلام نفسه واريده الآن أن اضيف الى هذه القاعدة الشرعية قاعدة اخرى مثلها . هي انه ليس في استطاعة كائن من كان ان يقطع من هيكل المجتمع الاسلامي امارة ولا مملكة ولا داراً اسلامية . ولا ان يذهب بها مذهب الاندماج في امبراطورية غير الامبراطورية الاسلامية . ولا ان يحول بينها وبين التمتع بحق الرعوية

الاقصى وفي تونس . وأكثر من ثلث السكان في الجزائر . وعدا ذلك تنتسب اليهم قبائل مصر الغربية . وبعض قبائل الحجاز . واليمن والعسير ويبلغ عدد السنوسيين في السودان وحده ثلاثة ملايين

ومتى تحررت الدول الاسلامية من سيطرة الغرب عليها وجب عليها ان تعنى بالصناعة والعلوم والفنون عناية الامم المسيحية بها . كما يجب ان يتآزر الشرق والغرب على مافيه الخير العام . لكن يجب ان يقتصر هذا التآزر على المسائل المادية دون سواها . وأن لا يؤثر اقل تأثير على التقاليد والاخلاق والعادات الاسلامية التي يزيد الاحتفاظ بها سليمة من كل شائبة غير اسلامية . فانا قد عزمنا عزمًا أكيداً بعد العبر التي تجرعنا مرارتها على ان لانضحى شيئاً من ميراثنا الخلقى ولا من ميزاتنا الاسلامية)

ولا يملك عاهل مكة وان انتسب الى بيت النبوة ان يوقع معاهدة مع الحكومة البريطانية تضع قبلة الاسلام وقبر المصطفى صلى الله عليه وسلم . والمسجد الاقصى . وجزيرة العرب باجمعها تحت الحماية البريطانية احتفاظاً بالعروش المصطنعة التي اجلسته واجلست بنيه عليها في الحجاز . وفي العراق . وفي شرق الاردن

ان اليوم الذي يوقع فيه عاهل مكة على هذه المعاهدة هو اليوم الذي يقرر فيه مؤتمر الخلافة في طائفة الاسلام الكبرى انتزاع الحرمين الشريفين من تلك اليد التي لا تحسن الاحتفاظ بتراث الاسلام ويومئذ يرى بعيني

تقتطع من هيكل الاسلام فريستها من ريف الغرب الاقصى . ولا ان تذهب في هذه الفريسة مذهب الادماج في الجنسية والرعية الاسبانية . ولا ان تحول بينها وبين التمتع بما لها من الحق في الرعية والتبعية الاسلامية . هنالك سيف الله المسلول على اعدائه عبد الكريم الخطابي قائد القوات الريفية يجاهد في سبيل الله لا تقاذبلاده وتحرير وطنه من غطرسة الظلم والاستبداد الاسباني (ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز)

ولا حكومة ايطاليا بالتي تستطيع ان تطلب الولاية الطرابلسية . ولا ان تمنعها من التمتع بما لها من الحق في الرعية والتبعية الاسلامية . وهذا امام الهدى وناصر الملة والدين السيد احمد السنوسي طيب الله انفاسه يقول لاصحاب الصحف التركية والاجنبية في انقره كما انبأنا به اهرام ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣

(لا تنتهى الحرب في طرابلس الغرب مادام فيها اجنبي واحد . فقد عقدنا النية على ان تفعل هنالك بالطليان ما فعله الاتراك في الاناضول باليونان . ولا بد ان يتحرر العالم الاسلامي قريباً من كل سلطة اجنبية . وان السنوسيين ليشدون أزر الخليفة الحالي صاحب الجلالة عبد المجيد خان بالاتحاد مع العالم الاسلامي كله . وما دامت الخلافة في يد آل عثمان فان جميع المسلمين لا يسعهم الا الاعتراف بها وتأيد القائم باعبائها . ان السنوسيين في طرابلس الغرب وبرقة يتألف منهم اكثر من نصف السكان في المغرب

رأسه كيف ينبغي قومه كما نبئت دار الخلافة وحيد الدين حينما طلب الحماية من الدولة البريطانية وهو خليفة المسلمين

ومالنا نذهب بعيداً في الامثال نضربها ونحن نتقدم الى هذا المصير رويداً رويداً . هذه جريدة التيمس تقول في افتتاحية ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ (ليس هناك احد اكثر الماماً بمركز مصر الدولي المعقد من يحيى باشا . وليس من المبالغة في شيء ان تقول . ان ثمة تسويات كثيرة ودقيقة يجب على يحيى باشا ان يتكرها قبل ان يجعل مصر امة تحكم نفسها بنفسها منظمة الاعمال ضامنة مصالح الاجانب وهي بعيدة عن الخضوع لتلك المصالح . وقبل ان يجعلها امة مستقلة . ومع ذلك تكون شريكة مخلصه في اتحاد الامم التي تتألف منها الامبراطورية البريطانية)

لماذا يجب على يحيى باشا ان يتكرر تلك التسويات الكثيرة والدقيقة قبل ان يجعل مصر امة مستقلة ؟ انما يجب عليه ذلك تنفيذاً لسياسة التصريح من جانب واحد . وهي السياسة التي عولت الحكومة البريطانية اخيراً على اتخاذها قاعدة لحل المسئلة المصرية بعد الفشل في السياسة التي أسس بنيانها اللورد ملر على قاعدة المحالفة بين مصر وانجلترا

سياسة التصريح من جانب واحد قوامها المتبوعية والتابعة . كانت الحكومة التركية بما لها من حق السيادة على مصر تمنحها ماشاءت من التدرج في سبيل الحكم الذاتي بتصريح من جانب واحد كما يمنح المتبوع تابعه

وقد اعلنت الحكومة البريطانية في تبليغ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ (ان الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديوى السابق على مصر قد سقطت عنهما وآلت الى التاج البريطاني) فبمقتضى هذه الايلولة اعلنت حكومة انكلترا انتهاء الحماية لعدم الحاجة اليها مع السيادة ومنحت مصر التابعة لها قسطاً من الاستقلال الذاتي بتصريح من جانب واحد كما كانت تفعل الحكومة التركية واستبقت في يدها ماشاءت من مظاهره بصورة مطلقة غير مقيدة بقانون البلاد ولا دستوراً تحقيقاً لمعنى السيادة وحق الرعوية والتبعية والحقوق الاخرى التي اترعتها من سلطان تركيا ومن نائبه الشرعى على البلاد

قد يمكن القول بأن يحيى باشا يستطيع ابتكار التسويات الكثيرة والدقيقة التي يجب عليه ابتكارها قبل ان يجعل مصر امة تحكم نفسها بنفسها وقبل ان يجعلها امة مستقلة وقد يمكن القول بأن صدور الدستور مع التنصيص في صلبه على وضعه في ثكنات الاعتقال انما كان من قبيل التهديد لابتكار تلك التسويات الكثيرة والدقيقة في عهد لم تكن فيه الحكومة حكومة دستورية بالفعل . وقد يمكن القول بأن قانون التضمينات . وقانون الاجتماعات . وقانون التعويضات . وقانون الحكم العرفي . والقانون المعدل لقانون العقوبات من جملة مايجب على يحيى باشا ابتكاره قبل ان يجعل مصر امة مستقلة

ولكن مالا يمكن ولا استطاع فهمه هو أن يكون في مقدور يحيى باشا أن يبتكر تسويات كثيرة ودقيقة توفق بين استقلال مصر وكونها شريكة مخلص في اتحاد الامم التي تتألف منها الامبراطورية البريطانية

ليس في استطاعة يحيى باشا ولا في استطاعة كائن من كان أن يبتكر اية تسوية يقطع بها البلاد المصرية من هيكل المجتمع الاسلامي ولا أن يحول بينها وبين التمتع بحق الرعوية والتبعية الاسلامية . ولا أن يذهب بها مذهب الاندماج في امبراطورية اخرى غير الامبراطورية الاسلامية حتى يجعلها امة مستقلة ومع ذلك تكون شريكة مخلص في اتحاد الامم التي تتألف منها الامبراطورية البريطانية

انما مصر امة اسلامية ولا بد أن تكون في حكم نفسها بنفسها خاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية التي هي النظام الاجتماعي العام لدور الاسلام وممالكه . وان تكون في استقلالها شريكة مخلص في اتحاد الامم التي تتألف منها الامبراطورية الاسلامية دون سواها . رضى عنها بذلك من رضى وسخط من سخط لاسلمو مصر ولا أهل ذمتها بالدين يرضون أن تصبح مصر في استقلالها شريكة مخلص في اتحاد الامم التي تتألف منها الامبراطورية البريطانية ولا غيرها من الامبراطوريات الاجنبية وهذا الاتحاد المقدس بين الطائفتين . وهذا التعاون والتناصر على المجاهدة في سبيل الاستقلال

النام بكل وسيلة مشروعة لا كبر دليل على ان القوم في مصر لم يذهبوا ببلادهم مذهب الاندماج في اية امبراطورية اخرى غير الامبراطورية الاسلامية . ولم يتنازلوا عن التمسك بحقوقهم الموروثة عن آباءهم الاولين في الرعوية والتبعية الاسلامية

فمن الخطأ في تقدير الامور وفي تحليل نفسية الشعوب الاعتماد في حل المسألة المصرية على ما فرط من المصريين في الحرب الغابرة وأشار اليه الاورد ملتر في تقريره بقوله (١) ان الشعب المصري تحمل التكاليف والقيود التي اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى (٢) وان الخدم التي قام بها فيلق العمال المصري كانت خدماً لا ثمن ولا غنى عنها للحملة على فلسطين (٣) وان حكومة السلطان قد ايدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حي (٤) وان عظمة السلطان قد اشترك بشجاعة واخلاص في تحمل المشقات التي يقتضيها تدبير أمور بلاد اسلامية تحتلها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين

من المؤكد ان هذا الذي أشار اليه الاورد في تقريره من الحوادث الفذة في تاريخ البلاد المصرية الاسلامية لا يتكرر ولن يتكرر مهما كانت الاسباب ومهما كانت العوامل الباعثة على تكراره

فعلى الذين يهتمون بامر النظام الاجتماعي العام هنا وهناك ان يضعوا نصب اعينهم هذه الحقائق وان يقدرُوا نتائجها وآثارها حق التقدير في التسويات الكثيرة والدقيقة التي

ارادوا بابتكارها ان يتوصلوا الى حل المسألة المصرية على قاعدة انتقال السيادة والحقوق الاخرى على بلاد مصر الى التاج البريطاني حينما جعلوها دولة مستقلة ذات سيادة . والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم .

وقال فضيلة الشيخ احمد محمد حميدة أحد علماء الازهر والمدرس بمعهد أسبوط ما يأتي :

اطلعت في مقطم الخميس ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣ على كلمة لكاتب حقوق أديب يستفسر فيها بكل أدب وكال من علماء الشريعة عن وجه الحكمة في الحكم الشرعي المسلم به عند الحنفية وهو اعتبار كل في اختلاف الدين واختلاف الدار مانعاً من الارث . ويحتاط في كتابته ليدفع عن نفسه تهمة الشك والارتياب في صحة هذه الاحكام بما يدل على انه أوتي من الحكمة والفضل قسطاً وافراً فاذا استفسر فانما يستفسر ليصل الى وجه الحق والصواب (لا كما كان يسأل المسلم ابن المسلم المصري ابن المصري عن لبس القبعة فيقول : أن لم يبين العلماء وجهاً مقبولا أصبحت لا بساً لها فيتجرد من قوميته وشعار أهل جنسه ويندج في قوم آخرين ينظرون اليه بعين السخط والاحتقار) أكثر الله من امثال صاحب النظرة وارشد اخواننا المغرورين الطائشين

يقول الحنفية اختلاف الدارين يمنع التوارث بين ذوي القرباات النسبية وذوي القرباات السببية ولكنهم لم يطلقوا القول بالمنع بل قالوا انما يمنع اختلاف الدارين من

التوارث اذا انقطعت العصمة فيما بين أهل الدارين بحيث يستحل كل منهم قتال الآخر فينقذ ينقطع باختلافها التوارث لان انتقال الممتلكات بطريق التوارث من باب الصلات والمعونة وهي تنبني على المودة والعصمة والولاية لا على القطيعة وهدر الدماء ولذلك قالوا اذا كان بين أهل الدارين تناصر وتعاون على اعدائهما اعتبرت الداران داراً واحدة وكانت الوراثة بينهما ثابتة كما لو كانا من أهل دار واحدة ولم يمنع من الارث مانع يقول الحنفية ايضاً اختلاف الدين يمنع التوارث بين الاقرباء ويبينون وجه الحكمة في ذلك بان التوارث من باب الصلات والمعونة شرع جزاء للتعاون والتعااض والتناصر ولذلك جاءت الشريعة بتقديم الأقرب في هذا المعنى على غيره كتقديم الاولاد على الاخوة والاخوة على الاعمام نظراً لذلك

والشأن في أهل الاديان المختلفة أن يقع بينهم التنافر والتطاحن يتلقن الصبيان من آبائهم وامهاتهم واخوانهم ما يغرس في نفوسهم ذلك فيشرب الطفل ويشيب على هذا المبدأ مبدأ الشحناء والبغضاء ولا يعقل مع هذا التنافر والتخاذل الناميين مع نحو اللحم والدم والمتمشيين مع تمشي المدارك أن يكون بينهم التناصر والتعاون

فلذلك كان اختلاف الاديان مانعاً من التوارث المشروع صلة وجزاء للتعاون والتناصر وأشار الفقهاء بقولهم الشأن وقوع التنافر بين أهل الاديان المختلفة الى ان

وقال فضيلة الشيخ عبد الحليم قطيط
أحد علماء الازهر ما يأتي :

في يوم الخميس ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣
وجه حقوقى على صفحات المقطم الى علماء
الاسلام السؤال الآتى :

ما حكمة امتناع التوارث بين المسلمين
والكفار وما حكمة امتناعه بين الكفار أهل
الملل المختلفة وما حكمة امتناعه بين الكفار
المتحدى الملة اذا اختلفت دارهم وقد ضم المقطم
صوته الى صوت السائل الفاضل وأهاب بالعلماء
ان يبحثوا هذا الموضوع وغيره وان يطبقوا
الدين على حالتنا الاجتماعية لاننا نستقبل حياة
جديدة فيجب ان نسلك لها أصلح الطرق
ونحن نشكر لحضرة السائل والمقطم المحترم
هذه الدعوة الى الخير ونجيب على السؤال
بما يأتي :

اما امتناع الميراث بين المسلم وغير المسلم
فدليله ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم قال
« لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »
واما امتناع التوارث بين الكفار المختلفى الملة
فدليله ايضا ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم
قال « لا يتوارث اهل ملتين شئ » اى
لا يتوارث يهودى ونصرانى ولا يهودى
ومجوسى ولا نصرانى ومشرى وهكذا .
وحكمة هذين التشريعين ان الوارث الذى
يخلف الميت فى امواله ويحل محله فى الاستيلاء
على ثمرات مجهوداته يجب ان يكون بينه

الاحكام العامة ترتبط بما هو الشان والغالب
فلا ينافى انه قد تقع المودة والالفة والتعاون
والتناصر بين أهل الاديان المختلفة كما اذا
وفق الله عقلاء الطائفتين فامسكوا بزمام
الطرفين واكثروا من المواعظ الحسنة
والبيانات الكافية الشافية متى انجلي وجه
الحكمة وانكشف الغطاء فخل الوفاق محل
الخلاف وركزت الالفة فى موضع القطيعة
بفضل الله تعالى

وبناء الاحكام العامة على الشان والغالب
والمظنة ليس خاصاً بالقوانين الشرعية بل
قوانيننا الوضعية كثيراً ما تبني على الشان
والمظنة . فان قائد الجيش مثلاً قد يصدر أمره
بان المكان المحدود بكذا وكذا لا يدخله احد
والا فقد عرض نفسه للهلاك . فاذا دخل أحد
بعد ذلك وجب فى نظر القائد وجيشه اهلاكه
لانه مظنة الاخلال بالنظام وسوء النية وأن
كان فى الحقيقة حسن النية ولم يقصد شراً

هذا هو وجه الحكمة فى ان اختلاف
الدين واختلاف الدار من موانع الارث وقد
تسمح الظروف بنشر كلمة تشمل موانع الارث
كلها اذا وفق الله تعالى

ومع ذلك ربما يتعرض غيرى من حضرات
السادة العلماء فيشرح الامر باكثر من ذلك
والله تعالى يلهمنا الرشيد ويرزقنا الاخلاص
وحسن التفاهم التى هي أساس الاصلاح
والسبب الاقوى فى اتصال الطرائق المختلفة
المشارب وقرب بعضهم من بعض فيسود
الوفاق والوئام ان شاء الله تعالى

ولعدم ما يصلح ان يكون علة مشتركة بين هيتي الصورتين وبين صور اختلاف الملة وبعبارة اخرى لا يسلمون ان التناصر مفقود بين اب وابن احدهما ذمي والآخر حر بي ولا بين اب وابن كل منهما في بلدة معادية للآخرى على انه متى ثبت في القرآن او في السنة حكم فنحن مطالبون بأن ندين به سواء ادركنا حكمه ام لا فكثيراً ما يكون لاحكام الشريعة اسرار عالية تدق علينا ولا تزال الايام ترينا من آياتها العجيبة ما يبين انها الحق

وقال الاستاذ محمد افندي امين الشاهد المحامي سابقاً ما يأتي :

القتل والارث - سأل سائل في المقطم الاغري بصلد ما سبق لي ذكره بعنوان « القتل والارث » في مسألة مقتل المرحوم علي بك كامل فهمي بيد زوجته وطلب بيان الطريق الذي ستمر به دعوى الارث قبل الوصول الى الحكم الشرعي الذي سبق بيانه فأجابه على ذلك اقول :

لا يخلو حال الزوجة وقت المطالبة بفرضها من احد امرين . فهي اما ان تدعى الحمل او لا تدعيه وفي الحالين ينظر الى التركة كأنها قسمان :

القسم الاول : فرض الزوجة وهو نصيبها ويقدر بالثلث ان ادعت الحمل . وبالربع ان لم تدعه او ادعته وظهر كذبها او اسقطت او ماتت هي وحملها

القسم الثاني : وهو الباقي بعد ما تقدم

وبينه غاية الموالاة وتتمام المناصرة على ما يرشد اليه قوله تعالى بعد ان ذكر نصيب الآباء والابناء من الميراث (آباؤكم وابناؤكم لا تدرون ايهم اقرب لكم تقياً) ومتى اختلف دين الوارث والمورث كان بينهما منتهى انشقاق وغاية الخلاف . وكيف لا يكونان كذلك وقد تباينا في اعز الاشياء عليهما وانتمى كل منهما الى ابغض الاشياء الى صاحبه . بل وكيف يقتصران وما زال اختلاف الدين مبعث القلاقل ومثار النزاع فكم افنى من قبيل وابد من دول . واما اختلاف داري الكفار المتحدى الملة فلم يثبت عن النبي عليه السلام شيء يفيد انه مانع من الارث بل يفهم من الحديث المتقدم « لا يتوارث اهل ملتين شيء » ان اهل الملة الواحدة يتوارثون سواء اتحدت دارهم او اختلفت وسواء كانوا كلهم ذميين او حريين او بعضهم وبعضهم : لكن قال الحنفية أن الكافرين من ملة واحدة اذا اختلفت دارهما بأن كان كل منهما في دار لها ملك ومنعة وكان بين المملكتين تقاطع كالفرنسيين والالمانيين فلا توارث بينهما بخلاف ما اذا كانا متحالقين كالفرنسيين والانجليز . وكذلك قالوا هم والشافعية اذا اختلف الكافران ذمة وحرراً بأن كان احدهما في جوارنا له مالنا وعليه ما علينا والآخر حرباً علينا لا توارث بينهما وعلة ذلك عندهم عدم الموالاة والنصرة بينهما في كلتا الصورتين . واما غير من ذكرنا من علماء المسلمين فلم يجعلوا اختلاف الدار مانعاً من الارث لعدم ما يثبت ذلك من الشذ على ما قدمنا

ويذهب الى غيرها من الورثة على تفصيل فيه ليس هذا محله

وعلى ذلك فان فرض الزوجة عند المطالبة به يختلف باختلاف الاحوال فهو اما الثمن او الربع بحسب ما اذا كان للميت ولد او لم يكن له ولد - والمقصود بالولد هنا الذكر او الانثى على السواء . ولا تكلف الزوجة للمطالبة بفرضها في التركة باكثر من اثبات الزوجية من المتوفى واثبات الوفاة دون سببها . وهي في هذه الدعوى في مركز المدعى

تقام الدعوى في وجه باقى الورثة وهم المدعى عليهم فيدفعون دعواها بأنها قاتلة والقتل احد موانع الارث فلا توارث بينها وبين القتيل لان القتل مانع منه

فان اعترفت بالقتل منعت من الميراث وان انكرت ما ادعاه الورثة كلفوا اثبات ما ادعوه وهم هنا يكلفون ان يثبتوا بالطريق الشرعى ان المدعية هي التى قتلت مورثها وانما قلنا ان يكون الاثبات بالطريق الشرعى لان الدعوى شرعية من اختصاص المحاكم الشرعية وهذه المحاكم لها طرق خاصة فى الاثبات . ولا ثبات ذلك طريقان

١ - شهادة الشهود وهذه لا يؤخذ بها هنا لانه لو فرض وكان النصاب متوفراً وامكن استحضارهم من انكثرا ليؤدوا الشهادة امام المحاكم الشرعية بمصر فان اهم شروط الشهادة غير متوفر وهو شرط المعاينة وهى لا تكون الا برؤية العين كما ورد فى حديث النبي صلى الله عليه وسلم « اذا عاينت مثل الشمس فاشهد » و اشار لمحدثه الى الشمس

وكما قرأنا فى الجرائد لم ينظر احد الشهود الذين سمعنا شهادتهم القاتلة وهى تبشر القتل حتى تكون شهادتهم صحيحة شرعاً فيؤخذ بها ٢ - الاوراق الرسمية : اعترفت الزوجة فى محاضر التحقيق وفى اوراق رسمية اخرى انها قاتلة وهذه المحاضر هى اوراق رسمية كما سبق لنا القول فى مقالنا الاول ولا يمكن نقلها الى مصر بل يمكن اخذ صورة رسمية منها وهذه الصور يستخرجها المدعى عليهم لتقديمها للحكمة اثباتاً لدعواهم ودفعاً لدعوى الزوجة

وهذا هو طريق الاثبات الذى سيسلكه الورثة لاثبات القتل

ولكن المدعية ترد على ذلك بأن الاصل هو التوارث بين الزوجين ما لم يثبت وجود المانع والممانع هنا وهو القتل غير ثابت بالطريق الشرعى وليست صور المحاضر التى يستند اليها المدعى عليهم وهى المحررة فى بلد اجنبى ضمن هذه الطرق التى وردت على سبيل التحديد والحصر . وقد انشئت المحاكم الشرعية بمقتضى لائحة الترتيب وهذه حددت تلك الطرق فلا يسوغ لها الاخذ بغير الطرق المرسومة فى هذه اللائحة اما ما سواها من الطرق فان المحاكم ممنوعة من النظر فيها فضلاً عن الاخذ بها والحكم بمقتضاها

ولكن يرد على ذلك المدعى عليهم بأن المحاضر المذكورة انما حررها موظف مختص باثبات ما ورد فيها فهى حجة بما جاءت به وان طرق الاثبات التى وردت فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لم ترد على سبيل الحصر والعد

بلاجراءات اخف وطأة مما كان متعلقاً
بموضوع الحق

هذه هي حجج المدعية وتلك هي ردود
المدعى عليهم يعرضها كل فريق منهم امام
المحكمة . ولكن بماذا تأخذ هذه المحكمة وأى
فريق هو اقوى حجة ؟

ان حجة المدعية عليها شيء من الطلاوة
شكلا اما من حيث جوهرها فهي حجة
ضعيفة لا تلبث ان تزول اذا ذكرت المبادئ
الحديثة التي تحتم الاخذ بما وردت به تلك
المحاضر الرسمية

اما حجة المدعى عليهم فان القياس لا يمنع
من الاخذ بها وعددها قاطعة في الدعوى .
وهي غير قابلة للتنفيذ كحجة المدعية التي تريد
ان تتخذ من حروف لأئحة ترتيب المحاكم
الشرعية مركباً تهرب به من احكام الشريعة
الغراء في موضوع القتل والارث لتصل به
الى ما منعت هذه الشريعة عنها وما هو متعلق
به حق غيرها .

وليس في ذلك مخالفة للشريعة الغراء التي
ماوردت الا لاصلاح شؤون العباد واعطاء
كل ذى حق حقه . وان الشريعة التي لا تمنع
الاحتياط للوصول الى الحكم الشرعى الصحيح
لتسمح بالاخذ بما ورد في هذه المحاضر وهي
طريق اسلم طاقبة منها

واذا كانت القاعدة «شرع ما قبلنا شرع
لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه»

وهي قاعدة شرعية جرى عليها العمل
تقضى بالاخذ بأحكام شرائع غير الشريعة
الاسلامية عند عدم وجود الحكم الشرعى في
هذه الشريعة . فهل ثبت ما يمنع من الاخذ
بقاعدة اعتبار هذه المحاضر أوراقاً رسمية
كما اذا حررت بمصر وهذا من باب اولى لان
القاعدة الشرعية قد تؤثر في موضوع الحق
أما قاعدة الاخذ بأوراق رسمية محررة في بلد
اجنبى فلا تؤثر في موضوع الحق بل هي
متعلقة بالاجراءات وطرق المرافعات وكل
هذه انما وضعت مظهرة له . وما كان متعلقاً



قضايا المحاكم المختلطة

٥٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢

اعلان الوكيل . صحته . شروطه . وكالة خاصة

القاعدة القانونية

لا يصح اعلان الاوراق الى محل الوكيل
عن شخص معنوى الا اذا كان ذلك الوكيل
قد فوض اليه امر المرافعة في الدعوى التي
اعلنت صحتها اليه

فأذا لم يثبت المدعى وجود هذا التوكيل
الخاص فان الحكم الذى يصدر فى الدعوى
بناء على هذا الاعلان لا يحتج به على الشخص
المعنوى وتبعاً لذلك يبطل حق الاختصاص
الذى اخذ بمقتضى الحكم المذكور وكذا
تنبيه نزع الملكية الذى انبنى عليه
(B · L · J · XXXV 89)

٥٥

محكمة اسكندرية المختلطة

حكم تاريخه ٢ يونيو سنة ١٩٢٣

الجنسية المصرية . اختصاص

القاعدة القانونية

بما ان الحكومة المصرية لم تسن حتى

الآن قانون الجنسية المصرية فيجب ابقاء
القديم على قدمه . فالسوريون العثمانيون أصلاً
يجب ان يجرى عليهم ما يجرى على رعايا
الحكومة المحلية بالنسبة الى اختصاص المحاكم
المختلطة . فالحماية التى بسطتها فرنسا على سوريا
لا تؤثر فى جنسية السوريين ولا تجعلهم متهمين
بشيء ما الى دولة فرنسا فتخرجهم من اختصاص
المحاكم الاهلية المصرية فى معاملاتهم مع الوطنيين
(استئناف فيليب عضى ضد احمد بدير . رئاسة
جناب القاضى هريوس)

٥٦

محكمة اسكندرية المختلطة

حكم تاريخه ٢ يونيو سنة ١٩٢٣

اشهار افلاس . دين متنازع فيه

القاعدة القانونية

حكم على تاجر بدفع دين وشملت المحكمة
حكمها بالنفاذ المعجل . طعن المحكوم عليه فى
الحكم بطريق الاستئناف . هل يجوز للدائن
الذى حصل على الحكم أن يطلب من المحكمة
ان تحكم باشهار افلاس مدينه الذى لم يدفع
الدين بالرغم من اعلان الحكم له

حكمت محكمة اسكندرية المختلطة :

١ - بأن القضاء جرى على أن عدم دفع دين متازع فيه لا يكفي لتسوية طلب اشهار افلاس تاجر

٢ - اذا تبينت المحكمة ان الاستئناف مرفوع بقصد المثل والتسوية وكسب الوقت فقط جاز لها ان تنظر في طلب اشهار الافلاس وتحكم به . اما اذا تبين لها أن الاستئناف جدى والنزاع في الدين جدى حال الاستئناف دون نظر طلب اشهار الافلاس (الدائرة التجارية رئاسة جناب القاضى بدوتشى)

تعليل

صدر حكم حديث العهد من محكمة الاستئناف المختلطة قبل مبدأ جواز اشهار افلاس التاجر الذى يحكم عليه بدفع دين بحكم مشمول بالنفاذ المعجل ولو رفع استئنافاً عن هذا الحكم

٥٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣

حكم غيابي . عدم تنفيذه . سقوطه . طبيعته . قبول ضمني

القاعدة القانونية

ان بطلان الحكم الغيابي بسبب عدم تنفيذه في ظرف ستة شهور من تاريخ صدوره ليس من النظام العام . ولغائب أن يتنازل عن

التمسك بهذا البطلان بقبوله صراحة أو ضمناً الحكم الذى صدر فى غيبته واذا صدر بعد الحكم الغيابي الذى لم ينفذ حكم غيابي من محكمة الاستئناف ولم تحصل فيه معارضة وتنفذ فى خلال الستة شهور فإن قبول هذا الحكم قبولاً ضمناً يستتبع الرضا بالحكم الاول

وجاء بمحييات الحكم :

« حيث ان المستأقنين لم يعارضوا فى الحكم الغيابي الاستئنافي الذى صدر ضدهم » وحيث ان هذا الحكم تنفذ فى خلال الستة شهور التالية لصدوره واصبح نهائياً « وحيث ان تقويتهم لحق المعارضة الذى جعله القانون تحت تصرفهم يستفاد منه انهم قبلوا ضمناً بالحكم الاستئنافي الغيابي وهذا يستتبع ضرورة رضائهم بالحكم الغيابي الابتدائي السابق صدوره والذى حل الحكم الاستئنافي محله . ولا محل للنظر فيما يوجهونه اليوم من طعون ضد هذا الحكم لان الاحكام القضائية لا يطعن فيها الا بالطرق التى حددها الشارع »

(دائرة مستر ماك بارت B. L. J. XXXV 161)

٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩

الحارس على اموال الاعداء . جنسية . اختصاص

القاعدة القانونية

الحارس الذى تعينه السلطة العسكرية .

البريطانية في مصر على ممتلكات الاعداء لا يمثل في الحقيقة ونفس الأمر هذه السلطة الاجنبية فتكون معاملاته ومنازعاته خاضعة لقضاء المحاكم المختلطة بل هو وكيل عن المالك . فإذا كان المالك من رعايا الحكومة المحلية ولو كان تركياً وساكناً في بلاد تركيا والمدعى عليه من رعايا الحكومة المحلية كانت المحاكم الاهلية مختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها الحارس أو التي ترفع عليه وجاء في حيثات حكم محكمة الاستئناف المختلطة ما يأتي :

رفع مستر رسل هذه الدعوى بصفته حارساً على أموال البرنس سعيد باشا حلیم طبقاً لمشور القائد العام للقوات البريطانية الصادر بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ الذي قوضه بالعمل بصفته حارساً على جميع أموال وحقوق ومصالح البرنس في مصر . وقد دفع المستأنف دعوى مستر رسل بقوله مادام البرنس سعيد حلیم من رعايا الحكومة المحلية (مصرياً أو عثمانياً) وهو مثله من رعايا الحكومة المحلية فكان يجب على الحارس أن يرفع دعواه أمام المحاكم الاهلية

محكمة مصر المختلطة حكمت برفض الدفع بعدم الاختصاص وبنت حكماً على الاسباب الآتية :
اولاً - قالت ان البرنس سعيد حلیم هو من رعايا الدولة العثمانية وقد تقلد في الحكومة العثمانية منصب الصدارة العظمى . وأن القاعدة التي كان جارياً عليها حتى اليوم من اعتبار

العثمانيين مثل المصريين لا يمكن الجرى عليها الآن في مصر من تاريخ خلاص مصر من دفع الجزية الى الحكومة العثمانية وارتقاء ولى الامر في مصر الى السلطنة وعلان الحماية البريطانية على القطر المصري . ثم انه على اثر تحالف تركيا مع دول أوروبا الوسطى في الحرب صار العثمانيون من الاعداء

وعلى هذا حتى اذا فرضنا أن مستر رسل ليس الا وكيل البرنس حلیم فإنه يكون تابعاً في معاملاته لقضاء المحاكم المختلطة

ثانياً - على أن الحارس على أموال الاعداء انما يستمد صفته من السلطة العسكرية البريطانية وحدها فهو أذن ليس بوكيل عن هذا العدو وبناء عليه يجب أن يكون الحارس تابعاً في معاملاته لقضاء المحاكم المختلطة مهما كانت جنسيته

عن الأمر الأول

دار البحث مراراً لمعرفة تأثير الاجراءات التي اتخذتها حكومة هذه البلاد على اثر اعلان الحرب الكبرى في اختصاص المحاكم المختلطة . فذهب البعض الى القول بأن الأوامر التي صدرت من الحكومة المصرية بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩١٤ بقصد حماية القطر المصري في اثناء الحرب التي نشبت بين المانيا وانكلترا كان الغرض منها منع الالمان من التمتع بالامتيازات التي كانت لهم برفع قضاياهم في المواد المدنية امام المحاكم المختلطة (راجع الحكم الصادر من

قبل على أن يسقط عنهم هذا الامتياز مرة أخرى عندما يعقد الصلح بين تركيا ومصر

زد على هذا أن حكمة انشاء المحاكم المختلطة في مصر تأتي مثل هذه التفرقة بين الاجانب الساكنين في مصر والاجانب المقيمين في الخارج اذ أن الامتيازات الاجنبية قد منحت والمحاكم المختلطة قد انشئت على الخصوص لمصلحة الاجانب المقيمين في مصر وأذا سلمنا أن طائفة من الاشخاص المقيمين في مصر ليس لهم أن يستفيدوا من نظام المحاكم المختلطة فلا يمكن أن يسلم بأن هذه الامتيازات تعطى لمواطنيهم المقيمين في الخارج

وما دام أنه لا يمكن معاملة رعايا الحكومة العثمانية الخارجين عن القطر المصري بغير المعاملة التي يعامل بها العثمانيون المقيمون في هذه البلاد فمحكمة الاستئناف ترى من الوجوب على خلاف رأي الحكم المستأنف العمل بالرأي الذي قضت به في حكمها الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٧ (راجع نشرة الاحكام المختلطة جزء ٢٩ صحيفة ٤٠٩) الذي قضى بأن حالة رعايا الحكومة العثمانية لم تتغير يبسط الحماية البريطانية على مصر وأنه يجب الاستمرار على معاملتهم كرعايا الحكومة المحلية سواء بسواء على أنه من المفيد هنا القول بأن الدولة التي بسطت على مصر حمايتها قد عنيت بالنص صراحة في التبليغ الصادر منها بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ الى حاكم هذه البلاد بأن

قاضى الامور المستعجلة بمحكمة اسكندرية المختلطة بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ١٩١٤ - وهو حكم لم يستأنف) وقد عدلوا الآن عن هذا الرأي الى تقيضه تماماً. وقالوا انه مادامت مصر قد انفصلت عن الدولة العثمانية وأصبح الرعايا العثمانيون معتبرين مؤقتاً في مصر بأنهم من الاعداء فيجب أن يعاملوا كأجانب ولهم أن يتمتعوا بالامتيازات التي لم تكن لهم من قبل

أما قاضى الامور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة فإنه لما رفع اليه مستر رسل دعواه المستعجلة هذه بطلب تعيين خبير لاثبات حالة المنزل الذي كان يسكنه المستأنف فيظهر أنه تردد في الأخذ بهذه النظرية لانه ميز في الحكم الصادر منه بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩١٨ بين العثمانيين الساكنين في مصر والعمانيين الموجودين خارج القطر المصري وأعلن أن العثمانيين الخارجين عن القطر المصري هم فقط الخاضعون لقضاء المحاكم المختلطة

ومحكمة الاستئناف ترى انه من الصعب قبول هذه التفرقة المؤسسة فقط على وجوب اعتبار العثمانيين المقيمين خارج القطر المصري في هذا الوقت اعداء لهذا البلد اذ أنه على فرض امكان وصف العثمانيين بانهم اعداء لمصر. وهذا أمر مشكوك فيه كثيراً فإن هذا القول يؤدي الى النتيجة الآتية: وهي أن العثمانيين الذين صاروا بصفة مؤقتة اعداء لمصر يجب أن يتمتعوا بامتياز ما كان لهم أن يتمتعوا به من

حليم باشا بل انها أرادت بالعكس أن تنصب له وكيلًا في شخص الحارس ليعمل ليس فقط باسمه ولحسابه بل ليدافع أيضاً عن مصلحته كما هو مذكور صراحة في منشور القائد العام المؤرخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ الذي به عين مستر رسل بصفته حارساً على جميع أموال وحقوق ومصالح البرنس . وقد نص نص صريح في المنشور بأن اختصاصات الحارس هي عين اختصاصات الحارس المنوه عنه بالبند التاسع من المنشور الرقم ٢٥ يناير سنة ١٩١٥ الذي ينص على أن الحارس تكون له الصفة في الحدود التي كانت لموكله لأدارة حركة الاموال الداخلة في حراسته . ويدخل في هذه الحدود على الخصوص حق الخصومة وحق قبض الديون الخ

ومن هذا يتضح بأجلى بيان بأن الوكالة التي للحارس داخل هذه الحدود ليست مستمدة من قائد القوات البريطانية في مصر وإنما مستمدة من الشخص المقيم في بلاد الاعداء وهو هنا البرنس حليم باشا الذي وضعت امواله تحت الحراسة بموجب المنشور المذكور . ومادام الامر كذلك فمن رأي محكمة الاستئناف أن مستر رسل قد عمل في هذه الخصومة بصفته وكيلًا عن البرنس حليم ومن المبادئ المقررة ومعمول بها أن الوكيل تكون له في جميع خصوماته جنسية موكله

وقد ادعى مستر رسل أن لهذه القاعدة

تعديل المعاهدات المعروفة باسم الامتيازات الاجنبية قد تأجل النظر فيه الى ما بعد انتهاء الحرب . وما دام انه لم يحصل حتى اليوم مثل هذا التعديل فلا يسع المحاكم المختلطة الا أن تبقى اختصاصها على الحالة التي كانت عليها قبل الحرب

ومن المهم القول هنا بأن محكمة الاسكندرية الجزئية المختلطة حكمت بهذا المعنى ايضاً في حكمها الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩١٦ (راجع نشرة الجازيت جزء ٧ عدد ٢٤ نبذة ٦٥) وكذلك الحثيات المتينة التي بنت عليها محكمة مصر الجزئية المختلطة حكمها الصادر منها بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩١٧ (راجع الجازيت سنة ٧ صحيفة ١٤٠ نبذة ٤٢٢) وبها قضت بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر والفصل في الخصومات المتعلقة بالرعايا العثمانيين في مصر يظهر انها تنطبق ايضاً على الساكنين منهم خارج القطر المصري

عن الامر الثاني

وكذلك بالنسبة للأمر الثاني فإن محكمة الاستئناف المختلطة ليست من رأى قضاة محكمة أول درجة . نعم أن مستر رسل المستأنف عليه قد تلقى صفته من السلطة العسكرية البريطانية وهو خاضع للتعليمات التي تصدر اليه منها ولكن ليس من الخطأ القول بأن السلطة العسكرية ليس فقط لم تقصد بأن تحمل محل البرنس

استثناء جرى عليه قضاء محكمة الاستئناف المختلطة مقتضاه أن الحراس القضائيين الذين تعينهم المحاكم المختلطة يخضعون لقضاء المحاكم المختلطة وحدها في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ مأمورياتهم ولكن هذا الادعاء غير صحيح لأن اختصاص المحاكم المختلطة في مثل هذه الأحوال مبني على أنها كانت اختصت في الأصل بنظر أصل الخصومة وبعبارة أخرى كانت المحاكم المختلطة قد اختصت في الأصل بسبب وجود مصلحة لاجنبي عندما عينت الحارس القضائي

والذي يؤيد رأي محكمة الاستئناف المختلطة في هذا الصدد ما جرت عليه إدارة حراسة أموال الأعداء نفسها حيث أنها بصفتها حارسة على أملاك الخديوي السابق وعلى أملاك أعضاء آخرين من أعضاء العائلة الخديوية قد رفعت جملة دعاوى لحسابهم ضد اشخاص من رعايا الحكومة المحلية أمام المحاكم الأهلية (قضية مستر رسل بصفته حارساً على أموال سمو البرنس سعيد باشا حليم)

٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٣
وقف . اجارة . دفع الايجار . ناظر مطعون فيه .
ايجار التل . غبن فاحش

القاعدة القانونية

١ - يجب على مستأجر الاعيان الموقوفة أن يتحرى ويتحقق من صحة صفة الناظر

الذي يدفع اليه الايجار . فإذا علم بالتزاع القائم بين الناظر والمستحقين وبطلبهم عزل الناظر والحجر عليه وهو الطلب الذي انتهى بالفعل بالحجر عليه وبعرله من النظر ودفع المستأجر الايجار الى الناظر الأصلي كان هو الجاني على نفسه . فإذا قصر المستأجر أو أهمل في التحقق من بقاء الصفة أو زوالها ودفع كان هو المسئول عن خطأه وإهماله ووجب عليه دفع الايجار مرة ثانية الى الناظر الحقيقي الذي له وحده حق القبض

٢ - لا يجوز لناظر الوقف أن يؤثر اعيان أو اطيان الوقف إلا بأيجار التل

(استئناف ميخائيل زرقوتس ضد حافظ بك جنيد رئاسة المستشار مانسون)

٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٣
اختصاص . محاكم مختلطة . مصلحة الاجنبي . زوالها

القاعدة القانونية

إذا رفعت دعوى امام المحاكم المختلطة لوجود مصلحة لاجنبي فيها ثم زالت صفة الاجنبي فبقى المحاكم المختلطة مختصة بنظر الدعوى ولو كان الخصوم الباقين من رعايا الحكومة المحلية اللهم الا اذا زالت صفة أو مصلحة الاجنبي قبل المرافعة في الموضوع . فإذا رفع اجنبي دعوى على الحكومة امام المحاكم المختلطة والحكومة أدخلت فيها شخصاً من رعايا الحكومة المحلية

ووجهت الحكومة ضده دعوى فرعية ثم نظرت النزاع جميعه وقضت فيه بعدم قبول دعوى الاجنبى لسبق نظرها والحكم فيها كان لها أن تنظر فى النزاع القائم بين الحكومة والشخص الآخر ولو كان من رعايا الحكومة المحلية

(استئناف الحكومة المصرية ضد أم احمد بنت عبد الله رئاسة المستشار هانسون)

٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٣
بيع . ايجاب وقبول . انتقال الملكية فوراً .
حبس الثمن . فوائد

القاعدة القانونية

١ - إذا صدر من المشتري قبول بالشراء فى الميعاد المضروب فى التفويض فإنه يصبح مالكا للعين المبيعة لأن البيع يتم بين البائع والمشتري بمجرد تبادل الايجاب والقبول واتفقهما على الثمن وعلى العين المبيعة

٢ - تنتقل ملكية العين التى حصل الايجاب والقبول فيها بمجرد تمام تبادل الايجاب والقبول فيصبح المشتري مالكا بصرف النظر عن دفعه الثمن وعن استلامه العين المبيعة
٣ - لا يجوز للمشتري أن ينتفع بالعين التى

اشتراها ويحبس فى الوقت نفسه تحت يده ثمنها فإذا حبسه عنده لزمته الفوائد القانونية من تاريخ انتقاعه بالعين اللهم الا اذا نص فى العقد على فوائد ازيد فتحتسب عليه

(استئناف يوسف سريو ضد ابراهيم على النشاملى رئاسة المستشار هانسون)

٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٣
تنبيه نزع ملكية . شروط الصحة . ممارسة . استئناف
القاعدة القانونية

قضت المادة ٦٠٦ من قانون المرافعات المختلط بأن تنبيه نزع الملكية يجب أن يشتمل على بيان العقار المقتضى نزعه نوعاً ومساحة فإذا لم يبين فى التنبيه نوع العقار المراد نزعه ومساحته فلا يكون التنبيه تنبيهاً عقارياً بالمعنى المراد من المادة ٦٠٦ . وبناء عليه تكون المعارضة فى هذا التنبيه خاضعة لأحكام المادة ٤٣٩ من قانون المرافعات وميعاد الاستئناف فى الحكم الذى يصدر هو ميعاد الاستئناف العادى
(استئناف يوسف عبد الغفار ضد شركة الفحم . رئاسة المستشار فو)

٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٣
اجارة . قانون تقييد اجور المساكن . اختصاص .
مدة اجارة الوقف . قبض الاجار مقدما .
القاعدة القانونية

١ - أن قانون ٢١ فبراير سنة ١٩٢١ الخاص بتقييد أجور المساكن هو قانون استثنائى من قسط لتقييد وتحديد أجور المساكن وتسوية المنازعات التى تنشأ بين الملاك والمستأجرين فى هذا الخصوص ولم يلاحظ عند وضعه أن يحل محل

القانون المدني فيما يختص بأحكام عقود الأجرة ولهذا يجب أن يفسر وأن يطبق في دائرة ضيقة لا تتعدى الغرض من تشريعه واختصاص القاضى الجزئى المنصوص عليه في المادة ٢٦ منه انما شرع للفصل في المنازعات القائمة بين الملاك والمستأجرين بخصوص تحديد الاجرة

فبناء عليه تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية الدعوى الكلية التى ترفعها وزارة الاوقاف للفصل في صحة اجارة عقدها ناظر الوقف السابق المتوفى وفي صحة الدفعات المعجلة التى اجراها المستأجر لناظر السابق وللحكم بطرد واخراج المستأجر في حالة ما تبين المحكمة أن الاجارة وقعت باطلا والدفعات حصلت بطريقة غير قانونية

٢ - يجوز لناظر الوقف أن يؤجر اعيان أو اطيان الوقف لمدة ثلاثة سنوات بدون احتياج الى استصدار إذن من القاضى سواء كان المؤجر عقاراً أو اطياناً زراعية

٣ - اذا كان ناظر الوقف هو المستحق الوحيد جاز له أن يؤجر اعيان الوقف لمدة تزيد على ثلاث سنوات والمستحق من بعده الحق في ابطال الاجارة فيما زاد على ثلاث سنوات ان اراد

٤ - لناظر الوقف أن يقبض الايجار معجلاً بشرط أن لا يتعدى القبض مقدماً حدود الناظر في التأجير بمعنى أن لا يزيد الايجار المقبوض على مجموع ايجار الثلاث سنوات

فإذا وقع حيف على المستحق من قبض الناظر الاجرة معجلاً فعليه الرجوع على الناظر أو على تركته ولا يجبر المستأجر على دفع الايجار مرة ثانية اللهم الا اذا ثبت أن المستأجر كان سيء القصد ومتواطئاً مع الناظر

المحكمة :-

« قول الوزارة أنه لا يجوز تأجير الدور والدكاكين الموقوفة لمدة تزيد على سنة وأن الناظر قد أجر العقار المتنازع فيه الى يوانيدس لمدة ٢٢ شهراً ابتدىء من أول مارس سنة ١٩١٨ بأيجار اجمالى قدره ٦٦٠ جنيهاً قبضها كلها مقدماً وأنه بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٩ أي قبل انتهاء الاجارة الاولى بسنة مد الناظر الى المستأجر الاجارة لسنة أخرى ابتداء من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقبض الايجار كله مقدماً بنفس الفية الاولى ثم بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ مد الناظر الايجار لمدة ١٤ شهراً أخرى على أن تبتدىء من أول يناير سنة ١٩٢١ الى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وقبض أيضاً للمرة الثالثة جميع الايجار مقدماً

« أن زعم وزارة الاوقاف بأن الناظر لا يجوز له أن يؤجر الدور والدكاكين الموقوفة لمدة تزيد على سنة بدون إذن القاضى يخالف القضاء الذى جرت عليه محكمة الاستئناف المختلطة من قديم الزمان بأنه لا فرق بين الدور والاطيان الزراعية في ذلك

« ومن يراجع كتاب مسيو كلافل في الوقف جزء ثانياً صحيفة ٩٠ يجد ما يأتى :

« يعتبر ابو ليث القيود التي لا تزيد مدة ايجارها على ثلاث سنوات محتمة نافذة بدون تمييز دور السكن والاطيان الزراعية. وقد جرى عرف كثير من البلاد الاسلامية على هذا المذهب وخصوصاً في تونس (راجع الحكم الصادر من محكمة تونس المدنية بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٩٥) وفي مصر كذلك . وقضاء محكمة استئناف اسكندرية المختلطة ومحكمة الاستئناف الاهلية استقر على هذا الرأي ايضاً (راجع الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٨ و ٣ فبراير سنة ١٨٨٦ و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ومندرجة في نشرة الاحكام المختلطة س ٢ ص ٦٧ ثم الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١١ فبراير سنة ١٨٩٢ و ١٣ مارس سنة ١٨٩٤ في مجلة القضاء . ويضاف الى هذه الاحكام الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩١٨ الذي أخذ بالمبدأ نفسه حيث قضى بأن لناظر الوقف ان يؤجر عمارة في مصر لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات بدون اذن القاضي (راجع نشرة الاحكام المختلطة س ٣٠ ص ١٣٢)

وقدرى باشا نفسه الذي يرتكن عليه المستأنف يظهر انه يميل الى تأييد هذا الرأي لأنه يقول بأن الناظر له ان يؤجر الدور الموقوفة لمدة تزيد على سنة اذا كان التأجير لهذه المدة فيه مصلحة لجهة الوقف . وقد تظهر مصلحة

جهة الوقف في التأجير لمدة تزيد على سنة في العقارات اكثر من الاطيان الزراعية . وفي حادثتنا هنا قد بنى المستأجر بماله الخاص ولكن لمصلحة جهة الوقف مبان مهمة اضافها الى العقار المؤجر له وهو المعروف بمهودة الف ليلة وليلة ومن هذا يتضح ان الاجارة ما كان يمكن عقدها خصوصاً في البداية لمدة سنة فقط ولهذا اضطر الناظر في سنة ١٩١٣ الى تأجير بناء الوقف لمدة ست سنوات

علي انه لو صح ان الدار الموقوفة المعدة للسكنى لا يمكن تأجيرها لمدة تزيد على سنة فإن الاجارة هنا والمدد الجديدة التي مدت اليها يجب اعتبارها صحيحة لأن المؤجر وهو حسن بك طاهر كان في الوقف نفسه ناظراً على الوقف والمستحق الوحيد له . وقد حكم مراراً بأن الناظر اذا كان هو المستحق الوحيد لريع الوقف فإنه يحق له ان يؤجر اعيان الوقف لمدة تزيد على ثلاث سنوات فمن باب أولى اذا كانت المدة تزيد على سنة . والمسحق الجديد الذي يأتي من بعده ان يبطل الاجارة الجارية بالنسبة للمدة التي تزيد على المدة الجائزة شرعاً (راجع الاحكام المنشورة في نشرة الاحكام المختلطة س ١٠ ص ٢٣٥ ، س ١٢ ص ٢١٦ ، س ١٦ ص ٢٦٦) اما من جهة دفع الايجار مقدماً فإن هذا الدفع بذاته ليس باطلاً لأن محكمة الاستئناف المختلطة قد حكمت بأنه بحسب القواعد الشرعية التي اجمع عليها الفقهاء يجوز لناظر الوقف ان يقبض الايجار مقدماً بشرط ان لا يزيد المبلغ

المدفوع مقدماً على مبلغ المدة التي تدخل في سلطة الناظر التأجير لها وهي مدة ثلاث سنوات (راجع حكم ١٤ فبراير سنة ١٨٩٤ المنشور في س ٤ ص ١٦٨ بنشرة الاحكام المختلطة) فإذا تقرر هذا فيكون تصرف المستأجر بدفعه الايجار مقدماً الى الناظر تصرفاً صحيحاً لأن كل دفعة حصلت عن المدة التي اجر لها الناظر . واذا وقع من جراء هذا الدفع المعجل حيف على المستحقين الجدد فليس لهم الا الرجوع على تركه الناظر بدون ان يكون لهم وجه في الرجوع على المستأجر ليحصلوا منه الايجار مرة أخرى »

(استئناف وزارة الاوقاف ضد ايمانويل يوانيس رئاسة المستشار هانسون)

قضاء المحاكم الأجنبية

٦٤

محكمة نيس بفرنسا

حكم تاريخه ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢

سرقة . عامل للمقاول . مسؤولية المقاول . اعمال المالك

القاعدة القانونية

حصلت سرقة مصوغات في اثناء تنفيذ عملية ترميمات بسكن احد الاشخاص . وكان السارق احد العمال القاطنين باجراء هذه الاعمال . حكم بأن المقاول غير مسئول عن السرقة التي يرتكبها العامل اذا كان صاحب المصوغات لم يتخذ أى احتياطات لمنع السرقة كأن ترك المصوغات مكشوفة على منضدة امام العمال بدون أن يحاط بوضعها في احدى خزائنه

٦٥

محكمة السين بفرنسا

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٣

صحافة . مسؤولية . رد الرسائل والرسومات .

القاعدة القانونية

رئيس تحرير الجريدة لا يمكن اعتباره مسؤولاً شخصياً أو بصفته ممثلاً للجريدة التي يحررها برد الرسائل والرسومات أو الاشياء التي ترسل اليه كل يوم بقصد نشرها أو الاعلان عنها ولا سيما اذا كانت الجريدة قد أعلنت ان الرسائل التي ترد اليها ولم تنشر لا ترد الى اربابها

عمل اقامة معروف لا في بلده الاصلى ولا في
بلد آخر كانت المحاكم الفرنسية مختصة
بالفصل في دعوى الطلاق التي يرفعها لها أحد
الزوجين

٢ - ان القوانين الانجليزية تميز
الطلاق في احوال معينة ولكنها تميز مع ذلك
للمحاكم الاجنبية ان تحكم بالطلاق للاسباب
وفي الاحوال المينة في قوانين بلادها

تعليل

واقعة المسألة التي صدر فيها هذا الحكم
ان انجليزيا تزوج بانجليزية في احدى مدن
فرنسا وبعد معاشرة دامت بضع سنوات هجرت
الزوجة منزل الزوجية ورجعت الى بلادها بغير
سبب وبينة عدم العودة الى منزل زوجها
فرغم الزوج دعوى الطلاق امام احدى المحاكم
الفرنساوية والمحكمة قبلت طلبه وقضت بانها
مختصة وان ترك الزوجة منزل زوجها يعتبره
القانون الفرنسي اهانة في حق الزوج يخوله
حق طلب الطلاق

٦٨

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣
مستخدم . طاعة . رفته

القاعدة القانونية

اذا اصيب المستخدم بعاة تعجزه عن
تأدية العمل المنوط به كاملا حق للمخدوم رفته.

٦٦

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٩ ابريل سنة ١٩٢٣
مستخدم . شريك . انتقاد اعمال المخدوم . مؤنية
القاعدة القانونية

١ - المستخدم الذي يكون له حصة في
الارباح لا يعتبره القانون شريكا . فلا يحق له
أن يتدخل في ادارة المحل الذي استخدمه كما
لا يحق له ان ينتقد اعماله بنسبة غلط الى مخدومه
ولو فاحشا . اذ يبقى المخدوم حافظا لحرية التامة
في ادارة المحل كما يشاء . لأن المستخدم قد قبل
سلفا أن يتحمل نتائج اغلاط مخدومه كما قبل أن
يقاسمه ارباح العمليات التي يكون من ورائها
غنى ما

٢ - وهذه القاعدة عامة لا قبل استثناء
ما اللهم الا في حالة ما اذا ادعى المستخدم ان
صاحب المحل عمل اعمالا صورية أو نسب اليه
سوء النية وتعهد الاضرار بمحل التجارة بقصد
ضياغ حقوق المستخدم أو جعل حصته في
الارباح في حكم العدم

٦٧

محكمة نيس بفرنسا

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣
طلاق . اختصاص المحاكم الفرنسية . اجانب . محل اقامة
القاعدة القانونية

١ - اذا لم يكن للأجنبي المقيم في فرنسا

فدفع المخدم دعوى التاجر بأنه كان يدفع ثمن البضائع أولاً بأول لخادمه وان الخادم بدّد المال الذي قبضه منه وان التاجر أخطأ في عدم مطالبة الخادم بثن البضائع التي كان يسلمها له فحكمت المحكمة بأنه لم يقع من التاجر خطأ لأنه كان يجب على المخدم أن يراقب تنفيذ الوكالة التي عهد بها الى خادمه في اثناء تأدية وظيفته

٧١

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣

زواج . اختلاف الجنس والدين . اتفاق على شريعة او قانون . اختصاص الحاكم الفرنسي . محل اقامة

القاعدة القانونية

تزوج ايراني مسلم بلجيكية مسيحية امام مأذون احدى مدن هولاندا واتفقا على أن عقد زواجهما يكون خاضعاً لأحكام القانون البلجيكي فيما يختص بالنفس والمال وأقر الزوج المسلم بأنه متنازل عن التمسك بأحكام الشريعة الاسلامية الخاصة بعقود الزواج

قام نزاع بين الزوجين ورفع أمره الى الحاكم الفرنسي قضت

اولاً - بأن الزوجين المختلقي الجنس والدين الساكنين في فرنسا وليس لهما محل اقامة ثابت في بلادهما الأصلية يجوز لهما أن يرفعا أمرهما الى الحاكم الفرنسي

ثانياً - ان الاتفاق الذي أمضاه الزوجان وجعلا به نكاحهما خاضعاً لقانون اختاراه هو اتفاق صحيح يجب العمل به

تعليق

«راجع بهذا المعنى ايضاً حكم صادر من محكمة تقض وابرام باريس المدينة بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩١١ وحكم آخر من محكمة السين بباريس بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩١٣»

٦٩

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٩ مارس سنة ١٩٢٣

خبير . صفة . قنف . اختصاص

القاعدة القانونية

الخبير الذي ينتدب لتنفيذ مأمورية ما لا يستمد من السلطة التي انتدبته اي صفة عمومية تجعله في عداد الموظفين العموميين أو المأمورين بخدمة عمومية . فالقذف المستند الى خبر عينته احدى اللجان المختصة لتقدير خسائر الحرب تختص بنظره المحاكم العادية دون محاكم الجنايات

٧٠

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣

خادم مشروعاته . نيئة . مسؤولية المخدم

القاعدة القانونية

اعتاد خادم أن يشتري لحساب مخدمه حاجاته المنزلية من أحد التجار بالسوق نيئة . رفع التاجر دعوى على المخدم يطالبه بقيمة البضائع التي استجرها الخادم لحساب مخدمه

تطبيق

انه بحسب القضاء الذي جرت عليه المحاكم الفرنسية يجوز للأجانب المقيمين في فرنسا أن يرفعوا منازعاتهم امام المحاكم الفرنسية ولم أن يطلبوا الطلاق أو الفرقة اذا كانت أحوالهم الشخصية تنص على جواز الطلاق أو التفريق وللأسباب التي ينص عليها قانون أحوالهم الشخصية (راجع دالوز . تعليقات على القانون المدني الحديث . والأحكام العديدة التي أوردها)

٧٢

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٣

نقض . تأييد . خلو من الاسباب . طلبات جديدة

القاعدة القانونية

يعتبر خالياً من الأسباب وقابلًا للنقض

الحكم الذي يصدر بالتأييد ويتخذ اسباب الحكم الابتدائي أسباباً له بدون أن يرد لا صراحة ولا دلالة على الطلبات الجديدة التي ابدت لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية

٧٣

محكمة السين التجارية

حكم تاريخه ١٢ ابريل سنة ١٩٢٣

بيع . نشر في الجرائد . ايجاب وقبول

القاعدة القانونية

التاجر الذي ينشر في الجرائد اعلانات عن بضائعه محددًا أثمانها وشروط بيعها مقيد بما عرض ويعتبر اعلانه ايجاباً منه بالبيع . فاذا عرض عليه أحد المشترين الثمن الذي ضمنه في الاعلان وجب عليه التنفيذ لأن الصفقة تمت بايجاب البائع وقبول المشتري بالثمن . والشروط الواردة في الاعلان

بحث

في المادة ٤٠ من لائحة الترع والجسور

الأمر الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤

قد قضت هذه المادة أن « مشايخ وخفراء البلاد والكفور ونظار جفالك أو عزب الدومين والدائرة السنية هم مسئولون عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية التي هي في دائرة كل منهم وفي عهده فاذا حصلت

أمضيت في خدمة المحامة والنيابة تسعة عشر عاماً . ولعل هذا سبب ما أجده في نقى من الغضاضة اذا جلست في لجنة مخالقات الترع والجسور لأقضي بالمادة ٤٠ من دكرينو الترع والجسور الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤

مخالفة فيلزمون شخصياً بنفقة إعادة الاعمال الى أصلها اذا لم يتيسر معرفة الفاعلين »

وهي مسئولية غامضة كما ترى وقد جاء تطبيقها غامضاً كذلك . وهذا الغموض ميراث من ذلك العهد المظلم الذي كان يرهق فيه الفلاح للقيام بأعمال عامة كالسخرة والعونة وخفر النيل وما شا كلها ومبدأ المسئولية في هذه المادة كما يؤخذ من نصها :

(أولاً) انها موزعة على المشايخ ومن ذكروا معهم في المادة

(ثانياً) ان الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية يجب أن تكون في دائرتهم وفي عهدهم

(ثالثاً) ان المسئولية تكون اذا لم يتيسر معرفة الفاعلين

ونرى في الوجه الأول ان العمدة لم يكن من بين المسئولين . فيفهم من اغفاله انه غير مسئول مع الآخرين عن هذا النوع من المخالفات . ولكن لأئحة العمدة التي صدرت بعد ذلك في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ اثبتت في المادة ٦٦ ان « العمدة مسئول عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية الموجودة في دائرة مركزه والموكولة الى عهده » ولم تذكر شيئاً عن المشايخ والخفراء . الخ . فهل يراد بهذه المادة اضافة مسئول آخر الى قائمة المسئولين في المادة ٤٠ من لأئحة الترع والجسور

أم ان مسئولية العمدة الناتجة عن ذكره يتو مارس سنة ١٨٩٥ قد جبت مسئولية المذكورين بالمادة ٤٠ من لأئحة الترع وأصبح هو وحده مسئولاً عما يقع من المخالفات او الاضرار اللاحقة بالاعمال الصناعية في دائرة بلده . وقع الاضطراب في اراء اللجان وأفتى قلم القضايا ان المادة ٦٦ من لأئحة العمدة لم تقصد ابطال العمل بنص المادة ٤٠ من لأئحة الترع وانما جاءت مسئولية العمدة عن اعمال الجسور والترع والاعمال الصناعية نتيجة الرئاسة المسندة اليه بذكره ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وان كل صفة رئيسية تتضمن المسئولية بطبيعتها وهذه المسئولية يجوز تجزئتها أو القاؤها على عاتق من عهدت اليهم بمقتضى اللوائح والقوانين . ولذا فليس ثم مانع من التوفيق بين المادتين اذ ليس التباين الا لفظياً . وعلى هذا يكون العمدة والمشايخ وباقي الاشخاص المذكورين بالمادة ٤٠ من لأئحة الترع ملزمين جميعاً بنفقة إعادة الشيء لأصله عند حصول مخالفة لم يعلم فاعلمها . أي ان قسم القضايا رأى أن يعمل بالمادتين معاً

أضف الى ذلك ارتباطاً آخر قد اعترى اللجان عند مقارنة المادة ٣٢ فقرة ح من لأئحة الترع بالمادة ٤٠ منها فقد قررت المادة ٣٢ في الفقرة المذكورة العقاب على الاقدام على أمر يضر بالاعمال الصناعية « ويكون مشايخ البلاد الذين بعهدتهم هذه الاعمال الصناعية مسئولين

والمشردين والمحافظة على صناديق المراسلات
ومستخدمي البوستة والسكك الحديدية والمحافظة
على مهمات هذه المصلحة ومنع حمل الاسلحة
النارية في غير دائرة القانون - ومسئول عن
الصحة - فعليه مراقبة كل مرض يتفشى في
انسان أو حيوان وأن يمنع القاء رمم الحيوانات
النافعة بالطرق العمومية أو الترع والمجارى أو
السواقى ومنع تصريف مجارى ومصارف
اصحاب الأملاك على الشواطىء في النيل ومنع
اتصال مجارى الجوامع والحمامات بالنيل والترع
والبرك .. ومنع حفر البرك في بحرى القرية
ومنع دفن الموتى في غير المقابر المصرح بها ومنع
اخراج الجثث من القبور ومراقبة الصيارف في
قيد المواليد والوفيات والتطعيم - ومسئول عن
الرى - فعليه المحافظة على الترع والجسور
والاعمال الصناعية ومراقبة اعمال خفر النيل
وحفظ الأتربة والأحجار والأخشاب اللازمة
لحفظ الترع وعليه التبليغ عن كل مسقى يراد
احداثها او ساقية او آلة رافعة . وعليه أن يجرى
توزيع المياه على اهالى البلد بالمعدل ومنع كل
تعد على حقوق الغير وعليه حفظ الطرق الزراعية
- ومسئول عن اعمال القرعة - ومسئول عن
اعمال الانتخابات - ومسئول عن الاعمال
المالية كالاموال المقررة والحجوزات - ومسئول
عن التهريب في الزراعات المنوعة - ومسئول
عن ملاحظة أرباب المعاشات .. الخ مما يصعب
حصره على الباحث فالعمدة يتعهد كل رجل

ازاء الحكومة ادارياً اذا لم يبلغوا تلك الافعال
اليها بشرط انها (الحكومة) تعين خفراء لذلك
فهل يراد بذلك جعل واجب المشايخ
قاصراً على التبليغ . خلافاً لما أوجبه المادة ٤٠
في قولها (اذا لم يتيسر معرفة الفاعلين) أى ان
التبليغ وحده لا ينفى المسؤولية عن المشايخ بل
يجب ظهور الفاعلين . ومسئولية المشايخ حسب
المادة ٣٢ مقرونة بشرط (ان الحكومة تعين
خفراء لذلك) والمادة ٤٠ لا تشترط هذا الشرط
فهل هناك تناقض بين المادتين أم ماذا ؟

لقد رأى قلم القضايا في هذا الصدد ان
المادة ٣٢ تتكلم عن المسؤولية الادارية وحدها
فالمشايخ مسئولون ادارياً اذا لم يبلغوا عن
المخالفات وبشرط أن يكون للحكومة خفراء
معينون من جانبها للمحافظة على الاعمال
الصناعية ولكن هذا لا يخلهم من المسؤولية
مع الخفراء عن فترات اعادة المخالفات لأصلها
اذا بلغوا ولم يتيسر معرفة الفاعلين بالتطبيق
للمادة ٤٠ من اللائحة . ولا شك ان التعسف
والغموض ظاهران في هذه الاحكام

ان نظرة واحدة الى سلسلة الواجبات التى
يفرضها دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ على
العمدة تكفى للذهول لكثرة ما ألقى هذا
الدكريتو على عاتقه من المسؤوليات الخطيرة
المتعددة فهو مطالب بأعمال الأمن - كرقابة
أعمال المشايخ والخفراء والشغاله التازلين ببلده
وخيوش العربان والمشيوهين وسيتى السلوك

الواردة بالمواد المذكورة أفق قلم القضايا رغبة في « تأويلها وحصرها تأويلاً وحصرراً لا يدعو سيلاً للشك » أنها هي « القناطر والكبارى والسحارات والهويسات والبرامج وما شاكل ذلك من الاعمال العمومية »

وهذه الجملة الأخيرة قد فقت الحصر الذي كانت اللجان تسعى اليه لمعرفة الاعمال الصناعية التي تترتب عليها المسئوليات التي نحن بصدد ما بقي الوجه الثالث وهو ان هذه المسئولية تكون « اذا لم يتيسر معرفة الفاعلين » وكثيراً ما يحصل ان تكون الاعمال الصناعية كالقناطر والسحارات مثلاً بعيدة جداً عن القرى فيكون العمدة مسئولاً عن السرقات التي تحصل من اخشابها او ادواتها وهم في غفلتهم يسيدين عنها مع ان القناطر لها خفراء معينون من جهة الري وقد يبلغ ثمن الأخشاب مبلغاً جسيماً . ولا شك ان العمدة في مثل هذه الأحوال يسعى للخلاص من المنعم الكبير بالبلاغ في حق اشخاص من خصومه لدفع الخسارة عن نفسه ويجتهد في ايجاد الدليل عليهم وفي ذلك من الظلم وافساد الاخلاق ما لا يخفى ولا مسبب لذلك الا توقيع مسئولية جائرة عليه فهو يدفعها بجور آخر . واصعب من هذا ان مصاريف رد الشيء لأصله قيمتها حتمية على اللجان فلا تستطيع حسب التعليمات الأخيرة ان تناقش في أن المبلغ كثير او قليل بل عليها أن تأخذ تقدير المصلحة ذات الشأن قضاء مبرماً وان كانت

في البلد من يوم ولادته الى يوم وفاته ويتعمد جميع أعماله وما يرتبط برزقه وصناعته واطيانه وريه وسلوكه وقياسه بالواجبات العامة . كل ذلك وهو غير مأجور

فيجب ان لا تحال عليه مسئوليات مهمة . نجر عليه خسارة مالية قد تكون ذات بال في كثير من الأحوال

وعن الوجه الثاني — أن الجسور والترع والاعمال الصناعية يجب أن تكون في عهدة المسئولين عنها كما هو نص المادة ٤٠ من لائحة الترع وكما هو نص المادة ٦٦ من لائحة العمدة فهذا امر عادل اذا تحددت فيه مسئولية العمدة وغيره بهذا الشرط وهو أن تكون الاشياء في عهده . ومقتضى ذلك أن تكون الأشياء المذكورة قد تسلمت اليهم تسليماً رسمياً للمحافظة عليها وقد أفق بذلك قلم القضايا غير أن وزارة الاشغال قد شكت من تأثير هذه الفتوى وعادت فحملت قلم القضايا بعد ذلك الرأي الصريح على أن يعود الى رأي جديد ضار بمبدأ المسئولية الحقة اذ ذهب الى انه يستحيل عملياً ان يتحم وجود هذا التسليم بكيفية معينة وانه يكفي ان يكونوا « على علم بالاعمال الفنية التي هم مسئولون عنها » فأصبح العمدة ومن معه في المادة ٤٠ من لائحة الترع والجسور مسئولين على أى حال واعتبرت الفاظ « العهدة » في المواد المتقدمة لغواً كما ترى . ولما أرادت بعض اللجان أن تفهم جميع المقصود من « الاعمال الصناعية »

يجد القانوني في نفسه غضاضة من توقيع الجزاء فيها لانها مسئولية غامضة مبهمه وهي ميراث من التشريع العتيق وقد طالما رأينا الناس تتأفف من أحكامنا في هذا الباب ولا شك أن مثلي قد يهرع في مركزه الجديد الى زملائه القديسين لنقد هذا التشريع والعمل على ابطاله او رفع الابهام واللبس عنه وتحديد المسئولية تحديداً عادلاً ما

يونس صالح

مدير الفيوم

يخالف الظاهر والمعلوم كما سأحدث قراء المحاماة عنه في مقال آخر . بقى علينا ان نفهم هل يكون العمدة ومن معه مسئولين اذا رفعت الدعوى على السارق مثلاً وبرأته المحكمة لعدم كفاية الشهود او لتغيرهم اقوالهم في المحاضر الاولى - أم تستمر المسئولية لأن الفاعل لم يصدر عليه حكم قضائي - وكذلك اذا رأت النيابة أن الأدلة غير كافية فحفظت أوراق التهمة مؤقتاً هذا فصل من فصول المسئولية الادارية

بحث في وقفية المرحوم على بك فهمي

رد

الح . وهذا قول لا يخالفكم فيه أحد ولكنه اصبح لا يفيد المتسكين به امام القضاء الآن مع وجود القيود التي زادت لاثمة المحاكم الشرعية لحكمة اقتضت ذلك وهي منع التلاعب الذي كان فاشياً في قضايا الاوقاف الى آخر ما قلم مع ما في ذلك من ضبط التصرفات العقارية ضبطاً محكماً . ولا شك ان هذه القيود صادفت محلها لفساد الزمان

فلو أن أحد ورثة المرحوم على بك فهمي طالب بحصته من التركة ومن ضمن ذلك العقار الذي لم تسجل وقفية فدفعت دعواه بأنه وقف قد تم من ناحية الشرع امام شهود عدول . أكان يقبل هذا الدفع الآن مع الفقرة الاخيرة من المادة (١٣٧) المعدلة ؟ راجع قانون ٣٣

حضرة صاحب العزة الاستاذ البعثة
عزيز بك خانكي

اطلعت في عدد المقطم (١٠٤٧٩) على مقال ممتع لكم في وقفية المرحوم على بك فهمي كامل . ولما قرأته لأول مرة وقع في نفسي ما يخالفه مع اعجابي الشديد ببحثكم واعتدالكم وحكم للخير . ثم تذاكرت فيه مع الاستاذ القانوني المحقق عبد الحميد بك ابوهيف فأيدت تلك المذاكرة ما كنت رأيته

واتى مرسل اليكم بخلاصة رأيي ولكم الخيار في نشره بمجلة المحاماة الغراء : وطيه

(١) قلم أن الاصل في الشرع ان يتعقد الوقف بصدور لفظ من الفاظه الخاصة به

واضع اللائحة وضع هذه القيود واشباهها للضرب على أيدي المفسدين واقبال باب التزوير ما استطاع الى ذلك سبيلا وهو يعلم أن بعض الجزئيات يذهب خلال ذلك ضحية الاهمال أو الجهل فدفعت الضرر الأشد بارتكاب الضرر الأخف اذ لا مناص له من ذلك في هذا العالم المحضوف بالتفاصيل

وبالجملة فمناط الاحكام التشريعية انما هو المظان الكلية ومراعاة الكثير الغالب. ومحاولة ان يكون القضاء على ما تهواه النفوس في كل جزئية طمع في الحال. وقد وافقت الشريعة الاسلامية في ذلك القوانين الوضعية.

(٢) ثم ينتم الفرق بين الوقف في نظر اللائحة والهبة والرهن في نظر القانون بأن هبة العقار ورهنه لا يكون لها وجود قانوناً الا اذا تحرر بهما اشهاد رسمي امام مأمور العقود الرسمية واما الوقف فليس كذلك فان نص اللائحة انما هو على منع سماع الدعوى عند الانكار. واما انعقاد الوقف وعدم انعقاده فاللائحة لم تتعرض له. وأنا أقول: غير خاف عليكم ان واضع القانون في سعة من التعبير والتصريف محروم منهما واضع اللائحة. وذلك ان المحاكم الشرعية انما تحكم بالشرع الذي انزله الله تعالى وبينه رسوله صلى الله عليه وسلم. وفرض محتم عليها أن تحكم بذلك. وقد أجمع الفقهاء على أن الوقف ينعقد بالقول وحده بدون اشهاد عليه ولا تسجيل متى صدر من اهله في محله. فكان

لسنة ١٩٢٠ (١) أليس هذا اكبر اهمية مما اذا تزوج رجل امرأة امام الشهود المعدول بعد سنة ١٩١١ وكان الزواج ثابتاً شرعاً ثم توفي الزوج وهي في عصمته لكن العقد لم يكن مدوناً بورقة رسمية ولا مكتوباً بخط المتوفى ثم طالبت الزوجة بنصيبها من الميراث والورثة ينكرون زوجيته منها والناس كلهم يشهدون بصدق دعواها. أكان هذا يشفع لها في قبول دعواها أم ترفض عملاً بالمادة ١٠١ من اللائحة؟

(١) مادة ١٣٧ يمنع عند الانكار سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه الا اذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعي بالقطر المصري أو مأذون من قبله كالميلين في المادة (٣٦٠) من هذه اللائحة وكل من مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية المصرية وكذلك الحال في دعوى شرط لم يكن مدوناً بكتاب لوقف المسجل وفي دعوى مستحق لم يكن من الوقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر ولا يعتبر الاشهاد السابق الذكر حجة على الغير الا اذا كان هو او ملحقه مسجلاً بسجل المحكمة التي بدأرتها العقار الموقوف طبقاً لاحكام المادة (٣٧٤) من هذه اللائحة

وانظر المواد الثامنة والعاشر والحادية عشرة من قانون ٣٣ لسنة ١٩٢٠ مادة ٣٦٠ «تؤخذ الاشهادات في المحاكم الكلية لدى الرئيس أو من يجيلها عليه من القضاة أو الكتاب وفي المحاكم الجزئية لدى قضائها أو من يجيلونها عليه من الكتاب. ويجوز الانتقال لأخذ الاشهاد متى كان في دائرة المحكمة»

مادة ٣٧٤ «على المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن تؤثر بمقتضاء على سجل العقار. وان كان مسجلاً بجهة أخرى فعليها أشعارها بذلك لأجراء ما ذكر وعلى كل حال فعلى المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن ترسل ملخصه الى المحكمة الكائن بدائرتها العقار لتسجيله» ولاحظ أن قانون ٣٣ لسنة ١٩٢٠ صدر قبل كتابة العقد العربي للوقفية كما صرحتم بذلك في مقالاتكم

ما اجمع عليه الفقهاء شرع الله تعالى كما بين في علم الاصول . فلو أن واضع اللائحة نص على بطلان الوقف وعدم وجوده اذا لم يكن باسناد رسمي لما قبل منه هذا اصلاً لانه ليس لأى انسان كائناً من كان ولا لأية هيئة تشريعية ولاية تحريم ما أحل الله وإباحة ولا ولاية إباحة ما حرم الله فله وحده سبحانه وتعالى ان يحرم على عباده ما شاء ويبيح لهم ما أراد لا شريك له في الملك .

من أجل ذلك سلك واضع اللائحة مسلكاً يرضاه علماء الشريعة ويتوصل به الى غرضه وهو النص على منع سماع الدعوى عند الانكار الخ . لأنه من المقرر شرعاً ان القضاء يتخصص فالمسألة جاءت من هذه الناحية . وقد سهل هذا الأصل على واضع اللائحة ادخال قيود كثيرة ووضع نظم عديدة لا تأبأها الشريعة السمجة الحكيمة

يوضحه أن منع سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة في غير الوقف والارث مبنى على نهى سلطانى فيكون القاضى معزولاً عن سماعها لما علمت من ان القضاء يتخصص . فاذا امر السلطان بسماعها بعد هذه المدة تسمع . واما منع سماع الدعوى في الوقف بعد ثلاث وثلاثين سنة أو ست وثلاثين سنة فليس مبنياً على المنع السلطانى بل هو منع من الفقهاء فلا تسمع الدعوى بعده وان أمر السلطان بسماعها (انظر رد المحتار)

ويوضحه أيضاً ما قاله في الدر المختار : أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا . فلو أمر قضاته بتحليف الشهود وجب على العلماء أن ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاتك أمراً يلزم منه سخطك او سخط الخالق تعالى .

وأما القانون فهو وضع بشرى محض على حسب ما يترأى لواقعيه من المصالح فيحظرون ما شاءوا ويبيحون ما أرادوا ويقررون وجود العقد وعدم وجوده

هذا هو منشأ الفرق بين القانون واللائحة في التعبير لكن النتيجة واحدة فانسداد باب سماع الدعوى يجعل العقد في حكم العدم فالامران مستويان من وجهة العمل وان اختلفا من وجهة النظر

(٣) ثم قلتم ان الوقف اذا حصل بورقة عرفية ولم ينكر الواقف صدور الوقف منه جاز سماع دعوى الوقف الخ . واقول (اولاً) أين هو الواقف في مسألتنا الآن ؟ (ثانياً) اذا كان الواقف حياً وادعى مدع عليه الوقف ولم ينكره الواقف بل أقرب به كان هذا بمنزلة انشاء الوقف لأن القاعدة الشرعية « أن من حكى أمراً يملك استئنافه صدق فيما حكاه » وهو باقراره بما ادعى عليه من الوقف حاك له وهو يملك انشاءه في الحال فيعامل باقراره ويكون الوقف مقضياً به في هذه الحالة . وما استشهدتم به من حكم المحكمة العليا يرجع الى ذلك والعقد

العرفي ضائع فيه لا قيمة له لأن الواقف ماثل امام المحكمة وهو مقر بوقفه فيعتبر اشداهد التغير فيه كانشاء وقف الآن على النحو الذي اختاره. ومسألتنا بمحزل عما استشهدتم به

(٤) ثم قلم ان شرط الاشهاد متوفر هنا لأن الوقف صدر على يد جلالة الملك وهو الحاكم الشرعي الاكبر ومنه يستمد سائر الاحكام الشرعية صحتهم في الحكم الخ. وأنا أقول : لأجل أن يصير عقد الوقف حجة على الغير لا بد من تسجيله كما قدمنا ولم يحصل تسجيل لهذه الوقفية ولم يؤخذ اشداهد بها في مضبطة المحكمة التابع لها العقار الموقوف. ولتراجع كل المواد المقدمة بتمن. وبهذا انتهى كون هذا الوقف حجة على الغير من دائتين وورثة بنص اللائحة الصريح. وان جلالة الملك اكبر وأعظم من أن يتولى ضبط اشداهد وانما حضور جلالاته وتوقيمه على العقد العرفي لأجل تشريف الواقف وحضه على المسارعة في عمل الخير وترغيب غيره في الاقتداء به. وجلالاته يعلم علم اليقين ان هذا العقد العرفي انما هو عمل تمهيدى فقط وان وراءه اجراءات قانونية محوطة برعاية جلالاته وعنايته ولا يكون للوقف وجود قانونى الا بها.

وان الواقف هو الذي كان يجب عليه استيفاء هذه الاجراءات لكنه أهمل في ذلك

لأسباب بدت له على ما يقولون. ولقد طلب منه كثيراً على السنة الجرائد أن يسجل وقفه فلم يكن منه الا التسويف والمراوغة الى أن استأثرت به رحمة الله تعالى.

(٥) وبهذا يخرج الجواب عما قلتموه من ان قيد الاشهاد عمل ادارى يجوز بعد وفاة الواقف كما يجوز في حياته. لأنكم ان عنيتم بهذا القيد تسجيل العقد بعد ضبط الاشهاد بالمضبطة فهذا لم يحصل وانما الذي حصل هو عقد عرفى تمهيدى لا يكون حجة على الغير. وان أردتم ان هذا العقد العرفي في قوة الاشهاد الشرعي وهو ما تحرصون كل الحرص على اثباته جاً في الخير فقد تقدم جوابه. وقد انتقل الحق بعد وفاة المرحوم على بك الى دائنيه ثم ورثته في تركته واصبحوا هم اصحاب الشأن فيها فن ذا الذي يستطيع التعدى عليهم وقد انتقل الحق اليهم

ولئن فات بقوات هذا الوقف فوائد عظيمة وخيرات عميمة. فأن المحافظة على نصوص القوانين الصريحة أولى بالعناية والاحترام. فليذهب هذا الوقف مع الأسف الشديد ضحية الاهمال والمراوغة وليحافظ على حرمة القوانين وعدم انحرافها ما

احمد ابراهيم

استاذ الفقه والاصول بالقسم العالي
بمدرسة القضاء الشرعي

لزعات

من لواذع الكلام الذي قيل في حق المحامين قول احدهم :

"Il faut toujours dire franchement et clairement les choses à son avocat ... c'est à lui à les embrouiller ensuite..."

Manzoni

وفي حق القضاة :

Huissier, qu'on fasse silence,
Dit, en tenant audience,
Un président de Baugé :
C'est un bruit à tête fendre,
Nous avons déjà jugé
Dix causes, sans les entendre.

وفي حق واضع القانون :

"Nul n'est censé ignorer la loi: il suffit d'apprendre par cœur deux ou trois mille pages de texte serré."

Henry Bordeaux.

وقيل أيضاً من باب التهم :

"Il est bien vrai que les hommes se pillent et s'égorgent; mais c'est toujours en faisant l'éloge de l'équité et de la douceur."

Voltaire.

بناء على طلب حضرة الاستاذ النقيب والحاحه تنشر الخطابين الآتيين :

حضرة صاحب العزة الاستاذ عزيز بك خانكي المحامي بمصر
خطابكم المؤرخ ٢١ يناير الجاري وصلني . فما زادني الا اكباراً لشأنكم واعجاباً
بشهامتكم . ولقد عرضته على زملائي اعضاء مجلس النقابة فرأوه صدفة لدره من دررك .
وحسنة من حسناتك التي تعددت في خدمة القضاء والمحاماة . ولهذا قرر المجلس بجلسته
المنعقدة بتاريخ ٢٥ يناير الجاري بالاجماع قبول طلبكم مع الشكر لكم على ما تفضلتم .
وحمداً على ما تبرعتم . وانتدبني لتبليغكم هذا الشكر كتابة وشفاهاً
فتقبل يا سيدى شكرى عن نفسى وعن زملائي . والله يقيمكم زميلاً مخلصاً وعاملاً نافعاً

وكيل نقابة المحامين

٢٨ يناير سنة ١٩٢٣

محمد البرشاوي

حضرة صاحب العزة الاستاذ رئيس تحرير مجلة المحاماة
يسرني ان ابلغ عزتكم تهنئة مجلس النقابة بنجاح مجلة المحاماة على يديكم وشكركم على
ما بذلتموه من الخدمة الصادقة والمجهود العظيم في سبيل رقيها . وهو يذكر لكم هذا
الفضل وتبرعكم بالعمل وبجعلها في مستو جدير بالمحاماة ورجالها وتفضلوا بقبول فائق
الاحترامات

نقيب المحامين

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣

مرفص منا

العدد الاول		السنة الرابعة	
فهرست			
صحيفة	١	العتة الموجب للحجر	لحضرة الاستاذ احمد نشأت بك رئيس مجلس حسبي مصر
غرفة الحكم	صحيفة		الاحكام
١	٥	محكمة التقض والايام	اختلاس . حيز . بطلان
٢	٦	» » »	تزوير . اوراق رسمية . صنع اعلان شهود . عقوبة
٣	٦	» » »	اختلاس . اثبات شهادة شهود . تقض . عدم جوازه
٤	٧	» » »	اصلاحية . اعادة تسليم مجرم . تقض
٥	٧	» » »	١ - محكمة الجنايات . شهود . تلاوة شهادتهم ٢ - محكمة الجنايات . تعديل وصف التهمة
٦	٩	» » »	اعتراف متهم . قيمته . المراقبة القضائية . عقوبة تبعية
٧	١٠	» » »	سرقة . شروع . اعمال تحضيرية
٨	١٠	» » »	سرقة . اخفاء اشياء مسروقة . العلم بأن الاشياء مسروقة . ركن . ذكره . تقض
٩	١١	» » »	نصب . اشتراك . علم . تقض
١٠	١١	» » »	سلطة محكمة التقض . مراقبة الأحكام . الموضوع والادلة . معارضة . رفعها من محام عن محام . بطلان : التمسك به . مدعي مدنى . معارضته فى قرار قاضى الاحالة . حكمها
١١	١٨	المجلس الحسبي العالى	حجر . تصرف للاولاد . حسن التكلم والفهم
١٢	١٩	» » »	حجر . تصرف . سلامة القوى العقلية
١٣	٢٠	» » »	وصي . قاصر . تحكيم . اذن المجلس

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٤	٢١	المجلس الحسي العالي اختصاص المجالس الحسبية . ازمة وزارية . قوة قاهرة . ايقاف سير الاستئناف
١٥	٢٢	قاصر . استثمار اموال القصر » » »
١٦	٢٣	قوة احكام المجالس الحسبية . جواز العدول عنها » » »
١٧	٢٤	غية منقطعة . تعريفها » » »
١٨	٢٥	تغيير الصفة الدينية . اختصاص مجلس حبي مصر
١٩	٢٥	بطريكتخانه . مجالس مالية . اختصاص » » »
٢٠	٢٨	ولاية الاب . زوالها . عودها محكمة الاستئناف الاهلية
٢١	٢٩	امر تقدير . معارضة . مياعدها » » »
٢٢	٢٩	وقف . تقادم . وضع اليد » » »
٢٣	٣٠	دين . تقسيط . امهال . سلطة القاضي » » »
٢٤	٣١	بيع . تعرض . ارقاق . وقف . فسخ . سقوط الدعوى . عجز » » »
٢٥	٣٢	موظف حكومة . استغناء . حيلة . اعتقال الأفراد . حكومة . مسئوليتها » » »
٢٦	٣٢	بيع . تعدد البيوع . تسجيل . اولوية . حسن نية » » »
٢٧	٣٣	تعويض . ضرر . سلطة المحكمة » » »
٢٨	٣٤	خفاء . مسئوليتهم اداريا . مسئوليتهم مدنيا . سرقة . اهمال » » »
٢٩	٣٥	بطلان المرافعة . حكم تمهيدى . سريان المدة . وفاة خير » » »
٣٠	٣٦	رهن . الانتفاع بالرهن محكمة بنى سويف الابتدائية
٣١	٣٧	وصية . ارث . حرمان الوارث . بطلان » مصر »
٣٢	٣٨	يعين متممة . ابطال المرافعة » » »

تأريخ فهرست الاحكام	تأريخ الحكم	صفحة
تنازل عن الديون . دين تجارى . تنازل عن الحكم . رضا المدين	محكمة مصر الابتدائية	٣٣ ٣٩
وكيل بالعمولة . سقوط الدعوى . سرقة . خيانة	» » »	٣٤ ٤٠
ميعاد الاستئناف . قانون المساكن	» المنصوره	٣٥ ٤١
شركات المحاصة . اثبات	» بنى سويف	٣٦ ٤١
اجارة . المؤجر . تعهداته . مره . تعويض	» الموسكى الجزئية	٣٧ ٤٢
نفقة . اختصاص . محاكم اهلية	» اسبوط	٣٨ ٤٣
رعى الزراعة . ترك المواشى ترعاها . القصد	» بنى سويف	٣٩ ٤٥
تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية	» » »	٤٠ ٤٧
الحراسة . نزاع	» كرموز	٤١ ٤٩
التفراف . اثبات فى الوقائع الشرعية	فتوى شرعية	٤٢ ٥١
جواز حشو الاسنان	» »	٤٣ ٥١
شروط معطلة الوقف . عدم الاخذ بها	» »	٤٤ ٥٢
الحرمان المعلق على شرط . وقوعه	» »	٤٥ ٥٣
وقف . زراعة . غلة	» »	٤٦ ٥٤
شرط البدء بعمارة الوقف . المدخر . وريثة المستحق	» »	٤٧ ٥٤
تعدد الموصى لهم . المبلغ المعين الموصى به ابتداء	» »	٤٨ ٥٦
محاسبة المستحقين للناظر . تقضيا	» »	٤٩ ٥٧
اقرار المريض بينوة مجهول	» »	٥٠ ٥٧
وقف . اجارته لمدة طويلة	» »	٥١ ٥٨
الطعن فى الاحكام . الخصم فى الدعوى	المحكمة العليا الشرعية	٥٢ ٥٩
موانع الارث . اختلاف الدارين	محكمة مصر الابتدائية الشرعية	٥٣ ٥٩
اعلان الوكيل . صحته . شروطه . وكالة خاصة	محكمة الاستئناف المختلطة	٥٤ ٧٦
الجنسية المصرية . اختصاص	» اسكندرية	٥٥ ٧٦

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٦	٧٦	محكمة اسكندرية المختلطة
٥٧	٧٧	محكمة الاستئناف المختلطة
٥٨	٧٧	الحارس على اموال الاعداء . جنسية . اختصاص
٥٩	٨١	وقف . اجارة . دفع الایجار . ناظر مطعون فيه . ایجار المثل . غبن قاحش
٦٠	٨١	اختصاص . محاکم مختلطة . مصلحة الاجنبي . زوالها
٦١	٨٢	بيع . ایجاب وقبول . انتقال الملكية فوراً . حبس الثمن . فوائد
٦٢	٨٢	تقييد نزاع الملكية . شروط الصحة . معارضة . استئناف
٦٣	٨٢	اجارة . قانون . تقييد اجور المساكن . اختصاص . مدة اجارة الوقف . قبض الایجار مقدماً
٦٤	٨٥	سرقة عامل الماقل . مسؤولية الماقل . اهمال المالك
٦٥	٨٥	صحافة . مسؤولية . رد الرسائل والرسومات
٦٦	٨٦	مستخدم . شريك . انتقاد اعمال المخدم . سوء نية
٦٧	٨٦	طلاق . اختصاص المحاكم الفرنسية . اجانب . محل اقامة
٦٨	٨٦	مستخدم . عاهة . رفقة
٦٩	٨٧	خبير . صفته . قذف . اختصاص
٧٠	٨٧	خادم . مشترواته . نسيئة . مسؤولية المخدم
٧١	٨٧	زواج . اختلاف الجنس والدين . اتفاق على شريعة او قانون . اختصاص المحاكم الفرنسية . محل اقامه

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٧٢	٨٨	محكمة تقض و ابرام باريس تقض . تأييد . خلو من الاسباب . طلبات جديدة
٧٣	٨٨	محكمة السين التجارية يع . نشر في الجرائد . ايجاب وقبول
فهرست الابحاث القانونية		
صحيفة		
٨٨		بحث في المادة ٤٠ من لائحة الترع والجسور . الأمر الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ لحضرة صاحب العزة الاستاذ يونس بك صالح مدير القيوم
٩٢		بحث في وقفية المرحوم على بك فهمي لفضيلة الشيخ احمد ابراهيم استاذ الفقه والاصول بالقسم العالي بمدرسة القضاء الشرعي
٩٦		لنكات
رئيس التحرير: عزيز غانكي		

المحكمة

مجلة قضائية

نصف هانقا الحامية لأهلية

« La justice n'a de services à rendre à personne, ni de services à recevoir de personne: et elle ne doit être à la dévotion ni du pouvoir exécutif ni du pouvoir législatif. »

R. Poincaré.

العدد الرابع

العدد الثاني

عدد نوفمبر سنة ١٩٢٣

الإدارة ميدان سوارس غرة ٣



بشارع علوي غرة ٥
تليفون غرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٠
والطلبة ٣٠

صدرنا هذا العدد يبحث لحضرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهمي المحامي في « استئناف المدعى بالحق المدني واثره في الدعوى العمومية وطلب الموضوع والفصل فيه بمعرفة المحكمة الاستئنافية » ثم نشرنا في اثره

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المصرية
٤	» » » المجلس الحسبي العالي
١٠	» » » محكمة الاستئناف الاهلية
١٠	» » » المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٢٣	قراراً من لجان الانتخابات
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٥	أحكام صادرة من المحاكم الشرعية
١٠	» » » المختلطة
١٠	» » » الاجنبية
٨٧	تكون الجملة ٨٧ حكماً وقراراً وفتوى

ويجد القارئ ضمن احكام المحاكم الكلية اربعة احكام صادرة في مسائل الانتخابات اذا أضيفت الى الثلاثة وعشرين قراراً الصادرة من لجان الانتخابات تكون الجملة ٢٧ حكماً وقراراً في مسائل الانتخابات .

ونشرنا في هذا العدد ايضاً ضمن احكام المحاكم الشرعية الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية في قضية ملكونيان الشهيرة تفسيراً لاختلاف الدارين . وقد ذهبت المحكمة العليا فيه مذهباً يخالف مذهب محكمة مصر الابتدائية الشرعية حيث قضت بأنه باختلاف الجنسية يتحقق معنى اختلاف الدارين . ولا يخفى ما لهذا الحكم من الاهمية عند أهل الطوائف المسيحية عموماً . ويسرنا ان نعلن هنا ان مجلة المحاماه هي أول مجلة نشرت هذا الحكم . اذ لم يتيسر لأية صحيفة يومية أو اسبوعية ان تحصل عليه حتى الآن

ثم نشرنا ثلاث رسائل الاولى في « طبيعة الديون الناشئة عن المقامرة من الوجهة القانونية الفرنسية » لحضرة حمدي افندي عبد الحميد الموظف بمحكمة الاستئناف الاهلية . والثانية في « تطبيق المادة ٣٢٤ من قانون المقربات في حالة ما اذا تعين القصد الجنائي » لحضرة الفاضل محمود افندي عبد الرحمن مساعد النيابة العمومية . والثالثة لنا موضوعها « مبدأ جديد في نزاع الملكية للمنافع العمومية » ثم ذيلنا هذا العدد ببعض لفتات باللغة الفرنسية . فتكون الجملة خمسة ابحاث قانونية و٨٧ حكماً وقراراً وفتوى

استئناف المدعى بالحق المدني

وأثره في الدعوى العمومية وطلب الموضوع والفصل فيه بمعرفة المحكمة الاستئنافية

وانه اذا صدر الحكم ببراءة المتهم ورفض طلب التعويض واستأنف الحكم المدعى بالحق المدني وحده لا يكون لمحكمة الاستئناف ان تحكم بمعاقبة المتهم بأية عقوبة ما

نعلم ذلك كله . ولكننا رأينا محكمة طنطا بجلسة الجنج والمخالفات المستأنفة قد حكمت بعكسه . فقضت بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ بمعاقبة المتهم بالحبس في قضية قدمها المدعى بالحق المدني مباشرة لمحكمة اول درجة وحكم فيها بالبراءة ورفض التعويض المدني ولم يستأنف الحكم الابتدائي الا المدعى بالحق المدني وحده (راجع هذا الحكم في مجلة المحاماة في السنة الثانية بالصحيفة ١٨٩)

وقد اعتمدت هذه المحكمة على حجتين قالت اولاً : ان الحق الخول للمدعى بالحق المدني برفع دعواه مباشرة يشمل حقه في أن يمنح تعويضاً عما لحقه من الضرر وحقه في أن يعاقب من أحدث له الضرر وانه نظراً لانه اثر باق لنظام الاتهام الشخصي اقره

نعلم انه يترتب على رفع اى استئناف في ميعاده وعلى الوجه المبين في القانون خروج القضية من سلطة المحكمة الابتدائية ونقلها الى المحكمة الاستئنافية ودخولها في قبضتها وانه قد يترتب على ذلك احياناً (كما اذا كان الحكم المستأنف تهميداً او صادراً في دفع يتعلق بالاختصاص) جواز طلب الموضوع والفصل فيه عند الغاء الحكم المستأنف

ونعلم انه متى دخلت القضية في قبضة محكمة الاستئناف فان سلطتها عليها تحد بقدر ما استؤنف من الحكم . وانه اذا تعدد الخصوم ودافع كل منهم عن مصلحة مستقلة عن الآخر فقائدة الاستئناف المرفوع من احدهم لا تعود الا عليه ولا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تعدل في الحكم المستأنف الا لصالح المستأنف .

نعلم ذلك . ونعلم انهم فرعوا من هذه الاصول ان استئناف المدعى بالحق المدني لا يكون الا فيما يتعلق بحقوقه المدنية فقط

القانون لا ينبغي المساس به او تقييده الا بنص صريح . وان هذا يستلزم أن يكون له الحق في مباشرة سير الدعوى حتى انتهاء المحاكمة وان يكون من شأن استئنافه أن تنظر محكمة الاستئناف الدعوى برمتها كما نظرتها محكمة اول درجة

ثم قالت ثانياً : انه ليس المقصود من نص المادة ١٧٦ الذى جاء به انه يقبل الاستئناف من المدعى بالحق المدنى فيما يتعلق بحقوقه دون غيرها بشرط ان يزيد المبلغ الذى يطالب به عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً منع المحكمة الاستئنافية من النظر فى الدعوى الجنائية والحكم فيها اذا لم تستأنف النيابة حكم البراءة . وانما المقصود من ذلك بيان شروط قبول استئناف المدعى بالحق المدنى فاذا قبل طادت الدعوى الى حالتها الاولى وأمكن النظر فى العقوبة والتعويضات

ونظن ان محكمة طنطا كانت بعيدة عن الصواب فى هذا الحكم . ولعل بعض ما اقتبسته من اسباب قرار محكمة النقض والابرار المؤرخ فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ الصادر فى غير المسألة التى فصلت فيها هو الذى ورطها فى الخطأ

مناقشة اسباب حكم محكمة طنطا

توهم اسباب هذا الحكم ان لتاريخ الحق الخول للمدعى بالحق المدنى برفع دعواه مباشرة لمحكمة الجناح اثرأ فى حل المسألة . ولذلك رجعنا الى تاريخه فى فرنسا لأن القانون

المصرى قد نقل القواعد المختصة بالدعوى العمومية والمدنية عن القانون الفرنسى نقلاً يكاد يكون تاماً . فوجدنا ان العلماء فى فرنسا قد اتفقوا منذ القرن السابع عشر على اعتبار حق الاتهام من توابع السلطان العام . وان صاحب هذا السلطان هو الشعب . ولذلك حرصوا على النص فى الدستور على ان الشعب هو الذى ينتخب المدعى العمومى . وبقي الحال كذلك الى ان انتقل الحكم الى الحكومة القنصلية فوضعت الدعوى العمومية فى يد رئيس الحكومة على سبيل الاثابة ونص فى المادتين ٤٠ و ٦٣ من دستور سنة ٨ على ان وظيفة النيابة العمومية يقوم بها لدى المحاكم الجنائية اعضاء من موظفى الحكومة . ثم وضعت هذه القاعدة فى مشروع تحقيق الجنايات بالنص الآتى « يباشر الدعوى العمومية الموظفون المعينون لذلك » فعده مجلس شورى الحكومة الى النص الحالى وهو « لا يملك الدعوى العمومية غير الموظفين المعينين لذلك » وكان السبب فى هذا التعديل — على ما دلت عليه محاضر جلسات هذا المجلس — الرغبة فى النص على عدم جواز تدخل المجنى عليه فى طلب توقيع العقوبة وابعاد الانتقام الشخصى عن مجرى العدالة وطبع الاتهام بطابع عدم التعرض (راجع فقرة ٦٠ من برتوار دالوز تحت كلمة استئناف جنائى)

ولقد أدخل الشارع المصرى نص المادة الاولى المذكورة فى قانونه بعد أن اصلحه

فكان نص المادة الثانية من قانوننا هو « لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من النيابة العمومية »

كذلك وجدنا الكتاب في فرنسا قد فرقوا منذ القرن السابع عشر بين الادعاء المدني والادعاء العمومي . فقالوا ان الادعاء المدني هو مطالبة المجنى عليه بتعويض ما اصابه من الضرر . وعمل بهذا الفرق حتى صدر قانون ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩١ فنص فيه على انه يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له من جريمة ان يقدم شكواه بهذا الشأن . ثم نقلت هذه القاعدة الى قانون ٣ ربيعوز فكانت فيه المادة السادسة ثم ادخلت في قانون تحقيق الجنايات الحالي في المادة الاولى والثالثة والستين ثم اخذها القانون المصري فوضهها في المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات

وفي هذه الادوار لم يقل قائل فيما نعلم أن الحق الممنوح للمدعى بالحق المدني برفع دعواه مباشرة الى محكمة الجنح يتألف من حق طلب التعويض ومن حق طلب معاقبة من احدث له الضرر كما تقول محكمة اول درجة . وانما كل الذي قالوه ان المدعى بالحق المدني بتقديمه الدعوى مباشرة الى محكمة المخالفات او الجنح يحرك الدعوى العمومية فقط وان حقه هذا يقف عند ذلك وان ليس له اى حق في اعمال اقامة الدعوى العمومية من ابداء طلب توقيع العقوبة او المرافعة فيه او الطعن في الاحكام التي تصدر بأى طريق من طرق الطعن الاعتيادية او غيرها

وقالوا ايضاً انه اذا حكمت محكمة اول درجة ببراءة المتهم ولم تستأنف النيابة الحكم واستأنفه المدعى بالحق المدني وحده لا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تعاقب المتهم بعقوبة ما لأن استئناف المدعى بالحق المدني لا يقبل الا فيما يتعلق بحقوقه المدنية فقط

قالوا ذلك وعملت به المحاكم بل وقد أفتى به مجلس شورى الحكومة بفتواه المؤرخة ٣ نوفمبر سنة ١٨٠٦ بل قد أجاب هذا المجلس على بعض ما حسب انه يعترض به عليه فقال : واذا اعترض بأنه متى كان مقبولا ان يطرح المدعى بالحق المدني الدعوى العمومية امام محكمة اول درجة وجب ان يكون لاستئنافه هذا الاثر على الدعوى العمومية فتفصل فيها المحكمة الاستئنافية من غير حاجة الى استئناف يرفع من النيابة اجبنا بأن هذا يكون قياساً مع الفارق . لأن المدعى بالحق المدني انما يحرك الدعوى العمومية برفع دعواه مباشرة الى محكمة الجنح . وما يجري بعد ذلك فهو من اعمال اقامة الدعوى العمومية التي هو اجنبي عنها والتي هي من وظائف النيابة العمومية فاذا استأنف الحكم الصادر في غير مصلحته فطبيعى ان لا يكون لاستئنافه اى اثر ما على الدعوى العمومية لأنه لما لم يكن له امام محكمة اول درجة اى حق في التداخل في اعمال اقامة الدعوى العمومية وجب ان لا يكون له كذلك اى حق عليها امام المحكمة الاستئنافية » راجع قرار مجلس شورى

وطلب التعويض ولا ما يجيز قياس تحريك الدعوى العمومية امام محكمة الاستئناف عند استئناف المدعى بالحق المدني على تحريكها بمعرفته عند رفعه دعواه مباشرة لمحكمة اول درجة — بل أن في تاريخهما في مصر وفرنسا ما يدل على قصر حق المدعى بالحق المدني على تحريك الدعوى العمومية امام محكمة اول درجة وعدم ترتيب اى اثر لاستئنافه على الدعوى العمومية امام المحكمة الاستئنافية عند عدم رفع الاستئناف من النيابة

كذلك لم نجد في تاريخ المادة ١٧٦ أثراً لهذا التفسير الذى حاولت محكمة طنطا ان تعطيه لها

وانما رايانا ان الفقه والقضاء كانا مجمعين — وفقاً للقواعد العامة وقبل نص المادة ٢٠٢ في القانون الفرنساوى القديم وفي القانون الحالى — على ان استئناف المدعى بالحق المدني لا يقبل الا فيما يتعلق بحقوقه المدنية دون غيرها وعلى ان لا يكون له اى اثر ما على الدعوى العمومية وعلى ان لا يطرحها للفصل فيها امام المحكمة الاستئنافية. وان هذا المعنى افرغ في نص المادة ٢٠٢ ليدل عليه وان هذا النص اصبح لا يدل الا على هذا المعنى المقصود ولم يفهم احد منه غيره. وقد نقل هذا المعنى بلفظه الى نص المادة ١٧٦ وكرر في نفس المادة ٢٠٩ الخاصة باستئناف الاحكام الصادرة من محاكم الجنايات واعيد في المادة ٢٢٩ الخاصة بالطنين بطريق النقض والابرام. فلا ينبغي ان تفهم من هذا اللفظ المتكرر الا معناه

الحكومة المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٠٦ في نوتة ٣٠٣٩ فوستان هيلي جزء سادس وقد بقي العمل بهذا المبدأ في فرنسا الى أن وضع قانون تحقيق الجنايات فنص في المادة ٢٠٢ على ان استئناف المدعى بالحق المدني لا يكون الا بالنسبة لحقوقه المدنية. ومن عهد العمل بهذا القانون الى الآن لا يزال الاجماع معقوداً بين الفقه والقضاء على ذلك. ثم جاء الشارع المصرى فنقل نص المادة ٢٠٢ في المادة ١٧٦ وأخذت المحاكم المصرية تعمل بهذا المبدأ الى الآن. وقد قالت محكمة النقض والابرام المصرية في حكمها المؤرخ ٢٠ مايو سنة ٩٣ المنشور في مجلة القضاء سنة ٩٤ ص ١٥٥ : (والمدعى بالحق المدني وان كان يجوز له أن يحرك الدعوى العمومية في مواد الجرح الا ان ذلك لا يكون الا في اول الامر ولا يعطى له حق تتبعها والتدخل في شؤونها وأن ينصب نفسه لتأييدها وتقديمها ثانية لان كل ذلك من اختصاص النيابة)

ثم قالت بعد ذلك محكمة النقض في ٣ يناير سنة ٩٤ — القضاء سنة ٩٤ ص ٢١٠٢٢ :

(وحيث أن القانون وان كان صرح للمدعى بالحق المدني أن يحرك الدعوى العمومية ولكنه لم يصرح له باستئناف الاحكام المختصة بالبراءة او العقوبة وقد صرح بان استئنافه لا يتعدى الحقوق المدنية)

والخلاصة في ذلك كله أن ليس في تاريخ الدعوى العمومية والمدنية ما يجيز اعتبار حق المدعى بالحق المدني شاملاً لحق طلب العقاب

المسائل الفرعية التي تعرض قبل نظر الموضوع وكان طبيعياً أن تستأنس اذا شاءت بأراء الفقهاء واحكام المحاكم الفرنسية . ولو سلك هذا السبيل السهل لبلغت الغاية من بحثها وايدت حق المدعى بالحق المدني في استئناف الحكم الصادر من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بالجناية الحادثة وماشت في ذلك الفقه والقضاء الفرنسيين (راجع رابرتوار دالوز فقرة ١٦٩ في استئناف المواد الجنائية)

ولكنها سلكت طريقاً آخر اعترفت محكمة النقض نفسها انه مخالف لما جرت عليه المحاكم من قبلها فنظرت الى الدعوى المباشرة والى ما اعطى لها من اثر تحريك الدعوى العمومية امام محكمة اول درجة فقالت انها طريق شاذ اباحه القانون يقوم فيه المدعى المدني مقام النيابة مؤقتاً في التقاضي امام درجتين لا فيما يتعلق بحقوقه المدنية بل فيما يتعلق بطرح الدعوى الجنائية على بساط البحث امام الدرجتين

وقد بينا فيما سبق انه لم يقل بهذا قائل فيما نعلم وانه بدعة جديدة لا اساس لها . اذ يعتبر القانون في اى نص من نصوصه المدعى بالحق المدني قائماً مقام النيابة امام المحكمة الاستئنافية بل ولا امام محكمة اول درجة بل قد رأينا عند تقرير حق المدعى المدني في الاستئناف يعتبره خصماً مستقلاً ولا يجوز له الا الاستئناف فيما يتعلق بحقوقه المدنية فقط ويظهر ان محكمة النقض قد لاحظت ان القضاء الفرنسي جرى على نظر الدعوى العمومية

المتفق عليه وهو ان استئناف المدعى بالحق المدني امام محكمة الجنج الاستئنافية او امام محكمة الجنابات الاستئنافية وطلب النقض المرفوع منه لا يكون الا بالنسبة لحقوقه المدنية فقط كيف يقول الشارع ان استئناف المدعى بالحق المدني لا يكون الا فيما يتعلق بحقوقه المدنية فقط ونقول بعده ان هذا شرط لقبوله ومتى توفر وقبل الاستئناف عادت القضية كلها الى قبضة محكمة الاستئناف فتفصل في حقوق المستأنف وفي غير حقوقه - ان هذا اشبه بالهزل منه بالجد

منافسة اسباب محكمة النقض والابرارام

اصدرت محكمة النقض والابرارام حكماً المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ المنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩٢١ صحيفة ١٠٤ تقضاً لحكم محكمة اسيوط الاستئنافية الصادر بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعى المدني عن حكم محكمة ملوى الجزئية الصادر بعدم اختصاصها بنظر الدعوى التي قدمها لها مباشرة بناء على ان الحادثة جنائية

وكان طبيعياً ان تبحث المحكمة فيما اذا كان للمدعى بالحق المدني الحق في استئناف الحكم الصادر بعدم الاختصاص لجنائية الحادثة على ضوء قاعدة « لا دعوى ولا استئناف بغير مصلحة » وان نهتدى بهدى المادة ١٧٦ التي تميز للمدعى بالحق المدني استئناف الاحكام التي تصدر من محاكم الجنج فيما يتعلق بحقوقه المدنية بغير تفريق بين الاحكام الصادرة في الموضوع او الصادرة في الاختصاص او في

وتفصل فيه (évocation) وذلك تطبيقاً لنص المادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنايات التي لا وجود لما يقابلها في قانوننا المصري لا كنتيجة لاستئناف المدعى بالحق المدني كما يقال

ولذلك فإن هذا الواجب محتم عندم على المحكمة الاستئنافية أيًا كان المستأنف سواء كان هو المدعى بالحق المدني أو المتهم أو النيابة (راجع بواتقان نوبة عمرة ٧٤ على المادة ٢١٥) وقد عني القضاء الفرنسي بذكر هذا الأساس في كثير من أحكامه لعدم الخطأ في فهم علته (راجع حكم محكمة استئناف لميج الصادر في ٢٨ يولييه سنة ٨٧ المنشور في مجلة دالوز الدورية سنة ٨٩ - ١ - ٢٢٢ وهو الذي اشير اليه في فقرة ٢١١ من تعليقات دالوز على المادة ٢٠٢ التي رجعت اليها محكمة النقض . ويراجع أيضاً قرار محكمة النقض والابرام الفرنسية الصادر في ٣٠ يناير سنة ٨٥ دالوز الدورية سنة ٨٥ جزء اول صحيفة ٣٣٥) انظر الآن فيما فتح علينا به هذا الحكم من ابواب الخطأ في تطبيق القانون . نظرت محكمة النقض نظرة في القضاء الفرنسي فراءت انه يقضى بجواز استئناف المدعى بالحق المدني وحده الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص ورات انه يوجب على المحكمة الاستئنافية اذا ألغت الحكم المستأنف ان تطلب الموضوع وتفصل فيه برمته . فأرادت من غير ان تبحث في علة هذا القضاء ان تماشيا في ذلك . فقررت ان استئناف المدعى بالحق المدني يطرح

مع الدعوى المدنية امام المحكمة الاستئنافية اذا كان الحكم الابتدائي المستأنف صادراً في مسألة فرعية كالاختصاص وغيره وكان المدعى المدني هو المستأنف وحده للحكم الابتدائي فحسبت ان العلة في قبول ذلك ما تقوله من ان استئناف المدعى المدني يطرح الدعوى العمومية امام المحكمة الاستئنافية على مثال تحريكها امام محكمة اول درجة برفع الدعوى مباشرة اليها . ولهذا ذكرت محكمة النقض ان اسبابها التي وضعتها لحكمها وان كانت مخالفة لما قرره المحاكم الا انها تقضى الى النتيجة العملية الواحدة وقالت انه حكم بأن الاستئناف الذي رفعه المدعى بالحق المدني عن حكم صادر بعدم الاختصاص يترتب (في حالة ما اذا كانت النيابة العمومية لم تستأنف الحكم) ان تنظر المحكمة الاستئنافية في الدعوى جميعها فتفصل في مسألة الاختصاص . وفي الموضوع ايضاً اذا ألغت الحكم المستأنف . ثم استشهدت بالفقرات ٢٠٩ وما بعدها من تعليقات دالوز على المادة عمرة ٢٠٢

والمحقق ان القضاء الفرنسي لم يعترف لاستئناف المدعى بالحق المدني بأي اثر على الدعوى العمومية امام المحكمة الاستئنافية سواء كان الحكم الابتدائي فاصلاً في موضوع الدعوى أم في مسألة فرعية . وانما اوجب على المحكمة الاستئنافية اذا كان الحكم الابتدائي صادراً في مسألة فرعية كالاختصاص ورات الغاءه - ان تطلب موضوع الدعوى برمته

صحة الحكم او عدم صحته موضوعاً في حدود الدعوى المدنية من غير ان تنقيد بما حكمت به محكمة اول درجة في الدعوى العمومية من حيث صحة الوقائع ونسبتها الى المتهم ووصفها القانوني. فلها ان تحكم بالغاء الحكم المستأنف او بتعديله او بتأييده فيما يتعلق بالحقوق المدنية فقط. لان الحكم في الدعوى العمومية قد اصبح انتهاياً بعدم استئناف النيابة او المتهم له . ولم يذهب احد من الفقهاء فيما نعلم الى القول باعطاء اي اثر لاستئناف المدعى بالحق المدني على الدعوى العمومية حتى في الجرائم التي لا يجوز للنيابة اقامة الدعوى العمومية فيها الا بناء على طلب المجني عليه كجريمة السب والقذف والصيد في ملك الغير في فرنسا بل حتى في جريمة الزنا « على رأي الفقهاء » - راجع في تفصيل الخلاف في جريمة الزنا بين الفقه والقضاء بواتقان فقرة ٢١٠ و ٢١١ تعليقاً على المادة ٢٠٢

اما اذا صدر الحكم الابتدائي في موضوع الدعوى من محكمة غير مختصة كأن تكون الحادثة جنائية او جنحة من اختصاص محكمة الجنايات فالأصل في المسألة انه يجب على المحكمة الاستئنافية ان تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . لانه مادام لها كما قلنا الحق عند بحث الدعوى المدنية أن تفحص الوقائع وان تعطيها وصفها الحقيقي القانوني مستقلة غير مقيدة بما حكم به انتهاياً في الدعوى العمومية ، جب ان تعترف لها بأحقيتها لاصدار الحكم بعدم الاختصاص

الدعوى العمومية امام المحكمة الاستئنافية (ولا نظن انها كانت تقصد تقرير ذلك بصفة عامة) . اخذت محكمة طنطا هذا التقرير وطبقته على غير الصورة التي كانت تنظر فيها محكمة النقض . فعاقبت المحكوم ببراءته بحكم انتهاى لم تستأنفه النيابة واستأنفه المدعى بالحق المدني وحده فخالفت بذلك الاجماع هنا وهناك

على انه سيتبين للقارئ مما يأتي ان هذه الصورة التي صدر فيها حكم محكمة طنطا بعيدة عن الصور التي يجب او يجوز للمحكمة الاستئنافية فيها طلب الموضوع والفصل فيه اياً كان المستأنف

تحرير سلطة المحكمة الاستئنافية

ان مسألة تحديد سلطة المحكمة الاستئنافية اذا كان الاستئناف مرفوعاً من المدعى بالحق المدني تعرض في صور مختلفة . فقد يكون الحكم الابتدائي صادراً في موضوع الدعوى وقد يكون صادراً في مسألة فرعية . وقد يكون الحكم صحيحاً شكلاً . وقد يكون باطلاً لعدم اتباع الاجراءات الواجبة قانوناً او لمخالفتها . فان كان الحكم الابتدائي صادراً في

موضوع الدعوى ومن محكمة مختصة وكان صحيحاً في شكله ولم تحصل في الاجراءات اى مخالفة او اهمال يستوجب البطلان وهي الصورة التي صدر فيها حكم محكمة طنطا الاستئنافية الذي اشرنا اليه وناقشنا اسبابه فلا خلاف في انه ليس لمحكمة الاستئناف الا ان تتحقق من

واعلان صحيفتها أو كانت متعلقة بتحقيقها والدفاع فيها أو بالحكم الصادر فيها كالبطلان الناشئ عن عدم اعلان الدعوى في ميعاد التكليف بالحضور وعن عدم حلف الشهود اليمين وعدم سماع بينة النفي الحاضرة والمساس بحرية الدفاع وعدم سماع طلبات النيابة وصدور الحكم ممن لم يسمع المرافعة من القضاة وخلو الحكم من الاسباب الخ. فعلى المحكمة الاستئنافية بعد أن تحكم ببطلان الحكم والاجراءات ان تحكم في موضوع الدعوى المدنية بغير احالة على محكمة اول درجة . لاذ موضوع الدعوى قد خرج من يد محكمة اول درجة بفصلها فيه بالحكم المستأنف من جهة ولأن استئناف المدعى بالحق المدني قد نقل الى المحكمة الاستئنافية موضوع الدعوى المدنية برمته من جهة ثانية ولانه لا نص في القانون يوجب احالتها على محكمة اول درجة في هذه الصورة ولأن لا ضرر في ذلك على حقوق المتخاصمين لحصول النظر فيها امام درجتى القضاء . ولأن في العمل بغير ذلك باحالة الدعوى الى محكمة اول درجة للحكم فيها من جديد اضاعه للوقت بغير كبير فائدة

فاذا كان الحكم الابتدائى صادراً بعدم الاختصاص لأن الحادثة جنائية او صادراً فى مسألة فرعية او فى دفع فرعى او فى دفع موضوعى فى المسألة نص فى القانون الفرنسى لا يوجد مثله فى القانون المصرى

فى القانون الفرنسى

كانت المادة ٢٠٤ من قانون ٣ برعمور

(راجع قرار محكمة تقض و ابرام فرنسا الصادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ٨٣ وحكم محكمة باريس الاستئنافية الصادر فى ٢٣ فبراير سنة ٨٨٣ دالوز الدورية سنة ٨٣ - ٢ - ١١٥ لكن العلامة بواتقان لاحظ بعد اعترافه بصحة هذا الاصل ان القواعد العامة توجب من جهة اخرى ان لا يعود الاستئناف على رافعه بالضرر . ولذلك رأى عملاً بالأمرين انه يجب على المحكمة الاستئنافية ان تحكم بعدم اختصاصها اذا كان الحكم المستأنف صادراً برفض التعويض ويكون للمدعى بالحق المدني عندئذ رفع دعواه المدنية بعد ذلك امام المحكمة المدنية . وانه يجب عليها ان تنظر فى موضوع التعويض اذا كان الحكم المستأنف قد صدر بالزام للتم بتعويض قليل واستأنفه المدعى بالحق المدني طالباً تعديله لان المحكمة تكون فى هذه الصورة امام حكم انتهائى صادر فى اساس المسؤولية والتعويض لصالحه (راجع بواتقان توتة ٢١٦ على المادة ٢٠٢)

ويقرب هذا الحل من الحل الذى اتبعه القانون المصرى فى صورة ما اذا رأت المحكمة الاستئنافية ان الواقعة جنائية وكان الاستئناف مرفوعاً من المتهم فانه لم يبيع لها ان تصدر حكمها بعدم اختصاصها لما فى ذلك من سوء العاقبة على المتهم المستأنف

اما اذا صدر الحكم الابتدائى فى موضوع الدعوى وكان مع ذلك باطلا لعدم اتباع الاجراءات المفروضة قانوناً سواء كانت الاجراءات متعلقة بتقديم الدعوى

إهمال للإجراءات موجب للبطلان قد فصل
في الموضوع أم لا

بل حتى في صورة ما إذا لم يشتمل الحكم
الابتدائي والإجراءات التي سبقت على أية
مخالفة أو إهمال للإجراءات يستوجب البطلان
وكان صادراً في مسألة فرعية وكان سبب إلغاء
الحكم الابتدائي مبنياً على عدم صوابه
موضوعاً (راجع فقرة نمرة ٣٠٤٨ من
فوستان وهيلي جزء ٦) كالحكم الصادر
بإيقاف الدعوى حين الفصل في مسألة ما من
الجهة المختصة . وكالحكم الذي يصدر بعدم
أحقية المتهم في توكيل من يحضر عنه للمرافعة
في مسألة يجب الفصل فيها أولاً بل حتى في
صورة ما إذا كان الحكم الابتدائي صادراً
لعدم الاختصاص المتعلق بموضوع الجريمة
كعدم الاختصاص المبني على أن الواقعة
جناية . وتقول محكمة النقض في تعليل
ذلك أن إلغاء الحكم الابتدائي في هذه
الصورة وإن كان لم يترتب على بطلان
الحكم أو على إهمال أو مخالفة في الإجراءات
استوجب البطلان إلا أنه لما كان صادراً في
مسألة فرعية هي الاختصاص وعدمه وحكم
محكمة أول درجة فيها غير صحيح موضوعاً
وجب على المحكمة الاستئنافية عند الحكم
بالإلغاء الحكم الابتدائي أن تطلب القضية من
محكمة أول درجة وتفصل فيها قياساً على
الصورة المتقدمة

وقد قند العلامة فوستان هيلي مذهب
محكمة النقض المتقدم ذكره فقال أنه لا يشك

سنة ٤ توجب على المحكمة الاستئنافية إحالة
القضية على محكمة أخرى ابتدائية إذا بطلت
الحكم الابتدائي لإهمال الإجراءات الواجبة
قانوناً أو لمخالفتها أو لعدم الاختصاص بسبب
محل الجريمة أو محل المتهم وكان يجب على محكمة
أول درجة التي تحال عليها القضية أن تسير
فيها من آخر عمل وقع صحيحاً قبل دفع
البطلان وكان من شأن هذا النص أن تعود
القضية إلى محكمة أول درجة في جميع هذه
الاحوال فأراد الشارع الفرنسي تقليل إحالة
القضايا من المحكمة الاستئنافية إلى محاكم أول
درجة فأصدر قانون ٢٩ إبريل سنة ١٨٠٦
وأوجب بنص المادة الأولى منه على المحكمة
الاستئنافية أن تفصل في الموضوع برمته إذا
ألغت الحكم الابتدائي بسبب بطلان مترتب
على مخالفة أو عدم اتباع للإجراءات

وقد نشأ عن هذا الفسخ الجزئي أن بقى
قانون ٣ بريمور سنة ٤ واجب الاتباع في
صورة عدم الاختصاص

بعد ذلك صدر قانون تحقيق الجنايات
الحالي فنص في المادة ٢١٥ منه على أنه يجب على
المحكمة الاستئنافية متى ألغت الحكم المستأنف
لبطلان مترتب على مخالفة أو عدم اتباع
للإجراءات أن تطلب الموضوع أمامها وتفصل
فيه وقد رأت محكمة النقض والابرام الفرنسية
أن لا تقف عند حد هذا النص فلم توجب
طلب الموضوع والفصل فيه في الصور الواردة
فيه فقط بل أوجبته سواء أكان الحكم
الابتدائي المستأنف مع حصول مخالفة أو

بنظر الدعوى بسبب محل الجريمة او محل اقامة المتهم	في أن في طلب القضية والفصل فيها بمعرفة المحكمة الاستئنافية مرة واحدة تخفيفاً في المصاريف وتقصيراً للمواعيد ولكنه يراه مع ذلك ضاراً لحرمان ذوى الشأن من أهم الضمانات التي احاط بها الشارع المحاكمة امام محاكم الجنج وهي اجراء التحقيق الابتدائي بمعرفة المحكمة الابتدائية ثم قال ان طلب القضية والفصل فيها بمعرفة المحكمة الاستئنافية يكون مقبولا ومفيداً اذا كانت محكمة اول درجة قد فصلت في الموضوع بحكم باطل لأن القضية تكون قد خرجت من يدها لفصلها فيها والاستئناف قد نقلها الى قبضة المحكمة الاستئنافية . اما اذا لم تكن قد فصلت الا في مسألة فرعية فليس من الصواب ان يقال انها بفصلها فيها قد خرجت القضية من يدها — وبناء على ذلك قال انه ينبغي الوقوف بنص المادة ٢١٥ عند حده مادام في الخروج عنه حرمان المتقاضين من أهم ضمانات المحاكمة الجنائية وهي المحاكمة امام درجتين من درجات القضاء (راجع فوستان هيلي ٣٠٤٩ الجزء السادس)
وكما وقع الخلاف بين الفقهاء وقضاء المحاكم في تحديد الصور التي تطلب فيها محكمة الاستئناف بعد الغائها الحكم المستأنف الموضوع برمته لتفصل فيه كذلك وقع الخلاف بينهم في تحديد المراد بموضوع الدعوى اذا كان الحكم المستأنف فاصلاً فقط في مسألة فرعية ولم يرفع الاستئناف الا من المدعى بالحق المدني	وينتج مما تقدم انه ليس لمحكمة الجنج الاستئنافية عندهم ان تطلب موضوع الدعوى وتفصل فيه
فقضت المحاكم بأن الموضوع الذي تطلبه المحكمة الاستئنافية وتفصل فيه هو موضوع الدعوى العمومية والمدنية معاً	أولاً — اذا حكمت بتأييد الحكم المستأنف الصادر في المسألة الفرعية أو الدفع الفرعي
	ثانياً — اذا ألغت الحكم المستأنف وحكمت بعدم اختصاص محكمة اول درجة

القانون المصري

هذا هو حل المسألة في الفقه والقضاء في فرنسا. أما في مصر فقد خلا قانون تحقيق الجنايات من نص كنص المادة ٢١٥ السابقة الذكر

ونظن أنه مهما كان لطلب موضوع الدعوى بمعرفة محكمة الاستئناف وفصلها فيه من فوائد إنهاء القضايا على وجه السرعة لا ينبغي متابعة الفقه والقضاء الفرنسيين والزام محكمة الاستئناف بطلب موضوع الدعوى والفصل في الدعوى المدنية والعمومية في جميع تلك الصور التي أوردناها أولاً - لأن حق المحكمة الاستئنافية

في طلب الموضوع والفصل فيه هو حق استثنائي ينبغي النص عليه صراحة وقد أجازته الشارع في القضايا المدنية والتجارية بالقيود الواردة في المادة ٣٧٠ ، ٣٧١ مرافعات ومن الراجح أن الشارع المصري - وقد نقل جميع القواعد الخاصة بالدعوى المدنية والعمومية تقلا يكاد يكون تاماً عن القانون الفرنسي - تعمد مخالفة الشارع الفرنسي فلم ينقل عنه حكم المادة ٢١٥ ولعله وازن بين ما يترتب على أحالة القضايا من محكمة الاستئناف إلى محاكم أول درجة من إطالة زمن المحاكمة وما يترتب على طلب الموضوع بمعرفة محكمة الاستئناف للفصل فيه برمته من حرمان المتقاضين من نعمة التقاضي أمام محكمتين ومن أجراء التحقيق الابتدائي بمعرفة محكمة أول درجة فرجحت عنده هذه الكفة

وأنه يكون للمحكمة الاستئنافية متى التفت الحكم المستأنف الصادر في المسألة الفرعية أن تحكم في موضوع الدعوى العمومية بالعقوبة وفي موضوع الدعوى المدنية بالتضمنات ولا يكون حكمها في الدعوى العمومية مبنياً على حصول تحريكها باستئناف المدعى بالحق المدني بل نتيجة لطلب الموضوع والفصل فيه تطبيقاً للمادة ٢١٥ المتقدمة الذكر (راجع الأحكام الكثيرة المنشورة في فقرة ٦٢ من تعليقات الاستاذ بواتقان على المادة ٢١٥) وقد جاء في أسباب حكم محكمة النقض والأبرام الفرنسية الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٥١ أنه لا وجه لتضرر المتهم من الحكم عليه بالعقوبة لأن محكمة أول درجة لم تفصل في الدعوى العمومية وهي لم تسقط بعدم استئناف النيابة الحكم الصادر في المسألة الفرعية وقد ترتب على الزام محكمة الاستئناف بطلب الموضوع برمته والفصل فيه أن يسمح للنيابة بنقل الدعوى العمومية لها لتفصل فيها مع الدعوى المدنية

ويرى فوستان هيلي أن لا يكون لمحكمة الاستئناف إلا طلب الدعوى المدنية فقط والفصل فيها لأنه مع اعترافه بعدم سقوط الدعوى العمومية لا يرى أن استئناف المدعى بالحق المدني وهو لا يقبل منه إلا بالنسبة لحقوقه المدنية فقط وليس من شأنه إلا أن ينقل أمامها موضوع هذه الدعوى فقط يكون له أي أثر على الدعوى العمومية فينقلها إلى المحكمة الاستئنافية (راجع فوستان هيلي نوتة ٣٠٥١ الجزء السادس)

فضرب صفحاً عن نقل المادة ٢١٥ لتجري على أحكام الاستئناف قواعد القانون العام وثانياً - لأن الفقه والقضاء الفرنسيين لم يميزا لمحكمة المخالفات المستأنفة اتباع نص المادة ٢١٥ لاعتباره نصاً خاصاً بالجنح وأنما اجازوا لها اتباع القواعد الواردة في هذا الباب في قانون المرافعات ونوهوا على الفرق بين الأمرين فقالوا ان طلب الموضوع والفصل فيه بمعرفة محكمة الجنح المستأنفة هو إجباري بنص المادة ٢١٥. أما طلب الموضوع والفصل فيه بمعرفة محكمة المخالفات المستأنفة فيكون اختيارياً كما هو في المسائل المدنية وبشرط صلاحية الموضوع للفصل فيه حالاً عند الحكم بإلغاء الحكم المستأنف (راجع بواتقان نوة ٧٦ و ٧٧ تعليقاً على المادة ٢١٥)

ولا شك انه مادام قضاؤهم وقضاؤهم لا يميزان لمحاكمهم اتباع نص المادة ٢١٥ في المخالفات بناء على انه نص استثنائي فلا يجوز لنا من باب أولى ان نتابعهم في العمل بهذا النص وعلى نحو ما سار عليه قضاؤهم فيه

لم يبق بعد ذلك الا ان نختار بين امرين: اما أن نعمل بنص المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات على حكم وجوب العمل بقانون المرافعات في كل ما لانص فيه في قانون تحقيق الجنايات فنجز لمحكمة الجنح المستأنفة ان تطلب الموضوع وتفصل فيه في حدود المادتين المذكورتين وبالشروط الواردة فيهما. وأما ان لا نعمل بهما ونحرمه عليها للاعتبارات المتقدم ذكرها. واذا اخترنا العمل بنص

المادتين المذكورتين فيكون طلب الموضوع والفصل فيه حقاً لمحكمة الاستئناف لا واجباً كما هو في فرنسا. ولا يجوز لها الا اذا كان الحكم المستأنف تهديداً أو صادراً في دفع يتعلق بعدم الاختصاص أو بطلب احالة الدعوى لمحكمة اخرى بسبب اقامة الدعوى بها او دعوى اخرى مرتبطة بتلك الدعوى وبشرط ان ترى الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وأن يكون الموضوع صالحاً للفصل فيه. وأن تفصل فيه مع الأمر المستأنف بحكم واحد ويحرم عليها طلب الموضوع والفصل فيه اذا كان الحكم المستأنف صادراً في مسألة فرعية اخرى او في دفع موضوعي سواء كان الحكم صحيحاً شكلاً أم لا. وسواء كان الغاؤه لبطلان الاجراءات أم لعدم صحته موضوعاً

وقد اخذت محكمة الاسكندرية الاستئنافية بهذا الرأي الاول في الحادثة الاتية: قدمت النيابة لمحكمة الجنح الجزئية بعض العساكر بتهم استعمال القسوة فقط على شخص مات شتقاً بالسجن ولم تهتد الى من جنى عليه جناية القتل. فادعى ورثة المجنى عليه بحق مدني وطلبوا الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح لأن الواقعة جنائية. فضمت المحكمة الدفع على الموضوع وصممت شهادات الشهود والدفاع فيه ثم حكمت بعدم الاختصاص. فاستأنفت النيابة والمتهمون هذا الحكم فألغته محكمة اسكندرية الاستئنافية وحكمت في الموضوع بالعقوبة وبالتعويض المدني وقالت في اسباب حكمها « وحيث ان التحقيقات الكثيرة

صادراً من محكمة ابتدائية بأن الدعوى العمومية لم تسقط وجب عليها ان تحكم في الموضوع وان لا تحول الدعوى على محكمة اول درجة . وقالت في اسبابها « انه طالما ان المحكمة الابتدائية حكمت في القضية فصار من الواجب على المحكمة الاستئنافية ان تحكم في موضوعها دون ان تحيلها على المحكمة الابتدائية

ويظهر ان محكمة النقض اعتبرت الحكم الصادر بسقوط الدعوى حكماً صادراً في موضوع الدعوى خرجت القضية كلها به من سلطة محكمة اول درجة . وان جاز اعتباره حكماً صادراً في دفع موضوعي فقط واذا اعتبر كذلك يكون طلب الموضوع والفصل فيه على حكم الوجوب لا يتمشى مع الاصل الذي قدمناه وهو جوازه في حدود المادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ من قانون المرافعات

ويظهر ان محكمة النقض والابرار عدلت عن هذا الرأي واخذت بالرأي الثاني في حكمها الصادر في ٢٠ ابريل سنة ٩١٨ (المجموعة الرسمية السنة التاسعة عشرة صحيفة ١٢٣) فنقضت حكم المحكمة الاستئنافية الصادر ببراءة المتهم والغاء الحكم المستأنف الصادر بأيقاف الفصل في تهمة خيانة الامانة حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى الحساب المرفوعة امامها بناء على ان المحكمة الاستئنافية تجاوزت حدود سلطتها بفصلها في موضوع الدعوى لأن في نظر المحكمة الاستئنافية الموضوع لأول مرة حرماناً للخصم من نظرها امام درجتين . ولا يوجد نص يبيح

والمرافعات الطويلة وشهادة الستة والاربعين شاهد التي حصلت في الموضوع امام محكمة اول درجة قد جعلت هذه الدعوى صالحة للحكم في الموضوع فطلباً للسرعة ومنعاً لزيادة التعقيدات ترى المحكمة اجابة طلب النيابة وأن تحكم في جنحة القسوة طبقاً للمادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ من قانون المرافعات المعمول بهما في المواد المدنية والجنائية جميعاً فرفع المتهمان طلباً بنقض هذا الحكم فرفضته محكمة النقض بحكمها الصادر في ٥ نوفمبر سنة ٩٨ وقالت ان المتهمين اكملوا دفاعهم في تهمة القسوة بعد ضم الدفع بعدم الاختصاص على الموضوع ثم عند نظر الدعوى امام محكمة الاسكندرية بصفتها محكمة استئنافية قد تم فيها الدفاع عن الفرع والموضوع وأن المقصود قانوناً هو نظر الدعوى في درجتين وليس من الضروري ان يكون الحكم الأول صادراً في الموضوع الذي كان مطروحاً امامه بل يكفي المرافعة وحينئذ للمحكمة الثانية ان تحكم بصفة استئناف في الموضوع متى كان صالحاً للحكم الخ (راجع القضاء سنة سادسة صحيفة ٤) ويظهر من مطالعة هذا الحكم ان محكمة النقض والابرار ترى جواز طلب الموضوع والفصل فيه بشرط واحد هو صلاحية الموضوع للفصل فيه ومعنى صلاحيته عندها ان تم المرافعة فيه امام محكمة اول درجة والمحكمة الاستئنافية . وعلى هذا قررت في حكمها الصادر في ٢٢ يناير سنة ٩٨ (القضاء سنة ٩٨ ص ١٢٣) انه اذا رأت محكمة الاستئناف عند تعديلها حكماً

ذلك في قانون تحقيق الجنايات المصرى ولا يمكن الحكم فيه بطريق القياس على ما جاء بالمادة ٣٧٠ مرافعات لأن هذه المادة جاءت استثناء للقاعدة العامة ولأن الشارع المصرى لم يثأ متابعة القانون الفرنسى فلم ينقل عنه نص المادة (٢١٥) الخ

وكان من السهل لو قبلت محكمة النقض العمل بنص المادة ٣٧٠ ان تصل الى النتيجة التى وصلت اليها لأن طلب الموضوع والفصل فيه في هذه الصورة غير جائز لأن الحكم المستأنف لم يكن فاصلاً في احد الدفوع الثلاثة المبينة في المادة ٣٧٠ مرافعات بل هو حكم فاصل في مسألة فرعية موضوعية لا يجوز طلب الموضوع والفصل فيه عند الحكم بألفائه امام المحاكم المدنية

ولم نر لمحكمة النقض والابرار بعد ذلك الا الحكم الصادر في ٢٤ يناير سنة ٩٢٠ الذى ناقشناه فيما تقدم من القول وهو كما يتذكر انقارىء يقرر ان الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى يطرح امام المحكمة الاستئنافية الدعوى المدنية والجنائية وانها اذا فصلت فيهما فعلى هذا الاعتبار لا على جواز طلب الموضوع بحق ممنوح للمحكمة الاستئنافية او اتباعاً لواجب مفروض عليها

ونظن انه قد يكون من الصواب عند تحقق المصلحة وعدم الضرر بالدفاع وبحقوق المستأنف ان يجيز لمحكمة الاستئناف ان تتبع القواعد الواردة في المادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ من قانون المرافعات وبشرطهما ولا شك انه

متى كان الموضوع صالحاً للفصل بتمام الدافع فيه امام محكمة اول درجة وامام المحكمة الاستئنافية على الوجه الاكمل لم يبق محل للتضرر من الحكم فيه بمعرفة المحكمة الاستئنافية وان لم تكن محكمة اول درجة قد حكمت فيه من قبل

ونظن انه متى قبل مبدأ الموضوع بمعرفة المحكمة الاستئنافية والفصل فيه في حدود المادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ يكون المراد بالموضوع موضوع الدعوى المدنية والجنائية بشرط أن لا يمس ذلك حقاً مكتسباً بين الخصوم بصفة انتهائية فيكون لمحكمة الجنح المستأنفة أن تحكم بألفائه الحكم المستأنف الصادر بعدم الاختصاص (لأن الحادثة جنائية أو الصادر بأحالة الجنحة الى محكمة الجنايات) وأن تحكم بالعقوبة وبالتعويض متى كان الموضوع صالحاً للفصل فيه — ويكون لها كذلك أن تلغى الحكم التمهيدى وتحكم بالعقوبة ولو كان المستأنف هو المدعى بالحق المدنى وحده ولا تمتد سلطة لمحكمة الاستئناف على الدعوى العمومية في هذه الصور بناء على استئناف المدعى بالحق المدنى وانما على حكم القانون الذى أجاز طلب الموضوع والفصل فيه في الحدود القانونية

ويتلخص مما تقدم أولاً — أن ليس لاستئناف المدعى بالحق المدنى أى اثر على الدعوى العمومية امام المحكمة الاستئنافية وانه لا سلطة للمحكمة الاستئنافية على الدعوى العمومية عند حصول الاستئناف من المدعى

المدنى وحده وان الحكم بذلك لا اساس له في القانون الفرنسى ولا فى القانون المصرى

حامد فهمى

المحامى

بالحق المدنى وانه لا يكون لها هذه السلطة الا عند طلب الموضوع والفصل فيه فى الصورة الجازمة فيها قانونا وانه لا سبيل مطلقاً للمحكمة الاستئنافية الى معاقبة المتهم المحكوم ببراءته متى كان المستأنف هو المدعى بالحق

قضية محكمة النقض والأول مرة

اتهم شخص بأنه تسبب بدون قصد ولا تعمد بنتيجة ايماله وعدم مراعاته اللوائح فى اصابة شخص فى عظام الترقوة بأن صدمه بالاتومويل قيادته . فحكم عليه ابتدائياً واستئنافياً بالعقوبة . طعن فى هذا الحكم بطريق النقض والمحكمة قبلت النقض بناء على أن الحكم المطعون فيه لم يبين كيفية الاهمال وكيفية عدم مراعاة اللوائح حتى تسبب عن ذلك اصابة المجنى عليه وهو يعد قصصاً فى بيان الواقعة

(طعن الدكتور نيقولا كوستريديس ضد النيابة . قضية نمرة ٣٥٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٧٦

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

نقض . استبدال مستشار بقاض مرضى . المرة . وفاة

القاعدة القانونية

١ - ان استبدال احد المستشارين المعينين بمحكمة الجنايات بقاض من قضاة

٧٤

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

نقض . خطأ فى التطبيق

القاعدة القانونية

اذا برأت محكمة الجنح المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم صحة الدعوى فلا يجوز لها أن تقضى فى الوقت نفسه للمجنى عليه على المتهم بتعويض مدنى . فإذا حكمت بالبراءة وبنت حكماً على عدم صحة الدعوى وحكمت بالتعويض كان حكمها خطأ وقابل للنقض

(طعن عبد المقصود احمد ضد النيابة . قضية نمرة ٧٦٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالى احمد طلعت باشا وحضرات مستر برسيفال وحافظ لطفى بك ومستر كرى وعطيه بك حنى مستشارين وعلى عزت بك رئيس نيابة الاستئناف)

٧٥

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

نقض . عدم بيان الواقعة

القاعدة القانونية

ان عدم بيان الواقعة بياناً كافياً يعد قصصاً فى الحكم ويتعين نقضه .

المحكمة الابتدائية عند السرعة من اختصاص
رئيس محكمة الجنايات طبقاً لنص المادة ٤ من
قانون تشكيل محاكم الجنايات

٢ - مرض الحمرة الذي كان سبباً في
وفاة المجنى عليه من الامراض التي تنشأ عادة
عن الجروح ولو انه يجوز ان ينشأ عن سبب
آخر. فإذا اثبتت محكمة الجنايات ان هذا
المرض نشأ عن الضرب والجروح التي حدثت
للمجنى عليه في رأسه كانت المسألة من المسائل
الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع
بصفة نهائية .

(طعن عبد المعطى محمد عزام ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ٧٦١ . سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٧٧

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣
تشرذ . مراقبة

القاعدة القانونية

اتهم شخص بأنه وجد بحالة تشرذ وغير
متخذ له حرفة للمعيشة مع سابقة الحكم عليه
بالتشرذ والحكم عليه بالحبس والمراقبة .

استؤنف الحكم أمام محكمة مصر الاهلية
بهيئة استئنافية فحكمت بتأييد الحكم بالنسبة
الى الحبس والغائه بالنسبة الى المراقبة وأعفت
المحكوم عليه منها . طعن النيابة في هذا
الحكم ومحكمة النقض قبلت النقض وجعلت

المتهم تحت المراقبة لأن المراقبة واجبة هنا
بنص القانون

(طعن النيابة ضد عبد المقصود قنديل . قضية نمرة
٧٦٥ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٧٨

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣
المادة ٦٦ . تطبيقها .

القاعدة القانونية

المادة ٦٦ من قانون العقوبات التي تطبق
على المتهم الذي يزيد عمره على خمس عشرة
سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة الا اذا
رأت محكمة الجنايات ان تحكم بعقوبة الاعدام
أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . اما اذا
كان الشخص بلغ هذه السن ولم تر محكمة
الجنايات أن تحكم باحدى هذه العقوبات فلا
محل لتطبيقها .

(طعن صقر متولى ضد النيابة . قضية نمرة ٧٥٩
سنة ٤٠ قضائية دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة
السابقة)

٧٩

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣
نقض . الخطأ في اسم المحكمة الجزئية .

القاعدة القانونية

الحكم الاستئنافي الذي يخطئ في ذكر
اسم المحكمة الجزئية التي استؤنف حكمها امامها
ليس وجهاً من الأوجه المبطله للاجراءات والحكم

المحكمة :-

« حيث ان رافع النقض بنى طعنه على ان المحكمة الاستئنافية اخطأت في ذكر اسم المحكمة الجزئية التي اصدرت الحكم فقالت ان الحكم صدر من محكمة ابى تيج والحقيقة انه صدر من محكمة البلينا »

« وحيث انه وان تبين ذلك من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الا انه يرى ان هذا خطأ لفظي فان نفس التهمة والوقائع المنسوبة الى رافع النقض هي هي . فالخطأ اللفظي في اسم المحكمة التي اصدرت الحكم لا عبرة به واذن يتعين رفض هذا النقض »

(نقض الراوى احمد السيد ضد السيد احمد السيد وآخرين عمدة ٥٤٦ سنة ٤٠ قضائية - دائرة ممالي احمد ظلمت باشا وحضرات مستربرسيغال وحافظ الطفيك ومستر سندرسن وعلى حديق بك مستشارين وعلى عزت بك ورئيس نيابة الاستئناف)

٨٠

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣
نقض - مخالفة ما نطقت به المحكمة لاول القاضى

القاعدة القانونية

اذا كان مانطقت به المحكمة يخالف ما ثبت في رول القاضى وجب نقض الحكم واحالة القضية على دائرة اخرى للحكم فيها مجدداً

المحكمة :-

« حيث ان النيابة العمومية قد اجرت تحريات عن ذلك وثبت فعلا من الافادة المرفقة بالاوراق انه وجد مكتوباً على رول المحكمة العبارة الآتية « حضوري تأييد مع

ايقاف التنفيذ وتنبه على المهتم طبقاً للمادة ٥٤ عقوبات » ثم شطبت تلك العبارة وكتبت تحتها (حضوري تأييد) وفي هذه الحالة ترى محكمة النقض والابرار انه لا يمكنها الآن ان تعرف بالتأكييد كيفية النطق بالحكم الاستئنافي وما اذا كانت تلك العبارة قد شطبت قبل النطق بالحكم او بعده وعلى كل حال ترى ان الحالة للشار اليها آتفا يترتب عليها بطلان جوهرى في الحكم . ولذا يتعين قبول الطعن والغاء الحكم المطعون فيه عملاً بالمادتين ٢٢٩ ، ٢٣٢ جنابات واحالة الدعوى الى محكمة بنى سويف الابتدائية للحكم فيها من جديد من دائرة اخرى غير التي حكمت فيها اولاً »

(نقض فكري قلته جرجس ضد النيابة العمومية . عمدة ٥٤٣ سنة ٤٠ قضائية - دائرة ممالي احمد ظلمت باشا والهيئة السابقة)

٨١

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣
نقض - جريمة الهدم والتخريب - ركن سوء النية

القاعدة القانونية

اتهمت النيابة اشخاصاً بأنهم هدموا وخربوا منزلاً وساقية مملوكتين لآخر وسرقوا أخشابهما وطلبت عقابهم بالمادة ٢٧٤ فقرة ٥ و ٣١٦ عقوبات . حكمت محكمة الزقازيق بهيئة استئنافية بالعقوبة . طعن في هذا الحكم بطريق النقض وطلب نقض الحكم بناء على أن الحكم الصادر بالعقوبة لم يبين في اسبابه ركن سوء النية

وأن الأشياء المسروقة لم تكن مملوكة للطاعنين
ومحكمة النقض قبلت النقض وقضت ببراءة المتهمين
المحكمة :-

« حيث ان الطعن مبنى على عدم توفر
سوء النية لدى المحكوم عليهم لان المنزل
والساقية المدعى بتخريبهما هما للاول ولم
يدخلا ضمن ما نزعت ملكيته وانهم قد
اخذوا اتقاضهما لنقلها للبلد التي انتقلوا اليها
بعد تجردهم من اموالهم كما قضت بذلك المحكمة
الابتدائية وحكمت بناء عليه ببراءتهم

» وحيث ان الحكم المطعون فيه لم
يتبين بأسبابه بطريقة وافية ان هناك سوء
نية وان الشيء لم يكن للطاعنين حتى يكون
هناك محلا للمقوبة . وعليه يكون الطعن في
محله ويتعين الغاء الحكم المطعون فيه لعدم
توفر شرائط العقاب والحكم بالبراءة »

(نقض محمد خلف وآخرين ضد النيابة العمومية .
نمرة ٥٤٢ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٨٢

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣

نقض مخالفات

القاعدة القانونية

الاحكام الصادرة في مواد المخالفات لا قبل
الطعن فيها بطريق النقض والأبرام
المحكمة:

« حيث ان المسألة المحكوم فيها هي

مخالفة والطعن غير مقبول عن الاحكام
الصادرة في مواد المخالفات فيتعين رفضه »
(نقض محمد احمد شبيش ضد النيابة العمومية نمرة
٥٣٨ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
بلنا والهيئة السابقة)

٨٣

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٣

نقض . تعديل في وصف التهمة

القاعدة القانونية

التعديل في وصف التهمة الذي يحصل في
الجلسة بناء على طلب النيابة لا يترتب عليه
بطلان ما اذا لم ينشأ عنه ضرر بمحقق الدفاع
ولم يستند على وقائع جديدة لم يشملها التحقيق
وخصوصاً اذا لم يطلب لسان الدفاع التأجيل .
المحكمة :

« حيث ان التعديل في وصف التهمة
الذي حصل بالجلسة بناء على طلب النيابة لم
ينشأ عنه اي ضرر بمحقق الدفاع لأنه
لا يستند على وقائع جديدة لم يشملها التحقيق
وخصوصاً لأنه لم يكن هناك داع لتأجيل
الدعوى لان الدفاع لم يطلب ذلك وقد وافق
على التعديل

» وحيث ان الحكم المطعون فيه قد
بين بياناً كافياً قانوناً جميع الوقائع المكونة
للجريمة والتي بنت عليها المحكمة اعتقادها
بان المتهم ضرب المجنى عليه متعمدا قتله »

(طعن محمد فرج ضد النيابة . قضية نمرة ٢٢٢
سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت بلنا
والهيئة السابقة)

قضاء المجلس الحسبي العالي

٨٤

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٠

اهلية . استمرار وصاية . شروطها .

القاعدة القانونية

الاهلية هي الاصل . فلا يجوز استمرار الوصاية على القاصر الذي بلغ سن الرشد اذا لم يتبين ان عنده ضعف ادراك أو سفه .

المجلس : —

« حيث انه بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩١٩ طلب السيد سيد افندي حجاج من مجلس حسبي مركز شبين القناطر رفع الوصاية عنه لبلوغه سن الرشد وامكانه ادارة شؤونه بنفسه ثم حول مجلس حسبي المركز هذا الطلب الى مركز حسبي مديرية القليوبية في ٣٠ منه لاختصاصه . فقرر المجلس الحسبي المذكور بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٩ رفع الوصاية عنه » وحيث انه بتاريخ ٢١ اكتوبر سنة ١٩١٩ استأنف المستأنف هذا القرار طالباً الغاء واستمرار الوصاية على المستأنف عليه للأسباب الواضحة بعريضة الاستئناف

« وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف حضر المستأنف شخصياً بالجلسة ومعه عبد الكريم افندي رءوف المحامي وطلب استمرار الوصاية على المستأنف

عليه واقواله واضحة بمحضر الجلسة . وحضر المستأنف عليه شخصياً واقواله ايضاً مدونة بمحضر الجلسة وطلب تأييد القرار المستأنف وحضر حضرة محمد راغب بك عطيه وكيل النيابة وطلب الغاء القرار المستأنف واستمرار الوصاية على المستأنف عليه لبلوغه غير الرشد وتبديده مالا يملكه حيث لو كان استلم املاكه لبددها

« وحيث ان الاستئناف تقدم في للبعاد القانوني

« وحيث لم يتبين ان المستأنف عليه عنده ضعف ادراك أو سفه

« وحيث لذلك يتعين تأييد القرار المستأنف » (استئناف الشيخ محمد سيد حجاج ضد السيد افندي سيد حجاج غرفة ٤ سنة ١٩ و ٢٠ . دائرة معالي احمد طلعت بلنا واصحاب السادة والفضيلة محمد محرز بلنا ومحمد صالح بلنا والشيخ محمد اسماعيل البرديسي وحسين واصف بلنا)

٨٥

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٠

خير . استئناف . قرار باتدائه

القاعدة القانونية

القرار الصادر من مجلس حسبي ابتدائي بتعيين خير لايجوز استئنافه لأنه ليس من القرارات الفاصلة في الموضوع . والمجالس ليست مقيدة برأى الخبراء ولذوى الشأن الطعن في آراء الخبراء امام المجلس بما يرونه فيها محلاً للطعن

المجلس:-

« حيث انه بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ طلبت الست منيره كريمة يوسف افندي صديق الحجر على والدها المذكور لبلوغه الثمانين سنة ولوجود شلل اثر على صحته وقواه العقلية ولسوء التصرف وذلك من مجلس حسي مصر الذي قرر في ١١ سبتمبر سنة ١٩١٩ بانتداب كل من الدكتور محجوب بك ثابت والدكتور محمد بك رشدي الخبيرين في الطب لفحص الحالة العقلية بالمطلوب الحجر عليه وتقديم تقريرهما لجلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩١٩ وذلك بدلا من الدكتور بهجت سليم افندي الذي اعتذر عن قبوله هذه المأمورية »

« وحيث انه بجلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩١٩ المذكورة قرر المجلس الحسي الابتدائي تكليف الخبيرين الموصى اليهما بتقديم تقرير بما وصلا اليه من البحث ولا داعي للعودة الى منزل المطلوب الحجر عليه اذا رأيا داعياً لاستحضاره فيكون بميادة احدهما الى آخر ما جاء بالقرار المذكور

« وحيث انه بتاريخ ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٩ استأنف يوسف صديق افندي هذا القرار طالباً تعيين خبراء آخرين بدلا عن الخبيرين المذكورين لأداء هذه المأمورية »

« وحيث انه بجلسته اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف حضر عبد الحميد افندي الناقوري صهر المستأنف بتوكيل قال انه ثابت من محاضر الجلسات الابتدائية عن المستأنف ومعه ايضاً حضرة الشيخ محمد عطيه المحامي

الشرعي عن الست ركش جيلانه زوجة المستأنف وقالوا ان الاستئناف يشمل ضمناً قرار رفض طلب رد الخبيرين المعينين وباقي اقوالها مدونة بمحضر الجلسة . وحضر الشيخ عبد الرازق القاضي عن المستأنف عليها وطلب عدم قبول الاستئناف لحصوله بعد الميعاد قائلاً ان القرار المستأنف ما هو الا منفذاً للقرار الأول . وحضر حضرة محمد راغب بك عطيه وكيل النيابة وطلب عدم قبول الاستئناف المرفوع عن حكم تمهيدي وقال اذا كان للخصوم طعن في الخبراء فليقدموه للوزارة

« وحيث أن القرار المستأنف ليس حاسماً في الموضوع كما ان المجلس ليس مقيداً برأي الخبراء ولتدوى الشأن الطعن فيه امام المجلس بما يرويه متى كان لذلك وجه

« وحيث لذلك يرى المجلس ان الاستئناف غير مقبول »

(استئناف يوسف افندي صديق ضد الست منيره صديق فمرة ٥ سنة ١٩ — ٢٠ دائرة ممالي احد طلعت بانها والهيئة السابعة)

٨٦

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٠

طلب الحجر . مطلقة . صفة

القاعدة القانونية

المطلقة التي تكون انقطعت كل صلة بينها وبين مطلقها لعدم وجود ذرية لها منه لا يكون لها شأن في طلب توقيع الحجر على زوجها السابق.

المجلس :-

« حيث انه بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩١٩ طلبت الست منتهى بنت حسن عبد الله المستأنة من مجلس حسي مركز الزقازيق توقيع الحجر على مطلقها الشيخ حسين محمد نمر لمرضه وعدم مقدرة على ادارة شؤونه بنفسه فحول هذا المجلس الطلب المذكور على مجلس حسي مديرية الشرقية لاختصاصه . وبتاريخ ٩ اغسطس سنة ١٩١٩ طلبت نيابة الزقازيق الجزئية من مجلس حسي المديرية ايضاً توقيع الحجر على الشيخ حسين المذكور لهذا السبب - فقرر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ رفض طلب الحجر

« وحيث انه في يوم ١٩ اكتوبر سنة ١٩١٩ طلبت الست منتهى المستأنة الغاء القرار المذكور والحجر على الشيخ حسين محمد نمر للأسباب المذكورة بصحيفة استئنافها » وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف حضر حضرة فهمي افندي سعد المحامي عن حامد بك فهمي المحامي عن المستأنة طالبة الحجر الذي صمم على طلباته الواضحة بصحيفة الاستئناف وحضر احمد افندي وجدى والشيخ محمد عبد العظيم والشيخ عبد الرازق القاضي المحامون عن مطلقها المطلوب الحجر عليه وطلبوا تأييد القرار المستأنف لحصول الطلب من باب النكاح . وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمد راغب بك عطيه وكيلها وقال ان المستأنة طلقت من زوجها ولا شأن لها في رفع الاستئناف

« وحيث ان النيابة العمومية لم تستأنف القرار الصادر برفض طلبها بتوقيع الحجر على المستأنف عليه » وحيث ان الاستئناف المرفوع الآن هو ممن كانت زوجة للمستأنف عليه وقد طلقها قبل طلب توقيع الحجر عليه طلاقاً ثلاثاً فلذلك انقطعت الصلة بينها وبين المستأنف عليه لعدم وجود ذرية لها منه « وحيث لذلك يكون الاستئناف مرفوعاً ممن لا شأن له »

(استئناف الست منتهى بنت المرحوم حسن عبد الله ضد الشيخ حسين محمد نمر عمرة ٧ سنة ١٩ - ٢٠ دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٨٧

حكم تاريخه : يناير سنة ١٩٢٠
رفع الوصاية واستمرارها . استئناف . ذو الشأن
القاعدة القانونية

الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون عمرة ٥ سنة ١٩١١ الخاص بتشكيل المجلس الحسي العالي تنص على أنه لدوى الشأن استئناف أى قرار يصدر في رفع الوصاية أو استمرارها . فاذا صدر قرار برفع الوصاية لتجاوز القاصر سن الرشد جاز استئناف هذا القرار وطلب استمرار الوصاية امام الاستئناف المجلس :-

« حيث انه بجلسة اليوم المحددة اخيراً لنظر هذا الاستئناف حضر المستأنف شخصياً ومعه حسنين افندي رستم المحامي وصمم على ما جاء بصحيفة الاستئناف وقال أن المستأنف

نفس رئيس جلسه المجلس الابتدائي بعمل استئناف

« وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون نعمة ٥ سنة ١٩١١ الخاص بتشكيل المجلس الحسبي العالي صريحة في ان لدوى الشأن استئناف اى قرار يصدر في رفع الوصاية أو استمرارها

« وحيث ان القرار المستأنف مقتضاه رفع الوصاية عن القاصرين لبلوغهما سن الرشد وعلى ذلك يصح استئنافه »

(استئناف عبد الفتاح الصيرفي ضد احمد وحسين اولاد المرحوم محمد حسين المليجي نعمة ٩٥ سنة ١٨ — ١٩ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

عليهما سفيهان بدليل يبعهما اكبر حصص لهما في منزل بعد قرار اثبات رشدهما باربعة ايام تقريباً . وحضر حسين محمد حسين المليجي ثاني المستأنف عليهما وقال انه لم يبع شيئاً وطلب تأييد القرار . اما المستأنف عليه الاول فلم يحضر بالجلسه ولم يرسل من ينوب عنه وحضر عن النيابة العمومية حضرة محمد راعب بك عطيه وكيلها وطلب عدم قبول الاستئناف لأن القرار المستأنف قاض بانتها مأمورية الوصاية لبلوغ الرشد ولم يطلب احد استمرار الوصاية . فقال المستأنف انه طلب ذلك وأشار

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

المتفق عليه والقيمة التي يرسو المراد بها عليه . رسا المراد على هذا الشخص بالفعل . ولما طالب الناظر الاصلى بالفرق طعن في عقده بالبطلان بناء على أنه مبني على سبب غير مشروع ومخالف للقانون والنظام العام . لأنه يتضمن تواطؤاً على تعطيل حرية المراتدات وبناء على ان لا سبب له لأن جميع الشروط الواردة في الاتفاق كان قد سبق ورودها في قائمة مراد وزارة الاوقاف ولم ينتفع الناظر الاصلى بشئ في مقابل تعهد بدفع الفرق بين القيمتين .

وقد حكمت محكمة الاستئناف :

أولاً - بأن هذا العقد لا يعطل حرية

٨٨

حكم تاريخه ٢٣ مايو سنة ١٩٢٣

اجارة . وقف . ناظرين . اتفاق احد الناظرين مع مزاييد . حرية المراتدات . تعطيلها . اتفاق بلا سبب

القاعدة القانونية

كان لوقف ناظر . طعن في ادارته فضمت المحكمة الشرعية وزير الاوقاف اليه في النظر واطلقت له الافراد بالعمل . اشهرت الوزارة مراد تأجير اطياف فاتفق الناظر الاصيل مع أحد الاشخاص على ان يدخل في المراد ويزايد بالفعل الى ان يرسو عليه المراد بالغة قيمة الايجار ما بلغت على ان يبرئه من الفرق بين الايجار

المزاد للنص فيه على تعهد المتعهد بالدخول في
المزايدة بأي سعر كان بالغاً ما بلغ .

ثانياً - ان هذا العقد يمكن عده من العقود
الموكول امرها الى الصدفة التي تتوالى بين الكسب
والخسارة (١) "Contrats aleatoires" وان
كان الشارع المصرى لم يفرد لذلك قواعد
خاصة كما جرى عليه القانون الفرنساوى الا أن
المحكمة ترى تطبيقاً للقواعد العامة للقانون
المصرى واقتباساً من مبادئ القانون
الفرنساوى ان هذه العقود يمكن تعريفها بأنها
من العقود المتبادلة التي يكون فيها المقابل لكل
تعهد من الطرفين يدور مع المكسب او الخسارة
حسب الحوادث المستقبلية الغير محققة المرتبط
بها التعهد بشرط ان المتعاقدين يجهلان في وقت
التعاقد الى أى جانب سيكون حظ المكسب
او تحمل الخسارة فأن ظهر للمحكمة ان الربح
كان في جانب أحد الطرفين والخسارة كلها في
جانب الطرف الآخر أو ان الطرف الآخر
ليس له حظ مطلقاً من هذا العقد وجب اعتبار
العقد بلا سبب ووجب ابطاله

ثالثاً - الناظر الاصيل الذي ضم اليه ناظر
آخر . أذون له بالانفراد في العمل لا يملك
الاتفاق على تهدير الايجار لانتزاع ادارة الوقف
منه وانفراد الناظر المضموم بالعمل . مثل هذا
الاتفاق ليست له قيمة شرعية . كذلك تعهد الناظر

(١) - الشرعيون يجهلون عنها باقظ « عقود
الغرر »

الاصيل للمستأجر باعقائه من بعض الأيجار
عند تعيينه في المستقبل ناظراً منفرداً على الوقف
رابعاً - يلزم عدم الخلط بين السبب
المباشر للتعهد Cause immédiate وهو التعويض
الذي يرغب المتعهد الحصول عليه في مقابل ما
يعطيه أو يتعهد باعطائه وبين الباعث للعقد
Motifs الذي لم يكن المقصود به في التعاقد
مباشرة كما في السبب وهو عبارة عن الدافع
للتعاقد بطريقة بعيدة
المحكمة : -

حيث انه ثابت من الاوراق انه بتاريخ
١٦ يناير سنة ١٩١٩ بسرأى وزارة الاوقاف
طرح بالمزاد تأجير اطيان وقف المرحوم محمد
بك توفيق الحكيم البالغ قدرها ١٠٠٢ فداناً
وكسور بمعرفة الوزارة المعينة ناظرة منضمة
على الوقف مع ابن الواقف احمد افندى توفيق
الحكيم مع انفرادها بالعمل . وهذا المزاد
بمقتضى جملة شروط مدونة بالقائمة واطلع
عليها كل من المزايدين . ومن اهمها ان التأجير
لمدة ست سنوات من ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٨
وان من يرسو عليه المزاد يقوم بسداد ما على
الاطيان المطلوب تأجيرها من الديون الى
البنك العقاري المصرى وقدرها يتراوح بين
١١٠٠٠ جنيهاً و ١٣٠٠٠ جنيهاً على ان يخصم
هذا المبلغ من الايجار ويسوى بالكيفية
الآتية : اولا يحجز منه ما يوازي نصف
ايجار سنة حسب مرسى المزاد بصفة تأمين
ويخصم من آخر قسط من ايجار السنة السادسة

ثانياً. مايتبقى بعد ذلك بعد خصم التأمين يخصم من الايجار على خمسة اقساط متساوية كل قسط في نهاية كل سنة من سنى الايجار الخمس. كما انه ليس لمن يرسو عليه المزااد الحق في طلب احتساب اية فائدة عن مبلغ الدين الملزوم بتسديده للبنك العقاري. وقد نص صراحة في شروط المزايدة انه نظراً لكون بعض الاطيان مؤجرة لمدد مستقبلية لم تنته بفئات معينة ذكرت في القائمة فعلى من يرسو عليه المزااد الحلول محل الوزارة في عقود هذه الايجارات بدون مسئولية عليها وهو مسئول عن تسديد كامل الايجار حسب مرمى المزااد. وثابت ان المزااد رسا بعد جملة مزايدات من الراغبين في الاستئجار على المستأقين بايجار قدره مبلغ ١٢١٥٠ جنياً وتمحرر معها العقد الرسمي بعد تصديق مجلس الاوقاف الاعلى واذن المحكمة الشرعية كما مر ذكره

« وحيث ان المستأقين يتمسكان ضد احمد افندى توفيق الحكيم بعقد اتفاق تمحرر بينهم تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩١٩ أى قبل جلسة المزااد بيومين تضمن ان المستأقين يدخلان في المزااد السالف ذكره لاستئجار اطيان الوقف بأى سعر كان بلغ ما بلغ لمدة الست سنوات بالشروط والقيود التي تحددها الوزارة وانما تكون حقيقة الايجارة المتفق عليها بين المتعاقدين هى بسعر ٩٥٠ قرشاً صاغاً عن كل فدان في السنة. واما الفرق بين ايجار الفدان حسب مرمى المزااد اذا زاد عن ٩٥٠ قرشاً صاغاً وبين ٩٥٠ قرشاً صاغاً يكون ديناً على

احمد افندى توفيق الحكيم محتسب من استحقاقه ويتعهد ما دام حياً بأن يعمل كل ما هو لازم لخصمه من استحقاقه بمعرفة وزارة الاوقاف وذلك لحين تعيينه هو ناظراً منفرداً على الوقف وبعد هذا التعيين يتعهد بصفته ناظراً والمستحق الوحيد للوقف بأن يعطى للمستأقين مخلصه نهائية عن هذا الفرق في المدد الباقية من الست سنوات. كما ان هذا العقد تضمن نظراً لان بعض اطيان الوقف مؤجرة لمدد مستقبلية لم ينته منها ما هو مؤجر بأقل من ٩٥٠ قرشاً صاغاً ومنها ما هو مؤجر بأزيد من تلك القيمة سنوياً عن الفدان. فقد اتفق ان احمد افندى توفيق الحكيم يتحمل الفرق بين القيمة المؤجرة بها الاطيان بالنقص عن ٩٥٠ قرشاً صاغاً بان يكون ديناً عليه. واما من جهة الايجار المعقود مع المستأجرين بأزيد من ٩٥٠ قرشاً صاغاً فيكون فرق الزيادة للمستأقين لا ل احمد افندى توفيق الحكيم. ثم جاء في العقد المذكور تعهد من قبل المستأقين بطريق التضامن بينهما بدفع دين البنك وقدره ١٢٠٠٠ جنياً عند موافقة وزارة الاوقاف وتصديق المحكمة الشرعية على التأجير وقد ضمن احمد افندى توفيق الحكيم محمد توفيق شهاب الدين الذى لم يختصم في هذه القضية بهذه الصفة

« وحيث ان المستأقين يتمسكان بهذا العقد فيما يختص بعلاقتهما مع احمد افندى توفيق الحكيم ويطلبان تهاذه وتحميله الفروق التي وردت به واما المستأنف عليه فيطمن على

للقانون المصري واقتباساً من مبادئ القانون الفرنسي ان هذه العقود يمكن تعريفها بأنها العقود المتبادلة التي يكون فيها المقابل لكل تعهد من الطرفين يدور مع الكسب أو الخسارة حسب الحوادث المستقبلية الغير محققة المرتبطة بها التعهد. بشرط ان المتعاقدين يجهلان في وقت التعاقد الى أى جانب سيكون حظ الكسب او تحمل الخسارة

« وحيث ان المستأقين يتمسكان بأن هذا العقد من العقود الدائرة بين الكسب والخسارة. ويقولان ان السبب فيه موجود ومشروع كما قضت بذلك محكمة النقض والابرام الفرنسية بالحكم الصادر في حالة مشابهة لحالة هذه الدعوى (١) اعتماداً على ان الطرفين ارادا تحديد مركزهما اولى من تعريضه لمصادفات المزاو. فالسبب المشروع في تعهد المستأنف عليه هو تعهد المستأقين بالدخول في المزاو ثم تعهدهما بدفع دين البنك العقاري ثم تعهدهما بالدخول في المزاو لغاية ٩٥٠ قرشاً صاغاً القدان الواحد حتى ولو لم يتقدم مزايد باقل من ذلك. بمعنى انه اذا لم يتقدم مزايدون اصلاً أو تقدموا بمبلغ اقل من

(١) تشير المحكمة الى الحكم الصادر من محكمة ميان بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٨٨٢ ومفتور في مجموعة سيرى سنة ١٨٨٣ صحيفة ١٣٤ جزء ٢ ونصه « الوصى الشريك في عقار مع مجوره يجوز له ان يتعاقد مع الغير على بيع العقار المشترك بثمن معين. ثم يتفق مع المشتري على ان يدخل في المزاو لشراء العقار بأي سعر كان مع تعهد الوصى بأنه اذا زاد ثمن المزاو على الثمن المبين في العقد فإن الوصى يخضع للمشتري الفرق بين اثنين »

العقد بطلانه ارتكبا على انه مخالف للقانون وللنظام العام لتعطيله حرية المزاو ولأن السبب فيه معدوم ولأن المستأقين تحصلوا عليه بطريق النش والتدليس وغير ذلك من الأسباب المبينة تفصيلاً في المذكرة المقدمة منه . « وحيث انه وان كان من المحتمل ان من تتأخر هذا العقد احجام الراغبين في التزايد لو علموا بالمقد لا اعتقادهم ان لا فائدة في التزايد منهم امام المستأقين ما دام ان يدهما سلاحاً يضمن لهما مركزهما بموجب ذلك الاتفاق. ولكن بالتأمل جيداً في العقد يتضح ان الغرض منه ليس تعطيل المزايدة او الامتناع عنها. بل ورد فيه بأن للمستأقين دخلاً في المزايدة بأي سعر كان بالغاً ما بلغ. كما انه ثابت انه رغماً عن هذا العقد وجد راغبون في المزايدة وبلغ المزاو حده المناسب لا يجار المثل الذي اعتمدته مجلس الاوقاف الاعلى والمحكمة الشرعية. وان نفس الوزارة متمسكة بالعقد الرسمي المبني على المزاو وتنفيذه. ويشعين اذن البحث في قيمة هذا العقد قانوناً وفيما اذا كانت الاركان اللازمة للتعاقد توفرت فيه حتى يكون له أثر ملزم لاحد افندي توفيق الحكيم أولاً .

« وحيث انه يتضح من شروط العقد انه يمكن عده من العقود الموكل امرها الى الصدف التي تتوالى بين الكسب والخسارة Contrats aléatoires - وان كان الشارع المصري لم يفرد لذلك قواعد خاصة كما جرى عليه القانون الفرنسي ولكن المحكمة ترى تطبيقاً للقواعد العامة

٩٥٠ قرشاً صاغاً فكانت الفائدة لمصلحة المستأنف عليه بالتأجير بمبلغ ٩٥٠ قرشاً صاغاً وفي مقابل ذلك يجب على المستأنف عليه ان يتحمل الفرق اذا كان المزداد زاد عن المبلغ المتفق عليه

« وحيث ان النظرية المؤسسة على التعريف السالف ذكره وعلى الحكم المتمسك به للمستأنفان تكون صحيحة لو كانت الوقائع المستنبطة من القضية تفيد توفر الاركان القانونية في العقد لنفاذه وهو ما يجب بحته بكل دقة

« وحيث انه ثابت ان المحكمة الشرعية سبق رفضت التأجير لست سنوات بسعر ٨٠٠ قرش صاغ في السنة مع شرط دفع المستأجر دين البنك العقاري من اصل وفوائد لكون هذا الايجار بتلك القيمة ليس في صالح الوقف

« وحيث انه ثابت من المستند نمرة ١ المقدم من وزارة الاوقاف العمومية ان ايجار المثل الذي قدرته اللجنة التي طابت اطيان الوقف في مايو سنة ١٩١٨ كان ١٢٠١٨ جنيهاً سنوياً بصرف النظر أيضاً عن ان كثيراً من المستأجرين كما هو وارد بالتقرير رغبوا في استئجارها بزيادة جنيته عن كل فدان عن تقدير اللجنة اذا مدت لهم الاجارة . وثابت من المستند نمرة ٢ المقدم من وزارة الاوقاف ان محمود بك رياض قدم طلباً للوزارة بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٨ بقبوله استئجار الاطيان بمبلغ ٩٠٠ قرش صاغ سنوياً القدان

الواحد بأهم الشروط التي من اهمها دفع دين البنك العقاري . وثابت من المستند نمرة ٣ المقدم أيضاً من الوزارة ومشروع عقد الاتفاق ان المخواجه افنجلو ديمترو وجرجس افندى عبد المسيح قدما طلباً للوزارة بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ يرغبان الاستئجار بنفس الشروط بمبلغ ٩٥٠٠ جنيته مع قبول حلولها محل الوزارة في عقود ايجار المستأجرين التي لم تته مدتها (راجع عقد الاتفاق المرفق مع مستندات المستأنف عليه) وهذا الطلب مع ما سبق كان قبل اتفاق المستأنفين مع احمد افندى توفيق الحكيم . وثابت أيضاً من الاوراق ان مجلس الاوقاف الاعلى على اساس هذا الطلب وافق على مبدأ التأجير لمدة ست سنوات وأمر بطرح الاطيان في المزداد وطرحت فعلاً في ١٦ يناير سنة ١٩١٩ كما سلف ذكره . ولا نزاع من المستأنفين انهما كانا طالين بهذه الرغبة من اولئك الطالبين وبالطلبات المقدمة منهم للاوقاف وبرفض المحكمة الشرعية الطلب الأول

« وحيث ان العقد المبرم بين المستأنفين والمستأنف عليه الاول في ١٤ يناير سنة ١٩١٩ على اساس تقدير الايجار بمبلغ ٩٥٠ قرشاً صاغاً للقدان الواحد في السنة مع احتساب ايضاً الفروق الاخرى التي تنتج من عقود ايجار المستأجرين للاطيان بالكيفية التي سلف شرحها هو بلاشك اسوأ حالاً مما سبقه من الطلب الذي لم يشترط فيه مثل الشروط الاخيرة من جهة تحميل المستأنف

سنة ١٩١٨ ان ايجار المثل يبلغ ١٢٠١٨ جنيهاً وزيادة. وكل هذه الاجراءات سابقة على عقد ١٤ يناير سنة ١٩١٩. وقد ايد ذلك التزاحم بين الراغبين في المزاو حتى انه وصل المزاو من عبد الكريم رءوف الى مبلغ ١٢١٣٠ جنيهاً في السنة. أي ان زيادة المستأثين كانت ٢٠ جنيهاً في السنة فقط

« وحيث انه تبين للمحكمة من ذلك ان المستأثين في وقت التعاقد ما كانوا يجهلون الى أي جانب سيكون حظ المكسب أو تحمل الخسارة. فيكون مركزهما غير معادل لمركز المستأث على المذكور اذ انه لا يمتثل تزايد باقل من ٩٥٠ قرشاً صاغاً في السنة حتى يضمه المستأثان لفائدة المستأث على. بل ان الرغبة وجدت قبل هذا التعاقد بهذه القيمة بل بشروط احسن وبعلم منهما. فتكون نتيجة العملية التي عقداها هي المكسب المضمون لها دون سواها ولم توجد اذن المقابلة التي اشار اليها الحكم المتمسك به المستأثان وهي سبب التعهد بدفع الفرق. خصوصاً اذا لوحظ ايضاً انه فيما يختص بفروق ايجار أطيان المستأثين التي لم تقته عقودهم قد اشترط على المستأث على المذكور ان يتحمل الفرق بالنقص بين القيمة المؤجرة بها الأطيان وبين ٩٥٠ قرشاً صاغاً ولا تكون له الزيادة بل تكون من حق المستأثين. وهو دليل آخر على عدم التقابل في الاشتراك في الفائدة ومتى انعدم السبب الذي وجدت له العقود التي من هذا القبيل فلا ينتج العقد أثره ويكون باطلا اصلاً

عليه فروق ايجار المستأثين الواضعين يدهم على الاطيان. بل قبل الطالبان الاخيران حلولهما محل الوزارة فيها. وتكون النتيجة اذن ان المستأثين وقت التعاقد مع المستأث على المذكور قد ضمنا لنفسهما المكسب عند حصول المزاو زيادة عن ٩٥٠ قرشاً صاغاً ولكن لم يتحملا خسارة مصادقات المزاو باحتمال وجود مزايدين بمبلغ اقل من ٩٥٠ قرشاً صاغاً وهي العلة التي اشار اليها الحكم المتمسك به المستأثان من وجود مقابل في تعهد الفريقين بين المكسب والخسارة. اذ ان التأجير باقل من ٩٥٠ قرشاً صاغاً غير محتمل في الدعوى لأن المزايدين أبدوا رغبتهم بعلم من المستأثين قبل هذا العقد المتنازع فيه بالاستئجار بمبلغ ٩٥٠ قرشاً صاغاً وشروطهم أحسن من شروطهما وقررت الوزارة باجراء المزاو على بناء هذا الاساس. كما ان المستأث على المذكور لا يملك الاتفاق على تقدير الاجرة لانتزاع ادارة الوقف منه واتفراد الوزارة بالعمل. وليس لمثل هذا الاتفاق في الموضوع قيمة شرعية. واغرب منه تعهد المستأث على الاول انه عند تعيينه ناظراً منفرداً على الوقف يعطى للمستأثين مخالصة نهائية عن الفرق للمدة الباقية فيعمله يربط الوقف عند ايلولة الادارة اليه منفرداً بالتزام صار به وهذا غير جائز شرعاً. كما انه من المقرر شرعاً ان تأجير الوقف لا يمكن ان يكون باقل من اجر المثل الا بغبن يسير على سبيل الاستثناء لا يتجاوز الخمس. وقابت من تقرير لجنة التقدير في مايو

« وحيث انه لا يمكن القول ايضاً بان سبب تعهد المستأنف عليه الأول هو تعهد المستأقنين بدفع مبلغ مقدماً لسداد دين البنك العقاري لان ذلك من ضمن شروط المزااد . وقد عرض على غيره من المزايديين وتزايدوا على هذا الشرط . ثم انه يلاحظ من جهة اخرى ان ذلك المبلغ المشروط دفعه مقدماً هو جزء من الايجار المقابل له قيمة المنفعة من الاطيان فضلاً عن ان نصف ذلك المبلغ مشروط دفعه بصفة تأمين للأيجار كما سلف ايضاحه

« وحيث انه مما يجب ملاحظته فوق ماتقدم انه يلزم عدم الخلط بين السبب المباشر للتعهد "Cause immédiate" وهو الموضع الذي يرغب المتعهد الحصول عليه في مقابل مايعطيه أو يتعهد بأعطائه . وبين الباعث للعقد "Motifs" الذي لم يكن المقصود به في التعاقد مباشرة كما في السبب وهو عبارة عن الدافع للتعاقد بطريقة بعيدة . فلا يعتبر اذن من السبب المباشر للتعهد . فطريق استعمال جزء من الايجار في سداد دين البنك والحصول على مزايا من تخليص اعيان الوقف من ربة الدين ثم الأمل في رجوع النظارة الى المستأنف عليه المذكور كل هذا ليس من الاسباب المباشرة للتعهد بل هي من الاسباب البعيدة التي لا تبني عليها احكام

« وحيث انه من جهة اخرى لو نظر الى المسألة من جهة قواعد العدل فانه ثابت ان القيمة التي وصل اليها التزايد هي مناسبة

لقيمة ايجار المثل كما دل عليه تقرير اللجنة السالف ذكره ورغبة المزايديين فلم يقين المستأقنان بشيء من جهة قيمة الايجار بل ظهر ايضاً انهما استفادا من ارتفاع الايجار في السنتين الاوليين كما هو معلوم . وما دام ان اندفاعهما في المزااد لم يكن له نتيجة تجاوز حد الايجار المقبول فلم يكن اذن هناك خسارة من هذه الاجرة تحملاها حتى كان يمكن تعويضها عليهما . واذا قيل بوجود حوادث اخرى بعد نتج عنها نزول الاسعار في الاجارات فكما يجوز انهما يخسران من هذا النزول فيكسبان كما كسبا فعلا من الصعود ومن التأجير من باطنهما — اما اذا نظر الى المسألة من الجهة الثانية المقابلة لتلك الخاصة بالمستأنف عليه الأول وصار تنفيذ عقد ١٤ يناير سنة ١٩١٩ كما يريد المستأقنان مع ملاحظة ان المزايد السابق عليهما قبل الايجار سنوياً بمبلغ ١٢١٣٠ جنيهاً أي بفرق ٢٠ جنيهاً سنوياً أي في الست سنوات بمبلغ ١٢٠ جنيهاً فتكون النتيجة ان المستأنف عليه المذكور يتحمل فرق الايجار مع باقي الفروق الاخرى التي جعلت على طاقه بما يوازي في الست سنوات مبلغ ٢١٠٠٠ جنيهاً يلزم ان يخصم من استحقاقه في الوقف وهي نتيجة يكتفى مجرد النظر اليها للقول بان من المخاطرة القضاء بها للمستأقنين بدون سبب صحيح . ويستدل منها ان المستأنف عليه المذكور كان وقت التعاقد كما شرح ذلك المحامي عنه بالمذكرة في حالة ضعف في الارادة وتحت تأثير الفاقة والمساعى التي بذلت من الوسيط في العملية وهو السمسار لحمله على

للمدعى عليه معارضته في ذلك ما لم يكن قد اقام عليه دعوى فرعية في اثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الاصلية . وهذه القاعدة تسرى على الدعوى امام محكمة اول درجة فقط . أما في حالة الاستئناف فأن الشارع لم يخول للمستأنف هذا الحق « حق شطب الاستئناف وترك المرافعة » لان الحكم الابتدائي أوجد للمستأنف عليه حقوقا يسعى المستأنف بطلبه الشطب تأخير الفصل فيها

المحكمة : —

« حيث انه بجلسته ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣ المحددة لنظر هذا الاستئناف طلب الحاضر عن المستأنفين شطب الدعوى والحاضر عن المستأنف عليهم عارض في طلب الشطب كالمدون بمحضر الجلسة .

« وحيث ان المستأنفين طلبا شطب الدعوى ولم يقبل المستأنف عليه الشيخ محمد ابراهيم بركات هذا الطلب

« وحيث ان شطب الدعوى معناه ترك المرافعة .

« وحيث ان المادة ٣٠٦ مرافعات خولت للمدعى حق ترك المرافعة ومنع المدعى عليه من المعارضة في ذلك الا اذا كانت له مصلحة في عدم تركها بأن رفع دعوى فرعية على المدعى .

« وحيث انه يؤخذ من هذا النص انه لا ينطبق الا في حالة وجود الدعوى امام

القبول كما يقول الوسيط في اعلان دعواه المرفق بالاوراق بطلب السمسرة انه امكنه ان ينزل الايجار من ٧٢٠٠٠ جنيه في الست سنوات بما قيمته ٢١٠٠٠ جنيه بفضل اجتهاده وسعيه » وحيث انه يتلخص مما تقدم ان عقد

١٤ يناير سنة ١٩١٩ المتنازع عليه هو باطل بطلانا جوهريا لا نعدم السبب في تعهد للمستأنف عليه بتحمل فروق الايجار فضلا عن ان المستأنف عليه المذكور لا يملك حق تقدير الايجار وربط الوقف في الحال وفي الاستقبال بالتزامات ضارة به كما سلف ايضاحه . فلا يمكن تقاذق العقد المذكور كما ان المستأنفين مرتبطان بعقد الايجار الرسمي الذي تبين من شروطه انه لم يتجاوز حد ايجار المثل ولم ينشأ عن مزايدهما للوصول الى هذا الحد ضرر ما لها حتى يمكن تعويضه عليهما ومن ثم يتعين رفض جميع طلبات المستأنفين الاصلية والاحتياطية وتأيد الحكم المستأنف الثاني ايضاً مع الحكم الاول »

(استثنائي الخواجة جندى بشاي وآخر وحضر عنهما حضرة مرقس افندي فهمي الحامي ، واحد بك توفيق الحكيم وآخرين وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد كامل حسين افندي والاستاذ عزيز خاتكي بك الحاميان . نمرة ٨٦٨ سنة ٣٩ قضائية ، نمرة ١٦٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك مصطفى وجناب مسيو سودان ومستر ساندرسن)

٨٩

حكم تاريخه ١٩ مارس سنة ١٩٢٣
ترك المرافعة . شطب امام اول درجة . امام الاستئناف
القاهرة القانونية

للمدعى حق ترك المرافعة في دعواه وليس

المحكمة :-

« حيث انه في الواقع متى كان العقد العرفي معترفاً به من الخصوم فلا يصح لأحد منهم الطعن عليه بالصورية الا بموجب ورقة ضد أو عقد كتابي آخر وذلك تطبيقاً للمبادئ المنصوص عنها في المواد ٢٢٧ من قانون المرافعات الاهلي و ١٣٤١ من قانون المرافعات الفرنسي .

« وحيث ان عدم قبول الاثبات بالشهود في هذه الحالة يبنى عليه ايضاً عدم جواز الاخذ فيها بالقرائن ومتى كان الامر كذلك وجب من باب أوفى عدم اعتبار الحجج التي اشتملت عليها ورقة الاستئناف لانها تعتبر من قبيل القرائن .

« وحيث ان خطاب ١٤ يوليو سنة ١٩٢٠ الصادر من المستأنف عليه مرسى افندي حسين انما هو مكتوب بعبارة عامة تحمل تفسيراً مخالفاً للمرة للتأويل الذي يذهب اليه المستأنف فضلاً عن انه لا يشير الا الى مسألة فية الايجار ومواعيد استحقاقه . وبما انه سابق على العقد الصريح الصادر من الخصوم والذي ارتكبت عليه محكمة اول درجة بحق فلا يجوز اعتبار ما جاء فيه عدولاً عما جاء بالعقد المذكور »

(استئناف الشيخ محمد يوسف خطاب وحضر عنه حضرة محمود بك فهمي حسين الهامي ضد مرسى افندي حسن وحضر عنه حضرة صليب ساي بك الهامي نمرة ٣٨ سنة ٤٠ قضائية . دائرة احمد طلعت باشا وجناب مسيو سودان ومستر سندرسن)

المحكمة الابتدائية على المدعى . اما في حالة الاستئناف فإن المشرع لم يخول للمستأنفين هذا الحق لأن الحكم الابتدائي اوجد للمستأنف عليه حقوقاً يريد المستأنفان بهذا الطلب (طلب الشطب) تأخير الفصل فيها

« وحيث انه مما يزيد تأكيداً ان المستأنف ليس له الحق في طلب الشطب امام محكمة الاستئناف اذا عارضه المستأنف عليه تحويل هذا الاخير في تكليف المستأنف المذكور في قيد استئنافه في مدة من ايام والا سقط حقه فن له الحق في ذلك فله الحق ايضاً في الزام خصمه بالمرافعة في القضية او التنازل عن استئنافه حتى يصبح الحكم المستأنف أثباتياً »

(استئناف احمد افندي حسن عاصي وآخر وحضر عنهما حضرة مصطفى بك الخادم الهامي ضد الشيخ محمد ابراهيم بركات وآخرين وحضر عنهم حضرة اديب افندي شاهين الهامي . نمرة ١٦٠ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو كالويني وحضره صاحب السعادة محمد علام باشا)

٩٠

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣
صورية . اثبات . شهود . قرائن . ورقة ضد

القاعدة القانونية

- ١ - متى كان العقد العرفي معترفاً به من الخصوم فلا يصح لأحد منهم الطعن فيه بالصورية الا بموجب ورقة ضد أو عقد كتابي آخر
- ٢ - عدم قبول الاثبات بشهادة الشهود يبنى عليها ايضاً عدم جواز الاخذ فيها بالقرائن

٩١

حكم تاريخه ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣

معاشات . ضباط . مسؤولية الداخلية

القاعدة القانونية

ليس لوزارة الداخلية الحق في احوالة الضباط الى المعاش بعد احوالهم على الاحتياط بدون مراعاة القواعد المنصوص عليها في قانون المعاشات . وهي الغاء الوظيفة أو قرار من مجلس التأديب أو من مجلس الوزراء أو من القومسيون الطبي بعدم لياقتهم للخدمة طياً والا كانت مسؤولية مدنيا بتعويض الضرر الناشئ

المحكمة : —

« حيث انه تبين من ورق الدعوى العمومية ان على افندى فهمي احويل الى المعاش بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٥ بأمر من وزارة الداخلية بعد مضي سنة واحدة من تاريخ احواله على الاحتياط وكان برتبة الصاغ . »
 « وحيث ان الفصل في موضوع الدعوى يستدعي البحث فيما اذا كان لوزارة الداخلية الحق في احوالة الضباط الى المعاش بعد احوالهم على الاحتياط بدون مراعاة القواعد المنصوص عليها في قانون المعاشات وهي الغاء الوظيفة أو قرار من مجلس التأديب أو من مجلس الوزراء أو من القومسيون الطبي لعدم لياقتهم طياً »
 « وحيث ان الحكومة مقيدة في علاقتها مع موظفيها بقانون المعاشات الذي لم يخرج عن كونه عقداً بين الحكومة وبين الموظف

« وحيث ان سبب التشريع في القانون الخاص بمجاوز احوالة ضباط البوليس على الاحتياط اسوة بضباط الجيش واضح بالمذكرة المرسلة من وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء مع مشروع هذا القانون ومن الايضاحات التي قدمها مندوب وزارة الداخلية الى مجلس شورى القوانين اثناء المناقشة في ذلك المشروع : جاء بالمذكرة « ان اعمال البوليس تحتاج لضباط اقوياء البنية لا مكانهم القيام بها حسب المرام . وان بعض هؤلاء الضباط اصبح لظروف طرأت عليه غير قادر على القيام بأعباء الوظيفة خير قيام وليس له مدة تخول احواله الى المعاش وليس من الصواب رفته بعد ان قضى زهرة شبابه في هذه الخدمة الشاقة والتخلى عنه وقت ان اصبح غير قادر على العمل . » وختمت المذكرة بأن هذا القانون مفيد للمحاليين على الاحتياط لأنه يساعد على تحسين حالة معاشهم » وجاء في الايضاح المقدم من مندوب وزارة الداخلية « انه تلاحظ للوزارة ان بعض ضباط البوليس قد تعرض له احوال مرضية تجعل قوته غير كافية للقيام بأعباء وظيفته خير قيام »

« وحيث انه يتضح من ذلك ان قانون الاحالة على الاحتياط وضع لمصلحة الضباط الغير القادرين على العمل بسبب حالة مرضية فليس الغرض منه التمهيد للأحوالة على المعاش حتماً ولا يترتب عليه ضياع الحقوق المقررة في قانون المعاشات . »

« وحيث ان هذه الدعوى هي عينية شخصية يجوز رفعها امام محكمة المدين كما انه يجوز رفعها امام المحكمة التي في دائرتها العقار المبيع » وحيث انه لا محل اذن لهذا الدفع ويتعين رفضه وتأييد الحكم المستأنف من هذه الجهة »

(استئناف زكي افندي غبريال حبشي وحضر عنه حضرة ادوار بك قصيري المحامي نيابة عن حضرة عزيز افندي مشرق المحامي ضد احمد افندي سليمان وحضر عنه حضرة عبد الخالق افندي عطيه المحامي نمرة ١٠٢ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد علام بلتاجياب مسيو كالويني وحضره صاحب العزة عبد الحكيم عسكر بك)

٩٣

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣

التماس . تقرير خير . بطلاته

القاعدة القانونية

١ - ارتكان المحكمة على تقرير خير باطل لا يعتبر سببا من اسباب التماس اعادة النظر . بل يعتبر سببا للنقض في البلاد المقرر فيها نظام الطعن في الاحكام المدنية بطريق النقض والابرار

٢ - كذب الشهود الذين سمعوا في التحقيق لا يعتبر سببا من اسباب التماس بل شهادتهم تعتبر من قبيل الاقوال الكاذبة التي ليس من شأنها مطلقا ان تؤثر في رأى المحكمة

٣ - بناء التماس على وجود اوراق قاطعة في الدعوى محجوزة بفعل الخصم الاخر لا يجوز التمسك به الا اذا وجدت الاوراق بالفعل

« وحيث ان الحكومة بأحالتها الضابط على افندي فهمي الى المعاش قد خالفت احكام قانون المعاشات لانها لم تتبع طريقة من الطرق المنصوص عليها في ذلك القانون للأحالة على المعاش .

« وحيث ان المحكمة ترى ان المبلغ الذي طلبه على افندي فهمي مبالغ فيه وان تقدير المحكمة الابتدائية للتعويض بمبلغ ثمانمائة جنيه في محله

« وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف على افندي فهمي الحاضر بنفسه في الجلسة ومعه حضرة احمد بك ومنزى المحامي ووزارة الداخلية وحضر عنها حضرة الهامى بك جريس مندوبها . نمرة ٤٢ و ٢٠٥ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة احمد زكي ابو السعود بك وجناب مستر هل وصاحب العزة على جلال بك)

٩٢

حكم تاريخه ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٣

بيع . فسغه . مطالبة بالتمن . دعوى عينية شخصية

القاعدة القانونية

الدعوى المدنية التي يطلب فيها فسخ عقد بيع او الحكم يباقي الثمن تكون دعوى عينية شخصية يجوز رفعها امام محكمة المدين او امام المحكمة التي في دائرتها العقار المبيع على السواء المحكمة : -

« من حيث ان المستأنف عليه طلب فسخ عقد البيع لتأخر المستأنف في دفع باقى الثمن وطلب احتياطيا الحكم بهذا الباقي

٤ - ميعاد الالتماس لا يبتدىء الا من وقت ظهور الاوراق التي كانت مخفية بفعل الخصم واستحصل عليها الملتمس من بعد الحكم. المحكمة : -

« حيث ان الالتماس بني اولا على القول بحصول غش لأن المحكمة اخذت بتقرير الخبير المقدم في القضية حالة انه تقرير باطل بحسب دعوى رافع الالتماس

« وحيث ان هذا البطلان اذا ثبت لا يترتب عليه وجه للالتماس بل يعتبر سبباً للنقض في البلاد المقرر بها نظام الطعن في الأحكام المدنية بطريق النقض والأبرام كما انه حتى يفرض ان الحكم الملتمس ضده اخطأ في الارتكان على التقرير المذكور فإن هذا لا يعتبر الا من قبيل الخطأ البسيط الذي لم تقع المحكمة فيه بسبب اى احتيال من جانب الخصم ومن ثم لا يكون هناك وجه لالتماسه بالغش » وحيث ان الملتمس يعتبر ايضاً من قبيل الغش ماجرح به الخصم اقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق غير ان تلك المطاعن بفرض كذبها وهو ما لم يثبت لاتعتبر الا من قبيل الاقوال الكاذبة التي ليس من شأنها مطلقاً أن تؤثر على رأى المحكمة

« وحيث ان الالتماس تناول في الوجه الأخير مسألة كميالة المائتين جنيه والمكاتبات التي تبودلت بين محل فلطس وبين الخصم متهماً اياه باخفاء تلك الاوراق التي تعتبر قاطعة في الدعوى

« وحيث انه لم يثبت مطلقاً ان الاوراق

المذكورة محجوزة بفعل محمد رمضان جاد هذا فضلاً عن ان المحكمة لازالت تجهل للآن ما اذا كانت تلك الاوراق توجد حقيقة وعمما اذا كانت لها تلك الالهمية التي يعزوها اليها رافع الدعوى . وعلى ذلك يستحيل على المحكمة في الوقت الحاضر ان تقدر عما اذا كانت هذه الحالة من الحالات التي يتحتم فيها قبول الالتماس .

« وحيث ان القانون يشترط من جهة اخرى في حالة التمسك بهذا الوجه ان تكون الاوراق المحجوزة قد وجدت بالفعل بعد ذلك كما وان مواعيد الالتماس لاتبدأ الا من هذا الوقت فادامت هذه الاوراق لازالت مجهولة الوجود والفحوى لغاية الآن فإن الالتماس يعتبر من هذه الناحية سابقاً لآوانه وغير مقبول الآن بناء على ذلك »

(التماس الشيخ ابراهيم محمد الكفوري البسيوني وحضر عنه حضرة امصطفى افندي الشورججي ووهيب افندي دوس الحاميان ضد محمد رمضان جاد وحضر عنه حضرة احمد بك رأفت الهامي غمرة ٧٩٢ سنة ٤٠ قضاؤه. دائرة معالي احمد طلعت بلنا ومسيو سودان ومستر سندرسن)

٩٤

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ١٩٢٣

اثبات . صورية . مواعيد ادوية . الابوة

القاعدة القانونية

صلة الابوة من الموانع الأدبية التي تشفع

للوالد بأن لا يأخذ ورقة ضد لاثبات صورية

عقد بيع

المحكمة : —

« حيث انه وان كان من المقرر قانوناً ان الصورية بين المتعاقدين لا تثبت الا بالكتابة ولكن ترى المحكمة بالنظر للوقائع الثابتة في الحكم المستأنف ولوجود المانع الادبي بين المستأنفات ووالدهن المستأنف عليه بأخذ عقد الضد ووجود مقدمات ثبوت بالكتابة تنحصر في اعتراف احدى المستأنفات وهي الست تقيده في تحقيق البوليس بأن الوالد باع الاطيان لعدم وجود أخ لمن حفظاً لعدم ضياعها . ان الحكم المستأنف الصادر بالتحقيق في محله لوجود القرائن العديدة الثابتة فيه ومقدمات الثبوت بالكتابة التي تجعل الواقعة المدعى بها قريبة الاحتمال كما سلف الذكر

« وحيث انه بناء على ذلك وعلى باقي الاسباب المبينة بالحكم المستأنف يتعين تأييده »
(استئناف الست فاطمة هانم واختها كرمات محمد بك خلوصي وحضر عنهن حضرة ادوار بك قصيري المحامي ضد محمد بك خلوصي وحضر عنه حضرة محمد بك يوسف المحامي نمرة ٢٧٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك مصطفى وجناب مسيو كالويني وسعادة محمد علام باشا)

٩٥

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ١٩٢٢

مرض موت . مرض مزمن .

القاعدة القانونية

الامراض المزمنة هي غير مرض الموت . فلا

يجوز الارتكان عليها لابطال عقد صادر في عهدها باعتبار انه صادر في مرض الموت
المحكمة : —

« حيث ان الكشف الطبي المتوقع على البائعة التي يطعن المستأنف على تصرفاتها فيما تصرفت فيه لاختها قبل وفاتها اثبت ان مرض البائعة المذكورة كان مرضاً مزمناً وانها كانت اصيبت به من نحو السنة ونصف قبله » وحيث ان الامراض المزمنة هي غير مرض الموت

« وحيث ان البائعة تقسها عللت تصرفاتها هذه قبل وفاتها في الاقوال التي قررتها امام البوليس وعند توقيع الكشف المذكور عليها وهو تعليل تقدره هذه المحكمة تقدير المحكمة الابتدائية له

« وحيث انه لا محل اذن للألتفات لما يدعيه المستأنف من جهة طلب اثبات ان مرض البائعة كان مرض موت ويتعين تأييد الحكم المستأنف لاسبابه »

(استئناف الشيخ ابراهيم الشافعي الاجوري وحضر عنه حضرة حسن افندي علام المحامي ضد حضرة بنت محمد علي الاجوري وآخرين نمرة ١١٧٨ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وحضرتي مسيو كالويني وسعادة محمد علام باشا)

٩٦

حكم تاريخه ٢ اغسطس سنة ١٩٢٣

عمل تجاري . مقاولات . تنفيذ مؤقت .

القاعدة القانونية

ان اعمال المقاولات من الاعمال التجارية

٩٧

حكم تاريخه ٢ اغسطس سنة ١٩٢٣

وزارة المواصلات . امناء النقل .

عمل تجارى . تنفيذ مؤقت

القاعدة القانونية

ان الفصل الخامس من الباب الثانى من قانون التجارة الخاص ببيان الأحكام التى تسرى على الوكلاء بالعمولة للنقل وعلى امناء النقل وغيرهم وعلى الخصوص احكام المواد ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٤ تسرى على المعاملات التى تحصل بين وزارة المواصلات والافراد . ومن ثم تكون المنازعات التى تقدم من وزارة المواصلات والافراد هي منازعات تجارية تسرى عليها احكام القانون التجارى والاحكام التى تصدر فيها يجب أن يشمل الحكم فيها بالتنفيذ الموقت وبلا كفالة عملا بنص المادة ٣٩١ من قانون المرافعات المحكمة :-

« حيث ان المادة الثانية من القانون التجارى صريحة فى ان اعمال النقل البرى والبحرى من الاعمال التجارية التى يسرى عليها قانون التجارة

« وحيث ان المستأنفة تذهب الى القول بأن المعاملات بينها وبين الافراد مدنية ترجع الضوابط القانونية التى تباشرها الى القانون المدنى

« وحيث ان جميع الأحكام المتعلقة بمسئولية وكيل النقل وامينه واردة فى الفصل الخامس من قانون التجارة التى تمسكت وزارة

حسب نص المادة ٢ من القانون التجارى فلاحكام التى تصدر بشأنها تكون واجبة التنفيذ حسب نص المادة ٣٩٠ المحكمة :-

« حيث ان موضوع الدعوى اتفاق المستأنف والمستأنف ضده المفاوض على مقاوله توريد اقطار لتشغيلهم فى توسيع ترعة حسن واصف

« وحيث ان اعمال المقاولات من الاعمال التجارية بنص المادة « ٢ » من القانون التجارى

« وحيث ان تنفيذ الاحكام معجلا واجب فى المواد التجارية حسب نص المادة « ٣٩٠ » مرافعات

« وحيث ان المادة « ٣٩١ » من القانون المذكور تعنى المحكوم له من الكفالة فى المواد التجارية اذا طلبها وقد طلب المستأنف ضده ذلك فى صحيفة دعواه بادية بدء .

« وحيث انه لذلك يكون طلب المستأنف الزام المستأنف ضده بالكفالة فى غير محله كما وأن استئنائه شمول الحكم بالتنفيذ الوقتى على غير اساس ويتمين رفضه وتأيد الحكم المستأنف فى هذا الصدد »

(استئناف الشيخ محمد عيسى جاد الله وحضر عنه حضرة عبد الرحمن اقتدى نصر الحامى ضد خليل بك شاهين وحضر عنه حضرة محمد اقتدى زكى عبد المجيد الحامى قائماً عن حضرة عزيز اقتدى مشرق الحامى . نمرة ١١٥٨ سنة ٤٠ قضاياه . دائرة حضرة صاحب السادة حافظ لطفى باشا وحضرني صاحبي العزة مراد وهبه بك ومحمد فؤاد حسني بك المستشار المتدب)

ان مادة هذا النزاع الحاضر تجارية ومادام هذا شأنها وجب ان يكون الحكم فيها مشمولاً بالتنفيذ الوقتي بلا كفالة عملاً بنص المادة « ٣٩١ » مرافعات لأن المستأنف ضده طلب ذلك صراحة في صحيفة افتتاح دعواه ومن ثم يكون الحكم المستأنف في محله من جهة الوصف ويتعين تأييده «

(استئناف وزارة المواصلات وحضر عنها حضرة مصطفى افندى عبد اللطيف مندوبها ضد حسن افندى رجب الصباغ وحضر عنه حضرة احمد بك رأفت المحامى نمرة ٩٠٦ سنة ٤٠ قضاية . دائرة حضرة صاحب السعادة حافظ لطفى باشا وحضرتهى صاحبي العزة مراد وهبه بك ومحمد فؤاد حسنى بك المستشار المتدب)

المواصلات ببعض مواده لدفع دعوي المستأنف ضده كالمادتين ١٠٤ و ٩٩

« وحيث أن المادة « ١٠١ » من الفصل المذكور صريحة في ان احكام هذا الفصل كلها سارية على مصالح السكة الحديد اسوة بآرباب السفن والعربات العمومية ولم يصدر قانون جديد يفسخ هذا النص الصريح فلا يجوز القول بعد ذلك بتطبيق احكام القانون المدنى بالنسبة لأعمال السكة الحديد الخاصة بنقل الاموال

« وحيث انه لذلك ترى محكمة الاستئناف

قضايا المحاكم الكلية والحزبية

المحكمة :

« حيث ان المدعى طلب من نفسه وبصفته الأخذ بالشفعة من المدعى عليه الاول حصه قدرها قيراطين الاربعاً باعته المدعى عليها الثانية الى المدعى عليه الاول قائلاً انه شريك على الشيوع مع المشتري اذ يمتلك في المنزل عشرين قيراطاً وربعاً وان المدعى عليه الاول شريك في المنزل في قيراطين

« وحيث ان حضرة حسين افندى فهمى المحامى المدعى عليه الاول دفع بأنه لا شفعة من شفيع متى كان المشتري وطالب الشفعة في مرتبة واحدة وقال بأنه شريك على الشيوع كالمدعى وان كانت حصته اقل

٩٨

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ ابريل سنة ١٩٢٣

شفعة . تراحم الشفعاء . المادة ٨ . حكمها

القاعدة القانونية

المادة الثامنة من قانون الشفعة تنص على حالة تراحم الشفعاء على المشتري عند ما يكونون من درجات مختلفة . فاذا كان طالب الشفعة والمشتري شفعاء من درجة واحدة فلا يسري عليهما حكم هذه المادة . ويفضل المشتري من اجل الحق الذى اكتسبه بالشراء

تأديب العمد والمشايخ . فالحكم الصادر من لجنة تأديب العمد والمشايخ برفت شيخ بلد في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية يحرمه حق الانتخاب .
المحكمة :

« حيث ان القرار الصادر في هذه القضية بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٢٣ قضى بحذف اسم محمد محمد صباح من جدول الانتخاب ارتكناً على انه اتهم بمساعدته شخصاً في الحصول بطريق الغش على المعافاة من الخدمة العسكرية وحكم عليه من لجنة تأديب العمد والمشايخ يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٦ برفته من وظيفة شيخ البلد التي كان يشغلها

» وحيث ان المستأنف طعن على هذا القرار واستند على ان المقصود بمجهة الحكم هي المحاكم الجنائية التي تحكم بموجب قانون العقوبات لا مجالس التأديب التي من ضمنها لجنة تأديب العمد والمشايخ

« وحيث ان لجنة تأديب العمد والمشايخ التي اصدرت الحكم الذي بني عليه القرار المستأنف هي جهة من جهات الحكم التي تستمد سلطتها من القانون الصادر بتشكيلها وقد وكل اليها الحكم فيما ينسب الى العمد والمشايخ من تقصير في وظائفهم . والمفهوم من ذلك ان ما ينسب اليهم من الجرائم يدخل تحت هذا التقصير فهي جهة حكم عادية بالنسبة اليهم في دائرة اختصاصها

» وحيث ان جريمة المساعدة على الحصول بطريق الغش على المعافاة من الخدمة العسكرية

« وحيث ان الغرض من الشفعة هو دفع الأذى من دخول اجنبي بين الشركاء الاصلين فزيادة حصة المدعى ليست من شأنها ان تحدث ذلك ولا محل للتمسك بالمادة الثامنة من قانون الشفعة لانها لم تتناول كل هذه الحالة بل جاء حكمها خاصاً بحالة تزاحم الشفعاء مع المشتري عند ما يكونون من درجات مختلفة . ولذلك جاء في نص المادة الثامنة المذكورة على سبيل القيد في الحكم انها خاصة فيما يتعلق بالأولية « وعلى ذلك فاذا كان طالب الشفعة والمشتري من درجة واحدة فلا يسرى عليهما حكم هذه المادة ويفضل المشتري لحقه الذي اكتسبه بطريق الشراء ومن ثم يتعين رفض الدعوى «
(قضية ابراهيم افندي حسن ضد عبد المجيد افندي السيد محروس وآخرين . نمرة ٩٣ س ١٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك درويش وحضرتي نجيب مرقس بك وعبد العزيز حلمي بك القاضيين)

٩٩

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ يوليو سنة ١٩٢٣

انتخاب . حرمان . نخس من خدمة عسكرية . لجنة تأديب العمد .

القاعدة القانونية

قضت المادة ٤ من قانون الانتخاب بحرمان المحكوم عليهم في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية حق الانتخاب ابداً . والشارع المصري جعل النظر في مثل هذه الجرائم من اختصاص المحاكم الاهلية « مادة ١٥٨ من قانون القريعة » ومن اختصاص لجان

هي وان كانت من اختصاص المحاكم الاهلية المحكم فيها طبقاً للعادة ١٢٨ من قانون القرعة الا ان هذا الاختصاص ايضاً ممنوح للجنة تأديب العمدة والمشايخ بالنسبة لهذه الجرائم عندما تنسب الى العمدة والمشايخ المذكورين على اعتبار انها تقصير منهم في واجباتهم ولم يقض اى قانون بحرمانها من نظرها ولا يغير من ذلك كون احكامها تأديبية

« وحيث ان الجريمة المحكوم فيها هي مما يدخل تحت نص المادة الرابعة فقرة ثالثة من قانون الانتخاب وحكم فيها بالرفق

« وحيث ان المادة ١٢١ من قانون القرعة تنص على ان الرفق من الوظيفة هو من ضمن العقوبات الاصلية فيها وقد حكمت اللجنة برفق المستأنف من وظيفة شيخ البلد التي كان يشغلها لثبوت التهمة المذكورة عليه « وحيث ان المادة الرابعة نصت على حرمان الاشخاص المحكوم عليهم للجرائم التي فصلتها فلفظة المحكوم عليهم تنصرف الى من تحكم عليهم المحاكم الاهلية وغيرها من جهات المحكم المختصة ومشكلة تشكيلا صحيحاً بجيزة القانون

« وحيث ان القول بعد ذلك يؤدي الى نتيجة لا يمكن التسليم بها وهي ان الجريمة الواحدة عندما تحكم فيها المحكمة الاهلية بحكم نهائى يكون لحكما من الاثر ما لا يكون له عند ما تحكم فيها اللجنة المذكورة بنفس ذلك الحكم وكلاهما نهائى واجب الاحترام ومفروض منه انه عنوان الحقيقة

« وحيث ان المقتن في المادة الرابعة لم يقصد بحرمان الاشخاص الذين نص على حرمانهم الا لانهم محكوم عليهم بأحكام نهائية في جرائم شائنة تجعلهم في مستوى من الاخلاق بحيث ان يكونوا معه بعيدين عن التمتع بما يتمتع به غيرهم من الحقوق الانتخابية . فيتعين ان يشمل ذلك من حكمت عليهم المحاكم الاهلية أو غيرها من الجهات المأذونة قانوناً بالمحكم في مثل هذه الجرائم عادة»
(استئناف محمد محمد صباح ضد حسن محمد شعبان قمره ٨٤٩ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك فريد الشافى وحضرتى ابراهيم بك فوزى وسيمون بك كراسو وحقرة نجيب بك مرقس رئيس النيابة)

١٠٠

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ يولييه سنة ١٩٢٣

انتخاب . استئناف . حرمان .
عقوبة جنحة . المادة ٤

القاعدة القانونية

١ - الاستئناف الذى يتقدم قبل الميعاد

المحدد لتقديم الاستئناف يكون مقبولا

٢ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٤

من قانون الانتخاب على حرمان المحكوم عليهم في جنابة بعقوبة من عقوبات الجناح حق الانتخاب ابدأ . فاذا كانت العقوبة عقوبة جنحة والجريمة جريمة جنحة فلا حرمان المحكمة :-

« حيث ان الاستئناف تقدم فى ٣٠ يونيه

لا ينصرف الا على المصالح المادية كالمصلحة المالية أو التجارية أو العقارية . ولو قصد الشارع المصالح المعنوية لعبير عنها بما يدل عليها المحكمة : —

« حيث ان المستأنف قدم لهذه المحكمة عقدين احدهما بشراء تسعة افدنة وثمانية عشر قيراطاً وثمانية عشر سهماً من والده بناحية بيلا بتاريخ اول يناير سنة ٩٢٣ ومسجل في ٧ يولييه سنة ١٩٢٣ والآخر عقد اتفاق بين المستأنف وبين من يدعى عبد الرحمن افندى المنشاوى بخصوص شركة في سوق دفع من رأس مال الشركة ٣٠٠ جنيه من المستأنف وتوضحت بالعقد المذكور قيمة ما يخصه من الربح في الشركة المذكورة وتاريخه ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٢ وقرر بأنه بناء على هذين العقدين يكون له مصلحة عقارية ومصلحة مالية في بلده ناحية بيلا فضلاً عن ان المصلحة المعنوية وهي وجود عائلته وأقاربه بالبلدة المذكورة تكفى لتحديد الموطن الانتخابي في بلده ناحية بيلا » وحيث ان المحكمة لاتسلم بهذا القول

الاخير لان المادة الثانية من قانون الانتخاب نمرة ١١ سنة ٩٢٣ نصت على ان الموطن الانتخابي لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها دائماً أو التي بها مركز أعماله أو مصالحه فالتعبير بمركز الأعمال أو المصالح لا ينصرف الا على المصالح المادية كالمصلحة المالية او التجارية أو العقارية ولو قصد المشرع المصالح المعنوية لعبير عنها بما يدل عليها » وحيث ان العقد المقدم بتعليك

سنة ١٩٢٣ أى قبل اليعاد المحدد لتقديم الاستئناف وهو من يوم ٣ الى ٨ يولييه سنة ١٩٢٣ » وحيث ان التقديم قبل اليعاد لا يبنى عليه عدم قبول الاستئناف لأنه لا ضرر من ذلك على احد وأن المقصود بيمعاد الاستئناف هو منع قبول الاستئناف الذى يقدم بعد اليعاد الذى يكون محدداً له . ومثل ذلك كمثل من يستأنف حكماً حضورياً قبل اعلانه به فيتعين قبول الاستئناف شكلاً

« وحيث ان القرار المطعون فيه قضى برفض الطعن لأن الحكم الصادر على احمد محمد صباح هو عقوبة جنحة بالحبس لمدة شهرين في تهمة اصابة خطأ وليست التهمة هي تهمة جناية حتى يمكن ان تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الانتخاب التي تقضى بحرمان حق الانتخاب لمن يحكم عليه في جناية بعقوبة من عقوبات الجناح »

(استئناف حسن محمد شعبان ضد احمد محمد صباح نمرة ٨٣٦ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك فريد الشافعى وحضرتى ابراهيم بك فوزى وسيمون كراسو بك القاضين)

١٠١

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣

انتخاب . موطن الانتخاب . تعريفه .

القاعدة القانونية

موطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها دائماً أو التي بها مركز أعماله أو مصالحه . والتعبير بمركز الأعمال او المصالح

له فيها فائدة مالية ويرتبط بها في البلدة التي يريد قيد اسمه فيها
« وحيث بذلك تكون فاحية بيلا هي موطن انتخاب المستأنف وقد طلب قيد اسمه بمجدول انتخابها »

(استئناف حضرة الاستاذ عبد الحليم افندي البيلى المحامى ضد غنيم احمد حسن عمرة ٨٤٨ سنة ١٩٢٣ .
دائرة حضرة صاحب المزة محمد بك فريد الشافعى وحضرتى ابراهيم بك فوزى وسيمون كراسو بك وحضرة نجيب بك مرقس رئيس النيابة)

١٠٢

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٨ يولييه سنة ١٩٢٣

انتخاب . المادة ١٤ . استئناف .
اسباب الاستئناف . عدم يلانها .

القاعدة القانونية

نصت المادة ١٤ من قانون الانتخاب ان

استئناف قرارات اللجان يرفع بعريضة ترفق بها صورة القرار والاوراق التي يستند اليها المستأنف ولم تحتم مطلقاً بيان اسباب الاستئناف فاذا خلت العريضة من بيان الاسباب فلا تكون باطلة

المحكمة :-

« حيث ان قانون الانتخاب ورد فيه

بالمادة « ١٤ » ان الاستئناف يرفع بعريضة ترفق بها صورة القرار والمستندات ان كان هناك اوراق يستند عليها المستأنف

« وحيث ان للرافعات في الطعون في

الانتخاب انما هي مرافعات خاصة يجب النص على كل ما يجب عمله فيها . وبما ان قانون

التسعة افدنة وكسور لا يمكن الاخذ به الآن في هذه القضية لتحديد الموطن الانتخابي لأن العقد مؤرخ في أول يناير سنة ٩٢٣ وتنص المادة الثامنة من القانون المذكور ان الصفات التي يلزم توفرها لتولى الحقوق الانتخابية يجب توفرها قبل أول ديسمبر من كل سنة وان هذا الميعاد لم يصدر قرار بمده لميعاد آخر كما حصل بالنسبة للمواد ٧ و ١٠ و ١٢ و ١٤ من قانون الانتخاب التي تعدلت مواعييدها بالكيفية المبينة بقرار دولة وزير الداخلية الصادر بشأنها

« وحيث بالنسبة للعقد الاخر فقد ثبت للمحكمة من شهادة عمدة بيلا وأقوال عبد الرحمن افندي المنشاوى ان الشركة في السوق كانت قائمة من قبل التاريخ الواضح به وقال العمدة انه سمع بها هو وغيره في بلده من مدة سنة تقريباً وان هذه الشركة باقية الى الآن وان المستأنف عندما يحضر الى بلده يقصد محل السوق ويتعهد حسابه فيه لمعرفة الاراد والمنصرف والربح الذى يقسم على المشتركين

« وحيث ان قانون الانتخاب في المادة

الثانية منه عبر بلفظة مركز اعمال الشخص أو مصالحه للدلالة على الموطن الانتخابي .

فالتعبير بلفظة مصالحه يؤخذ منه انه

اراد الاطلاق في عبارة المصالح بحيث تتناول

كل مصلحة مادية ومنها المصلحة المالية

ويدخل في ذلك الشركة في هذا السوق لأن

المحكمة ممنوعة من الخوض في بحث ما اذا كان البلاغ صحيحاً أو كاذباً. لان السلطة المختصة بالبت في ذلك هي الهيئة التي قدم لها البلاغ اولا وقامت بتحقيقه

٢ - المتهم الذي يأتي في مقام الدفاع عن نفسه ويلقى التهمة كذباً على غيره لا يعد مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب لان البلاغ في هذه الحالة لا يكون عن محض ارادته واختياره المحكمة :-

« حيث ان دفاع المتهمين يرتكن على ان التهمة التي أخبرا بها في حق المدعى المدني صحيحة .

« وحيث ان حضرة المحامي عن المدعى المدني رد على هذه النقطة في مذكرته بما معناه ان المحكمة ممنوعة من الخوض في بحث ما اذا كان البلاغ صحيحاً أم كاذباً لأنه فصل في هذه النقطة بقرار صدر من النيابة باعتبار البلاغ غير صحيح

« وحيث أنه ولو أن القاعده المعتادة

هي ان قاضي الاصل هو قاضي الفرع Le juge de l'action est juge de l'exception

الا ان الشراح القرفسويين يرون في دعوى البلاغ الكاذب استثناءاً لهذه القاعدة . أي ان السلطة المختصة بالبت فيما اذا كان البلاغ صحيحاً او كاذباً هي الهيئة التي قدم لها البلاغ اولا وقامت بتحقيقه . لانه لو قيل بعكس ذلك لجر هذا المبدأ الى صعوبات شتى خصوصاً اذا كانت الحادثة المبالغ عنها كذباً جنائياً . أذ ليس من الضمان في شيء ان يعطى لمحكمة

الانتخاب لم يحتم ذكر اسباب للاستئناف والآن يبطل فاذن يكون ذكر اسباب الاستئناف غير ضروري فيه

« وحيث ان سبب الطعن هو ان عباس افندي العقاد ليس من اهالي اسوان وقد صدر القرار الاول باعطائه الحق فاستئناف القرار يستفاد منه انه صدر على غير مايطابق القانون وهي مسألة ظاهرة لا تحتاج الى الاسباب « وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعي في غير محله

« وحيث ان للطعون في حقه هو من اهل اسوان ولد ونشأ وتربى وعاش بها ومالك فيها ولا يغير هذه الحالة وجوده في محل آخر يقيم فيه احياناً زمناً طويلاً أو قصيراً « وحيث ان القرار الابتدائي في محله للاسباب الواردة فيه

« وحيث ان المحكمة لا ترى محلاً للحكم بفرامة على الطاعن اذ تشبهه بالطعن لا يمكن ان يستنتج منه انه يكيد للطعون في حقه « (استئناف حنفى بك مصطفى منصور ضد عباس افندي محمد العقاد عمرة ٢٤٣ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزة حسن نبيه المصري بك وحضرتي محمود السيد افندي وحسن فهمي بسيوني افندي القاضيين وحضرة محمد حافظ افندي وكيل النيابة)

١٠٣

محكمة جنح كرموس

حكم تاريخه ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣

بلاغ كاذب . شروطه واركانه .

القاعدة القانونية

١ - في دعوى البلاغ الكاذب تكون

الجنح التي لا تملك الفصل في الجنايات حق تحقيق حادثة جنائية هي ليست من اختصاصها (راجع كتاب العلامة جارسون صحيفة ١٠٦٨ بند ٢٧٢ و ٢٧٥)

«وحيث أنا نرى ان في مثل هذه الاحوال لا يخلو الحال من أحد أمرين : الأمر الاول ان تكون دعوى البلاغ الكاذب رفعت مباشرة من غير ان يكون قد صدر في البلاغ الاصلى حكم من المحكمة المختصة ببراءة المتهم او قرار من قاضي التحقيق أو النيابة العمومية بحفظ البلاغ لعدم صحته . واما ان تكون إحدى هذه الهيئات تولت التحقيق في البلاغ واصدرت حكماً بالبراءة أو قراراً بأن لا وجه لاقامة الدعوى . اما في الحالة الاولى فلا نرى ان هناك مانع يمنع المحكمة المطروح عليها دعوى البلاغ الكاذب من تحقيق كذبه من صحته . وهذا ظاهر من الامر العالي الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٥ المعدل للمادة ٢٨٠ ع القديمة (المادة ٢٦٤ الجديدة) وهذا ما حكمت به أيضاً محكمة النقض (محكمة النقض القضاء ٤ ص ٣٤٣) ولقد حكمت محكمة النقض أيضاً في ٢٨ مارس سنة ٩٠٣ حكماً قررت فيه ان لا ينقض الحكم لخطأ في تطبيق القانون اذا كان صادراً بعقوبة في بلاغ كاذب بسوء القصد ولم يثبت كذبه بطريق التحقيق بل يكفي لوجود هذه الجريمة أن تكون الوقائع المبلغ عنها كاذبة والمحكمة ان تأخذ في اثبات كذبها بكل ما تراه كافياً لاقتناعها به . وذلك لان القانون لم يحتم أن يثبت كذب تلك الوقائع

بطريق التحقيق القضائي أو بحفظ التهمة او بناء على حكم بالبراءة (المجموعه ٥ ص ٤) وأما في الحالة الثانية وهي حالة ما اذا كان قد صدر في التهمة الاصلية حكم بالبراءة أو قرار من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى او قرار من النيابة بحفظ البلاغ فيجب اعتبار مسألة كذب البلاغ أمر قد فصل فيه والا لوقيل بعكس ذلك لانه يهدم مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه ولوقع التضارب والتناقض في الاحكام

« وحيث انه اذا اعترض على هذا الرأي فيما يختص بقرارات الحفظ الصادرة من النيابة العمومية بدعوى ان ليس لها صفة الاحكام مثل ما للقرارات الصادرة من قاضي التحقيق رد على هذا الاعتراض بأن النيابة العمومية قد حلت محل قاضي التحقيق وان لما تصدره من القرارات نفس القيمة التي لقرارات قاضي التحقيق

« وحيث انه متى تقرر ذلك فقد اصبح قرار النيابة الصادر بحفظ تهمة هتك العرض المنسوبة للمدعى المدني خارجاً عن كل مناقشة » وحيث أن المحكمة ترى من جهة أخرى ان باقى اركان جريمة البلاغ الكاذب غير متوفرة بالنسبة للمتهمين في هذه القضية . اما فيما يختص بالتهمة الاولى فلانها لم تباشر تقديم البلاغ بنفسها بل ولم تكلف زوجها المتهم الثانى بتقديم البلاغ بل هي امرأة وجدت في مركز حرج دخل المدعى المدني الى محلها لامر غير شريف وقد كان هناك ما يفيد التوافق

البلاغ الا تقلا عن رواية زوجته وهو يعتقد انها صادقة فيما تقول

« وحيث انه من اجل ذلك يتعين براءة المتهمين عملاً بالمادة ١٧٢ ج ورفض الدعوى المدنية قبلهما »

(قضية النيابة العمومية ضد علي سليمان الزيات وآخرين نمرة ٦٢ سنة ١٩٢٣ مباشرة . اصدر الحكم حضرة عبد اللطيف بك غريمال القاضي وبحضور حضرة محمد صادق افندي وكيل النيابة)

١٠٤

محكمة المحلة الجزئية

حكم تاريخه ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣
اشكال . قاضي جزئي . اختصاص . محكمة الخط .

القاعدة القانونية

١ - يختص القاضي الجزئي بالنظر في الاشكالات التي تعترض تنفيذ الاحكام أيًا كان نوعها

٢ - ليس لمحكمة الخط أن تنظر في اشكال يرفع اليها عند تنفيذ حكم صدر منها بل يختص بذلك القاضي الجزئي طبقاً للمادة ٢٨ مرافعات

المحكمة :-

« حيث ان المستأنف عليه الاول قدم دفعين أحدهما بعدم جواز الاستئناف لأن موضوع الدعوى مما تحكم فيه محكمة الخط حكماً نهائياً طبقاً للمادة ١١ من قانون محاكم الاخطا . وبالتبعية يكون الاشكال المرفوع عن حكم هذا شأنه غير جائز استئنافه . وتانيهما

على ذلك كما جاء في أسباب الحفظ الصادر من النيابة . فلما شعر بها الجيران خافت ان يفتضح أمرها وبمجرد ان حضر زوجها سارعت الى اخباره بأن المدعى بالحق المدني هتك عرضها بالقوة حتى تدراً عن نفسها تهمة الزنا او التفريط في عرضها وهي ان كررت هذه الرواية الكاذبة على مسمع من المحققين فهذا لا يعد تبليغاً بأمر كاذب لان البلاغ لم يصدر عن محض ارادة المبلغة واختيارها وهذا الركن هو المعروف Spontaneité de la dénonciation (راجع جارسون صحيفة ١٠٤٢ بند ١٨) وراجع (المجموعة ١٨ ص ٣٠ والمجموعة ١٥ ص ٢١ والمجموعة ٦ ص ٢٠١)

وحيث انه فضلاً عما تقدم فقد جرت المحاكم الفرنسية تطبيقاً لقاعدة محض الارادة والاختيار Spontaneité بأن المتهم الذي يأتي في مقام الدفاع عن نفسه ويلقى التهمة كذبا على غيره لا يعد مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب وهذه الحالة متوفرة تماماً في هذه الحادثة لان التهمة الاولى خشيت ان تثبت جريمة الزنا عليها فتسبب للمدعى المدني جريمة هتك العرض عليها . لأنه اذا ثبتت التهمة الاخيرة على المدعى المدني خلصت هي من تهمة الزنا (راجع حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر بتاريخ ٩ مارس سنة ١٨٨٩ وجارسون صحيفة ١٠٤٢ بند ١٩)

« وحيث انه فيما يختص بالمتهم الثاني فان ركن سوء النية غير متوفر لأنه ما قدم

بعدم قبول الاشكال شكلاً لأنه حصل بعد تمام التنفيذ فوجب ان ترفع الدعوى بالطريق العادى لا بطريق الاشكال والمحكمة أمرت بضم الدفيعين الى الموضوع وصححت أقوال وطلبات المحصوم على ما هو مدون بمحضر الجلسة

عن الرفع الأول

« حيث ان رأى الراجع هو ان الاشكالات التى تعترض التنفيذ ليست من المسائل المقدرة القيمة وليست فى موضوعها تابعة لاصل النزاع اذ ان البحث فيها لا يتناول النزاع فى شئ وانما النظر فيه قاصر على جواز ايقاف التنفيذ او الاستمرار فيه حتى تفصل محكمة الموضوع سواء كانت محكمة المواد الجزئية او المحكمة الكلية بحسب الاحوال ولذا كان من اختصاص القاضى الجزئى بصفته قاضياً للأمر المستعجل ان ينظر فى الاشكالات التى تعترض تنفيذ الاحكام على اختلاف انواعها » وحيث لذلك تكون دعوى الاشكال من الدعاوى المجهولة القيمة ويكون الاستئناف فيها جائزاً . ولذا يتعين رفض هذا الدفع وقبول الاستئناف شكلاً

عن الرفع الثانى

« حيث ان المستأنف يقرر ان التنفيذ لم يتم وان الاشكال رفع الى نائب العمدة عند الشروع فى التنفيذ فضلاً على ان قوة مادية قامت من جانبه حالت دون اتمام التنفيذ

» وحيث انه يؤخذ من اقوال نائب العمدة فى قضية الجئحة المضمومة ان امر الاشكال رفع اليه عند البدء فى التنفيذ فكلف رافعه بتقديم عريضة فلما ذهب لكتابتها وابطأ عليه أخذ فى التنفيذ ويؤخذ من بلاغه المرفق بالقضية المذكورة ايضاً انه ما كاد يفرغ من التنفيذ حتى قامت ضجة بمحل النزاع افضت الى ازالة ما أحدثه نائب العمدة

« وحيث ان الغرض من رفع الاشكال هو اظهار الرغبة الى القائم بالتنفيذ فى سماع اقوال المستشكل امام الجهة القضائية المنوط بها النظر فى ذلك . وقد حصل هذا فعلاً باقرار نائب العمدة فضلاً على ان التنفيذ على الوجه الذى ذكره نائب العمدة ومحو اثره فى الحال لا يمكن اعتباره تنفيذاً تاماً

» وحيث لذلك يكون الاشكال رفع فى وقت القانونى ويتعين قبوله شكلاً مع رفض هذا الدفع

عن الموضوع

« حيث ان الاشكالات فى التنفيذ هى من المسائل الوقتية التى يختص بالفصل فيها قاضى المواد الجزئية طبقاً للمادة ٢٨ مرافعات وحكمه فيها قاصر على ايقاف التنفيذ او الاستمرار فيه بدون ان يتعرض لتفسير الاحكام الجارى تنفيذها فهو صاحب الاختصاص فى جميع الاحوال . وليس لأية محكمة اخرى ان تشاركه فى هذا الاختصاص ومن ثم تكون محكمة الخط قد تجاوزت سلطتها بالفصل فى هذا الاشكال

المقررة في الاوامر العالية المختصة بتلك المراقبة. وأن مخالفة احكام هذه الاوامر تستوجب الحكم بالحبس على مرتكب هذه المخالفة.

« وحيث انه مادام الامر كما ذكر أى ان مراقبة البوليس هي عقوبة تبعية ومخالفة احكامها تستوجب الحكم بالحبس فليس بسائق ابداً أن يزداد على احكام تلك المراقبة شيئاً لم تنص عنه الاوامر العالية الصادرة بها كنص المادة ٤٢٩

« وحيث ان الامر العالى الصادر بمراقبة البوليس وهو الرقيم ٢٩ - ٦ سنة ١٩٠٠ والمعدل بالقانون نمرة ١٦ الصادر في ٤ - ٧ سنة ١٩٠٩ لم يلزم المتهمين هذا الأزام الذى فرضته عليهما جهة الادارة وهو مبنيهما في منزل العمدة أو الحضور اليه في ميعاد مخصوص مادام لهما محل اقامة معلوم وهو عزبة شيمي وعبد الغفار التابعين لناحية بلقينا .

« وحيث ان احكام مراقبة البوليس نصت عليها المادة خمسة من دكريتو ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ على سبيل الحصر وأوجبت على البوليس تسليم المراقب تذكرة موضحاً فيها الأحكام الواجب اتباعها . ولم يشأ القانون في أن يترك لرجال البوليس الحرية في احداث تغيير أو تبديل في تلك الاحكام بل يرى من نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة انه خطر على رجال البوليس أن يكلفوا المراقب بالحضور الى مركز البوليس اكثر من أربع مرات في الشهر اذا كانت اقامته في بندر

« وحيث ان الاسباب التى ابداهها وكيل المستشكل لا تراها المحكمة موجبة لاييقاف التنفيذ »

(قضية عبد الله خضر ضد اسماعيل حطب وآخرين نمرة ١٤ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة موافق بلام بك التلقى)

١٠٥

محكمة المحلة الجزئية

حكم تاريخه ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٣
مراقبة البوليس . شروطها .

القاعدة القانونية

لا عقاب على المحكوم عليه بمراقبة البوليس اذا تأخر عن التوجه لمنزل العمدة الى ما بعد المسا . لأن الأمر العالى الرقيم ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ والمعدل بالقانون نمرة ٦ الصادر في ٤ يوليه سنة ١٩٠٩ لم يلزم المتهم بمبتيه في بيت العمدة أو الحضور اليه في ميعاد مخصوص مادام له محل اقامة معلوم

المحكمة :-

« حيث ان المنسوب للمتهمين هو انهما تأخرا عن الحضور لمنزل العمدة الى ما بعد الساعة ٨ ونصف مساء

« وحيث انه لانزاع في ان مراقبة البوليس هي من العقوبات التبعية التى نص عنها في القسم الثانى من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات . ونصت المادة ٢٩ عقوبات على أن مراقبة البوليس تستلزم الزام المحكوم عليه بجميع الأحكام

جديدة وبصفة مستقلة عن باقى الخصوم .
ولكنه يجوز اذا كان دخوله منضماً لأحد
الأخصام فى طلباته

المحكمة :-

« بما ان الحاضر عن الست فاطمة شلبي
والسيد احمد شلبي بصفتهما ناظرى الوقف
المرفوع بشأنه دعوى الحراسة هذه طلبا
دخولها خصمين ثالثين فى الدعوى بجلسة
٦ فبراير سنة ١٩٢٣ امام هذه المحكمة فعارض
وكيل المستأنف فى دخولها فيها وقال ان ذلك
لا يصح الا امام محكمة أول درجة مرتكناً
(اولاً) على ان المادة « ٢٩٥ » مرافعات
المتعلقة بدخول الاخصام الثوالث جاءت فى
الباب السابع من قانون المرافعات تحت عنوان
الاجراءات التى تتبع امام المحكمة الابتدائية
(ثانياً) على ان هذه المسألة من المسائل
المتعلقة بالنظام العام

« وبما ان الوجهين اللذين ارتكن عليهما
وكيل المستأنف فى رفض دخول الخصم
الثالث فى غير محلهما لأن ذكر المادة ٢٩٥ فى
الباب السابع المتعلق بالاجراءات التى تحصل
امام المحكمة الابتدائية ليس معناه وجوب
حصر تلك الاجراءات فى محكمة أول درجة
أذ انه يشتمل على اجراءات الدفع بعدم
الاختصاص واجراءات التحقيق بكافة انواعه
من استجواب الخصوم وتوجيه اليمين وتحقيق
الخطوط والدعاوى الفرعية بكافة انواعها وغير
ذلك من الاجراءات التى لا يمكن التسليم بجعلها

المركز أو المديرية أو المحافظة ولا أكثر من
مرة واحدة اذا كانت اقامته فى جهة اخرى
وفى هذا مايدل على ان القانون لم يشأ أن
يجعل هذه الأحكام التى هى قوام العقوبة
التبعية محلاً للتغيير والتبديل بحسب ما تراه
السلطة الادارية .

« وحيث فوق هذا فقد تبين من مراجعة
تذكرة الاقامة الخاصة بالتهمة محمد على ابو
زيد ان هذا الالتزام بالمبيت فى منزل العمدة
أو الحضور اليه فى ميعاد مخصوص لم يكن
ضمن الاحكام التى تضمنتها تذكرة الاقامة
والتي يجب عليه اتباعها والتي اذا خالفها يقع
تحت طائلة العقاب بحكم المادة ٢٩ عقوبات

« وحيث انه مما تقدم يكون الفعل
المسند الى المتهمين لاعتقاب عليه ويتعين
الحكم ببراءتهما عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات»

(قضية النيابة العمومية ضد محمد على ابو زيد وآخر
نمرة ١٥٢٠ سنة ١٩٢٣ جنح المحلة . اصدر الحكم
حضرة صاحب العزة موافق علام بك الناضى وبحضور محمد
شكرى افندى طلحه وكيل النيابة)

١٠٦

محكمة بنى سويف الاهلية

حكم تاريخه ١٠ ابريل سنة ١٩٢٣
خصم ثالث . دخوله . امام محكمة الاستئناف . شروط
القاعدة القانونية

لا يجوز دخول الخصم الثالث لأول مرة
امام محكمة ثانية درجة اذا كان دخوله بطلبات

قاصرة على محكمة اول درجة . كما أن دخول الخصم الثالث امام محكمة اول درجة ليس من المسائل المتعلقة بالنظام العام والا لانبئى على ذلك انه اذا لم يعارض الاخصام فى دخوله لوجب على هذه المحكمة ان تحكم برفض دخوله من تلقاء نفسها

« وبما ان نقطة البحث فى الواقع منحصرة فيما اذا كانت عبارة المادة ٢٩٥ مرافعات التى تشير الى جواز دخول الخصم الثالث فى الدعوى المقامة امام المحكمة تذكرها « فى اى حالة كانت عليها الدعوى » تتعدى الى الحالة التى تكون فيها الدعوى الاصلية مطروحة امام محكمة ثانى درجة ام لا

« وبما انه بجانب صحة القانون عن بيان ذلك صراحة فى المادة ٢٩٥ مرافعات يجب الرجوع الى مبادئ القانون العامة بمعنى انه اذا كان دخول الخصم الثالث امام محكمة ثانى درجة بصفة مستقلة عن باقى الخصوم وبطلبات جديدة فان ذلك غير جائز قانوناً لأنه يبنى عليه حرمان باقى الاخصام الذين ستوجه اليهم تلك الطلبات من حق التمتع بالتقاضى امام درجتى القضاء فضلاً عن انه مناقض لروح المادة ٣٦٨ مرافعات التى تنص على عدم جواز ابداء طلبات جديدة امام محكمة ثانى درجة . واما اذا كان دخول الخصم الثالث فى الدعوى لأول مرة امام محكمة ثانى درجة منضماً لأحد الاخصام فى طلباته فيجوز قبوله فيها لأنه لا يبنى على ذلك أى مساس بحق باقى الاخصام فى التمتع بالتقاضى

امام الدرجتين كما ان طلباته فى هذه الحالة لاتشمل شيئاً جديداً . وكل ما يطلبه القانون ان لا يترتب على دخوله تأخير الحكم فى الدعوى كما نصت على ذلك المادة « ٢٩٥ » مرافعات (وقد جرى القضاء المختلط على المبدأ السالف الذكر) راجع مجموعة الاحكام المختلطة الجزء الثالث بند ٢٨٧٢ ، ٢٨٧٣ و ٢٨٧٤ ، ٢٨٧٦)

« وبما انه ظاهر من الاطلاع على اوراق القضية ومن طبيعة النزاع المطروح امام هذه المحكمة ان الخصمين الثانى ليست لهما طلبات جديدة لان الدعوى الحالية ماهى الا دعوى حراسة على اطيان موقوفة هما ناظران عليها واز صالحهما متفق مع صالح احد طرفى الخصوم » (قضية الشيخ سعد الدين ميهوب ضد على حسين احمد وآخرين عمرة ٦٥ سنة ٩٢١ . دائرة حضرة صاحب العزة محمود بك جعفر وحضرتي محمد فتحي افندي ويوي على نصار افندي القاضيين)

١٠٧

محكمة الاقصر الجزئية

حكم تاريخه ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣

فعل قُضِعَ . قصد جنائى . اركان الجريمة

القاعدة القانونية

القصد الجنائى ليس من الاركان المكونة لجريمة الفعل القاضح العلني . فلا يعفى من العقاب من أقام الدليل بأنه ما كان يعتقد أنه يرى وهو على هذه الحالة . ويكفى ان يكون هناك افعال أو عدم تبصر أو عدم احتياط من جانب الجاني

المحكمة :-

« حيث ان النيابة طلبت عقاب المتهم لاستحمامه بالقرب من المساكن بحالة منافية للآداب طبقاً للمادة ٣٣٨ عقوبات وبالجلسة عدلت الوصف وطلبت عقابه طبقاً للمادة « ٢٤٠ » عقوبات لأنه في الزمان والمكان المذكورين ارتكب فعلاً فاضحاً مخلاً بالآداب لاستحمامه بالنيل ازاء المساكن وهو عارى الجسم

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كانت الواقعة تنطبق على المادة « ٣٣٨ » عقوبات كوصف النيابة الاول او يمكن اعتبار المتهم انه ارتكب فعلاً فاضحاً علانية مخلاً بالحياء لاستحمامه عارياً بالنيل ازاء المساكن طبقاً لنص المادة « ٣٣٠ » عقوبات

« وحيث ان المادة « ٢٤٠ » عقوبات تقابل المادة « ٣٣٠ » عقوبات فرنساوى وحيث ان اركان جريمة الفعل الفاضح العلنى ثلاثة اولا - ان يرتكب الجانى فعلاً مادياً يعتبر فاضحاً مخلاً بالحياء

ثانياً - يتعين ان يكون علانية

ثالثاً - يجب ان يكون هناك خطأ من جانب المتهم (جرسون ٥ ص ٨٢٨)

« وحيث ان الركن المادى هو ان يكون الفعل مخلاً بالحياء ومخالفاً للآداب العامة ولم يذكر القانون تعريفاً لهذه الافعال . ذلك لانه لا يمكن للمشرع ان يأتى بتعريف جامع مانع انما يجب ان يترك لتقدير القاضى « وحيث قد حكم بأن مجرد وجود

الانسان عارياً يمكن اعتباره من الافعال المخلة بالحياء المخالفة للآداب كمن يتبول في الشارع العمومى مظهرأ اعضاء التناسل وكمن يصيد امماكا وهو عارى الملابس بالكلية بنهر او مجرى ماء في محازاة الطريق (جرسون ٥ نبذة ١٧ و ٣٤ على المادة « ٣٣٠ » جزء اول)

« وحيث ان النقض فرنساوى في احكامه الاولى كان يعتبر هذه الجريمة من الجرائم المقصودة لذلك قرر بأنه يتعين توفر ركن القصد الجنائى فأذا انعدم هذا الركن فلا عقاب . وقد قضى اولا في حادثة استحمام شخص عارياً في نهر بالبراءة لعدم توفر القصد الجنائى عند الجانى (حكم النقض بتاريخ ٦ اكتوبر سنة ١٨٢٠) الا انه عدل عن هذا المبدأ وقرر بأن القصد الجنائى ليس من الاركان المكونة لجريمة الفعل الفاضح العلنى وقرر بأن قصد الشارع من وضع هذه المادة هو حماية الآداب العامة ومنع الفضاخ العلانية بمحاربة الرذيلة سواء فعلت عن عمد وسواء كانت نتيجة عدم الحيلة وعدم التبصر وان عدم اتخاذ الحيلة ومجرد الالهال تكفى لتطبيق المادة المشار اليها (حكم النقض بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٨٨١)

« وحيث انه بعد هذا القرار قد اتفقت اراء الشراح وكذا الاحكام بأن القصد الجنائى في جريمة الفعل الفاضح العلنى ليست بشرط اسامى لتكوينها وان مرتكب الفعل الفاضح المخل بالحياء لا يعنى من العقاب اذا قام الدليل

« وحيث ترى المحكمة الاخذ بهذا المبدأ
« وحيث مما تقدم يتعين معاملة المتهم
طبقاً للمادة ٢٤٠ عقوبات »
(قضية النيابة العمومية ضد محمد حسن السقا نمرة
٢٩٤ مخالفات الاقصر سنة ١٩٢٣ اصدر الحكم
حضرة خليل عفت ثابت بك القاضي وحضرة محمد
الصادي اسماعيل افندي وكيل النيابة)

بأنه ما كان يعتقد انه يرى وانه ما كان يعرف
انه يشاهد وهو على هذه الحال ويكنى ان
يكون هناك افعال او عدم احتياط من جانب
الجاني (انظر تعليقات جرسون على قانون
العقوبات نبذه ١٢٧ و ١٢٩ و ١٣٣ على
المادة « ٣٣٠ » عقوبات)

قانون الجاز الانتخابي

« وحيث انه مما تقدم يكون تشكيل اللجنة
هو تشكيل باطل ويتعين قبول طلب المديرية
والغاء الانتخاب »
(طعن مديرية بني سويف نمرة ١٦ سنة ١٩٢٣ .
صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة بدرخان على
بك وعضوية حضرتي سليم زكي بك القاضي وحضرة
فتح الله رضوان بك)

١٠٩

لجنة انتخاب بني سويف

قرار تاريخه ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٣
انتخاب . شروط صحة . تأليف اللجنة .

القاعدة القانونية

اذا ثبت ان اللجنة المنصوص عليها في
المادة ٢١ تألفت من شخصين من ناخبي
القرية وشخصين آخرين اختارهما الموجودون
من ناخبي قرية أخرى بطلت عملية الانتخاب
اللجنة : —

« حيث ان الفقرة الثانية من المادة ٢١
من قانون الانتخاب نصت على ان لجنة ادارة
الانتخاب تؤلف من مندوب يعينه المدير أو

١٠٨

لجنة انتخاب بني سويف

قرار تاريخه ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٣
انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . شروط الصحة .

القاعدة القانونية

اذا كان من بين اعضاء لجنة ادارة
الانتخاب شخص ليس من ناخبي القرية بطلت
عملية الانتخاب
اللجنة : —

« حيث ان الفقرة الثانية من المادة ٢١
من قانون الانتخاب نصت على ان لجنة ادارة
الانتخاب تؤلف من مندوب يعينه المدير
او المحافظ رئيساً ومن اربعة من الناخبين
يعرفون القراءة والكتابة يختارهم الناخبون
الحاضرون

« وحيث انه ثبت من محضر انتخاب
المندوبين الذي حرره اللجنة ان لجنة ادارة
الانتخاب تشكلت من اربعة اشخاص منهم
شخص ليس من ناخبي القرية وهو ويصا
افندي عبد السيد الصراف

المحافظ رئيساً ومن اربعة من الناخبين يعرفون القراءة والكتابة يختارهم الناخبون الحاضرون

« وحيث انه ثبت من محضر انتخاب المندوبين الذى حرره اللجنة ان لجنة ادارة الانتخاب تشكلت من اربعة اشخاص منهم شخصان من ناخبي القرية أما الشخصان الآخرا فاختارهما الموجودون من ناخبي قرية اخرى

« وحيث انه مما تقدم يكون تشكيل اللجنة هو تشكيل باطل ويتمين قبول تقرير المديرية والغاء الانتخاب »

(طعن مديرية بتي سويف نمرة ١٠ سنة ١٩٢٣. صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة بدرخان على بك وعضوية حضرتى سليم زكى بك القاضى وفتح الله رضوان بك)

١١٠

لجنة انتخاب الغرية

قرار تاريخه ٣ اكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . محكوم عليه . القيد فى الجدول . ليس شرطاً لصحة الانتخاب

القاعدة القانونية

انتخب شخص مندوباً عن قسم ثلاثينى فطعن فى انتخابه بناء على أنه سبق الحكم عليه من محكمة الجنايات وانطبق المادة الرابعة عليه لحرمانه من حق الانتخاب ابدأ . فدفع المطعون فى حقه بأن اسمه مقيّد فى جدول الانتخاب فحكم بأن بقاء اسمه مقيداً بجدول الانتخاب مع كونه محروماً من حق الانتخاب لا يبرر انتخابه

وبطلان انتخابه مستفاد من نص المادتين ٨١ و ٢٤ من قانون الانتخاب

اللجنة : -

« حيث انه طعن فى انتخاب الدسوقي السعوى مندوباً عن القسم الثلاثينى نمرة ١٦ بناحية قطور مع فقدانه حق الانتخاب » وحيث انه تبين من الاشارة التليفونية المرفقة بملف الطعن ان الدسوقي السعوى المذكور حكم عليه حضورياً فى القضية نمرة ٩٦١ سنة ٩٠٥ من محكمة جنايات طنطا فى ٦ يناير سنة ٩٠٦ بالحبس مع الشغل مدة سنتين فيكون محروماً من حق الانتخاب ومن تولى حقوقه الانتخابية

« وحيث انه لا يحتج على ذلك ببقاء اسمه مقيداً بجدول الانتخاب لان قانون الانتخاب احتاط لذلك ونص فى المادة ٨١ على عقاب كل من يبدى رأيه فى انتخاب وهو يعلم ان اسمه مدرج بالجدول بغير حق كما انه قضى فى المادة ٢٤ بانتهاء نيابة المندوب بمجرد فقدانه حق الانتخاب ويستوى فى ذلك طبعاً فقد الحق السابق او اللاحق للانتخاب

« وحيث انه بذلك يتعين الغاء عملية الانتخاب بالنسبة للكشف الثلاثينى نمرة ١٦ الذى انتخب الدسوقي السعوى مندوباً عنه وذلك لانتخاب مندوب آخر تتوفر فيه الشروط القانونية »

(طعن محمد نجيب نمرة ٥ مركز طنطا . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حلمى عيسى بنا وعضوية حضرتى عبد الله بك محمد القاضى وحامد افندى التريخى)

وحيث انه بناء على ذلك يتعين الغاء
الانتخاب «

(طعن حضرة صاحب السعادة مدير الغريبة للمرة
٢٥ مركز المحلة . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب
السعادة محمد حلمي عيسى باشا وعضوية حضرتي عبد
الله بك محمد القاضي وحامد افندي الشريفي)

١١٢

لجنة انتخاب الغريبة

قرار تاريخه ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . اعطاء الاصوات مرتين . بطلان .

القاعدة القانونية

إذا أعطى ثلاثة من الناخبين اصواتهم في
الصباح لشخص ثم رجعت اللجنة فسمحت لهم
باعطاء اصواتهم مرة اخرى لأحد أعضاء اللجنة
كانت عملية الانتخاب باطلة وتعين الغاؤها
اللجنة : —

« بما انه تبين من التحقيق ومن نفس اقرار
رئيس لجنة ادارة الانتخاب واعضاؤها انه بعد
ان اعطي ثلاثة من الناخبين اصواتهم في
الصباح رجعت اللجنة فسمحت لهم بايعاز من
العمدة باعادة اعطاء اصواتهم مرة اخرى لابن
العمدة الذي كان احد أعضاء اللجنة وقد
تأيد ذلك بوجود ثلاثين ورقة مع ان عدد
الناخبين الذين حضروا لاعطاء اصواتهم هو
٢٧ فقط كما هو ظاهر من التحقيق

« وحيث ان ذلك يدعو للريب في عملية
الانتخاب ويتعين الغاؤها «

(طعن محمد عبد السلام للمرة ٥ مركز كفر الزيات .
صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حلمي
عيسى باشا وعضوية حضرتي عبد الله بك محمد القاضي
حامد افندي الشريفي)

١١١

لجنة انتخاب الغريبة

قرار تاريخه ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . سرية اخذ الاصوات .

القاعدة القانونية

إذا لم تراع سرية اخذ الاصوات المراعاة
الواجبة وجب ابطال عملية الانتخاب
اللجنة : —

« حيث انه طعن في اعمال هذه اللجنة
بأنها لم تراع سرية أخذ الاصوات المراعاة
الواجبة وقد لاحظ المشرفون على النظام
وجود اشخاص داخل حجرة الانتخاب بحيث
يتمكنون من سماع الناخب عند اعطاء صوته
شفهياً

« وحيث ان مجرد حضور ناخب في قاعة
الانتخاب لا يترتب عليه بطلان اعمال الانتخاب
الا اذا ثبت ان الحاضرين كانوا يسمعون
الناخبين وقت ابداء آرائهم لاعضاء اللجنة أو
لعضو اللجنة الذي اختاروه ليسروا له بآرائهم
على مسمع من الرئيس وذلك لأن كل ما اشترطه
القانون هو ان المندوبين الذين لا يستطيعون
ان يثبتوا بأنفسهم اراءهم بيدونها شفاهاً بحيث
يسمعهم أعضاء اللجنة وحدهم في الحالة الاولى
أو الرئيس مع العضو المختار في الحالة الثانية
« وحيث انه يؤخذ من اقوال رئيس
اللجنة انه لم يراع سرية الانتخاب عفواً عنه
لكثرة الزحام ولم يكن في مقدوره ابعاد
الناس حتى يتيسر له مراعاة احكام القانون

١١٣

لجنة انتخاب الغريبة

قرار تاريخه ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . علانية الانتخاب . بطلان

القاعدة القانونية

إذا ثبت أن الناخبين كانوا يعطون أصواتهم
جهازاً كانت أعمال اللجنة المنوط بها إدارة
الانتخاب غير مطابقة للقانون ويتعين إلغاء
الاجراءات

اللجنة : —

« بعد الاطلاع على الطعن وأعمال لجنة
الانتخاب وأوراق التحقيق المرفقة بملف
الطعن

« وحيث أن أعمال اللجنة المنوطة بإدارة
الانتخاب كانت غير مطابقة للقانون وقرر
رئيسها أن الناخبين كانوا يعطون أصواتهم
جهازاً فيتعين بذلك إلغاء جميع الاجراءات
التي باشرتها هذه اللجنة »

(طعن حضرة صاحب السادة مدير الغريبة غمرة
١٨ مركز زفق . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب
السادة محمد حلمي عيسى باشا مدير الغريبة وعضوية
حضرتي عبد الله محمد بك القاضي وحامد افندي
الشريفي)

١١٤

لجنة انتخاب الغريبة

قرار تاريخه ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . لجنة إدارة الانتخاب اختصاص .

القاعدة القانونية

للجنة المنوط بها إدارة الانتخاب أن

تفصل فصلاً نهائياً فيما يعرض لها في أثناء عملها
من الشبهة والشكوك وليس لها ترك الأمر
للمديرية ولا للجنة الطعون لأن المديرية لا تملك
هذا الحق واللجنة يجب عليها أن تنظر في
موافقة العمل القانوني فتقره أو عدم موافقته
له فترفضه

اللجنة : —

« حيث أنه تقدم طعن في انتخاب
الكشف الثلاثيني غمرة ٦ بناحية مطوبس
الذي ظهر فيه اثنان مندوبان وهما الحاج سيد
احمد القاضي واحمد فتح الله عاشور واحتسبت
اللجنة للاخير اصواتاً معطاة باسم احمد افندي
عاشور فقط فتساوى بذلك في الاصوات مع
الحاج سيد احمد القاضي ثم اقترح بينهما
فاصابت القرعة احمد افندي فتح الله عاشور
« وحيث أن اللجنة مع اثباتها حصول لبس
في الاصوات بالنسبة ل احمد افندي فتح الله
عاشور تركت الامر للمديرية للفصل فيه

« وحيث أنه تبين من الكشف الثلاثيني
غمرة ٦ بالناحية المذكورة أن به اسمين احدهما
احمد فتح الله عاشور وهو غمرة ٥ مسلسل
وثانيهما احمد محمد عاشور وهو غمرة ٨ مسلسل
« وحيث أنه بغض مطروف وأوراق الناخبين

تبين أن بعضها باسم احمد افندي فتح الله
عاشور وبعضها باسم احمد افندي عاشور فقط
« وحيث أنه بناء على ذلك يكون هناك
حقيقة شك فيما إذا كانت الاصوات التي اعطيت
باسم احمد افندي عاشور هي ل احمد فتح الله
عاشور او ل احمد محمد عاشور فيكون اعتبار

اللجنة لها باسم احمد فتح الله عاشور اعتباراً غير وجيه فاذا حذفت لم يكن هناك محل للقرعة

« وحيث ان اللجنة كان من الواجب عليها ان تفصل في ذلك فصلاً نهائياً وليس لها ترك الامر للمديرية ولا للجنة الطعون لان المديرية لا تملك هذا الحق واللجنة يجب عليها ان تنظر في موافقة العمل للقانون فتقره او عدم موافقته له فترفضه .

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين الغاء انتخاب الكشف الثلاثيني نمرة ٦ بناحية مطويس »

(طعن احمد افندي القاضي نمرة ٧ مركز قوه .
صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حلمي عيسى باشا مدير الغرية وعضوية حضرتي عبد الله بك محمد القاضي وحامد افندي الشريفي)

١١٥

لجنة انتخاب الغرية

قرار تاريخه ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . خفير نظامي . بطلان صوته .

القاعدة القانونية

ان حق الانتخاب للخبراء النظاميين موقوف ما داموا في وظائفهم فاذا اعطي خفير صوته لأحد المتدوين كان صوته باطلاً ويجب اسقاط صوته من بين الاصوات التي أعطيت للمندوب

اللجنة :

« حيث انه طعن في عملية انتخاب هذا الكشف بأن اثنين من الخبراء النظاميين اعطيا صوتهما في الانتخاب فرجحا بذلك

جانب محمد محمد الحنفي الذي فاز عشرة اصوات بينما الذي يليه وهو الحاج احمد المتبولي فاز تسعة اصوات

وحيث ان حق الانتخاب للخبراء النظاميين موقوف ما داموا في وظائفهم وعلى ذلك يكون صوت كل من الخفيرين باطلاً

وحيث ان اللجنة اعتبرت محمد محمد الحنفي الذي رجعت اصواته مندوباً ولم تلاحظ اسقاط اصوات الخفيرين الا بعد ان امتنع مزاحمه الذي كان من بين الاعضاء عن التوقيع فاشار الرئيس وحده بأن الواجب اعتباره مندوباً ثلاثينياً هو الحاج احمد المتبولي

« وحيث أنه لا يمكن اعتبار الحاج احمد المتبولي مندوباً ثلاثينياً بهذه المثابة بناء على اشارة رئيس اللجنة وحده وبعد ثبوت المناذاة بأسماء المندوين ومن بينهم محمد محمد الحنفي فقد كان الواجب على اللجنة ان تستبعد الصوتين الباطلين وتعين المندوب القانوني وتعلن اسمه

« وحيث ان ذلك لم يحصل فيجب الغاء الانتخاب »

(طعن مديرية الغرية نمرة ٣٠ مركز الحياه .
صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حلمي عيسى باشا مدير الغرية وعضوية حضرتي عبد الله بك محمد القاضي وحامد افندي الشريفي)

١١٦

لجنة انتخاب الغرية

قرار تاريخه ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . كيفية تشكيلها وجوب اختيار الاعضاء .

القاعدة القانونية

اذا اختار رئيس اللجنة المنوطة بإدارة

الانتخاب الاعضاء الاربعة الذين يؤلفون معه اللجنة ولم يحصل اختيارهم بواسطة الناخبين الحاضرين كان تصرفه مخالفاً للقانون وكانت عملية الانتخابات باطلة

اللجنة :-

« حيث انه ثابت من التحقيق ان رئيس اللجنة المنوطة بإدارة الانتخاب اختار بنفسه الاربعة اعضاء الذين يؤلفون معه اللجنة ولم يتبع الطريقة المنصوص عليها بالمادة ٢١ من قانون الانتخاب وهو اختيارهم بواسطة الناخبين الحاضرين

« وحيث انه بناء على ذلك يكون تأليف اللجنة مخالفاً للقانون ويترتب على ذلك ان يكون عملها باطلاً

وحيث انه بذلك يتعين الغاء كافة الاجراءات الانتخابية لهذه اللجنة »

(طعن ابراهيم احمد البنا وآخرين نمرة ٣٢ مركز شربين - صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حلمي عيسى باشا وعضوية حضرتي محمد بك توفيق ابراهيم القاضي وحامد افندي الشريفي)

١١٧

لجنة انتخاب الغرية

قرار تاريخه ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . كيفية تشكيلها .

المادة القانونية

(١) تنص المادة « ٢١ » من قانون الانتخاب بأن تناط ادارة الانتخاب بلجنة تؤلف من مندوب يعينه المدير او المحافظ رئيساً ومن أربعة من الناخبين يعرفون القراءة والكتابة

يختارهم الناخبون الحاضرون فاذا تشكلت من خمسة أعضاء خلاف الرئيس كان تشكيلها باطلاً ويطلان تشكيلها تبطل الاجراءات

(٢) لا يصح اختيار كاتب سر للجنة الا في حالة واحدة تقضى بها الضرورة وهي عدم التمكن من اقتناع الناخبين باختيار اعضاء يعرفون القراءة والكتابة ففي هذه الحالة يجوز اختيار كاتب سر للجنة من غير الاعضاء

اللجنة :-

حيث انه من بين الطعون المقدمة في عملية انتخاب هذه اللجنة ان اعضاءها كانوا خمسة خلاف الرئيس وذلك مخالف للقانون « وحيث ان رئيس اللجنة المذكورة لما سئل في التحقيق وافق على ذلك وعلل سبب وجود العضو الخامس بأن كتابة الاعضاء الاربعة المنتخبين ضعيفة ولا يحسنونها جيداً فاختار المدعي يوسف ابراهيم الصراف ليقوم بعملية الكتابة فقط دون أخذ رأيه في شيء آخر

« وحيث ان القانون صرح في ان اللجنة تكون من اربعة من الناخبين يعرفون القراءة والكتابة يختارهم الناخبون الحاضرون خلاف المندوب الذي يعينه المدير رئيساً ولم يشترط القانون احسان القراءة والكتابة

« وحيث ان المنشور الذي اصدرته الوزارة في هذا الشأن لم يبح للجان ان تختار كاتباً خارج اللجنة الا في حالة واحدة تقضى لها الضرورة وهي عدم التمكن من اقتناع الناخبين

جعلص بما يعين الشخص المنتخب تعييناً وافياً
فحينئذ يتعين استئزال هذا الصوت من
الاصوات التي نالها محمد السيد جعلص

« وحيث انه متى اسقط الصوت المعطى
باسم محمد السيد فعندئذ يتساوى اصوات محمد
السيد جعلص باصوات الشيخ ابراهيم عطيه
ابو السعد مقدم الطمن حيث يكون لكل
منهما تسعة اصوات

« وحيث انه متى تساوت الاصوات
وجب عمل القرعة وهي لم تعمل
« وحيث انه لذلك يتعين اعادة الانتخاب

من جديد والغاء الانتخاب الاول »

(طمن ابراهيم عطيه ابو السعد ٨ مرة مركز قوه .
صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حلمي
باشا عيسى وعضوية حضرتي محمد بك توفيق ابراهيم
القاضي وحامد اقتدى الشريفي)

١١٩

لجنة انتخاب القرية

قرار تاريخه ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . محكوم عليه محروم . وجوب استئزال صوته .

القاعدة القانونية

١ - اذا ثبت ان أحد الناخبين كان محكوماً
عليه في سرقة ومحروماً من حق الانتخاب وجب
استئزال صوته من الأصوات التي يحوزها
المدوب الثلاثيني

٢ - اذا تساوت اصوات المدوب الثلاثيني
بعد استئزال الصوت الباطل من الأصوات التي

بأختيار اعضاء يعرفون القراءة والكتابة
ففي هذه الحالة لم يكن بد من اختيار
شخص يعرف القراءة والكتابة ليقوم بوظيفة
كاتب سر لها وهي حالة ضرورة ومعروف
ان الضرورات تبيح المحظورات ولكن في
الحالة المفروضة لا توجد ضرورة او على
الاقل فأنه مشكوك فيها لأن الرئيس هو
الذي قدرها »

(طمن الشيخ محمد محمد الطباخ ٣٣ مركز
دسوق . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة
محمد حلمي باشا عيسى وعضوية حضرتي محمد بك توفيق
ابراهيم القاضي وحامد اقتدى الشريفي)

١١٨

لجنة انتخاب القرية

قرار تاريخه ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب تساوى الاصوات . قرعة .

القاعدة القانونية

اذا اسقط صوت من الاصوات التي اعطيت
لأحد الناخبين وفاز بها في انتخابه مندوباً ثلاثينياً
ثم تساوت الأصوات التي نالها بأصوات شخص
آخر بحيث وجب عمل القرعة وهي لم تعمل تعين
الغاء انتخاب المدوب واعادة الانتخاب من جديد
اللجنة: —

« حيث ان احد الاصوات اعطى باسم
محمد السيد وفي الواقع وضعه بهذه الكيفية
لا يفيد أمكان اعطائه لمحمد السيد جعلص الذي
انتخب مندوباً ثلاثينياً وخلافه مع انه بمراجعة
جميع الاصوات الباقية التي اعطيت له وجد
أنها مكتوبة باسم محمد جعلص او محمد السيد

حازها مع اصوات شخص آخر وجب عمل
القرعة فاذا كانت لم تعمل تعين اعادة الانتخاب
من جديد والغاء الانتخاب الاول

اللجنة :-

« حيث ان المدعو محمد احمد القبلاوى
المدرج اسمه بالكشف الثلاثينى للمرة ٦ اعطى
صوته الى محمد محمد الحاج فضل مع انه محروم
ابداً من حق الانتخاب لسابقة الحكم عليه
في جريمة سرقة كما ثبت من التحقيق ومن
اعتراف محمد احمد القبلاوى المذكور فيتعين
استئزال صوته من مجموع الاصوات التى نالها
محمد محمد الحاج فضل الذى انتخب مندوباً
عن القسم الثلاثينى للمرة ٦

« وحيث انه متى اسقط هذا الصوت
تساوى اصوات محمد محمد الحاج باصوات محمد
عبد الخالق ابراهيم مقدم الطمن حيث يكون
لكل منهما سبعة اصوات

« وحيث انه متى تساوت الاصوات وجب
عمل القرعة وهى لم تعمل

« وحيث انه لذلك يتعين اعادة الانتخاب
من جديد والغاء الانتخاب الأول »

(طمن محمد عبد الخالق ابراهيم للمرة ٤٢ مركز
دسوق . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة
محمد حلمى عيسى باشا وعضوية حضرتى محمد توفيق
ابراهيم بك القاضى وحامد افندى الشريفى)

١٢٠

لجنة انتخاب القرية

قرار تاريخه ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . مندوب ثلاثينى . سنة .

القاعدة القانونية

يشترط في المندوب الثلاثينى ان يكون

سنة خمسة وعشرين سنة ميلادية كاملة على
الاقل حسب المادة ٢٠ من قانون الانتخاب
فاذا ثبت ان الناخب الذى اختير مندوباً سنة
اقل من ٢٥ سنة كان انتخابه مندوباً ثلاثينياً باطلاً

اللجنة :-

« حيث انه طمن في انتخاب محمد محمد
عمارده عبد الله مندوباً عن القسم الثلاثينى
للمرة ٢٤ لأن سنة اقل من ٢٥ سنة وهو السن
المطلوب بحسب القانون

« وحيث انه تبين من الاطلاع على
جدول الانتخاب ان اسم محمد محمد عماره
عبد الله المذكور مقيد به تحت للمرة ١٢٢٣ في
سنة ١٩١٩ وسنه ٢٠ سنة فيكون عمره
الآن لم يبلغ الخامسة وعشرين وعلى ذلك
يكون انتخابه مندوباً ثلاثينياً باطلاً ويتعين
اجراء عملية الانتخاب من جديد »

(طمن مديرية الغربية للمرة ٢٠ مركز كفر الزيات .
صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حلمى
عيسى باشا مدير الغربية وعضوية حضرتى محمد توفيق
ابراهيم بك القاضى وحامد افندى الشريفى)

١٢١

لجنة انتخاب القرية

قرار تاريخه ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . تشكيلها .
وجوب الانتخاب .

القاعدة القانونية

اذا ثبت ان اللجنة المنوط بها ادارة عملية
الانتخاب لم تشكل بطريق الانتخاب بواسطة

١٢٢

لجنة انتخاب القرية

قرار تاريخه ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . استعمال الحق اكثر من مرة . بطلان

القاعدة القانونية

لا يجوز للناخب ان يستعمل حقه في الانتخاب اكثر من مرة في انتخاب واحد. فاذا ثبت ان ناخباً استعمل حقه مرتين بطلت عملية الانتخاب

اللجنة :

« حيث انه تبين ان ابراهيم حسن زغلول المقيم بكفر عنان استعمل حقه الانتخابي مرتين : الاولى بناحية كفر عنان والثانية بالكشف الثلاثيني نمرة ١٠٠ بيندر زفتي وأقر بذلك صراحة في التحقيقات

« وحيث انه لايجوز للناخب ان يستعمل حقه في الانتخاب اكثر من مرة في انتخاب واحد فاستعمال ابراهيم حسن زغلول لحقه الانتخابي امام لجنة زفتي استعمال محرم قانوناً لأنه كان استنفد حقه امام لجنة كفر عنان

« وحيث انه تبين ان الاصوات كانت متساوية بين محمد محمود غنيم واحمد افندى المنجودي في الكشف الثلاثيني نمرة ١٠٠ ولذلك اقترح بينهما على انه لو كان حذف صوت ابراهيم حسن زغلول لرجح احد الاثنين بلا قرعة . وعلى ذلك يكون الانتخاب في الكشف الثلاثيني نمرة ١٠٠ والملحق به

من حضروا من الناخبين وثبت ان اعضاء اللجنة كانوا يطلعون على الاوراق المكتوب عليها اصوات الذين يعرفون القراءة والكتابة بدل أن يتركوهم يضعونها في الصندوق مطوية . وثبت ان شخصين حضرا امام اللجنة وابديا صوتهما باسم والديهما كانت اعمال اللجنة مخالفة للقانون وداعية للشكوك ووجب الحكم بابطالها واعادة عملية الانتخاب من جديد

اللجنة : —

« حيث انه ثبت من التحقيقات ومن اعتراف رئيس اللجنة وبعض اعضاءها ان اللجنة لم تشكل بطريق الانتخاب بواسطة من حضروا من الناخبين طبقاً للقانون كما ثبت ايضاً ان اعضاء اللجنة كانوا يطلعون على الاوراق المكتوب عليها أصوات الذين يعرفون القراءة والكتابة بدل ان يتركوهم يضعونها في الصندوق مطوية كما يقتضيه القانون . وفضلاً عن ذلك فقد ثبت ايضاً ان شخصين حضرا امام اللجنة وابديا صوتهما باسم والديهما

« وحيث انه من كل ذلك يتبين ان اعمال اللجنة كانت سائرة بطريقة مخالفة للقانون وداعية للشكوك فيتعين ابطالها واعادة عملية الانتخاب الخاصة بها من جديد »

(طن عبد القادر ابو المجد نمرة ١٢ مركز شربين .
صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حلمي عيسى بلتا مدير النرية وعضوية حقرتي عبد الله بك محمد القاضي وحامد افندى الشريفي)

المحكمة : —

« حيث أنه ثبت من صحيفة السوابق ان
المستأنف حكم عليه بعقوبة من عقوبات الجنايات
وهي الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات
» وحيث ان سقوط الحكم بمضى المدة
لا تأثير له على ما جاء بنص قانون الانتخاب
واذا يكون قرار مديرية الشرقية في محله
فيتعين تأييده »

(صدر الحكم برئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى
ابوزيد بك قاضي محكمة الزقاريق وعضوية حضرتي
كامل بك حماية وعمر بك عارف القاضيين وفتح الله
اقتدى زيد عضو النيابة)

١٢٤

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٢١ يونيه سنة ١٩٢٣
انتخاب . حرمان . تقالس بالتدليس .
كونكوردا تو . صلح .

القاعدة القانونية

١ — بحسب نص المادة الرابعة من قانون
الانتخاب يحرم حق الانتخاب ابدأً المحكوم
عليهم في تقالس بالتدليس
٢ — عمل الكونكوردا تو (صلح) مع
الدائنين لا يزيل حالة الافلاس بل تبقى ما تبقى
الكونكوردا تو

اللجنة : —

« حيث انه تبين من افادة المحكمة
المختلطة ان طالب القيد مفلس بمقتضى قرار
صادر من المحكمة المختلطة بتاريخ ٥ سبتمبر
سنة ١٩٢٢ بأشهار افلاسه وبتاريخ ١٦
يناير سنة ١٩٢٣ قد صودق على الكونكوردا تو

الكشف نمرة ١٠١ باطلا ويتعين الفاؤه
واعادة عملية الانتخاب من جديد »

(طعن عمدة زفتي نمرة ١٧ . صدر القرار برئاسة
حضرة صاحب السعادة محمد حلمي تيدي باشا وعضوية
حضرتي عبد الله بك محمد القاضي وحامد اقتدى
الشريفي)

١٢٣

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٣
انتخاب . حرمان . محكوم عليه . سقوط
الحكم بمضى المدة .

القاعدة القانونية

١ — المحكوم عليه بعقوبة من عقوبات
الجنايات يحرم حق الانتخاب ابدأً طبقاً لحكم
المادة الرابعة من قانون الانتخاب
٢ — ويبقى هذا الحرمان سارياً حتى ولو
سقط الحكم بمضى المدة
اللجنة : —

« حيث انه يؤخذ من التحريات ان سن
الطالب يزيد عن اربعين سنة
» وحيث ان التحريات دلت على وجود
سوابق من المنصوص عنها في المادة الرابعة
والخامسة من قانون الانتخاب وبعد الاطلاع على
المواد ١ و ٥ و ١٢ من قانون الانتخاب والفقرة
٣ و ٥ من قرار وزارة الداخلية في اول
مايو سنة ١٩٢٢ وبعد المداولة حكمت اللجنة
باتحاد الآراء برفض طلبه لسابقة الحكم عليه
من محكمة الجنايات بالحبس »

(طعن محمد عبد المجيد عبد الباقي نمرة ٢٥٠ .
صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود صادق
يونس باشا مدير الشرقية وعضوية حضرتي عثمان
يوسف عارف بك القاضي وعبد اللطيف واكد بك)
هذا القرار تأيد من محكمة الزقاريق الابتدائية
في يوم ٨ اغسطس سنة ١٩٢٣ بالحكم الاتي :

والطريق الوحيد لمساعدة هذا المفلس للرجوع الى اعماله التي بواسطتها يمكنه ان يقوم بدفع ما تبقى عليه من الديون وليتمكن من استرداد شرفه وسمعته ومركزه التجارى وتعود اليه الثقة التي كان فقدتها ولتعود اليه كل الحقوق التجارية التي يتمتع بها كل تاجر فتصدر المحكمة التجارية حكماً بزوال حالة الافلاس . لذلك اشترط الشارع في قانون الانتخاب . مضي خمس سنوات على افلاس المفلس اذا اراد التقدم للانتخاب لاعتقاده ان هذه المدة تكفي لحرمانه من هذا الحق ويكفي ايضاً لمحو مآثره الافلاس من الاثر في الازهان « وحيث مما ذكر يكون قرار لجنة مديرية الشرقية المؤرخ ٢١ يونيه سنة ١٩٢٣ في محله ويتمين تأييده »

(صدر الحكم برئاسة حضرة صاحب العزة حامد رضوان بك رئيس محكمة الزقازيق الكلية وعضوية حضرتي كامل بك وهبه ورياض بك عبد العزيز القاضيين وحضرة زكي يعقوب افندي وكيل النيابة)

١٢٦

لجنة انتخاب بنى سويف

قرار تاريخه ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . سرقة . محكوم عليه . وجوب استئصال صوته

القاعدة القانونية

تنقض الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون الانتخاب بأن يحرم حق الانتخاب ابدأ المحكوم عليهم في سرقة . فاذا ادرج اسم شخص محكوم عليه في سرقة في جدول الانتخاب واعطى صوته لندوب كان صوته باطلاً ويجب استنزاله من الاصوات التي اعطيت للندوب الثلاثيني .

وهذا الافلاس يمنع من قيد اسمه مدة خمس سنوات طبقاً للمادة الخامسة من قانون الانتخاب « وحيث ان عمل الكونكورداتو مع الدائنين لا يزيل حالة الافلاس بل تبقى ما تبقى الكونكورداتو »

(طعن متولى راتب عمرة ٨ . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السادة محمود صادق يونس بلنا مدير الشرقية وعضوية حضرتي عثمان يوسف عارف بك القاضي وعبد اللطيف واكد بك)

هذا القرار تأيد من محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية في ١٨ يولييه سنة ١٩٢٣ . بالحكم الاتي :

١٢٥

انتخاب . افلاس . كونكورداتو

القاعدة القانونية

ان الصلح الذي يعقده الشخص المحكوم بأشهار افلاسه مع دائنيه لا يزيل حالة الافلاس عنه لأن زوال هذه الحالة لا يتم الا اذا قام بدفع كامل ديونه حتى الديون التي تنازلت اصحابها عنها المحكمة : —

« حيث ان المستأنف يرتكن في اثبات دعواه انه اصطلح مع دائنيه بالكونكورداتو الذي تم بينه وبينهم

« وحيث ان هذا الصلح لا يفيد زوال حالة الافلاس عنه بالمعنى القانوني لان زوال هذه الحالة لا يتم الا اذا قام بدفع كامل ديونه حتى الديون التي تنازلت اصحابها عنها . فاذا عمل ذلك عادت اليه الثقة التي كان فقدتها بالافلاس واسترد كل ما كان اصابه بسببه . اما الصلح (الكونكورداتو) فهو في الحقيقة عبارة عن تجريد المتلس من جميع ما يبقى من ممتلكاته ليحصل دائنوه على جزء من حقوقه

ويترتب على هذا ابلاغ النيابة عن الجريمة التي ارتكبها هذا الناخب لاجراء اللازم قانوناً معه

اللجنة : —

« حيث ان الطاعن ناخب مدرج الاسم بجدول انتخاب البلد المذكورة تحت نمرة ٢٤ وعلى ذلك يكون الطلب مقبول شكلاً

» وحيث ان الطعن المقدم من امين عبد الجيد ينقسم الى شطرين

اولهما — ان وكيل العمدة كان يحرص بعض الناخبين على اعطاء اصواتهم لأشخاص معينة

وثانيهما — ان بين الناخبين اثنين هما علي حسين وسلطان سالم لهما سوابق في سرقات

» وحيث انه فيما يختص بالشطر الأول فقد ظهر من التحقيق السابق الذكر ومن

اعتراف كل من علي حسين وسلطان سالم انه سبق الحكم على كل منهما في جريمة سرقة غير

انهما زعما انه مضى على الحكم عليهما اكثر من خمس سنوات

» وحيث ان الفقرة الثالثة من المادة الرابعة

من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ تقضي بان يحرم من حق الانتخاب ابداً المحكوم

عليهم في سرقة من امثال هذين الناخبين

» وحيث ان درج اسميهما في عداد الناخبين جاء خطأ اذ انه لم يطعن على درج

اسميهما احد في الميعاد الذي حدده القانون

حتى حصل الانتخاب فعلاً

» وحيث انه بمراجعة الكشف الثلاثيني

نمرة ٧ وجد مدرجا به اسم سلطان سالم رمضان

بنمرة ٥ مسالة وكذلك الكشف الثلاثيني

نمرة ١٠ وجد مدرجا به اسم علي علي حسين بنمرة ٢ مسالة

» وحيث انه فوق ذلك قد تبين من

محضر عملية الانتخاب ان مندوب القسم الثلاثيني نمرة ٧ وهو سعيد حسن الدرباشي

قد قال ٢٨ صوتاً من ٢٩ عدد من حضروا من الناخبين في هذا القسم ولم يحز منافسه سوى

صوت واحد ثلاثيني وتبين ايضاً من مراجعة المحضر المشار اليه ان مندوب القسم الثلاثيني

نمرة ١٠ وهو محمد حسين حسن الدباشي قد قال عشرين صوتاً من مجموع الناخبين وهو

٣٠ ثلاثين صوتاً ولم يحز منافسها سوى عدد ثمانية اصوات وصوتين

» وحيث ان كلا من المندوبين الثلاثينيين قد فازا باغلبية ساحقة

» وحيث انه من تحقيق ذلك يكون صوت كل من الناخبين المشار اليهما باطلاً بطلاناً

جوهرياً ويتعين استزاهما من كل من الكشفين غير أن كل من المندوبين الثلاثين

المنتخب قد فاز باغلبية ساحقة لا يؤثر على صحة انتخابهما بطلان هذين الصوتين وليس

ثمة من داع لاعادة عملية الانتخاب

» وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم برفض الطعن وصحة عملية الانتخاب

(طعن امين عبد الجيد نمرة ١ - صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة بدرخان بك على مدير

بنى سوييف وعضوية حضرتي سليم بك زكي القاضي

وقفتح الله بك رضوان)

١٢٧

لجنة انتخاب بنى سويف

قرار تاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . طمن . صفة الطاعن . قلمب .

القاعدة القانونية

حسب المادة ٢٢ من قانون الانتخاب
يجب ان يكون الطمن في صحة انتخاب المندوبين
من (احد الناخبين) فاذا تقدم الطمن من شخص
لم يكن اسمه مدرجا بمجدول الانتخاب كان
طمنه غير مقبول لانه حاصل من غير ذي صفة
اللجنة :-

« حيث ان المادة ٢٢ من قانون
الانتخاب رقم ١١ سنة ٩٢٣ وكذلك الفقرة
نمرة ٢٨ من المنشور نمرة ١٥ انتخابات تقضيان
بأن يقدم الطمن في الانتخاب من احد
الناخبين لا من اى شخص كائنا من كان
« وحيث ان الطاعن لم يكن مدرج
الاسم بمجدول الانتخاب وليس مدونا في
عداد الناخبين

« وحيث انه مما تقدم يتعين عدم قبول
الطمن لانه مقدم من غير ذي صفة
وبعد الاطلاع على المواد ١٣ و ٢١ و ٢٢
من منشورات الوزارة نمرة ١٥ و ١٦ و ١٧
انتخابات سنة ٩٢٣ قررت اللجنة عدم قبول
الطمن لانه مقدم من غير ذي صفة وصحة
عملية الانتخاب

(طمن السيد السيد فداوى نمرة ٣ طمون يا
سنة ١٩٢٣ . صدر القرار برئله حضرة صاحب
الغزة بدرخان على بك وعضوية حضرتى سليم زكى
بك القاضى وفتح الله رضوان بك)

١٢٨

لجنة انتخاب بنى سويف

قرار تاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . تأليف لجنة ادارة الانتخاب . وجود
المأذون ضمن اعضاء اللجنة . بطلان

القاعدة القانونية

قضت المادة ٢١ من قانون الانتخاب بأن
تؤلف اللجنة من الرئيس واربعة اعضاء من
الناخبين فوجود المأذون ضمن هيئة لجنة ادارة
الانتخاب خارج عن حدود القانون وبمبطل
لعملية الانتخاب
اللجنة :-

« وحيث ان الفقرة الثانية من المادة ٢١
من قانون الانتخاب نصت على ان لجنة ادارة
الانتخاب تؤلف من مندوب يعينه المدير او
المحافظ رئيساً ومن اربعة من الناخبين
يعرفون القراءة والكتابة يختارهم الناخبون
الحاضرون

« وحيث انه ثبت من محضر انتخاب
المندوبين الذى حرره اللجنة ان لجنة ادارة
الانتخاب تشكلت من اربعة اشخاص علاوة
على المأذون الذى اشترك معهم في العمل
« وحيث انه فوق ذلك قد نصت المادة
١٦ من المنشور نمرة ١٥ انتخابات الا
يحضر الانتخاب غير الناخبين واشترطت
عليهم اشتراطات نصت عليها كما نصت المادة
السابعة من المنشور على حضور مشايخ
الناخبين بمحل الاجتماع وكذلك قضت المادة

١٩ انه يجوز ان يدخل رجال البوليس والمخفراء قاعة الانتخاب نفسها اذا امر رئيس لجنة ادارة الانتخاب متى قضت الحال لاقرار النظام .

« وحيث انه مما تقدم يتضح ان وجود المأذون ضمن هيئة لجنة ادارة الانتخاب خارج عن حدود القانون وليس له مبرر شرعى » وحيث مما تبين يتعين الفاء عملية الانتخاب «

(طلب مديرية بنى سويف نمرة ١٧ سنة ١٩٢٣ . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة بدرخان بك على وعضوية حضرتى سليم بك زكى القاضى وفتح الله رضوان بك)

١٢٩

لجنة انتخاب بنى سويف

قرار تاريخه ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . تشكيل اللجنة . اختيار لامين . بطلان .

القاعدة القانونية

اختار رئيس لجنة ادارة الانتخاب خمسة عشر شخصاً من جدول الانتخاب وكلهم انتخاب اربعة منهم يعرفون القراءة والكتابة ليشكل منهم اللجنة . مثل هذا التصرف مبطل لعملية انتخاب المندوبين لأنه حسب المادة ٢١ من قانون الانتخاب والمادة الثانية من منشور ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ يجب ان الاعضاء الاربعة الذين تولف منهم اللجنة يختارهم الناخبون الذين يحضرون مكان الانتخاب فى الساعة السابعة صباحاً من يوم الانتخاب بأن

يكون لكل ناخب الحق فى اختيار اثنين من اربعة . ويحصل الاختيار شفهيّاً ثم تجمع الآراء وتعلن اسماء الاربعة الذين حصلوا على الاغلبية النسبية

اللجنة :-

« وحيث ان الطاعن ناخب مدرج الاسم بجدول انتخاب الناحية المذكورة تحت نمرة ٢٠٧ فعلى ذلك يكون الطعن مقبول شكلاً » وحيث ان اهم وجه ورد فى عريضة الطعن المقدمة من عبد اللطيف دياب المقدمة فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ينحصر فى ان لجنة الادارة الانتخابية شكلت تشكيلاً غير قانونى بأن انتخب رئيس اللجنة بنفسه خمسة عشر شخصاً من بين الناخبين وكلهم بانتخاب اربعة منهم يعرفون القراءة والكتابة ليشكل منهم اللجنة

« وحيث ان المادة ٢١ من قانون الانتخاب نصت على ان ادارة الانتخاب فى كل قرية او مدينة او قسم يناط بلجنة مؤلفة من شخص يعينه المدير او المحافظ رئيساً ومن اربعة من الناخبين يعرفون القراءة والكتابة يختارهم الناخبون الحاضرون . وجاء فى الفقرة التى تليها ان طريقة الانتخاب واجراً آتتها تتعين بمنشور يصدره وزير الداخلية مستأنساً فيه بما نص عليه فى الباب التالى

« وحيث ان حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية اصدر منشوراً نمرة ١٥ بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ جاء بالمادة الثانية منه كيفية طريقة الانتخاب اذ نص فيها على انه

بمجرد ان يجتمع في مكان الانتخاب خمسة عشر ناخباً على الأقل في الساعة السابعة صباحاً يختار الحاضرون اربعة منهم يعرفون القراءة والكتابة يكونون اعضاء باللجنة وذلك بأن يكون لكل ناخب الحق في اختيار اثنين من الاربعة ويحصل الاختيار شفهيّاً ثم تجمع الآراء وتعلن اسماء الاربعة الذين حصلوا على الاغلبية النسبية

« وحيث ان قصد الشارع من ذلك اختيار اربعة ناخبين خلاف الرئيس من بين الناخبين الذين يحضرون في بادىء الامر بمكان الانتخاب وان يشترك جميع الموجودين في انتخابهم تفادياً من ان يتسرب الشك والارتياب الى اللجنة التي تدير الانتخاب حتى يحصل في جو هادى بعيد عن المؤثرات والاغراض الشخصية

« وحيث انه ظهر من التقرير المقدم من رئيس لجنة ادارة الانتخاب الرقم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ انه انتخب خمسة عشر شخصاً من جدول الانتخاب مما يتناقى صراحة مع ما اشترطته المادة الثانية سائلة الذكر مع انه في حالة حضور اكثر من خمسة عشر شخصاً يجب أن يشتركوا جميعاً في انتخاب اربعة منهم يكونوا اعضاء يشتركون مع الرئيس في لجنة ادارة الانتخاب وفقاً للشرائط التي قضتها المادة المشار اليها وليس للرئيس المعين للجنة اختيار اعضاء معينين لينتخب من بينهم اعضاء اللجنة كما ان المادة المشار اليها نصت ايضاً انه اذا لم يوجد في بعض القرى سوى قسم

ثلاثيني او قسمين يكتفى بحضور سبعة اشخاص من الناخبين بدل خمسة عشر ناخباً على الأقل

« وحيث انه مما تقدم يتضح ان اللجنة التي تشكلت لادارة الانتخاب لم تكن مستوفاة للشرائط القانونية ويتعين في هذه قبول الطعن والغاء الانتخاب

« وحيث انه متى قدر ذلك فلا حاجة لبحث بقية اوجه الطعن »

(طعن عبد اللطيف دياب نمرة ٨ مركز بنى سويف . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة بدرخان على بك وعضوية حضرتي سليم زكى بك القاضي وفتح الله رضوان بك)

١٣٠

لجنة انتخاب بنى سويف

قرار تاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . رشوة . حكم قضائي . شطب اسم خير . عقوبة تأديبية

القاعدة القانونية

قضت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون الانتخاب بمجرمان المحكوم عليهم في رشوة من حق الانتخاب أبداً . وقصد الشارع ينصرف الى ان الحكم يكون صادراً من المحاكم القضائية فالقرار الصادر من لجنة تأديب الخبراء بشطب اسم خير من جدول الخبراء لتوسطه في اخذ رشوة يتضمن عقوبة تأديبية لا قضائية واذا لا يكون له تأثير في حرمانه من حق الانتخاب

اللجنة :-

« حيث ان الطاعن ناخب . مدرج الاسم

بدليل انه جاء في الفقرة الاخيرة من المادة السالفة الذكر من ان الاحكام الصادرة بعقوبة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق في الانتخاب ويستثنى منها الاحكام الصادرة في جنابة من الجنايات المنصوص عليها في قانون العقوبات او في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثالثة وطبقاً للعقوبات المقررة لها من القانون المذكور واشترط لسقوط الحق في الانتخاب موافقة وزير الحقانية

« وحيث ان العقوبة الصادرة على المطعون فيه هي عقوبة تأديبية لا قضائية ولا تأثير لها على المطعون عليه وليس من شأنها حرمانه من حق الانتخاب وبه

« وحيث انه مما تقدم يتعين رفض الطعن وصحة عملية الانتخاب »

(طعن محمد صبرى عبد المطالب نمرة ٦ طعون بنى سويف سنة ١٩٢٣ - صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة بدرخان على بك وعضوية حضرتى سليم بك زكى القاضى وفتح الله رضوان بك)

بجدول انتخاب بندر بنى سويف تحت نمرة ١٠٣٨٥ وعلى ذلك يكون الطلب مقبولا شكلا « وحيث ان الطعن ينحصر فى ان عبد السلام ابراهيم المنتخب مندوبا ثلاثينياً عن القسم نمرة ١٠٨ بندر بنى سويف سبق الحكم عليه فى جريمة رشوة

« وحيث انه اتضح من كتاب محكمة بنى سويف الاهلية المؤرخ أول اكتوبر سنة ٩٢٣ ان لجنة تأديب الخبراء قررت بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة ٩٢٠ شطب اسم عبد السلام افندى ابراهيم الخبير الزراعى من جدول الخبراء لتوسطه فى أخذ رشوة من عمدة الزيتون على ذمة اعطائها لحضرة مأمور مركز بنى سويف بقصد رد العمدة الى وظيفته

« وحيث ان الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ٩٢٣ نصت على ان يحرم من حق الانتخاب ابداً المحكوم عليه فى رشوه »

« وحيث ان قصد المشرع ينصرف الى ان الحكم يكون صادراً من المحاكم القضائية



فتاوى شرعية

١٣١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ .
وقف . عمارة ريع . العمارة مقدمة على الاستحقاق .

القاعدة الشرعية

إذا شرط الواقف ان يبدأ من ريع الوقف
بعمارة وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته ولو
صرف في ذلك جميع غلته فلا يجوز للناظر
شرعاً ان يصرف من ريعه شيئاً للمستحقين
ما دامت اعيان الوقف محتاجة للعمارة

السؤال

سئل في رجل وقف اما كن عقارية على
اولاده . وشرط ان يبدأ من ريع الوقف بعمارته
وترميمه ولو صرف في ذلك جميع غلته . والحالة
الحاضرة تغيرت من الرخاء الى الغلاء واذا استمر
الناظر في ترميم اعيان هذا الوقف وتصليحه
استنفذ ذلك كل الريع وحرّم المستحقين من
حقوقهم زمناً طويلاً . مع ان اغلبهم من النسوة
البائسات وازواجهن من اققر الناس وليس

لمن من يقوم بشؤونهن سوى ما يستحقونه من
ريع هذا الوقف ولم يكن ينفق من المستحقين
سوى رجل عديم التكسب لرضه . فهل اذا راعت
الناظرة على الوقف الحالة الحاضرة وصرفت
نصف الريع في الاصلاحات والنصف الثاني
تدفع منه عوائد الاملاك وما يتبقى بعد ذلك
تصرفه للمستحقين رحمة بمحلم حتى لا يتسولون
ومع الاستمرار على هذا النحو لا يلحق اعيان
الوقف أى ضرر . فهل يكون ذلك معتبراً وما
هو الحكم الشرعى في ذلك ؟ افيدوا

الجواب

حيث شرط الواقف ان يبدأ من ريعه
بعمارته وترميمه وما فيه البقاء لعينه والدوام
لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته . فلا يجوز
لناظر شرعاً ان يصرف من ريعه شيئاً
للمستحقين مادامت اعيان الوقف محتاجة
للمعمارة والله اعلم ما

مفتي الديار المصرية

عبد الرحمن قراءه

تعليق

جرى القضاء الاهلى ايضاً على قاعدة
تقديم العمارة على الاستحقاق . الا انه
خفف من شدة القاعدة ولطف من

حكمها . فقضى بعدم جواز صرف الربيع كله في شؤون العمارة دفعة واحدة . وأشار على نظار الاوقاف بالصرف تدريجياً على الترميم والتعمير كي لا يجرم المستحقون دفعة واحدة وقد يكونون من البؤساء والمعوزين الذين اذا انقطع عنهم الاستحقاق دفعة واحدة يتضورون جوعاً . وبعض المحاكم تبينت من تصرفات النظار نية مماكسة المستحقين بحجز ربيع الوقف كله تحت ايديهم للصرف منه على العمارة . فقضت بأن ناظر الوقف مكلف باثبات احتياج العمارة الى الترميم بدعوى يرفعها في وجه المستحقين فاذا ما تبينت المحكمة وجوب الترميم تأمر به أولاً تأمر حسب الظروف . ولها ان تأمر الناظر باجراء الترميمات دفعة واحدة او تدريجياً حسب حالة الوقف وحسب حالة المستحقين . ونحن نحبذ القاعدة التي جرت عليها المحاكم الاهلية لانها اقرب الى الرحمة والعدل .

واليك الاحكام التي اصدرتها محكمة الاستئناف في هذا الصدد .

« ان حساب الربيع سنوي . فلا يجوز اذن صرف شيء من ربيع متحصل لسنة جارية بخصوص ترميمات حصلت فيها عن سنة تالية . فاذا كان للمستحق في وقف ربيع من سنة ٩٠٠ مثلاً متأخر عند الناظر فلا يجوز لهذا الناظر التوقف عن صرف الربيع الى المستحق

بدعوى ان عقارات الوقف تحتاج الى المرمية في سنة ٩٠١ وهي السنة التي حصلت فيها مطالبته بربيع سنة ٩٠٠ - استئناف مصر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٠٠ - قضية محمد راتب باشا ضد فاطمة دولت هانم نمرة ٥٠ سنة ٩٠٠ - راجع صحيفة ٣٤٢ جزء ٢ سنة ١٩٠٠ دفتر قيد المخلصات والاحكام)

حكم آخر

« ان ناظر الوقف ليس له ان يحجز تحت يده ربيع الوقف بدعوى ان اعيان الوقف تحتاج الى عمارة تستغرق ربيع الوقف كله . بل على الناظر ان يثبت اولاً في مواجهة المستحقين بطريقة قانونية ما يدعيه من احتياج الوقف للعمارة الضرورية وبعد ذلك يصرف ربيع الوقف في شؤون هذه العمارة - استئناف مصر بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٠٠ - قضية بهيه هانم برهان ضد الاميرة فاطمة دولت هانم نمرة ٧١ سنة ١٨٩٩ - (راجع صحيفة ٣١ جزء واحد سنة ١٩٠٠ دفتر قيد المخلصات والاحكام)

وحكم آخر

« لا يجوز حرمان المستحق من الانتفاع بربيع الوقف دفعة واحدة بدعوى ان اعيان الوقف تحتاج الى التعمير . بل يجب على ناظر لوقف اجراء التصليحات شيئاً فشيئاً حتي

اختصاص جهة الوقف لرد جزء من الأطيان المكلفة باسم الواقف الى اسمه الخاص بدعوى ان هذا الجزء مملوك له ملكاً خاصاً . فهل ترفع الدعوى على الناظر الآخر أو يطلب من القاضى الشرعى الاذن بالخصومة لشخص آخر يحل محل الناظر . الجواب . القاضى مخير بين ان يأذن للناظر الآخر فى الانفراد بالخصومة عن جهة الوقف لها وعليها وبين ان يأذن لشخص آخر خلاف ذلك الناظر بالخصومة .

السؤال

سأل عبد العليم بك سميان فى رجل وقف اطيانا وقفاً اهلياً واقم عليها ناظران من اولاد الواقف . وان هذه الاطيان بعضها ملاصق لاطيان مملوكة لأحد الناظرين ومكلفة بأسمه خاصة . ثم جاءت مساحة فك الزمام واخذت جزءاً من اطيان أحد الناظرين المملوكة له وضمتها الى اطيان الوقف غلطاً . مع كونه لم يكن مذكور بمحجة الوقف . فاراد الناظر المالك لهذا الجزء ان يرفع دعوى اهلية لاسترداد ذلك الجزء المضموم الى الوقف غلطاً ويجعله كحالته الاولى ملكاً له خاصة . فهل يكتفى برفع الدعوى على الناظر الآخر أو يطلب من المحكمة المختصة الاذن بالخصومة لشخص آخر خلاف الناظر يصلح لذلك لرفع الدعوى فى وجهه ؟

الجواب

تبين من صورة تقرير النظر ان محكمة

لا يحرم المستحق دفعة واحدة من كل نصيبه (١)
(استئناف مصر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ — قضية الست زيب هانم عمرة ٢١٠ سنة ٨٩٧ ضد ابراهيم باشا نجيب — (راجع صحيفة ٣٥٨ جزء ٢ سنة ١٨٩٧ دفتر قيد الخلاصات والاحكام) وهذه الاحكام منشورة كلها فى كتابنا « قضاء المحاكم فى مسائل الاوقاف »

١٣٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٠

وقف . ناظر . تعدد الناظر . خصومة من احد الناظر على جهة الوقف . فى وجه من ترفع

القاعدة الشرعية

لوقف ناظران . اراد احد الناظرين

(١) المحكمة :

« حيث ان محكمة اول درجة رأت عدم جواز حجز هذا المبلغ بمحجة التعمير مادامت قد صرفت من قبل مبالغ اخرى فى هذا السيل وأن عندها الاراد الذى يستجد فى كل عام وانه ليس من باعث لتعيين خبير فيما تطلب المدعى عليها ولذلك حكمت المحكمة حضوراً فى ١٩ يونيه سنة ٩٧ بإلزام المدعى عليها بصفتها المذكورة ان تدفع الى المدعى بصفته المذكورة ٣٥٧٧٨ قرشاً صاغاً و ١٥٠ بارة والمصاريف و ٥٠٠ قرشاً للمحاماة

« وحيث ان المدعى عليها استأقت هذا الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى حضر الوكلاء عن الخصام وكل منهم طلب ما هو واضح بمحضر الجلسة

« وحيث ظهر من الحساب المقدم من الست المدعى عليها انها اجرت تصليحات بمحلات الوقف وأن التصليحات التى تطلب اجراءها الآن هى من الاصلاحات التى تستلزم

مصاريف كثيرة ولا يجوز حرمان المستحقة من ريع الوقف الى ذلك الحد مرة واحدة والاولى ان تجرى التصليحات شيئاً فشيئاً بدون حرمان المستحقة مرة واحدة

« وحيث بهذه الحالة ترى المحكمة تأييد الحكم المستأنف مع الاخذ بالسياج »

اسيوط الشرعية اقامت كلا من عبد العزيز بك
سمهان وعبد العليم بك سمهان ناظرين على وقف
والدهما الحاج محمد سمهان ليديرا شؤونه معا بحيث
لا يتفرد احدهما عن الآخر ويعملا ما فيه
المصلحة للوقف المذكور . وبناء على ذلك
فالقاضي الشرعي المختص مخير بين ان يأذن
الناظر الآخر بالأفراد وبالخصومة عن جهة
الوقف لها وعليها وبين ان يأذن لشخص آخر
خلاف ذلك الناظر بالخصومة على وجه مذكور
مفتى الديار المصرية

محمد نجيت

١٣٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩١٦

ارت . اختلاف الدارين . اختلاف الجنسية .

القاعدة الشرعية

اذا كان شخص مقيما في غير الديار العثمانية
ولكنه لم يزل تابعا للدولة العثمانية ومات مورثه
في الديار الاسلامية وكان تابعا للدولة العثمانية
فتكون دارهما متحدتين حكما وهذا لا يمنع من
الميراث . اما اذا كان احدهما تابعا للحكومة
المحلية والاخر من وعايا دولة اجنية فلا توارث
لاختلاف الدارين

السؤال

ما قولكم في رجل ولد في البلاد العثمانية

من ابوين عثمانيين مسيحيين وهو مسيحي . وبعد
ان بلغ اقام ييلاد الدولة الانجليزية وصار تابعا
لها في كل ماله وعليه حتى انه تطوع في خدمة
الجند الانجليزية وتزوج بانجليزية وتجنس
بالجنسية الانجليزية ولا يزال مقيما في المملكة
الانجليزية من طفولته الى الآن . ثم ماتت عمته
عنه وعن أخ له واخوات بنات تربوا في دار
الاسلام بالديار العثمانية ولا يزالوا تابعين للدولة
العثمانية وان كان الأخ مقيما في غير الديار
العثمانية نرجو الافادة عن يرثها منهما

الجواب

الحمد لله وحده . انه حيث ماتت العمة
المذكورة عن ابني اخيها الشقيق وعن بنات
اخيها الشقيق فلاميراث للبنات لانهن من ذوى
الارحام المؤخرين عن اصحاب الفروض والعصبة .
ومن حيث ان احد الابنين المذكورين مسيحي
ومتوطن بالمملكة الانجليزية والعمة المتوفاة
المذكورة مسيحية وماتت وهي متوتنة ييلاد
الاسلام فتكون دارهما مختلفتين حقيقة وحكما
وذلك مانع من الميراث . واما الابن الأخير
فحيث كان مقيما في غير الديار العثمانية ولكنه
لم يزل تابعا للدولة العثمانية كما ان العمة المتوفاة
كانت متوتنة بالديار الاسلامية وتابعة للدولة
العثمانية الى وقتها فتكون دارهما متحدتين حكما
وهذا لا يمنع من الميراث . وبناء على ذلك يكون

ميراث العمة المذكورة جميعه لهذا الابن الاخير
دون الاول ما

مفتى الديار المصرية

محمد نجيت

تعالى

راجع الحكم الصادر من محكمة مصر
الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢٦ مايو سنة ٩٢٣
المنشور في عدد اكتوبر سنة ٩٢٣ من مجلة
المحاماة . وراجع كذلك التعليقات الممتعة
التي ذيلنا بها الحكم المذكور

١٣٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٠

وقف . شرط منع دائن المستحق من مطالبة
الناظر . بطلان .

القاعدة الشرعية

الشرط الذي يشترطه الواقف بمنع دائن
المستحق من حق مطالبة الناظر بأن يدفع له
دينه من استحقاق أحد المستحقين غير معتبر
شرعاً لمخالفته للشرع

السؤال

سئل في واقف شرط في كتاب وقفه (انه
اذا كان احد المستحقين مديونا فليس للدائن
ولا لغيره حق في مطالبة الناظر بشيء من
استحقاقه المذكور) ومن المستحقين الآن
شخص حكم عليه بفرض نفقة شرعية لزوجته .

فهل تمتع الزوجة من مطالبة الناظر او ان هذا
الشرط لا يسرى عليها نظراً لأن مطلوبها هو
نفقة شرعية .

الجواب

ان شرط الواقف المذكور غير معتبر
شرعاً لمخالفته للشرع . لان للدائن مطالبة المدين
بالدين الذي عليه . وحينئذ فلزوجة المستحق المدين
مطالبة الناظر بفرض النفقة المذكورة من
استحقاقه في الوقف المذكور والله اعلم ما

مفتى الديار المصرية

محمد نجيت

١٣٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠

وقف . شجر . نخيل . عدم النص . وقف بالتبعية

القاعدة الشرعية

الشجر والنخيل القائم في الارض وقت
وقفها يدخل تبعاً لوقف الارض ولو لم ينص
الواقف عليهما في كتاب وقفه

السؤال

سئل في رجل وقف جميع أرضه التي كانت
مملوكة له قبل الوقف عبارة عن مقدار معين من
الاطيان وحددها بكتاب الوقف وهذه الارض
الموقوفة عليها غراس من نخيل وأشجار . ولكن الواقف
لم يذكر شيئاً من النخيل المغروس في كتاب

<p>الجواب</p> <p>حيث كان الحال كما ذكر بهذا السؤال فان الشجر والتخيل الذي كان موجوداً في الأرض وقت وقفها يدخل تبعاً لوقف الأرض ولو لم ينص الواقف عليها في كتاب وقفه والله اعلم</p> <p>مفتي الديار المصرية محمد نجيت</p>	<p>وقفه مع العلم بأن الغراس المذكور قديم وموجود الى الآن على الأرض الموقوفة وداخل في حدودها الأربعة . فهل والحالة هذه يكون الغراس المذكور من التخيل والأشجار الموجودة قبل الوقف تابعة للوقف ويستغل ريعها تبعاً لفئة الوقف ام لا يكون تابعاً للوقف ويقسم ريعه على مستحقه بصفته ملكاً موروثاً عن الواقف ؟</p>
---	---

قضايا المحاكم الشرعية

القضية ينتهي في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ . وفي يوم ٢٤ منه حضر المستأنف لتقديم الاستئناف امام المحكمة العليا فلم يتمكن لفاق المحكمة فيه وفي اليومين بعده لما حصل من التشويش فيها وقد بعث فيه المستأنف تلغرافاً للمحكمة وللحقانية ليطالب تصريحه لئلا يسقط استئنافه

« وحيث ان هذه الايام تعتبر من قبيل ايام الجمع والاعياد التي نصت المادة ٥٧ على استبعادها اذا وقع يوم منها في آخر الميعاد . وقياساً عليه ينتقل آخر الميعاد الى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ وحيث يعتبر امر الاستئناف الذي قدم منه في يوم ٢٨ ديسمبر المذكور هو في الميعاد . هذا فضلاً عن ان المستأنف في يوم ٢٤ قد

١٣٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٢

استئناف . ميعاد . ايام الاضطرابات . ايقاف
للمواعيد . امتدادها

الزاعمة الشرعية

ايام الاضطرابات التي حصل تشويش فيها واضطرت المحكمة الى تعليق ابوابها تعد من قبيل ايام الجمع والاعياد والمواسم التي لا تعد من ايام المواعيد اذا وقع يوم منها في آخر الميعاد . فالاستئناف المرفوع في اليوم الاول من بعدها يعتبر صحيحاً

المحكمة :-

« حيث ان ميعاد الاستئناف في هذه

وفي الموضوع بصحة الحكم المستأنف ورفض الاستئناف واعلن الوكيلان الحاضران بذلك « (استئناف ابراهيم بك فريد الحامي ضد احمد بك فريد نمرة ٦١ سنة ٢١ - ٢٢ . دائرة حضرات اصحاب القضاة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوى والشيخ احمد المطار والشيخ محمد مصطفى المراغى)

١٣٨

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٥ ابريل سنة ١٩٢٣

وقف . وقف . تقييد شرط الواقف . الحصة النائية الموقوفة على الفقراء . اموال اميرية . اصلاحات . القاعدة الشرعية

وقف واقف اطيافاً ونخيلاً . ثم شرط ان حصة شائعة فيها تكون وقفاً على المضيفة الكاتبة بالمنزل ملك ابنه وسماه . على أن يصرف ريع ذلك على الفقراء والمساكين الواردين والمترددین من بعد سداد اموال الميرى والاصلاحات اللازمة في ذلك مثل حفر وبناء عيون سواقي واعمال ادوات لها وجميع ما يكون فيه اصلاح تلك الاطيان والنخيل . حصل خلاف في تفسير كلام الواقف . أراد الناظر ان يحمل الحصة الموقوفة على المضيفة بجميع الاموال الاميرية المربوطة على جميع اطياف الوقف وبجميع الاصلاحات التي تلزم لجميع اطياف الوقف . فمحكمة مصر العليا الشرعية قضت بأن الواقف اراد جعل الجزء الموقوف على الفقراء والمساكين الواردين والمترددین على المضيفة خاصاً بهم بعد سداد ما على هذا الجزء من الأموال الأميرية وما قد يحتاج اليه من الاصلاح

أنى ما فى وسعه وعمل الواجب عليه والمانع انما جاء من غنى المحكمة الذى لم يبين موعده»

(استئناف منصور اقدى الأثرين وحضر عنه حضرة محمد ابني شادى بك الحامي ضد الشيخ محمد سليمان قدوة وحضر عنه حضرة الشيخ محمد خير بك راضى الحامى نمرة ٢٨ سنة ٢١ - ٢٢ . دائرة حضرات اصحاب القضاة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوى والشيخ احمد المطار والشيخ عبد الله جاد الحق)

١٣٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢

وقف . ناظر . عزل . ناظر مؤقت . نفاذ مؤقت القاعدة الشرعية

١ - للمحكمة فى حالة الحكم بعزل ناظر وقف ان تعين ناظراً مؤقتاً يدير اعمال الوقف الى ان يفصل فى الخصومة نهائياً
٢ - فى حالة الحكم بعزل ناظر الوقف يجوز شمول الحكم بتعيين الناظر المؤقت بالنفاذ المعجل المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف فى الموضوع وهو صحيح لصحة اسبابه

« وحيث ان تعيين الناظر المؤقت هو حق للمحكمة تملكه بالمادة ٣٥٠ من القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ وتنتهى مأمورية ذلك الناظر المؤقت بالفصل نهائياً فى القضية كما هو صريح تعيينه - لذلك - قررنا نحن وحضرات الاعضاء المشار اليهم قبول الاستئناف شكلاً

المحكمة : —

« حيث ان الحكم المستأقف في الموضوع وهو غير صحيح لان المطلاع على كتاب الوقف لا يمكن ان يفهم ان الواقف يريد دفع الاموال الاميرية على جميع الاطيان الموقوفه وكذا ما تحتاج اليه من الاصلاح من الجزء الموقوف على المضيفة خاصة بل الذي يعطيه كلامه في كتاب وقفه انه اذا اراد جعل الجزء الموقوف على الفقراء والمساكين الواردين والمسترددين على المضيفة خاصا بهم بعد سداد ما على هذا الجزء من الاموال الاميرية وما قد يحتاج اليه من الاصلاح .

(استئناف معالي وزير الاوقاف ضد فكرى محمود خلف الله نمرة ٤٦ سنة ٢٢ — ٢٣ . دائرة حضرات اصحاب الفضيحة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوى والشيخ احمد المطار والشيخ محمد مصطفى المراغى)

١٣٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٢٦ اكتوبر سنة ٩٢٢
وقف . قسمة . طبقات المستحقين . تقض القسمة
القاعدة الشرعية

اذا رتب الواقف وقفه طبقات ثم اقتسم اهل الطبقة الوقف فان القسمة تنقض عند اقراض آخر مستحق من الطبقة وتنشأ قسمة جديدة على اهل الطبقة التى تليها احياء وامواتا فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب كل ميت اخذته ذريته .

المحكمة :

« حيث تبين من الاطلاع على كتاب الوقف ان الواقف رتب وقفه طبقات وشرط ان من مات عن ولد او ولد ولد فنصيبه لولده او ولد ولده الى آخره وان من مات عقيما فنصيبه لا خوته واخواته الى آخره فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا تقرب الطبقات للمتوفى من اهل الوقف

« وحيث ان الشرط المشار اليه يجب شرعا العمل به وعليه فانه عند اقراض كل طبقة بموت آخرها تنقض القسمة ويقسم الوقف على الطبقة التى تليها احياء وامواتا فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات ياخذوه فروعهم ان كان لهم فروع وان كانوا عقيما يعطى نصيبهم لاخوتهم او اخواتهم ان كان لهم اخوة او اخوات والا فلا تقرب الطبقات للمتوفى وذلك تحقيقا للعمل بالشرط فى كل الاحوال .

« وحيث مما ذكر يتبين ان تفسير محكمة اول درجة للشرط بما فسرت به فيه قصور ويجب عملا بشرط الواقف ان يفسر على الوجه الآتى »

(استئناف معالي وزير الاوقاف وحضرته فضيلة الشيخ احمد حنين مندوب شرعى الوزارة ضد احمد اقتدى الحلاق التاجر وآخر وحضر عن الاول فضيلة الاستاذ محمد خير بك راضى نمرة ٩٣ سنة ١٩٢١ . دائرة حضرة صاحب الفضيحة الشيخ حسن البنا وحضرات اصحاب الفضيحة الشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوى والشيخ احمد المطار والشيخ محمد مصطفى المراغى)

التي تتبعها حكما. وبينوا سبب المنع من الارث بين مختلفي الدار هو عدم التناصر والولاية بينهما والارث ينبنى عليها. وقد قرروا ان الدمى ينقض عهده بالخروج من دار الاسلام واللاحق بذار اخرى وانه لا يمكن من اللحاق ولكن يصح ان يؤذن له بالذهاب لغرض من الاغراض اذا امنت عودته. وانه لا ينقض عهده بالقول صراحة او دلالة. وقرروا ان بلاد الاسلام كلها دار واحدة مهما تنوعت حكوماتها واختلفت حكمها. وان غيرها من البلاد يختلف باختلاف الحاكم والمنعة. وبلاد الاسلام كلها مختلفة مع غيرها دون قيد ولا شرط

ويترتب على ذلك انه اذا كان في دار الاسلام ذميان بقي احدهما على عهده ولحق الثاني ببلد غير اسلامي او خرج من تبعيته لدار الاسلام ودخل في تبعية اخرى لا يكون احدهما وارثا من الآخر لا اختلاف الدار حكما باللاحق او بالتبعية لانعدام التناصر والولاية بينهما في الحالتين.

المحكمة :-

« من حيث ان الاستئناف قدم في الميعاد فيكون مقبولا شكلا

« ومن حيث ان الحكم المستأنف حكم في الموضوع

« ومن حيث ان فقهاء الحنفية ذهبوا الى ان اختلاف الدار مانع من الارث سواء أ كان

١٤٠

محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٤ ابريل سنة ١٩٢٣

شطب القضية . حكم القضية .

القاعدة الشرعية

ان المنصوص عليه قانونا أن القضية المشطوبة من محكمة تعتبر قاعة .

المحكمة :-

« حيث ان الخصوم تصادقوا على أن هذه القضية هي بعينها التي كانت مرفوعة بمحكمة مصر وشطببت بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣

« وحيث ان المنصوص عليه قانونا ان القضية المشطوبة من محكمة تعتبر قاعة . «

(قضية الست بهيه هاتم عبد الخالق ضد سيد علي بدوي وآخرين)

١٤١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

ارث اختلاف الدارين . مناه شرعا . اختلاف الجنسية

القاعدة الشرعية

ذهب فقهاء الحنفية الى ان اختلاف الدار مانع من الارث سواء أ كان حقيقيا وحكما ام حكما فقط . ولذلك جعلوا الدمى والمستأمن في دار الاسلام مختلفي الدار لان الاول من اهل دار الاسلام والثاني من اهل الدار

حقيقيا وحكيا ام حكيا فقط . ولذلك جعلوا
الدمى والمستامن في دار الاسلام مختلفي الدار .
لان الاول من اهل دار الاسلام والثاني من
اهل الدار التي يتبعها حكما . ويتنوا سبب المنع
من الارث بين مختلفي الدار هو عدم التناصر
والولاية بينهما والارث بيني عليها . وقد قرروا
ان الدمى ينقض عهده بالخروج من دار
الاسلام واللاحاق بدار اخرى وانه لا يمكن
من اللحاق ولكن يصح ان يؤذن له بالذهاب
لغرض من الاغراض اذا امنت عودته . وانه لا
ينقض عهده بالقول صراحة او دلالة . وقرروا
ان بلاد الاسلام كلها دار واحدة مهما تنوعت
حكوماتها واختلفت حكامها وان غيرها من
البلاد يختلف باختلاف الحاكم والمنعة . وبلاد
الاسلام كلها مختلفة مع غيرها دون قيد
ولا شرط .

« ومن حيث انه يترتب على ذلك انه اذا
كان في دار الاسلام ذميان بقي احدهما
على عهده ولحق الثاني ببلد غير اسلامي او
خرج من تبعيته لدار الاسلام ودخل في
تبعيه اخرى لا يكون احدهما وارثا من الآخر
لاختلاف الدار حكما باللاحاق او بالتبعية
لانعدام التناصر والولاية بينهما في الحالتين .
« ومن حيث ان الخلاف في هذه القضية
ينحصر في ان المستأنف عليه هل قام به مانع
من الارث وهو اختلاف الدار اولا .

والخصوم متفقون على ان المتوفى والمستأنف
عليه ولدا في بلاد عثمانية واقامها ومات المتوفى

في القطر المصري وكان وقت وفاته تابعا
للحكومة المصرية - وانما الخلاف في ان
المستأنف عليه هل بقي ذميا الى ان مات المتوفى
او خرج من عقد الذمة باللاحاق بدار اليونان
وتبعيته لها فالمستأنف يزعم انتقاض عقد الذمة
والمستأنف عليه يدعى بقاءه

« ومن حيث ان المستأنف استدل بأدلة
كثيرة ترجع الى ثلاثة امور (الامر الاول)
كتاب وزارة الخارجية المصرية الى وكالة
اليونان السياسية الذي اشتمل على ان الحكومة
المصرية امرت الجهات المختصة باعتباره رعية
يونانية بعد اطلاعها على الاوراق الخاصة به
(الامر الثاني) ظهوره بمظهر التابع للحكومة
اليونانية حيث كان يدفع الضريبة المقررة على
الرعايا اليونانيين المقيمين في مصر وكان يأخذ
جواز سفره من قنصلية اليونان وقد اودع
وصاياه فيها وقد اقر في اشهاد صادر من
محكمة الاسكندرية بانه يوناني (الامر الثالث)
الحكم النهائي الصادر من المحكمة المختلطة
المشتمل على الفصل في امر تبعيته وعلى انه
يوناني . فلنظر في هذه الادلة لنعرف قيمتها
ونعرف وجه الحكم في هذه الحادثة . بتاريخ
٢٩ ابريل سنة ١٩١٤ كتب الخواجة قوه
بيت ملكونيان الى قنصل جنرال دولة اليونان
كتابا قال فيه انه تجنس بالجنسية اليونانية
بمقتضى شهادة من هرمر بوليس وشهادة من
قنصلية اليونان وانه خرج من الجنسية العثمانية
وطلب اعتباره يونانيا وقد كتبت الوكالة اليونانية

يقوم البرهان على صحته . كان الخواجا قره بيت ملكونيان عثمانياً ومن رعايا الحكومة المصرية ثم بداله ان يخرج من الجنسية العثمانية فحصل على ارادة شاهانية سنة ١٩١٢ تجيز له التجنس بالجنسية النمساوية وكتب على ظاهرها ان ذلك مشروط بعدم عودته الى البلاد العثمانية وانه اذا عاد اليها يصير عثمانياً . والمكتوب على ظاهر الارادة المذكورة لم يكن امراً اصدره موظف ادارى لا يملك اصداره وانما هو مبنى على قرار من مجلس وزراء الدولة صدر بصفة عامة يسرى على كل من يريد الخروج من الجنسية العثمانية . لم يكن الخواجا قره بيت قبل تلك الارادة خارجاً عن الجنسية العثمانية . ولا يستطيع احد ان يدعى ذلك فهذه الارادة هي اول خطوة صحيحة خطاها للوصول الى غرضه غير انه بعد تلك الخطوة لم يتبع حكمها الصحيح فهي اجازت له جنسية نمساوية لا يونانية وشرطت ان لا يعود الى بلاد عثمانية وهو قد سعى لجنسية يونانية . وفي الوقت الذى كان يطلب فيه ان يكون يونانياً كان فى مصر وهى بلاد عثمانية اذ ذاك فقد أخل بجميع الشروط لهذا كان من الحق اعتراف الخارجية المصرية بأنها اخطأت وقت اعتباره يونانياً وكان من الحق رجوع الحكومة اليونانية الى رأى الحكومة المصرية . لأن وزارة الخارجية المصرية لم تكن تريد التعرف فى هذه المسألة الا طبقاً للقواعد العثمانية وما كانت تريد ان تفصل فيها غاضة النظر عن الارادة الشاهلية حتى يقال انها كانت تميل فى

السياسة الى وزارة الخارجية المصرية تطلب ذلك ايضاً وارسلت لها الاوراق الخاصة به قبلت الخارجية المصرية رأى الوكالة اليونانية وارسلت اليها بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ كتاباً قالت فيه انها طلبت من رجال الحكومة المصرية اعتباره يونانياً . ظل الخواجا قره بيت معتبراً من اليونان الى سنة ١٩٢١ حيث عدلت الخارجية المصرية عن رأيها الاول وقالت انه من رعية الحكومة المصرية وانها اخطأت وقت ان اعتبرته يونانياً لانها لم تكن درست جميع الاوراق الخاصة به وان قلم قضايا الحكومة يرى معها انه لم يخرج من الرعية . عدلت الحكومة المصرية عن رأيها وبقيت الحكومة اليونانية متمسكة به لم تحدد عنه الا فى هذا العام حيث صدرت ورقة من القائم باعمال وكالة اليونان السياسية بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ اشتملت على ان الحكومة اليونانية قبلت وجهة نظر الحكومة المصرية فيما يتعلق بتبعية الخواجا قره بيت ملكونيان وصدرت شهادة من الوكالة السياسية اليونانية بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٢٣ تضمن انه كان مسجلاً فى سجل فصلية اليونان بغير حق وقد شطب اسمه وانها قبلت رأى الحكومة المصرية بعد تحققها منه . من هذا يعلم انه وجدت اوراق رسمية من وزارة الخارجية المصرية ومن الوكالة اليونانية ينقض بعضها بعضاً . ونحن مع اننا نرى وجوب الاخذ بما تم الاتفاق عليه بين الجهات السياسية المختصة لا نريد ان نقيد اقتسابه دون ان

كثير من الاوقات الى عدم التنفيذ بقوانين الدولة العثمانية .

« وحيث انه ظهر مما سبق ان الخواجا قره بيت ملكونيان تابع للحكومة المصرية في الواقع لغاية هذا التاريخ . ومن المعلوم ان الشخص لا يملك الظهور بتبعيته لدولة اخرى غير دولته ولا يملك الا قرار بخروجه من رعية دولته واذا فعل شيئاً من ذلك يعد فعله لغواً شرعاً وقانوناً فيكون اقراره بأنه يوناني وظهوره بمظهر التابع لليونان غير مفيد شيئاً في خروجه من الرعية المصرية

« ومن حيث انه يجب البحث في حكم المحكمة المختلطة الذي يظهر في اول الامر انه دليل قوى لأنها مختصة بالفصل في امر الرعية تبعاً اذا عرض لها ما تقتضى الفصل فيها وقد اصدرت حكماً في ٧ يونيه سنة ١٩٢٢ باعتبار المستأنف عليه يونانياً . فهو حكم صادر من جهة مختصة يجب احترامه والعمل به . ولكننا لا نريد ان نتعرض الى هذه النقطة وهي انه : هل يجب على هذه المحكمة اعتبار حكم المحكمة المختلطة وعدم التعرض للفصل في امر الرعية مرة اخرى اولا يجب ذلك ويحق لها ان تعرض لها لانا في غنى عنها كما سيأتى :

علم من الوقائع السابقة انه حصل نزاع بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية في امر رعية المستأنف عليه وانهما لم يتوصلا الى الاتفاق عليه الا في هذا العام . وفي مدة الخلاف بين الحكومتين عرضت على المحكمة المختلطة

قضية بتعيين حارس قضائي لشركة المتوفى فوجد النزاع في الجنسية فقررت بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١ ارجاء الفصل في القضية وانتظار ما يتم عليه الاتفاق بين السلطات السياسية وحكمت بوجود نزاع سياسى ولما لم يحصل الاتفاق اضطرت الى النظر في مسألة الجنسية للفصل في الموضوع وقد دونت في اسباب حكمها انه ليس للمحاكم المختلطة في حالة وجود نزاع سياسى في الجنسية ان ترى رأيها فيها الا في حالة ما اذا تتوصل السلطات السياسية الى الاتفاق وهذه المحكمة توافق المحكمة المختلطة على اسبابها وترى ان المختص بالفصل في مسألة الجنسية عند وجود نزاع فيها هو السلطات السياسية وقد اتفقت هذه السلطات قبل ان يصدر حكم من هذه المحكمة فصار من الواجب ان يعتبر ما تم الاتفاق عليه ونظراً لتغير الحالة تغييراً تاماً لم يبق لحكم المحكمة المختلطة اثر في هذا الموضوع وقد ترتب عليه اثره الذي يجب ان يقتصر عليه وهو الفصل في النزاع الذي كان مطروحاً امام المحكمة المختلطة بشأن تعيين الحارس .

« ومن حيث ان المستأنف عليه هو الوارث مالم يقم الدليل على وجود المانع من الارث والمستأنف لم يقم دليلاً على ذلك فلم يستطع اثبات انه ترك هذه البلاد الى البلاد اليونانية وتوطن فيها ولم يستطع اثبات انه خرج من الجنسية العثمانية والرعية المصرية وانه حصل بحق على جنسية اخرى . وقد اقام المستأنف

عليه الدليل على انه من رعية الحكومة المصرية
« ومن حيث انه والحالة هذه يكون
الحكم المستأنف صحيحاً للأسباب التي اخذنا بها
لأسباب التي بنى عليها »

(استئناف الخواجه ارطاكى ملكونيان ضد
الخواجه قره يت ملكونيان نمرة ١٣٣ سنة ١٩٢٢
— ١٩٢٣. دائر مقضرات اصحاب القضاة الشيخ
حسن البنا والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوى والشيخ
احمد المطار والشيخ محمد مصطفى الراغى والشيخ
عبد الرحمن حسن)

تغليظ

راجع بهذا المعنى ايضاً الفتوى الصادرة
من حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد نجيب
مفتى الديار المصرية سابقاً ومنشورة في هذا
العدد ص ٢٧١ نمرة ١٣٣

وبمقابلة هذا الحكم على الحكم الابتدائي
المشور في العدد الاول « اكتوبر » ص ٥٩
تجد ان المحكمة العليا قد خالفت محكمة مصر
الشرعية في مذهبها واعتبرت اختلاف الدارين
يتحقق باختلاف الجنسية بالنسبة الى غير المسلمين.

قضايا المحاكم المختلطة

١٤٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٣

بطلان المرافعة . حق من . الطعن بالتزوير .
ايقاف مدة الثلاث سنوات .

القاعدة القانونية

١ - بحسب نص المادة ٣٤٤ من قانون
المرافعات المختلط يجوز لكل من الخصام
(لا المدعى عليه وحده) ان يطلب الحكم
ببطلان المرافعة اذا استمر انقطاع المرافعة او
ايقافها لمدة ثلاث سنوات

بناء عليه يجوز للمدعى في دعوى التزوير
الفرعية التي تمت مدة انقطاع المرافعة فيها ان

يطلب بطلان المرافعة في دعوى التزوير الفرعية
وفي دعوى الموضوع الاصلية معاً

٢ - الطعن بالتزوير بوقف جريان مدة
الثلاث سنوات التي تقطع بها المرافعة بالنسبة
للدعوى الاصلية . ويبقى هذا الايقاف ما دامت
دعوى التزوير معلقة وحالة دون نظر الموضوع
ولا يقتضى مدة الثلاث سنوات بالنسبة للدعوى
الاصلية الا من اليوم الذى يحكم فيه ببطلان
المرافعة في دعوى التزوير
المحكمة : —

« حيث ان من يذهب الى ان المدعى
عليه هو الذى يملك وحده حق طلب الحكم
ببطلان المرافعة في الدعوى المرفوعة عليه من

خصمه اذا يرتكن على نص المادة ٤٠١ من قانون المرافعات الفرنسي الذي ينص على ان مصاريف ورسوم الدعوى المحكوم بطلان المرافعة فيها يجب ان تكون على المدعى الاصلى وهذا النص معمول به في فرنسا ولا يوجد نص سواء يرتكن عليه للتدليل على ان المدعى عليه هو الذي يملك وحده حق طلب بطلان المرافعة . اما في مصر فواضع القانون المختلط ليس فقط لم يضع في القانون مادة مثل المادة « ٤٠١ » ولكنه نص صراحة في المادة « ٣٤٤ » على ان بطلان المرافعة يجوز « لكل من الاخصام » فيستفاد من هذا على أن الشارع المصري أثر الأخذ بمذهب القانون الإيطالي في المادة « ٣٤٠ » منه وهو المذهب الذي يميز لكل من الاخصام ان يطلب بطلان المرافعة لاستمرار انقطاعها أو ايقافها المدة المقررة في القانون لسقوطها »

استئناف الشيخ محمد سيد باننا ضد الشيخ عبد الحميد احمد باننا . رئاسة المستشار قو)

١٤٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٣

بيع . فسخه . مخالفة احكام العقد . اختصاص قاضي الامور المستعجلة . وقوع الفسخ حتما .

القاعدة القانونية

اذا شرط في عقد بيع ان العقد يفسخ بعدم دفع الاقساط في مواعيدها او بمخالفة المشتري لأحد احكام العقد وان للبائع الحق

في استعادة الاعيان المباعة الى حوزته بدعوى مستعجلة كان الشرط صحيحاً معتبراً . في هذه الحالة يختص قاضي الامور المستعجلة بنظر الدعوى والحكم فيها بصفة مستعجلة

٢ - اذا نص في العقد بنص صريح على انفساخ العقد لعدم دفع المشتري الثمن فلا يلزم البائع بأن يرفع أمره الى القضاء للحصول على الحكم بالفسخ بل يفسخ البيع من تلقاء نفسه وبهوة الشرط الوارد في العقد بمجرد المخالفة او بمجرد عدم الوفاء . وفي هذه الحالة يعتبر البيع كأن لم يحصل كما يعتبر الشاري كأنه لم يشتري (استئناف وروثة انطونيادس ضد الحاج كامل مصطفى الحرفة . رئاسة المستشار كامباس)

١٤٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٢٣

زوجة . اثباتات منزلية . زوجة مسلمة

القاعدة القانونية

ليس للزوجة المسلمة ان تحتج بأحكام المادة ١١٦ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية للادعاء بملكيتها للأثاثات والمفروشات الموجودة بمنزل الزوجية الا اذا أثبتت انها في وقت الزواج احضرت معها جهازها وان منه مفروشات ومتنولات اثبت بها سكن الزوجين

المحكمة :-

« حيث ان محكمة اول درجة حكمت برفض دعوى الاستحقاق المرفوعة من عزيزه هانم لعدم تقديمها اى دليل يؤيد ويقوى القرينة المستفادة من الشريعة الفراء التى من مقتضاها ان مفروشات منزل الزوجية ملك للزوجة بناء على انه جهازها

» وحيث ان عزيزه هانم لا يمكنها ان ترتكن على النص الوارد فى المادة « ١١٦ » من كتاب الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية الذى ينص على ان الجهاز ملك المرأة وحدها ولا حق للزوج فى شىء منه اللهم الا اذا اثبت بالفعل انها فى وقت زواجها قد احضرت معها جهازاً من ضمنه مفروشات وأثاثات للمنزل

» وحيث ان العرف فى مصر جرى حقيقة على انه عند زواج المسلمين يجهز الأب ابنته ويضمن الجهاز المفروشات والمنقولات اللازمة لتأثيث منزل الزوجية الا ان هذا العرف وحده لا يمكن ان ينهض دليلاً بذاته على ملكية الزوجة لجميع منقولات المنزل

« وحيث ان الجرد الذى قدمته الزوجة ليس عليه تاريخاً ثابتاً يشهد بصحته فترى المحكمة ان تصرح لها بأن ثبت بالبينه بأن المنقولات التى تطلب الحكم بأحققتها كانت من ضمن الجهاز الذى احضرته معاً عند زواجها»

(استئناف عزيزة بنت محمد عزت ضد عبد اسراييل .
رئاسة المستشار هانسون)

تعليق

راجع بهذا المعنى ايضاً الحكم الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المنشور فى نشرة الاحكام المختلطة ص ٦٧ . س ٣٥)

١٤٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢
قصة . عقود واحكام مظهرة لحقوق الورثة لا منشئة لها . تسجيلها . غير ضرورى . احتجاج على الغير
القاعدة القانونية

جرى قضاء محكمة الاستئناف المختلطة على وتيرة واحدة دائماً فى اعتبار القسمة الحاصلة بين الورثة عن اعيان تركه والاحكام الصادرة فيها مظهرة لحقوق الورثة لا منشئة لها ولا تحتاج الى تسجيلها تسجيلاً تاماً تكون حجة على الغير وهذا مستفاد ايضاً من فحوى نص المادة « ٧٣٧ » من القانون المدنى

(استئناف كاراباتي ضد محمد مهدي الساوا وآخرين .
رئاسة المستشار هانسون)

تعليق

جاء القانون غمرة ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتعديل نصوص القانون المدنى للمحاكم الاهلية فيما يتعلق بالتسجيل محتماً تسجيل العقود والاحكام النهائية المقررة لحقوق الملكية او الحقوق العينية العقارية بما فيها القسمة العقارية

(راجع قانون ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣)

الحضور ليحضر بنفسه في الجلسة ويناقش خصومه قضى برفض دفعه هذا بناء على ان اجراءات التحقيق مثل المرافعات هي بذاتها حضورية وعلنية وليس من الضروري اعلان الخصم بالحضور في يوم التحقيق مادام الحكم صدر بالنسبة اليه حضورياً وقاضياً بحضور الخصوم شخصياً امام المحكمة . فاذا قصر ولم يحضر فالذنب ذنبه ولا يلام خصمه على عدم اعلانه يوم جلسة التحقيق
(استئناف ازيكو نمان ضد ارتور برج . رقالة المتتار هانسون)

١٤٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢
تحقيق . اجراءات التحقيق . اعلان الخصوم يوم التحقيق . غير ضروري .

القاعدة القانونية

صدر حكم قضى بوجوب حضور الخصوم شخصياً في الجلسة . حضر الخصوم المقضى بحضورهم شخصياً والمحكمة سألهم واستجوبتهم وأحالت الدعوى على جلسة المرافعة . طعن الخصم في الحكم وقال بأنه لم يعلن يوم

قضاء المحاكم الأجنبية

١٤٨

محكمة نقض واپرام باريس المدنية

حكم تاريخه ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٣
مقاصة . وقوعها . شروطها افلاس احد الدائنين

القاعدة القانونية

انه بحسب احكام المادة ١٩٢٠ من القانون المدني الفرنسي تحصل المقاصة حتما بدون علم المتعاملين اذا كان كل منهما دائناً ومديناً للآخر وكان الدينان خاليين عن النزاع ومستحقين الطلب . فالحكم بأشهار افلاس احد الدائنين بعد

١٤٧

محكمة نقض واپرام باريس

حكم تاريخه ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٣
زوجية . تفريق . اسم الزوج . سلطة المحكمة

القاعدة القانونية

انه وان كانت المادة ٣١١ من القانون المدني التي تبيح للقضاة أن يحكموا بالتفريق بين الزوجين تحرم على الزوجة بأن تتسمى باسم زوجها في المستقبل الا ان حكم هذه المادة يخول القضاة الحق في تهدير ظروف الدعوى ليحكموا بحرمان الزوجة من التسمية باسم زوجها .

تاريخ صيرورة الدينين خالين عن النزاع
ومستحقى الطلب لا يمنع من سقوط الدينين
بطريق المقاصة بقدر الأقل من الدينين .

١٤٩

محكمة تقض وإبرام باريس المدنية

حكم تاريخه ٢٦ يوفيه سنة ١٩٢٣

مسؤولية الدين بين . هلاك العين . خطأ . القوة
القاهرة . ودينة . مسؤولية المودع عنده . تأمين

القاعدة القانونية

بحسب أحكام المادة ١٣٠٢ من القانون
المدنى تبرأ ذمة المدين بعين معينة بهلاك العين
إذا لم يحصل هلاك العين بسبب خطأه وعليه
اثبات القوة القاهرة التى يدعيها والمادة ١٩٢٩
تطبق هذا المبدأ أيضاً على المودع عنده
ليس فى القانون نص يلزم المودع عنده
حتى ولو كان مأجوراً أن يؤمن على الأشياء
المودعة فإذا هلكت العين فلا يمكن أن يعتبر
مسئولاً عنها لعدم تأمينها .

١٥٠

محكمة تقض وإبرام باريس المدنية

حكم تاريخه ٢٥ يوفيه سنة ١٩٢٣

سكن الزوجة . حق الزوج فى اختيار البلدة والمزل .
تعت الزوج

القاعدة القانونية

إذا صح أنه بحسب أحكام المادتين ١٣٥٣
و ١٣٥٤ من القانون المدنى الألمانى يحق للزوج
أن يعين البلدة والسكن الذى يعده للسكنى مع

زوجته إلا أنه إذا ثبت أن اختيار الزوج قد
حصل عن نية تعنت ونكاية بالزوجة كانت
الزوجة فى حل من عدم الخضوع لرأى الزوج
ولا سيما إذا كان السكن الذى اختاره الزوج لا
يليق بمركز الزوجة فى الحياة الاجتماعية وكان
للزوجة حق السكنى مع أخيها مجاناً فى دار
عائلتها وكان الزوجان سبق أن سكنا فيه وكانا
مستقلين استقلالاً تاماً فى معيشتهما

١٥١

محكمة تقض وإبرام باريس المدنية

حكم تاريخه ١٩ يوفيه سنة ١٩٢٣

سلطة عسكرية . قوة القاهرة . تصرفات غير قانونية .

القاعدة القانونية

١ - إذا استولت السلطة العسكرية على
أشياء من شخص كان هو مدينًا بها لآخر فإن
تصرف السلطة العسكرية يعتبر من قبيل القوة
القاهرة التى تجعل تنفيذ تعهد المدين مستحيلًا
فتسقط عنه التعهدات التى كان التزم بها من
قبل ولا يكون ملزمًا بدفع أى تعويض ما
٢ - ولا يمكن أن يحكم بتعويض ما حتى
لو كان استيلاء السلطة العسكرية قد حصل
بصفة غير قانونية . لأن تصرف السلطة العسكرية
مستمد من السلطة القومية المنوطة بالدفاع عن
البلاد . وهذه السلطة لا يمكن لأى فرد أن يقاومها
أو يناقشها أو يعترض عليها . لأن أوامر السلطة
العسكرية يجب أن تطاع وأن تنفذ فى الحال
ولو كانت غير قانونية .

تحرير العقد ما كانت مصانع الاتوموبيلات معروقة ومنتشرة لأن هذا الاعتراض ليس وجيهاً لأنه يناق الفكرة الاصلية في إنشاء حي هادى وراق يكون بعيداً عن ضوضاء المدينة ويكون لائقاً لسكن طبقة من الناس على شىء من الرقى والترف .

٢ - على أنه اذا نشأ عن الحكم بأزالة مباني مخزن الاتوموبيلات ضرر وكان يمكن ان يقتدى هذا الضرر بتحويل الابنية الى منزل للسكن يطابق طرازه طراز المنازل الموجودة فى هذا الحى جاز للمحكمة ان ترفض الحكم بالهدم والازالة وتصرح بتحويل المباني الى منزل للسكن .

١٥٤

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٩ مارس سنة ١٩٢٣
حكم بلا اسباب . حكم مجلس عسكري . قوة
الشيء المحكوم فيه . تعويض مدني .

القاعدة القانونية

الحكم الذى يصدر بغير اسباب مثل الحكم الذى يصدره مجلس عسكري ويقضى فيه ببراءة شخص منهم بقتل آخر خطأ وبغير تحرز لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ولا يمنع من مقاضاة الشخص بالتعويض المدني بالنسبة الى الحادثة نفسها باعتباره متسبباً فى القتل وفاعلاً اصلياً للفعل الذى نشأ عنه القتل بسبب عدم احتياطة أو اهماله أو عدم اتبائه

١٥٢

محكمة نقض واپرام باريس المدنية

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٣
خير . حلف يمين . التنازل ضمناً عنه .

القاعدة القانونية

حيث ان للخصوم الحق فى اعفاء الخبراء من حلف اليمين فللقاضى ان يستتج من حضور الخصم فى عمالية الخير برضاه واختياره وبدون أى معارضة منه انه تنازل عن التمسك بالبطلان من عدم حلف اليمين وانه اعفى الخير من حلف اليمين ضمناً .

١٥٣

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٣ مايو سنة ١٩٢٣
حقوق ارتفاق . تقسيم اراضى فضاء . شروط البناء .

القاعدة القانونية

١ - ارض فضاء معدة لبناء منازل من طراز القلا عليها قسمت قطعاً ويبت قطعة منها وشرط المالك فى جميع عقود البيع على جميع المشترين عدم بيع أو تأجير كل أو بعض الأراضى أو المباني لاستعمال معامل أو مصانع أو التنازل عنها لاشخاص يحترفون بحرف مقلقة لراحة السكان أو اقامة مخازن او دكاكين أو إنشاء مصانع تتبع منها روائح كريهة فأن اقامة بناء لاستعماله جراج يعد مخالفة لشروط واحكام العقد ولا يمكن أن يعترض بأنه فى وقت

تعليق

١ - راجع المقالة المنشورة في العدد الثامن (مايو سنة ١٩٢٣) من مجلتنا هذه في « قوة الاحكام الجنائية امام المحاكم المدنية » بقلم حضرة الاستاذ مرقس افتدى فهمي المحامي .

٢ - القاعدة التي اتفق فيها العلم والعمل هي انه لا يجوز للقاضي المدني ان يعيد البحث والنظر في المسائل التي قضى فيها القاضي الجنائي بصفة نهائية . الحكم الذي يصدر من القاضي الجنائي بالادانة يفصل عادة في جميع اركان الجريمة وهو يقيد القاضي المدني . اما احكام البراءة ففيها نظر . ان كان حكم البراءة مبنيًا على انتفاء العمد مثلاً فإنه يجوز للقاضي المدني ان يبحث في المسؤولية المدنية الناشئة عن الفعل المادي من حيث هو كأنه شبه جنحة لا عقاب عليها ولكن فاعلها مسؤول مدنياً بتمويض الضرر الذي يلحق بالمجنى عليه . تدور البحوث الباحثين حول مسألة منع تناقض الاحكام الجنائية بالاحكام المدنية فإذا اتفق التناقض جاز نظر الدعوى مدنياً بعد الحكم فيها جنائياً .

١٥٥

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١١ ابريل سنة ١٩٢٣
اختصاص المحاكم الفرنسية بالنسبة الى الاجانب .
طالب نفقة - نظام عام .

القاعدة القانونية

جميع القوانين التي يكون الغرض منها

حماية الضعفاء والبؤساء ومساعدة المعوزين من النظام العام . فالتوانين المحلية يجب ان تطبق على الزوجين الاجنبيين اذا كانا مقيمين في بلد من بلاد فرنسا فيما يختص بطلب نفقة . بناء عليه تكون المحاكم الفرنسية مختصة ويجب تطبيق القانون الفرنسي اذا رفعت امرأة من رعايا دولة روسيا دعوى نفقة على زوجها السابق الذي حكم بتطليقه من زوجته وباستمرار حضنة الأم لابنتها منه اذا كان الزوجان مقيمين في بلاد فرنسا

ويجب الحكم بذلك بصرف النظر عما اذا كان القانون الروسي يجيز او لا يجيز للزوجة المطلقة أن تطالب زوجها السابق بالنفقة

تعليق

المذهب الشائع الآن في أوروبا يؤيد هذه النظرية . جميع الاحكام التي ينشأ عن الاخذ بها وتطبيقها خير للناس يجب ان تفضل على غيرها وان يتوسع في مبدأ الاخذ بها . واحكام النفقة من هذا القيل يعتبرها علماء القانون من النظام الدولي . العام بمعنى أنه لو كانت قوانين البلاد المقيم فيها الزوجان تنص على الحرمان أو على التضييق وكان قانون الاحوال الشخصية التابع له الزوجان ينص على الاعطاء أو على التيسير فيؤخذ بالقانون الاجنبي دون غيره ويطبق . لان الفائدة من تطبيقه أعم والخير أوسع وضمن (راجع بهذا

بدفع ثمن أعلى من ثمن العين التي يبيعها له بحيث لو علم المشتري بالحقيقة لما دفع الثمن الذي اشترى به

تعليق

واقعة هذه الحادثة ان البائع كان باع محلات تجارية وأوهم المشتري ان دخل هذا المحل ٣٥٠ فرنكا يوميا. وليؤيد زعمه هذا استعان بأخرين أكدوا للمشتري صحة هذه الأرقام كما انه كان يعمل مناورات في الشراء والبيع فيخرج بضاعة من محل تجاري ويرسلها باعتبار انها مبيعة لزبائن ويقيدها في دفاتره ولكنه يرسلها الى منزله ثم يعيدها الى محله باعتبار انها بضاعة جديدة للمحل بقصد تضخيم عمليات الأخذ والعطاء ليوهم المشتري بأن أعمال المحل في رواج عظيم وأن الربح مضمون. فالمحكمة اعتبرت مجموع هذه الأفعال طرقا احتيالية الغرض منها ايهام المشتري بوقائع لا أصل لها على رجاء ان تحدث عند المشتري الأمل بمحصول ربح وهمي من عملية الشراء وحكمت عليه بالعقوبة

المعنى دللوز التعليقات الجديدة على القانون المدني وراجع الاحكام العديدة المنشورة فيه) وقد حكم بمعنى الحكم السابق ان الزوجة الاجنبية المقيمة في فرنسا يؤذن لها ان ترفع امام المحاكم الفرنسية دعوى النفقة على زوجها الاجنبي المقيم خارج فرنسا وعلى أم زوجها الاجنبية المقيمة معها في فرنسا (راجع حكم محكمة النقض والابرام المؤرخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢)

١٥٦

محكمة جنح السين بباريس

حكم تاريخه ١٧ مايو سنة ١٩٢٣

نصب واحتيال - اركان الجريمة - استعمال طرق احتيالية لايهام المشتري بمظم ربح العين المبيعة على غير الحقيقة

القاعدة القانونية

يعد مرتكبا جريمة النصب والاحتيال البائع الذي يستعين بالغير ويستعمل طرقا احتيالية من شأنها ايهام المشتري وحمله وبطريق الغش والتدليس



الحقوق والواجبات في المقامرة

طبيعة الديون الناشئة عن المقامرة

من الوجهة القانونية الفرنسية

هو الراجح gagnant — ومدين واحد هو الخاسر perdant .

ووجه الخلاف بينهما هو أن الشرط الذي يجب تحققه لكي يربح المقامر اللعب هو عمل يقوم به نفس المتعاقدين

-un fait à exécuter par les parties

بينما يربح الرهان يتوقف على التثبت من أمر حقيقة حصلت في الماضي يؤكدتها أحد الطرفين وينكرها عليه الطرف الآخر . وفي هذه الحالة فقط يجوز أن تكون تلك الحقيقة فعلاً صدر من أحد المتعاقدين — أما إذا كان الأمر المتراهن عليه لم يحصل بعد وإنما ينتظر حصوله بعد تمام عقد المراهنة فانه لا يجوز أن يكون هذا الأمر من عمل المتراهنين .

وتنقسم للمقامرة قسمين قانونيين . مقامرة يكون الفوز فيها نتيجة المهارة الخاصة بأحد الطرفين وتسمى ألعاب هذا النوع بالفرنسية jeux d'adresse ومقامرة لا يتوقف الفوز فيها على امتياز أحد الطرفين وتوقعه من جهة المهارة والتمرين وإنما يتوقف على ما سيأتي به القضاء والقدر ويسمى هذا النوع jeux de hasard والواقع أن معظم ألعاب المقامرة خليط من

قبل أن ندخل في جوهر للوضوع — نرى من المناسب — أن نفرق بين المقامرة jeu — وبين المراهنة pari — وذلك نظراً لشدة التشابه بينهما .

فالمقامرة والمراهنة تشتركان في أنهما من عقود الغرر aléatoires — والتراضى consensuels والتبادل synallagmatiques فاما كونهما من عقود الغرر أو العقود الاحتمالية فهذا ظاهر — لأن تحقق النتيجة في أيهما — يتوقف على حدوث أمر غير محقق événement incertain وأما كونهما من عقود التراضى فلأن العقد فيهما يتم بمجرد حصول الايجاب والقبول — بدون حاجة الى اجراءات أخرى كما في عقد الهبة التي يشترط لصحتها أن تجرد في صورة عقد رسمي acte authentique —

وكونهما من عقود التبادل ظاهر ايضاً — ففي البداية يتعهد كل طرف أن يدفع للآخر مبلغاً من النقود أو أي شيء غير ذلك من المنقولات أو الاشياء الثابتة الداخلة في دائرة التعامل عند تحقق الشرط المتفق عليه — أي أن الأمر يبتدىء بوجود دائنين ومدينين . ولكنه يؤول في النهاية الى وجود دائن واحد

« ١٩٦٥ » (١) مدني فرنسي على عدم امكان رفع دعوى امام المحاكم بالمطالبة بدين ميسر ونص من جهة اخرى بالمادة « ١٩٦٧ » (٢) على عدم جواز استرداد الخاسر بأي حال ما دفعه من هذه الديون - باختياره - لرابح اللعب ما لم يحصل من جانب هذا الاخير غش او خداع او . نصب وبذلك دل صراحة على انه يعتبر هذه الديون من الديون الطبيعية dettes naturelles لأن نص المادتين السابقتين ليس الا نص وتقرير لظاهرتين من ظواهر هذا النوع من الديون

وعلى هذا الرأي جرت محكمة النقض والابرار الايطالية . فقضت في حكمها الصادر في ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨ المنشور بصفحة « ٣٧ » من الجزء الرابع من مجموعة (سيريه Sirey) لسنة ١٨٩٩ انه يستنتج من نص القانون المدني الايطالي على ان الخاسر في المقامرة لا يمكنه ان يسترد المبالغ التي دفعها باختياره للاعب معه . ان المشرع يعتبر هذه الديون غير منافية للآداب وانها من الديون الطبيعية . وبناء على ذلك رفضت تلك المحكمة ان تسمح للمدين ان يثبت بشهادة

القسمين يتوقف الفوز فيها على مهارة اللاعب وعلى الظروف التي تكون لصالحه وفي جانبه والآن تطرق الموضوع الذي هو المقصود من هذا البحث

ان النزاع لشديد في فرنسا في احكام المحاكم وبين الشراح بالنسبة لتقرير طبيعة ديون الميسر . فرأي يقول ان هذه الديون طبيعية . ورأي يقول انها ديون باطلة . وثالث يتوسط في الامر ويفرق بين حالتين : في حالة منهما يعترف بطبيعة هذه الديون . وفي الحالة الاخرى يقرر بطلانها وأخيراً يوجد رأي يقول بأنها ديون قانونية وصحيحة

الرأي الاول

فالرأي الأول الذي يتناصره (اوبري ورو Aubry et Rau) و (بودري وواهل Baudry et Wahl) و (جيلوارد Guillaouard) وغيرهم من كبار شراح القانون الفرنسي يرى أن المقامرة قد أصبحت من الامور العادية التي تحصل كل ساعة اذ لم يعد القانون يحرمها على وجه العموم فالالتزامات والديون الناشئة عنها صحيحة ومشروعة في ذاتها valables et licites en elles-mêmes

غاية الامر ان الرغبة في تقع المجموع وتوخي خدمة الصالح العام دفعت المقتن الى تجريد حق الدائن بدين ميسر من حمايته بدعوى يرفعها امام المحاكم للحصول على حقه هذا . فالأصل أن هذه الديون كسائر الديون مكفولة بالدعوى امام المحاكم . ولكن المشرع بناء على رغبته السالفة الذكر نص من جهة بالمادة

(1) C.C.F. 1965 - La loi n'accorde aucune action pour une dette de jeu ou pour le paiement d'un pari.

(2) C.C.F 1967 -- Dans aucun cas, le perdant ne peut répéter ce qu'il a volontairement payé, à moins qu'il n'y ait en, de la part du gagnant, dol, supercherie ou escroquerie.

الخاسر حق الاسترداد على العموم بنص المادة « ١٩٦٧ » الصريح اذا كانت خسارة اللعب ناشئة عن غش الطرف الآخر له او خداعه او نصبه عليه اثناء اللعب .

الرأي الثاني

هذا الرأي يناقض الرأي السابق تمام المناقضة فيرى أنصاره ومن اكبرهم (بلانيول Planiol) ان السبب في ديون الميسر يناق الآداب وان في المقامرة كل الخطر وكل الفساد فان الطمع في الحصول على أعظم الارباح بأقل الوسائل غناء وأخفها مشقة يصرف الرجل عن الجد والتعب لكسب عيشه من الطرق الشريفة المشروعة ويجعله ضعيف الهمة خائر العزم شغوفاً بالبطالة والكسل . وفي هذا ما يكفي لافساد الاخلاق العامة والسير بالمجموع الى هاوية الدمار والخراب . ولما كان المشرع حريصاً على مصلحة الامة وكان يمت كل عمل أو التزام يكون من شأنه افساد الأخلاق العامة منعه المحاكم من سماع دعوى الدائن الذي يطلب الحكم له بدين ميسر (مادة ١٩٦٥) كما منعهما من سماع دعوى المدين باسترداد ما دفعه (مادة ١٩٦٧) عملاً بالمبدأ القائل بأنه لا توجد مطالبة ولا يوجد حق استرداد مادام الطرفان قد اشتركا سواسية في القيام بالعمل المتغير الحسن الاخلاق المنافي لمصالح البلاد In pari causa turpitudinis cessat repetitio فكان في ترفع المشرع عن حماية هذه الدعاوى اكبر عقاب يستطيع من الوجهة المدنية أن يسوقه نحو أمثال هؤلاء المذنبين

الشهود ان الدين الوارد بالسند الذي يطلب الخصم بقيمته انما هو دين صوري وانه في الواقع دين ناشئ عن المقامرة ليس لخصمه ان يطالبه به لأنه باطل وخال عن السبب الصحيح وقد انصفت المحكمة المذكورة في ما ارتأت من ترتيباً على رأيها لأن خرق قواعد الاثبات ومخالفة اصوله لا يسوغه في مثل هذه الحالة الا أن يكون في السبب الحقيقي للدين ما يخالف النظام العام ويناق حسن الأخلاق وهي قد رأت في الاصل ان ديون الميسر كسائر الديون الطبيعية . وان السبب فيها لا يناق الآداب ولا يخالف النظام العام

واذا تمسكنا على الرأي القائل بطبيعية ديون الميسر فلا بد لامتناع حق الاسترداد حسب نص المادة « ١٩٦٧ » ان يكون الوفاء من جانب الخاسر حاصلًا باختياره volontairement وليس معنى حصول الوفاء بالاختيار أن يكون الدفع قد حصل بدون اكراه او تدليس او خطأ فقط بل معناه اولاً وقبل كل شيء ان المدين كان ساعة الوفاء يعلم انه انما يوفي بدين لا يلزمه القانون به ولا يستطيع خصمه ان يجبره على دفعه بحكم محكمة . اما اذا دفع الخاسر المبلغ وهو يعتقد خطأ منه انه يؤدي ديناً يجب عليه قانوناً اداؤه فانه يكون له حق استرداد ما دفعه .

ومن باب اولي يكون له هذا الحق اذا كان قد أكره على الدفع او كان الدفع قد حصل بناء على التدليس او الخطأ . وللمدين

والمطلع على المحاضر التحضيرية لقانون نابليون *Travaux préparatoires du code* يرى أن فكرة المقتن الفرنسي عند وضع القانون في عام ١٨٠٣ كانت ذاهبة هذا الاتجاه (انظر *F.P. Walton "Obligations P. L. Pgr 29*)

وفوق ذلك فإن فريق الشراح الفرنسيين الذي يتمسك بنظرية الطبيعة في ديون الميسر يعترف صراحة بوجود الفروق والاختلافات بين هذه الديون وسائر الديون الطبيعية الأخرى. فإنه من المتفق عليه أن الديون القانونية لا يمكن إسقاطها عن المدين بها بطريق المقاصة مع ديون الميسر كما أن هذه الديون لا يمكن إيجاد ديون قانونية محلها بطريق الاستبدال *ne peut être convertie par voie de novation* إلى جانب كل هذا فإن ديون الميسر لا تصح الكفالة لها كما أن عقد الرهن الضامن لادائها باطل تبعاً لبطلانها هي نفسها

فأما بطلان كفالتها فهو نتيجة طبيعية لنص المادة ١٩٦٥ من القانون المدني الفرنسي على عدم حماية الدين الناتج من المقامرة بأي دعوى واتنا لو قررنا عكس ذلك وقلنا بصحة الكفالة لوقعنا في تناقض بين . إذ أنه يكون من السهل على الدائن أن يحصل على دينه ویدعوى أيضاً. فقط بدلاً من أن يوجهها نحو المدين المقامر عليه أن يوجهها نحو كفيله ولكن ما هو الحل إذا دفع الكفيل دين المقامر؟ من المؤكد أنه لا يستطيع أن يسترده من رابح اللعب الذي دفع لأنه إنما

وفي باختياره *volontairement* ولو كان المدين الأصلي قام بالدفع على هذا الوجه لما أمكنه الاسترداد عملاً بالمادة ١٩٦٧ ولكن هل نقول بضيق حقه عليه بتاتاً؟ وهل ليس له من طريق لاسترجاع ماله؟ وإذا كان هذا الطريق موجوداً فمن هو الشخص الذي يقع عليه عبء الرد؟ وهل هذا الشخص ملزم بالدفع في جميع الأحوال على السواء؟ إن الجواب على جميع هذه الأسئلة يكاد يكون الاتفاق عليه عاماً. فإنه إذا كان الكفيل قد دفع الدين بالنيابة عن المدين وبطريق الوكالة عنه - فإنه لا محل للشك في أنه يكون له حق الرجوع على موكله. وأما إذا كان الكفيل قد وفى بالمدين من تلقاء نفسه بغير وكالة عن المدين وبدون إذنه فالأمر بين حالين. فإما أن يؤدي له الخاسر المكفول ما دفعه وبذلك ينتهي الأمر وطبعاً لا يكون للخاسر حق استرداد ما دفعه للكفيل لأنه لا يمكنه أن يسترده لو كان هو الذي دفعه للمقامر الذي لا عبه فمن باب أولى لا يكون له هذا الحق إذا كان الدفع قد حصل منه لكفيل نفسه وأما إذا لم يؤدي للكفيل ما دفعه فلا يستطيع هذا الأخير أن يرفع عليه دعوى ليكرهه بواسطة المحاكم على الاداء لأن الكفيل لا يستطيع بعمله الفضولي أن يفوت عليه حقاً وميزة منحهما له القانون. أو بعبارة أخرى لا يستطيع الكفيل بعمله هذا أن يزع منه حريته الأصلية في الوفاء أو عدم الوفاء الآيلة له من نص المادة ١٩٦٥ قلنا فيما سبق أن عقد الرهن الضامن لدين

الرأي الثالث

يتناصره (تروبلونج Troplong) . لم يأت هذا الرأي بشئ جديد غير ما سبق شرحه وكل ما فعله هو أنه توسط في الامر وقال انه اذا كانت المقامرة حاصلة داخل الحدود المعقولة renfermé dans les justes bornes فيكون الدين الناتج عنها ذاسبب حقيقي وشريف réelle et honnête ويعتبر في هذه الحالة ديناً طبعياً . ولكن اذا كان اللعب حاصل خارج الدائرة السابقة وكان عبارة عن مضاربة ومقامرة بمعنى الكلمة فانه يكون منافياً لحسن الاخلاق ولا ينشأ عنه أى التزام طبعى

الرأي الرابع

هو الرأي الباقي في الموضوع . ومنزاه أن الديون الناشئة عن المقامرة هي ديون حقيقية وقانونية véritables et civiles لأن المقامرة عقد من العقود المنشئة للالتزامات Contrat générateur d'obligations فأمّا كون المقامرة عقد فذلك ظاهر من نص المادة ١٩٦٤ التي تعتبرها هي والمراهنة من عقود الغرر (١) وهي منتجة للالتزامات لأن القانون

(1) C. C. F 1964 — Le contrat aléatoire est une convention réciproque dont les effets, quant aux avantages et aux pertes, soit pour toutes les parties, soit pour l'une ou plusieurs d'entre elles, dépendent d'un événement incertain.

Tels sont :

- le contrat d'assurance,
- le prêt à grosse aventure,
- le jeu et le pari

ميسر باطل تبعاً لبطلان الدين الاصلى الذى يكفله . وهذا صحيح وواجب لنفس السبب الذى شرحناه تدعيماً للقول ببطلان الكفالة ولمن قدم الرهن سواء أكان هو خاسر اللعب او شخصاً ثالثاً اجنبياً عن المقامرة tiers ان يرفع الدعوى لابطال الرهن أو لاسترداد الاشياء التى رهنها

وبما سبق يرى ان الرأي القائل بطبيعية ديون الميسر ليس وجيهاً كالرأى القائل ببطلان هذه الديون

واخيراً توجد شبهة — لا حجة — قد يستند عليها للقول بأن ديون الميسر لا يمكن ان يكون السبب فيها منافياً للآداب ونخبلاً immorale et honteuse لانها لو كانت كذلك فلماذا اطلق عليها اسم ديون الشرف dettes d'honneur ولا زالة هذه الشبهة تقول ان الاصل فى اطلاق هذه التسمية على ديون الميسر ليس طبعياً راجعاً الى أن السبب فيها شريف أو غير شريف . وانما منشأها فى الحقيقة هو المادة ١٩٦٥ التى لا تميز رفع الدعوى لأكراه خاسر المقامرة على دفع المبلغ الذى تعهد بدفعه للفائز . لأن النتيجة الطبيعية لنص هذه المادة أن يكون الخاسر — حرأفى الدفع — او عدم الدفع — فاذا ما اختار الوفاء بما وعد به فانما يكون وفاؤه بدافع من شرف نفسه عملاً بالمثل القائل «وعد الحردين عليه»

غاية الأمر انه معجل . وموقوف على شرط *anticipé et sous condition* فأذا استرد الخاسر مبلغه بعد ظهور نتيجة اللعب او امتنع المودع عنده من تسليم المبلغين للرايح يكون له حق رفع الدعوى لاستردادها بالرغم من كون القانون لا يحمي ديون الميسر بأي دعوى وذلك مما يدعو الى التناقض في الظاهر الا انه في الحقيقة لا يوجد تناقض مطلقاً لان الدعوى التي يرفعها الرايح في هذه الحالة ليست بالمطالبة بدين ميسر وانما هي دعوى الملكية لاسترداد مبلغه الذي لم يخرج عن ملكيته مطلقاً ولأخذ مبلغ خصمه الذي صار ملكاً له بمجرد ظهور نتيجة المقامرة

وفضلاً عن ذلك فإنه اذا اختلس الخاسر مبلغه وهو في يد الاجنبي او وهو على مائدة اللعب يعتبر سارقاً (Cass. 23 fev. 92. Dalloz 1892.I. 472) ولا يرد على ذلك أنه لا يمكن اعتباره سارقاً لأن احد اركان السرقة (مال الغير) يكون مفقوداً. اذ ان هذا المال الذي قدمه في مبدأ اللعب قد خرج عن ملكيته بمجرد تحقق النتيجة ويكون بنقله المبلغ بعد ذلك الى حيازته قد اختلس مالا مملوكاً للغير

واستثناء من القاعدة الواردة بالمادة ١٩٦٥ اعتبر المشرع الفرنسي بالمادة ١٩٦٦ الديون الناشئة عن المقامرات الرياضية *Jeux qui tiennent à l'adresse et à l'exercice du corps* كالسباق والسباحة ورفع الاثقال والتنس وكرة القدم ديوناً قانونية. بمعنى ان للفائز ان يطلب من المحاكم الحكم له على خصمه المقهور بالمبلغ الذي التزم به

يعتبر الوفاء بدين ميسر صحيحاً *valable* ولا يجوز لذلك لمن وفي ان يسترد ما دفعه اللهم الا في حالي التدليس والاكره والى ذلك فإن هناك نوعاً من المقامرة هو المنصوص عنه بالمادة ١٩٦٦ (١) قد كفل المشرع الالتزامات الناتجة عنه بالدعوى امام المحاكم .

وترتيباً على ذلك يرى (فرير جوان دي سانت *Frérejonan Du Saint* (٢) احد كبار انصار هذا الرأي انه اذا دفع خاسر المقامرة المال الذي خسره وهو يعتقد خطأ وجهلاً بالقانون انه ملزم بالوفاء فلا يمكنه استرداد مبلغه بعد ذلك بأي حال لأنه لم يوف التزاماً طبيعياً *naturelle* وانما ادى ديناً قانونياً *dette civile*

ومما هو جدير بالذكر ان المادة ١٩٦٥ لا تكون ذات قيمة في حالة اتفاق المتقارنين على ان يدفع كل منهما مبلغه مقدماً وديعة تحت يد شخص اجنبي او ان يضعه في مبدأ اللعب على مائدة القمار لأن هذا العمل من جانبهما يعتبر دفعاً بالاختيار *paiement volontaire*

(1) C. C. F 1966 – les jeux propres à exercer au fait des armes, les courses à pied ou à cheval, les courses de chariot, le jeu de paume et autres jeux de même nature qui tiennent à l'adresse et à l'exercice du corps, sont exceptés de la disposition précédente

(٢) هو محام امام محكمة الاستئناف بباريس *La Cour de Paris* له مؤلف في هذا الموضوع

وقد استثنى المشرع هذه المقامرات وكفل ديونها بحمايته تشجيعاً للالعاب الرياضية . ولا يمكن لاحد ان يعيب عليه عمله هذا . بل ان الذى كان يعاب عليه هو عدم الاتيان بهذا الاستثناء وبالتالى عدم تشجيعه للرياضة البدنية التى لا تنكر فائدها وأثرها فى صحة الابدان وسلامة العقول وتقوية الخلق بعكس المقامرات الأخرى التى تدعو الى الكسل وتعمد بالهم وتثبط العزائم فتكون جرثومة الفساد النافرة فى جسم الأمة وفى الاخلاق العامة

ومن الواجب عدم التوسع وقصر نص هذه المادة على الالعاب الرياضية التى يستفيد منها الجسم . فلا يصح مثلاً ان تتوسع فى الاستثناء وتدخل تحته العاب الشطرنج والورق (الكتينية) والضامة

ولكن ما هو الحكم فى لعبة البليارد ؟ مما لا شك فيه انها تعود بالفائدة على جسم لاعبيها فضلاً عن انها تمرن فيهم صحة الحكم وبعد النظر . ولكن المشاهد للأسف من جهة أخرى ان لاعبي البليارد لا يقصدون غالباً من لعبهم الفائدة الرياضية بل جل همهم ان يحصلوا من ورائه على المبلغ المقامر عليه . لذلك اختلف بالنسبة لهذه اللعبة

ولعل رأى الراجح هو الذى يقول بأنها لا تدخل فى دائرة الاستثناء الذى اتت به المادة ١٩٦٦ . وعلى ذلك لا تكون الألتزامات الناشئة عنها مكفولة بالدعوى امام المحاكم ولم يذهب المشرع بعيداً فى حماية ديون هذا النوع من المقامرة فقد اعطى المحاكم حق رفض الطلب بتاتاً ، بدلاً من ان يعطيها الحق فى اتقاصه الى الدرجة العادية المقبولة ، فى كل حالة ترى المبلغ المطالب به باهظاً وفاثقاً حد الاعتدال (١) والملة فى ذلك ظاهرة وهى ان المشرع وان كان يعطف على الرياضة البدنية الا انه من جهة أخرى يمتنع روح المضاربة والمقامرة والطمع فى كسب المال من غير الطرق الشريفة المألوفة كما يكره فى الوقت نفسه ان يجعل الاستثناء الذى اتى به مهرباً يخلص من بابه المتقاربون نحو تحقيق مقاصدهم المنافية لحرمة التشريع ومصالح البلاد

محمد عبد الحميد

موظف بمحكمة الاستئناف الاهلية

(1) C. C. F. 1967

Néanmoins le tribunal peut rejeter la demande, quand la somme lui paraît excessive.



تطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات

في حالة ما اذا تعين القصد الجنائي

لا تحتمله المادة ٣٢٤ عقوبات ولا يمكن ان يكون القصد من وضع هذه المادة . والرأى الصحيح ان المادة تنطبق في تلك الحالة التي يقولون بعدم انطباقها فيها للاسباب الآتية : ولنأت بنص المادة قبل ابداء الاسباب

« نص المادة ٣٢٤ عقوبات » كل من دخل بيتا مسكونا او معدا للسكنى . او في احد ملحقاته . او في سفينة مسكونة او في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الاشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة او ارتكاب جريمة فيها او كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيهاً مصرياً »

الاسباب :

اولا - غرض المشرع أو الحكمة التي قصدها المادة . للسكن حرمة خاصة اراد الشارع حمايتها حفظا للنظام العام وتهدة لمواطني الناس في مساكنهم التي جعلوها مأواهم وملاذ راحتهم . فاراد الشارع عقاب من يهدد تلك الطمأنينة التي يتطلبها النظام والتي من اول واجبات السلطة الداخلية في البلاد ان تصونها وتحميها . ولا ندرى اذا

اختلفت الآراء في تطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات في حالة ما اذا تعين القصد الجنائي من دخول منزل الغير بقصد ارتكاب جريمة : فقال بعضهم بعدم انطباق المادة في تلك الحالة . وقد اطلعت في ذلك على حكم قديم وآخر صدر من محكمة كفر الزيات الجزئية في اكتوبر سنة ١٩٢٣ . والحجة التي يستند عليها هذا الرأى هي انه عندما يتعين قصد الفاعل فقد امكن معرفة الجريمة التي دخل الشخص من اجلها منزل الغير . ويمكن الحكم اذاً فيما اذا كان دخوله وما اتاه من الاعمال بعد ذلك حتى الساعة التي ضبط فيها يكون شروعا للجريمة التي قصدها او يكون اعمالا تحضيرية فقط . فان كان شروعا عوقب الشخص بتهمة الشروع في تلك الجريمة التي ابانها قصده الذي علم

وان كان الثانية اى اعمالا تحضيرية فقط لم يكن هناك عقاب لان القانون المصرى لا يعاقب على الاعمال التحضيرية . وعليه لا مجال لتطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات في هاتين الحالتين اى في الحالة التي يعرف فيها قصد الشخص الذي يدخل منزل الغير بقصد ارتكاب جريمة فيه .

غير ان هذا الرأى يأتي بتفسير من عنده

لم يجد الناس راحتهم وأمنهم داخل مساكنهم التي خلقوها لذلك والتي لا يتصور ان يوجد ملاجئ سواها يأمنون لها : يجمعون فيها شملهم وشمل عيالاتهم - نسوة وصفنارا وعجزة ... فابن يجدونها؟ واذا لم تصن سلطة البلاد أمن الناس في مساكنهم فما قيمة تلك السلطة؟

لهذا كانت للمساكن كما قلنا حرمة خاصة يجب أن يعاقب على مجرد انتهاكها بالدخول للأجرام فيها ضد ساكنيها أو ذويها وليست عيلة واحدة هي التي يقلق خاطرها من وراء ذلك بل مجموع الهياكل فانه يتأثر بانتهاك تلك الحرمة اذ هو عرضة لنفس العمل . فكل عيلة اخرى لن تطمئن بماواها وان لم يقع بالذات ذلك الانتهاك ، وتلك بالطبع حال لا يرضاها الشرع ولا النظام الاجتماعي . هذا من جهة ومن جهة اخرى فان مرتكب الجرائم بالمنازل أو ماشابهها أو من يدخلها للأجرام لا بد ان يكون اكبر جرأة على اتيان الجرائم وأشد خطرا على الأمن

ولذا نرى الشارع اعطى المساكن قيمة خاصة فجعلها ظرفا مشددا في باب السرقات في المادة ٢٧٠ و ٢٧٤

ولذا ايضا نص الشارع على عقاب من يدخل تلك المساكن بقصد ارتكاب جريمة سواء اكان ما أتاه عملا تحضيريا أو أقل . ويؤيد ما ذهبنا اليه غرض المشرع ما جاء بتعليقات الحفاني (ص ١٢٤ طبعة فرنسية سنة ١٩٠٤)

ثانياً — نص المادة واطلاقه على ان المادة ٣٢٤ عقوبات نصت على عقاب « من يدخل منزل الغير بقصد ارتكاب جريمة » ولم تقل « معينه او غير معينه » اي ان اطلاق النص « بقصد ارتكاب جريمة » لا يميز بين ما اذا كان القصد الجنائي معلوم او غير معلوم ثالثاً — الاعمال التحضيرية

يقول الرأي الاول ان القانون لا يعاقب على الاعمال التحضيرية فلا محل لتطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات اذا عرف القصد ولم يكون دخول الفاعل سوى عمل تحضيرى . غير ان المادة نفسها ترد على هذه النقطة فهي تعاقب على مجرد الدخول بقصد ارتكاب جريمة اي تعاقب على القصد وحده مقرونا بالدخول . لا بل تعاقب على مجرد البقاء في المنزل بقصد جنائي بعد أن دخله بوجه قانونى . أفلا تعاقب اذا ما تقدم الشخص بشئ آخر يضاف للدخول أو البقاء ويكون عملا تحضيريا فقط

على انه في حالة عدم تبين القصد الجنائي من دخول منزل الغير . اي الحالة الوحيدة التي يطبق فيها الرأي الاول المادة ماذا يمكن ان يقولوا عن دخول منزل الغير بقصد ارتكاب جريمة غير معروفة الا ان يكون ذلك عملا تحضيريا لارتكاب تلك الجريمة التي ينويها الشخص؟ هل يقولون ان هذا اقل من عمل تحضيرى او يقولون انه اكثر او هو يترى بين العمل التحضيرى والشروع؟ اللهم كلا : ولا يمكن ان يفهم مثل هذا

القول فاذا لم يكن هناك محل لاعتبار دخول المنزل بقصد الاجرام الا عملاً تحضيرياً وان المادة تعاقب عليه في حالة عدم بيان القصد . فكيف يمكن ان يدعى بأنها لا تعاقب على الاعمال التحضيرية فيما اذا تبين ذلك القصد الجنائي بحجة الا عقاب على العمل التحضيرى ومن أين يأتيون بهذا التمييز؟

رابعاً — اذا كانت القاعدة في قانوننا المصرى بأنه لا عقاب على الاعمال التحضيرية فبالطبع مفروض في هذا وعدم وجود نص على غير ذلك . ونص المادة ٣٢٤ يعاقب على دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة بصفته عملاً تحضيرياً كما بينا

خامساً — البدء في التنفيذ وعقوبة الشروع :

اما اذا اتضح ان العمل حتى ضبط المجرم يكون شروعا . كنا امام جريمة أخرى تطبق ازاءها عقوبتها الأشد طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات ... ولكن لا يدل هذا على ان المادة ٣٢٤ عقوبات لا تنطبق في حالة ظهور القصد الجنائي من دخول المنزل

سادساً — (١) تعليقات الحقانية تؤيد رأينا هذا كل التأيد فقد جاء فيها (صحيفة ١٢٣ طبعة فرنسية سنة ٩٠٤) « بأنه ليس من

الضروري لتطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات ان يكون هناك قصد جنائي معين » اى ان المادة تنطبق في الحالتين على السواء : حالة ما اذا تعين القصد وحالة عدم التعيين . بل ان صيغة عبارة الحقانية « ليس من الضروري ان يكون هناك قصد معين » تدل على ان المفهوم من المادة او المتبادر الى الذهن فيها هو انها تنطبق في حالة تعيين القصد الجنائي من دخول المنزل دون او قبل ان تكون منطبقة في حالة عدم التعيين

(٢) مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة كذلك تؤيد رأينا فقد جاء فيها صحيفة ١١٨ فقره ٣٦٥ طبعة فرنسية « ان دخول شخص منزلاً مسكوناً بقصد ارتكاب جريمة السرقة يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ عقوبات » — (مذكرة اللجنة الخاصة نمرة ١٠ سنة ١٩٠٥)

وقد صدر حكم محكمة النقض والايام في ٢٦ يوليو سنة ١٩١٣ بما يؤيد رأينا (المجموعة الرسمية سنة ١٥ ص ٥٣)

بعد هذا لا يصح في رأينا التمييز بين حالة تعيين القصد الجنائي من دخول المنزل وحالة عدم تعيينه او القول بالرائى الاول

محمد عبد الرحمن

مساعد النيابة العمومية

نزع الملكية للمنافع العمومية

مبدأ جدير

فقلت نعم . فقال وما هي هذه الطريقة . فقلت ان الطريقة معروفة ومتبعة في بلجيكا وسويسرا واسبانيا . وجدت الحكومات فيها سهولة وسرعة في تنفيذ مشروعات التنظيم العظيمة ولم تجد من العمل بها شكوى من احد بل بالعكس آنت من السكان ميلا عظيما لتأييدها . ذلك ان الحكومة اذا ارادت انشاء شارع مثلا (كالشارع الذي تريد الحكومة المصرية فتحه بين القبة الخضراء والازهر) فانها بدلا من ان تنزع ملكية طريق عرضه عشرون متراً مثلا تنزع ملكية مساحة عرضها اربعون متراً . عشرون للشارع وعشرة امتار من كل جانب تأخذها لها . فالعشرون الاولى تخصص للشارع وتدفع الحكومة ثمنها بحسب قيمتها وقت نزع الملكية والعشرون متراً الاخرى (من كل جانب عشرة امتار) تهدم الحكومة المباني القائمة فيها ثم تباع ارضها للاهالى على ان تعطى الاولوية في البيع الى صاحبها الاصلى

دل الاختبار على ان ثمن العشرين متراً الزائدة التي نزع الحكومة ملكيتها تزيد قيمتها اضعافاً مضاعفة بعد انشاء الشارع الجديد . والفرق بين ثمنها الذي تدفعه الحكومة والثن الذي تباع به يسد ثمن الشارع الذي تخصصه الحكومة للنفعة العامة

مع الامير هذا فاعجب به . وطلب منى

روى المقطم الاغر ان لجنة التثمين في مصلحة تنظيم مصر أخذت تثن المنازل المراد هدمها لادخالها في الشارع الذى يوصل القبة الخضراء الى الازهر الشريف بمحاذاة شارع الموسكى . وانه بلغ ثمن المتر المربع في بعض هذه المنازل ٣٦ جنياً مصرياً

ويظهر ان التعويضات التي ستدفعها الحكومة الى اصحاب الاملاك ستكون فاحشة جداً تثقل كاهل ميزانية الحكومة بحمل ثقل جداً

ذكرنى هذا الخبر بمحاذة حدثت لى في سبتمبر سنة ١٩١٠ مذ كنت بدار السعادة . دار الحديث بينى وبين المرحوم الامير سعيد باشا حليم عن الاستانة وما شاهدت فيها . فقلت له انى مندهش جداً من افعال الحكومة عمل الاصلاحات الضرورية في البلد . مثل انشاء شوارع جديدة وعمل ميادين عمومية . وبناء ارسفة في محاذة البوسفور وعمل اعمال اخرى من شأنها تحسين المدينة وتسهيل طرق المواصلات بين اقسام دار السعادة المتباعدة الاطراف . فاجابنى بأن المشروعات المعروضة كثيرة جداً ولكن يعوزها المال . والمال يكاد يكون فى حكم العدم . فقلت له وما رأيك اذا كنت ادلك على طريقة تضمن للحكومة تنفيذ جميع مشروعات التنظيم مجاناً لوجه الله الكريم . فاجدق فى الامير وقال لى أجده ما تقول ؟

ان اكتب مقالة لجريدة طنين فقامت على الفور الى مكتبته وحررت رسالة باللغة الفرنسية دفعها الامير الى احد الكتاب الترك فنقلها الى اللغة التركية ونشرتها جريدة طنين في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٠ فاهتمت صحف الاستانة بهذه المقالة وكتب رجال القانون في تركيا محبذين الفكرة ثم سافرت ولا أعلم اذا كانت الحكومة العثمانية عملت بالفكرة أم لا اما المقالة فهاهي بنصها وفصها :

« اتصل بي ان وزارة العدلية ووزارة النافعة تدرسان التعديلات التي يراد ادخالها على قانون نزع الملكية للنفافع العمومية لتسهيل تنفيذ المشروعات العظيمة التي تنوي الحكومة الشاهانية اجراءها في الاستانة وفي مدن تركيا الكبرى

يروع الحكومة بهظ التعويضات الواجب عدلا وقانوناً دفعها الى اصحاب الاملاك المراد نزع ملكيتها منهم فتحجم عن تنفيذ المشروعات النافعة والمشروعات الحيوية للبلاد. وما دامت الحكومة العثمانية تشتغل الآن بدرس هذه المسألة فليسمح لي وزير العدلية ووزير النافعة بأن ألفت أنظارهما بكلمات وجيزة الى الطريقة المتبعة في بعض ممالك اوربا وفيها تجد الحكومات تيسيراً كبيراً لتنفيذ مثل هذه المشروعات بسرعة وبشيء من التوسع وبلا تقية او بشيء قليل منها . والطريقة التي أشير اليها متبعة في بلجيكا وسويسرا واسبانيا ويمكن تلخيصها بالكلمات الآتية :

« تفرض ان الحكومة تريد فتح شارع في وسط حي من احياء المدينة . فبدلاً من ان تنزع ملكية المقدار اللازم لانشاء الشارع تنزع الارض الملاصقة لجانبى الشارع بعرض ١٠ او ١٥ او ٢٠ متراً وبعد ما تنزع ملكيتها وتستولى عليها تعود بعد ما تنشىء الشارع فتبيعها مجزأة الى الاهالى ويعطى لاصحابها الاصليين حق الاولوية في ابتياعها . فقيمة الارض التي تكون قد اخذتها الحكومة من الاهالى للنفافع العمومية تزيد بعد ذلك الى الضعفين وزيادة . فاذا باعها استردت من هذه الزيادة مبلغ التعويضات التي تكون قد دفعتها الى ارباب الاملاك وقالت علاوة عليها تقفات فتح الشارع كلها او بعضها

« وهذه الطريقة لاغبن فيها على احد. لان ارباب الاملاك المزروعة ملكيتهم يقبضون ثمن ملكهم مقدراً قبل تنفيذ المشروع. واهل البلد يكسبون فتح الشارع وما يتبع فتحه من سهولة المواصلات وتحسين منظر المدينة وتحسين مراقبها الصحية وتنظيم حي من احياء المدينة ولها عزايا جمة اخرى

— منها انها تمكن الحكومة من تنفيذ المشروعات العامة بدون أن تظلم احداً — وتمكنها من تنفيذها بسرعة وبلا عوض وبشيء من التوسع

— وتسهل تنظيم المدن والموانئ تنظيمياً جديداً بانشاء الشوارع والميادين والارصفة وغيرها على احدث طراز واكمل هندام «وها فرنسا تشتغل الآن بتعديل قانونها

كانت اذا ارادت فتح احد الشوارع بعرض
عشرين متراً مثلاً وصادف الطريق جزءاً من
ارض او دار فان الحكومة لا تقتصر على
نزع ملكية ذلك الجزء الذى دخل فى الشارع
الجديد فقط بل تنزع ملكية الارض كلها او
الدار كلها على ان تباع ما يفيض عن حاجتها
الى الاهالى وكان ثمن الزيادة يعوضها كثيراً
مما تدفعه ثمناً للجزء الاصلى الذى دخل فى
الشارع . ولا سيما اذا اضيف الى ما تربحه
الحكومة من بيع الزيادة ما تكسبه من زيادة
عوائد المباني التى تشيد فى محاذات الشارع
الجديد او فى داخل الحى الجديد . فما رأى
الحكومة الحالية فى اصل الفكرة وفى العمل
بها الآن فى مصر ؟

عزيزها نكلى

الخاص بنزع ملكية الافراد للمنافع العمومية
مقتبسة احكام ونصوص القوانين البلجيكية
والسويسرية والاسبانية . وقد عرض بالفعل
على المسيو ملران وزير الاشغال العمومية
مشروع بهذا المعنى واللجنة التى نيط بها بحثت
هذا المشروع ووافقت عليه بالاجماع

« فحبذا لو أمرت الحكومة الشاهانية
السلطانية بتأليف لجنة لدرس هذه المسألة
وحبذا لو طبقت مثل هذه الاحكام فى تركيا
لتستفيد البلاد من المشروعات الكبيرة
الموقوف تنفيذها الان على تدبير المال »

والعمل بهذه الفكرة فى مصر لا يعد
بدعة لانى علمت من ثقة من اكبر الثقات ان
الحكومة المصرية كانت تعمل بها فى عهد
المفتور له اسماعيل باشا خديوى مصر وانما
مع الفارق الآتى : ان الحكومة المصرية



لزعلة

ومن لوزاع الكلام قول بعضهم :

“La justice ne suffisant pas toujours à ruiner les gens, on lui a ajouté la procédure.”

Achille Tournier.

“Dès qu'on possède la force, on cesse d'invoquer la justice.”

Gustave le Bon.

“Combien un avocat bien payé par avance trouve-t-il bien plus juste la cause qu'il plaide.”

Pascal.

“En justice, il y a toujours du danger. Quand ce n'est pas la loi, ce sont les juges.”

Henry Bordeaux.

العدد الثاني	فهرست	السنة الرابعة
صحيفة ٥٠١	استئناف المدعى بالحق المدني واثره في الدعوى العمومية وطلب الموضوع والفصل فيه بمعرفة المحكمة الاستئنافية	لحاضرة الاستاذ حامد بك فهمي المحامى
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
٧٤	١٩٩	محكمة النقض والابرار
٧٥	١١٩	نقض . خطأ في التطبيق » » »
٧٦	١١٩	نقض . عدم بيان الواقعة » » »
٧٧	١٢٠	نقض . استبدال مستشار بقاض . مرض المحررة . وفاة
٧٨	١٢٠	تشرد . مراقبة » » »
٧٩	١٢٠	المادة ٦٦ . تطبيقها » » »
٨٠	١٢١	نقض . الخطأ في اسم المحكمة الجزئية » » »
٨١	١٢١	نقض . مخالفة مناطقت به المحكمة لاول الجلسة » » »
٨٢	١٢٢	نقض . جريمة الهدم والتخريب . ركن سوء النية » » »
٨٣	١٢٢	نقض . مخالفات » » »
٨٤	١٢٣	نقض . تعديل في وصف التهمة المجلس الحسبي العالي
٨٥	١٢٣	اهلية . استمرار وصاية . شروطها » » »
٨٦	١٢٤	خير . استئناف . قرار بانتدابه » » »
٨٧	١٢٥	طلب الحجر . مطلقة . صفة » » »
٨٨	١٢٦	رفع الوصاية واستمرارها . استئناف ذوالشان اجارة . وقف . ناظرين . اتفاق احد الناظرين مع مزاييد . حرية المزايدات . تعطيلها . اتفاق بلا سبب
٨٩	١٣٣	ترك المرافعة . شطب امام اول درجة . امام الاستئناف
٩٠	١٣٤	صورية . اثبات . شهود . قرائن . ورقة ضد » » »
٩١	١٣٥	معاشات . ضباط . مسؤولية الحكومة » » »

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٩٢	١٣٦	بيع . فسخه . مطالبة بالثمن . دعوى عينية شخصية
٩٣	١٣٦	التماس . تقرير خير . بطلاته
٩٤	١٣٧	اثبات . صورية . موانع ادبية . الأبوّة
٩٥	١٣٨	مرض موت . مرض مزمن
٩٦	١٣٨	عمل تجارى . مقاولات . تنفيذ مؤقت
٩٧	١٣٩	وزارة المواصلات . املاء النقل . عمل تجارى . تنفيذ مؤقت
٩٨	١٤٠	شفعة . تراحم الشفاء . المادة ٨ . حكمها
٩٩	١٤١	انتخاب . حرمان . تخلص من خدمة عسكرية . لجنة تأديب العمد
١٠٠	١٤٢	انتخاب . استئناف . حرمان . عقوبة جنحة . المادة ٤
١٠١	١٤٣	انتخاب . موطن الانتخاب . تعريفه
١٠٢	١٤٤	انتخاب . المادة ١٤ . استئناف . اسباب الاستئناف . عدم بيانها
١٠٣	١٤٥	بلاغ كاذب . شروطه واركانه
١٠٤	١٤٧	اشكال . قاضى جزئى . اختصاص . محكمة الخط . مراقبة البوليس . شروطها
١٠٥	١٤٩	حضم ثالث . دخوله امام محكمة الاستئناف . شروط
١٠٦	١٥٠	محكمة بنى سويف الاهلية
١٠٧	١٥١	» الاقصر الجزئية
١٠٨	١٥٣	لجنة انتخاب مديرية بنى سويف
١٠٩	١٥٣	» » » »
١١٠	١٥٤	» » » » الغرية
		انتخاب . محكوم عليه . القيد فى الجدول . ليس شرطاً لصحة الانتخاب

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١١١	١٥٥	لجنة انتخاب مديرية الغربية انتخاب . سرية أخذ الاصوات
١١٢	١٥٥	» » » » انتخاب . اعطاء الاصوات مرتين . بطلان
١١٣	١٥٦	» » » » انتخاب . علانية الانتخاب . بطلان
١١٤	١٥٦	» » » » انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . اختصاص
١١٥	١٥٧	» » » » انتخاب . خفي نظامي . بطلان صوته
١١٦	١٥٧	» » » » انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . كيفية تشكيلها . وجوب اختيار الاعضاء
١١٧	١٥٨	» » » » انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . كيفية تشكيلها
١١٨	١٥٩	» » » » انتخاب . تساوى الاصوات . قرعة
١١٩	١٥٩	» » » » انتخاب . محكوم عليه محروم . وجوب استئصال صوته
١٢٠	١٦٠	» » » » انتخاب . مندوب ثلاثيني . سنه
١٢١	١٦٠	» » » » انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . تشكيلها . وجوب الانتخاب
١٢٢	١٦١	» » » » انتخاب . استعمال الحق اكثر من مرة . بطلان
١٢٣	١٦٢	» » » » انتخاب . حرمان . محكوم عليه . سقوط الحكم بمضي المدة الشرقية
١٢٤	١٦٢	» » » » انتخاب . حرمان . قالس بالتدليس . كونكورداتو . صلح
١٢٥	١٦٣	محكمة الزقازيق الاهلية انتخاب . افلاس . كونكورداتو
١٢٦	١٦٣	لجنة انتخاب مديرية بني سويف انتخاب . سرقة . محكوم عليه . وجوب استئصال صوته
١٢٧	١٦٥	» » » » انتخاب . طعن . صفة الطاعن . ناخب
١٢٨	١٦٥	» » » » انتخاب . تأليف لجنة ادارة الانتخاب . وجود المأذون ضمن أعضاء اللجنة . بطلان

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
١٢٩	١٦٦	لجنة انتخاب مديرية بني سويف انتخاب . تشكيل اللجنة . اختيار لا تعيين . بطلان
١٣٠	١٦٧	» » » » انتخاب . رشوة . حكم قضائي . شطب اسم خير . عقوبة تأديبية
١٣١	١٦٩	فتوى شرعية وقف . عمارة . ريع . العمارة مقدمة على الاستحقاق
١٣٢	١٧١	» » وقف . ناظر . تعدد النظار . خصومة من أحد النظار على جهة الوقف . في وجه من ترفع
١٣٣	١٧٢	» » ارث . اختلاف الدارين . اختلاف الجنسية
١٣٤	١٧٣	» » وقف . شرط منع دائن المستحق من مطالبة الناظر . بطلان
١٣٥	١٧٣	» » وقف . شجر . نخيل . عدم النص . وقف بالتبعية
١٣٦	١٧٤	المحكمة العليا الشرعية استئناف . ميعاد . أيام الاضطرابات . ايقاف . المواعيد . امتدادها
١٣٧	١٧٥	» » » وقف . ناظر . عزل . ناظر مؤقت . نفاذ مؤقت
١٣٨	١٧٥	» » » وقف . تفسير شرط الواقف . الحصة الشائعة الموقوفة على الفقراء . أموال أميرية . اصلاحات
١٣٩	١٧٦	» » » وقف . قسمة . طبقات المستحقين . تقض القسمة
١٤٠	١٧٧	محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية شطب القضية . حكم القضية
١٤١	١٧٧	المحكمة العليا الشرعية ارث . اختلاف الدارين . معناه شرعا . اختلاف الجنسية
١٤٢	١٨١	محكمة الاستئناف المختلطة بطلان المرافعة . حق من . الطعن بالتزوير . ايقاف مدة الثلاث سنوات
١٤٣	١٨٢	» » » بيع . فسخه . مخالفة احكام العقد . اختصاص قاضي الامور المستعجلة . وقوع الفسخ حتما

نمرة الحكم	صحيفة	قايح فهرست الاحكام
١٤٤	١٨٢	محكمة الاستئناف المختلطة زوجة . اثاثات منزلية . زوجة مسلمة
١٤٥	١٨٣	» » » قسمة . عقود وأحكام مظهرة لحقوق الورثة لا منشأة لها . تسجيلها . غير ضرورى . احتجاج على الغير
١٤٦	١٨٤	» » » تحقيق . إجراءات التحقيق . اعلان الخصوم يوم التحقيق . غير ضرورى
١٤٧	١٨٤	محكمة تقض و ابرام باريس زوجية . تفريق . اسم الزوج . سلطة المحكمة
١٤٨	١٨٤	» » » » مقاصة . وقوعها . شروطها . افلاس أحد الدائنين
١٤٩	١٨٥	» » » » مسؤولية المدين بعين . هلاك العين . خطأ . القوة القاهرة . وديعة . مسؤولية المودع عنده . تأمين
١٥٠	١٨٥	» » » » سكن الزوجة . حق الزوج فى اختيار البلدة والمنزل . قننت الزوج
١٥١	١٨٥	» » » » سلطة عسكرية . قوة القاهرة . تصرفات غير قانونية
١٥٢	١٨٦	» » » » خير . حلف يمين . التنازل ضمنا عنه
١٥٣	١٨٦	محكمة استئناف باريس حقوق ارتفاق . قسيم اراضى قضاء . شروط البناء
١٥٤	١٨٦	» » » حكم بلا اسباب . حكم مجلس عسكرى . قوة الشيء المحكوم فيه . تعويض مدنى
١٥٥	١٨٧	» » » اختصاص المحاكم الفرنسية بالنسبة الى الاجانب . طلب نفقة . نظام عام
١٥٦	١٨٨	محكمة جنح السين ياريس نصب و احتيال . اركان الجريمة . استعمال طرق احتيالية لايهام المشتري بمظم ريع العين المبيعة على غير الحقيقة

فهرست الابحاث القانونية	
طبيعة الديون الناشئة عن المقامرة من الوجهة القانونية الفرنسية (لحضرة حمدى افندى عبد الحميد الموظف بمحكمة استئناف مصر الاهلية)	١٨٩
تطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات لحضرة محمود افندى عبد الرحمن مساعد النيابة العمومية	١٩٦
نزاع الملكية للمنافع العمومية مبدأ جديد لحضرة الاستاذ رئيس التحرير	١٩٩
لغات	٢٠٢
رئيس التحرير: عزيز فهايكى	

المحكمة

مجلة قضائية

نصف ساعة للحامية لأهل

" Les hommes sont tous égaux
dans le gouvernement républicain;
ils sont égaux dans le gouverne-
ment despotique : dans le premier,
c'est parce qu'ils sont tout : dans
le second, c'est parce qu'ils ne
sont rien."

Montesquieu.

العدد الرابع

العدد الثالث

عدد ديسمبر سنة ١٩٢٣

الإدارة ميدان سوارس غرة ٣

بشارع علوي غرة ٥
تليفون غرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٠

واللطفية ٣٠

ببانه

ضمنا هذا العدد ٩١ حكماً وقراراً وفتوى . من ذلك :

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٨	» » » المجلس الحسي العالي
١٠	» » » محكمة الاستئناف الاهلية
١٠	» » » المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٢٣	قراراً من لجان الانتخابات
٥	فتاوى شرعية صادرة من فضيلة مفتي الديار المصرية
٥	احكام شرعية
١٠	» صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	» » » الاجنبية
٩١	فتكون المجلة واحداً وتسعين حكماً وقراراً وفتوى

كما ضمناه بمبحثاً في « الأوامر على العرائض » لحضرة الاستاذ عبد الفتاح بك السيد المدرس بمدرسة الحقوق الملكية . وبمبحثاً في « المادة ٤٠ من لائحة الترع والجسور » لحضرة صاحب العزة احمد بك صادق مدير ادارة بوزارة الداخلية رداً على رسالة حضرة صاحب العزة الاستاذ يونس بك صالح مدير القيوم في الموضوع نفسه . ثم بمبحثاً ثالثاً في « محاكمة الزانية وتبليغ زوجها وقيام الزوجية » لحضرة الاستاذ زكي احمد نصر افندي المحامي . وختمنا هذه الموضوعات الشتى بأربع « لئعات »

وادارة تحرير المجلة تبذل مجهوداً كبيراً في تخير الأحكام والقرارات والفتاوى ذات المبادئ القانونية والشرعية . وفي تنويع موضوعاتها تشويقاً للقراء الى مطالعة هذه المجلة التي هي في الحقيقة ملك شائع لجميع رجال الشرع والقانون في مصر . وسنشر في عدد يناير الآتي خلاصة اعمال المجلة في بحر السنة الماضية وما وصلت اليه من الرقي بمعاونة رجال العلم والقانون الذين أمدوها بالمعونة الادبية والعلمية وحققت لهم على المجلة وعلى قرائها كلمة شكر

رئيس تحرير المجلة
عزير خانكسي

في الاوامر على العرائض

أو اختصاص القاضى الادارى

٦ - الطعن في اوامر الصرف وحجز الدين
وهالك بيان كل من هذه المباحث :

١ - القانون الرومانى

كان للقضاة في القانون الرومانى نوعان من
الاختصاص القضائى . وهما الاختصاص القضائى
Attribution de juridiction والاختصاص
الادارى Imperium

والمقصود بالاختصاص القضائى هو ما كان
للقاضى الرومانى من حق الفصل فى المشكلات
التي ترفع اليه فى شكل دعاوى بالمعنى الصحيح
وهذه المهمة كانت مبهودة فى روما الى قاضيين
الاول قاضى الشكل Magistrat وكانت مهمته
مقصورة على صوغ الاجراءات فى قالب قانونى
دون تدخل فى موضوع الدعوى - الثانى قاضى
الموضوع index وهو الذى تحال اليه الدعوى
من الاول فيفصل فيها وكانت هذا القاضى
يختار من بين افراد الناس . اما الاول فكان
موظفاً حكومياً

اما القضاء الادارى فكان عبارة عن
الاورام التي يصدرها القاضى بجماله من الولاية

يحسن بنا فى موضوع كهذا عظيم الشأن ان
نبدأ بلمحة تاريخية عن سلطة القاضى الادارية
وأن نتناول بمحة وتمحيصه من عهد القانون
الرومانى لما فى ذلك من جليل الفائدة وتعرف
مالتقاليد من الاثر فى التشريع مهما تقدم عليها
العهد وقد نستخلص من استعراض الماضى البعيد
ولو بطريق الایجاز نتائج يصح التعويل عليها فى
مختلف المباحث اذ لا يكتفى لمعرفة احكام القانون
وتفهم حقيقة نصوصه وازالة ما يحيط بها من
اللبس الناتج من اقتضاب النصوص وخلوها من
الجلاء والوضوح ان نرجع الى القانون الفرنسى
وحده بل ينبغي ايضاً ان نبحت عن بعض
القواعد على ضوء العصور الغابرة فقد تكون
كفيلة بأن توصلنا الى حالتنا التي نتشدها
لذلك تقسم الكلام هنا الى المباحث الآتية :

١ - القانون الرومانى

٢ - القانون الفرنسى القديم

٣ - القانون الفرنسى الحديث

٤ - الشريعة الاسلامية

٥ - القانون المصرى

الضابط الذي كان يتحتم ان يتقدم القاضي عادة عند قيامه بوظيفة القضاء الحقيقي

٢ - لا يفقد القاضي حق استعمال سلطته الادارية خارج دائرة ولايته القضائية اذ هذا الحق من المزايا المرتبطة بشخصه بصفة فخرية
a titre honorifique

٣ - كان للقاضي حق اتيان الاعمال الادارية لأهله وذويه بخلاف الاعمال القضائية المتعلقة بهم فكان ممنوعاً منها

٤ - للقاضي اجراء الاعمال الادارية حتى في ايام الاعياد وليس الامر كذلك فيها بالنسبة للسلطة القضائية

٢ - القانون الفرنسي القديم

كان للقانون الروماني كما كان لأحكام الديانة المسيحية تأثير تام في تكوين نظرية القضاء الاداري في التشريع الفرنسي القديم اذ تبين مما ذكرنا عن القانون الروماني ان الاتفاقات التي تحصل امام القاضي كالبيع والعق والتبني وغير ذلك تعد من قبيل القضاء الولائي أو الاداري .

وكانت تقضى مبادئ الشريعة المسيحية ايضاً بان هناك وظيفتين للقضاء : الاولى ادارية وهي المقررة للمسائل الروحية أو شبه الروحية كالأوامر الصادرة بالترخيص بالتبشير والارشاد وقبول احد الافراد في سلك الرهينة وغير ذلك وكانت سلطة اصدار هذه الاوامر محولة للاسقف أو وكيله والثانية قضائية وكان يقوم بها قاض خاص

العامة Imperium بغير نحر لوقائع الدعوى كالامر الصادر لشخص بوضع يده على عقار Missiones in Possessionem أو الامر الصادر باعادة الحالة الى ما كانت عليه Les restitutions in integrom وذلك بابطال حكم الالتزام وارجاع المنعوب الى حالته التي كان فيها قبل التعاقد

ويفهم مما تقدم ان وظيفة القاضي الروماني في المسائل الادارية أو بعبارة اخرى الارادية "Volontaires" اهم بكثير من وظيفته القضائية اذ هذه كما ذكرنا كانت منحصرة في تحضير الدعوى وتيسير الامر على ارباب الحقوق من أجل الوصول اليها في الدور الاول من الخصومة in judicio . اما الاوامر فكان القاضي ينشئ بها الحقوق بمعنى انه كان المصدر الذي يستمد منه طالب الحق حقه

وكان يدخل في سلطة القاضي الادارية الاشراف على انتقال الحقوق العينية والعق والتبني بطريقة الدعوى الصورية in jure cessio ومن مقتضى اجراءات هذه الدعوى ان المدعي يطالب بحقه فيسكت المدعي عليه ولا يدفع الدعوى بأي وجه فيكون من القاضي عندئذ تدوين ما حصل امامه وتكون النتيجة في الواقع انتقال الحق من يد المدعي عليه الى يد المدعي ومن الممكن ان نلخص الفروق بين السلطة القضائية والسلطة الادارية في القانون الروماني فيما يأتي :

١ - استعمال القاضي سلطته الادارية خارج محكمته وما كان هناك من ضرورة لحضور

إذا ما طرأ نزاع بين أحد رجال الكهنوت
واحد أفراد الناس

وكان من نتائج تأثير النظريتين الرومانية
والمسيحية أن أعمال القضاء الإداري أصبحت على
نوعين: الأول وهو الذي يكفى فيه أن يتم أمره
على يد السلطة القضائية أو يقع بتصديق منها
والثاني وهو الذي يجب أن يصدر بشأنه من
القاضي قرار ويشمل النوع الأول التبنى
adoption واثبات الرشد emancipation والعق
manumission ويشمل الثاني بيع عقار الصغير
وعق رقيق الصغير

وكان من متنتى النظرية القديمة عد الموثقين
كوظفين قائمين بشرط من سلطة القضاء الإدارية

٣ - القانون الفرنسى الحديث

جاء القانون الفرنسى الحديث خلوا من اية
اشارة خاصة الى سلطة القضاء الادارية
نعم ان القانون المبنى اشار الى اختصاص
غرفة المشورة chambre du conseil باصدار
الاذن فى بعض المسائل غير انه لم يكن ليضع
قواعد صحيحة تصلح لتكييف نظرية السلطة
الادارية للقاضى

كذلك نصت المادة ٥٨٨ مرافعات
على اختصاص رئيس المحكمة باصدار اوامر
حبس الدين Saisie arrêt

وهناك نصوص اخرى متعلقة بالاوامر التى
يصدرها رئيس المحكمة أو غرفة المشورة لا ترى
حاجة لبيانها الا ان النصوص خالية من بيان
مايجب اتباعه من الاجراءات وطرق الطعن فى

هذه الاوامر. وقد كان صمت النصوص داعياً
الى ان يضع اهل العلم والدراسة من رجال
القانون قواعد لهذه السلطة تحديداً لنطاقها
وتبيناً لطرق الطعن فيها

وقد فرقوا بين السلطة القضائية والسلطة
الادارية وقالوا بأن مجال الاولى فى الخصومات
بالمعنى الحقيقى اى المنازعات التى تقوم بين مدع
ومدعى عليه. اما الثانية فتكون فى غير الخصومات
وينبنى على ذلك فى عرفهم ان هناك مميزات
ثلاثة للامر الادارى وهى: اولا - الامر الادارى
لا يجوز على العموم قوة قضاء القاضى وهو ما يسمح
للقاضى بسحب الامر بعد منحه. ثانياً - يجوز
الطعن فى الامر الادارى بالبطلان بصفة اصلية.
ثالثاً - الاوامر الادارية غير قابلة للطعن مبدئياً
ولو ان هذا الفارق الاخير محل خلاف كما سيأتى
اما منشأ هذا الخلاف الذى اشرنا اليه
فهو ان بعضهم يرى ان الاوامر الادارية لا يمكن
الغاؤها بعد صدورها وغاية ما هناك ان ازالة
اثرها لا تكون الا بدعوى بطلان اصلية ترفع
من المأخوذ ضده الامر ويرى آخرون جواز
التظلم منها ثم الطعن فيها بعد ان تكون قد
تحولت الى خصومة حقيقية

ولا حاجة بنا الى زيادة التوسع فيما هو
عليه الحال فى فرنسا اذ فيما قلناه الكفاية
للمقارنة بالقانون المصرى ومعركة ما كان للتشريع
والقضاء الفرنسيين من الأثر فى تشريعنا

٤ - الشريعة الاسلامية

يقسم علماء الفقه القضاء الى ثلاثة اقسام:

قولى وفعلى وضمنى . وقد رأينا ان نأتى على تعريف كل منها وان كان لايهمنا من امرها سوى الاول والثانى الا ان تمام الفائدة يقضى علينا بالاتيان على تعريفها جميعاً

فالقضاء القولى يرجع الى سلطة القاضى القضائية ومحله الخصومات بالمعنى الصحيح

والفعلى وهو بعينه القضاء الادارى ومرجعه الولاية العامة للقاضى فلا يحتاج الى دعوى بل يكفى فيه اذن القاضى او امره بتزويج الصغير واليتيم وشراء وبيع مال اليتيم وقسمة عقاره مثلاً ومن المعلوم ان بعض ما ذكر اصبح محولاً الآن للجالس الحسينية

والقضاء الضمنى يكون المحكوم فيه غير مقصود بالذات بل هو داخل ضمن المحكوم به قصداً كما لو شهد اثنان بأن زوجة وكلت زوجها فى امر من الامور على خصم منكر وحكم القاضى بتوكيلها كان هذا الحكم قضاء بالزوجية وان لم تكن الدعوى فى حادثة الزوجية

وقد جاءت اللائحة الشرعية بنصوص تنفق كل الاتفاق مع تقسيم القضاء الى قولى وفعلى والاول هو الاختصاص الاصلى فلا حاجة للتعرض له بأكثر مما تقدم . اما الثانى فهو اختصاص تبعى وقد نصت المادة ٢٨ من لائحة الاجراءات على ان التصرفات فى الاوقات من اقامة ناظر وضم ناظر الى آخر واستبدال واذن بعمارة أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك تكون من خصائص هيئة المحكمة التى تكون فى دائرتها اعيان الوقف كلها أو بعضها الاكثر قيمة أو امام المحكمة التى بدائرتها محل توطن الناظر كما

نصت المادة ٢٩ على ان الاذن فى غير الاوقاف بجميع مقتضياته الشرعية من اختصاص رؤساء المحاكم والقضاة الجزئيين فى دائرة اختصاصهم وكذا تزويج من لاولى له من الايتام وغيرهم ويلحق بما تقدم اشهادات تحقيق الوفاة والوراثة وأوامر تقدير اجور الخبراء ومصرفاتهم ونحو ذلك مما نصت عليه اللائحة

وكانت هذه المسائل فيما سبق غير قابلة للاستئناف على اعتبار انها اوامر ادارية . اما الآن فقد اصبح الاستئناف جائزاً بمقتضى القانون ثمة ٣٣ المعدل للمادة ٧ فى المسائل الآتية :

١ - اقامة ناظر وضم ناظر الى آخر واذن احد الناظرين بالافراد ولو فى عمل خاص ورفض الاذن بالخصومة والاذن بمخالفة شرط الواقف مهما كانت قيمة الاعيان الموقوفة ب - الموافقة على الاستبدال أو عدم الموافقة عليه والاذن بالاستئانة والتحكير والتأجير لمدة طويلة وبيع العقار الموقوف لسداد دين اذا كانت قيمة الاعيان الموقوفة تزيد على خمسمائة جنيه مصرى

اما ماخرج عن دائرة التصرفات المذكورة سواء فى الاوقاف أو فى غيرها وكذا جميع المسائل الادارية الاخرى كل ذلك يكون غير قابل للاستئناف طبقاً للمادة ٣١ من اللائحة ونصها « متى نظر شئ مما ذكر بمادتي ٢٨ و ٢٩ لدى من له حق النظر فيه فليس لغيره نظره » اما ما لم يذكر بهاتين المادتين فلا يطعن فيه ايضاً اذ حكمه كحكم سائر الاوامر الادارية وبمعزل عن الاحكام

العريضة ولو كان بعدم قبولها - تطابق م ١٣١ مختلط

م ١٢٩ - يترك مقدم العريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة أو القاضي ليسلمها مع صورة من امره ممضاة منه الى كاتب المحكمة بغير تأخير - تطابق م ١٣٢ مختلط

م ١٣٠ - لمن قدم العريضة وللخصم الذي اعلن الامر اليه الحق في التظلم من الامر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور امامها بمقتضى علم خبر انما لا يترتب على هذا التظلم توقيف تنفيذ الامر تنفيذاً مؤقتاً اذ انه واجب حتماً

ويمجوز ايضاً ان يكون التظلم من الامر منضمماً بالتبعية الى الدعوى الاصلية في اى حالة كانت عليها الدعوى بدون ان يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضي الميعاد - تطابق م ١٣٣ مختلط

م ١٣١ - لاتذكر في الأوامر الاسباب التى بنيت عليها انما الاوامر التى تكون منافية لأمر سبق صدوره من نفس الأمر أو غيره لا بد ان تكون مشتملة على بيان الاحوال الجديدة التى اقتضت اصدارها والا كانت لاغية - تطابق م ١٣٤ مختلط

م ١٣٢ - وفضلاً عما ذكر يكون للخصم الذى صدر عليه الامر الحق دائماً في ان يتظلم من نفس الامر مع تكليف الخصم الآخر

هذا ونجوز المعارضة في تقدير اجرة اهل الخبرة وتفصل فيها المحكمة المختصة بالقضية الاصلية نهائياً (م ٢٣٦ الى ٢٣٩ من اللائحة) ونلاحظ ان تعديل المادة ٧ كان يقتضى تعديل المادة ٣١ التى جاءت في حكمها منطبقاً على كل ماورد بالمادتين ٢٨ و ٢٩ مع ان جل ماتضمنته المادة ٢٨ اصبح استثنافه جائزاً. ومهما كانت المسألة قليلة الشأن في حد ذاتها الا ان انسجام النصوص وانتفاء كل تعارض ولو ظاهرياً كان يقتضى ان يضاف الى المادة ٣١ عبارة تؤدى الى ان ما جاء بها لا يخل بالتعديل الطارىء على المادة ٧

ومما تقدم يتبين ان هناك اوجه شبه بين القواعد الاساسية فى السلطين القضائية والادارية فى كل من القانون الرومانى والشرعية الاسلامية

٥ - القانون المصرى

لاحظ الشارع المصرى ما فى القانون الفرنسى من قص فاراد تلافيه بما اتى به من النصوص فى فصل خاص مسترشداً فى ذلك بأراء رجال العلم وقضاء المحاكم. وانا لنورد فيما يلى المواد المتعلقة بهذا الموضوع لتسهيل الاطلاع والرجوع اليها فى بحثنا هذا

م ١٢٧ - فى الاحوال التى يكون للخصم فيها وجه فى طلب صدور امر يقدم عريضة بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاضي المعين للامور الوقتية - تطابق م ١٣٠ مختلط

م ١٢٨ - يجب على رئيس المحكمة أو القاضى المذكور ان يكتب امره فى ذيل

عقارات مدينه اذا كان يده سند رسمى (م
(٧٦٩/٦٨١)

و - تعيين يوم للتحقيق (م ١٨٣ و ٢٥٨
و ٢٨٥/٢١١ و ٢٩٩ و ٣٢٦)
ز - امر تقدير مصروفات الدعوى (م
(١٢١/١١٦)

ح - صدور الامر باجراء التوزيع (م
(٥٧٨/٥١٤)

ط - الامر باعفاء الرامى عليه المزاى من
تقديم كفالة (م ٦٥٧/٥٧٥)

ى - الامر بتوقيع الحجز على المدين الذى
ليس له مقر بالديار المصرية (م ٧٦٤/٦٧١)
ك - توقيع الحجز لحامل الكيالة أو السند
تحت الاذن (م ٧٦٤/٦٧٥)

ل - الامر بتنفيذ احكام المحكمين (م
(٨١٤/٧٢٥)

م - او امر قاضى التفليسة (م ٢٣٦/٢٤٤ تجارى)
ن - الاذن للمرتهن التجارى ببيع
المنقولات المرهونة (م ٨٤/٧٨ تجارى)

س - الاذن للوكيل بالعمولة ببيع البضائع
الموجودة تحت يده لحصوله على دينه (م ٨٩
٩٢/ تجارى)

ع - الامر بالمطالبة بدفع قيمة كيالة
ضائعة (م ١٥٧/١٥٠ تجارى)

ف - وضع الاختام على اموال المدين
المفلس او على اى طريقة اخرى من الطرق
التحفلية (م ٢٠٤/٢١٣ تجارى)

بقى علينا بعد ان اوردنا الامثلة المتقدمة ان

بالحضور بمقتضى علم خبر - قابل م ١٣٥
مختلط ونصها :

« للخصم الذى صدر الامر عليه الحق ايضاً
فى ان يتظلم منه لنفس الامر ويكون التظلم اليه
بصفة كونه فى هيئة محكمة الامور المستعجلة

حدود القضاء الادارى

لم يبين القانون الدائرة التى يعمل فيها
القاضى بما له من الولاية الادارية بل ضرب لنا
امثلة كثيرة فى بعض مواد وانا لنورد كثيراً
منها لنقف على ما اذا كانت يمكن بناؤها على
اساس ثابت وارجاعها الى قواعد معينة بحيث
انها تكون لنا نموذجاً يساعدنا على تعرف الاعمال
الادارية والوقوف على كنهها وحقيقتها والفصل
بينها وبين غيرها من الاعمال التى تقتضى
بطبيعتها ان تكون موضوع خصومة بالمعنى الحقيقى
١ - تنقيص المواعيد القانونية فى تحديد

الجلسات للدعاوى (م ٤٩/٣٨ و ٣٩ و ٤٠)

ب - توقيع حجز ما للمدين لدى الغير
عند عدم وجود سند بيد الدائن او كان السند
الموجود غير خال من النزاع (م ٤١٢/٤٧٣)

ج - الحجز التخفظى التحول للمؤجر على
ما بالعقار من المنقولات (م ٦٦٨/٦٦٩
و ٦٧٠/٧٦٠ و ٧٦١)

د - الحجز التحول للمالك على منقولاته
التي يد الغير (م ٦٧٨/٧٦٧)

ه - حق الاختصاص التحول للدائن على

نبحث عما اذا كان لهذه الحالات كما قلنا قاعدة قانونية يمكن ارجاعها اليها واعتبارها طابعا لما يميزها عن سواها

انا لا نرى ذلك وغاية ما يمكن ان يقال ان خاصية الامر الادارى هي انه صادر بناء على عريضة ترفع للقاضى بينما الحكم القضائى لا يكون الالبناء على عريضة تعلن للخصم الا ان هذه الخاصية لا تؤدى الى تعرف العمل الادارى اذ هي لا ترجع الى طبيعة موضوع الطلب ذاته بل الى الاجراءات التى تتبع لدى القاضى . ولكن المهم ان يعرف كنه العمل الادارى قبل الشروع فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول عليه حتى تنزل قدم الطالب فيخطئ من جهة طلب امر فى مسألة قضائية صرفة . وقد يجوز ان يرتكب العكس فيرفع دعوى حيث كان يكفيه ان يستصدر امرا من القاضى بطلباته

وبما يؤيد قولنا ان هذه الحالات التى خول القانون صاحب الشأن فيها استصدار امر من القاضى لاجراء مقتضياتها تختلف اغراضها وتباين اسبابها انا اذا نظرنا الى الحجز التخفظى خلناه لا يعطى الالبناء على خصومة فى بدء التكوين والظهور الا انها خصومة بالمعنى الحقيقى اذ لدينا مؤجر ومستأجر تتعارض مصلحة كل منها ومصلحة الآخر ولا يكون للحجز اثر ما الا اذا نظرت المحكمة الدعوى وفصلت فيها لمصلحة الحاجز

اما الذى برز وقوع الحجز بناء على عريضة هو مصلحة المؤجر التى اراد الشارع ان تكون محلا لرعايته فتول القاضى ان يأذن بتوقيع الحجز على غرة من المستأجر حتى لا يعيث بتلك المصلحة بميادرته الى تهريب الامتعة اذا كان لابد من ان تكون الدعوى سابقة على الحجز اذ يجب فيها اعلان الخصم بادىء ذى بدء

اما امر التقدير فيكون بأمر بناء على ان المصروفات محكوم بها قضاء ولم يبق سوى معرفة مقدارها وليس هناك من داع لان يكون هذا التقدير موضوع خصومة فى بدء الامر ووضع الاختتام بأمر من رئيس المحكمة على منقولات الملفس لم يكن المقصود منه الا التماهى فى السرعة

وانا نكتفى بما اوردناه من اسباب استصدار الاوامر المتقدمة وما على القارى الا الرجوع الى كل حال على حدة اذ منها يتبين له بلاغنا السبب الداعى الى استصدار امر قاضى الامور الوقية او خلافه فيها

على انه مع ذلك سواء فى الاهلى أو المختلط نرى فى الغالب الاوامر متعلقة بخصومة مرفوعة أو على وشك ان ترفع الى القضاء والمرجع فى ذلك كله النصوص القانونية المبعثرة فى مختلف القوانين وكذا القياس وحسن تصرف القضاة وما يستعملونه فى القيام بولايتهم الادارية

من الفطنة والحدق وما تمليه عليهم درايتهم وحسن خبرتهم

واليك بعض الامثلة التي لم يرد في القانون نصوص خاصة بشأنها الا ان التصرف فيها يرجع الى سلطة القاضي الادارية : ١ - حجز المقتلقات قد الف من يقع عليهم ضرر التقليد في مصنوعاتهم ان يلجأوا الى القاضي ليصدر امره بحجز المقتلقات توطئة لرفع الدعوى ٢ - الامر في جنى المحصولات والثمار المحجوز عليها لعدم احتمالها الارجاء ٣ - الامر ببيع المحجوزات التي يتسارع اليها الفساد

اما في القضاء الشرعي فقد يصدر القاضي أو رئيس المحكمة أو امر بناء على عرائض بدون ان تكون هناك خصومة قائمة حالا أو انها ستقام بعد حين ومن الامثلة على ذلك التصرفات في الاوقاف وزواج من لا ولى له وغير ذلك مما ذكرناه آنفاً

التفريق بين الاوامر الادارية

والامطام القضائية

- ذكرنا ما هو مقرر في كتب الشراح الفرنسيين من أوجه الفرق بين الاوامر والاحكام وانا مع اقرارنا الفرقين الاول والثاني وهما ١ - كون الاوامر ليس لها قوة قضاء القاضي ٢ - امكان الطعن فيها بالبطلان بطريقة اصلية - تقول ان الفرق الثالث المختلف فيه في فرنسا لا يمكن التسليم به في مصر لان النصوص عندنا صريحة في امكان التظلم من الاوامر سواء

لنفس الامر أو للمحكمة - اما من جهة الاستئناف فان الامر بعد رفعه الى المحكمة يتحول الى خصومة بالمعنى الحقيقي ويكون بذلك قد خرج من ولاية القاضي المعبر عنها بلفظة imperium في القانون الروماني الى سلطة المحكمة المعبر عنها بلفظة judictio ويمكن ان يقال بعبارة اخرى انه بالتظلم الى المحكمة قد تحولت الاجراءات الادارية الى اجراءات قضائية كما هو الحال في استبدال الدين بأخر وذلك بانتقالها من اجراءات ذات طرف الى اجراءات ذات طرفين

الاجراءات - اما الاجراءات التي تتبع في استصدار الاوامر فمينة في المواد التي اوردنا نصوصها فيما سبق وهي في غنى عن الايضاح

القاضي المختص باصدار الاوامر

لما كانت المواد المتعلقة بالأوامر على العرائض ١٢٧ الى ١٣٢ مأخوذة عن المواد المختلطة ١٣٠ الى ١٣٥ وكان القانون المختلط أحال النظر في الاوامر على قاضي الامور الوقتية سواء كان رئيس المحكمة أو من يندب لذلك دون ان يعهد بهذه المهمة للقاضي الجزئي بصفة اصلية كان المتبادر لأول وهلة من تلاوة هذه المواد ان الاختصاص الوارد بها هو لرئيس المحكمة أو لقاضي الامور الوقتية في المحكمة الكلية اذا كان هذا القاضي هو غير رئيس المحكمة

الطعن في الأوامر

نصت المادة ١٣٠/١٣٤ على جواز رفع التظلم الى المحكمة ونصت المادة ١٣٢/١٣٥ على امكان رفع التظلم لنفس الأمر من الخصم الذي صدر عليه الأمر اما التظلم الى المحكمة فحق لمقدم العريضة وللخصم الذي اعلن اليه الأمر بصريح النص

ولكن التظلم الى الأمر نفسه لا يكون الا من الخصم الذي صدر الأمر ضده وهو المحجوز عليه دون سواء تطبيقاً لنص المادة ١٣٢/١٣٥ الا ان احدى المحاكم قضت في العهد الاخير بامكان حصول التظلم من كل من يصيبه ضرر من الحجز ارتكبتا الى اختلاف التعبيرين في كل من المادتين ١٣٠ و ١٣٢ اذ ذكرت الاولى الخصم « المعلن اليه » *contre laquelle l'ordonnance a été signifiée* بينما ورد في الثانية « من صدر الامر عليه » *contre laquelle l'ordonnance a été rendue* وبما قالت المحكمة في حكمها : « ان هناك معنيين متفاوتين فعبارة « من صدر الامر عليه » يصح ان يقال باحتمالها معنى اوسع من عبارة « اعلن الامر اليه » اذ قد ينصرف التعبير الاول دون الثاني الى من يصيبه ضرر من الامر الصادر من القاضي

ثم حاولت المحكمة ان تؤيد نظريتها هذه بقولها ان المادة ١٣٢ التي استعمل فيها هذا التعبير « من صدر الامر عليه » هي الخاصة

ولكن لما كان قاضي الامور الجزئية في القضاء الاهلي هو في آن واحد قاض للامور الوقفية في حدود وظيفته بدليل تخويله حق اعطاء الامر بتوقيع المحجوز التحفظية المختلفة بخلاف زميله المختلط اذ لا يملك هذا الحق بل انقرد به رئيس المحكمة أو قاضي الامور الوقفية بالمحكمة الكلية كما تقدم . قلنا لما كان الامر كذلك تحتم التوسع في تفسير المواد المشار اليها بحيث ان نصها يجب حتما أن يشمل في آن واحد القاضي المذكور دون التقييد بما عليه الحال في القضاء المختلط لاختلاف القواعد فيما يتعلق بالاختصاص في كل من التشريعين عن الآخر

وعدا ما تقدم فان هناك احوالا خاصة يكون اصدار الاوامر فيها من قضاة آخرين كما هو الحال بالنسبة لقاضي التفليسة وهذا واضح من الامثلة المتعددة التي سبق ان أتينا عليها كما هو الحال بالنسبة لاتعاب المحاماة واجر الخبير فان تقدير كل منهما يكون من اختصاص المحكمة التي نظرت الدعوى سواء كان القاضي الجزئي أو قاضي الامور المستعجلة

وقد تكون السلطة الادارية موكولة في بعض الاحيان الى هيئة المحكمة كما هو الشأن في القضاء الشرعي فقد سبق ان ذكرنا ان التصرفات في الاوقاف من اختصاص هيئة المحكمة الابتدائية مما يعبر عنه في القضاء الاهلي في مثل هذا المقام بفرقة المشورة

بالتظلم السريع اى التظلم امام مصدر الامر
امكن ادراك حكمة خفية قد تكون هى الداعى
الى تعدد هذا التباين فى التعبير وتلك الحكمة
هى انه فى حالة التظلم امام المحكمة طبقاً للمادة
١٣٠ يمكن من اصابه ضرر من الامر ان يدخل
خصماً ثالثاً امامها فى دعوى التظلم او فى الدعوى
الاصلية او يرفع دعوى استرداد مستقلة اذا
كان الامر صدر بالحجز وكل هذه الاجراءات
مقاربة الاجل فلا داعى اذن لان ينص بعبارة
«من صدر عليه الامر» تلك العبارة الواسعة المدى
واكتفى بذكر «من اعلن اليه» الامر - اما فى
حالة المادة ١٣٢ عندما يكون التظلم امام مصدر
الامر فان اختصاص القاضى اختصاص ادارى
لا يمكن معه دخول خصم ثالث امامه وقد
يكون الخصم الظاهر متواطئاً مع مستصدر الامر
فلا يتظلم للقاضى الامر ولا للمحكمة من اجل
ذلك قد توسع الشارع فى ذكر من يمكنهم
رفع التظلم فيشمل الحق كل من اصابه ضرر
من امر القاضى. ويلاحظ هنا انه يوجد رأى
يقول ان التظلم امام القاضى مصدر الامر يحرم
من التظلم فيما بعد للمحكمة وهذا مما يجعل الحكمة
فى مد حق التظلم امام القاضى لكل من يصيبه
ضرر اكثر نصوعاً (راجع حكم الزقازيق ١٢
فبراير سنة ١٩٢٢ منشور فى المجموعة الرسمية
سنة ١٩٢٠ صفحة ٩٥) (١)

(١) راجع الزقازيق الابتدائية ٦ اكتوبر سنة
١٩٢١ المحاماة ٣ ص ١٧١

هكذا رأت المحكمة وانا لا نجاريها فيما
قررت بل ان كل ما استند اليه بعيد عن الصواب
قد استندت الى اختلاف التعبيرين مع
انه لا يعمد الى الالفاظ لكن المعنى واحد اذ
المعلن اليه هو نفسه من صدر الامر عليه وكل
ما يمكن ان يقال ان حالة المادة ١٣٠ / ١٣٣
تقتضى الاعلان لان التظلم سيرفع الى المحكمة
ففسها فمن اللازم ان تكون الصورة فى يد المتظلم
يبنى عليها تظلمه وتكون اساساً للمرافعة. اما حالة
المادة ١٣٢ / ١٣٥ فانها مستعجلة لا تتوقف
على اعلان ويكفى فيها ان يكون الأمر قد صدره
القاضى ومن السهل الفصل فى التظلم على اصل
الامر الموجود بقلم الكتاب

وفضلاً عما تقدم فانه ليست هناك اشارة
تفيد ان الشارع اراد غير من صدر ضده الامر
وهو الذى انفرد بإمكانه التظلم من امر الحجز
المأخوذ ضده بطريقتين مختلفتين اخذا بالرأى
الراجع فى فرنسا نظراً لعدم وجود نص هناك
كما قدمنا

واذ كنا اراء نصوص جاءت على خلاف
القاعدة العامة ومن قبيل الشذوذ عن الاصل
فقد وجب علينا عدم التوسع فى التفسير والسير
فى تطبيقها بحذر تام حتى لا نخرج عن مؤداها
بحسب المبنى والمعنى دون التلاعب بالالفاظ

اما ما جاء فى الحكم من ان حرمان
«الغير» من التظلم للأمر قد يعود عليه

بالضرر لعدم وجود من يلجأ اليه للتخلص من الامر لا سيما اذا اخذنا بالرأى القائل بأن التظلم الى الأمر يحرم من التظلم الى المحكمة فليس له اساس اولا - لان الغير لا يعدم الوسائل التي

تبعد الشر عنه اذا اراد اتخاذها وذلك اما بالاستشكال في تنفيذ الأمر او برفع دعوى اصلية ببطالان الامر وما ترتب عليه وقد يستطيع ان يرفع دعوى مستعجلة تزيل اثر مالحقه من الضرر ولو بصفة مؤقتة - نعم قد يكون المؤدى واحداً في التظلم المنصوص عليه في الاوامر على العرائض من قبل المحجوز عليه وفي هذه الطرق المختلفة التي قلنا ان للتضرر حقاً فيها اذ الغاية التي يتوخاها المتضرر ليست الا اسقاط مفعول امر الحجز ولكن المسألة على كل حال متعلقة بنصوص قانونية جاءت على سبيل الاستثناء فيتعين اذن تطبيقها بمنتهى الدقة خصوصاً اذا لاحظنا ان رفع الاشكال قد يؤدي الى نتيجة انجم من طريقة التظلم اذ هذه لا توقف التنفيذ (م ١٣٠/١٣٣) بينما الاشكال يتعين رفعه الى القاضي المستعجل لا قاضي الامور الوقتية ووقف التنفيذ محتم عندئذ حتى يأمر القاضي بما يراه على افتراض ان التنفيذ لم يتم

ثانياً - ان الرأي القائل بأن رفع التظلم الى الأمر يحرم من التظلم الى المحكمة غير صواب بالمرّة وسنبيته فيما بعد بما فيه الكفاية

وكأنتا بالحكم وقد شعر بضعف حجة ووهن ادلته فلجأ الى العدالة يبرر بها هذا التأويل الذي نعته « بالاحتمالي » على انه في

غنى عن تلمس العدالة من النصوص قسراً واستخلاصها من ثنايا التعبير كرها اذ قد بنينا ان « الغير » الذي قد يلحقه ضرر من تنفيذ الأمر لا يعدم الوسائل القانونية لدفع هذا الضرر عنه

هذا وقد جاء النص المختلط بأن التظلم امام نفس الأمر يكون بصفة مستعجلة . ومن المتفق عليه قضاء ان الحكم الصادر بهذه الصفة لا يمد حكماً مستعجلاً بالمعنى الصحيح ومن ثم قابلاً للاستئناف امام محكمة الاستئناف العليا بل هو امر اداري يجب اولا رفع التظلم منه الى المحكمة المختصة مدنية كانت او تجارية لتفصل فيه طبقاً للمادة ١٣٣ ثم بعد ذلك يجوز استئنافه امام المحكمة العليا اسوة بسائر الاحكام الصادرة من المحاكم الكلية (١)

هذا ويلاحظ ان قاضي الامور المستعجلة في المختلط وان كان له الحق في تقدير المصروفات كاتعاب المحامي وأجر الخبير في القضايا المرفوعة امامه اسوة بسائر القضاة الا انه لا يفصل في المعارضة التي ترفع في مثل هذه الاوامر وما السبب الا كون هذا القاضي لا ينظر في الموضوع مطلقاً واختصاصه مقصور على الامور المستعجلة (٢)

(١) استئناف مختلط اول ديسمبر سنة ١٨٩٢ بمجموعة التشريع والاحكام ٥ ص ٤١ و ١٦ فبراير سنة ١٩٠٨ المجموعة ذاتها ٢٠ ص ١٠٢ و ٣٠ مارس سنة ١٩١٠ المجموعة ذاتها ٢٢ ص ٢٣٦

(٢) دوائر الاستئناف بمجموعة اول مارس سنة ١٩١٧ الغازيت ٧ ص ٩٤ فقرة ٢٧٤ و ابو هيف بك بند ١٠٦٣ هامش ١ ص ٧٦١ .

الى أى وقت يجوز التظلم - ليس هناك من ميعاد لرفع التظلم في مواد الاوامر على العرائض بل نصت المادة ١٣٢ على امكان حصول التظلم دائماً اي *toujours* - وذكرت هذه الكلمة في النص الفرنسي لكل من المادتين ١٣٠ و ١٣٢/١٣٣ و ١٣٥ ويلوح لنا ان واضع النص العربي تصرف في الترجمة بعدم ايراد لفظة « دائماً » في المادة ١٣٠ على ان هذا لا يغير من مدلول المادة لان عدم تحديد ميعاد في المادة يجعل تطبيقها جائزاً في كل وقت يمكن استعمال الحق فيه

وينبني على ما تقدم ان رفع التظلم سواء الى المحكمة او الى القاضي الأمر غير مقيد بميعاد ويجوز حصوله في كل وقت من ادوار النزاع طالما لم يحصل تنازل عنه وغاية الامر ان اختيار طريق المحكمة يمنع من الرجوع الى الأمر ذاته ^(١) اما العكس فجائز وهو ما سنبينه فيما يلي

وقد اراد الشارع بذكر لفظة « دائماً » *" toujours "* ان يأخذ بالرأى القائل بأن رفع الدعوى الى المحكمة لا يحرم من الالتجاء الى الأمر ذاته للمحو والتبديل في امره لان المسألة موضوع خلاف شديد في فرنسا حتى مع اشتراط بعض رؤساء المحاكم شرط الرجوع اليهم عند طرؤ نزاع في تنفيذ الامر

(١) مقالة المسيو فنتك المستشار بالاستئناف المختلط المنشورة بمجلة مصر المصرية *Lr. Egypte contemporaine* سنة ١٣ عدد ٦٧ ص ٤٦٣ هامش ٣

انقسام الرأى في التظلم - للمحاكم رأيان في رفع التظلم تلخصهما أولاً ثم نأخذ في بيان كل منهما بعد ذلك

الرأى الاول - للأخوذ ضده الامر ان يرفع التظلم الى الأمر نفسه أو الى المحكمة المختصة وليس له ان يجمع بين الأمرين

الرأى الثانى - للأخوذ ضده الامر الجمع طريق التظلم بطريقة رفعه الى الأمر أولاً ثم الى المحكمة بعد ذلك

الرأى الأول

عدم الجمع بين التظلم الى الأمر والمحكمة هذا رأى قديم لمحكمة الاستئناف المختلطة ^(١) وقد اخذت به بعض المحاكم الاهلية ^(٢) واستندت الى ان الشارع لم يقصد بما قرره في المادتين ١٣٠ و ١٣١ ان يمنع لمن صدر عليه الامر طريقتين للتظلم يستعملهما الواحدة تلو الاخرى ولكنه رأى ان الحالة قد تدعو احياناً الى ضرورة سرعة الفصل في التظلم فحول من صدر عليه الامر ان يقدم هذا التظلم على وجه السرعة الى نفس الأمر سواء كان القاضي الجزئى أو قاضى الامور الوقتية

(١) ١٧ مايو سنة ١٨٧٦ المجموعة الرسمية المختلطة ١ ص ٧٨

(٢) الزقازيق الابتدائية ٢٣ مايو سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية ١٦ ص ١٣٠ والمنصورة الابتدائية ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية ٢١ ص ٩٥

في المحكمة الكلية فاذا اختار احد الطرفين
يكون قد استوفى حقه في التظلم

وبانعام النظر في هذا الدليل نراه غير
متفق ومراد الشارع اذ ان هذا قصد بامكان التظلم
الى الامر نفسه من قبل المأخوذ ضده الامر ان
تكون هناك مساواة بين الطالب والمطلوب ضده
الامر اذ الأول قدم اوراقه الى قاضي الامور
الوقية وقد يكون ابدى ملحوظاته ايضاً فاعطى
الامر بناء عليها بصفة ادارية من غير ان يكون قد سمع
اقوال الخصم الآخر لذلك كان من الحق
والعدل ان يلجأ هذا الخصم الى نفس الامر
ليسمع منه تظلمه بصفة ادارية ايضاً في مواجهة
الطالب . واذ تمت معاملة الاثنين على قدم
المساواة اصبح لأيهما حق التظلم الى المحكمة الكلية
في حالة صدور الامر ضد مصلحة وعلى افتراض
ان القضية من خصائصها والحكم الذي يصدر
منها في هذه الحالة يكون قابلاً للاستئناف
وما قرره هذا موافق كل المواقة لقضاء محكمة
الاستئناف المختلطة في كثير من احكامها وهي
التي اشرنا الى بعضها فيما تقدم

وينبني على ما سبق ان التظلم الى نفس
الامر لا يغير من طبيعة الامر اذ يظل معتبراً
امراً ادارياً بحيث انه لا يمكن الطعن فيه بطريق
الاستئناف لانه ليس بحكم حتى ينبني الطعن
فيه بهذا الطريق انما للمتضرر ان يحول
الاجراءات الادارية الى اجراءات خصومة
بالمعنى الحقيقي برفعه الامر بطريق التظلم الى

المحكمة المختصة فتجربى عليه اذن الاحكام
العامة للدعوى

واذا كان طريق التظلم الى الامر نفسه
اختيارياً للمأخوذ ضده الامر كان له الالتجاء
مباشرة الى المحكمة المختصة وليس لمستصدر
الامر وجه للتضرر من سلوك هذا السبيل اذ هو
مقرر لمصلحة الطرف الآخر تسوية له به فله
ان يتنازل عنه صراحة أو ضمناً

وحاصل القول ان الخيار لم يكن اذن
لحرمان المتظلم (وهو دائماً المأخوذ ضده الامر)
الى الامر نفسه من الالتجاء الى المحكمة
الابتدائية بل المقصود منه تسويته بالطالب
وتحويله حق المرور بقاضي الامور الوقية اذ
لا يبعد ان يكون في سلوك هذا الطريق المختصر
ما يفتيه عن التظلم الى المحكمة الابتدائية ولكنه
لا يجرمه منه بتاتاً كما ان له حق صرف النظر
عنه ورفع التظلم الى المحكمة الابتدائية مباشرة
كما سبق

لما تقدم يكون الرأي القائل بان اختيار
طريق التظلم امام الامر يمنع من التظلم امام
المحكمة خطأ ولا محل للتحويل عليه أو الاخذ به

الرأي الثاني

امكان الجمع بين طريق التظلم
اذا قلنا ان اختيار رفع التظلم الى المحكمة
يمنع من الالتجاء الى قاضي الامور الوقية

وما ذلك الا لأنها هي صاحبة الاختصاص الاصلى فلا محل اذن للرجوع الى قاضى الامور الوقتية بعد ان تبين لنا انه تنازل عن رفع التظلم اليه بالالتجاء الى المحكمة ذاتها

ونكرر القول ايضاً بان رفع التظلم الى قاضى الامور الوقتية لايحول دون الالتجاء الى المحكمة بعد ذلك لى تفصل فى الامر بصفة قضائية اى بحكم بالمعنى الصحيح وقد بينا صواب هذا رأى عند تفنيدنا رأى القائل بعدم الجمع

ولكن هل يمكن الجمع فى كل الاحوال بمعنى هل يتسنى الجمع بين طريقى التظلم فى حالة ما اذا كان الامر صادراً من خلاف قاضى الامور الوقتية بالمحكمة الكلية

يرى البعض ان النص يخول ذلك استناداً الى ان المادة ١٣٠ ذكرت رفع التظلم الى المحكمة ثم جاءت المادة ١٣٢ تنص على الامر فكان التظلم للمحكمة امر جائز فى كل الاحوال وانا نقل هنا ماورد فى كتاب زميلنا الاستاذ ابو هيف بك (المرافعات ص ٧٦١ هامش)

« واما فى الاهلى فالمسألة فى متهمى الاشكال لأن المحاكم الجزئية قد اعطيت اختصاصاً واسعاً جداً يشمل الامر باصدار الأوامر على العرائض بما فيها اوامر الحجز الداخلة فى اختصاص القاضى الجزئى وشعرت باستقلال لاختصاف فيه للمحاكم الكلية الا

من حيث استئناف الاحكام الصادرة منها ولذلك يصح الاختلاف فى هذه النقطة والحكم الوحيد الذى نعرف انه قضى فيها هو حكم المنصورة الذى اشرنا اليه فى حاشية ٣ ص ٧٦٣ فانه قرر بان المحكمة المختصة بنظر التظلم من امر القاضى الجزئى هي المحكمة الجزئية لا الكلية بدليل ما جاء فى الفقرة الثانية من المادة ١٣٠ من انه يجوز ان يكون التظلم من الامر متضمناً بالتبعية الى الدعوى الاصلية ولو صح التظلم أمام المحكمة الكلية لما تسر فى المواد الجزئية نظر التظلم بالتبعية للدعوى الاصلية ولكانت النتيجة ايضاً منع المحاكم الجزئية من الفصل فى تظلم من أمر مختص بالمحاكم بنظر موضوعه نهائياً: الأمر المخالف لقاعدة «ان قاضى الاصل هو قاضى الفرع» والرأى الثانى وهو اباحة المعارض امام المحكمة الكلية فيه مزية موافقة للمبدأ الذى قرره الدوائر المجتمعة المختاطة غير انه ينبى عليه جواز التظلم للمحكمة الكلية فى مادة قد لا تستأنف لعدم بلوغ النصاب ونحن نفضل هذا رأى الاخير بالرغم من ذلك لان مادة الاوامر على العرائض ادارية اكثر منها قضائية فلا ضرورة للتمسك فيها بكل قواعد الاختصاص القضائى لان القاضى الجزئى لم يخرج عن كونه احد قضاة المحكمة الكلية انتدب لقضاء خاص فيصح التظلم من اوامره امام غرفة المشورة بالمحكمة الكلية وهذا لا يمس مطلقاً بحقه فى نظر التظلم الفرعى اذا كان الموضوع امامه .

وانما الخلاف مقصور على التظلم الاصلى ونحن نصح للخصوم من الوجهة العملية بالتظلم الى المحكمة الجزئية اولا في كل الاحوال باعتباره تظلماً الى الأمر نفسه (كما ذكرنا في كتاب التنفيذ بند ٤٧٤ مكررا) ثم نتصح للمحاكم الكلية بقبول التظلم من بعد ذلك باعتباره غرفة مشورة المحكمة التابع اليها القاضى الجزئى وحكمها يكون ابتدائياً وانتهائياً بحسب النصاب »

وانا لانجارى حضرة الاستاذ فيما رأى من اباحة المعارضة امام المحكمة الكلية فى كل الاحوال اذ ينبى على راية تيجتان لا يمكن التسليم بهما

الأولى - امكان الخصم حرمان خصمه من احدى درجتى التقاضى برفع التظلم الى المحكمة الكلية مباشرة اذ لا حرج عليه فى ذلك

الثانية - جواز رفع طاقة من الاوامر الصادرة فى منازعات من حق القاضى الجزئى الفصل فيها انتهائياً امام المحكمة الكلية مباشرة او بعد ان تكون المحكمة الجزئية قد فصلت فيها بناء على التظلم المرفوع اليها وفى هذا من الخروج عن القواعد الاصلية ما لا يمكن التسليم به. ومن المعلوم ان الفرع يتبع الاصل فاذا كانت الدعوى غير قابلة للاستئناف كان ما يتفرع عنها غير قابل للاستئناف كذلك اللهم الا اذا نص القانون على العكس كما هو الشأن فى الدفع بعدم

الاختصاص من حيث جواز استئناف الحكم الصادر فيها مهما كانت قيمة الدعوى لذلك يكون المبدأ الذى ذكره حكم المنصورة الوارد ضمن كلام حضرة الاستاذ صحيحاً ومن المتانة بمكان ومواقعاً لأحكام القواعد القانونية

اما القول « بان مادة الاوامر على العرائض ادارية اكثر منها قضائية فلا ضرورة الى التمسك فيها بكل قواعد الاختصاص القضائى » فانه مما لا يصح الركون الارتكان اليه او التعويل عليه فقد فات حضرة الزميل ان الامر الادارى يتحول الى خصومة بالمعنى الحقيقى ويلبس ثوبها بمجرد ان يرفع امره الى المحكمة المختصة ايا كانت لكى تفصل فى موضوعه

وما التدليل بكون القاضى الجزئى مندوباً من المحكمة الكلية لقضاء خاص بأخذ بيد هذا رأى بل انه على النقيض من ذلك يثبت ان للقاضى الجزئى اختصاصاً معيناً لا يتعداه ولا يعتدى عليه وكما لا يصح ان يلجأ الى قاضى الامور الوقية بالمحاكم الكلية لاستصدار امر من اختصاص القاضى الجزئى كذلك لا يجوز الالتجاء الى المحكمة الكلية تظلماً من امر اصدره القاضى الجزئى فى موضوع من اختصاصه الانتهاى

وليس كذلك فى الاستناد الى ما قرره دوائر الاستئناف مجتمعة متعلقاً باوامر قاضى

الأمور المستعجلة ما يعزز هذا الرأي بل ان قرار الاستئناف لم يكن في الواقع الا تطبيقاً صحيحاً للقواعد العامة من جهة ان القاضي المستعجل لا يفصل في المسائل الموضوعية فوجب اذن رفع التظلم الى المحكمة. وليس الحال كذلك في القضاء الاهلي لان القاضي المستعجل فيه هو دائماً قاض موضوعي ومن ثم يصح ان يكون رفع التظلم ممن له الحق فيه ليفصل في موضوعه بصفة قضائية

وقد اشرنا فيما تقدم الى ما قد يرد على الحاطر عند تلاوة المواد المتعلقة بالوامر على العرائض من ان المقصود بالمحكمة في المادة ١٣٠ « المحكمة الابتدائية » دون سواها اذ الواقع ان لفظة « المحكمة » هنا عامة تتناول جميع المحاكم حتى محكمة الاستئناف العليا لان القانون لم ينحصر بمعنى ان الامر اذا كان صادراً من القاضي الجزئي كان رفع التظلم اليه بصفته قاضياً للمحكمة امراً لا بد منه حتى لا يتسنى تخطي المحكمة الجزئية في هذه الحالة ورفع التظلم الى المحكمة الاستئنافية كما تقدم - وان ما ورد في نص المادة ١٣٠/١٣٣ من جواز رفع التظلم منضماً بالتبعية الى الدعوى الاصلية يؤخذ منه بأجلى وضوح ان المحكمة المقصودة بالذات هي التي تكون الدعوى الاصلية منظورة امامها وان القاضي الجزئي عند نظره التظلم ينظر فيه باعتباره قاضياً للمحكمة الجزئية. والحكم الصادر منه في

التظلم يكون حكماً قضائياً وحالته هنا تخالف حالة قاضي الامور الوقتية بالمحكمة الكلية لان هذا القاضي انما يعمل كنائب عن المحكمة نفسها فالاختصاص يعود الى نصابه برفع التظلم الى المحكمة وعلى ذلك يكون رفع التظلم الى المحكمة الجزئية في حالة صدور الامر من قاضيهما كرفعه امام المحكمة الكلية في حالة صدور الامر من قاضي الامور الوقتية تماماً

لذلك لا يكون هناك محل لرفع التظلم من امر القاضي الجزئي الى المحكمة الكلية اللهم الا اذا كان ذلك بطريق الاستئناف عملاً بالقواعد العمومية ولن يكون الامر على هذا الوجه الا بعد ان يفصل هذا القاضي في الموضوع بصفته قاضياً بالمعنى الحقيقي اي بمواجهة الخصوم اسوة بسائر الدعاوى . وقد سبق ان قلنا ان الاوامر الصادرة من قاضي الامور الوقتية لا تستأنف الا بعد ان تكون قد مرت على المحكمة لكي تلبس ثوب الخصومة الحقيقية . اما قبل ذلك فهي اوامر ادارية لا مطن فيها على الاطلاق اللهم الا بطريق التظلم كما بينا

بهذا الرأي اخذ القضاء المختلط قد قضى بان التظلم الحاصل من امر صادر بناء على عريضة تبعا لدعوى اصلية منظورة امام المحكمة الجزئية يجب ان يرفع الى نفس المحكمة المذكورة المختصة دون سواها بالفصل فيها (١)

(١) استئناف مختلط ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٩
مجموعة التشرية والاحكام ١ ص ٤٨

والمحكمة التي يحق لها نظر التظلم هي تلك التي تكون مختصة بحسب موضوع النزاع فقد تكون المحكمة المدنية أو التجارية^(١) فضلا عن الجزئية كما سبق

وينبني على ما تقدم ان طالب الامر يحق له رفع التظلم الى القاضي الجزئي نفسه بعد اعلان خصمه لكي يستصدر الامر في مواجهة خصمه بعد الرفض وذلك اسوة بتظلمه امام المحكمة في حالة طلب الامر من قاضي الامور الوقتية بالمحكمة الكلية وما السبب في ذلك الا لأن القاضي الجزئي في حالة رفع التظلم اليه انما يفصل فيه بمقتضى سلطته القضائية لا الادارية كما سبق الذكر غير مرة

والحاصل مما تقدم انه لا يمكن الجمع بين طريقتي التظلم في حالة صدور الامر من القاضي الجزئي وغاية ما هنالك ان الاستئناف ممكن بعد ان يكون القاضي قد فصل في الامر بصفته قاضياً وكان الموضوع قابلاً للاستئناف

الطعن في اوامر التقدير

ومهمز الدين

هذان المبحثان مرتبطان ايضاً بالموضوع الذي نحن بصددده كل الارتباط اذ يلاحظ ان القانون لم يقتصر في مسائل الطعن في الاوامر

على العرائض على النصوص التي أوردها في الباب المتعلق بذلك بل جاء بنصوص اخرى منها ما هو متعلق باوامر التقدير (م ١١٧ و ١١٨ / ١٢٢ و ١٢٣) اذ المعارضة هنا يجب حصولها في ثلاثة ايام وهي تنظر بفرقة المشورة بالمحكمة الصادر منها الحكم وليس هذا الامر الا تطبيقاً لقاعدة التظلم من الاوامر التي تصدر على العرائض لاسيما ان التعبير عن التظلم والمعارضة واحد في النصوص المختلطة المقابلة للمواد الاهلية وهذا التعبير هو بلفظة "opposition"

ومن هذا القليل ما نصت عليه المادة ٤١٤/٤٧٤ مرافعات التي قضت بان على القاضي ان يصدر أمره على العرائض «بالاجابة» في كل الاحوال فاذا حصل نزاع رفع اليه وفي هذه الحالة يجوز له بعد سماع اقوال الخصوم بمواجهة بعضهم بعضاً ان يحو ويثبت في تقديره السابق ويؤيد الحجز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها

ولما كانت عبارة المادة لا تخلو من بعض الغموض رأينا ان نتكلم على ما يزيله قبل الخوض في الطعن في الامر ذاته لما بين الموضوعين من الصلة اذ الطعن انما يوجه الى الأمر وهو ما يجب أن نعرف حقيقة باديء ذي بدء

والمقصود هنا ان للقاضي بعد النظر في العريضة وفحص المستندات المقدمة اذا كان هنالك شيء منها ان يعطى الاذن أو يرفضه

(١) راجع مقالة المسيو فنتك التي سبقت الاشارة اليها واستئناف مختلط ٦ يناير سنة ١٩٠٨ مجموعة التشريع والاحكام ٢٠ ص ٥٤ وحكم محكمة مصر التجارية اول يولية سنة ١٩١٨ الغازيت ٨ ص ٢٩٢ عمرة ٣٩٠

حسبما يرى بمعنى انه اذا ظهر له ان الدين غير ثابت الثبوت الكافي او غير واجب الاداء في الحال أو نحو ذلك رفض الاذن ^(١)

وللقاضي ايضاً الامتناع عن الاذن اذا تبين له ان الدين زهيد بحيث تكون المصروفات زائدة عليه أو مساوية له . وكذلك اذا اتضح ان حالة المدين ظاهرة اليسر مما يؤدي الى الاعتماد بان الحجز مطلوب من طريق المكيدة ^(٢)

وقد يلاحظ هنا ان النص العربي للمادة ٤١٤ يخالف بعض الشيء النص الفرنسي الذي يعد اصلاً له في الواقع ونفس الامر ذلك لأن قوله في النسخة العربية « على القاضي ان يصدر امره بالاجابة في كل الاحوال فاذا حصل نزاع رفع اليه » وقد يفهم منه ان اجابة طلب الحجز واجبة كيفما كانت الحال وانها هي المقصودة بالذات من صدر المادة . اما النص الفرنسي فترجمته هكذا : « على القاضي ان يصدر امره بشرط ان يرجع اليه في كل الاحوال عند المنازعة » ولا يفيد هذا النص في الظاهر وجوب صدور الامر من القاضي بالاجابة بل صدوره مقترناً بشرط الرجوع اليه عند المنازعة ولكننا اذا امعنا النظر وجدنا ان النص العربي على ما به من تشويه وركاكة اريد به تأدية المعنى الحقيقي للمادة ٤١٤ ذلك لان

(١) استئناف مختلط ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٩

بمجرة التشريع والاحكام ١ ص ١٧٦

(٢) لوزينا بك ٢ ص ٢٥٦

ما تريده هذه المادة هو ان القاضي يصدر اوامر الحجز بشرط الرجوع اليه في كل الاحوال عند المنازعة وهذا هو المستفاد ايضاً من النص الفرنسي اذا مادقنا النظر فيه . وكأني بعرب القانون المختلط وقد استقى المقصود من النص الفرنسي الاصل من واضعه ذاته ثم صاغه في القالب الذي راقه ولما حان أوان وضع القانون الأهلي كانت المادة ٤٧٤ مختلط المراقبة للمادة ٤١٤ اهلي من المواد التي نقلت اليه حرفياً من اصل فرنسي وترجمة عربية

ولاجل تفسير المادة ٤١٤ يجب الرجوع الى المادتين السابقتين عليها ونصهما كله موجه للحالة التي تسوغ اصدار الامر . فجاءت المادة ٤١٤ متشعبة بهذه الفكرة التي كانت متغلبة على ذهن الشارع فشاد المادة بناء عليها وجاءت جميع كلماتها ناطقة بأن الامر صادر بالاجابة وهي التي يتسنى معها التظلم من الامر الى الامر نفسه لان حالة الرفض لا تقتضي الا التظلم من قبل طالب الأمر وهو لا يستطيع ان يرفع تظلاً الى قاضي الامور الوقية بالنظر الى انه سبق ان تقدم اليه مرة فلا محل لأن يتقدم اليه مرة اخرى متضرراً في نفس الطلب بل له ان يقدم طلباً جديداً اذا اراد . وما مثله الا كمثل الخصم الحاضر في خصومة فانه لا يستطيع المعارضة فيها بل أن هذا الحق مقصور على الغائب فكان امكان حصول التظلم من المحجوز عليه هنا يقتضي حتماً ان الطلب قد اجيب

اليه الميسو ايمان عند ملاحظته على كلمة "accorder" من انها لا تؤدي معناها الحقيقي بل المقصود منها التأييد كما جاء في الترجمة العربية للقانون المختلط م ٤٧٤ ويعزز هذا من جهة اخرى ما ذكرناه الآن من ان العرب كان واقفاً على روح النص فعر به على مقتضى ذلك ولولا ورود الترجمة مشوهة الوضع سقيمة الشكل لما كان هناك من شيء يعاب على النص العربي ولكن مما يلفت النظر ان يطلب الرجوع الى النص العربي للمادة ٤٧٤ مختلط سواء في ذلك الترجمة الاصلية او نص المادة ١٤ اهل المقابلة له تماماً وذلك للوقوف على حقيقة معنى النص الفرنسي وتفسيره بما يطابق الحقيقة

على ان المادة ١٤ ليست الا تطبيقاً للقواعد الواردة في مواد الاوامر على العرائض ويلوح لنا ان الشارع لا يبعد ان يكون قد غفل عما قرره هناك وكان متأثراً بالقضاء والفقه الفرنسيين يريد ان يقتبس منهما كل ما يراه مفيداً في التشريع ذا أثر حسن في مجال العمل . ولما أن كانت نزعت هذه متغلبة عليه متغافلة في نفسه عند وضع القانون اراد النص في المادة المتقدمة على ما هو متبع في فرنسا قضاء وهو اشتراط الرجوع الى القاضي عند حصول المنازعة في تنفيذ الامر الصادر منه ولو أنه كان في غنى عن ذلك بما وضعه من القواعد العامة في جهة اخرى ولكن الجدل في فرنسا واختلاف الرأي في

ولكن قد يحصل التظلم من الطالب نفسه الى القاضي الجزئي بعد ان يكون قد نظر في الطلب بصفته قاضياً للامور الوقتية وقد بينا ان السبب في ذلك هو ان القاضي المذكور انما يعمل عندئذ بمقتضى سلطته القضائية بعد ان قدم الطلب اليه ليصدر الامر بناء على سلطته الادارية وفضلاً عما تقدم فان عبارة « فادا حصل نزاع رفع اليه » تقتضى ان يكون هناك امر صادر بالحجز واقتضى تنفيذه قيام نزاع من المحجوز عليه لان حالة الرفض لا تستلزم سوى مجرد التضرر من قبل طالب الحجز ولم يكن هناك صدام قد وقع بين طرفين حتى تتولد عنه منازعة. هذا ورفع التظلم من المحجوز عليه اذا كان ينازع في الامر الى القاضي يقتضى ان القاضي يعيد النظر في الامر فله « ان يحو ويثبب في تقديره السابق » "modifier" ويؤيد الحجز "accorder" او يرجع فيه "retirer" وبمقارنة الالفاظ العربية بالاصل الفرنسي يتضح ان هناك فرقاً جسيماً بين لفظة accorder وبين عبارة يؤيد الحجز لان هذه اللفظة الفرنسية معناها « منح » مما قد يؤخذ منه أن المنح يقتضى ان القاضي كان قد رفض الاذن اولاً . وهذا لا يتفق مع ما قلناه من ان الحالة هنا تقتضى ان يكون الأمر قد صدر بالاجابة ولكنه يتفق كل الاتفاق مع التعبير العربي بلفظة « يؤيد » "confirmer" وهذا عين ما ذهب

التفسير والتأويل انما كان بخصوص المادة ٥٥٨
مرافعات المتعلقة بحجز الدين

على ان المادة مع ذلك لا تخلو من فائدة
فأن العمل سائر على ان اوامر الحجز تكون
دائماً مشفوعة بشرط الرجوع الى القاضى الأمر
في حالة النزاع^(١) وما ذلك الا لكي يتسنى له
تحرى الحقيقة على ضوء ما يدور من المناقشة بين
الطرفين او على ما يقدمه المحجوز عليه من
اوجه الدفاع.

يبقى بعد البيان الذى اضطررنا اليه حال
الترجمة العربية ان نرجع الى نقطة البحث الاصلية
الا وهى مدى الوقت الذى تصح فيه المعارضة
اختلفت الاراء اختلافاً بينا وقد يكون من
المفيد ان نأتى عليها بالايجاز ثم نشفعها برأينا
الخاص علنا نوفق في ذلك للصواب

ما عليه الحال في فرنسا - يحسن بنا في
موضوع كهذا نسج الشارع المصرى برده من
نصوص القانون وارااء العلماء واحكام المحاكم في
فرنسامعاً ان نأتى ببعض الشيء في صدد ما نحن
فيه عن هذه العناصر الثلاثة التى كانت عما دنا
في التشريع اذ ذلك لا يخلو من فائدة

المادة ٥٥٨ من قانون المرافعات الفرنسى
تنص على امكان استصدار امر حجز الدين
من رئيس المحكمة ولكن بالنظر لعدم النص على
طريقة الطعن فى امره فى حالة تضرر المدين

(١) مقالة المسيو البرت ايمان Mr. Albert Eeman
المنشورة بالغازيت السنة الاولى ص ٢٩

منه ووجود ما يبرر الغاءه او على الاقل تعديله
اعتماد القضاة المختصون بأن يمنحوا هذه الاوامر
تحت شرط الرجوع اليهم كلما طرأ نزاع فى تنفيذها
لا نزاع فى مشروعية مثل هذا الشرط
لان القاضى الذى يملك الرفض بغير قيد ولا
شرط له بلا مراة قبول الطلب واصدار الامر
معلقاً على شرط

ولكن المهم انما هو الوقوف على مدى
الوقت الذى يملك القاضى الأمر فى خلاله حق
التصرف فى هذا الامر الذى اصدره بناء على
تظلم المدين منه

يرى البعض ان له هذا الحق لغاية رفع
الدعوى المتعلقة بتأييد الحجز ولكن يعترض
على هذا الرأى بانه لما كان لا مانع يمنع من رفع
الدعوى بالورقة نفسها التى توقع بها الحجز فكأن
الحق يولد ميتاً وكأن شرط القاضى الأمر قد
ذهب هباءً مثوراً

ويرى فريق آخر ان القاضى الذى
احتفظ بحق النظر فى التظلم لا يخلو دون نفاذ
مفعول تحفظه هذا رفع الدعوى الموضوعية - وغاية
الأمر ان بعض انصار هذا الرأى يرون الوقوف
فى حق رفع التظلم عند اللحظة التى يبدى فيها
كل من الخصوم طلباته اذ بذلك قد تبين ان
المحجوز عليه متنازل عن حق رفع التظلم بينما
يذهب البعض الآخر الى ابعد مدى فيرى
قبول التظلم فى اى وقت من اوقات المرافعة
حتى الفصل انتهائياً فى الدعوى

ولو ان عبارة كل منهما مخالفة للآخرى واستند كذلك الى ان لفظة *toujours* الواردة في النص قيد الوقت والحال معا ويكون المعنى اذن ان التظلم يرفع في جميع الاوقات والاجوال اي ان شرط الرجوع امر لا بد منه في كل امر بدون اي قيد فيما يتعلق بالوقت الى ان يصدر في الدعوى الموضوعية حكم يجوز القوة القضائية الاتهابية

رأى القضاء المختلط - تضمنت مقالة

المسيو فافنك بحث منهج القضاء المختلط وما هو عليه من الاضطراب والتقلب في هذه المسألة كان قضاة الامور الوقتية والمحاكم ينظرون التظلم المرفوع اليهم بالرغم من اعلان دعوى تأييد الحجز

وقد توة هذا العلامة برأى المسيو ايمان في القرار الصادر منه وقد اشرنا اليه فيما سبق ولما كان رأى المسيو ايمان يستلزم ان المحضر يجد المحجوز عليه وقت الاعلان وبذا يتسنى له الاعتراض على الحجز فقد قضت محكمة مصر المختلطة بأن الواجب في حالة عدم وجوده هو الاخذ بقواعد العدل طبقاً للمادة ١١ من القانون المدني وتخويل المدين حق رفع التظلم طالما انه لم يثبت علم المأخوذ ضده الأمر بصدوره (١) ثم صدر بعد ذلك حكم الاستئناف العالي (٢) قاضياً بأن التظلم يصبح غير مقبول بمجرد اتمام حجز الدين ورفع طلب تأييده الى محكمة الموضوع

رأى المسيو ايمان - يرى حضرته (١) ان الرجوع الى القاضي نفسه امر سائع ما دام الحجز لم يتم اذ القاضي لا يجد نفسه ازاء امر يؤيده او يعدل عنه بل ازاء امر واقع وموقف قانوني يجب ان يكون مصيره معلقاً على الفصل في الدعوى موضوعاً ولا يسلم حضرته بأن سلطة القاضي الأمر الاستثنائية الواردة في المادة ٤٧٤ يمكن ان تصل الى هذا الحد

وقد ذهب حضرته الى ان التظلم الوارد في المادة ٤٧٤ (٤١٤ اهل) هو غير نوعي التظلم الوارين في المادتين ١٣٣ و ١٣٥ (١٣٠ و ١٣٢ اهل) واستخلص من نظريته ان هناك ثلاثة طرق للتظلم وهي

اولاً - تظلم المادة ٤٧٤ المتقدم ذكره
ثانياً - التظلم بطريقة مستعجلة طبقاً للمادة ١٣٥ وهو ما تتبع فيه اجراءات الدعوة المستعجلة من جهة الشكل والنتائج معاً

ثالثاً - التظلم امام المحكمة طبقاً للمادة ١٣٣ وقد اتى باسباب قرار اصدره في هذا الموضوع بصفته قاضياً للامور الوقتية تأييداً لوجه نظره (٣)

رأى المسيو فافنك - تناول حضرته في مقالة السابق الاشارة اليه بحث هذا الموضوع بطريقة ممتعة وادلى بحججه لاثبات ان التظلم يمكن رفعه في اية حالة كانت عليها الدعوى قائلاً ان المادة ٤٧٤ لم تكن لتخالف اجاءاً في المادة ١٣٥

(١) ٩ يناير سنة ١٩١١ الغازيت ١ ص ٦٩

(٢) ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ الغازيت ٩ ص ١٧٦

نمرة ٢٩٨ مجموعة التشريع والاحكام ٣١ ص ٢٦٥

(١) الغازيت السنة الاولى ص ٢٩

(٢) قرار قاضي الامور الوقتية بمحكمة مصر

المختلط ٣٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧

ثم اشار الى ان قضاء الامور الوقتية حاولوا بجميع الوسائل التوفيق بين ضرورات المعاملات ورأى الاستئناف ومن ذلك ما قضى به من قبول التظلم طالما لم تحصل مرافعة في الموضوع يرتبط بها الطرفان قضاء^(١)

كما ذهب آخرون الى الوقوف عند قيد الدعوى في جدول الجلسات اي انه طالما لم يحصل هذا القيد فالتظلم ممكن^(٢)

رأى القضاء الاهلي - عثرنا على حكم حديث صادر من محكمة الاستئناف الاهلية قاض بأن « الحق الخول للقاضي بمقتضى المادة ٤١٤ مرافعات في ان يرجع في امر اعطاه بتوقيع الحجز التحفظي على مالمدينه لدى الغير لا يجوز استعماله الا اذا كان طلب تثبيت الحجز لم يطرح على المحكمة بطريقة صحيحة »^(٣)

ولم نر غير هذا الحكم ولذا لا نستطيع ان نقول بان للقضاء الاهلي رأياً ثابتاً في هذا الصدد على ان هذا الحكم الوحيد الذي عثرنا عليه لم يكن ليروي غلة الباحث المنقب وياحبذا لو كانت تلك المحكمة السامية اعارت هذا الموضوع بعض عنايتها واشبعته بحثاً وتمحيصاً فكم كانت

(١) قرار قاضي الامور الوقتية بمحكمة الاسكندرية المختلطة ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ النازيت ١٠ ص ٥٢ تمرة ٧٥

(٢) قرار قاضي الامور الوقتية بمحكمة المنصورة المختلطة سبتمبر سنة ١٩٢٠ النازيت ١١ ص ١٠ تمرة ١٧ (٣) استئناف اهلي ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ المجموعة

تفيدنا الان لكي لتكوين رأي صحيح لحته قضاء المحاكم وسداه اقوال الفقهاء

الرأي الذي نستصوبه - قلنا عند الكلام على التظلم من الاوامر على العرائض انه ممكن في اية حالة كانت عليها الدعوى وما دام النص هنا لم يخالف هذه القاعدة بل بالعكس قد اتى مؤيداً لها صراحة حتى ان القضاة يدعون في اوامرهم شرط الرجوع اليهم امكن اعتبار هذا الشرط نافذاً على الطرفين وملازماً للدعوى المرفوعة بشأن تأييد الحجز ولا يعد المحجوز عليه متازلاً عنه بمجرد السكوت عن ابدائه بل يجب ان يكون هذا التازل صريحاً أو مستتباً من ظروف خاصة

وعلى ذلك يكون رأي المسيو فائق قد اصاب كبدا الحقيقة وجاء مطابقاً كل المطابقة لروح النصوص

وانا لانجاري اذن كل من الاستئناف المختلط والاهلي فيما ذهبا اليه من قبيد معاد التظلم برفع الدعوى لأن التظلم يصبح عندئذ امراً مستحيلاً اذ في اغلب الاحيان يقع الحجز وطلب الحضور لتأييد الحجز بورقة واحدة طبقاً للمادة (٤١٧/٤٧٨) ومن المعلوم أن الدعوى تعد

مرفوعة بمجرد اعلان هذه الورقة

وقد اراد المسيو ايمان ان يسلك سبيلاً وسطاً وان يجعل لنص المادة ٤٧٤ (٤١٤ اهلي) فائدة خاصة وهو رأي في ظاهره منصف جداً ولكنه غير مبني على قاعدة ثابتة يمكن الأخذ

ولكنه لا يغير شيئاً من طبيعة اختصاص
القاضي ولا من طرق الطعن^(١)

على أننا بالرغم من استصوابنا العمل برأى
قائمتك واخذنا بنظريته نرى مثله ان الحاجة
ماسة جداً الى رأى حاسم يصدر من
الدوائر مجتمعة أو الى نص قانوني من
الشارع يكون فصل الخطاب في هذا الموضوع الهام

(١) مقالة المسيرة فتنك السابق الاشارة اليها غير
مرة والاحكام العديدة التي اوردها وابو هيف بك
رقم ٤٧٤

عبد الفتاح السيد

المدرس بالمفوق الملكية

بها في جميع الاحوال اذ هو يقتضى حضور
المحجوز عليه وقت الاعلان واعتراضه على الحجز اما
الحضور فامر غير مضمون وليس يوجد من ميعاد محدد
في حالة عدم الحضور كما ان ضرورة الاعتراض
وقت الحجز فيها اخراج اذ قد لا يكون
المحجوز عليه علماً بفائدة ذلك او يكون غافلاً عنه
وهو ما يترتب عليه ضياع حقه فيه بعد انصراف
المحضر فيبقى الحجز قائماً معطلاً للاموال التي قد
تكون جسيمة الى ان يفصل في النزاع انتهائياً

وليس هناك محل للقول بوجود تعظم
تجربى عليه احكام القضاء المستعجل بل كل ما في
الأمر ان يكون النظر بوجه السرعة

قضايا محكمة النقض والإئناف

من المحكمة التي النى حكمها فلم تجب المحكمة
طلبه ورأت ان في القضية ما يكتفى للحكم ومحكمة
النقض اعتبرت ان ليس في هذا حرمان من الدفاع
المحكمة :-

« حيث ان الطعن مبني على اوجه لا
اساس لها

« وحيث عن الوجه الأول المتضمن ان
الكبيالة التي قيمتها ١٢٠٠ قرشاً المرفوعة
الدعوى العمومية بتزويرها واستعمالها لم
تستعمل ولم تقدم لآى محكمة فإنه على فرض
الأخذ بصحة الطعن من انها لم تستعمل فإنه

١٥٧

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٣

دفاع . حرمان من حق الدفاع

القاعدة القانونية

طلب المتهم من المحكمة التأجيل للاستعداد
والاستعانة بخبير استشارى فاجابت المحكمة
طلبه ثم عدلت عنه واصدرت حكماً بالعقوبة .
طعن فيه بالنقض فالنقض واعيدت القضية للدائرة
اخرى . دافع المتهم امامها عن نفسه وانتهى الى
الاصرار على طلب تنفيذ القرار السابق صدوره

تأبت بالحكم أنها مزورة ولم يحكم الا بعقوبة واحدة لم تتجاوز الحد المقرر قانوناً للتزوير «وعن الواجهة الثانية . والثالث . والرابع . والخامس فأنها متعلقة بأل الخبرة وبصفة أحد الخبيرين اللذين عيننا لمحكمة اول درجة وعدم قيامه ببعض ما يجب عليه عمله قبل مباشرة المأمورية فأن المحكمة المطعون في حكمها الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ رأت ان لا محل لتعيين خبير وأن ادلة الاثبات متوفرة على المتهم وحكمت بالعقوبة . وبما لها من حق التقدير بحسب ما ترى من غير ان تكون ملزمة بتعيين خبير أو مقيدة برأى خبير تكون قد تصرفت بما لها الحق فيه ويكون الطعن المذكور غير وجيه

«وعن الواجهة السادس المتعلق بالاخلاق بحق الدفاع فأنه يتلخص في ان المتهم يجلسه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ كان طلب التأجيل للاستعداد والاستعانة بخبير استشاري . فأجابت المحكمة طلبه ثم عدلت عنه واصدرت حكماً بالعقوبة طعن فيه بالنقض فألغى واعيدت القضية لدائرة اخرى وهي التي اصدرت الحكم المطعون فيه الآن . وفي الجلسة دافع المتهم عن نفسه وانتهى الى الاصرار على طلب تنفيذ القرار السابق صدوره من المحكمة التي ألغى حكمها فالمحكمة لم تر اجابة الطلب ورأت ان في القضية ما يكفي للحكم وحكمت وليس في ذلك حرمان من الدفاع »

(طعن محمد محمد الشهاوى الشاذلى ضد النيابة العمومية قضية نمرة ٥٧٠ سنة ٤٠ قضائية دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات مستر برسيغال وحافظ لطفى باشا ومستر كرى وعلى حسين بك مستشارين وعلى بك عزت رئيس نيابة الاستئناف)

١٥٨

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٣

نقض . بطلان . ابداء رأى

القاعدة القانونية

يكون الحكم باطلا ويتعين نقضه اذا كان احد القضاة الذين حكموا في القضية سبق ان ابدى رأيه فيها عندما كان قاضى الأحالة فيها

(طعن عبد الحميد اسماعيل ضد النيابة العمومية . نمرة ٧٢٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٥٩

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٣

نقض . سرقة . ملكية الاشياء المسروقة لوالدة المتهم . براءة

القاعدة القانونية

اذا دلت قرائن وظروف الدعوى ان الاشياء المسروقة هي ملك لوالدة المتهم ولم يرد بالحكم المطعون فيه ما يثبت عكس ذلك وجب تطبيق المادة ٢٦٩ عقوبات والحكم بالبراءة

(طعن عبد الحميد احمد الكتاني ضد النيابة العمومية . قضية نمرة ٧٤٨ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٦٠

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٣

اختلاس . شريك . اركان التهمة

القاعدة القانونية

اذا لم تبين واقعة الاشتراك في اختلاس

يانا كافياً ولم يرد بالحكم ما يدل على علم الشريك
بالاختلاس كان هذا سبباً لقبول النقض .

(طعن السيد خليل حسن ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ٧٤٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٦٣

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٣
تقدم . سقوط الدعوى العمومية . اجراءات الدعوى
المدنية . اثرها

القاعدة القانونية

١ - ان الدعوى العمومية في مواد الجنح
تسقط بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب
الجريمة أو من آخر عمل متعلق بالتحقيق فيها
٢ - الاجراءات الخاصة بالدعوى المدنية
لا تقطع سريان المدة القانونية المنصوص عليها
في المادة « ٧٩ » من قانون تحقيق الجنايات
لسقوط الدعاوى العمومية

(طعن محمد السويلى ضد النيابة العمومية . قضية
نمرة ٩٣٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
باشا وحضرات مستر برسيغال ومستر مارشال واحمد
عرفن باشا وصالح حق بك مستشارين وعلى عزت بك
رئيس نيابة الاستئناف)

١٦٤

حكم تاريخه اول مايو سنة ١٩٢٣
نقض . بيان الاسباب . حكم ادانة بمد حكم براءة
القاعدة القانونية

الحكم الاستثنائي الذي يصدر بالادانة
والعقوبة والتعويض بعد حكم ابتدائي قاض
بالبراءة يجب ان يكون مسبباً باسباب وافية
تناقش فيها المحكمة الاستئنافية اسباب الحكم
المستأنف وتبين الاسباب التي اوجبت العقوبة

١٦١

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٣
عدم بيان الواقعة . بطلان . نقض

القاعدة القانونية

اذا قدم المتهم عقداً امام محكمة الاستئناف
ليثبت به ان ركن الضرر لم يتوفر في جريمة
التزوير المنسوبة اليه ولم تكلم محكمة الاستئناف
عن هذا الدليل الجديد كان حكمها باطلاً .

(طعن بسيوني محمد رجب ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ٧٤٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٦٢

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٣
نقض . التهم آخر من يتكلم . بطلان

القاعدة القانونية

المادة ١٣٨ من قانون تحقيق الجنايات تنص
على ان المتهم يكون آخر من يتكلم . فاذا سمعت
محكمة الجنايات اقوال شاهد عن التهمة المسندة
للمتهم بعد ان ابدى المحامي عنه دفاعه ولم
تطلب منه الرد على ما جاء ضد المتهم في اقوال
هذا الشاهد كانت الاجراءات باطلة .

(طعن ابراهيم جرجس ميخائيل ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ٧٣٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

والتعويض بعد صدور حكم البراءة فإن خلا
الحكم الاستثنائي من ذلك كان باطلا وقابلا
للتقض

(طعن عبد الخالق حسين ضد النيابة ومدع بحق
مدني نمرة ٩٥٢ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٦٥

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٣

تقض . الاستثناء عن سماع شهود

القاعدة القانونية

إذا استنتجت محكمة الجنايات من وقائع
الدعوى وظروفها ان الفعل المسند للمتهم
لا يعاقب عليه القانون كان لها ان تستغنى عن
سماع شهادة شهود الاثبات وتحكم في الدعوى
المحكمة :-

« حيث ان النيابة العمومية بنت طعنها
على ان محكمة الجنايات لم تسمع شهود الاثبات
لتأييد تهمة الاختلاس الموجهة قبل المتهم
بالوصف الذي تقدمت به وذلك بناء على ما
دفع به المتهم فرعياً من ان ما نسب اليه لا
يعاقب عليه القانون فقضت المحكمة بالبراءة
من غير ان تسمع شهود الاثبات مع انه كان
يجب عليها ان تسمعهم فعدم سماعها للشهود
مع وجوبه يترتب عليه بطلان الاجراءات

« وحيث مع ما استنتجته محكمة الجنايات
من الوقائع الثابتة في الحكم المطعون فيه من
ان الفعل المسند للمتهم لا يعاقب عليه القانون

فهي بهذه الحالة غير ملزمة بأن تسمع شهادة
شهود الاثبات لان الوقائع المطلوب الاستشهاد
بهم عليها معترف بها من جانب المتهم وهذا
ليس فيه ادنى ضرر من جهة حرية الدفاع ولا
يترتب عليه تقييد حرية النيابة في تقديم ما
يلزم لاثبات ان الفعل معاقب عليه في القانون
وقد دفعت النيابة بذلك امام محكمة الجنايات
التي قضت بقبول الدفع الفرعي وبراءة المتهم
(تقض النيابة العمومية ضد حنا بشاي اقدي نمرة
٩٢٨ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

١٦٦

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٣

تقض . فعل أصلي . شريك . فعل المشاركة

القاعدة القانونية

كمن شخصان لآخر واطلق عليه احدهما
عبارة نارياً بقصد قتله وقتله بالفعل . حوكما فحكم
عليهما . طعن في الحكم بطريق النقض وبني
طلب النقض على (وجود خطأ في تطبيق
القانون لانه لم يذكر في الحكم المطعون فيه من
من المتهمين هو الذي اطلق العيار الناري لاعتباره
فاعلاً أصلياً ومن منهما الشريك . حيث لم يطلق
الاعيار واحد اودى بحياة المجنى عليه . وان المطلق
للعيار واحد من المتهمين لم يذكر من هو . وحينئذ
يكون احدهما فاعلاً والثاني شريكاً . ولم تبين
واقعة الاشتراك ولا المواد المطبقة عليها)

كننا للمجنى عليه واحدها اطلق عليه عياراً نارياً بقصد قتله قضى عليه وهو اعتبار صحيح موافق لروح القانون

« وحيث عن الوجه الثانى فقد تبين من الحكم المطعون فيه ان الجلسة علانية ومع ذلك فقد ذكر فى محضر الجلسة ان الجلسات التى تقدمت فيها القضية علانية

« وحيث عن الوجه الثالث فإن الطاعن الاول تنازل عن قسم من هذا الوجه. اما فيما يختص بقراءة او عدم قراءة الشهود للقتيل فلا يمد هذا من أوجه النقض

« وحيث ان المتهم الثانى لم يقدم اسباباً لطعنه فيتعين عدم قبوله

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن فى غير محله ويتعين رفضه »

(نقض يوسف عثمان وعبد الحميد عزقلاني ضد النيابة العمومية نمرة ٩٢٠ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالي احد طلعت باننا والهيئة السابقة)

رفضت المحكمة طلب النقض وقالت « حيث ان الطاعن الاول بنى طعنه على امور ثلاثة : اولاً . وجود خطأ فى تطبيق القانون لانه لم يذكر فى الحكم المطعون فيه من المتهمين هو المطلق للعيار النارى لاعتباره فاعلاً اصلياً ومن منهما الشريك حيث لم يطلق الاعيار واحد اودى بحياة المجنى عليه وان المطلق له واحداً من المتهمين لم يذكر من هو وحيث ان يكون احدهما فاعل والثانى شريك ولم تبين واقعة الاشتراك ولا المواد المطبقة عليها . ثانياً ان الجلسة لم تكن علانية . ثالثاً ان الحكم بنى على وقائع غير صحيحة فإنه اثبت على غير الحقيقة عدم وجود قرابة بين الشهود والقتيل وهو مبطل للحكم وقد تنازل الطاعن عن باقى ما تضمنه الوجه الثالث

« وحيث عن الامر الاول فإن الحكم المطعون فيه قد اعتبر المتهمين فاعلين معا بأنهما

قضاء المجلس الشيبى على

فإذا بلغ القاصر سن الرشد المقرر قانوناً ولم يتبين من تصرفاته ما يوجب تقييد تصرفه وجب الحكم بإثبات رشده لافرق فى ذلك بين ذى الثروة العظيمة وذى الثروة الحقيرة اذ ليس من الضروري ان يباشر صاحب الثروة الواسعة

١٦٧

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

اهلية . رشد .

القاهرة القانونية

الاهلية هى الاصل بمد بلوغ سن الرشد .

جميع شؤونه بنفسه بل له ان يستعين بأهل الكفاءة والقدرة والامانة لمساعدته

المجلس :-

« حيث لا نزاع في ان المحكوم برفع الوصاية عنه قد بلغ سن الرشد المقرر قانوناً » وحيث ان الشارع لم يفرق في بلوغ هذا السن بين ذي الثروة العظيمة وذو الثروة الحقيرة اذ ليس من الضروري ان يباشر صاحب الثروة الواسعة جميع شؤونه بنفسه بل في امكانه في مثل هذه الحالة ان يختار لمساعدته من يشاء ممن يرى فيهم الكفاءة والقدرة والامانة واستشارة من يهمهم امره من افراد عائلته

« وحيث ان الاهلية هي الاصل بعد بلوغ هذا السن ولم يتبين من تصرفات المستأنف ضده ما يوجب تقييد تصرفه وقد شهدت له الوصية عليه وعدد من افراد عائلته بالكفاءة لادارة شؤونه »

(استئناف حسن بك شعراوى ضد الست هدى هانم شعراوى « الوصية » ومحمد افندى شعراوى نمرة ١٤٣ سنة ٢٢ و ٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والنزعة والفضيلة ابوبكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ محمد مصطفى المراغى ومحمد صالح باشا)

١٦٨

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

تطبيق احكام قانون المرافعات على اجراءات المجالس الحسبية . تقدير الرسوم والمصاريف والاعتاب . اختصاص المجالس الحسبية

القاهرة القانونية

١ - ان قانون المرافعات امام المحاكم

المدنية هو قانون عام يصح تطبيق نصوصه في كل قضاء لا تتعارض النصوص الخاصة به مع نصوص هذا القانون . وبناء عليه فكل ما لم ينص عليه في قانون خاص من جهة الاجراءات يرجع فيه الى هذا القانون العام . فيجوز اذاً لكل شخص يمكن ان يناله ضرر من الحكم امام المجالس الحسبية ان يطلب دخوله بصفة خصم ثالث ليبرهن على ان المطلوب الحجر عليه مثلاً متواطئ مع طالب الحجر توصلًا للاضرار بحقوقه وان المطلوب الحجر عليه سليم من كل سبب يدعو الى تقييد حريته أو تقض تصرفاته

٢ - للمجلس الحسبي العالى الحق في

تقدير المصاريف التى صرفت واتعاب المحامين والخبراء والزام الخصم الذى خسر الدعوى أو اموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب بها

المجلس :-

« حيث انه بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢٣

طلب حضرة وهيب افندى دوس المحامى من حضرة صاحب المعالي رئيس المجلس الحسبي العالى تقدير اتعاب له ضد ورثة موكله المرحوم احمد بك شكرى المستأنف عليه في القضية الواردة جدول الوزارة نمرة ٥٦ والمجلس الحسبي العالى نمرة ٦٤ سنة ١٩ - ٢٠ المرفوع من المرحوم محمد عبد الباقي بك شكرى المحجور عليه

« وحيث انه بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣

صدر امر حضرة صاحب المعالي رئيس المجلس

الحسبي العالي بتقدير مبلغ ١٥٠٠ جنيه مصري لحضرة وهيب افندى دوس المشار اليه مقابل اتعابه في هذه القضية عن الاعمال التي قام بها سواء كانت امام المجالس الحسبية أو الجهات الادارية أو الشرعية ويخصم من هذا المبلغ مبلغ ستائة جنيه السابق استيلائه عليه وان يكون هذا التقدير نافذاً ضد ورثة موكله المرحوم احمد بك شكرى المتفق معه على مباشرة هذه الاعمال يدفعونه الى حضرة من تركة مورثهم

« وحيث انه في يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٣ عارض حضرة ادوار بك قصيرى المحامى بصفته وكيلًا عن ورثة المرحوم احمد بك شكرى وهم (الست نعمت هانم شكرى والست يلدز هانم شكرى والست دلبرون هانم حرم المرحوم عبد الباقي بك شكرى والست لطيفه هانم الدرمللى) في هذا الأمر

« وحيث انه بجملة اليوم المحددة لنظر هذه المعارضة حضر حضرة اسكندر افندى ترك المحامى وقرر انه عن الست يلدز هانم ثانية الستات المعارضات . وحضر عن الباقيات حضرة حسن بك فيضى . وحضر المعارض ضده بنفسه فدفع الحاضر عن المعارضات فرعياً بعدم اختصاص هذا المجلس باصداره أمر تقدير لحضرة المحامى بعد وفاة المحجور عليه وفي الموضوع قال ان المبلغ المقدر مبالغ فيه . ورد المعارض ضده على ذلك بما هو مدون بمحضر الجلسة

« وحيث ان المعارضة مقبولة شكلاً « عن الدفع بعدم اختصاص هذا المجلس « بأصدار امر تقدير لا تعاب محاماة امامه « حيث ان قانون المرافعات امام المحاكم المدنية هو قانون عام يصح تطبيق نصوصه في كل قضاء لا تتعارض النصوص الخاصة به مع نصوص هذا القانون . وبناء عليه فكل ما لم ينص عليه في قانون خاص من جهة الاجراءات يرجع فيه الى هذا القانون العام . فيجوز لكل شخص يمكن ان يناله ضرر من الحكم امام المجالس الحسبية ان يطلب دخوله بصفة خصم ثالث ليبرهن على ان المطلوب الحجز عليه مثلاً متواطئ مع طالب الحجز توصلاً للأضرار بحقوقه وان المطلوب الحجز عليه سليم من كل سبب يدعو الى تقييد حريته أو نقض تصرفاته كما يجوز لكل شخص يمكن ان يناله ضرر من الحكم امام محكمة المخالفات أو الجنح ان يدخل بصفة خصم ثالث في الدعوى . كما اذا اتهم خادمه مثلاً باهمال أو خطأ ينشأ عنه ضرر لاغير فلسيد ذلك الخادم الذى هو مسؤول مدنياً ان يبرهن على عدم صحة التهمة بخافة ان يقصر خادمه في الدفاع عن نفسه وهذا مع عدم وجود نص خاص في قانون المجالس الحسبية ولا في قانون تحقيق الجنايات يبيح ذلك . ومثل هذا ايضاً ما يتعلق برد القضية عن الحكم اذ من اللازم تطبيق النصوص الواردة في هذا الباب فيما يتعلق بهذا الرد امام المجالس الحسبية وامام المحاكم الجنائية « وحيث ان المجلس الحسبي هو المختص

بالمفصل في موضوع هذه الدعوى وما تستلزمه وهو الادرى بما قام به الوكلاء عن المحصوم امامه فله بناء على ذلك الحق في تقدير اتعابهم تطبيقاً لاحكام قانون المرافعات ولو بعد وفاة المطلوب الحجر عليه

« وحيث مع ما تقدم جميعه فقد ورد في المادة السابعة من القانون نمرة ٥ سنة ١٩١١ الخاص بتشكيل المجلس الحسبي العالي ما نصه (المصاريف التي صرفت فعلا في الاجراءات امام المجلس الحسبي العالي واتعاب المحامين والخبراء يجوز ان يلزم بها المحصم الذي خسر الدعوى أو اموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب) وهذا بلا شك كاف لدحض الدفع الفرعى »

(استئناف الست تمت هائم شكرى واخريات ضد حضرة وهيب افندى دوس الهامى نمرة ٦٤ سنة ١٩٠٩ و ٢٠٠ دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٦٩

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

مجلس حسبي . تنازل طالب الحجر . اختصاص المجلس بمد التنازل

القاعدة القانونية

المجلس الحسبي العالي غير مقيد بتنازل طالب الحجر عن طلبه وله ان يقضى بالحجر اذا ثبت السفه والتبذير

(استئناف محمد افندى محمد بخناق ضد على بك محمد بخناق . نمرة ٨٢ سنة ٢٢ و ٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٧٠

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

حجر . عديم الاهلية . عدم ادراك النافع من الضار

القاعدة القانونية

شخص كان مدينا لاثنين فسددت القيمة عليه دينه واخذت وصلا بالسداد . فسرق الشخص الوصل وسله للداثين وهما رفعا دعوى بهذا الدين واخذوا حكما على القيمة التي اضطرت لدفعه ثانياً لهما . ثم نسب الى الشخص نفسه انه تصرف ببيع نصف حوش القراقة فاضطرت والدته ان ترفع دعوى ببطالان هذا البيع

رأى المجلس الحسبي العالي « ان في هذين الامرين مايكفى للحكم بأنه عديم الاهلية لا يدرك النافع من الضار ولا يهيمه سوى الحصول على اى مبلغ لاتفاقه في شهوراته » وحكمت بتأييد القرار الابتدائى القاضى بالحجر

(استئناف صالح افندى صبحى ضد محمد صبحى واخرى . نمرة ٩٦ سنة ٢٢ و ٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٧١

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

حجر . اهلية . ادراك . حسن التكلم والفهم .

القاعدة القانونية

لا يستحق الحجر الشخص السليم الادراك الذى يحسن التكلم والفهم . ولا يعد سفها وتبذيراً

١٧٢

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣
حجر ، غفلة . سهولة الانخداع وعدم تمييز
النافع من الضار .

القاعدة القانونية

حكم بالحجر على شخص ابتدائياً واستثنائياً
لأن (مجموع التصرفات التي صدرت من
المستأنف تدل دلالة كافية على انه مي
التصرف والتدبير وانه سهل الانخداع بحيث
لا يهتدى الى التمييز الكافي بين النافع والضار
وتنطبق عليه معنى الغفلة الموجبة للحجر
المجلس :-

« حيث ان مجموع التصرفات المتعددة
التي صدرت من المستأنف تدل دلالة كافية
على انه ميء التصرف والتدبير وانه سهل
الانخداع بحيث لا يهتدى الى التمييز الكافي
بين النافع والضار وينطبق عليه معنى الغفلة
الموجبة للحجر

« وحيث لذلك وما رآه المجلس الابتدائي
يتعين تأييد القرار المستأنف »

(استئناف كامل غالي بك ضد رياض بك غالي
وآخرين نمرة ٩٩ سنة ٢٢ و ٢٣ . دائرة معالي احد
طلعت بلنا والهيئة السابقة)

١٧٣

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣
اختصاص المجلس الحسي . تبرع من مال
الحجور عليه . عدم جواز

القاعدة القانونية

شخص اودع في احد البنوك ٥٠٠ جنيه

بيع احدى النساء (لأربعة افدنة
لاحدى مملوكات سيدها الكبير لتسبب الذي
ابده وهو ان من تنازلت لها عن هذا القدر
هي شركسية مثلها وانها تخدمها خدمة صادقة
ورافقتها في حجها مرتين وانها قبضت منها
ما يعادل نصف ثمن المبيع . هذا البيع لا يدل
على سفه أو تبذير بل حصل لغاية شريفة في
نظرها لا ينكرها العقلاء)

المجلس :-

« حيث ان اجوبة المطلوب الحجر عليها
امام المعاون الذي انتدبه المجلس الابتدائي
ثم امام حضرة القاضي الشرعي احد اعضاء
المجلس المذكور هي في غاية السداد وتدل
دلالة قاطعة على انها سليمة الادراك تحسن
التكلم والفهم

« وحيث ان يبعها اربعة افدنة لأحدى
مملوكات سيدها الكبير للسبب الذي ابده
وهي ان من تنازلت لها عن هذا القدر هي
شركسية مثلها وانها تخدمها خدمة صادقة
ورافقتها في حجها مرتين وانها قبضت منها ما
يعادل نصف ثمن المبيع . هذا البيع لا يدل
على سفه أو تبذير بل حصل لغاية شريفة في
نظرها لا ينكرها العقلاء »

(استئناف الست حفيظه هانم حمزة ضد الست
هانم عبدة جركس . نمرة ٩٨ سنة ٢٢ — ٢٣ .
دائرة معالي احد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

على ذمة تجهيز وتأهيل ابنته . ارادت البنت الزواج فعرضت على المجلس الحسبي الابتدائي أمرها وطلبت التصريح للقيمين بصرف مبلغ ٨٠٠ جنيه لها من مال المحجور عليه ، من ذلك ٥٠٠ جنيه بصفة دوته و ٣٠٠ جنيه لجهازها الخصوصي ، وصرفه من المتوفر للمحجور عليه بالبنك . قضى المجلس الحسبي الابتدائي بأجابه الطلب ولكن المجلس العالي قصر الاذن على مبلغ ٥٠٠ جنيه فقط وقال :

المجلس :-

« حيث انه مودع على ذمة القاصرة مبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة امانة لها

« وحيث ان المجلس الحسبي لا يملك الهبة أو التبرع من مال المحجور عليه

« وحيث لذلك يرى هذا المجلس تعديل المبلغ الذي قرره المجلس الحسبي الابتدائي وتحقيضه الى مبلغ الخمسمائة جنيه المودع امانة على ذمة القاصرة »

(طعن معالي وزير الحفانية . ضد زكى افندى عريف وأخرى نمرة ١٥٢ سنة ٢٢ و ٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٧٤

مجلس حسبي مصر

قرار تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣

ولاية شرعية . اب ذو سوابق . اختصاص المجلس الحسبي . سلب الولاية .

القاعدة القانونية

١ - الوالد ذو السوابق في مسائل السرقات لا يؤتمن على مال ابنه المشمول بولايته

٢ - ان من اختصاص المجالس الحسبية دون المحاكم الشرعية النظر في سلب الولاية وتعيين وصى على القصر لانه :

أولاً - لانص في لائحة المحاكم الشرعية يبيح لها النظر في ذلك . وكل ما للقضاء الشرعى من الاختصاص بالنسبة للقصر هو تزويج من لا ولى له طبقاً للمادة ٢٩ من اللائحة

ثانياً - نصت المادة ٤٢٥ من قانون الاحوال الشخصية على ان الأب اذا كان مبذراً متلفاً مال ولده غير امين على حفظه فالقاضي ان ينصب وصياً ويتزعم المال من يد أیه ويسلمه الى الوصى لحفظه وكل هذا من اختصاص المجالس الحسبية الآن . وفوق ذلك فالمجلس الحسبي الذى له الحق فى ان يمنع شخصاً من التصرف فى اموال نفسه له الحق فى منعه عن اموال غيره من باب أولى

المجلس :-

« من حيث أن أمينه فاضل طلبت تعيينها وصية على ولدها القاصر محمد على مع وجود والده الولى الشرعى لانه (أى الوالد) من أرباب السوابق فى السرقات

« وحيث انه ثبت من حكم محكمة الجنايات فى القضية رقم ٥٩ الدرب الاحمر سنة ١٩٢٢ أن والد القاصر حكم عليه بالحبس سنة لاختفائه أشياء مسروقة مع كونه عائداً

« وحيث أنه مثل هذا الولى لا يصح أن يؤتمن على مال أبنيه (وقد قدر له مبلغ ٢٠٠ جنيه من لجنة التعويضات)

« وحيث أنه يجب البحث فيما اذا كان المجلس الحسبي مختصاً بتعيين وصى على هذا

القاصر مع وجود الولي الشرعي أو يجب رفع الأمر للمحكمة الشرعية لقصر يد الولي عن اموال ابنه

« وحيث انه بالرجوع الى لائحة المحاكم الشرعية نجد انه لا نص فيها يبيح النظر في ذلك بل ظاهر منها ومن المادة ٢٩ على الاخص أنه لا اختصاص للمحاكم الشرعية مطلقاً في أمور القاصر الا فيما يختص بتزويجه عند عدم وجود ولي له

« وحيث أن المادة ٤٢٥ من قانون الأحوال الشخصية نصت على أن الأب اذا كان مبذراً متلقاً مال ولده غير أمين على حفظه فللقاضي أن ينصب وصياً وينزع المال من يد أبيه ويسلمه الى الوصي لحفظه وكل هذا من اختصاص المجالس الحسبية الآن (وقد حكم المجلس الحسبي العالي في القضية رقم ١٤١ سنة ٢١-٢٢ باختصاص المجلس الحسبي بنظر طلب توقيع الحجر على الولي لعدم قدرته على ادارة شؤون القصر المشمولين بولايته قائلاً ان المجالس الحسبية من اختصاصها النظر في كل طلب يؤدي لاثبات أي صفة من الصفات الموجبة لعدم التصرف - راجع المجموعة الرسمية سنة ٩٢٣ العدد الرابع رقم ٥٠) » وحيث انه فوق ذلك فالمجلس الحسبي

الذي له الحق في أن يمنع شخصاً من التصرف في اموال نفسه بالحجر عليه يكون له الحق في منعه عن اموال غيره من باب أولى اذا كان لا يمكن ائتمانه عليها (وقد حكم المجلس الحسبي العالي في القضية رقم ٣١ سنة ٩٢٢ برفض الحجر على ولي ولكنه في الوقت نفسه سلبه

الولاية على أحفاده خشية أن يقدم على التصرف في ماله قائلاً ان المجلس يملك الحجر على الشخص وفي الحجر عليه سلب ولايته على نفسه وعلى غيره ولا شبهة في ان الذي يملك ذلك مجتمعاً يملك بعضه منفرداً - راجع الحماما سنة الثالثة العدد التاسع رقم ٣٣٣) وحكم المجلس الحسبي العالي ايضاً في القضية نمرة ١٢٦ سنة ٩٢١ وسنة ٩٢٢ برفع الحجر عن ولي لعدم السقه او الغفلة وفي الوقت نفسه سلبه الولاية على قاصر تحت ولايته من باب الاحتياط خوفاً من ان حالته المعيشية قد تضطره لبيع اطيانه - راجع المجموعة الرسمية سنة ٩٢٢ العدد العاشر)

« وحيث أن الحاضرين بالجلسة وافقوا على سلب ولاية الأب وتعيين أخت القاصر عيشه احمد وصية عليه بما فيهم القاصر وعمره نحو ١٦ عاماً

« وحيث ان المجلس يرى بعد سماع أقوالهم بالجلسة ايضاً عدم الفصل في قبول التعويض وعدمه الا بعد التحقق من حالة القاصر قبل الاصابة وليس قضاء لجنة التعويضات ملزماً للطالبين في هذه الحالة بحيث يجوز للذين لا يقبلونه ان يرفعوا أمرهم الى المحاكم لأن التعويض مقدر عن اصابة الولد في مظاهرات ديسمبر سنة ١٩٢١ لا في الحوادث التي وقعت بين ١٠ مارس سنة ٩١٩ وديسمبر سنة ٩٢١ »

(طلب المت امينه خليل ضد محمد علي بن علي نمرة ٢٠٠ سنة ٩٢٣ . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب الغزة احمد نشأت بك القاضي وقضيلة الشيخ علي قراعة وحضرة محمد بك خليل من الاعيان)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٧٥

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣

استئناف . ميعاد . دعوى استرداد الامتعة المحجوزة .

الاعادة القانونية

كون المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات نصت على ان دعاوى استرداد الامتعة المحجوزة (يحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة) لا تبيح حتماً تقصير ميعاد استئناف الاحكام الصادرة في الدعاوى الكلية الى ثلاثين يوماً بدلا من ستين . لأن تقصير المواعيد التي يترتب عليها سقوط الحقوق يجب ان ينص عليها القانون بنص صريح

الحكمة :-

« من حيث ان المستأنف عليه يرتكن على المادتين ٤٧٨ و ٣٥٥ مرافعات ويطلب عدم قبول الاستئناف من جهة شكه قولا ان الدعوى دعوى استرداد ويجب ان يقدم الاستئناف فيها في ميعاد ثلاثين يوماً وهو لم يقدم الا بعد المدة المذكورة »
« وحيث انه فات المستأنف عليه ان

سقوط الحق المترتب على المواعيد يجب ان ينص عنه في القانون
« وحيث انه لا يوجد في القانون نصوص تقضى بتقديم الاستئناف في دعاوى استرداد المنقولات في الميعاد الذي يقرره المستأنف عليه

« وحيث ان كل ما جاء في المادة « ٤٧٨ » مرافعات التي يرتكن عليها المستأنف عليه هو ان دعاوى استرداد المنقولات يحكم فيها بطريق الاستعجال

« وحيث ان الحكم بطريق الاستعجال في بعض القضايا لا يترتب عليه ادخال حكمها من جهة الاستئناف في مواعيد الاستئناف القصيرة فقد نص عليه في القانون

« وحيث ان القانون قرر الامثال العديدة تأييداً لما تقدم اذ انه عندما اراد تقصير مواعيد الاستئناف في دعاوى استرداد العقارات نص على ذلك صراحة في باب هذه الدعاوى وغيرها

« وحيث انه يتلخص مما تقدم ان دعاوى الاسترداد في المنقولات وان استوجب القضاء فيها لذاتها السرعة الا ان هذا لا يكون من نتائج ان يكون استئنافها

في مواعيد اقصر من المواعيد الاعتيادية
بغير نص يعزز ذلك »

(استئناف عباس افندى حسين الجندى وحضرته
حضرة اميل افندى رطل قائما عن حضرة عبد القصور
افندى متولي الحامى ضد مصلحة الاملاك الاميرية
وآخر وحضر عن الاولى حضرة الياس روفائيل افندى
مندوبها . نمرة ١٤٠ سنة ٤٠ قضاية . دائرة حضرة
صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو كالويني
وصاحب السعادة محمد علام باشا)

١٧٦

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣
التماس اعادة النظر . تزوير . حكم
جنائي بعد حكم مدني .

القاعدة القانونية

ان الحكم الجنائي يتزوير ورقة بعد
الحكم النهائي من المحاكم المدنية بصحتها
لا يعتبر ختاسييا من اسباب التماس اعادة النظر^(١)
المحكمة — :

« حيث انه بجماسة يوم السبت السابع
عشر من شهر فبراير سنة ١٩٢٣ المحددة
للمرافعة في هذا التماس امام هذه المحكمة
صمم وكيل الملتمس على طلباته الواردة بورقة
الالتماس لما جاء بها من الاسباب وطلب وكيل
الملتمس ضدها رفض الالتماس وقال ان الورقة
نقطة النزاع بت في امرها بالحكم المدني اما
الحكم الجنائي فقد جاء بعده فالمسألة ليست

(١) هذا الحكم يمارض الحكم الصادر من
محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٣
ومنشور في مجلة الحمام في العدد السادس من السنة
الثالثة فليراجع

مسألة التماس بل هي مسألة تناقض حكيم في
اعتبار ورقة — حكم قضى بصحتها وآخر قضى
بتزويرها .

« وحيث ان الملتمس ارتكن الى الفقرة
الثالثة من المادة « ٣٧٢ » من قانون المرافعات
التي تنص على انه يجوز الالتماس اذا حصل
الاقرار بعد الحكم بتزوير الاوراق التي ترتب
عليها الحكم او حكم بتزويرها ودفع بمقتضى
ذلك النص ان الجهة المدنية مرتبطة بالحكم
الذي تصدره نهائيا الجهة الجنائية خصوصا
وان القانون المدني جعل الحكم بالتزوير
اسبابا لازمة لأعادة النظر في الدعوى والا
يكون حكامان حكم مدني وآخر جنائي متناقضين
وليس ذلك قصد المقتن . اذن فالمبدأ الذي
وضع بالمادة المذكورة يكون مبدأ تاما لازم
الاحترام من الجهة التي حكمت مدنيا ولو
كان حكمها نهائيا سابقا للحكم الجنائي النهائي
« وحيث ان دفاع الملتمس هذا ليس في
محل للاسباب الآتية :

« وحيث ان المادة « ٣٧٢ » فقرة ثالثة
من قانون المرافعات اخذت عن المادة « ٤٨٠ »
فقرة تاسعة من قانون المرافعات الفرنسي .
« وحيث ان المشرع المصري عندما
وضع باب الالتماس في قانون المرافعات
المصري لم يجعل في باب التزوير المدني ما
جعله المشرع الفرنسي في الباب نفسه في
قانون مرافعاته اذ جاء في هذا القانون مواد
٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٥٠ و ٢٥١ ما يعطى لرئيس
المحكمة الحق في القبض على من تحوم حوله

شبهة أو قرائن بارتكاب جريمة التزوير والتحقيق بنفسه جنائياً والأحالة على النيابة وفي هذه الحالة يوقف السير في الدعوى المدنية حتى يفصل جنائياً بالنسبة للتزوير وايضاً للدعى بالتزوير ان يترك الجهة المدنية ويحرك او يلتجئ الى الجهة الجنائية وفي هذه الحال ايضاً توقف الدعوى المدنية وعلى كل حال كل حكم تمهيدى كان بالتحقيق او نهائى بالنسبة للتزوير لا يصدر الا بعد سماع اقوال النيابة العمومية التى لا يعاثلها شئ امام المحاكم المدنية الأهلية

« وحيث انه مما سبق لم يحصل فى المحاكم الفرنسية التناقض الظاهر فى المحاكم الأهلية لان هناك قد جعل المقتن يمنع هذا التناقض . فيفهم حينئذ ان المقتن الفرنسي قد وضع فى شروط جواز الالتماس سبباً مبنياً على اظهار التزوير لأن هذا الاظهار والحكم به لم يحصل بعد الحكم النهائى الصادر من الجهة المدنية بل بعد ان تلك الجهة اوقفت الفصل منتظرة الفصل من الجهة الجنائية لتأخذ حكم تلك الجهة اساساً واجباً لحكمها وذلك بنص صريح من المشرع وطبقاً للقاعدة ان الجنائى يعلق الفصل فى المدنى

« وحيث انه يفهم بعد ذلك معنى « بعد الحكم » الموجودة بالمادة ٤٨٠/٩ م فرنسوى اذ انه يظهر جلياً منها ان الجهة المدنية لا تفصل فى موضوع التزوير ولا تلزم باحترام الحكم الجنائى الا بشرط انها نفسها لم تحكم فى موضوع التزوير نفسه .

« وحيث انه بالنسبة للفصل فى هذه الدعوى وامام النقص السابق ذكره بالقانون المصرى يجب الالتفات الى المبادئ العامة وتطبيقها ولو وجد تناقض بين احكام الجهتين وذلك لأن باب الالتماس هو من الاجراءات الاستثنائية التى لا يلزم الاخذ بها الا بأدق تفسير ولا يجب التوسع فيها

« وحيث انه يجب حينئذ تطبيق القواعد العامة المتبعة فيما هو الاصل لتأسيس القانون المصرى

« وحيث انه من تلك المبادئ التى لا نزاع فيها ان الحكم الجنائى ليس له قوة ولا يلزم المدنى الا اذا سبق حكمه الحكم المدنى « وحيث ان الادعاء بان القاعدة التى جعلت فى المادة ٣٧٢/٣ هى قاعدة عامة ليس لها اساس قانونى خصوصاً اذا اتجهنا الى المادة « ٢٣٩ » من قانون تحقيق الجنايات المصرى التى تنص على انه اذا رفع احد طلبه الى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له ان يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية وهو ما حصل فى هذه الدعوى اذ ان المحكمة الجنائية قضت بتعويض له قدره ٤٠٠ جنيه وذلك بعد ان طعن بالتزوير مدنياً وحكم نهائياً من تلك الجهة برفض دعوى التزوير « وحيث انه مما قد ظهر ان الجهة المدنية ليست ملزمة بما قضت به بعدها الجهة الجنائية فى موضوع واحد وهو تزوير ورقة او عدم تزويرها لأنه ايضاً اذا كان العكس فأن المشرع لم يقصد ان المحكمة التى تحكم بصفة

٢ - اذا كان المشتري اجر الشيء المبيع الى البائع عقب البيع مباشرة أو كان ثمن الشيء المبيع لا يتوافق مع قيمته الحقيقية كان العقد اقرب الى الرهن منه الى البيع . والمحكمة ان تتدب خيراً لتقدير الثمن ولتعيين ماهية العقد .

الحكمة : —

« حيث ان المسألة موضوع النزاع بين طرفي الخصوم هي معرفة ما اذا كان العقد المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٩٠٨ ومسجل في سبتمبر سنة ١٩٠٨ هو حقيقة عقد بيع وقائي أو عقد رهن مستتر بشكل بيع وقائي

« وحيث ان القواعد المنصوص عنها بالمادة « ٤٢٣ » من القانون المدني المختلط لا وجود لها في القانون المدني الأهلي ولذا قد تركت هذه المسألة لرأي المحكمة وتقديرها « وحيث انه عملاً بالقواعد التي قررتها الأحكام القضائية يجب على المحكمة مراعاة الوقائع الآتية : اولاً اذا كان المشتري قد اجر الى البائع الشيء المباع عقب البيع مباشرة وهذا ما حصل فعلاً في هذه الدعوى . ثانياً : اذا كان ثمن الشيء المباع لا يتوافق مع قيمته الحقيقية وهذه المسألة تدخل ضمن مأمورية الخبير « راجع دوهلس شرح القانون المدني المصري جزء ٢ باب الرهن نمرة ٩٣ »

« وحيث انه بناء على ذلك تكون محكمة اول درجة قد اصاب في تعيين خبير ويتعين

نهائية وهي مختصة اختصاصاً كلياً بتنقض حكمها بناء على حكم صادر من جهة اخرى مختصة ايضاً بما قضت به ولكن حكمها لم يربط الجهة الأولى وذلك مبدأ لم يوجد في القوانين ولم يقصد المشرع جعله في المادة ٣٧٢/٣ من قانون المرافعات ولم يأت وجه الالتماس هذا فيها الا لانها اخذت من القانون الفرنسي بغير مراعاة ما جاء بالمواد المذكورة آتفاً بقانون المرافعات الفرنسي

« وحيث انه مما سبق يكون الالتماس في غير محله ويتعين رفضه والزام رافعه بالغرامة القانونية »

(استئناف عبد الحميد افندي نصير وحضر عنه حضرة عبد الخالق عطيه افندي نائباً عن حضرة احمد رمزي بك المحامي ضد الست حفيظه وحضر عنها حضرة محمد زكي عبد الحميد افندي المحامي نمرة ٧٩٢ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو كالويني وصاحب السعادة محمد علام باشا)

١٧٧

حكم تاريخه ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣
بيع وقائي . رهن مستتر .

القاعدة القانونية

١ - كون العقد يتضمن بيعاً وقائياً أو رهناً مستتراً بشكل بيع وقائي مسألة موكولة لرأي المحكمة ولتقديرها . وليس في القانون المدني الاهلي نص يشبه النص الوارد في المادة ٤٢٣ من القانون المدني المختلط

من المستأنف ان يسلم في ٢٤ ساعة ما كان بمهدة من الدفاتر والاوراق الأخرى ولذلك فأن للمستأنف الحق في الاستيلاء على مرتبه لغاية شهر يونيه سنة ١٩٢٠ اى عن ثلاثة شهور وهى ابريل ومايو ويونية

« وحيث ان المستأنف عليه يدعى بأن المستأنف قبض مرتب شهر ابريل سنة ١٩٢٠ ولكن الادلة التى يستند عليها ليست على اساس لان الدفاتر التى يتضح منها صحة ذلك قد سلمت كلها اليه بواسطة احد المحضرين بناء على امر صدر من القاضى

« وحيث انه فيما يختص بمشروعية الرقت فأن المستأنف عليه لم يثبت وقوع اى افعال من المستأنف فى تأدية اعماله من شأنه ان يبرر رفته الفجائى واما مايتمسك به المستأنف عليه من أن المستأنف كان يشغل وظيفة اخرى فى وقف آخر غير وقف المستأنف عليه فأن محكمة الاستئناف لا يمكنها ان تعتبر ذلك سبباً كافياً لفصله لان المستأنف كان يؤدي عمله المشار اليه مدة تزيد عن سنة ونصف وان ذلك كان على الارجح بعلم المستأنف عليه الذى لم يبد اى اعتراض على هذا العمل. « وحيث انه بناء على ذلك يكون فصل المستأنف من وظيفته قد حصل فى وقت غير لائق وله الحق فى تعويض يوازي قيمة مرتبه عن المدة التى كان يجب اعلانه فيها قبل رفته وترى محكمة الاستئناف مع مراعاتها جميع ظروف هذه الدعوى ان تلك المدة يجب ان تكون اربعة شهور .

اذن تأييد الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة اول درجة للحكم فى موضوعها »

(استئناف الحاج السمان محمد عطا الله وحضر عنه حضرة نجرى افندى سلامة الحامى ضد ليلى افندى ابوسيت بصفته وصيا على اولاد اخيه وأخرى وحضر عن الاول حضرة لطيف افندى نخله الحامى نائباً عن حضرة عبد السلام افندى ذهني الحامى فمرة ٢٤٠ سنة ٤٠ قضائية. دائرة جناب متر. برسيغال ومترساندرسن وصاحب العزة محمد بك مصطفى)

١٧٨

حكم تاريخه ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣

رفت . رقتية . مستخدم . رفته فى وقت غير لائق . تعويض .

القاعدة القانونية

- ١ - لا يوجد فى القانون اى نص يلزم المخدم باعطاء شهادة للمستخدم المرفوت يبين فيها اسباب الرقت
 - ٢ - للمستخدم الذى رقت فى وقت غير لائق الحق فى تعويض يوازي قيمه مرتبه عن المدة التى كان يجب اعلانه فيها قبل رفته .
- المحكمة : -

« حيث ان المستأنف يدعى بأن له الحق فى الاستيلاء على مرتبه لغاية تاريخ اعلانه قانونا بالرفت ويظهر ان محكمة اول درجة لم تبحث هذه المسئلة

« حيث ان المستأنف عليه لم يعلن المستأنف صراحة بفصله من الوظيفة ولكن مع ذلك يجب اعتبار الانذار المؤرخ ٢١ يونيه سنة ١٩٢٠ كاعلان بالرفت لأنه يطلب

تاريخ التقرير بدعوى التزوير من الامور الجوازية
فلاقضى ان يحكم بسقوط دعوى التزوير أو لا
يحكم حسب الظروف
المحكمة : —

« حيث انه وان كانت المادة « ٢٧٩ »
مرافعات حتمت على مدعى التزوير اعلان
ادلة التزوير في الثمانية ايام التالية ليوم التقرير
بها الا ان المادة « ٢٨٠ » من القانون المذكور
جعلت الحكم بسقوط دعوى التزوير التي لم
تعلن ادلتها في هذا الاجل من الامور
الجوازية.

« وحيث انه يؤخذ اذن من احكام المادتين
المذكورتين والمادة « ٢٩٢ » من القانون ان
كل ما اراده الشارع من التحميم في المادة
٢٧٩ هو حمل ذى الشأن وهو اقرب الناس
لاظهار الحقيقة على الاسراع في اظهارها باعلان
الادلة وعدم المظل في ذلك لما فيه من
التشويش فضلا عن التهديد والا فلا معنى
في ان القانون يحتم من جهة الاعلان في زمن
معين يعقبه سقوط الحق ويبيح من جهة أخرى
الحكم برد وبطلان اية ورقة حتى ولو لم تقدم
ادلة تزويرها.

« وحيث مع ذلك فان اعلان الادلة في
حالتها هذه وقع في الميعاد فان التقرير وقع في
١١ مارس واعلنت الادلة في ١٨ منه
« وحيث ان الدفع الفرعى هو اذن في
غير محله »

(استئناف الست وسيلة احمد غنيم وحضر عنها حضرة
امين افندي ميلاد الحامى نائبا عن حضرة محمد افندي
ابو الخير الحامى ضد حسين على حسن وآخرين وحضر
عن اول المستأنف عليهم حضرة اسكندر افندي قلدى
الحامى . نمرة ٦٦٠ سنة ٣٩ قضاية . دائرة حضرة
صاحب السعادة محمد محرز بلشا وجناب مسيو كالويني
وصاحب السعادة محمد علام باتنا)

« وحيث ان المستأنف يطلب ايضا الزام
المستأنف عليه بأن يسلمه شهادة بخلو طرفه
ولكن لا يوجد اى نص قانونى يلزم المخدم
باعطاء شهادة للمستخدم المرفوت يبين فيها
اسباب الرقت ومن جهة اخرى فان محضر
الحجز والتسليم الرسمى يعتبر في حد ذاته
كشهادة بخلو طرف المستأنف من الاشياء التي
كانت بعهدته ويجب عليه تسليمها

« وحيث انه بأضافة مرتب الثلاثة شهور
المتأخرة للمستأنف الى مرتب الاربعة شهور
التي له الحق فيها بصفة تعويض يكون مجموع
الطلوب له مرتب سبعة شهور باعتبار كل
شهر ١٤ جنيه اى مبلغ ٩٨ جنيه وهو ما يجب
على المستأنف عليه بصفته ان يدفعه له ويتعين
الغاء الحكم المستأنف والقضاء له بالمبلغ
المذكور والمضاريف اللازمه له عن الدرجتين
(استئناف محمد افندي احمد خليل وحضر عنه حضرة
عبد الرحمن افندي بويج الحامى ضد السيد محمد حفي
مصطفى الهدى وحضر عنه حضرة ايب افندي سعد
فأبا عن حضرة محمود افندي فهمى جندية الحامى . نمرة
١٢٨٨ سنة ٣٩ قضاية . دائرة جناب مستر برسيغال
وجناب مستر ساندرسن وحضره صاحب العزة محمد
مصطفى بك)

١٧٩

حكم تاريخه ١٦ ابريل سنة ١٩٢٣

دعوى تزوير . سقوط . اعلان . جواز الحكم بسقوطها

القاعدة القانونية

ان المادة « ٢٨٠ » من قانون المرافعات
جعلت الحق بسقوط دعوى التزوير التي لاتعلن
ادلتها الى المدعى عليه في ظرف ثمانية ايام من

« وحيث ان هذه المحكمة سبق اصدورت بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ٩٢٢ حكماً تمهيدياً امرت فيه باستحضار الدفتر المستخرجة منه الصورة الرقيمة ٢٥ صفر سنة ١٢٨٦ هجرية الخاصة بالوقف موضوع النزاع وقد اطلعت عليه المحكمة ثم قررت بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ٩٢٢ بنذب احد مستشاريها للانتقال الى محكمة مديرية الجيزة الشرعية للاطلاع على ما يلزم الاطلاع عليه من الدفاتر حسب ارشاد المحصوم للوقوف على الحقيقة في هذا الشأن وقد تنفذ ذلك

« وحيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على الدفتر المذكور ومن المباحث التي عملت ودونت بمحضر الانتقال ان الدفتر الذي سجلت فيه الوقفية موضوع النزاع وان كان من الظاهر أنه سجل المديرية الذي اعد لقيد الاقرارات الشرعية طبقاً لذكرينو ٦ الحجة سنة ١٢٨٣ بناء على قرار مجلس الشورى الخصوصي الصادر في ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٨٣ (ملحق لأئحة الأطيان الزراعية) يكون كافياً لانعقاد الوقف انعقاداً صحيحاً تاماً

٢- تكون الاشهاد يصدر امام محكمة المديرية غير التابعة لها اعيان الوقف وكون الحجة لم تحرر بعد صدور الاشهاد وكون المديرية التي حصل الاشهاد بالوقف امامها لم ترسل صورة الاشهاد الى مديرية موقع الاطيان كل هذه الامور ليست من اسباب بطلان الوقف لانها من الاجراءات الادارية المحضة التي يصح عملها بعد . واهمال عملها لا يترتب عليه اى بطلان المحكمة : -

« حيث ان الاستثنائات الاربعة سبق قبولها شكلاً

١٨٠

حكم تاريخه ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٣

وقف . وقفية قديمة . اشهاد امام المدير . تسجيل في المديرية . اجراءات الوقف الادارية .

القاعدة القانونية

١ - جرى قضاء المحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية على ان الاشهاد بالوقف الذي يصدر في العهد القديم من الواقف امام المدير وقاضي المديرية الشرعي وسائر اعضاء محكمة المديرية ويسجل في سجل المديرية المعد لقيد الاقرارات الشرعية طبقاً لذكرينو ٦ الحجة سنة ١٢٨٣ بناء على قرار مجلس الشورى الخصوصي الصادر في ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٨٣ (ملحق لأئحة الأطيان الزراعية) يكون كافياً لانعقاد الوقف انعقاداً صحيحاً تاماً

٢- تكون الاشهاد يصدر امام محكمة المديرية غير التابعة لها اعيان الوقف وكون الحجة لم تحرر بعد صدور الاشهاد وكون المديرية التي حصل الاشهاد بالوقف امامها لم ترسل صورة الاشهاد الى مديرية موقع الاطيان كل هذه الامور ليست من اسباب بطلان الوقف لانها من الاجراءات الادارية المحضة التي يصح عملها بعد . واهمال عملها لا يترتب عليه اى بطلان المحكمة : -

« حيث ان الاستثنائات الاربعة سبق

قبولها شكلاً

انه تحرر به اشهاد شرعى تام من الواقف المذكور صدره بأنه فى تاريخه اشهد على نفسه الاشهاد الشرعى ووقف الاطيان المدونة به بقسم كفر الشيخ بمديرية الغربية وهو اشهاد مستوف لجميع الشروط الشرعية للوقف امام القاضى الشرعى وبحضور نائب لمديرية الجيزة والشهود ثم تسجل فى السجل سالف الذكر وتوقع عليه منهم ومن الواقف على نفس الاشهاد وفى الدفتر طبقاً للدكرى وقرار مجلس الشورى المخصوصى المشار اليهما آنفاً ثم استخرجت الصورة فيما بعد فى اغسطس سنة ١٩١٨ وسجلت فى سجل الوقف بحكمة الجيزة الشرعية سنة ١٩١٨.

« وحيث ان الاطيان الموقوفة وان كانت واقعة بمديرية الغربية ولكن ظاهر ان الاشهاد حصل بمديرية الجيزة لقربها من محل اقامة الواقف وهذا جائز طبقاً لنصوص الدكرى وقرار الشورى المحكى عنهما وذلك مراعاة لعدم تحمل الواقف مشقة التوجه لمديرية موقع الاطيان لبعدها . فلا محل اذن لتحريم توجيهه اليها لعمل اشهاد شرعى ثان يتنافى معه التسهيل الذى اراده الشارع

« وحيث ان الاشهاد الذى عمل بالكيفية السالفة كاف لأن ينتج الايقاف جميع نتائج القانونى لانعقاد الوقف انعقاداً صحيحاً تاماً بحضور الحاكم الشرعى والحاكم الادارى والشهود . وأما ما قيل من جهة عدم استيفاء باقى الاجراءات بشأن عدم تحرير الحجة فإنه يجب ان يلاحظ ان عدم تحرير الحجة لا

يترتب عليه بطلان الوقف لأن الوقف تم شرعاً كما سلف بيانه بحضور القاضى المختص ولأن تحرير الحجة هو من الاجراءات التالية التى يمكن استيفاؤها بعد . وكذا الامر بالنسبة لارسال صورة الاشهاد الى مديرية موقع الاطيان فإنه عمل ادارى خارج عن عمل التصرف بدليل ان قرار مجلس الشورى المخصوصى الصادر عليه الدكرى يتوسل الذكر نص فيه انه بعد تسجيل الاقرار بالسجل تستفهم المديرية عن ثبوت تملك ما يراد ايقافه . ومتى ثبت لها صحة تملك ما ذكر يصير تحرير حجة الوقف حسب الاصول المرعية وكذا نص فى حالة اقامة الواقف فى مديرية غير مديرية موقع الاطيان وحصل الاشهاد فى محل اقامته القريب ان المديرية هى التى ترسل صورة الاقرار الشرعى الى المديرية الاخرى الكائنة بها الاطيان

« وحيث انه تبين من نفس القرار المخصوصى ان الغرض من التحريات هو التحقق من ملكية الواقف وعدم وجود المانع » وحيث انه ثابت من الاشهاد موضوع النزاع انه ذكر فيه بصريح العبارة ان ملكية الواقف للاطيان الموقوفة آيلة له بمقتضى تقسيط ديوانى تاريخه عاشر جمادى آخر سنة ٢٧٨ ولا نزاع مطلقاً فى ان هذه الاطيان ملك له وقد تصرف فيها ورتاه بعد وفاته على اعتبار انها مخرقة عنه وتبين اذن ان الغرض الذى يرمى اليه الشارع قد تحقق فى الوقف من جهة ثبوت الملك للواقف وحصول اشهاد منه مستوفياً

الشرائط الشرعية بانعقاد الوقف انعقاداً تاماً امام الحاكم الشرعى والحاكم الادارى وبحضور الشهود وبتوقيعهم وبتسجيله فى السجل لا يمكن بعد ذلك ان يقال بطريقة جدية ان هذا العمل يعد مشروع وقف لمجرد عدم تحرير الحجة مع ان هذا هو عمل ادارى يمكن استيفاءه بعد كمال الذكر

« وحيث انه ثابت ايضاً من الاوراق ان المحكمة الشرعية بحكمها الابتدائى والاستئنافى رأت ايضاً ان الوقف تم وانعقد انعقاداً صحيحاً وقضت بمنع الخصوم من المنازعة فى الوقف بعد ان اطلعت على الدفتر والاشهاد الشرعى واقامت الست عائشة ناظرة على الوقف ولاشك بأن هذا يعد تأييداً من القاضى الشرعى ومصادقة على انعقاد الوقف . وتبين ايضاً ان القضاء الشرعى سرى على هذا المبدأ فى مثل هذه الحالة وقد جراه القضاء المختلط كذلك فى اغلب احكامه باعتبار ان الوقف تم فعلاً وابدئ رأيه صراحة لان تحرير الحجة من الاجراءات الثانوية التى يمكن ان تستوفى بعد وبأن عدم تحريرها لا يؤثر على الوقف الذى صدر به اشهاد بطريق شرعى امام القاضى المختص . وترى هذه المحكمة الاخذ بما سار عليه القضاء الشرعى والمختلط فى هذا الشأن من اعتماد الوقف

« وحيث انه يتلخص مما تقدم ان الوقف تم وانعقد صحيحاً فتكون التصرفات التى حصلت فى الاطيان الموقوفة باطلة » وحيث انه ثابت باقوال الخصوم امام

هذه المحكمة انه لا نزاع بينهم فى ان الست وعشرين فدائاً وواحد وعشرين قيراطاً المستثناة بالحكم المستأنف هى من ضمن الاطيان الموقوفة فيكون الحكم المستأنف باخراجها من الوقف فى غير محله ويكون الاستئناف المرفوع اذن من الست عائشة فى هذا الشأن واجب القبول

« وحيث انه بناء على ما سلف ايضاحه وعلى باقى الاسباب الواردة بالحكم المستأنف التى لم تكن مخالفة لما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف وتثبيت ملكية الوقف الى ٣٦١ فدائاً المرفوعة بها الدعوى بما فيها الست وعشرين فدائاً وواحد وعشرين قيراطاً التى استثنائها بالحكم المستأنف »

(استئنافى سعادة على رضا باشا وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود افندى قهسى جندية وآخرين وحضر عنهم حضرة عبد الحميد افندى لطفى المحامى نائباً عن حضرة احمد بك لطفى المحامى غمرة ٢٣٠ سنة ٣٨ قضائية وغمرة ٣٣٤ سنة ٣٨ قضائية . دائرة جناب مستر بريسيغال وجناب مستر ساندرسن وصاحب المزة محمد بك مصطفى)

١٨١

حكم تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣

بيع . غبن فاحش . قاصر . طلب تكملة الثمن

القاعدة القانونية

١ - الغبن الفاحش لا يترتب عليه حق

طلب ابطال البيع كما هو مقرر فى المادة ١٦٧٤ من القانون المدنى الفرنساوى بل كل مالبايع ان يطلب تكملة الثمن ولا يكون ذلك الا فى حالة بيع عقار القصر فقط

٢ - علاقة الزوجية مانعة من الاستحصال على كتابة ثبت الصورية فللزوجة ان تثبت بشهادة الشهود صورية عقد البيع الصادر منها الى زوجها وبالقرائن .

المحكمة :-

« حيث ان المحكمة الابتدائية خاضت في موضوع تفاهة ثمن الثمانية افدنه المذكورة التي حصل بيعها من الست زمرد الى زوجها المتوفى محمد سالم الفقي باعتبار القدان ١٠ جنيهات والتي بنت الست المذكورة طلبها في هذه الدعوى بابطال هذا البيع لهذا السبب مع انها لو راجعت المادة « ٣٣٦ » مدني لما احتاجت لهذا العناء العظيم لاثبات ان الثمن ليس بتافه بل ثمن بخس فقط اذ ان المادة المذكورة قاصرة على حالة وقوع البيع من قاصر باع بثمن اقل من خمسة فأنه مع هذه الحالة لا يجوز له طلب ابطال البيع وانما له الحق في تكليف المشتري بأن يدفع له الفرق حتى وان المشرع حدد مدة للقاصر في تقديم هذا الطلب والا سقط حقه - مادة « ٣٣٧ »

« وحيث ان المحكمة الابتدائية تمتشت في خوضها هذا الموضوع مع المادة « ١٦٧٤ » من القانون الفرنسي الصريحة العبارة في تخويلها حق ابطال البيع لكل بائع سواء كان قاصراً أو بالغاً . على ان المادة « ٣٣٦ » من القانون المدني الأهل المائة لها اختصت القاصر وحده بهذا الحق وعلى شرط مطالبته بتكملة الثمن كما سبق ذكره . فالمادتان الفرنسيات والاهلية مختلفتان اختلافًا جوهرياً لا يبقى

معه محلاً للشك . وان الشارع المصري لم يقبل بنظرية الشارع الفرنسي وصرح لكل بائع بالغ ان يبيع ملكه بيعاً صحيحاً حتى في حالة تفاهة الثمن

« وحيث ان صراحة النص على هذه الصورة يكفي هذه المحكمة مؤونة الرد على دفاع المستأنفة بهذا الصدد والغرض منه نقل التكليف من اسم السيد بك الفقي التي كانت مكلفة عليه الاطيان جميعها .

« وحيث ان المستأنفة الست زمرد طعنت ايضاً في هذا البيع الذي حصل منها لزوجها المتوفى انه صوري لتفاهة الثمن ولأن هذه الاطيان لم تخرج من تحت يدها مطلقاً الى هذه اللحظة

« وحيث ان المستأنف عليهما لم يقدم للمحكمة ان الست زمرد وقت تنازلها عن هذه الاطيان في حاجة لهذا البيع بل الثابت انها كانت تشتري اطيافاً لاسباب معقولة علاوة على ان من المحتمل كثيراً ان يكون البيع حصل لغرض نقل التكليف كما حصل أو لسبب آخر يظهره التحقيق كما وانها واضعة اليد على هذه الاطيان المباعة . اما قرار عبد الله سالم المستأنف عليه الاول الذي علله بأنه مبني على حصول بدل زراعي كما جاء بمذكرته امام محكمة جزئية شين الكوم المؤرخة ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٩ في القضية المرفوعة من السيد علي الفقي بصفته وكيلًا عن الست زمرد

المتمسك به المستأنف عليهما حتى تعرف نتيجة التحقيق »

(استئناف ورة الست زمرد محمد الفقى ارملة المرحوم محمد على سالم الفقى وآخر وحضر عنهما حضرة محمود بك ابو النصر المحامى ضد عبد الله على سالم زوج الست زمرد المتوفى وأخرى وحضر عنهما حضرة عبد الوهاب بك محمد . نمرة ٥٧٦ سنة ٣٨ قضائية . دائرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو كالويني وصاحب السعادة محمد علام باشا)

١٨٢

حكم تاريخه ٢ اغسطس سنة ١٩٢٣

تنفيذ مؤقت . الاعتراف بالالتزام الاصلى .

القاعدة القانونية

اذا كانت المادة مدنية فتحكم المحكمة بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به . ويكون للحكم بالتنفيذ المؤقت الاعتراف بالالتزام الاصلى الذى نشأت عنه العلاقة القانونية التى ترتب عليها الحكم فى الدعوى (مثل الاعتراف بعقد البيع الذى ترتب على الحكم بفسخه رد الثمن » المادة ٣٩١ مرافعات)

المحكمة :

« حيث ان النزاع بين وزارة الاوقاف وبين المستأنف ضده قائم على ان الوزارة تذهب الى ان البيع الذى اعلنت مزاده واشترك المستأنف ضده فى المزايدة فيه حتى رسا مزاده عليه قد انعقد بينها وبينه ومن ثم صار الثمن المدفوع منه لها والتى لا تنكر قبضها اياه حقاً لها مقابل انتقال الصفة اليه . ويذهب المستأنف ضده

بقبولها وضع يدها على الأتيان المباعة منها نظير ما خصها فى الأتيان التى ترثها عن زوجها بعد وفاته بقليل منافى للعقول على ظاهره لتقارب القدرين المقول بمحصول البذل فيها خصوصاً وانها قدمت اوراداً عن هذه الأتيان لتتخذ قرينة على قيامها بدفع الاموال التى يدعى المستأنف عليهما مرقتهما منهنما . على ان عقدى الايجار المتقدمين من المستأنف عليها وموقع عليهما من اقارب الزوجة المذكورة لاثبات وضع يدهم على الارض المذكورة لا يجديهما تفعلاً لحصولها وقت وجود هذه الأتيان تحت يد الست المذكورة من سنة ١٩٠٩ الى الآن حسب الأقرار المذكور بالبدل . فكيف يمكن المستأنف عليه الاول من تأجيرها مع انها ليست تحت يده كإقراره السابق » وحيث ان تلقاء هذه الظروف والقرائن المتقدمة لا يسع المحكمة الا اجابة طلب المستأنفة من الاثبات بالبينه حصول البيع صورياً اذا ان الست زمرد المذكورة كانت زوجة للمشتري منها هذه الأتيان وهذه الرابطة مانعة من اخذ كتابة على هذه الصورية اذ أنه لا يمكن ان تقاس المرأة الشرقية بالمرأة الغربية فى ذلك الوقت لاختلاف العوائد عن بعضها ومعاملة الزوج بخلاف ما تقدم ذكره تشف عن سوء الظن الأمر الذى تأبى وقوعه الزوجة المذكورة

« وحيث انه لا محل للبحث فى التقادم

١٨٣

حكم تاريخه ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣
استئناف . قيد الاستئناف في بحر ثمانية أيام .
صحته برفعه مرة ثانية في الميعاد

القاعدة القانونية

انذر المستأنف عليه المستأنف بقيد استئنافه
في ميعاد ثمانية أيام . فبدلاً من قيد استئنافه في بحر
المدة رفع استئنافاً بعريضة أخرى في الميعاد
القانوني . عدم قيد الاستئناف الأول في الميعاد
لا يطل الاستئناف بل يعتبر الاستئناف قائماً
بالعريضة الثانية
المحكمة :

« حيث ان الدفع الفرعي بعدم قبول
الاستئناف شكلاً لقيدته بعد الميعاد دفع غير
وجيه لانه لا شك في ان المستأنف له الحق
في تجديد استئنافه مادام لا يزال في المدة
القانونية المسموح فيها بالاستئناف . ولا عبرة
بكون المستأنف بعد ان قدم عريضة
الاستئناف الاولى وانذر بقيدتها في ميعاد
ثمانية ايام وبدلاً من القيد في الميعاد المذكور
قدم عريضة الاستئناف الثانية وحصل ان قلم
الكتاب قدر الرسم بها من العريضة الأولى
بدلاً من الثانية واذن يكون الدفع الفرعي في
غير محله »

(استئناف محمد افندي موسى وحضر عنه حضرة
احمد بك الديواني الحامي ضد علي افندي فتح الله وحضر
عنه حضرة صليب بك ساي الحامي . نمرة ٩٥٠ سنة
٣٠ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وحضرني
صاحبي العزة متولي بك غنيم ومحمد بك مظهر)

الى عكس ذلك من ان البيع لم يتعقد وان
الصفقة لم تتم له واذن حق له ان يطالب
الوزارة بما قبضته منه . وقد اخذت المحكمة
الاولى بوجهة نظره وحكمت على الوزارة برد
الثمن . واذن يتعين البحث فيما اذا كان شمولها
حكمها هذا بالتنفيذ الوقتي صواباً ام خطأ .

« وحيث ان المادة « ٣٩١ » مرافعات
صریحة في وجوب شمول الحكم بالتنفيذ الوقتي
اذا كان المدين معترفاً بما حكم به »

« وحيث ان الوزارة معترفة بالالتزام
الاصلي الذي نشأت عنه العلاقة القانونية بينها
وبين المستأنف ضده والذي ترتب عليه
التزامها برد الثمن فلا يغني النزاع الذي اقامته
بشأن قيام ذلك الالتزام . وما دام ان المحكمة
الابتدائية قد رأت تقريره ورأت التزام
الوزارة برد الثمن وهي معترفة بقبضها اياه
مقابل صفقة رأت المحكمة المذكورة انها لم
تم . فشمولها حكمها في ذلك بالتنفيذ الوقتي
صواب وموافق لنص المادة « ٣٩١ » مرافعات
« راجع تعليقات دالوز على قانون المرافعات
جزء اول طبعه سنة ١٩١٠ مادة « ١٣٥ »
صحيفة ٤٥٩ بند ١٩٣ و ١٩٦ و ١٩٧ وكتاب
ابي هيف بك صحيفة ٦٥ بند ١٠٣ »

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف
في محله بالنسبة للنفاذ الوقتي ويتعين تأييده »
(استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة
احمد افندي زكي البهنسي مندوبها ضد الشيخ عبد المال
عيسى جيبيل وحضر عنه حضرة احمد بك رافت الحامي .
نمرة ١١٠٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب
السعادة حافظ لطفي باشا وصاحبي العزة مراد ووجه بك
ومحمد فؤاد حسني بك)

١٨٤

حكم تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

تهدد . سبب غير جائز . بطلاق . امتناع شخص
عن المزاو في اجارة اطيان

القاهرة القانونية

التعهد بدفع مبلغ معين في مقابل امتناع
شخص عن طلب اعادة مزاو تأجير اطيان باطل
ولا يترتب على وجوده اى اثر بين المتعاقدين
لابتنائه على سبب غير جائز قانونا

المحكمة :

« حيث ان المستأنف يستند في طلبه
على ورقة بامضاء المستأنف تاريخها ٣ أغسطس
سنة ١٩١٩ جاء فيها انه بعد ان رسا المزاو على
المستأنف في استئجاره من وزارة الاوقاف
مائتي فدان لمدة ثلاث سنوات من ١٥ نوفمبر
سنة ١٩١٩ اجرها من باطنه لعبد الوهاب
محجوب مقابل ربح قدره تسعمائة جنيه تدفع
في مدى سنوات الايجار الثلاث وانه قبل
ان يعطى المستأنف عليه شركة بحق الربع في
هذه الارباح وقدره ٢٢٥ جنيهاً تدفع اقساطا
لغاية اغسطس سنة ١٩٢٢

« وحيث ان هذه الورقة المحررة لمصلحة
المستأنف ضده لم تسلم اليه واودعت امانة
عند الشيخ خلف الله عبد الرحمن و بقيت حتى
رفع المستأنف عليه الدعوى عليه هو والمستأنف
باعلان تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٢ قدما للمحكمة
« وحيث انه يؤخذ من اقوال الطرفين

وظروف الدعوى وقرائنها ان سبب تحرير
هذه الورقة هو انه بعد رسو مزاو الايجار
على المستأنف هم المستأنف عليه بطلب الفائدة
واظهر رغبته في اعادة المزاو وقدم لوزارة
الاوقاف طلبه فاضطر المستأنف ان يعطيه
ربع الربح ليكف عن الاستمرار في طلب
اعادة المزاو

« وحيث ان هذه الحقيقة تأيدت اولا
من عدم تسلم المستأنف عليه ورقة التعهد
الخاصة بشخصه وايداعها عند خلف الله عبد
الرحمن وما كان الغرض من هذا الايداع الا
الاستيثاق من عدم استمرار المستأنف عليه
في السير في المزاو مجدداً . وثانياً من التزام
المستأنف بجعل المستأنف عليه شريكا معه
بحق الربع في ربح التأجير بغير اى التزام شرعى
من جانب المستأنف عليه مقابل ما التزم له به
المستأنف اذ ثبت من نفس العقد ومن اقوال
محامى المستأنف عليه امام المحكمة انه لم يقدم
شيئاً من الايجار المطلوب لوزارة الاوقاف
ولم يدفع اى تأمين ولم يعمل اى عمل للشركة
فهو يسعى الى طلب مغنم على حساب الغير
بغير اى غرم من جانبه

« وحيث انه متى تقرر ان داعى تحرير
الورقة موضوع الدعوى هو كف المستأنف
عليه عن طلب اعادة المزاو لدى وزارة الاوقاف
يصبح ما يطلبه مبنياً على سبب غير جائز قانونا

اساسه الفش والاتفاق بين الطرفين على
الاضرار بمحقوق الغير فهو باطل ولا يترتب
على وجوده اى اثر بين المتعاقدين ويكون
الحكم المستأنف بعد ذلك غير متفق مع
القانون ويجب النجاء ورفض دعوى

المستأنف عليه والزامه بالمصاريف «
(استئناف الشيخ صالح محمد قنديل وحضر عنه
حضرة على افندى كمال حبيته المحامى ضد احمد افندى
عبد الله قرحات وحضر عنه حضرة عبد الفتاح افندى
رجائي المحامى - نمرة ٦٢٠ سنة ٤٠ قضائية - دائرة
حضرة صاحب السعادة احمد عرقن باشا وجناب مسيو
سودان وصاحب العزة على سالم بك)

قضية المحامى كمال حبيته

المدعى عليهم فى هذه القضية وقد تأيد هذا
الحكم بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩١٧ ومن ذاك
التاريخ لم يقم المدعون فيها بأى اجراء من
اجراءات المرافعة ونظراً لمضى اكثر من ثلاث
سنوات على هذه القضية وهى موقوفة حركها
قلم الكتاب باعلان بالحضور لجلسة ٧ ابريل
سنة ١٩٢١ وتبين من الاعلان وفاة مورث
المدعى عليهم فاعلن ورثته

« وحيث انه قد انقضى اكثر من ثلاث
سنوات على تاريخ ٧ مارس سنة ١٩١٧ السابق
الذكر دون أى عمل من اجراءات المرافعة
« وحيث ان وزارة الداخلية قدمت
شهادة تدل على وفاة محمد افندى البارودى
بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٠ وباحتساب المدة
من ٧ مارس سنة ١٩١٧ الى تاريخ وفاته يتبين
مضى اكثر من ثلاث سنوات ايضاً

« وحيث انه لذلك يكون طلب وزارة
الداخلية فى محله وان تحريك قلم الكتاب
الدعوى لا يمكن بحال من الاحوال اعتباره
اجراء يترتب عليه منع البطلان لانه لم يكن
خصماً فى الدعوى وانما هو عمل ادارى محض

١٨٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٢

بطلان المرافعة - عمل قلم الكتاب - تحريك
الدعوى - عمل ادارى محض -

القاعدة القانونية

قلم الكتاب ليس خصماً فى الدعوى
المدينة التى تقوم بين اثنين من الافراد . فاذا
اهمل المدعى دعواه ثلاث سنوات ثم حركها قلم
الكتاب كالعادة المتبعة فلا يمنع هذا التحريك
المدعى عليه فى الدعوى من طلب بطلان المرافعة
لمضى ثلاث سنوات على آخر اجراء حصل فيها
ولا يمكن الاحتجاج عليه بتحريك قلم الكتاب
لها لأن عمل قلم الكتاب عمل ادارى محض
لا يؤثر فى المدة اللازمة لبطلان المرافعة

المحكمة :-

« حيث انه ثابت من الاطلاع على القضية
نمرة ٨٤٥ سنة ١٩١٥ ان محكمة مصر الابتدائية
أصدرت فى ٢٥ فبراير سنة ١٩١٦ حكماً تمهيدياً
بتعيين الدكاترة محمود افندى عبد الوهاب
ومحمد افندى طاهر للكشف على مورث

المقتضى تجنبه وأن لا توجد طريقة أخرى مشروعة أو أقل اجراماً لحفظ المال المهدد « وحيث ان قتل الطيور أدى الى مباحث فقهية عديدة فقال علماء القانون أنه وان كان من غير الجائر قتل حيوان ذو قيمة كحصان او ثور او خروف وما شابه ذلك من الحيوانات التي لها قيمة جسيمة من اجل حماية بعض الحبوب او بعض البرسيم لأن النسبة بعيدة بين قيمة الحيوان وبين الضرر المقتضى تجنبه فانه يجوز بغير ان يكون هناك اجرام قتل الطيور التي تحدث ضرراً بملك الغير وقد حكم بأن المالك له الحق بأن يستعمل السم لقتل الفراخ وقت ارتكابها الضرر بزراعته (انظر جرسون نبذة ٨٤ صحيفة ٣٠٥ مادة ٤٥٤) وجاء بنبذة « ٨٨ » من الكتاب المذكور انه يجب اعتبار المالك مستعملاً لحق حماية ملكيته اذا قتل حماماً وقت ارتكابه خسائر بحديقته

« وحيث ان الخسائر التي احدثتها الوزتان بزراعة المهنم ودلت عليها المعاينة كانت جسيمة ولا نسبة بينها وبين قيمتها وقد ارتكبت الجريمة وقت حصول الضرر فيكون ركن الضرر المقتضى تجنبه متوفر وتكون الواقعة لاعتقاب عليها والحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه وبراءة المتهم مما اسند اليه طبقاً لنص المادة ١٧٢ جنایات »

(قضية النيابة العمومية ضد ايب محمد الجندي نمرة ٤٧٧٨ سنة ٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزة على عبد الرازق بك وحضرتي ابراهيم فوزى بك وسيمون كراسو بك القاضيين)

الفاتأ لطرفي الخصوم لمتابعة السير في دعوائهم ان كانت لا تزال الخصومة باقية بينهم » (قضية وزارة الداخلية ضد ورتة المرحوم محمد افندي البارودي نمرة ١٠٢٠ سنة ٩٢١ ابتدائي . دائرة حضرة صاحب العزة محمد جعفر بك وحضرتي المستر هولمز وجمال الدين اباطه بك القاضيين)

١٨٦

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

الحيوانات المستأنسة . قتلها او الاضرار بها .
بمقوبة . شروطها . مادة ٣١٢ . منهاها .

الذاعرة القانونية

قضت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات بمعاقة من يقتل عمداً وبدون مقتض أو يسم حيواناً من الحيوانات المستأنسة أو يضر به ضرراً كبيراً . فاذا قتل شخص حيواناً دفاعاً عن نفسه أو حماية لماله جاز . بشرط ان تكون قيمة الحيوان لانسبة بينها وبين الضرر المقتضى تجنبه وأن لا توجد طريقة أخرى مشروعة أو أقل اجراماً لحفظ المال المهدد .

المحكمة :-

« حيث أن المادة ٣١٢ عقوبات تشترط لعقاب من يقتل أو يسم حيواناً أن يكون ذلك القتل أو السم حاصلًا بدون مقتض » وحيث انه من الجائر عملاً بهذه المادة قتل الحيوان للدفاع عن النفس أو حماية المال بشرط ان يكون الضرر الذي قصد تجنبه بقتل الحيوان واقعاً في الحال وأن تكون قيمة الحيوان لا نسبة بينها وبين الضرر

« وحيث ان المدعية قالت ان قرار الحجر الصادر ضدها باطل لكونه صدر من بطريكة خانة الارمن الكاثوليك بمصر مع كونها سورية وليست تابعة لهذه البطريكة خانة بل تابعة الى بطريكة خانة الروم الكاثوليك

« وحيث ان المدعية سبق ابدت هذا الدفع امام المجلس الملى للارمن الكاثوليك وحكم برفضه وبالحجر عليها لأسباب منها (ان المدعية تزوجت بعقد عقد من بطريكة خانة الارمن الكاثوليك وتحررت تحت احكام قانون الكنيسة الارمنية الكاثوليكية وعمدت اولادها حسب طقوس الكنيسة الارمنية الكاثوليكية وكانت مدة حياتها متبعة مذهب وتعاليم الكنيسة الارمنية الكاثوليكية واولادها وبناتها تابعين للكنيسة الارمنية الكاثوليكية وهذه صفة تبق لها في مدة قيام الزوجية وبمدها وما القول بكون البطريكة خانة تكون مختصة بما يتولد عن عقد الزواج من المنازعات الخاصة بالصحة والفسخ والمنفعة دون ان تتعدى الأحوال الشخصية الخاصة باشخاص الزوجين فقول مردود لان الأحوال الشخصية لا تتجزأ بمعنى انه لا يصح ان يكون الانسان خاضعاً لقانون بالنسبة لبعض احواله الشخصية وتابعاً لقانون آخر بالنسبة لاحواله الشخصية الاخرى

« وحيث ان المحكمة ترى تلك الاسباب التي بنى عليها المجلس الملى للارمن الكاثوليك حكمه برفض الدفع بعدم اختصاصه قوياً وفي محلها ولا يوجد اى مانع يمنع من ان تكون

١٨٧

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣
بطريكة خانة . زواج . احوال شخصية . الزوجين
المختلف المذهب في الاصل . اختصاص

القاعدة القانونية

الشخص الذى يتزوج فى بطريكة خانة ، ما ويعقد عقد زواجه تحت احكام القانون المعمول به فى هذه البطريكة خانة يكون خاضعاً فى جميع احواله الشخصية الى هذا القانون ولو كان تابعاً فى الاصل لملة أو مذهب غير الملة والمذهب الذى عقد زواجه تحت لواثهما . ولا يستثنى من اختصاص هذه البطريكة خانة شئ من هذه المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية باخراجها من اختصاص هذه البطريكة خانة لادخالها فى اختصاص بطريكة خانة اخرى لأن الاحوال الشخصية للانسان لا تتجزأ بمعنى انه لا يصح ان يكون الانسان خاضعاً لقانون بالنسبة الى بعض احواله الشخصية وتابعاً لقانون آخر بالنسبة الى احوال شخصية اخرى

المحكمة : —

« حيث ان المدعية حجر عليها بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ من بطريكة خانة الارمن الكاثوليك بمصر

« وحيث ان يوسف نعمان وحناء خورى القيمين عليها طلبا عدم قبول الدعوى منها لان الحجر يفقدها اهلية التقاضى بنفسها

المحكمة :

« حيث انه سواء اعتبر العقد الاول بيعاً تاماً او مشروع بيع صححه العقد الثاني وآتاه واجازه فان المبيع في العقدين اطيان شائعة في احواض كثيرة حين ان ما باعه المدعى عليه الى المدعين بموجب عقد رقم ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٠ قطعة واحدة بحوض خلاف

« وحيث انهم انذروه بتسليمهم ما اشتروه وقد تبين عجزه عن تسليمه اياهم على الوجه الوارد في عقدهم واذن يكون العقد مفسوخاً ولا تأخذ المحكمة بقول من يقول بايقاف العقد حتى تقسم الاطيان لعل ما باعه المدعى عليه يطلع في نصيبه بعد القسمة لان انعقاد الايجاب والقبول بين البائع والمشتري كان متعلقاً بأطيان بينها على قطعة واحدة في حوض واحد معين ليستلموها من تاريخ الشراء وليتفعوا بها فوراً . فاذا عجز البائع عن تسليم المبيع وعن تسليمه على الوجه الذي تناوله الايجاب والقبول كان البيع مفسوخاً »

(القضية المرفوعة من وعلى عديوى خليل وآخرين وحضر عنهم حضرة اسكندر افندى داود الهامى ضد ابراهيم خليل وآخرين وحضر عن الاول حضرة مصطفى بك المكادى الهامى نمرة ٥٥١ سنة ١٩٢١ ونمرة ٥٣١ سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك فؤاد حسني وحضرني عبد المسيح حنا ومصطفى سامي بك) وقد تأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف وجاء بحجتيات الحكم ما يأتي :

« حيث انه ثابت من الاوراق ان المستأنف باع اربعة افدنة للخمسة الأول من المستأنف عليهم بعقد مؤرخ ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٠

المدعية سورية الاصل لكي تكون تابعة لكنيسة الارمن الكاثوليك لان السوريين المسيحيين لا يتبعون كنيسة واحدة بل يتبعون كنائس مختلفة مثل كنيسة الارمن الكاثوليك والروم الكاثوليك والموارنة واللاتين وكلها تابعة لرئيس ديني واحد وهو بابا روما . هذا فضلاً عن انها كانت في جميع علاقاتها الدينية تابعة الى كنيسة الارمن الكاثوليك فليس لها ان تتصل من سلطتها الآن ولذلك يكون قرار الحجر صادراً من جهة مختصة ويتعين قبول الدفع الفرعي »

(قضية الست صوفيا نهبان ضد وزارة الداخلية وآخرين نمرة ٤٦١ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزة على عبد الرازق بك وحضرني سيمون كراو بك وعلى سري بك القاضيين)

١٨٨

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١١ يناير سنة ١٩٢٣

بيع حصة مفروزة والمحق في الاصل شائع .
تسليم . عجز . فسخ

القاعدة القانونية

باع شخص عين مفروزة وكان حقه في الاصل مشاعاً . طالبه المشتري بتسليم العين المفروزة فعجز . رفعت عليه دعوى الفسخ فدفع الدعوى بالايقاف حتى تقسم الاطيان لعل ما باعه يكون في نصيبه بعد القسمة . فحكمت محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية ومحكمة الاستئناف بوجوب الفسخ

« وحيث انه يترتب على هذا البيع تسليم المبيع للمشتريين للاقتناع به متى طلب منه ذلك خصوصاً اذا كان التسليم غير مؤجل كما هو الحال في هذه الدعوى

» وحيث انه واضح من ورق الدعوى ان البائع عجز عن تسليم المبيع للمشتريين بعد ان انذروه فرفعوا عليه هذه الدعوى وطلبوا فيها فسخ البيع عملاً بالمادة ٢٧٨ من القانون المدني كما انهم طلبوا ايضاً بطلان الثلاث كميالات المحررة بضمن البيع والتي كان المستأنف يطالب بقيمتها في الدعوى المضمومة بهذه الدعوى

« وحيث ان المشتريين لم يتبعوا غير القانون في مقاضاة البائع في طلب الفسخ اذ ليس من العدل ان ينتظروا سنين عديدة وهم محرومين من الاقتناع بالمبيع وان يبقوا تحت رحمة البائع حتى يسوى مركزه مع البائع له

» وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله فيما قضى به من فسخ البيع وبطلان الكميالات الثلاث المأخوذة على المشتريين ثمناً للمبيع

(حضر عن المستأنف حضرة احمد بك رأفت الحامى وعن المستأنف عليهم حضرة اسكندر افندي داود الحامى . دائرة جناب مستر برسيغال وحضرتى صاحبي العزة على بك حسين ومحمد بك مظهر)

١٨٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ مايو سنة ١٩٢٢

اختصاص . تفسير اوامر ادارية . محاكمة تأديبية .

القاهرة القانونية

نصت المادة الخامسة عشرة من لائحة ترتيب

المحاكم الاهلية على انه ليس للمحاكم ان تعرض لتفسير الاوامر الادارية او ايقاف تنفيذها الا اذا حصلت مخالفة للقوانين واللوائح المتبعة. فاذا تبين للمحكمة من الاطلاع على حكم صادر من مجلس التأديب وعلى حكم صادر من المجلس الخصوص ان محاكمة أحد المستخدمين حصلت بطريقة قانونية وان المجلسين كانا مشكلين تشكيلاً صحيحاً وجب ان تحكم المحكمة برفض الدعوى

المحاكمة : —

« حيث ان المادة الخامسة عشر من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية نصت على انه ليس للمحاكم ان تعرض لتفسير الاوامر الادارية او ايقاف تنفيذها الا اذا حصلت مخالفة للقوانين واللوائح المتبعة

» وحيث انه تبين من الاطلاع على حكم مجلس التأديب وحكم المجلس الخصوص ان محاكمة المدعى حصلت بطريقة قانونية وان المجلسين كانا مشكلين تشكيلاً صحيحاً ولم يقدم المدعى ما يدل على عكس ذلك

« وحيث انه مما تقدم تكون دعوى

المدعى في غير محلها ويتعين رفضها »

(قضية عفيفى افندي حامد ضد وزارة الحفانية عمرة ٣٣٨ سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرة صاحب العزة ابراهيم يونس بك وحضرتى محمد نصار بك وجندى عبد الملك بك)

نعاين

« راجع الحكم الصادر من محكمة تقض
وابرام باريس المدنية ومنشور في العدد
التاسع من السنة الثالثة من مجلتنا هذه صحيفة
٤٤٤ نمرة ٣٨٥ »

١٩١

محكمة الازبكية الجزئية

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣
سبب غير جائز . اثبات . كل الطرق جائزة .

القاعدة القانونية

رفعت دعوى على شخص بمطالبة بقيمة
سند يبلغ ١٠٠ جنيه امضاه على نفسه وتعهد
بدفعه . فدفع المدعى عليه الدعوى بأن السند
باطل لايتنائه على سبب غير صحيح وطلب
اثبات عدم مشروعية السبب بجميع الطرق
القانونية والمحكمة قضت بجواز اثبات عدم
مشروعية السبب بجميع الطرق القانونية
المحكمة :

« حيث ان المدعية تستند في دعواها
الى سند على المدعى عليه بمبلغ مائة جنيه
مصرى تاريخه ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢
مذكور فيه ان القيمة وصلته تقدماً .

« وحيث ان المدعى عليه يدعى ان
السبب المنوه عنه في السند هو سبب صوري
اتحل لاختفاء السبب الحقيقي المخالف للقانون
وهو قيام المدعية باحضار اختها الى المدعى

١٩٠

محكمة الازبكية الجزئية

حكم تاريخه ٣ مايو سنة ١٩٢٣
بواب . خادم المالك . تحصيل الايجار .
براعة المستأجر

القاعدة القانونية

البواب الذي يمينه المالك ويكلفه بتحصيل
الايجار من السكان يعتبر خادماً عند المالك
فتبرأ ذمة السكان بدفع الايجار له
المحكمة : —

« حيث انه ثبت من الاطلاع على قضية
الجنحة نمرة ٤٢٨ سنة ٩٢٣ الازبكية ان
بواب المنزل حصل من السكان اجرة شهر يناير
سنة ٩٢٣ وسرق بعض ملابسهم وهرب وحكم
عليه غيائياً بالحبس من اجل الجريمةين
المذكورتين

« وحيث انه تبين من ذلك صحة ما يدعيه
المدعى عليه من انه دفع اجرة شهر يناير
سنة ١٩٢٣ للبواب

« وحيث ان البواب هو خادم بطرف
المدعى فلا يصح له ان يتبرأ من عمله ويكون
المدعى عليه خالص من اجرة شهر يناير

« وحيث ان المدعى عليه سند اجرة
الاشهر التالية لغاية شهر ابريل سنة ١٩٢٣
يدفعها للمدعى بالجلسة عند مواعيد استحقاقها

« وحيث انه مما تقدم تكون دعوى
المدعى في غير محلها ويتعين رفضها »

(قضية محمد عبد السلام بسيوني ضد راشد افندى
جرجس نمرة ١٤٧٩ سنة ٩٢٣ اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة جندى بك عبد الملك القاضي)

عليه لتكون خلية له ويطلب المدعى عليه التصريح له بإثبات هذا السبب بجميع الطرق القانونية بما فيها البيئة

« وحيث انه يشترط لصحة التعهدات ان تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانوناً (مادة ٩٤ مدني)

« وحيث ان القانون يبيح الاثبات بالبيئة وبالقرائن فيما تزيد قيمته عن الألف قرش لمن كان لديه مانع منعه من الحصول على كتابة (مادة ٢١٥ مدني)

« وحيث ان من يتعهد بأمر ما السبب غير جائز قانوناً ليس في استطاعته الحصول من الطرف الآخر على كتابة يعترف له فيها بذلك السبب الغير جائز لأنه بهذا الاعتراف يبطل التعهد الصادر لمصلحته ولذا يكون من حق المتعهد اثبات عدم مشروعية السبب بجميع الطرق القانونية بما فيها البيئة والقرائن . وقد أجمع على ذلك شراح القانون . واحكام المحاكم (انظر دوهلس الجزء الثالث صحيفة ١٢١ نبذة ٢٥ . وولتون الجزء الاول صحيفة ١١٠ . والبنديكت الفرنسية تحت عنوان "Obligation" الجزء الثاني صحيفة ٨٨ وما بعدها)

وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة قبل الفصل في الموضوع احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى عليه بجميع الطرق القانونية بما فيها البيئة ان السبب في تحرير السند المقدم

من المدعية هو احضار اختها لتكون خلية له وان يكون للمدعية نفي ذلك بالطرق عينها »

(قضية الست مفيدة محمد ضد الخواجة ابراهيم جرجس نمرة ٢٣٥٨ سنة ٩٢٣ صدر الحكم حضرة صاحب العزة جندى بك عبد الملك القاضي)

١٩٢

محكمة بني سويف الجزئية

حكم تاريخه ٩ مايو سنة ١٩٢٣

سرقة . نصب . الكذب للاستحواز على مال الغير .

القاعدة القانونية

وجدت عذرة ضالة فادعى شخص انها ملكه واستلمها بناء على هذه الدعوى الكاذبة . ظهر المالك الحقيقي وادعاها لنفسه . فأنكر عليه الشخص الاول حقه فيها مصرأ على انها ملكه ثم تبين كذبه . رفعت الدعوى العمومية عليه قضى ببراءته بناء على ان الكذب وحده لا استحواز مال الغير لا يعد اختلاساً ولا سرقة ولا نصباً لفقدان اركان هذه الجرائم

الحكمة :-

« بما ان وقائع الدعوى تتلخص في ان فهمي يوسف زيدان احد شهود الاثبات وجد بين اغنامه عذره ضالة وبينما كان يبحث عن صاحبها على مسمع من المتهم اوفد اليه هذا غلامين في طلبها مدعيا انها ملكه فسلمها اليهما وهما سلمهاا لمتهم في الحال وبعد ذلك اتضح ان العذرة مفقودة من المجنى عليه ولما

تحت أى نص من نصوص قانون العقوبات (وهو تقص كان يجب على المشرع ملاقاته) وعلى ذلك يتعين براءة المتهم عملاً بنص المادة ١٧٢ جنایات »

(قضية النيابة العمومية ضد حسين اسماعيل محمد
نمرة ٢١ سنة ٩٢٣ جنح بنى سليف . اصدر الحكم
حضرة محمد افندى فتحي القاضي وبحضور على افندى عرفه
معاون النيابة)

١٩٣

محكمة النيا الجزئية

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ١٩٢٣

هتك العرض . شروع . نية .

القاعدة القانونية

جريمة هتك العرض بالقوة يتم الشروع
فيها بمجرد استعمال القوة مع المجنى عليه مع
وضوح النية في استعمالها
الحكمة :-

« حيث ان المتفق عليه ان جريمة هتك
العرض بالقوة يتم الشروع فيها بمجرد استعمال
القوة مع المجنى عليه مع وضوح النية في
استعمالها (راجع جارسون جزء اول تعليقات
على المواد ٣٣١ - ٣٣٣ ع فرنسى ص ٨٥١
ونص ما جاء فيه

Lorsqu'il s'agit d'un attentat à la
pudeur avec violence, le crime sera
commencé lorsque l'agent aura usé de
la force. Sans doute, cet acte se con-
fondra alors presque toujours avec
l'attentat consommé, mais non pas
nécessairement; celui qui, dans un but
obscène, pousse une femme par le bras

طالب بها المتهم انكرها فقدم بلاغاً بالواقعة
واقامت النيابة الدعوى العمومية على المتهم
باعتباره مختلساً طبقاً للمادة ٢٧٥ عقوبات

« وبما ان القانون عرف السرقة في المادة
٢٦٨ عقوبات بأنها اختلاس منقول مملوك للغير
وظاهر من الوقائع المتقدمة ان المتهم لم يختلس
العنزة لا من صاحبها مباشرة ولا ممن وجدت
في حيازته بل سلمها اليه هذا الاخير بارادته
واختياره فركن الاختلاس في هذه الحالة
معدوم ولا عبرة بكون المتهم حصل على
العنزة بادعائه كذبا انها ملكه لأن مجرد
الاستحواز على الشيء بطريق الكذب او
التدليس لا يغنى وحده عن ركن الاختلاس
طالما ان التسليم حصل اختياريا مهما كانت صفة
الشخص الذى تلقى المتهم عنه الحيازة

« وبما انه لا يمكن من جهة اخرى اعتبار
ما وقع من المتهم نصيباً منطبقاً على المادة ٢٩٣
عقوبات لتجرد الواقعة المسندة اليه من الطرق
الاحتمالية التى هي ركن اساسى لجريمة النصب
ولا محل كذلك للقول بان المتهم يعتبر متخذاً
لنفسه صفة كاذبة بادعائه انه صاحب العنزة لان
هذه الصفة في الحقيقة هي اقرب لان تكون
واقعة على العنزة منها على شخصه حيث
وصفها انها ملكه حالة كونها مملوكة لغيره فادعاء
الشخص بكونه مالكا لشيء معين ليس فيه
معنى للصفة التى قصدتها القانون بل هو مجرد
ادعاء بالملكية لا بالصفة

« وبما ان ما وقع من المتهم وان كان يعد
أمرأ مخالفاً للذمة او الشرف الا انه لا يقع

« وحيث لذلك يتعين الحكم بعدم الاختصاص طبقاً للمادة ١٧٤ جنايات »

(قضية النيابة العمومية ضد احمد عبد المنعم حسانين
نمرة ٤٦٩ سنة ٩٢٣ جتج بتدر النيا . اصدر الحكم
حضرة محمد اقدى المشاوي القاضى)

١٩٤

محكمة سوهاج الجزئية

قرار تاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٣

سرقة . اكراه . ظرف مشدد . شروط .
زمن وقوع الاكراه .

القاعدة القانونية

الاكراه الواقع من السارق بعد اتمام الجريمة
وتفويضها توصلاً للهرب لا يمكن اعتباره ظرفاً
من الظروف المشددة للجريمة . ولأعتباره ظرفاً
من الظروف المشددة للجريمة يجب ان يقع تسهياً
لتفويضها واتمامها كأن يقتدرن الاكراه بفعل المتهم
عند اختلاس المال من صاحبه وانتزاعه من
حيازته أو ان يحصل الاكراه بعد وقوع
الاختلاس مباشرة عند ما يريد المالك أو
أرباب الحفظ أو أحد الاشخاص الذين شاهدوا
او علموا بوقوع السرقة استرداد المال المسروق
واستخلاصه من حيازة السارق

المحكمة :-

« حيث انه مع التسليم بصحة الوقائع
التي تضمنتها شهادة الشاهد عبد اللطيف عبد
الحميد من انه خرج ليلاً من منزله فوجد
جاموسة المجنى عليه خارجة من الحارة فاخذها
وربطها بمنزل المجنى عليه كما كانت ووجد

ou les épaules, commence à exécuter le crime, il ne l'accomplit réellement que lorsqu'il fait un acte impudique.

« وحيث ان المجنى عليها في هذه القضية
اصرت في التحقيق وامام المحكمة وكذلك
اصر اخوها امام المحكمة ان المتهم تبعها الى
داخل احدى غرف المنزل في الدور الأول
ودفع الباب فصعدت هي الى اعلى المنزل
واختبأت تحت طاولة في احدى غرفه فتبعها
وضربها حتى احدث بها اصابة (عولجت بسببها
اثني عشر يوماً) واهسك نديها وان نيت
كانت منصرفة الى ارضاء شهوته ولم يثبت
في التحقيق من جانب الاتهام او الدفاع انه
كان هناك داع لاستعمال القوة من جانب
المتهم عن ذلك

« وحيث لذلك يكون ما وقع من المتهم
كافياً لتكوين جريمة الشروع في هتك عرض
المجنى عليها بالقوة ان لم يصل الى الفعل التام
بمسكه نديها والقانون قد وضع الشروع
والفعل التام في هذه الجناية على قدم المساواة
في العقوبة لصعوبة الفصل بينهما

« وحيث انه ما دامت الوقائع المنسوبة
للهتهم تكون جنائية هتك عرض بالقوة او
شروع فيه فليس من اختصاص محكمة الجناح
النظر فيها ولا تبين صحتها من فسادها ولا
تقدير قيمة الاقوال التي تبعت لتأييدها
وذلك متروك للمحكمة المختصة بالفصل في
موضوعها

وقتها المتهم بمحوش المنزل فذهب ليمسكه فلوى اصبعه وجرى فان هذه الوقائع لا تكون واقعة السرقة باكراه معاقب عليها طبقاً للعادة ٢٧١ عقوبات المطلوب تطبيقها واحالة المتهم بمقتضاها على محكمة الجنايات وذلك لأن الاكراه في الواقع هو ظرف مشدد للسرقة فيجب ان يقع الاكراه تسهيلاً لتنفيذ الجريمة واتمامها كأن يقرن الاكراه بفعل المتهم عند اختلاس المنقول من ماله وانزاعه من حيازته او ان يحصل الاكراه بعد وقوع الاختلاس مباشرة عندما يريد المالك او ارباب الحفظ واحد الاشخاص الذين شاهدوا او علموا بوقوع السرقة استرداد المنقول المسروق واستخلاصه من حيازة السارق فيقع الاكراه تنفيذاً للجريمة واتمامها

«وحيث انه لا يجب على كل حال ان يعتبر من الظروف المشددة الاكراه الواقع من السارق بعد اتمام الجريمة وتنفيذها توصلاً للهرب ليس الا عند اكتشافه (راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٦ يونيه سنة ١٨٩٤ وهو منشور بمجلة القضاء سنة ١٨٩٦ وحكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وحكم محكمة مصر الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٠٤ الذي تأيد بحكم محكمة الاستئناف في ١٦ يونيه سنة ١٩٥٤ ومنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩٠٥ نمرة ٤٣ صحيفة ٨٩) راجع ايضاً في هذا المعنى الفقرة نمرة ١٧٤٨ جران مولان شرح قانون العقوبات جزء ثان وفي هذا المعنى شوفر وهيلي جزء

خامس صحيفة نمرة ٢٩٥ فقرة ٢١٢١ في القسم الاخير منها وفيها دحض للرأى المخالف لذلك « وحيث انه ثابت من شهادة الشاهد عبد اللطيف عبد الحميد المسلم بصحتها ان الماشية المسروقة حصل ردها الى منزل مالكها وربطت بمعرفته في محل وجودها الاصل. وان الاكراه (جزع الاصبع) وقع على الشاهد بعد ذلك من شخص رآه الشاهد واقعاً في الظلام فأراد ضبطه وبعد ان جزع اصبعه فر هارباً (تراجع اقواله بمحضر التحقيق)

«وحيث انه فضلاً عن ذلك لم يثبت من التحقيق ان المتهم شوهد ماسكاً الجاموسة المختلسة أو ماشياً وراءها أو مدافعاً عن استرداد حيازتها ولا شيء في التحقيق يدل على ان المتهم اختلس أو حاول ان يختلس منقولاً ملك الغير وكذلك لم يثبت ان هذا المنقول وجد في وقت من الاوقات في حيازة السارق وهو المتهم

«وحيث ان الغرض الذي ذهب اليه الشاهد عبد اللطيف عبد الحميد من ان الجاموسة حصل فك رباطها بمعرفة المتهم توصلاً لسرقها هو فرض من اعتقاد الشاهد واستنتاج من استنتاجاته لا من الحوادث التي رآها بنفسه فرواها في شهادته

«وحيث ان الوقائع الثابتة من التحقيق تكون في مجموعها جريمة دخول منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه وجريمة احداث جرح باخر يستحق من اجله علاجاً اقل من عشرين يوماً

في شهادته ولا تناقض بين تلك الشهادة وما ذهبت اليه هذه المحكمة اذ ليس ببعيد ان تكون الجاموسة تسربت من المنزل عند دخول المتهم اليه لارتكاب جريمة فيه «

(قضية فرج عبد الرحمن ضد فرج ابوالحسن وآخر
مرة ٣٥ سنة ٩٢٣ احالة سوهاج . اصدر الحكم
حضرة صاحب العزة رزق ميخائيل بك القاضي)

« وحيث ان هذه النتيجة لاتتافي في ذاتها
بمجموع شهادة شاهد الاثبات في هذه القضية
الا فيما يختص باستبعاد الاستنتاج الشخصي
الذي ذهب اليه من ان الجاموسة حصل فك
رباطها بمعرفة المتهم لسرقها وهذا الامر فرض
كما ذكرنا قائم على اعتقاد الشاهد لا على
مشاهداته فليس هناك والحالة هذه تجزئة

قَرَارُ الْجَائِزِ الْإِنْجَائِي

٢- ان منشور وزير الداخلية في حكم
القانون طبقاً لأحكام المادتين ٢١ و ٩٩ من
قانون الانتخاب
اللجنة :-

« حيث ان المنشور نمرة ١٥ الصادر من
حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بتعيين
طريقة واجراءات انتخاب المندوبين نص
بالفقرة ٢٠ منه على وجوب حضور ثلاثة من
اعضاء لجنة الانتخاب على الاقل اثناء عملية
الانتخاب منهم كاتب السر حتى اذا نقص العدد
عن ثلاثة فعلى الرئيس اكمال العدد من الناخبين
الحاضرين والا كانت اعمال اللجنة باطلة
« وحيث ان هذا النص يدل بمجرد
الاطلاع عليه (أولاً) على ان عدد الاعضاء
يجب ان يكون ثلاثة على الاقل بخلاف الرئيس
بدليل قوله ان على الرئيس اكمال العدد أى
عدد الاعضاء من الناخبين الحاضرين اذا نقص

١٩٥

لجنة انتخاب محافظة مصر

قرار تاريخه ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . لجنة الانتخاب . تشكيلها . عدد اعضائها .
منشور وزير الداخلية . قانون .

القاعدة القانونية

١- قضى المنشور نمرة ١٥ الصادر من
وزير الداخلية بتعيين طريقة واجراءات انتخاب
المندوبين بوجوب حضور ثلاثة من اعضاء
لجنة الانتخاب على الأقل في اثناء عملية
الانتخاب منهم كاتب السر حتى اذا نقص
العدد عن ثلاثة فعلى الرئيس اكمال العدد من
الناخبين الحاضرين والا كانت أعمال اللجنة
باطلة . فاذا نقص عدد الاعضاء الى اثنين ولو مدة
ساعة واحدة وجب ابطال الاجراءات

١٩٦

لجنة انتخاب محافظة مصر

قرار تاريخه اول اكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . سن المندوب . تحديد السن .

القاعدة القانونية

شرطت المادة « ٢٠ » من قانون الانتخاب في المندوب ان تكون سنة خمساً وعشرين سنة ميلادية كاملة على الأقل . والمعبرة في بلوغ المندوب سن الخامسة والعشرين وقت انتخابه مندوباً

اللجنة : —

« حيث ان لجنة الانتخاب اعتبرت سن الطاعن اربعا وعشرين سنة ولذلك ألغت انتخابه

« وحيث ان الطاعن قدم صورة شهادة ميلاد تفيد انه بلغ سن الخامسة والعشرين في شهر يولييه سنة ١٩٢٣ أى انه كان سنة وقت الانتخاب اكثر من خمس وعشرين سنة المطلوبة لصحة انتخابه

« وحيث ان سن الخامسة والعشرين المشرط في المادة ٢٠ من قانون الانتخاب يقصد به ان يكون المندوب المنتخب بلغه وقت الانتخاب كما يؤخذ ذلك من نفس نص المادة ٢٠ السابق ذكرها .

« وحيث ان الصورة الرسمية لشهادة

عن ثلاثة (ثانياً) انه اذا نقص عددا لاعضاء عن ثلاثة تكون اعمال اللجنة باطلة

« وحيث ان هذا المنشور واجب مراعاته لانه في حكم القانون فقد جاء في قانون الانتخاب بالفقرة الثالثة من المادة ٢١ ان طريقة الانتخاب (أى انتخاب المندوبين) تتمين بمنشور يصدره وزير الداخلية . وفي المادة ٩٦ منه ان لوزير الداخلية ان يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ قانون الانتخاب

« وحيث ثبت من محضر لجنة الانتخاب نمرة ٥ قسم الجمالية ان اللجنة كانت في المادة ما بين الساعة ١ والساعة ٢ والدقيقة ١٥ مساء مشكلة من الرئيس ومن عضوين فقط . هذا فضلا عن انه اتضح ان ثلاثة من الاعضاء صوتوا أمام لجنة أخرى وهذا يدل على انهم ليسوا من الناخبين المقيدين أمام هذه اللجنة وذلك منافع للفقرتين ٦ و ٢ من منشور الداخلية نمرة ١٥ فيكون تشكيلها على هذا الوجه غير قانوني ويكون الطعن في محله واجراءات اللجنة باطلة ويتعين التقرير بالغائها »

(طعن محافظة مصر ضد لجنة انتخاب قسم الجمالية نمرة ٥ . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حداية باشا وبحضور حضرات ابراهيم عارف بك القاضي ودرويش بك حجاب من الاعيان)

تعليم

وصدر قرار من الهيئة تقسمها بالنسبة الى اللجنة نمرة ٥ قسم الازبكية

الميلاد هي ورقة رسمية واجب الاخذ بها وعلى ذلك يكون الطعن في محله ويتعين قبوله»
(طعن محمد ابراهيم ضد لجنة انتخاب قسم مصر القديمة - صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حداية باشا المحافظ والهيئة السابقة)

١٩٧

لجنة انتخاب محافظة مصر

قرار تاريخه أول أكتوبر سنة ١٩٢٣
انتخاب - تعيين الحائز للاصوات - شبهة -
ترجيح - بطلان

القاعدة القانونية

يتعين على اللجنة المنوط بها ادارة عملية الانتخاب عند عدم وجود ما يعين لها شخص الحائز للاصوات المشتبه فيها اسقاط هذه الاصوات وليس من حقها الترجيح والا كانت عملية الانتخاب باطلة
اللجنة :

« حيث انه اتضح من محضر لجنة الانتخاب نمرة ٥ قسم باب الشريعة انه وجد شخصان باسم محمد يوسف بالكشف الثلاثيني نمرة ٧٣ واللجنة اعتبرت الاصوات التي بهذا الاسم لاحد الشخصين وهو مقول بحجة ان ناخبيه جميعهم عمال

» وحيث ان اللجنة كان يتحتم عليها عند عدم وجود ما يعين لها شخص الحائز للاصوات اسقاط هذه الاصوات وليس من حقها الترجيح واذن يكون هذا الطعن في محله ويكون الانتخاب المذكور لاغياً ويتعين التقرير بالغائه»
(طعن محافظة مصر في انتخاب لجنة باب الشريعة - صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حداية باشا المحافظ والهيئة السابقة)

١٩٨

لجنة انتخاب محافظة مصر

قرار تاريخه أول أكتوبر سنة ١٩٢٣
انتخاب - تشابه الاسماء - تمييزها بصناعة الشخص -

القاعدة القانونية

النت اللجنة المنوط بها ادارة الانتخاب اصواتاً تالها شخص بناء على وجود اسماء مشابهة لأسمه في الكشف الثلاثيني - طعن الناخب في هذا الالتاء وقال ان اسمه يتميز عن أسم المنافس له المشابه له في الاسم بصناعته - ثبت من فحص الاصوات ان ١١ صوتاً مذكوراً فيها اسم الرجل (على حسين) مضافاً اليه صفته (تاجر) وان الصوتين الاخيرين لم يعين فيهما صاحب الاسم

قررت لجنة محافظة مصر الغاء قرار اللجنة بناء على ان صفة التاجر تميزه كفاية عن المنافس له
اللجنة :

« حيث انه بمراجعة اوراق الاصوات بعد فضاء المظاريف التي كانت بها هذه الاوراق اتضح ان عدد اوراق الاصوات التي بها اسم على حسن افندى هو ١٣ من ذلك ١١ مذكور بكل منها اسم على افندى حسن التاجر وورقتان مذكور باحدهما على افندى حسن بدون ذكر ما يعين صاحب هذا الاسم والثانية مذكور بها ما يعين شخصية الناخب ولذلك تكون هاتان الورقتان فقط لاغيتين واما بقية الثلاثة عشر فصحيحة

« وحيث انه لم يتل في هذا القسم الثلاثيني شخص هذا القدر من الاصوات » وحيث ان اسم على حسن وان كان متعدداً الا ان لكل منهم صناعة وحرفة تميزه عن الآخر الشبيه له في الاسم فاحدهما موظف والآخر صباغ ولذلك يكون ذكر تاجر على اسم على حسن هو مميز لشخص الطاعن عن المشابهين له في الاسم ولذلك يكون الطعن في محله ويكون الانتخاب المذكور لاغياً ويتعين التقرير بالغاءه »

(طنن على افتدى حسن في انتخاب قسم شبراخية ٧٠١٢ . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حديدة باشا المحافظ وعضوية حضرتي ابراهيم بك عارف القاضي ودرويش بك حجاب)

١٩٩

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٣ اكتوبر سنة ١٩٢٣
انتخاب . لجنة الانتخاب . تغيير مكان انعقادها

القاعدة القانونية

اذا تبين ان لجنة انتخاب المندوب عقدت في غير المكان المحدد ثم تبين ان تغيير المكان لا يغير النتيجة التي ظهرت من عملية الانتخاب فلا بطلان

اللجنة : —

« بعد الاطلاع على محضر انتخاب المندوب المذكور ظهر انه نال ثمانية عشر صوتاً أي اكثرية اصوات القسم فيما لو حضر

جميع الناخبين ومن ذلك تبين ان تغيير المكان لا يغير هذه النتيجة »

(طنن خليل الحلاوي غمرة ٦ . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا مدير الشرقية وحضرتي عمر عارف بك القاضي وبدوي النمر بك)

٢٠٠

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣
انتخاب . لجنة . تقسيم عملية الانتخاب

القاعدة القانونية

تقرر ان تباشر عملية الانتخاب بناحية ما لجنة واحدة وعين العمدة رئيساً لها ثم تبين ان العمدة قسم عملية الانتخاب قسمين اختص هو بأحدهما وعين لجنة من تلقاء نفسه للقسم الثاني كان عمله باطلاً ويتعين الغاء الانتخاب
اللجنة : —

« حيث أنه تقرر أن تباشر عملية الانتخاب بالناحية المذكورة لجنة واحدة وعين العمدة رئيساً لها »

« وحيث تبين أن العمدة قسم عملية الانتخاب الى قسمين اختص هو بأحدهما وعين لجنة من تلقاء نفسه للقسم الثاني فيكون عمله باطلاً ويتعين الغاء الانتخاب »

(طنن مديرية الشرقية . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا مدير الشرقية وحضرتي عمر بك عارف القاضي وبدوي النمر بك)

عملية الانتخاب مفعودة النظام وجب الحكم
بالغاء الانتخاب

اللجنة :-

« حيث انه ثبت من الاطلاع على محضر
انتخاب الناحية المذكورة أن عملية الانتخاب
بها لم تكن طبقاً للقانون وقد اثبت رئيس
اللجنة بالمحضر عبارة تدل على حصول تأثير
من بعض الناخبين

« وحيث ثبت من التقرير المقدم من
المشرف ان اعمال الانتخاب بهذه الناحية
كانت مفعودة النظام وانه تركها غير مستريح
البال لهذه الاعمال ويخشى ان يقوم الرئيس
بعمل ضار لفقدانه الاحترام من الناخبين »
(طعن مصطفى النجار وآخرين . صدر القرار
برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود صائق يونس باشا
مدير الشرقية وحضرتى عمر بك عارف القاى وبهوى
النمر بك)

٢٠٣

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣

انتخاب . استعمال الحقوق الانتخابية مرتين . بطلان

القاعدة القانونية

اعطى ناخب صوته فى قسم ثم اتضح
ورود اسمه بكشوف ناحية اخرى واستعمل
حقوقه الانتخابية بها ورجح صوت هذا الناخب
اصوات المندوب الذى اعطى صوته له ولولاه
لتساوت الاصوات بينه وبين منافس له كانت
عملية الانتخاب باطلة ووجب الغاء الانتخاب

٢٠١

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣

انتخاب . عدد الحاضرين . عدد الاوراق .
اختلاف . بطلان

القاعدة القانونية

ثبت أن عدد الذين حضروا الانتخاب
٢٧ ثم تبين أن عدد الأوراق التى وجدت فى
الصندوق ٣٠ فقضى بالغاء الانتخاب

اللجنة :-

« حيث ظهر من تقرير المشرف المبني
على ما شاهده من الاجراءات ان من حضروا
من الكشف الثلاثين نمرة ٩ ثم ٢٧ ولكن
الاوراق التى وجدت فى عين الصندوق
المختصة بهذا القسم ٣٠ ورقة فيتين من ذلك
ان ثلاثة اوراق دست دساً لصالح احد المرشحين
« وحيث ان المندوب الذى انتخب طاز
١٥ صوتاً فتكون الاصوات الثلاثة مرجحة
بلا محالة لمن انتخب ومن ثم يتعين الغاء
الانتخاب عن هذا القسم »

(طعن مديرية الشرقية ضد على طامر السيد .
صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود صائق
يونس باشا مدير الشرقية وحضرتى عمر عارف بك وبهوى
النمر بك)

٢٠٢

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣

انتخاب . تأثير . بطلان

القاعدة القانونية

اذا حصل تأثير من بعض الناخبين وكانت

اللجنة :-

« حيث ظهر ان احد الناخبين في هذا القسم اعطى صوته به مع ورود اسمه بكشوف ناحية مهدي واستعمل حقوقه الانتخابية فيها » وحيث ان صوت الناخب المذكور رجح اصوات المندوب على الطاعن ولولاه لتساوت الاصوات واقترع بينهما »

(طعن جرجس دميان . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة عمود صادق يونس باشا مدير الشرقية وحضرتي عمر عارف بك القاضي وبدوي النمر بك)

٢٠٤

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣

انتخاب . المادة ١٩ . تطبيقها .

القاعدة القانونية

قضت المادة ١٩ من قانون الانتخاب بأن كل ثلاثين ناخباً ينتخبون مندوباً واحداً من بينهم فاذا ثبت ان ناخباً قسم انتخاب مندوبين عن قسمين وجب ابطال انتخاب المندوب في القسمين

اللجنة :-

« حيث ظهر ان الكشفيين للمرة ٣٧ و ٥٣ هما عبارة عن صورة واحدة من الكشف للمرة ٣٧ »

« وحيث ان ناخب القسم للمرة ٥٣ لم

يتقدموا للاختيار وانتخب المندوبان من ناخبي القسم للمرة ٣٧ »

(طعن مديرية الشرقية بالفناء انتخاب المندوبين في القسمين الثلاثين للمرة ٣٧ و ٥٣ بتدر بليس صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة عمود صادق يونس باشا مدير الشرقية وحضرتي عمر بك تارف وبدوي النمر بك)

٢٠٥

لجنة انتخاب الدقهلية

قرار تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . ترشيح . تعدد الترشيح . اصحابها . اسبقها تقديمها للمديرية .

القاعدة القانونية

١ - اذا رشح مندوب شخصين كان الاصح للترشيح اسبقهما في التقديم للمديرية
٢ - قضت المادة ٣٤ من قانون الانتخاب بأنه لا يجوز ان يرشح الموظف في دائرة عمله الخاصة . قاضي محكمة شرين الشرعية يجوز له ان يرشح نفسه بدائرة ميت غمر ولوانها داخلية ضمن دائرة محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية وهي دائرة اعماله العامة

اللجنة :-

اطلعت اللجنة على اوراق ترشيح حضرة المرشح وغصتها وكانت نتيجة الفحص كما يأتي :
اولا - حضرة المرشح اسمه وارد بجدول انتخاب ناحية كوم النور للمرة ٣٠٠٦ وسنة الآن ٣٣ سنة وصناعته قاضي محكمة شرين الشرعية

ثانياً - حضرته ليس من الضباط

٢٠٦

لجنة انتخاب الدقهلية

قرار تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . تصديق المأذون . دائرة
عمل الموظف . ترشيح

القاعدة القانونية

استبعدت اللجنة المشكلة بسراى مديرية
الدقهلية طبقاً للمادة «٣» من قانون الانتخاب
اربعة اصوات حازها مرشح للاسباب الآتية :

١ - ظهران من بين المرشحين مندوب
القسم نمرة ٤ بناحية كوم التعالب تصدق على
ورق ترشيحه من مأذون ناحية ابشاي التابعة
لمحكمة المحلة الكبرى . وهذا البلد ليس من
بلاد دائرة انتخاب المرشح

٢ - وكذا مندوب القسم نمرة ٥ بناحية
الريدانية التابعة لمركز المنصورة . موظف مهندساً
بمركز السنبلاوين تبع تفنيس رى زفتى بالمنصورة
وقد كان يمكن للجنة اعتبار ترشيح هذا المرشح
صحيحاً لأن الدائرة الانتخابية المرشح لها هذا
المرشح لا تدخل ضمن دائرة عمل المهندس
الخاص ولأن اللجنة ترى ان دائرة عمل هذا
الموظف الخاص هي دائرة مركز السنبلاوين
طبقاً للمادة ٣٤ من قانون الانتخاب الا ان
التصديق على ورقة الترشيح حصل بمحكمة
السنبلاوين الاهلية التى لا يقع ضمن دائرة هذا
الترشيح الانتخابية كما اشير بتعليمات وزارة

المستودعين ولا هو من الجنود الذين بالاجازة
الحره ولا من امراء ولا نبلاء الاسرة المالكة
كما هو ثابت فى اوراق الترشيح ومعلومات
اللجنة

ثالثاً - المندوبون الذين رشحوه عددهم
٣٩ وجميعهم من مندوبى الدائرة المرشح لها
واوراق الترشيح قدمت للمديرية فى خلال
المدة المحددة بالقانون وقد ظهر ان من بين
مرشحيه مندوب القسم نمرة ٥ بناحية كفور
البهاية رشح ايضاً عبد الله افندى عبد المجيد
بركه فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٣ وترشيحه هذا
بعد نشر المرسوم واوراق ذاك المرشح قدمت
للمديرية قبل اوراق هذا فاستنزل من عدد
مرشحيه واضيف لذلك لان اوراقه اسبق فى
التقديم فيكون الباقى له ٣٨ وهو اكثر
من اللازم

« وحيث ان المادة ٣٤ من قانون الانتخاب
قضت بعدم جواز ترشيح الموظف فى دائرة
اعماله الخاصة

« وحيث انه وان كان حضرة المرشح
موظفاً ضمن دائرة محكمة المنصورة الابتدائية
الشرعية الا ان اللجنة ترى ان دائرة عمله
الخاص هي دائرة محكمة شرين الجزئية الشرعية
وهذا لا يمنع ترشيحه بدائرة ميت غمر »

(مادة ترشيح حضرة الشيخ محمد سليمان . صدر القرار
برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود صدق بلتا مدير
الدقهلية وحضرته محمد بك نور القاضى و ابراهيم بك
الشهاوى)

الداخلية الصادر بها المنشور نمرة ١٩ انتخابات ولذلك اعتبرت اللجنة ان هذين الصوتين غير صحيحين

٣ - ومندوب القسم نمرة ١٨ بناحية شها رشح كامل افندى يوسف احد مرشحي هذه الدائرة الذى قدم اوراقه للمديرية قبل هذا المرشح فاسقطت اللجنة هذا الصوت الاخير من عدد مرشحي هذا المرشح وترشيحه للاثنين كان قبل نشر المرسوم

٤ - وايضاً مندوب القسم نمرة ٢٧ شها استنزل لانه تصدق على ترشيحه من محكمة ميت غمر التى لا تقع ضمن هذه الدائرة الانتخابية فيكون مجموع المستنزل اربعة اصوات فيصبح الباقي له ٨١ صوتاً وهو اكثر من المقرر قانوناً واوراق ترشيحهم مستوفية الاجراءات.

اللجنة : -

« اولاً - حضرة المرشح اسمه وارد بجدول انتخاب ناحية بندر المنصورة بنمرة ١٦٩٨٨ وسنه الآن ٤٠ سنه

« ثانياً - حضرته ليس من الضباط المستودعين ولا هو من الجنود الذين بالاجازة الحره ولا من امراء ولا نبلاء الاسرة المالكة كما هو ثابت فى اوراق الترشيح ومعلومات اللجنة

« ثالثاً - المندوبون الذين رشحوه عدد ٨٥ وجميعهم من مندوبى الدائرة المرشح لها واوراق الترشيح قدمت للمديرية فى

خلال المدة المحددة بالقانون وقد ظهر ان من بينهم مندوب القسم نمرة ٤ ناحية كوم التعالب تصدق على ورق ترشيحه المقدم عنه من مأذون ناحية ابشان التابعة لمحكمة المحلة الكبرى الشرعية وهذا البلاد ليس من بلاد دائرة انتخاب هذا المرشح كذا مندوب القسم نمرة ٥ بناحية الريدانيه التابعة لمركز المنصورة تبين انه موظف مهندساً بمركز السنبلاوين تبع تفتيش رى زفتى بالمنصورة . وقد كان يمكن للجنة اعتبار ترشيحه لهذا المرشح صحيحاً لأن الدائرة الانتخابية المرشح لها هذا المرشح لا تدخل ضمن دائرة عمل المهندس الخاص ولان اللجنة ترى ان دائرة عمل هذا الموظف الخاصة هى دائرة مركز السنبلاوين طبقاً للعادة ٣٤ من قانون الانتخاب الا ان التصديق على ورقة الترشيح حصل بمحكمة السنبلاوين الاهليه التى لا تقع ضمن دائرة هذا المرشح الانتخابية كما اشير بتعليمات وزارة الداخلية الصادر بها المنشور نمرة ١٩ انتخابات ولذلك اعتبرت اللجنة ان هذين الصوتين غير صحيحين ومندوب القسم نمرة ١٨ ناحية شها رشح كامل افندى يوسف احد مرشحي هذه الدائرة الذى قدم اوراقه للمديرية قبل هذا المرشح فاسقطت اللجنة هذا الصوت الاخير من عدد مرشحي هذا المرشح وترشيحه للاثنين كان قبل نشر المرسوم. وايضاً مندوب القسم نمرة ٢٧ شها استنزل لانه تصدق على ترشيحه من محكمة ميت غمر التى لا تقع ضمن هذه الدائرة الانتخابية فيكون مجموع

بني سويف وينحصر هذا الطعن في ان سن المرشح المذكور لم يبلغ ثلاثين سنة ميلادية في ميعاد القيد بمداول الانتخاب في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٢ لأنه مولود بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ومرفق مع عريضة الطعن صورة رسمية من شهادة ميلاد حسن افندي يسن .

وقد رد حسن افندي يسن على هذا الطعن بدفعين :

اولها — ان الطعن غير مقبول شكلا لانه قدم باسم المدير وكان يجب ان يضاف الى ذلك صفته رئيس لجنة الطعون

« وحيث ان اللجنة ترى ان هذا الدفع غير وجيه لأنه قد اشترط في المادة ٣٩ من قانون الانتخاب نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ ان يقدم الطعن الى المدير او المحافظ وقدم فعلا بهذه الصفة وعليه يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه » وحيث ان الطاعن ناخب مدرج الاسم بمجدول انتخاب اشمنت التابعة للدائرة الثانية المذكورة

« وحيث ان الطعن قدم في الميعاد القانوني فيتعين قبول الطعن شكلا .

/ ثانيهما — انه بلغ من السن ثلاثين سنة قبل الترشيح وان الشرط الواجب توفره في عضو البرلمان هو بلوغ الثلاثين سنة ميلادية وقت الانتخاب

« وحيث ان المادة ٣١ من قانون الانتخاب اشترطت أن يكون عمر عضو مجلس النواب ٣٠ سنة ميلادية كاملة على الأقل .

المستنزل اربعة اصوات فيصبح الباقي له ٨١ وهذا اكثر من المقرر قانونا واوراق ترشيحهم مستوفية الاجراءات

« وحيث انه من هذه البيانات ترى اللجنة ان حضرة المرشح وديع افندي صليب متوفرة فيه الشروط القانونية وترشيحه صحيح » (مادة ترشيح الاستاذ وديع افندي صليب المحامي . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود صدق باشا مدير الدقيلية وحضرني محمد بك نور القاضي و ابراهيم بك الشهاوي)

٢٠٧

لجنة انتخاب بني سويف

قرار تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . طعن في الترشيح . مدير .

القاعدة القانونية

١ — ليس بشرط ان يعنون الطعن المقدم في ترشيح شخص لمجلس النواب باسم المدير بصفته رئيساً للجنة الطعون . فاذا قدم للمدير بغير تعيين صفته جاز

٢ — اشترطت المادة « ٣١ » من قانون الانتخاب في عضو مجلس النواب ان تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل والعبارة في تحديد ميعاد بلوغ العضو سن الثلاثين وقت الترشيح
اللجنة :-

عرض على اللجنة الطعن المقدم من حضرة محمد علي بك حافظ ضد ترشيح حسن افندي يسن لمجلس النواب عن الدائرة الثانية بمديرية

« وحيث ان مدار البحث في هذه النقطة هو هل يعتبر بلوغ عضو مجلس النواب الثلاثين سنة ميلادية كاملة وقت انتخاب مجلس النواب كما يقول المطعون فيه او يجب توفر هذا السن في ديسمبر سنة ٩٢٢ »

« وحيث أن قانون الانتخاب صدر في ٣٠ ابريل سنة ٩٢٣ ولذا لا يمكن الاخذ بقول الطاعن بأنه يجب أن يكون عمر المرشح لمجلس النواب ثلاثين سنة كاملة في شهر ديسمبر سنة ٩٢٢ لأن هذا القانون لم يكن قد صدر في التاريخ المذكور »

« وحيث ان المادة ٣١ من قانون الانتخاب اشترطت أن يكون سن عضو مجلس النواب ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الاقل » وحيث ان اللجنة ترى ان المرشح لا يكون عضواً لمجلس النواب الا بعد انتخابه » وحيث ان المرسوم الملكي الصادر بتاريخ ٣١ اكتوبر سنة ٩٢٣ حدد يوم ١٢ يناير سنة ٩٢٤ لانتخاب اعضاء مجلس النواب » وحيث انه في هذا التاريخ يكون سن حسن يسن افندي اكثر من ثلاثين سنة ميلادية كاملة »

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فإنه اذا اخذ بما جاء بمنشور وزارة الداخلية نمرة ٣٩ انتخابات فقرة ثانية من انه يجب ان يذكر بورقة الترشيح بأن المندوب متحقق بان سن المرشح لا يقل عن ثلاثين سنة ميلادية كاملة فيكون واجباً توفر بلوغ هذا السن في المرشح وقت الترشيح . »

« وحيث انه ثابت من الصورة الرسمية لشهادة ميلاد حسن افندي يسن المقدمة من الطاعن انه اتم ثلاثين سنة ميلادية كاملة في يوم ١٥ نوفمبر سنة ٩٢٣ »

« وحيث انه ثابت من ملف اوراق ترشيح حسن افندي يسن الذي سبق لهذه اللجنة فحصه انه قدم ٢٦١ ورقة ترشيح منها عدد ٧٦ من مندوبين بهذا العدد مصدقاً على توقيعاتهم من المأذونين بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ٩٢٣ وعدد ٩٥ ورقة ترشيح صادرة من مندوبين بهذا العدد مصدقاً على توقيعاتهم بعد ١٥ نوفمبر سنة ٩٢٣ يزيدون كثيراً عن الثلاثين مندوباً المفروض ترشيحهم للمرشح طبقاً للمادة ٣١ فقرة رابعة من قانون الانتخاب نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ »

« وحيث انه سواء اخذ برأى اللجنة من ان وقت الانتخاب هو موعد بلوغ المرشح هذا السن يكون ترشيح حسن افندي يسن صحيحاً . »

« وحيث انه علاوة على ذلك فإنه ثابت من المذكرة التي حررتها هذه اللجنة عند النظر في صحة ترشيح حسن افندي يسن ان اسمه مدرج بمجدول انتخاب ناحية ابو صير الملق تحت نمرة ١٣٦٢ وسنه ٣١ ولم يقدم طعن في الميعاد القانوني طبقاً لنص المادة ١٢ من قانون الانتخاب بأنه لم يبلغ هذا السن »

« وحيث ان المادة السالفة من المنشور
نمرة ١٥ المشار اليه قضت انه يرى عند اخذ
آراء الناخبين ان يكون مشايخهم موجودين
بمحل الاجتماع بناء على نص المنشور نمرة ١٤
انتخابات وذلك لاجل الاستدلال منهم على
شخصية الناخبين عند الاقتضاء

« وحيث انه ثبت من محضر عملية
الانتخاب ان اللجنة بعد ان استدعت شيخ
الحارة واستفسرت منه عن شخصية الناخب
سليمان على وتحققت منه انه هو الوارد
بالكشف الثلاثيني نمرة ١٣٩ تحت نمرة ١٨
مسلسلة باسم سليمان عبد الجواد وقد تأيدت
اقواله بما ابداه احد اعضائها امتنعت عن ان
تفصل في الامر وفوضت الرأي لجهة الاختصاص
« وحيث ان المادتين ١٣ و ٢٢ - من
قانون الانتخاب نصتا على ان هذه اللجنة
مختصة بالفصل في الغاء الانتخاب من عدمه
« وحيث يتضح من ذلك ان لهذه اللجنة
حق الفصل في هذه المسألة المطروحة امامها
« وحيث انه متى تحقق ان سليمان على
هو بذاته الوارد باسم سليمان عبد الجواد
بالكشف الثلاثيني نمرة ١٣٩ فيصبح انتخابه
مندوباً عن القسم صحيحاً ويتعين الحكم
بصححة الانتخاب »

(طعن مديرية بني سويف نمرة ٢٠ سنة ١٩٢٢
ضد سليمان على . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب
الغزة بدرخان بك على مدير بني سويف وحضرتي سليم
بك وكي القاضي وفتح الله بك رضوان)

فيتعين رفض الطعن والحكم بصحة
ترشيح حسن افندي يسن «
(طعن محمد بك على حافظ ضد ترشيح حسن افندي
يسن . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب الغزة بدرخان
بك على مدير بني سويف وحضرتي محمد صادق حمدي بك
القاضي وفتح الله رضوان بك)

٢٠٨

لجنة انتخاب بني سويف

قرار تاريخه ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٣
انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . اختصاصها .
لجنة . المادة ١٣ و ٢٣ . اختصاصها

القاعدة القانونية

١ - للجنة المنوط بها ادارة الانتخاب
طبقاً لأحكام المادة « ٢١ » ان تفصل في
مايعرض لها من المسائل الخاصة بعملية الانتخاب
وليس لها ان تحيل على جهة اختصاص اخرى
٢ - انه بحسب نص المادتين ١٣ و ٢٢
من قانون الانتخاب تحكم اللجنة المؤلفة من
المدير ومن القاضي ومن احد الاعيان في الغاء
الانتخاب من عدمه . فإذا تقدمت لها عملية
الانتخاب التي استشكل امرها على اللجنة
المنوط بها ادارة الانتخاب فلها أن تفحصها فإذا
وجدتها صحيحة مطابقة للقانون حكمت بصحة
عملية الانتخاب

اللجنة - :

« حيث ان المادة ٢١ من قانون
لانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ نصت على ان
ادارة الانتخاب تناط في كل قرية بلجنة
مؤلفة من رئيس ومن اربعة من الناخبين

٢٠٩

لجنة انتخاب بنى سويف

قرار تاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . لجنة المادة ٢١ . اختصاصها .

القاعدة القانونية

ان اللجنة المشكلة طبقاً لاحكام المادة « ٢١ » من قانون الانتخاب تفصل في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة أو بطلان اعطاء كل ناخب رأيه

اللجنة :-

« حيث ان المادة ٢١ من منشور دولة وزير الداخلية نمرة ١٥ انتخابات الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ نصت على ان اللجنة المشكلة بإدارة الانتخابات تفصل في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة اعطاء كل ناخب رأيه من بطلانه

« وحيث انه ظهر من اقوال الطاعن في التحقيق ان اللجنة فصلت في المسائل التي عرضت عليها وفقاً لنص القانون

« وحيث انه مما تبين يتعين رفض الطلب

وصحة عملية الانتخاب

(طعن طه مصباح نمرة ٣ سنة ١٩٢٣ طعون بنى سويف . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة بدرخان بك على مدير بنى سويف وحضرتى سليم بك زكى القاضي وفتح الله رضوان بك)

٢١٠

لجنة انتخاب بنى سويف

قرار تاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . لجنة المديرية . اختصاصها . بطلان صوت . تأثيره .

القاعدة القانونية

١ - ادعى شخص ان عضوين من اعضاء اللجنة المنوط بها ادارة الانتخاب بدرت منهما اقوال الى احد الناخبين باغرائه على انتخاب شخص معين فحكمت لجنة مديرية بنى سويف بأن هذا لا يدخل تحت طائلة القانون ٢ - اذا ثبت ان الصوت المدعى ببطلانه لا يؤثر في انتخاب المندوب بالنظر لحصوله على اغلبية ساحقة تعين رفض الطلب

اللجنة :-

« حيث ان الطاعن ناخب مدرج الاسم بمجدول انتخاب البلد المذكورة تحت نمرة ٣٢ وعلى ذلك يكون الطلب مقبولا شكلاً

« وحيث انه معروض بالجلسة تقرير من حضرة صاحب العزة المدير بالنظر في الغاء انتخاب اللجنة التى منها القسم الثلاثينى نمرة ١ المشار اليه

« وحيث ان الطعن غير وجيه وليس له قيمة قانونية وعلى فرض التسليم بأن عضوى اللجنة بدرت منها اقوال الى احد الناخبين لاغرائه على انتخاب شخص معين فما لا يدخل تحت طائلة القانون . وعلى اى حال فأن الشخص الذى قيل باغراء عضوى اللجنة

اجراءات الانتخاب ولا شخص المندوب المنتخب وليس له أدنى قيمة قانونية « وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم برفض الطعن وصحة عملية الانتخاب (طعن على مسعود عبد الله وآخرين نمرة ٧ سنة ١٩٢٣ طعون بنى سويف . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة بدرخان بك على مدير بنى سويف وحضرت سليم زكى بك القاضي وفتح الله رضوان بك)

٢١٢

لجنة انتخاب بنى سويف

قرار تاريخه ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣
انتخاب . حق الطعن . محكوم عليه .

القاعدة القانونية

١ - اذا ثبت ان الطاعن سبق الحكم عليه في جريمة تزوير فلا يجوز له الحق في الانتخاب ولا الطعن ايضاً
٢ - اذا ثبت ان بعض الناخبين سبق الحكم عليهم في جرائم محرمهم من حق الانتخاب فكان الفائز قد فاز على منافسيه بأغلبية ساحقة ولا تؤثر في انتخابه مندوباً اسقاط الأصوات الباطلة تعين رفض الطعن والحكم بصحة عملية الانتخاب

اللجنة : -

« حيث ان الطاعن بنى طعنه على وجهين الاول - انه حرم من حق الانتخاب مع ان اسمه مدرج في عداد الناخبين والثاني - ان بعض الناخبين سبق الحكم عليهم في جريمة سرقة

الناخب على انتخابه قد فاز بأغلبية كبرى لا يؤثر فيها بطلان صوت هذا الناخب وحيث مما توضح يتعين الحكم برفض الطعن وصحة عملية الانتخاب مع ضم التقرير لهذا الطعن ويشملهما حكم واحد « (طعن ابراهيم محمد السموق الجنيدي نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ طعون بنى سويف . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة بدرخان بك على مدير بنى سويف وحضرت سليم بك زكى القاضي وفتح الله رضوان بك)

٢١١

لجنة انتخاب بنى سويف

قرار تاريخه ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣
انتخاب . تحريض .

القاعدة القانونية

طعن في انتخاب شخص مندوباً عن قسم بدعوى انه كان يستحث الناخبين على انتخاب شخص متصف بطهارة الذمة ورشح نفسه لأن يكون هو العضو المنتخب فقررت لجنة مديرية بنى سويف بأن هذا لا يعد تحريضاً ولا يبطل الانتخاب

اللجنة : -

« حيث انه ظهر من التحقيق ان المنتخب مندوباً عن القسم الثلاثيني نمرة ١٨ كان يحثهم على انتخاب شخص متصف بطهارة الذمة ورشح نفسه لان يكون هو العضو المنتخب ففاز بأغلبية الاصوات التي نالها ومن بينهم الطاعن

« وحيث ان الطعن ليس له تأثير في

عن الوجة الاول

« حيث انه تبين من التحقيق ومن اقوال العمدة ان الطاعن ليس له حق الانتخاب لانه سبق الحكم عليه في جريمة تزوير وقد تأيدت اقواله باقرار كاتب دولا ب صحف سوابق المركز بأنه سبق الحكم عليه بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠ في جريمة تزوير

« وحيث ان الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ تحرم حق الانتخاب ابدأ على من سبق الحكم عليه بعقوبة تزوير

« وحيث انه مما تقدم يتضح ان ليس للطاعن حق في الانتخاب ومن ثم لا يجوز له ان يعطى رأيه وفوق ذلك فانه بالاطلاع على محضر انتخاب المندوبين تبين ان المندوب المنتخب في القسم الثلاثيني الثامن الذي من بين ناخبيه الطاعن قد فاز باغلبية ساحقة اذ انه نال ١٦ صوتاً ونال اكبر منافسيه اربعة اصوات

عن الوجة الثاني

« حيث انه وان اتضح ان محمد ابراهيم الذي ذكر الطاعن اسمه في العريضة ومحمود احمد احمد الذي ذكره الطاعن في التحقيق وقد اعطى كل منهما صوته مع انهما من المصادر على كل منهما الحكم بعقوبة سرقة الا انه بمراجعة محضر انتخاب المندوبين تبين ان اولها محمد ابراهيم اعطى صوته في القسم التاسع

وقد فاز فيه المندوب الثلاثيني باغلبية ساحقة اذ انه نال ٢١ صوتاً ومنافسه نال صوتاً واحداً وان ثانيهما محمود احمد احمد اعطى صوته في القسم الخامس وقد فاز المندوب الثلاثيني فيه بثمانية عشر صوتاً على حين ان خصمه لم ينل سوى خمسة اصوات ومن ثم فليس لتصويتها أدنى تأثير ازاء تلك الاغلبية الساحقة فضلاً عن ان بقية من ذكرهم الطاعن لم توجد لهم أدنى سوابق ولم يسبق صدور احكام عليهم مما يدل دلالة واضحة على ان الطاعن لم يكن محققاً في طعنه بالنسبة لهم «

(طعن عبد المجيد حميده عمر نمرة ٢١ سنة ١٩٢٣ طعون بني سويف . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة بدرخان بك على مدير بني سويف وحضرتي سليم بك زكي القاضي وفتح الله رضوان بك)

٢١٣

لجنة انتخاب اسيوط

قرار تاريخه أول اكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . شغب . بطلان .

القاعدة القانونية

حصل شغب ودخل في أودة الانتخاب اشخاص لاحق لهم في الدخول وتعطلت اللجنة عن اعمالها مدة من الزمن ثم تشكلت لجنة اخرى غيرها لمباشرة عملية الانتخاب فقضى بأن كل هذا مبطل للانتخاب

اللجنة : —

« حيث انه ثبت من التحقيق الذي اجريته النيابة ان لجنة الانتخاب بعد ان تشكلت بصورة

فرز الاوراق وعملية الاقتراع بين المتساوين في عدد واحد من الاصوات لم ينص فيه على وجوب عمل الاقتراع في حضور من قالوا اصواتاً متساوية والا كان العمل باطلا

« وحيث انه مع خلو هذا المنشور من النص على بطلان عملية الاقتراع الذي يحصل في غيبة أحد المتساوين في الاصوات ولا بطلان من غير نص »

(طعن على عبد الله نمرة ١٧ البدارى . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود يوسف رشاد بلشا مدير اسبوط وحضرتي فتوح عبد الفتاح بك القاضي وعبد الرحمن بك حسين سالم)

٢١٥

لجنة انتخاب اسبوط

قرار تاريخه ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . عامل التليفون .

القاعدة القانونية

عامل التليفون ولو انه يقبض مرتبه من ضريبة الحفر الا انه لا علاقة له بنظام الحفر ولا هو مكلف بحمل سلاح ولا بالاشتغال بالتمارين العسكرية المفروضة على الحفر ولا يلبس الزي المخصص لهذه الفئة وهو في الواقع كاتب بسيط اعماله مقصورة على تلقى الاشارات التليفونية وتبليغها لجهة الاختصاص . فلا تسرى عليه وهذا حاله القاعدة المنصوص عليها في المادة السادسة من قانون الانتخاب التي جرى حكمها على « اى هيئة ذات نظام عسكري »

قانونية حصل شغب ودخل في اودة الانتخاب اشخاص لا حق لهم في الدخول فيها وتعطلت اللجنة عن اعمالها مدة من الزمن ثم تشكلت لجنة اخرى غيرها لمباشرة عملية الانتخاب

« وحيث ان تشكيل لجتين عن انتخاب واحد وتعطيل اعمال اللجنة الاولى وايقافها عن العمل مدة من الزمن مبطل للانتخاب » (طعن مديرية اسبوط نمرة ٦ مركز اسبوط . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود يوسف رشاد بلشا مدير اسبوط وحضرتي فتوح عبد الفتاح بك القاضي وعبد الرحمن بك حسين سالم)

٢١٤

لجنة انتخاب اسبوط

قرار تاريخه أول أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

انتخاب . اقتراع . غيبة .

القاعدة القانونية

لم ينص الشارع على بطلان عملية الاقتراع التي تحصل في غيبة أحد الشخصين في حالة حصولها على أصوات متساوية اذ لا بطلان من غير نص

اللجنة :-

« حيث ان الطاعن ذكر في عريضة طعنه انه حاز مع آخر اصوات متساوية وعملت القرعة في غيبته ولذلك يطلب الغاء الانتخاب

« وحيث ان المنشور نمرة ١٥ الصادر من وزارة الداخلية طبقاً لنص المادة نمرة ٢١ من قانون الانتخاب والمبين للاجراءات الواجب اتباعها في عملية الانتخاب وكيفية

اللجنة : —

« حيث أنه تقدم من حضرة صاحب السعادة مدير اسبوط بما له من الحق المنصوص عنه بالمادة ٢٢ من قانون الانتخاب طعن في انتخاب عبدالموجود على المندوب الثلاثيني بناحية نزلة سرققا لانه عامل تليفون

» وحيث ان نص المادة ٦ لم تشمل صراحة حرمان الخفراء على وجه العموم من حق الانتخاب فان قيل بانهم يدخلون ضمن الهيئات ذات النظام العسكري فيجري عليهم حكم قاعدة الحرمان من الانتخاب فان عامل التليفون حاله تغاير حال باقي الخفراء فهو ليس ضمن هذه الهيئة الا باعتبار انه يقبض مرتبه من ضريبة الخفر ولا علاقة له بنظامها ولا هو مكلف بحمل السلاح ولا الاشتغال بالتمرينات العسكرية المفروضة على الخفراء ولا يلبس الزي المخصص لهذه الفئة فهو في الواقع كاتب بسيط واعماله مقصورة على تلقي الاشارات التلغونية وتبليغها لجهة الاختصاص وهو بذلك خارج من هذه الهيئة ذات النظام العسكري ولا تسري عليه قاعدة ايقاف استعماله حق الانتخاب

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان هذا الطعن فاق اوانه وكان يجب تقديمه للجنة الخاصة بالنظر في درج أو حذف الاسماء من جدول الانتخاب . وترى اللجنة من ذلك ان الطعن في الحالتين غير مقبول »

(طعن مديرية اسبوط تمرة ٨ ديروط . صدر القرار برئاسة صاحب السعادة محمود يوسف رشاد باشا مدير اسبوط وحضرني فتوح بك عبد الفتاح القاضي وعبد الرحمن بك حسين سالم)

٢١٦

لجنة انتخاب اسبوط

قرار تاريخه ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . سرية الانتخاب . بطلان .

القاعدة القانونية

إذا ثبت ان سرية الانتخاب كانت مفقودة واعمال اللجنة كانت محلا للشك والطعن وجب الفاء عملية الانتخاب

اللجنة : —

« حيث ان أهم ما يؤخذ من العريضة المقدمة من الطاعنين ان اعمال هذه اللجنة لم تكن محكمة وان الاصوات كانت تذاع وتعرف بطريقة مخالفة للقانون

» وحيث انه تأييداً لما ذكره ارسل الطاعنون تلغرافاً لحضرة صاحب السعادة مدير اسبوط أعلنوا فيه اسماء المندوبين الذين سيخرجون من نتيجة عملية الانتخاب قبل حلول الساعة المعينة لعملية فرز الاصوات

« وحيث انه بمقارنة الاسماء الواردة بهذا التلغراف مع نتيجة عملية الفرز ظهر ان اغلب المندوبين ورد ذكرهم في التلغراف المذكور وهذا مما يجعل هذه اللجنة تتأكد ان سرية الانتخاب كانت مفقودة واعمال اللجنة محل للشك والطعن »

(طعن اسماعيل ابوزهب وآخرين تمرة ٧ ابوتيج . صدر القرار برئاسة صاحب السعادة محمود يوسف رشاد باشا مدير اسبوط وحضرني فتوح بك عبد الفتاح وعبد الرحمن بك حسين سالم)

الانتخاب على ما رأته من تقدير السن بحسب علمها الخاص لانه لو سمح لها بذلك كانت اعمالها مخالفة لنص الفقرة ١٨ من النموذج المرفق بنشور الوزارة نمرة ١٥ انتخابات سنة ١٩٢٣ الخاص بتعيين طريقة واجراءات انتخاب المندوبين التي تقضى بأن السن عند المناقشة فيه يكون طبقاً لما يقدمه المرشح من المستندات الرسمية

« وحيث انه مع ذلك ترى اللجنة صحة انتخاب هذا المندوب واعتبار سنة ٤٣ سنة كما جاء في محضر اللجنة اعتماداً على ما ظهر من التحريات من ان هذا المندوب سبق ان طلب درج اسمه في جدول الانتخاب واللجنة المختصة بذلك قررت درج اسمه وعينت له سنة الحقيقي وهو ٤٣ سنة وما ورد في الكشف الثلاثيني من ان سنة ٢٣ سنة خطأ كتابي كان يجب تصحيحه طبقاً لما جاء بقرار اللجنة المتوهم عنها »

(طعن مديرية اسيوط ضد احمد افندي شفيق نمرة ٨ بندر اسيوط . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود يوسف رشاد باشا مدير اسيوط وحضرتي فتوح بك عبد الفتاح القاضي وعبد الرحمن بك حسين سالم)

٢١٧

لجنة انتخاب اسيوط

قرار تاريخه ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . سن المندوب كيفية تقدير السن .

القاعدة القانونية

لا يجوز للجنة الانتخاب ان تقدر سن المندوب بحسب علمها الخاص بل يجب ان تعتمد في تقدير السن على ما يقدمه المرشح من المستندات الرسمية
اللجنة : —

« حيث انه تقدم من حضرة صاحب السعادة مدير اسيوط بما له من الحق المنصوص عنه بالمادة ٢٢ من قانون الانتخاب طعن في انتخاب احمد افندي شفيق مندوباً ثلاثينياً في اللجنة نمرة ١٤ بندر اسيوط لاستناد اللجنة في قبوله مندوباً على عملها الخاص بحقيقة سنة لانه وان كان مؤشراً أمام اسمه في جدول الانتخاب بان سنة ٢٣ سنة ولكنه نظراً لانه معروف شخصياً لاعضاء اللجنة قدرت سنة ٤٣ سنة قبلت ترشيحه مندوباً »

« وحيث ان هذه اللجنة لا تقر لجنة

فتاوى شرعية

افراز مع صلاحية الاعيان الموقوفة لذلك بحيث يتولى كل ناظر على حصته الموقوفة منه وعلى ما آل اليه من المتوفى تصح القسمة المذكورة أم لا

الجواب

حيث كان الحال كما ذكر يجوز قسمة الاعيان الموقوفة المذكورة قسمة افراز ولكل واحد من هؤلاء النظار الثلاثة ان يتولى ادارة شؤون حصته الموقوفة من قبله وأما حصة الرابع المتوفى فتكون النظارة عليها مشتركة بين النظار الثلاثة عملاً بشرط الواقفين الاربعة المذكورين المذكور بالسؤال والله أعلم ما

مفتى الديار المصرية

محمد اسماعيل البرديسي

٢١٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢

وقف . نظر . اجر الناظر .

القاعدة الشرعية

لناظر اجر مثله اذا عمل في الوقف . وله

٢١٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠

وقف . تعدد النظار . قسمة الوقف .

القاعدة الشرعية

وقف اشخاص اربعة جميع ما يمتلكونه وشرطوا النظر على كامل الوقف لواحد منهم فاذا مات انتقل النظر على كامل الوقف للثلاثة . مات الناظر الاول وانتقل النظر للباقيين . لهؤلاء النظار الثلاثة قسمة الوقف قسمة افراز على ان يتولى كل واحد منهم ادارة شؤون حصته الموقوفة من قبله . أما حصة الرابع المتوفى فتكون النظارة فيها شركة بين النظار الثلاثة

السؤال

سئل في اربعة اشخاص وقفوا جميع ما يمتلكونه وشرطوا النظر على كامل الوقف لفرد من الواقفين فاذا مات انتقل النظر على كامل الوقف للثلاثة الآخرين وقد مات الناظر الاول وانتقل النظر للباقي . هل اذا تحققوا من ان مصلحة الوقف لا تكون الا بقسمته قسمة

هذا الأجر حتى لو حصلت الناظرة السابقة
إيجار الأعيان الموقوفة مقدماً

السؤال

مثل بما صورته : قررت محكمة مصر الشرعية
اجرة لموكلتي على ادارة الوقف نظارتها ٧٪ من
ايراده بعد صرف العوايد . ومن أعيان الوقف
عين حصلت الناظرة السابقة اجرتها مقدماً والناظرة
الحالية هي التي تدير شؤون تلك العين من
عمارة وتزيم ودفع عوايدها المستحقة عليها وغير
ذلك . فهل للناظرة الحالية التي قدرت لها
الاجرة المذكورة ان تحتسب لنفسها اجرة من
ايراد تلك العين التي حصلته الناظرة السابقة
مقدماً أو ليس لها ذلك

الجواب

نص الفقهاء على ان القاضى اذا عين للناظر
اجر مثله فانه يستحقها اذا عمل في الوقف فان لم
يأمر عملاً بأن احال المستحقين على تحصيل
الاجرة من مكان عقارات الوقف واخذها ونحو
ذلك فلا يستحق اجراً ومن ذلك يعلم انه متى
كانت الناظرة الحالية التي قدرت لها الاجرة
المذكورة قائمة بادارة شؤون الوقف من تاريخ
اقامتها في النظر عليه فانها تستحق الاجرة المقررة
لها من تاريخ عملها ما

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراعة

٢٢٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣

وقف . ناظر . اجر النظر . ضم ثقة . اجر الثقة

القاعدة الشرعية

لِلناظر الاصيل الحق في الاجر المقرر له ولو
ضم اليه القاضى ثقة يتفرد بالعمل . والقاضى
ان يجعل للثقة حصة من اجر الناظر الاصيل .
فان رآه ضيقاً جعل لمن ادخله قدراً معيناً
من غلة الوقف

السؤال

مثل في ناظر وقف ضم اليه القاضى ثقة
يتفرد بالعمل وللناظر المنضم اليه اجر فهل له
اخذ ذلك الاجر مدة الانضمام أم لا

الجواب

لِلناظر الاصيل أخذ الاجر المقرر له ما دام
ناظراً على الوقف ولا يمنع من ذلك ضم القاضى
اليه ثقة يتفرد بالعمل لانه لم يمتنع عن العمل
بتقصيره . قال في الاسعاف ما نصه (ولو طعن
أهل الوقف في أماته لا يخرجهم الحاكم الابحاثية
ظاهره بينة وان رأى ان لا يدخل معه رجلاً
آخر فعل ومعلومه باق له وان رأى ان يجعل
لمن ادخله معه حصة من معلومه فلا بأس وان
رآه ضيقاً فجعل لمن ادخله من غلة الوقف قدراً

معيناً جاز وينبغي له ان يقتصد فيما يجعل له
من الغلة والله أعلم

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

امتنع عن قبول تكميل اجر المثل وإيجارها باجر
المثل ممن يرغبها واذا كان كذلك فهل يجوز
هذه المطالبة قبل اقضاء مدة الاجارة أو
بعد اقضائها

الجواب

في رد المختار نقلاً عن فتاوى قارىء الهداية
ما نصه (سئل) عن مستحق لوقف عليه هو
ناظره أجره بدون اجر المثل هل يصح ذلك
فأجاب لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق لما
يصل اليه من الضرر للوقف بالاجرة اهـ - وفي
الفتاوى المهدية لصحيفة ٦١٨ جزء ثان جواباً
عن سؤال مانصه (اذا أجر الناظر عقار الوقف
من آخر بدون اجر المثل بغبن فاحش لا تصح
الاجارة ويلزم المستأجر تمام اجر المثل ويكون
لناظر الشرعى اجارتها من غيره حيث لا مانع
اهـ - ومن ذلك يعلم الجواب عن هذه الحادثة
والله أعلم ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٢١٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩

وقف . استبدال . ضمان الناظر . مال البذل

القاعدة الشرعية

لا ضمان على المشتري بطريق الاستبدال

٢٢١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٣

وقف . اجارة . ايجار المثل . غبن فاحش .

القاعدة الشرعية

لا يجوز لناظر الوقف ان يؤثر اعيان
الوقف بدون اجرة المثل بغبن فاحش ولو كان
هو المستحق الوحيد لريعه ويلزم المستأجر بتمام
ايجار المثل

السؤال

سئل في ناظر وقف هو الواقف والمستحق
الوحيد له اجر عقارات الوقف من اطيان وغيره
باقل من اجر المثل وفي حالة ان الوقف مديون
وبه جزء عظيم خيري بمضه كان منجز الاستحقاق
مع وجود الواقف . هل يجوز له ذلك بصفته المالك
والواقف أو ان الوقف بمجرد وقفه اصبح ملكاً
لله تعالى أى خرج عن ملك واقفه واذا كان
كذلك هل له أو لناظر الذي يمين بعده مطالبة
المستأجر بتكامل اجرة المثل ليتسنى للوقف الانتفاع
بها في سرعة تسديد دينه وفسخ ايجاره اذا

أساء الواقف التصرف في المبلغ الذي قبضه بناءً على أمر وزير الحفانية ؟ افيدوا

الجواب

قيد انه نص بالفقرة الثالثة من المادة ٢٣١ من قانون المدل والانصاف على انه اذا باع الناظر مشغلاً من مشغلات الوقف للاستبدال به وقبض ثمنه ومات مجهلاً به قبل ان يشتري به عقاراً يكون وقفاً بدلاً عنه يكون الثمن ديناً في تركته - ومن ذلك يعلم انه لا ضمان على المشتري بطريق الاستبدال اذا استهلك الناظر سواء كان هو الواقف أو غيره مال البدل أو هلك عنده وانما الضمان على الواقف الذي استهلك الثمن أو هلك بتعديده ما

مفتي الديار المصرية

محمد نجيت

اذا استهلك الناظر مال البدل أو هلك عنده وسواء كان الناظر هو الواقف أو غيره . وانما الضمان على الواقف الذي استهلك الثمن أو هلك بتعديده

السؤال

سأل بدرأوى باشا في واقف اشترط لنفسه الشروط العشرة ثم أراد ان يستبدل بالوقف مالا متقوداً باذن من القاضي الشرعي واصدر له وزير الحفانية تصريحاً بقبض المبلغ الذي دفع ثمناً للارض بطريق الاستبدال من غير داع لايداعه في خزينة المحكمة وعند تحرير حجة الاستبدال أمام القاضي الشرعي دفع المشتري الارض بالاستبدال المبلغ للواقف المستبدل بناءً على أمر وزير الحفانية - هل هذا المشتري بطريق الاستبدال يكون ضامناً في شيء اذا

قضايا المحاكم الشرعية

حقاً للمدعى على المدعى عليه. اذا ثبت ان المدعى لا مصلحة له حالة وقت رفع الدعوى فيتعين الحكم برفضها

المحكمة : -

« من حيث انه يشترط لقوامة الدعوى ان تكون ملزمة حقاً للمدعى على المدعى عليه

٢٢٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١
شرط الدعوى . المصلحة .

القاعدة الشرعية

يشترط لتوجيه الدعوى ان تكون ملزمة

« وحيث ان الوقائع المذكورة في الدعوى على فرض صحتها جميعها لا تثبت للمدعين قبل المدعى عليها حقاً لان استحقاق الاقارب حسبما جاء في الدعوى مشروط بأن يكون بعد الزوجة » وحيث انها لا تزال حية الى الآن فلا تسمع هذه الدعوى ويتعين رفضها »

(استئناف حسن اسماعيل وآخرين وحضر عنهم حضرة الشيخ عبد القادر خالد الحامى ضد الست نقيسه بنت الحاج عثمان المصرى . نمرة ٢٣ سنة ٢٠ و ٢١ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوى والشيخ احمد العطار والشيخ محمد مصطفى المراغى)

٢٢٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩١٩
وقف . دعوى ابطاله . اختصاص المحاكم الشرعية .
سبق الحكم فيها من المحاكم .

القاعدة الشرعية

رفع شخص دعوى أمام المحاكم المختلطة طلب فيها ابطال وقف صدر من مورثه . حكمت المحكمة المختلطة برفض دعواه . جددتها أمام المحكمة الشرعية . فدفع خصمه الدعوى بعدم قبولها لسبق نظرها والحكم فيها . حكمت محكمة أول درجة الشرعية باختصاصها بنظر الدعوى بناء على ان المحاكم الشرعية هي المختصة وحدها بنظر دعاوى الوقف صحة وفساداً . استؤنف حكمها أمام المحكمة العليا الشرعية فقضت :
أولاً - بأن القرار الصادر بالاختصاص

هو من القرارات التى يجوز استئنافها استقلالاً
ثانياً - ان رفع الدعوى أمام المحكمة الشرعية بعد صدور حكم فيها من المحكمة المختلطة لا محل له . بناء عليه حكمت بعدم صحة القرار المستأنف واعادة الاوراق للمحكمة الابتدائية المحكمة - :

« حيث ان القرار المستأنف لم يكن حكماً في الموضوع وهو من القرارات التى تجوز استئنافها استقلالاً »

وحيث ان المستأنف عليه الاول رفع دعواه هذه أولاً بالمحكمة المختلطة وفصل في موضوعها ابتدائياً واستئنافياً

« وحيث ان رفعها منه بعد ذلك في المحكمة الشرعية لا محل له وحينئذ يكون القرار المستأنف غير صحيح »

(استئناف الحواجة باسيلي بشاره ضد سعادة اندراوس بشاره باننا وآخر نمرة ٥٧ سنة ١٧ و ١٨ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد ناجي وحضرات اصحاب الفضيلة الشيخ حسن البنا والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوى والشيخ محمد اسماعيل البرديسي والشيخ مصطفى الشيمى)

٢٢٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه أول فبراير سنة ١٩٢٣
معارضة . مبادها .

القاعدة الشرعية

المعارضة في الاحكام الصادرة في النية في السواى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف الايام

هيئة التصرفات بخصوص الاستبدال لا يكون قابلاً للاستئناف
المحكمة :

« حيث ان القرار المستأنف ليس من القرارات التي يجوز استئنافها لأن قيمة العين المراد استبدالها أقل من ٥٠٠ جنيه »

(استئناف سعادة عبد الرحمن رضا باشا النائب العمومي في قرار محكمة اسبوط الشرعية الصادر بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢٣. نمرة ٧١ سنة ٢٢ و ٢٣ تصرفات. دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوي والشيخ عبد المقصود محمد المغربي)

٢٢٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٣
وقف . ريع حصة متعذر الصرف عليها .

القاعدة الشرعية

شرط واقف صرف ريع وقفه على خيرات عينها ثم قال ان تعذر الصرف على شيء من الخيرات المذكورة صرف ما كان يصرف لها لباقيها بالنسبة . تعذر الصرف على أحد المصارف الخيرية . فطلب من المحكمة تحويل الحصة المقررة لها على جهة بر أخرى . فقضت المحكمة العليا الشرعية بأنه ما دام شرط الواقف صريحاً في انه عند ما يتعذر الصرف على شيء من المصارف الخيرية يوزع ما كان يصرف عليها

العشرة التالية لاعلان تلك الاحكام والا سقط الحق فيها . والمراد بالاحكام هنا الاحكام المشمولة بالصيغة التنفيذية طبقاً للواد ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها
المحكمة : -

« حيث ان هذه المعارضة قدمت في ميعادها القانوني لعدم حصول اعلان بالصيغة التنفيذية للآن وذلك واجب كما هو مدون بالواد نمرة ٢٩١ ونمرة ٢٩٢ ونمرة ٢٩٣ من القانون

« وحيث ان المادة (٣٢٥) من القانون ليس الغرض منها الا بيان مدة المعارضة في الاستئناف فهي غير ناسخة للواد السابقة
« وحيث ان وكيل المعارضة لم يأت في معارضته بشيء مقبول »

(معارضة الست زينب بنت احمد الفندقي ضد الست سيده بنت عفيف مصطفى . نمرة ٣٤ سنة ٢١ و ٢٢ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوي والشيخ احمد المطار والشيخ محمد مصطفى المرائي)

٢٢٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١١ يونيه سنة ١٩٢٣
وقف . استبدال . قيمة العين . استئناف .

القاعدة الشرعية

اذا كانت قيمة العين المراد استبدالها أقل من خمائة جنيه فالقرار الذي يصدر من

شيء منها يوزع ما كان يصرف عليها للباقي منها بالنسبة فلا محل والحالة هذه لمخالفة شرط الواقف بل الواجب هو اتباع شرطه لما تقر من ان شرط الواقف كنص الشارع »

(استئناف بسبوت بك الخطيب في مادة التصرفات نمرة ١٠٩ سنة ٢١ و ٢٢ قضية نمرة ٥٧ سنة ٢٢ و ٢٣ دائرة حضرات اصحاب الفضية الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوي والشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ عبد المقصود محمد المغربي)

للباقى منها بالنسبة فلا يصح مخالفة شرط الواقف والواجب اتباع شرطه المحكمة : -

« حيث ان القرار المستأنف مما يجوز استئنافه طبقاً للفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون نمرة ٣٣ منه ١٩٢٠ وهو غير صحيح لأن الواقف قد بين بكتاب وقعه جهات الخير التي ارادها وقال انه عند ما يتعذر الصرف على

قضايا المحاكم المختلطة

مختصة ولو زالت مصلحة الاجنبي في أثناء نظر الدعوى

٣- ان احكام القانون الخاصة بوجوب عمل قرعة بين الملاك في دعاوى القسمة بعد ايداع تقرير الخبير ليست واجبة وجوباً يترتب على عدم اتباعها بطلان الاجراءات فيجوز اذاً للشركاء ان يتفقوا على توزيع الحصص فيما بينهم بطريقة ودية بدون حاجة الى عمل قرعة

(استئناف محمد وهذان محمود ضد فطمة السيد ابو على . صدر الحكم برئاسة جناب المستشار هانسون)

٢٢٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

بين ساسة . بين كديه

القاعدة القانونية

١- للقاضي ان يرفض توجيه الممين

٢٢٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٣

محكمة مختلطة . اختصاص . قسمة . احد الملاك اجنبي . بيع الاجنبي حصته .

القاعدة القانونية

١- تختص المحاكم المختلطة بنظر دعوى القسمة المرفوعة من المالك الوطنى على شريكه الاجنبي وتبقى مختصة الى النهاية حتى ولو باع الاجنبي حصته الشائعة الى وطنى آخر لانه مع البيع يبقى ضامناً للمشتري صحة البيع فوجود مصلحة لاجنبي في الدعوى يجعل المحاكم المختلطة مختصة

٢- تبقى المحاكم المختلطة مختصة بنظر كل دعوى ترفع اليها وتكون في بداية رفع الدعوى

الحامسة اذا اتضح له ان توجيه اليمين حاصل بنية سيئة وبطريقة كيدية . ولاعتبار اليمين مبنياً كيدية يجب ان يتبين للمحكمة بطريقة لا تدع محلاً للشك ابدأ كذب الوقائع المطلوب تحليف اليمين عليها ومجرد وجود قرائن بسيطة لا يكفي

٢- للقاضي الحرية المطلقة في تقدير الاحكام التي تقترب على حلف اليمين أو على التكلول عنها (قضية احمد محمد الغازي ضد يسى بك اندراوس بشاره . صدر الحكم برئاسة جناب المستشار هانسون)

تعليق

راجع بهذا المعنى ايضاً الحكم الصادر بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٢١ ومدرج في نشرة الاحكام المختلطة سن ٢٥ ص ٣٧٥

٢٣٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ يونيه سنة ١٩٢٣

سقوط الحق بمضى المدة . حق خاص .
التنازل عنه . الفوائد . تقادم .

القاعدة القانونية

١- ليس للقاضي ان يحكم من تلقاء نفسه بسقوط الحق بمضى المدة . لأن الدفع بسقوط الحق بمضى المدة انما هو حق خاص بالخصم صاحب الشأن . له ان يدفع به كما له ان يتنازل عنه صراحة أو دلالة

٢- اذا تركت دعوى مدة اكثر من خمس سنوات فان الفوائد تسقط بالنسبة الى السنوات السابقة على الخمس سنوات

٢٣١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٣

فسخ العقود . الصلح . اعادة الخصوم الى الحالة الاولى .

القاعدة القانونية

حق الفسخ مفروض وجوده دائماً في جميع العقود التي تنص على التزامات على الجانبين المتعاقدين عند عدم وفاء أحدهما بالتزامات والتعهدات التي التزم بها . وهذه القاعدة تسرى على الصلح كما تسرى على جميع العقود الأخرى . فاذا لم يف أحد المتصلحين بالتزامات التي التزم بها في عقد الصلح وكان تعهد المتعاقد الآخر قد حصل في مقابل تعهد زميله بالوفاء بتعهداته وجب الحكم بالفسخ . وبمجرد الحكم بالفسخ يجب اعتبار الصلح كأنه لم يكن ويجب اعادة الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها من قبل التعاقد (رئاسة جناب المستشار ايمان)

٢٣٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٣

مهر . قانون ايطالي . ملكية . مفروشات .

القاعدة القانونية

١- انه بحسب القانون الايطالي المبالغ التي تعطى بصفة مهر تكون ملكاً للزوج . فليس اذا للزوجة حق الادعاء بملكية المفروشات

والاثاثات الموجودة بمنزل الزوجية وحصل
مشتراها بجزء من مبلغ المهر حتى ولو كانت الفواتير
مكتوبة باسمها

٢ - اقرار الزوج بأن العفش ملك زوجته
وابرازه عقد ايجارة منزل باسم زوجته لا يكفيان
لمنع ديانة الزوج المفلس من التنفيذ على العفش
(رئاسة المستشار كامباس)

٢٣٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٢ يونيه سنة ١٩٢٣
مضى المدة . تملك العقار . سوء النية
وضع اليد

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز الادعاء بتملك العقار بمضى
خمس سنوات اذا كانت العين المتنازع فيها غير
داخلية في حدود سند الملكية الذي يرتكن
عليه المدعى

٢ - سوء النية ليس هو الأصل . فيجب
اقامة الدليل على وجوده . ووجود دعوى معلقة
خاصة بقطعة الارض الزائدة لا يكفي لاثبات
سوء نية المشتري

٣ - وضع اليد على العين وضعاً مادياً في
الحال ليس شرطاً لصحة اكتساب العقار بمضى
المدة . بل يكفي ان يكون العقار تحت تصرف
المشتري ووضع يده عليه وضعاً مادياً في أى
وقت أراد (١)

(١) راجع بهذا المعنى ايضاً أوبرى ورور جزء
٢ نبذة ١٧١ وحيوار جزء ١ نبذة ٤٢٢ وبودرى
نبذة ٢١٧ و ٢١٩ .

٢٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٣
استئناف . طلبات . نية المستأنف .

القاعدة القانونية

العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني .
فاذا اتضح من عبارة عريضة الاستئناف ان نية
المستأنف كانت طلب تعديل الحكم المستأنف
ولم يتم أدنى شك لدى الخصوم ولدى القضاة في
معنى وفحوى طلبات المستأنف فلا يمكن عدم
قبول الاستئناف ارتكناً على ان المستأنف طلب
في عريضة الاستئناف ابطال الحكم المستأنف
(رئاسة المستشار كامباس)

٢٣٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣
حق الامتياز . حق الرهن . الحجز
تصرف المدين . حلول الدائن محل المدين .

القاعدة القانونية

١ - ان حق امتياز البائع مثل حق الرهن
لا يترتب عليه الحاق ريع العقار برقة العقار .
فمالك العقار حر في ان يتصرف في الريع كيف
يشاء وله ان يتنازل عنه لمن يريد

٢ - ان تسجيل الحجز العقارى يترتب عليه
الحاق ثمة العقار بالعقار المحجوز عليه « مادة
٦٢٣ من قانون المرافعات المختلط » . فالتنازل

عن الربيع الحاصل بعد تسجيل الحجز يقع باطلا (راجع بهذا المعنى أيضاً الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١١ و ٧ ابريل سنة ١٩١٥ و ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٠)

٣- بطلان التنازل يجوز ان يتمسك به الديانة الذين يستفيدون من الحاق ثمة العين بذات العين كما يجوز ان يتمسك به الغير الذي محل الديانة

٤- المشتري الذي يدفع من ماله الخاص جزءاً من ثمن العقار المرهون لحساب مدينه محل بقوة القانون محل الدائن صاحب الرهن العقاري ويكون حلولة بمقدار ما دفع . وتم حلولة محل الدائن بقوة القانون وبصرف النظر عن عمل اي شيء من اجراءات التنفيذ (راجع المادة ٢٢٥ من القانون المدني)

(رئاسة المستشار هانسون)

٢٣٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣

اجارة . طلب تعويضات . سقوط الحق فيها .
النقص في منفعة العين المؤجرة . دفع الايجار .

القاعدة القانونية

١- ان انتهاء مدة العقد لا يترتب عليه سقوط حق أحد المتعاقدين بمطالبة المتعاقد الآخر بالتعويضات الناشئة عن مخالفته لاحكام شروط العقد ولا سيما اذا كانت دعوى التعويض رفعت في اثناء جريان مدة العقد

٢- ليس للمستأجر ان يلزم المؤجر بعمل الترميمات الجسيمة عند وقوع نقص في منفعة الاعيان المؤجرة لكي يعيد انتفاعه بالاعيان الى الحالة التي كانت عليها من قبل حصول النقص . وانما له فقط ان يطلب تخفيض الايجار بنسبة نقص الانتفاع وذلك من تاريخ بدء النقص في منفعة العين المؤجرة

٣- لا يترتب على دفع الايجار في ميعاده سقوط حق المستأجر في طلب التخفيض اذا حصل دفع الايجار بدون أدنى تحفظ ولا احتياط (راجع بهذا المعنى أيضاً الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢)

(رئاسة المستشار هانسون)

٢٣٧

محكمة مصر الابتدائية المختلطة

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣

اجارة . تسليم العين . اسباب خفية . مسؤولية المؤجر .
ترك المستأجر ينتفع أو تمكينة . عقود مطبوعة .

القاعدة القانونية

١- من واجب المالك الذين يؤجرون الاعيان الجارية في ملكهم ان يسلموها مستوفاة الشروط التي يقتضيها العرف من جهة متانة البناء واطمئنان المستأجر . فكل عيب يظهر في البناء يجب ان يتحمل نتائجه المؤجر الذي يجب عليه ان يعتق بملكه ويجعله صالحاً للانتفاع به

٢- القاعدة القانونية التي جرى العمل بها

٣ - لا يعفى المؤجر من المسؤولية بمجرد ادراجه في صلب عقد الايجارة نصاً من النصوص التي جرت العادة بتدوينها في العقود المطبوعة بغير قصد ومن مقتضاها ان المستأجر عاين الاعيان المؤجرة ووجدتها بحالة جيدة مستوفاة لجميع شروط الانتفاع بل يجب دائماً الرجوع الى الحقيقة لتقدير مركز الطرفين

في المحاكم المختلطة ومن مقتضاها حصر مسؤولية المؤجر في « ترك » المستأجر ينتفع بالعين المؤجرة لا في « تمكينه » من الانتفاع بها لا تنطبق الا في الاحوال التي يكون فيها الضرر الذي يشكو منه المستأجر ناشئاً من حادثة قهرية أو من آفة مملوكة خارجية بالمرّة عن ارادة المؤجر لا في حالة ما اذا كان الضرر نتيجة خطأ أو اهمال أو تقصير المؤجر

قضايا المحاكم الأجنبية

٢٣٩

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢
مسؤولية . اتومويل . معلم . متعلم

القاعدة القانونية

اذا رجعت الاتومويل القهقرى في أثناء سوقها بمعرفة شخص يتدرب على قيادة الاتومويلات وكان معه معلمه فخرحت وهي ترجع القهقرى شخصاً كان للمحكمة أن تحكم بمسؤولية المعلم والمتعلم معاً لأن مسؤولية المعلم وان كانت هي الاصل الا انها لا تنفي مسؤولية المتعلم

٢٣٨

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٣
رسوم ومصاريف الدعوى . هي غير
رسوم تسجيل الحكم

القاعدة القانونية

الحكم الصادر بالزام شخص بمصاريف رسوم الدعوى لا يشمل رسوم تسجيل الحكم الصادر فيها اذا كان من الاحكام الواجبة التسجيل لأن عملية التسجيل والتقييد خاضعة لللائحة خاصة وهي التي تعين الشخص الملتزم برسوم التسجيل اللهم الا اذا نص الحكم بما يخالف ذلك

ان ثبت انه اخطأ هو ايضاً في عملية سوق
الاتومويل

تعليق

مسألة اشراك المتعلم مع المعلم في المسؤولية
مسألة خلافية . جرى قضاء المحاكم الفرنسية
على اشراك المتعلم مع المعلم في المسؤولية اذا ثبت أنه
اشترك معه في الخطأ ايضاً الا أن كثيراً من
الشراح والمفسرين يرجحون حصر المسؤولية
في المعلم فقط بناء على أن التعليم يعتبر حاصلًا
تحت مسؤولية المعلم . لأن المتعلم إنما يعمل دائماً
بأمر ورأى وارشاد معلمه فكل حركة من حركاته
وسكنة من سكناته تعتبر كأنها حاصلة تنفيذاً
لأمر معلمه :

٢٤٠

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣

احوال شخصية . مراجع .

القاعدة القانونية

اذا رفعت دعوى أمام المحاكم الفرنسية
على اجنبي فدفعت الدعوى بأحكام قانون احواله
الشخصية كان من المتعين عليه ان يقدم للمحكمة
نص القانون الذي يرتكن عليه أو فتوى أو شهادة
من شخص ذي صفة تدل على وجود النص
الذي يرتكن عليه وما يترتب عليه من الاحكام

٢٤١

محكمة بواتيه

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣

صغير . مميز . مسؤولية قضائية . مسؤولية مدنية .

القاعدة القانونية

انه وان كان الصغير البالغ من عمره
اثنتي عشرة سنة غير مسؤول جنائياً عن الجريمة
التي يرتكبها الا انه يكون مسؤولاً عنها مدنياً
اذا ثبت انه قد ارتكبها وهو مميز

تعليق

هذا الحكم يخالف بعض تطبيقات المحاكم
الفرنسية كما يخالف اراء بعض كبار الشراح
اذ أن محكمة اورليان حكمت بتاريخ ١٣ مايو
سنة ١٩٠٩ بمسؤولية الصغير غير المميز مدنياً
ولو حكم ببراءته جنائياً . وحكمت بهذا المعنى
ايضاً محكمة ديجون بتاريخ ٢٠ مايو سنة
١٩١٠ بحكم منشور في مجموعة سيرى سنة
١٩١٠ ص ٣١٨ . ومن هذا الرأي
ايضاً بودرى جزء ٤ نبذة ٢٨٦٤ ودمولومب
جزء ٣١ نبذة ٤٩٥ وسبب هذا الفرق ان
القاضي الجنائي ينظر في توفر او عدم توفر
اركان الجريمة المادية والمعنوية وفي الوسيلة
التي يتخذها لتربية الصغير . اما القاضي
المدني فينظر الى مادية الفعل ونتائجه المالية
بالنسبة الى المجنى عليه

طعن خصمه في الحكم ومحكمة النقض قبلت
تقضه وقضت الحكم. فرفع المحكوم له دعوى
على خصمه يطالبه بتعويض الضرر الذي أصابه
بسبب التنفيذ عليه في الفترة بين صدور حكم
محكمة الاستئناف وصدور حكم محكمة النقض
فهل له حق في التعويض

حكمت محكمة استئناف بواتيه بتاريخ ٢٩
يناير سنة ١٩٢٣ بقبول دعوى التعويض وقالت :
« ان الملتزم ضده كان يعلم بأن خصمه
طعن في الحكم بطريق الالتماس (أو بطريق
النقض) ومفروض قانوناً انه يعلم بالعيب الذي
يعيب الحكم الصادر لمصلحته وهو العيب الذي
اتخذته المحكمة العليا لنقض الحكم . لهذا كان
التنفيذ الذي باشره حاصلاً تحت مسؤوليته
الشخصية ونتيجته موقوفة طبعاً على نتيجة الحكم
الذي يصدر في الطعن المقدم من خصمه . لهذا
كان مسؤولاً عن الضرر الذي يلحق بخصمه
اذا قض الحكم الذي نفذ به

نعلي

هذه النظرية تنطبق ايضاً - ولكن حكمها
يكون أشد - في حالة ما اذا تقدا الخضم حكماً
ابتدائياً مشمولاً بالنفاذ المعجل . نعم ان
القانون أعطى له حق التنفيذ . ولكن هذا
الحق معلق على نتيجة الاستئناف المرفوع
من خصمه . وتنفيذ الأحكام الابتدائية
المشمولة بالتنفيذ المعجل تكون مسؤولية

٢٤٢

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٣ ابريل سنة ١٩٢٣
توكيل . اثبات . الغير . مانع من الاستعصال على كتابة

القاعدة القانونية

١ - التوكيل ولو شفهيًا خاضع في طريقة
اثباته الى القواعد العامة التي سنّها الشارع للمقود
والتعهدات . وهذه القواعد تسري ليس فقط
على علاقة الموكل والوكيل بل تسري ايضاً بالنسبة
الى الغير الذين يعملون مع الشخص المدعى الوكالة
٢ - اذا كانت احكام المادة ١٣٤٨ من القانون
المدني تعني الدائن من اثبات دينه بالكتابة
عند ما يوجد في حالة استحالة مادية أو معنوية
بأن يستحصل على كتابة الا ان هذا لا يغنيه عن
اقامة الدليل على وجود هذه الاستحالة

٢٤٣

محكمة استئناف بواتيه

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣
مسؤولية . تنفيذ الاحكام الواجبة النفاذ . اذا التبت

القاعدة القانونية

الطعن بطريق الالتماس لا يوقف تنفيذ
الاحكام والطعن بطريق النقض والابرام في
المواد المدنية في فرنسا لا يوقف تنفيذ الاحكام
كذلك . حدث ان شخصاً بعد ان كسب
الدعوى من المحكمة الاستئنافية نفذ حكمه ثم

الشرطان بطل تعهد الوارث (راجع بهذا المعنى ايضاً حكم محكمة السين بباريس بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٩١٨ وحكم محكمة استئناف باريس بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ٩١٩)

٢٤٥

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٣
نصب . شروع . شهادة طبيب كاذبة . مسؤولية الطبيب
القاعدة القانونية

١ - يرتكب جريمة الشروع في النصب المصاب الذي يستعين بشهادة من طبيب تثبت انه عجز عن العمل مدة ثلاث وعشرين يوماً ليستحل لنفسه قبض اجرة عن هذه المدة ويكون في الحقيقة قد اعتزل العمل مدة اربعة ايام فقط وفي اثرها اشتغل وتكسب
٢ - يعد شريكاً في النصب الطبيب الذي يعطى مثل هذه الشهادة الكاذبة

٢٤٦

محكمة نيس بفرنسا

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٣
ايجار . ايجار قاحش . اكراه . اضطراب ازمة المساكن . تخفيض الايجار

القاعدة القانونية

اضطراب مستأجران قبل الزيادة الفاحشة التي فرضها عليه المالك ثم رفع أمره الى القضاء لينظر في هذه الزيادة الفاحشة وعلل قبوله بأزمة

التنفيذ فيها اشد من مسؤولية الشخص الذي ينفذ حكماً نهائياً صادراً من محكمة الاستئناف ينتهي بالنقض او بالالغاء .

٢٤٤

محكمة المافر

حكم تاريخه ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٣
تعهد . ارشاد عن ارث . سبب صحيح

القاعدة القانونية

الوارث الذي يتعهد بأن يدفع لآخر اجراً في مقابل ارشاده عن ارث آله وكان يجهله حتى تاريخ التعاقد ملزم قانوناً بتنفيذ تعهده لأن التعهد صحيح لاقتنائه على سبب صحيح قانوناً . الا انه يشترط لصحة مثل هذه التعهدات ان يكون وجود الارث في حالة من الحفاء يتعذر معها على الوارث معرفته الا بواسطة المرشد بمعنى انه اذا ثبت من ظروف وقائع الدعوى ان خبر الارث واصل حتماً الى علم الوارث بغير وساطة المرشد كان تعهد الوارث باطلاً لعدم ابتنائه على سبب

تعليل

جري قضاء المحاكم الفرنسية على اعتبار تعهدات الوارث التي من هذا القبيل نافذة معتبرة بشرط ان يثبت جهل الوارث بوجود ارث او بشرط عدم إمكان علم الوارث بوجود ارث الا بواسطة المرشد . فإذا لم يتوفر هذان

مدنياً عن انتقال العدوى منه الى خادمه
مثال آخر

شخص مقعد استخدم خادماً عنده لخدمته.
أراد المقعد الحركة فحاثته قواه فأمسك بيد خادمه
فهوى كلاهما وأصيب الخادم بإصابات . فهل
المخدوم المقعد مسئول بتعويض الضرر الذي أصاب
خادمه . حكمت محكمة جاند بتاريخ ١١ مايو
سنة ١٩٠١ بأن لاوجه لمسئولية المخدوم المقعد .
وبهذا المعنى ايضاً حكمت محكمة بروكسل في
١٩ يونيو سنة ١٨٩٢ بناء على ان الخادم بقبوله
خدمة المريض قبل ضمناً ان يتحمل نتائج هذه
الخدمة . والاصابة التي أصابته في أثناء تأدية عمله
مفروض انها احدى نتائج عقد الاجارة الذي به
استخدمه المريض . ومفروض انها كانت تدخل
في تقدير اجره . فحسب الخادم حسابها وقبل
تحمل عاقبتها أى انه قبل تأدية العمل بما فيه
من غم وغرم

المساكن التي كانت فاشية في ذلك العهد وعدم
وجود محلات ينتقل اليها

حكمت محكمة نيس بتاريخ ٧ مارس سنة
١٩٢٣ بأن قبول المستأجر الزيادة الفاحشة في
هذه الحالة غير مبنى على رضا صحيح لأن انتهاز
فرصة أزمة المساكن لا كراه المستأجر على قبول
الزيادة تعيب رضا المستأجر وللمحاكم النظر
من جديد في تعديل الايجار وتخفيضه الى
الحد المناسب

٢٤٧

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ١٩ يونيو سنة ١٨٩٢

مسؤولية . السيد . خادم . عدوى مرض .

القاعدة القانونية

أصيب الخادم بعين المرض المصاب به
مخدومه بطريق العدوى . فهل المخدوم مسئول

بحث

في المادة (٤٠) من لائحة الترع والجسور

رد على رسالة حضرة صاحب العزة الاستاذ يونس بك صالح

ينقسم هذا الرد ثلاثة اقسام :

الاول — خاص بالمقارنة بين المادة ٤٠

المذكورة وبين مادة اخرى ذكرت في ذلك البحث وهي المادة ٦٦ من لائحة العمدة الصادرة بعد لائحة الترع والجسور ، واطهار الفرق القانوني بين المادتين .

الثاني — يتعلق بالغموض الحاصل في المسؤولية المدنية المقررة في المادة ٤٠ على الموظفين المذكورين بها ، وهل تشمل هذه المسؤولية عمد البلاد مع عدم ذكرهم في النص ، ام لا .

الثالث — خاص بموضوع تلك المسؤولية في ذاتها .

القسم الاول

بعد ان تكلم حضرة الاستاذ الباحث على نص المادة ٤٠ المقرر لمسؤولية مشايخ وخقراء البلاد وغيرهم عن المحافظة على الجسور والترع الخ . وانهم يلزمون شخصياً بنفقة اعادة الاعمال الى اصلها اذا لم يقيصر معرفة الفاعلين ، ووضح انه يفهم من اغفال ذكر العمدة انه غير مسئول مع الآخرين . ذكر

حضرة نص المادة ٦٦ من لائحة العمدة (القاضية بأن العمدة مسئول عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية) معتبراً هذه المادة من مواد دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ . ثم اتى على بيان الرأي الذي ابداه قسم القضايا في هذا الموضوع ، وخلاصته التوفيق بين المادتين باعتبار كونهما متساويتين في القوة وان التباين فيهما ليس الا لفظياً ، وبناء على ذلك افق القسم بأن العمدة والمشايخ وباقي الاشخاص المذكورين في المادة ٤٠ ملزمون جميعاً بنفقة اعادة الشيء لاصله عند حصول مخالفة لم يعلم صاحبها .

غير اني لا اوافق الطرفين (حضرة الباحث وقسم القضايا) في اعتبارهما المادة ٦٦ جزءاً من دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ، لانها ليست كذلك في الواقع ، كما ان لائحة العمدة المشتملة على هذه المادة ليس صادراً بها دكريتو ، وانما هي صادرة من وزارة الداخلية بتاريخ اول يولييه سنة ١٨٩٥ ، وقد ادمجت فيها اولاً نصوص دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ، الخاص بعمد ومشايخ البلاد ، وثانياً الواجبات والاختصاصات المتنوعة للعمد والمشايخ مما يتعلق بجميع فروع الحكومة ،

هذه الواجبات والاختصاصات التي اشير اليها اجمالاً في بعض مواد الذكرى المذكور واقتضت الحال بيانها وايضاها تفصيلاً، فجمعها نظارة الداخلية وقتئذ من مصادرها المختلفة سواء من نفس الوزارة او من سائر الوزارات والمصالح الاميرية، ووضعت بها كراسة وزعت على فروع الادارة والعمد، ولم تنشر في الجريدة الرسمية، فهي عبارة عن مجموعة احصائية لكل ما يتعلق بالعمد والمشايخ اكثر من كونها لائحة صادرة بصفة قانونية.

وقد جاء نص المادة ٦٦ من هذه اللائحة، مبيناً مسؤولية العمدة عن المحافظة على الجسور والترع الخ، ولم يحدد نوع هذه المسؤولية فوجب ان تكون مسؤوليته مسؤولية ادارية بحته: اي انه اذا قصر العمدة في الواجب المفروض عليه بموجب هذه المادة يجازى فقط بالجزاءات الادارية للبيئة في المادة الخامسة من ذكرى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ كما يقصر في اي واجب آخر من الواجبات المتعددة الواردة في لائحة وزارة الداخلية.

ولا يمكن ان تأتى مسؤولية العمدة مدنياً من نص المادة (٦٦) المذكورة بتقديمه الى لجنة الشياخات والحكم عليه (في حالة عدم ظهور الفاعل للمخالفة) بنفقة اعادة الشيء لاصله، كما هو جار فعلاً بالتطبيق لفتوى قسم القضايا، وعدم جواز ذلك في نظري، مبني على الاسباب الآتية:

اولاً - ان مبدأ المسؤولية المدنية لم

يتقرر في تلك المادة ٦٦ ضد العمدة، كما تقرر ضد المشايخ وغيرهم في المادة ٤٠ من ذكرى ١٦ مارس. والحقيقة ان لا ارتباط بين المادتين فيما يختص بنفقة الاعادة. ثانياً - بفرض تقرير ذلك المبدأ في المادة ٦٦، فإنه لا تكون له قوة قانونية، لان المسؤولية المدنية لا تقرر الا بنص قانون، وليس من حدود اللوائح الادارية التي تضعها الوزارات ان تقرر الزام اي انسان بحق مدني للغير.

ثالثاً - انه مع التسليم جدلاً بأن العمدة مسؤول مدنياً (فوق المسؤولية الادارية) عن نتيجة تقصيره في القيام بالواجب المكلف به في المادة ٦٦ فإن مسألة نفقة الاعادة يرجع الحكم فيها الى السلطة العادية «وهي المحاكم» وليس من اختصاص اللجان الادارية ان تحكم بالحق الناشئ عن المسؤولية المدنية، بدون نص صريح يخولها ذلك في ذكرى والعمد والمشايخ او ذكرى ١٦ مارس لائحة الترع والجسور

استطرد

متى علم ان المادة ٦٦ ليست من مواد ذكرى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وانها لا تفرض مسؤولية مدنية على العمدة فيما جاء بها، امكن الفصل بسهولة في باقي الاعتراضات التي اوردها حضرة يونس بك من جهة المسؤوليات الاخرى المتعددة الملقاة على عاتق العمدة:

فأن المواد المقررة لهذه المسؤوليات ليست من مواد ذكرى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

بل هي من مواد لائحة وزارة الداخلية، والمسؤولية المفروضة فيها هي مسؤولية ادارية لا مدنية كما قدمنا .

القسم الثاني

ان الغموض الحاصل في نص المادة ٤٠ بسبب عدم ذكر العمدة بين الموظفين المسؤولين مدنياً ، لم يكن في الواقع غموضاً حقيقياً حين وضع النص . وانما ظهر هذا الغموض بعد صدور دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بالعمد والمشايخ . ولبين ذلك يجب الا لمام باصل النظام الذي كان موضوعاً لوظائف عمدة ومشايخ البلاد قديماً والتطور الذي حصل فيه :

بحث تاريخي في وظائف العمدة والمشايخ

(١) من قبل صدور دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ كانت الوظائف الاصلية مشايخ بلاد ، يعينون جميعاً بطريق الانتخاب (اي الترغيب بين اهل البلدة) على نظام خاص ، وبحسب نتيجة هذا الترغيب يكون لكل شيخ حصة من الاهالي تقدر بالقراريط بالنسبة لمجموع اهل البلدة . والشيخ الاكبر حصة يعتبر عمدة وتكون وظيفته الاصلية شيخاً ذا حصة والاضافية عمدة بطريق الامتياز على باقي المشايخ زملائه ، وعند ما تذكر كلمة (مشايخ البلدة) على اطلاقها يدخل فيها من يكون منهم عمدة بلا تردد .

وعلى هذا المبدأ جرت الحكومة في

التعبير عن هؤلاء الموظفين بنصوص قوانينها ولوائحها ومحركاتها : فتستعمل دائماً لفظة (شيخ البلد) او (مشايخ البلاد) للدلالة على الجميع بدون ذكر العمدة . واني اورد من الادلة على ذلك ما يأتي :

(١) من القوانين الادارية - نصوص المواد (٥ و ١٠ و ١١) من قانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣ .

(٢) من القوانين القضائية - نصوص المواد (٢ و ٣ و ٧ و ٤٦٧ و ٥٦٣) من قانون المرافعات الاهلي ، وما يقابلها من مواد القانون المختلط .

(٣) نص المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات القديم (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣) المشتملة على بيان مأموري الضبطية القضائية ، فانه مع كون اهم السلطات المخولة للعمدة هي اعتبارهم من مأموري الضبطية القضائية ، لم تذكرهم هذه المادة على وجه التخصيص بل ذكرت مشايخ البلدان .

(ب) لما صدر دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ تضمن جعل وظيفة العمدة اصلية ، ومنفصلة تمام الانفصال عن وظائف المشايخ ، ولم يجعل للعمدة حصة من الاهالي بصفته شيخاً كما كان في النظام القديم بل قضى بان يكون العمدة رئيساً عاماً للبلدة بلا حصة وان يكون المشايخ مساعدين له على تأدية واجباته وتوزع عليهم الحصص بمراعاة رغبة الاهالي .

وهذا النظام هو المتبع حتى الآن ومن

القسم الثالث

انى اشاطر الاستاذ رأيه فى ان الغموض
الحاصل فى تطبيق المسؤولية المقررة بالمادة ٤٠
هو ميراث من ذلك العهد المظلم الذى كان
يرهق فيه الفلاح للقيام باعمال عامة كالسخرة
والعونة وخفر النيل وما شاكلها .

ولكنى ارى انه طالما ان الاهالى لا يزالون
مكلفين للآن ببقية من اعمال السخرة «وهى
خفر جسور النيل والقناطر مدة الفيضان»
فبجانب ذلك لا تعد غريبة مسؤولية العمد
والمشايج عن المحافظة على الجسور والترع
والاعمال الصناعية التى فى دائرة كل منهم ،
خصوصاً اذا لاحظنا ان لهؤلاء الموظفين
امتيازات من الحكومة مقابل قيامهم
بوظائفهم ، ولم يكن للأهالى اى تعويض عن
قيامهم بتلك السخرة .

واعتقد ان هذا الموضوع من اهم ما
يجب ان يعنى به البرلمان المصرى عند انعقاده
ان شاء الله .

* *

اضاف الاستاذ الى بحثه بحثاً آخر يختص
بالمادة ٣٢ من لائحة الترع والجسور
وكنت اود ان اتكلم ايضاً عن هذه المادة ،
لولا ان وقتى ضاق عن ذلك الآن فارجأته
الى فرصة اخرى عسى ان تكون قريبة .

احمد صادق

مدير ادارة بوزارة الداخلية

وقت سريانه صارت الحكومة تذكر فى
قوانينها ولوائيمها واوامرها ومحرماتها، وظيفة
العمدة صراحة وعند الاقتضاء تذكر المشايخ
مع العمدة ، خلافاً لما كان جارياً فى عهد
النظام الماضى .

فهذه هذه البحث بالنسبة لنص المادة ٤٠

لما كان دكريتو ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤
صادراً قبل نظام العمد والمشايج الحالى، فيتضح
جلياً من البحث السابق بيانه ان المسؤولية
المدنية المقررة فى المادة ٤٠ من ذلك
الدكريتو ، كانت فى وقت تقريرها تشمل
العمدة بصفة كونه واحداً من المشايخ .

اما بعد تغيير نظام وظائف العمد
والمشايج ، بموجب دكريتو ١٦ مارس سنة
١٨٩٥ ، فالمسألة محل نظر :

قد يكون من الممكن تفسير نص المادة
المذكورة باعتبار معناه عند وضعه ، ليشمل
العمد ضمن المشايخ الى الآن .

وقد يعترض على هذا التفسير بأنه بعد ان
اصبح العمدة منفصلاً عن المشايخ ، والحكومة
لم تعدل نص المادة ٤٠ (بعد دكريتو ١٦
مارس سنة ١٨٩٥) بإضافة العمد الى الاشخاص
المذكورين فيها - صار الواجب قصر حكم
هذه المادة على من ذكروا بها فقط وعدم
تطبيقه على العمد وهذا ما اترك البحث فيه
الى رجال القانون ، وفى مقدمتهم الاستاذ
يونس بك بعد اطلاعه على مقالى هذا .

لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على تبليغ زوجها

فهل يشترط قيام الزوجية وقت هذا التبليغ ؟

الابتدائية الاهلية فأصدرت فيه حكماً بتاريخ
١١ مارس سنة ١٩٢٣ وهو منشور بالمحاماه
أيضاً بعددها التاسع من السنة عينها . وها
نحن نتعرض لهذين الحكيم بمقدار ما يتسع
المقام فنقول :

هكاهذا الحكم الجزئية

اخذ هذا الحكم برأى جارو فقرر بأنه
لا يشترط قيام الزوجية لصحة تبليغ الزوج
عن زنا زوجته . وقد حاولنا ان نتعرف
ما استند عليه الحكم في تقريره هذا فلم نقر
ببطلان . ووجدناه يخلط في تطبيق مختلف
القوانين . فاعتبر كل من يخضع للقوانين
الجنائية في مصر مسلمين من حيث احكام
احوالهم الشخصية . وجعل القاضى الجنائى
مقيداً بالشريعة الاسلامية دون سواها من
الشرائع المالية اذا ما عرضت له مسألة من مسائل
الاحوال الشخصية حتى ولو كان المتهم غير
مسلم . وهذا كله بحجة ان الشريعة الاسلامية
هى شريعة هذه البلاد . وعلى هذا الاساس
بنيت اسباب الحكم .

وليت شعرى من يقول بأن الشريعة
الاسلامية هى شريعة هذه البلاد ! هذا
قول يخالف الواقع والقانون كل المخالفة .

تقرير

هذا سؤال اختلف فى الاجابة عليه
شارحو القانون فى فرنسا ففريق وعلى رأسه
العلامة جارسون يقول بالاجاب . وفريق
آخر وعلى رأسه العلامة جارو يقول بالنفى .
ولم يدل أى فريق بما يقطع بترجيح رأيه على
رأى الفريق الآخر

اما القضاء الفرنسى فقد اخذ برأى
جارسون ولم يعاقب الزانية التى لم يبلغ
زوجها عن زناها الا بعد ان طلقت منه . اذ
اعتبر الطلاق مسقطاً لحق الزوجية فى التبليغ
وفى الواقع كان القضاء الفرنسى مدفوعاً
فى ذلك برغبته الاكيدة فى اقالة الأسر
المنكودة الحظ من عثراتها . وبتحاشيه ان
تشهر الفضيحة بحكم يعتبر عنواناً للحقيقة .

اما فى مصر فلم نر رأياً للشرح فى
الموضوع . ولم نر الا حكماً واحداً صدر
اخيراً من محكمة بنى سويف الجزئية بتاريخ
٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ وهو منشور فى المحاماه
بعددها السابع من السنة الثالثة . وقد
استؤنف هذا الحكم امام محكمة بنى سويف

حكم المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية

تهربت هذه المحكمة في حكمها من مناقشة هذه المسألة التي هي محور القضية تهرباً يؤسف له . فقضت بأن استمرار الزوجية حين صدور الحكم في دعوى الزنا ليس شرطاً لجواز محاكمة الزانية . ولم يكن هذا هو الدفاع في القضية وإنما يقول الدفاع ان استمرار الزوجية حين تبليغ الزوج عن الزنا (وليس حين صدور الحكم) هو شرط لجواز محاكمة الزانية . فكان واجباً على المحكمة ان تنظر في هذا وتبدي فيه رأياً . لا ان تقتصر على تقرير امر يسلم به الشراح جميعهم والقضاء كما يسلم به الدفاع ايضاً . لهذا نتعرض لبحث الموضوع بما هو صحيح في نظرنا فنقول :

التكييف القانوني لحق الزوج في دعوى الزنا تنص المادة ٢٣٥ عقوبات اهلى على انه لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على تبليغ زوجها (وقد اخطأ مترجم القانون فترجم لفظة dénoncer بكلمة دعوى في النسخة العربية) . فعلى اى اساس بنى القانون للزوج هذا الحق ؟

دعوى الزنا هي دعوى عمومية كسائر الدعاوى التي من هذا النوع . وقد نص المشرع على طريقين لأحياء هذه الدعوى . الطريق الأول هو مباشرة الدعوى

L'exercice de l'action

publique وهذا لا يكون الا من النيابة

فمخالفة للواقع تظهر لمن له اقل الملم بتاريخ التشريع الحديث في مصر . فالشريعة الاسلامية كانت شريعة هذه البلاد قبل سن القوانين الوضعية التي تمخضت عنها نهضة التشريع الحديث بإنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ وقوانينها ودستور البلاد سنة ١٨٨٣ والمحاكم الاهلية وقوانينها اما الأحوال الشخصية فقد تركت لتحكمها القوانين المختلفة لمختلف الطوائف المعترف بها وهي تبلغ الاربعة عشرة طائفة أو يزيد . فكل طائفة من هذه الطوائف تكون فيما يختص بأحوالها الشخصية وحدة قضائية لها نظام قضائي خاص (système judiciaire) كما ان المسلمين فيما يختص بأحوالهم الشخصية يكونون كذلك وحدة قضائية لها نظام قضائي خاص (انظر كتاب ارمنجون في القانون الدولي D.I, Pr. interne والدكتور ابي هيف بك الجزء الأول صفحة ٦٨ وما بعدها باللغة الانجليزية)

واين نصوص المواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ مدنى اهلى وكلها تحيل على احكام الملة التابع لها الشخص بصريح العبارة !

بل اين حكم الواقع الساطع وهو وجود المحاكم الشرعية والمجالس المليية العديدة بين ظهرانينا وكل منها يطبق احكاماً خاصة به !

لهذا كانت اسباب هذا الحكم لا تؤدي الى النتيجة التي يرمى اليها

(١٩٠١) وهذا خطأ محقق اذ ان المشرع يوقع العقاب على المجرم للصالح العام لا للصالح الخاص .

الصحيح ان جريمة الزنا هي جريمة عمومية ضد الهيئة الاجتماعية فهي ضد الصالح العام ولكنها ايضاً مثل اي جريمة اخرى هي ضد الصالح الخاص وهو المجنى عليه (الزوج) . وفي كل الجرائم نرى المشرع يقدم الصالح العام على الصالح الخاص . الا في جريمة الزنا فزاه قد اخطأ ميزة خاصة وهي تقديمه الصالح الخاص فيها على الصالح العام . فالصالح العام فيها موجود غير انه متأخر نظره عن الصالح الخاص . ولذلك فبمجرد ما ينعدم الصالح الخاص هذا يظهر الصالح العام ويظهر المشرع حمايته .

هذا يؤيده مفهوم المادة ٢٣٦ عقوبات أهلى حيث تقول (للزوج أن يوقف تنفيذ الحكم الذى يصدر على زوجته وذلك بأن يرضى معاشرتها له كما كانت) . رأى المشرع بأنه لم يبق لحماية الصالح الخاص بعد الحكم النهائي الا ان تعود الزوجة الى زوجها اذا اراد هذا الأخير معاشرتها كما كانت . فنص على ذلك . ولكنه رأى ايضاً ان الصالح الخاص قد انتهى وانعدم بهذه المأساة وقد تلطخت الأسرة بالعار الى الابد . بالعار الذى ثبت بحكم نهائى فهو لا يمضى ابداً . فظهر الصالح العام وتقدم المشرع لحمايته فهو يعاقب الشريك بعد الحكم النهائي فى الدعوى حتى ولو عفا الزوج عن زوجته (انظر لجرافاند

العمومية وحدها . والطريق الثانى هو تحريك

الدعوى La mise en mouvement de l'action publique

وهذا خص به المدعى المدنى وحده . فبأى طريق يستعمل الزوج حقه الخول له بمقتضى المادة ٢٣٥ ؟

لا يمكن القول بأن حق الزوج فى دعوى

الزنا هو حق تحريك الدعوى La mise en mouvement de l'action

المادة ٢٣٥ المذكورة اذ ان المدعى المدنى فى أى دعوى عمومية متى كانت مخالفة أو جنحة له الحق فى تحريك دعواه طبقاً لنص المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات فللزوج كسواه ان يحرك دعوى الزنا بهذه الصفة فأين اذن الصفة الخاصة التى ميز بها المشرع دعوى الزنا عن سائر الدعاوى !

ولا يمكن القول بأن دعوى الزنا هى

ملك للزوج دون النيابة العمومية وترتب على ذلك تحويله حق مباشرة الدعوى

L'exercice de l'action دون النيابة العمومية اذ ان

هذا حق لم يعطه القانون الا لأعضاء النيابة العمومية ولا يمكن منحه لغيرهم الا بناء على نص صريح وهذا النص لا وجود له .

اذن فما هو التكييف القانونى لحق الزوج

فى دعوى الزنا ؟

افلت بعض المحاكم من هذا المأزق

بقولهم ان جريمة الزنا هى جريمة خصوصية

وان الدعوى العمومية فى هذه الحالة هى من

حقوق الزوج المجنى عليه وحده اذ هى ملكه

(محكمة الموسكى الجزئية ١٤ اكتوبر سنة

جزء اول ص ٤٥ ومانيجان عدد ١٣٧ وفستان هيلي عدد ٧٦٩ وروبر نبذة ٤٧٥ وفللى ص ١٨٥ وجارسون مادة ٣٨٨ نبذة ٢٦ وجارو الجزء الخامس نبذة ١٨٨٩ واستئناف طنطا بالمجموعة الرسمية سنة ١٢ ص ٣٨ ومحكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٨٥٤ بالمجموعة الجنائية عدد ١٣١). قبل الحكم النهائي في الدعوى غرض المشرع الطرف عن تعقب الشريك حفظاً للصالح الخاص وهو المحافظة على نظام الزوجية وحفظ الامر من الانحلال. مع ان في تعقبه وتعقب كل مجرم مثله حماية للصالح العام. ولكن المشرع بعد ان انعدم الصالح الخاص بصدور الحكم النهائي نشط فقبض على الشريك بيده الحديدية وعاقبه. اليس هذا في سبيل الصالح العام.

فالزوج هو مبلغ ككل مبلغ آخر ويتضح هذا اذا رجعنا الى الاصل الفرنسي للمادة ٢٣٥ حيث تقول :

L'adultère de la femme ne pourra être dénoncée que par le mari)

وترجمته : زنا الزوجة لا يجوز تبليغه الا من الزوج. وهذا اللفظ منقول عن المادة ٢٣٦ عقوبات من القانون الفرنسي وعنها يقول المسيو مرلان ما نقول به نحن الآن (انظر شوفو وهيلي الجزء الرابع صفحة ٣٥١ فقرة ١٦١٢)

ثبت هذا وثبت ان دعوى الزنا تملكها النيابة العمومية ككل الدعاوى العمومية.

وأن المشرع اعطى لها ميزة خاصة تجعل الصالح الخاص فيها مقدماً على الصالح العام. والنيابة العمومية لا تملك دعوى الزنا الا من وقت تبليغ الزوج. ولكن النيابة العمومية التي تحمي الصالح العام بملكيتها هذه هي خاضعة لأرادة الزوج الذي يمثل فيه الصالح الخاص فلزوج ان يتنازل عن الدعوى في أى وقت وفي اى حالة كانت عليها الدعوى الى ان يصبح الحكم فيها نهائياً حيث ينتهى بذلك صالحه (أى الصالح الخاص). وتظهر حماية الصالح العام كما قدمنا.

فمن كل ما تقدم يتضح ان الميزة الخاصة التي ميز بها المشرع جريمة الزنا عن سائر الجرائم لا تكون موجودة الا اذا كانت صفة الزوجية قائمة. لأن الصالح الخاص الذي تكلمنا عنه هو المحافظة على نظام هذه الزوجية. ولا يمكن المحافظة على شيء الا اذا كان موجوداً.

فاذا لم توجد ثمة زوجية تصبح هذه الجريمة ككل الجرائم العادية لا ميزة لها. وتكون هذه الجريمة هي وقاع اثني بالغة وبرضاها والمشرع لا يعاقب على مثل هذه الجريمة لانها ليست جريمة في نظره

فلكى تكون هناك جريمة يعاقب عليها قانوناً يجب ان يبلغ الزوج حال قيام الزوجية عن زنا زوجته. فلا جريمة اذا بلغ وهو غير

زوج. هذا هو رأينا في الموضوع ونراه بحق مخالفاً لتقرير المحكمة الجزئية الذي اشرنا اليه آنفاً

اعتراضه على رأينا

ربما يعترض علينا بأن لهذا نتيجة غير مقبولة في مصر (على الأقل بين المسلمين) حيث ان الطلاق بيد الرجل (الزوج) وله ان يوقعه من تلقاء نفسه ومنفرداً به . فلو سلمنا بسقوط حق التبليغ بالطلاق لكان في مقدور الزوج الذي يرتكب جريمة الزنا المنصوص عليها بالمادة ٢٣٩ عقوبات اهلى ان يتخلص من المحاكمة بتطليق زوجته فينزعه بذلك صفتها في التبليغ ضده . وانا تذكر نص المادة ٢٣٩ المذكورة ليكون هذا الاعتراض ماثلاً بوضوح في مخيلة القراء فالمادة تقول (كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعدها لذلك وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى ...)

يدل ظاهر هذا الاعتراض على انه وجيه - ولو كانت احدى المحكمتين المشار اليهما آتقاً ذكرته . لكان حكمها مقبولا ولو في ظاهره أقول ان هذا الاعتراض وجيه في ظاهره فقط وسأبين انه لا ينهض اعتراضاً على رأينا بل انما هو يؤيده في حكته التي بنى عليها . ولكي يكون ذلك واضحاً نصور تصويراً كيف تطبق المادة ٢٣٩ هذه :

زوج زنا غير مرة في منزل الزوجية بامرأة أعدها لذلك - زوجته اطلعت على هذا الأمر المنكر . فافترضوا ان الزوج لم يعلم ان زوجته اطلعت على أمره ولذلك لم يقدم على طلاقها حتى يسلبها حق التبليغ ضده في حين

ان الزوجة ذهبت فبلغت . ففي هذه الحال تكون قد بلغت والزوجية قائمة فلا يمكن ان يتخلص الزوج من المادة ٢٣٩ ع على أننا نترك هذه الحالة النادرة الحصول ونفرض أن الزوج يعلم أن زوجته اطلعت على أمره . يعلم ذلك قبل أن تبلغ الزوجة فكيف تطبق المادة ٢٣٩ ع ؟

نقول كيف يكون موقف الزوجين : الزوجة لم تبلغ وتبليغها فقط ترفع الدعوى على الزوج . والزوج بيده ان يطلق . واذا طلق لا يمكن رفع الدعوى عليه لأن قيام الزوجية شرط لصحة التبليغ .

المشرع الذي لا يريد أن تدنس الناس بحمأة الرذائل . لا يريد مطلقاً أن يرغم زوجة على معاشرة زوجها الزانى . فهو قد هباً للزوج الزانى أمرين وخيره بين أحدهما :

الأمر الأول : أن يطلق زوجته التي هي غير راضية بمعاشرته والتي ترى في هذا الطلاق غاية مناهها . اذ به تبعد عن هذا الزوج الزانى الخائن وقد قال الله تعالى (فامسك بمعروف او تسريح بأحسان) .

الأمر الثاني : انه في حالة ما اذا لم يطلق الزوج زوجته (وتكون بهذا أمنية الزوجة لم تتحقق . أمنيتها التي هي الابتعاد عنه) أعطى القانون لهذه الزوجة التعمية الحق في ان تبلغ عن زوجها الخائن وفي هذه الحالة تطبق المادة ٢٣٩ المذكورة .

فالزوج الزانى اما أن يطلق أو يعاقب بالمادة ٢٣٩ اما أن يريح زوجته العائرة

الجد بفصلها عنه او يتعب هو ويعذب بتوقيع العقوبة . هذا ما يريده المشرع بالنص على المادة ٢٣٩ وغير هذا لا يتفق أبداً مع مكارم الاخلاق ولا مع حماية الناس من ضرر الادناس . فهل يقال بعد هذا ان الأخذ بالمبدأ

القائل بسقوط حق التبليغ اذا حصل التبليغ والزوجية غير قائمة . يشل المادة ٢٣٩ !

قال الله تعالى في فرقته المبين (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) فكيف توجد هذه المودة والرحمة بين زوج خائن زير^(١) نساء وبين زوجة رغم ارغاما على معاشرته لأنه لا يريد لها الاتصال عنه .

يخشى القانون هذه النتيجة الموبقة ويخشى أن تقف الزوجة أثر زوجها الزاني في الحنا . لأن الرجل اقوى من المرأة فهي قين بأن تؤثر فيها خلائقه وأطواره . لذلك نراه

(١) الذي يجب محادثة النساء . جمه ازوار وازيار وزيرة

لا يسمح للزوجة أن تغفو عن زوجها الذي حكم عليه . برضاها بمعاشرته فيقبله القانون بناء على ذلك من تنفيذ الحكم فيه . كما نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٩ عقوبات أهلى على ان للزوج ان يغفو عن زوجته بعد الحكم عليها فيقيها عفو من التنفيذ عليها . هذا برضاها معاشرتها . ذلك لأنه في مقدور الرجل ان يقوم اعوجاج زوجته . والرجال قوامون على النساء أما الزوجة فلم يخول لها القانون هذا الحق بسكوته عن النص عليه . لأنها ضعيفة لا تستطيع ان تكسر شكيمة الرجل المعوج القاسق .

فلذلك كله لم نزل نقرر أن قيام الزوجية شرط واجب تحققه لصحة تبليغ الزوج عن زنا زوجته وفوق كل ذى علم عليم ما

زكى احمد نصر

الحاى بينى سويف



لزعائن

ومن لواذع الكلام :

**“ Abolissons la peine de mort, mais que messieurs
les assassins commencent ”**

Alphonse Karr.

**“Il n'est pas absolument impossible qu'une personne
qui se trouve dans une grande faveur perde un procès”**

La Bruyère.

**“ On a défini le tuteur : un homme qui prend les
intérêts de la veuve et le capital de l'orphelin.**

A. H.

**Tu crains la justice : ta conscience te fait donc peur.
La mienne, non : celle de mes juges.**

Agas (Aphorismes)

العدد الثالث	فهرست	السنة الرابعة
صحيفة ٢٠٩	في الأوامر على العرائض أو اختصاص القاضى الإدارى (لخمرة الدكتور عبد الفتاح السيد بك)	
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
١٥٧	٢٣١	دفاع . حرمان من حق الدفاع
١٥٨	٢٣٢	تقضى . بطلان . ابداء رأي
١٥٩	٢٣٢	تقضى . مرقعة . ملكية الاشياء المسروقة لوالدة المتهم . براءة
١٦٠	٢٣٢	اختلاس . شريك . اركان التهمة
١٦١	٢٣٣	عدم بيان الواقعة . بطلان . تقضى
١٦٢	٢٣٣	تقضى . المتهم آخر من يتكلم . بطلان
١٦٣	٢٣٣	تقادم . سقوط الدعوى العمومية . اجراءات الدعوى المدنية . أثرها
١٦٤	٢٣٣	تقضى . بيان الاسباب . حكم ادانة بعد حكم براءة
١٦٥	٢٣٤	تقضى . الاستغناء عن سماع شهود
١٦٦	٢٣٤	تقضى . فاعل أصلى . شريك . فعل المشاركة
١٦٧	٢٣٥	أهلية . رشد المجلس الحسبى العالى
١٦٨	٢٣٦	تطبيق أحكام قانون المرافعات على اجراءات المجالس الحسبية . تقدير الرسوم والمصاريف والاعتاب . اختصاص المجالس الحسبية
١٦٩	٢٣٨	مجلس حسبى . تنازل طالب الحجر . اختصاص المجلس بعد التنازل
١٧٠	٢٣٨	حجر . عديم الاهلية . عدم ادراك النافع من الضار
١٧١	٢٣٨	حجر . اهلية . ادراك . حسن التكلم والفهم
١٧٢	٢٣٩	حجر . غفلة . سهولة الانخداع وعدم تمييز النافع من الضار

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٧٣	٢٣٩	المجلس الحسبي العالي اختصاص المجلس الحسبي . تبرع من مال المحجور عليه . عدم جواز
١٧٤	٢٤٠	مجلس حسبي مصر ولاية شرعية . أب ذو سوابق . اختصاص المجلس الحسبي . سلب الولاية
١٧٥	٢٤٢	محكمة الاستئناف الاهلية استئناف . ميعاد . دعوى امتداد الامتعة المحجوزة التماس اعادة النظر . تزوير . حكم جنائي بعد حكم مدني
١٧٦	٢٤٣	» » »
١٧٧	٢٤٥	» » »
١٧٨	٢٤٦	» » »
١٧٩	٢٤٧	» » »
١٨٠	٢٤٨	» » »
١٨١	٢٥٠	» » »
١٨٢	٢٥٢	» » »
١٨٣	٢٥٣	» » »
١٨٤	٢٥٤	» » »
١٨٥	٢٥٥	محكمة مصر الابتدائية الاهلية وقف . وقفية قديمة . اشهاد أمام المدير . تسجيل في المديرية . اجراءات الوقف الادارية بيع . غبن فاحش . قاصر . طلب تكملة الثمن تنفيذ مؤقت . الاعتراف بالالتزام الاصل استئناف . قيد الاستئناف في بحر ثمانية أيام . صحته برفعه مرة ثانية في الميعاد
١٨٦	٢٥٦	» » » تعهد . سبب غير جائز . بطلان . امتناع شخص عن المزايا في اجارة اطيان بطلان المرافعة . عمل قلم الكتاب . تحريكه للدعوى . عمل اداري محض الحيوانات المستأنسة . قتلها أو الاضرار بها . بعقوبة . شروطها . مادة ٣١٢ . معناها
١٨٧	٢٥٧	محكمة طنطا الابتدائية الاهلية بطريكة خانة . زواج . أحوال شخصية . الزوجين المختلف المذهب في الاصل . اختصاص بيع حصة مفروزة والحق في الاصل شائع . تسليم . عجز . فسخ
١٨٨	٢٥٨	» » »

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٨٩	٢٥٩	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
١٩٠	١٦٠	محكمة الازبكية الجزئية
١٩١	٢٦٠	» » »
١٩٢	٢٦١	» بنى سويف »
١٩٣	٢٦٢	» المنيا »
١٩٤	١٦٣	» سوهاج »
١٩٥	٢٦٥	لجنة انتخاب محافظة مصر
١٩٦	٢٦٦	» » » »
١٩٧	٢٦٧	» » » »
١٩٨	٢٦٧	» » » »
١٩٩	٢٦٨	» الشرقية »
٢٠٠	٢٦٨	» » »
٢٠١	٢٦٩	» » »
٢٠٢	٢٦٩	» » »
٢٠٣	٢٦٩	» » »
٢٠٤	٢٧٠	لجنة انتخاب الشرقية
٢٠٥	٢٧٠	» الدقهلية »
٢٠٦	٢٧١	» » »
٢٠٧	٢٧٣	» بنى سويف »
٢٠٨	٢٧٥	» » »
		اختصاص . تفسير أوامر ادارية . محاكمة تأديبية
		بواب . خادم المالك . تحصيل الاموال . براءة
		المستأجر
		سبب غير جائز . اثبات . كل الطرق جائزة
		سرقة . نصب . الكذب للاستحواذ على مال الغير
		هتك العرض . شروع فيه
		سرقة . اكره . ظرف مشدد . شروط . زمن
		وقوع الاكره
		انتخاب . لجنة الانتخاب . تشكيلها . عدد اعضائها
		منشور وزير الداخلية . قانون
		انتخاب . سن المندوب . تحديد السن
		انتخاب . تعيين الحائز للاصوات . شبهة
		ترجيح . بطلان
		انتخاب . تشابه الاسماء . تمييزها بصناعة الشخص
		انتخاب . لجنة الانتخاب . تغيير مكان انعقادها
		انتخاب . لجنة . تقسيم عملية الانتخاب
		انتخاب . عدد الحاضرين . عدد الاوراق .
		اختلاف . بطلان
		انتخاب . تأثير . بطلان
		انتخاب . استعمال الحقوق الانتخابية مرتين . بطلان
		انتخاب . المادة ١٩ . تطبيقها
		انتخاب . ترشيح . تعدد الترشيح . اصحهما
		اسبقهما قديماً للمديرية
		انتخاب . تصديق المأذون . دائرة عمل
		الموظف . ترشيح
		انتخاب . طعن في الترشيح . مدير
		انتخاب . لجنة ادارة الانتخاب . اختصاصها
		لجنة . المادة ١٣ و ٢٣ . اختصاصها

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٠٩	٢٧٦	انتخاب لجنة بنى سويف
٢١٠	٢٧٦	انتخاب لجنة المديرية. اختصاصها. بطلان. صوت. تأثيره
٢١١	٢٧٧	انتخاب . تحريض
٢١٢	٢٧٧	انتخاب . حق الطعن . محكوم عليه
٢١٣	٢٧٨	انتخاب . شغب . بطلان
٢١٤	٢٧٩	انتخاب . اقتراع . غيبة
٢١٥	٢٧٩	انتخاب . عامل التليفون
٢١٦	٢٨٠	انتخاب . سرية الانتخاب . بطلان
٢١٧	٢٨١	انتخاب . سن المتدوب . كيفية تقدير السن
٢١٨	٢٨٢	وقف . تعدد النظائر . قسمة الوقف
٢١٩	٢٨٢	وقف . نظر . اجر الناظر
٢٢٠	٢٨٣	وقف . ناظر . اجر النظر . ضم ثمة . اجر الثقة
٢٢١	٢٨٤	وقف . اجارة . ايجار المثل . غبن فاحش
٢٢٢	٢٨٤	وقف . استبدال . ضمان الناظر . مال البدل
٢٢٣	٢٨٥	شرط الدعوى . المصلحة
٢٢٤	٢٨٦	وقف . دعوى . ابطاله . اختصاص المحاكم
٢٢٥	٢٨٦	الشرعية . سبق الحكم فيها من المحاكم
٢٢٦	٢٨٧	معارضة . ميعادها
٢٢٧	٢٨٧	وقف . استبدال . قيمة العين . استئناف
٢٢٨	٢٨٨	وقف . ريع . ريع حصة متعذر الصرف عليها
٢٢٩	٢٨٨	محكمة مختلطة . اختصاص . قسمة . احد الملاك
٢٣٠	٢٨٩	محكمة الاستئناف المختلطة
٢٣١	٢٨٩	اجنبي . بيع الاجنبي حصته
٢٣٢	٢٨٩	يمين حاسمة . يمين كيدية
٢٣٣	٢٩٠	سقوط الحق بمضى المدة . حق خاص . التنازل عنه . القوائد . تقادم
		فسخ العتود . الصلح . اعادة الخصوم الى الحالة الاولى
		مهر . قانون ايطالى . ملكية . مفروشات
		مضى المدة . تملك العقار . سوء النية . وضع اليد

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٢٣٤	٢٩٠	استئناف . طلبات . نية المستأنف
٢٣٥	٢٩٠	حق امتياز . حق الرهن . الحجز . تصرف المدين . حلول الدائن محل المدين
٢٣٦	٢٩١	اجارة . طلب تعويضات . سقوط الحق فيها . النقص في منفعة العين المؤجرة . دفع الايجار
٢٣٧	٢٩١	اجارة . تسليم العين . اسباب خفية . مسئولية المؤجر . ترك المستأجر ينتفع أو تمكنه . عقود مطبوعة
٢٣٨	٢٩٢	رسوم ومصاريف الدعوى . هي غير رسوم تسجيل الحكم
٢٣٩	٢٩٢	مسئولية . اتومويل . معلم . متعلم
٢٤٠	٢٩٣	احوال شخصية . مراجع
٢٤١	٢٩٣	صغير . مميز . مسئولية قضائية . مسئولية مدنية
٢٤٢	٢٩٤	توكيل . اثبات . الغير . مانع من الاستعداد على كتابة مسئولية . تنفيذ الاحكام الواجبة النفاذ . اذا الغيت
٢٤٣	٢٩٤	تعهد . ارشاد عن ارث . سبب صحيح
٢٤٤	٢٩٥	نصب . مشروع . شهادة طيب كاذبة . مسئولية الطبيب
٢٤٥	٢٩٥	ايجار . ايجار فاحش . اكراه . اضطراب ازمة المساكن . تخفيض الايجار
٢٤٦	٢٩٥	مسئولية . السيد . خادم . عدوى مرض
٢٤٧	٢٩٦	مسئولية . السيد . خادم . عدوى مرض
فهرست الابحاث القانونية		
٢٩٧	صحيفة	بحث في المادة ٤٠ من لأئحة الترع والجسور لحضرة صاحب العزة الاستاذ احمد بك صادق
٣٠١		لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على تبليغ زوجها . فهل يشترط قيام الزوجية وقت هذا التبليغ
٣٠٧	لغات	
رئيس التحرير: عزيز هانكي		

المحكمة

مجلس القضاء

تحت إشراف المحكمة

*"La représentation nationale
est inviolable au même titre que
la souveraineté du peuple."*
Gambetta.

الهيئة الرابعة

العدد الرابع

عدد يناير سنة ١٩٢٤

الإدارة ميدان سوارس عمرة ٣

طبعة الأولى
بشارع علوي عمرة ٥
تليفون عمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٠
والطبعة ٣٠

بيان

نشرنا في هذا العدد ٨٤ حكماً وقراراً وفتوى . وقد صدقناه بيحث شائق في « الاتفاقات الجنائية » لحضرة الاستاذ على زكي العرابي بك المدرس بمدرسة الحقوق الملكية . وعلى قسم الاحكام بحثاً آخر لحضرة الاستاذ زكي افندي عريبي المحامي في « تحويل الديون التجارية » . وفي اثره نشرنا مذكرة محكمة الاستئناف الاهلية الخاصة بتعديل الاختصاص الجنائي لقضاة المحاكم الجزئية . كما نشرنا المذكرة التفسيرية الملحقه بقانون تحديد سن الزواج وامضاها حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد السلام على مفتش المحاكم الشرعية والشيخ طه حبيب نائب محكمة بنى سويف الشرعية والشيخ عبد المجيد سليم نائب محكمة مصر الشرعية والشيخ عبد الرحمن قراعة مفتي الديار المصرية والاستاذ الاكبر الشيخ محمد ابو الفضل شيخ الجامع الازهر . وشفعناها بيحث قدى لحضرة صاحب الفضيلة العلامة الشيخ محمد بنجيت مفتي الديار المصرية سابقاً . ثم نشرنا ثلاثة منشورات اصدرتها وزارة الحفانية للمجالس الحسينية تفسيراً لبعض القواعد الشرعية المعمول بها في المجالس الحسينية . وختمنا هذه الابحاث كلها بنجس « لدعات » باللغة الفرنسية فيها لنة وفكاهة

وها بيان الاحكام التى ضمناها هذا العدد :

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والايام
٨	» » » المجلس الحسبى العالى
١٠	» » » محكمة الاستئناف الاهلية
١٠	» » » المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
١٦	قراراً من لجان الانتخابات
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٥	احكام شرعية
١٠	» صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	» » » » الاجنبية
٨٤	فكون المجلة ٨٤ حكماً وقراراً وفتوى . والمجلة تقبل وتشر بكل
	ارتياح ملاحظات القراء على الاحكام التى تنشرها . اذ الحقيقة بنت البحث . والحقيقة ضانتنا جميعاً

رئيس تحرير المجلة

عزير فانكى

الاتفاقات الجنائية

صرح نص المادة . جريمة الاشتراك انما هي جريمة تبعية للجريمة الاصلية ولا يمكن ان توجد بدونها . ولكن لا يشترط ان يعاقب الفاعل الاصلى بالفعل بل يعاقب الشريك ولو توفى الفاعل الاصلى أو قام به سبب من موانع العقاب

وفي سنة ١٩١٠ قتل المرحوم بطرس باشا غالى رئيس الوزارة فى ذلك الوقت . وشعرت الحكومة أن القتل كان لأسباب سياسية وان هناك جمعية غرضها تحقيق الأمنى القومية ولو باستعمال العنف . ورأت ان القانون لا يوصلها الى قطع الطريق على مثل هذه الجمعية والقبض على اعضائها قبل اتمام غرضهم وتنفيذ اتفاقهم الجنائى فأوجدت المادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات التى نصها « يوجد اتفاق جنائى كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الاعمال المجهزة أو المسهية لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه جائزاً أم لا اذا كان ارتكاب الجرائم أو

لا يعاقب القانون الفرنسى على الاتفاق على ارتكاب الجريمة كطريقة من طرق الاشتراك فيها . وانما يعاقب عليه كجريمة مستقلة بالمادة ٢٦٥ عقوبات التى نصها « كل جمعية تتكون مهما كانت مدتها أو عدد اعضائها وكل اتفاق يحصل بقصد تحضير أو ارتكاب جنایات ضد الاشخاص أو الاموال يعد جنایة ضد الأمن العام »

ولم ينص قانون العقوبات المصرى القديم على الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا كطريق من طرق الاشتراك فيها ولا كجريمة مستقلة . ثم جاء قانون العقوبات الحالى وعلى عكس القانون الفرنسى لم ينص على الاتفاق كجريمة مستقلة ولكنه اعتبره كطريق من طرق الاشتراك فى الجريمة . فنص بالفقرة الثانية من المادة ٤٠ على انه يعد شريكاً فى الجريمة « من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق » . ومعلوم ان القانون لا يعاقب على اعمال الاشتراك فى ذاتها وانما يعاقب عليها فقط اذا أدت فعلاً الى ارتكاب الجريمة كما هو

الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه «

ثم نصت بقية المادة على عقاب من اشترك في هذا الاتفاق أو تدخل في إدارة حركته أو حرض عليه وعلى اعفاء من بادر من المتفقين بإخبار الحكومة .

وهذا النص كما جاء بالمذكرة الأيضاحية « مستمد على الأخص من قوانين الأمم الفرنسية والبريطانية والبلجيكية وهي الأمم التي يوجد بين نظامها القضائي وبين هذا النظام شبه كبير » وإن الباعث على إيجاده هو أنه « أظهرت الحوادث الأخيرة عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب بمقتضاه الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات أو الجنح » وأنه « يمتاز بكونه يشمل جميع عصابات الاشقياء وقطاع الطرق وهي الآن لا عقاب عليها إلا في أحوال الاشتراك والشروع » وإن الحكومة في وضعها هذا النص « أرادت أن تضرب على يد الاجتماعات أو الاتفاقات التي يكون العيب بالانقراض أو الأموال أي الهيئة الاجتماعية غرضاً من أغراضها أو وسيلة من وسائل تحقيق الغرض المذكور »

ويرى من هذا النص أنه يعاقب على مجرد الاتفاق الجنائي لذاته بصرف النظر عن تنفيذه أي سواء وقعت الجريمة المتفق عليها أو لم تقع

ولكن الشارع مع ادخاله المادة ٤٧ مكررة لم يتعرض للفقرة الثانية من المادة ٤٠ بل تركها كما هي . وصار القانون في الظاهر

يعاقب على الاتفاق على ارتكاب الجريمة أولاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٠ والمادة ٤١ كطريق من طرق الاشتراك في الجريمة وبالمادة ٤٧ مكررة كجريمة مستقلة .

فبناء على الفقرة الثانية من المادة ٤٠ لا يعد شريكاً من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة إلا إذا « وقعت بناء على هذا الاتفاق » أما بناء على المادة ٤٧ مكررة فكل من اشترك في اتفاق جنائي « يعاقب لمجرد اشتراكه » أي ولو لم تقع الجريمة المتفق عليها (النقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ الشرائع س ٣ ص ١١١ و ١٥ نوفمبر سنة ١٣ لمجموعة س ١٤ ص ١٠٧ و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ س ٢٣ ص ٩٦ ومحكمة جنايات مصر ١٣ أغسطس سنة ١٩١١ الحقوق س ٢٧ ص ٢٤٣)

ويظهر لأول وهلة أن هناك تناقضاً بين النصين . فهل الاتفاق المنصوص عليه بالمادة ٤٧ مكررة هو غير الاتفاق المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٤٠ وإن لكل منهما أحوال وشروط تخالف أحوال وشروط الآخر؟ يجب القول أولاً أن المادة ٤٧ مكررة لا تعاقب إلا على الاتفاق على ارتكاب « جنائية أو جنحة » نخرج بذلك الاتفاق على ارتكاب مخالفة وبقي خاضعاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠ دون سواها لأنها تتكلم على الجريمة على الإطلاق أما فيما عدا ذلك فيظهر لي أنه لا يوجد فرق بين طبيعة الاتفاق المنصوص عليه في المادة ٤٠ والاتفاق المنصوص عليه في المادة ٤٧ مكررة .

ويلاحظ ان النص الفرنسى للمادة ٤٧ مكررة فى قانون العقوبات المصرى هو كالاتى « يوجد اتفاق جنائى اذا اتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جنایات أو جنح »
pour commettre des crimes ou des délits

اى انه يشترط تعدد الجرائم كما فى القانون الفرنسى ولكن مع وضوح النص العربى الذى صدر به القانون فعلا ووضوح المذكرة الايضاحية له لا يمكن اعتبار ماورد بالنص الفرنسى الا خطأ فى الترجمة . ولو كان النص العربى كالنص الفرنسى لقلنا ان المادة ٤٠ خاصة بالاتفاق على جريمة واحدة معينة اما المادة ٤٧ مكررة وخاصة بحالة الاتفاق على سلسلة جرائم

اذاً ماهى مميزات الاتفاق المنصوص عنه بالمادة ٤٠ عن الاتفاق المنصوص عنه بالمادة ٤٧ مكررة ؟

تقول محكمة النقض والابرار « ان المادة ٤٧ مكررة لم تعرف صراحة نوع الاتفاق الخاص الذى نصت عنه ولكنه مع ذلك يمكن الاسترشاد بالفكرة التى حملت المشرع على وضع قانون سنة ١٩١٠ وان يقرر بلا خوف من الخطأ ان المادة ٤٧ مكررة تفرض وجود اتفاق منظم ولو فى بدء تكوينه وان يكون مستمراً ولو مدة من الزمن على الأقل

وان هذه المادة خلافا للمواد ٤٠ - ٤٣ عقوبات لا تنطبق على حالة الاتحاد فى الارادة الذى يحدث بمجرد الصدفة ووقتياً فقط . وهذا التفسير يؤيده ولو ضمنا على الأقل

فمن المسلم به ان المادة ٤٧ مكررة ليست خاصة بجرائم معينة دون اخرى وانه وأن كانت الظروف السياسية هى التى استوجبت وضعها الا ان نصها عام يشمل الاتفاق على ارتكاب الجرائم سواء لاغراض سياسية أو عادية (انظر المذكرة الايضاحية وتقرير المستشار القضائى سنة ١٩١٠ والنقض ٣٠ يونيه سنة ١٩١٧ المجموعة ص ١٨ ص ١٨١ و ١٦ مارس سنة ١٩١٨ ص ١٩ ص ١٨٨ و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ ص ٢٣ ص ٩٦)

كذلك لا يشترط لتطبيق المادة ٤٧ مكررة وجود جمعية سرية منظمة بل مجرد الاتفاق بين شخصين فأكثر على ارتكاب جريمة مع التصميم يكفى للعمل بالمادة المذكورة (محكمة جنایات مصر ١٣ اغسطس سنة ١٩١٣ الحقوق ص ٢٧ ص ٢٤٣)

وبمقتضى هذه المادة يوجد اتفاق جنائى كلما اتحد شخصان على ارتكاب « جنایة أو جنحة ما » وبمقتضى المذكرة الايضاحية « يكون الاتفاق جنائياً سواء كان المراد ارتكابه جنایة واحدة أو أكثر أو جنحة واحدة أو أكثر » (انظر ايضاً بهذا المعنى حكم محكمة جنایات مصر المشار اليه) وهذا بخلاف المادة ٢٦٥ من القانون الفرنسى التى تستلزم ان يحصل الاتفاق على ارتكاب جرائم متعددة لاجريمة واحدة من نوع الجنایات لا الجنح

toute entente établie dans le but de préparer ou de commettre des crimes contre les personnes ou les propriétés etc (انظر جارسون مادة ٢٦٥ فى ١٨ و ٢١)

ذات النص القانوني الذي ورد فيه ذكر الأعمال المجهزة والمسهلة للتنفيذ والجنايات التي تتخذ وسيلة للوصول للغرض والاتفاق الذي يكون الغرض منه ارتكاب الجرائم أو اتخاذها وسيلة والتحريض على الاتفاق أو التداخل في إدارة حركته والمبادرة باخبار الحكومة قبل وقوع أى جريمة الخ فكل هذه العبارات يستنتج منها حتماً وجود الركنين السابق ذكرهما وهما استمرار الاتفاق مدة نسبية وتنظيمه ولو كان مبدئياً (النقض ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ص ١٠٧ و ٣٠ يونيو سنة ١٩١٧ ص ١٨ ص ١٨١ ويظهر لى ان هذا التفسير لا يستند الى نص المادة ولا الى الأعمال التحضيرية لها لان هذه المادة كما قالت المحكمة « لم تعرف نوع الاتفاق الخاص الذى نصت عنه » ولم تضع له اى قيد فليس لنا ان نضيف اليها شروطاً وقيوداً لم ترد فيها .

وزيادة على ذلك فأن شرطى تنظيم الاتفاق واستمراره اللذين اتت بهما المحكمة غير مفهومين في ذاتهما وليس لهما معنى محدد فأن الاتفاق هو اتحاد ارادتين فكثر وغير واضح كيف يكون هذا الاتحاد في ذاته تارة منظماً وتارة غير منظم وبطريق الصدفة .

ان التنظيم أو عدمه انما يمكن تصويره بالنسبة للجمعية التي يمكن ان تتألف من الاشخاص الذين حصل بينهم الاتفاق وقد سبق القول بأنه لا يشترط لتطبيق المادة ٤٧ مكررة وجود جمعية منظمة بل أن مجرد

الاتفاق يكفي للعمل بالمادة المذكورة (محكمة جنابات مصر ١٣ اغسطس سنة ١٩١٣ الحقوق ص ٢٧ ص ٢٤٣) ونفس المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات الفرنسى تعدد جناية « كل جمعية تتكون وكل اتفاق يحصل بقصد تحضير أو ارتكاب الجنايات » وقد قيل ان المادة تتكلم عن كل جمعية وكل اتفاق وقد يتوهم انهما شيئان مختلفان ولكن الحقيقة ان كل جمعية تتضمن اتفاقاً فلفظة جمعية هنا لا فائدة منها لأن الاتفاق يشملها (جارسون - ن ١١) كذلك ليس فى المادة ما يفيد ان الاتفاق يجب ان يشتمل على نظام معين للتنفيذ وعلى كيفية توزيع العمل بين المتفقين بل ان المادة صريحة فى ان الاتفاق يوجد « كلما اتحد شخصان فكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما » بلا شرط ولا قيد

اما القول بأن عبارات المادة تفيد ضمناً ان الاتفاق يجب أن يكون منظماً حيث ورد به ذكر الأعمال المجهزة او المسهلة للتنفيذ والتداخل فى حركة الاتفاق الخ . فهو قول مردود لان ليس كل جريمة لها اعمال مجهزة او مسهلة لارتكابها وليس كل اتفاق له حركة منظمة أو تقوم به جمعية منظمة وانما اذا وجد شيء من ذلك فالاتفاق عليه أو التداخل فيه يقع تحت نص المادة وهو صريح فى ان الاتفاق يكون على ارتكاب جناية أو جنحة أو على الأعمال المسهلة لارتكابها ويعاقب كل من اشترك فى اتفاق جنائى أو حرض عليه أو تداخل فى إدارة حركته على حسب

الأحوال ولكن ليس معنى ذلك ان الاتفاق لا يعد جنائياً الا اذا كانت له اعمال مجهزة أو مسهلة او كانت له حركة منظمة .

كذلك شرط الاستمرار فانه غير واضح لان كل اتفاق اذا لم يعدل عنه في الحال يكون بطبيعته مستمراً ولو مدة من الزمن ونفس المادة ٤٠ تعد شريكا « من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوَقعت بناء على هذا الاتفاق » اي ان الاتفاق يكون مستمراً من وقت حصوله لوقت وقوع الجريمة . بناء عليه فلا محل للقول بأن هذا الاستمرار من خواص المادة ٤٧ مكررة بل بالعكس فان هذه المادة تجعل مجرد الاتفاق جريمة ويمكن القبض على المتفقين في الحال بدون انتظار أى نتيجة أخرى والمادة ٢٦٥ من القانون الفرنسى تعتبر جنائية كل جمعية تتشكل « مهما كانت مدتها »

واخيراً نعود ونقول ان شرطى تنظيم الاتفاق واستمراره لم يردا بالمادة ولا يفهمان من المذكرة الايضاحية ولم يشترطهما الشراح والمحاكم في فرنسا مع تشابه النصين فضلاً عما فيهما من الغموض .

ويظهر مما تقدم ان الاتفاق المنصوص عليه بالمادة ٤٧ مكررة ليس له شروط خاصة تميزه في جوهره عن الاتفاق المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٤٠ عقوبات وتكون النتيجة ان المادة ٤٧ مكررة جاءت معدلة للفقرة الثانية من المادة ٤٠ عقوبات فانه بعد ان كانت هذه الفقرة تقتصر على جعل الاتفاق على ارتكاب الجريمة طريقاً من طرق الاشتراك فيها

ولا عقاب عليه الا اذا وقعت الجريمة المتفق عليها جاءت المادة ٤٧ مكررة وصارت تعتبر الاتفاق جريمة مستقلة في ذاته وتعاقب عليه بمجرد حصوله ولو لم تقع الجريمة المتفق عليها تقول محكمة النقض والابرام « ان المادة ٤٧ مكررة لم تلغ صراحة ولا ضمننا المواد ٤٠ فقرة ثانية و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من قانون العقوبات وبناء عليه فان القانون المصرى ينص على وجود نوعين من الاتفاق المعاقب عليه وفي الواقع فانه لما وضع المشرع المادة ٤٧ مكررة لم يكن قصده التوسع في المبدأ الموجود وقتئذ وهو الاشتراك الجنائى بل ايجاد جريمة جديدة يختلف نوعها اصلياً عن الأولى وهذا القصد يستنتج في الوقت ذاته من المحل الذى وضعت فيه المادة ٤٧ مكررة بقانون العقوبات باضافة باب جديد هو الباب الخامس مكرر ومن طبيعة الحال نفسها لأن الجريمة الجديدة تختلف عن الاشتراك العادى الذى لا يتصور وجوده الا بالاتحاد على عمل يعتبر بنظر القضاء عملاً تاماً او حصل الشروع فيه . واما الجريمة الجديدة فانه يجوز وجودها مع صرف النظر عن البدء في تنفيذها وبمجرد تداخل شخصين او اكثر في بحث ابتدائى او عمل تحضيرى لمشروع بسيط . ومن وجود هاتين الجريمتين معاً واختلافهما في موضوعهما المادى يتضح جلياً ان الركن الباطنى للجريمة او الاتفاق يختلف في كل منهما عن الأخرى »

تقول حقيقة ان الطريقة التى اضاف بها الشارع المادة ٤٧ مكررة تشعر بأنه اراد

ايجاد جريمة جديدة ولكن غرضه هذا كان مستحيلاً فإنه مع وجود الفقرة الثانية من المادة ٤٠ ما كان في وسعه سوى التوسع في العقاب على الاتفاق فبعد ان كان لا يعاقب عليه الا اذا وقعت الجريمة المتفق عليها صار يعاقب عليه ولو لم تقع تلك الجريمة فالاتفاق المنصوص عنه بالمادة ٤٧ مكررة لا يختلف في نوعه عن الاتفاق المنصوص عنه بالفقرة الثانية من المادة ٤٠ بل يختلف عنه فقط في شروطه ففي المادة ٤٠ كان العقاب معلقاً على وقوع الجريمة المتفق عليها فاصبح في المادة ٤٧ مكررة ليس معلقاً على شرط فكل ما فعله الشارع انه حذف الشرط الذي كان معلقاً عليه الاتفاق في المادة ٤٠ ليكون معاقباً عليه في جميع الاحوال .

وقد سبق القول بان الشارع المصري أخذ المادة ٤٧ مكررة عن المادة ٢٦٥ من القانون الفرنسي والقوانين الاخرى التي على مثاله ولكن القانون الفرنسي لا يعاقب على الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك ولا يوجد فيه الا الاتفاق الجنائي كجريمة مستقلة وانه سبق ان خالف القانون الفرنسي فلم يشأ جعل الاتفاق جريمة مستقلة بل اكتفى بجعله طريقاً من طرق الاشتراك في الجريمة المتفق عليها فلما رأى ضرورة العودة الى المبدأ الفرنسي وجعل الاتفاق جريمة مستقلة بالمادة ٤٧ مكررة كان يجب ان يعدل عن اعتباره طريقاً من طرق الاشتراك ولا يجمع بينهما تناقض وعند التناقض يحصل حتماً الالفاء الغضنى ويكون

النص الجديد ملغياً للتقديم فيما تناقض معه فيه . ويقتج من كل ما تقدم ان الفقرة الثانية من المادة ٤٠ عقوبات التي كانت لا تعاقب على الاتفاق الجنائي الا اذا وقعت الجريمة المتفق عليها اصبحت ملغاة بالمادة ٤٧ مكررة التي صارت تعاقب على الاتفاق سواء وقعت الجريمة المتفق عليها او لم تقع

أما في حالة وقوع الجريمة المتفق عليها فيكون المتفقون معاقبون أولاً بالمادة ٤٧ مكررة ثم من نفذ الجريمة منهم فعلاً يكون معاقباً ايضاً لهذه الجريمة . وفي هذه الحالة تطبق المادة ٣٢ عقوبات اي يكتفى بتوقيع عقوبة الجريمة الاشد منهما اما الفقرة الثانية من المادة ٤٠ فقد الغيت ضمناً ولا محل لتطبيقها في غير المخالفات واذا كانت جريمة الاشتراك بالاتفاق قد الغيت في الجناح والجنايات فلا محل للنظر الى عقوبتها عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات فان الاتفاق الجنائي بقصد ارتكاب جنابة معاقب عليه بالسجن مع ان الجنابة قد يكون معاقباً عليها بأشد من ذلك ولو بقيت مادة الاشتراك بالاتفاق لعوقب الشريك في حالة وقوع الجنابة بنفس عقوبة تلك الجنابة وحينئذ تكون عقوبته بصفته شريكاً اشد من عقوبته بصفته مرتكباً لجريمة الاتفاق الجنائي بالمادة ٤٧ مكررة وبتطبيق المادة ٣٢ كان يجب توقيع العقوبة الأولى . ولكننا قد قلنا ان الفقرة الثانية من المادة ٤٠ اصبحت ملغاة بالمادة ٤٧ مكررة واصبح قانوننا كالقانون الفرنسي لا يعاقب

السجن وتقع بناء على هذا الاتفاق فانه كان يعاقب كشريك بنفس عقوبة الجناية فاصبح لا يعاقب الا لجريمة الاتفاق في ذاته بعقوبة السجن فقط

على زكي الراوي
مدرس بمدرسة الحقوق الملكية

على الاتفاق في الجنيح والجنايات كطريق من طرق الاشتراك بل يعاقب عليه فقط كجريمة مستقلة .

وحيث قد قرر القانون عقوبة السجن فقط لكل اتفاق جنائي على ارتكاب جناية ما فقد حسن مركز من يتفق مع غيره على ارتكاب جناية معاقب عليها بعقوبة اشد من

قضاء محكمة النقض والإدارة

بالورقة المذكورة بتقديمها او بالاحتجاج بها على الغير سعيًا وراء منفعة كما حصل في هذه الدعوى فأن رافع النقض تمسك بصحة السندين مع عدم تزويرهما وهما محرران لصلحته وقدمهما اثباتا لحقوقه التي يزعمها كل ذلك يكون جريمة الاستعمال ويكون لذلك ركن الضرر متوفرًا في هذه الحالة «

(طعن على محمد شعاه ضد النيابة العمومية وآخرين)
نمرة ١١٠٠ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا وحضرات احمد موسى باشا ومستر كرشو ومتولى بك غنيم ومحمد مصطفى بك)

٢٤٩

حكم تاريخه ٤ يونيو سنة ١٩٢٣
تنقض . بيان الواقعة . اسباب . من براءة الى ادانة

القاعدة القانونية

الحكم الاستثنائي الصادر بالادانة الذي

٢٤٨

حكم تاريخه ٤ يونيو سنة ١٩٢٣
تزوير . استعمال ورقة مزورة . تقديم ورقة للنيابة

القاعدة القانونية

تقديم كميالة في اثنا . تحقيق تقوم به النيابة العمومية لتكون الكميالة مستنداً في الدفاع عن تهمة يعتبر استعمالاً . لأن الاستعمال عبارة عن الانتفاع بالورقة بتقديمها او بالاحتجاج بها على الغير سعيًا وراء منفعة ما

المحكمة : -

« حيث ان هذا الطعن على غير اساس لأن الكميالة تقدمت في تحقيق النيابة لتكون مستنداً لدفاعه عن تهمة في الكميالة الاولى فلاستعمال لم يكف سوى الانتفاع

يلقى حكماً ابتدائياً قاضياً بالبراءة يجب ان يبين
بياناً كافياً الاسباب التي ارتكبت عليها المحكمة
في تكوين عقيدتها للحكم بتغيير مركز التهم
من براءة الى اداة . فاذا اقتصر الحكم
الاستثنائي على القول بان التهمة ثابتة على المتهمين
من شهادة الشهود كان حكماً خالياً من الاسباب
بالمعنى القانوني ويجب نقضه
المحكمة :

« حيث ان الوجه الذي يستند عليه
الطاعنون مبني على ان الحكم الاستثنائي غير
مبني على اسباب

« وحيث ان هذا الوجه في محله ويتعين
قبوله لأن الحكم الابتدائي القاضي ببراءة
المتهمين بني على اسباب استنتجت منها محكمة
اول درجة عدم ثبوت التهمة على المتهمين
فكان يجب على المحكمة الاستئنافية التي قضت
بالغاء هذا الحكم وبأداة المتهمين ان تبين
الاسباب التي بنت عليها ثبوت التهمة ولكنها
لم تفعل ذلك بل اقتصر الحكم الاستثنائي على
القول بأن التهمة ثابتة على المتهمين من شهادة
الشهود وهذا لا يعتبر اسباباً للأداة بالمعنى
القانوني وخصوصاً في حالة الغاء الحكم
الابتدائي القاضي بالبراءة

وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم
الاستثنائي غير مبني على اسباب فهو اذن
باطل بطلانا جوهرياً ويتعين قبول الطعن »

(طعن على حسن ناجي وآخرين ضد النيابة العمومية
نمرة ١٠٩٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٢٥٠

حكم تاريخه ٤ يونيه سنة ١٩٢٣
نقض . انتداب قضاة المحكمة الابتدائية .
عدم ذكر الاسباب

القاعدة القانونية

انتداب قضاة المحكمة الابتدائية للاشتغال
بمحكمة الاستئناف لمحكمة الجنايات من حق
وزير الحفانية وليس من الضروري ذكر الاسباب
التي قضت بذلك لافي محضر الجلسة ولا
في الحكم
المحكمة : —

« حيث ان القاضي الابتدائي انتدب
للاشتغال بمحكمة الاستئناف لمحكمة الجنايات
وهذا من حق وزير الحفانية وليس من
الضروري ذكر الاسباب التي قضت ذلك لا
في محضر الجلسة ولا في الحكم »
(طعن عبد المنعم جفيلة وآخر ضد النيابة العمومية
نمرة ١٠٩٨ سنة ٤٠ قضائية دائرة معالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٢٥١

حكم تاريخه ٤ يونيه سنة ١٩٢٣
تزوير . عريضة . دعوى . اعلانها تم قيدها .
صفة رسمية

القاعدة القانونية

١ — عريضة الدعوى التي يحصل تزويرها
وتقيد وتقدم لقلم الكتاب ويدفع الرسم المقرر
عليها وتعلن بواسطة قلم المحضرين تكتسب
الصفة الرسمية بالقيود ويكون التزوير فيها تزويراً

المطعون فيه قد بين الضرر المحتمل حصوله للمعنى عليه والذي كان يرمى اليه رافع النقض ومع ذلك فالتزوير في الأوراق الرسمية ينبغي عليه احتمال حصول الضرر الناشئ عن ضياع الثقة التي لا بد من وجودها في كل ورقة رسمية فهو ضرر بالمصلحة العمومية واخلال بالنظام العام على أن الضرر قد وقع فعلاً للمعنى عليه بسبب المصاريف التي انفقها من جراء هذه الجريمة

« وحيث ان القول بأن الواقعة لم تبين بالحكم حتى يقضى معرفة اركان التزوير من عدمه قول لا يلتفت اليه وينافيه ما سبق ايضاحه وقد تكفل الحكم ببيان بطريقه جلية »
(طعن عبد اللطيف شكري ضد النيابة العمومية
نمرة ١٠٩٤ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
بننا والهيئة السابقة)

٢٥٢

حكم تاريخه ٤ يونيه سنة ١٩٢٣

نقض . انضمام النيابة للمدعى بالحقوق المدنية .
أمام ثاني درجة فقط . قرار حفظ . حق
للمدعى المدني برفع الدعوى .

القاعدة القانونية

عدم انضمام النيابة الى المدعى بالحقوق المدني في طلباته امام محكمة أول درجة وانضمامها اليه في الطلبات امام محكمة ثاني درجة ليس من الاوجه الناقضة للاحكام . لان الدعوى العمومية تحرك بواسطة المدعى المدني وتصبح المحكمة مختصة بنظرها فهي صاحبة الحق في الفصل فيها إما بالبراءة أو بالعقوبة وسيان انضمت النيابة العمومية أو لم تنضم للمدعى بالحقوق المدني

في ورقة رسمية ولو لم يكن لهذه العريضة الصفة الرسمية وقت ان وضع عليها الامضاء المزورة

٢ - التزوير في الأوراق الرسمية ينبغي عليه حتماً احتمال حصول الضرر الناشئ عن ضياع الثقة التي لا بد من وجودها في كل ورقة رسمية فهو ضرر بالمصلحة العمومية واخلال بالنظام العام
المحكمة : -

« حيث ان رافع النقض يزعم بمحصول خطأ في تطبيق القانون لاعتبار عريضة الدعوى المنسوب له الاشتراك في تزويرها من الأوراق الرسمية مع انها ورقة عرفية

« وحيث ان هذا الزعم في غير محله لأنه اصبح من المبادئ الثابتة ان عريضة الدعوى التي يحصل تزويرها وتقييد وتقدم لقلم كتاب المحكمة ويدفع الرسم المقرر عليها وتعلن بواسطة قلم المحضرين كحالتنا هذه تكتسب الصفة الرسمية بالقيود ويكون التزوير فيها تزويراً في ورقة رسمية ولو لم يكن لهذه العريضة الصفة الرسمية وقت ان وضع عليها الامضاء المزورة

« وحيث ان القول بأن المحكمة لم تبين في حكمها كيفية الاشتراك في التزوير قول لا اساس له من الصحة فإن طريقة الاشتراك مبينة فيه وثابت منه ان الاشتراك حصل بطريق الاتفاق والمساعدة

« وحيث انه عن الوجه الخاص بعدم بيان ركن الضرر وعدم توفره ايضاً فإن الحكم

٢ - ان قرار النيابة يحفظ شكوى الشاكي لا يمنع المدعى المدني من رفع دعواه مباشرة امام المحكمة لان القانون اباح له هذا الحق فله ان يرفع دعواه مباشرة حتى ولو لم تظهر ادلة جديدة المحكمة :-

« حيث ان ما يدعيه رافع النقض من وجود بطلان في الاجراءات لعدم انضمام النيابة للمدعى المدني امام المحكمة الجزئية ثم انضمامها امام محكمة الاستئناف هو زعم لا سند له من القانون لأن الدعوى العمومية تحرك بواسطة المدعى المدني واصبحت المحكمة مختصة بنظرها فهي صاحبة الحق في الفصل فيها اما بالبراءة أو العقوبة وسيان انضمت النيابة العمومية او لم تنضم للمدعى المدني

« وحيث ان الوجه الثالث من اوجه النقض هو خاص بالوقائع وللمحكمة السلطة المطلقة في تقدير الادلة

« وحيث ان قرار النيابة يحفظ هذه الشكوى لا يمنع المدعى المدني من رفع دعواه مباشرة امام المحكمة وقد اباح له القانون هذا الحق وليست هذه الحالة بمناعة له من رفع الدعوى ولا تستلزم ظهور ادلة جديدة حتى يحرك المدعى المدني دعواه

« وحيث انه مما تقدم يتعين رفض النقض »
(طمن محمود محمد كباش ضد النيابة العمومية ومحمد افندي نجيب عبد الله المدعى بالحق المدني نمرة ١٠٨٥ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب المآلى احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٥٣

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

نقض . تشرد . مراقبة . الاعفاء منها . وجوب الحكم بها .

القاعدة القانونية

اتهمت النيابة شخصاً بأنه وجد بحالة تشرد بعد انذاره . ومحكمة أول درجة حكمت بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وبجعله تحت مراقبة البوليس مدة سنة . ومحكمة مصر بهيئة استئنافية حكمت بتأييد الحكم بالنسبة الى العقوبة والقاء المراقبة ومعاافة المحكوم عليه . رفعت النيابة نقضاً ومحكمة النقض قالت « ان المحكمة اخطأت لمعاافة المحكوم عليه من المراقبة لانها واجبة بنص القانون

(طمن النيابة العمومية ضد فؤاد سيد احمد . قضية نمرة ٧٦٤ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات مستر برسيغال وحافظ لطفى بك ومستر كرى وعطيه بك حسني مستشارين وعلى عزت بك رئيس نيابة الاستئناف)

٢٥٤

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

محكمة الجنايات . سلطتها في فصل التهم والحكم فيها فرادى

القاعدة القانونية

ليس في القانون ما يمنع محكمة الجنايات من فصل تهمة الجنبنة عن تهمة الجناية والحكم في التهمة الاولى وحدها

(طمن محمد حسين وآخرين ضد النيابة . قضية نمرة ٩٧٢ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٥٥

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

نقض . تخليف الشاهد الذي عمره ١٤ سنة . لا بطلان

القاعدة القانونية

ان القانون يجيز تخليف الشاهد البالغ من العمر اربع عشرة سنة . فوجه النقض المبني على ان المحكمة خلقت شخصاً اليمن وعمره دون الرابعة عشرة ليس وجيهاً ويجب رفضه (طعن طلبة فضل الله وآخرين ضد النيابة العمومية قضية نمرة ٧٥٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالي احد طلعت باننا والهيئة السابقة)

٢٥٦

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣

نقض . رهن . مال مسروق . سوء النية . لائحة الرهن

القاعدة القانونية

ارهن شخص مالاً مسروقاً ثم تخالص مع الراهن واعتبر انه اخفى المال المسروق . ولكن محكمة النقض والابرار نقضت الحكم وحكمت بالبراءة بناء على عدم توفر سوء النية لدى المتهم بناء على ان المتهم قام بكل ما تفرضه عليه لائحة الرهن

(طعن مركيس سمريان ضد النيابة . قضية نمرة ٧٦٣ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالي احد طلعت باننا والهيئة السابقة)

٢٥٧

حكم تاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢

تزوير . اوراق رسمية . اركان الجريمة . تطهير الترع . عقد اتفاق ممضى من مفتش الري بالنيابة عن وزارة الاشغال . (المادتان ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات)

القاعدة القانونية

يعتبر ورقة رسمية بالمعنى المقصود بالمادة « ١٧٩ » عقوبات الاتفاق الخاص بتطهير الترع المقنود بين مقال وأحد مفتشي الري بصفته نائباً عن وزارة الاشغال المحكمة : —

« حيث ان الطعن بني على ما يأتي : (اولاً) ان محكمة الجنايات رجعت الى سؤال احد شهود الاثبات في اثناء الدفاع وكان ذلك الشاهد حاضراً يسمع الدفاع ، (ثانياً) ان المحكمة المشار اليها اخطأت في تطبيق مادتي ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات لأن الاوراق المنسوب تزويرها للطاعن ليست من الاوراق الرسمية بل هي من المحررات الخصوصية » وحيث عن السبب الأول فليس من مانع يمنع المحكمة من سؤال الشاهد عن بعض نقط استيفائية بالكيفية التي اجرتها « وحيث عن السبب الثاني فإن الاوراق المنوه عنها في هذا السبب تتضمن شروط مقاوله اعمال تطهير بعض الترع تعاقد عليها مفتش الري بصفته نائباً عن وزارة الاشغال

مع الطاعن ولما كان من واجب الحكومة اجراء ما يلزم لحفظ وبقاء الترع للمصلحة العمومية فالاوراق التي تثبت مثل هذا التعاقد تعتبر بلا شك من الاوراق الاميرية المنصوص عليها بالمادة ١٧٩ من قانون العقوبات وعليه يكون التطبيق في محله

« وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين رفض الطعن »
(طعن عوض دميان افندي ضد النيابة العمومية نمرة ٧٧٧ سنة ٣٩ قضائية ووزارة الاشغال مدعية بحق مدني . دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزيزة مستر برسيفال واحمد موسى باشا ومستر كرشو ومتولي غنيم بك المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس النيابة)

قضاء المجلس الحسبي العالي

٢٥٨

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣
حجر . ضعف ادراك وضعف ارادة .

القاعدة القانونية

اذا ثبت من اختبار الشخص (انه ضعيف الادراك منحلل القوى بحيث لا يقوى على ادارة املاكه وانه ضعيف الارادة بحيث يسهل خدعه والتأثير عليه) كان مستحقاً للحجر عليه

(استئناف خليفه بك طنطاوى ضد عبد الواحد بك خليفة وآخر نمرة ٨٣ سنة ٢٢-٢٣ . دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزيزة والفضيلة ابو بكر محي باشا وعلى حيف بك والشيخ محمد مصطفى المراغى ومحمد صالح باشا)

٢٥٩

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣
تخفيض ايجار اطيان القصر . مجلس حسي . عدم اختصاص

القاعدة القانونية

طلب من المجلس الحسبي الابتدائي الموافقة على تخفيض ايجار اطيان قصر من ٣٢ جنيهاً الى ١٨ جنيهاً عن كل فدان فوافق . طعنت وزارة الحفانية في هذا القرار والمجلس الحسبي العالي التي القرار المطعون فيه وقال :

« ان هذا المجلس قرر عدة مرات ان المجالس الحسبية لا تملك التبرع من مال القاصر الثابت بمقتضى عقد معترف به . كما انها ليست

مختصة بالنظر في تخفيض قيمة الايجار بل هذا من اختصاص جهة اخرى »

(استئناف وزارة الحفانية ضد قرار مجلس حسي مركز السنطة بناء على تظلم الست خفزة بنت يوسف الكفراوي وحضر عنها حضرة الشيخ محمد جاد المحامي الشرعي نمرة ١٠٧ سنة ٢٢-٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٦٠

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣
حجر . تصرف . بيع . تقدير ظروفه .

القاعدة القانونية

حجر على شخص للسفه وسوء التصرف
فاستأنف . والمجلس الحسي العالي النفي القرار ورفع الحجر بناء على « ان المطلوب الحجر عليه لم يتصرف تصرفاً سيئاً يناقى العقل والشرع ويبيع لجزء من املاكه لمصلحة يراها هو جديرة بالعناية في نظره لا يستدعي توقيع الحجر عليه ما دامت تلك المصلحة لا تنافي ما هو مشروع في نظر العقلاء »

(استئناف احمد محمود محمد ابو الخير ضد الست كامله محمد عمران وآخرين نمرة ١١٥ سنة ٢٢-٢٣ دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٦١

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣
حجر . استئناف . صفه . المحجور عليه
وحده ذو الصفة .

القاعدة القانونية

طلب رفع الحجر لا يكون إلا من المحجور

عليه نفسه . فاذا صدر قرار بتوقيع الحجر على شخص فاستأنفه ابنه كان الاستئناف مرفوعاً من شخص لا صفه له في رفعه ويتعين عدم قبوله (استئناف محمد حلمي حمدي وحضر عنه حضرة الاستاذ الشيخ احمد محمد علي المحامي الشرعي ضد الست امينه يوسف واخرى نمرة ١١٦ سنة ٢٢-٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٦٢

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣
حجر . سفه وسوء تصرف . تقدير ظروف التصرفات

القاعدة القانونية

حجر على شخص للسفه وسوء التصرف .
النفي المجلس الحسي العالي هذا القرار بناء على ان « تصرفات المستأنف يبيع املاكه التي هي غير جسيمة القيمة في ذاتها لا تدل على انه سفه او مبذر إذ ان هذه التصرفات كانت على اعتبار انها في مصلحته وانها كانت لغرض لا يناقى العقل والشرع »

(استئناف مصطفى حسن الصواف وحضر عنه حضرة الاستاذ الشيخ احمد عوض المحامي الشرعي ضد الست وحيدة صالح النرباوي نمرة ١٢٧ سنة ٢٢-٢٣ دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٦٣

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣
سلب ولاية الجد . تعيين وصي بدله

القاعدة القانونية

طلب عزل جد القصر بصفته ولياً شرعياً

٢٦٥

مجلس حسبي ديروط

قرار تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣

مجلس حسبي . البحث في صحة أو عدم صحة
إيمان الشخص . تغيير أحد الزوجين حاله الشخصية .
اختصاص . حجر

الزاعمة القانونية

١ - ليس للمجلس الحسبي ان يبحث في
صحة عقيدة الخصوم فيحكم ان الشخص مسلم
حقيقة أو مسلم صورة ما دام يتقدم له الخصم
ويده اشهاد شرعي يعلن اسلامه . لأن التقيب
عن العقائد الداخلية وتقدير قيمتها والحكم اذا
كان الأيمان حاصلًا عن يقين ثابت أو خديعة
أو تحايل خارج عن اختصاص المجالس الحسبية
٢ - تغيير أحد الزوجين حاله الشخصية
بعد رفع الدعوى عليه أمام قاضي الاحوال
الشخصية التابع له في الاصل لا يغير اختصاص
هذا القاضي . لانه لا يجوز لأحد الخصمين ان
يسلب بعمله اختصاص محكمة مختصة ولو جاز
ذلك لأمكن لكل انسان ان يغير حاله
الشخصية على حسب اغراضه وتبقى المنازعات
قائمة الى الأبد لتغير الاختصاص تبعًا لتغير
الحالة الشخصية

٣ - يختص المجلس الحسبي بالنظر في طلب
رفع الحجر المتوقع من المجلس الملى على شخص
كان تابعًا له في الاصل ثم اسلم فأصبح تابعًا في

عليه لسوء تصرفه في ملكهم بالبيع وخلافه
والحجر عليه ايضًا لفه وضعف قواه العقلية
فرفض المجلس الحسبي الابتدائي الطلب . استوقف
القرار والمجلس الحسبي العالي رأى :

« من باب الاحتياط والنبالغة في المحافظة
على املاك القصر سلب ولاية الجد على احفاده
واحالة الاوراق للمجلس الحسبي الابتدائي لتعيين
وصى على القصر »

(استئناف الست سكية بنت رمضان ضد ابراهيم
اقتدى على نعمة ١٢٨ سنة ٢٢-٢٣ . دائرة ممالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٢٦٤

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣

حجر . غفلة

الزاعمة القانونية

اذا ثبت من اختبار الشخص (انه ضعيف
الارادة وقوة التمييز بين النافع والضار بحيث
يسهل انخداعه والتأثير عليه وانه وان لم يكن
معتوهًا الا انه من ذوى الغفلة الموجبة للحجر)
وجب الحجر عليه

(استئناف محمد بك سكر وحضرته حضرة الاستاذان
محمد صدقي باشا وعبد الحالق اقتدى عطية ضد عبد الله
اقتدى ماجد وآخرين وحضر عنه حضرة الاستاذان
عباس اقتدى شريف فأبى عن الاستاذ محمد بك على
وعز ز اقتدى مشرق . دائرة ممالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

<p>تعالى</p> <p>راجع بغير هذا المعنى الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢١ ومنشور في مجلة المحاماة بالعدد السابع من ٣ - ص ٣٠٤ - وراجع بهذا المعنى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ومنشور في هذا العدد ضمن احكام المحاكم المختلطة</p>	<p>احواله الشخصية الى المجلس الحسبي . القرار الاول السابق صدوره من المجلس الملى يبقى نافذاً منتجاً جميع نتائج القانونية الى ان يلغيه أو يعدله قرار آخر صادر من السلطة الجديدة المختصة وهي المجلس الحسبي بعد اسلام الرجل (قضية نمرة ٨٦ سنة ١٩٢٣ بطلب رفع الحجر عن زكي افندي قواد . صدر القرار برئاسة حضرة عبد اللطيف محمد بك القاضي وبحضور فضيلة الشيخ يوسف ابو غريب القاضي الشرعى وحضرة الشيخ عبد الباق سيف)</p>
--	--

قضايا محكمة الاستئناف الإكفلية

<p>وليس لحصم ان يطلب من محكمة تصحيح اسباب حكمها ولا تصحيح فهمها الوقائع القانونية أو استنتاجها أو نحو ذلك فإن هذا يكون مخالفاً لأصل الشيء المحكوم به</p> <p>« وبما ان الحكم المطلوب تصحيحه ليس به خطأ ظاهر فإن طلب النفقة طلب في ديسمبر سنة ١٩٢١ وان كان هذا الطلب في آخر سنة ١٩٢١ وفي العريضة المقدمة لرئيس محكمة مصر عبارة (من الآن) كما تقدم - الا ان المحكمة الابتدائية حكمت حكماً واضحاً بدفع النفقة من اول يناير سنة ١٩٢١ أى من مبدأ السنة لا من آخرها ومحكمة الاستئناف حكمت بتأييد ذلك الحكم بحكم واضح ايضاً لا خطأ فيه ولو كان الحكم الابتدائي خطأ فهم طلب المدعى عليها لجعل بناء على ذلك النفقة من سنة ١٩٢١ بدلاً من سنة ١٩٢٢</p>	<p>٢٦٦</p> <p>حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣</p> <p>تصحيح الاحكام . ما يجوز . وما لا يجوز</p> <p>القاعدة القانونية</p> <p>تصحيح الاحكام يجوز طلبه من المحكمة التى اصدرت الحكم اذا كان فى الحكم خطأ ظاهر كغلط فى رقم حساب أو كلمة لا تتفق مع غرض محرد الحكم . وليس لحصم ان يطلب من محكمة تصحيح اسباب حكمها ولا تصحيح فهمها الوقائع القانونية او استنتاجها أو نحو ذلك فإن هذا يكون مخالفاً لأصل الشيء المحكوم به</p> <p>المحكمة - :</p> <p>« بما ان افضية المحاكم جرت على ان التصحيح يجوز طلبه من المحكمة التى اصدرت الحكم اذا كان فى الحكم خطأ ظاهر كغلط فى رقم حساب أو كلمة لا تتفق مع غرض محرد الحكم</p>
--	---

فكان على المدعى ان يبين ذلك بمحكمة ثاني درجة وقت الاستئناف »

(طلب تصحيح المرفوع من حسين افندي فهمى المهندس وحضر بنفسه ومعه حضرة عبد العزيز افندي فهمى المحامى ضد الست امينة بنت محمد احمد المهندس وحضر عنها حضرة احمد بك رشدى المحامى نمرة ١٤٩٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزة محمد محرز باشا وجناب مستر كرشو وعلى جلال بك)

٢٦٧

حكم تاريخه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣

دقار . تقديمها للمحكمة . سلطة المحكمة . مواد مدنية

القاعدة القانونية

لا يجوز للمحكمة فى المواد المدنية ان تأمر احد الخصام بأن يقدم دقاره للأطلاع على ما يختص بالخصومة القائمة لو كان عنده دقار الا فى مسائل التركات والروكيات وقسم الشركات (مادة ١٦ تجارى)

(استئناف خنا عبد الملك وآخى وحضر عنهما حضرتى امين افندى برسوم وصمويل افندى خنا الحاميين ضد حضرة الياس بك عوض المحامى وحضر عنه حضرة الاستاذ عزيز بك خانكي . نمرة ٦٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة ابو بكر يحيى باشا وجناب مستر كرى وحضرة صاحب العزة شاكر احمد بك)

٢٦٨

حكم تاريخه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣

تخارج . اقرار . الطعن فيه . أهلية التخارج

القاعدة القانونية

١ - اذا اقر شخص بأنه تخارج عن

نصيه فى التركة لأولاد ولده نظير مبلغ معين اقر قبضه فلا يجوز له بعد ذلك العدول عن العقد والادعاء بأنه لم يتخارج وانه لم يقبض مبلغ التخارج ولا يجوز له طلب الأحالة على التحقيق وسماع شهود العقد لأن ذلك يكون مناقضاً لصريح العقد والقاعدة ان من سعى فى تقض ما تم من جهته فسميه مردود عليه

٢ - الادعاء بعدم اهلية التخارج اليه

لا يجوز التمسك به الا لعدم الاهلية دون غيره من المتعاقدين

(استئناف الست مبروكه بنت ابراهيم حسنى وحضر عنها محمود بك رياض المحامى ضد الحرمة فاطمة بنت سليمان الشرفاوى وحضر عنها حضرة امين ميلاد افندى المحامى . نمرة ١٣٠٣ سنة ٣٩ . دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزة ابو بكر يحيى باشا ومستركرى وشاكر بك احمد)

٢٦٩

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣

طرح البحر . توزيعه . جهة الادارة . اختصاص

القاعدة القانونية

جاء بالمادة ٦١ من القانون المدنى ان الاراضى التى يحولها النهر بقوة جريانه والجزائر التى تتكون فيه يتبع فيها منطوق اللائحة الصادرة فى سنة ١٢٧٤ هجرية . وبحسب احكام هذه اللائحة يوزع الاراضى التى يحولها النهر بقوة جريانه لجهة الادارة . وبناء على ذلك لا تكون المحاكم الاهلية مختصة بالفصل فى

قرارات الجهة الادارية والا اعتبر هذه القرارات غير مؤثرة على حقوق الأفراد (راجع حكم محكمة الاسكندرية الاستئنافية المختلطة الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٠٢ وحكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ٧ مارس سنة ١٩١٧) «

(استئناف وزارة المالية النائب عنها مديرية جرجا وحضر عنها حضرة انيس افندى يوسف مندوبها ضد الشيخ ابراهيم على يندادى وحضر عنه حضرة نقرى افندى سلامة المحامى نمرة ٥٠٠ سنة ٣٨ قضائية. دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزة جناب مستر برسيغال وصالح حق بلتا وكامل ابراهيم بك)

٢٧٠

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣
بيع . دفع الثمن . فسخ . اتفاق خاص .
العربون . حكمه

القاعدة القانونية

١ - انه وان قضت المادة « ٣٣٢ » من القانون المدنى بأنه اذا لم يدفع المشتري ثمن البيع فى الميعاد المتفق عليه كان للبائع الخيار بين طلب فسخ البيع وبين طلب الزام المشتري بدفع الثمن ولكن هذا النص لا ينطبق إلا فى حالة عدم وجود اتفاق خاص بين المتعاقدين يقضى بغير ذلك فاذا وجد هذا النص كان هو الواجب الاتباع بناء على قاعدة ان الاتفاق هو قانون المتعاقدين . فاذا نص فى عقد بيع انه اذا تأخر المشتري عن دفع مبلغ كذا يعتبر عقد البيع لاغياً بدون احتياج الى انذار أو حكم قضائى ويصبح المبلغ المدفوع حقاً مكتسباً للبائع لا يرد

دعوى من يطالب بأرض من هذا القبيل . الا ان هذا لا يمنع المحاكم على وجه العموم ان تنظر فيما اذا كانت الأطيان المتنازع فيها هي حقيقة من الاراضى التى حولها النهر بقوة جريانه أو ليست منها . فأن تبين لها ان الأرض من طرح البحر احترمت قرارات الجهة الادارية والا اعتبرت هذه القرارات غير مؤثرة فى حقوق الافراد

الحكمة : -

« حيث ان المستأنفة دفعت بأن المحاكم الاهلية ليست مختصة بنظر الدعوى لأن النزاع خاص بأرض من التى يحولها النهر بقوة جريانه وهى المعروفة بطرح البحر وقد جاء بالمادة ٦١ من القانون المدنى ان هذه الاراضى يتبع فيها منطوق اللائحة الصادرة فى سنة ١٢٧٤

« وحيث ان الأمر العالى الصادر فى سنة ١٢٧٤ هجرية الموافقة ٥ اغسطس سنة ١٨٥٨ الذى اشارت اليه المادة « ٦١ » من القانون المدنى وان قضى بأن توزيع الاراضى التى يحولها النهر بقوة جريانه يكون موكولا للإدارة وبناء على ذلك لا تكون المحاكم الاهلية مختصة بالفصل فى دعوى من يطالب بأرض من هذا القبيل لكن ذلك لا يمنع هذه المحاكم ان تنظر فيما اذا كانت الارض موضوع النزاع هي حقيقة من الاراضى التى حولها النهر بقوة جريانه أو لا فأن تبين لها ان الأرض من طرح البحر احترمت فيها

بمحال من الاحوال كان للمشتري الاستفادة من هذا النص واعتبار البيع لاغيًا مثل ما للبائع سواء بسواء

٢ - يجب تطبيقاً للمادة « ١٣٨ » من القانون المدني في تفسير المشارطات مراعاة العرف. وقد جرى قضاء محكمة الاستئناف على ان العرف الذي يجب ان يتبع في مثل هذه المنازعات انه اذا دفع المشتري مبلغاً بصفة عربون وعدل عن الشراء فلا يكون له الحق في المطالبة بهذا المبلغ. وان مثل هذا الشرط كما يصح ان يكون وضع لمصلحة البائع بطلب الفسخ مع حفظ العربون يجوز عدلاً ان يستفيد منه المشتري للتخلص من العقد مع تحمله دفع قيمة العربون المحككة :-

« حيث ان محكمة اول درجة قضت بالزام المستأنفين بأن يدفعوا للمستأنف عليها باقى الثمن وقدره ٥٠٠٠ مليم و ٢٨٨٧ جنيه مستندة على ان الاصل فى العقود التنفيذ والنص على شرط جزائى لا يبطل مفعول العقد بل هو بالعكس يؤيده وان للطرف الذى له مصلحة فى تنفيذ العقد ان يطالب بتنفيذه وانه بمقتضى التعهد المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٢١ ظهرت نية المتعاقدين فى تنفيذ العقد ورضيت المستأنف عليها لمصلحة المستأنفين ان تؤجل دفع الثمن ولكنه تعذر عليهم الوفاء فى المواعيد المتفق عليها

« وحيث وان قضت المادة « ٣٣٢ » من القانون المدنى بأنه اذا لم يدفع المشتري

ثمن المبيع فى الميعاد المتفق عليه كان للبائع الخيار بين طلب فسخ البيع وبين طلب الزام المشتري بدفع الثمن ولكن هذا النص لا ينطبق الا فى حالة عدم وجود اتفاق خاص بين المتعاقدين يقضى بغير ذلك فأذا وجد هذا النص كان هو الواجب الاتباع بناء على قاعدة ان الاتفاق هو قانون المتعاقدين

« وحيث انه بالرجوع للعقد الذى حصل بين الطرفين يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ يتبين انه ذكر بالبند الثالث منه انه « اذا تأخر الطرف الأول (المستأنفون) عن دفع مبلغ الاربعمئة جنيه كالة العربون المشترط دفعه فى ١٣ نوفمبر أو فى دفع باقى الثمن حسب المبين بالبند السابق يعتبر هذا العقد لاغياً بدون احتياج الى اذار أو حكم قضائى ويصبح المبلغ المدفوع للطرف الثانى (المستأنف عليها) حقا مكتسباً له لا يرد بمحال من الاحوال وفوق ذلك يكون الطرف الأول ملزماً بأن يدفع للطرف الثانى ايجار الاطيان المذكورة عن سنة ١٩٢١ بواقع ايجار القدان فى السنة ستائة قرش صاغ

« وحيث ان الاتفاق الذى حصل بين الطرفين فى يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢١ ذكر به صراحة فى البند الثالث منه ان شروط عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ تبقى نافذة المفعول ولا يؤثر عليها هذا الاتفاق الا فيما يتعلق فقط بدفع باقى الثمن وكيفية سداده للطرف الثانى بالصورة المبينة فى هذا الاتفاق

الاستئنافية المختلطة الصادرة في ٢٣ نوفمبر
سنة ١٩٠٥ و ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦ «

(استئناف الشيخ على محمد القاضي وآخرين وحضر
عندهم حضرة حزين افندي سعد الحامى ضد الست ملكه
هانم عبيد الله وحضر عنها حضرة صاحب العزة محمد بك
يوسف الحامى نائباً عن حضرة محمود افندي فهمى جندي
الحامى نمرة ٣٦٤ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرات
اصحاب السعادة والعزة جناب مستر برسيغال وصالح
حق بلنا وكامل بك ابراهيم)

٢٧١

حكم تاريخه ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣
ابطال المرافعة . امام عا كم ثاني درجة .

القاعدة القانونية

إذا لم يحضر المستأنف ولا أحد بالنيابة عنه
كان للمستأنف عليه عملاً بأحكام المادة ١٢٤
من قانون المرافعات الخيار بين طلب ابطال
المرافعة وبين طلب الحكم غيائياً في اصل
الدعوى ولا يقبل الطعن في الحكم بأبطال
المرافعة بأي طريقة كانت

(استئناف مرسى باشا جازيه (لم يحضر بالجلسة
ولا احد عنه) ضد آدم افندي سليمان وحضر عنه حضرة
أميل افندي توتونجي نائباً عن حضرة احمد افندي
عصمت الحامى نمرة ١١٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة
حضرات اصحاب السعادة والعزة محمد محرز باشا وجناب
مستر كرشو وعلي جلال بك)

تعليق

لنا على هذا الحكم ملاحظتان :
الاولى - جرى بعض المحاكم على قاعدة

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان شرط
البند الثالث من الاتفاق الاصلى يبقى في نية
الطرفين معمولاً به وهو القاضي باعتبار عقد
البيع لاغياً بدون احتياج الى اذار أو حكم
قضائي اذا حصل تأخير في دفع باقى الثمن فلا
محل حينئذ لما ذكرته محكمة اول درجة بأن
التعهد المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٢١ اظهر نية
المتعاقدين في تنفيذ عقد البيع لانهما ذكرا
به صراحة التمسك بشرط الفسخ عند عدم
دفع باقى الثمن بغير احتياج لاذار أو تنبيه
وكان ذلك قبل حلول اجل دفع الثمن

« وحيث انه فوق ما تقدم يجب طبقاً
للادة « ١٣٨ » من القانون المدنى في تفسير
المشارطات مراعاة العرف وقد سبق لهذه
المحكمة ان قررت ان العرف الذى يجب ان
يتبع في مثل هذا النزاع يقضى بأنه اذا دفع
المشتري مبلغاً بصفة عربون وعدل عن
المشتري لا يكون له الحق في المطالبة بهذا
المبلغ (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر
في ٣ مايو سنة ١٩٢٠) وان مثل هذا الشرط
كما يصح ان يكون وضع لمصلحة البائع
بطلب الفسخ مع حفظ العربون يجوز عدلاً
ان يستفيد منه المشتري للتخلص من العقد
مع تحمله دفع قيمة العربون (راجع حكم
محكمة الاستئناف الصادر في ٢٧ مارس سنة
١٩٢٣) وراجع ايضاً احكام محكمة الاسكندرية

اثبات عدم حضور المستأنف (او المدعى) في محضر الجلسة وتدوين النطق بإبطال المرافعة فيه بدون ان تحرر احكاماً قاعمة بذاتها وهذا خطأ والواجب ان يصدر حكم ويتحرر ويمضى ويكون مستقلاً عن الحكم في اصل الدعوى الثانية - جرت محكمة الاستئناف الاهلية والمحاكم الابتدائية المنعقدة بهيئة استئنافية على قاعدة الحكم بإبطال المرافعة عند عدم حضور المستأنف بنفسه او بوكيل عنه . وابطال المرافعة امام محكمة الاستئناف والمحاكم الاستئنافية على وجه العموم فيه خطر كبير على حقوق المتقاضين اذ كثيراً ما توجه الدعاوى ادارياً بدون ان يعلن قلم الكتاب المستأنفين بالجلسات الجديدة وبدون ان يهتم المستأنف عليه باعلان المستأنفين وبدون ان تكلف المحاكم من يحضر من المستأنف عليهم باعلان المستأنفين في الجلسات المستقبلية فلا يحضر فيها المستأنفون . فينتهز المستأنف عليهم هذه الفرصة السانحة ويطلبون ابطال المرافعة وكذلك كثيراً ما يطراً على المستأنفين او على وكلائهم اعدار تمنعهم عن الحضور فينتهز المستأنف عليهم الفرصة ويطلبون الحكم بإبطال المرافعة والمحاكم تحكم بها طبعاً فتضيع على الخلق حقوق جسيمة ربما يكون في ضياعها ضياع ثروتهم او شرفهم

على ان من يمعن نظره في احكام القانون يجد ان روح التشريع تنافي امكان الحكم بإبطال المرافعة امام الاستئناف . لان المستأنف اذا حكم بإبطال استئنافه وكان الحكم معلناً اليه والميعاد قد مضى ضاع عليه حق الاستئناف وفي

ضياعه ما فيه من الخطر الجسيم . لهذا رأى البعض ان ابطال المرافعة امام الاستئناف ليس بجائز . وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بهذا المعنى في حكم اصدرة بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ (س ٧ من مجموعة الاحكام ص ٢٣ - ونبذة ٢١٢٩ من مجموعة لانس) حيث قضت بأن حق ابطال المرافعة الذي سنه الشارع ضد المدعى الذي يتخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة غير مقرر أمام محكمة ثاني درجة . فاذا لم يحضر المستأنف أمام محكمة الاستئناف لا بشخصه ولا بوكيل عنه فلا يمكن طلب ابطال المرافعة في استئنافه بل كل ما للمستأنف عليه ان يطلب طلباته في الموضوع غيائياً فحبذا لو تعم مبدأ هذا الحكم عندنا . ففي تعميمه حفظ حقوق الناس ومنع خطر يهدد المستأنفين

٢٧٢

حكم تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣
معارضة . اشهار افلاس . ميعادها

القاعدة القانونية

١ - المعارضة في حكم اشهار الافلاس يسرى ميعادها من اليوم الذي تمت فيه الاجراءات المتعلقة باللق والشر المينة في المادتين ٢١٣ و ٢١٤ من قانون التجارة

٢ - ميعاد استئناف الاحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن نفس التعليلة يتبدى من يوم الاعلان

٣ - ان الشارع المصري رأى ان يقصر مواعيد الاستئناف العادية ويجعلها خمسة عشر

يوماً في جميع احكام اشهار الافلاس والاحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن نفس التقلية وذلك لما تقتضيه مصلحة المعاملات التجارية من سرعة الفصل فيها ولم يفرق الشارع في تعيين مبدأ سريان الميعاد في حالي المعارضة والاستئناف عن احكام اشهار الافلاس

المحكمة : —

« حيث ان نقطة الخلاف الواجب البحث فيها هي تعيين مبدأ سريان ميعاد الاستئناف عن الحكم الصادر بأشهار الافلاس . هل يبدأ هذا الميعاد من اليوم الذي تمت فيه الاجراءات المتعلقة باللصق والنشر المبينة في مادتي ٢١٣ و ٢١٤ من قانون التجارة او من تاريخ اعلان الحكم

» وحيث انه جاء بالمادة « ٣٩٠ » من قانون التجارة ان المعارضة في حكم اشهار الافلاس يبتدىء ميعادها من اليوم الذي تمت فيه الاجراءات المتعلقة باللصق والنشر المبينة في مادتي ٢١٣ و ٢١٤ من هذا القانون ولم تشر هذه المادة الى الاستئناف عن حكم اشهار الافلاس . وقد جاء بالمادة « ٢٩٤ » من قانون التجارة ان ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم الاعلان وذلك عن الاحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن نفس التقلية ولم تشر هذه المادة الى الاستئناف عن الاحكام الصادرة في دعاوى اشهار الافلاس نفسها ونشأ عن ذلك خلاف بين الشراح فمنهم من يقول ان مبدأ سريان الاستئناف عن الحكم

الصادر بأشهار الافلاس هو اليوم الذي تمت فيه الاجراءات المتعلقة باللصق والنشر كما هي الحالة في المعارضة . ومنهم من يقول ان هذا الميعاد يسرى من يوم الاعلان طبقاً لما ورد بالمادة « ٣٥٥ » من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية التي جاء نصها شاملاً لجميع الاحكام المتعلقة بالتقلية

» وحيث انه تبين لهذه المحكمة من تقارب هذه المواد ان الشارع رأى لما تقتضيه مصلحة المعاملات التجارية وضرورة سرعة الفصل فيها ان يقصر مواعيد الاستئناف العادية وجعلها خمسة عشر يوماً في جميع احكام اشهار الافلاس والاحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن نفس التقلية ولم يفرق في تعيين مبدأ سريان الميعاد في حالي المعارضة والاستئناف عن احكام اشهار الافلاس لعدم المحكمة في ذلك واكتفاء باجراءات اللصق والنشر . ولكنه فرق في تعيين مبدأ سريان هذا الميعاد بين احكام اشهار الافلاس والاحكام الأخرى الناشئة عن التقلية فجعل هذا المبدأ في احكام اشهار الافلاس من اليوم الذي تم فيه اجراءات اللصق والنشر وفي الاحكام الأخرى التي لم يشترط فيها اتخاذ هذه الاجراءات من يوم الاعلان

« وحيث ان هذا التأويل هو الذي جرى عليه القضاء المختلط وتأخذ به هذه المحكمة لانطباقه على روح التشريع وما تقتضيه المصلحة العامة في المعاملات التجارية (راجع احكام محكمة الاسكندرية الاستئنافية

المختلطة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٩١١ و ٢٥ يونيو سنة ١٩١٣ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ « وحيث انه لم يحصل نزاع من طرفي الخصوم في ان اجراءات النشر والاصق تمت في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ولم يحصل الاستئناف الا في يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٣ فيكون الاستئناف حصل بعد ميعاده القانوني فيتمين عدم قبوله شكلاً »

(استئناف الشيخ احمد على حميد وحضر عنه حضرة احمد بك رمزي الحامي ضد الشيخ محمد حسن الجيار وآخر وحضر عنهما حضرة حنا افندي يوسف منصور انخاي نمرة ٦١٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا وجناب مستر هل وصاحب العزة كامل بك ابراهيم)

٢٧٣

حكم تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣
استئناف . قيد الاستئناف . انذار بالقيد . مضي الميعاد
الناظر : التاثيرية

اذا انذر المستأنف عليه المستأنف بوجوب قيد استئنافه في بحر الثمانية ايام التالية لتاريخ الانذار والا كان استئنافه باطلاً كأنه لم يكن ولم يقيد المستأنف استئنافه في الميعاد المضروب له وجب الحكم باعتبار الاستئناف كأنه لم يكن طبقاً للمادة ٣٦٣ مرافعات

(استئناف الشيخ حسن محمد سليمان وحضر عنه حضرة امين افندي ميلاد الحامي نائباً عن زميله الاستاذ زكي افندي مرقس الحامي ضد الحواجه بشري جرجس وحضر عنه حضرة توفيق بك دوس الحامي نائباً عن حضرة حبيب افندي حنا الحامي نمرة ٢٢١٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا وجناب مستر هل وصاحب العزة كامل ابراهيم بك)

٢٧٤

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣

تقدم . ريع الارض . المدة ٢١١ مدني

القاعدة القانونية

ان ريع الارض هو مما يستحق دفعه سنوياً فيسقط الحق في المطالبة به بمضي خمس سنوات طبقاً لاحكام المادة ٢١١ من القانون المدني المحكمة :

« حيث ان المحكمة لا ترى من الصواب احقية المستأنف للريع عن المدة من سنة ٩٠١ الى ٩٠٩ لأن ريع الارض وهو مما يستحق دفعه سنوياً يسقط الحق في المطالبة به مضي مدة خمس سنوات بمقتضى المادة « ٢١ » من القانون المدني وعلى ذلك فيكون قد سقط الحق في المطالبة بالريع عن هذه المدة خصوصاً وان المستأنف وضع يده على الارض المذكورة سنة ١٩١٠ ولم يطالب بالريع لغاية سنة ١٩٢١ »

« وحيث ان طرفي الخصوم سلسا بأن الارض ليست جيدة وترى المحكمة تقدير ريع القدان بمبلغ ثلاثة جنيهات عن كل سنة ولا ترى موجبا لتعيين خير لتقدير الريع كما طلب المحامي عن المستأنف عليه امام هذه المحكمة »

(استئناف الحواجة وفيله رشيد وحضر عنه حضرة حبيب افندي حنا الحامي ضد الحواجه فارس يوسف وحضر عنه حضرة محمد افندي توفيق المطار الحامي نمرة ١٢٥٥ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السادة والعزة جناب مستر برسيغال وصالح حقي باشا وكامل بك ابراهيم)

« وحيث ان الحكومة لما لم يقر المشتري
بما تعهد به رفعت هذه الدعوى وطلبت
بتحديد ميعاد سنة واحدة لانشاء المدرسة
والا يكون لها الحق بأن تنفذ نصوص
العقد واحكامه

« وحيث ان المشتري دفع بأن جميع
التعهدات والديون تزول بمضى خمس عشرة
سنة (مادة ٢٠٨ مدني) فلا حق لها في طلب
تكلفة الثمن الذي هو اساس قضيتها الآن
« وحيث ان حق التمسك بمضى المدة
لم يكن من النظام العام

« وحيث ان المشتري بدلا من ان
يتمسك بهذا الحق اعترف بمحضر ١٥ نوفمبر
سنة ١٩١٩ بأنه لم يبن المدرسة واعتذر
بالأزمة المالية وتعهد مجدداً بأنه متى عاد ثمن
مواد العمارة الى حالته قبل الحرب يقوم بتعمده
« وحيث انه لذلك يكون تمسكه بمضى
المدة بعد ان تنازل عنه لم يصادف البصواب
لأن الساقط لا يعود

« وحيث ظاهر من أوراق هذه القضية
انه لولا سعي محمد افندي خويبه لدى
الحكومة في طلب القطعة لارض لبنى عليها
مدرسة تناسب مكان التعليم لما اجابت طلبه
ولما تساهلت معه في الثمن فكان اللائق من
تلقاء ذلك ان يبنى المدرسة كتعمده فتكون
مدرسة في مكان طلق الهواء وسيع الرحاب
فيكون الاقبال عليها عظيما فيساعد الحكومة

٢٧٥

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣
تقادم . نظام عام . التنازل عنه .

القاعدة القانونية

حق التمسك بمضى المدة ليس من النظام
العام فاذا صدرت من الشخص اقوال أو افعال
يؤخذ منها تنازله عن التمسك بمضى المدة صراحة
أو دلالة فلا يجوز له بعد ذلك ان يتمسك بسقوط
حق خصمه بمضى المدة لان الساقط لا يعود
المحكمة :-

« حيث ان الاستئناف حازر لشكله
القانوني فهو مقبول من جهة الشكل
« وحيث ان محمد افندي السيد خويبه
اشترى من الحكومة قطعة ارض نمر ١٣
تبلغ مساحتها ٥٠ سهم و ٢١٤٥ متر كائنة بمحرم
بك باسكندرية بموجب عقد عرفي تاريخه
١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٥ مسجل بمحكمة
الاسكندرية المختلطة في ١٤ ابريل سنة
١٩٠٦ موضحا الحدود والمعالم بصحيفة لدعوى
« وحيث انه تعهد في البند الرابع بأنه
يخصصها لبناء مدرسة لتعليم البنين وفي نظير
ذلك تساهلت معه الحكومة فباعته له بنصف
ثمنها بواقع المتر ٥٠ مليم بدلا من ١٠٠ مليم
أي بثمن قدره ٢٧٥ مليم و ١٠٧ جنيه
واشترطت عليه في هذا البند بأنه ان خالف
هذا التعهد وجب عليه ان يدفع لها الفرق
بين الثمن الذي دفعه وبين قيمة ما تساربه
الارض وقت المخالفة .

في مقاصدها الخيرية وسعيها المشكور لا ان يعرقل مساعيها ثم يتمسك بما تنازل عنه وكذلك يكون طلب الحكومة تحديد اجل البناء في محله ويتعين اجابته « وحيث ان الميعاد الذي حددته محكمة

اول درجة مناسب حتى يتمكن المشتري من القيام بما التزم به في عقده . »

(استئناف محمد افندي السيد خويصه وحضر عنه حضرة مرمي افندي محمد ضد محافظة الاسكندرية وحضر عنها حضرة توفيق بك حسين نمرة ٢٣٨ سنة ٤٠ دائرة سعادة ايوبكر يحيى بلشا وجناب مستر كرى وصاحب العزة شاكر بك احمد)

قضايا المحاكم الكلية الجزئية

من قانون الانتخاب على تشكيل لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيساً ومن قاضى يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن واحد من الاعيان يعينه وزير الداخلية . وهذه اللجنة تحكم في جميع الطلبات التي تقدم لها ما كان منها خاصاً بشروط اهلية الانتخاب (١٢) وما كان خاصاً بالاجراءات الانتخابية (مادة ٣٩)

٣- قرارات اللجان المنصوص عليها في المادة « ١٣ » تستأنف أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها مقر اللجنة التي اصدرت القرار ان فصلت في الطلبات الميئة في المادة « ١٢ » الخاصة بشروط اهلية الانتخاب أما القرارات التي تصدرها هذه اللجان في الطلبات المنوه عنها في المادة « ٣٩ » و « ٤١ » الخاصة بعملية الترشيح والتزكية فلا تستأنف أمام المحاكم الابتدائية لأن الشارع ترك الفصل فيهما لمجلسي النواب والشيوخ دون سواهما كل فيما يخصه كما يستفاد ذلك من نص المادة

٢٧٦

محكمة مصر الابتدائية لاهلية

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٤

انتخابات . استئناف القرارات الصادرة من اللجان .

القاهرة القانونية

١ - حسب قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ تمر الانتخابات بدورين الاول يختص ببيان من لهم حق الانتخاب وبالصفات التي يلزم توافرها في كل مصرى وبالواجبات المفروض عليه اداؤها لكي يتمتع بحقوقه الانتخابية . وهذا الدور خاص بشروط اهلية الانتخاب (éligibilité) والثاني يتعلق بكيفية انتخاب المندوبين ومندوبي المندوبين واعضاء مجلس النواب واعضاء مجلس الشيوخ بالطرق الميئة بالقانون وهو ما يمكن التعبير عنه بدور الاجراءات الانتخابية opérations électorales

٢ - ان الشارع نص في المادة « ١٣ »

«٦٨» من قانون الانتخاب التي تنص على ان كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه وهو الملجأ الاعلى في ذلك. وفضلاً عن كون هذا الرأي مستفاد من نصوص واحكام قانون الانتخاب لانه مستفاد من المناقشات والمباحث التي دارت حول موضوع الترشيح بمجلسي النواب والشيوخ عند النظر في المواد الخاصة بذلك من مشروع اللجنة الفرعية لقانون الانتخاب ومن محضر اعمال لجنة الدستور

المحكمة :-

« بما ان المستأنف عليه دفع فرعياً بعدم جواز الاستئناف وطلب الحكم بعدم قبوله . مرتكناً في ذلك على ان الاستئناف من الاجراءات التي يجب ان ينص عليها بنص صريح وان قانون الانتخاب خلو من هذا النص بالنسبة الى القرارات الصادرة بشأن الترشيح وانه لا يصح القياس في ذلك على ما جاء بالمادة ١٤ من قانون الانتخاب لانها خاصة بقيد الاسم في جدول الانتخاب - وقد انضمت النيابة العمومية الى المستأنف عليه في هذا الدفع وطلبت عدم قبول الاستئناف بمذكرتها

« وبما ان المستأنف طلب رفض الدفع المذكور والحكم بقبول الاستئناف مستنداً على ان الاستئناف ليس مجرد اجراءات وانما هو حق من الحقوق التي لا تسقط الا بنص صريح في القانون مشيراً في ذلك الى المادة ٣٤٥

مرافعات - وعلى ان قانون الانتخاب لم ينص على ان قرارات الترشيح غير قابلة للطعن بطريق الاستئناف كما نص في المادة ٢٢ منه على غيرها - وعلى ان القانون المذكور نص في المادة ١٤ منه على الهيئة التي تستأنف أمامها قرارات اللجنة المشكلة بالمادة ١٣ - وانه لا يعقل ان يكون قرار اللجنة الخاص بقيد الاسم في جدول الانتخاب قابلاً للاستئناف ولا يكون القرار القاضي بصحة أو بطلان الترشيح كذلك - وان عدم النص على ميعاد تقديم الاستئناف الذي يرفع عن قرارات الترشيح لا يسقط حق الاستئناف في ذاته - ويرى اعتبار الميعاد في هذه الحالة عشرة أيام قياساً على ما نص عليه في المادة ١٤ وقال بأن المصلحة العامة ايضاً تقضي بقبول استئناف هذه القرارات

« وبما انه يجب البحث في ما ادلى به كل من الطرفين من الحجج لاثبات مدعاه - ولذلك يجب الرجوع - أولاً - الى قانون الانتخاب - ثانياً - الى الاجراءات الماثلة في الأمم ذات النظام الدستوري - ثالثاً - الى المناقشات والمباحث التي دارت بين اعضاء اللجنة وضع قانون الانتخاب لمعرفة قصد المقتن بجلاء فيما يختص بالقرارات والطعون واستئنافها أمام المحاكم مما هو موضوع هذه الدعوى

« وبما ان قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ جعل الانتخابات كما هي واردة به على دورين -

الاول يختص بمن لهم حق الانتخاب وبالناخبين والصفات التي يلزم توافرها في كل مصرى وبالواجبات المفروض عليه اداؤها لكي يتمتع بحقوقه الانتخابية - فهذا الدور هو في الحقيقة خاص بشروط اهلية الانتخاب - وأما الدور الثاني فيتعلق بكيفية انتخاب المندوبين ومندوبي المندوبين واعضاء مجلسي النواب والشيوخ بالطرق المبينة بالقانون وهو ما يمكن التعبير عنه بدور الاجراءات الانتخابية - وعلى ذلك فالانتخابات هي عبارة عن اجراءات ذات دورين - الاول منها خاص بشروط الاهلية - والثاني خاص باجراءات الانتخاب - وبناء على ذلك فان جميع الطعون الانتخابية لا تخرج عن كونها موجهة أما الى شروط الاهلية وأما الى اجراءات الانتخاب

« وبما أن اهلية الانتخاب لما كانت من الحقوق التي يجب ان لا يحرم منها شخص الا بحكم قضائي كانت في نظر المشرع اهم من الاجراءات الانتخابية - فلذلك نص في المادة ١٢ من قانون الانتخاب أن لكل مصرى اهل ادراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق ان يطلب ادراجه الى آخر ما جاء بالمادة المذكورة ونص في المادة ١٣ منه على كيفية تشكيل اللجنة التي تنظر في ادراج الاسم بأن تشكل من المدير أو المحافظ ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضو من الاعيان يعينه وزير

الداخلية - ونص في المادة ١٤ بعدها على أن لكل ذي شأن ان يستأنف قرارات تلك اللجنة امام المحكمة الابتدائية - على انه لم يرد مثل هذا النص عن الاستئناف فيما يتعلق بالقرارات الصادرة من اللجنة في الطلبات المنوه عنها في المادة ٤١ وهي الخاصة بعملية الترشيح والتزكية

« وبما أنه يؤخذ من ذلك أن المشرع قد اغفل عمداً النص على جواز استئناف القرارات السالفة الذكر امام المحاكم لكي يترك الفصل فيها لمجلسي النواب والشيوخ دون سواهما كل فيما يختص كما يستفاد ذلك من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب التي جاء في نصها « أن كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة اعضائه فهو المرجع الاعلى في ذلك - وأن لكل ناخب ان يطلب من المجلس ابطال الانتخاب الذي حصل في دائرته الخ - ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وعلان الشهود الخ - وتجرى في حق هؤلاء الشهود احكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخ - ويفصل المجلس في الطلبات والمنازعات فيعلن صحة عملية الانتخاب واسمه المنتخب الذي يرى ان انتخابه جرى صحيحاً او يقضي بطلانه ويقرر خلو المحل » « وبما أن نص هذه المادة واضح جلي في أن الشارع اراد أن يجعل مجلسي النواب والشيوخ المرجع الاخير في كل طعن يتعلق

الانتخابية والهيئة التي لها حق الفصل فيها - فكانت الاكثرية من قوانين الأمم المذكورة مثل إنجلترا والمانيا وروسيا وباكاريما واليونان قد سبق ان جعلت الفصل في الطعون سواء كانت في شروط الاهلية، *éligibilité*، أو في الاجراءات الانتخابية *Opérations électorales*. من حقوق المجالس النيابية - ولكن ما لبنت ان تعدلت هذه القوانين حديثاً بعد سنة ١٩١١ في معظم الأمم المذكورة - وخول الفصل في المطاعن الانتخابية الى القضاء العادي أو الى قضاء خاص - وربما كان الباعث على هذا التعديل ما لوحظ من تأثير النزعات الحزبية وتحكم الاغلبية في المجالس النيابية في بعض اعضاء الاقلية عند نظر الطعون فأروا ان المصلحة العامة تقضى بنقل هذا الاختصاص الى جهة القضاء إذ هي بعيدة عن الاهواء والمؤثرات الحزبية

» وبما ان ما اتخذته هذه الأمم من تعديل اختصاصها لا يؤيد حجة المستأنف في نظريته لأن قوانينها جاءت بنص صريح يقضى باختصاص المحاكم - أما وقد اغفل المقتن المصري هذا النص قصداً فلا يجوز فيه الأخذ بطريق القياس إذ ان ذلك يعد تشريعاً أكثر منه تطبيقاً للقانون

وبما انه مع ذلك فالرجوع الى المناقشات والمباحث التي دارت حول موضوع الترشيح لمجلسي النواب والشيوخ عند النظر في المواد

بالاجراءات الانتخابية فليس من المعقول أن المقتن بعدما خول تلك السلطة العليا للمجلسين ان يحيز استئناف تلك القرارات امام المحاكم اذ يخشى أن تصدر حكماً انتهائياً قد لا يأخذه المجلس فتصبح المحاكم وهي السلطة القضائية في البلاد لا قيمة لاحكامها - وهو ما يقصد ان يتفاداه المشرع فعلاً باغفال النص على جواز الاستئناف امام المحاكم كما تقدم القول على ذلك وبما أنه من جهة أخرى لا يمكن مجازاة محامي المستأنف في جواز الاستئناف بالقياس على المادة ١٤ واستنباط ميعاد الاستئناف من المادة المذكورة التي نصت على أن ميعاد الاستئناف يبتدىء من أول ابريل الى العاشر منه إذ أن هذا الميعاد خاص بطبيعة الحال باجراءات شروط اهلية الانتخاب المقرر لفحصها هذا الموعد من الشهر المذكور فهو اذن خاص بأمر معين فلا يصح القياس عليه لان الاجراءات الانتخابية في دورها الثاني تأتي في موعد آخر.

كذلك لا قياس على المادة ٣٤٥ مرافعات في الاجراءات الانتخابية وهي المادة التي يستند عليها المستأنف اذ أن نصها خاص باجراءات المرافعات في المواد المدنية والتجارية اما الانتخابات فلها اجراءات خاصة بها مبينة بقانون الانتخاب

» وبما ان الأمم الاوروبية ذات النظام الدستوري قد قلبت في مسألة النظر في الطعون

الخاصة بذلك من مشروع لجنة قانون الانتخاب لمعرفة ما قصده الشارع من سكوته عن استئناف قرارات الطعن في اجراءات الترشيح يتبين من محضر اعمال لجنة الدستور ان اللجنة الفرعية لقانون الانتخاب كانت وضعت ثلاث مواد في مشروع قانون الانتخاب وكلها متعلقة باجراءات الترشيح وهي المواد ٣٦ و٣٧ و٦٣. ونص الاولى « يعرض كشف المرشحين بالمديرية أو المحافظة مدة خمسة أيام تبتدىء من اليوم التالى لانتهاء المدة المقررة في المادة ٢٤ - ولكل من أهمل ادراج اسمه في الكشف - ولكل واحد ممن رشحوه ان يطلب ادراجه - ولكل ناخب (مدرج اسمه في جدول الانتخاب بالمديرية أو المحافظة) والنيابة العمومية ان تطلب حذف كل اسم ادرج في كشف المرشحين بغير حق . ويحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها الترشيح في ظرف ثمانية أيام من تاريخ أول يوم عرض فيه الكشف ويلزم تقديم اوجه الطعن كتابة في هذا الميعاد والا سقط الحق فيه » - ونص المادة ٣٧ - « تفصل المحكمة في الطعون الميئة بالمادة السابقة (٣٦) في ظرف عشرة أيام من تاريخ التقرير بعد سماع أقوال ذوى الشأن والنيابة العمومية بدون رسوم . واذا تبين لها ان الطعن حصل بقصد المكيدة فتحكم على الطاعن بغرامة لا تزيد على عشرين

جنبها فضلاً عن الحكم بالتعويضات التي يطلبها ذوى الشأن ويكون الحكم في ذلك كله نهائياً . والتنازل عن الطعن لا يمنع من السير في الدعوى » - ونص المادة ٦٣ - « تفصل محكمة الاستئناف بحكم نهائى في اوجه الطعن الميئة بالمادة ٣٦ في ظرف عشرة أيام من تاريخ التقرير بعد سماع أقوال ذوى الشأن والنيابة العمومية بدون رسوم » « وبما ان هذه المواد الثلاث لما عرضتها لجنة الانتخاب الفرعية على لجنة الدستور للنقاشه فيها وافقت عليها اجمالاً مع بعض تعديل طفيف لا تأثير له على جوهرها - الا انه عندما طرحت المادة ٦٨ على لجنة الدستور لبحثها (وهي المادة التي جعلت مجلس النواب والشيوخ المرجع الأعلى في الفصل في الطعون الانتخابية والتي سبق ذكرها) اثارته هذه المادة مناقشة وبمجتأ مستفيضاً فيما اذا كان حق المجلس هذا يشمل شروط الاهلية والاجراءات الانتخابية معاً أم يقتصر على النظر في صحة الاجراءات الانتخابية فقط وقد جرّ هذا البحث الى القول بأنه اذا حكمت المحاكم في الطعون المتعلقة بالاهلية لا يجوز للمجلس ان يقضى فيما قضت به المحاكم ولا ان ينقض حكماً صدر منها بصفة انتهائية مما يقضى الى المساس بحقوق المجلس المخولة له في المادة ٦٨ - فرأى البعض دفعاً لما عساه ان يحصل من تصادم احكام المحاكم بقرارات المجلس النيابى ان يستغنى عن الطعن أمام المحاكم

٢٧٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ مارس سنة ١٩٢٣

موظف حكومة . اجارة اشخاص . ماهية العلاقة بينهما .
احالة على الماش . قومسيون طبي . اختصاص المحاكم . تمريض

القاعدة القانونية

١ - العلاقة القانونية التي تربط الحكومة بموظفيها هي عقد استخدام (اجارة اشخاص) لمدة غير معينة وهذا العقد ليس خاضعاً للأحكام العامة المنصوص عليها في المواد ٤٠٣ و ٤٠٤ من القانون المدني وانما هو عقد له حدود وشروط معينة في الأوامر العالية واللوائح المعمول بها الخاصة بهذا الشأن . وقبول المستخدم الوظيفة يترتب عليه حتماً قبوله بهذه الشروط والمعاملة بموجبها

٢ - للحكومة ان تحيل الموظف على القومسيون الطبي لتأكد اذا كان الموظف الذي في خدمتها لا يزال في حالة صحية تؤهله للقيام بوظيفته كما ينبغي فاذا قرر القومسيون بأنه غير قادر على العمل حق لها ان تحيله على المعاش وتمنحه المعاش أو المكافأة التي يستحقها حسب أحكام قانون المعاشات

٣ - ان قرار احالة موظف على المعاش من القرارات الادارية التي ليس للمحاكم ايقاف تنفيذها أو تفسيرها والتي لا يمكن ان تكون اساساً لدعوى ترفع بطلب تمريض إلا في حالة

مطلقاً ويجعل الفصل فيه كله من اختصاص البرلمان وكان من نتيجة ذلك البحث ان حذف اختصاص المحاكم في المواد ٣٦ و ٣٧ و ٦٣ السابقة الذكر وأعطى للجان اداريه حق النظر في ذلك على ان يكون الطعن في قراراتها من اختصاص البرلمان طبقاً للمادة ٦٨ التي رأت اللجنة ان تستبقى بموجبها ما خول للبرلمان فيها من السلطة العليا في الفصل في الطعون الانتخابية

«وبما انه يستخلص من المناقشات والمباحث السابقة الذكر ان المحاكم الاهلية مختصة بالنظر في استئناف قرارات اللجان الصادرة في الطعون المتعلقة بشروط الاهلية فقط وانها غير مختصة مطلقاً بالنظر في استئناف القرارات الصادرة في الطعون المتعلقة بالاجراءات الانتخابية التي منها اجراءات التزكية والترشيح والميمنة بالمادة ٣٩ من قانون الانتخاب إذ ان ذلك من اختصاص مجلس النواب والشيوخ دون غيرها

«وبما ان الاستئناف المرفوع من مصطفى افندي حسن المجيزي هو عن قرار صادر في طعن متعلق بالاجراءات الانتخابية كما هو ثابت من وقائع الدعوى فيكون استئنافه غير جائز ويتعين الحكم بذلك»

(استئناف مصطفى افندي المجيزي ضد احد افندي ماهر والنيابة العمومية نمرة ٥ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرات اصحاب العزة اسماعيل بك الحكيم وحسن حسين بك ومحمد فتحي بك)

المحكمة :

« حيث ثبت من الاطلاع على اوراق هذه القضية ان المدعى كان موظفاً بوظيفة ملاحظ بوليس وفي ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ قدم طلباً لمديرية اسبوت يلتزم فيه حالته على الاستبداع لسببين : الاول - مرضه لانه اصيب برمد صيبي واصبح نظره تعبانياً جداً وفي حاجة شديدة الى عمل عملية جراحية تستغرق زمناً حتى يمكنه تأدية اشغاله كما يرام والثاني عزمه على السفر الى انجلترا والبقاء فيها ثلاث سنوات لاتمام دراسته بجامعة اكسفورد » وحيث ان المدعي لم يقدم هذا الطلب الا بعد ان طلب من قومسيون طبي مديرية اسبوت التصريح له باجازة مرضية مدة عشر ايام فرفض طلب منحه اجازة وقرر بانه مصاب بالتهاب بسيط يزول بالمعالجة اثناء العمل وان عينيه سليمتين وقد بين في مذكرته ان الالة الحقيقية التي رغب من اجلها الاحالة على الاستبداع هي اتمام الدراسة العالية في اوروبا » وحيث انه للفصل في هذه الدعوى يجب اولا معرفة الرابطة التي بين الحكومة وموظفيها - ثانياً - قرار الاحالة على المعاش المبني على قرار القومسيون الطبي وقيمة قرار القومسيون الطبي في نظر المحاكم - ثالثاً - هل للمدعي حق طلب الاحالة على الاستبداع اسوة بضباط الجيش؟ - رابعاً - هل له الحق في التمسك بنص المادة ٢٢ من قانون المعاشات ؟

الرابطة بين الحكومة وموظفيها

« حيث ان العلاقة القانونية التي تربط

مخالفة القوانين واللوائح فاذا ثبت للمحكمة ان القومسيون الطبي الذي قرر عدم اقتدار الموظف على القيام بالخدمة كان مشكلاً تشكيلاً قانونياً واجراءاته وقعت صحيحة فلا يجوز للمحاكم ان تنظر في درجة جسامه المرض الذي كان سبباً في الاحالة على المعاش والا كان التظلم الى المحاكم بمثابة طريق جديد للطعن في قرارات القومسيون الطبي وهو طريق لم يسته القانون

٤ - لا يوجد في القانون نمرة ١٦ سنة ١٢

الخاص بالاستبداع نص يسمح لضباط البوليس طلب الاحالة على الاستبداع اسوة بضباط الجيش

٥ - ان المادة الاولى من القانون نمرة ١٦

سنة ١٢ الخاص بالاستبداع تقضي بجواز احالة ضباط البوليس على الاحتياط بقرار يصدر من وزير الداخلية . فأمر الاحالة على الاستبداع موكول الى وزير الداخلية دون سواه

٦ - ان المادة « ٢٢ » من قانون المعاشات

شرعت بحالة واحدة خاصة وهي حالة ما اذا طلب الموظف تسوية معاشه بسبب عاهة أو مرض ورفض القومسيون الطبي موافقته على طلبه فلا يجوز تطبيقها على الحالة العكسية بطريق القياس لانه في حالة ما اذا تقدم طلب من موظف بانه اصبح غير قادر على القيام بأعمال وظيفته وكشف عليه القومسيون الطبي وقرر انه غير لائق للاستمرار في الخدمة كان قرار القومسيون الطبي موافقاً لقرار الموظف نفسه فليس له ان يتظلم منه

في المطالبة بالتعويض الا المنصوص عنه في
قانون المعاشات طبقاً لشروط الاستخدام
امانة الموظف على المعاشه بناء على قرار
القومسيون الطبي وقيمة ذلك القرار
في نظر المحاكم

« حيث ان قرار احالة موظف على المعاش
هو من القرارات الادارية التي ليس للمحاكم
ايقاف تنفيذها او تفسيرها والتي لا يمكن
ان تكون اساساً لدعوى ترفع بطلب تعويض
الا في حالة مخالفة القوانين واللوائح (مادة -
١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

« وحيث انه متى تقرر ذلك يتعين على
المحاكم ان تتحقق ان القرار الصادر باحالة
مستخدم على المعاش بسبب المرض ان هذا
القرار لا يخالف القوانين واللوائح وان يثبت
من ان القومسيون الطبي الذي قرر عدم
اقتدار الموظف على القيام بالخدمة كان مشكلاً
بالطريقة المنصوص عنها قانوناً فان كان تشكيل
القومسيون قانونياً واجراءاته صحيحة فليس
للمحاكم ان تنظر في درجة جسامه المرض
الذي كان سبباً في الاحالة على المعاش

« وحيث ان المدعى لم يطعن على قانونية
تشكيل القومسيون الطبي ولا على صحة
اجراءاته ولا يلتفت الى ما طعن به على نتيجة
قرار القومسيون من انه غير لائق للخدمة
لان المدعى نفسه مسلم بذلك حيث يقرر بأنه
غير قادر على تأدية اشغاله كما يرام ولكنه
يدعي بأن المدعى عليها لم يكن لها حق في

الحكومة بموظفيها هي عقد استخدام (ايجار
اشخاص) لمدة غير معينة وهذا العقد خاضع
لا لاحكام العامة المنصوص عنها في المواد
٤٠٣ و ٤٠٤ من القانون المدني وانما هو
عقد له حدود وشروط يجب ان يرجع فيها الى
نص الاوامر العالية واللوائح المعمول بها
الخاصة بهذا الشأن لان قبول المستخدمين
للووظيفة يترتب عليه حتماً قبوله لهذه الشروط
والمعاملة بموجبها

« وحيث انه قد نص في المادة ٢١ من
قانون المعاشات الصادر في ٥ ابريل سنة ٩٠٩
بأن يمنح معاشاً او مكافأة لكل موظف او
مستخدم دائم اصبغ غير قادر على خدمة
الحكومة بسبب طاهات او امراض اصابته في
اثناء خدمته

« وحيث انه بناء على هذا النص للحكومة
الحق في ان تتأكد من ان موظفيها قادرون
على القيام بوظائفهم ولذلك انشأت القومسيون
الطبي بالقاهرة وحفظت لنفسها الحق في ان
تطلب من القومسيون المشكل لهذا الغرض
تقدير ما اذا كان الموظفون الذين في خدمتها
لا يزالون في حالة صحية تؤهلهم للقيام بوظائفهم
كما ينبغي وفي الواقع فان العقد الذي بين
الحكومة وموظفيها كسائر العقود التي
موضوعها استئجار الاشخاص للخدمة ينتهي
وينحل بسبب العاهة التي يصاب بها المستخدم
اثناء قيامه بعمله ويترتب عليها عدم قيام
المستخدم بالعمل المطلوب منه ادائه والذي
تستلزمه الوظيفة المعين فيها ولا يكون له حق

احالته على القومسيون الطبي مادام هو قد طلب الاحالة على الاستيداع

هل الامانة على الاستيداع هي

لضباط البوليس اسوة بضباط الجيش

« حيث ان المادة الاولى من القانون نمرة ١٦ سنة ١٩١٢ الخاص بالاستيداع نصها واضح وصريح فهو يقضى بجواز احالة ضباط البوليس على الاحتياط بقرار يصدر من وزير الداخلية فهذا القانون اوجد حالة مخصوصة مراعاة لمصلحة البوليس العامة ومقتضيات العمل فيه وجعل امر الاحالة على الاستيداع موكول الى وزير الداخلية دون سواء

« وحيث انه لا يوجد في القانون المشار اليه نص يبيح لضباط البوليس طلب الاحالة على الاستيداع اسوة بضباط الجيش فليس للمدعى ان يتمسك بحق لم يوجد في القانون « وحيث انه لو سلمنا بأن للمدعى حق في طلب احالته على القومسيون الطبي توطئة لاحالته على الاستيداع فليس ما يمنع القومسيون الطبي في هذه الحالة من ان يصدر قراراً بعدم اقتداره على الخدمة طبقاً لاحكام المادة ٢٣ من قانون المعاشات

هل للمدعى الحق في التمسك بنص المادة

٢٢ من قانون المعاشات

« وحيث انه لا حق للمدعى بأن يطلب الآن من باب الاحتياط احالته على هيئة طبية اخرى ل ترى اذا كان صالحاً للخدمة اولا عملاً بنص المادة ٢٢ من قانون المعاشات لأن المادة ٢٢ شرعت لحالة واحدة خاصة

وهي حالة ما اذا طلب الموظف تسوية معاشه بسبب طاعة او مرض ورفض القومسيون الطبي موافقته على طلبه فلا يجوز تطبيقها على الحالة العكسية بطريق القياس لانه في حالة ما اذا تقدم طلب من موظف بأنه اصبح غير قادر على القيام باعمال وظيفته وكشف عليه القومسيون الطبي وقراره غير لائق للاستمرار في الخدمة كان قرار القومسيون الطبي موافقاً لقرار تقس الموظف فليس له ان يتظلم منه

« وحيث انه ما دام لم ينص في قانون المعاشات على جواز الطعن في قرارات القومسيون الطبي الا في حالة معينة فلا يمكن تقدير هذا الحق في احوال اخرى غيرها لان في ذلك مخالفة صريحة للمبادئ المقررة قانوناً والقواعد المرعية في تفسير القوانين

« وحيث انه فضلاً عما تقدم جميعه فان المدعى نفسه قد قبل نتيجة قرار القومسيون الطبي اذ قدم طلباً الى وزارة المالية يطلب فيه تسوية ما يستحقه من المكافأة على حسب قانون المعاشات المعامل به وهذا الطلب بغير تاريخ ولكن مؤشراً عليه بالورود في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٦ واردف بطلب اخر في ابريل سنة ١٩١٧ وقد اجيب الى طلبه وتمت تسوية مكافأته وصرفت اليه واعطى مخالصة نهائية عنها جاء فيها بالنص « اعترف بانى بعد استلامى هذا المبلغ الذى اعطى به مخالصة تامة ونهائية ليس لى حق فى المطالبة بشئ وبأتى اتخلى عن كل دعوى ضد الحكومة المصرية » تراجع المخالصة المؤرخة في ١٦ مايو سنة ١٩١٧

« وحيث انه لم يبق بعد هذا التنازل الصريح حق للمدعى في مطالبة المدعى عليها بتعويض ما ومن ثم تكون دعواه على غير اساس ويتعين الحكم برفض طلباته »

(قضية محمد افندي نبيه ابو الملا ضد وزارة الداخلية . نمرة ١٢١٢ سنة ١٩١٨ كلى . دائرة حقيرة صاحب العزة اسكندر بك عازر وحضرتى احمد نظيف بك وجمال الدين اباطه بك القاضيين)

٢٧٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٣

زنا . تنازل الزوج . وفاته

القاعدة القانونية

١ - ان جريمة الزنا ولو انها من الجرائم العمومية إلا ان لها صفة خصوصية تمتاز بها على الجرائم الاخرى . فان القانون يقضى بأنه فى حالة تنازل الزوج عن الاستمرار فى الدعوى ضد زوجته تسقط الدعوى العمومية وذلك نظراً لمصلحة أفراد العائلة وخشية التشهير بسمعة الزوجة

٢ - اذا توفى الزوج بعد رفع دعوى الزنا على زوجته الزانية سواء كان قبل صدور الحكم الابتدائى أو بعد صدوره وجب الحكم بسقوط الدعوى العمومية لأن مصلحة الأولاد أو باقى أفراد العائلة تقضى بوجوب تنامى الجريمة واستئزال الستار عليها . والصالح الخاص فى جريمة الزنا يقدم على الصالح العام

المحكمة :-

« حيث ان محكمة الازبكية حكمت غيائياً بالنسبة للمتهم الأولى وحضورياً للثانى عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات ببراءة المتهمين وذلك بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ فاستأنفت النيابة فى ٣٠ منه

« وحيث انه ثبت من التحقيقات التى حصلت فى هذه القضية ان المجنى عليه زوج المتهم الأولى بعد ان بلغ فى حق المتهمين لارتكابهما جريمة الزنا ورفعت النيابة العمومية الدعوى ضدتهما توفى قبل صدور الحكم الابتدائى

« وحيث انه يجب البحث فى هذه الحالة فيما اذا كان للزوجة ان تستفيد من موت الزوج الذى قدم البلاغ من عدمه

« وحيث ان شراح القانون الفرنسى اختلفت اراؤهم فى هذا الموضوع فىرى فريق منهم ان الزوجة تستفيد من وفاة الزوج وخالفهم الفريق الآخر وقال ان لافائدة تعود على الزوجة لان كل ما يمكن ان يقال ان الزوج لو بقى حياً كان ربما يصطلىح مع زوجته وتسقط عنها اجراءات الدعوى فهى لم تستفد بوفاة الا مجرد امل بسيط بالمساحة

« وحيث ان محكمة النقض والابرار الفرنسية اصدرت حكماً قضت فيه بأن موت الزوج قبل صدور اى حكم يسقط الدعوى وذهبت الى ابعاد من ذلك وقررت سقوط الدعوى لوفاة الزوج حتى لو حصلت تلك

الوفاة بعد صدور حكم ابتدائي اذ الواجب مراعاته ان تحصل الوفاة قبل صدور الحكم النهائي « وحيث ان المحكمة تأخذ بهذا الرأي لأن جريمة الزنا ولو انها من الجرائم العمومية غير ان لها صفة خصوصية فأن القانون يقضى بأنه في حالة تنازل الزوج عن الاستمرار في الدعوى ضد زوجته تسقط الدعوى وذلك نظراً لصالح افراد العائلة وخشية التشهير بسمعتها وهذه الاسباب بعينها موجودة في حالة الوفاة لتعلق حق باقي افراد الاسرة بالمحاكمة محافظة على سمعتها

« وحيث انه لا يوجد ما يدعو الى الاخذ بالرأى المخالف لأن القانون لم يقض بالمعاقبة الا لصالح الزوج وبعد وفاته لم يبق صالح لأحد في الاستمرار في المحاكمة بل بالعكس فان صالح الأولاد وباقي افراد الاسرة يقضى بوجوب تنامي الجريمة واستئزال الستار عليها والصالح الخاص في جريمة الزنا يقدم على الصالح العام

« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم ببراءة المتهم الأول لسقوط الحق في الدعوى العمومية قبلها بوفاة الزوج كما انه يتعين ايضاً الحكم ببراءة المتهم الثاني وهو الشريك لانه يستفيد من تنازل الزوج كما يستفيد من وفاته لأن الغرض الوحيد هو المحافظة على مصلحة الاسرة »

(قضية النيابة ضد تقييه مصطفي وآخر - عمرة ١٨٣١ سنة ٩٢٣ استئناف - دائرة حضرة صاحب العزة اسكندر بك عازر وحضرتي احمد نظيف بك وجمال الدين اباطه بك القاضيين)

٢٧٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣
مطل - ارتفاق - جوامع - تقادم

القاعدة القانونية

- ١ - من المقرر قانوناً انه لا يجوز للجار ان يوجد بملكه مطلات تفتح على ملك جاره على مسافة أقل من متر
 - ٢ - والجوامع من المنافع العمومية التي لا تملك بوضع اليد فلا يكتسب أحد حق ارتفاق المطل عليها مهما طال مدة انتفاعه بهذا الحق لأن حق الارتفاق جزء من الملكية . وما دام لا يمكن تملك الحق كله بالتقادم فلا يمكن من باب أولى تملك الجزء
- المحكمة :-

« حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى تطلب الحكم بالزام المدعى عليه بسد الشباكين وبأعادة السقف

« وحيث انه قد ثبت من تقرير الخبير الأول وكذا من تقرير الخبير الثاني ان المدعى عليه قد اوجد شباكين بالحائط القبلية لمنزله وأن هذين الشباكين يطلان على الجامع وليس بين حائط المدعى عليه وبناء الجامع مسافة متر بل المسافة التي تفصلها هي عدة سنتيمترات

« وحيث انه من المقرر قانوناً انه لا يجوز للجار ان يوجد بملكه مطلات تفتح على ملك

يتظاهر صاحب المحل بأن محله حكم بأشهار
افلاسه ويتنادى بأعلان افلاسه لأستئالة المارة
والباقون يتظاهرون بأنهم متزايدون مأموريهم
منحصرة فقط في ابلاغ الثمن الى الحد الفاحش
الذي يرضى به صاحب المحل
المحكمة : —

« حيث انه تبين من الاطلاع على
التحقيقات وشهادة الشهود واقوال نفس
المتهمين ان منشى يوسف فتح محلا على ذمة
بيع الاقشة بشارع السكة الجديدة بطريق
المزاد العلني الكاذب بأن اتفق مع الأول
بصفة مزارع وآخرين منهم المتهم الأخير على
محمد ابراهيم بصفة مزايدين وبعض هؤلاء
ينادون معلنين عن تقليصة المحل المذكور
والآخرون يدخلون بصفة مزايدين غير مشتريين
وانما مهمتهم فقط ابلاغ الثمن الى الحد الفاحش
الذي يرضى به صاحب المحل منشى يوسف
المذكور وعندها يتأخرون ليقع البيع على
آحاد الناس

« وحيث ان المجنى عليها تقرر انها اعتقدت
بما رآته من حالة المناداة ان المحل اشهر افلاسه
حقيقة وان الحاضرين مزايدين حقيقيون
فدخلت في هذه المزايدة حتى رسا مزاد
الاقشة عليها بثمان يزد عن ثمن المثل وقررت
انه لولا وجود المزايدة الكاذبة لما أقدمت
على الشراء

« وحيث بناء على ما ذكر يكون المتهمون
توصلوا بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على

جاره على مسافة اقل من متر وليس للمدعى
عليه ان يتمسك باكتسابه حق الارتفاق
بمضى المدة الطويلة لأن الجوامع من المنافع
العمومية التي لا تملك بوضع اليد فلا يكتسب
احد حق الارتفاق وهو جزء من الملكية
مهما طالت مدة انتفاعه بهذا الحق

« وحيث مما تقدم تكون دعوى المدعية
في محلها ويتمين الحكم بالزام المدعى عليه
بسد الشباكين اللذين اوجدهما بالخائط
القبليّة ومطلان على ملك الوقف

« وحيث انه فيما يختص بطلب الاوقاف
اعادة السقف ترى المحكمة ان لاحق للمدعية
في هذا الطلب بعد ان ثبت من تقريرى
الخبيرين عدم وجود آثار تدل على انه كان
هناك سقف »

(قضية وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على وقف
الطواشي ضد محمد البربرى . نمرة ٥٦١ سنة ١٩٢٢
كلى مصر . دائرة حضرة صاحب العزة اسكندر عازر
بك وبحضور حضرتى احمد نظيف بك وجمال الدين
اباظه بك القاضيين)

٢٨٠

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩١٩

نصب . مزاد كاذب

القاعدة القانونية

بعد نصبا ينطبق عليه حكم المادة ٢٩٣ من
قانون العقوبات اتفاق اشخاص على فتح محل
على ذمة بيع اقشة فيه بالمزاد العلني الكاذب بأن

تقود من هاتم بنت عوض نور زيادة عن الثمن الحقيقي للبضاعة المباعة بمعرفتهم الى المجنى عليها وذلك بأن أوهموها بواقعة مزورة وهي وجود تقليصة ومزايدة غير صحيحة وتحصلوا منها بهذه الطريقة على مبلغ ١٣٦ قرشاً وهو الفرق بين الثمن الحقيقي والثمن المدفوع مما ينطبق تماماً على المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات « وحيث أنه من المتفق عليه ان التاجر حر في اتخاذ ما يراه من الوسائل المشروعة لرواج بضاعته وانما بشرط عدم الخروج عن دائرة العرف التجارى أو استعماله طرقاً غير مشروعة لسلب ثروة الغير بوقائع مزورة لولاها ما تمكن من ايقاعهم في شركة »

(قضية النيابة العمومية ضد حنى محمود وآخر نمرة ١٥٦ استئناف سنة ١٩١٩ . دائرة حضرة صاحب العزة محمود بك حمدي وحضرتي محمود نبيه بك وامين بك زكي القاضيين)

٢٨١

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣

غش بضاعة . مادة ٣٠٢ عقوبات

القاعدة القانونية

لا يعتبر غشاً في جنس البضاعة يجري عليه حكم المادة ٣٠٢ عقوبات من باع علب سجائر من علب ماركة ما وكان الدخان الذي فيها من ماركة اخرى لاختلاس فرق الثمن . لأنه يشترط لتطبيق المادة ٣٠٢ عقوبات ان يكون الغش واقعاً في جنس البضاعة وان يكون البيع قد تم

بين متعاقدين والشرط الأول يستلزم حصول الغش في أصل تركيب البضاعة فتفقد خواصها وصلاحياتها للاستعمال
الحكمة : —

« حيث انه ثبت من التحقيق ان المتهم باع علبه سجائر ملكونيان فيها سيجارتان من ماركة اخرى وعرض للبيع علبه اخرى احتوت ايضاً على اربع سجائر من ماركات اخرى وقدر ثمن الاربع سجائر ملكونيان بخمسة مليات وثمان السجائر الاخرى بثلاثة مليات ونصف

« وحيث انه يشترط لتطبيق المادة ٣٠٢ عقوبات ان يكون الغش واقعاً في جنس البضاعة وان يكون البيع قد تم بين المتعاقدين « وحيث ان الشرط الأول يستلزم حصول الغش في اصل وتركيب البضاعة فتفقد خواصها وصلاحياتها للاستعمال

« وحيث انه فضلاً عن ان هذا الشرط غير متوفر فيما باعه المتهم لأنه لم يغير حقيقة الدخان فإنه لم يتعمد تغيير سجائر ملكونيان بسجائر اخرى

« وحيث يظهر انه الدخان المعروض للبيع غير معاقب عليه طبقاً لنص المادة المذكورة فيتعين الغاء الحكم وبراءة المتهم مما اسند اليه عملاً بالمادة « ١٧٢ » جنایات »

(قضية النيابة العمومية ضد محمود عبد الرحيم على نمرة ٢٢٢ سنة ١٩١٩ . دائرة حضرة صاحب العزة محمود حمدي بك وحضرتي محمود جعفر بك وامين زكي بك القاضيين)

« وحيث انه من الاغراض التي يرى الشارع الى تحقيقها عدم تقرب المرافعة والدفاع امام المحكمة الابتدائية وفي قبول الدفع الفرعى الذى قدمه المدعى عليه ما يضيع عليه وعلى المدعى الدرجة الأولى من درجات التقاضى بغير فائدة تعود عليهم ولذلك ترى المحكمة رفض الدفع الفرعى وقبول دعوى التزوير »

(قضية عبد المحفوظ عبد الله ضد عبد الله معلوف وآخرين نمرة ٦٤٥ سنة ١٩٤٥ دائرة حقيرة صاحب العزة عبد الحميد بك مصطفى وحضرته مصطفى افندى فهمى وهارون سليم افندى القاضيين)

٢٨٣

محكمة الازبكية الجزئية

حكم تاريخه ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
تقدم - اجرة رى الاطيان - مادة ١١٢ مدني

القاعدة القانونية

اجرة رى الاطيان من وابور أحد الاشخاص المقدرة في العقد بسبعين رطلاً من القطن عن كل قدان ليست من قبيل المرتبات والفوائد والمعاشات والأجر وما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة المنصوص عليها في المادة « ٢١١ » من القانون المدنى التى تسقط بمضى خمس سنوات لانها ليست من الايرادات الدورية التى يستحق دفعها فى أدوار معينة

المحكمة : -

« حيث ان القيمة المتفق عليها فى ذلك العقد ليست من قبيل المرتبات والفوائد

٢٨٢

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٩
تزوير - طعن - بعد قفل باب المرافعة

القاعدة القانونية

يجوز الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة للمحكمة أول درجة فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى بعد قفل باب المرافعة

المحكمة :

« حيث انه لا نزاع حقيقة فى ان الراجع عملاً ان المادة « ٢٧٣ » مرافعات التى قضت بجواز الطعن فى اية حالة كانت عليها الدعوى قيدت هذا الاطلاق بأن يكون الطعن فى اثناء « الخصومة » أى والقضية بين ايدى الخصوم. فإذا انتهت المرافعة وطعن بالتزوير لم يكن ذلك الطعن حاصلًا اثناء الخصومة كما انه لا نزاع من جهة اخرى فى ان المادة المذكورة لا تمنع من الطعن بالتزوير لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية

« وحيث ان الشارع لم يضع القواعد التى وضعها عبثاً وانما شرعها لتنتج الأثر الذى يرمى اليه. ويجب ان يلاحظ عند تحرى غرض الشارع انه لا يبيح بالواسطة ما يمنعه مباشرة فلامعنى لان يمنع الخصوم من الطعن بالتزوير امام المحكمة الابتدائية لسبب ما ثم يجوز لهم بعد ذلك ان يقدموا طعنهم لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية

والمعاشات والاجر وما يستحق دفعه سنوياً او بمواعيد اقل من سنة المنصوص عنها في المادة ٢١١ من القانون المدني لانها ليست من الايرادات الدورية التي يستحق دفعها في ادوار معينة اذ العقد محرر عن سنة واحدة ولا علاقة لها بأجرة الاطيان بل هي عبارة عن ثمن المياه اللازمة لرى اطيان مورث المدعى عليهم المزرعة قطناً في سنة ١٩١٨ «

(قضية محمد اقتدى بلال ضد حسين اقتدى محمد امين وآخرين نمرة ١٧٠٣ سنة ١٩٢٢ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة جندى عبد الملك بك القاضي)

٢٨٤

محكمة اللبان الجزئية

حكم تاريخه ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٣
حوالة . رضاه الدين

القاعدة القانونية

انه وان كانت الحوالة بنقل ملكية الدين من المحال بالتراضى وقبول المدين غير انه لا مانع من رد الدين الى المحيل بلا تكرار رضاه المحول لأن رضاه السابق ملزم له دائماً قبل دائه الاصلى الى حين سداده الدين وهذا مستفاد من ضمان المحيل للدين قبل المحال
الحكمة :

« من حيث ان صفة الدين التجارية قد ثبتت من شهادة الشاهد الذى سمع بالجلسة فمن اجل ذلك ولان وكيله لم ينكر خطه المحرر به كشفا الحساب المقدمين من المدعى يصح سماع شهادة الشهود لاثبات الدين

« وحيث ان الشاهد الذى سمع بالجلسة قرر أيضاً أنه كان يداين المدعى فى مبلغ ٢٢ جنياً وانه احتال بهذا الدين من المدعى على المدعى عليه الذى قبل الحوالة وتعهد بسداده اليه على دفع اسبوعية غير انه لم يقيم بالسداد فعاد لمطالبته المدعى ولم يشهد الشاهد بكامل قيمة دين المدعى على المدعى عليه

« وحيث انه وان كانت الحوالة تنقل ملكية الدين الى المحال بالتراضى وقبول المدين غير انه لا مانع من رد الدين الى المحيل بلا تكرار رضاه المحول لأن رضاه السابق ملزم له دائماً قبل دائه الاصلى الى حين سداده الدين وهذا مستفاد من ضمان المحيل للدين قبل المحال

« وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم للمدعى بالمبلغ الذى ثبت من شهادة الشاهد وهو مبلغ ٢٢ جنيه فقط «

(قضية دميان منقريوس ضد احمد قنديل نمرة ٦٠٤ سنة ١٩٢٣ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة احمد بك فائق القاضي)

٢٨٥

محكمة اخميم الجزئية

حكم تاريخه ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٣

طرح بحر . اختصاص . سلطة ادارية . سلطة قضائية

القاعدة القانونية

ليست كل المنازعات الخاصة بأطيان الجزائر من اختصاص السلطة الادارية. السلطة الادارية مختصة فقط بالمنازعات الخاصة بتوزيع

الزيادة التي تنشأ بهذه الجزائر وبإضافة الملحقات التي تنشأ عن تحول مجرى النيل . أما ما عدا هذه المنازعات فمن اختصاص المحاكم الأهلية المحكمة : —

« حيث ثبت من مستندات الملكية المقدمة من وكيل المدعى ان المدعى اشترى من الست توفيقه هانم ١٢ س ١٧ ط ٦ فدان بحوض قلعينا نمرة ٤ في سنة ١٩٠٨ وتكلفت عليه

« وحيث ثبت من الجهة الأخرى من الأطلاع على كشف التكليف أنه بعد هذا التاريخ اعني بعد أن باعت الست توفيقه هانم ١٢ س ١٧ ط ٦ فدان التي تملكها بحوض قلعينا نمرة ٤ اضيف على اسمها ٤ ط بحوض القلعينا الغربي نمرة ٤ مما استصلح من الفساد بأذن المالية في ٢٧ ابريل سنة ٩١٥ وضيف ١٢ س ١٣ ط على تكليفها بهذا الحوض مما استصلح بأذن في ٢٦ ابريل سنة ٩١٧ وضيف بعد ذلك على تكليفها في هذا الحوض نفسه ١٦ س ٧ ط بأذن المالية في ٨ سبتمبر سنة ٩١٨ ومجموع ذلك ٢٠ س ٣ ط ١ فدان بحوض القلعينا نمرة ٤ وهو ما بيع الى الست بديعه عطا الله زوجة نجيب افندي ساويرس بعقد مسجل في ٢٣ ديسمبر سنة ٩٢٣ (راجع الكشف المقدم من حسن غفير نمرة ٧٢٥٠٥٩ محرر في اكتوبر سنة ١٩٢٢ وكشف رسمي مقدم من نجيب افندي ساويرس نمرة ٥٧٦٢٥٧ محرر في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١)

« وحيث لا نزاع بناء على ذلك في ان

كلا الطرفين اشترى من الست توفيقه هانم او ورثاها اطياناً خلاف التي اشترهاها الثاني « وحيث أنه لا نزاع ايضاً في ان الاطيان المبيعة هي ارض جزائر وهذا ثابت من الكشف الرسمية المقدمة من المديرية في هذه القضية من كلا الطرفين

« وحيث أن الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية في النظر في المسائل الخاصة باطيان الجزائر تطبيقاً للمادة ٦١ مدني موضعه النظر في توزيع الزيادة التي تنشأ بهذه الجزائر وإضافة الملحقات التي تنشأ عن مجرى النهر ففروض أن جهة الادارة هي اقدر جهة تتولى توزيع هذه الزيادة على المالكين وليست هذه الحالة حالتنا في القضية الحاضرة لأن ظروف هذه الدعوى اساسها تحقيق عجز موجود في الاراضي المبيعة من الست توفيقه هانم او ورثاها على الوجه المشروح آنفاً للفصل فيما اذا كان العجز المذكور موجوداً ام لا وفي حصة اي فريق من الطرفين يقع هذا العجز فموضوع هذه الدعوى داخل بلا شك في اختصاص المحاكم الأهلية

« وحيث ان الدعوى صالحة لأن يمين فيها خير هندسى تكون مأموريته تطبيق مستندات كل من الطرفين لمعرفة ما اذا كانت الأطيان المبينة بأسباب هذا الحكم موجودة في الطبيعة من عدمه وأن كان يوجد عجز فيها ففي حصة أي من الطرفين وما مقداره

المكلفات بالمديرية أو عند الصراف وعمل
رسم كروكي .
(قضية محمود باشا سليمان ضد الست بديعة عطا الله
قمرة ١٨١ سنة ١٩٢٢ . اصدر المحكم حضرة رزق
ميتائيل بك القاضي)

ومعرفة لمن رفعت المديرية المال عن الأرض
الناقصة وصرحت للخير المذكور سماع شهود
الطرفين بدون حلف يمين والاطلاع على دفاتر

قانون الانتخاب

أكثر من المرشحين أو غير مكررة لاحتساب
الصوت السابق في التاريخ لأن هذه الأصوات
هي التي يترتب عليها النفع أو الضرر للمرشح
وعلى ذلك لا تبطل الأصوات المكررة إلا إذا
تلاقت في الثلاثين صوتاً المطلوبة لصحة الترشيح
٤ - الأصوات الزائدة عن الثلاثين صوتاً
تعتبر لغواً ولا يترتب عليها أي حكم من الأحكام
ولا تربط مقدمها وهو في حل من العدول عنها
٥ - ليس المراد بنص المادة ٤١ من قانون
الانتخاب الوصول بعملية الترشيح إلى انتخاب
المرشح بل لتولي إجراءات انتخاب بمجرد عمله
بأن يتغالى في جمع الأصوات لحرمان منافسه
من الحصول على الثلاثين صوتاً المطلوبة لصحة
الترشيح

٦ - إذا فعل المرشح ذلك عد عمله امساءة
لاستعمال حقوقه الانتخابية بطريقة الافراط
وتجاوز حدودها وكان عمله هذا باطلاً
الجنة : -

« حيث أن الشيخ عبد الفتاح ابراهيم

٢٨٦

لجنة انتخاب الغربية

قرار تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣

مجلس النواب . تأليفه . ترشيح . أصوات مكررة .
الأصوات الزائدة . الغلو في حيازة الأصوات . بطلان

القاعدة القانونية

١ - الأصل في تأليف مجلس النواب أن
يكون تأليفه من أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام
لا بطريق الترشيح لأن الترشيح شرط من
شروط التقدم للانتخابات ويعتبر عملاً تمهيدياً لها
٢ - المقصود بالترشيح تعيين المتقدمين
للاقتخابات العامة ومعرفة اسمائهم حتى يقع
الانتخاب عليهم دون سواهم

٣ - المقصود بنص المادة ٣٥ من قانون
الانتخاب هو ضمان شرط صحة الترشيح أي
الثلاثين صوتاً التي اشترطها القانون ولذلك يتعين
قصر مدلولها على النظر فيما إذا كانت أصوات
الترشيح أي الثلاثين صوتاً مكررة بين اثنين أو

المحامى الشرعى طعن في الميعاد المحدد في قرار اللجنة المكلفة بالنظر في صحة الترشيح والقاضى بعدم صحة ترشيحه لعضوية مجلس النواب لأن من بين الثلاثين صوتاً التي قدمها سبعة اصوات لمدوبين سبق ان رشحوا عبد الرازق بك القار وقال في طعنه ان الذين كرروا اصواتهم من المدوبين كرروه بناء على منشور وزارة الداخلية الذى أباح للمدوب ان يعدل عن الترشيح الأول اذا كان صدوره قبل نشر المرسوم المحدد لميعاد الانتخابات العامة وطلب اعادة درج اسمه ضمن أسماء مرشحي دائرته

« وحيث ان الواجب بحقه هو تعيين المقصود بحكم الفقرة الرابعة من المادة ٣١ من قانون الانتخاب القاضية بأن يرشح المتقدم لعضوية مجلس النواب ثلاثون على الأقل من مندوبي دائرة انتخابه وحكم المادة ٣٥ التي وضعت بصفة ضمان لذلك فقضت بأنه لا يجوز لمدوب ان يرشح اكثر من واحد وإلا فالترشيح السابق هو الصحيح

« وحيث انه لا نزاع في ان القاعدة الاساسية لتأليف مجلس النواب هو ان يكون تأليفه من اعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب (مادة ٨٢ من الدستور)

« وحيث ان قانون الانتخاب بين القواعد اللازم اتباعها في الانتخاب المذكور فوضع نظامها

وحدد مواعيدها وأبان قيودها وشروطها ومن ضمن الشروط التي اشترطها في عضو مجلس النواب وحددها في المادة ٣١ ان يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبي دائرة انتخابه ولكن انتخابه للعضوية يكون بواسطة جميع هؤلاء المدوبين كما قضت بذلك المادة ٣٠ منه « وحيث ان مفاد ذلك ان الانتخاب العام هو الاصل والترشيح ركن من اركانه أو شرط من شروط التقدم اليه ليس إلا

« وحيث ان الشارع أراد بشرط الترشيح كما يظهر بلا غناء تعيين المتقدمين للانتخابات العامة ومعرفة اسمائهم حتى يقع الانتخاب عليهم دون سواهم ولا يكون الأمر مشاعاً بين اشخاص لم يعرفوا لمدوبي الدائرة . ولذلك اشترط في المادة ٤٣ بأن يرفق بورقة الدعوة الصادرة للمدوبين بالحضور في الميعاد المحدد لاجراء الانتخاب كشف بأسماء مرشحي الدائرة مطبوع على صورة ورقة الانتخاب

« وحيث ان الغرض من العدد الذي حدده القانون لهذا الترشيح ان الشخص المتقدم للانتخابات العامة لا يكون مجهول القدر لحد ان لا يولي ثلاثون من المدوبين ثقتهم في الترشيح وإلا كان دخوله في الانتخابات العامة عبثاً

« وحيث ان قاعدة تقديم الترشيح قبل الانتخابات معيول بها في فرنسا وان لم تكن

بهذا التوسع الموجود في القانون المصري فهناك لا يجوز للشخص ان يكون مرشحاً في أكثر من دائرة واحدة. ولضمان ذلك اشترط في من يتقدم أو يقدمه سواء للانتخابات العامة ان يعلن ترشيحه موقفاً عليه منه وميناً به الدائرة المرشح فيها. فاذا قدم ترشيحات مختلفة لعدة دوائر كان الاسبق في التاريخ هو الصحيح واذا تساوت في التاريخ بطلت وسقط انتخاب المرشح ولو حصل على اغلبية الاصوات لانها تعتبر اصواتاً ملفاة (صحيفة ٣٨١ و ٣٨٢ من شرح القانون النظامي لدجوى)

« وحيث انه يستخلص من ذلك ان الترشيح وان كان شرطاً يجب تحقيقه إلا انه عبارة عن عمل تمهيدى للتقدم للانتخابات العامة التي هي القاعدة الاساسية لاختيار اعضاء مجلس النواب كما قضى بذلك الدستور

« وحيث ان نص المادة ٣٥ من قانون الانتخاب لا يقصد به حينئذ غير حماية هذا الشرط وحض المتقدمين للانتخابات على ان يحوز كل منهم ثمة ثلاثين من مندوبي دائرة الانتخاب المرشح نفسه لها فاذا تكرر صوت واحد من هؤلاء لم يتوفر الشرط ولذلك بحث القانون عن كيفية احتسابه اذا وقع التكرير فقال ان الترشيح الاسبق هو الصحيح

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك وجب قصر مدلول هذه المادة على المراد منها وهو

ضمان شرط صحة الترشيح أى الثلاثين صوتاً التي اشترطها القانون لذلك فهذه هي التي يتعين النظر الى ما اذا كان الترشيح فيها مكرراً وعند ذلك يحسب الصوت السابق في التاريخ لانها هي التي يترتب عليها النفع أو الضرر للمرشح فاذا احتسبت له هذه الاصوات لسبقها في التاريخ صح ترشيحه وإلا كان باطلاً

« وحيث انه لا نزاع في ان الاصوات الزائدة عن ذلك لا قيمة لها لأن المرشح بعد استيفائه هذا الشرط يجب عليه ان يتقدم للانتخابات العامة لانها هي محل الثقة وهي السبيل الوحيد الذي عنى القانون بوضع نظام كافل لاجراء عملياته وقس تحقق شرط الترشيح لا يغني وحده للتقدم للانتخابات بل يجب استيفاء باقي الشروط المعينة في القانون من توفر جنسية أو اقامة أو سن وغير ذلك ولذلك ناط بـ لجنة خاصة ان تنظر في صحة الترشيح واهلية المرشحين قبل اجراء عملية الانتخابات العامة

« وحيث انه يتعين بناء على ذلك ان تعتبر الاصوات الزائدة لغواً ولا مفعول لها ولا تربط من قدموها بل هم في حل من العدول عنها ويتقدم جميع المندوبين احراراً في انتخاب من شاءوا من المرشحين يوم الانتخاب والعدول عن رشحوه

« وحيث ان النص الفرنسي للفقرة الرابعة

الاسس المتبعة في البلاد النياية التي نحا القانون
المصرى نحوها

« وحيث ان توهم بعضهم ان نص الفقرة
الثانية من المادة ١٤١ القاضية بانه (اذا لم يتقدم
في دائرة انتخاب اكثر من ترشيح شخص
واحد ترشيحاً صحيحاً اعلنت اللجنة انتخاب
المرشح) يحيز الوصول بعملية الترشيح الى
الانتخاب هو وهم لا اساس له وفهم غير صحيح
للمقصود بهذا النص اذ هو صريح في ان
المقصود به كما هو المقول والمتشى مع القاعدة
الدستورية هي حالة عدم تقديم اكثر من
ترشيح شخص واحد في دائرة انتخابه ترشيحاً
صحيحاً اما لان مندوبي الدائرة لا يريدون
ان يولوا قوتهم لغيره فحصروا الترشيح فيه من
تلقاء انفسهم ولولم يقدموا غير ثلاثين صوتاً وما
حولها لا ان يكتبوا على المكشوف له جميع
اصواتهم لان ذلك يكون انتخاباً علنياً وغير
جار بحسب قواعد الانتخاب فهو غير صحيح
واما انهم اولوا قوتهم لغيره فظهر عدم توفر
الشروط القانونية فيه لسبب قانوني كفقده
الجنسية او عدم قيده في جدول الانتخاب او
نقص سنه عن الحد القانوني او ظهور سوابق له
وغير ذلك من مقدمات حق الانتخاب ففي
هذه الاحوال فقط رأى الشارع ان لا محل
لاجراء الانتخاب لأن المرشح للدائرة واحد
ولا منافس له والانتخاب لا يكون إلا بين من
هم اكثر من واحد

من المادة ٣١ أوضح في هذا المعنى لان تعريبه
اللفظي هو ما يأتي (ان يقدمه كرشح ثلاثون
مندوباً من دائرته) فالمراد حينئذ هو مجرد
تقديم الشخص للانتخابات لا السعي من جانب
المندوبين او من جانب المتقدم للترشيح في ان
يستعيز بهذا الشرط عن المتقدم للانتخابات
متى وجد له مزاحم او يحاول في منع المزاحم
بمحنة جمع اصوات الترشيح وحصرها لنفسه
لانه ليس من دستور في العالم يقضى بهذا

« وحيث ان الشراح قرروا ان القاعدة
الوحيدة المطابقة للانظمة النياية والحرية
الانتخابية هي انه يجوز للشخص ان يكون
مرشحاً في اية دائرة شاء وان ينتخب الناخبون
أى شخص ارادوا ولولم يقدم لذلك ترشيحاً
فغاية الامر ان قوانين الانتخاب لتنظيم عملية
الانتخاب منعت تعدد الترشيح وقضت بضرورة
اعلان المرشح للدائرة التي يختارها (صحيفة
٣٨١ من شرح القانون النظامي لدجوى)

« وحيث ان تعالى اشخاص المرشحين
في حيازة اصوات غلواً كبيراً يفوق الحيلة
لضمان صحة الترشيح لا يصح ان يترتب
عليه حمل نصوص القوانين على غير محلها أو
تأويلها على غير المراد منها كما لا يصح ان
يترتب عليه الاتدفاع في الاخذ باغراضهم التي
يمكن ان يخلقوها باعمالهم لانه يكون في ذلك
ابتعاد عن القواعد الدستورية وخروج عن

« عن صحة شرط الترشيح باطلة وجب ان لا يترتب عليها حكم ولا أثر قانوني كالعقود الباطلة اذا وقع فيها تزوير فلا أثر له لانتفاء الضرر » وحيث انه يستخلص من ذلك انه يجب قصر مدلول المادة ٣٥ من قانون الانتخاب على بطلان الاصوات المكررة من الثلاثين صوتاً المشترطة لصحة الترشيح واعتبار ما سواها من الاصوات لغوياً وباطلاً لا يربط صاحبه بأي رباط قانوني لانه لا يجلب للمرشح نفعاً ولا يمنع عنه ضرراً وان التكرار لا ينظر اليه إلا اذا تلاقى في الثلاثين صوتاً اللازمة لصحة ترشيح كل مرشح

« وحيث ان الجرى على خلاف ذلك يؤدي فضلاً عما تقدم لتنتج غير مقبولة ويدع السبيل مفتوحاً للظن أو الايهام بأن في الاصوات الزائدة قائدة للمرشح أو ان المندوبين مرتبطون بها وليس أدل على ذلك من طعن قدم لهذه اللجنة طلب به مرشح حكم بصحة ترشيحه اضافة اسماء مندوبين كانوا حذفوا منه لتكرار ترشيحهم لغيره

« وحيث ان اللجنة سبق ان حكمت بصحة ترشيح المرشح المكررة معه الاصوات التي يطلب الطاعن احتسابها لنفسه وجب القول حينئذ بأن هذه الاصوات الزائدة لا تدخل في حكم المادة ٣١

« وحيث ان الطاعن قدم ترشيحاً من

« وحيث انه لا يتصور ان القانون أراد بمجرد توفر شرط الترشيح وهو عمل تمهيدى ان يستغنى عن الاصل وهو الانتخاب وإلا كان ذلك ترجيحاً للوسيلة عن الفاته وضياًعاً للغرض المقصود من الانتخاب وهو تراحم المرشحين للمفاضلة بينهم بل يكون فيه اجازة للعمل على تعطيل نصوص القانون وكانت المراسيم الصادرة بالانتخاب العامة لا تاتي نفاذاً في اليوم المحدد لها اذا استسهل المرشحون هذا الطريق العلقى ونجحوا فيه

« وحيث انه ليس للمرشح ان يدعى حينئذ بأي حق في الاستمسك بهذه الاصوات التي يكون تغالي في جمعها لأن ذلك يعد منه افراطاً في استعمال حقه ورغبة في الهرب من تطبيق أحكام القانون الذي أراد وقضى بأن يتقدم المرشحون بلا حصر للانتخابات العامة وتعتبر نتيجة فوزهم بها لا بالترشيح

« وحيث انه من المعروف والمسلم به قانوناً ان كل عمل يقصد به ابطال أحكام القانون أو محاولة مخالفتها وكل عمل يقصد به اساءة استعمال الحقوق بطريق الافراط أو التجاوز صدورها هي اعمال غير مباحة ومقضى عليها بالبطلان فليس لملك مطلقاً بحجة التصرف في ملكه ان يسد جميع السبل أو المنافذ على جاره ليمنعه من المرور أو يحرمه من النور

« وحيث انه متى تبين ان الاصوات الزائدة

المندوبين المرشحين ويقوم بالتصديق كاتب
أحدى المحاكم أو مأذون الجهة . والمقصود من
كلمة «أحدى المحاكم» المحاكم الكائنة في دائرة
الانتخاب لأن لفظ «أل» في كلمة المحاكم للمهد .
فكاتب محكمة بورسعيد ليس من حقه اذا
التصديق على امضاء مندوب بدائرة بندر
الزقازيق . فاذا صادق وجب الغاء تصديقه
عملاً بنص المادة «٣٧» المذكورة

٤ - شرطت المادة «٣١» في عضو مجلس
النواب من ضمن ما شرطته ان يرشحه ثلاثون
على الاقل من مندوبي دائرة انتخابه . وهذا
النص معناه ان الثلاثين مندوباً الذين يرشحون
عضو مجلس النواب هم غير المرشح . فلا يجوز
للمرشح اذاً ان يرشح نفسه ويزكي شخصه
في آن واحد

٥ - اذا رشح مندوب شخصاً ثم رشح
آخر كان الترشيح السابق في تاريخ التصديق
والتقديم للمديرية هو المعتبر
اللجنة : -

بنتيجة فحص اوراق الترشيح الخاصة برياض
افندي المصري المرشح عن الدائرة الاولى
لمجلس النواب بمديرية الشرقية بمعرفة اللجنة
المنصوص عنها بالمادة ١٣ من قانون الانتخاب
المنعقدة بسراى المديرية بالزقازيق في يوم الثلاثاء
٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ برئاسة حضرة صاحب
السعادة محمود صادق يونس باشا مدير الشرقية
وعضوية حضرتي محمد زغلول بك القاضي
بمحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية وبدوى

ثلاثين مندوباً من دائرة انتخابه لا يتلاقى صوت
منها مع الثلاثين صوتاً التي لمنافسه فوجب
اعتبار ترشيحه صحيحاً »

(طعن الشيخ عبد الفتاح ابراهيم الحامى الشرعى في المبدأ
المحدد في قرار اللجنة المكلفة بالنظر في صحة الترشيح .
صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حلمي
عيسى باشا مدير الغربية وحضرتي امين بك حافظ
القاضي وحسين عطيفه بك من الاعيان)

٢٨٧

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣

انتخابات . غمرة التصديق . تقديم الاوراق
للمديرية . جدول المرشح . المحكمة المختصة
بالتصديق على توقيعات المندوبين . من هم الثلاثون
مندوباً . تمدد الترشيح . اصحاب اسبقها في
تاريخ التصديق والتقديم للمديرية

القاعدة القانونية

١ - ان عدم تبيان غمرة التصديق من
المأذونين بالحفاظة لا يستوجب بطلان الترشيح
وليس من حق قلم السكرتارية التصرف في ذلك
خصوصاً وانه من المقرر ان يقدم كل مأذون
للمديرية بواسطة المحكمة الشرعية كشفاً بأسماء
المندوبين الذين تصدق على توقيعاتهم أمامهم

٢ - ان الترشيح يتم بمجرد تقديم الاوراق
للمديرية عملاً بنص المادة «٣٦» من قانون
الانتخاب . فجدول المرشح يعد تقديم الترشيح
لا يعتد به

٣ - ان المادة ٣٧ من قانون الانتخاب
نصت على انه يجب ان يصدق على توقيعات

المقرر بك من الاعيان وجندى تادرس افندى
الكاتب وقد ظهر ما يأتى — :

(١) المرشح مقيد بمجدول انتخاب بندر
الزقازيق تحت نمرة ٣٨٨٩ من ٣٠ سنة ١٩١٣
(٢) مذكرة من قلم السكرتارية تتضمن
ان رياض افندى المصرى حضر للقلم يوم ٦
نوفبر سنة ١٩٢٣ الساعة ٩ افرنكى ونصف صباحاً
ومعه اوراق ترشيحه ولعدم تبيان نمرة
التصديق من المأذونين بالحفاظة كلفه القلم
باستيفاء ذلك وانصرف لهذه الغاية وبعدها
حضر محمد افندى كامل مرتجى ومعه اوراق
ترشيحه عن هذه الدائرة الساعة ١٠ افرنكى
صباحاً فقبلت منه وقيدت فى الدفتر المعد
لذلك قبل اوراق رياض افندى المصرى

القرار

« حيث ان عدم تبيان نمرة التصديق
بالحفاظة لا يستوجب بطلان الترشيح وليس
من حق قلم السكرتارية التصرف فى ذلك
خصوصاً وانه من المقرر ان يقدم كل مأذون
للمديرية بواسطة المحكمة الشرعية كشفاً بأسماء
المندوبين الذين تصدق على توقيعاتهم امامه
» وحيث ان العبارة الثانية من المادة ٣٧
من قانون الانتخاب تقضى بقيد الترشيحات
بحسب تواريخ ورودها

فلهذه الاسباب

قررت اللجنة اعتبار تقديم اوراق ترشيح

رياض افندى المصرى سابقاً لتقديم اوراق
ترشيح محمد افندى كامل مرتجى

اللجنة — :

(٣) انذار تسلم للمديرية فى ١٧ نوفمبر سنة
١٩٢٣ بناء على طلب احمد افندى سعيد شرف
المندوب نمرة ٤٧ بيندر الزقازيق يتنازل فيه
عن ترشيحه لرياض افندى المصرى

القرار

« حيث ان احمد افندى سعيد شرف
رشح رياض افندى المصرى وتقدم الترشيح
للمديرية فى يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ثم عدل
عن الترشيح بانذار أرسله للمديرية بتاريخ
١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣

« وحيث ان الترشيح يتم بمجرد تقديم
الاوراق عملاً بنص المادة ٣٦ من قانون
الانتخاب نمرة ١١ سنة ١٩٢٣

« وحيث ان العدول جاء بعد تقديم
الترشيح فلا يلتفت اليه اذ ليس لأئسان ان
ينقض بنفسه ماتم من جهته

فلهذه الاسباب

قررت اللجنة بعدم جواز العدول
وباعتبار الترشيح الصادر من احمد افندى
سعيد شرف لرياض افندى المصرى صحيحاً
اللجنة — :

(٤) — اوراق الترشيح وهى صادرة
من ٣٥ مندوباً ابطال منها ما يأتى :

اولا - ورقة ترشيح مصدقا على التوقيع
عليها امام محكمة بور سعيد
القرار

« حيث ان المادة ٣٧ من قانون الانتخاب
نصت على ان التصديق على اوراق الترشيح
يكون من كاتب احدى المحاكم أو مأذون الجهة
» وحيث ان المقصود من كلمة احدى المحاكم
الكائنة في دائرة الانتخاب لأن (ال) في كلمة
المحاكم للمعهد ويؤيد هذا الرأي قول الشارع أو
مأذون الجهة أى الجهة الحاصل فيها الترشيح
» وحيث ان الشارع قصر التصديقات
على كتبة المحاكم والمأذونين المقيمين في
الدائرة الواحدة ليتسنى لهم القيام بواجبهم في
المدة القصيرة المضروبة لهم اذ لا يمكنهم القيام
بهذا الواجب لو صرح لجميع مندوبي القطر
بان يسجلوا جميع امضاءاتهم في اى جهة
شاءوا ولدى اى كاتب أو مأذون ارادوا
ولأن كاتب ومأذون الجهة التى جعلت دائرة
انتخابية اقدر من غيرهما على معرفة المندوبين
والتحقق من شخصية المرشحين

« وحيث ان كل تفسير مغاير لذلك يؤدي
الى اختلال النظام وتسهيل الاجرام
» وحيث يتضح مما تقدم ان كاتب محكمة
بور سعيد ليس من حقه التصديق على امضاء
مندوب بدائرة بندر الزقازيق ومن ثم يتعين
الفاء هذا التصديق عملا بنص المادة ٣٧
المذكورة آتقا

فلهذه الاسباب

قررت اللجنة بطلان هذا الترشيح

اللجنة : -

(٥) ورقة ترشيح موقعا عليها منه
مرشحا فيها نفسه

القرار

« حيث ان رياض افندى المصرى رشح
نفسه وزكى شخصه فيجب البحث فيما اذا
كان ذلك جائزا أو باطلا

« وحيث ان المادة ٣١ من قانون الانتخاب
نصت في الفقرة الرابعة منها بان يرشح عضو
مجلس النواب ثلاثون على الأقل من مندوبي
دائرة انتخابه

« وحيث ان هذا النص صريح في ان
الثلاثين مندوبا الذين يرشحون عضو مجلس
النواب هم غير المرشح

« وحيث ان القول بغير هذا الرأي
يؤدي الى وجوب تفريق بين المرشح الناخب
فقط والمرشح المندوب اذ الأول يحتاج الى
تزكية ثلاثين مندوبا على الأقل والثاني الى
٢٩ مندوبا وبما ان المبادئ القانونية تقضى
بأنه مادام المقتن لم يفرق فليس للمفسر ان
يفرق ايضا

« وحيث يتضح مما تقدم انه لا يجوز
لعضو مجلس النواب ان يعطى صوته لنفسه
في الترشيح ولو ان ذلك جائز في الانتخاب
لمجلس الشيوخ أو النواب

فلهذه الاسباب

قررت اللجنة بطلان هذا الترشيح

اللجنة - :

(٦) - ورقة ترشيح موقعا عليها من
خالد الوزيرى المندوب نمرة ١٤٧ ومصدقاً على
توقيعه بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وتقدمت
للمديرية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

القرار

« حيث ان هذا المندوب سبق ان رشح
محمد افندى كامل مرتجى ترشيحاً مصدقاً عليه
بتاريخ ١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وقدم للمديرية
فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣
« وحيث ان ترشيح المندوب لمحمد
افندى كامل مرتجى سابق فى تاريخ التصديق
والتقديم للمديرية

فلهمه الاسباب

قررت اللجنة بطلان هذا الترشيح
« وحيث ان باقى المندوبين المرشحين
لا يقل عن ثلاثين كنص الفقرة الرابعة من
المادة ٣١ من قانون الانتخاب
« وحيث ان المرشح مستكمل لباقي
الشروط المنصوص عنها فى الفقرات الأولى
والثانية والثالثة من المادة ٣١ المذكورة

فلهمه

قررت اللجنة ترشيح رياض افندى
المصري لمجلس النواب عن الدائرة الاولى

٢٨٨

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

انتخابات . تعدد الترشيح . اسبقية . منها

القاعدة القانونية

ان المادة « ٣٥ » من قانون الانتخاب
جعلت الافضلية عند تعدد الترشيح من شخص
واحد للاسبق . وجاء فى المادة « ٣٥ » من
الطبعة الفرنسية ان الافضلية للاسبق فى
التاريخ ولكن المراد من كلمة « الاسبق » التى
جاءت فى المادة « ٣٥ » سالفة الذكر الاسبق
فى التقديم للمديرية لا فى تاريخ التصديق لأن
الترشيح لا يتم إلا بتقديم الاوراق المثبتة له
للجهة الادارية

اللجنة :-

حيث ان المادة ٣٥ من قانون الانتخاب
نمرة ١١ سنة ٣٣ جعلت الافضلية عند تعدد
الترشيح من شخص واحد للاسبق وجاء فى
المادة ٣٥ من الطبعة الفرنسية ان الافضلية
للاسبق فى التاريخ
« وحيث انه يجب البحث اولا فى اى
النصين يجب التعويل عليه هل النص العربى
ام النص الفرنسى

« وحيث ان اعضاء لجنة الدستور مصريون
واعمالهم التحضيرية كانت باللغة العربية والطبعة
الفرنسية ماهى الا ترجمة الاصل العربى بدليل
ما هو مذكور فى آخر نص الطبعة فيجب بلا

مشاحة التعويل على النص العربي وهذا بخلاف المتبع عند وجود أشكال " ر " و " ر " والنص الفرنسي في القوانين المدنية والجنائية لأن هذه القوانين نقلت عن قانون فرنسا بواسطة مقنين اوروبيين فكان من الصواب عند التعارض في النص ان يعول المفسر أو القاضى على النص الفرنسي

« وحيث انه بعد ان تبين ذلك يجب البحث في المراد بالاسبقية المذكورة في المادة ٣٥ المذكورة لمعرفة ان كان المراد منها الاسبقية في التصديق على الترشيح ام الاسبقية في التقديم للمديرية

« وحيث ان المراد بكلمة الاسبق التي جاءت في المادة ٣٥ سالفة الذكر الاسبق في التقديم للمديرية لأن الترشيح لا يتم الا بتقديم الاوراق المثبتة له للجهة الادارية .

« وحيث ان كل تفسير يخالف لذلك يؤدي الى تفضيل ترشيح لم يقدم للمديرية على ترشيح تقدم فعلا . كأن يحصل شخص على ترشيح احد المندوبين له ثم رشح غيره بعده فيعدل المرشح الاول عن الترشيح وتحبس اوراقه عن التقديم . فالقول في هذه الحالة بان التفضيل للمرشح الاول يناق العقل والذوق السليم لأن الافضلية لا تكون الا بين عمليين مطروحين على بساط البحث ومعرضين للحكم وهذا لا يتأتى الا اذا حصرت الاسبقية في الاوراق التي تقدم للمديرية

« وحيث ان هذا الرأي يعضده رأى

لجنة قضايا الحكومة بصفته صادراً من رجال قانونيين كما يرتكن القاضى في تفسيره على اراء الشراح بغير ان يكون مقيداً باتباع رأى خاص « وحيث انه من الخطأ القول بأن اللجنة تتبع منشورات الوزارة تارة وتحيدها عنها اخرى لان اللجنة لا تتبع الا ضميرها ولا تعتمد الا على ارائها وقد يكون رأيها مطابقاً لمبدأ الوزارة كما قد يكون مخالفاً له بالمرّة « وحيث انه يتضح مما تقدم ان الافضلية في تعدد الترشيح من شخص واحد تكون للاسبق في التقديم للمديرية

« وحيث ان رياض افندى المصرى كان اسبق من محمد كامل افندى مرتجى في تقديم الترشيحات المشتركة بينهما فتكون الافضلية لاولها «

(طلب محمد افندى كامل مرتجى . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا وبحضور حضرتى كامل افندى حمادة القاضى وبدوى النمر بك من الاعيان)

٢٨٩

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

ورقة الترشيح . انكار التوقيع .
قيمه . تعدد الترشيحات . افضلها .

القاعدة القانونية

١ - مجرد انكار التوقيع على ورقة الترشيح بعد ان تصدق عليها من المأذون لا يعتد به لأن التوقيع حصل أمام موظف عمومي له

المرشحين له ٢٩ مندوبا وهذا أقل من النصاب القانوني المنصوص عنه في المادة ٣١ فقرة ٤ من قانون الانتخاب التي تحتم ترشيح ٣٠ مندوبا على الأقل لعضو مجلس النواب «
(طلب الشيخ محمد محمد ابوشرخ . امدر القرار حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس بانامدير الشرقية وحضرني كامل حماد بك القاضي وبدوى النمر بك من الاعيان)

٢٩٠

لجنة انتخاب الشرقية

قرار تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣
انتخاب . ترشيح . تزكية نفسه . تعدد الترشيحات . افضالها

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز لعضو مجلس النواب ان يعطى صوته لنفسه في الترشيح فيرشح نفسه ويذكر نفسه لأن هذا يخالف نص المادة « ٣١ » من قانون الانتخاب

٢ - العبرة بتاريخ تقديم أوراق الترشيح للمديرية لا بتاريخ التصديق . فاذا رشح شخص مرشحين فأصبح الترشيحين اسبقهما تقديمًا للمديرية لا اسبقهما في تاريخ التصديق

اللجنة :-

« حيث ان الشيخ الاحمدى منصور رشح نفسه وزكى شخصه فيجب البحث فيما اذا كان ذلك جائزاً أو باطلا

« وحيث ان المادة ٣١ من قانون الانتخاب قضت في الفقرة الرابعة منها بان

هذه الصفة بمقتضى المادة ٨٧ من قانون الانتخاب . وطريق الطعن القانوني هو الطعن بالتزوير

٢ - أفضل الترشحين أسبقهما في تاريخ التصديق وفي التقديم للمديرية
اللجنة :-

« حيث أنه ثابت من ورقة الترشيح التي تصدق عليها من محمد محمد عيد مأذون قرملة ان محمد محمد ابو شرخ المعروف له شخصياً حضر امامه ورشح الاستاذ الشيخ عبد العظيم عيد

« وحيث انه لا يمكنه انكار الامضاء على هذا الترشيح لأنها توقعت امام موظف عمومي له هذه الصفة بمقتضى المادة ١٧ من قانون الانتخاب فلا عبرة اذن بانكار التوقيع « وحيث ان طريق الطعن القانوني هو التزوير ولا يتسنى للجنة الانتخاب ان تبحث في هذا الموضوع ولا ان تنظر نتيجة بحث المحاكم المختصة بالبحث فيه ذلك لأنه يستلزم وقتاً طويلاً يعرف سير الانتخاب

« وحيث ان الترشيح الصادر من الشيخ محمد محمد ابوشرخ أسبق من الترشيح الصادر من المذكور الى احمد بك فريد سواء كان من جهة تاريخ التصديق او التقديم للمديرية فيكون له الافضلية . ومن ثم يتعين اضافته لترشيحات الشيخ عبد العظيم المذكور وحذفه من ترشيحات احمد فريد بك

« وحيث انه باستئصال هذا الترشيح من ضمن ترشيحات احمد بك فريد يصبح عدد

ان العبرة بتاريخ التصديق واهل هذا الرأي يرتكنون :

اولا - على نص المادة ٣٥ الفرنسي من قانون الانتخاب نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ حيث نص فيه على انه اذا رشح شخص اكثر من واحد فيفضل الاسبق في التاريخ

ثانياً - ان الشارع لما أراد التعويل على تاريخ التقديم للمديرية او المحافظة نص على ذلك صراحة في المادة ٤٠ من قانون الانتخاب المشار اليه. والرأي الثاني يرى ان العبرة بتاريخ تقديم الاوراق للمديرية او المحافظة لأن الترشيح لا يتم الا بذلك وأهل هذا الرأي يرتكنون على نص المادة ٣٦ من قانون الانتخاب المذكور التي نصت على وجوب تقديم اوراق الترشيح للمديرية او المحافظة في بحر اثني عشر يوماً من تاريخ صدور المرسوم المحدد ليوم الانتخاب العام لمجلس النواب

« وحيث انه وان كان الرأي الأول وجيهاً غير ان الثاني لا يقل عنه وجاهة وله من لجنة قضايا الحكومة اكبر نصير وقد وزعت الوزارة رأيها في هذه النقطة على المديريات والمحافظات ولا بأس من ان تأخذ به هذه اللجنة لاجتناب الاختلاف في الاراء والتناقض في القرارات

« وحيث ان ورقة الترشيح للشيخ الاحمدى منصور وان كانت سابقة في تاريخ التصديق على الورقة الصادرة من نفس

يرشح عضو مجلس النواب ثلاثون على الاقل من مندوبي دائرة انتخابه

« وحيث ان هذا النص صريح في ان الثلاثين مندوباً الذين يرشحون عضو مجلس النواب هم غير المرشح

« وحيث ان القول بغير هذا الرأي يؤدي الى وجوب تفريق بين المرشح الناخب فقط والمرشح المندوب اذ الأول يحتاج الى تزكية ثلاثين مندوباً على الاقل والثاني الى ٢٩ مندوباً. وبما ان المبادئ القانونية تقضى بانه مادام المقتن لم يفرق فليس للمفسر ان يفرق ايضاً

« وحيث يتضح مما تقدم انه لا يجوز لعضو مجلس النواب ان يعطى صوته لنفسه في الترشيح ولو ان ذلك جائز في الانتخاب لمجلس الشيوخ أو النواب

« وحيث انهما رشحاً ايضاً اسماعيل افندى حنفي بورقة مصدق عليها في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وقدمت للمديرية في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

« وحيث ان تاريخ التصديق على ترشيح الشيخ الاحمدى منصور سابق لتاريخ التصديق على ورقة ترشيح اسماعيل افندى حنفي غير ان تاريخ تقديم الورقة الأولى للمديرية لاحق لتاريخ تقديم الورقة الثانية

« وحيث ان النقطة الواجب الفصل فيها هي هل العبرة بتاريخ التصديق ام بتاريخ تقديم اوراق المرشح للمديرية او للمحافظة « وحيث ان المسألة فيها رأيان رأى يرى

المندوبين بترشيح اسماعيل افندي حتى غير
ان هذا الاخير قدم ورقة ترشيحه اولا »

(نتيجة فحص اوراق الترشيح الخاصة بالشيخ
الاحدى منصور المرشح عن الدائرة الرابعة عشر
لمجلس النواب بمديرية الشرقية صدر . القرار برئاسة
حضرة صاحب السعادة محمود صادق وونس بلشا مدير
الشرقية وبحضور حضرتي محمد زعلول بك القاضي وبدوى
النمر بك من الاعيان)

٢٩١

لجنة انتخاب جرجا

قرار تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢

ترشيح . موظف . محكمة الخط . مجلس حسي .
لجنة الشياخات والعمد

القاعدة القانونية

اعضاء محاكم الاخطاط واعضاء المجالس
الحسبية واعضاء لجان الشياخات والعمد ليسوا
من الموظفين الذين لا يجوز لهم ان يرشحوا
انفسهم في دائرة اعمالهم الخاصة طبقاً لنص
المادة « ٣٤ » من قانون الانتخاب

(صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة
مصطفى بك صبرى وحضرتي عبد اللطيف محمد بك
التائى واحمد بك حميد ابوستيت من الاعيان)

٢٩٢

قرار تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

ترشيح . موظف . رئيس محكمة الخط . مجلس المديرية

القاعدة القانونية

١ - ان رئيس محكمة الخط ليس موظفاً

بالمعنى المقصود من القانون وانما هو قائم بخدمة
عمومية اسوة باعضاء لجان الشياخات والرى
والمجالس الحسبية وغيرهم

٢ - ان موظفى مجلس المديرية ليسوا
بالموظفين الذين يقصدهم قانون الانتخاب في
المادة « ٣٤ » لأن المرتب الذى يتقاضونه
لا يأخذونه من خزينة الحكومة بل يدفع اليهم
من خزينة مجلس المديرية التى لا صلة لها
بخزينة الحكومة

(طعن حلم عبد الملك ضد حضرة سائى افندي
نجيب الحامى . صدر القرار برئاسة حضرة صاحب العزة
مصطفى بك صبرى والهيئة السابقة)

٢٩٣

لجنة انتخاب جرجا

قرار تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

انتخاب . دة رئيس محكمة الخط . موطن انتخابي .
حامى . مكتب فرعى . انتداب القضاء

القاعدة القانونية

١ - اذا لم يكن اسم الطاعن مدرجاً
بجدول الانتخاب فلا يجوز له الطعن
٢ - اذا لم يكن اسم الطاعن مقيداً بدفتر
انتخاب الناحية التى رشحت شخصاً فلا يقبل
طعنه

٣ - رئيس محكمة الخط لا يعتبر موظفاً
بالمعنى المقصود من المادة ٣٤ من قانون الانتخاب
٤ - يجوز للمحامى المقرر امام محكمة
الاستئناف الاهلية ان يتخذ له مكتباً فرعياً

بشرط ان يشتغل معه غيره من المحامين فيه .
فمن انشأ لنفسه مكتباً فرعياً في بلدة جاز له
ان يتخذها موطناً انتخابياً له

٥ - اذا ثبت ان المرشح من اهل الجهة
مولداً ونشأة وله بها اهل يقيمون فيها وله منزل
وصلته لم تنقطع منها واسمه مقيد في دفترها
الانتخابية صح ان يتخذها موطناً انتخابياً له ولو
لم يفتح له مكتباً فيها الا في زمن الانتخابات فقط

٦ - اذا انتدب وزير الحقانية قاضياً من
محكمة ابتدائية الى محكمة ابتدائية اخرى عد هذا
الانتداب بصفة نقل وجاز للقاضي المنتدب ان
يرشح نفسه في دائرة المحكمة الاصلية التي
انتدب منها لان الانتداب يعتبر في حكم النقل
لانه يترتب عليه ابعاد القاضي عن حدود دائرة
المحكمة الاصلية وقطع كل صلة له بها ويصبح
بانتدابه تابعاً للمحكمة المنتدب اليها

اللجنة : -

١ - حليم عبد الملك من ناحية المراغا وسامى
افندى نجيب المجامى بمصر ومقيد اسمه بالمراغا
طلباً حذف اسم حسن بك عبد الرحمن من
كشف المرشحين لمجلس النواب عن دائرة
المراغا لانه حصل على اوراق ترشيحه وهو
موظف قاضى بدائرة محكمة اسبوط الاهلية الخ

« وحيث ان الطعن ينحصر في ان حسن
بك عبد الرحمن لما كان قاضياً في دائرة محكمة
اسبوط الاهلية الداخل في حدودها محكمة
جرجا التي كان بها القاضي المذكور قد تحصل

على ترشيحات من تاريخ ٢١ اكتوبر لغاية ٥
نوفبر سنة ١٩٢٣ في دائرة المراغا الداخلة في
حدود محكمة اسبوط الاهلية .

« وحيث ان هذه الترشيحات الواردة في
الطعن لم تقدم للمديرية فلا قيمة لها .

« وحيث ان اوراق ترشيح حسن بك عبد
الرحمن المذكور في الدائرة المذكورة تاريخها
يبتدىء من ١١ نوفبر سنة ١٩٢٣ .

« وحيث انه في ذلك التاريخ لم يكن قاضياً
في محكمة اسبوط بل كان قاضياً في محكمة
قنا الاهلية كما ثبت من التلغراف الوارد من
وزارة الحقانية بأن ندبه لمحكمة قنا كان من
١٠ نوفبر سنة ١٩٢٣ .

« وحيث ان هذا الانتداب يعتبر في حكم
النقل لانه ابعد هذا القاضي عن حدود
دائرة محكمة اسبوط وقطع كل صلة له بها
واصبح تابعاً لمحكمة قنا التي لا دخل لدائرة
المراغا الانتخابية في حدودها وبالتالي اصبح
لا تأثير له البتة بحكم وظيفته داخل دائرة
محكمة اسبوط .

« وحيث ان الحكم الذى يقول عنه
الطاعن انه صدر من حضرة حسن بك عبد
الرحمن كان سابقاً لندبه لمحكمة قنا وان اوراق
الترشيح التي قدمها حصلت بعد ذلك وبعد
بعده عن محكمة اسبوط الاهلية .

« وحيث ان الانتداب من معالى وزير
الحقانية من محكمة ابتدائية الى اخرى هو في
حكم مرضوم النقل بمقتضى لأئحة ترتيب
المحاكم خصوصاً وان هذا الانتداب قد تأيد

بنقل بمرسوم ملكي صدر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ .

« وحيث انه ظاهر من الطعون نفسها ان حسن بك عبد الرحمن تنازل عن التزكيات التي حصل عليها مذكاً كان قاضياً في دائرة محكمة اسيوط الاهلية وتحصل على غيرها بعد نقله (انتداباً) الى محكمة قنا .

« وحيث ان هذه التزكية الثانية التي لا يمكن اقدام المزيكين على تكرارها الا بعد معرفة سببها تنقض الطعن القائل بأن الانتداب حصل فجأة دون ان يذاع أمره بين المندوبين الخ .

« وحيث أنه ليس حقيقياً تقديم اوراق ترشيح عن حسن بك عبد الرحمن قبل يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وهو تاريخ نذبه لمحكمة قنا . وحيث انه كان المفهوم من نص قانون الانتخاب أن دائرة عمل الموظف الخاصة تنحصر في الدائرة التي يؤدي فيها عمله الخاص وانها بناء على ذلك تكون بالنسبة لحسن بك عبد الرحمن مركزاً جرجاً فقط الذي لا تتبعه دائرة المراغا الانتخابية الداخلة حدود مركز سوهاج وبقي هذا الفهم حتى صدر تفسير وزارة الداخلية لدائرة عمل الموظف بأنها تشمل حدود الدائرة التابع لها الموظف وهي بالنسبة لحسن بك عبد الرحمن محكمة اسيوط الشاملة لدائرتي مديرتي اسيوط وجرجا وقضى هذا التفسير على الترشيحات التي سبقته بالنسبة لحسن بك عبد الرحمن وغيره من موظفي الحكومة .

« وحيث انه بعد ذلك اصبح وليس في

مقدوره التمتع بحقوقه الانتخابية الا بالنقل من هذه الدائرة فسمي وتحصل عليه .

« وحيث انه ليس من العدل حرمان أي شخص من استعمال حقوقه الانتخابية ما دام مستحقاً لها وراغباً فيها »

فبناء عليه

حكمت اللجنة برفض الطعنين المقدمين من سامي افندي نجيب وحليم عبد الملك افندي واعتماد ترشيح حسن بك عبد الرحمن عن دائرة المراغا صحيحاً ما
الجنة :

٢- على محمد مصطفى من ناحية الخيام طلب حذف اسم احمد بك محمد عمر حمدان من كشف المرشحين لمجلس النواب بدائرة الخيام لأنه موظف رئيس محكمة حظ النعاميش

« وحيث ان الطاعن لم يكن اسمه وارداً بجدول الانتخاب بناحية الخيام كما انه لا يوجد شخص بهذا الاسم في هذه الناحية كما علم من اشارة مركز البليينا التليفونية في يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .

« وحيث أنه بالجملة قررت اللجنة في غير هذا الطعن عدم اعتبار عضو محكمة الخط موظفاً »

فبناء عليه

حكمت اللجنة برفض الطعن وصحة ترشيح احمد بك محمد عمر حمدان في دائرة الخيام ما

اللجنة : —

٣ - على حسن محمود من ناحية البلينا طلب حذف اسم احمد بك محمد عمر حمدان من كشف المرشحين لمجلس النواب بدائرة الخيام لأنه موظف رئيس محكمة خط النعاميش

« وحيث أن على حسن محمود مقدم الطعن مقيد بدفتر انتخاب ناحية البلينا وهذه البلدة خارجة عن دائرة الخيام المرشح فيها احمد بك محمد حمدان فيكون الطعن من غير ذى صفة وفوق ذلك فإن اللجنة قررت في غير هذا الطعن ان رئيس محكمة الخط ليس موظفاً عمومياً »

فبناء عليه

حكمت اللجنة برفض الطعن وصحة ترشيح احمد بك محمد عمر حمدان في دائرة الخيام

اللجنة : —

٤ - محمود رضوان سماحي من ناحية الساحل قبلي طلب حذف اسم احمد بك محمد عمر حمدان من كشف المرشحين لمجلس النواب بدائرة الخيام لأنه موظف رئيس محكمة خط « وحيث ان رئيس محكمة الخط لا يعتبر موظفاً بالمعنى المقصود من قانون الانتخاب وحينئذ يجوز له ان يرشح نفسه في دائرة عمله »

فبناء عليه

حكمت اللجنة برفض الطعن وصحة ترشيح احمد بك محمد عمر حمدان في دائرة الخيام

اللجنة : —

٥ - محمود محمد سيد من ناحية الكتكاته طلب حذف اسم ابراهيم بك ممتاز من كشف المرشحين لمجلس النواب بدائرة ساقلته نمرة ٦ لان اقامته بأسيوط ولأن المكتب الذى عمله بأخميم هو من شهرين وقانون تقابة المحامين يحرم عليهم ايجار مكنتين في جهتين الخ .

« وحيث ان الطعن مبنى على ان ابراهيم بك ممتاز أنشأ له مكتباً فرعياً للمحاماة في أخميم ليتخذ له موطناً أنتخابياً فيها وعلى ان هذا غير جائز .

« وحيث أنه لا نزاع في أن ابراهيم بك ممتاز أوجد لنفسه مكتب محاماة في أخميم علاوة على ان له مكتباً في اسيوط .

« وحيث ان تقابة المحاماة اجازت للمحامى المقرر أمام محكمة الاستئناف ان يكون له مكتب فرعى بشرط ان يشتغل معه غيره من المحامين

« وحيث أنه تبين من اشارة حضرة رئيس نيابة اسيوط أنه يوجد بمكتب ابراهيم بك ممتاز محامى آخر هو حسن افندى نيمس . « وحيث ان ابراهيم بك ممتاز من المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف .

« وحيث انه بناء على ذلك يكون مكتب ابراهيم بك ممتاز قانونياً لا طعن عليه .

« وحيث أنه بعد ثبوت ما تقدم اصبحت أخميم مقراً لمصالح ابراهيم بك ممتاز لا يمكن أنكارها عليه

« وحيث ان اسمه وارد بمجدول انتخاب
أخيم .
« وحيث أنه لم يستعمل حقة الانتخابي
الا فيها والدائرة التي تتبعها »

فبناء عليه

حكمت اللجنة برفض الطعن وصحة ترشيح
ابراهيم بك ممتاز في دائرة ساقلته
اللجنة : —

٦ — عبد الفتى محمد العارف من سوهاج .
طلب حذف اسم محمد افندى كامل حسن
الاسيوطى المحامى من كشف المرشحين لمجلس
النواب عن دائرة سوهاج مرة ٧ لانه ليس
له مصالح بها ولانه فتح مكتباً بسوهاج في
زمن الانتخابات فقط الخ . وتقدم طعن آخر
منه بهذا المعنى

« وحيث ان الطعن مبني على ان محمد
افندى كامل حسن الاسيوطى لم ينشئ مكتبه
الفرعى للمحاماة في سوهاج الا ليتخذ له
بعقضاءه موطناً سياسياً للانتخاب في سوهاج
الا انه ظهر للجنة انه من اهل سوهاج مولداً
ونشأة وله بها أهل يقيمون حتى الآن وله
منزل وصلته لم تنقطع منها ومقيد في دقايرها
الانتخابية من سنة ١٩١٣ وحينئذ تكون
سوهاج موطنه الانتخابى السياسى وله استعمال
حقه الانتخابى فيها خصوصاً وانه لم يستعمل
هذا الحق في غير سوهاج

فبناء عليه

حكمت اللجنة برفض الطعن وصحة ترشيح
محمد افندى كامل حسن في دائرة سوهاج ما

فتاوى شرعية

٢٩٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩١٨

ولاية الاب . بيع مال ابنه . فساد الرأى
وسوء التدبير . شروط صحة البيع

القاعدة الشرعية

اذا كان الاب معروفاً بفساد الرأى وسوء

التدبير وباع مال ولده فان كان المال المبيع
عقاراً فلا يصح بيعه الا اذا كان بضعف الثمن
وان كان المال المبيع منقولاً فلا يصح الا اذا
كان بزيادة الثلث

السؤال

سئل في والد تصرف في ملك أولاده
القصر بما ليس فيه مصلحتهم بأن باع بعضها
واستهلك البعض الآخر وصرف ذلك في

وللقاضي تقضه قبل بلوغ الولد وللولد تقضه بعد بلوغه ومن ذلك يعلم حكم الحادثة المذكورة والله اعلم

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراءه

٢٩٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٧ اغسطس سنة ١٩١٨

وقف . استحقاق . توزيعه . موت المستحق

القاعدة الشرعية

إذا كانت عين الوقف مؤجرة والايجار مقسطاً يعتبر في الاستحقاق حلول كل قسط بمعنى أنه إذا مات المستحق قبل حلول القسط فلا يكون له شيء

السؤال

سئل في واقف اجر وقفه لمدة سنة ابتداءها نوفمبر سنة ٩١٧ ونهايتها اكتوبر سنة ١٩١٨ وجعل قيمة الايجار على قسطين الاول في شهر يونيه سنة ٩١٨ والثاني في اول اكتوبر سنة ٩١٨ ثم مات الواقف في يناير سنة ٩١٨ قبل استحقاق القسط الاول . هل الايجار يكون تركه ام لجهة الوقف ؟

الجواب

نقيد انه جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٦

شهوات نفسه الخصوصية ولم يكن ثم داع لهذه التصرفات من قبل القصر ولم يعد عليهم بشيء اصلاً ولا ضرورة تحمله على فعل ذلك سوى سوء تصرفه - فهل تصرفه على الوجه المشرح صحيح نافذ على القصر ملزم لهم ام لا ؟

الجواب

نقيد ان المصرح به في كتب المذهب كما يؤخذ من المواد ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ من الاحوال الشخصية وغيرها كالدر المختار وحواشيه ان الأب اذا كان عدلاً محمود السيرة أو مستورا ل حال أميناً على حفظ المال جازيع مال ولده القاصر عقاراً أو منقولاً ان باعه بمثل قيمته أو بغيره يسير وهو ما يدخل تحت قويم المقومين وليس للولد تقضه بعد البلوغ وأن باعه بغيره فاحش وهو ما لا يدخل تحت قويم المقومين وقع العقد باطلاً حتى لو اجاره الولد بعد البلوغ كانت الاجازة لاغية - وأما اذا كان الأب معروفاً بسوء الاختبار بأن كان فاسد الرأي سيئ التدبير وباع مال ولده فأن كان المال المبيع عقاراً فلا يصح بيعه الا اذا كان بضعف الثمن حتى لو باعه باقل من الضعف لم يجوز هذا البيع فان رفع الامر الى القاضي قبل بلوغ الولد تقض القاضي البيع وان لم يرفع الامر الى القاضي حتى بلغ الولد كان للولد تقضه - وان كان المال المبيع منقولاً فلا يصح الا اذا كان بزيادة الثلث بان يبيع ما يساوي عشرة بخمسة عشر

من قانون العدل والانصاف اخذ من رد المختار ما نصه : (وان كان دار الواقف او ارضه مؤجرة لمن يزرعها لنفسه باجرة مقسطة على اقساط معلومة يعتبر في الاستحقاق حلول كل قسط منها) ١٥ وعبارة رد المختار قلاعن الفتح نصها : (واما على طريقة بلادنا من اجارة ارض الوقف لمن زرعها لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة اقساط كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فهو كأدراك الغلة فكل من كان مخلوقاً قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا) وبناء على ذلك نقول حيث مات الواقف ولم يكن موجوداً وقت حلول القسط وكانت اطيان وقفه المذكورة بالسؤال مؤجرة للغير بايجار مشترط سداد على قسطين الاول يدفع في يونيه سنة ١٩١٨ والثاني في اكتوبر سنة ١٩١٨ فينئذ جميع الصافي من القسطين لا يكون تركة بل يكون لجهة الوقف .
مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

٢٩٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٨
طلاق . جنون . عين . تفريق .

القاعدة الشرعية

١ — يعتبر مجنوناً لا يصح طلاقه الرجل الذي لا يميز النقود ولا الايام ولا يعي شيئاً

٢ — اذا كان الرجل عتيلاً لا يصل الى النساء ورفعت زوجته امرها الى القاضي وثبت لديه بالطريق الشرعي ما يوجب التفريق فرق القاضي بينهما وكانت الفرقة طلاقاً باتناً

السؤال

سئل في رجل يميز الطيب من الرديء من المأكول والمشرب والملابس والمناظر ولكنه لا يعرف النقود ولا الايام ولا يعي شيئاً وهو عتيق لا يصل الى النساء وزوجته طلبت منه الطلاق هل يصح ذلك

الجواب

فقد انه حيث كان الرجل المذكور لا يعرف النقود ولا الايام ولا يعي شيئاً فهو مجنون لا يصح طلاقه لكن اذا كان عتيلاً لا يصل الى النساء ورفعت زوجته امرها للقاضي وثبت لديه بالطريق الشرعي ما يوجب التفريق فيعد استيفاء ما يلزم لذلك شرعاً فرق القاضي بينهما بطلبها وكانت الفرقة طلاقاً باتناً .
مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

٢٩٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨
زواج . نفقة . تجهيز المي .

القاعدة القانونية

يجب على الزوج شرعاً تجهيز زوجته

المتوفاة من ماله ولو كانت غنية بأن يفعل ما تحتاجه من حين موتها الى حين دفنها وأما ما عدا ذلك من الاتفاق في ليالى المأتم والاخسة ومصاريف العربات لغاية القبر فلا يلزم به الزوج شرعاً

السؤال

مثل في امرأة توفيت عن زوجها وأمها وابن قاصر وهي موسرة فهل مؤونة التجهيز والتكفين تخرج من رأس مالها أم تلزم الزوج شرعاً؟ أفيدوا

الجواب

نفيد ان المنصوص عليه شرعاً انه يجب على الزوج شرعاً تجهيز زوجته المتوفاة من ماله ولو كانت غنية على قول ابي يوسف المفتي به وذلك بفعل ما تحتاجه من حين موتها الى حين دفنها من الكفن الوسط عدداً وهو كفن الستة بأن يكون خمسة أثواب وهي ازار وقميص ولفافه وخمار وخرقة يربط بها ثدياها وقيمته بأن يكون من نوع ما كانت تلبسه في حياتها لزيارة ابويها وكذلك اجرة مثل الحمل والمصاريف اللازمة للدفن حتى القبر وما عدا ذلك من الاتفاق في ليالى المأتم والاخسة ومصاريف العربات لغاية القبر لا يلزم الزوج شرعاً

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٢٩٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩١٨

دقة التأخير . اثبات .

القاعدة القانونية

دفاتر التاجر تكون حجة في اثبات ما عليه من الديون ولا تكون فيما له على الناس

السؤال

سئل في تاجر توفي وله دفاتر وعليه دين مشبوت في تلك الدفاتر - فهل يعمل بدفاتره فيما عليه وتكون حجة موجبة على الوصى والورثة سداد ذلك الدين من التركة ولو بعد قسمتها بين الورثة؟

الجواب

نفيد انه قال في تنقيح الحامدية صحيفة ٢١ جزء ثان طبعة اميرية سنة ١٣٠٠ بعد ان نقل اقوال ائمة المذهب ما نصه : (فالحاصل ان المدار على انتفاء الشبهة ظاهراً وعليه فما يوجد في دفاتر التجار في زماننا اذا مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال الناس إذ غالب يباعاتهم بلا شهود فلهذه الضرورة جزم به الجماعة

على ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال
شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعلم به
الشهود ثم لا يخفى انا حيث قلنا بالعمل بما في
الدفتري فذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن
خزانة الاكل وغيرها أما فيما له على الناس فلا
ينبغي القول به فلو ادعى بمال على آخر مستنداً
لدفتري نفسه لا يقبل لقوة التهمة

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

المذكورون وأئمة بلخ كما نقله في البرازيه وكفى
بالامام السرخسي وقاضيهان قدوة وقد علمت
ان هذه المسألة مستثناة من قاعدة انه لا يعمل
بالخط فلا يرد تاجر من انه لا تحمل الشهادة بالخط
على ما عليه العامة ويدل عليه تعليلهم بأن الكتابة
قد تكون للتجربة فان هذه العلة في مسائلنا
منفية واحتمال ان التاجر يمكن ان يكون قد
دفع المال وابقى الكتابة في دفتري بعيداً جداً

قضايا المحاكم الشرعية

في رده الى التولية من قبيل التمكين بعد
ثبوت الوصف

٣- أما التولية الواقعة على الفوات وموصوفة
بوصف أو غيابة بغاية فانها تبقى ما بقيت تلك
الاصناف وقبل وجود الغايات وتزول اذا زالت
الاصناف ووجدت الغايات ثم لا تعود بعد ذلك
إلا بالشرط

الوقائع :-

تضمنت الدعوى الصادرة من المستأنف
على معالي المستأنف عليه أمام محكمة مصر الشرعية
ان المرحوم الشيخ احمد محمد صادق وقف اعياناً
بمقتضى حجة وقعه الصادرة أمام محكمة مصر
الشرعية بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩١٠ وانه جعل
النظر من بعده لابنه المستأنف ثم من بعده لابنه

٢٩٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٠ يناير سنة ١٩٢٤

وقف . نظر . عزل . عود النظر . زوال الاوصاف

القاعدة الشرعية

١ - المشروط له التولية اذا زال عنه وصف
من الاوصاف التي أوجبها الشارع في المتولى مثل
العقل والقدرة والامانة يعزل بزوال ذلك الوصف
عنه . واذا عاد اليه الوصف عاد له حقه في النظر
ووجب على القاضي ان يرده اليه لانه حقه

٢ - اذا كان مناط التولية وصفاً كالارشاد
والافضل فاذا زال ذلك الوصف زالت التولية
واذا عاد تعود التولية بنفسها ويكون عمل القاضي

والآخر شرط الواقف في وقفه شروطاً منها ان يصرف من ذلك ما يلزم صرفه في شراء ستين اقة من الخبز في كل اسبوع توزع على السادة القراء بمقراة السلطان ابو العلا والامام الحسين والامام الشافعي وعشرين اقة كل يوم تفرق على طلبة العلم برواق الصعايدة بالجامع الازهر وقد توفي الواقف وتولى المدعى النظر على الوقف بعد ذلك رفع ابو الخير افندي الابن الثاني للواقف على المستأنف قضية بمحكمة مصر الشرعية طلب فيها عزله من النظر لما نسب له من انه امتنع عن تنفيذ شرط الواقف فيما يتعلق بالجراية المستحقة للآزهر والمقاريء السالفة الذكر في سنة ١٩١٧ وسنة ١٩١٨ وسنة ١٩١٩ وقد حكمت المحكمة المشار اليها بضم ثمة للمستأنف فجاءت المحكمة العليا وحكمت بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ بالغاء الحكم المستأنف وعزلت المستأنف من النظر على هذا الوقف لانه خالف شرط الواقف فصار معزولاً من الوقف بمقتضى شرطه ايضاً ثم اقيم معالي المدعى عليه في النظر على هذا الوقف ووضع يده عليه وقد تاب المدعى بعد ذلك واناب واقلع عما نسب اليه من التهم والوجه الشرعى يقضى بارجاع حق النظر اليه تنفيذاً لشرط الواقف الذى قضى بأن يكون له حق النظر بعده مدة حياته وطلب منع معارضة المدعى عليه له في ذلك وتسليمه أعيان الوقف ووكيل المدعى عليه اعترف بالوقف وانشأه

وشروطه وبوفاة الواقف وينظر موكله عليه وقال ان الواقف شرط ان الناظر اذا خالف شرطاً من شروط الوقف يعزل من النظر وقد ارتكب المدعى كثيراً من الجنايات عندما كان ناظراً وخالف شرط الواقف ولذلك قضت المحكمة العليا بعزله من النظر والاسباب التى قضت بعزله لا تزال قائمة وطلب رفض الدعوى . وقد حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣ برفض الدعوى بانية حكمها على ان سبب الحكم بعزل المدعى هو مخالفته لشرط الواقف الذى ينص على عزل الناظر الذى يخالف شرطاً من شروطه وان الواقف لم يشترط عودة من يعزل لمخالفة شرط من شروطه اذا تاب . فاستأنف المدعى هذا الحكم لدى المحكمة العليا طالباً الغاء وقال وكيله ان الحكم المستأنف بنى على سبب واحد (هو ان الواقف لم يشترط عودة من يعزل لمخالفة شرط من شروطه اذا تاب) وهذا السبب لا ينتج الحكم لمخالفته للشرع ضرورة ان يستوى شرعاً اشتراط الواقف أو عدم اشتراط العودة في مثل ذلك الموضوع لأن الشرع يحتم عزل من يرتكب التهم كما وأنه يحتم عودة من يتوب عنها فاشتراط العزل عند المخالفة لم يزد عن اصل الشرع شيئاً ثم قال ان الواقف وان كان قد نص في وقفه على ان من خالف شرطاً يعزل إلا انه قد نص ايضاً على ان النظر يكون من بعده للمستأنف مدة حياته

جميعها ومعنى ذلك انه اذا ارتكب شيئاً يترتب على عزله من النظر له ان يرجع اليه اذا ثبت انه رجع عن ذلك الشيء تنفيذاً لشرط الواقف الذى قضى بأن يكون للمستأنف حق النظر مدة حياته كلها ولو كان غرض الواقف ان المستأنف ليس له الحق فى الرجوع بعد العزل لغير بأن الذى يخالف يحرم من النظر لا ان يعزل من بعده والرجوع بعد التوبة قاعدة من القواعد الشرعية لا يصح تعطيلها لمجرد ان الواقف لم ينص على العودة الى آخر ما ذكره وطلب وكيل المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

الحكمة :-

« حيث ان الاستئناف قدم وقيد فى الميعاد فهو مقبول شكلاً »

« وحيث ان الحكم المستأنف فى الموضوع وهو صحيح لصحة اسبابه وذلك لانه بالرجوع الى الفروع الفقهية لا يوجد فرق بين النظر وبين الاستحقاق وقد نصوا على انه لو شرط الواقف ان من طالب المتولى بحقه فله اخراجه فلو اخبره المتولى ليس له اعادته بدون الشرط ولو شرط ان من خرج من مذهب الاثبات الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى مذهب الاثبات لا يعود إلا بالشرط ونصوا على انه لو قال « ولايتها الى عبدالله ما دام بالبصرة فهو على ما شرط »

« وحيث انه يتبع الفروع الفقهية يمكن ان نستنتج منها القواعد الآتية :

١ - المشروط له التولية اذا زال عنه وصف من الاوصاف التى أوجبها الشارع فى المتولى مثل العقل والقدرة والامانة يعزل بزوال ذلك الوصف عنه واذا عاد اليه الوصف عاد له حقه فى النظر ووجب على القاضى ان يرده اليه لانه حقه

٢ - اذا كان مناط التولية وصفاً كالارشاد والافضل فاذا زال ذلك الوصف زالت التولية واذا عاد تعود التولية بنفسها ويكون عمل القاضى فى رده الى التولية من قبيل التمكين بعد ثبوت الوصف

٣ - وأما التولية الواقعة على الذوات موصوفة بوصف أو مغيية بغاية فانها تبقى ما بقيت تلك الاوصاف وقبل وجود الغايات وتزول اذا زالت الاوصاف ووجدت الغايات ثم لا تعود بعد ذلك إلا بالشرط

« ومن حيث انه يعلم من هذا ان ما قاله عن عودة المشروط له التولية بعد التوبة عن الفسق وبعد البرء من الجنون مثلاً خاص بزوال الاوصاف التى فرضها الشارع والتى لا بد منها خيراً سواء لاحظها الواقف أو لم يلاحظها

« وحيث ان المستأنف كان مولى من قبل الواقف على ان يعزل اذا خالف شرطاً من الشروط التى شرطها الواقف فتكون توليته مغيية بالمخالفة تزول عند وجودها ثم لا تعود بعد

ذلك كما لا يعود الاستحقاق لو كان مقيداً بهذا القيد إلا بالشرط

« وحيث ان المستأنف عزل قبل ذلك لوجود المخالفة منه فلا يكون له الحق في العود الى التولية بعد ذلك بشرط الواقف »

(استئناف محمد اقمى احمد صادق ضد وزارة الاوقاف نمرة ١٤ سنة ٢٣ و ٢٤ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والشيخ احمد العطار والشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوى والشيخ موسى على التواوى والشيخ سيد التناوى)

٣٠٠

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣
استئناف . قيد . وجوب الاعلان .

القاعدة الشرعية

لا يكفي لاعتبار الاستئناف مرفوعاً قيده بقسيمة دفع ربع الرسم الى كاتب المحكمة الذي يطلب منه قيد الدعوى . بل يجب لاعتبار الاستئناف مرفوعاً بالفعل ان يرفع بورقة تعلن للخصم الآخر بطريق الاعلان المنصوص عليها في لائحة المحاكم الشرعية ويلزم ان تكون مشتملة على البيانات المقررة للاعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ اعلانه للمستأنف عليه والاسباب التى بنى عليها الاستئناف واقوال وطلبات من رقبه وتكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور

الوقائع : —

طلب وكيل المستأنفة الغاء الحكم المستأنف للاسباب المدونة بمذكرته وطلب المستأنف عليه ووكيله التقرير بعدم قبول هذا الاستئناف شكلاً لما يبيناه بالمذكرات المقدمة منهما من انه لم يحز شكله القانونى لعدم اعلانه للخصم (المستأنف عليه) طبقاً للمادة (٣١١) من اللائحة (التى نصت على ان الاستئناف يكون بورقة تعلن للخصم الآخر الى آخر ما جاء بها) وما بعدها وان مجرد دفع رسمه وقيده بقسيمة الرسم لا يجعله مرفوعاً ما دامت الورقة التى نصت عليها المادة (٣١١) سالفة الذكر لم تقدم للمحكمة التى أصدرت الحكم ولا لمحكمة الاستئناف لاعلانها الى آخر ما جاء بتلك المذكرات وطلب وكيلها عدم التعويل على أقوال المستأنف عليه لما ذكره بمذكراته التى صمم فيها على طلبه وقدم المستأنف عليه شهادة محررة من هذه المحكمة تضمنت عدم الاستدلال على تقديم اعلان استئناف من المستأنفة من ٩ يوليو سنة ١٩٢٣ لغاية ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٣ وأخرى من محكمة الجالية الشرعية بعدم الاستدلال كذلك لغاية ١٨ اغسطس المرقوم وشهادتين آخريتين من محكمة السيدة والوايلي بعدم وجود طلبات من المستأنفة ضد المستأنف عليه فى التواريخ الميئة بهما وبجلسة اليوم قدم وكيل المستأنفة ورقة اعلان الاستئناف وصورته وصمم كل على طلبه

المحكمة - :

« من حيث انه ظهر من الاوراق المقدمة من الطرفين والمرافعات ان وكيل المستأنفة قدم للمحكمة قسيمة الرسوم وقيد الاستئناف بها ولم يقدم ورقة مشتملة على اسباب الاستئناف وعلى ما نص عليه في المادة نمرة ٣١١ لتعلن للمستأنف عليه الذي اتفق له ان علم بمحصول الاستئناف فحضر في اليوم المحدد لنظره

« ومن حيث ان القانون صريح في انه يلزم في الاستئناف تقديم ورقة تعلن للخصم على الوجه المبين في المادة ٣١١ وانه اذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المحدد يكون الحكم الاصلى واجب التنفيذ ومعنى ذلك انه لا يقبل فيه استئناف بعد ذلك فلا يمكن ان يجاب وكيل المستأنفة الى طلبه ان يسمح له بالاعلان باسباب الاستئناف بعد حصول مرافعات وفوات المدة القانونية لأن اجابته الى ذلك قبول للاستئناف بعد ان صار الحكم واجب التنفيذ

« ومن حيث ان ما ذهب اليه وكيل المستأنفة من كفاية قيد الاستئناف بعريضة تقدم ولو لم يحصل الاعلان المتوهم عنه بالمادة السالفة الذكر مخالف لصريح القانون

« ومن حيث ان وكيل المستأنف عليه طلب التقرير بعدم قبول الاستئناف شكلاً والقانون يساعده

فأمرنا

« وبعد الاطلاع على المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٥ من القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠ قررنا عدم قبول الاستئناف شكلاً »

(استئناف الست فطمة الشهيرة بفوزية كريمة حسن بك حسي ضد حسين افندي محمود القلبي نمرة ٩٨٩ سنة ٩٢٢ و ١٩٢٣ وحضر عن المستأنفة الاستاذ الشيخ محمد احمد الصديق الحاي وحضر عن المستأنف عليه الاستاذ محرم بك فهمم الحاي . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد العزيز سليمان والشيخ احمد الجداوي والشيخ عباس الجمل)

تعليم

جري العمل أمام المحاكم الشرعية على خلاف صراح نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فإن اللائحة نصت على ان الاستئناف يجب ان يرفع بورقة تعلن للخصم الآخر وتكون مشتملة على اسباب الاستئناف وعلى طلبات المستأنف وعلى تكليف المستأنف عليه بالحضور امام محكمة الاستئناف. ولكن العمل جرى على خلاف نص اللائحة . فان كثيراً من ارباب القضايا (حتى المحامين الشرعيين) جروا على أن يقدموا عريضة الاستئناف الى قلم الكتاب ليؤشر عليها بالرسم ثم يدفعون ربع الرسم بقسيمة ثم يقدمون قسيمة دفع ربع الرسم الى كاتب المحكمة ليقيد الدعوى فيقيدها بناء على قسيمة دفع ربع الرسم ولكن المستأنف لا يقدم عريضة الاستئناف الى قلم المحضرين لاعلانها لخصمه كسباً للوقت والظاهر ان المحكمة الشرعية التي اصدرت

المدعى عليهما بوفاة المتوفاة المذكورة بالدعوى ووراثته لها على الوجه المبين بالدعوى والمدعى عليه الثانى اعترف بوفاة المتوفاة وانه زوجها ووارث لها وواضع يده على تركتها مع وزارة المالية وانكر ماعدا ذلك ومنسوب المالية اعترف بوفاتها ووضع يد المالية على تركتها وانكر ماعدا ذلك ، وطلب الحكم بعدم سماع هذه الدعوى للأسباب المبينة بالوقائع « ومن حيث انه ثابت من الحكم المقدم من مندوب وزارة المالية ان المحكمة العليا حكمت فى القضية رقم ١٢٣ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ لفظومة بنت محمد خليل على وزارة المالية بوفاة عيده بنت عبد الله خليل ووراثتها لها بصفتها المبينة بالدعوى ، وواضح بدعوى فطومة المذكورة المبينة بهذا الحكم ان وراثته عيده المذكورة انحصرت فى اختها لأنها فطومة هذه وزوجها ابو العيين عبد الفتاح « ومن حيث ان وكيل المدعى معترف بهذا الحكم ومعترف بأن المحكوم بوفاتها هي نفسها التي يطلب الحكم بوفاتها وان وراثتها الواردين بالحكم هم وراثتها الذين يدعى وراثتهم للمتوفاة المذكورة معه ، اما اختلاف نسب المتوفاة واختها لأنها الواردين بالحكم عن الوارد بدعواه فقال انه لا يضر لان الاسماء قد تعدد « ومن حيث انه واضح مما ذكر ان الموضوع الذى فصلت فيه المحكمة العليا بحكمها السابق ذكره هو نفسه موضوع دعوى المدعى مع ادعاء زيادة وارث عما ورد بالحكم المذكور ، والمحكوم عليه هناك هو

الحكم المنشور تنبته الى خطأ هذا العمل وبطلان هذه الاجراءات فقضت بالحكم الذى نشرناه هنا ان هذه الطريقة عقيمة تخالف نصوص القانون ولا يترتب على تقديم قسيمة دفع ربع الرسم الى كاتب المحكمة (وقيد الاستئناف بناء على تقديم القسيمة) قيام الاستئناف بالفعل بدون اعلان صحيفة الاستئناف وأوجب كما هو الحاصل عندنا فى المحاكم الاهلية وجوب اعلان صحيفة الاستئناف فى ميعاد الاستئناف بدون الاكتفاء بقيد الاستئناف فى الجدول بناء على قسيمة دفع ربع الرسم . والمحكمة قد اصابته واجادت فيما قضت به هنا .

٣٠١

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢
الاحكام التى تعدى لغير المحكوم عليه .
طعن . دعوى مستقلة

القاعدة الشرعية

اذا صدر حكم يتعدى لغير المحكوم عليه مباشرة فلا يجوز لهذا الغير أن يرفع دعوى مستقلة ليثبت لنفسه الحق الذى صدر الحكم بصددده وليس له للوصول الى ذلك الا الطعن فى الحكم عملاً بالمادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ اللتين بينتا طريقة الطعن فى الاحكام ممن تعدى اليه المحكمة :

« من حيث ان وكيل المدعى ادعى دعواه المذكورة وطلب الحكم لموكله على

المطلوب الحكم عليه هنا، وحيث تكون دعوى المدعى في الحقيقة دعوى تتضمن الطعن في حكم المحكمة العليا لأن المدعى لا يقصد بدعواه هذه الا الحصول على حكم على وزارة المالية يؤثر على مركز الحكم الاول الصادر ضدها ويجعله شريكاً في الوراثة مع من حكم بأنهم ورثة المتوفاة المذكورة نهائياً

« ومن حيث ان القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠ ين في الباب الخامس منه الطرق التي يجوز بها الطعن في الاحكام، وقد جعلها قسمين: قسم يتعلق بالطعن من احد خصوم القضية التي حكم فيها وهو المعارضة والاستئناف والتماس اعادة النظر وطلب تفسير الحكم وتصحيحه (المواد من ٢٨٩ - ٣٣٦) وقسم يتعلق بالاشخاص الذين لم يكونوا طرفاً في القضية المحكوم فيها ولكن الحكم يتعدى اليهم مباشرة وهذا يكون اما بطلب اعادة نظر القضية امام المحكمة التي اصدرته ان كان الحكم انتهاءً واما باستئنافه ان كان ابتدائياً (المادتين ٣٣٧ و ٣٣٨)

« ومن حيث ان حصر القانون طرق الطعن فيما ذكر يحرم على الاشخاص ان يسلكوا طريقاً آخر ويجعل القضاة ممنوعين من سماع الدعوى التي تتضمن طعناً في حكم بطريق من غير هذه الطرق والا ضاع الغرض من هذا التشريع، وعلى ذلك فلا يجوز لشخص صدر حكم يتعدى اليه مباشرة ان يترك الطعن في هذا الحكم بالطريق التي اوضحها القانون ويلجأ الى رفع قضية ابتدائية ليرفع

بذلك الضرر الذي لحقه من ذلك كما هو واضح « ومن حيث انه بناء على ما ذكر تكون دعوى المدعى غير جائزة السماع لانه حسب مدعاه ممن يتعدى اليهم حكم المحكمة العليا وقد ترك الطريق القانوني للطعن في هذا الحكم وسلك طريقاً آخر لم يجوزه القانون، اما ما ذكره وكيله من ان القانون لا يمنعه من رفع دعوى ابتدائية لان المادة « ٣٣٧ » لم تحصر الطعن لمن يتعدى اليه الحكم في الطرق الواضحة بها بل جعلت اتباع هذه الطرق امراً جائزاً بدليل ما جاء بهذه المادة « يجوز لمن يتعدى اليه الحكم مباشرة ان يطعن فيه » فلا توافقه عليه المحكمة لأن المقصود من حكمة الجواز الواردة بالمادة المذكورة مجرد الترخيص لمن يتعدى اليه الحكم من غير الخصوم بالطعن فيه بعد ان كان ممنوعاً من ان يعمل اي عمل يؤثر في هذا الحكم وقد صار غير قابل للنقض

« ومن حيث انه لو صح ان يكون القانون اراد بالجواز ما فهم وكيل المدعى لصح ان يحيز وجود عدة احكام متناقضة قد لا يمكن رفع ما فيها من التناقض بطريق الالتماس، على أن القانون عبر في موضوع الاستئناف بكلمة « يجوز » (المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦) فكان على هذا انه يجوز لكل من صدر الحكم في غير مصلحته من الخصوم ان يترك الاستئناف ويلجأ الى رفع قضية ابتدائية اخرى وهكذا

تساعد على الاخذ بنظرية القوانين المختلطة
والقوانين الفرنسية وقضاء المحاكم المختلطة
وقضاء المحاكم الفرنسية

٣٠٢

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٣

وقف . تفسير شرط الواقف . تعريف
الفقير . الموظف والمستخدم .

القاعدة الشرعية

شرط واقفانه اذا مات عقياً أو انقرضت
ذريته يكون ما وقفه وقفاً على من يوجد له من
الاقارب الفقراء العصبية ثم على اولادهم وذريتهم
ونسلمهم وعقبهم الفقراء . فحكم بأن :

١ - الفقير هو من لا تجب عليه الزكاة فيدخل
اذن في الوقف على الاقارب الفقراء . وأن العامل
مثل الموظف والمستخدم الذي يكسب مقدار
نفقته ونفقة عياله يوماً فيوماً فقير يدخل في الوقف
٢ - وان القريب على مذهب ابي يوسف
الذي عليه العمل في مسائل الاوقاف يشمل
ذا الرحم المحرم وغيره

المحكمة : -

« من حيث ان المدعى ادعى دعواه
المسطورة واجاب عنها وكيل المدعى عليه
الاول بالمصادقة على الوقف وانشائه وشروطه
ودفعها أولاً بأن المدعى على فرض انه من
اقارب الواقعة العصبية فهو غير فقير لأنه
موظف باعترافه وثانياً بأنه على فرض أنه فقير

وواضح ان القانون لا يراد به مثل ذلك والا
اختل نظام القضاء »

(قضية محمد محمد الميسى الفكهاني وحضر عنه حضرة
الشيخ محمد حسن ملش الحامي الشرعي ضد حضرة صاحب
المالي اسماعيل صدق باشا بصفته وزير المالية و ابو العيتيق
اقتدى عبد الفتاح . نمرة ٦ سنة ٢١ و ٢٢ كلى .
دائرة حضرت اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مخلوف
والشيخ على قراعه والشيخ عبد الرحمن حسن)

تعليق

الفصل الخامس من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية معقود لبيان طريقة (الطعن في
الاحكام ممن تتعدى اليه) وهي طريقة الطعن
التي يعبرون عنها باللغة الفرنسية (tierce
opposition) وطريقة الطعن هذه غير مقررة في قانون
المرافعات الأهل ومقررة في قانون المرافعات
المختلط وفي قانون المرافعات الفرنسية
ويظهر انها منقولة عنهما . وحسب أحكام
القانون الفرنسي وأحكام القانون المختلط
واراء شراح القانونين الفرنسي والمختلط
الطعن في الاحكام ممن تتعدى اليه امر جوازي .
بمعنى ان للشخص الذي يتعدى الحكم اليه ان
يطعن فيه بهذا الطريق او أن يرفع دعوى
مستقلة ليثبت فيها حقه . ومن يتأمل في نصوص
المادة « ٣٣٧ » من اللائحة يجد الشارع قد
جعل طرق هذا الباب ممن تتعدى اليه الاحكام
أمراً جوازياً محضاً مثل ما هو متبع امام المحاكم
المختلطة والمحاكم الفرنسية . فالحكم الصادر
من محكمة مصر الشرعية يخالف قضاء المحاكم
المختلطة والمحاكم الفرنسية كما يخالف حكمة
تشريع هذا الطعن مع ان نص المادة « ٣٣٧ »

يوسف الذي عليه العمل في الاوقاف يشمل ذا الرحم المحرم وغيره ، وان العامل الذي يكسب مقدار تقفته وتققة عياله يوما فيوما فقير يدخل في الوقف (الخصاص صفحة ٣٩ و ٤٢ و ٤٦ والدراوين عابدين)

« ومن حيث ان المدعى موظف وهو لا يخرج عن كونه عاملا وقد اثبت كونه من اقارب الواقعة العصبية وانه فقير لا يفي مرتبه بمحاجياته ومن تلزمه تقفهم بالبينة الشرعية المزكاة وتحرت المحكمة مرآ عن حاله وحلف اليمين اللازمة شرعاً ، والوجه الشرعي يقضى بالحكم له »

(قضية محمود افندي حجازي الموظف بمكرتارية مجلس الوزراء ضد حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد ابو الفضل شيخ الجامع الازهر بصفته ناظراً على وقف الست تفيدة هانم وفؤاد سلطان بك بصفته حارساً قضائياً على الوقف . نمرة ٦٨ سنة ٩٢٢ كلى . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ على هانم . والشيخ احمد الجداوى والشيخ محمد قنوح)

فهو غير محرم للواقعة ، وقد نص على انه يلزم في الوقف على الاقارب ان يكونوا محارم وطلب رفض الدعوى ، واجاب عنها وكيل المدعى عليه الثانى بالمصادقة على جميعها عدا كون المدعى مستحقاً فانه فوض الراى للمحكمة في ذلك .

« ومن حيث انه يلزم للحكم في هذه القضية بحث ثلاث نقط (١) من هو الفقير الذى يستحق في الوقف ؟ (٢) هل يلزم في الوقف على الاقارب كونهم محارم أو القريب في الوقف يشمل المحرم وغيره ؟ (٣) هل الموظف الذى يتقاضى مرتباً شهرياً يكون غنياً بمرتبه ولا يستحق في الوقف ولو كان مرتبه لا يفي بمحاجياته ومن تلزمه تقفهم ؟

« ومن حيث انهم نصوا على ان من لا تجب عليه الزكاة فقير فيدخل في الوقف على القرابة الفقراء ، وان القريب على مذهب ابى

قضا المحاكم المختلطة

في دعوى قسمة عقار مملوك لورثة وطنيين وادخل فيها البنك العقارى خصماً وذلك عملاً بالمادة « ١٣ » من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة التى نصت على اختصاص المحاكم المختلطة بالفصل في صحة الرهن المتوقع على عقار بجميع نتائج الرهن القانونية بما في ذلك بيع العقار بيعاً جبرياً وعملاً ايضاً بالمادة « ٥٥٤ » من القانون المدنى المختلط

٣٠٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

محكمة مختلطة . اختصاص . قسمة بين وطنيين . رهن لاجني . احوال شخصية . نزاع . ايقاف . ضرورة . ايمان الشخص .

القاعدة القانونية

١ - تكون المحاكم المختلطة مختصة بالفصل

التي قضت بوجوب قسمة العقار المشترك على يد المحكمة وبالطرق المبينة في قانون المرافعات اذا تعذرت القسمة عيناً وعملاً أيضاً بنص المادة ٥٥٧ من القانون نفسه التي نصت على ان للديانة الحق في المعارضة في قسمة الاعيان عيناً قبل تسديد ديونهم (راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ مجموعة الاحكام المختلطة من ٢٤ ص ٤٠٨ وهو الراى المعمول عليه)

٢- جرى قضاء محكمة الاستئناف المختلطة على ان مسائل الاحوال الشخصية اذا اعترضت القاضى في أثناء نظره دعوى عادية كدعوى ملكية مثلاً فانه لا يوقف النظر في الدعوى الاصلية حتى يحكم قاضى الاحوال الشخصية في المسألة المتنازع فيها إلا اذا وجد القاضى ضرورة لهذا الايقاف كما اذا اشكل عليه حل المسألة ولم تقدم اليه الادلة والمستندات الكافية لحل المسألة بدون الاحالة الى قاضى الاحوال الشخصية . فاذا أمكن القاضى من الاطلاع على المستندات المقدمة اليه ان يقتنع بالحل الذى يعرضه عليه أحد الخصوم حكم في الدعوى بدون الاحالة الى قاضى الاحوال الشخصية

٣- ليس للقاضى ان يتدخل في عقيدة الاشخاص ويبحث في اعماق قلوبهم إن كان ايمانهم صحيحاً أو غير صحيح بل له الظاهر الرسمى فقط . فالقبطى الذى يشهد اشهاداً

شرعياً باسلامه يجب ان يعتبر مسلماً وتجرى عليه أحكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق باحواله الشخصية . فاذا ارتد الى النصرانية وجب اعتباره مسيحياً تجرى عليه أحكام الشريعة المسيحية ولا يعترض هنا بانه بحسب أحكام الشريعة الاسلامية اذا ارتد عن الاسلام يقتل لأن القرارات نصت على حرية الاديان وكذا جرت التقاليد المصرية على اعتبار حرية الاديان من النظام العام . ثم جاء الدستور المصرى الذى صدر اخيراً واعلن في المادة « ١٢ » منه حرية الاعتماد بطريقة مطلقة

(استئناف احمد كامل محمد ضد ورثة حنا بنوب . رئاسة جناب المستشار هانسون)

٣٠٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ يونيه سنة ١٩٢٣

حكم تمهيدى . جواز العدول عنه . تنذر تنفيذه

القاعدة القانونية

١- اذا صدر حكم تمهيدى من محكمة ابتدائية وايدته محكمة الاستئناف بضم تحقيقات جنائية لتتوير الدعوى ثم اتضح ان اوراق التحقيق أعدمت عملاً بالمادة الادارية الجارية في الاوراق القديمة وتمذر الاطلاع على التحقيقات الجنائية كان للقاضى ان يستعين بطرق اثبات أخرى لتتوير الدعوى . لأنه غير مقيد في الأصل بالحكم التمهيدي الذى أصدره ولا يوجد في

القانون ما يمنعه من تكوين عقيدته من أدلة أو قرائن أخرى مثل استجواب الخصوم والاعتماد على قرائن متعلقة بالدعوى ترجح كفة أحد الطرفين

٢ - ان ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية يمثل جميع المستحقين وينوب عنهم في اقتضاء حقوقهم فله ان يطالب دائرة الخديوى السابق الذى كان ناظراً على الاوقاف الخصوصية الخديوية برد جميع المبالغ التى صرفت في غير وجوها الشرعية ولغير مستحقها اضراً بمحقوق المستحقين . ومدير الاوقاف الخديوية الذى وقع هذا الخلل في عهد ادارته ووافق عليه بالقول أو بالفعل وحصل بأمره أو بعلمه وباطلاعه يكون مسئولاً عنه ولا يجوز له ان يلقي مسئولية على مرؤسيه ولا على رئيسه الأعلى الذى تلقى الأوامر منه

(قضية الحارس على دائرة سمو الخديوى السابق ضد ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية . رئاسة جناب المستشار فوز)

٣٠٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣

مستخدم . رفت . ثقة . مسؤولية

القاهرة القانونية

ان رفت المستخدم لعدم الثقة به وقيام القرائن كفاية على ذلك لا يعتبر رقناً في وقت غير لائق

(قضية عياد بطرس ضد زافن . رئاسة جناب المستشار هانسون)

٣٠٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢١

وقف . ريع . الحجز عليه شرط . عدم امكان الحجز عليه . بطلان . شرط الحرمان . صحيح

القاهرة القانونية

١ - الشرط الذى يشترطه الواقف في كتاب وقفه وينص فيه على عدم جواز الحجز على ريع الوقف شرط باطل لا يأخذ به القضاء .
٢ - أما الشرط الذى يشترطه الواقف وفيه ينص على حرمان المستحق من كل استحقاق اذا استدان وتوقع حجز على ريع الوقف أو على أعيانه بسبب هذه المديونية فانه شرط صحيح معتبر شرعاً وقانوناً
المحكمة : -

« حيث ان جوركا بولو أوقع حجزاً تنفيذياً تحت يد وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على وقف حسنى باشا على استحقاق ابراهيم حسنى

» وحيث انه على اثر الانذار الوارد الى الوزارة من هذا الدائن قررت الوزارة فى قلم الكتاب بأن المحجوز عليه محروم من ريع الوقف عملاً بالشرط الوارد فى كتاب الوقف ونصه ما يأتى : (من استدان من المستحقين أو حكم عليه لدين ما بموجب حكم نافذ صادر لمصلحة مسلم أو غير مسلم ولم يدفع هذا الدين من ماله الخاص وترتب على عدم دفعه الدين

ريع الوقف الا انه ليس هناك مانع يمنعهم من اشتراط شروط على المستحقين يحتمون عليهم اتباعها والا حرروا ريع الوقف عند مخالفتهم لهذه الشروط لأن الذي يوقف أطيانه هو حر في اختيار أهل الوقف فله ان يوقف على شخص ولو كان اجنبياً عنه كما له ان يحرم من وقفه شخصاً ولو كان من أقرب المقربين اليه . ومادام له هذا فلا يوجد مانع يمنعه من ان يشترط على المستحق الشروط التي يراها

« ولا يمتنع بأن مثل هذا الشرط ان لم يخالف الآداب العمومية والنظام العام فهو على الأقل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية الغراء في مواد المواريث لأن أحكام المواريث في القوانين الاوروباية تخالف أصول الشريعة الاسلامية مخالفة تامة (وهنا بحثت المحكمة في الفوارق بين القوانين الاوروباية والشريعة الاسلامية وبينت كيف ان الشريعة الاسلامية تخول للشخص حق التصرف المطلق في أمواله وهو حي حتى لو تصرف فيها كلها ولم يبق لورثته شيئاً ما بخلاف القوانين الاوروباية التي تجعل لتصرف الشخص في حياته حداً لا يجوز له تجاوزه اضراراً بحقوق ورثته الشرعيين)

الى ان قالت المحكمة:

« وحيث انه اذا تقرر ان شرط الحرمان المنصوص عليه في وقفية حسنى باشا هو شرط صحيح معتبر نافذ على المستحقين في الوقف

توقيع الحجز على أعيان الوقف أو ريع الوقف فانه يكون محروماً من حق السكنى ومن الاستحقاق ومن النظر ويكون محروماً من الوقف مطروداً منه قبل توقيع الحجز بشهر وعلى الناظر ان يرتب له النفقة اللازمة لمعاشه ومن يحرم ينتقل حقه في الوقف الى مستحق آخر ويبقى المستحق محروماً ما دام مديوناً واذا برى من الدين عاد له الاستحقاق كما كان) وعلى أثر تقرير الوزارة رفع الدائن دعوى مدنية على وزارة الاوقاف طلب فيها الحكم على الوزارة بقيمة دينه وبأن تدفع له قيمته بناء على ان شرط الواقف هذا ليس حجة عليه ..

« وحيث ان جوركا بولويديعى بأن قضاء المحاكم جرى على ان شرط الحرمان الوارد في الوقفية لا يمكن في الاصل ان يحتاج به على دائنى المستحق المحروم وعلى كل حال لا يمكن الاحتجاج به عليهم حتى يصدر حكم شرعى ومن مقتضاه عدم جواز الحجز على ريع الوقف هو شرط غير معتبر

« وحيث ان المبدأ الذى قرره هذا الحكم هو مبدأ صحيح بلا نزاع وانه لا يجوز للأفراد ان يشرعوا من تلقاء أنفسهم احوالاً لا يجوز توقيع الحجز فيها على أموال المدينين لم يشرعها الشارع نفسه

« وحيث انه وان كان لا يجوز للواقفين ان يحرموا بمحض ارادتهم التازل والحجز عن

فلا يمكن ان تفهم المحكمة كيف لا يكون صحيحاً
معتبراً نافذاً على دائني المستحق لأن الدائن
لا يمكن ان يكون له على الوقف حقوق اكثر
مما للمدينة المستحق

« وحيث ان النظرية التي ختم بها المستأنف
دفاعه (التي أراد بها اشتراط صدور حكم شرعى
بالحرمان لا محل لها هنا لأن الوقفية حددت
التاريخ الذي يبتدىء فيه حرمان المستحق
إذ جعلته سابقاً على الحجز بشهر) وقد ثبت
هنا ان الحرمان وقع قبل توقيع الحجز بزمان كبير »
(قضية وزارة الاوقاف ضد تيموستوكل جوركا
بولو رئاسة جناب المستشار ايمى)

٣٠٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٩ مارس سنة ١٩٢١
التماس . حكم تمهيدى . حكم تحضيرى .

القاعدة القانونية

يجوز الطعن بطريق الالتماس فى الاحكام
التمهيدية ولو ان المحاكم ليست مقيدة بها وفى
لاحكام التحضيرية الا انه اذا طعن فى حكم
تمهيدى بطريق الالتماس بعد صدوره فانه لا
يمكن نظره وقبوله شكلاً الا بعد صدور الحكم
القطعى

(قضية فرنيسكو تورى ضد فليب عجان . رئاسة
المستشار لالويه)

٣٠٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣
قرارات هدم المباني . تعرض المحاكم لتنفيذها .
القاعدة القانونية

١ - ان القرارات التي تصدرها مصلحة
التظيم لهدم مبان آيلة للسقوط تدخل فى عداد
الاورام والاجراءات الادارية التي لا تملك
المحاكم الحكم بأيقاف تنفيذها
٢ - الاجنبى الذى يريد ان ينازع فى
صحة امر الهدم له قبل نفاذ هذا الامر ان
يثبت حالة المباني المقرر هدمها ويثبت ان لا
وجه له فيها وانها محتاجة فقط الى مرزمات من
السهل اجراؤها حتى اذا أثبت كل ذلك فى
وجه مصلحة التنظيم يرفع دعواه بطلب تعويض
الضرر الذى اصابه من تنفيذ قرار ادارى
لا مبرر له
(قضية النيابة ضد بركليس فرووكيس . رئاسة
المستشار ايمى)

٣٠٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣
تنفيذ احكام . مسؤولية .

القاعدة القانونية

بما ان استئناف الاحكام المشمولة بالنفاذ
المعجل لا يوقف تنفيذها فتنبذها بغير فرق الخصم

الذى ينص عليه في عقود البيع بتحويل البائع حق تلك المبالغ المدفوعة له بصفة تعويض بالغة ما بلغت وفسخ العقد . لان تقصير المشتري أو عجزه عن دفع بعض الاقساط لا يمكن ان يترتب عليه علاوة على فسخ العقد الا حقه في تعويض الضرر الحقيقى الذى اصابه وهذا الضرر يشمل ريع العين المبيعة من تاريخ التسليم الى تاريخ استردادها وقيمة النقص الذى اصاب قيمة العين المبيعة من يوم خروجها من يد البائع

(قضية البنك الزراعى ضد منصور حنا . رئاسة جناب القاضى هيلجرس)

٣١١

محكمة مصر الابتدائية المختلطة

قاضى الامور المستعجلة

حكم تاريخه ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

احكام . جزاءات تهديدية . الاقالة منها . ضرر

القاعدة القانونية

ان الجزاءات التى تحكم بها المحاكم على الخصم وتقدرها بمبلغ معين يومياً ليست قطعية . فيجوز اذن لقاضى الموضوع ان يقلل منها الخصم المحكوم عليه بها كلها أو بعضها اذا تبين له ان خصمه لم يلحقه ضرر أو لحقه بعض الضرر من تأخير خصمه في تنفيذ الحكم

(قضية احمد ابراهيم ضد محمد بك حامد)

المحكوم عليه لا يمكن فى الاصل اعتباره قبولاً منه بل يجب اعتبار الخصم الذى نفذها مكرها لا اختيار له فى تنفيذها . الا أن هذا الأصل ليس بقاعدة عامة . اذ يجوز اثبات ما يخالفها . فإذا تبين من وقائع الدعوى ان المحكوم عليه نفذ الحكم عن رضا واختيار لا شبهة فيهما بدون تحفظ كان تنفيذه للحكم مستطابقاً لحق استئناف (قضية ابوستولو ضد يونيان بنك . رئاسة المستشار كامباس)

٣١٠

محكمة المنصورة المختلطة

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٣

بيع . تأخر فى دفع بعض الاقساط . فسخ . تعويض

القاعدة القانونية

١ - يقع باطلا لا يعمل به الشرط الوارد فى عقد بيع ومقتضاه انه اذا تأخر المشتري عن دفع بعض الاقساط المؤجلة يصبح العقد لانغياً كأنه لم يكن بدون احتياج الى تنبيه او انذار وتصبح الاقساط المدفوعة حقا مكتسباً للبائع بصفة تعويض . مثل هذا الشرط فيه من الجور والحيف والظلم ما فيه . ولهذا لا يمكن ان تعد به المحاكم

٢ - فى مثل هذه الاحوال يجب تطبيق القاعدة العامة التى اخذت بها بعض القوانين الحديثة (مثل القانون السويسرى فى باب التعهدات والالتزامات) ومقتضاها بطلان الشرط

٣١٢

محكمة مصر الابتدائية المختلطة

قاضى الامور المستعجلة

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

احكام . جزاءات تهديدية . اقالة أو تخفيض

القاعدة القانونية

ان الجزاءات المحكوم بها على شخص

لاجباره على عمل امر معين هي جزاءات تهديدية
يجوز لقاضى الموضوع ان يأمر بتخفيضها كما له
ان يقلل المحكوم عليه منها . فلا يمكن لصاحب
الحكم ان يعتبرها ديناً خالياً من النزاع ويعتبر
الحكم الصادر بها واجب التنفيذ
(قضية احمد ابراهيم ضد محمد بك حامد)

قضاء المحاكم الاجنبية

٣١٣

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٣

جراح . عملية . مسؤولية . رضاه المريض . سلطة القاضى

القاعدة القانونية

٣ - ان المحاكم ليس لها ان تتدخل في
صناعة الاطباء فتحكم بأن العملية الجراحية التي
أجراها الجراح كانت لازمة أو غير لازمة وان
تحكم بمسئولية الجراح الذى أجرى العملية
الجراحية بسلامة نية واتباع فيما أجراه تعاليم الثقة
من العلماء .

بناء عليه يجب الحكم برفض دعوى
التعويض التي ترفعها المرأة التي تشكو من ان
الجراح افهمها بأن العملية التي سيجريها لها عملية
بسيطة ثم خالف وعده هذا وعمل لها عملية
أخرى لم يحصل على رضاها ولا على رضا زوجها
بعملها وترتب عليها ان اتزع منها بيت الرحم
فضيع عليها كل أمل في الحبل والولادة وظهر
فيما بعد ان هذه العملية ما كانت تقتضيها
الضرورة

١ - من الاصول المرعية المسلم بها علماء
وعملاء ان الجراح لا يحق له ان يجرى عملية
جراحية للمريض الذى يعالجه إلا برضائه واختياره
٢ - إلا انه اذا ظهر للجراح في أثناء مباشرة
عملية الجراحة التي رضى بها المريض ما يدعو
الى عمل عملية جراحية أخرى رأى ضرورة عملها
حالاً وكان في ارجاء عملها حتى يستفيق المريض
ويستحصل على رضائه بعملها خطر على حياته
فلا يكون الطبيب مسئولاً حتى ولو ظهر ان
العملية الثانية ما كانت تقتضيها الضرورة

تعليق

١ - راجع الحكم الصادر من محكمة روان بفرنسا بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٢٣ ومنشور بالمحاماة عدد ١٠ ص ٥٥٠ س ٣

٢ - من القواعد المقررة انه يجب على الجراح قبل ان يباشر العملية الجراحية ان يشرح للمريض أو لأهله العلة التي يشكو منها ويبين لهم وجه الضرورة في عمل العملية الجراحية ودرجة احتمال نجاحها وأن يحصل على رضا المريض او رضا اهله بعمل العملية الجراحية (راجع دالوز تعليقات جديدة على القانون المدني تحت مادة « ١٣٨٣ » نبذة « ١٦٠٦ » وما بعدها) فالحكم الذي ذكرناه مطابق لهذه القاعدة ولم يخالفها في شيء لأن المرأة التي عملت لها العملية الجراحية كانت قبلت عملها ولما شرع الجراح في اجراء العملية ظهرت علل ما كان للجراح ان يتنبأ بها وما كان يمكنه ان يوقف العملية بدون خطر على حياة المريضة . فأخذ على عهده بحسب علمه واجتهاده وذمته ان يستمر في العملية الجراحية بحسب ما رأى ان مصلحة المريضة تقتضيها وباشر العملية الجديدة بحسب قواعد صناعة الطب والجراحة فلم تتبين محكمة الاستئناف وجود أى خطأ أو اجمال من جهته . ومادام لم يقع من الجراح أى اجمال أو خطأ أو تقصير يدل على جهله وعدم اختباره فلا يكون للمجأكم ان تتدخل في المسائل العلمية المحضة لتحكم بأن العملية

كانت لازمة أو غير لازمة لأن هذا موكل الى رأى الجراح وحده . اللهم الا اذا تبين للقضاء ان الجراح اعمل اهمالا كبيراً أو اخطأ خطأ فاحشاً أو قصر تقصيراً جسيماً يدل على جهله جهلاً بيناً فستوليته تكون اذن واجبة

(راجع بهذا المعنى ايضاً الحكم الصادر من محكمة السين بباريس بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٠١)

٣١٤

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٣ يونيو سنة ١٩٢٣ جنسية . زواج . وفاة أو طلاق . التسمى بالاسم الاصلي القاعدة القانونية

١ - المرأة الفرنسية التي تزوج بأجنبي تتجنس بجنسية زوجها

٢ - انه وان كانت أحكام المادة « ١٣١ » من القانون المدني الايطالى تنص على ان الزوجة تتبع زوجها بالقانون الخاضع له وتسمى باسمه إلا انه ليس في القانون الايطالى أى نص يجوز للزوجة التي حكم بالتفريق بينها وبين زوجها ان تتخلى عن اسم زوجها وتسمى باسم عائلتها الاصلية . بناء عليه لا يجوز للزوجة الفرنسية الاصل التي تزوجت برجل ايطالى وحكت المحاكم الفرنسية بالتفريق بينها وبينه ان تتخلى عن اسم زوجها وتسمى باسم عائلتها الاصلية

تعليق

انه بحسب نص المادة « ١٩ » من القانون المدني الفرنسي تتبع المرأة الفرنسية جنسية زوجها الاجنبي اللهم الا اذا كانت قوانين بلاد زوجها لا تكسبها جنسية الزوج. ففي هذه الحالة تبقى فرنساوية. فاذا انحل الزواج بوفاة الزوج أو بالطلاق فتعود لها الجنسية الفرنسية بترخيص من الحكومة بشرط ان تسكن في فرنسا أو ان تعود الى فرنسا معلنة انها تريد الإقامة فيها على الدوام

٣١٥

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه أول مايو سنة ١٩٢٣

استئناف . رفع استئناف واحد عن احكام عدة .

ليس في القانون نص يمنع من رفع عدة استئنافات عن عدة أحكام صادرة بين الخصوم أنفسهم بعريضة استئناف واحدة . فاذا صدر حكام في جلسة واحدة في قضيتين بين خصمين واستأنفهما المحكوم ضده بعريضة استئناف واحدة جاز . واذا اكتفى بتعيين الحكيم السابقين بقوله أنهما الحكمان اللذان صدرا في يوم كذا كفى هذا البيان . لأن المستأنف عليه لا يمكن ان يتطرق الى ذهنه الشك في ماهية الاحكام المستأنفة

٣١٦

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣

اختصاص . قاضي المواد المستعجلة . شبهة . انقضاء العقد

القاعدة القانونية

اذا قام نزاع جدي في معرفة إن كان المستأجر الأصل أجر من باطنه فانفسخت الاجارة أو لم يؤثر من باطنه باعتبار ان من اسكنهم في العين المؤجرة من أهله ولو انه غير ساكن معهم كان قاضي الأمور المستعجلة غير مختص بالحكم بالاخلاء . ويجب في هذه الحالة رفع الأمر الى قاضي الموضوع ليحكم ان كان المستأجر الاصيل خالف أو لم يخالف العقد وترتب الفسخ على هذه المخالفة أو لم يترتب

٣١٧

محكمة استئناف بوردو

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣

مدعى مدنى . استئناف . عقوبة . تمويض . بحث في اركان الجريمة .

القاعدة القانونية

في مواد الاصابة خطأ يجب على محاكم الجنح ان تبحث اذا كان المتهم ارتكب خطأ ما وما هو . ولا فرق بين ان يكون الخطأ خطأ جنائياً أو خطأ مدنياً . وانما اذا حكمت محكمة أول درجة بالبراءة ولم تستأنف النيابة واستأنف المدعى بالحق المدني وحده واستحال على محكمة

ثاني درجة الحكم بالعقوبة فان استئناف المدعى بالحق المدني يعيد البحث في الجنحة بذاتها من جديد . بناء عليه يحق للمدعى بالحق المدني ان يبحث في جميع الاركان المكونة للجريمة ليدافع بها عن حقوقه المدنية

٣١٨

محكمة استئناف نانسى

حكم تاريخه ١٢ ابريل سنة ١٩٢٣
ملكية . حق الملك . استعمال الحق . ضرر الجار .

القاعدة القانونية

الملكية هي الحق الذي للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة . ولكن استعمال هذا الحق مقيد بالواجب المفروض على المالك بعدم الاضرار بحق الغير فلا يجوز للمالك ان يستعمل حق ملكيته بطريقة يترتب عليها مضايقة جاره أو تقليل دائرة انتفاعه بملكه

تعليق

واقعة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ان طبيباً فتح محل عيادة بالقرب من مصنع نجاء صاحب المصنع واستحدث الآلات قوية تحدث رجة وضجة تقلق راحة المرضى . فطلب الطبيب منع جاره من استعمال هذه الآلات المزعجة لمرضاه وبني دعواه على قاعدة ان صاحب المصنع وان كان له حق الانتفاع بملكه بطريقة مطلقة الا ان استعمال هذا الحق مقيد بعدم مضايقة الجار وعدم تقليل انتفاعه بملكه والمحكمة قبلت دعواه

٣١٩

محكمة استئناف روان

حكم تاريخه ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٣
استئناف . اسباب

القاعدة القانونية

الحكمة في النص على ان صحيفة الاستئناف تكون باطلة اذا لم تشمل على اسباب الاستئناف وعلى البيانات العمومية الوافية انما مبناهما المحافظة على حق الدفاع . فاذا تمكن المستأنف عليه بتلاوتها من معرفة موضوع الاستئناف والمحكمة المرفوع اليها الاستئناف والحكم المستأنف كانت الورقة صحيحة

تعليق

حكم مراراً بأنه اذا تحقق المستأنف عليه من معرفة الحكم المستأنف وتعين غرض المستأنف كفاية كفى الحكم بصحة ورقة الاستئناف . طالما ان الامر شكاً وجب الحكم بالبطلان فاذا اتنى الشك ولو كانت البيانات غير وافية رجحت الصحة

٣٢٠

محكمة الهافر

حكم تاريخه ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٣
حجز ما للمدين لدى الغير . ملكية المدين للمال المحجوز عليه .

القاعدة القانونية

حجز ما للمدين لدى الغير لا يكون ولا يمكن

ان يكون إلا اذا كان المال المرغوب توقيع
الحجز عليه لا يزال جارياً في ملك المدين فأذا
باعه من قبل توقيع الحجز فلا يكون للحجز
قيمة ولا يترتب عليه أثر قانوني

تعليق

اذا انتقل المال المبيع من قبل توقيع
الحجز الى يد المشتري فالأمر ظاهر. ولكن
اذا بقي المال المبيع في حوزة البائع الى يوم
الحجز فأن المسألة يكون فيها نظر. ان ثبت
البيع بورقة عليها تاريخ ثابت رجح بطلان الحجز

٣٢١

محكمة تيم بفرنسا

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٣

ولاية الام . يسوء سلوكها . سقوط الولاية .

القاعدة القانونية

تسقط ولاية الأم عن بنتها القاصرة اذا
ساعت سمعتها لدرجة يخشى ان تؤثر في مستقبل
بنتها ولا يؤمن على البنت اذا بقيت تحت
ولاية أمها . في هذه الحالة يتعين اخراج البنت
من سلطة أمها محافظة على كرامتها ومستقبلها

٣٢٢

محكمة اكس بفرنسا

حكم تاريخه ٢٢ مارس سنة ١٩٢٣

مسؤولية . تحديدما . بوليصة . غش .
تدليس ضرر

القاعدة القانونية

ان الشرط المدون في البوليصة ومن مقتضاه
تحديد مسؤولية شركة الملاحه الى حد أقصى
لا يتعداه مقدار التعويض مهما كان الضرر الذي
يصيب المدعى في حالة ضياع المال أو تلفه أو
تقصانه شرط جائز ويجب العمل به إلا في حالة
ما ثبت وجود غش أو تدليس . ففي هذه الحالة
يحق للمدعى ان يطالب بمقدار التعويض بالغاً ما بلغ

تعليق

راجع بهذا المعنى الحكم الصادر من محكمة
مرسيليا التجارية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩١٩
و ١٩ ابريل سنة ١٩٠١ ومحكمة روان بتاريخ
٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠١ ومحكمة اكس بتاريخ ٤
نوفمبر سنة ١٩٠٢ ومحكمة رين بتاريخ ٢٣
ابريل سنة ١٩٠٤ ومحكمة بورديو بتاريخ ٤
مارس سنة ١٩٢١ وراجع ايضاً الحكم الصادر
من محكمة نقض واپرام باريس بتاريخ ٢٢
يناير سنة ١٩٢٣

الاحتجاج بقانون تحويل الديون

بحث في تحويل الديون التجارية

اقتضاء رضا المدين لكي يكون التحويل صحيحاً ورضاء المدين في هذه الدعوى لا أثر له « اسباب غامضة اكبر ظني ان الاشارة فيها يرجع الى المادة ٣٤٩ القائلة « لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحاً الا اذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة الخ .

« وزيادة على ذلك لا يصح الاحتجاج بالبيع على غير المتعاقدين الا اذا كان تاريخ الورقة المشتملة على رضا المدين به ثابتاً بوجه رسمي ولا يسوغ ذلك الاحتجاج الا من التاريخ المذكور فقط وكل هذا بدون اخلال بأصول التجارة فيما يتعلق بالسندات والاوراق التي تنتقل الملكية فيها بتحويلها «

التبس معنى الفقرة الأخيرة من هذه المادة على محكمة مصر كما يظهر. فظنت ان القانون المصري قد ساوى بين الديون المدنية والتجارية فيما يختص بشروط تحويلها فاقضى رضا المدين في النوعين لكي يصبح التحويل صحيحاً ولكن استثنى من ذلك السندات والاوراق التي تنتقل الملكية فيها بتحويلها كالكيالات والسندات التي تحت الأذن فاجاز تحويلها دون حاجة لرضا المدين

على ان الظاهر الواضح ان « وكل هذا

قررت محكمة مصر الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية قاعدة انه « لا يجوز التنازل عن الاحكام وتحويل الديون المقضى بها فيها الى الغير الا برضاء المدين ولو كان اصل الدين ديناً تجارياً «

استلقت نظري هذا الحكم وانا اقلب صفحات العدد الأخير من مجلة المحاماة لمخالفته ما هو مقرر مشهور في حوالة الديون التجارية فطالعت اسبابه وانا طامع ان اجد فيها ما يبرر الخروج على المعروف الثابت فلم اجد سوى ما يأتي :

« بما انه لا نزاع في ان المستأنف ليس بيده ورقة تجارية يستند اليها في دعواه بل كل ما يرتكن اليه هو الحكم الصادر له « وبما ان هذا الحكم لا يمكن باية حالة من الاحوال اعتباره سنداً تجارياً حائزاً « لشروط الاوراق التجارية التي تنتقل ملكيتها « بمجرد تحويل بغير حاجة الى رضا المدين « تلك الشروط التي ان فاتت اية ورقة تجارية « سقط اعتبارها كورقة تجارية مهما كان « موضوعها والمتعاملين بها تجاراً (راجع « بودري في كتاب البيع بند ٧٩٩ تعليقا على « المادة ١٦٩٠ فرنسي «

« وبما انه لذا تبين ذلك اصبح من المتعين

être établi que pas écrit ou par delation du serment.

فيخرج من حكم هذا النص بدهاة الديون التي ليست تجارية صرفاً
ثانياً. قضت محكمة الاستئناف المختلطة تأييداً لما تقدم بأن :

La cession ayant pour objet une créance commerciale est valable même quand les deux parties sont des sujets locaux, sans besoin du consentement du débiteur

(Bulletin Au XXI p. 348)

رابعاً. أما البند الذي استندت عليه محكمة مصر في شرح العلامة بودري فلا علاقة له بموضوع بحثنا البتة بل هو خاص كما يتبين من مجرد الاطلاع على عنوانه بالكلام على ما استثناء القانون الفرنسي من حكم المادة ١٦٩٠ وهي التي تنص على وجوب اثبات تاريخ الرضا بالنسبة للغير كما في القانون الأهلي والمختلط

على ان العلامة بودري قد عالج علاقة المحتال بالمدين في موضع آخر من كتابه ورأيه الصريح ان عدم رضا المدين بالتحويل (أو اعلانه به كما في القانون المختلط) لا يقف طائفاً في سبيل انتقال ملكية الدين الى المحتال ولا يمنع هذا الاخير من مقاضاة المدين بطلب حقه منه

(راجع شرح البيع للعلامة متقدم الذكر بند ٨٥١)

ولا يعترض على ما تقدم بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٩ باقتضاها اثبات تاريخ

بدون اخلال بأصول التجارة فيما يتعلق بالسندات والاوراق التي تنتقل الملكية فيها بتحويلها « انما ترجع الاشارة فيها الى ما تقدمها مباشرة من الكلام على صحة الاحتجاج بتاريخ التحويل على الغير لا الى صحة التحويل فيما بين الدائن والمدين - يدل على ذلك :

اولاً. نص المادة ٤٣٦ من القانون المدني المختلط وهي التي تقابل المادة ٣٤٩ أهلي فقد جاء في اولها :

La propriété du droit cédé est transmise vis-a-vis des tiers

1. Par la notification du transport au débiteur cédé.

2 Par l'acceptation du cédé dans un acte ayant date certaine et à partir de cette date seulement. Elle est valable contre le cédé quoique l'acte n'ait pas date certaine du moment de son acceptation, et le tout sans prejudice des règles du commerce pour la cession des titres et effets de commerce.

وهذا النص لا يمتوره ما في النص الأهلي من الغموض بل هو صريح في ان استثناء الاوراق التي تنتقل الملكية فيها بتحويلها انما هو من وجوب اثبات تاريخ الرضا بالنسبة للغير لا من اقتضاء الرضا نفسه

ثانياً. جاء في الفقرة الأخيرة من المادة المختلطة وهي الخاصة بالتحويل بين الوطنيين مالا يترك مجالاً للشك في قصد الشارع المصري. قالت :

Méanmoins les obligations purement civiles nées entre indigènes, ne pourront être cédées qu' avec le consentement du débiteur lequel ne pourra

هناك ان قبول المدين الذي اشترط الشارع اثباته بورقة رسمية او ثابتة التاريخ هو نوع من الاعلان يراد به كاعلان التحويل الى المدين حماية الغير من ان يتعاقد مع الدائن على الدين المحول مرة اخرى (انظر شرح البيع للعلامة بودرى بند ٧٦٧ وما بعده)

زكي عربي

المحامى

قبول المدين حتى في تحويل الديون التجارية قد اقتضت ضمناً هذا القبول فأن القانونين الأهلى والمختلط قد افترضوا كذلك وجود الرضاء عند الكلام على صحة الاحتجاج بالتحويل على الغير كالمادة الاهلية سواء بسواء (مادة ١٦٩٠ فرنسوى و ٤٣٦ مختلط) ولم يقل في فرنسا ولا امام المحاكم المختلطة احد بأن هذا الافتراض معناه ان تحويل الديون لا يكون صحيحاً فيما بين المحتال والمدين الا اذا رضى هذا الاخير بالتحويل . بل المفهوم

مذكرة محكمة الاستئناف الاهلية

بخصوص تعديل الاختصاص الجنائى

استقراراً وظاهراً ولا ضرورة الى الجهد للوقوف على الاسباب فبعضها معرفته سهلة بل يكفى الرجوع الى احصاء العشر السنوات الماضية فن سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩١٩ كان عدد القضايا يزيد زيادة حقيقية مطردة يجوز انها كانت متناسبة مع ازدياد عدد السكان ولكن الفروق لم تكن عظيمة جداً

« وكان معدل ما تحكم فيه سنوياً محاكم الجنايات ٢٣٨١ قضية واكبر عدد بلغه المحكوم فيه ٢٥٧٢ قضية وأقله ٢٠١٦ ولكن في سنة ١٩٢٠ ارتفع عدد القضايا الى ٣٦٧٨ واستمر ثابتاً في السنة الحالية

« فمما بلغ حضرات المستشارين من القدرة في العمل فلا شك انه يستحيل عليهم انجاز

ها نص المذكرة التي رفعتها محكمة الاستئناف الاهلية الى وزارة الحفانية بخصوص تعديل الاختصاص الجنائى لقضاة المحاكم الجزئية . « ان الاسباب التي دعت الى تقديم هذا القانون سبق بينها في المذكرات التي قدمت لوزارة الحفانية في شهر مايو سنة ١٩٢٠ من جناب وكيل محكمة الاستئناف وجناب للسيو سودان ومن حضرة حافظ بك عبد النبي ولذلك نكتفي باجمالها هنا باختصار

« السبب الحقيقي هو ان محاكم الجنايات اصبحت تنوء بالزيادة العظيمة في عدد القضايا المحالة اليها . وقد كان يظن في بداية الأمر أن هذه الزيادة ليست الا عرضية ترجع الى اضطرابات سنة ١٩١٩ فاذا بها مستقرة

اعظم ما يمكنهم من الوقت لفحص القضايا التي هي أكثر أهمية من هذه

«وقد عولجت هذه المسألة في بلجيكا بنفس هذا العلاج المقترح. والقانون المقدم مشروعه منسوخ على منوال القانون البلجيكي في جلته

المادة الاولى — هذه المادة تبين كيفية العمل بالقانون وظاهر أنها لا تحتاج الى تفسير

للمادة الثانية — هذه المادة تعين نوع

القضايا التي يجوز اتباع الاجراءات الجديدة بشأنها. فان كثيراً من الجنايات وان اعتبرت

مبدئياً ذات أهمية الا أن خطورتها من الغاية بحيث يستحسن تقييد القاضى في السلطة

المخولة اليه فيها باستثناءات اولى من تخويله السلطة كاملة ليستعملها في احوال معينة فاذا

كان الحد الاوى للعقوبة المقررة قانوناً على الجناية هو الاشغال الشاقة المؤبدة فمن البدهي

الا يستحسن احالتها الى المحكمة الجزئية. واما في جميع الاحوال الاخرى فانه يجوز للقاضى

استعمال السلطة المخولة له مع الاستثناءات المبينة بالفقرة الثانية من المادة ٢ وهذه

الاستثناءات تخرج من سلطة القاضى عدة من الجرائم المضرة بأمن الحكومة وبعض

انواع القتل العمد من غير سبق أصرار وهتك العرض والحريق عمداً

المادتان ٣ و ٤ — هناك مسألة تستحق الاهتمام وهي معرفة ما اذا كان للمتهم الحق في معارضة

السلطة المخولة للقاضى. ففي انجلترا محكمة تسمى بمحكمة الصلح ولا يجوز لها أن تحكم في

قضية من اختصاص المحاكم الدورية التي تعقد

عدد عظيم مثل هذا من القضايا المهمة بالعناية والتدقيق الواجبين. وهناك من الدلائل ما يحمل على الاعتقاد بأن القضايا يحكم فيها الآن بطريقة مرضية ولكن أقل مما كانت عليه الحال في المدة السابقة

«ولا شك أيضاً ان محاكم الجنايات تتفرغ

لقضاياها فتتقن الفصل فيها اذا اقتضت قائمة الجلسة على الجنايات ذات الخطورة الحقيقية

كجرائم القتل العمد والشروع فيه والسطو ولم تكن غاصة بقضايا قليلة الاهمية رغماً عن

اتصافها قانوناً بأنها جنايات. وقد دلت أرقام سنة ١٩٢٠ دلالة مبنية على زيادة هذه الجرائم

الاخيرة زيادة عظيمة. اذ اتضح من فحص ٨٥٠ حكماً بالعقوبة صادراً في جرائم من جميع

انحاء القطر ان ٤٩٣ منها أعني ٥٨ في المائة كانت اشد عقوبة حكم بها فيها هي الحبس

مدة ثلاث سنوات. ولكن لا يؤخذ من ذلك أن كل هذه القضايا البالغ عددها ٤٩٣

كان يجب احالتها الى المحكمة الجزئية بل ظاهر ان منها ٣٠٠ على الاقل أى ٣٥ في المائة لم

تكن أكثر أهمية من القضايا التي تدخل عادة ضمن اختصاص قاضى المواد الجزئية ولم تكن

لها من الخطورة ما يستدعى لاجراءات كثيرة الكلفة الخاصة بمحاكم الجنايات بل يصح

القول بأن هذه القضايا اذا احيل الفصل فيها الى المحاكم الجزئية واستؤنفت الاحكام الصادرة

فيها امام المحاكم الابتدائية كان ذلك اصبوب من احالتها الى محاكم الجنايات حتى يمحصر

مستشارو هذه المحاكم اهتمامهم ويختصصوا

كل ثلاثة شهور الا اذا رضى المتهم بذلك .
ومما يجب ملاحظته انه في حالة رضاء المتهم فانه يسقط حقه في المحاكمة أمام المحلفين . وأما في بلجيكا فاذا تراءى للقاضي احالة الدعوى فليس للمتهم الحق في أى معارضة . والمقترح هنا حد وسط بين الطريقتين وهو ان يخول للقاضي الحق في اجراء ما يراه من بادىء رأيه وان يعطى للنيابة وللمتهم الحق في الطعن في أمر الاحالة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة

وبدهى ان هذا الحق لا يصح اعطاؤه الى المدعى بالحق المدنى لأن درجة الحكم بالعقوبة ليست من المسائل التى تعنيه

المادة الخامسة - تتضمن هذه المادة نصاً مهماً وهو أن القرار الصادر من قاضى الاحالة يعطى للمتهم حقاً مكتسباً فلا يجوز لقاضى المواد الجزئية ان يحكم بعدم اختصاصه بحجة ان الدعوى خطيرة الا اذا كانت لديه أسباب جدية تغير نوع التهمة تغييراً كلياً

المادة السادسة - هذه المادة مهمة أهمية حيوية لهذا المشروع لانه بدون هذه المادة يخف العمل نوعاً عن محاكم الجنايات ولكن المتهم لا يستفيد شيئاً في معظم الاحوال وذلك لانه في الجرائم التى يعاقب عليها القانون بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا بقى الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون العقوبات كما هو الآن أى الحبس مدة سنتين ففي هذه الحالة يرى القاضى الجزئى نفسه مقيداً مكرهاً على البقاء في دائرة ضيقة

وهى الحكم بالحبس مدة سنتين الى ٣ سنوات وفضلاً عن ذلك فإن اعتراضات محاكم الجنايات على ايجاب الحكم بعقوبة معينة حدها الأدنى ستة شهور في بعض الاحوال على جرائم لا تستحق عقوبة مثل هذه اصبحت معلومة جداً . ولهذا اقترح في المادة الخامسة تحويل القاضى الجزئى حق الحكم بعقوبة الحبس من ثلاث شهور الى ثلاث سنوات وبذا تصبح المادة السابقة جوهرية لادخال التعديل اللازم في قانون العقوبات . وربما قيل انه ما دامت الجناية قد تحولت الى جنحة فالواجب ان يكون الحد الأدنى للعقوبة الحبس يوماً واحداً كما هو الحال في سائر الجنح . والجواب ان واضعى هذا المشروع رأوا انه ما دام الحد الأدنى للعقوبات لم يبلغ تماماً فالواجب ابقاء حد أدنى خفيف لعقوبة جنائية صارت جنحة ومتى تقرر هذا المبدأ وهو ان العقوبة التى يحكم بها القاضى الجزئى يجوز تنزيلها الى الحبس مدة ثلاث شهور فينتج عن ذلك حتماً اعطاء محاكم الجنايات نفس هذه السلطة لانه لا يصح ان يكون الحد الأدنى الفعلى متوقفاً على رأي قاضى الاحالة فقط

المادة ٨ - ان ما قيل عن المادة ٧ ينطبق هنا ايضاً لانه قد اتضح من مدة طويلة ان محاكم الجنايات يجب ان تكون لها السلطة للحكم بايقاف التنفيذ في بعض الاحوال الاستثنائية

المادة ٩ - قد وضعت هذه المادة بقصد ادخال الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٢١٧ و ٢٢٢ من قانون العقوبات ضمن

تناسباً مع الجريمة ولا شك في ان نجاح هذا القانون يتوقف على اقتدار قضاة الاحالة . والمأمول انهم يحققون ما ينتظر منهم في وظائفهم المهمة التي يظهر ان البعض منهم قد تناسى نوع اهميتها وربما وجب اصدار تعليمات لهم بقصد تشجيعهم على استعمال السلطة الجديدة المخولة لهم بكل حرية . ومن جهة اخرى فان الحق المخول للنيابة في الطعن بطريق المعارضة امام المحكمة الابتدائية يظهر انه كاف تماماً لمنع سوء استعمال السلطة التي يخولها لهم هذا القانون

الجنايات التي يجوز للقاضي ان يحيلها الى المحكمة الجزئية فان هذه الجنايات وان تكن خطيرة بوجه الاجمال هي في بعض الاحيان بدون اهمية تذكر

المادة ١٠ — انتهزت الفرصة هنا لرفع عن طاق محاكم الجنايات عبء الزام كانت تراه في غير محله والمنتظر بوجه عام ان هذا القانون لا يقتصر تقعه على تنقيص عدد القضايا التي تنظرها محاكم الجنايات تنقيصاً عظيماً بل ستكون نتيجته ايضاً زيادة العناية ببعض الجنايات التي ليس لها اهمية كبرى . وعلى كل حال ستكون العقوبات التي يحكم بها اكثر

قانون تحديد سن الزواج

صورة المذكرة الملحقه به

التشريع . لأن أي عقد سواء أكان عقد زواج أم غيره يعتمد فهم المقصود منه فما لم يكن متوليه من أهل الفهم فهو عمل لغو وعبث

كذلك مما اتفقت عليه كلمة علماء الحنفية انه بعد بلوغ الصغير والصغيرة ليس لأحد ولاية اجبار عليهما في عقد الزواج لأن البلوغ آية الرشد واستكمال العقل وقد كانت الولاية عليهما لضرورة قصورهما عن الاهتداء الى الصالح في شؤونهما وبالبلوغ زال هذا القصور فيزول ما كان لضرورته وقد اختلف علماء الفقه الاسلامي في صحة

تنشر هنا المذكرة الملحقه بقانون تحديد سن الزواج والتي بنى عليها وضعه واعلانه لاهيتها وما هي بالحرف الواحد :

مذكرة

في جواز تحديد سن الزواج

مما اتفقت عليه كلمة علماء الفقه الاسلامي ان الصغير والصغيرة غير العاقلين اذا باشرا عقد الزواج فالعقد باطل لا يقبل الاجازة لا من وليهما ولا منهما بعد البلوغ . وهذا من بديهيات

عقدما اذا بلغا سن التمييز قبل ان يبلغا الحلم .
فمنهم من يرى صحة العقد موقوفاً قفاؤه على اجازة
الولي ومنهم من يرى بطلانه وعدم توقيه كما اذا
عقدا غير مميزين . وقال بالاول علماء الحنفية
وقال بالثاني علماء الشافعية

واختلفوا ايضاً في صحة تولى الولي عقد
زواجهما جبراً عليهما قبل البلوغ . فمنهم من قال
بصحته وعم في الولي الذي له هذا الحق فجعله
الفاصل بترتيب الارث بل زاد بعضهم باقى
الاقارب . ومنهم من قصره على الاب والجد
ومنهم من قصره على الاب فقط . وبعضهم قال
بعدم صحة تولى العقد جبراً عليهما من أى شخص
كان مستنداً بقوله تعالى (وابتلوا اليتامى حتى
اذا بلغوا النكاح) فجعل حد بلوغ النكاح هو
ما به يصلح لتولى شؤون أمواله وهو ما اذا وصل
الى سن البلوغ رشيداً . وبقوله صلى الله عليه وسلم
(لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر) واليتيمة هي
القاصرة عن درجة البلوغ بدليل قوله عليه الصلاة
والسلام (لا يتم بعد الحلم) فقد نهى صلى الله
عليه وسلم عن نكاح اليتيمة ومد النهي الى
استمرارها ولا تصلح لأن تستأمر الا بعد البلوغ
فكانه قال حتى تبلغ

والبلوغ امارات كثيرة اضبطها السن واقصى
الاقوال في تقديره انه سن ثمانى عشرة سنة وقد
أخذ بهذا القول فى الولاية المالية . ولما حددت
سن الرشد فيه يبلوغ السن المذكورة

من هذا يعلم ان لبعض علماء الشريعة
الاسلامية قولاً بأنه لا ولاية اجبار على الصغير
والصغيرة لأحد فى عقد الزواج وان سن البلوغ
اقصاه ثمانى عشرة سنة

ومن حيث ان عقد الزواج له من الاهمية
فى الحالة الاجتماعية منزلة عظمى من جهة سعادة
المعيشة المنزلية أو شقاءها والعناية بالنسل واهماله
وقد تطورت الحالة المتبعة بحيث أصبحت تتطلب
المعيشة المنزلية استعداداً كبيراً لحسن القيام بها
ولا يستأهل الزوج والزوجة لذلك غالباً قبل سن
الرشد المالى . فمن المصلحة الواضحة منع الزواج
قبله لانه اذا كان لا يباح لها قبل بلوغ سن
الرشد المالى ان يتصرفا فيما قيمته دراهم معدودة
مع ان الضرر المنظور محدود وغير ملازم للحياة
فلأن لا يباح لها التصرف فى انفسهما بعقد
الزواج وآثاره ان خيراً وان شراً قد لا تزول
طول حياتهما أولى وأوجه

كذلك لما كان عقد الزواج يرجع الأمر
فيه أولاً الى الزوجين وهما اللذان يتأثران بنتائجه
مباشرة فأما ان يكونا به سعيدين وأما ان يكونا
به شقيين كان الواجب ان يكون الخيار اليهما
فيه وتراعى ارادتهما قبل كل ارادة وليس
لارادة غيرهما الا حق النصح والمشورة بحيث
لا تعوقانها عما يريان المصلحة لهما فيه

وكان من اللازم ان يتأط سن الزواج بسن
الرشد المالى بالنسبة لكل من الزوجين ولكن

<p>ويضاف على المادة ٣٦٦ من القانون سالف الذكر فقرة ثانية نصها : (ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مستند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد) ومرفق بهذا مشروع التعديل المنوه عنه م عبد السلام علي طه حبيب مفتش المحاكم الشرعية نائب محكمة بني سويف الشرعية عبد المجيد سليم نائب محكمة مصر الشرعية أوافق على ان مذهب الحنفية لا يمنع من ذلك لما نص عليه من ان القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحادثة م عبد الرحمن قراعه مفتي الديار المصرية اطلعت على بعض كتب الحنفية فرأيت فيها ان لولى الأمر تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة م محمد ابو الفضل شيخ الجامع الازهر</p>	<p>لا كانت بنية الاتنى تستحكم وقوى قبل استحكام بنية الصبي وما يلزم لتأهل البنت لمعيشة الزوجية يتدارك في زمن أقل مما يلزم للصبي ، كان من المناسب ان يناط سن زواج الاتنى ببلوغ ست عشرة سنة والصبي ببلوغ ثمانى عشرة سنة هذا الى ان المنصوص عليه شرعاً ان لولى الامر ولاية تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة فله ان يولى القضاء في زمن معين دون غيره وفي مكان معين دون غيره وفي نوع من المسائل دون غيرها حتى لو قضى القاضى فيما لم يوكل أمره اليه كان قضاؤه باطلاً . وله ايضاً ان يأمر بسماع الدعوى فيما منع سماعها فيه وقد تدعو الضرورة الى ذلك ومن حيث ان المصلحة واضحة فيما ذكر لما بيناه فلا مانع شرعاً من ان يضاف على المادة ١٠١ من القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ فقرة رابعة نصها :- (ولا تسبع دعوى الزوجية اذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة وسن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة وقت العقد إلا بأمر منا)</p>
--	---



تحديد سن الزواج

لحفرة صاحب الفضيلة العلامة الشيخ محمد بن حيت مفتي الديار المصرية سابقاً

كنت أود ان لا اكتب في هذا الموضوع مخافة ان ينسب لى اعتراض أو انتقاد على الدين أخذ رأيهم في ذلك التحديد ، غير أنى راجعت نفسى فوجدت ان الواجب شرعاً على كل عالم ان يبهر بالحكم الشرعى ولا يحل له كتامه وإلا ألجه الله بلجام من نار يوم القيامة . كما انى رأيت كثيراً من كبار العلماء وصغارهم قد خاضوا في هذا الموضوع وتكلموا فيه كثيراً ونشروا ما كتبوا في الجرائد السيارة فاطلعت على ما كتبوا فرأيتهم وان اختلفوا في المشارب قد اتفقوا جميعاً على ان تحديد سن الزواج على الوجه الذى رآه بعض الاشياخ مخالف للشرعية السمحة من كل وجه . فكشفنا للحقيقة ونصيحة لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم أردت ان اكتب ما يقتضيه الحكم الشرعى مبيناً ذلك بالأدلة الواضحة من الكتاب والسنة . ولم أقصد بذلك اعتراضاً أو انتقاداً على أحد ولكن قصدت احقاق الحق والحق يجب ان يتبع ولو كان من صغير . وقبل الشروع فى المقصود أذكر مقدمة فى بيان صفة الزواج من جهة حكمه الشرعى فأقول

المقدمة

يكون الزواج فرضاً على من خاف الوقوع

فى الزنا بحيث لا يتمكن من التحرز عنه إلا بالزواج . ويكون واجباً اذا غلب على ظنه الوقوع فى الزنا إلا بالزواج . ويكون حراماً اذا علم قطعاً بالجور والظلم اذا تزوج . ويكون مكروهاً تحريماً اذا غلب على ظنه خوف الجور والظلم . وأما فى حالة الاعتدال فداود واتباعه من علماء الظاهر على انه فرض عين على كل قادر على الوطء والنقطة تمسكاً بقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) فان هذا أمر لعامة المكلفين والامر حقيقة للوجوب . ويقول صلى الله عليه وسلم لعكاف ابن وداعة الهلالي ألك زوجة يا عكاف قال لا . قال ولا جارية قال لا . قال وانت صحيح موسر قال نعم والحمد لله . قال فأنت اذاً من اخوان الشياطين . أما ان تكون من رهبان النصارى فأنت منهم . وأما ان تكون منا فاصنع كما نضع وان من سنتنا النكاح . شراركم عزابكم واراذل ييوتاكم عزابكم ، ويمحك يا عكاف تزوج قال فقال عكاف يا رسول الله انى لا اتزوج حتى تزوجنى من شئت . قال صلى الله عليه وسلم فقد زوجتك على اسم الله والبركة كريمة بنت كلثوم الحميرى . رواه ابو يعلى فى مسنده من طريق بقية . وقوله صلى الله عليه وسلم تناكحوا تناسلوا تكاثروا فأنى مباح بكم الأثم يوم القيامة . واختلف

مشايخنا قليل انه فرض كفاية للدليل الاول والاخير وتوجيهه لكل المكافين لا ينفي كونه فرضاً على الكفاية لأن الوجوب في الكفاية على الكل ويسقط عن الكل بفعل البعض ويدل لذلك التصريح بالعملة في قوله صلى الله عليه وسلم تزوجوا الودود الولود . رواه ابو داود فكان القصد من الأمر بالزواج كثرة النسل ليكثر المسلمون وهذا يحصل بفعل البعض . وقيل واجب على الكفاية لأن الدليل الثاني والاخير من اخبار الاحاد وهو يفيد الظن وقوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم » لم يسق إلا لبيان العدد المحلل من النساء على ما عرف في الاصول . وقيل مستحب . وقيل سنة مؤكدة وهو الاصح وهو محل قول من قال بالاستحباب . وكثيراً ما يتساهل في اطلاق المستحب على السنة وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « من أراد ان يلتقى الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر » . ولقوله عليه الصلاة والسلام « اربع من سنن المرسلين الحياء والتعطر والسواك والنكاح » رواه الترمذى وقال حسن غريب وقوله صلى الله عليه وسلم « اربع من اعطينهن فقد اعطى خير الدنيا والآخرة قلباً شاكراً ولساناً ذا كراً وبدناً على البلاء صابراً وأمرأة لا تبغيه حوياً بنفسه وماله » . رواه الطبراني في الكبير والاولى قال الكمال واسناد أحدهما جيد انتهى . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قد رد على من أراد من أمته ان يتخلى للعبادة فني

الصحيحين ان نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد سألوا ازواجه عن عمله في السر فقال بعضهم لا اتزوج النساء . وقال بعضهم لا آكل اللحم . وقال بعضهم لا أنام على فراش . وبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا كذا لكنى اصلى وانام واصوم وافطر واتزوج النساء فمن رغب عن سنتى فليس منى . فانظر كيف جعل النبي صلى الله عليه وسلم الزواج من سنته ورد على من رغب عنه ردّاً مؤكداً حتى تبرأ منه . فكان الزواج عند الاعتدال سنة مؤكدة بل هو أفضل من التخلي للنوافل . وكيف لا يكون كذلك والله عز وجل لا يرضى لاشرف انبيائه صلى الله عليه وسلم إلا باشرف الاحوال وأفضاها وكان حاله الى الوفاة الزواج فيستحيل ان يقرره تعالى على ترك الافضل مدة حياته . وقد سخط الرهبانية في شريعتنا . وعن ابن عباس رضى الله عنهما تزوجوا فان خير هذه الامة اكثرهم نساء . ومن تأمل ما يشتمل عليه الزواج من تهذيب الاخلاق وتوسعة الصدر بالتحمل في مباشرة أبناء النوع وتربية الولد والقيام بمصالح المسلم العاجز عن القيام بها والنفقة على الاقارب والمستضعفين واعفاف الحرم ونفسه ودفع الفتنة عنه وعنهن ودفع التقدير عنهن بحبسهن لكفائتهن مؤونة سبب الخروج ثم الاشتغال بتأديب نفسه وتأهيله للعبودية ولتكون هى ايضاً سبباً لتأهيل

الزواج انه سنة مؤكدة على ما يقوله الحنفية أو مباح ندب اليه الشارع وحض عليه على قول غيرهم وعلى كل لا يجوز لأحد ان ينهى أحداً عن الزواج . والآن نشرع في المقصود فنقول :

نواج الصغير والصغيرة

قد اطلعنا في جريدة الاهرام عدد ١٤٢٣١ الصادر في يوم الاثنين ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣-٩ جمادى الاولى سنة ١٣٤٢ على مقال مذيّل بمضاء حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الحفري ومذكرة مذيّلة باهضاء علماء من أفاضل العلماء وبعد ان ذكروا مذاهب جمهور العلماء في تزويج الصغير والصغيرة وان ذلك جائز على اختلاف بينهم فيمن يتولاه ذكروا بعد ذلك مذهب الذين منعوا من زواج الصغير والصغيرة وتزويجهما قبل البلوغ وان ذلك مذهب ابن شبرمة وأبي بكر الاصم وان دليل هذا المذهب قوله تعالى «وابتلوا النكاح حتى اذا بلغوا النكاح» الى آخر ما ذكروه من الأدلة . وأقول اني أعتقد ان من البعيد أن يكون ذلك النقل صحيحا وان نسبة في المبسوط لهما . ولذلك قال صاحب البدائع يحكي عن عثمان النبي وابن شبرمة انهما قالوا ليس لهما أي للأب والجد ولاية التزويج . ولم يستدل لهما بتلك الآية بل استدلل بالمعنى فقول صاحب البدائع يحكي دليل على ضعف النقل عن ابن شبرمة ومن معه وان صاحب المبسوط وغيره ممن نقلوا هذا المذهب عن ذكروا انما نقلوه

غيرها وأمرها بالصلاة وهذه فرائض كثيرة . لم يكذب عن الجزم بأن الزواج أفضل من التخلي للنوافل وقيل ان الزواج مباح فان كان فيه نية الاعفاف والنسل واقرنت به تلك النية كان فضيلة . قال الكمال بل لو فرضنا ان النكاح لم يقترن بنية كان فيه فضل من جهة ان الرجل أو المرأة كان كل منهما متمكنا من قضاء شهوته بغير طريق الزواج المشروع فالعدول عن غير المشروع الى المشروع مع ما يعلمه من ان طريق المشروع قد يستلزم اثقالا فيه فقد ترك المعصية وعليها ثاب . كيف وقد وعد العون من الله تعالى لاستحسان حاله . قال صلى الله عليه وسلم «ثلاثة حق على الله عونهم المجاهد في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الاداء والنكاح الذي يريد العفاف» . صححه الترمذي والحاكم . ومن هذه يعلم ان حكم الزواج شرعا دائر بين كونه فرضا وذلك في حال خوف الوقوع في الزنا وعدم التمكن من التحرز عنه إلا بالزواج وكونه واجبا وذلك في حال خوف الوقوع في الزنا وغلبة ظن انه لا يمكن التحرز عنه إلا بالزواج . وكونه حراما عند العلم قطعاً بالجور اذا تزوج . ومكروها تحريما اذا غلب على ظنه الجور . وكونه سنة والاشتغال به أفضل من التخلي للنوافل أو انه مباح ندب الشارع اليه وحض الناس عليه وذلك حال الاعتدال . وكلامنا انما هو في حال الاعتدال وأدنى صفة

لإبطاله بقطع النظر عن صحة النقل وعدمه وايضاً يبعد كل البعد ان ابن شبرمة ومن ذكر معه يستدلون بهذه الآية على منع زواج الصغير والصغيرة وتزويجهما. ويقولون انه لو جاز لم يكن لهذا فائدة وذلك لأن الآية انما سبقت لما يتعلق بأموال اليتامى الصغار ولا دلالة فيها على منع تزويج الصغير والصغيرة لا بطريق العبارة ولا بطريق الإشارة ولا بطريق آخر من طريق الدلالات

والى كافة العلماء بيان ذلك فنقول : قال تعالى في أول سورة النساء «وآتوا اليتامى أموالهم» قال المفسرون جميعاً فيما نعلم الخطاب للأوصياء والاولياء والمراد بإيتاء الاموال إما تركها سالمة غير متعرض لها بسوء وإما الإيتاء بالفعل والمراد باليتامى اما معناه اللغوي فيشمل الكبار والصغار فهو حقيقة في ذلك وارد على أصل اللغة واما مجاز باعتبار ما كان لأن إيتاء المال بالفعل انما يكون بعد البلوغ . ثم قال تعالى في تلك السورة « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » قال المفسرون هذا رجوع الى بيان بقية الأحكام المتعلقة بأموال اليتامى وتفصيل ما أجمل فيما سبق من شرط إيتائها وكيفيته أثر بيان الأحكام المتعلقة بالانفس أعنى الزواج وبيان بعض الحقوق المتعلقة بالاجنيات من حيث النفس ومن حيث المال استطراداً إذ الخطاب كما يدل عليه كلام عكرمة للاولياء وصرح هو وابن جبير بأن المراد من السفهاء اليتامى ومن أموالكم أموالهم ثم قال عز من

قائل بعد ذلك « وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم » قال شيخ الاسلام ان هذا شروع في تعيين وقت تسليم أموال اليتامى اليهم وبيان شرطه بعد الأمر بإيتائها على الاطلاق والنهي عنه عند كون أصحابها سفهاء . وقال غيره ان هذا رجوع الى بيان الأحكام المتعلقة بأموال اليتامى لا شروع . وأياً كان فقد أطبق المفسرون على ان الابتلاء معناه الاختبار وعلى ان معنى الآية واختبروا من عندكم من اليتامى بتتبع أحوالهم في الاهتداء الى ضبط الاموال وحسن التصرف فيها وجربوهم بما يليق بمجالهم غير ان أبا حنيفة قد اقتصر في الاختبار على الاهتداء الى ما ذكر وزاد الشافعي على هذا الاهتداء الاهتداء الى الصلاح في الدين . واتفق الأمامان رضى الله عنهما على ان هذا الاختبار يكون قبل البلوغ وظاهر الآية يشهد لهما لما تدل عليه (حتى) التي هي للغاية غير انهما اختلفا في طريق الاختبار فقال أبو حنيفة يكون ذلك بأذن الولي أو الوصي لليتيم في ان يباشر البيع والشراء مثلاً . وقال الشافعي لا يكون بذلك بل يكون بدونه على حسب ما يليق بالحال بأن يمرنه على كيفية البيع والشراء حتى اذا جاء وقت البيع أو الشراء باشره الولي أو الوصي . وذلك لأن الاذن في مباشرة البيع والشراء مثلاً يتوقف على دفع المال لليتيم . ودفع المال اليه لا يكون إلا بعد البلوغ وابتناس الرشد والفرض الاختبار قبل ذلك

إذا علمت هذا تعلم ان الآية لا دلالة فيها على منع تزويج الصغير والصغيرة قبل البلوغ حتى يقال انه لو جاز التزويج قبل البلوغ لم يكن لهذا قاعدة وما هو الشيء الذي لا تكون قاعدة في هذه الآية اذا جاز التزويج قبل البلوغ وقد علمت معناها الذي اطبق عليه المفسرون

على ان هذا المذهب يعد كونه غير مدون ولا أصحاب له يعتمد عليهم في النقل مصادم لصريح قوله تعالى (واللاتي يؤسن من الحيض من نسائكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن) قال صاحب المبسوط بين الله تعالى عدة الصغيرة وسبب العدة شرعا هو النكاح وذلك دليل على تصور زواج الصغيرة ومصادم ايضا لقوله تعالى (وان ختم ان لا تسقطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء) فان هذا القول انما يتحقق اذا كان زواج اليتيمة جائزا وقد اخرج البخاري ومسلم والنسائي والبيهقي في سننه عن عروة بن الزبير انه سأل عائشة رضى الله عنها عن هذه الآية فقالت يا ابن اختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها يشركها في مالها ويعجبه مالها وجمالها فيريد ان يتزوجها من غير ان يسقط في صداقها فيعطى مثل ما يعطى غيره قهوا ان ينكحوهن إلا ان يسقطوا لهن ويلغوا بهن أعلى ستهن في الصداق وأمروا ان ينكحوا ما طاب لهم من النساء (فالمراد من اليتامى التزوج بهن

وقال مالك الاختبار يكون بعد البلوغ . وقوله تعالى (حتى اذا بلغوا النكاح) معناه على ما اتفق عليه المفسرون حتى اذا بلغوا الحلم وحد البلوغ سواء كان ذلك بالحيض والاحتلام أو بالسن بالنظر الى الصغيرة أو بالسن أو الاحتلام بالنظر الى الصغير ويستوى في ذلك المعنى ان يكون لفظ النكاح في الآية بمعنى العقد أو بمعنى الوطء وان قال الحنفية انه حقيقة في الوطء والشافعية انه حقيقة في العقد . وقد جاء بمعنى الوطء في قوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم) فلا وجه للقول بأنه لم يجز في القرآن إلا بمعنى العقد . وقالوا جميعا ان معنى قوله تعالى « فان آتستم منهم رشداً » ان أحسستم أو تبينتم اهتداء الى ضبط الاموال وحسن التصرف أو الى ذلك وصالح في الدين على ما سبق من الخلاف فادفعوا الى اليتامى أموالهم عقب البلوغ بدور تأخير فحتى للابتلاء والغاية واذا بلغوا النكاح جملة شرطية جعلت غاية للابتلاء وفعل الشرط بلغوا وجوابه الشرطية الثانية فكان دفع الأموال معلقا على شرطين . الوصول الى حد البلوغ وايناس الرشد . ولذلك قال الفخر الرازي لا شك ان المراد من ابتلاء اليتامى المأمور به ابتلاؤهم فيما يتعلق بمصالح حفظ المال . وقد قال الله تعالى بعد ذلك الأمر « فان آتستم منهم رشداً » فيجب ان يكون المراد فان آتستم منهم رشدا في ضبط مصالحهم فانه ان لم يكن المراد ذلك تفكك النظم ولم يبق للبعض تعلق بالبعض . انتهى

والقرينة على ذلك الجواب فانه صريح فيه والربط يقتضيه والمراد من النساء غير اليتامى كما صرح به الحميراء رضى الله عنها بدلالة المعنى عليه وإشارة لفظ النساء اليه . وقد روى ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن عائشة رضى الله عنهما مثل ما رواه البخارى ومسلم والنسائى والبيهقى عن عروة فهذا دليل على جواز تزويج اليتيمة

وقد زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت عمه حمزة من عمر ابن أبي سلمة وهى صغيرة . وقد تزوج قدامة بن مظعون بنت الزبير يوم ولدت وقال ان ميت فى خير ورثتى وان عشت فى بنت الزبير . وزوج ابن عمر بنتا له صغيرة من عروة بن الزبير وزوج عروة بن الزبير بنت اخيه ابن اخته وهما صغيران

ووهب رجل ابنته الصغيرة من عبد الله بن الحسن فأجاز ذلك علي رضى الله عنه وزوجت امرأة ابن مسعود بنتا لها صغيرة ابنا للمسيب ابن نجبة فأجاز ذلك عبد الله

قال فى المبسوط ولكن أبا بكر الاصم لم يسمع هذه الاحاديث ثم قال والمعنى فيه ان النكاح من جملة المصالح وضعا فى حق الذكور والاناث جميعا وهو يشتمل على اغراض ومقاصد لا تتوفر إلا بين الاكفاء . والكف لا يتفق فى كل وقت فكانت الحاجة ماسة الى اثبات الولاية الاولى فى صغرها لانه لو انتظر بلوغها لفات ذلك الكف ولا يوجد مثله . ولما

كان هذا العقد يعقد للعمر بتحقيق الحاجة الى ما هو من مقاصد هذا العقد فجعل تلك الحاجة كالتحقة فى الحال باثبات الولاية الاولى . انتهى وبعد ان حكى صاحب البدائع ان لا خلاف فى تزويج الاب والجد قال يحكى عن عثمان البتى وابن شبرمة بهذا اللفظ الذى يفيد ضعف النقل عنهما كما ذكرنا استدلالا بقول مجواز تزويج الاب والجد للصغير والصغيرة بقوله تعالى « وانكحوا الايامى منكم » وقال الأئمة اسم للأنثى من بنات آدم كبيرة كانت أو صغيرة لا زوج لها وكلمة من ان كانت للتبعيض يكون هذا خطابا للآباء . وان كانت للجنس يكون خطابا للجنس المؤمنين وعموم الخطاب يتناول الاب والجد وانكح الصديق رضى الله عنه عائشة وهى بنت ست سنين وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج على ابنته أم كلثوم وهى صغيرة من عمر بن الخطاب وزوج عبد الله ابن عمر ابنته وهى صغيرة عروة بن الزبير . وبه تبين ان قولها خرج مخالفا لاجماع الصحابة فكان مردودا . وأما قولها ان حكم النكاح يبق بعد البلوغ فتعم ولكن بالانكاح السابق لا بانكاح مبتدأ بعد البلوغ وهذا جائز كما فى البيع فان لها ولاية بيع ما للصغير وإن كان حكم البيع وهو الملك يبق بعد البلوغ لما قلنا فكذا هذا اه

وقال الكمال فى فتح القدير بعد ان استدل

على جواز زواج الصغير والصغيرة بقوله تعالى « واللاتى لم يحضن » فبطل به منع ابن شبرمة وأبى بكر بن الاصم منه وتزوج أبى بكر عائشة رضى الله عنهما وهى بنت ست نص قريب من المتواتر اهـ

فكان هذا المذهب مذهباً باطلاً مردوداً مخالفاً لصريح الكتاب والسنة والاجماع فلا يجوز العمل به

سلمنا صحة النقل عن ذكرنا وان المذهب مذهب صحيح يجوز العمل به لكن أصحاب المذكرة والاستاذ الشيخ الحضرى فى مقاله لم يعملوا بهذا المذهب ولا بغيره من مذاهب علماء المسلمين وذلك لأن ابن شبرمة وعثمان البتّى وأبى بكر بن الاصم انما خالفوا على فرض صحة النقل عنهم فى تزويج الصغير والصغيرة قبل بلوغها لا بالحيض ولا بالاحتلام ولا بالسن ولا يوجد من علماء المسلمين قاطبة من يقول بأن بلوغ الصغير والصغيرة لا يكون إلا بالسن بل الاجماع من العلماء سلفاً وخلفاً الى يومنا هذا قائم على ان البلوغ فى الصغيرة إما بالحبل أو بالحيض أو بالسن . وفى الصغير إما بالاحبال أو الاحتلام أو السن . وانه لا يصار الى اعتبار البلوغ بالسن إلا اذا انعدم الحبل والحيض والاحتلام فى الصغيرة وانعدم الاحبال والاحتلام فى الصغير وأما اذا وجد شيء مما ذكر فى الصغير أو الصغيرة فقد بلغت هى وبلغ هو التكاح أى حد بلوغ الحلم وصارا مكافئين باجماع المسلمين فكان

حصر بلوغ الصغير والصغيرة فى كونه بالسن ودعوى انه اضبط اماره للبلوغ كما جاء فى المذكرة وفى مقال الاستاذ الشيخ الحضرى مخالفاً لكتاب الله وسنة رسول الله واجماع المسلمين . فالقرآن دال والاجماع قائم على ان الصبي والصبية متى بلغا الحلم بأن حاضت الصبية أو احتلمت أو حبلت وكانت رشيدة وقت بلوغها وجب تسليم أموالها اليها بدون تأخير ولو كانت بنت تسع سنين . وكذلك الصبي اذا احتلم أو أحبل امرأته وتبين رشده وقت البلوغ وجب تسليم أمواله اليه ولو كانت منه اثنتى عشرة سنة بدون تأخير ولا اعتبار بالسن فى هاتين الحالتين . أما اذا لم تحض الصبية ولم تحتلم ولم تحبل ولم يحتلم الصبي ولم يحبل امرأته كان بلوغهما حينئذ بالسن وهو خمس عشرة سنة عند الشافعى وأبى يوسف ومحمد وهى رواية عن أبى حنيفة وعليها الفتوى عند الحنفية كما ان العادة الفاشية ان الصبي والصبية يصلحان للزواج وثمراته فى هذه المدة ولا يتأخران عنها

وشاع عن الامام الاعظم ان السن للصغير ثمان عشرة سنة وللصبية سبع عشرة سنة وعلى كل حال فاعتبار السن اماره للبلوغ وحداً له متأخر بالاجماع عن اعتبار الحيض والاحتلام حدّاً للبلوغ وأماره له فلا يصار اليه إلا عند عدمهما لا فرق فى ذلك بين ان يزوج الانسان نفسه أو يزوجه وليه باذنه على اختلاف المذاهب

وتفصيل في ذلك وبين ان يملك التصرف في ماله ومتى بلغ بالسن على اختلاف المذاهب فان كان رشيداً وجب تسليم ماله اليه عقب بلوغه هذه السن . وإن كان سفيهاً وجب الحجر عليه على قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد ومن وافقهم ولا يحجر عليه عند أبي حنيفة بل يؤخر دفع ماله اليه الى ان تبلغ سنه خمسة وعشرين سنة فان بلغ تلك السن سلم اليه ماله على كل حال وأما ما أجاب به الاستاذ الفاضل الشيخ الحضري عن السؤال الرابع الذي هو (ما الرأي فيمن يبلغ بعلامات البلوغ قبل هذه السن ؟ بانه لا يعلم تفصيلاً لمذهب ابن شبرمة في ذلك فنقول له :

إذا كنت لا تعلم تفصيلاً لمذهب ابن شبرمة فيمن يبلغ بعلامات البلوغ قبل هذه السن فلم يكن حد البلوغ معلوماً عند ابن شبرمة فلا يعلم حد الصغر فيكون مذهبه مجهولاً عندنا فلا يجوز الأخذ به . ومع ذلك فذهب ابن شبرمة وعثمان البتي وأبي بكر ابن الأصم لم يكن مدوناً وليس له أصحاب تعلقوه بطريق صحيح وان ما علمناه مما ذكره بعض علماء المذاهب الاخرى لصاحب المبسوط وصاحب البدايا وصاحب الفتح وهؤلاء قد ذكروه مجملًا . ومع ذلك فهؤلاء يصرحون بأن هؤلاء العلماء الثلاثة لم يخالفوا إلا في تزويج الصغير والصغيرة قبل البلوغ وأطلقوا اعتماداً على ما هو متفق عليه بين الجميع من ان البلوغ كما

يكون بالسن يكون بغيرها قبل هذه السن على ما نطق به الكتاب والسنة وعقيدة المبسوط قال : بخلاف ما يقوله ابن شبرمة وأبو بكر الاصم انه لا يزوج الصغير والصغيرة حتى يبلغا لقوله تعالى « حتى اذا بلغوا النكاح » اه فكان المنع في هذا المذهب منيا بالبلوغ بأى اشارة كانت كما هو المراد من قوله تعالى « حتى اذا بلغوا النكاح » على ما فصلناه وقال في البدائع جملة الكلام فيه انه لا خلاف في ان للأب والجد ولاية النكاح إلا شئ يحكى عن عثمان البتي وابن شبرمة انهما قالوا ليس لهما ولاية التزويج واستدل لهما بأن حكم الزواج اذا ثبت لا يقتصر على حال الصغر بل يدوم ويبقى الى ما بعد البلوغ الى آخر ما استدل به لهما مما هو صريح في ان منعهما مقيد بحال الصغر وأما بعد البلوغ فلا خلاف لأحد في جواز التزويج والتزوج . وهل بمجرد عدم علم الاستاذ الشيخ الحضري بتفصيل هذا المذهب فيمن يبلغ بعلامات البلوغ قبل هذه السن ثبت ان هناك خلافاً ومذهباً في عدم اعتبار علامات البلوغ في هذه السن وان لم ينقل العلماء خلافاً في ذلك خصوصاً مع الاجماع على ان التكليف مرفوع عن الصبي حتى يحتلم وعن الصبية حتى تحيض

وأما مقاله في مقاله المنشور بجريدة الاهرام نمرة ١٤٢٣٦ في يوم السبت ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ من ان الاصوليين اشترطوا في العلل التي تناط

ومن هذا تعلم انه لامعنى لقول اصحاب المذكورة (اتفق العلماء على بطلان العقد اذا بشره غير مميز الخ) بل هو لغو من القول وخروج عن الموضوع ولا علاقة له به لأن الكلام ليس في مباشرة غير المميز عقد الزواج ولا في مباشرة المميز له وانما الكلام في مباشرة ولي الصغير والصغيرة تزويجهما حال الصغر بلا فرق بين مميز وغير مميز كما انه لامعنى لقول اصحاب المذكورة (اتفقت كلمة الحنفية انه بعد البلوغ لا جبر لأحد في عقد الزواج) فإنه خروج عن الموضوع ايضاً لأن الكلام ليس في الجبر وعدم الجبر على ان قولهم فيها (لأن البلوغ اية الرشد واستكمال العقل) يهدم جميع ما قصدوه من المقدمات التي ذكروها في المذكورة ويطل ما يريدون ترويجه بناء عليها من جواز تحديد السن للزواج . وذلك لأنهم متى اعترفوا بأن البلوغ اية الرشد واستكمال العقل وكان البلوغ باجماع المسلمين كما يكون بالسن على التفصيل الذي قدمناه عند عدم الحيض والاحتلام للصبي وعدم الاحتلام للصبي يكون بالحيض والاحتلام متى بلغت تسع سنين والاحتلام للصبي اذا بلغ اثنتي عشرة سنة ولو لم يبلغ كل منهما السن التي حددوها للزواجه فكان تحديد السن بما حددوه للزواج مخالفاً للكتاب والسنة والاجماع كما أن ما ذكره بالمذكورة من اختلاف العلماء على فرض صحة الخلاف في جواز تزويج الصغير والصغيرة

بها الاحكام ان تكون أوصافاً ظاهرة منضبطة وعلامات البلوغ وأن تكن منضبطة ليست بظاهرة الى آخر ما قال - فتقول له ان علامات البلوغ ظاهرة منضبطة التي منها الحيض والاحتلام والحبل والاحبال . وكما اعتبر الشارع هذه الامارات في البلوغ فقد اعتبر الحيض اماره في العدة في ذوات الحيض لاقضائها . وتعرف براءة الرحم حتى على القول بأن عدة ذوات الحيض بالاطهار لأن الاطهار التي تنقضي بها العدة انما تعرف بالحيض وكما اعتبر الشارع الحيض فيما ذكر قد اعتبره واعتبر الاحتلام في توجه خطاب التكليف وأجرى على كل بنت حاضت أو احتلمت وابن احتلم أحكام البالغين المكلفين فان كان لدى حضرة الاستاذ علم بأن في هذا خلافاً فليد لنا على مذهب المخالف . وكذلك الشارع اعتبر الحبل علة لايقاف نصيب الحمل في الميراث ولوجوب الحد على من حملت من الزنا على ان الميثب للحكم في مورد النص هو النص لا العلل . وأما ما في دعوى الحيض من البلاء على الأزواج والزوجات فهذا منشأ عدم التزام الشرع والعمل به على فرض أن الدعاوى تخالف الواقع قال تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر) وبالجملة فارتكاب مخالفة الحكم لا ينسخ الحكم .

قبل البلوغ لا ينبغي عليه جواز تحديد السن التي حددها للزواج . لان الصغير أو الصغيرة اذا بلغا بغير السن فقد بلغا الحلم وحل تزويج نفسه إن كان ذكراً أو تزوج نفسها أو يزوجها وليها جبراً أو ندباً ان كانت انثى بكرة أو ثيباً

كما أن قول اصحاب المذكرة (إن من اللازم ان يناط من الزواج بسن الرشد بالنسبة لكل من الزوجين الخ) قول باطل لأن ذلك يقتضى ان هناك شرعاً سنّاً للزواج وسناً للرشد بل ان الصبي والصبية متى بلغا الحلم بأى اماره من امارات البلوغ سواء كان بأماره السن أو بالأمارات الاخرى التي تكون قبل السن ان كان رشيداً مهتد لضبط ماله سلم اليه ماله وان لم يكن كذلك بأن كان سفياً يحجر عليه أو لا يحجر على الخلاف السابق وأما حد البلوغ فلا فرق فيه بين الزواج وغيره .

وأما استدلال الاستاذ الحضري واصحاب المذكرة لمذهب ابن شبرمة ومن معه بقوله صلى الله عليه وسلم (لاتنكح اليتيمة حتى تستأمر) وقوله عليه الصلاة والسلام (لايم بعد الحلم) فهو استدلال لا يرضاه صاحب المذهب المذكور فإن الحديث الاول يدل بمنطوقه على أن اليتيمة وهى التى لا أب لها لاتنكح حتى تستأمر على معنى حتى تبلغ وتستأذن كما يقول ذلك الشافعى أو ان المراد باليتيمة باعتبار ما كان كما يقول بذلك أبو حنيفة ويدل بمفهوم المخالفة

على أن الصغيرة التى لها أب ينكحها ابوها كما ان الحديث الثانى يدل بمنطوقه على ان اليتيم ينتقى بعد الحلم ولو بالحيفض أو بالاختلام ولو لم تبلغ البنت ست عشرة سنة ولا الابن ثمانى عشرة سنة وقد ذكر صاحب المبسوط هذين الحديثين وجعلهما دليلين للامام الشافعى الشافى رضى الله عنه على مذهبه من انه لايجوز لغير الاب والجد تزويج الصغير والصغيرة وأما الاب والجد فلهما تزويجهما عملاً فى ذلك بمنطوق الحديث ومفهومه المذكور فكيف يمكن الاستدلال بهذين الحديثين لمذهب بن شبرمة ومن معه وهم يمنعون تزويج الصغير والصغيرة مطلقاً ولا أدرى من أين قالوا الاستدلال بهذين الحديثين لمذهب المانعين لتزويج الصغير والصغيرة

وأما ما اشتمل عليه مقال الاستاذ الشيخ الحضرى والمذكرة من التعاليل لهذا المذهب فليس شئ منها يصلح دليلاً وذلك لانحصار الدليل الشرعى فى الكتاب والسنة والاجماع والقياس الصحيح وليس ما ذكره من العلل واحداً منها

أما انه ليس من الكتاب والسنة والاجماع فظاهر . وأما انه ليس بقياس فلانهم لم يذكروا الاصل المقيس عليه من الكتاب أو السنة أو الاجماع وعلى فرض انه قياس صحيح فهو فى مقابلة الكتاب والسنة والاجماع فلا يعول عليه ولا يلتفت اليه

المصلحة التي تقتضيه على ما فصلناه بمحاضراتنا التي قرأناها بمدرسة الحقوق الملكية في أوائل ديسمبر سنة ١٩١٩ ونشرت بمجلة الاحكام الشرعية في ٢١ ديسمبر من تلك السنة في عدد ٣ وجرى على ذلك العمل وأصحاب المذكرة لم يبينوا فيها وجه المصلحة العامة التي اقتضت هذا التخصيص فانه ليس معنى هذا التخصيص وما فهموه من ان ولي الأمر يمنع جميع قضاة من ان ينظروا حادثة يخرجها عن اختصاصهم جميعاً ولا ينصب لها قاضياً يفصل الخصومات فيها هو الشأن فيما قضت به المذكرة فان جميع حوادث الزواج الذي يقع قبل سن ست عشرة سنة للبنات أو ثمانى عشرة سنة للبنين قد منع جميع قضاة مصر عن ان ينظروا فيها وقولهم في المادة إلا بالأمر لا يغنى شيئاً ولا يقتضى نصب قاض بالفعل ينظر في تلك الحوادث بل معنى تخصيص القضاء الذي تقتضيه المصلحة ان ينقسم ولي الأمر جميعاً أما كن مملكته الى دوائر متعددة فيجعل لكل دائرة محكمة تحكم في قضايا القاطنين بها في حوادثهم ويقسم الحوادث كذلك بين قضاة تلك المحاكم فيجعل ما يخرج من اختصاص هذا القاضي داخلاً في اختصاص ذاك القاضي وعلى هذا لا يوجد مكان في المملكة أو حادثة لرعايا ولي الأمر إلا ولها قاض يفصل فيها خصوصاً اذا كانت تلك الحوادث في الحقوق المشتركة بين كونها حق

وأما ما قالوه ترويحاً لتحديد سن الزواج من ان الزواج في الصغر يترتب عليه المفسد التي ذكروها ويضر بصحة الصغير والصغيرة فغير مسلم به لانه لم يقل أحد من المسلمين بأن الزواج فيه مفسدة لا في وقت الصغر ولا في وقت الكبر. والاطباء مختلفون في ان الافضل التبكير بالزواج أو التأخير واختلافهم يوجب شك في أقوالهم. على انه لا يمكن لما قل ان يقول ان مجرد حصول عقد الزواج يحصل الضرر لصحة الصغير أو الصغيرة وإنما الذي يتوهم ان يقال انما هو في الوطء وأما المقد فلا يترتب عليه شيء أصلاً فلا وجه لتحديد السن له على انه لا وجه للقول لترتب الفساد أو الضرر بالصحة اذا كانت الصغيرة تشتهي وبلغت السن التي تطبق فيه الوطء ولو لم تبلغ حد البلوغ في الشرع فانه لو كان في ذلك أدنى مفسدة ما أمر الله به في كتابه ورسول الله في سنته وأجمعت الأمة على سنيته أو اباحت (قل أنتم أعلم من الله) (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)

وأما ما رتبه اصحاب المذكرة على تلك المقدمات التي أطلوا فيها بلا طائل من ان المنصوص عليه شرعاً ان لولى الأمر ولاية تخصيص القضاء الخ فضلاً عن كون ذلك لا يتفرع على تلك المقدمات ولا يبنى عليها ولا علاقة بينه وبينها لأن كون ولي الأمر يملك التخصيص معلوم للخاص والعام ومبناه على وجوه

الله سبحانه وكونها حق العبد كالزواج والطلاق أو الحقوق الخالصة لله تعالى . فان الزواج بما فيه من حقوق أحد الزوجين على الآخر حق العباد ولا يترتب عليه من الحل والحرمة من حقوق الله تعالى . كما ان الطلاق من حقوق العباد من وجه ومن حقوق الله من وجه آخر . وذلك لأن الشأن في الحقوق المشتركة أو الخالصة لله تعالى للحاكم وولي الأمر فيجب ان يكون لها قاض يفصل فيها أو يفصل فيها ولي الأمر بنفسه على ان التخصيص على فرض وجود المصلحة وان لم تظهر إنما هو فيما أضيف على المادة غرة ١٠١ من قانون سنة ١٩١٠ وأما ما أضيف على المادة غرة ٣٦٦ من ذلك القانون من انه (لا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على الزواج المسند الى ما قبل العمل بهذا القانون) فليس من التخصيص في شيء بل هو نهي عن مباشرة عقد الزواج والمصادقة عليه مسنداً الى ما قبل العمل بذلك القانون لأن كلاً من المباشرة والمصادقة ليس من عمل القاضي بل ان الذي يباشر عقد الزواج أو يتصادق عليه أما الزوجان أو وكيلهما ان كانا بالغين بالسن أو بغيره أو وليهما ان كانا قاصرين أو ولي القاصر ووكيل البالغ وأما المأذون فوظيفته تلقين صيغة العقد لمن يحتاج الى التلقين والكتابة في دفتره وتحصيل ما فرضته الحكومة من الرسوم . فعقد الزواج متى كان

مستوفياً أركانه وشروطه كان صحيحاً شرعاً حضر المأذون أو لم يحضر كتب أو لم يكتب فضلاً عن كون عقد الزواج أدنى مراتبه السنوية المؤكدة أو الإباحة التي ندب الشارع الى فعلها فهو من الأمور الخاصة لا من الأمور العامة ولا يجوز النهي عنه كما لا يجوز نهى الانسان عن بيع ملكه اذا كان عاقلاً بالغاً رشيداً ولم يحجر عليه الدين فضلاً عن ان تحديد سن الزواج والنهي عن مباشرة عقده قبل هذه السن المحددة يقتضي تحريم الحلال الذي ندب الشارع اليه وحض الناس اليه أو تحريم السنة المؤكدة وكلا الأمرين معصية باجماع المسلمين . أما قول حضرة الأستاذ الشيخ الحضري (أما الاعتراض على ذلك بما يوجد من تحريم حلال واحلال حرام فلا محل له ما دامت هناك مذاهب مختلفة) فنقول له يا حضرة الأستاذ ان الخلاف على فرض انه خلاف معتبر إنما هو في الصغير والصغيرة قبل البلوغ وأما بعد البلوغ ولو قبل بلوغ السن المحدد للصغير والصغيرة فليس هناك مذاهب مختلفة بل اجماع المسلمين وسنة سيد المرسلين كلها متفقة على ان الصبية اذا بلغت والصبي اذا بلغ الحلم بأي أمانة كانت كان كل منهما بالغاً شرعاً لا يخالف في زواجه أحد من العلماء ولو لم تبلغ البنت ست عشر سنة والابن ثمان عشرة سنة . وقد صرح الفقهاء قاطبة بأن البنت اذا بلغت تسع سنين وادعت الحيض

في ذلك تحريم الحلال وإحلال الحرام . وما قلناه في البنت اذا بلغت تسع سنين وحاضت أو احتلمت وتزوجت يقال ايضاً في الابن اذا بلغ اثنتي عشرة سنة واحتلم وتزوج وأحبل زوجته ثم جاء آخر يدعى ان تلك الزوجة زوجته وكان المدعى يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة والاول لم يبلغ تلك السن ولم تبلغ الزوجة ايضاً سن ست عشرة سنة بل بلغت بغير السن فإذا يصنع القاضي أيحكم للسابق كما قضى به الشرع أم يحكم للثاني كما قضى به الرأي المخالف للشرع إني اعتقد والله على ما أقول وكيل أنك واصحاب المذكرة لا تقولون بجواز حكم القاضي للثاني بل بوجوب الحكم للاول وأنكم لا تخالفون في هذا ولا تستطيعون المخالفة فيه لما في المخالفة من مخالفة الكتاب والسنة والاجماع ولا يسمي إزاء ما وقع الا ان اقول كما قال صاحب الروض من أئمة الشافعية من قلاد العلماء وأقدم اعذرا . وعلى الذي أفتى الخ . هذه نصيحتنا قدمها لاولياء الامور وعامة المسلمين عسى الله ان يهدينا جميعاً الى سواء السبيل ويغفر لنا خطايانا وهو حسبنا ونعم الوكيل ما

محمد بن خيث

أو الاحتلام تصدق في ذلك وكانت بالغة شرعاً وكذا الابن اذا بلغ اثنتي عشرة سنة وادعى الاحتلام صدق في ذلك وكان بالغاً شرعاً وان وجدت أحداً يخالف فيما قلنا فعليك البيان فلو فرضنا أن البنت اذا تزوجت بعد البلوغ زواجاً صحيحاً شرعاً ولم تبلغ ذلك السن المحدد ليست تلك البنت تحل شرعاً لهذا الزوج الذي تزوجها وتحرم على غيره ولا يحل لاحد غير هذا الزوج ان يتزوجها مادامت في عصمته ووطؤها حلال لهذا الزوج حرام على غيره . فلو فرضنا انها مكثت مع هذا الزوج مدة ثم ادعى آخر بعد ان بلغ سنها ست عشر سنة انه تزوجها بنكاح صحيح شرعي وادعاهما الاول كذلك اليس الحكم الشرعي يقتضي ان يحكم لاسبقهما تاريخاً ولو كان زواجه بها قبل ان تبلغ السن المحددة ؟ فأذن ماذا يصنع القاضي أيحكم بمقتضى الشرع للاول وقد كان زواجه بها قبل ان تبلغ السن المحددة المذكورة ويخالف ما تجبذه من ذلك التخصيص أو ذلك النهي وهو معزول بمقتضى ذلك التخصيص عن أن يحكم بالزواج قبل بلوغ هذا السن أو يحكم للزوج الثاني وقد أمره الله ان يحكم للزوج الاول لا للثاني لأن زواجه باطل بالاجماع. اليس

قوانين وقارات ومنشورات

منشور ٤٢ سنة ١٩٢٣

في الحجر على من له ولي شرعى والاموال
التي تعود فيها الولاية للولى أو لا تعود
تبين للوزارة من مراجعة بعض القضايا
ان المجالس الحسبية تقر احيانا عدم اختصاصها
بالنظر في طلبات توقيع الحجر على من يكون
له ولي شرعى استناداً على المادة « ١٦ » من
لائحة المجالس الحسبية كما انها اختلفت فيما اذا
كانت الولاية تعود للولى الشرعى اذا حجر
على شخص له ولي .

ونظراً الى ان مجرد وجود ولي شرعى
لشخص لا يمنع من توقيع الحجر عليه متى
توفرت الاسباب الداعية له ليكون ذلك حداً
فاصلاً بين التصرف النافذ وغير النافذ، وهذا
لا يناقض ما قضت به المادة « ١٦ » المذكورة
لان الغرض منها ان المجلس لا يتعرض لاقامة
ولى فى الحالة التي نصت عليها، فأذا كان الحجر
للسفه مع وجود الولى فلا تعود الولاية لهذا
الولى ويجب تعيين قيم على المحجور عليه ، اما
اذا كان الحجر للمعه او الجنون فتستمر الولاية
للولى الشرعى اذا بلغ الشخص معتوها او
مجنوناً ، ، فأن بلغ الشخص عاقلاً ثم طرأ عليه
المعه او الجنون فلا تعود الولاية عليه لايه
قياساً ، وقد اخذ بهذا رأى الاخير المجلس
الحسبي العالى بقراره الرقيم ٢٤ يونيه سنة
١٩٢٣ لأن من مصلحة المحجور عليه ان

يكون التصرف فى امواله تحت سلطة المجالس
الحسبية ومراقبتها .

لذلك ترى الوزارة لفت المجالس الحسبية
الى العمل بالقواعد المتقدمة

منشور ٤٣ سنة ١٩٢٣

فى عدم جواز التنازل عن مقوى

عديمى الاهلية الثابتة

تبين للوزارة ان بعض المجالس الحسبية
تأذن احياناً بتخفيض قيمة ايجار اطيان عديمى
الاهلية الثابتة بمقتضى عقود الايجار بناء على
تظلم المستأجرين وموافقة النائبين عن عديمى
الاهلية ، ونظراً الى ان هذا التخفيض فى
قيمة الايجار يعتبر تبرعاً وهو غير جائز لأن
المجالس الحسبية لا تملك التبرع من اموال
عديمى الاهلية وليس لها ان تتنازل عن اى
حق ثابت لهم كما انه ليس لها ان تطبق قانون
تخفيض الايجارات لأن المختص بذلك هى
اللجان المنشأة لهذا الغرض بمقتضى القانون
نمرة ١٤ سنة ١٩٢٠

لذلك رأت الوزارة لفت نظر المجالس
الحسبية الى عدم الاذن بالتنازل عن اى حق
ثابت لعديمى الاهلية

منشور نمرة ٤٧ سنة ١٩٢٣

علمت الوزارة ان بعض المحاكم الشرعية

اللازمة للاقامة اقامت الناظر، واذا كان المطلوب الاذن بالتأجير مدة طويلة وتمت الاجراءات تأذن المحكمة بالتأجير بدون سبق قرار بالمواقعة ثانياً - تصدر المحكمة في مواد الاستبدال المنصوص عليها في الفقرة سالفه الذكر قراراً بالمواقعة كاللتبع الآن ولكن لا تعتبر المادة منتهية بذلك القرار بل تؤجل المادة مدة تكفي لمعرفة ان القرار صار نهائياً فاذا صار نهائياً سارت المحكمة في التنفيذ ولا تؤجل المادة لذلك اكثر من ثلاث مرات فان لم يتم التنفيذ قررت حفظها

ثالثاً - تصدر المحكمة قرار التصرف في جميع مواد التصرفات التي لا يتوقف فيها صدور التصرف شرعاً على حضور صاحب الشأن ولو في غيبته وعلى المحكمة في حال غيبته اخطاره بذلك ، فاذا طلب شخص تمكينه من النظر المشروط له وتمت الاجراءات مكنته المحكمة من النظر ولو في غيبته واخطره بذلك

رابعاً - يكتفى بتسجيل القرار الصادر بالتصرف في دفتر قيد قرارات التصرفات عن ضبطه وتسجيله ما عدا التصرفات التي يترتب عليها نقل الملكية كالاستبدال فانها تضبط وتسجل كاللتبع الآن

بناء عليه اقضى نشره للعمل به وابلاغه الى المحاكم الجزئية

أصدرت كثيراً من قرارات المواقعة في مواد التصرفات في الاوقاف وقد بقيت هذه القرارات بدون تنفيذ مدة طويلة ، وقد ظهر للوزارة ان السبب في تأخير تنفيذ هذه القرارات هو ما جرت عليه المحاكم من انها تعتبر المواد منتهية بها فلا تشرف المحكمة على ما يتخذ من الاجراءات لتنفيذها وانها توقف التنفيذ على حضور ارباب الشأن ، وبما انه لا موجب لاصدار قرار بالمواقعة في مواد التصرفات إلا في مواد الاستبدال التي نص القانون رقم ٣٣ سنة ١٩٢٠ على جواز استئناف قرار المواقعة أو عدم المواقعة الصادر فيها كما انه لا موجب لاعتبار المادة منتهية في مواد الاستبدال بقرار المواقعة ، وبما ان كثيراً من التصرفات في الاوقاف يجوز شرعاً صدوره من المحكمة بدون توقف على حضور ارباب الشأن . فلهذا رأت الوزارة رعاية لمصلحة الوقف ومستحقه وانجازاً للعمل في هذه المواد لفت المحاكم الى ما يأتي :-

أولاً - لا تصدر المحاكم في جميع مواد التصرفات ما عدا مواد الاستبدال المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢٠ قراراً بالمواقعة بل بعد تمام الاجراءات التي يتوقف عليها صدور التصرف تصدر المحكمة التصرف نفسه ، فاذا كان المطلوب اقامة ناظر مثلاً وتمت الاجراءات

لزعان

ومن لواذع الكلام قولهم :

“ Qu'est ce que la légalité ?—La sauvegarde des coquins.”

Daniel Darc.

ومنها :

“ Les lois ne modifient les mœurs que très lentement; les mœurs neutralisent les lois tout de suite.”

Vicomte d'Yzarn.

ومنها :

“ L'homme fait les lois, la femme les abroge.”

Alphonse Karr.

ومنها :

“ Deux acquittements valent une condamnation.”

Alfred Capus.

“ Les femmes n'ont pas le sentiment de la justice ; elles lui préfèrent de bonnes injustices... commises à leur profit.”

Philippe Gerfaut.

العدد الرابع	فهرست	السنة الرابعة
صحيفة		
٣١٣	الاتفاقات الجنائية لحضرة الاستاذ على زكي العراقي بك	
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
٢٤٨	٣١٩	تزوير . استعمال ورقة مزورة . تقديم ورقة للنيابة
٢٤٩	٣١٩	تقضى . بيان الواقعة . اسباب . من براءة الى اداة
٢٥٠	٣٢٠	(تقضى . انتداب قضاة المحكمة الابتدائية . عدم ذكر الاسباب)
٢٥١	٣٢٠	(تزوير . عريضة . دعوى . اعلانها ثم قيدها . صفة رسمية)
٢٥٢	٣٢١	(تقضى . انضمام النيابة للمدعى بالحقوق المدنية . امام ثاني درجة فقط . قرار حفظ . حق المدعى المدنى فى رفع الدعوى)
٢٥٣	٣٢٢	(تقضى . تشرد . مراقبة . الاعفاء منها . وجوب الحكم بها)
٢٥٤	٣٢٢	(محكمة الجنايات . سلطتها فى فصل التهم والحكم فيها فرادى)
٢٥٥	٣٢٣	تقضى . تخليف الشاهد الذى عمره ١٤ سنة . لا بطلان
٢٥٦	٣٢٣	تقضى برهن . مال مسروق . سوء النية . لائحة الرهن
٢٥٧	٣٢٣	تزوير . اوراق رسمية . اركان الجريمة . تطهير الترع . عقد اتفاق مسمى من مقتضى الرى
٢٥٨	٣٢٤	بالنيابة عن وزارة الاشغال . (المادتان ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات)
٢٥٩	٣٢٤	حجر . ضعف ادراك و ضعف ارادة
		(تخفيض ايجار اطيان القصر . مجلس حسي . عدم اختصاص)

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٢٦٠	٣٢٥	حجر . تصرف . بيع . تقدير ظروفه
٢٦١	٣٢٥	حجر . استئناف . صفة . المحجور عليه وحده ذو الصفة
٢٦٢	٣٢٥	حجر . سبه وسوء تصرف . تقدير ظروف التصرفات
٢٦٣	٣٢٥	سلب ولاية الجد . تعيين وصي بدله
٢٦٤	٣٢٦	حجر . غفلة
٢٦٥	٣٢٦	مجلس حسبي . البحث في صحة أو عدم صحة ايمان الشخص . تغيير احد الزوجين حاله الشخصية . اختصاص . حجر
٢٦٦	٣٢٧	تصحيح الاحكام . مايجوز . وما لا يجوز
٢٦٧	٣٢٨	دفاتر . تقديمها للمحكمة . سلطة المحكمة . مواد مدنية
٢٦٨	٣٢٨	تخارج . اقرار . الطعن فيه . اهلية المتخارج
٢٦٩	٣٢٨	طرح البحر . توزيعه . جهة الادارة . اختصاص
٢٧٠	٣٢٩	بيع . دفع الثمن . فسخ . اتفاق خاص . العربون . حكمة
٢٧١	٣٣١	ابطال المرافعة . امام محاكم ثانى درجة
٢٧٢	٣٣٢	معارضة . اشهار افلاس . ميعادها
٢٧٣	٣٣٤	استئناف . قيد الاستئناف . انذار بالقيد . مضى الميعاد
٢٧٤	٣٣٤	قادم . ريع الأرض . المادة ٢١١ مدنى
٢٧٥	٣٣٥	قادم . نظام عام . التنازل عنه
٢٧٦	٣٣٦	انتخابات . استئناف القرارات الصادرة من اللجان
٢٧٧	٣٤١	موظف حكومة . اجارة اشخاص . ماهية العلاقة بينهما . احالة على المعاش . قوميون طبي . اختصاص المحاكم . تعويض

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٢٧٨	٣٤٥	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
٢٧٩	٣٤٦	» » » »
٢٨٠	٣٤٧	» المنصورة »
٢٨١	٣٤٨	» » » »
٢٨٢	٣٤٩	» بنى سويف »
٢٨٣	٣٤٩	محكمة الازبكية الجزئية
٢٨٤	٣٥٠	» اللبان »
٢٨٥	٣٥٠	» اخميم »
٢٨٦	٣٥٢	لجنة انتخاب مديرية الغربية
٢٨٧	٣٥٧	» » » » الشرقية
٢٨٨	٣٦٠	» » » »
٢٨٩	٣٦١	» » » »
٢٩٠	٣٦٢	» » » »
٢٩١	٣٦٤	» » » » جرجا
٢٩٢	٣٦٤	» » » »
		رنا . تنازل الزوج . وفاته
		مطل . ارتفاق . جوامع . قادم
		نصب . مزاد كاذب
		غش بضاعة . مادة ٣٠٢ عقوبات
		تزوير . طعن . بعد قتل باب المرافعة
		قادم . اجرة ري الاطيان . مادة ١١٢ مدني
		حوالة . رضا المدين
		طرح بحر . اختصاص . سلطة ادارية . سلطة قضائية
		مجلس النواب . تاليفه . ترشيح . اصوات
		مكررة . الاصوات الزائدة . الغلوفى حيازة
		الاصوات . بطلان
		انتخابات . نمرة التصديق . تقديم الاوراق
		للمديرية . عدول المرشح . المحكمة المختصة
		بالتصديق على توقيعات المندوبين . من هم
		الثلاثون مندوبا . تعدد الترشيح . اصحتها
		اسبقهما فى تاريخ التصديق والتقديم للمديرية
		انتخابات . تعدد الترشيح اسبقية . معناها
		ورقة الترشيح . انكار التوقيع . قيمته . تعدد
		الترشيحات . افضلها
		انتخاب . ترشيح . تركية نفسه . تعدد
		الترشيحات . افضلها
		ترشيح . موظف . محكمة الخط . مجلس حشبي
		لجنة الشياخات والعمد
		ترشيح . موظف . رئيس محكمة الخط . مجلس
		المديرية

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٢٩٣	٣٦٤	لجنة انتخاب مديرية جرجا
٢٩٤	٣٦٨	فتوى شرعية
٢٩٥	٣٦٩	» »
٢٩٦	٣٧٠	» »
٢٩٧	٣٧٠	» »
٢٩٨	٣٧١	» »
٢٩٩	٣٧٢	المحكمة العليا الشرعية
٣٠٠	٣٧٥	محكمة مصر الابتدائية الشرعية
٣٠١	٣٧٧	» » » »
٣٠٢	٣٧٩	» » » »
٣٠٣	٣٨٠	محكمة الاستئناف المختلطة
٣٠٤	٣٨١	» » »
٣٠٥	٣٨٢	» » »
٣٠٦	٣٨٢	» » »
٣٠٧	٣٨٤	» » »
٣٠٨	٣٨٤	» » »
٣٠٩	٣٨٤	» » »
٣١٠	٣٨٥	» المنصورة »
		انتخاب . صفة رئيس محكمة الخط . موطن
		انتخابي . محامى . مكتب فرعى . انتداب القضاة
		ولاية الأب . بيع مال ابنه . فساد الرأى
		وسوء التدبير . شروط صحة البيع
		وقف . استحقاق . توزيعه . موت المستحق
		طلاق . جنون . عنين . تفريق
		زواج . نفقة . تجهيز المبت
		دقائر التاجر . اثبات
		وقف . نظر . عزل . عود النظر . زوال الاوصاف
		استئناف . قيد . وجوب الاعلان
		الاحكام التي تعدى لغير المحكوم عليه .
		طعن . دعوى مستقلة
		وقف . تفسير شرط الواقف . تعريف الفقير .
		الموظف والمستخدم
		محكمة مختلطة . اختصاص . قسمة بين وطنيين .
		رهن الاجنبي . احوال شخصية . نزاع .
		ايقاف . ضرورة . ايمان الشخص
		حكم تهيدى . جواز العدول عنه . تعذر تنفيذه
		مستخدم . رفت . ثقة . مسئولية
		وقف . ريع . الحجز عليه . شرط عدم امكان
		الحجز عليه . بطلان . شرط الحرمان . صحيح
		التماس . حكم تهيدى . حكم تحضيرى
		قرارات هدم المباني . تعرض الحاكم لتنفيذها
		تنفيذ احكام . مسئولية
		بيع . تأخر في دفع بعض الاقساط . فسخ
		تعويض

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣١١	٣٨٥	محكمة مصر المختلطة
٣١٢	٣٨٦	» » »
٣١٣	٣٨٦	استئناف باريس
٣١٤	٣٨٧	» » »
٣١٥	٣٨٨	» » »
٣١٦	٣٨٨	» » »
٣١٧	٣٨٨	» » »
٣١٨	٣٨٩	» » »
٣١٩	٣٨٩	» » »
٣٢٠	٣٨٩	» » »
٣٢١	٣٩٠	» » »
٣٢٢	٣٩٠	» » »
فهرست الابحاث القانونية		
٣٩١	بحث في تحويل الديون التجارية لحضرة الامتاز زكى افندي عريبي المحامى	
٣٩٣	مذكرة محكمة الاستئناف بخصوص تعديل الاختصاص الجنائى	
٣٩٦	صورة المذكرة الملحقة بقانون تحديد سن الزواج	
٣٩٩	تحديد سن الزواج . بحث لحضرة صاحب الفضيلة العلامة الشيخ محمد بنجيت مفتى الديار المصرية سابقاً	

فهرست القوانين والقرارات والمنشورات	صفحة
منشور نمرة ٤٢ سنة ٢٣ في الحجر على من له ولي شرعى والاحوال التى تعود فيها الولاية للولى أولا تعود	٤١٢
منشور نمرة ٤٣ سنة ٢٣ فى عدم جواز التنازل عن حقوق عديمى الاهلية الثابتة	٤١٢
منشور نمرة ٤٧ سنة ٢٣ للمحاكم الشرعية بخصوص إصدار قرارات الموافقة فى مواد التصرفات والاستبدال	٤١٣
لغات	٤١٣
رئيس التحرير: عزيز فنانكى	

المحاضرات

مجلد قضائیت

تعداد فائز الحامیه الاولیہ

"On juge un homme à ses
is, une loi à ses applications.
a Jurisprudence, c'est la loi en
shabillé."

de Monzie

السنة الرابعة

العدد الخامس

عدد فبراير سنة ١٩٢٤

— ... —

الادارة ميدان سوارس نمرة ٣



مطبعة البصرة
بتارح علوي نمرة ٥
تليفون نمرة ٥٦٢٠



قيمة الاشتراك ٦٠
والطلبة ٣٠

بيان

نصدر هذا البيان بكلمتين :

الأولى - ها احصاء بسيط يظهر لك مبلغ تقدم المجلة نحو الكمال . كان عدد الأحكام التي نشرتها المجلة في سنتها الأولى ١٢٠ حكماً . وفي السنة الثانية ١٧٥ حكماً . وفي السنة الثالثة ٤٧١ حكماً . وفي الخمسة شهور الأولى من السنة الرابعة ٤٥٦ حكماً . وإذا سارت الزيادة بهذا الاطراد وصل عدد احكام السنة الرابعة وحدها الى حدود الألف . وكان عدد الاحكام يتراوح بين ١٢ و ١٠ في العدد الواحد فأصبح عدد الاحكام في كل عدد يتراوح بين ٧٠ و ٩٠ حكماً . وكان عدد المشتركين من غير المحامين ٦٠ فأصبح الآن ٥٦٠ وكانت المجلة تنشر احكام المحاكم الاهلية فقط فأصبحت المجلة مقسومة عشرة ابواب : احكام محكمة النقض والابرار . واحكام المجلس الحسبي العالي . واحكام محكمة الاستئناف الاهلية . واحكام المحاكم السككية والجزئية . وقرارات لجان الانتخابات . وفتاوى فضيلة مفتي الديار المصرية . واحكام المحاكم الشرعية . واحكام المحاكم المختلطة . والاحكام الاجنبية . ويليه المنشورات التي تصدرها وزارة الحقانية للمحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية وللمجالس الحسبية ثم منشورات النائب العمومي الى عموم النيابات

وقد اعتدنا ان تفتح المجلة يبحث قانوني في اهم الموضوعات القانونية . وفي اثر الأحكام تنشر ابحاثاً أخرى يكتبها رجال العلم في موضوعات شتى . وفي ذيل المجلة تنشر بعض اقوال مأثورة كما اتنا نزين غلاف المجلة بمحكمة في القضاء أو التشريع باللغة الفرنسية فيها لذة وفكاهة . وقد يكون للكلمة الواحدة منها اثر في النفس ابلغ من مقالة . وانا تنتهز هذه الفرصة لتقديم شكر المجلة الى جميع رجال القانون الذين عاونوها بأحكامهم وابحاثهم . فأن المجلة ملك شائع لجميع رجال القانون في مصر . فمن عاونها بقلعه او بعمله كان له من الله خير الجزاء .

الثانية - صدرنا هذا العدد يبحث في « نظرية الجزاء التهديدي والجزاء القطعي » لحضرة

لأستاذ الفاضل نصيف افندي زكي المحامي

ثم نشرنا في أثرها

عدد	
١١	حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار
٧	أحكام صادرة » المجلس الحسبي العالي
١٠	» » » محكمة الاستئناف الاهلية
١٠	» » » المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٦	احكام شرعية
٨	» صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	» » » الاجنبية
٦٧	ف تكون المجلة ٦٧ حكماً وفتوى

ثم اعقبناها يبحثين في « تحديد سن الزواج » الأول لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ احمد ابراهيم استاذ الفقه والاصول بمدرسة القضاء الشرعي والثاني لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد العزيز الخولي المدرس بمدرسة القضاء الشرعي. ثم نشرنا تقرير السكرتارية عن اعمال مجلس النقابة في سنة ١٩٢٣ ثم ستة منشورات ثلاثة منها من ادارة المجالس الحسينية بوزارة الحفانية وثلاثة من حضرة صاحب المعالي النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية. وختمنا هذا العدد بخمس «لذعات» باللغة الفرنسية. فتكون جملة الاحكام والفتاوى ٦٧ وعدد الابحاث القانونية والشرعية ٣ والمنشورات ٦ والذعات ٥

رئيس تحرير المجلة

عزير فانكي

السنه الرابعه

المحاماة

العدد الخامس

عدد فبراير

نظرية

الجزاء التهديدى والجزاء القطعى

"SYSTÈME DES ASTREINTES"

مقالته الممتعة عن الجزاء التهديدى التى نشرت
في Revue Trimestrielle de Droit Civil.
1903, P. 553.

ان النظرية ترجع الى عهدا Speculum Juris
الذى اصدره Guillaume Durand وتعقب
تطبيق هذه النظرية حتى وصل بها الى تاريخ
القانون الرومانى

ولكن محل النظر هنا ان المحاكم تأمر
بالزام المدين بان يدفع مبلغا معيناً عن كل زمن
من أزمته التأخير باعتبار ان هذا الأمر ليس
قضاء باتا بل مييلا لقهر المدين على تنفيذ تعهد
أو أمر امرت به المحكمة فهو جزاء أو عقوبة
يقضى بها لا على سبيل تقدير الحق بل لارغام
المدين كي يحترم أمر القضاء

وبهذا جاز للمحكمة نفسها ان رأت اصرار
المدين على تعنته ان تضاعف الجزاء حتى يقهر
ويتخذ ما أمرته المحكمة به . ولها الحق ايضا
أن ترفع عنه الجزاء ، بعضه أو كله ، ان اظهر
امثالا للأمر . ولهذا فالجزاء لا يقوم مقام

عرف العلماء ال Astreinte بأنه الزام بمبلغ من
المال يقضى به عن كل يوم أو زمن من ازمته التأخير
الغرض منه قهر المدين المتعنت على تنفيذ ما تعهد
به بهديده بجزاء مالى يمكن ان يزداد الى الحد
الذى يخضعه حتى يحترم تعاقدته وينفذه

وقد احسن المسيو Berryer تعريفه فى رسالة
Des astreintes. Thèse. Paris 1903 . فقال
انه قضاء مؤقت فى المال الغرض منه الوصول
بطريق غير مباشر الى تنفيذ التزام عينا وذلك
بتهديد المحكوم عليه المتعنت بجزاء يكفى
للقضاء على تعنته

ولقد ابتكر القضاء الفرنساوى هذه النظرية
القانونية وسار بها على وتيرة واحدة من زمن بعيد
رغمًا عما ينهال عليها من انتقاد رجال القانون من
الوجهة النظرية . فأن أول ما عرف عن تطبيق هذه
النظرية فى القضاء الفرنسى كان فى سنة ١٨٠٩
(Dalloz. Rep. V. Chose Jugée No. 384 ets.)
وقد ذكر المسيو اسمين Esmein فى

فاذا اعتبرنا هذا الجزاء تعويضاً فالتعويض لا بد ان يكون مقابلاً للضرر الذي حل فعلاً بالدائن وللفائدة التي تقوته *pro tanto* في حين ان في تطبيق نظرية ال *Astreinte* لا يتفق الجزاء مع الضرر مطلقاً ولا يتناسب معه

ب- فأن كان الالتزام جزاءً أو عقوبة فليس للمحكمة ان تقضي بجزاء بطريقة استبدادية غير عادلة . فانه من المسلم به ان لا عقوبة بغير نص *Il n'est pas de peine sans texte*

ج- على ان الغرض الحقيقي من الجزاء التهديدي الوصول الى تنفيذ التعهد عينا *en nature* بخلاف الحكم بالتعويض . ولهذا تكون النتيجة الفعلية لحكم الجزاء التهديدي ان القاضي يشرع طريقة من طرق التنفيذ غير

منصوص عليها قانوناً *B.h. et Barde*

5me edit. *Obligation t, 1 No. 479 p 506 et Luis.*

ودفعاً لبعض هذا الانتقاد نرى المسيو *Planio* قد وضع نظرية الجزاء التهديدي تحت باب تنفيذ التعهدات لا تحت باب التعويضات

د- نضيف الى هذا كله ان في ارجاع الحكم مرة ثانية وثالثة الى القضاء لتعديله أو تخفيضه بين كل آن وآخر فيه تعارض ظاهر مع نظرية قوة الاحكام النهائية

Demolombe t. 24 p 496. 479 Laurent. t. 16. N. 301 Aubry et Rau. t 4 5e Ed. No 12. et 12 quater p 64-66.

Massin. De l'Exécution forcée des obligations de faire ou de ne pas faire. Thèse. Paris 1893. p 429-438.

الضرر الناتج عن عدم الوفاء . فقد لا يكون بين المبلغ المقضى به وبين الضرر الفعلي أي تناسب بل قد لا يوجد اي ضرر وقع فعلاً ، وانما هي عقوبة يقضى بها حتى يخضع المحكوم عليه لما امرت المحكمة به

وكما يجوز للمحكمة التي أصدرت الأمر ان تزيد في الجزاء أو ان ترفعه كله أو بعضه يجوز كذلك لمحكمة الاستئناف اذا طرح الامر أمامها

Req 1er Dec. 1897—D. P. 98. 1. 289; Req 8 Jan 1896. D.P 97. 1. 463; Req 6 Avril 1900 D. P 1900. 1. 167;—Cass 20 Jan. 1913. D.P. 1913, 1. 387; Sirey, Table Décennale 1901—1910. V Dom-mages Intèrets No 66 D.P 1917. 1. 115.

٢- ولكن علماء القانون *La Doctrine* ينتقدون هذه النظرية انتقاداً شديداً وحجتهم في ذلك :

١- ان القانون قد نص في المادة ١١٧ مدني المقابلة للمادة ١٧٣ و ١٧٤ مختلط ومقابل ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ فرنساوي - انه اذا امتنع المدين عن وفاء ما هو ملزم به بالتزام فللدائن الخيار بين فسخ العقد مع اخذ التضمينات وبين ان يطلب التضمينات عن الجزء الذي لم يتم المدين بوفائه فقط ، ومع ذلك يجوز للدائن ان يتحصل على الأذن من المحكمة بعمل ما تعهد به المدين أو بأزالة ما فعله مخالفاً لتعهد مع الزامه بالمصاريف - هذا وذاك مع مراعاة الامكان بحسب الاحوال « المادة ١١٧ اهلي »

القدم ، حتى ان المشرع الفرنسى عند ما وضع مواد القانون لم ينسخ هذه السلطة بل ذكر في المادة ١٠٣٦ من قانون المرافعات (ان المحاكم الحق - في الخصومة المطروحة أمامها - ان تصدر حتى من تلقاء نفسها ما تراه من الأوامر prononcer des injonctions . وانت تأمر بضبط الاوراق والمكاتبات طبقاً لخطورة الحال) ومتى تقرر هذا فانه من المسلم به ايضاً ان من يملك الأمر يملك حق الرجوع فيه .

وقد ذكر حضرة الاستاذ ابو هيف بك في كتاب قانون المرافعات الجزء الثاني . انه ليس من مقابل في قانوننا للمادة ١٠٣٦ مرافعات فرنساوى وانه يمكن ان تسند هذه النظرية في القانون المصرى الى النص الوارد في لأئحة ترتيب المحاكم التي تميز للقاضي ان لم يوجد نص صريح في القانون ان يحكم بمقتضى قواعد العدل . وان من قواعد العدل ان يسعى القاضي في تسهيل تنفيذ ما أصدر من الاحكام العادة ما دام لا يضر في ذلك بحقوق المدين . وفي هذا القول اجتهاد ظاهر

وعلى أى حال فقد أصبحت هذه النظرية وطيدة الاركان متينة الدعائم في القضاء رغم الانتقادات العملية التي لا تزال موجهة اليها ، حتى ان المسيو بلاتول قال انها باتت من افضل الطرق العملية لقهر المتعنت الذي يريد الاخلال بعهده . وذكر ان احترام هذه النظرية أصبح

Berryer. Des Astreintes 1903 These p 140-162. La Coste. De la Chose Jugée p 37 et S.

ولقد انضم المسيو دى هلتز في كتابه القانون المدنى المصرى الجزء الأول ص ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ الى الذين انتقدوا هذه النظرية بشدة فقال انها غير مشروعة ومخالفة كل المخالفة للقانون وقد انبرى للدفاع عن هذه النظرية المسيو Esmein دفاعاً مجيداً وكذلك المسيو بلاتول والمسيو Griotet في كتابه De l'autorité de la chose jugée

قد ذكر المسيو Esmein في رسالته L'origine et la logique de la Jurisprudence en matière d'astreintes.

ان سلطة القاضي تنقسم قسمين ، القضاء في الخصومات واصدار الأوامر . ولهذا يجب ان تفرق بين الاحكام التي تسمى Judicia Decisoria او Jurisdiction وبين أحكام الأمر Judicia Ordinaoriat أو Commandement

والقاضي الذي يملك سلطة الفصل في أصل الخصومة يملك حق اصدار الأوامر التي تؤدي الى القضاء فيها . والغرض من هذا الأمر التوصل الى حق اعتقد القاضي بوجوده وكان أمره سبيلاً الى الوصول الى هذا الحق

فالقاضي في مثل هذه الحال يستعمل سلطته في اصدار الأوامر injonctions أو imperium حسب مقتضيات الاحوال بما يضمن به تنفيذ حكمه . وهذه القوة التي يختص بها القاضي يقول المسيو Esmein عنها انه مسلم بها من

راسخاً وطيداً لا يمكن لأى انتقاد ان يزعمه لفوائدها العملية. فهي طريق ناجع وسهل لضمان تنفيذ التعهدات

٣- ولقد كثر تطبيق الالتزام بالجزاء التهديدى فى المحاكم الفرنسية . ومن القضايا الهامة قضية المريكزه Banffremont التى قضت المحكمة فيها على الزوجة بتسليم ابنتها الى والدها أو تلزم بغرامة يومية قدرها ٥٠٠ فرنك . فلما امتعت الزوجة عن تسليم البنت تدرج الجزاء الى ان بلغ الف فرنك يومياً حتى سلت الفتاة - D. 78.2.125

وقضية شركة الكهرباء المشهورة بباريس التى رفعتها احدى التزل الكبرى بباريس تطالبها بانارة التزل . فقد حكمت المحكمة بالزام الشركة بالانارة أو بان تدفع مائة فرنك يومياً وقد تدرج الجزاء الى ان بلغ ١٠٠٠٠ فرنك حتى خضعت الشركة وأنارت التزل

ولم يقتصر تطبيق هذه النظرية على التعهد بفعل أمر ما Obligation de faire بل تعداه الى Obligation de ne pas faire فقد حكمت المحاكم على المسيو Coquelin الممثل الشهير بغرامة يومية قدرها ٥٠٠ فرنك لانه اخل فى تعهده بأن لا يظهر على مسرح آخر غير مسرح ال D 97. 2. 177. Comédie Francaise

٤- هل يمكن تنفيذ أحكام الجزاء اذا ثبتت نعت المحكوم عليه عن تنفيذ أمر المحكمة . فان الأمر المتبع ان الصادر لصالحه حكم

الجزاء يعرض الأمر على المحكمة فى دعوى يسجل على المدين تأخيرهم عن تنفيذ أمر المحكمة ويطلب من المحكمة ان تأمر بتنفيذ الجزاء نفسه أو ان تزيد أو ان ترفعه حسب الظروف وقضى المحكمة قضاءها فى ذلك وينفذ هذا الحكم الثانى حتى يخضع المدين لتنفيذ أمر المحكمة وقد لا يكون الجزاء اليومى المترتب فى الحكم الثانى تعويضاً للضرر الذى حصل من عدم التنفيذ بل عقوبة على نعت المحكوم عليه فى تنفيذ أمر القاضى ولو لم يحصل ضرر فعلاً من عدم التنفيذ

ولقد سارت بعض المحاكم المصرية على ان أحكام الجزاء غير قابلة للتنفيذ بالرأى بل يجب لذلك من رفع دعوى جديدة لتقدير التعويض الحقيقى الناجم عن عدم تنفيذ أمر المحكمة . وتبنى رأيا هذا على انه ما دامت هذه الاحكام تهديدية بطبيعتها فلا يجوز تنفيذها فقد حكمت محكمة الاستئناف الاهلية بحكم فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٤ غرامة ٧٠ المجموعة الرسمية السنة الخامسة عشرة ص ١٣٧ - بأن التعويض الذى يقضى به عن كل يوم من أيام التأخير يعتبر مقاصه لا جزاء ومن ثم فلا يجوز المطالبة به إلا اذا انشأ ضرر فعلاً عن الاستمرار فى تأخير التنفيذ . وانظر حكم محكمة الزقازيق المنشور فى المجموعة الرسمية السنة الخامسة عشرة ص ٢١٣

ان خطأ هذا الرأى واضح . فان التهديد

الذى لا يمكن تنفيذه مطلقاً لا يكون له الأثر المطلوب وهو قهر المتهنت على تنفيذ التعهد عيناً en nature

ولقد احسن المسيو والتن ناظر مدرسة الحقوق في وصف التهديد الذى من هذا النوع بأنه سخافة brutum fulmen ص ٢٤٣ الجزء الثانى من كتابه Obligation فقال ان بعض المحاكم المصرية لم توفق في الوصول بهذا المبدأ الى الحد المنطقي الصحيح بأن رفضت تنفيذ حكم التهديد المالى رغم اصرار المدين على عدم الوفاء

وذكر خطأ الاحكام التى كانت تقرر المبدأ الآتى :

Que les condamnations de cette sorte ne sont que purement comminatoires et qu'elles ne peuvent sortir à effet que dans la mesure du préjudice réellement souffert C. A. 10 Janv. 1901. R. O. XXVI

وكذلك الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٨ مايو سنة ١٩٠٦ المنشور في المجموعة الرسمية السنة السابعة نمرة ١١٥ ص ٧٩ بهذا المعنى. وانتقد في هذه الاحكام على انها بنيت على خطأ في فهم اساس نظرية الجزاء فقال ان المحكمة التى لها ان تمحو الجزاء التهديدى لها ايضاً الحق المطلق ان قهر المدين المتهنت بأن ينفذ عليه حكم الجزاء وان يزداد ايضاً بحكم آخر ان زاد في عناده حتى يخضع للامر. ولا جدال ان التهديد الذى لا نتيجة له يضيع هباء

لم يمكن الوصول الى تسليم الفتاة في قضية المركيزه Bauffrement إلا بعد ان بلغ ما تنفذ به عليها مليوناً من الفرنكات حتى سلمت الفتاة . وبعد ان تدرج حكم الغرامة بأمر القاضى الى الف فرنك يومياً (أنظر القضية السالفة الذكر) وما كان هذا الجزاء مقابلاً للضرر الفعلى بل جزاء مستمراً لتنفيذ أمر القضاء . ولم تخضع شركة الكهرباء لافارة النزول إلا بعد ان بلغ ما نفذ به عليها يومياً عشرة آلاف فرنك - ولا جدال في ان للقاضى ان يرفع الغرامة اذا ما تقدم اليه المدين وأعلن خصمه وقدم الدليل على انه يسير في التنفيذ أو انه نفذ الأمر فعلاً ما دام كل غرض القاضى ان يقر المدين على تنفيذ تعهده عيناً .

وقد حكمت محكمة مصر الاستئنافية برئاسة احمد فتحي باشا وعضوية المستر ايموس في دعوى الحساب الشهيرة لورثة احمد باشا صادق في اشكال اقيم أمامها في تنفيذ الحكم التهديدى الأول بما يأتى :

« حكماً بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ إيقافاً مؤقتاً حتى تحكم محكمة مصر في موضوع الإلزام نهائياً بغرامة يبين مقدارها الواجب التنفيذ بمقتضاه » والحكم منشور في مجلة الاستقلال ص ٣٣٠ في حيثيات مطولة

وقد رأى الأستاذ ابوهيف بك في كتابه

الجزء الثاني ص ١٧ و ١٨ طبقاً لآراء العلامة جارسون الوارد في الجزء الرابع الطبعة الثانية والعلامة جلاسون الجزء الثاني ان الحكم الذي يشتمل على تحديد مبلغ يدفعه المدين يومياً هو حكم تهديدي ليس له قوة الشيء المحكوم به ولا ينفذ بنفسه ولو أصبح نهائياً بل يجب لذلك من رفع دعوى جديدة بطلب ما تجمد من المبالغ (أى مبالغ الجزاء اليومي) ويكون حينئذ للقاضي الحق ان يرجع في أمره أو ان يزيد في المبلغ اليومي اذا ازداد التأخير . وان هذا المبلغ لا يكون تعويضاً بل عقوبة على عدم الاذعان لأمر القضاء وان للقاضي ان يبقى الحكم بالمبلغ الذي حدده كما هو حتى ولو لم يحصل ضرر . طلقاً من عدم التنفيذ كما يجوز له ان يحكم به وبالتعويض في آن واحد .

هـ - هذا ما استقر عليه رأى علماء التشريع . على انه اذا سلمنا بأن الغرض من وضع النظرية هو الوصول الى قهر المدين لينفذ التعهد عيناً فانه من المحتمل جداً ان يكون الحكم الثاني قد ازداد فيه الجزاء عن الحكم الاول حتى يرغم المدين على الوفاء ويكون في الحكم الثاني كل معنى التهديد ايضاً ولو انه قطعي وواجب النفاذ . لهذا اعتقد ان المنطق يقضى بوجوب تنفيذ الحكم الاول ان تأخر المدين عن الموعد المضروب في الحكم والمدين عند التنفيذ ان يرفع الأمر بصفة مستعجلة الى القاضي بطلب

امهاله الى أجل آخر لأن طارئاً أو سبباً عاقه عن الوفاء أو لانه شرع في التنفيذ . وكذلك من الجهة الاخرى يكون للدائن الحق في الرجوع الى القاضي لزيادة الجزاء ان تعنت المدين ولم يقهره بتنفيذ الجزاء وهكذا . فالتضرر يعرض الأمر على المحكمة حتى ينفذ ما أمرت به . والقضاء ان يأمر بإيداع متحصل الجزاء في الخزنة

ان للمحاكم ان تتبع في طريقة تنفيذ الجزاء التهديدي ما تراه ما دام الغرض منها الوصول الى تنفيذ التعهد عيناً

فانه من المسلم به ان هذا الجزاء عقوبة ولا معنى للعقوبة إن كانت تليجتها حتماً الرجوع في توقيعها الى دعوى جديدة فانه تصبح بلا جدوى ، وكذلك لا يكون للتهديد أثراً قوياً اذا كان لا بد من رفع دعوى لتنفيذه أو تنفيذ متجمده

لهذا أخذت بعض القوانين تصحح في هذه النظرية بنصوص تجلئ ما غمض منها نظرية الجزاء التهديدي في القوانين الاخرى

لقد ازال الشارع الالماني في قانونه الذي وضعه اخيراً كل خلاف بأن وضع نصاً في قانون المرافعات (المادتين ٨٨٧ و ٨٨٨ منه) بأنه اذا كان يمكن لشخص ثالث ان يقوم بالالتزام نفسه فللدائن الحق ان يستصدر حكماً بالزامه بالقيام به على ثقة المدين (قارن هذا بنص المواد ١١٧ و ١٧٣ و ١٧٤ مدني مصري) فان

لم يمكن لغير المدين القيام بالتعهد فلمحكمة ان
تقضى عليه بغرامة أو بالحبس هذا فضلاً عن
التعويضات التي يطلبها الدائن . أما في بلجيكا
فالمبدأ كان يسير طبقاً للقضاء الفرنسي
ولكن الرأي الأخير قضت به محكمة بروكسل

أنظر Colin et Capitant VII 3e edit

P. 35. "La jurisprudence Belge à donc, très correctement, croyons nous, décidé que, si en cas d'inexécution d'une obligation de faire ou de ne pas faire les tribunaux peuvent allouer une somme déterminée par jour de retard, ce n'est qu'à titre d'indemnité à raison du dommage causé et non à titre de pure contrainte et pour assurer l'exécution d'une sentence. Bruxelles 1er Mars 1909 S 1909. 4. 18

أما في انكلترا فتجد الأمر اقرب للقانون

الالمانى منه للقضاء الفرنسى

فاذا ما عرض على المحكمة طلب تنفيذ
التعهد عيناً Specific Performance وقضى به
القاضى بحكم أو بأمر injunction وتوقف المدين
عن طاعة الأمر جاز الحكم بحجبه Halsbury
Laws of England
V Injunction Specific Performance

الجزاء القطعى

هل يمكن أن يقدّر التعويض مقدماً وبطريقة
قطعية في جزاء يومى بالطريقة السالفة البيان
بحكم ينفذ اذا ما قصر المدين عن وفاء تعهده
في الاجل المحدد؟

الاجماع على جواز ذلك . فان المحكمة
تقدير الضرر الذى يحيق بالطالب في كل يوم

من الايام اذا تأخر المدين عن الوفاء بتعهده
متى كان لدى المحكمة من الأدلة ما يمكنها من
تقدير الضرر الذى يحل يومياً بالدائن في المستقبل
ويكون القضاء به من التاريخ الذى تعينه المحكمة
للوفاء بالتعهد «أنظر جارسون الجزء الرابع ص ٦٦
الطبعة الثانية» فكما ان للمحكمة ان تقضى بالزام
المدين ان ينفذ تعهده في أجل معين فان لها
ان تبيح للدائن ان ينفذ التعهد على مصاريف
المدين أو ان تقضى عليه ان يدفع في كل يوم
تعويضاً بمقدار الضرر حتى يقوم بتعهده - أنظر

Locoste No. 100 et 101. Laurent t
16 No. 300 A. R. IV S299

وقد يقع خلاف فيما اذا كان الحكم
القاضى بالجزاء قطعياً أو على سبيل التهديد
وعندئذ يكون للقاضى حق النظر في تقدير
الظروف والوقائع فيما اذا كان الحكم موضع
النظر صدر على أى الاعتبارين

Comminatoire ou définitif

A. R. F 4 p 16. No. 16 5me Edit.

فأن كان الأول وجب عرضه على المحكمة
طبقاً لما تقدم وأن كان الثانى اصبح قطعياً واجب
النفاذ لا يمكن الرجوع فيه

أنظر أيضاً Dalloz. Rep Pratique V
Dommages - Interets

طبعة سنة ١٩٢٠ الفقرة ٤٦٥

وقد سارت محكمة الاستئناف العليا على
احترام هذه النظرية ايضاً في حكمها الصادر في
٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ نمرة ٩٥٨ سنة ٣٣

قضائية في الدعوى المرفوعة من السبت زينب هانم كريمة حسن باشا الشريعي ضد احمد باشا الشريعي وآخرين اذ قالت « وحيث ان الشراح والمحاكم اتفقت على ان الغرامة المحكوم بها على نوعين تهديدي أو بصفة تعويض قطعي . وان النوع الثاني يستفاد من الحكم اذا قدرته المحكمة مساوياً للضرر الذي نتج من عدم تنفيذ الحكم في الميعاد المعين » الى ان قالت « وحيث ان محكمة الاستئناف ترى ان المحكمة التي اصدرت الحكم بالغرامة قدرتها تقديرًا قطعيًا لا تهديديًا وفي مثل هذه الحالة لا يجوز لمحكمة اخرى ان قدره بغير ذلك والمستأنفة الحق في تنفيذ الحكم ورفض الاشكال » ومن النقط التي تستحق النظر حالة ما إذا قضى ابتدائيًا بالجزاء يبتدىء بعد اجل معين

ثم استؤنف الحكم ومضى زمن حتى اتقضى هذا الأجل وحكم بالتأييد قبل يحاسب الجزاء من تاريخ الاجل الذي قدرته المحكمة الابتدائية أو تحسب المدة بعد صدور الحكم الاستئنافي المتفق عليه ان الجزاء اذا كان تهديديًا فلا يبتدىء الا من اليوم المحدد في الحكم النهائي القاضي بالتأييد ، لأن الاستئناف مانع من تنفيذ الحكم الابتدائي ، بخلاف ما إذا كان الجزاء قطعياً بمثابة تعويض فإن الضرر الذي يقع يبتدىء في الميعاد الذي قدرته المحكمة الابتدائية انظر بلاتبول جزء ثاني قرة ٢١١ و جارسون جزء ٥ قرة ٩٥٤ م

نصيف زكي
المحامى

أحكام

قضايا محكمة النقض والأحكام

ومحكمة ثاني درجة حكمت بالعقوبة والتعويض .
طعن في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة
النقض حكمت بالبراءة مع إبقاء التعويض
وقالت في أسباب حكمها ما يأتي :

« حيث انه ضمن الالوجه التي قدمها طالب
النقض ان السب المسند اليه لم يكن في العلانية
لأن العبارة التي صدرت منه في حق المدعية
بالحق المدني الست نظيمه محمود كانت بمنزلة
أنشاء سماع أقوالها بمعرفة المحقق وهذا
الحل ليس من المحلات العمومية التي يمكن
اعتبارها بهذه الصفة أي انه ليس بمثابة محل
المأمور الذي يحصل عادة فيه التحقيق ويكون
عرضة لدخول العامة فيه فلذلك ترى المحكمة
قبول هذا الوجه

« وحيث انه مع قبوله فلا داعي لمناقشة
أوجه الطعن الاخرى التي ذكرها طالب النقض
والحكم ببرائة المتهم من التهمة المسندة اليه

« وحيث ان البلاغ الذي قدمه المتهم
لسعادة حكمدار البوليس في حق المدعين
بالحق المدني يشتمل على عبارات جارحة وان

٣٢٣

حكم تاريخه ٣ ابريل سنة ١٩٢٣
نقض . مخالفات .

القاعدة القانونية

الحكم الصادر في مخالفة لا يقبل بطبيعته
الطعن فيه بطريق النقض والابرار
(طعن محمد محمد الفجاني ضد النيابة . قضية نمرة
٧٦٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٣٢٤

حكم تاريخه أول مايو سنة ١٩٢٣
قذف . سب . علانية . تعويض

القاعدة القانونية

رفع شخص دعوى جنحة على آخر وادعى
بحق مدني واتهمه بأنه سبه علناً بالفاظ خادشة
للناموس والاعتبار وانه قذف في حقه وبلغ في
حقه كذباً مع سوء القصد وطلب محاكمته
جنائياً والحكم عليه مدنياً . محكمة أول درجة
حكمت بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .
استأنفته النيابة واستأنفته المدعي بالحق المدني

كان لا عقاب عليها إلا أنها تدعو لألزام المتهم بالتعويض المدني . ولذلك يتعين بقاء التعويض المحكوم به على المتهم مع الحكم ببراءته من التهمة»

(طعن محمد بهي الدين ضد النيابة العمومية وآخرين قضية نمرة ٩٤٥ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات مستر برسيغال ومستر مارشال واحد عرفة باشا وصالح حتى بك مستشارين وعلى عزت بك رئيس نيابة الاستئناف)

٣٢٥

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣

نقض . مخاصمة القضاة . رفع دعوى على القاضي .
متهم . حضوره في الجلسة . ليس بمحتم . احوال .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر ان القاضي اذا ارتكب في أثناء تأدية وظيفته أمراً يواخذ عليه ليس للأفراد من سبيل قبله إلا اتباع ما جاء في باب مخاصمة القضاة الذي سنه القانون خصيصاً لذلك (راجع الباب العاشر من الفصل الاول في مخاصمة القضاة من المادة « ٦٥٤ » الى المادة « ٦٦٧ » من قانون المرافعات الاهلي) وقد اجمع شراح القوانين على عدم امكان رفع الدعوى مباشرة ضد القاضي عن عمل أتاه في أثناء تأدية وظيفته بل يجب اتباع ما سنه القانون في الباب الخاص بمخاصمة القضاة

٢ - ان حضور المتهم أمام المحكمة في الجلسة التي تستوجب الحكم بالحبس ليس بمحتم إلا عند الفصل في موضوع التهمة فقط فاذا كانت المرافعة قاصرة على دفع فرع فرعية أو على حقوق مدنية جاز سماع المرافعة من الوكيل دون ايجاب حضور المتهم الاصيل المحكمة :

« حيث ان الطعن بني على وجهين : الاول ان طريق مخاصمة القضاة الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه هو عن غير طريق رفع الدعوى مباشرة . والثاني عدم حضور محمد توفيق بك حتى امام المحكمة على ان القانون يحكم بحضوره

عن التوجه الاول

« حيث انه من المقرر ان القاضي اذا ارتكب اثناء تأدية وظيفته أمراً يواخذ عليه فليس للأفراد من سبيل قبله إلا اتباع ما جاء في باب مخاصمة القضاة الذي سنه القانون خصيصاً لذلك

« وحيث ان شراح القوانين قد اجمعوا على عدم امكان رفع الدعوى مباشرة ضد القاضي عن عمل أتاه اثناء تأدية وظيفته بل يجب اتباع ما سنه القانون في الباب الخاص بمخاصمة القضاة

« وحيث انه مما تقدم يكون هذا الوجه غير مقبول ويتعين رفضه

عن الوجه الثاني

« حيث ان شراح القانون اجمعوا ايضاً على ان حضور المتهم امام المحكمة في الجلسة التي تستوجب الحكم بالحبس ليس بمحتم الا عند الفصل في موضوع التهمة

« وحيث ان المحكمة ما كانت تنظر في موضوع التهمة حتى كان يمكن القول بضرورة حضور المتهم بنفسه امامها

« وحيث انه مما تقدم يكون هذا الوجه مرفوضاً ايضاً »

(طعن عبد الرحمن افندي الشهيدي مدع بحق مدني ضد حضرة محمد توفيق بك حقي القاضي ووزارة الحفانية ضامنة في التعويض المدني - عمرة ٢١٣٩ سنة ٤٠ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة) وتنشر الحكم الابتدائي الصادر في هذه القضية اتعاباً للفائدة

المحكمة :

« حيث ان عبد الرحمن افندي الشهيدي رفع الدعوى مباشرة امام محكمة الخليفة ضد حضرة محمد توفيق بك حقي القاضي لأنه اسند اليه في حكم صدر منه في القضية عمرة ٢٨ جنح سايرة سنة ١٩٢٠ الخليفة بأن اذن المحصومة وحكم ضم النفقة يشبتان غشه وتدليسه واحتياله بل وسرقته لمبلغ ٢٠٠ جنيهاً من المستحقين الذين منهم اخوه وطلب الحكم على حضرة القاضي بمبلغ ٢١ جنيهاً تعويضاً بضمان وزارة الحفانية

« وحيث ان وزارة الحفانية والحاضر عن حضرة محمد توفيق بك حقي دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالي عدم قبول الجلسة

لأن طريق مطالبة القاضي بتعويض الضرر الناشئ عن حكمه هو طريق مخصصة للقضاة وليس الطريق العادي ، ومتى كانت الدعوى المدنية غير مقبولة تكون دعوى الجلسة غير مقبولة ايضاً ، وطلبت وزارة الحفانية الحكم لها بمبلغ ١٠٠ جنية تعويضاً على عبد الرحمن افندي الشهيدي

« وحيث ان محكمة الخليفة الجزئية اصدرت بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٢ حكماً برفض الدفع الفرعي المقدم من المدعي المدني وقبول الوكيل عن حضرة محمد بك توفيق حقي في المرافعة والمدافعة عنه ورفض الدفع الفرعي المقدم من وزارة الحفانية ووكيل المدعي عليه الأول وقبول الدعوى المدنية وبتبعية الدعوى العمومية وبراءة المتهم الاول من التهمة المسندة له ورفض الدعويين الاصلية والفرعية والزام كل واحد بمصاريف دعواه وبالمقاصة في اتعاب المحاماة

« وحيث ان الوكيل عن حضرة محمد توفيق بك حقي استأنف الحكم المذكور في ٥ مارس سنة ١٩٢١ كما ان المدعي عليه الاول نفسه استأنفه في ١٣ مارس سنة ١٩٢١ وذلك بالنسبة للحكم برفض الدفع الفرعي الخاص بعدم قبول الدعوى المدنية

« وحيث ان عبد الرحمن افندي الشهيدي استأنف الحكم في ١٠ مارس سنة ١٩٢١ ومندوب وزارة الحفانية استأنفه في ١٢ مارس سنة ١٩٢١

« وحيث انه يجوز على القاضي ما يجوز على غيره من الناس من خطأ أو إهمال أو محاباة أو تحايل أو غش أو تدليس أو غير ذلك أثناء تأدية وظيفته ، كما ان نصف الناس اعداء للقاضي حتى ان عدل ، وكثير منهم من يميل الى اتهام القضاة بكل سوء ، ولهذا رأى الشارع ان لا يحرم المتقاضين من الحماية الكافية بسبب خروج القضاة عن حدود سلطتهم ، كما رأى في الوقت ذاته من الحق والعدل حماية القضاة ايضاً في وظيفتهم والمحافظة على طمأنينتهم وكرامتهم من غوائل التداعى والحرية الغير محدودة في مطالبتهم بالحساب عن الاحكام التى يصدرونها فحدد الاحوال التى يسألون من اجلها مدنياً والطريقة التى يمكن بها اختصاصهم ، ووضع لذلك باباً مخصوصاً بقانون المرافعات تحت عنوان (مخاصمة القضاة) وهذه الطريقة هى مستقلة عن المحاكمة التأديبية عملاً بالمادة ٢٦٥ مرافعات وعن المحاكمة الجنائية المنصوص عنها بالمادتين ١٠٦ و ١٠٧ عقوبات ، فلا تقبل أى دعوى ضد القاضي بخصوص اعمال وظيفته الا فى الاحوال المذكورة وبالطرق المخصوصة ولا يجوز مطالبة عن اعمال متعلقة بوظيفته بدعوى عادية ترفع عليه بل يجب ان تكون المخصوصة حاصلة بطريق المخاصمة وفى الاحوال المبينة بالمادة « ٦٥٤ » (انظر موسوعات دالوز جزء ٣٦ صحيفة ٨٩٦ نبذة ٧ والبندكت صحيفة ٩٢٣ نبذة ١٤ جزء ٤٥ وكتاب طرق التنفيذ للأستاذ ابي هيف بك نبذتي ١٣٤٩ و ١٣٦٠ صحيفة ٨٢٨)

« وحيث ان المادة « ٦٥٤ » مرافعات اهلى تطابق المادة « ٥٠٥ » مرافعات فرنسى ، وقد قال علماء القانون فى شرحهم لها ان القذف والسب الذى ينسب الى قاض فى حكمه يدخل فى مدلول كلمة غش المنصوص عنها بالمادة المذكورة (انظر فى هذا الصدد موسوعات دالوز جزء « ٢٦ » صحيفة ٩٠٢ نبذة ١٧ والبندكت جزء ٤٥ صحيفة ٩٢٥ نبذة ٣٧ وملحق دالوز جزء ١٣ صحيفة ٦٦١ نبذة ١٦) فلا يسوغ لاحد ان يدعى قاضياً فى الاحوال المذكورة بواسطة رفع جنحة مباشرة وانما له الدخول فى الدعوى الجنائية اذا اقامتها النيابة ضد القاضي للمطالبة بالتعويض المدنى بدون التجاء فى هذه الحالة فقط الى دعوى المخاصمة . « وحيث ان الدعوى العمومية لا يحصل تحريكها لدى محكمة الجنج بمجرد رفع دعوى مدنية بالتعويضات مباشرة امامها بل لا بد لتكون الدعوى العمومية مرفوعة قانوناً ان تكون الدعوى المدنية مقبولة قانوناً ايضاً فأن كانت الدعوى المدنية غير مقبولة لعدم وجود صفة لرافعها او لعيب فى اجراءاتها فتكون الدعوى العمومية غير مقبولة ايضاً وتكون محكمة الجنج غير مختصة بنظر الدعويين (انظر فى هذا الصدد دالوز شرح تحقيق الجنايات صحيفة ١٥ نبذتي ٤٥٢ و ٤٥٤ وملحق دالوز جزء ١٤ صحيفة ٣٤٣ نبذة ٩٤ وكرنتيه جزء ٢ صحيفة ٥٢٣ نبذة ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ وحكم محكمة النقض والابرار المصرية الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ صحيفة ١٤٠)

نمرة ٦٩ ص ١٣

٣٢٧

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣
 نقض . نقض الحكم كله بالنسبة لغير طالبي النقض .
 القاعرة القانونية

لمحكمة النقض والابرار لمصلحة العدالة
 ان تنقض الحكم الجنائي الصادر بالنسبة الى
 المحكوم عليهم الذين لم يقدموا طلب نقض
 اذا قبلت النقض من باقى المحكوم عليهم وكانت
 تهم المتهمين جميعاً مرتبطاً بعضها ببعض
 المحكمة : —

« حيث انه وان كانت أوجه النقض قد قدمت
 من التهم الثانى فقط الا ان محكمة النقض
 رأت من صالح العدالة وارتباط تهمة الجميع
 ببعضها نظر الدعوى بالنسبة للجميع مجدداً »
 (طعن عبد المقصود حجازى وآخرين ضد النيابة
 نمرة ٢١٤٤ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالى احمد طلعت
 باشا والهيئة السابقة)

٢٢٨

حكم تاريخه ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢
 اختلاس اموال اميرية . القدر . اركان الجريمة .
 اموال وزارة الاوقاف . (المادتان ٩٧ و ١٠٣ عقوبات)
 القاعرة القانونية

ليس من الضروري لتطبيق المادة « ١٠٣ »
 عقوبات ان يكون المختلس محصلاً أو فى حكمه
 كما تشير به المادة ٩٧ عقوبات . بل يكفى
 ان يكون المختلس موظفاً عمومياً واختلس أموالاً

« وحيث انه ينتج مما تقدم جميعه ان
 الدعوى المدنية غير مقبولة لانها مرفوعة على
 قاض مع ان القانون لا يسمح للأفراد بمداواة
 القاضى بغير الطريقة المنصوص عنها فى باب
 الخصامة ، ولان الأمر المسند اليه يدخل فى
 الاحوال المبينة قانوناً للخصامة . وعليه
 فتكون الدعوى العمومية غير مقبولة تبعاً لما
 « وحيث ان المحكمة لا ترى محلاً للحكم
 لوزارة الحفانية بأى تعويض خصوصاً وأنه
 لم يلحق بها أى ضرر »

(قضية النيابة العمومية وعبد الرحمن افندى
 الشهدى مدعى مدنى ضد حضرة محمد توفيق حنى بك
 قاضى محكمة الخليفة الجزئية ووزارة الحفانية ضامته فى
 التعويض المدنى نمرة ٢٥٧٢ استئناف سنة ١٩٢١ .
 صدر الحكم برئاسة حضرة صاحب العزة على بك عبد
 الرازق وبحضور حضرتى مصطفى بك رفعت وحسن
 بك حسين قضاة وحضرة احمد افندى مدوح عضو النيابة)

٣٢٦

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣
 نقض . نصب . بيان الوسائل الاحتمالية . وجوب
 بيان تاريخ الجريمة

القاعرة القانونية

اذا لم يبين الحكم :

١ - الوسائل الاحتمالية التى استعملها المتهم
 فى تهمة النصب المنسوبة اليه وجب نقض الحكم
 ٢ - اذا لم تحدد النيابة بالضبط تاريخ
 ارتكاب الجريمة ولم تذكر المحكمة فى حكمها
 ذلك التاريخ وجب نقض الحكم لأن ذكر
 التاريخ يهيم المتهم للدفاع عن نفسه

(طعن ميخائيل غبريال ضد النيابة نمرة ٢١٤٠
 سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالى احمد طلعت باشا والهيئة
 السابقة)

أميرية (وفي القضية التي نحن بصددھا أموال
وزارة الاوقاف)

المحكمة : -

« حيث أن النقض بني على خطأ في
تطبيق القانون ، وقد ادعى رافع النقض ان
الواقعة تعتبر جنحة نصب وان التزوير الحاصل
منه لم يقصد به الا اتمام جريمة التحايل فهو
ركن من أركان جريمة النصب ، وان المادة
« ١٠٣ » عقوبات لا تنطبق على الواقعة المنسوبة
اليه ، وان النقود المختلصة اصبحت ملكا
للمقاولين

« وحيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع
على الاوراق ان المحكمة اصابته الحقيقة في
تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الحكم
وان رافع النقض ارتكب تزويراً في الدفاتر
والاوراق الرسمية وتوصل بتلك الطريقة الى
ان ادخل في ذمته المبلغ الذي اعترف
باختلاسه ، وان المال هو مال الحكومة
(الاوقاف) ولم يكن ملكا للمقاولين ، وقد
استعمل المتهم تلك الطريقة لاغتياال هذا
المبلغ ولم يكن ذلك من طرق التحايل التي
اشار اليها رافع النقض

« وحيث ان ما يقوله رافع النقض من
ان المادة « ١٠٣ » عقوبات غير منطبقة على
هذه الوقائع الثابتة في الحكم لأنها تستلزم
توفر الشروط الواردة بالمادة « ٩٧ » عقوبات
قول غير صحيح لأن تلك المادة خالية من كل
 قيد تقيدت به المادة ٩٧ عقوبات ، ولم

تشتط ان يكون الموظف من مأموري
التحصيل أو المندوبين له الى آخر ما جاء بها
وقد جاء نصها عاماً مطلقاً من كل قيد ولا
شرط ، ونصها صريح في ان كل موظف أدخل
في ذمته بأية كيفية كانت نقوداً للحكومة
فهذه المادة تنطبق على الجريمة التي نسبت
لرافع النقض

« وحيث انه من كل ما تقدم تكون
المحكمة طبقت القانون على الوقائع الثابتة في
الحكم ولذلك يكون النقض والابرار في غير
محله ويتمين رفضه »

(طعن فؤاد عبد المجيد ابراهيم ضد النيابة العمومية
نمرة ٩٢٥ سنة ٣٩ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
بننا وحضرات اصحاب السعادة والعزة مستر برسيغال
واحمد موسى بننا ومستر كرشو ومتولى بك غنيم
المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف)

٣٢٩

حكم تاريخه ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢

نقض . بطلان جوهري . ختم الحكم . مدته .
اثره . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق جنابات)

القاعدة القانونية

عدم ختم الحكم الصادر بالادانة في
خلال الثمانية الايام التالية للنطق به لا يعتبر
وجهاً من أوجه البطلان التي يترتب عليها نقض
ذلك الحكم متى ظهر ان المتهم لم ينله ضرر
من التأخير

وفي هذه القضية قد تمكن المتهم من
الاطلاع على الحكم والاسباب التي بني عليها
وقدم نقضه في الميعاد الذي حدده القانون

المحكمة :-

« حيث ان الوجه الاول من أوجه النقض ينحصر في بطلان الحكم لمضى أكثر من ثمانية ايام على صدوره ولم يختم حتى يمكن الاطلاع عليه فيعتبر ان الحكم بني على غير اسباب عملاً بالمادة «٢٣١» من قانون تحقيق الجنايات

« وحيث انه ظاهر من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢١ وان النقض والاسباب تقدما في الميعاد القانوني ، وواضح من اسباب النقض ان رافعيه اطلعوا على اسباب الحكم فيكون الحكم حينئذ موجودا بأسبابه وقت ذلك وكان معداً لاطلاع ذوى الشأن عليه في وقت النقض ، فعدم التوقيع على الحكم في ميعاد الثمانية ايام من تاريخ صدوره لا يترتب عليه بطلان جوهرى خصوصاً اذا لوحظ انه لم يترتب على ذلك ضرر بما فلا مصلحة اذن لرافعي النقض من هذا الطعن

« وحيث ان الوجه الثانى خاص بوجود تناقض في اسباب الحكم وعلى ان المحكمة مع عدم تسليمها بوجود كسور بالجنى عليه كما جاء بالكشف الطبى فلم يبين المواد الواجب تطبيقها على الحادثة

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين منه انه اخذ باسباب الحكم الابتدائي الذى طبق فيه المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على الحادثة والثابت فيه حصول ضرب من

المتهمين وعلى ذلك ينتفى وجود تناقض في اسباب الحكم

« وحيث انه لذلك يتعين رفض النقض »
(طعن عبد الحميد صالح الدالى وآخرين ضد النيابة العمومية نمرة ٩١٧ سنة ٣٩ قضائية - دائرة ممالى احد طلعت باننا والهيئة السابقة)

تليق

انظر ما يقرب من هذا للعق نقض ٣ يناير سنة ١٩١٤ (المجموعة الرسمية السنة الخامسة عشرة عدد ١١٥) .

ونقض ٢٠ ابريل سنة ١٩١٨ (المجموعة الرسمية السنة التاسعة عشرة عدد ٨٦) والاحكام الواردة بالحاشية وحكما أول و ١٥ فبراير سنة ١٩١٩ (المجموعة الرسمية السنة العشرين عدد ٦١) وحكم ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢١ (المجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرين عدد ٥١)

انظر عكس ذلك نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (المجموعة الرسمية السنة الخامسة عدد ٦٢) ونقض ١٤ اكتوبر سنة ١٩٠٣ (المجموعة الرسمية السنة الخامسة عدد ٣٧) .

٣٣٠

حكم تاريخه ٢ يوفيه سنة ١٩٢٣

نقض . تغيير وصف التهمة . وصف جديد .
والوقائع هي .

القاعدة القانونية

اذا كان للتهم ان يتضرر من مفاجاته بتهمة لم يكن يعلمها من قبل مما يجعله على غير

٣٣١

حكم تاريخه ٢ يونيه سنة ١٩٢٣
نقض . بيان سبب الجريمة . تحليف المدعى
المدنى اليمين . عدم تلاوة شهادة الشاهد .
امضاء الشاهد .

القاعدة القانونية

١ - اغفال ذكر السبب الذى دفع المتهم
لارتكاب الجريمة فى الحكم ليس من الاسباب
المبطله للحكم لجواز عدم الوقوف على السبب مع
ثبوت ارتكاب الجريمة بمعرفة من يحكم عليه
من اجلها

٢ - لا مخالفة للقانون فى ان يحلف المدعى
بالحق المدنى اليمين عند أخذ أقواله بصفة شاهد
ومع ذلك فقلتهم فى أداء المدعى المدنى اليمين
ضمان وهو خشية من العقاب اذا تبين انه
شهد زوراً

٣ - لم ينص قانون تحقيق الجنايات ولا
المادة « ٢١٥ » مرافعات بأن عدم تلاوة شهادة
الشاهد أو الامضاء عليها من الشاهد موجب
لبطلانها

الحكمة :-

« حيث انه عن الوجه الاول فان الواقعة
مبينة بيانا كافيا فى الحكم وان اغفال ذكر
السبب الذى وقع لارتكاب الجريمة فى الحكم
لم يكن من الاسباب المبطله له لجواز عدم
الوقوف على السبب مع ثبوت ارتكابها بمعرفة
من يحكم عليه من اجلها

« وعن الوجه الثانى فانه متعلق بالموضوع

استعداد من تقديم دفاعه عنها فلا محل لتظلمه
اذا تناول الوصف الجديد وقائع يشملها التحقيق
وكانت معلومة للمتهم من قبل

المحكمة :-

« حيث ان السبب الاول من الاسباب
التي بني عليها هذا الطعن ينحصر فى القول
ان المحكمة قد عدلت وصف التهمة من شروع
فى سرقة باكرهه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٧١ فقرة
ثانية عقوبات الى المادة « ٢٠٦ » فقرة اولى
منه دون ان تلتفت المتهم ولا دفاعه الى هذا
التغيير فى الوصف

« وحيث انه اذا كان للمتهم ان يتضرر
من مفاجاته بتهمة لم يكن يعلمها من قبل مما
يجعله على غير استعداد من تقديم دفاعه عنها
فلا محل لتظلمه اذا تناول الوصف الجديد
وقائع يشملها التحقيق وكانت معلومة للمتهم
من قبل كما هى الحال فى هذه القضية فان
محكمة الموضوع قد اعتبرت الاكره المدعى
بأنه اقترن بالشروع فى السرقة جريمة ضرب
قائمة بذاتها وطاقت المتهم عليها ولا يرى فى
هذا التغيير ما يجحف بحقوق الدفاع لانه لم
يستلزم دفاعا جديداً ، وعليه يكون السبب
المذكور فى غير محله »

(طعن سليمان منصور شهاب الشهير بتوارضه
النيابة العمومية نمرة ١٠٦٣ سنة ٤٠ قضائية . دائرة
حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب
السعادة والعرزة احمد موسى باشا ومستر كرشو وعلى حسين
بك ومحمد مصطفى بك المستشارين)

المطعون فيها بالتزوير، ولا الكيفية التي ارتكب بها التزوير، ولا تاريخ الاستعمال، ولا المحكمة التي قدمت اليها الورقة فيكون الطعن مقبولا ويتعين نقض الحكم المحكمة :-

« حيث ان الواقعة لم تكن مبينة بياناً كافياً في الحكم حيث لم يذكر به لا تاريخ الورقة المطعون فيها بالتزوير ولا الكيفية التي ارتكب بها التزوير ولا تاريخ الاستعمال ولا المحكمة التي قدمت اليها الورقة فيكون الطعن مقبولا عملاً بالمادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات وعليه يتعين إلغاء الحكم وإحالة الدعوى على دائرة أخرى لتحكم فيها من جديد »

(طعن كريس اسكندروس ضد النيابة العمومية
نمرة ١٠٨١ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
بلشا والهيئة السابقة)

٣٣٣

حكم تاريخه ٢ يونيو سنة ١٩٢٣

نقض . تزوير . ضرر . احتمال الضرر .

القاعدة القانونية

يتحقق شرط احتمال الضرر في قضايا التزوير اذا ثبت تزوير الامضاء (لأن الامضاء المزورة يصح ان يحتج بها على المزور عليه باعتبار انها له ويطلب ان تكون ورقة مضاهاة عند اللزوم)
المحكمة :-

« حيث انه فيما يختص بالوجه الاول

لان اعتبار المتهم فاعلا او شريكا من الامور المتروكة تقديرها للمحكمة ومع ذلك فالعقوبة واحدة للاثنتين ولم يبين رافع النقض ظرقاً خاصاً كان ينتفع منه المتهم لو اعتبر شريكاً ولم تعامله به المحكمة خطأ

« وعن الوجه الثالث . لا مخالفة للقانون في ان يحلف المدعى المدني اليمين عند اخذ اقواله بصفة شاهد ومع ذلك فللمتهم في ادائه اليمين ضمان وهو خشية المدعى المدني من العقاب اذا تبين انه شهد زوراً

« وعن الوجه الرابع . فان محضر الجلسة المدونة به شهادة الشهود ممضى من رئيسها وهذا يدل على التصديق على الشهادة المنوه عنه في المواد « ١٤٦ و ١٧٠ و ٢٠١ » من قانون تحقيق الجنايات و ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . ولم ينص بقانون تحقيق الجنايات او في المادة ٢١٥ مرافعات التي يستند عليها الطاعنان بان عدم تلاوة الشهادة او الامضاء عليها من الشاهد موجب لبطلانها »

(طعن ابو الفتوح مصطفى جاد وآخر ضد النيابة العمومية نمرة ١٠٦٢ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت بلشا والهيئة السابقة)

٣٣٢

حكم تاريخه ٢ يونيو سنة ١٩٢٣

نقض . بيان الواقعة .

القاعدة القانونية

اذا لم تكن الواقعة مبينة بياناً كافياً في الحكم كأن لم يذكر به تاريخ الورقة

فأن الضرر من التزوير وجد وهو أنه بواسطة
الأَمْضاء المزورة التي استعملها المتهم قد
حصل على الاوراق المرسله باسم غيره. وهناك
ايضاً احتمال ضرر لان الامضاء المزورة يصح
ان يحتج بها على المزور عليه باعتبار انها له

ويطلب ان تكون ورقة مضاهاة عند اللزوم
وعليه فأركان العقاب للتزوير متوفرة «
(طعن عبد الجليل عبد الله عثمان ضد النيابة
السومية نمرة ١٠٧٠ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيئة والسابقة)

قضاء المجلس الحسبي العالي

٣٣٤

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٤
مجلس حسبي . وصى . التجارة بمال القاصر .
القاعدة القانونية

استأذن وصى من مجلس مركز رشيد الحسبي
الأذن له في قبض المال المتجمد للقاصر وفي
التجارة به في صنف الأرز . فأذن له المجلس
في ذلك . طعنت وزارة الحفانية في هذا القرار
والمجلس الحسبي العالي النفي القرار وقضى :
« بأن الاشتغال بالتجارة بهذا المبلغ فيه
تعريض للخسارة لتزعزع مركز التجارة وتقلباتها
بخلاف ما إذا استعمل في شراء عقار ثابت
يأتي برىح مؤكد »

(طعن معالي وزير الحفانية ضد محمد افندي الفرارجي
نمرة ١٥٣ سنة ٢٢ و ٢٣ . دائرة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والوزارة
والفضيلة ابوبكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ
سيد الشناوى ومحمد صالح باشا)

٣٣٥

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٤
وصى . التجارة بمال القاصر .
القاعدة القانونية

لا يجوز الأذن للوصى في الاشتغال بالتجارة
بالمال المتجمد للقاصر لان الاشتغال بالتجارة
فيه تعريض للخسارة لتزعزع مركز التجارة
وتقلباتها الفجائية . والأحوط في مراعاة . مصلحة
القاصر استعماله في شراء عقار ثابت يأتي برىح
مؤكد

(طعن معالي وزير الحفانية ضد محمد افندي الفرارجي
نمرة ١٦٨ سنة ٢٢ و ٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

تعلق

(يراجع الحكم الذى أصدره المجلس
الحسبي العالي بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٣
ومنفور بمجلة الحاماه بالعدد الاول (اكتوبر
سنة ١٩٢٣) من السنة الرابعة ص ٢٢ نمرة ١٥

٣٣٦

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٤ .
سلطة المجلس الحسي العالي . استيفاء تحقيق .
اعادة القضية .

القاعدة القانونية

اذا رأى المجلس الحسي العالي (ان المجلس الحسي الابتدائي لم يحقق موجبات السفه المنسوب للمطوب الحجر عليه والتأكد من صحتها حتى يكون القرار مبنياً على اسباب يصح الارتياح اليها في رفض الطلب أو قبوله وجب اعادة الأوراق الى المجلس الحسي الابتدائي لتحقيق ذلك)

(طعن محمود علي التويهي ضد الست صالحه ابراهيم العز نمرة ١٦١ سنة ٢٢ و ٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٣٧

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٤
سفه . استدانة . حجر .

القاعدة القانونية

اذا استدان شخص مبلغاً طائلاً لا يتناسب مع ايراده عُد تصرفه هذا دليلاً على التبذير المحقق لمعنى السفه

(استئناف الست فاطمة هاتم ابراهيم ضد لطفيار هاتم بنت عبد الله رقم ١٥٩ سنة ٢٢ و ٢٣ دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٣٨

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٤
حجر . عته . ضعف الذاكرة .

القاعدة القانونية

ضعف الذاكرة لا يكفي لاعتبار الشخص معتوها يستحق الحجر

(استئناف الست زينب واخريات ضد الحاج سيد عبد الرحمن رقم ١٣١ سنة ٩٢٣ و ٩٢٤ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٣٩

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٤
حجر . عته . ادراك . تكلم . فهم . تصرف

القاعدة القانونية

اذا ثبت ان الشخص سليم الادراك يحسن التكلم والفهم ولم يثبت انه تصرف تصرفاً سيئاً ينافي مقتضى العقل والشرع فلا يعتبر معتوها يستحق الحجر

(استئناف صالح اقتدي عوضين طه وآخرين ضد حسن اقتدي عوضين . رقم ٦ سنة ٢٣ و ٢٤ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٤٠

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٤
وصى . توبة مع الديانة . سلطة المجلس في تقديرها .

القاعدة القانونية

اذا رأى المجلس الحسي العالي من ظروف

قرار المجلس الحسبي الابتدائي لترك الخصوم
وشأنهم يتنازعون الحق امام المحاكم المختصة
(طعن معالي وزير الحفانية ضد اسماعيل بك شربين
وأخرين رقم ١٣٣ سنة ٩٢٢ و ٩٢٣ . دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

وقرائن الدعوى ان التسوية التي امضاها الوصى
عن القصر وصادق عليها المجلس الحسبي الابتدائي
تتضمن مطاعن مدنية متعددة يحسن الفصل فيها
بمعرفة المحاكم المدنية المختصة كان له ان يلغى

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن
المصاريف قدرت بأمر عارض فيه المستأنف
وتأيد هذا الأمر فأصبح هذا الحكم نهائياً
عملاً بالمادة ٤٨ من لائحة الرسوم

« وحيث ان هذا الدفع في غير محله لأن
هذه اللائحة خاصة بالرسوم المستحقة للحكومة
والدعوى الحالية هي خصومة عادية صدر
فيها الحكم المستأنف، لذلك يكون هذا الدفع
على غير اساس ويتعين رفضه وقبول
الاستئناف شكلاً لتقديمه في الميعاد

« وحيث ان المستأنف طلب في الموضوع
الغاء الحكم مستنداً على ان مصاريف نزاع
الملكية يلزم بها المدين لا الراسى عليه المزاد
« وحيث ان المادة « ٥٧٤ » من قانون
المرافعات قضت صريحاً بأن الراسى عليه للمزاد
هو الملزم بكامل المصاريف وقد قضت المادة
٥٦٧ من القانون المذكور ان هذه المصاريف

٣٤١

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤
تقدير المصاريف والرسوم . مرسى مزاد .
رسوم . من الملزم بها

القاعدة القانونية

١ - امر تقدير المصاريف والرسوم الصادر
عملاً بالمادة ٤٨ من لائحة الرسوم يمنع المحكمة
من نظر النزاع الخاص بمصاريف الدعوى لأن
لائحة الرسوم خاصة بالرسوم المستحقة للحكومة
أما المصاريف التي يطالب بها الخصم خصمه
فن اختصاص المحكمة العادية

٢ - ان المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات
نصت على ان الراسى عليه المزاد هو الملزم
بكامل المصاريف لا المتزوعة ملكيته .

المحكمة :-

« حيث ان الوكيل عن المستأنف عليهما

عقد ايجار لا عقد انتفاع كما ذهبت اليه المحكمة الابتدائية في حكمها

« وبما ان العقد المحرر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٧ ومختوم بمختمي حسن زيان ومحمد اسماعيل مراد فيه اتفاق هذين الرجلين على ان ٢٠ قيراطا ملك الاول تعهد الثاني بزراعتها والقيام بخدمة النخيل التي عليها وان يزرعها خضرا وحبوبا وما ينتج من محصول النخيل والارض يقسم مناصفة وان الطرف الثاني وهو محمد اسماعيل مراد قد بلغه الكبر ودخل في العقد السادس من حياته وله اولاد فبعد حياته الدنيوية يكون ما ينتج مناصفة بين حسن زيان واولاد اخته اولاد محمد اسماعيل المذكورين في العقد دون اخوتهم من أبيهم وهذه الشروط تستمر المدة الطويلة حتي بعد وفاة الطرف الاول اي حسن زيان فتسري على ورثته بعده

« وبما ان الطرفين يدعيان ان العقد عقد ايجار لكن المستأثرون يدعون انه مزارعة ويتمسكون بالنصوص الشرعية مادة « ٦٠٢ » وما بعدها من مرشد الحيران ومواد ١٤٣١ وما بعدها من المجلة وايضا ٣٩٦ و ٤٠٠ من القانون المدني. والمستأنف عليه يدعى انه عقد ايجار معتاد يطبق عليه مادة « ٣٩٢ » من القانون المدني

« وبما ان المحكمة الابتدائية خاتمت الطرفين جميعا وحكت بأن موضوع العقد حق انتفاع وقد اخطأت لأن العقد ليس فيه تصريح بأن موضوعه حق انتفاع ولا هذه

تقدر ويحصل الاعلان بها علنا في جاسة البيع وقت المزايدة والحكمة في ذلك ان من يتقدم للمطاء يكون على بينة من مقدار هذه المصاريف لأنه سيلزم بها وستضم على ثمن العقار

« وحيث ان القول بأن المدين هو الملزم بمصاريف اجراءات نزع الملكية يخالف النصوص السابقة. وفوق ذلك فكثيرا ما يحصل ان المدين تباع جميع املاكه ويكون في حالة اعسار فلا يستطيع الدفع

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الدفع الفرعي وبقبول الاستئناف شكلا وتأيد الحكم المستأنف »

(استئناف ترزاكي نسيبي افندي مصطفى وحضر عنه حضرة الاستاد محمود افندي قاضي الحامي ضد اسكندر خياط واخرى وحضر عنهما حضرة الاستاذ قسطندي افندي بلسيور الحامي نمرة ١٥٧٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة جناب مستر برسيفال وحضرة صاحب السعادة صالح حقي بلشا وصاحب الغزة كامل بك ابراهيم)

٣٤٢

حكم تاريخه ٢١ يناير سنة ١٩٢٤

اجارة . وفاة المؤجر والمستأجر . انتضاؤهما .

القاعدة القانونية

عقد الاجارة يجب ان يكون لمدة مؤقتة فاذا انعقد على ان يستمر بعد وفاة المؤجر والمستأجر كان باطلا .

الحكمة :-

« بما ان المستأنف عليه يطلب تأيد الحكم المستأنف مع اعتبار العقد المتنازع عليه

المعنى في عبارته ضمنا على ان حق الانتفاع حق عيني لا يترك للمالك الا ملك الرقبة وعقد ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٧ ظاهر منه انه عقد ايجار مما هو مذكور بالمادة « ٣٩٧ » من القانون المدني

« وبما ان حقيقة كل عقد ايجار لا ينسخ بموت المؤجر ولا بموت المستأجر كما قضت بذلك المادة « ٣٩١ » مدني وينقضي التأجير بموت المستأجر في المزارعة الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك مادة « ٤٠٠ » مدني لكن في هذه القضية مشروط ان الايجار يستمر بعد موت المستأجر لأولاده اولاد اخت المؤجر وبعد موت المؤجر ايضا

« وبما انه يتعين معرفة هل يبطل الايجار المؤبد كما يدعى المستأنف عليه وهل العقد المتنازع عليه من هذا القبيل

« وبما ان المادة « ٣٦٢ » مدني اهلي تقيد الطرفين في الايجار بأجرة معينة (في مدة معينة) « وبما ان المادة « ٤٨٤ » من القانون المدني للمحاكم المختلطة تميز المزارعة (لمدة سنين) وهذه المادة لا نظير لها في قانون المحاكم الاهلية لكنها بالضرورة ليست مخالفة لأي نص من احكامه بل موافقة لها

« وبما انه في الشريعة مادة « ٤١٣١ » من مجلة الاحكام العدلية عرفت المزارعة بأنها نوع شركة على كون الاراضي من طرف والعمل من طرف آخر يعني ان الاراضي تزوع والحصائل تقسم بينهما

« وبما انه كذلك كان في فرنسا قبل قانون

سنة ١٨٨٩ بعض معتبري الشراح يشبهون المزارعة بالشركة ويبنون على ذلك انها تنسخ برغبة احد الشريكين دون الآخر ونقاً للمادة « ١٨٦٥ » (راجع بودري لاكاتيري ودهل في كتابهما عقد الايجار ج ١ ص ٦١٧) وقانون ١٨ يولييه سنة ١٨٨٩ المذكور يقضي في المزارعة بمدة معينة

« وبما انه في المادة « ٦٠٤ » فقرة ثانية من مرشد الحيران لا تكون مدة المزارعة قصيرة بحيث لا يتمكن فيها من الزراعة ولا طويلة بحيث لا يعيش احد فيها غالباً

« وبما ان القانون الروماني كان فيه بجانب عقد الايجار المعتاد لمدة قصيرة عقد آخر لمدة طويلة أو مؤبداً وظل هذا العقد المسمى اقتيوز باوروبا في الازمان المتوسطة لكن مثل هذا العقد لا وجود له في تاريخ قوانين مصر . ولا يشبه الا الحكر الذي لا وجود له الا في الوقف وعند الضرورة ولا ينقصد الا بأذن القاضي

« وبما انه لهذه الاسباب لا وجود بمصر لعقد ايجار مؤبد ولا حتى من نوع المزارعة « وبما ان عقد الايجار المتنازع عليه مؤبد لانه باق حتى بعد وفاة المستأجر وبعد وفاة المؤجر ولم يتحدد ميعاد بعدها لانتهائه ولهذا يتعين تأييد الحكم ببطالان عقد الايجار ورفض الاستئناف موضوعاً »

(استئناف محمد اسماعيل مراد واولاده وحضر عنه حضرة وليم اقتدي برطري الحامي نائباً عن حضرة الشيخ علي ناصر بك الحامي ضد حسن زيان مراد وحضر عنه حضرة زكي عريبي اقتدي الحامي نمرة ١٣٢٨ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان وصاحب النزة علي جلال بك)

الملتصم ضده ولا ينبغي عليه التماس اعادة النظر
« اما الوجه الاول من وجهي ورقة
الالتماس فانه لا يصلح سبباً للالتماس اذ هو
خاص بالوقائع . وأمر تقدير الوقائع والفصل
فيها معلق بنظر المحكمة . وقد فصلت محكمة
الاستئناف فيها بعد سماع اقوال الطرفين
والاطلاع على اوراقهما »

(التماس الشيخ سالمات خليل وحضر عنه حضرة
الاستاذ محمد افندي جاد الحق المحامي ضد احمد بك
خيرى نوار وحضر عنه حضرة الاستاذ حاتم افندي يوسف
المسكرى نمرة ١٤٧٩ سنة ٤٠ قضائية . دائرة
حضرة صاحب السعادة محمد محرز بلنا وجناب مسيو
سودان وصاحب العزة على جلال بك)

٣٤٤

حكم تاريخه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣
سريان القوانين على الماضى . احوال . قانون المعاشات
احالة على المعاش . مجلس الاوقاف الاعلى .

القاعدة القانونية

١ - ان قاعدة سريان قوانين الاختصاص
على الماضى لا تنطبق الا على القوانين الخصوصية
مثل قانون المعاشات الملكية الصادر فى ١٥
ابريل سنة ١٩٠٩ وانما تنطبق على القوانين
العمومية او الخاصة بالمحاكم وبيان اختصاص
كل واحدة منها

٢ - ان قانون المعاشات الملكية الصادر
فى ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ نص على اختصاص
مجلس الوزراء بفصل أى موظف أو حالته على
المعاش فالوظفون الذين اقروا كتابة بقبولهم
المعاملة بموجبه يكونون خاضعين له ولا يجوز لغير

٣٤٣

حكم تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩٢٤
التماس . كذب . غش .

القاعدة القانونية

ان الكذب فى القول والانكار الذى
ييديه الخصوم فى مرافعاتهم ليس هو الغش الذى
يقصده الشارع ويعتبره سبباً من اسباب اعادة
النظر فى الاحكام النهائية . فإذا صدقت محكمة
الاستئناف أحد الخصوم واعتبرت بغير حق
ان بورصة الكوتترانات تعامل فى جميع اصناف
القطن وعلت حساب الثمن على سعر تلك
البورصة فليس هذا غشاً شخصياً من الخصم
الآخر يسوغ التماس اعادة النظر
المحكمة :-

« بما ان التماس الطالب مبنى على امرين
اثنين كلاهما اساسه ان الملتصم ضده اوهم
المحكمة وهذا معناه انه غشها يعنى ان طلبه
ينطبق على الفقرة الثانية من المادة « ٣٧٢ »
من قانون المرافعات

« وبما ان الكذب فى القول والانكار
الذى ييديه الاخصام فى مرافعاتهم ليس هو
الغش الذى يقصده القانون . فإذا صدقت محكمة
الاستئناف الملتصم ضده واعتبرت بغير حق
ان بورصة الكوتترانات تعامل فى جميع
اصناف القطن وعلت حساب الثمن على سعر
تلك البورصة فليس هذا غشاً شخصياً من

مجلس الوزراء فصلهم أو أحالتهم على المعاش .
والمرسوم السلطاني الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ الذي نقل الى مجلس الأوقاف الاعلى حق مجلس الوزراء في نقل موظفي وزارة الاوقاف لا يمكن ان يطبق الاعلى الموظفين الذين قبلوا به . اما الموظفون الذين لم يصدر منهم اقرار بقبول المعاملة به فلا يمكن ان يطبق عليهم ، فالموظف الذي يقرر مجلس الاوقاف الاعلى فصله من وظيفته بناء على السلطة المخولة له بالمرسوم السلطاني الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ وفيها احله محل مجلس الوزراء في فصل الموظفين له الحق في عدم اعتبار قرار المجلس الاعلى ومطالبة الوزارة بالتعويض وهذا التعويض يقدر بقيمة الفرق بين مرتبه السنوي وبين معاشه عن المدة التي كانت باقية له من خدمة الحكومة المحكمة :-

« حيث ان قوانين الاختصاص التي تسرى على الماضي هي القوانين العمومية الخاصة بالمحاكم واختصاص كل منها لا القوانين الخصوصية التي من ضمنها قانون ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ وعلى كل حال فلا يمكن ان تمس هذه القوانين حقاً مكتسباً .

« وحيث ان المستأنف قبل المعاملة بقانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ الذي قضى بأن لمجلس الوزراء الحق في فصل اي موظف واحالته على المعاش وذلك بموجب اقرار كتابي صادر منه بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ٩٠٩

« وحيث ان المرسوم السلطاني الصادر في ٢١ يولييه سنة ٩٢٠ نقل فيما يختص بموظفي وزارة الاوقاف حق مجلس الوزراء في فصل اي موظف منهم الى مجلس الاوقاف الاعلى فلاجل تطبيق هذا المرسوم السلطاني على المستأنف كان يجب أخذ قبول منه بقبول المعاملة به كما حصل فيما يختص بقانون ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩

« وحيث ان قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ خاص بكيفية معاملة الموظفين في معاشاتهم وفصلهم فهو مفيد لهم وعمل لحمايتهم ولا يجب التوسع في تفسيره .

« وحيث ان المرسوم السلطاني الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ لم يؤخذ قبول الموظف المعاملة به كما حصل عن قانون ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ فلا تأثير له على حقوقه التي اكتسبها قبل صدوره واذن يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه .

« وحيث ان المحكمة ترى الحكم للمستأنف بقيمة الفرق بين مرتبه السنوي وهو ٣٣٦ م و ١٠٥٣ ج وبين معاشه الحالي وهو ٩٩٦ مليم و ٦٣٠ جنييه عن المدة التي كانت باقية له مدة خدمته القانونية وهي سبعة سنوات ونصف « وحيث ان مجلس الاوقاف الاعلى قرر منح المستأنف سبعة ايام وعشرة شهور وسنة واحدة على سبيل المنحة على مدة خدمته لا مكان معاملته في المعاش على واقع الثلثين فيجب خصم هذه

المدة من مدة السبعة سنوات ونصف التي يطلبها المستأنف .

« وحيث ان المستأنف يطلب الحكم بمبلغ ٣٠٠ مليون و ٣١٦٨ جنيهاً قيمة الفرق المشار اليه ولم تنازعه الاوقاف في قيمة المدة المذكورة ولا قيمة المبلغ المشار اليه فبخضم قيمة فرق ١٧ يوماً و ١٠ شهور و ١ سنة و قدره ٥٠٢ مليون و ٨٧٢ جنيهاً من مبلغ ٣٠٠ مليون و ٣١٦٨ جنيهاً يكون الباقي ٧٩٨ ملياً و ٢٣٨٥ جنيهاً وهو ما يتعين الحكم به للمستأنف على سبيل التعويض » وحيث ان المحكمة ترى ان باقي طلبات المستأنف في غير محلها فيتعين رفضها »

(استئناف احمد بك زكى وحضر عنه حضرة الاستاذ وهيب دوس افندى المحامى ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة الاستاذ يوسف افندى الجندى مندوبها . نمرة ٩٤٢ سنة ٤٠ قضاية . دائرة حضرة صاحب السعادة ابوبكر يحيى بلشا وجناب مستر كرى وحضره صاحب العزة شاكرك بك احمد)

تعليق

(صدر هذا الحكم تأييداً لحكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ٩٢٣ و منشور بالمحاماه بالعدد التاسع س ٣ ص ٤١٤ نمرة ٣٤٧)

٣٤٥

حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢

عقد عرفى . ختم . الاعتراف به . انكار التوقيع به . دليل (المادة ٢٢٧ مدنى والمادة ٢٥٤ مراقبات)

القاعدة القانونية

ليس للمحكمة بمقتضى المادة ٢٥٤ مراقبات

ان تأمر باجراء التحقيق الا فى حالة انكار الخط أو الامضاء أو الختم فى عقد عرفى . ومن ثم فالخصم الذى يعترف بأن ختمه هو الموقع به على مثل هذا العقد مع انكاره التوقيع به بنفسه لا يجوز له طلب اجراء التحقيق بل يتحتم عليه الطعن بالتزوير فى ذلك العقد المحكمة : -

« حيث انه ثابت من العقد المقدم من المستأنفات بالحفاظة نمرة ٣ دوسيه وتاريخه ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٦ أن المرحوم امين حسن النجار مورث الطرفين باع للمستأنف جميع اطيانه الكائنة بناحية جزاية مركز امبابه وجميع املاكه بمصر وهي منزل بالكحكيين وآخر بربع المصبغة بالتبليطة وسبعة قراريط شائعة فى منزل بعطفة الكنيسة بالجزاوى وثمانية قراريط شائعة فى منزل ودكاكين بعطفة الملط بالجزاوى وجميعها مبينة الحدود وبحجج تملكها التي سدها الى المشتريات مقابل ثمن قدره ١٥٠٠ جنيه مصرى قبضه منهم وقد اثبت هذا العقد رسمياً فى ٢٥ يناير سنة ١٩١٧ ثم توفى البائع فى ٢٦ منه .

« وحيث ان محامى المستأنف عليه قال ان هذا العقد لم يوقع عليه المورث بختمه ولو ان البصمة هي نفس بصمة ختمه وطلب التحقيق لتثبت المستأنفات صحة التوقيع من المورث على هذا العقد .

« وحيث انه مع ثبوت اعتراف محامى المستأنف عليه بصحة البصمة الموقع بها على

٣٤٦

حكم تاريخه ١١ يناير سنة ١٩٢٢

- (١) اختصاص المحاكم الاهلية . حدوده .
وقف . انشاؤه . شروط وجوده . المادة ١٦ من
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . (المادتان ١٣٧ و ٣٧٤
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) وقانون نمرة ٣٥
لسنة ١٩٠٩ وقانون نمرة ٣١ لسنة ١٩١٠
(٢) وقف . سقوط الحق بمضي المدة . القانون
الواجب تطبيقه . شروطه . المواد ٧ و ١٧ و ٢٦
مدني والمادتان ٥٨٩ و ٦٠٠ من كتاب المدل
والانصاف لقدرى باشا
(٣) حق حبس العين . شروط تطبيقه .
المادة « ٦٠٥ » مدني

القاعدة القانونية

- ١ - ليس للمحاكم الاهلية في حالة وجود
حكم نهائي صادر من المحكمة الشرعية بصحة
وقف عين ان تبحث في صحة هذا الحكم
الشرعي من عدمه بل انه واجب الاحترام
وليس لمن يتظلم منه إلا الالتجاء بطريق الالتماس
للمحكمة الشرعية اذا كان هناك محل لذلك ^(١)
٢ - فيما يختص بمسائل الوقف ينبغي الرجوع
الى احكام الشريعة الغراء، وبما ان الرأي الراجح
عند الفقهاء هو ان دعوى الوقف عند انكار
الحصم لا تسمع بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة
لان ترك الدعوى هذه المدة مع التمكن يدل
على عدم الحق ظاهراً، فاذا رفع ناظر وقف

(١) راجع مع ذلك حكم محكمة اسبوطال رقم ٢٧
مارس سنة ١٩١٨ (المجموعة الرسمية السنة العشرين
عدد ٢٢ فقرة اولى) والاحكام الواردة في الحاشية

عقد البيع الصادر من امين حسن النجار
يصبح لا محل للتحقيق بل يعتبر العقد صحيحاً
لمجرد الاعتراف بصحة الختم .

« وحيث ان مادة « ٢٥٤ » من قانون
المرافعات لم تأذن بأجراء التحقيق الا في حالة
انكار الخصم الخطأ أو الامضاء أو الختم
المشتمل ذلك السند عليها، ولم يأذن القانون
للخصم بعد اعترافه بصحة الختم ان يطعن
بالانكار فيه لمجرد انكار التوقيع من نفس
من صدر منه .

« وحيث ان مثل هذا الدفع يرمى الى
نسبة العقد الى التزوير ولم يقرر المستأنف
عليه به فلا قيمة حينئذ لدفاعه ويجب الحكم
باعتبار هذا العقد صحيحاً وصادراً من نفس
البائع المرحوم امين حسن النجار

« وحيث ان هذا العقد صادر من البائع
في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٦ قبل وفاته بنحو
الأربعة شهور ولا دليل على ما دفع به
المستأنف عليه احتياطياً من حصول البيع في
مرض موت البائع، ويجب بناء على ذلك الغاء
الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف
عليه لوفاة مورثه عن غير تركه مع الزامه
بالمصاريف ورفض ما طلبه من التحقيق بناء
على ما تقدم »

(استئناف الست حميدة بنت ابراهيم واخريات
وحضر عنهن حضرة الاستاذ محمد افندي ابو الخير الحامي
ضد سيد محمد النجار وحضر بنفسه ومعه حضرة الاستاذ
راغب افندي اسكندر الحامي نيابة عن حضرة الاستاذ
امين افندي عز العرب الحامي . نمرة ٧٦٨ سنة ٣٩
قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة حافظ لطفى
بك وجناب مسيو كالوين وعلى سالم بك)

دعوى استحقاق في خلال تلك المدة كانت دعواه مقبولة، ولا يصح الاحتجاج عليه باكتساب الملكية بوضع اليد مدة خمس عشرة سنة (١)

٣ - واضع اليد على وقف ليس له حق حبس العين تحت يده حتى يستوفي المبالغ التي يكون قد صرفها في بناء أقامه على ارض الوقف أو في تحسين قام به أثناء وضع يده، إذ ان هذه الحالة ليست من الاحوال التي أشارت إليها بطريق الحصر المادة « ٦٠٥ مدني »

المحكمة :-

« حيث ان الاستئناف المرفوع من محمد احمد السحيلي في قضية الاستئناف نمرة ٦٢ سنة ٣٨ قضائية مرتبط بهذا الاستئناف المرفوع عن الحكم المستأنف فيتعين ضمهما لبعضهما البعض فيهما بحكم واحد وهما مقبولان شكلاً

« وحيث ان محمد البسطويسى بصفته المستأنف عليه رفع دعواه امام محكمة طنطا الاهلية طالباً بالحكم بتسليم دار الوقف اليه المبينة حدودها بورقة افتتاح الدعوى

(١) انظر استئناف ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٥ (المجموعة الرسمية السنة السادسة عدد ٩٩) والاحكام الواردة في الحاشية . وراجع حكم محكمة مصر الرقيم ١٤ اغسطس سنة ١٩١٩ (المجموعة الرسمية السنة الحادية والعشرين عدد ٢٢) والحاشية . وانظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة الرقيم ٥ نوفمبر سنة ٩١٣ (مجلة التشريع والقضاء السنة السادسة والعشرين صحيفة ٩٧) وانظر كذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة الرقيم ١٨ ديسمبر سنة ٩١٣ (مجلة التشريع والقضاء السنة السادسة والعشرين صحيفة ٩٧)

والمستأنفون دفعوا باكتساب ملكية العين المذكورة بمضي المدة الطويلة المقررة قانوناً وزادوا بأن دفعوا امام هذه المحكمة ايضاً باكتساب الملكية بمضي ما يزيد عن الحسين سنة مدة وضع يدهم مضافاً اليها وضع يد ورثة الواقف على تلك الدار

« وحيث ان محكمة اول درجة حكمت برفض هذا الدفع المقدم امامها ارتكانا على ان مدة الثلاثة وثلاثين سنة المقررة لاكتساب ملكية العين الموقوفة لم تمض على وضع يد المستأنفين وقضت بتسليم العين لناظر الوقف محمد البسطويسى وبرد الثمن للمشتريين وبتعيين اهل الخبرة لمعاينة العين المذكورة وتقدير حالتها قبل البناء الجديد وبعده والفرق بينهما وبيان ما صرف من محمود الطويل من ادوات البناء ومصاريفه

« وحيث ان محمد احمد السحيلي المستأنف الاخير دفع الدعوى باكتساب الملكية بمضي المدة المقررة قانوناً وبعدهم وجود كتاب للوقف ولا اشهاد شرعى مسجل حائز للشروط المدوثة في المادتين ١٣٧ و ٣٧٤ من لائحة المحاكم الشرعية فضلاً عن قصر الوقف على البناء اذ لم يذكر الارض في الاشهاد الشرعى وقد تخرب البناء القاصر عليه الوقف فقد زال الوقف ولا وجود له

« وحيث تبين من الاعلام الشرعى الصادر من محكمة طنطا الشرعية ومسجل في سنة ١٢٨١ ان حسين احمد السحيلي حضر لدى المحكمة الشرعية المذكورة وادعى في وجه ابنه

احمد السحيلي انه يملك الدار المتنازع فيها وانه في شهر رمضان سنة ١٢٦٥ وقف داره المذكورة على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده وذريته نسلا بعد نسل وفي حالة انقراضهم جميعاً تكون الدار المذكورة وفقاً يصرف ريعها على مصالح جامع الدهانية، فأذا تعذر الصرف على الجهة المذكورة تكون وفقاً يصرف ريعه للفقراء والمساكين الى آخره وان ابنه المذكور ينازعه في هذه الدار بغير حق، وبعد سماع الشهود والاجراءات الشرعية حكمت المحكمة الشرعية بثبوت وقف الدار المذكورة على الوجه المسطور

« وحيث ثبت ايضاً ان من تدعى حفيظه بنت البسطويسي السحيلي رفعت دعوى شرعية امام محكمة طنطا الشرعية ضد المستأقنين قالت ان حسين السحيلي وقف في حال حياته الدار المذكورة وفقاً صحيحاً وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع بكتاب صدر في رجب سنة ١٢٨١ بهذه المحكمة، وخلص الوقف من ناظر الآن وضع المدعى عليهم (المستأقنون) ايديهم بغير حق وطلبت جريان الدار الموقوفة في وقف حسين السحيلي المذكور، وبعد سماع الدعوى واطلاع المحكمة على كتاب الوقف المذكور حكمت المحكمة الشرعية المذكورة بجريان الدار المحدودة بالدعوى وما الحق بها في وقف حسين احمد السحيلي وانها موقوفة من قبله على ما هو مبين بكتاب الوقف المذكور وقد اصبح هذا الحكم نهائياً بتأييده من المحكمة العليا الشرعية في ٥ فبراير سنة ٩١٧

« وحيث انه متى قضت المحكمة العليا الشرعية ذات الاختصاص بحكمها النهائي بصحة وقف هذه الدار وانه مستوف للشروط الشرعية فليس للحاكم الاهلية حق البحث في صحة هذا الحكم الشرعي من عدمه ولا حق الرجوع للقواعد الشرعية للثبوت بما اذا كانت هذه القواعد روعيت ام لا لخروج ذلك عن اختصاصها، وليس لمن يتظلم من هذا الحكم الا اللجوء للسلطة الشرعية العليا لرفع التماس عن ذلك الحكم وهو لم يحصل فيكون ذلك الحكم واجب الاحترام

« وحيث ان القول بقصر الوقف على البناء دون الارض قول لا محل له لان الواقف وقف الدار وهي تشمل الارض بما عليها من البناء

« وحيث انه اذا ثبت بطريق شرعي وقفية مكان وجب تقض البيع مادة ٤١ من قانون العدل والانصاف (راجع ايضاً الدر المختار في رد المختار للعلامة ابن عابدين) فيكون اذن البيع الصادر من بعض ورثة الواقف للمستأقنين في الدار الموقوفة باطلا

« وحيث ان المشتري هم المستأقنون يدعون بأنهم اكتسبوا ملكية الدار المتنازع فيها بوضع يدهم مدة الخمس عشرة سنة المقررة في القانون ويدفع ناظر الوقف المستأنف عليه بأن الوقف لا تسمع الدعوى فيه الا بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة على وضع اليد على الاعيان الموقوفة وهذه المدة لم تمض

« وحيث انه فيما يختص بمسائل الوقف

ينبغي الرجوع الى احكام الشريعة الغراء المقررة احكامها فيها والتي لاحظ الواقف عند وقعه ضرورة تطبيقها عليه

« وحيث ان رأى الراجح المعمول به عند الفقهاء ان دعوى الوقف عند انكار الخصم لا تسمع بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة لأن ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً، فلو ادعى ناظر الوقف في اثناء هذه المدة تسمع دعواه كأن لم يكن تاركا للدعوى (انظر المادتين ٥٨٩ و ٦٠٠ من كتاب العدل والانصاف والجزء الثالث من كتاب العلامة ابن عابدين وتنقيح الحامدية) » وحيث ان المستأقنين دفعوا امام هذه المحكمة باكتساب ملكية الدار المتنازع فيها بمضى اكثر من خمسين سنة على وضع يدهم مضاف اليه وضع يد ورثة الواقف على الدار المذكورة

« وحيث ان ورثة الواقف المذكور لم يضعوا اليد بنية التملك بل بصفة مستحقين ومنتفعين بالعين الموقوفة، وحيث لا يسوغ ضم مدة وضع يدهم بهذه الصفة على وضع يد المشترين المذكورين، وبذلك يكون الدفع الذي دفع به المستأقنون لا محل له من هذه الوجهة » وحيث انه مع بطلان البيع المذكور وجب رد الثمن للمشتريين مع ما يستحق لهم من قيمة الابنية القائمة على العين المذكورة أو مما زاد عليها من الثمن كما رأت بحق محكمة اول درجة وفصلته تفصيلاً في اسباب حكمها » وحيث ان المستأقنين يطلبون امام

هذه المحكمة حبس العين المذكورة تحت ايديهم الى ان يستوفوا قيمة المباني والتحسينات التي أجروها

« وحيث ان هذه الحالة لم تكن من الاحوال الواردة على سبيل الحصر في المادة « ٦٠٥ » من القانون المدني التي لا يجوز التوسع فيها » وحيث لما تقدم والاسباب الواردة في حكم محكمة اول درجة التي تتخذها هذه المحكمة اسباباً لها يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده »

(استثنائي محمود احمد الطويل افندي وآخرين وحضر عنهم حضرة عبد الله افندي فكري خليل الحامى نائباً عن حضرة عبد الرحمن افندي بهيج الحامى ضد محمد بسطويبي السحيلي وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد بك يوسف نائباً عن حضرة عبد الحليم افندي البيلي غمرق ٧٦٧ سنة ٦٢٦ ٦٣٧ سنة ٣٨ . دائرة جناب مستر مارشال وحضرات اصحاب العزة عطيه حسني بك ومحمد حامى عيسى بك)

٣٤٧

حكم تاريخه ٩ مارس سنة ١٩٢٠

بيع . وصية . موت الموجب . هبة . قبض .
موت الواهب . فتداهلية الواهب . حكم في الاختصاص .
قوة الشيء المحكوم فيه .

الناصرة الثانية

١ - لا يعتبر بيعاً العقد الصادر من المورث في حال حياته لا ولاده اذا ثبت انه كان يتصرف في اطيانه وهو حي تصرف المالك في ملكه وكان يؤثرها الى الغير ويسدد ما عليها من الاقساط وكان يتقاضى باسمه في المحاكم وان من صدر العقد لهم ما كانوا يعلمون بوجوده

٢ - من المقرر قانوناً انه اذا مات الموجب (البائع مثلاً) قبل صدور القبول فليس للمتعاقد معه ان يقبل لانه يشترط لانعقاد البيع اجتماع الارادتين في وقت واحد ، وقد انعدمت ارادة الموجب بموته

٣ - من المقرر شرعاً وقانوناً ان الهبة لا تتم إلا بالتبض ، وتبطل الهبة بموت الواهب أو بفقده أهليته للتصرف قبل قبول الموهوب له

٤ - عقد البيع الصادر من المورث في حياته لاولاده بدون علم الورثة واستمرار يد المورث على الاطيان مدة حياته يتصرف فيها بجميع انواع التصرفات الشرعية يعتبر عقد وصية ، والوصية لا تجوز لو ارث إلا اذا اجازها الورثة الآخرون بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع

٥ - من المقرر قانوناً ان الحكم الصادر بالاختصاص في دعوى لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ليحتج به في دعوى أخرى المحكمة :-

عن الاستئناف المرفوع

من احمد بك عبر الخالق

« حيث ان احمد بك عبد الخالق يبنى استئنافه على ان والده عبد الخالق بك رفعت لم يبع اطيانه اليه والى شقيقتيه حفيظة وتقيده والى زوجته بموجب العقد الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩١٦ لان والده استمر مالكا للاطيان حال حياته الى ان توفي ، وان العقد المذكور لم ينفذ في حال حياته بقبول المشتريين فهو باطل ولا يصح ايضاً اعتباره هبة لان

الهبة لا تتم الا بالتبض ، كما وان هذا العقد هو من قبل الوصية التي لا تجوز شرعاً لو ارث وان شقيقتيه لا تستحقان في الاطيان الا نصيبهما الشرعي وانهما باعنا زيادة عن نصيبهما القدر الذي رفعت الدعوى الفرعية بشأنه الى آخر ما جاء بأقواله المدونة بمحضر الجلسة .

« وحيث انه تبين ان العقد الرقيم ١٩ مارس سنة ١٩١٦ ومسجل تسجيل تاريخ في ٨ مايو سنة ١٩١٦ ان عبد الخالق بك رفعت باع الى كل من اولاده احمد بك عبد الخالق والست حفيظة هانم والست تقيده هانم ٣٠ ف و ١٣ ط و ١٥ ١/٣ س وباع الى زوجته الست ملكة هانم ١٣ ف و ٢ ط و ١٠ س وذلك نظير مبلغ ٣٣٠٠٠٠٠ قرشاً صاغاً وانه استلم مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من كل منهم بنسبة ما خصه في المشتري والباقي وقدره ٢٣٠٠٠ جنيه قيمة مطلوب البنك العقاري يقومون بسداده في مواعيد اقساطه الى آخر ما جاء بالعقد المذكور

« وحيث ان النزاع القائم بين الطرفين ينحصر في معرفة ماهية هذا العقد ان كان عقد بيع كما تتمسك بذلك حفيظة وتقيده ومن انتقلت اليهما الملكية منهما أو هو عقد هبة أو وصية كما يتمسك الطرف الآخر

« وحيث انه ثابت من الاوراق ان ملكية الاطيان المقول يبيعها لم تخرج من حيازة المورث حال حياته وانه كان يتصرف فيها تصرف المالك في ملكه ويؤجرها للغير ويسدد ما عليها من الاقساط مما يأخذه من

الايجار ويتقاضى باسمه في المحاكم الاهلية والمختلطة بخصوص هذه الاطيان، وان من صدر العقد لهم ما كانوا يعلمون بوجوده في حال حياة المورث حتى ان السيدة تقيده هانم قدمت طلباً لمجلس حسي مصر في ٧ يناير سنة ١٩١٧ تطلب فيه الحجر على والدها لكونه غير كفء لادارة شؤون اطيانه وانه لم يدفع ما عليها من الديون ويخشى من نزع ملكيتها وتطلب تعيين قيم على والدها حفظاً للاطيان من الضياع وصيانة لامواله، وقد حكم المجلس بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٧ برفض طلب الحجر

« وحيث انه ظاهر مما تقدم ان المنسوب لهم الشراء لم يدفعوا ثمناً ما ولم يعلموا بوجود هذا العقد الا بعد وفاة مورثهم

« وحيث ان هذا العقد لا يمكن اعتباره عقد بيع لأن البيع هو عقد يلتزم به أحد المتعاقدين نقل ملكية شيء للآخر في مقابل التزام ذلك الآخر بدفع ثمنه المتفق عليه بينهما وان البيع لا يتم الا اذا كان برضاء المتعاقدين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وباتفاقهما على المبيع وثنه، وان يجعل الشيء المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يمكنه وضع يده عليه والانتفاع به بدون مانع (راجع المواد ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٧١ من القانون المدني)

« وحيث ان هذه الشروط لم تتوفر في العقد المنوه عنه، ومن المقرر قانوناً انه اذا مات الموجب (البائع) قبل صدور القبول فليس للمتعاقد معه ان يقبل لانه يشترط

لانقضاء البيع اجتماع الارادتين في وقت واحد وقد انعدمت ارادة الموجب بموته

« وحيث ان العقد لا يمكن اعتباره هبة لانه من القواعد المقررة شرعاً وقانوناً ان الهبة لا تتم الا بالقبض ومع ذلك فان الهبة تبطل بموت الواهب أو بفقد أهليته للتصرف قبل قبول الموهوب له وقد توفي المورث قبل العثور على هذا العقد

« وحيث ان العقد حسب وضعه يعتبر عقد وصية لأن المورث حجزه بطرفه ولم يسلمه لورثته واخفى عنهم واقعته طول مدة حياته واستبقى الاطيان في حوزته من تاريخ العقد الى تاريخ وفاته، وقد أراد ان توزع اطيانه بعد وفاته بالكيفية التي رآها، اذ ان الوصية هي تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع (راجع المادة ٥٣٠ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية للمرحوم قدرى باشا)

« وحيث ان المادة ٥٣٦ من الكتاب المذكور نصت على ان لا تجوز الوصية لوارث الا اذا اجازها الورثة الآخر بعد موت الموصي وهم من أهل التبرع

« وحيث ان الوصية تكون باطلة لعدم اجازتها من باقي الورثة

« وحيث انه متى تقرر ذلك تكون الدعوى الفرعية المرفوعة من احمد عبد الخالق بك في محلها ولا يصح

لا يمنع من المناقشة ثانياً في مسألة الاختصاص وعدمه عند نظر الدعوى الأخرى»

(استئناف احمد بك عبد الخالق وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي خيرى الحامى ضد حفيظه هانم وتفيده هانم بنات المرحوم عبد الخالق بك وحضر عنهما حضرة الامتاد احمد بك رمزي الحامى ثم الشيخ محمد سيد احمد البشيرى وحضر عنه حضرة الاستاذ حامد بك فهمى الحامى والشيخ على عبد الهادى والخواجه فيليب الياس خورى نمرة ٥٣١ سنة ٣٦ قضائية واستئناف الخواجه فيليب الياس خورى وحضر عنه حضرة الاستاذ عزيز بك خانكى الحامى ضد الشيخ محمد سيد احمد البشيرى والشيخ على عبد الهادى والسيدتين حفيظة هانم وتفيده هانم واحمد بك عبد الخالق نمرة ٥٣٠ سنة ٣٦ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزة عبد العزيز بانا كليل وجناب مستر كلايكوت ومحمد بك ابراهيم)

٣٤٨

حكم تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦

جزاء . تهديدى . قطعى

القاعدة القانونية

الجزاءات التى تقضى بها الاحكام على نوعين : جزاءات تهديدية الغرض منها اجبار المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر بتكليفه بشئ معين كتقديم حساب ، وجزاءات قطعية الغرض منها الزام المحكوم عليه بمبلغ من المال نظير الشئ الذى طلب منه عمله ولم يعمل به . والنوع الثانى يستفاد من اسباب الحكم ، فاذا قدرت المحكمة الجزاء بنسبة الحق أو الضرر كان الجزاء الصادر به الحكم من الجزاءات القطعية ووجب اعتباره حكماً قطعياً لا يمكن تعديله

للسيدتين حفيظه وتفيده شقيقتيه التصرف بالبيع فى اكثر من نصيبهما الشرعى ، ومن ثمت يكون احمد بك المذكور محقاً فى طلبه ويتمين الفاء الحكم المستأنف من هذه الوجهة والحكم بثبوت ملكيته الى ما طلبه

عن الاستئناف المرفوع

من الخواجة فيليب الياس خورى

« وحيث ان المستأنف المذكور دفع بلسان وكيله بعدم اختصاص المحكمة الاهلية بنظر الدعوى لانه من رعايا دولة اسبانيا وان محكمة المنصورة المختلطة اعتبرته كذلك فى دعوى الشفعة التى كانت قائمة بين نفس الخصوم

« وحيث فضلا عن كون هذا المستأنف لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض هذا الدفع واقتصر فى عريضة استئنافه على التكلم فى الموضوع فانه ثابت من الاوراق ان المستأنف المذكور هو من رعايا الحكومة المحلية وسبق له التضامن أمام المحاكم الاهلية

« وحيث انه زيادة عما تقدم فانه لا يجوز التمسك بالحكم الصادر من محكمة المنصورة المختلطة فى دعوى الشفعة ، لانه من المقرر قانوناً ان الحكم الصادر بالاختصاص فى دعوى لا يجوز قوة الشئ المحكوم فيه ويحتج به فى دعوى أخرى لأن هذا الحكم

المحكمة : —

« حيث ان الشراح والمحاكم اتفقوا على ان الغرامة المحكوم بها على نوعين تهديدي أو بصفة تعويض قطعي ، وان النوع الثاني يستفاد من الحكم اذا قدرت المحكمة التعويض مساوياً للضرر الذي نتج من عدم تنفيذ الحكم في الميعاد المعين

« وحيث ان المستأنف في هذه الدعوى طلب ان يحكم عليهما بغرامة قدرها ١٥ جنياً يومياً الى ان يقدم الحساب ولكن المحكمة عدلت ذلك الى ٢ جنية فقط

« وحيث ان المستأنفة طلبت ان يقدم لها المستأنف عليهما حساباً عن حصتها البالغة مائة فدان تقريباً وعقارات ونخيل عن مدة ٢٣ سنة ، والظاهر ان المحكمة التي أصدرت الحكم بالغرامة اعتبرت متوسط ريعها في جميع المدة لا يقل عن خمسمائة جنية سنوياً أي ان الربيع عن المدة جميعها لا يقل عن ١١٠٠٠ جنية وباعتبار فوائده هذا المبلغ بحساب ٦٪ سنوياً أي ٦٦٠ جنياً سنوياً يكون التعويض مقدراً بما يقرب من الجنيهين « وحيث انه من ذلك ترى محكمة

الاستئناف ان المحكمة التي أصدرت حكم الغرامة قدرت لها تقديراً قطعياً لا تهديدياً وفي مثل هذه الحالة ليس لمحكمة أخرى ان تقدره بغير ذلك فللمستأنفة الحق في تنفيذ الحكم مع رفض الاشكال والغاء الحكم

المستأنف بدون التفات الى ما عدا ذلك مما دفع به المستأنف عليهما «

(استئناف الست زينب هانم كريمة المرحوم حسن باشا الشريفي وحضر عنها حضرة الاستاذ نصيف افندي زكي المحامي ضد احمد باشا الشريفي وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد افندي كامل حسين المحامي للمرة ٩٥٨ سنة ٢٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد بك توفيق رفعت وجناب المستر برسيغال واحد بك راعب بدر)

تعليل

يراجع البحث الشائق الذي نشرناه في هذا العدد بقلم حضرة الاستاذ نصيف افندي زكي المحامي في « نظرية الجزاء التهديدي والجزاء القطعي »

٣٤٩

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢

قرارات لجنة تحديد الاجارات . امكان الاحتجاج بها اجارة . حرمان المستأجر طرق الري . تخفيض الاجار .

القاعدة الثانوية

١ - القرار الصادر من لجنة تحديد الاجارات لا يكون له قوة الاحتجاج به أمام المحاكم إلا اذا كان من العقود التي يسرى عليها الأمر العالي الصادر بتشكيل هذه اللجان

٢ - اذا ثبت ان الاطيان المؤجرة حرمت طرق الري التي كانت تتمتع بها في وقت التأجير وجب تخفيض قيمة الاجار الى الحد اللائق

المحكمة : —

« حيث ان المستأنف استأجر بعقد تاريخه ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ من وزارة

المتفق عليه أكثر مما تساويه الأرض متى لوحظ أن المستأنف لم يقبل التأجير بالقيمة المتفق عليها في العقد إلا مراعاة لطرق الري التي كانت موجودة وقت الإيجار وحرم منها بعد بفعل الغير وبالطبع قبل انتفاعه في السنتين الباقيتين ، وترى عدلاً تعويض مالقه من الضرر لعدم انتفاعه من الترع واغتصاب صالح بك للموم للجزء المذكور الذي تسبب عنه ضرر لباقي الأرض ، ومن ذلك يتعين تعديل الحكم للمستأنف واعتبار إيجار القدان مبلغ ٤٠٠ قرشا سنوياً عن السنتين الباقيتين »

(استئناف الخواجة رزق الله عبد الشهيد وحضر عنه حضرة الاستاذ خليل بك إبراهيم المحامي ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة الاستاذ يوسف أفندي احمد الجندى مندوبها نمرة ٢٢٣ سنة ١٣٩٠ قضائية دائرة حضرة صاحب المعالى احمد طلعت باشا وجناب مستر مرشال وجناب مستر هل)

٣٥٠

حكم تاريخه ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣

التماس . جواز رفعه مرة اخرى من الخصم الآخر .

القاعدة القانونية

نص الشارع في المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات على أن الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز التماس اعادة النظر فيه مطلقاً ، ولكن معنى هذا ان الالتماس لا يقبل من الملتمس نفسه الذي رفع الالتماس الاول ، ولكن اذا صدر الحكم في

الاوقاف ٩٠١ ف و ٦ ط و ٢٠ س بناحية السفلون مركز مفاغه باعتبار ايجار القدان ٩ جنيه و ٥٠٠ مليم سنوياً لمدة ثلاث سنوات من ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ لغاية ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ودفع ايجار أول سنة وهو مبلغ ٨٣٠٠ جنيه و ٥٦٠ مليم

» وحيث انه مشروط في عقد الايجار انه اذا تأخر المستأجر عن التوقيع على عقد الايجار الرسمي يكون للوزارة الحق في مطالبته فوراً بكامل الأيجار ، وقد حكمت المحكمة الابتدائية للوزارة بذلك .

» وحيث ان المستأنف طعن على هذا الحكم لأنه كان استأجر الاطيان المذكورة وقت ان كانت ترع السلطة العسكرية تمدها بالمياه الكافية ، وعلى ذلك دفع ٥٠٠ مليم و ٩ جنيه عن كل فدان ، وزيادة على ذلك انه لم يستلم من الاطيان المؤجرة الا ٢٠ سهما و ١٧ قيراطا و ٨٧٣ فداناً لأن الباقي كان صالح بك للموم واضعاً اليد عليه مع العلم بأن هذا الجزء واقع عند أول التركة التي تمد الأرض بالمياه

» وحيث ان المستأنف يرتكن على قرار صادر من لجنة تحديد الايجارات وقد قررت ايجار القدان من الاطيان المتنازع عليها مبلغ ٤ جنيه سنوياً ولكن المحكمة لا يمكنها الأخذ بذلك القرار لأن عقد ايجار هذه الاطيان حصل قبل صدور قانون الايجارات ولكنها تسترشد به لتقدير قيمة التعويض » وحيث ان المحكمة ترى ان الايجار

حق الطعن في الحكم الصادر ضده والذي يجوز ان يكون قابلاً للطعن بناء على احد الالوجه التي تميز الالتماس

« وحيث ان هذا الرأي الذي تأخذ به المحكمة تؤيده ايضاً احكام قضائية عديدة صدرت من المحاكم الفرنسية ، مع ان المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات الفرنسية المطابقة للمادة ٣٨٠ من القانون المصري هي اكثر صراحة بنصها من هذه المادة الاخيرة (راجع موسوعات كاربنتيه عن القوانين الفرنسية مجلد ٣٢ مادة الالتماس فقرة ٧٣)

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الدفع الفرعى من الملتمس ضده على غير اساس ويجب رفضه »

(التماس الحاجة سمعان اشقر وحضر عنه حضرتنا محمود بك ابوالنصر وشكرى افندى سليمان الحاميان ضد عبد السلام افندى مصطفى كسيرة وحضر عنه حضرة اسماعيل افندى وهي الحامى نمرة ٦٠٠ سنة ٣٩ قضائية دائرة جناب مستر برسيغال وحضرتى صاحبي العزة متولى بك غنيم ومحمد مظهر بك)

الموضوع لمصلحة هذا الملتمس بعد قبول التماسه فهذا لا يمنع خصمه الذي لم يرفع التماساً أبداً ان يطعن في الحكم الجديد بطريق الالتماس المحكمة : —

« حيث ان الملتمس ضده دفع فرعياً بعدم قبول الالتماس شكلاً لأنه لا يجوز رفع التماس ثان بعد قبول الالتماس الاول مستنداً في دفعه هذا على نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات

« وحيث ان الملتمس يرد على هذا الدفع بان المادة المشار اليها تختص فقط بالخصم الذي قدم الالتماس الاول لا الالتماس الذي يرفع من الخصم الآخر

« وحيث ان هذا الرأي وجيه ومعقول لان الغرض من وضع المادة ٣٨٠ مرافعات منع الخصم الذي يريد التطويل في التسوية من اتخاذ هذا السبيل لا منع احد الخصوم من استعمال حق لم يستعمله مطلقاً ، ومن جهة اخرى فانه ليس من العدالة ان الخصم الذي ربح الدعوى ثم النى الحكم الصادر لصالحه بناء على التماس مرفوع من خصمه يحرم من

قضايا المحاكم الكلية والخزينة

« وبما ان طلب الازالة ليس في الواقع الا وصف لطلب تسليم الارض المتنازع عليها وما هو بالطلب الاضافي الذي يندرج فيه ربح للمدعى مهما قيل بأن اجابته ستؤدي الى خسارة للمدعى عليه وهي تفقة الازالة وفقدان قيمة ماسيزال من الابنية وغيرها ، على انه ان صح اعتبار الازالة طلباً خاصاً فما هو الا طلب ملحق يدخل تحت الخسائر التي يطلب المدعى رفع اثرها ، وهذه لا جدال في انها ملحق بالطلب الاصيل

« وبما انه يتبين من ذلك أن طلب الازالة لا يصح دخوله في تقدير الدعوى ، وتكون اذن قيمتها هي قيمة الامتار المتنازع عليها وهي قيمة مسلم بأنها دون نصاب الاستئناف وعلى هذا فالدفع الذي قدمته المستأنف عليها جدير بالقبول . والاستئناف غير جائز »

(استئناف عتريس على الحلواني ضد مديرية الجيزة
نمرة ٤٣٢ سنة ١٩٢٣ دائرة حضرات اصحاب العزة
محمد لييب عطية بك واحد مختار بك وعفيق عفت بك)

٣٥٢

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣

ارث . التعويض الذي تقدره لجنة التعويضات . تعويض شخصي للشخص لا تركه . عدم جواز الحجز عليه
لدين على المورث .

القاعدة القانونية

١ - المال الذي تقدره لجنة التعويضات

٣٥١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣
استئناف . حكم الازالة . النصاب القانوني

القاعدة القانونية

طلب شخص من محكمة جزئية تثبيت ملكيته لارض وازالة المباني القائمة عليها ، فحكم له بطله ، استأنف المحكوم ضده فدفع المستأنف عليه الدعوى بعدم قبول الاستئناف لأن قيمة الدعوى تنقص عن النصاب الجائز استئنافه . فأجاب المستأنف عليه بأن دعواه تتضمن ملكية الارض وازالة المباني ، وطلب الازالة طلب مجهول القيمة يجوز استئناف الحكم الصادر بشأنه فقضت محكمة مصر بهيئة استئنافية بقبول الدفع الفرعي وبعدم قبول الاستئناف بناء على الاسباب الآتية :

« بما ان المستأنف عليها دفعت الدعوى بأن الاستئناف غير جائز القبول لان قيمة الدعوى تنقص عن النصاب الجائز استئنافه .

« وبما ان المستأنف اجاب على ذلك بأن المستأنف عليها طالبت في عريضة افتتاح الدعوى القضاء لها بأزالة المباني علاوة على تسليم الارض المتنازع عليها وطلب الازالة هذا مجهول القيمة فيجوز اذن استئناف الحكم الصادر بشأنه .

لم يمت وأصيب فقط بفاجعة في جسمه او في ماله .

«وبما ان هذا القياس الذي ساقته الحاجة ليس الا قياساً مع الفارق، اذ لا مشاحة في ان التعويض الذي قدرته اللجنة انما اريد به بعض السلوى لمن طلبه عما فقده من النفع، ونكب به من الخسارة، ونفع فيه من عز العائل وعونه، اما التعويض الذي يمنح لنفس الشخص فهو لتضمين خسارته الشخصية ولا

جرم ان الفارق في الحالتين ظاهرة
«وبما أنه متى استبان ذلك أصبح القضاء بتثبيت الحجز تحت يد لجنة التعويضات قضاء غير صائب ووجب الغاؤه وأبطال ذلك الحجز .
وما على المستأنف عليها الاولى الا ان تتحرى عما قد يكون المورث تركه حقيقة وتمحيز عليه»
(استئناف الست زينب بنت سيد حسن عن ثقتها وبصفته وصية على اولا المرحوم على عمر ضد الست نبيه بنت علي افندي حسن وحضرة صاحب العالي رئيس لجنة التعويضات غمرة ٨٣٥ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وعمد علي بك وعبد الوهاب عزت بك)

٣٥٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠

المجالس المحلية . شخصية معنوية . عوائد

محلية . حجز . اجراءات تشريعية او

ادارية . عدم اختصاص المحاكم .

القاعدة القانونية

١ - المجالس المحلية ليست لها شخصية

معنوية مستقلة عن الحكومة وهي فرع من فروع الحكومة

لشخص تعويضاً عن موت مورثه في أثناء الاضطرابات ليس مالاً متروكاً عن المورث بل هو تعويض شخصي يعطى للوارث من باب السلوى عما فقده من النفع، ونكب به من الخسارة ونفع فيه من عز العائل وعونه، فلا يجوز اذن لدائن المورث ان يحجز عليه ابقاء لدينه الذي كان له على المورث
المحكمة :-

« بما ان المستأنفة لم توفق الى اثبات براءة ذمة مورثها من الدين المطالب به ولا هي اهتمت لذلك في الادوار الاخيرة التي سارت فيها الدعوى .

« وبما ان الدين ثابت من السند المؤرخ في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣ - الموقع عليه بأَمْضاء المورث - تلك الامضاء التي انكرت ولم يطعن فيها بالتزوير، وكان ذلك مثار بحث لا محل له هنا مادامت صحتها لم تمس على اية حال .

«وبما أنه يتبين من ذلك أن الحكم بالدين كان قضاء صائباً ويتعين تأييده

« وبما ان الحجز الذي وقع تحت يد المستأنف عليه الثاني (رئيس لجنة التعويضات) انما استند فيه الى ان التعويض قدر للمستأنفة بصفقتها هو تركه عن مورثها . وقد قالت الحاجة في هذا المعرض تأييداً لما ذهبت اليه ان التعويض انما اتى عن طريق المورث الذي لولاه لما كان للتعويض أثر . فمثله كمثل التعويض الذي كان يمنح لنفس المورث لو أنه

٢ - العوائد التي تربطها المجالس البلدية على الملاك والاعترافات التي تتخذها للحصول على هذه العوائد بالحجز وغيره من المسائل التشريعية المحظور على المحاكم التعرض لها عملاً بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المحكمة : -

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليهما دفع فرعياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وتمسك بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

« وحيث ان الدعوى مرفوعة بطلب الحكم - أولاً - ببراءة ذمة الطالبين من مبلغ ٦٠٠ مليم و ٣٠٩ جنياً قيمة العوائد التي فرضها عليهم المجلس، وبطلان الحجز المتوقع بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ - ثانياً - الزام المدعى عليهما بأن يدفعاً بالتضامن للمدعين مبلغ ٥٠ جنياً بصفة تعويض « وبجلسة ٢٥ أكتوبر سنة ٩٢٠ طلب الحاضر عن المدعين تعديل طلباته الى ٦٠٠ مليم و ٣٥٩ جنياً تعويض او براءة ذمة مع الغاء الحجز

« وحيث ان الطلب الاول وهو الخاص ببراءة ذمة المدعين من قيمة العوائد والغاء الحجز يكون خارجاً عن اختصاص المحاكم الأهلية متى تقرر ان هذه العوائد والحجوزات صادرة من الحكومة او أحد فروعها لأن هذا الطلب يكون معناه الغاء أمر اداري وايقاف تنفيذه وهذا محظور على المحاكم التعرض له عملاً بنص المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

« وحيث ان الحاضر عن المدعين يذهب الى ان مجلس محلي طنطا المختلط ليس فرعاً من فروع الحكومة وتمسك بالنظرية التي ابداهها « وحيث ان هذه المسألة كانت محل بحث شديد وتضاربت فيها الآراء قبل الآن ولكن أصبح من القضاء الثابت ان هذه المجالس ليس لها شخصية معنوية مستقلة عن الحكومة وانها فرع من فروع الحكومة كما قررت ذلك محكمة الاستئناف بحكمها الصادر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩١٨ في القضية نمرة ٨٠٣ سنة ٣٤ قضائية، وترى هذه المحكمة الاخذ

بهذا الحكم للأسباب التي جاءت به « وحيث انه لذلك يكون الطلب الأول خارجاً عن اختصاص المحكمة ويتعين قبول الدفع الفرعي والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظره

« وحيث انه عن الطلب الثاني والحكم بتعويض ٦٠٠ مليم و ٣٥٩ جنياً فإنه داخل في اختصاص المحاكم الأهلية عملاً بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم التي قضت بأن لهذه المحاكم حق الفصل في كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن اجراءات تقع مخالفة للقوانين والأوامر العالية

« وطلب التعويض المطلوب الآن هو من هذا القبيل أي انه مطلوب بصفة تعويض عن تحصيل مبالغ عوائد جاء بطريقة مخالفة للتوانين

« وحيث انه متى تقرر ذلك يتعين رفض

الدفع بالنسبة لهذا الطلب والفصل في موضوعه
« وحيث ان الحاضر عن المدعين لم
يبين كيفية المخالفة للقوانين ، وكل مذهب
اليه هو في الواقع نزاع في أصل فرض
الضرائب أو بعبارة أخرى نزاع في نفس
التشريع ، وهذا لا يمكن المناقشة ، فيه وكان
يجب عليه حتى يصح الحكم له بالتعويض
ان يبين ان اجراءات المجلس جاءت مخالفة
لنصوص القوانين

« وحيث انه بالعكس تبين من دفاع
الحاضر من المدعى عليهما والاوراق التي
قدمها ان اجراءات المجلس كانت مطابقة
للقوانين فيتعين حينئذ رفض هذا الطلب
(قضية محمد عثمان واخوانه ضد وزارة الداخلية
نمرة ٦٦٨ سنة ١٩٢٠ دائرة حضرة محمد نجيب شكرى
بك وحضرتى محمد بك عبد اللطيف واحد بك مختار)

٣٥٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢

تحكيم . محكمين . اجرهم . اتسابهم . تقديرها .

القاعدة القانونية

١ - أجر المحكمين من المسائل المسلم
بها عند فقهاء القانون ، سواء حصل الاتفاق عليها
أو لم يحصل ، ولم يستثن من هذه القاعدة
« على ما ذهب اليه بعضهم » إلا القضاة حفظاً
لكرامتهم ان تلوكها الألسن وتكون محلاً
لقالة الناس

٢ - يجب ان يراعى في تقدير اتعاب
المحكمين ما استفادته المتحاكون من عملهم
كما يجب ان يراعى مركز المحكم
المحكمة - :

« بما ان النزاع بين طرفي الخصومة قد
انحصر في ان المدعى عليهم يقولون ان المدعى
انما قبل التحكيم متأثراً بدافع المروءة وحقوق
الجوار مع المدعى عليهم ولم يدر بخلافه انه
سيقتضى أجراً على عمله ، والمدعى ينكر على
اخصامه هذا المذهب ويقول انه لم يكن على
هذه النية

« وبما ان المدعى عليهم بعد ان لجأوا
أمام قاضى التحضير الى تحكيم ضمير المدعى
في هذه النقطة وعرضوا عليه اليمين الحاسمة
رجعوا في جلسة المرافعة عما عرضوه وقدموا
كتابين صدرتا من المدعى للمدعى عليه الاول
استندا بهما على انه كانت هناك معاملة جارية
بين الاثنين فلو ان المدعى كانت عنده نية
احتساب اجر لنفسه على التحكيم لبدا لذلك
اثر في ذينك الكتابين

« وبما انه بمراجعة هذين الخطابين تبين
ان احدهما مطالبة للمدعى عليه الاول بدفع
دين عليه للمدعى اصلاً ثمن سيارات والثاني
اخطار بارسال المدعى حواله (شيكا) للمدعى
عليه الاول

« وبما ان هذين المستنديين لا يفيدان
على الاطلاق ان المدعى تنازل أو كان في
نيته ان يتنازل عن اتعاب التحكيم التي يطالب

طرق التنفيذ لابي هيف بك فقرة ١٣٧١
(وما بعدها)

« وبما انه متى تقرر ان المدعى حق في
ان يأخذ أجراً مقابل اتعابه في التحكيم تعين
البحث في مقدار هذا الأجر

« وبما انه يجب ان يراعى في ذلك قيمة
ما استفاده التاديبون له في عمله كما يجب ان
يراعى مركز الحكم

« وبما انه لا نزاع في ان المدعى عليهم قد
استفادوا من عمل المدعى، اذ قد وقام تفقات
التقاضى وطولته لاسيما في مثل هذا النوع
من انواع النزاع، ولئن قال المدعى عليهم ان
التحكيم كان مقصوداً على شق من الخلاف
الذى كان قائماً بين الورثة فانه يرد على ذلك
ان مسألة المحاسبة على المصروفات والارادات
كانت على ما هو ظاهر من عقد ٢٦ يناير
سنة ١٩١٩ متغلغلة في كل اسباب الخلاف

« وبما ان المدعى لم يجلس الى المتنازعين
المرتين في ٢٣ فبراير و ٩ مارس سنة ١٩١٩
الا انه ظاهر من محضري الاعمال انه قد
قدمت كشوفنا للحساب في هذه الاثناء
واطلع عليها المحكمان. على انه من جهة
أخرى فان المحكمة تنظر الى هذا الأمر في
تقديرها

« وبما ان مركز المدعى مضافاً الى جسامته
موضوع النزاع الذى فصل فيه. يجب ان
يكون محلاً للاعتبار عند تقدير مقابل اتعابه
« وبما انه يجب ان يلاحظ ايضاً انه كان

بها، فلا وجه لاتخاذها دليلاً مستفاداً على هذا
التنازل

« وبما ان حجة المدعى عليهم في ان
المروءة وحقوق الجوار هي التى كانت رائد
المدعى في قبوله التحكيم على ان يكون بغير
أجر لم يقيم على صحتها أى دليل وليس على
المدعى تنازل موهوم لم يصرح به بل ولم
يلج، واذا كان المدعى عليهم يريدون أخذه
بما جاء في عقد التحكيم من صلة الجوار التى
تربطه بالمدعى عليهم فانه من الجلى الواضح
انه انما أراد بالاشارة الى هذا الأمر ان يعلل
قبوله الدخول في شؤون الناس وهو موظف
ذى شأن مرهق بعمله، أما ان يكون ذلك
مراد به التنازل عن حقه في مقابل اتعابه كما
يذهب اليه المدعى عليهم ففيه تجاوز غير
سديد في فهم معاني الالفاظ وترتيب النتائج
الهامة عليها

وبما ان أجر المحكمين هو من المسائل
المسلم بها عند فقهاء القانون سواء أحصل الاتفاق
عليها أم لم يحصل ولم يستثن من هذه القاعدة
« على ما ذهب اليه بعضهم » الا القضاة
ضناً بكرامتهم ان تلوكها الألسنة وتكون
محلاً لقالة الناس

« وبما ان المدعى لم يكن وقت نديه
للتحكيم قاضياً بل كان مديراً للإدارة القضائية
كما هو ظاهر من صدر عقد التحكيم وتولية
القضاء بعد ذلك ليس بمضيع لحق سبق ان
ترتب له فلا محل لتطبيق هذه القاعدة التى
ليست بالاجماع على كل حال (راجع كتاب

مع المدعى محكماً قد يكون طلب أو
سيطلب اتباعاً

« وبما ان المحكمة ترى لما تقدم من
الاعتبارات ان تقدر اتباع المدعى بمبلغ
مائتي جنيه »

(قضية حضرة محمد حلمي عيسى بك ضد عبد العزيز
جيه بك ومحمود خليل جيه بك نمرة ١٧٧٤ سنة ١٩٢١
كلية مصر . دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك لبيب
عطيه وحضرتي صاحبي العزة محمد بك عبد اللطيف
وجندى بك عبد الملك)

٣٥٥

محكمة الازبكية الجزئية

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

اجارة . قانون تقييد اجر الامكنة . مريانه . مباني
الملك ومباني بناها المستأجر .

الذاعة القانونية

القانون الخاص بتقييد اجر الامكنة يسرى
على المباني المملوكة لصاحب الارض وأقام فيها
مبان أجراها للمستأجر كما يسرى على المباني التي
يكون المستأجر نفسه قد أقامها في الارض
المؤجرة اليه ومأذون له فيها باقامة مبان عليها
لأن السبب الذي حدا بالشارع لسن هذا
القانون وهو تعذر انشاء المساكن وغيرها من
المباني وارتفاع أجورها يقضى بحماية المستأجر
الذى انشأ مسكنه بنفسه اسوة بالمستأجر الذى
يشغل بناء غيره

المحكمة :

« حيث انه ثابت من عقد الايجار المقدم
من المدعى ومن اقوال الاخصام ان الارض

المطلوب اخلاؤها مؤجرة لأقامة دكاكين
ومساكن عليها وان المدعى عليها ومورثهما
من قبلهما أقاموا عليها هذه المباني بالفعل
« وحيث ان المدعى يبنى طلبه فسخ عقد
الايجار على ان مدة الاجارة قد انتهت وان
العين المؤجرة لا ينطبق عليها القانون الخاص
بتقييد اجر الامكنة

« وحيث ان الارض المؤجرة وان كانت
وقت تأجيرها خالية من المباني الا انها اصبحت
الآن مشغولة بالمباني التى اقامها عليها المدعى
عليهما ومورثهما طبقاً للغرض الذى أجرت
من اجله

« وحيث ان المادة الرابعة من القانون
المذكور نصت على انه لا يجوز اخراج المستأجر
من المسكن الذى يشغله بحجة انقضاء مدة
الاجارة ، والمادة ١٣ نصت على مريان احكام
المادة الرابعة على الامكنة المؤجرة لاي
استعمال آخر غير السكنى وكانت اجرتها في
اول اغسطس سنة ١٩١٤ لا تزيد على ٧٢
جنيهاً في السنة ، ولم يفرق القانون في ذلك
النص بين الحالة التى تكون فيها الاجارة
شاملة للمباني المقامة من المؤجر والتي تكون
فيها المباني انشئت بمعرفة المستأجر طبقاً للغرض
المتفق عليه مما يدل على انطباقه في الحالتين
على السواء

« وحيث ان السبب الذى حدا بالمشرع

لسن هذا القانون وهو تعذر انشاء المساكن
وغیرها من المباني وارتفاع أجورها يقضى

بجناية المستأجر الذي أنشأ مسكنه بنفسه
أسوة بالمستأجر الذي يشغل بناء غيره
« وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة ان
دعوى المدعى في غير محلها ويجب الحكم
برفضها »

(قضية محمد افندي عمر ضد الست تقيسه حساين
وآخر نمرة ٢٣٩٤ سنة ٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة جندى بك عبد الملك القاضي)

٣٥٦

محكمة اللبان الجزئية

حكم تاريخه ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣
تركة . مصاريف معالجة المورث . مصاريف جنازته .

القاعدة القانونية

المصاريف التي ينقها الوارث في علاج
المورث وجنازته تلزم التركة بمقدار قيمتها ، فان
زادت كانت الزيادة على الصارف لأن ماصرفه
زيادة يعتبر تبرعاً منه
المحكمة :

« من حيث ان دعوى المدعى تلخص
في انه صرف في معالجة والدته ومصاريف
جنازتها بمبلغ ١٣٦ جنيهًا و ٥٠٠ مليم يخص
المدعى عليهما فيه المبلغ المرفوع به الدعوى
« وحيث انه قدم اثباتاً لدعواه كشفاً هو
عبارة عن شهادة توقع عليها من جميع الورثة
عدا المدعى عليهما بأن المبلغ المذكور هو ماصرف
على علاج المورثة وجنازتها ثم قوائم بمبالغ مجموعها
٦٠ جنيهًا ثابت ببعضها انها مدفوعة من يد المدعى

« وحيث ان المدعى عليهما دفعا الدعوى
بأن جميع المبالغ التي صرفت كانت من مال
المورثة وان التكاليف لم تبلغ على كل حال المبلغ
المدعى به

« وحيث انه مع التسليم للمدعى بأنه
صرف المبلغ الذي يذكره من ماله فليس له ان
يرجع على المدعى عليهما شخصياً بشيء منه طالما
ان للمورثة تركة كما هو معترف به من الطرفين
فان استغرقت تلك النفقات التركة بأكملها
وزادت فما صرف زيادة يعتبر تبرعاً من صارفه
ما لم يكن من المستلزمات الضرورية الواجب
ادائها وهذا غير ثابت في الدعوى بل الثابت
بالعكس

« وحيث انه بناء على ما تقدم تكون
دعوى المدعى في غير محلها ولذلك يتعين رفضها
(قضية بطرس افندي عوض ضد حنا افندي عوض
وآخر نمرة ٧٨٠ سنة ٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة
احمد بك قاضي القاضي)

٣٥٧

محكمة المنصورة الجزئية

حكم تاريخه ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣
دفاتر تجارية . شروط صحتها . الاخذ بها .
الامتناع عن تقديمها .

القاعدة القانونية

١ - ولو ان المادة ١٤ من القانون التجارى
اشتطت شروطاً لدفاتر التجار بدونها لا تكون
حجة أمام القضاء إلا انه يمكن للقضاء من طريق

امام المحاكم الا اذا كانت مستوفاة الأجراءات
النصوص عليها في قانون التجارة بالمادة ١٥

« وحيث انه وان كانت المادة ١٤ من
القانون التجاري اشترطت شروطا لدفاتر التجار
بدونها لا تكون حجة امام القضاء الا أنه
يمكن للقضاء من طريق آخر باستعماله ماخوله
له القانون في اثبات العقود التجارية باليمين
وبقرائن الأحوال ان تتخذ الدفاتر الغير
منظمة دليلا ما دامت خالية من القشط
والتحشير والفراغ » مادة ٢٣٤ مدني وحكم
المحكمة المختلطة الصادر سنة ٩٠٤ مجلة الاحكام
السنة السادسة عشر صحيفة ١٠١ »

« وحيث انه ثبت من تقرير الخبير ان
دفتر المدعي منظمة فيمكن للمحكمة ان تأخذ
بها في الاثبات ضد المدعي عليهم وفضلا عن
ذلك فان ما هو ثابت بهذه الدفاتر قد تأيد
بالخطابات المقدمة من المدعين ومرسلة من
المدعي عليه بطلب بعض البضائع التي ادرجت
قيمتها بالحساب، وقد حكم من المحكمة المختلطة
بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ٨٩٢ مجلة الاحكام
السنة السادسة صحيفة ٢٥ بأنه يمكن للقضاء
الأخذ بالدفاتر الغير منتظمة واستنتاج
القرائن المثبتة للدعوى اذا كانت هذه القرائن
معززة بمستندات اخرى مقدمة في الدعوى

« وحيث ان مبلغ ال ٤١٩١ قرشاً المنقول
من الدفاتر القديمة للدفت الجديد ادرج ضمن

آخر باستعمال ما خوله له القانون من اثبات
العقود التجارية باليمين وبقرائن الأحوال ان
يتخذ الدفاتر الغير منظمة دليلاً ما دامت خالية
من القشط والتحشير والفراغ، خصوصاً اذا كانت
القرائن المأخوذة من هذه الدفاتر معززة
بمستندات أخرى مقدمة في الدعوى

٢- ان امتناع الخصم عن تقديم دفاتره
بعد تكليفه بتقديمها من المحكمة يعتبر بمثابة
اعتراف منه بصحة الطلبات المراد اثباتها بموجب
هذه الدفاتر

المحكمة :

« حيث ان المحكمة حكمت تمهيداً بتاريخ
١١ يولييه سنة ٩٢١ بتعيين خبير لعمل الحساب
بين الطرفين لمعرفة ما في ذمة المدعي عليه
لمورث المدعين

« وحيث انه اتضح من تقرير الخبير ان
في ذمة المدعي عليهم المبلغ المرفوع به الدعوى
وذلك من واقع دفتر المتوفى

« وحيث ان المدعي عليهم لم ينقوا بتاتاً
حصول المعاملة بينهم وبين مورث المدعين الا
انهم ذكروا بلسان وكيلهم بجلسة ٢٥ يونيه
سنة ١٩٢١ انهم سددوا كل ما عليهم

« وحيث ان المدعي عليهم لم يقدموا
للخبير ما يؤيد السداد بصفتهم تجاراً ولهم
دفتر كدفاتر المدعين فلو كانت المبالغ تسددت
بالفعل لقدموا ما يثبت السداد

« وحيث ان وكيل المدعي عليهم دفع
الدعوى بأن دفتر المدعي لا تكون حجة

٣٥٨

محكمة اميوط الجزئية

حكم تاريخه ٢٠ اغسطس سنة ١٩٢٣

جريمة . اهمال . ضرر . حريق . حق الملك .

القاعدة القانونية

١ - الجرائم الناتجة عن اهمال لا يعاقب

عليها إلا اذا ترتب على وقوعها ضرر للغير

٢ - المادة ٣١٥ عقوبات لم تنص على

معاينة المالك الذي تسبب باهماله في حريق

منزله أو امتعه

٣ - حق الملك يتضمن حق اتلاف المالك

لملكه بكل الوسائل

المحكمة :

بعد الاطلاع على اوراق القضية وسماع

طلبات النيابة

من حيث ان الواقعة المسندة لمتهم هي

انه تسبب باهماله في اشتعال النار بمنزله

« ومن حيث انه يتعين البحث فيما اذا

كانت المادة ٣١٥ عقوبات تنطبق على المالك

الذي تسبب في احراق منزله باهماله

« ومن حيث ان القاعدة العامة ان حق

الملك يتضمن حق اتلاف المالك لملكه بكل

الوسائل ويعبر عن ذلك في كتب القانون بـ

«jus Abutendi»

« ومن حيث ان الحريق وان كان وسيلة

من وسائل الاتلاف الا انه في بعض الاحوال

قد يترتب عليه اضرار بالغير وقد يكون

حساب المدعى عليهم وثبت من الخطاب الرقيم

٢ يونيه سنة ١٩١٧ المرسل من المدعى عليهم

للمدعى ان المدعى ارسل لهم كشفًا بالحساب

ولم يعترضوا عليه الا فيما يختص بثمن الكتان

الناعم ، ولذلك طلبوا خصم فرق ثمنه من

الحساب ، اما قولهم بأن كشف الحساب هو

عبارة عن فاتورة ينفيه ما ذكر في الخطاب

نفسه من ان البضائع التي يراد تحقيق ثمنها

سبق ان ارسل عنها فاتورة ذكر فيها سعر

الجوال ١٣٠ قرشا

« وحيث ان المحكمة طبقاً للمادة ١٨

تجاري طلبت من المدعى عليهم ان يقدموا

كشف الحساب المذكور ودقائره لينفوا بها

ما ادعاه المدعي ، فذكر الوكيل عنهم ان محلهم

حرق وحرقت جميع اوراقهم ولم يقدم على

ذلك أى دليل

« وحيث ان المحكمة المختلطة بمحكمة الرقيم

٣٠ يناير سنة ١٨٩٠ المنشور بالمجموعة الرسمية

السنة الخامسة عشر صحيفة ٦٣ اعتبرت امتناع

الخصم عن تقديم دقائره بعد تكليفه بتقديمها

من المحكمة بمثابة اعتراف منه بصحة الطلبات

المراد اثباتها بموجب هذه الدفاتر

« وحيث ان لذلك ترى المحكمة الاخذ

بتقرير الخبير والحكم للمدعين بطلباتهم »

(قضية ورثة محمد ابراهيم البشارى ضد الحاج محمد

قاسم واخوته نمرة ٩٢ سنة ١٩٢١ اصدر الحكم حضرة

ابراهيم بك شلي القاضي)

مهددا حياة الافراد ، ولهذا رأى الشارع ان يحتاط في هذه الاحوال ويضع عقوبات لمنع وقوعها حفظاً للأمن العام وحماية لحقوق افراد وحياتهم. ولما كانت جريمة الحريق من الجرائم الخطيرة التي يتعدى ضررها للغير قسم الشارع جرائم الحريق بحسب خطورتها وما يترتب عليها من الضرر الاجتماعي الى جرائم مقصودة ومعمدة ارتكابها وجرائم غير مقصودة تحصل باهمال فاعليها ، وقد قدرت العقوبات الملائمة لكل من الجرائم المقصودة وغيرها حسب الخطورة التي يتصف بها كل من انواع جرائم الحريق فجعل احراق المنازل المسكونة او المعدة للسكنى وما في حكمها في المكان الاول من الخطورة لأن الضرر الناشئ عنها اكثر من غيره ، ونص في المادة ٢١٧ عقوبات على ان فاعل الجريمة يعاقب بالاشغال المؤبدة سواء كانت المنازل المعدة للسكنى او المسكونة فعلا وما في حكمها ملك له او لغيره وبذلك قضى على من يضع النار عمداً في منزله المعد للسكنى او المسكون بالعقوبة التي يقضى بها على من يضع النار في منزل غيره معتبراً بذلك حق اتلاف المالك للملكه ولولم تتصل النار بمنازل او املاك الغير وذلك لأن هذه الجريمة قد يترتب عليها الاضرار بحقوق الاخرين وحياتهم ولان فاعل الجريمة وهو يرتكبها عن قصد وتعمد يعلم ما قد يترتب على فعله من النتائج الضارة .

« ومن حيث ان الشارع لم ينص في باقي جرائم الحريق العمدة على ما نص عليه في المادة

٢١٧ عقوبات من قوله (سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجريمة ام لا) وقد اتفق الشراح واتفقت احكام المحاكم على ان الفاعل الذي يحرق امتعته المنقولة عمداً لا يعاقب على ذلك لانه يستعمل حقا خوله له القانون بصفته مالكا « ومن حيث ان عقوبة مرتكب جريمة الحريق العمدة في منزل مسكون او معد للسكنى جاءت استثناء من القاعدة العامة التي تبيح للشخص ان يتلف ملكه بكل الوسائل بما فيها الحريق فيجب ان يفسر هذا الاستثناء تفسيراً ضيقاً لا يتجاوز النص الذي جاء في المادة ٢١٧ عقوبات

« ومن حيث ان المادة ٣١٥ عقوبات لم تنص على معاقبة المالك الذي تسبب باهماله في حريق منزله او امتعته فيرجع في تفسيرها الى تلك القاعدة التي تخلى المالك من المسؤولية اذا اتلف ملكه ومن ثم فلا عقوبة عليه اذا كان الحريق تسبب عن اهماله ، ولو اراد الشارع معاقبته لنص صراحة على ذلك كما فعل في المادة ٢١٧ عقوبات :

« ومن حيث ان الشراح والمحاكم الفرنسية اتفقت على هذا الحكم فقد جاء في جازو الجزء السادس عند الكلام على جرائم باهمال ما يأتي بالحرف الواحد

“ Mais elle exige dans les deux cas, propriétés mobilières et immobilière, que ces choses soient la propriété d'autrui, Ainsi celui qui par négligence ou imprudence met le feu à sa propre close ne commet pas aucun délit ”

وترجة ذلك بالحرف الواحد .

في كلتا الحالتين (الاملاك المنقولة والعقارية) يشترط القانون ان تكون هذه الاملاك مملوكة للغير فلا عقوبة على المالك الذي تسبب في حريق ملكه (المنقول او العقار) « ومن حيث انه فضلا عن ذلك فان القاعدة التي جرى عليها واضعوا القوانين الجنائية ان الجرائم الناتجة عن افعال لا يعاقب عليها الا اذا ترتب على وقوعها ضرر بالفعل للغير ، ولذلك لم ينص قانون العقوبات الاهلي على عقوبة في حالة الشروع في ارتكاب الجرائم الغير المقصودة لان الفاعل في هذه الجرائم لم يعتمد الفعل المعاقب عليه ولم يتوقع النتائج المرتبة على ارتكابه كحالة الجريمة المقصودة

« ومن حيث انه لذلك تكون الواقعة غير معاقب عليها ويتعين براءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات »
(قضية النيابة العمومية ضد محفوظ عبد الحافظ
نمرة ٣٩٠ سنة ٩٢٣ جنح المركز . اصدر المحكم
حضرة احمد خليل بك القاضي وبحضور حضرة محمد خليل
افندي وكيل النيابة)

٣٥٩

محكمة الاقصر الجزئية

حكم تاريخه ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٣

حوالة دين . من اجني الى وطني . رضاء الدين .
اختصاص المحاكم الاهلية .

القاعدة القانونية

حول اجني الى وطني سند دين على

وطني آخر . رفع المحول اليه دعوى بتمتضي هذا السند على المدين أمام المحكمة الاهلية ، فدفع المدين بعدم اختصاص المحاكم الاهلية لوجود الصالح الاجنبي وبعدم جواز الحوالة لانه لم يقبلها طبقاً للمادة ٣٤٩ مدني أهلي ، والمحكمة حكمت بالاختصاص لأن النزاع بين وطنيين وبصحة الحوالة لأن الدين نشأ بين اجنبي ووطني وفي هذه الحالة تطبق قواعد القانون المختاط التي لا تشترط قبول المدين للحوالة المحكمة : —

« حيث ان المدعى عليه يطلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لوجود الصالح الاجنبي

« وحيث ان النزاع بين وطنيين ومن ثم يرى ان المحكمة مختصة

« وحيث ان المدعى يرتكن في اثبات الدعوى على السند المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ المحول للمدعى في ٢ مارس سنة ١٩٢٢

« وحيث ان المدعى عليه دفع بأن التحويل الصادر للمدعى غير جائز لانه بصفة محول عليه لم يقبل التحويل طبقاً لنص المادة « ٣٤٩ » من القانون المدني

« وحيث انه من المسلم به بين الخصوم ان الدين كان لاجنبي على المدعى عليه الوطني ثم حوله الاجنبي للمدعى

أحكام معاهدة لوزان لأن هذه المعاهدة لم تبلغ للحكومة المصرية بصفة رسمية

٢ - ان جنسية المسيحيين الفلسطينيين المقيمين في الديار المصرية تبقى كما كانت فالخصومات التي ترفع منهم أو عليهم تكون خاضعة لقضاء المحاكم الاهلية اذا قامت مع الوطنيين ، ولا سيما وانه جاء بالمادة الثانية من الدستور المصري الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ان الجنسية المصرية ستحدد بقانون وحتى الآن لم يصدر هذا القانون

٣ - اذا رفعت دعوى أمام المحاكم الاهلية وكانت المحاكم الاهلية مختصة في وقت رفع الدعوى اليها فتستمر مختصة ولو تغيرت جنسية المتقاضين أمامها بعد ذلك

المحكمة :-

« من حيث ان المدعى عليهما دفعا فرعياً بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لانهما فلسطينيين ومن رعايا دولة بريطانيا العظمى وارتكنا على نصوص معاهدة لوزان وقدمنا نسخة من جريدة الاهرام منشور بها نصوص تلك المعاهدة

« ومن حيث انه مع التسليم بأن الدكتور جداي المدعى عليه الثاني فلسطيني الاصل والمدعى عليها الاولى وهي زوجته فلسطينية ايضاً تبعاً له لانهما لم يقدموا للمحكمة النص الرسمي لمعاهدة لوزان التي يرتكنان عليها حتى يمكن

» وحيث يتعين البحث فيما اذا كانت قواعد الحوالة المنصوص عنها بالقانون الاهلي هي المنطبقة أم قواعد القانون المختلط

« وحيث انه من المجمع عليه بين الشراح وأخذ به القضاء هو انه يجب الرجوع للقانون الذي ترتب بمقتضى أحكامه الدين الاصل ، فاذا كان الدين تولد بين وطنيين فالقانون الاهلي هو الذي تسرى أحكامه ، واذا كان الدين بين أجنبي ووطني أو بين اجنيين مختلفي الجنس فتكون قواعد القانون المختلط هي السارية

« وحيث ان الدين ترتب في ذمة المدين (المدعى عليه) واجنبي فيجب ان يكون خاضعاً لقواعد القانون المختلط بالنسبة للحوالة (جرانولون كتاب العقود نبذة ٢٤٦ ص ٨٠)

« وحيث ان الحوالة في القانون المختلط لا تستلزم رضا المدين بالحوالة بل تتم بمجرد التحويل

« وحيث مما تقدم يرى ان التحويل صحيح والدفع في غير محله ، ومن ثم يتعين الحكم بالطلبات»

(قضية الشيخ محمد التقري ضد شمدي دياب نمرة ٤٢٠ سنة ٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة خليل عفت بك نائب القاضي)

٣٦٠

محكمة بني سويف الجزئية

حكم تاريخه ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣

معاهدة لوزان . عدم سريانها في مصر . جنسية الفلسطينيين اختصاص المحاكم الاهلية . تغيير جنسية الخصوم في أثناء الخصومة .

القاعدة الشرعية

١ - لا يمكن للمحاكم المصرية ان تطبق

للمحكمة فحص نصوص تلك المعاهدة وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً على هذه الحالة - أما نص المعاهدة المدرج في جريدة الاهرام فلا تعتبره المحكمة ولا يمكن ان تبني عليه أى تفسير ما

« ومن حيث انه بفرض وجود النص الرسمى للمعاهدة فمضى لم تبلغ للحكومة المصرية بصفة رسمية فلا يمكن للمحاكم ان تطبق ما جاء فيها من النصوص الخاصة بالجنسية ، خصوصاً وانه جاء بالمادة الثانية من الدستور المصرى الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ان الجنسية المصرية ستحدد بقانون ولم يصدر القانون للآن فكل ما بناء المدعى عليهما واساسه تلك المعاهدة لا تعتبره المحكمة ولا تأخذ به

« وحيث انه على فرض التسليم جدلاً بأن جنسية المدعى عليهما تغيرت بعد ابرام معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ فإنه من المسلم به من الطرفين ان وقت رفع هذه الدعوى أمام هذه المحكمة بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٣ كانا خاضعين للقضاء الاهلى وكانت المحاكم الاهلية هى المختصة بالنظر والفصل فى المنازعات التى تنشأ بينهما

« ومن حيث انه من المقرر علماً وعملاً ان المحكمة التى كان لها وظيفة فى نظر القضية وقت رفعها يستمر نظر القضية من وظيفتها ولو تغيرت بعض الشروط التى لولاها لما كان لها اختصاص فى الابتداء (الاستاذ ابو هيف بك ص ٣٤٢ طبعة أولى) فتغير جنسية أحد الخصوم أثناء سير الدعوى لا يجعل المحاكم الاهلية غير مختصة حتى لو توافق الخصوم على نزع القضية منها لتقديمها للمحكمة المختلطة (استئناف ٦ مارس سنة ١٩١٦ مجموعة سنة ١٩١٦ ص ١٤١)

(استئناف ٣ مارس سنة ١٩٠٧ مجموعة سنة ١٩٠٧ ص ١٩٤)

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع الفرعى فى غير محله ويتعين رفضه والحكم باختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى »

(القضية للرفوعة من وعلى الخواجة نصرى حبيب ضد الست نيتة والخواجة عزيز جدای نمرة ١٥٩٩ سنة ١٩٢٣ نمرة ١٥٨٣ سنة ١٩٢٣ - اصدر الحكم حضرة صاحب العزة بيوى على نصار بك القاضى)

فتاوى شرعية

٣٦١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٣

وقف . شرط الواقف . تفسيره . العبرة في ثبوت
الصفة بوقت قسمة الغلة .

القاعدة الشرعية

نص واقف في كتاب وقفه عند الكلام على المستحقين وتوزيع الغلة عليهم على ان (من مات منهم رجع نصيبه لاختوته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك) فأفتى بأن نصيب المتوفى من المستحقين يرجع الى اخواته المولود منهم قبل الوفاة والذين يولدون بعد ولادته بالسوية بينهم مضافاً لذلك ما يستحقه كل منهم باعتبار ذاته فان المدار انما هو على وجود اخوة واخوات للمتوفى وقت قسمة الغلة وفي كل سنة سواء ولدوا قبل وفاته أو بعد وفاته لأن العبرة بوقت قسمة الغلة في كل سنة

السؤال

سبق العرض لفضيلتكم بأن من ضمن

الجارى في أوقاف المرحوم حسين بك نامق ٤٣٦ ف و ١٨ ط و ١٢ س وقفها على أولاده ومن سيحدثه الله له من الذرية ذكوراً كانوا أو إناثاً لذلك كالاتى ينتفعون بريع ذلك على السوية بينهم مدة حياتهم ومن مات منهم يرجع نصيبه لاختوته واخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من ذلك

ثم توفي بعض أولاد الواقف في حال حياته كما حدث له ذرية أيضاً الى ان مات الى رحمة الله وترك بناته الخمسة ثم توالى حدوث الذرية لبنات الواقف ووفاة بعضهم والتمست من فضيلتكم بيان الوجه الشرعى عن مستحق ريع الوقف المذكور وكيفية قسمته بينهم وقد اقيمتونى فضيلتكم عن ذلك بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٣ مرة ٨٤ متابعة وجه ٣٥ جزء ٢٢ بأن يقسم صافي الريع في كل سنة على أولاد الواقف المذكورين وذريتهم ونسلهم من أى طبقة كانت على عدد رؤوسهم أحياء وأمواتاً فما أصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الأموات يعطى لاختوتهم وأخواتهم المشاركين لهم في الدرجة والاستحقاق مضافاً لما يستحقونه من

ذلك فمن كان له أخ يأخذ سهمًا باعتبار نفسه
وسهمًا باعتبار ما آل إليه من أخيه المتوفى
وهكذا الحال في كل سنة عند قسمة الربيع وقد
جريت على ذلك

والمعروض على فضيلتكم الآن هو هل
إذا ولد أخ آخر لهذا المتوفى بعد وفاته فعند ظهور
غلة السنة التي ولد فيها الأخ الأخير يرجع
نصيب المتوفى لأخويه المولود منهما قبل وفاته
والمولود منهما بعد وفاته ويقسم نصيب المتوفى
بينهما على السوية بناء على تقض القسمة كل
سنة وانها تكون على عدد رؤوس المستحقين
أحياء وأمواتًا فما أصاب الأحياء أخذوه وما
أصاب الأموات يرجع إلى اخوتهم وأخواتهم
المشاركين لهم في الدرجة والاستحقاق مضافًا
لما يستحقونه من ذلك

وهل إذا توفي أحد الذرية ولم يكن له
أخوة ولا أخوات في السنة التي مات فيها ولم
يقسم عليه لذلك ثم بعد ذلك حدث له أخ
في سنة أخرى ثم جاءت غلة السنة الأخرى
فهل يستحق هذا الأخ الذي حدث نصيب
أخيه (في السنة الأخرى) المتوفى قبل وجوده
مضافًا لما يستحقه بمعنى أنه عند ظهور غلة هذه
السنة الأخرى تقسم على عدد المستحقين أحياء
 وأمواتًا فما أصاب الأحياء أخذوه وما أصاب
الأموات يعطى لاختهم وأخواتهم المشاركين
لهم في الدرجة والاستحقاق ويستحق هذا

الأخ الحادث سهمين في ربيع السنة الأخرى
سهمًا باعتبار نفسه وسهمًا باعتبار أخيه المتوفى
قبل حدوثه وعلى هذا القياس في كل سنة .
أم كيف الحال . أفقونا الجواب ولكم الأجر
والثواب

الجواب

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على
من لا نبي بعده

نعم يرجع نصيب المتوفى المذكور عند
قسمة غلة السنة الثانية التي ولد فيها الأخ الآخر
إلى أخويه الموجود منهما قبل وفاته والذي ولد
بعد وفاته بالسوية بينهما مضافًا ذلك إلى
ما يستحقه كل منهما من غلة هذه السنة باعتبار
ذاته - كما أن من توفي من الذرية الذي لم يكن
له أخوة ولا أخوات في السنة التي مات فيها
ولم يقسم عليه كذلك ثم ولد له أخ في سنة
أخرى يرجع نصيبه في السنة الأخرى عند قسمة
غلته إلى أخيه الذي ولد في هذه السنة الأخرى
وحينئذ يكون لهذا الأخ الذي ولد في هذه
السنة الأخرى سهمان من غلته، سهم باعتبار
نفسه، وسهم باعتبار ما آل إليه من أخيه المتوفى
قبل ولادته عملاً في ذلك كله بقول الواقف
(ومن مات منهم يرجع نصيبه لأخوته وأخواته
المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافًا لما
يستحقونه من ذلك) فإن المدار إنما هو على
وجود أخوة أو أخوات للمتوفى وقت قسمة الغلة

في كل سنة سواء ولدوا قبل وفاته أو بعد وفاته لأن العبرة بوقت قسمة الغلة في كل سنة . وعلى هذا القياس في كل سنة أخذاً بما ذكرناه عن الخصاص في الفتوى الصادرة منا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٣ نمرة ٨٤ فتاوى جزء ٢٢ والله أعلم ؟

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراءه

٣٦٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣

وقف . شرطان متعارضان .

القاعدة الشرعية

إذا وجد شرطان متعارضان يعمل بالشرط الأخير لأنه ناسخ لما قبله

السؤال

سئل في امرأة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها فعلى ابنتها وعلى من سيحدثه الله لها من الأولاد ذكوراً وأنثى بالسوية إلى حين اقراضهم يكون وقفاً مصروفاً ريعه في ثمن خبز يشتري ويفرق على السادة القراء بمقرأتى العفيفي والمنوفى، ثم نصت الواقعة على ان النظر من تاريخه يكون لنفسها ومن بعدها

لابنتها مدة حياتها، ثم يكون النظر من بعد ابنتها للارشد فالارشد بحسب ترتيب طبقاتهم الى حين اقراضهم اجمعين يكون النظر لاخت الواقعة مدة حياتها ثم من بعدها يكون لاختها الثانية ثم لاختها الثالثة وصحت كلاً منهن ثم للارشد فالارشد من أولاد الاولى والثانية والثالثة ثم للارشد فالارشد من أولاد اولادهن كذلك، وعند ايلولة للمقرأتين المذكورتين فلن يكوى شيخاً عليهما حينذاك ثم لمن يلي وظيفته وهلمّ جرّاً . فلن يكون النظر الآن وقد اقترضت ذريتها، هل يصبح لشيخ المقرأتين أم يتبع الترتيب المتقدم ذكره

الجواب

من حيث ان ذرية الواقعة اقترضت وآل صافي ريع وقفها لمقرأتى العفيفي والمنوفى رضى الله عنهما حسب شرطها فيكون النظر على هذا الوقف لمن يكون شيخاً لها عملاً بقول الواقعة أخيراً وعند ايلولة ذلك للمقرأتين المذكورتين فلن يكون شيخاً عليهما حينذاك ثم لمن يلي وظيفته وهلمّ جرّاً . ولا يعمل بما سبقه في شرط النظر لأنه لا يمكن الجمع بينهما كان المول على الشرط الأخير لأنه ناسخ لما قبله (إذا وجد شرطان متعارضان يعمل بالشرط الأخير لأنه ناسخ لما قبله)

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراءه

٣٦٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢

وقف . مواشى الوقف . يميها . ثمنها . لمن

القاعدة الشرعية

المواشى التى يشتريها ناظر الوقف من غلة الوقف لاصلاح اطيان الوقف اذا استغنى عنها وباعها بعد اتمام عملية الاصلاح يكون ثمنها حقاً للمستحقين الذين كانوا فى عام مشتري المواشى وليس للمستحقين الذين حدثوا من بعد حق فى شىء من هذا الثمن

السؤال

سئل فى واقف وقف وقفاً واشترط فيه ان الناظر عليه يبدأ من ربيع ذلك الوقف باصلاح الاطيان المذكورة وعمارة المباني المرقومة وشراء ما يلزم للاطيان من المواشى والمهمات والآلات الزراعية وما فيه البقاء لتلك العين ولو صرف فى ذلك جميع الغلة، وقد اشترى الناظر من غلة الوقف مواشى لزراعة الاطيان الموقوفة لاستغلالها وكان المستحقون فى ذلك الوقف الناظرين عليه وفى سنة بعدها استحق فى هذا الوقف خلاف من ذكروا بكتاب الوقف، وفى سنة بعدها باع الناظران على هذا الوقف المواشى التى كانت اشترت اولاً بسبب

تأجير اطيان الوقف واستغلالها وقد قبض الناظران ثمن المواشى فهل هذا الثمن يوزع على مستحقى الوقف وقت الاستحقاق أم يوزع على من كان موجوداً وقت شراء المواشى؟

الجواب

من حيث ان الواقف اشترط ان الناظر على وقفه يبدأ من ربيع باصلاح الاطيان وعمارة المباني وما يلزم لذلك . ومن حيث ان الناظرين اشترى المواشى بمقتضى الشرط السالف فى السنة الاولى فيكون ثمنها خارجاً عما ينبغى صرفه للمستحقين فى هذا العام لانهم لا يستحقون إلا الفاضل عن الاصلاح والعمارة

ومن حيث ان الناظرين باعوا المواشى الواردة فى السؤال فى السنة التى بعدها للاستغناء عنها بتأجير الاطيان فلم يبق إلا ان يكون ثمنها من غلة العام الذى بيعت فيه فيصرف على من كان مستحقاً عام البيع، ويكون حكمه حكم ما فضل من الاصلاح والعمارة وسائر ما ذكره الواقف بهذا الشرط فسيب له حيثذ الصرف على جميع المستحقين فى العام المذكور حسب شرط الواقف بما

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

٣٦٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨

وقف . وابورات . تدخل في الوقف .

القاعدة القانونية

وابور المياه الموجود في الاطيان وقت صدور الوقف يدخل في الوقف تبعاً للاطيان متى كانت موضوعاً بها على وجه القرار لريها وكان ملكاً للواقف وقت صدور الوقف.

السؤال

مثل في رجل أوقف أطيانا ولم يذكر في كتاب الوقف ملحقاتها ثم في أثناء تحرير كتاب الوقف كان الواقف يملك نصف وابور مياه منقول في الاطيان المذكورة في كتاب الوقف ولم يذكره في كتاب الوقف، فهل الوابور المذكور أصبح من أعيان الوقف أو من ضمن ممتلكات الورثة لهم حق التصرف فيه ؟

الجواب

نفيد انه قال في الخصاص صحيفة ٢٦٥ ما نصه : (قلت ارأيت ان كانت قرية بأمرها فقال قد جعلت ارضي هذه التي حدها الاول ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع صدقة موقوفة لله أبداً على وجوه سماها وجعل آخر

ذلك للمساكين ولم يقل بحقوقها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها ومن حقوقها ولهذه الضيعة شرب ومفيض قال الشرب والمفيض داخل في الوقف قلت فان كان فيها رحي ماء ورحى (اليه قال الرحي داخل في الوقف) الى ان قال بصحيفة ٢٦٦ (قلت فما تقول في الدواليب التي في هذه الارض قال هي داخل في الوقف فأما الدالية والزرائق فهي للواقف) اهـ

ومن ذلك يعلم ان الوابور المذكور متى كان موجوداً في الاطيان الموقوفة وقت صدور الوقف فإنه يدخل في الوقف تبعاً أيضاً للاطيان المذكورة متى كان موضوعاً بها على وجه القرار لريها وكان ملكاً للواقف وقت صدور الوقف ما

مفتي الديار المصرية

محمد نجيت

٣٦٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٨

وصية . ايصاء . مرض الموت . عدم التوقيع . اشهاد .

القاعدة الشرعية

متى كانت الوصية والايصاء صادرين من الموصي وهو عاقل مميز فهما صحيحان شرعاً ولو كانا صادرين في مرض الموت قبل الوفاة يوم . ولا يمنع من صحتها عدم التوقيع من

الموصى يده على المضبطة ويكفي في صحتها والاعتداد بهما شرعاً صدورهما عن يد الحاكم الشرعى وصدور السند بهما من المحكمة الشرعية مطابقاً لما في سجله مستوفياً شروطه الشرعية

السؤال

سئل في رجل أوصى وهو سليم العقل بثلت ما يكون مملوكاً له وقت وفاته على حسب ما هو مدون بالحجة الشرعية الصادرة من محكمة أسكندرية الشرعية المرقعة صورتها وان الوصية صدرت منه في مرض موته قبل وفاته يوم وانه لمرضة لم يتمكن من كتابة اسمه يده في مضبطة الاشهاد الشرعى الذى صدر منه ثم توفى وفقدت الوصية بعد وفاته ومضى على ذلك إحدى عشرة سنة تقريباً فهل الوصية في مرض الموت قبل الوفاة يوم مع عدم التوقيع من الموصى يده على المضبطة تكون صحيحة نافذة شرعاً أم لا ؟

الجواب

نقيد انه متى كانت الوصية والايصاء

صادرين من الموصى وهو عاقل مميز فهما صحيحان شرعاً ولو كانا صادرين في مرض الموت قبل الوفاة يوم ولا يمنع من صحتها عدم التوقيع من الموصى يده على المضبطة ويكفي في صحتها والاعتداد بهما شرعاً صدورهما عن يد الحاكم الشرعى وصدور السند بهما من المحكمة الشرعية مطابقاً لما في سجله مستوفياً شروطه الشرعية ويجب شرعاً العمل بذلك السند لأنه من الاوراق الرسمية ويكون حجة شرعاً فيما تجر به من الوصية والايصاء على من كان شاهداً عليه وهو الموصى وعلى من تلقى الحق عنه وهم الورثة كما ان العمل بما ذكر هو مقتضى الحكم الشرعى وهو أيضاً مقتضى المادة ١٣٣ من قانون المحاكم الشرعية نمرة ٣١ لسنة ١٩١٠ م

مفتى الديار المصرية
محمد بنجيت

قضايا المحاكم الشرعية

أخرى غير حق الطلب ومنها حق القاضي
فيما نسب إليه ووصم به بعد إصراره
على نظر القضية

« وحيث أن التنازل عن طلب الرد
لا يمكن أن يؤثر على هذه الحقوق فضلاً عن
أن التنازل في هذه القضية كان بعد تمام جميع
الاجراءات وبعد نقل أحد القضاة من دائرة
المحكمة وبعد زوال الخصومات التي كانت
بين الطالب وبين خصمه وذلك يدل على أنه لم
يتنازل إلا لأنه لم ير فائدة تعود عليه من
الاستمرار في طلب الرد

« وحيث أنه يتبين من هذا أن السير
في قضية الرد والفصل فيها مع التنازل
وقع صحيحاً

« وحيث أن الحكم المتأنف صحيح
لصحة أسبابه غير أن المحكمة ترى رافة
بالمستأنف تعديل الحكم بالفراغ

(استئناف عيسى أفندي أحمد الشريف ضد
صاحبي الفضيلة الشيخ علي هاني والشيخ عباس الجمل
في الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية
في القضية نمرة ١٦٧ سنة ٢٢-٢٣ برفض طلب
المتأنف رد المتأنف عليهما عن نظر قضية الاستئناف
نمرة ٦٥٠ سنة ٢٢-٢٣ . دائرة حضرة صاحب
الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي والهيئة السابقة)

٢٦٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩٢٤

رد القضاة التنازل عن طلب الرد . حكمه . حق القاضي

القاعدة القانونية

طلب رد القاضي عن نظر القضية حق من
الحقوق التي قررها القانون للخصم يجوز له أن
يستعمله ويجوز له أن لا يستعمله . إلا أنه إذا
استعمل حقه وطلب رد القاضي فلا يقبل منه
بعد ذلك التنازل عن طلب الرد للهرب من
الحكم في الرد والحكم عليه بالغرامة لأنه بمجرد
طلب الرد يترتب للقاضي المطلوب رده حق
غير حق الطالب فيما نسب إليه ووصم به يجب
أن يبت الأمر فيه بحكم

المحكمة : —

« حيث أن خصومة القاضي بطلب
رده عن الحكم وإن كانت حقاً للشخص الذي
يطلب الرد له أن يتمسك به وله أن يسكت
عنه إلا أن ذلك خاص بما قبل طلب الرد
ولكن بعد تقديم طلب الرد توجد حقوق

٣٦٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣
أرث. اختصاص . محكمة شرعية . اتفاق الورثة . وصية .

القاعدة الشرعية

ان دعاوى الوراثة بين غير المسلمين التابعين
للحكومة المحلية من اختصاص المحاكم الشرعية
عند عدم اتفاق الورثة على تقسيم التركة حسب
شريعتهم . وهذا الاختصاص غير مقيد بأن
يكون في التركة وصية أم لا . لأن دعوى
الوصية تتعلق بالمال الموروث لا بدعوى الارث

الوقائع : —

تلا وكيل المستأنفة عريضة الاستئناف
وهي تتضمن ان المستأنف عليهما رفعا القضية
نمرة ١٦ المذكورة على المستأنفة بمحكمة الزقازيق
الشرعية طلب فيها الحكم بوقاة اخيهما واسيلي
واستحقاقهما لثلاثة ارباع تركته والمستأنفة دفعت
هذه الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها
لأن المتخاصمين من طائفة الاروام الارثوذكس
ولهم بطر كخانة تنظر في جميع القضايا الخاصة
بهم من موارث وغيرها كما دفعت بوجود وصية
للمستأنفة صدرت من المتوفى لها بجميع ما يمتلكه
المبين في تلك الوصية والمحاكم البطيركية هي
المختصة بنظرها لانها من الاحوال الشخصية
الخارجة عن اختصاص المحكمة الشرعية وقد

قضت المحكمة المشار اليها برفض الدفيعين
المذكورين بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣
والمستأنفة تستأنف القرارين المذكورين وتطلب
الحكم بالغائهما وبعدم اختصاص المحاكم
الشرعية بالنظر في هذه الدعوى لأن اختصاص
البطر كخانة صدرت به فرمات ومنشورات
وزارية معمول بها لغاية الآن وما تمسكت به
المحكمة الابتدائية من الفقرة الاولى من المنشور
نمرة ٤ الصادر من وزارة الحفانية في ١٥ يناير
سنة ١٩٢٣ لا يعطى لها الحق فيما حكمت به
لأن هذه الفقرة انما نصت نصاً عمومياً على
دعاوى الأثر وقد قيد هذا النص بما جاء
في الفقرة الثالثة من هذا المنشور ثم ان الوصية
مكتوبة بخط المتوفى ومعترف بها من المستأنف
عليهما ومن المقرر ان الوصية من الاحوال
الشخصية التي نص بصريح العبارة في المنشور
المذكور انها خارجة عن اختصاص المحاكم
الشرعية وان المحاكم البطيركية هي المختصة
اذا اتحد مذهب الخصوم الى آخر ما جاء بها
وطلب وكيل المستأنف عليهما تأييد القرارين
المستأنفين ورفض الاستئناف

المحكمة : —

« حيث ان القرارين المستأنفين في غير
الموضوع ويجوز استئنافهما استقلالاً
« وحيث ان دعاوى الوراثة بين غير
المسلمين التابعين للحكومة المحلية من اختصاص

المحاكم الشرعية عند عدم اتفاق الورثة على تقسيم التركة بحسب شريعتهم

« وحيث ان هذا الاختصاص غير مقيد بأن يكون في التركة وصية أم لا لأن دعوى الوصية تتعلق بالمال الموروث لا دعوى الأثر » (قضية الست ميري وسلي استاورو ضد اسبيرو افندي وسلي وأخرى غمرة ١٦ سنة ٢٢-٢٣ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ حسن البنا والهيئة السابقة)

٣٦٨

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

وقف . نظر . تهمة جنائية . حكم بالعقوبة . اهلية الناظر

القاعدة الشرعية

من حكم عليه بالحبس في تهمة جنائية لا يكون أهلاً للنظر على الوقف بحال من الاحوال
الوقائع : —

حضر مندوب وزارة الاوقاف ، وأقيم عن المستأنف عليه وكيل لعدم حضوره - وتلا وكيل المستأنف عريضة الاستئناف وملحقها يتضمنان ان المستأنف عليه رفع القضية غمرة ٢٠ سنة ١٩٢١ و ١٩٢٢ أمام محكمة اسيوط الشرعية على معالي المستأنف طلب فيها رفع يد معاليه عن أعيان وقف والده (محمد افندي على كاشف) وتمكينه من النظر عليه ، وقد حكمت له المحكمة المشار اليها بما طلب بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٣ - ولما كان هذا الحكم بني على اسباب غير صحيحة

فالمستأنف يستأنفه لأن المحكمة بنت حكمها على ان توبة المستأنف عليه ثبتت بالبينة المزكاة وضربت صفحاً عن الاشياء الثابتة رسمياً التي تدل على عدم وجود أثر للعقوبة ، فقد قدم المستأنف محضر ايداع رقمه ١٩٥٨ بأن المدعى (المستأنف عليه) لا يصرف له شيء من استحقاقه لانه محجوز عليه من قبل الدائنين ، ومن وقت ان تولت وزارة الاوقاف ادارة الوقف ونصيب المستأنف عليه يودع في خزانة المحكمة على ذمة الدائنين ، فمن هذا يكون السفه قائماً ولا حقيقة للتوبة ، ذلك فضلاً عن ان المستأنف قدم شهادة رسمية مؤرخة ٢٣ مايو سنة ١٩٢٣ عن القضيتين رقم ١٦٣٨ و ٢٣٦ جنح والاولى حكم فيها على المستأنف عليه بالحبس خمسة عشر يوماً مع ايقاف التنفيذ ، والثانية حكم فيها عليه بغرامة قدرها خمسة جنيهات وشهادة رسمية أخرى بأن المستأنف عليه متهم بالتزوير في ورقة رسمية ولا يزال أمره بين يدي قاضي الاحالة الى آخر ما جاء بهما من طلب الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وقدم شهادة رسمية من نيابة اسيوط الكلية مؤرخة ٧ اكتوبر سنة ١٩٢٣ تدل على ان المستأنف عليه حكم عليه بالسجن سنة مع التشغيل في قضية الجنائية غمرة ١ سايره ابو تيج سنة ١٩٢٣ غمرة ٢٥ احالة والوكيل المقام فوض الرأي للمحكمة

المحكمة : —

« حيث ان الحكم المستأنف في الموضوع

وهو غير صحيح لعدم صحة الاسباب فان ما قدمته وزارة الاوقاف من الاوراق أمام المحكمة الابتدائية يجعل المستأنف عليه غير صالح للنظر

« وحيث ان وزارة الاوقاف قدمت أمام هذه المحكمة شهادة من نيابة اسيوط دالة على ان المستأنف عليه حكم عليه بالحبس مع التشغيل » وحيث ان من كانت هذه حاله لا يكون أهلاً للنظر على الوقف بمجال من الاحوال »

(قضية وزارة الاوقاف ضد احمد اقتدى طلعت نمرة ١٤١ استئناف سنة ٢٢-٢٣ دائرة حضرات اصحاب الفضيحة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد الحلاوى والشيخ احمد العطار والشيخ محمد مصطفى المراغى)

٣٦٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩١٤

وقف. النظر. تغيير شرط النظر. حق الوقف دائماً. ثمة

القاعدة الشرعية

للاوقاف الحق في تغيير شرط النظر ما دام حياً ولا يسلب منه هذا الحق قرار قاض بضم ثمة اليه الوقائع :-

بعد ان رؤى ضم المواد المذكورة تليت جميع الاوراق المتعلقة بذلك فتبين ان الشيخ عبد الرحيم الدمرداش المذكور وشقيقاته الاربع وعن السيدات ستية وحييه وصديقه ونفوسه ووالدته السيدة حميدة خاتون وقفوا اطيافاً

بموجب حجة محررة من محكمة مصر الشرعية بتاريخين ثانيهما ١٠ جماد أول سنة ١٣٠٧ وانشأ كل وقفه لحصته على نفسه ثم من بعده على أولاده، ثم على ذريته ومن مات من الواقفين ولم يعقب أولاداً ولا ذرية أو كانوا واقضوا تكون حصته الموقوفة وفقاً منضماً لوقف الباقي منهم ويكون حكمها كحكمه وشرطها كشرطه وشرطوا النظر على ذلك جميعه للشيخ عبد الرحيم الدمرداش ثم من بعده لأخته الست ستية ثم من بعدها للست حبييه الخ . وان الشيخ عبد الرحيم المذكور قصر في النظر وان المحكمة العليا حكمت بضم ثمة اليه في ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٢ ليشترك معه بحيث لا ينفرد أحدهما عن الآخر - ثم صدر اشهاد بمحكمة اسكندرية الشرعية في ٥ يولييه سنة ١٩٢٢ من السيد عبد الرحيم وشقيقته السيدتين ستية وحييه المذكورتين بأن جعل كل منهم شرط النظر على وقفه خاصة للسيدة ستية على جميع ما هو موقوف من قبل المشهدين الثلاثة وما هو تابع لذلك لمدة سنة من تاريخ الاشهاد ثم من بعد انتهاء السنة يكون النظر على ذلك جميعه للسيد عبد الرحيم باشا مدة حياته وان كامل محمود واختيه طلبوا ضم كامل هذا الى السيد عبد الرحيم باشا في النظر على هذه الاوقاف وخالفهم باقي المستحقين وطعنوا عليه بأنه لا يصلح لانه صغير السن الخ . ورشحوا الست ستية لتنضم الى

أوقافهم صحيحاً بالنسبة للموقوف من قبلهم
« وحيث ان الست ستية اختارها للنظر
على الوقف من لهم أكثر الحصص فيه
« وحيث ان السبب الذي منعها به
المحكمة الابتدائية من ضمها الى الناظر وهو صدور
اشهاد التغير المشار اليه لا يصلح مانعاً لانها
استعملت حقها الشرعى

« وحيث انه بالرجوع الى جميع أوراق
هذه المادة ترى المحكمة ان من مصلحة الوقف
ومستحقه ضم الست ستية في النظر الى السيد
عبد الرحيم باشا الدمرداش منمعا للشعب والنزاع»
(مادة الاستئناف نمرة ٣٤ سنة ٢٢-٢٣
تصرفات المرفوع من السيد عبد الرحيم باشا الدمرداش
المنضم اليها المادة نمرة ٣٦ سنة ٢٢-٢٣ تصرفات
المرفوعة من السيدتين ستية وحيية كريمة الشيوخ
مصطفى الدمرداش ومادة الاستئناف نمرة ٣٧ سنة
٢٢-٢٣ تصرفات المرفوع من احمد افندي التودى
بولايته على اولاده من زوجته الست صديقة بنت
المرحوم الشيخ مصطفى الدمرداش في المادة نمرة ٢٣٤
سنة ٢١-٢٢ بضم كامل افندي الدمرداش الى السيد
عبد الرحيم باشا الدمرداش في النظر على وقف ابى عبد
الله شمس الدين دائرة حفرات اصحاب الفضيلة الشيخ
حسن البنا والهيئة السابقة)

٣٧٠

محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

وقف . الاقرار بالوقف . ورقة عرقية . حجة
على المقر وعلى ورثته

القاعدة الشرعية

الاقرار بالوقف ولو في ورقة عرقية يكون

حجة على المقر وعلى ورثته من بعده

اخيها في الاوقاف التي لم يصدر فيها تغيير في
شرط النظر، وطلب وكيل السيدتين ستية وحيية
عدم البحث في الاوقاف التي صدر بشأنها
التغير - وان المحكمة الابتدائية قررت في المادة
المذكورة ضم كامل المذكور بتاريخ ١١ فبراير
سنة ١٩٢٣ للاسباب المينة بقرارها الذي نفذ
في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣

وتبين من تقارير الاستئناف المقدمة
للمحكمة العليا ان المستأنفين يستأنفون ذلك
التصرف للاسباب التي منها ان محكمة تصرفات
مصر لا تملك حق البحث في ضم ناظر للاوقاف
التي صدر فيها اشهاد التغير المذكور الخ - والتي
منها ان المضموم صغير السن لا يمكنه القيام
بوظيفته وانه شخص مسخر من قبل شركة
الاراضي التي تسعى في الدعاوى ضد الوقف الى
آخر ما جاء بها من طلب الغاء التصرف المذكور
وضم الست ستية

المحكمة :-

« حيث ان الواقف له الحق في تغيير
شرط النظر ما دام حياً ولا يسلب منه هذا
الحق قرار قاض بضم شة اليه، وعلى ذلك يكون
ما صدر من السيد عبد الرحيم باشا وشقيقته
المذكورتين من الاشهاد بتغير شرط النظر أمام
محكمة الاسكندرية في ٥ يولييه سنة ١٩٢٢ في

الوقائع :-

ادعى وكيل المدعى الدعوى من ورقة التكليف بالحضور المتضمنة طلب الحكم له على المدعى عليهم بصحة وقف العين البالغ قدرها اربعة افدنة وثلاث وثمان فدان (وبينها وحددها) التى وقفها المرحوم احمد يونس الخ، ووكيل عباس (أحد المدعى عليهم) أنكر الدعوى ما عدا وفاة على يونس فانه اعترف بها، ووكيل الست حسن (أحد المدعى عليهما ايضاً) أنكر الدعوى ايضاً وطلب عدم سماع هذه الدعوى عملاً بالمادة ١٣٧ من اللائحة، كما أنكر الورقة العرفية الدالة على الوقفية - والوكيل المقام عن باقى المدعى عليهم أنكر جميع الدعوى. فتلا وكيل المدعى مذكرة تضمنت ان المدعى عليهم ورثة على يونس الذى اعترف على ورقة الوقفية فانكارهم بعد اعتراف مورثهم لا يعول عليه. فكلف المدعى الاثبات فاثبت التوقيع بعمل المضاهاة من خير مختص عين وقرر ذلك كما اثبت ان المدعى عليهم ورثة على يونس بشهادة شهود وعدول بالطريق الشرعى واكتفى بعد ذلك بالحكم بصحة الوقف المذكور بالنسبة لورثة على يونس

المحكمة :-

« من حيث ان المدعى ادعى دعواه المذكورة وادعى ان المدعى عليهم هم ورثة على يونس المعترف بالوقف المذكور بتوقيعه على ورقة الوقف العرفية

» ومن حيث ان المدعى عليهم أنكروا الدعوى وانكروا التوقيع المنسوب لعلى يونس على ورقة الوقفية كما اعتبروا منكرين لدعوى انهم ورثة

» ومن حيث ان المحكمة عينت خيراً للمضاهاة وقدم تقريره مشفوعاً بنتيجته بامضونه ان التوقيع المنسوب صدوره لعلى يونس هو توقيعه، وإذاً فيكون على يونس المذكور مقراً بالوقف بمقتضى هذا التوقيع

» وحيث قد ثبت بالبرهان الشرعى وراثته المدعى عليهم لعلى يونس المقر بالوقف

» وحيث ان اقرار المورث حجة على وارثه وإذاً فلا محل لتطبيق المادة «١٣٧» من لائحة المحاكم الشرعية على مثل هذه الحادثة

» وحيث انه من مجموع الاقرار الكتابي من مورث المدعى عليهم ومن ثبوت وراثتهم له بالبرهان الشرعى ثبتت صحة الوقف المذكور بالنسبة للمدعى عليهم. لذلك طلب من المدعى اثبات باقى الدعوى فقال وكيله أنا مكنت بالحكم بصحة الوقف المذكور بالنسبة للمدعى عليهم «

(قضية الشيخ محمد الغريب يونس ضد احمد على يونس وآخرين نمرة ٣٢ كل سنة ١١٩٩-١٢٠٠ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ سرور على والشيخ عمر نجيت والشيخ محمد السيد)

٣٧١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢١
وقف . الشروط العشرة . الاقرار بأن
لا حق له فيها . حجة .

القاعدة الشرعية

إذا أقر شخص بأن لا حق له في الشروط
العشرة كان اقراره حجة عليه ويعامل به شرعاً
الوقائع :-

حضر وكيل المستأففين ووكيل المستأف
عليهم وقال أولهم انه مصمم على ما جاء بصورة
عريضة الاستئناف المودعة بالملف المتضمنة
ان المستأف عليهم رفعوا قضية على المستأففين
أمام محكمة الاسكندرية الشرعية بينوا بها
ان المستأف الاول مع أخيه المرحوم
خليل بك الشوربجي كانا يملكان أطيافاً
بنواحي بيرم ومنشية الشوربجي ووقفها بمقتضى
حجة وقفهما الصادرة بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٠٤
وان المستأف عليه الاول مع ولديه المذكورين
وقفوا أطيافهم المملوكة لهم بمقتضى حجة وقفهم
المؤرخة ١٢ ابريل سنة ١٩٠٤ وان الشروط
العشرة قد شرطت من المستأف الاول للمستأف
عليه الاول في كلا الوقفين المذكورين وانه
بما له من تلك الشروط قد غير تغييرات كثيرة
وان المستأف الاول قد صدر منه أخيراً ائتمان
أمام محكمة اسكندرية الشرعية في ٢٠ ديسمبر

سنة ١٩١٩ قضى بتغيير في وقفية المذكورين
وارجاءه الى أولاده وذريته وقد اقتصر
المستأف عليهم أخيراً على طلب الحكم بطلان
التغيير الصادر من المستأف الاول في ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩١٩ المذكور وعدم صحته

وقد حكمت المحكمة المشار اليها بطلان
هذا التغيير فيما يتعلق بمصارف ريع وقفية
المذكورين دون ما يتعلق بشرط النظر على
الوقفين بانية حكمها على اقرار المستأف الاول
بأنه لا حق له في شيء من الشروط العشرة
حسبما جاء بائتمان ١٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٤ وانه
لا يملك التغيير في وقفه عملاً بما في المعتبر من
كتب المذهب وكما في البحر

وبما ان هذا الحكم غير صحيح
فالمستأفون يستأنفونه (للأسباب التي ذكروها
بورقة استئنافهم) وطلبوا إلغاء الحكم ورفض
الدعوى - ثم قدم وكيل المستأففين مذكرة
مطبوعة وصمموا على ما بها - ثم قدم وكيل
المستأف الاول ورقة متضمنة اسباباً أخرى -
وطلب وكيل المستأف عليهم تأييد الحكم
المستأف ورفض الاستئناف للأسباب التي بينها
المحكمة :-

« حيث ان الحكم الابتدائي في الموضوع
وهو صحيح لأن اقرار المستأف الاول وهو
محمد أفندي امين الشوربجي بأن لا حق له في
الشروط العشرة حجة عليه ويعامل به شرعاً

وهو اقرار مقبول لا يمكن حمله على وجه صحيح يجعل الشروط في الوقائع . وثمة كما انه لا يوجد ما يدل على ان ذلك الاقرار في مقابله شيء

«وحيث ان المستأنفين لم يأتوا بدفع مقبول»
(قضية محمد افندي امين الشوريجي وآخرين ضد مصطفى بك الشوريجي وآخرين نمرة ٩ سنة ٢٠ - ٢١ دائرة حضرات اصحاب الفضيحة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوي والشيخ احمد المطار والشيخ محمد مصطفى المراغي)

قضاة المحاكم المختلطة

٣٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣

اثبات . موانع ادوية . مركز الشخص الاجتماعي .
بيئة . قرآن .

القاعدة القانونية

ان مركز الشخص الاجتماعي قد يكون مانعاً من الموانع الادوية التي تمنع التاجر من استصدار كتابة من عميله لاثبات الصفقة ولا سيما في هذه البلاد التي جرى فيها العرف التجاري على عدم استصدار أمر كتابي من العميل بحيث اذا تجارى التاجر على طلب كتابة من عميله فيخشى ان يعتبر العميل هذا الطلب اهانة له ويرفض المعاملة مع التاجر . فاذا ازدادت قيمة الصفقة على النصاب القانوني جاز اثباتها بجميع طرق الاثبات بما فيها القرائن

تعاين

الواقعة التي صدر فيها هذا الحكم هي ان المرحوم علي باشا شعراوي كان كلف محل

بارفس بصنع بعض اثاثات لمنزل اشتراه لنجله حسن بك شعراوي . وبعد وفاته طالب محل بارفس الورثة بقيمة الاشياء التي صنعها فاحتج بعض الورثة على محل بارفس بأنه لم يقدم دليلاً كتابياً من المرحوم باشا يثبت انه كلفه بهذا العمل وان قيمة العمل التي يطالب بها تزيد على النصاب القانوني الذي يجوز الاثبات بالبيئة فأجابتهم محكمة الاستئناف بأن مركز المرحوم شعراوي باشا في الهيئة الاجتماعية كان عظيماً لدرجة ان محل بارفس كان يخشى اذا هو طالب شعراوي باشا بأثبات المعاملة بالكتابة كان ينفر ويعتبر هذا الطلب مأساً بكرامته فيلغى الصفقة ولا سيما انه كان من أهم عملاء المحل واعتبر هذه الظروف من الموانع الادوية التي تمنع الدائن من الاستحصال على كتابة لاثبات دينه

(استئناف السيدة هدى هاشم شعراوي ضد محل بارفس . رئاسة جناب المستشار قو)

٣٧٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

احكام . قوة الشيء المحكوم فيه . شك . تأويله لمصلحة
الخصم الذي يحتج بها ضده . دعوى ابطال التصرفات .
ضرر . اعسار . تعويض

القاعدة القانونية

١ - الاحتجاج بقوة الشيء المحكوم فيه
نهائياً لا يؤخذ به إلا بكل تحفظ ، وإذا قام
شك في سبق الحكم نهائياً في النزاع القائم أو
عدم سبق الحكم فيه وجب تأويل هذا الشك
في مصلحة الخصم الذي يحتج ضده بسبق
الحكم في الدعوى

٢ - يجب على الدائن الذي يرفع الدعوى
البولصية (دعوى ابطال تصرفات المدين الحاصلة
هرباً من الدين) ان يثبت ان التصرف المطلوب
ابطاله قد جعل مدينه في حالة اعسار أو جعله
على كل حال عاجزاً عن سداد دينه وهذه
الشروط غير متوفرة في حالة ما اذا عادت المدين
المطلوب ابطال التصرف الحاصل فيها الى
ملكية المدين ثم نزع الدائن ملكيتها ولم يناله
من ثمنها شيء بسبب استغراق ديون الديانة
الآخرين الثمن كله

٣ - اذا ظن خطأ الدائن بسبب الظروف
التي سبقت أو اقترنت أو لحقت التصرف ان
له الحق في ابطال التصرف فلا يجوز الحكم
عليه بتعويض ما واعتبار دعواه كيدية

(استئناف عبد الله حسن ضد جان عيد . رئاسة
المستشار هانسون)

٣٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

دعوى . سقوطها . مضي المدة . الدفع بها امام
الاستئناف . اهلية . الصغير . ضرر

القاعدة القانونية

١ - تسقط الدعاوى المرفوعة أمام القضاء
بمرور خمس عشرة سنة على آخر اجراء قضائي
حصل فيها (١)

٢ - يجوز الدفع بسقوط الدعوى بمضي
المدة في أي حالة كانت عليها الدعوى ولو
لأول مرة أمام محكمة الاستئناف

٣ - صغر الخصم بوقف جريان مدة التقادم
اذا ترتب على التقادم ضرر للصغير . ولكن اذا لحق
الضرر بخصمه وكان للصغير فيه مصلحة سرى التقادم
(استئناف ورثة محمد محمد دره ضد تقيسة
كارازيس . رئاسة المستشار هانسون)

(١) قضت محكمة الاستئناف المختلطة بمدة احكام
صادرة منها بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٠٥ و ٣ ابريل
سنة ١٩١٢ و ٢٨ مارس سنة ١٩٢٠ بأن انقطاع
الرافعة والاجراءات مدة خمس عشرة سنة يترتب عليه
سقوط الاجراءات من اولها لا آخرها وذلك بدون
احتياج الى رفع دعوى بطلب بطلان الاجراءات

٣٧٥

محكمة الاسكندرية المختلطة

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩٢٤

صحافة . تجارة . مدير الجريدة . عمل تجارى .

القاعدة القانونية

ان مهنة الصحافة ليست من المهن التجارية

٣٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣

غلط . تحديد العقار . اختصاص عقارى . صحته .
عدم صحته . ضرر للغير .

القاعدة القانونية

١ - الغلط في تعيين العقار المرهون لا يترتب عليه بطلان الرهن أو تعطيل مفعوله إلا اذا ترتب على الغلط الواقع من صاحب الحق ايقاع الغير في الغلط فتملكوا بحسن نية حقوقاً عينية على نفس العقار المرهون

٢ - ليس للدائن الحاصل على حق اختصاص على عقارات مدينه وكان تاريخ حقه متأخراً على حق دائن آخر مسجل على نفس هذه العقارات ان يحتج بالخطأ الواقع في تسجيل عقد الدائن المرتين

(استئناف محمد بك توفيق ضد البنك المقارى المصرى . رئاسة المستشار هانسون)

٣٧٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٣

مما رضة . قرار صادر من مجلس تأديب المحامين .
سريان قواعد قانون المرافعات . حضور المحامى في جلسة
ثم تخلفه في جلسة المرافعة .

القاعدة القانونية

قياساً على القواعد المعمول بها في المواد المدنية والجنائية التي يجب تطبيقها هنا بسبب

قال دعوى التي ترفع على مدير الجريدة بطلب الحكم بالزامه بدفع ثمن ورق ورده شخص يجب ان ترفع أمام المحكمة المدنية لا أمام المحكمة التجارية
المحكمة :-

« ان قضاء المحاكم المختلطة والمحاكم الفرنسية جرى على اعتبار الاشتراك في تحرير صحيفة وشراء المواد اللازمة لاصدارها من الاعمال المدنية لا من الاعمال التجارية »
(قضية سوق ومكاريوس ضد مصطفى بك الخادم بصفته مدير جريدة الشعب المصرى)

تعليق

سبق ان حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في سنة ١٩١٢ بهذا المعنى ايضاً عند ما رفع البنك العثماني دعوى على المرحوم الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد وطلب فيها الحكم باشهار افلاسه وباعتباره تاجراً فقضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه لا يجوز طلب اشهار افلاس صاحب جريدة سياسية واعتباره تاجراً الا اذا ثبت ان القسم السياسى للجريدة هو قسم ثانوى وان قسم الاعلانات هو القسم الرئيسى الذى يعتمد عليه صاحب الجريدة في اصدارها ومن أجله يصدر الجريدة وبعبارة أخرى اذا ثبت ان فكرة اصدار الجريدة انما هي فكرة تجارية لا فكرة سياسية جاز اعتبار صاحب الجريدة تاجراً

لهذا الحارس صفة يعد هذا التاريخ بأن يحضر عن
الشخص المذكور في الدعاوى المرفوعة منه أو عليه
أمام المحاكم
(استئناف ليونل هر جريف ضد هنا عمر عامر
رئاسة المستشار هانسون)

٣٧٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣

اموال محجوزة . تبديد . حجز باطل .

القاعدة القانونية

تم جريمة تبديد الاشياء المحجوزة وتجب
العقوبة بمجرد التصرف في الاشياء المحجوز عليها
ولو كان المتصرف هو المالك الحقيقي لها إذ انه
بمجرد توقيع الحجز بمعرفة المحضر المختص تصبح
الاشياء في عهدة القضاء . هذا وعدم طلب تثبيت
الحجز أو وقوع الحجز باطلاً لا يمنع من تكون
الجريمة بشرط ان تكون الاجراءات التي حصلت
عليها مظاهر الحجز الصحيح
(استئناف عبد الرجم حسن ضد النيابة العمومية
رئاسة المستشار أيمن)

عدم وجود نص في لائحة ترتيب المحاكم خاص
بمالة تخلف المحامي الذي يحاكم تأديبياً يجب
الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة عن حكم
أصدره مجلس التأديب قضى بشطب اسم محام
من الجدول بعد ان حضر بنفسه أمام القاضي
المنتدب للتحقيق ومعه محام آخر وبعد ان
حضر أمام محكمة الاستئناف وطلب مراراً التأجيل
بواسطة محاميه وتأجلت القضية بناء على طلبه
ثم تخلف في الجلسة الأخيرة التي تحدت
لسماع الدعوى
(رئاسة المستشار أيمن)

٣٧٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣

حراسة . زوالها . صفة الحارس

القاعدة القانونية

إذا صدر الأمر الى الحارس المعين من
قبل السلطة العسكرية برفع المراقبة عن أملاك
أحد الأشخاص ابتداء من تاريخ معين فلا تكون

قضاء المحاكم الأجنبية

السجن قدم عريضة طلب فيها إعادة النظر في
قضيته بناء على ظهور اسباب جديدة تسوغ
إعادة النظر في الحكم الصادر ضده ، ذلك ان
محكمة الجنايات التي حكمت عليه بالاشغال
الشاقة المؤبدة في سنة ١٨٧٨ كانت ارتكبت
على وجود زرنينخ في جثة القتيلة بمقدار
مليجرامين ، والخبراء في ذلك العهد كانوا
قرروا أنه يستحيل وجود الزرنينخ بهذا
المقدار بحالة طبيعية في جسم الانسان، ولكن
بعد ذلك تطور علم الطب ودلت ابحاث
وتجارب العلماء على امكان احتمال وجود هذا
المقدار بحالة طبيعية في جسم الانسان واحتمال
وجود كمية تبلغ ثلاث مليجرامات في جسم
الانسان ، فقدم عريضة بطلب إعادة النظر في
الحكم بناء على هذا الاكتشاف العلمي الحديث
ووزير الحقانية أمر النائب العمومي بعرض
الطلب على محكمة النقض والابرام . ومحكمة
النقض قضت بقبول طلب إعادة النظر
في الحكم بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ الا
أنه بسبب مضي ٤٦ سنة على الجريمة رأت
المحكمة انه من المستحيل قانوناً الحكم
بالعقوبة على الرجل لمضي ٤٦ سنة على تاريخ
ارتكاب الجريمة ، وبسبب سقوط الدعوى
العمومية اضطرت المحكمة الى الحكم ببراءة
المتهم ، وفي الوقت نفسه حكمت على الحكومة
بان تدفع له عشرين الف فرنك بصفة تعويض

٣٨٠

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

اكتشاف علمي . نقي دليل ادانة .

من مسوغات إعادة النظر

القاعدة القانونية

الاكتشاف العلمي الذي يترتب عليه
سقوط أدلة بني عليها حكم جنائي صدر بأدانة
شخص ومعاقبته يعتبر سبباً جديداً يسوغ إعادة
النظر في القضية الجنائية من جديد لاحتمال ان
يترتب عليه براءة المحكوم عليه

تعاين

« هذا الحكم غريب في بابه ولعله أول
حكم صدر من نوعه . وواقعة المسألة التي
صدر فيها هذا الحكم تتلخص في ان صيدليا اتهم
بانه سم زوجته فحُكم ، ومحكمة جنايات السين
حكمت عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة . وقد
صدر الحكم عليه في ١٠ مايو سنة ١٨٧٨
وبقي المحكوم عليه في الاشغال الشاقة من
هذا التاريخ حتى سنة ١٩٠٢ عبارة عن
٢٤ سنة .

عني عنه في سنة ١٩٠٢ بعد أن مضي في
السجن ٢٤ سنة . وعلى أثر خروجه من

كما حكمت عليها بان تدفع له معاشاً سنوياً قدره ١٢ ألف فرنك .

هذا من جهة موضوع القضية التي صدر فيها هذا الحكم . اما من جهة المسألة القانونية من حيث هي فقد اختلف العلماء في ماهية السبب الجديد الذي يسوغ اعادة النظر في الحكم الجنائي النهائي ، فذهب بعضهم الى وجوب وجود سبب يثبت بطريقة يقينية براءة المحكوم عليه من التهمة التي عوقب من أجلها . وهذا الرأي قال به كثير من العلماء ولكن تطبيقات المحاكم قضت بالعكس بانه يكفي لتسوية اعادة النظر في الحكم ان يكون السبب الجديد مثيراً للشك في صحة التهمة وفي ان المحكوم عليه هو الذي ارتكب الجريمة .

محكمة تقض و ابرام باريس قضت في بعض احكامها بانه يكفي لان يوجد السبب الجديد شبهة في ادانة المحكوم عليه ، وقضت في بعض احكام اخر بوجوب وجود شبهة قوية . ومن يستقرى اقوال العلماء في هذا العهد الحاضر يجدهم ميالين الى تسوية اعادة النظر بمجرد وجود شبهة . هذا في فرنسا اما في مصر فالشارع لم يسن قانوناً مثل القانون الذي سنه الشارع الفرنسي في ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ باجازة اعادة النظر في الاحكام الجنائية النهائية عند وجود مثل هذه المسوغات ، وكل ما قرره الشارع المصري لاعادة النظر في الاحكام الجنائية النهائية ، انما الاحوال التي نص عليها في المادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات وهي حالة ما اذا صدر حكماً على

شخصين أو أكثر سند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر وكان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر ، وكذا اذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حياً ، او اذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاثبات بسبب تزوير في شهادته بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة لمحكمة الاستئناف المنعقدة بهيئة محكمة تقض و ابرام ان شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة .

٣٨١

محكمة تقض و ابرام باريس

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣

اجارة . واجبات المؤجر . تقصيره . اختصاص قاضي الامور المستعجلة

القاعدة القانونية

نص في عقد اجارة بأن على المالك تدفئة المحلات المؤجرة . قصر المالك في تنفيذ تعهده هذا فرفع المستأجرون دعوى مستعجلة على المالك ليعين شخصاً يعهد اليه تنفيذ هذا الشرط . حكم بأن قاضي الامور المستعجلة مختص بتعيين شخص يتولى ادارة العمارة ويتخذ التعهد الذي تعهد به المالك طبقاً لنصوص عقد الاجارة . نعم ان هذا الأمر مدته مؤقتة ومحدودة بالضرورة التي اقتضته ولكنه أصبح أمراً لازماً باهمال المالك الذي لم يعتن بادارة ملكه

العموميه ولا سيما اذا كان الفاعل مجهولاً وكان محل وقوع الجريمة غير معروف

تعليق

هذا الحكم صحيح لسببين : الأول لأن القاعدة أن التكليف بالحضور امام قاض غير مختص يقطع مدة التقادم . وهذه القاعدة كما تسرى في المواد المدنية تسرى ايضا في المواد الجنائية . الثاني لأن التحقيق في المسائل الجنائية يوجه قانوناً ضد الجريمة لا ضد شخص للتهم

٣٨٤

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٤ يولييه سنة ١٩٢٣
وديمة . اضطرارية . اثباتها

القاعدة القانونية

الطرد الذي يسلمه المسافر الى صاحب الفندق أولاً خدمته تسرى عليه قواعد الوديعة الاضطرارية التي تجوز الاثبات بشهادة الشهود وبجميع الطرق القانونية عند ضياع الاشياء التي حصل ايداعها

تعليق

الوديعة اما أن تكون اختيارية أو اضطرارية ، فالاختيارية كأن أودعك مالا بمحض اختياري فأنت كانت قيمة الوديعة تزيد على عشرين جنيتها تعذر الاثبات بالبينة ، اما

٣٨٢

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣

تهديدات . قوة قاهرة . صعوبة . استحالة . حرب .

القاعدة القانونية

الاصل ان التعهد بتنفيذ أمر يعنى من تعهده اذا حالت قوة قاهرة دون قيامه بتنفيذ تعهده . إلا ان هذه القاعدة لا تنطبق في حالة ما اذا كان المانع الذي يرتكن عليه التعهد ترتب عليه جعل التنفيذ صعباً أو كثير الكلفة دون ان يجعله مستحيلاً

فال حرب التي دارت رحاها وترتب على نشوبها ان كلف التعهد بالانخراط في سلك الجندية وسافر الى ميادين القتال لا تعتبر قوة قاهرة مانعة من تنفيذ التعهد وان كان يترتب عليها فقط جعل تنفيذ التعهد صعباً وكثير الكلفة

٣٨٣

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٦ يولييه سنة ١٩٢٣

تقادم . مضي المدة . قطبها . تحقيق . قاضى غير مختص .

القاعدة القانونية

ان التحقيق الحاصل بمعرفة قاض غير مختص بالنسبة الى محل وقوع الجريمة يترتب عليه قطع مدة التقادم اللازم لسقوط الدعوى

ولو كان في بلاد اجنبية ، على انه يجوز للصغير الاجنبي بل يجب عليه اذا لم يكن له وصي . مقام بمعرفة قاضي الاحوال الشخصية التابع له وكانت الحاجة ماسة الى تنصيب وصي له ولو لمدة مؤقتة ان يرفع أمره الى السلطة الفرنسية المختصة لتقيم له وصياً

٣٨٦

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣

اجارة الاشخاص . مخدوم . خادم . تخفيض المرتب . تعويض
القاعدة القانونية

لا يجوز للمخدوم بمحض ارادته وفي بحر الشهر ان يخفض مرتب المستخدم الذي اتفق معه من قبل على أجر معين ، ولا يجوز هذا التخفيض في بحر المدة التي يجب على الخدم ان يعلن فيها خادمه بفسخ العقد وفيها يقبض الخادم مرتبه كاملاً ، وبعد انقضاءها يقع الفسخ قانوناً ، فاذا فعل الخدم ذلك حق عليه تعويض خادمه بمقدار ما كان يجب عليه دفعه له

٣٨٧

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه أول مارس سنة ١٩٢٣

حضانة . ثقة الحضانة . مضي المدة .

القاعدة القانونية

قام شقاق بين زوجين قضت المحكمة

الوديعة الاضطرارية التي لا يكون فيها صاحب الوديعة اختيار ما كما اذا نزل شخص في فندق وأودع في الغرفة اشياء ذات قيمة فضاعت ، جازله ان يثبت بالبينه وبكافة طرق الاثبات وجود هذه الاشياء في الغرفة مهما كانت قيمتها ، اما اذا نزل الشخص في الفندق وسلم باختياره لصاحب الفندق أو لأحد مستخدميه شيئاً فالمسألة فيها قولان :

ذهب البعض الى انه مادام التسليم حصل باختيار المسافر فتسرى على الوديعة قواعد الوديعة الاختيارية ولا تقبل البينة فيما زاد على النصاب . وذهب آخرون الى القول بوجوب تطبيق احكام الوديعة الاضطرارية ، ولم يستثنوا الاحالة واحدة وهي حالة ما اذا سلم للمسافر الاشياء الى صاحب الفندق ليوصلها الى شخص ثالث سينزل في الفندق فيما بعد فصاحب الفندق يعتبر واسطة في عملية التسليم والتسلم ، ولا يكون هنالك الاضطرار الذي يشفع للمسافر في الاثبات بالبينه

٣٨٥

محكمة نقض واپرام باريس

حكم تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣

وصاية . قانون احوال الشخصية . بلاد اجنبية . تنصيب وصي .

القاعدة القانونية

ان القواعد والاجراءات الواجب اتباعها في مسائل الوصاية تتحدد وتعين بقانون الاحوال الشخصية للصغير ، وتنبه حينما يكون

بها، اللهم الا اذا أثبت صاحب النفقة انه اضطر
للاستدانة للاتفاق على نفسه أو أن اعذاراً
شرعية منعه عن المطالبة بالنفقة في مواعيد
استحقاقها (راجع موسوعات دلو ز تحت كلمة
نفقة aliments نبرة ٩١)

٣٨٨

محكمة استئناف موبيليه

حكم تاريخه ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣

بيع . ثمن . حق حبسه . شرط مخالف . ايداع .

القاعدة القانونية

انه وان اجاز القانون للمشتري في المادة
« ١٦٥٣ » من القانون المدني حق حبس الثمن
عنده في حالة التعرض له أو ظهور سبب يخشى
منه نزع الملكية الى ان يزول التعرض أو
السبب، الا ان هذا الحق يسقط اذا وجد شرط
بخلاف ذلك، وعلى كل حال اذا قبل المشتري
في عقد البيع دفع الثمن كله ولو مع وجود
تعرض أو خطر على الملك الا انه يجوز على كل
حال للمشتري ان يودع لدى المأذون المكاف
من قبل الطرفين بتحرير عقد البيع ثمن المبيع
ليسوى به حالة الملكية ويحرر العين المبيعة من
الحقوق العينية المسجلة عليها .

بتسليم أولادهما الى اجدادهم حتى ينتهي النزاع،
طالب حاضن الاولاد أحد الزوجين بتجميد
النفقة التي انتقها على الاولاد مدة سنين عدة
فدفع المدعى عليه الدعوى بسقوط حق المطالبة
بتجميد النفقة بدعوى ان النفقة اذا لم يطلب
بها سنة بسنة أو قسطاً بقسط تسقط عملاً
بالقاعدة الفرنسية القائلة بأن « دين النفقة
لا يتجمد »

Les aliments n'arréragent pas.

فقضت المحكمة بأن هذه القاعدة
لا تنطبق هنا لأن النفقة غير مشروطة لمصلحة
الجد الذي يطلب بها وانما سبب دائنيته انما
تنفيذ واجب كان مترتباً في ذمة ابوي الصغار
فأداء الجد بدلاً عنهما وبادائه اصبح دائناً لا
يصح لأبوي الصغير ان يتصلا من دفعها الآن
الى من دفعها عنهما وان يستفيدا من الشقاق
الذي قام بينهم وحدا بالقضاء الى انتزاع الاولاد
ووضعهما في حضانة الجد للاضرار بالحاضن
الذي تكفل بالاتفاق على اولادهما نيابة عنهما

تعليق

الاصل في القوانين الاروباوية ان النفقة
واجبة لقضاء احتياجات الشخص الحاضرة
والمستقبل دون الحاجات الماضية، ومن هذا
جاءت القاعدة المعروفة عندهم ان دين النفقة

لا يتجمد. Les aliments n'arréragent pas.

بناء عليه اذا لم يطلب صاحب النفقة
النفقة المقررة له عدة سنين سقطت عن المدين

٣٨٩

محكمة نانسى بفرنسا

حكم تاريخه ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٣

تعويض . مسؤولية . مطالبة بدين سبق سداده

الزاعرة القانونية

من طالب بدين سبق سداده وطلبه
بالحاح بخطابات وبأنذرات يكون مسئولاً عن
تعويض الضرر المادى والضرر الأدبى الذى
يلحق المدعى عليه بسبب هذا التصرف

تعليق

يدلك استقراء احكام المحاكم الفرنسية
على أن القضاة هنالك يقدرون التعويض عن
الضرر المادى أو الضرر الأدبى بسخاء غير
معروف فى مصر، فأتنا رأينا ان الفقير الذى

يقتل فى اثناء تأدية وظيفته بيد لصوص اذا
طالب ورثته بتعويض تحكم لهم المحاكم هنا
بمائة أو مائة وخمسين جنيها . وقد رأينا احكاما
كثيرة قضت لورثة المقتول خطأ أو عمداً
بتعويضات تتراوح بين ١٠٠ و ٥٠٠ جنية
مع اتنا رأينا محاكم امريكا تحكم لأحدى
المغنيات بعشرة الاف جنية تعويضاً نظير
كسر سن من اسنانها ، اذ أفسد كسر سنها
صوتها الرخيم فقل الاقبال على استماع صوتها .
ورأينا محاكم امريكا ايضا قضت لاحدى السيدات
بتعويض قدره اربعة الاف جنية من اجل (بوسة)
اختلسها رجل منها ، ورأينا المحاكم المختلطة عندنا
حكمت على مصلحة السكة الحديد بتعويض
قدره تسعة الاف جنية لورثة الافوكاتو
البرخت ، اما آن الأوان فى مصر ان يوسع
القضاة عندنا صدورهم لقبول طلبات
التعويضات المدنية بصدر رحب ويد سخية ؟

الْحَاكِمُ الْقَانُونُ وَشُرُوعُهُ فِي فَصْلِ

تحديد سن الزواج

الا ئمة المجتهدين كما بين في محله ، فليس لأحد سواهم ان يحلل ويحرم ويبيح
٢- ومن المقرر في مذهب أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم (وهو المذهب الذي عليه العمل في محاكنا الشرعية الآن) ان القضاء يتخصص بزمانه ومكانه وحادثه ومذهبه ، ويان ذلك انما القاضي يستمد سلطته من ولي أمر المسلمين الاعظم (١)

فهو الذي يطلق لولاته التصرف فيما ولاهم فيه ، فيطلق لمن يوليه القضاء التصرف فيه كما يطلق الموكل للوكيل التصرف فيما يملكه ، فان شاء قيده ببعض التصرفات دون بعض وان شاء فوض اليه الأمر تفويضاً فينظر في كل شيء ولولا هذا الاطلاق لم يكن لأحد ولاية الفصل في خصومة بين اثنين إلا اذا اختاراه حكماً بينهما بشروط التحكيم الميينة في موضعها ، ولو ان ولي الأمر عزل قاضياً لم يكن لذلك القاضي بعد ان يبلغه خبر العزل ان يفصل في خصومة ما لزوال ولايته بالعزل ، فكما تزول كل ولاية في الفصل في الخصومات بالعزل يزول بعضها

(١) ولي أمر المسلمين الاعظم في مصر هو صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول حفظه الله وأيد ملكه بتوقيفه

لما ظهر قانون تحديد سن الزواج طلب الى غير مرة ان ابين رأيي فيه ، وكنت قد اطلعت على بعض ما كتبه الكتاتيون تقدماً ودفاعاً عن هذا القانون ، فرأيت من الواجب على ان اجيب الطلب فأقول :

الكلام في هذا القانون ينحصر في تقطين
الاولى - هل يملك ولي الأمر اصداره واصدار أمثاله

الثانية - هل اقتضت المصلحة اصداره الآن ، وهل هناك وجه للملاحظة عليه

النقطة الاولى

١ - من الثابت عند جميع الفقهاء المسلمين ان الاصول التي تستمد منها الاحكام الشرعية هي كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما الحق بذلك من قياس واجماع وغيرهما من الادلة المختلف فيها على ما بين في موضعه من كتب الاصول. وان حق التحليل والتحرير والحظر والاباحة انما هو لله تعالى فله وحده ان يتصرف في أحكام عباده على ما يشاء ، وقد جاءت أحكامه كلها على وفق الحكمة والمصلحة فضلاً منه ونعمة ، وظهرت أحكامه تعالى في كتابه المجيد وسنة نبيه الكريم وعلى السنة

بالتغير إذ هو في الحقيقة عزل عن النظر في بعض القضايا

٣- وعلى هذا الاصل العظيم وضعت في قوانين المحاكم الشرعية قيود ونص فيها على منع سماع الدعوى في كذا وكذا، لأن هذا المنع هو الذي يملكه ولي الأمر، ولذا أختير التعبير بلفظ « لا تسمع الدعوى » « يمنع سماع الدعوى » ونحو ذلك ولم يعبر بمثل « تصرف كذا باطل » أو « لا يصح » لأن الحكم على نفس التصرف بالصحة أو البطلان إنما هو لله وحده كما تقدم. وقد بينت هذا بياناً واقعياً في مقال نشر في عدد ١٠٤٨٩ من المقطم وفي عدد شهر أكتوبر سنة ١٩٢٣ من مجلة المحاماة

٤- فص في المادة « ٢٨٠ » من لائحة المحاكم الشرعية التي عليها العمل الآن على أن الأحكام تكون على الراجح من مذهب أبي حنيفة الخ (أنظر المادة وملحقاتها) وكذلك وضعت قيود في مواد أخرى كال مواد (١٠٠ و ١٠١ و ١٣٧) وكل هذا يملكه ولي الأمر بما له من حق تخصيص القضاء وتقييده

٥- فتكون النتيجة أن هذا القانون يملك ولي الأمر إصداره شرعاً وإصدار أمثاله لأنه جاء في أوله « لا تسمع دعوى الزوجية » ولم

أنظر المادة الثالثة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وأنظر كتاب المرافعات للإستاذ أبي هيف بك صفحة ٣٣٩ بند ٦٢٥ وما بعده طبعة أولى وشرح لائحة الاجراءات الشرعية للإستاذين أحمد بك قعه وعبد الفتاح بك السيد صفحة ٨ - ١٠

يقول أن الزواج قبل هذه السن باطل ، فهو إنما تصرف فيما اذن له الشرع فيه لا فيما لم يأذن له به

النقطة الثانية

٦- من المقرر شرعاً أن «نزلة ولي أمر المسلمين منهم كنزلة الوصي فيجب أن تكون جميع تصرفاته منظوراً فيه إلى مصلحتهم كتصرفات الوصي، وقد ورد في هذا المعنى ما لا يحصى كثرة من كلام النبوة والسلف الصالح. وغير خاف أن الشورى واجبة ولا سيما في الأمور الهامة. فهل هذا القانون مما اقتضته المصلحة الآن؟

٧- جواب هذه المسألة يرجع فيه إلى الأطباء وعلماء الاجتماع فهم الذين في استطاعتهم أن يبينوا ما هو الصواب فيه، فأما الأطباء فينظرون في الوقت المناسب طبيًا للاقتران بحيث لا يخشى منه على الزوجين ولا على الذرية الضرر، وهل ذلك يختلف باختلاف الأوساط والاحوال العامة والخاصة، وأما علماء الاجتماع فينظرون في آثار الزواج المبكر في المدن والقرى البحرية والقبلية، وهل هناك حاجة تدعو إليه. ويستقرئون ذلك استقراءً صحيحاً ويضعون لذلك الإحصاءات الدقيقة فيسهل عليهم تشخيص الداء والدواء ورسم الخطة التي يجب اتباعها ليكون تقييد القضاء إذا اقتضى الحال موافقاً لها منطبقاً عليها. فهذه المسألة لا يختص

للوطن وقيامًا بواجب حقه علينا جميعًا ويد الله
على الجماعة (١)

الملاحظات

٩ - قد لوحظ على هذا القانون ملاحظات
بعضها يؤخذ جوابه مما تقدم في النقطة الاولى
ومنها ما يسهل الجواب عنه ومنها ما يصعب
فما يسهل الجواب عنه ما يتبادر من ظاهر
النص من سريان هذا القانون على الماضي فقد
اعترض بعضهم بما مثاله : لو ان زوجين اقترنا
من عشرين سنة (مثلاً) وكانت سنهما وقت
زواجهما أقل من السن التي جعلها القانون نهاية
صغرى للزواج ورفع أحدهما دعوى على الآخر بعد
العمل بهذا القانون الجديد فان تلك الدعوى
لا تسمع لأن سنهما وقت العقد كانت أقل مما
حدده القانون وفي هذا من ازعاج الناس
والاضرار بهم ما فيه . والجواب عن هذا سهل
جداً وهو ان القاعدة القانونية هي : ان كل قانون
جديد لا تسرى أحكامه على الحوادث السابقة
على وجوده بل تطبق على الوقائع التالية لتاريخ
العمل به وكيف يحس هذا القانون الجديد
الحقوق التي اكتسبها الأفراد من القوانين
السابقة عليه . فسريان هذا القانون إنما يكون
على العقود التي تقع بعد العمل به . وقد تكلمت
في هذا مع بعض أولى الشأن فأخبروني ان
وزارة الحفانية ستبين هذا في تعليماتها التي ترسلها

(١) الحديث بهذا اللفظ والجامع الصغير للسيوطي

بالنظر فيها علماء الشريعة وخدم بل لا بد من
ان يشاركهم في ذلك اخوانهم الاطباء وعلماء
الاجتماع ، كل يبحث المسألة من الجهة التي تخصه
فيكون الحكم بعد ذلك صواباً أو قريباً من
الصواب على الأقل . ومتى حسن القصد وخلصت
النية في العمل كانت النتيجة خيراً

٨ - وقد بلغنى ان أقل سن للزواج في
فرنسا التي هي اعرق الأمم الغربية في المدنية
خمس عشرة سنة . وتقل الدكتور محمد توفيق
صدقى رحمه الله في كتابه سنن الكائنات
ص ١٣٦ جزء أول عن كتاب الطب الشرعى
لمؤلفيه جاي و فريير الانكليزيين ما نصه :

« ان السن القانونية للزواج في الشريعة
الانكليزية هي للذكور ١٤ سنة وللإناث ١٢ ،
وأما زواج الاطفال القاصرين فتعتبره صحيحاً
بشرط ان لا يبدو من الطرفين طعن في العقد
السابق » وأنظر ما كتبه كله في سن الزواج
ص ١٣٤ فما بعدها . واذكر ان للدكتور
الفاضل احمد بك عيسى مقالاً في ذلك بهذا
المعنى . وقد اقترحنا نحن بالاجماع عند ما وضعنا
مشروع قانون الاحوال الشخصية سنة ١٩١٥
ان الزوجة لا تزف الى زوجها قبل البلوغ استناداً
على قول في مذهب أبي حنيفة رضى الله عنه
« وان جاز العقد قبل ذلك » وارجو ان يتفضل
بالكتابة في هذا الموضوع أهل الاختصاص
من الاطباء وعلماء الاجتماع كل فيما يخصه خدمة

الى المحاكم للعمل بهذا القانون وبهذا زال الخوف
والانزعاج من هذه الناحية

١٠ - ومما يصعب الجواب عنه وهو جدير
باتعام النظر انه لو تزوج فتى سنه اقل من ثمانى
عشرة سنة بفتاة سنها اقل من ستة عشرة سنة
وقد بلغا كلاهما بلوغاً شرعياً وظهرت عليهما
امارات البلوغ كلها ظهوراً بيناً، وكان زواجهما
شرعياً صحيحاً مجعماً عليه من أئمة المسلمين، وكان
ذلك بعد العمل بهذا القانون، ثم نشرت تلك
الزوجة على زوجها، وبعد ان بلغت ست عشرة
سنة أو تجاوزتها تزوجت من غيره وكانت سن
زوجها الثانى ثمانى عشرة سنة أو أزيد ثم بدا
لزوجها الثانى ان يرفع دعوى الزوجية عليها
لاسباب حملته على ذلك، وكذلك رفع زوجها
الاول دعوى عليها يطلبها الى محل طاعته، ولو
ان الأمر كان كذلك فان المحكمة بمقتضى
هذا القانون الجديد ترفض دعوى الزوج الاول
مع ان زواجه منها صحيح شرعاً تترتب عليه
آثاره بالاجماع، وتسمع دعوى الثانى مع ان
زواجه بها باطل شرعاً بالاجماع ويستحقان عليه
التغدير أو الحد على ما يبنى فى محله، فما المخلص
من هذا الأمر المشكل؟ قيل ينص على بطلان
الزواج قبل هذه السن ويصدر قانون بذلك،
قلت هذا لا يملكه أحد كما قدمنا إذ زواج
الاول بها صحيح فى هذه الحالة بالاجماع أئمة
المسلمين، وقيل يصدر قانون يبطلان كل عقد

لا يكون على يد قاضى أو مأذون شرعى، قلت
جوابه كالاول. وقيل وقوع مثل هذه الصورة
بعيد جداً فان الزوج الثانى يمنعه دينه وكرامة
نفسه من الاقدام على التزوج بامرأة متزوجة
بغيره شرعاً، فهو وان وجد ما يحميه من جهة
القضاء لا يجد ما يحميه من الله تعالى. ثم ما على
الزوجين اللذين يتزوجان وهما دون السن
القانونية إلا ان يجددا زواجهما بعد بلوغهما.
قلت ومن الذى يضمن لنا كل ذلك. وقيل
توقع العقوبة على من تزوج دون هذه السن.
قلت كيف توقع العقوبة على من أتى امرأة مأذوناً
له فيه شرعاً، أليس هذا تعرضاً للناس فى
حريتهم الدينية؟

واذا كان ديننا يمنعنا من التعرض لمن
تزوج بجمرة من غير المسلمين اذا كان ذلك
سائغاً عندهم. افمنع نحن مسلماً من زواج جائز
باجماع أئمة المسلمين وتوقع العقوبة على من يباشره
وبالجملة فالأمر مشكل فليفضل من شاء
بمحله. وكل ما يتروح اليه الانسان فى ذلك
هو جواز سماع مثل هذه الدعوى بأمر من ولى
الأمر منعاً لتقرير المنكر، ولذلك جاء فى آخر
المادة (إلا بأمر منا) وهو استثناء صادف محله
ووافق ما قاله الفقهاء فى مسألة تخصيص القضاء

احمد ابراهيم

استاذ الفقه والاصول بالقسم العالى
بمدرسة القضاء الشرعى

ملخص

بعد ان كتبت كلمتي السابقة اطلعت في صحيفتي الاهرام والمقطم على مقالتين لبعض العلماء الاجلاء، فسر فيهما تخصيص القضاء تفسيراً لا ينطبق كل الانطباق على ما قاله فقهاء الحنفية في كتبهم . إذ قيل في كل منهما ما خلاصته . ان تخصيص القضاء الذي عناه الفقهاء هو توزيع السلطة القضائية على القضاة فيسند لاحد من الحكم في حوادث الزواج والطلاق (مثلاً) والآخر الحكم في الوقف (مثلاً) وهكذا الى آخر ما هو مذكور من اختصاص المحاكم النوعي والمحلي وان هذا التخصيص كما هو حاصل في المحاكم الشرعية حاصل كذلك في المحاكم الاهلية فلا خلاف فيه بين الشريعة والقانون

واما تفسير التخصيص بمنع القضاة جميعاً من النظر في دعوى كذا فهو حجر تأباه الشريعة الى آخر ما جاء في المقالين وأقول ان التخصيص بالمعنى الثاني جاءت به الشريعة على لسان علماء الحنفية كما جاءت بالتخصيص بالمعنى الاول فكلاهما سائغ غير ممنوع . قال في الدر المختار وحاشية رد المختار ما خلاصته :

لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة فسمعا لم ينفذ لكون القضاة معزولين عن سماعها لأن القضاء يتخصص فاذا أمر السلطان بسماعها بعد هذه المدة تسمع، وسبب النهي قطع الحيل والتزوير فلا ينافي ما في الاشياء وغيرها من ان الحق لا يسقط بتقدم الزمن ولذا قال في الاشياء ويجب عليه سماعها أى يجب على السلطان الذي نهى قضاته عن سماع الدعوى بعد هذه المدة ان يسمعها بنفسه أو يأمر من شاء بسماعها كيلا يضيع حق المدعى اه ملخصاً (راجع الاصل)

فهذا صريح في ان السلطان يملك هذا النوع من التخصيص اذا قضت به المصلحة ولا خوف معه على ضياع الحقوق لانه يجب على السلطان ان يسمعها . وهل جاءت المادة إلا مواقة لهذا (فانه بعد ان نص فيها على منع سماع الدعوى قبل السن المحددة قال في آخرها (إلا بأمر منا) وفي هذا لما قاله الفقهاء تمام المواقة والله الهادي الى الصواب ما

احمد ابراهيم

تحديد سن الزواج

صدر القانون بمنع صماع دعوى الزواج او مباشرة العقد او التصديق عليه اذا كان سن الفتاة وقت العقد دون ست عشرة سنة او سن الفتى اذ ذاك دون ثمانى عشرة سنة . وانا مع اعتقادنا بحسن نية واضميه وتداعى الاسباب لديهم الى سنه ووجودهم وجوها شرعية بنوا قانونهم عليها - لا يمنعنا ذلك انتقاده وبيان ما قد يكون فيه من ضرر ومصادمة لنصوص شرعية .

القانون بظاهره لا يمنع زواجا شرعيا غير رسمى من فتاة او فتى لم يبلغا السن التى حددها ولكنه فى الحقيقة يمنع هذا الزواج اذا لا ترضى عاقلة او وليها بزواجها من شخص اذا قام بينه وبينها نزاع فى المستقبل - وانه لكثير خصوصا فى وقتنا الذى فسدت فيه التربية المنزلية والمدرسية - فطالبته بنفقة لها او اولادها او بمؤخر صداق او اجرة حضنة لا تمكن من ذلك حتى تثبت زواجها منه ولن تستطيع الى ذلك سبيلا بفضل هذا القانون بل لو توفى الزوج وقام الورثة ينازعون الزوجة واولادها فى الميراث وانكروا زوجيتها وارادت اثباتها لا تسمع دعواها، وكما لا ترضى عاقلة بذلك لا يرضى عاقل بزواج لا يضمن فيه التمتع بحقوق الزوجية اذا ما قام بينه وبين زوجته نزاع فالقانون فى الحقيقة يمنع من الاقتران فى سن دون السن التى حددها ولعل

هذا هو الغرض الاول من وضع القانون فلا زواج تترتب عليه مواجبه الشرعية الا فى السن التى ذكرها، اما ما صدر فى سن دونها فصاحبه يعاقب بالحرمان من معظم حقوق الزوجية التى جعلها الله بمجملتها حلالا خالصا للزوجين وان كان الزواج دون ما حدد فالقانون فى (حالة النزاع) يحرم على الزوجة النفقة باتواعها ومؤخر صداقها والنفقة لاولادها واجرة الحضنة لها بعد الفرقة . نفقة العدة كذلك بل وارثها وارث اولادها بعد وفاة زوجها ويحرم على الزوج ايضا (فى حالة النزاع) طاعة زوجته وارثه منها الخ ولا شك ان كل هذه الاشياء مما ثبت حلها بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم اذا كان الزواج بعد البلوغ فالقانون يخالف لما ثبت بظاهر الكتاب والسنة قالوا ان السبب فى وضع هذا القانون ان الزواج اذا كان فى سن دون التى حددها كان العقل ناقصا والبنية فى الغالب ضعيفة فلا يقوم الزوجان بحقوق الزوجية كاملة ولا تترتب عليه المودة والرحمة وسكون كل من الزوجين الى صاحبه ولا تقوى المرأة على الحمل والوضع الخ فتضعف صحتها ويسوء خلفها ويؤثر ذلك فى ذريتها ولا ضرر ولا اضرار فى الاسلام وانه لكلام جميل وتدليل حسن اذا كان لا يترتب على التحديد بهذه السن اضرار اخرى

ربما كانت أكبر من تلك ، والقاعدة « ارتكاب اخف الضررين »

إذا بلغت الشابة الفتية الحلم فتارت الشهوة في نفسها ووجدت الخطيب الصالح بماله وخلقه وكمال بنيته — وإن ذلك لكثير — ومنعناها من الاقتران الرسمي بهذا الشاب ، ماذا تفعل وماذا يفعل وبينهما وبين السن القانونية سنتان أو ثلاث . أيتزوجا تزواجا شرعياً غير رسمي فيعاقبان بالحرمان من حقوق الزوجية التي هي المقصد الأول في الزواج أم يعيشان في غير حل أم يسلك كل منهما طريق غير حميد أم تصير ويصير والشهوة عرضت على السموات والأرض والجبال فآيين أن يحملنها واشفقن منها وحملها الإنسان كما قال ذلك بعض المفسرين في تفسير الامامة — ألا ترى في المنع ضرراً بالغاً ثم إذا كان العلم الحكيم ولد في الإنسان الشهوة عند البلوغ والشهوة لها طريق تسلكه فهل يحول بينها وبين طريقها الطبيعي الحلال إلى أن يبلغ المرء السن القانونية ، وهل إذا حلنا بينها وبين طريقها الحلال ألا تجري في المجرى الحرام وهي في نفس ملائمتها قوة الشباب الذي هو شعبة من الجنون ، وهل من الحكمة في التشريع أن يصادم الطبائع والفطر والاسلام دين الفطرة التي فطر الناس عليها . ثم ليس المعروف الآن في شرعة الخطبة أن الفتاة يرغب فيها إذا كانت منها أربع عشرة سنة ومن المنقرات للخطيبين أن تزيد السن على ذلك فلماذا لم يحدد بالسن التي تعارفها الناس سنّاً مناسبة للزواج ، ليس العرف من اصول التشريع يراعى فيه

ثم حدثني وربك إذا ترك الشبان الزواج حتى يبلغوا ثمانى عشرة سنة ، أراهم يأخذون بأنفسهم عن الدنيا حتى يتزوجوا وقد عبت سبل الفاحشة في هذا البلاد أم يسلكون مسالك الشيطان ؟ وهل إذا سلكوها تظنهم يعدلون عنها بعد أن تختبئ بها نفوسهم وعرفوا مصادرهما ومواردها ثم لا يرغبون إذا ذاك عن الزواج وينزعون فكرة من أدمغتهم ولئن تزوجوا لنزعوا إلى سيرتهم الأولى فيقضون الليالي في بيوت الدعارة يشربون ويطربون ويأتون المنكر ويبددون المال ذات اليمين وذات الشمال وقد تركوا الزوجات بالمنارل يساهرن الليل ويدافعن الشهوة عن نفوسهن فاما غلبنها واما غلبتهن فاططن لنفوسهن ما اختط أزواجهن والنساء على دين بمولاتهن من اعوجاج أو استقامة

فالقانون بلا شك مع كونه مخالفاً لظاهر الكتاب والسنة فيه مضار كبيرة تعدو منافعه فانا اضم صوتي الى صوت بعض الكاتبين ونزغب الى جلالة مليكنا المبجل في أن يأمر بإعادة النظر فيه وأمره المطاع « وبعده فلا يفوتني أن ابنه العامة الذين استعدوا لتزويج بناتهم أو ابنائهم أو وجدوا الكفء الصالح أو الطيبة الطاهرة أن يبادروا إلى عقد الزواج في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية قبل أن ينقضي من سنه دون السن التي حددها »

والله يتولانا بهدايته ويرشدنا إلى ما فيه الصالح

محمد عبد العزيز الحولي

المدرس بمدرسة القضاء الشرعي

تقرير

سكروتارية مجلس النقابة عن اعماله في سنة ١٩٢٣

اما المجلس فقد والى عقد جلساته تحت رئاسة
حضرة الاستاذ ابي شادى بك الذى واظب
على الحضور بنشاطه المعروف الى ان افرج
عن النقيب وكان المجلس فى هذه الفترة يستمد
من شجاعة رئيسه وثبات من اودى من
اعضائه عزماً متجدداً وصلابة فى الجهر بالحق
فلم تفته مناسبة لأعلان انه من الحامين
لتمار الحقوق العامة والمدافعين عن حرية الافراد
ففى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ اعلن المجلس
فى بيان نشر بالجرائد على اثر استقالة وزارة
نسيم باشا

اولاً - تأييد ما أشتملت عليه مذكرة
الوزارة المؤرخة ١٢ - ١ - ١٩٢٣ من
ان السودان جزء لا يتجزء من مصر وتأيد
ما تضمنته مذكرتها المؤرخة ٢٧ ديسمبر سنة
١٩٢٢ من استنكار سياسة الوزارة السابقة
وبيان ما يجب ان يحل محلها

ثانياً - الاعتراض على اذعان الوزارة
امام تهديد الحكومة البريطانية فيما يختص
بنصوص السودان فى مشروع الدستور
واعتماد عملها غير ملزم للأمة فى شئ

وفى ٨ مارس سنة ١٩٢٣ احتج المجلس
على اعتقال عضوين من اعضائه هما الاستاذان
محمد نجيب الغرابلى وراغب اسكندر
وفى ٣ مايو سنة ١٩٢٣ احتج المجلس

تتمتع الجمعية العمومية اليوم تحت رئاسة
النقيب مرقص حنا بك وهو يعتذر لجميع
الزملاء عن عدم تمكنه من التشرف بحضور
اجتماع الجمعية فى مثل هذا اليوم من العام
الماضى كما يعتذر اخوانه الذين ناداهم الواجب
لخدمة بلادهم خارج القطر قلبوه

يعتذرون لأن غيابهم هذا كان سبباً فى
اعتراض بعض الزملاء الذين طالبوا من وزير
الحقانية بعريضة قدموها اليه رفع الأمر الى
محكمة الاستئناف (بهيئة نقض) لتقرير
بطلان اجتماع الجمعية والغاء قراراتها بما فيها
انتخاب الاستاذ مرقص حنا بك عضواً
وتقيماً لأنه فى نظرهم فى ذلك الوقت وهو
بالسجن من اجل الوطن « فى حكم الغائب
غيبه منقطعة ويستحق ان يعين له قيم لا ان
يعين هو تقيماً للمحامين » وانتخاب الاستاذ
محمد ابو شادى بك وكيلاً للنقابة لأنه كان فى
حالة من المرض تشتد مع توالى الزمن
وانتخاب حسين بك هلال وسلامه بك
مبخائيل لانهما كانا بلوزان يدافعان عن القضية
المصرية فى حكم الغائب الغيبة المنقطعة لا يعلم
لعودتهما اجل

نظرت وزارة الحقانية فى الأمر واعتبرت
ان الاسباب الواردة فى تقرير حضرات
الزملاء لا يعتد بها فقررت بحفظها

على اعتقال وكيله وسكرتيه الاستاذ راغب واثنين من زملاءهما محمد خالد باشات وحامد العبد

وفي ١٦ مايو بمناسبة تهينة الاستاذ النقيب عقب الافراج عنه وعن زملائه . وحضرات اعضاء الوفد المصرى طالب المجلس برفع الاحكام العرفية وسائر مآرتب عليها من مظالم

وفي ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣ احتج على القوانين التى اصدرتها الوزارة الحالية ماسة بمصالح البلاد . وقد اشترك بصفة رسمية فى الاحتفال بمقدم رئيس الوفد المصرى واعضائه الذين كانوا بالمتقى

يتضح مما تقدم ان المجلس لم يدع فرصة تمر دون ان يعبر بأجلى بيان عن آراء نقابة المحامين فى كل ماله مساس بحرية البلاد واستقلالها رغم ماوقع على اعضائه من ظلم واضطهاد . وقد فرض المجلس على نفسه هذا الواجب المقدس من يوم ان قامت الامة بثورتها للمطالبة بحقها فى الحياة والحرية وسيوالى رغم اى مخاطرة القيام باعباء هذا الواجب العام كلما رأى الحاجة ماسة لأشراكه ولاعلان رأيه

ولا يفوتنا ان نذكر احتجاج النقيب على ما تفوه به الاستاذ السير مارشال هول المحامى الانجليزى فى مرافعته فى قضية مقتل المرحوم على فهمى كامل ضد المصرين والشرقيين طامة وما تبع ذلك من ورود كتاب المحامى المسمى اليه بالاعتذار على يد النائب العمومى لانجلترا

وقد نشر الاحتجاج والرد بالجرائد المصرية وامتنعت الجرائد الانجليزية عن نشره كما يجب ان نذكر ايضا مسمى النقيب واعضاء المجلس فى تشكيل لجنة من المحامين للقيام للدفاع عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية امام اللجنة التى نص عليها قانون التضمينات . تشكلت تلك اللجنة وطالبت رئيس الوزارة ومستشار الحقانية بالامراع بالنظر فى امر هؤلاء المحكوم عليهم وتقرير حقهم فى ان يدافعوا عن أنفسهم طبقاً لما هو مبين بقانون تحقيق الجنايات المصرى . ولكننا نخبير الجمعية مع الاسف ان الحكومة لم تحرك ساكناً فلم تنعقد اللجنة ولم تقر بعد طريقة الدفاع أمامها ، واخال الجمعية توافقنا على رفع احتجاج بهذا الخصوص الى الوزارة

اما ما يتعلق باعمال المجلس العادية فانه قد اجتمع فى هذا العام اكثر من اربعين جلسة عرضت عليه فيها الشكاوى وكافة الشئون الخاصة بالمحامين أى انه اجتمع كل اسبوع مرة تقريباً فيما عدا ايام الاجازات الصيفية

قدم له اثناء هذه السنة ٣٣١ شكوى منها ١٠٤ أحيلت عليه بواسطة النيابة العمومية ، وجميع هذه الشكاوى من ارباب القضايا ضد المحامين الا خمس عشرة واحدة منها من قاض ضد محام واربعة من محامين ضد قضاة ووكلاء نيابة وعشرة من محامين ضد زملائهم وقد فصل فى هذه الخمس عشر الاثلاثا وانجز المجلس من مجموع الشكاوى ١٨٣ وأصدر فى ٨٧ اخرى قرارات تمهيدية والباقي لا يزال

التحقيق جارياً فيه . وهذه نسبة يغبط عليها المجلس فأنها لا تقل عن نسبة ما كان ينجزه المجلس في السنين العادية التي لم تكن فيها الظروف القاهرة تحول بين أعضائه وبين مواصلة أعمالهم ، ففي السنتين السابقتين على سنة ١٩١٨ كانت نسبة ما انجز من الشكاوى أقل منها في هذا العام ، فقد قدم للمجلس في سنة ١٩١٦ ٣٨٥ شكوى لم يفصل الا في ١٩١ وفي سنة ١٩١٧ قدم له ٤٣٢ لم يفصل الا في ٢٠٥ منها

وقد دل بحث المجلس على ان اكثر هذه الشكاوى تافه أو مكذوب وكان في وسعه ان ينتهي من فحصها جميعاً لولا ان بعض حضرات المشكو في حقهم لا يعنى العناية اللائقة بالرد على الشكاوى في الوقت المناسب فنضطر للكتابة اليه مرات متوالية قبل ان نظفر منه بالاجابة . ولا شك انه فضلاً عن عدم لياقة هذا التقصير في ذاته فإنه ليس من كرامة المحامي في شيء ان يظل اسمه في عداد المشكو في حقهم وان يظهر بمظهر المقصر .

ولقد شدد المجلس في ضرورة اسراع حضرات المحامين بالرد عليه واضطر الى انذار بعضهم احياناً على انا تأمل في هذا الشأن من اخواننا عناية اكبر في الأيام المقبلة — ومن قرارات المجلس عشرة بالانذار واربعة بالاحالة على مجلس التأديب، وقد حكم في واحدة من هذه القضايا الأربعة بالايثاق ثلاثة شهور وفي اخرى بالبراءة واجل اثنتان . وقدمت النيابة العمومية من جهتها للمجلس

التأديب اربعاً من الزملاء قضي ببراءة اثنين وتوبيخ واحد وتأجيل النظر في امر الرابع وما يذكر مع الأسف ان بعض الزملاء الذين تقدموا للدفاع في قضية من القضايا التي قدمها مجلس النقابة لمجلس التأديب طعنوا على هيأته وصوروه في صورة لا تليق بهم ولا بسائر المحامين

هذا وقد فرغ المجلس جهده في اللود عن كرامة المحامين عند الاعتداء عليهم اذا ماوصلته الشكاوى وكان المشتكى محقاً ، وآخر عهدنا بهذه الشكاوى شكوى الاستاذ زكي رزق افندى ضد قاضي محكمة بليس وقد اهتم لها المجلس وقابل الاستاذ النقيب معالي النائب العمومي في شأنها اكثر من مرة وقرر لمعاليه ان المجلس لا يكفيه ان ينقل القاضي . ثم جاء كتاب من معاليه بانه عرض الأمر على وزارة الحفانية ، وبعد ذلك تقرر ان يقدم القاضي الترضية اللازمة

اولاً — بحضور النقيب ورئيس المحكمة والمحامي وقد تم ذلك فعلاً — وثانياً (١) . قد اهتم المجلس لشكوى الاستاذ حسين عامر افندى ضد قاضي محكمة قليوب وابلغ الأمر لوزير الحفانية وللنائب العمومي — وقد استصدرنا امراً جديداً من النائب العمومي بانه في الاحوال التي يرى فيها من الضروري استجواب حضرات المحامين والتحقيق معهم

(١) علمنا ان الترضية قد حصلت بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٢٤ بمحكمة الزقازيق الجزئية

ان لايجرى ذلك الا بواسطة وكلاء النائب العمومي وان لا يحصل استدعاؤهم بواسطة البوليس

ولما قبض على احد الزملاء في تهمة اعتداء بالضرب والتحرير على الاخلال بالأمن احتج النقيب والوكيل وتقدم الأول للدفاع عنه عند نظر المعارضة في تجديد حبسه حتى قضى بالاخراج عنه

المكتب الفرعية

لم يغب عن الذهن بعد ان المكاتب الفرعية كانت اخذت بكثرتها وسوء أثرها شكلا لا يشرف المشتغلين بالمحاماة، وانه سعيًا وراء اصلاح الحالة مع عدم تضيق السبل توصل المجلس الى استصدار قرار من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف بالموافقة على القرار الذي اصدرته الجمعية العمومية للمحامين بالسماح للمحامى المقبول امام محكمة الاستئناف بأن يكون له مكتب فرعى واحد بدائرة المحكمة التى بها مكتبه الاصل على ان يديره احد المحامين تحت التمرين، وكنا نعتقد ان فى ذلك علاجاً لحالة القوضى التى كانت عليها المكاتب الفرعية ولكن المعلومات التى وصلت المجلس لا تسمح بالاغتباط، فأن بعض المحامين لا يزال يخالف القانون باشتغاله بعدة مكاتب تحت استار مختلفة مما لا يصح الاغضاء عنه بحال

الفاء اصحاب المحامين تحت التمرين

أما امتحان المحامين تحت التمرين فبعد

ان ظهر بالعمل عدم فائدته قررت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف الموافقة على الفاء ولكن الفاء لا يتم الا بمرسوم. وقد سعى المجلس سعيًا متواصلًا لدى وزارة المحاماة ويرجو ان يوفق لذلك قريباً

المكتبة

وقد اصبحت مكتبة النقابة عامرة بنقائس المصنفات فى الموضوعات القانونية والدستورية والاجتماعية وبلغ عدد ما بها الآن من المجلدات نيف والى الف، وكان بود المجلس لو اتاح له الجمع بين غرفة المحامين ومكتبهم بمحكمة الاستئناف ولكن المشروعات التى عرضتها رئاسة هذه المحكمة على وزارة المحاماة بانشاء مكان بجانب الغرفة الحالية أو باعطائها الامكنة التى تشغلها النيابة العمومية الآن لم توافق عليها الدوائر الفنية بوزارة الاشغال

المجلة

وقد تقدمت المجلة تقدماً يذكر فيشكر عليه القائمون بأمرها، واصبحت فى المدة الاخيرة على الاخص عنواناً مشرفاً للنقابة بأمرها فقد افرغ الاستاذ عزيز خانكي بك جهده فى توسيع نطاقها وبذل كل عناية فى تنسيقها وتنظيمها وتحمل هذا العبء متفضلاً بغير مقابل، وقد استحق من المجلس شكره فى كتاب ارسل اليه هذه صورته : —

حضرة صاحب العزة الاستاذ رئيس

تحرير مجلة المحاماة

يسرنى ان ابلغ عزتكم تهنئة مجلس النقابة

بنجاح مجلة المحاماة على يديكم وشكركم على ما بذلتموه من الخدمة الصادقة والمجهود العظيم في سبيل رقيها . وهو يذكر لكم هذا الفضل وتبرعكم بالعمل وبجعلها في مستو جدير بالمحاماة ورجاها

وتفضلوا بقبول فائق الاحترامات

تقيب المحامين

مرفس هنا

تشكيل المجلس

هذا ولم يطرأ على تشكيل المجلس هذا العام من التغيير سوى استبدال الاستاذ ابراهيم الهلباوى بك الذى سقطت عضويته لتغيبه بدون عذر اكثر من خمس جلسات متوالية بالاستاذ عبد الخالق عطيه وقد انتهت مدته في آخر هذه السنة

الاقتراحات

وقدم للمجلس كثير من الاقتراحات بقصد عرضها على الجمعية العمومية فخصها المجلس ولم ير جديداً يستحق عرضه عليكم الا ما يأتى :-

اولا - حلول مجلس النقابة محل لجنة قبول المحامين ومحل مجلس التأديب ، وهذا اقصى ما يتمنى المجلس وقد قدم المجلس فعلا السنة الماضية مشروع قانون لوزارة الحقانية يتضمن توسيع اختصاصه من حيث تأديب المحامين ، ولكن الوزارة لم تبد بعد فيه رأيا

والمجلس يرى الاكتفاء الآن بمشروعه الذى يتضمن تخويله حق توقيع عقوبة التوبيخ ووقف المحامى لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور لانه لا يتوقع ان توافق الحكومة على مشروع يكون اوسع من هذا نطاقاً

اما حلول المجلس محل لجنة القبول فالمجلس موافق عليه ايضاً وسيقدم بشأنه مشروعاً لوزارة الحقانية في اول فرصة

ثانياً - عرض الميزانية قبل انعقاد الجمعية بشهر . والمجلس موافق على ارسالها للاعضاء مع اوراق الدعوة في كل سنة

اما ما عدا ذلك فلم ير المجلس محلاً لعرضه عليكم ، مثل التصريح لكل المحامين بالاطلاع على محاضر جلسات المجلس فانه مخالف للقانون لأن المادة ٣٥ من اللائحة تنص على ان جلسات سرية ، والمادة ٤٠ قصرت هذا الحق على اعضاء المجلس وحدهم ، ومثل طلب الغاء امتحان التمرين فانه سبق عرضه عليكم واصدرتم قراركم فيه بالموافقة ، ومثل طلب ان تكون مدة التمرين سنة بدل اثنتين فانه يتعارض مع مصلحة المحامين تحت التمرين اتسهم وقبوله يعطل الغاء امتحان التمرين فان ولاية الامور كانوا يفكرون في زيادة سنى التمرين الى ثلاثة عند ما يصدر من القانون بالغاء ذلك الامتحان

التشريعات

قدم للمجلس بعد تأجيل الجمعية العمومية طلبات ترشيح باسماء حضرات الاساتذة :-

وفضلاً عن ذلك فانه عند ما عرض الامر على وزارة الحقانية ضمن عريضة الطعن التي قدمها بعض اخواننا وسبقت الاشارة اليها فان الوزارة اقرت رأيكم

ومن غير المستطاع قانوناً العمل على خلاف هذا الرأي، فان المادة ٣٩ التي تنص على تأجيل الاجتماع في حالة عدم تكامل عدد الاعضاء اباحت ان يكون الاجتماع الثاني بعد الاول بأقل من عشرة ايام لانها اشترطت فقط ان يتم ذلك في ظرف اسبوعين، ولو ان المشرع أراد ان يظل باب الترشيح مفتوحاً الى ما بعد الاجتماع الاول لنص على ان الاجتماع الثاني لا يمكن عقده الا بعد عشرة ايام كاملة على الاقل

والآن فلنتوجه بقلوبنا الى ذكرى اخواننا الذين فارقوا هذه الدار الفانية منذ اجتماعنا الماضي . قضى الاساتذة المرحومين محمد بك رمضان والشيخ علي يوسف وعطيه محمد افندي ورياض افندي زاهر ورزق الله افندي سعد وتناغوا افندي صهيون

ثم رزئت النقابه اخيراً بفقد واحد من نجباء اعضائها وعضو بمجلسها وهو الاستاذ المرحوم طلعت سعد توفي فجأة في مساء يوم الأحد الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وهو في مقتبل العمر فحزمت الحمامة رجلاً شريفاً صادقاً محبوباً يضع المحافظة على كرامته وكرامة المحامين فوق كل اعتبار . تجدون الآن اسمه في قائمة المرشحين لعضوية المجلس عن المدة المقبلة ولكن القدر ابي الا ان ينتزعه من بيننا مبكراً فلندع الله بقدر ما كان لنا فيه من ثقة ان يتغمده بواسع رحمته

- ١ - ابراهيم الهلباوي بك ٢ - احمد نجيب براده بك ٣ - عبد العزيز فهمي بك ٤ - توفيق دوس بك ٥ - محمود بسيوني بك ٦ - محمد حافظ رمضان بك ٧ - محمد علي بك ٨ - صليب سامي بك ٩ - محمد كامل البنداري بك ١٠ - مصطفى الشوريجي بك ١١ - احمد علي بك ١٢ - حامد فهمي بك ١٣ - احمد وجدي بك ١٤ - فكري افندي ابازله ١٥ - سعيد طليبات بك ١٦ - وهيب دوس بك ١٧ - راغب ابراهيم بك ١٨ - محمود ابو النصر بك ١٩ - عبد الرحمن الرافعي بك ٢٠ - عبد الفتاح رجائي بك ٢١ - زكريا بك نامق ٢٢ - امين رطل بك ٢٣ - مرقس فهمي بك ٢٤ - مصطفى النحاس بك ٢٥ - خليل ابراهيم بك ٢٦ - زكي منصور افندي ٢٧ - حسين رياض صبحي افندي ٢٨ - سليم رطل بك ٢٩ - فيليب ناصيف افندي ٣٠ - علي كمال حبيشة افندي ٣١ - ميشيل ناصيف افندي ٣٢ - انطون يز بك افندي ٣٣ - الياس دبانه افندي ٣٤ - وليم برباري افندي

وقد قرر المجلس بطلان هذه الترشيحات لتقديمها بعد قوات الميعاد المحدد بالمادة «٤١» من قانون الحمامة وقد سارت جمعيتكم على هذا المبدأ في قرارها المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذا الاجتماع ان هو الا استمرار للاجتماع الاول الذي لم يتم ولا يمكن للتأجيل ان يكسب احداً حقاً لم يكن له حين الانقضاء الاول .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

منشور نمرة ١٠ سنة ١٩٢٣

في عدم موانع التنازل عن حقوق

عديم الاهلية الثابتة

تبين للوزارة ان بعض المجالس الحسبية تأذن احيانا بتخفيض قيمة ايجار اطيان عديم الاهلية الثابتة بمقتضى عقود الايجار بناء على تظلم المستأجرين وموافقة النائين عن عديم الاهلية — ونظرا الى ان هذا التخفيض في الأيجار يعتبر تبرعا وهو غير جائز لأن المجالس الحسبية لا تملك التبرع من اموال عديمي الاهلية وليس لها ان تتنازل عن اي حق ثابت لهم كما انه ليس لها ان تطبق قانون تخفيض الأيجارات لأن المختص بذلك هي اللجان المنشأة لهذا الغرض بمقتضى القانون نمرة ١٤ سنة ١٩٢١ . لذلك رأت الوزارة لفت نظر المجالس الحسبية الى عدم الأذن بالتنازل عن اي حق ثابت لعديمي الاهلية ؟

تحريراً في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣

وزير الحقانية

أحمد ذو الفقار

مدير ادارة

المجالس الحسبية

منشور نمرة ١١ سنة ١٩٢٣

موانع اعطاء صور بعض القرارات برون

استثناء الوزارة

الحاقاً لمنشور الوزارة نمرة ٤ الصادر بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٠ بشأن جواز اعطاء بعض صور قرارات المجالس الحسبية بدون استئذان الوزارة — ترى الوزارة ان لا حاجة لاستئذنها ايضاً في اعطاء صور قرارات توقيع الحجر ورفع ورقة طلب الحجر واستمرار الوصاية ورفعها واثبات الرشد والتصديق على الوصاية المختارة وعزل الاوصياء والقيامه والوكلاء على اموال الغائبين لكل من يطلبها بشرط ان لا تتضمن الفصل في تصرفات اخرى وبعد تحصيل الرسوم المستحقة عليها — ونلفت نظر المجالس الحسبية الى انه يجب عليها ملاحظة ان لا تشمل هذه القرارات الفصل في مواد اخرى وانه يجب تحريرها مستقلة عن غيرها فان وجدت قرارات من هذا القبيل تشمل الفصل في مواد اخرى فيعرض الامر على الوزارة كلما طلبت صورة منها

تحريراً في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣

وزير الحقانية

أحمد ذو الفقار

مدير ادارة

المجالس الحسبية

منشور نمرة ٩ سنة ١٩٢٣

في الحجر على من له ولي شرعى والا موال
التي تعود فيها الولايه للولى أو لا تعود
تبين للوزارة من مراجعة بعض القضايا
ان المجالس الحسينية تقرر احيانا عدم اختصاصها
بالنظر في طلبات توقيع الحجر على من يكون
له ولي شرعى استنادا على المادة ١٦ من لائحة
المجالس الحسينية كما انها اختلفت فيما اذا كانت
الولاية تعود للولى الشرعى اذا حجر على
شخص له ولي .

ونظرا الى ان مجرد وجود ولي شرعى
لشخص لا يمنع من توقيع الحجر عليه متى
توفرت الاسباب الداعية له ليكون ذلك حدا
فاصلا بين التصرف النافذ وغير النافذ وهذا
لا يناقض ما قضت به المادة ١٦ المذكورة
لان الغرض منها ان المجلس لا يتعرض لاقامة
ولي في الحالة التي نصت عليها

فاذا كان الحجر للسفه مع وجود الولي فلا
تعود الولاية لهذا الولي فيجب تعيين قيم
على المحجور عليه .

اما اذا كان الحجر للعتة او الجنون فتستمر
الولاية للولى الشرعى اذا بلغ الشخص معتوها
او مجنوناً — فان بلغ الشخص طافلا ثم طرأ
عليه العتة او الجنون فلا تعود الولاية عليه
وقد اخذ بهذا رأى الاخير المجلس
الحسبى العالى بقراره الرقم ٢٤ يونيو

سنة ١٩٢٣ لان من مصلحة المحجور عليه ان
يكون المتصرف على امواله تحت سلطة المجالس
الحسينية ومراقبتها لذلك ترى الوزارة لفت
المجالس الحسينية الى العمل بالقواعد المتقدمة ،
تحريرا في ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٣

وزير الحفانية
احمد فوفكار
مدير ادارة
المجالس الحسينية

النيابة العمومية لدى المحاكم الادارية

منشور رقم ٤٢ سنة ١٩٢٣

قدم بعض النيابة للمحكمة قضايا مخالقات
ضد أشخاص متهمين بادارتهم محلات لكى
الطرايش بغير رخصة باعتبار ان هذه
المحلات تدخل ضمن المحلات الواردة تحت
عنوان (محلات كى الملابس والبياضات) في
القسم الثالث من جدول المحلات المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة الصادر به قرار
وزارة الداخلية المؤرخ في ٣١ مايو سنة ١٩٢٠
والمندرج في عدد ٥٦ من الوقائع المصرية
الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٠

وبما أن وزارة الداخلية أوضحت بكتابها
لمديرية البحيرة رقم ١٥٥ المؤرخ في ١٥ مايو
سنة ١٩٢٣ ان محلات كى الطرايش لا تدخل
تحت العنوان المتقدم

قبيل الاعمال التحضيرية بل هي أعمال تنفيذية تكون جريمة الشروع في الحريق العمد وقد رأينا نشر الاسباب التي بنى عليها المحكمان ليستنير بها حضرات الاعضاء عند التصرف في قضايا الشروع وعلى وجه خاص قضايا الشروع في الحريق العمد

اسباب عامة في الحكمين

« حيث ان النيابة تطعن على قرار حضرة قاضى الاحالة الصارر في هذه الدعوى لحصول خطأ منه في تطبيق القانون حيث اعتبر الاعمال المنسوبة للمتهمين أعمالاً تحضيرية مع انها تكون جريمة الشروع في الحريق العمد »

« وحيث ان القانون عرف الشروع في المادة ٤٥ من قانون العقوبات بأنه البدء في الاعمال التنفيذية وقد أوجب لتوفر أركانه ان يكون ابتدئ في تنفيذ جناية أو جنحة وان يوقف التنفيذ أو ينجب أثره لاسباب لادخل لارادة الفاعل فيها وان يكون البدء في التنفيذ حصل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة تخرج من هذا التعريف التصميم والاعمال التحضيرية التي لا يعاقب عليها القانون كشروع »

« وحيث ان الشارع لم يعرف في المادة ٤٥ من قانون العقوبات البدء في التنفيذ وقد اختلف الشراح وأحكام المحاكم في تعريف الحد الفاصل بين الاعمال التحضيرية والاعمال التي يعتبرها القانون بدأ في التنفيذ والتي تكون الشروع والرأى الراجح الذى سارت عليه أحكام المحاكم الفرنسية الحديثة وأحكام المحاكم الاهلية أيضا ان البدء في التنفيذ هو ارتكاب

فألى ذلك نلت حضرات الاعضاء حتى لا يقدموا للمحاكم قضايا من هذا القبيل القاهرة في ١١ صفر سنة ١٣٤٢ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣)

النائب العمومى

محمد ابراهيم

النيابة العمومية لدى المحاكم الاهلية

منشور رقم ٤٦ سنة ١٩٢٣

قدمت النيابة العمومية لحضرة قاضى الاحالة شخصا متهما بأنه مع آخر مجهول شرعا في وضع النار عمدا بمنزل مسكون بان دخلاه وصبا غاز البترول على ثلاثة أبواب بداخل المنزل ولم تتم الجريمة لاسباب لادخل لارادتهما فيها وهى تقيه المجني عليه لهما وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢١٧ عقوبات وقدمت له في قضية أخرى شخصين متهمين بانهما مع آخرين لم يعملوا شرعا في وضع النار عمدا في كوم دريس ملك آخر بان القيا البترول على الدريس ولكن الجريمة لم تتم لسبب خارج عن ارادتهم وهى القبض على الاول وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٢٠ عقوبات وحضرة قاضى الاحالة قرر في القضيتين بان لاوجه لاقامة الدعوى على المتهمين

فقرر النائب العمومى الطعن في هذين القرارين بطريق النقض والابرام ومحكمة النقض حكمت بتاريخ ٥ و ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بقبول النقض والغاء قرارى قاضى الاحالة في القضيتين واعادتهما اليه لتطبيق القانون واعتبرت ان الاعمال المنسوبة للمتهمين في كليهما ليست من

عليه وأولاده لهذا المتهم لكان أتم ارتكاب هذه الجريمة »

سبب خاص بالواقعة الثانية

« وحيث انه نسب للمتهمين انهما توجهما لكوم الدريس الموجود في الغيط ثم صبا عليه الغاز وضبط المتهم الاول قبل اشتعال الكبريت وقد ضبط مع المتهم المذكور كبريت واعترف للبوليس بانه كان يريد حرق الدريس فمشتري المتهمين للغاز والكبريت والسير به وهي من المواد القابلة للالتهاب قاصدين محل الجريمة عمل تحضيرى لا يعاقب عليه القانون لجواز ان يعدل المتهمان بعد ذلك عن ارتكاب الجريمة ولكن المتهمان لم يقفا عن هذا الحد بل تجاوزاه وبدأ في تنفيذ الجريمة بان وصلوا لمحل الجريمة والقيوا الغاز على الدريس المقصود حرقه وقد قبض على أولهما أثناء ذلك فلم تتم الجريمة لهذا السبب ، وقد ظهر القصد الجنائي بطريقة جلية من اعتراف المتهم الاول المذكور ومن الافعال التي ارتكبها فيكون هذا العمل بدأ في تنفيذ جريمة الحريق »

قال ذلك فلفت حضرات الاعضاء

القاهرة في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٢

(١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣)

النائب العمومي

محمد ابراهيم

الاعمال التي يرى مرتكبها انها تؤدي مباشرة الى ارتكاب الجريمة ولو لم تكن هذه الاعمال من الافعال المكونة للجريمة فالفرق بين العمل التنفيذي والعمل التحضيري ان الاول يؤدي حالا ومباشرة الى ارتكاب الجريمة بخلاف العمل التحضيري فانه مبهم ولا يمكن تعيين الغرض منه وحتى عند التحقق من التصميم الجنائي ومن الجريمة المرغوب ارتكابها فلا يعاقب القانون عليه لان الفاعل قد يعدل عن ارتكاب الجريمة قبل ان يبدأ في تنفيذها وحيث انه متى تقرر ذلك يتعين اذن الرجوع الى الوقائع الثابتة في قرار قاضي الاحالة لمعرفة ان كان حضرة القاضي أصاب في قراره أم خطأ »

سبب خاص بالواقعة الاولى

« حيث انه نسب للمتهم الدخول في منزل المجنى عليه ليلا وصب الغاز على ثلاثة أبواب بداخل المنزل فمشتري المتهم للغاز والكبريت وحمله وهو من المواد القابلة للالتهاب والذهاب به لجهة منزل المجنى عليه هو من الاعمال التحضيرية التي لا يعاقب عليها القانون لجواز ان يعدل المتهم بعد ذلك عن ارتكاب الجريمة ولكن المتهم لم يقف عند هذا الحد بل تعداه وبدأ في تنفيذ الجريمة بان دخل منزل المجنى عليه بالمواد المذكورة القابلة للالتهاب وصب الغاز على أبواب الامكنة من الداخل بقصد ارتكاب جريمة الحريق وقد ثبت من المعاينة وجود علبة الكبريت بمحل الحادثة فيكون هذا العمل بدأ في تنفيذ جريمة الحريق ولولا مفاجأة المجنى

النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية

منشور رقم ٤٨ سنة ١٩٢٣

أخذ بعض الناس في الأيام الأخيرة في
اشهار صورة الخديوى السابق بطرق مختلفة
وقد التبس على البعض فهم مدلول عبارة
(اشهار رسم) الواردة في المادة ١٥٠ عقوبات
المعدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ وهل من
اللازم ان يكون هذا الرسم ممثلا لجلالة الجالس
على عرش مصر بطريقة هزلية أو طريقة تبث
على عدم الاحترام أو هو يتناول أى رسم
أو رمز آخر يقصد من اشهاره التطاول على
مسند الملكية المصرية، وبذلك يكون اشهار
رسم صورة سمو الخديوى السابق برفعها على علم
في وسط مظاهرة تطاولا على مسند الملكية
تنطبق عليه المادة المتقدمة

ولما كان رأى الثانى هو الذى أجمعت عليه
الشرح وسارت عليه المحاكم الفرنسية فقد
أخذت به النيابة العمومية وقدمت لمحكمة الجنج
شخصا متهما « بتطاوله على مسند الملكية
المصرية بواسطة اشهار صورة سمو الخديوى
السابق واضعا اياها على علم كبير وطوافه بها
في الطريق العمومية بين جمهور من الاهالى
كانوا مجتمعين في احتفال » فحكمت المحكمة بان
هذا الفعل تنطبق عليه تلك المادة وقضت بادانة
المتهم وايدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم
وتتلخص اسبابه فيما يلى : —

ان اركان المادة ١٥٠ عقوبات ثلاثة: اولها
ان يكون هناك تطاول، وثانيها ان يكون هذا
التطاول واقعا على مسند الملكية المصرية

وثالثها ان يحصل التطاول علانية بالطرق الميينة
في المادة ومنها اشهار رسم أو نقش أو تصوير الخ
« ان الشارع لم يحدد التطاول بوقائع معينة
وقصده من ذلك ان يترك للمحاكم سلطة
التقدير فيما يعد تطاولا أو لا يعد كذلك
لانها اقرب الى تفسير هذه الوقائع طبقا
للظروف والاحوال السياسية المختلفة اذ ما يعد
تطاولا في زمن قد لا يعد كذلك في زمن آخر.
ان التطاول المعاقب عليه هو كل ما من شأنه
ان يمس كرامة الملكية بحيث يضعف احترام
الناس لها أو يقلل من هيبتها وتقوذها الادبي
لدى الشعب وليس بلام في التطاول ان يكون
فيه معنى السخرية أو الالهانة ولذلك قالوا بان
من الافعال مالا يكون قذفا أو سبا نحو
الافراد ولكنه قد يعتبر تطاولا اذا وجه
لمسند الملكية »

« ان المقصود بمسند الملكية كرامة الملك
اى ذلك المقام الاسمى في نظام البلد السياسى
الممثل لشخصية الامة فليس المقصود بالتطاول
المنصوص عليه في المادة ١٥٠ ما يقع على ذات
جلالة الملك بل ما يوجه الى مسند الملكية
والغرض من ذلك صيانة نظام البلد السياسى من
الفوضى والفتنة وذلك ظاهر من المقارنة بين
هذه المادة والمادة ١٥٦ الخاصة بعقاب من عاب
في حق الذات الملكية اى شخص جلالة الملك
وهذه المقارنة تدل على ان القانون فرق بين
الحالتين تعريفا ظاهرا

« اما فيما يختص بالقصد الجنائي فقد اجمع الشراح والمحاكم على ان القصد الجنائي يستفاد حتما من الوقائع المادية المكونة للجريمة »
 « انه من المعلوم ان سمو الخديوى السابق ما زال يطمح لعرش مصر فالسير بصورته على الطريقة المتقدم ذكرها في ظروف حماسية مما يعرض الامن العام للخطر ويشير الفتنة كما ان فيه تمجيذا لسمو الخديوى السابق وتذكيرا بعهده واظهارا للولاء له والتعلق بمحكه ولاشك ان في ذلك تطاولا على مسند الملكية الموطد على غير هذا الاساس »

« جاء في المادة ١٥٠ عقوبات ان التطاول يحدث بعدة طرق منها اشهار رسم كما جرى في اشهار رسم الخديوى السابق فليس بلام ان يكون الرسم ممثلا للجلالة الجالس على عرش مصر بطريقة هزلية او طريقة اخرى تبعث على عدم الاحترام وقد اجمع الشراح على هذا الرأي وسارت عليه محاكم فرنسا فقضت بالعقوبة

على حلاق كان يبيع صابونا على كل قطعة منه رسم الكونت دى شامبور الذى اتخذ لنفسه لقب الملك هنرى الخامس مدعيا بحق الملك على عرش فرنسا ضد النظام الذى كان قائما في البلاد الفرنسية في ذلك الحين ، وحكت هذه المحاكم أيضا بالعقوبة على توزيع جريدة عليها صورة هنرى الخامس المشار اليه باعتبار انه تطاول على كرامة مسند الملكية »

لذلك

رأينا نشر ما تقدم على حضرات الاعضاء للاسترشاد به عند التصرف في القضايا التي من هذا القبيل ؟

القاهرة في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٢

(٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣)

النائب العمومي

محمد ابراهيم

لزعات

ومن لواذع الكلام قولهم :

“ Il faut pratiquer la justice sans en attendre aucune récompense ”

Sénèque

ومنها :

“ Une justice excessive tombe dans l'injustice ”

ومنها :

“ Prends la vérité où elle est et non pas là où tu veux qu'elle soit. ”

ومنها :

“ Peu de biens avec la justice vaut mieux que grands biens avec l'iniquité. ”

ومنها :

“ Une mauvaise loi en amène une pire ”

Taine

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة
صحيفة		
٤٢١	نظرية الجزاء التهديدى والجزاء القطعى لحضرة الاستاذ نصيف زكى افندى المحامى	
نمرة الحكم	الاحكام	صحيفة
٣٢٣	محكمة التقض والابرار	٤٢٩
٣٢٤	» » »	٤٢٩
٣٢٥	» » »	٤٣٠
٣٢٦	» » »	٤٣٣
٣٢٧	» » »	٤٣٣
٣٢٨	» » »	٤٣٣
٣٢٩	» » »	٤٣٤
٣٣٠	» » »	٤٣٥
٣٣١	» » »	٤٣٦
٣٣٢	» » »	٤٣٧
٣٣٣	» » »	٤٣٧
٣٣٤	المجلس الحسبى العالى	٤٣٨
٣٣٥	» » »	٤٣٨
٣٣٦	» » »	٤٣٩
	تقضى . مخالفات .	
	قذف . سب . علانية . تعويض	
	تقضى . مخاصمة القضاة . رفع دعوى على القاضى	
	متهم . حضوره فى الجلسة . ليس بمحتم . احوال .	
	تقضى . نصب . بيان الوسائل الاحتمالية .	
	وجوب بيان تاريخ الجريمة .	
	تقضى . تقضى الحكم كله بالنسبة لغير طالبي التقضى .	
	اختلاس اموال اميرية . الغدر . اركان الجريمة . اموال	
	وزارة الاوقاف . (المادتان ٩٧ و ١٠٣ عقوبات)	
	تقضى . بطلان جوهرى . ختم الحكم . مدته .	
	اثره . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق الجنايات)	
	تقضى . تغيير وصف التهمة . وصف جديد .	
	والوقائع هى .	
	تقضى . بيان سبب الجريمة . تخليف المدعى المدنى	
	اليمين . عدم تلاوة شهادة الشاهد . امضاء الشاهد	
	تقضى . بيان الواقعة .	
	تقضى . تزوير . ضرر . احتمال الضرر	
	مجلس حسبى . وصى . التجارة بمال القاصر	
	وصى . التجارة بمال القاصر	
	سلطة المجلس الحسبى العالى . استيفاء تحقيق .	
	اعادة القضية	

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٣٧	٤٣٩	سفه . استدانة . حجر
٣٣٨	٤٣٩	حجر . عته . ضعف الذاكرة
٣٣٩	٤٣٩	حجر . عته . ادراك . تكلم . فهم . تصرف
٣٤٠	٤٣٩	وصى . تسوية مع الديانة . سلطة المجلس في تقديرها
٣٤١	٤٤٠	تقدير المصاريف والرسوم . مرسى مزاد . رسوم . من الملزم بها
٣٤٢	٤٤١	اجارة . وفاة المؤجر والمستأجر . اتقضاؤها
٣٤٣	٤٤٣	التماس . كذب . غش .
٣٤٤	٤٤٤	سريان القوانين على الماضى . احوال قانون المعاشات . احالة على المعاش . مجلس الاقواف الاعلى
٣٤٥	٤٤٥	عقد عرفى . ختم . الاعتراف به . انكار التوقيع به . دليل . (المادة ٢٢٧ مدنى والمادة ٢٥٤ مرافعات)
٣٤٦	٤٤٦	١ - اختصاص المحاكم الاهلية . حدوده . وقف . انشاؤه . شروط وجوده . المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . المادتان ١٣٧ ، ٣٧٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون نمرة ٣٥ لسنة ١٩٠٩ وقانون نمرة ٣١ لسنة ١٩١٠ ٢ - وقف . سقوط الحق بمضى المدة . القانون الواجب تطبيقه . شروطه . المواد ١٧ ، ١٧ ، ٧٦ مدنى والمادتان ٥٨٩ ، ٦٠٠ من كتاب العدل والانصاف لقدرى باشا ٣ - حق حبس العين . شروط تطبيقه . المادة ٦٠٥ مدنى

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٣٤٧	٤٤٧	بيع . وصية . موت الموجب . هبة . قبض . موت الواهب . فقد اهلية الواهب . حكم في الاختصاص . قوة الشيء المحكوم فيه .
٣٤٨	٤٥٢	جزاء . تهديدى . قطعى
٣٤٩	٤٥٣	قرارات لجنة تحديد الايجارات . امكان الاحتجاج بها . اجارة . حرمان المستأجر طرق الرى . تخفيض الأيجار
٣٥٠	٤٥٤	التماس . جواز رفعه مرة اخرى من الخصم الاخر
٣٥١	٤٥٦	استئناف . حكم الازالة . النصاب القانونى . ارث . التعويض الذى تقدره لجنة التعويضات . تعويض شخصى للشخص لا تركة . عدم جواز الحجز عليه لدين على الورثة
٣٥٢	٤٥٦	المجالس المحلية . شخصية معنوية . عوائد محلية . حجز . اجراءات تشريعية أو ادارية عدم اختصاص المحاكم
٣٥٤	٤٥٩	تحكيم . محكمين . اجرم . اتعابهم . تقديرها
٣٥٥	٤٦١	اجارة . قانون تقييد اجر الامكنة . مريانه . مباني المالك ومباني بناها المستأجر
٣٥٦	٤٦٢	تركة . مصاريف معالجة المورث . مصاريف جنازته
٣٥٧	٤٦٢	دفاتر تجارية . شروط صحتها . الأخذ بها . الامتناع عن تقديمها
٣٥٨	٤٦٤	جريمة . اعمال . ضرر . حق المالك
٣٥٩	٤٦٦	حوالة دين . من اجنبى الى وطنى . رضاء الدين . اختصاص المحاكم الأهلية

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٦٠	٤٦٧	محكمة بنى سويف الجزئية معاهدة لوزان . عدم سريانها في مصر . جنسية الفلسطينيين . اختصاص المحاكم الاهلية . تغيير جنسية الخصوم في اثناء الخصومة
٣٦١	٤٦٩	فتوى شرعية وقف . شرط الواقف . تفسيره . العبرة في ثبوت الصفة بوقت قسمة الغلة
٣٦٢	٤٧١	فتوى . وقف شرطان متعارضان
٣٦٣	٤٧٢	وقف . مواشي الوقف . بيعها . ثمنها . لمن
٣٦٤	٤٧٣	وقف . وابوات . تدخل في الوقف
٣٦٥	٤٧٣	وصية . ايصال . مرض الموت . عدم التوقيع . اشهاد
٣٦٦	٤٧٥	رد القضاء . التنازل عن طلب الرد . حكمه . حق القاضي
٣٦٧	٤٧٦	ارث . اختصاص محكمة شرعية . اتفاق الورثة . وصية
٣٦٨	٤٧٧	وقف . نظرية جنائية . حكم بالعقوبة . اهلية الناظر
٣٦٩	٤٧٨	وقف . النظر . تغيير شرط النظر . حق الواقف دائما . ثمة
٣٧٠	٤٧٩	وقف . الاقرار بالوقف . ورقة عرقية . حجة على المقر وعلى ورثته
٣٧١	٤٨١	وقف . الشروط العشرة . التنازل عنها .
٣٧٢	٤٨٢	اثبات . مواقع ادبية . مركز الشخص الاجتماعي . بينة . قرائن
٣٧٣	٤٨٣	احكام . قوة الشيء المحكوم فيه . شك . تاويله لمصلحة الخصم الذي يحتاج بها ضده . دعوى ابطال التصرفات . ضرر . اعسار . تعويض
٣٧٤	٤٨٣	دعوى . سقوطها . مضي المدة . الدفع بها امام الاستئناف . اهلية الصغير . ضرر

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٣٧٥	٤٨٣	محكمة اسكندرية المختلطة صحافة . تجارة . مدير الجريدة . عمل تجارى
٣٧٦	٤٨٤	محكمة الاستئناف المختلطة غلط . تحديد العقار . اختصاص عقارى . صحته . عدم صحته . ضرر للغير
٣٧٧	٤٨٤	» » » معارضة . قرار صادر من مجلس تأديب المحامين . سريان قواعد قانون المرافعات . حضوره في جلسة ثم تخلفه في جلسة المرافعة
٣٧٨	٤٨٥	» » » حراسة . زوالها . صفة الحارس .
٣٧٩	٤٨٥	» » » اموال محجوزة . تبديد . حجز باطل
٣٨٠	٤٨٦	محكمة تقض وابرام باريس اكتشاف على . نفي دليل ادانة . من مسوغات اعادة النظر
٣٨١	٤٨٧	» » » » اجارة . واجبات المؤجر . قصيره . اختصاص قاضي الامور المستعجلة
٣٨٢	٤٨٨	» » » » تعهدات . قوة قاهرة . صعوبة . استحالة . حرب
٣٨٣	٤٨٨	» » » » تقدم . مضي المدة . قطعها . تحقيق . قاضي غير مختص
٣٨٤	٤٨٨	» » » » وديعة . اضطرارية . اثباتها
٣٨٥	٤٨٩	» » » » وصاية . قانون احواله الشخصية . بلاد اجنبية . تنصيب وصي
٣٨٦	٤٨٩	محكمة استئناف باريس اجارة الاشخاص . مخدوم . خادم . تخفيض المرتب . تعويض
٣٨٧	٤٨٩	» » » حضانة . نفقة الحضانة . مضي المدة
٣٨٨	٤٩٠	» » مونيليه بيع . ثمن . حق حبسه شرط مخالف . ايداع
٣٨٩	٤٩١	محكمة نانسى فرنسا تعويض . مسئولية . مطالبة بدين سبق سداده

فهرست الابحاث القانونية	صفحة
<p>تحديد من الزواج</p> <p>» » »</p>	<p>٤٩٢</p> <p>٤٩٧</p>
<p>قهرير سكرتارية مجلس النقابة عن اعماله في سنة ١٩٢٣</p>	٤٩٩
فهرست القوانين والمنشورات	
<p>صادر من وزارة الحفانية للمجالس الحسبية في عدم جواز التنازل عن حقوق عديمي الاهلية الثابتة</p> <p>صادر من وزارة الحفانية للمجالس الحسبية في جواز اعطاء صور بعض القرارات بدون استئذان الوزارة</p> <p>صادر من وزارة الحفانية للمجالس الحسبية في حجر على من له ولي شرعي والاحوال التي تعود فيها الولاية للولي او لا تعود</p> <p>صادر من معالي النائب العمومي للنيابات في ٢٢ سبتمبر سنة ٩٢٣</p> <p>صادر من معالي النائب العمومي للنيابات في ١٨ نوفمبر سنة ٩٢٣</p> <p>صادر من معالي النائب العمومي للنيابات في ٢٨ أكتوبر سنة ٩٢٣</p>	<p>منشور نمرة ١٠ سنة ١٩٢٣</p> <p>منشور نمرة ١١ سنة ١٩٢٣</p> <p>منشور نمرة ٩ سنة ٩٢٣</p> <p>منشور نمرة ٤٢ سنة ٩٢٣</p> <p>منشور نمرة ٤٦ سنة ٩٢٣</p> <p>منشور نمرة ٤٧ سنة ٩٢٣</p>
لغات	٥١٢
رئيس التحرير: عزيز خانكي	

المحكمة

مجلة قضائية

نقد قانون الحماية لأهل

*"Quand je songe qu'un homme
juge un autre homme, je suis pris
d'un grand frisson"*

Lamennais

العدد الرابع

العدد السادس

عدد مارس سنة ١٩٢٤

— •• —

الإدارة ميدان سوارس عمرة ٣

— — — — —

المدير العام
بشارع علوي عمرة ٥
تليفون عمرة ٥٦٢٠

— — — — —

—
قيمة الاشتراك ٦٠
—
والطلبة ٣٠

ياله

صدرنا هذا العدد بمقال ممتع لحضرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهى المحامى موضوعه « ما يضاف من مواعيد المسافة الى ميعاد الاستئناف » عارض فيه حكماً أصدرته محكمة الاستئناف المختلطة بدوائرها المجتمعة . ثم نشرنا :-

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٦	قرارات » » المجلس الحسى العالى
١٠	أحكام » » محكمة الاستئناف الاهلية
١١	حكماً صادراً » المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٧	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
٦	أحكام شرعية
١١	حكماً صادراً من المحاكم المختلطة
٢٠	» » » محاكم فرنسا ومن محاكم بلجيكا
٨١	فتكون المجلة واحداً وثمانين حكماً وقرارات وفتوى

ويليها بحث في المادة « ٣٢ » فقرة « ح » من لائحة الترع والجسور لحضرة الفاضل احمد بك صادق مدير الادارة بوزارة الداخلية . ثم احصائية مفيدة جداً عن قضايا نزاع الملكية في محكمة مصر المختلطة ومحكمة اسكندرية المختلطة ومحكمة المنصورة المختلطة . وفي أثرها نشرنا أربعة منشورات صادرة من ادارة المحاكم الشرعية بوزارة الحفانية وخمسة أخرى صادرة من معالى النائب العمومى الى النيابة الاهلية . وختمنا هذا العدد بأربع « لدعات » فتكون المجلة ٨٠ حكماً وقرارات وفتوى وبخمين وتسعة منشورات وأربع لدعات ما

رئيس تحرير المجلة
عزير فنانكى

السنه الرابعه

المحاماة

العدد السادس

عدد مارس

مايضاف من مواعيد المسافة الى ميعاد الاستئناف

نشرت المحاماة في العدد الثامن من السنة الثالثة حكماً أصدرته محكمة الاستئناف الاهلية في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ قررت فيه وجوب احتساب ميعاد المسافة (الذي يضاف على ميعاد الاستئناف) من محل المستأنف الذي أعلن له فيه الحكم الابتدائي الى المحل الموجودة به محكمة الاستئناف التي سيحضر امامها الفصل في استئنافه وقد استند الحكم المذكور الى المادة ١٧ والمادة ٣٥٤ من قانون المرافعات الأهلى وإلى قضاء المحاكم الأهلية والمختلطة وإلى حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر من هيئتها المؤلفة من جميع دوائرها بتاريخ ٢٦ يونه سنة ١٩١٧ ولاعتقادي أن الأعدل والأوفق بالمستأنف ان تحسب له مواعيد مسافة بين محله الذي أعلن له الحكم فيه وبين المحل الذي تعان

فيه صحيفة الاستئناف الى المستأنف عليه. رأيت ان أقدم لقراء المحاماة بمناقشة الأدلة التي اعتمدت عليها محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها المتقدم ذكره لإعادة النظر في المسألة لحلها حلاً آخر يكون أقرب الى تحقيق غرض الشارع في الترخيص بأضافة مواعيد المسافة

كانت محكمة الاستئناف المختلطة تفتى الى آخر سنة ١٩١٦ باحتساب ميعاد المسافة (الذي يضاف للمستأنف الى ميعاد الاستئناف) من محل المستأنف الذي أعلن له فيه الحكم الابتدائي الى المحل الموجودة به محكمة الاستئناف وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩١٧ اصدرت الدائرة الثانية قراراً نصت فيه على ان ميعاد المسافة الذي يضاف الى ميعاد الاستئناف

لا يحسب من محل المستأنف الى محل الموجودة به محكمة الاستئناف بل يحسب من محل المستأنف الى محل قلم المحضرين الذى قام باعلان صحيفة الاستئناف، ولذلك لم تضاف للمستأنف الذى اعلن له الحكم الابتدائى بمصر ميعاد مسافة لأن المستأنف عليه كان مقيماً بمصر ايضاً واعلن له الاستئناف بمعرفة قلم محضرى محكمة مصر وكان من حق المستأنف اذا اتبعت المحكمة قضاءها السابق ان يضاف له ميعاد المسافة بين مصر والاسكندرية التى هى مقر محكمة الاستئناف المختلطة

وقد قالت محكمة الاستئناف المختلطة فى اسباب هذا الحكم ان المادة ١٩ من قانون المرافعات المختلطة المقابلة للمادة ١٧ ترخص للذى صدر اليه التنبيه أو طلب حضوره فى ميعاد معين فى القانون ان يضيف الى هذا الميعاد ميعاد مسافة بين محله والمحل الواجب حضوره فيه وان اعلنت المحكمة الابتدائى للمستأنف يتضمن بطبيعته وبالضرورة تكليفه برفع الاستئناف فى الميعاد القانونى اذا لم يرد ان يصبح الحكم انتهائياً ويقتضى ذلك منه ان ينتقل الى قلم المحضرين المختص باعلانات صحيفة استئنافه لعمل استئنافه، واذاً فينبغى ان يضاف الى ميعاد الاستئناف ميعاد المسافة بين هذين المحلين ليتمكن بجميع أيام ميعاد

الاستئناف فى التفكير فى استئنافه أو اعداد وسائله وعمله بالفعل . ولكي لا ينقص من هذا الميعاد ما يضيع عليه فى الانتقال من محله الى محل قلم المحضرين فيتحقق بذلك ما قصده الشارع فى الترخيص بمواعيد المسافة من اعتبار المساواة بين الناس فى التمتع بالميعاد من غير ان يؤثر عليهم بعد محلات اقامتهم عن محل قلم المحضرين الخ

اتفق بعد ذلك ان قام الخلاف أمام دائرة اخرى على كيفية احتساب ميعاد المسافة فى قضية كان المستأنف مقيماً فى دهرى التابعة لمركز مغاغة حيث اعلن له الحكم الابتدائى وكان المستأنف عليه مقيماً بمصر حيث أعلنت له فيها صحيفة الاستئناف فادعى المستأنف عليه ان ميعاد المسافة الواجب اضافته هو الذى يكون بين محل المستأنف ومحل قلم المحضرين الذى اعلن صحيفة الاستئناف أى بين دهرى ومصر عملاً بمبدأ محكمة الاستئناف الوارد فى حكم ٢٢ فبراير سنة ١٩١٧، واجاب المستأنف بوجوب اضافة ميعاد المسافة بين محل المستأنف واسكندرية مقر محكمة الاستئناف استناداً الى الاحكام الكثيرة الاخرى الصادرة من محكمة الاستئناف فرأت محكمة الاستئناف بقرارها الصادر فى ٥ يونيه ان تحيل المسألة على جميع دوائر المحكمة فحكمت حكماً المشهور المتقدم ذكره بناء على الاسباب الآتية :-

الاستئناف كانت تقدم عقب نشأة المحاكم المختلطة الى قلم محضرى محكمة الاستئناف باسكندرية لاعلانها بمعرفته فكان ، من يريد الاستئناف مضطراً الى الانتقال لاسكندرية لتقديم صحيفة استئناف وقد اكسبه العمل بذلك حقاً أيده القانون من قبل فلا يجوز حرمانه منه اذا جرى العمل الآن على تقديم صحف الاستئناف الى اقسام المحضرين التابعة للمحاكم الاخرى ، ونحن مع احترامنا واكبارنا لهذا الحكم والهيئة التى أصدرته نتقدم الى قراء المحاماة بالكلمات الآتية :

أولاً - لو كان حكم المادة ٤٤٥ من قانون المرافعات الفرنسى من الاحكام العامة التى يعمل بها فى حق كل مستأنف وفى كل استئناف يرفع مها كان ميعاد الاستئناف ومها كانت المحكمة التى اصدرت الحكم المستأنف جاز ان يقال ان الشارع الفرنسى يقرر فى ميعاد المسافة قاعدة واحدة ملاحظاً فيها معنى مقصوداً وصح ان يقال بعد ذلك ان الشارع المصرى قد لمح هذا المعنى وقصده وصح للمحاكم ان تعمل على العمل به

فأما والحكم الوارد بالمادة ٤٤٥ بتقدير ميعاد المسافة على وجه خاص هو حكم خاص بصورة خاصة هى : ان يكون الحكم صادراً من محكمة ابتدائية فى قضية يكون ميعاد

أولاً - تقول المحكمة ان الشارع المصرى وان خالف القانون الفرنسى فى الاحكام المتعلقة بميعاد الاستئناف إلا انه يظهر انه قصد ذلك الغرض الذى قصده الشارع الفرنسى فى نص المادة ٤٤٥ مرافعات حيث اجاز لمن كان مقبلاً خارج فرنسا زيادة عن الشهرين المحددين لرفع الاستئناف الحق فى اضافة ميعاد للمسافة مساوٍ للميعاد المقدر لتكليفه بالحضور بالمادة ٧٣ وبعبارة اخرى اعطاه ميعاداً مساوياً للميعاد الذى يعطى له اذا كلف بالحضور امام محكمة الاستئناف بصفته مستأنفاً عليه . وهذا المعنى هو الذى لاحظته محكمة الاستئناف دائماً فى قضائها بما قضت به من اعتبار ميعاد المسافة بين محل المستأنف الذى اعلن له فيه الحكم الابتدائى ومقر محكمة الاستئناف المرفوع أمامها الاستئناف

ثانياً - تقول محكمة الاستئناف ان الشخص الذى يملن له الحكم الابتدائى يحتاج فى الغالب قبل التصميم على رفع الاستئناف الى الانتقال الى البلد الذى يوجد به محكمة الاستئناف لاستشارة من يختاره من المحامين المقيمين به ولا اتخاذ محل مختاره امثالاً لحكم المادة ٤٠٨ مرافعات فمن العدل اضافة هذا الميعاد الى ميعاد الاستئناف

ثالثاً - تقول المحكمة ان صحف

الاستئناف فيها ستين يوماً ويكون المستأنف مقيماً خارج القطر الفرنسي - فلا يصح ان تكون دليلاً حتى في الفقه الفرنسي على قصد الشارع في تقرير احتساب ميعاد المسافة بطريقة مخصوصة ولا يصح ان يعتمد عليها من باب أولى في تقرير قصد الشارع المصري

نعم ان الشارع الفرنسي لم ينظم مواعيد المسافة على طريقة واحدة فتراه سار في المادة ٤٤٥ من قانون المرافعات في احتساب مواعيد المسافة في حق من يستأنف حكماً صادراً من محكمة ابتدائية ميعاد استئنافه ستون يوماً من المقيمين خارج فرنسا على القاعدة الميينة في نص المادة ٧٣ من قانون المرافعات الخاصة بتقدير مواعيد التكليف بالحضور في حق الغائبين عن فرنسا وتراه اعتبر في المادة ٤٤٦ ميعاد المسافة ثمانية اشهر في حق الغائبين عن المملكة الفرنسية وعن بلاد الجزائر بسبب قيامهم بخدمة عمومية مهما كانت محلات اقامتهم، وتراه وضع بعد ذلك في المادتين ١٠٣٢ قاعدة العامة في تقدير مواعيد المسافة باعتبار يوم كامل لكل خمس مريات

ولما انشئت محاكم المصالحات وجعل ميعاد استئنافها ثلاثين يوماً صرح بزيادة مواعيد المسافة محسوبة على قاعدة المادتين ١٠٣٢ و ٧٣ من قانون المرافعات

وقد نشأ عن حالة التشريع المذكورة خلاف في تفسير هذه المواد بين الفقهاء، ثم بينهم وبين احكام المحاكم الاستئنافية، ثم بين بعض هذه المحاكم والبعض الآخر، ثم بين احكام هذه المحاكم واحكام محكمة النقض والابرام فرأينا اغلب الفقهاء وبعض احكام المحاكم الفرنسية لا تسمح للمستأنف المقيم في فرنسا اذا استأنف حكماً صادراً من المحكمة الابتدائية ميعاد استئنافه ستون يوماً باضافة ميعاد المسافة. ورأينا بعض الشراح وبعض احكام المحاكم الفرنسية تسمح له باضافة ميعاد المسافة محسوباً على اعتبار يوم كامل عن كل خمس مريات من محل المستأنف الى محل المستأنف عليه، أما محكمة النقض والابرام فقد ثبت على القضاء بهذا الرأي الأخير (راجع قرار محكمة النقض والابرام الصادر في ٢٢ اغسطس سنة ٦٤ مجلة البديكت الدورية سنة ٦٤ جزء أول صحيفة ١٢ وقرارها الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩١١ المنشور في هذه المجلة سنة ١٩١٤ جزء أول صحيفة ٧٣ وقرارها الصادر في ٣ اغسطس سنة ١٩١٤ المنشور في هذه المجلة سنة ١٩١٥ جزء أول صحيفة ١٤)

ويمكن بي في هذا المقام ان اثبت هنا ان محكمة النقض والابرام في حكمها الاخيرين

نصت على ان ميعاد المسافة يحسب بين محل
المستأنف ومحل المستأنف عليه

وينتج من كل ما تقدم ان الشارع الفردي
لم يلتفت في بعض الاحيان الى بعد محل
المستأنف عن الجهة التي يعمل فيها استثنائه فلم
يسمح باضافة ميعاد مسافة ما على ميعاد
الاستئناف والتفت الى ذلك في البعض الآخر
فقدرة ميعاد المسافة بثمانية اشهر جملة واحدة
وقدره مرة اخرى بما يكون بين محل المستأنف
المقيم خارج فرنسا وبين القطر الفرنسي بصرف
النظر عن محل المستأنف عليه وقدره فيما
عدا ذلك مقيساً بين محل المستأنف ومحل
المستأنف عليه باعتبار يوم كامل لكل خمس
مربعات

اما الشارع المصري فيظهر انه اراد أن
يتعد عن القانون الفرنسي في اصل تقدير مواعيد
المسافة في الاستئناف وفي كيفية تقديرها . فلم
ينقل حكم المادة ٤٤٥ ولا حكم المادة ٤٤٦
واكتفى في المادة ٣٥٤ مرافعات اهلى و ٣٩٩
مختلط بالنص على زيادة مواعيد المسافة بصيغة
الجمع على مواعيد الاستئناف ، وبمقتضى هذا
النص القليل لفظه يكون للمستأنف المقيم في مصر
والمقيم خارجها سواء كان الحكم صادراً من
المحكمة الجزئية أو من المحكمة الكلية حقاً
في اضافة مواعيد المسافة على نسبة بعد محل كل

مستأنف عن الجهة التي يتم فيها استثنائه واصبح
المستأنفون سواء في التمتع بمواعيد الاستئناف
كاملة من غير أن يتقصهم ما يقطعون من المسافة
بين محلهم ومحل خصمهم الذي يعلن له
الاستئناف فيه

نعم ان المادة ٣٥٤ مرافعات اهلى والمادة
٣٩٩ مرافعات مختلط خلتا من بيان كيفية
احساب مواعيد المسافة التي تضاف الى ميعاد
الاستئناف ولكن خلوها لا يمنع من الاهتداء
الى الطريقة العادلة الكافلة بتحقيق غرض
الشارع من الترخيص بأضافة مواعيد المسافة
رخص القانون بأضافة مواعيد المسافة على
ميعاد الاستئناف وعلى أى ميعاد آخر محدد
قانوناً ل يتمتع صاحبه به كله فيما يريد عمله من
الاجراءات تفكيراً أو استشارة وأعداداً
لوسائل فلا ينبغي ان ينقص عليه الميعاد بما
يضعه في الانتقال من محله الى الجهة الواجب
الحضور فيها لعمل هذا العمل واذن فينبغي ان
يحتسب ميعاد المسافة بين محل صاحب الميعاد
والجهة التي يعمل فيها العمل الواجب . واذا قالت
محكمة الاستئناف المختطة ان من يعلن له الحكم
الابتدائي مدعو بالضرورة الى رفع استئناف
عنه في ميعاده القانوني اذا لم يرد ان يصير
الحكم الابتدائي انتهائياً واجب التنفيذ وانه
مضطر الى الانتقال الى البلد الموجودة به المحكمة

الاستثنائية ليستشير فيه من يختاره من المحامين
المقيمين به وليتخذ له محلاً مختاراً قلنا انه مضطر
بعد ذلك الى الانتقال ايضاً الى قلم المحضرين
التابع له محل خصمه ليعمل فيه صحيفة استئناف
ويتم عمله فيه بأعلاناتها اليه ويكون نتيجة ذلك
كله احتساب مواعيد المسافة بين محل المستأنف
ومحل محكمة الاستئناف ثم من هذا المحل الاخير
الى محل المستأنف عليه . ولهذا المعنى وضع لفظ
مواعيد المسافة في المادتين ٣٥٤ و ٣٩٩ بصيغة
الجمع لتشمل جميع المراحل التي يجب على
المستأنف أن يقطعها من محله الى محل خصمه
هذا وفضلاً عما ذكر فإن العمل بهذا الرأي
المبنى على طبيعة مواعيد المسافة يتأكد
للاعتبارات الآتية :

أولاً - ان الفقهاء الفرنسيين واحكام المحاكم
الفرنسية تقول به وتعمل به في الصور التي يضاف
فيها ميعاد المسافة - محسوباً باعتبار يوم لكل
مسافة قدرها خمس مائة مترات اي على الطريقة
التي اتبعها القانون المصري

قال جارسونيه « يزداد على ميعاد استئناف
الاحكام الصادرة من قضاة المصالحات ميعاد
مسافة يعد بالايام لكل خمس مائة مترات يوم
واحد من المحل الذي اعلن الحكم فيه للمستأنف
الى المحل الذي ينبغي اعلان صحيفة الاستئناف

فيه له - راجع آخر نوتة نمرة ٢٠٦٤ الجزء الخامس
الطبعة الثانية »

وتقول محكمة النقض والابرار الفرنسية
في قرارها الصادر في ٣ اغسطس سنة ١٩١١
الذي تقضت به حكم محكمة استئناف ريوم ان
المادة ١٠٣٣ التي تقدر مواعيد المسافة بيوم
لكل مسافة خمس مائة مترات هي مادة عامة
ينبغي تطبيقها عند اضافة مواعيد المسافة الى
ميعاد الاستئناف في غير الصورتين الواردتين
بالمادة ٤٤٥ و ٤٤٦ وان هذه المسافة تحسب
بين محل المستأنف الذي اعلن له الحكم
الابتدائي فيه ومحل المستأنف عليه (البندكت
سنة ١٥ جزء اول صحيفة ١٤)

وكذلك قالت في قرارها الصادر في ٢٠
يونيه سنة ١٩١١ السابق الذكر (راجع البندكت
سنة ١٩١٤ - ١ - ٧٣ واذا وجب الرجوع الى
قوة القانون الفرنسي وقضائه للاستئناف به بموجب
ان ترجع اليه في صور مواعيد المسافة التي تحسب
على الطريقة التي اتبعها قانوننا ، وقد رأيت
انهم يحسبونها من محل المستأنف الى محل
المستأنف عليه

ثانياً - اذا اتبع الرأي الذي تقول به
واحتسب للمستأنف ميعاد المسافة من محله الى
المحل الذي يعلن فيه الاستئناف الى المستأنف
عليه فانه يتمتع في كل الصور بكل ميعاده وهو

ماقصده القانون في الترخيص باضافة ميعاد المسافة . أما اذا عمل بمبدأ محكمى الاستئناف الاهلية والمختلطة فانا نصل الى النتيجة الآتية التى لا يتفق مع حسن الذوق ولا مع العدل . فان المستأنف المقيم باسكندرية حيث توجد محكمة الاستئناف المختلطة لا يضاف له ميعاد مسافة ما لاعلان خصمه المقيم باصوان مع انه اذا كان مقيماً بمصر يضاف له ميعاد المسافة بين مصر والاسكندرية ليعلن خصمه المقيم فى مصر ايضاً بمعرفة قلم محضرى محكمة مصر المختلطة . والمستأنف المقيم بمصر حيث توجد محكمة الاستئناف الاهلية لا يكون له الحق فى ميعاد مسافة ما اذا كان خصمه مقيماً فى اصوان وللمستأنف المقيم فى اسكندرية الحق فى ميعاد المسافة محسوباً بين اسكندرية ومصر لاعلان خصمه المقيم معه فى اسكندرية مع انه يعلن بمعرفة قلم محضرى محكمة اسكندرية الاهلية

ثالثاً - ويتأكد العمل بالرأى الذى تؤيده اذا لوحظ زيادة على ما تقدم ان قلم محضرى محكمة الاستئناف الاهلية لا يياشر بنفسه اعلان صحف الاستئناف حتى للمقيمين فى مدينة مصر وانما الذى يقوم بالاعلان هو قلم محضرى المحكمة التابع لما المحل الذى يراد عمل الاعلان فيه . فأى فائدة اذن من تقرير اضافة ميعاد المسافة محسوباً بين محل المستأنف ومحل محكمة الاستئناف اذا كان فى الواقع ان صحف الاستئناف لا تعلن بمعرفة قلم محضرى هذه المحكمة بل بمعرفة قلم المحضرين الموجود بدائرتهم محل المستأنف عليه وكان فى الواقع ان صحيفة الاستئناف لا تتم قانوناً بمعرفة المحضر الذى ينوب عن المستأنف إلا فى محل المستأنف عليه ما

بامد فرهمى

المحامى

أحكام

قضايا محكمة النقض والأحكام

٣٩٠

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

نقض . اختلاس . عدم الفصل في دعوى التهم . سرقة للمبلغ منه . بطلان الحكم

القاعدة القانونية

اتهمت النيابة صراف خزينة احدى مصالح الحكومة بأنه اختلس مالا من الاموال الاميرية المسلمة اليه بسبب وظيفته لايداعها بخزينة المالية . دفع المتهم التهمة وقال بأن المبلغ سرق منه . محكمة الجنايات حكمت بسجن المتهم ثلاث سنوات والزمته بأن يرد المبلغ المختلس . طعن المحكوم عليه في هذا الحكم وبني طعنه على ان المحكمة لم تثبت في حكمها ان ادعاء المتهم سرقة المبلغ منه غير ثابت بل اهملت هذا الدفع كلية على انه دفع ان صح نفي تهمة الاختلاس ونية الاختلاس . ومحكمة النقض حكمت بقبول النقص وبنت حكمها على « ان المحكمة لم تثبت في حكمها ان ادعاء المتهم سرقة المبلغ منه غير ثابت بل اهملت هذا الدفع كلية وهذا وجه مهم للبطلان »

(طعن عبد العليم عثمان اتحدى صراف تافى خزينة تنظيم مصر ضد النيابة العمومية قضية نمرة ٩٤٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت بلشا وجناب . مستر برسيغال وحضرات اصحاب السعادة والعزة حافظ لطفي باشا ومتولى بك غنيم ومحمد بك مصطفى)

٣٩١

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

نقض . عمد . سبق الاصرار . ذكرها صراحة .

القاعدة القانونية

ليس من الضروري ذكر العمد وسبق الاصرار صراحة بألفاظهما في الحكم إذ قد يستفاد عمد القتل وسبق الاصرار من الوقائع المبينة في الحكم بدون حاجة الى ذكرها بالنص الصريح

(طعن السيد حميد قدوح ضد النيابة العمومية نمرة ٢٠٠٩ سنة ٤٠ قضائية دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٩٢

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

نقض . رسم كروكي . عدم عمله ليس من اوجه البطلان . نيابة . اعلان شهود النقي .

القاعدة القانونية

١ - عدم عمل رسم عن المنزل الذي وقعت فيه الجريمة ليس من اوجه بطلان الاجراءات
٢ - النيابة العمومية ليست ملزمة باعلان

شهود النقي بدون طلب صريح من المتهم

(طعن خطاب السيد خطاب ضد النيابة العمومية قضية نمرة ٢٠٢٠ سنة ٤٠ قضائية دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٩٣

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

نقض . عمد . لفظ العمد .

القاعدة القانونية

إذا لم يذكر في الحكم ان المتهم كان متعمداً ضرب المجنى عليه ولكن نية العمد كانت مستفادة من الالفاظ التي استعملتها المحكمة كان ذلك كافياً

المحكمة :-

« حيث ان الالفاظ التي وردت بالحكم المطعون فيه وهي ان المتهم « اجترأ على ضرب المجنى عليه بقلب طوب فوق رأسه » تفيد بمعناها الحقيقي ان الضرب كان عمداً ولا يمكن اعتباره ضرب خطأ ولذا تكون الواقعة منطبقة على المادة « ٢٢٠٠ من قانون العقوبات لاعلى المادة « ٢٠٢ كما يدعى الطاعن »

(طعن محمد محمود عمر ضد النيابة العمومية نمرة ٢٠٢١ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٩٤

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

نقض . الرد على كل دليل . لا بطلان .

القاعدة القانونية

المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل دليل يقدمه المتهم بمحيية خاصة بل يكفي ان تدحض أدلة النفي جملة واحدة

(طعن عبد المال محمد وآخر ضد النيابة العمومية قضية نمرة ٩١٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٣٩٥

حكم تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣

رشوة . موظف عمومي . اركان الجريمة . (المادتان ٨٩ و ٩٦ عقوبات) .

القاعدة القانونية

ليس من الضروري لتوافر اركان جريمة الرشوة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٩ عقوبات ان تكون الاعمال التي يطلب من الموظف العمومي اداؤها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي ان يكون لها علاقة بها

وقد حكم بأن تقديم مبلغ لكاتب المجلس الحسبي بقصد تأجيل قضية منظورة امام المجلس يعد شروعا في رشوة ولو ان التأجيل هو من اختصاص المجلس نفسه ولا يدخل في حدود وظيفة الكاتب

المحكمة :-

« حيث ان الطاعن بنى طعنه على أن النيابة لم تبين ذكر الاعمال التي يطلبها المتهم من الموظف المقول بتقديم الرشوة له ولا نوع هذه الأعمال حتى يعلم ان كانت هذه اعمال تدخل ضمن اختصاصه ام لا . . . وانه جاء بالحكم ان قصد المتهم من الرشوة هو اغراء الكاتب على تأجيل قضية خاصة بالمتهم ولكن هذا التأجيل هو من اختصاص هيئة المجلس

٣٩٦

حكم تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢
نقض . بطلان جوهرى فى الاجراءات . تأخير الدفع
بالبطلان . عدم قبوله . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣٦
من قانون تحقيق الجنايات)

الناصرة الثانوية

ان البطلان المبني على عدم قيام الطبيب
الذى قام بتشرح جثة المجنى عليه ، بحلف اليمين
لا يصح ابدائه أمام محكمة النقض ما لم يكن
قد حصل التمسك به أمام محكمة الجنايات التى
نظرت فى الدعوى
المحكمة :-

« حيث ان الوجهين الأول والثانى غير
مقبولين لأنه بفرض صحة ما يدعيه الطاعن
من أن الطبيب الذى كشف على المجنى عليها
والطبيب الذى شرح جثتها لم يحلفا اليمين
القانونية فإن المتهم قد ترفع فى الموضوع امام
محكمة الجنايات ولم يتمسك بهذا البطلان
المزعوم فلا يجوز له التمسك به امام محكمة
النقض والايام ،

« وحيث ان الوجهين الثالث والرابع على
غير اساس لأن الحكم المطعون فيه اثبت ان
سقوط المجنى عليها على المصطبة حصل عمدا
بفعل المتهم اذ أنه القاها فوقعت على المصطبة
وهذا الفعل يدل على العمد وقد اثبت ايضا
ان اجهاض المجنى عليها كان نتيجة السقوط

لا الكاتب ، وعليه تكون اركان الجريمة غير
متوفرة والتطبيق القانونى خطأ ... وان المحكمة
لم تبين ما اذا كان هناك اتفاق سابق بين المتهم
والكاتب على ارسال المبلغ وثابت من الاوراق
ان القضية الخاصة بالمتهم كانت منظورة بجلسة
٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وأن المتهم ارسل
الخطاب يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ طلب فيه
تأجيل القضية وكانت القضية قد تأجلت قبل
ارسال الخطاب فالعمل الذى كان يطلبه المتهم
قد تم اذن قبل تقديم الرشوة ،

« وحيث ان الحكم بين بالتفصيل
الاعمال التى طالبها المتهم من الموظف وهذه
الاعمال وأن كانت ليست من اختصاصه مباشرة
ولكنها متعلقة بوظيفته لأنه بصفته كاتباً يمكنه
ان يؤثر على رئيسه لما يفهمه اياه من الاجراءات
التي اتخذت أو تتخذ ،

« وحيث ان القول بأن القضية كانت
تأجلت قبل وصول الخطاب الى الكاتب
لا تأثير له لأن الجريمة تمت بالفعل بارسال
المبلغ مع الكتاب للموظف ،

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون
الطعن فى غير محله ويتعين رفضه ،

(نقض على يدوى ضد النيابة العمومية نمرة
٧٣٥ سنة ٣٩ قضائية دائرة مسالى احد طلعت باننا
واصحاب السادة والعزة مستر برسيغال واحد موسى باننا
ومستر كرتو وحافظ عبد النبي بك المستشارين وكامل
ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف)

« وحيث ان الحكم المطعون فيه يمد مع هذا غير مستوف لبيان الواقعة ولا يمكن في هذه الحالة لمحكمة النقض والابرار مراقبة صحة تطبيق القانون وعليه يجب نقض الحكم المذكور »

(طعن محمد الأمين محمود ضد النيابة العمومية بتمرة ٧٧٢ سنة ٣٩ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والمزة مستر برسيغال واحد موسى باشا ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك مستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف)

٣٩٨

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

نقض . حكم في المواد الجنائية . مشتملاته . اشتراك . ذكر الوقائع والأدلة . (المادة ٢٢٩ تحقيق جنابات . المادة ٤٠ عقوبات)

انه وان كان لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة المثبتة للتهمة إلا انه يتحتم عليه ان يبين في حكمه بياناً كافياً الوقائع والأدلة التي بني عليها اعتقاده بالادانة أو البراءة حتى يتسنى لمحكمة النقض استعمال حقها في المراقبة

وقد حكم بأنه في حالة اتهام شخص بصفته شريكاً في جريمة قتل عمد باتفاقه مع الفاعل الاصلى يجب على محكمة الجنابات اذا حكمت بالادانة ان تبين في حكمها الكيفية التي حصل بها الاتفاق وزمان ومكان حصوله وكذلك

وأنه اتضح من التحقيقات ان اعراض الاجهض ظهرت عندها عقب ذلك وأن وقتها كانت بسبب الاجهض »

(طعن عبد التفار حيدة ضد النيابة العمومية بتمرة ٧٣٤ سنة ٣١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والمزة مستر برسيغال واحد موسى باشا ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك مستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف)

٣٩٧

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

نقض . بطلان جوهري . تزوير . طرق التزوير . (المادة ٢٢٩ تحقيق جنابات والمادة ١٨٢ عقوبات)

القاعدة القانونية

بما ان قانون العقوبات قد نص على عدة طرق لارتكاب التزوير فان الحكم القاضي بالادانة في جريمة تزوير اوراق عرفية اذا لم يبين الطريقة التي حصل بها التزوير كان باطلاً وتعين نقضه

المحكمة : —

« حيث ان هذا الطعن بني على ان الحكم المطلوب نقضه لم يبين كيفية حصول التزوير المنسوب ارتكابه للطاعن

» وحيث انه بالاطلاع على الحكم المشار اليه وجد قاصراً على القول بأن العقد المقام بشأنه الدعوى مزور ولم يبين به بأية طريقة من الطرق المنصوص عليها في باب التزوير الوارد بقانون العقوبات قد حصل تزوير ذلك العقد

٣٩٩

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩١٦

اختلاس اشياء محجوزة . اعلان الحجز . بطلان الحجز .
المواد ٢٨٠ و ٢٩٦ و ٢٩٧

القاعدة القانونية

١ - لا يشترط لتوفر جنحة اختلاس الاشياء المحجوزة ان يكون الشخص الذي حجزت منقولاته قد أعلن بالحجز بل يكفي ان يثبت علمه به (١)

٢ - يعاقب على جنحة اختلاس الاشياء المحجوزة بقطع النظر عن صحة الحجز ما دام القضاء لم يحكم بطلانه قبل وقوع الاختلاس (٢)
المحكمة :-

« حيث انه تبين من الوقائع الثابتة ان المحضر توجه الى منزل المحجوز عليه وبعلم هذا الاخير قد أثبت اوصاف المواشي وواقع الحجز عليها وان المتهمين لم يهربوها الا بعد ذلك اثناء ما كان المحضر قائماً بتحرير المحضر الذي يعتبر تقريراً رسمياً عن الاعمال التي قد باشرها والتي كانت قد انتهت في ذلك الوقت
« وحيث بناء على ذلك تكون المواشي

(١) اشار الحكم الى حكم تقض و ابرام فرنسا الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٤١ دالوز الدوري سنة ١٨٤٢ (١ - ٨٨) و ١٨ مارس سنة ١٨٥٢ سيريه سنة ١٨٥٢ (١ - ٧٦٦) و ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٢ (دالوز الدوري سنة ١٨٧٢ (١ - ١٤٨).
(٢) اشار الحكم الى مؤلف سرفيه و نيلز في قانون العقوبات البلجيكي جزء رابع صفحة ١٨٥ .

الاسباب التي حملت على هذا الاتفاق وإلا كان الحكم باطلاً وتعين تقضه
المحكمة :-

« حيث ان الحكم المطعون فيه اثبت ان التفاعل الأصلي المجهول اتفق مع الطاعن عبد الحميد عيسى على قتل المجنى عليه ولكنه لم يبين مطلقاً كيفية ذلك الاتفاق ولا زمان ولا مكان حصوله ولا الاسباب التي حملت الطاعن على ذلك الاتفاق بل ان الحكم اقتصر على بيان بعض اعمال وقعت من المتهم عبد الحميد المذكور ولكن هذه الاعمال لا تنفي جواز جهله التام بنية القاتل المجهول

« وحيث أنه وان كان لقاضي الموضوع أن يقدر قيمة الادلة المثبتة للاتفاق الا انه يجب مع ذلك بيان هذه الادلة والوقائع التي بني عليها اعتقاده بوجود الاتفاق حتى يتسنى لمحكمة النقض والابرام استعمال حقها في مراقبة صحة تطبيق القانون

« وحيث أنه تملو الحكم من هذه البيانات اللازمة يكون طلب النقض في محله ويتعين قبوله »

(طعن عبد الحميد عيسى على ضد النيابة العمومية نمرة ٧٥٦ سنة ٤٩ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة مستر برسيغال واحمد موسى باشا ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك مستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف)

« وحيث فضلا عن ذلك فإن اللجنة تقع بقطع النظر عن صحة الحجز مادام انقضاء لم يحكم بطلانه كما انها تظل معاقبا عليها ولو قضى بذلك البطلان بعد ارتكابها (سرقه ونيلز - شرح قانون عقوبات البلجيكي جزء رابع صفحة ١٨٥ والاحكام المشار اليها).

(نقض النيابة العمومية ضد ابراهيم على برش وآخر
غرفة ٢٤٧ سنة ٣٣ قضائية . دائرة جناب مستر بوند
وصاحب السعادة احمد ذو الفقار بلنا وصاحب العزة
مينا بك ابراهيم وجناب الميسر سودان وجناب مستر ماك
بارنت وحضرة رزق سميكه بك رئيس النيابة)

تحت يد القضاء قانونا من اللحظة التي باشر المحضر فيها عمله وعليه تعتبر في نظر القانون اشياء محجوزة يعاقب على اختلاسها .

« وحيث أنه وان كان وجود الحجز ضروريا في الواقع ونفس الامر الا أن اعلانه الى المحجوز عليه وقت الاختلاس يصبح لا أهمية له متى كان المحجوز عليه طالما به حقيقة (نقض و ابرام فرنسا ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٤١ دالوز سنة ١٨٤٢ - ١ - ٨٨ و ١٨ مارس سنة ١٨٥٢ سيرة سنة ١٨٥٢ - ١ - ٧٦٦ و ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٢ - دالوز ١٨٧٢ - ١ - ١٤٨) .

قضاء المجلس الحسبي العالي

٤٠١

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٤
حجر . التكلم والفهم . تصرف معقول مطابق للشرع .

القاعدة القانونية

إذا رأى المجلس ان الشخص يحسن التكلم والفهم ولم يصدر منه أى تصرف يناقى مقتضى العقل والشرع وجب ان يقضى برفض طلب الحجر

(استئناف اسماعيل افندي الشهيد ضد الست فاطمة
هانم النبويه المتهدية غمرة ١٨١ سنة ٩٢٢ - ٩٢٣
دائرة معالي احمد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٤٠٠

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٤
وصى . اختياره . تناقض المصالح .

القاعدة القانونية

إذا ثبت ان مصلحة القاصر تتعارض مع مصلحة الوصى وجب اختيار شخص آخر بدله ، ووالدة القاصر هي أولى بالوصاية عند وجودها وعند عدم وجود مانع يمنعها من تولي الوصاية لانها اشفق الناس على اولادها

(استئناف معالي وزير الحفانية ضد عبد المجيد ابراهيم غمرة ١١٠ سنة ٢٢ - ٢٣ . دائرة معالي احمد طلعت بلنا وحضرات اصحاب السعادة والعزة والفضيلة ابو بكر محي بلنا وعلى بك حسين والشيخ سيد الشناوى وعبد صالح بلنا)

٤٠٢

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٤
وصاية . تاريخ رفعها .

القاعدة القانونية

لا يجوز رفع الوصاية عن الصغير الذي
لم يبلغ سن الثماني عشرة سنة المقررة لاثبات
رشد القاصر

(استئناف نجية بنت عبد الحميد ضد عثمان منصور
نمرة ١٧٢ سنة ٩٢٢ سنة ٩٢٣ دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٠٣

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٤
حجر . غفلة .

القاعدة القانونية

إذا ثبت ان الشخص « ضعيف الارادة
غير حازم في تصرفاته وانه عرضة للتأثير عليه
بدرجة تجعله من ذوى الغفلة الموجبة للحجر
وجب الحجر عليه

(استئناف على حسن احمد النكت ضد الست فظمة
على حسن الغلت نمرة ١٧٩ سنة ٩٢٢ سنة ٩٢٣
دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٠٤

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٤
اختبار عدم الاهلية . منعه من بعض التصرفات

القاعدة القانونية

للمجلس الحسبي اذا رأى من حالة الشخص
مراعاة الاحوط في المحافظة على املاكه وزيادة
التأكد من حسن سيره ان يجعله تحت الاختبار
لادارة امواله لمدة سنة ومنعه من التصرفات
الناقلة للملكية والرهن

(استئناف محمد محمد محمد الدهشوري ضد الست
تقييه بنت الشيخ زيدان احمد نمرة ١٨٠ سنة ٩٢٢
— ٩٢٣ دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٠٥

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٤
صغير . رفع الوصاية عنه .

القاعدة القانونية

إذا بلغ الصغير سن الرشد المقررة قانوناً
وكان سليم الادراك ولم يصدر منه أى تصرف
ينافى مقتضى العقل والشرع وجب رفع
الوصاية عنه

(استئناف محمد حسن على بكر ضد محمد على بكر
نمرة ١٢٩ سنة ٩٢٢ — ٩٢٣ دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الإقليميه

٤٠٦

الدوائر المجتمعه

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤

استئناف . حكم نزاع ملكية . تناوله مسائل ودفع
اخرى . تطبيق قانون الخمسة افدنة . جواز استئناف .
مادة ٥٥٩ مرافعات

القاعدة القانونية

الحكم الصادر بنزع ملكية وبيع عقار
لا يقبل المعارضة ولا الاستئناف طبقاً لاحكام
المادة « ٥٥٩ » من قانون المرافعات اذا كان
قاصراً على الأمر بنزع الملكية ليس إلا - أما
اذا فصل الحكم في طلبات أو دفعات قدمها
أحد الخصوم جاز الطعن فيه ، كأن دفع المدين
المطلوب نزع ملكيته بأنه لا يملك إلا خمسة
افدنة وطلب الحكم بعدم جواز نزع ملكيته
منها طبقاً للقانون رقم ٤ الصادر في أول مارس
سنة ١٩١٣ وحكم برفض دفعه هذا كان الحكم
صادراً في مسائل متنازع عليها بين الخصوم وليس
حكماً صادراً بنزع الملكية فقط وبناء عليه يجوز
استئناف مثل هذا الحكم

المحكمة :-

« من حيث ان المستأنف عليه طلب عدم
قبول الاستئناف شكلاً طبقاً للمادة - ٥٥٩
من قانون المرافعات
» وحيث ان المادة المذكورة لم تنص

بمنع المعارضة والاستئناف الا في الحكم
الصادر بنزع الملكية وبيع العقار وقضت بأنه
لا يعلن لاحد مطلقاً لما رآه الشارع من هذا
الحكم مكلل لاجراءات تنفيذ ومهد لبيع العقار
وفاء لدين اصبح ثابتاً بسند رسمي وخالياً من
كل نزاع

« وحيث انه بناء على ذلك رأى الشارع
الا يقبل الاستئناف متى كان الحكم قاصراً
على الامر بنزع الملكية ليس الا واذا تقدم
اي طلب او دفع آخر وفصلت فيه المحكمة
فيكون الحكم صادراً في مواد عادية ويكون
حق الاستئناف فيه غير مقيد وتقع فيه
نصوص القانون المعتادة

« وحيث ان المستأنف دفع في هذه
الدعوى بأنه لا يملك الا خمسة افدنة وطلب
الحكم بعدم جواز نزع ملكيته منها طبقاً
للقانون رقم ٤ الصادر في أول مارس سنة ١٩١٣
» وحيث ان الحكم المستأنف بحث هذا
الدفع وقضى برفضه للاسباب الواردة به ثم
قضى بعد ذلك بنزع الملكية بناء على طلب الدائن
« وحيث ان الحكم الذي يصدر برفض مثل
هذا الدفع يعتبر حكماً صادراً في مسائل متنازع
عليها بين الاخصام وليس حكماً صادراً بنزع
الملكية فقط وبناء على ذلك لا تسري المادة
٥٥٩ من قانون المرافعات ويكون هذا

الحكم من الاحكام التي يجوز استئنافها بالطرق
والمواعيد المعتادة ويجب حينئذ التقرير بعد
جواز قبول الاستئناف من حيث هو »

(استئناف تلميذ عبد الملك وحضر عنه حضرة الاستاذ
حبيب حنا افتدى المحامي ضد اختوخ عبد الملك وحضر عنه
حضرة الاستاذ حليم ابراهيم افتدى المحامي نمرة ٥٦٦
سنة ٤٠ قضائية دوائر المحكمة مجتمعة برئاسة حضرة
صاحب العالي احمد طامت باشا وبحضور جناب مستر
برسيغال وكيل المحكمة وسعادة ابو بكر يحيى باشا ومستر
هل وسعادة صالح حقي باشا ومستر ساندرسن ومستر
كرى واصحاب العزء على بك حسين ومستر رافرتي
وعلى بك سالم ومحمد بك مظهر وشاكر احمد بك وكامل
ابراهيم بك وعبد الحكم عسكر بك وعبد الرحمن
سيد احمد بك)

٤٠٧

الدوائر المجتمعة

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤

استئناف . حكم نزاع ملكية . الفصل في مقدار الدين
جواز استئنافه . مادة ٥٥٩ مرافعات .

القاعدة القانونية

إذا فصل الحكم الصادر بنزع ملكية
وبيع العقار في مسأله مقدار الدين المطلوب نزع
الملكية من أجله وقضى في الوقت نفسه ببيع
جزء من الارض التي كان مطلوب نزع ملكيتها
في الاصل كان هذا الحكم قابلاً للاستئناف
لأن المادة ٥٥٩ من قانون المرافعات منعت
المعارضة والاستئناف في الحكم الذي يصدر
بنزع ملكية وبيع العقار فقط بدون ان يفصل
في مسائل أخرى خلافة بين الخصوم

المحكمة :-

« حيث أن المستأنف عليه دفع امام هذه

المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلاً بناء على
المادة ٥٥٩ من قانون المرافعات

« وحيث ان المادة المذكورة لم تنص
بمنع المعارضة والاستئناف الا في الحكم
الصادر بنزع الملكية وبيع العقار وقضت بأن
لا يعلن لأحد مطلقاً لآراء الشارع من أن
هذا الحكم مكمل لاجراءات تنفيذ ومهد لبيع
العقار وفاء لدين أصبح ثابتاً بسند رسمي
وخالياً من كل نزاع

« وحيث انه بناء على ذلك رأى الشارع
الا يقبل الاستئناف متى كان الحكم قاصراً
على الامر بنزع الملكية ليس الا واذا تقدم
أى طلب أو دفع آخر وفصلت فيه المحكمة
فيكون الحكم صادراً في مواد عادية ويكون
حق الاستئناف فيه غير مقيد وتتبع فيه
نصوص القانون المعتادة

« وحيث أن الحكم المستأنف قد فصل
في غير المسائل التي نصت عنها المادة ٥٥٨ من
قانون المرافعات لأنه قد تناول مسألة قيمة
الدين المطلوب نزع الملكية من أجله اذ قضى
بأن الدين المذكور لا يبلغ ٥٥٢ ٩٠٣ كما ادعى
المستأنف بل يبلغ ٧٤٢ ٦١ فقط وان ذمة
المستأنف عليه الاول برئت من باقي الدين
وبناء عليه لم يقض الحكم المذكور الا ببيع
جزء من الارض التي كان مطلوباً نزع ملكيتها
في الاصل ورفض طلب الدائن فيما يتعلق بالباقي
« وحيث أنه يتضح مما سبق أن الحكم
المستأنف لم يقض بنزع الملكية فقط بل

المحكمة :-

« حيث ان وكيل المستأنف عليه دفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوى الحراسة على وقف لانها بمثابة دعوى عزل الناظر وتعيين بدله وهذا الامر هو من اختصاص المحاكم الشرعية وارتكن على المواد ٢٧ و ٢٨ و ٣٥٠ من لأئحة المحاكم الشرعية

« وحيث ان التنظير بين الحارس وناظر الوقف ليس في محله وان كانت اعمال الحارس من جهة الادارة هي اعمال الناظر بعينها لأن الحارس مؤقت والغرض من تعيينه رفع ضرر حال او على وشك الحلول ولا يترتب عليه عزل الناظر بل كف ايديه عن الادارة قريثا يزول الخطر فتعيين الحارس في هذه الحالة من قبل القضاء الاهلي ليس فيه تجاوز اختصاص بل هو عمل من اعماله مشروع للمحافظة على الحقوق المتنازع فيها امامه والتي من اختصاصه الفصل فيها كما هو الحال بين الطرفين هنا في المطالبة بحقوق المستحقين في وقف، ولذا يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويجب رفضه

« وحيث انه ظاهر من المستندات التي تقدمت في هذه الدعوى ان المستأنف عليه بصفته ناظرا على وقف والده المرحوم محمد بك شفيق كان يماطل في دفع حقوق المستأنفات المستحقات في هذا الوقف وما كن يحصلن على شيء من الايراد الا بعد اقامة الدعاوى والمصومات منهن ضد اخيهن المستأنف عليه المذكور

فصل في مسألة قيمة الدين وهو ما كان يتناوله البحث لو رفع المدين معارضة في تنبيه نزع الملكية، ويكون في هذه الحالة الاستئناف مقبولا

« وحيث بناء على هذه الاسباب لا يكون الحكم المستأنف قاصراً على نزع ملكية فقط وهو الذي تنص عنه المادة ٥٥٩ من قانون المرافعات بل حكم فصل في منازعات قائمة بين طرفي الخصوم وعلى ذلك يكون من الاحكام التي يجوز استئنافها بحسب القواعد العادية ويتعين رفض الدفع الفرعي »

(استئناف محمد بك محمود خليل وآخر بصفتها ناظري وقف المرحوم خورشيد بك الجركس وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد اقتدي حسن الحامى نائباً عن اولهما بصفته عامياً ضد سيد عيسوى صقر وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود اقتدي مصطفى الحامى نمرة ١٤١٦ سنة ٤٠ قضائية (دوائر المحكمة بمجموعة برئاسة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٠٨

حكم تاريخه ٢١ يونيه سنة ١٩١٧

وقف . حراسة قضائية . ناظر . اختصاص .

القاعدة القانونية

يجوز للمحاكم الاهلية تعيين حارس قضائي يتولى ادارة اعيان واطيان الوقف ولومع وجود ناظر لم تعزله السلطة الشرعية المختصة لأن الحارس وظيفته مؤقتة والغرض منها رفع ضرر حال او رفع ضرر على وشك الحلول ولا يترتب عليه عزل الناظر بل كف ايديه عن الادارة ريثما يزول الخطر

الذى ترفع أمامها عن موكله فالحكم الذى يصدر منها لا يقبل الاستئناف لأن مثله مثل أحكامها التى تصدر فى موضوع الجناية لا يقبل الاستئناف

المحكمة : —

« حيث انه تبين من الاطلاع على اوراق الدعوى ان المستأنف عليه قدم بتاريخ ٦ يوليه سنة ٩٢٣ طلباً لسعادة رئيس محكمة جنابات طنطا لتقدير اتمائه قبل المستأنف .

وبتاريخ ١١ يوليه سنة ٩٢٣ صدر له امر بتقدير مبلغ اربعمائة جنيه مصرى اتماء بعد خصم مبلغ مائة جنيه سبق استلامه من موكله ضد مبروك بك الجبالى المستأنف الذى عارضه فى هذا الامر . وبتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ٩٢٣ نظرت محكمة جنابات طنطا فى المعارضة باودة مشورتها وحكمت برفضها وتأيد امر التقدير .

« وحيث ان الاحكام التى تصدر من محاكم الجنابات لا يجوز استئنافها لانها نهائية لا فرق بين ما يصدر منها فى غرفة المشورة او فى جلسة عادية علنية سواء فى الموضوع الاصلى اى الجناية المطروحة امامها او ما يتبعها كموضوع الدعوى الحالية » راجع الحكم المنشور بالمجموعة الرسمية سنة ٩١٨ ص ١٨

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الدفع

الفرعى والحكم بعدم جواز الاستئناف »

(استئناف مبروك بك الجبالى وحضر عنه مصطفى افندى الشوربجى الحامى ضد حضرة صاحب العزم الاستاذ محمود ابو النصر بك الحامى الحاضر بنفسه بالجلسة ومعه حضرة محمد افندى كامل البندارى الحامى نمرة ٤٥٣١ سنة ٤٠ قضائية دائرة معالى احمد طلعت باشا وجناب مستر هل وصاحب العزم كامل بك ابراهيم)

« وحيث انه ثابت ايضاً من المستندات التى تقدمت اخيراً امام هذه المحكمة ان المستأنف عليه أصبح فى حالة عسر شديد حتى ان احد مدافنيه السيد افندى البدرى اضطر اخيراً تنفيذاً لحكم صدر لصالحه ان يوقع حجزاً على منقولات المستأنف عليه وعلى ملابسه ايضاً وكان محمداً لبيع تلك المحجوزات يوم ٢١ مارس سنة ١٩١٧ ولا شك ان هذه الظروف تجعل حقوق المستأنفات مخفوفة بالخطر اذا استمر المستأنف عليه واضعاً يده على اعيان هذا الوقف ومتصرفاً فى ريعه حتى اثناء نظر هذه الدعوى

« وحيث بناء على ما ذكر وبالأخص على الحكم الصادر من المحكمة الشرعية الابتدائية التقاضى بعزل المستأنف عليه من النظر على الوقف المذكور لارتكابه جملة خيانات ترى هذه المحكمة الغاء الحكم المستأنف وتعيين حارس قضائى على اعيان الوقف »

(استئناف السيد امينه هاتم محمد شفيق واخريات وحضر عنهم حضرة الاستاذ عزيز خانكى بك ضد سليمان افندى شفيق وحضر عنه حضرة الاستاذ محمود افندى فهمى جنديه الحامى نمرة ٣٦٧ سنة ٣٤ قضائية دائرة سادة احمد موسى باشا وحضرني صاحبي العزم محمد بك توفيق رفعت واحمد راغب بدر بك)

٤٠٩

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤

حامى . اتماب . تقديرها . محكمة الجنابات .
استئناف . عدم جوازه

القاعدة القانونية

لمحاكم الجنابات ان تقدر اتماب الحامى

المذكور خاليا من النزاع لذلك جاز لمحكمة أول درجة ان تأمر بالنفاذ المؤقت

« وحيث ان المحكمة ترى لصالح الطرفين أن يقدم المحكوم له الكفالة القانونية اللازمة للاستمرار في التنفيذ »

(استئناف السيد اميت صالح واخريات وحضر عنها حضرة حليم افندي ابراهيم الحامي ضد عثمان بك صبرى وحضر عنه حضرة محمد افندي زكى على الحامي غمرة ١٠٢٠ سنة ١٠٠٠ قضائية دائرة حضرة صاحب السعادة ابو بكر محيى باننا وجناب مستر كرى وصاحب العزم شاكر بك احم)

٤١١

حكم تاريخه ١٧ فبراير سنة ١٩٢٤
هبة عقار . شرط رسمية العقد . بطلان .

القاعدة القانونية

تنازل شخص لمجلس مديرية البحيرة عن قطعة ارض لبناء المدرسة الاولى عليها وتعهد بتسليمها للمجلس بموجب عقد عرفى ثم لم ينفذ تعهده فرفع مجلس مديرية البحيرة دعوى طلب فيها تثبيت ملكيته للارض فحكمت محكمة الاستئناف بأن هذا العقد عقد هبة وقع باطلاً لحصوله بعقد عرفى . واليك الاسباب .

« حيث انه لمعرفة كنه العقود يجب الرجوع الى عبارتها لتبين نية المتعاقدين وقت التعاقد .

« وحيث ان ما جاء بالعقد موضوع النزاع لا يدع مجالاً للشك فى انه عقد هبة وليس

٤١٠

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠
نفاذ معجل . سند معترف به . كفالة .

القاعدة القانونية

اذا كان السند الاصلى الذى يرتكن عليه كل خصم للمطالبة بمحقوقه معترفاً به من طرفي الخصوم وأخذت المحكمة بنظرية أحد الطرفين وحكمت لمصلحته جاز لها ان تحكم بالنفاذ المعجل طبقاً لاحكام المادة ٣٩٣ مرافعات

المحكمة - :

« حيث ان المستأنفات يدعين أن محكمة اول درجة ما كان لها ان تأمر بالنفاذ المؤقت مع وجود النزاع فى الموضوع .

« وحيث ان المستأنف عليه يقرر بان الوصف فى محله ارتكنا على الاسباب التى أبدتها وتدونت بمحضر الجلسة .

« وحيث ان المستأنفات لا ينكرون عقد الشراء الذى يرتكن عليه وهو مستند الخصوم فى الدعوى كل يأخذ به لصالحه

« وحيث ان المادة ٣٩٣ مرافعات اجازت للمحكمة ان تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف مع اخذ الكفالة أو بدونه اذا كان الطلب مبنياً على سند غير رسمى لم ينازع فيه

« وحيث ان الطرفين يستندان على عقد البيع وهو الاصل فى موضوع النزاع

« وحيث انه متى تقرر ذلك كان السند

الحقانية كانت تستخدم المستأنف على أي حال لأنها لم تفحص الدوسيه الخاص به بل اكتفت بسؤال مدير المصلحة عن رأيه ومن جهة أخرى فقد كان ضرورياً لوزارة الحقانية بناء على الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المالي اخذ رأي المصلحة التي رقت منها المستأنف فكان اذن من الواجب على المدير ان يبدي رأيه

« وحيث ان ابداء الرأي لا يترتب عليه تعويض حتى ولو كان سبباً في حصول الضرر بشرط ان يكون بحسن نية والقانون لا يلزمه ان يذكر الاسباب التي بني رأيه عليها

« وحيث انه لم يثبت ان المدير كان مبيء النية والمحكمة ترى ان الرأي الذي اعطاه كان رأيه بحسب اعتقاده ولم يقصد به حصول ضرر للمستأنف

« وحيث انه لذلك لا يمكن ان تكون الحكومة مسئولة عن تعويض لابداء هذا الرأي ولو ان المحكمة لا ترى من الدوسيه الخاص بالمستأنف وجود اسباب قوية يضح معها حرمانه من الاستخدام

« وحيث انه بناء على هذه الاسباب والاسباب المدونة بحكم محكمة اول درجة يتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم للمستأنف»

(قضية استئناف محمد افندي عبد السلام سعودي وحضر معه بالجلسة حضرة الاستاذ عبد العزيز افندي فهم ضد وزارة الداخلية وحضر عنها حضرة مندوبها ميخائيل افندي صليب الالقي نمرة ٣٩١ سنة ٤٠ قضائية دائرة جناب مستر برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحب السعادة صالح حق باشا وحضرة صاحب العزة كامل بك ابراهيم)

موصوفاً بصفة عقد آخر ويجب لصحته ان يكون حاصلًا بعقد رسمي « مادة ٤٨ مدني اهل » (استئناف مجلس مديرية البحيرة وحضر عنه حضرة صاحب العزة ميخائيل الالقي بك ضد عبد العزيز على عمار وحضر عنه محمد زكي عبد المجيد افندي الخامي نمرة ١٢٨٢ سنة ٣٩ قضائية دائرة حضرة صاحب السعادة احمد عرفان باشا و جناب مستر رافرتي وصاحب العزة على سالم بك)

٤١٢

حكم تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣

ابداء رأي . عدم استخدام . لا مسؤولية . ضرر . حسن نية .

القاعدة القانونية

قضت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المالي بوجوب اخذ رأي المصلحة التي رقت منها المستخدم الذي يريد الالتحاق بأحدى الوظائف الاميرية ، فاذا أبدى مدير المصلحة المطلوب اخذ رأيه و اشار بعدم قبول استخدام المستخدم فلا يترتب على رأيه هذا أدنى مسئولية عليه وعلى الحكومة التابع هو لها لأن ابداء الرأي لا يترتب عليه تعويض حتى ولو كان سبباً في حصول الضرر بشرط ان يكون بحسن نية والقانون لا يلزمه ان يذكر الاسباب التي بني رأيه عليها

المحكمة -

« حيث ان المستأنف بني استئنافه على خطاب جناب المدير العام لمصلحة السجون الذي تسبب عنه عدم استخدامه بوزارة الحقانية كما يزعم » وحيث انه لم يثبت من جهته أن وزارة

٤١٣

حكم تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

احكام . غياية . حضورية . وصف خطأ . العبرة بالحقيقة .

القاعدة القانونية

العبرة بمحقيقة الواقع لا بالوصف الذي يوصف به الحكم فان وصف القاضى حكمه بأنه غيايى وكان الواقع يفيد انه حضورى وجب اعتبار الحكم حضورياً لا يقبل الطعن فيه بطريق المعارضة، بل يقبل الطعن فيه بطريق الاستئناف فقط، واذا وصفه بأنه حضورى وكان الواقع ان الخصم كان غائباً وجب اعتبار الحكم غيايياً المحككة :-

« حيث ان وصف القاضى للحكم بأنه غيايى أو حضورى لا يؤثر على الواقع بل العبرة بما حصل فى اثناء سير الدعوى بالفعل .

« وحيث ان المستأنف حضر عنه وكيل

ثلاث دفع بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ و ١١

مارس سنة ١٩٢٠ و ١٣ مايو سنة ١٩٢٠

« وحيث ان الحكم يعتبر قانوناً حضورياً

ولو لم تحصل مرافعة من المستأنف واذا يكون

ميعاد الاستئناف قد مضى والاستئناف غير

مقبول شكلاً »

(استئناف دولة الشريف على باشا عبد الله امير مكة السابق وحضر عنه حضرة صاحب العزة الاستاذ الشيخ على ناصر بك المحامى ضد حضرة صاحب العزة الاستاذ عزيز خانسكى بك المحامى الحاضرة بالجلسة حضرة الاستاذ محمد زكى على افندى المحامى للمرة ٨٤٦ سنة ٣٩ قضائية (دارة مسالى احمد طلعت باشا وجناب مسيو سودان وصاحب العزة فوزى المطيعى بك)

٤١٤

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤

بيع . عربون . نقض العقد . تنفيذ العقد .

القاعدة القانونية

١ - اذا كان الوعد بالبيع مقروناً بعربون فلاسكل من المتعاقدين الحق فى نقض ما تم من جهة، فان كان هو الذى دفع العربون ضاع عليه عربونه، وان كان هو الطرف الثانى الذى قبضه يردده للطرف الآخر ضعفين . إذ دفع العربون وسيلة جري عليها العرف لىتمكن كل واحد من الطرفين من نقض الصفقة فى مقابل ضياع العربون عليه

٢ - اذا قد أحد الطرفين العقد ولو

فى بعض احكامه سقط حقه فى العدول عن

الصفقة ووجب عليه تنفيذ تعهده كاملاً

المحككة :-

« حيث انه بمقتضى عقد البيع الابتدائى

المؤرخ ٦ مارس سنة ٩٢٠ باع عثمان صبرى

بك الى الشيخ على خليفه قنديل ومحمد افندى

حسن حسونه ١٦ منها و ٢٢ قيراطاً و ٢٧

فدانا يزمام ناحية شبرا سندى بمركز

السنبلاوين نظير مبلغ قدره ٧٧٠ ملياً و ٦١٤٧

جنيهاً دفع منه وقت تحريره ١٣٠٠ جنيهه وتعهد

المشتريان بدفع ٢٠٠٠ جنيهه فى يونيه سنة

١٩٢٠ وبان يدفعها فى اكتوبر سنة ١٩٢٠

الباقى وقدره ٧٧٠ مليم و ٢٨٤٧ جنيهها فان

تأخرا عن دفع القسط الاول فى ميعاده يعتبر

العقد لا غيا ويضيع عليهما مبلغ العربون المدفوع هو ١٣٠٠ جنيه ولا حق لهما في طلبه من البائع، أما لو دفعا القسط الأول فعند دفعه يتحرر لهما عقد البيع النهائي . وفي تاريخ ٦ مارس سنة ٩٢٠ تحررت مصادقة من البائع المذكور على بيع المشتريين المذكورين للاطيان المذكورة الى السيدات امينه وتقوسه كريمي صالح افندي عبد الرحمن وامينه كريمه صالح افندي شوكت بعقد بيع مسجل بتاريخ ٧ يونيه سنة ٩٢٠ وقد قبلن السيدات المذكورات شروط عقد البيع الابتدائي وان لا يكون لهن حق في استرداد الديون، وقد دفعن وقت تحرير المصادقة مبلغ ٧٧٠ مليا و ١٨٤٧ جنيها والباقي وقدره ٣٠٠٠ جنيه تعهدن بسداده في ٣٠ اكتوبر سنة ٩٢٠ وفي حالة التأخير يكون البيع لاغيا ويضيع عليهن مبلغ العربون وهكذا قد حللن السيدات الثلاثة محل المشتريين ووضعن ايديهن على الاطيان المذكورة وفي ١٣٠ اكتوبر سنة ٩٢٠ دفعن السيدات الى البائع ١٣٠٠ جنيه فصار الباقي ١٧٠٠ جنيه اتفق الطرفان على سداده على دفعتين الأولى ٢٠٠ جنيه في ٢٥ نوفمبر سنة ٩٢٠ والثانية ١٥٠٠ في يونيه سنة ٩٢١. فان حصل تأخير في الدفع منهن بعد البيع لاغيا ولا يكون للشترينات الحق في اخذ شيء من ال ١٣٠٠ جنيه الذي دفع كعربون في اول الأمر وينفسخ البيع ويرد البائع اليهن ما دفع اليه غير العربون .

«وحيث مما تقدم يرى ان اتفاق الطرفين على العربون عقد مجرد الوعد بالبيع وتحرير

شروطه الابتدائية المختصة بذلك هو في محله كذا عند اتمام البيع بالصاقه على العقد الصادر من المشتريين الأولين المسجل بتاريخ ٧ يونيه سنة ٩٢٠ وذلك طبقا للداده ١٥٩٠ من القانون الفرنسي التي نصت على ما معناه انه اذا كان الوعد بالبيع مقرونا بعربون فلكل من المتعاقدين الحق في تقض مآتم من جهته فان كان هو الذي دفع العربون ضاع عليه عربونه وان كان الطرف الثاني هو الذي قبضه يردده للآخر ضعفين . فيكون الغرض من دفع العربون وقت تحرير الشروط الابتدائية للدلالة على ان البيع لم يتم بين المتعاقدين فكان العربون قد اتخذته الطرفان وسيلة للوصول الى تقض ما حصل الاتفاق عليه ابتداءيا وهذا هو المبدأ الذي قرره القانون الفرنسي، وقد اتخذت فيه قيمة العربون اساسا لتقدير الجزاء لو استحق الجزاء على ناقض العقد اذ جعل قبوله شبيها بالشروط الجزائي دليلا على جواز الرجوع عند حصول العقد النهائي . . أما دفع المبلغ في الحالة الاخرى فيعتبر دليلا على اتمام العقد بحيث لا يجوز الرجوع في البيع وليس لاحد المتعاقدين فسخه ولا تسري عليه احكام الماده ١٥٩٠ من القانون الفرنسي وحيث يجب خصم مبلغ العربون من اصل الثمن ومن الخطأ تسمية الطرفين له عربونا بعد تسجيل العقد وبعد تقاذه بدفع كثير من اصل الثمن المتفق عليه حيث دفع جميع الاقساط ماعدا قسطا واحدا وهو القسط الاخير البالغ قدره ١٥٠٠ جنيه .

« وحيث انه يستخلص مما تقدم انه متى كان دفع العربون حاصلًا عند تحرير الشروط الابتدائية يكون العربون طبقًا لنص القانون القرآني دليلاً على ان المتعاقدين الخيار في الرجوع في الاتفاق عليه وتقضه لأنه لم يكن انهاءً ولا بيع بات . أما اذا كان الدفع لدى ابرام العقد نهائياً فليس في وسع احد من الطرفين الرجوع فيه .

« وحيث انه ذكر في تعليقات دالوز على المادة المتقدم ذكرها بانه متى كان لكل من طرفي المتعاقدين حق الخيار في الرجوع مع خسارة قيمة العربون فلا يجوز التماضي في ذلك الحق الى اجل غير محدود فان كان محدوداً باتفاق الطرفين فيها ولا دوام للحق الا لغاية الأجل المضروب فان لم يكن ثمة ميعاد سقط ذلك الحق عند التنفيذ لأن التنفيذ يثبت معه نهائياً رضا المتعاقدين بنقدهما ويجعله باتاً لا رجوع فيه - (راجع بند ٣٨ و ٣٩ و ٤١ و ٤٢ صحيفه ٣٣) ومن باشر من الطرفين عملاً من اعمال التنفيذ اعتبر ذلك تنازلاً منه عن حقه في الرجوع ويكون للطرف الآخر حق الخيار في الرجوع مع خسارة العربون عن القدر المتفق عليه أو التنفيذ بما وعد به والقيام بتعهداته .

« وحيث ان السيدات المستأثقات قبلن على التنفيذ باستلام الاطيان المبيعة اليهن وخصوصاً فانهن قد من بدفع اغلب الاقساط من الثمن حيث لم يبق منه الا القليل » ١٥٠٠ جنيه « ففي كل ذلك دلالة على عدولهن عن الرجوع على تركهن الحق في ذلك

(استئناف السيدات امينه وتقوسه كريمي المرحوم صالح افندي عبد الرحمن واخرى وحضر عنهن حضرة الاساذ حليم افندي ابراهيم المحامي ضد عثمان بك صبرى وحضر عنه حضرة محمد افندي زكي على المحامي نمرة ١٠٢٠ سنة ٤٠ دائرة سعادة ابو بكر يحيى باشا وجناب مستر كرى وصاحب العزه شاكر بك احمد)

٤١٥

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤
وقف . استحقاق . نزاع . اختصاص . محكمة شرعية
القاهرة القانونية

المنازعات المتعلقة بالاستحقاق في الوقف
أصلاً أو مقداراً من خصائص المحاكم الشرعية
لا المحاكم الاهلية
المحكمة :-

« حيث أن المرحوم احمد بك شريف الكبير أشهد على نفسه بتاريخ ٢٣ جاد أول سنة ١٣٠٦ بأنه وقف اعياناً مبينة جهاتها ومقدارها بكتاب الوقف وشرط في وقفه هذا شروطاً منها أن من اراد من بناته أو بنات أولاده الذكور أو بنات الذكور من ذريته ونسله وعقبه قبل ايلولة الوقف المذكور للآث من ذريته أن من تزوج وكانت فقيرة يصرف لها من ريع الوقف المذكور ما تستعين به على جهازها بحسب ما يراه الناظر على الوقف المذكور بمعنى انه يصرف لها من ريع الوقف المذكور ما تجهز به الجهاز اللائق بها حسب امثالها .

« وحيث أن الست احسان بناء على ذلك طلبت الحكم بما تستعين به على الجهاز فرفضت المحكمة الشرعية دعواها لأنها لم تكن تزوجت » وحيث أنها لما تزوجت رفعت الدعوى ثانية امام المحكمة الشرعية تطالب ناظر الوقف بمبلغ ١٧٠٠ جنيه لأكمال جهازها

« وحيث أن ناظر الوقف دفع الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لسبق الفصل فيها فرد عليه وكيل المستأنفة بأن القضية الاولى كانت مرفوعة قبل الزواج والآن قد حصل فرفضت المحكمة هذا الدفع .

« وحيث أن المدعى عليه أنكر استحقاق المدعية لشيء من الربيع لأنها غنية وموسرة حيث قبضت مقدم صداقها المذكور بالدعوى وقدره ١٢٠٠ جنيه فلا ينطبق عليها وصف الفقر

« وحيث أن المحكمة الشرعية حكمت برفض هذه الدعوى بحالتها التي هي عليها لأنها كلفت المدعية باثبات دعواها وأمهلت لذلك ثلاث جلسات فلم تأت بدليل مقيد وتقرر اعتبارها عاجزة عن الاثبات .

« وحيث أن هذا الحكم تأيد من المحكمة الشرعية الاستئنافية .

« وحيث أن المستأنفة لم تقتنع بهذا الحكم بل رفعت الدعوى مجدداً أمام محكمة مصر الاهلية حكمت برفضها بناء على ان الحكم صدر من المحكمة الشرعية المختصة

« وحيث أنها استأنفت هذا الحكم طالبة الفأوه والقضاء لها بمبلغ ١٨٠٠ جنيه » وحيث أن وكيل المستأنف عليه دفع الدعوى بأمرين : الأول عدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظرها ، الثاني سبق الفصل في الموضوع .

« وحيث أن دعوى المدعية تنحصر في استحقاقها في ربيع الوقف بناء على أنها فقيرة ومن ذرية الواقف .

« وحيث أن الاستحقاق في الوقف يرجع النظر فيه للمحاكم الشرعية بحسب لائحتها كما أن المحاكم الاهلية ممنوعة من النظر في اصل الوقف وفي المسائل المتعلقة به

« وحيث أن المدعية لا تنكر هذه النظرية ولكنها تقرر أن القضاء باستحقاقها للنفقة في ربيع الوقف اقرار من المحاكم الشرعية بأنها تستحق في الربيع لما تستعين به على جهاز امثالها لأنها من ذرية الواقف وفقيرة .

« وحيث أن الاستحقاق مشروط بأمرين الاول انها من ذرية الواقف وهو مسلم به ، الثاني انها فقيرة .

« وحيث ان هذا الامر الثاني ينكره عليها ناظر الوقف فليس من خصائص المحاكم الاهلية البحث فيه لانه من خصائص المحاكم الشرعية بحسب نصوص لائحتها وبما هو مطابق له من النصوص من لائحة المحاكم الاهلية

« وحيث أنه لذلك يكون قضاء محكمة

وحضر عنها حضرة الاستاذ عطيه افندى وزق الله المحامى
ضد محمد بك احمد الشريف وحضر عنه حضرة طاحب العزة
احمد بك الديوانى المحامى نمرة ٥٥٣ سنة ١٠٠٠ قضاية دائرة
سعادة ابو بكر يحيى بلنا وجناب منكرى وصاحب
العزة شاكر بك احمد

أول درجة بعدم الاختصاص طابق النصوص
القانونية فيكون في محله، وعليه لا محل الآن
للبحث في الدفع الثانى وهو سبق الفصل
في الدعوى «
(استئناف الست احسان هاتم عيسى الشريف

قضايا المحاكم الكلية والجزئية

اثناء سيرها اصاب زراعتة فأحرقها، وحدث
ضرراً بها يجعل مصلحة السكة الحديد مسؤولة
عن تعويض ذلك الضرر مرتكنا في ذلك على
المادة ١٥١ مدنى التى تنص على ان كل فعل
نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله
بتعويض ذلك الضرر

« وحيث انه لا يمكن الأخذ بهذا النص
على اطلاقه لأنه من المبادئ المسلم بها قانوناً
ان لامتسؤولية بتعويض عن امر ناشئ عن
قوة قاهرة، أو بالقضاء والقدر، ومعنى ذلك
ان الشخص لا يعد مسؤولاً الا اذا وقع من
جانبه خطأ أو اهمال ترتب عليه ضرر للغير
« وحيث انه على هذا المبدأ يجب البحث
فيما اذا كانت المستأنفة وقع من جانبها اهمال
أو خطأ تسبب عنه ذلك الحريق الذى يطالب
المستأنف عليه بتعويض الضرر عنه، أو لم
يقع حتى تكون مسئولة أو غير مسئولة
« وحيث انها تقول بأنها قد اتخذت كل
ما يمكن عمله من الاحتياطات الواقية من

٤١٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣

مسؤولية - ضرر - قوة قاهرة - قضاء وقدر -
شرر قطارات السكة الحديد

القاهرة القانونية

انه لا يمكن الأخذ بنص المادة « ١٥١ »
مدنى على اطلاقه إذ من المبادئ المسلم بها
قانوناً ان لامتسؤولية بتعويض عن امر ناشئ
عن قوة قاهرة أو بالقضاء والقدر، وان الشخص
لا يعد مسؤولاً إلا اذا وقع من جانبه خطأ أو
اهمال ترتب عليه ضرر للغير أو لم يتخذ الاحتياط
الكافى لدرء هذا الضرر
المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه بنى طالب
التعويض فى دعواه على ان سبب الحريق
راجع الى تطاير شرر من قاطرة السكة الحديدية

التي بين الاهالي وحاخامباشي الاسرائيليين بصفته المذكورة

٢ - ان المادة ١٨ من الخط الهمايوني خولت للبطريكخانات ورؤساء الطوائف المسيحية « في حالة اتفاق الخصوم » النظر في قضايا الميراث بين اثنين مسيحيين أو اثنين من الرعايا الغير المسلمين، وهذا النص لم يرد على سبيل الحصر بل يتعدى الى كافة الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية بما فيها الوصاية، كما يتضح ذلك من التحريرات السامية التي اصدرها الباب العالي بعد ذلك، ومن ثم فالقرارات الصادرة من الهيئات المذكورة على تلك الصورة تكون معتبرة وملزمة للخصوم ولا يجوز لهم بعدها الالتجاء لسلطة أخرى كالمجالس الحسينية مثلاً ولا يطعن في هذا الاختصاص بعدم صدور أمر عال من الحكومة المصرية بمنح طائفة اليهود مثلاً اسوة بالاقباط الارثوذكس حق النظر في احوالهم الشخصية، إذ ان هذه الامتيازات مكتسبة من الخط الهمايوني والتحريرات السابقة الذكر

الموضوع

قالت المدعية بصحيفة افتتاح الدعوى ان والدها المرحوم عزرا حموي توفي عنها وعن ثلاثة اولاد هم القاصرون المسؤولون بوصايتها والمدعى عليه الرابع وعن زوجته المدعى عليها الثالثة، ومن ضمن ما تركه متعلقات وقهود وبضائع ودين مقداره ٥٦٠ جنيهًا عدا الفوائد على

تطايير الشرر من القاطرات بأن جهزت قاطراتها بأخر طراز من الشباك مما جاءت به الاختراعات الحديثة لهذا الغرض، وانها بما فعلت ترى نفسها غير مسئولة مستندة في اثبات هذا الأمر على ثلاث خطابات صادرة من باشمهندس الوابورات وسواق القاطرة

« وحيث ان المستأنف عليه مع تمسكه بالمادة « ١٥١ » مدنى على اطلاق نصها وهو مالا تفره عليه المحكمة نظراً الى ما تقدم من الاسباب فانه ينكر على المستأنفة اتخاذها الاحتياطات الكافية التي ذكرتها لمنع تطايير الشرر من مداخل القاطرات

« وحيث انه للوقوف على الحقيقة ترى المحكمة ندب خير اختصاصى في الاعمال الميكانيكية لمعاينة القاطرة رقم ٣٣٢ وبيان ما اذا كانت مجهزة بشبكة من آخر طراز، وهل مصلحة السكة الحديد اتخذت كل ما يمكن عمله فنياً من الاختراعات الحديثة للوقاية من تطايير الشرر لمنع الحريق، وللخير اخذ ملاحظات الطرفين وسؤال من يلزم سؤاله بدون حلف يمين وتقديم تقريره بعد ذلك كتابة بما يراه » (استئناف وزارة المواصلات ضد حبيب بك كرنوك نمرة ٤٩١ سنة ٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزم اسماعيل الحكيم بك وحضرتي محمد شري بك ومحمد فتحي بك)

٤١٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٠

اختصاص . يهود . اسرائيلين . مواريث بطريكخانات .

القاعرة القانونية

١ - المحاكم الاهلية مختصة بنظر القضايا

المدعى عليه الثانى بمقتضى كميالات، وعند وفاته تداخل سيادة المدعى عليه الاول فى أمر التركة وجردها فعلاً، وأراد تقسيمها بدعوى ان التوفى تابعاً للحاخاخانة، فعارضته المدعية فى ذلك ورفعت أمرها الى المجلس الحسى الذى أقامها وصية على اخويها القاصرين بمقتضى قرار مؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩١٨ . وبما انه من ضمن التركة منقولات عديدة مينة بالكشف المرفق بصحيفة الدعوى وموجودة تحت يد المدعى عليها الثالثة، وان للمدعية فى المنقولات كما ان لها فى التركة حصة شائعة ويخشى من تبديد المنقولات، فيجوز لها طلب توقيع الحجز عليها . وبما انها بصفتها المذكورة لها ايضاً حق فى باقى موجودات التركة واوراقها موجودة تحت يد سيادة المدعى عليه الاول، ولها ايضاً حصة فى الدين الذى على المدعى عليه الثانى عن نفسها وبصفتها المذكورة قدرها ٣٥٠ جنيهاً عدا الفوائد . وبما ان لها اكبر حصة فى التركة وهى موضع ثقة المجلس الحسى فيجوز تعيينها حارسة على التركة لتحصيل ما لها ودفع ما عليها وايداع الصافى فى صندوق المحكمة لتوزيعه على مستحقيه، والتمست من رئاسة المحكمة اصدار الأمر بتوقيع الحجز التحفظى على ما يوجد طرف المدعى عليها الثالثة من المنقولات والاوراق والنقود والملبوسات والمجوهرات وخلافه حسب المبين بالكشف المرفق بصحيفة الدعوى واحالتها على الجلسة التى تتحدد للمرافعة لسماع المدعى عليها

الحكم بأحقيتها عن نفسها وبصفتها المذكورة لحصتها فى تركة والدها وتسليمها اليها، والحكم بصفة مستعجلة بتعيينها حارسة قضائية على التركة المذكورة وتسليمها اليها لادارتها بكافة الطرق القانونية، وقبض ما لها ودفع ما عليها من الديون وايداع الصافى بخزانة المحكمة لتوزيعه على المستحقين، والزام المدعى عليه الاول بتسليم كافة الاوراق والبضائع والمصوغات وغيرها من اموال التركة التى يكون قد استولى عليها عند تداخله فى شؤون هذه التركة، والحكم على المدعى عليه الثانى بأن يدفع لها ولباقى المدعى عليهم عدا الاول مبلغ ٥٦٠ جنيهاً مصرياً وفوائده بواقع المائة تسعة من تاريخ الاستحقاق الموضح بالسكيالات الموجودة تحت يد المدعى عليه الاول، والزام من ترى المحكمة الزامه بالمصاريف واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة، وتاريخ ٣٠ يوليى سنة ١٩١٨ رفض حضرة رئيس المحكمة طلب توقيع الحجز التحفظى لعدم تقديم المستندات، وقد أجليت الدعوى على جلسة المرافعة لنظرها، وفيها بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩١٩ دفع وكيل المدعى عليها الثالثة بعدم قبول صحيفة الدعوى لعدم ذكر قيمة المطلوب، وقد تأجل النطق بالحكم لجلسة يوم ١٦ يوليى سنة ١٩١٩، وفيها قررت المحكمة فتح باب المرافعة بناء على الطلب المقدم من وكيل المدعية، وبجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ دفع الحاضر عن الحاخام بعدم اختصاص هذه

المحكمة لأن الخاخانة تابعة لدولة اجنبية ،
وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة
حضوريا برفض الدفع الفرعى واختصاص
المحكمة بنظر الدعوى ، وبجلسة المرافعة المحددة
أخيراً لنظر هذه الدعوى سمعت المحكمة أقوال
وطلبات طرفى الخصوم

المحكمة : -

عن الرفع بعدم قبول الدعوى من

المدعية بصفتها وصية على نفوسها

القاصرين ايلي ومراد

« حيث أن خاخانة الاسكندرية والست
صالحة طلبتنا الحكم بعدم قبول الدعوى من
المدعية بصفتها وصية لسبق اتفاق المدعية
مع الست صالحه على حصر التركة بمعرفة
الخاخانة ، وعلى تنصيب الست صالحه ، وقالنا
ان حكم مجلس حسبي الاسكندرية الذى صدر
بعدئذ باقامة المدعية وصية لا يحتاج به .

« وحيث انه للفصل فى هذا الدفع يجب
معرفة أى الحكيم واجب الاحترام ، حكم
الخاخانة بتنصيب الست صالحه وصية على
ولديها القاصرين ، ام قرار المجلس الحسبي
بتنصيب الست المدعية وصية عليهما .

« وحيث ان الخط الهايونى الصادر فى
١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ نص فى المادة ١٨ بأن
الدعاوى الخصوصية مثل دعاوى الميراث سواء
كانت بين اثنين مسيحيين او اثنين من الرعايا
الغير مسلمين يجوز ان تنظر بناء على طلب

الخصوم امام البطريكخانات او رؤساء
الطوائف او مجالس الطوائف
« وحيث ان النص بالمادة المذكورة لم
يرد على سبيل الحصر بل ورد على سبيل
التشيل ، فتتصرف عبارة «الدعاوى الخصوصية»
الى كل دعاوى الاحوال الشخصية المتعلقة
بغير المسلمين .

« وحيث ان التحريرات الصادرة من
الباب العالى فى ٢٣ جمادى آخر و ٢١ شعبان
سنة ١٣٠٨ اشارت الى مسألة الوصاية بأنها
وان كانت من الأمور الخصوصية الا ان
للبطريكخانات ان تنظر فيها ، ومتى صدقت
عابها تكون معتبرة .

« وحيث ان الامر الصادر من الباب
العالى فى ٧ صفر سنة ١٢٧٨ نص على انه اذا
كان الايتام ليس لهم وصى ولا ولى فيجب
انتداب وصى عليهم من معتمدى ملتهم .

« وحيث ان عدم صدور امر عال من
الحكومة المصرية بمنح طائفة اليهود النظر فى
احوالهم الشخصية اسوة بالاقباط الارثوذكس
لا يمنع افراد الطائفة المذكورة من التمتع
بالامتيازات التى اكتسبوها بموجب الخط
الهايونى والمذكرة الايضاحية والاوامر
والتحريرات الصادرة من الباب العالى

« وحيث ان الاعتراض بان الخاخانة
ليس لها ان تنظر الا المسائل التى يتفق فيها
جميع الورثة على اختصاصاتها مدفوع بان الست
لوزير التى تبدي هذا الاعتراض سبق ان
اتفقت مع الست صالحه بكتابة توقيع عليها منها

على تحويل الخاوخانة حق حصر التركة ووضع
الاختام وبيان حصة الورثة وتنصيب الست
صالحة على ولديها ابلى ومراد (انظر المستندات
المقدمة من الخاوخانة بالحفاظة المودعة بملف
الدعوى تحت نمرة ٧ من ١ الى نمرة ١٣) ولم
يعارض احد من باقى الورثة فى هذا الطلب

« وحيث ان الست لوز لم يكن لها بعد
هذا الاتفاق، وبعد ان أصدر مجلس الخاوخانة
حكماً فى اول أغسطس سنة ٩١٧ بتعيين
الست صالحة وصية على القاصرين ان تلتجىء
الى مجلس حسبي الاسكندرية لطلب اقامتها
وصية، وقد قضت المحاكم المختلطة بانه لا يجوز
الرجوع عن مثل هذا الاتفاق مطلقاً
والالتجاء الى سلطة اخرى

(أنظر الحكم المدرج بمجموعة احكام العشر
سنوات الاولى تحت نبذة ٣٠٣٨ والحكمين
المندرجين بمجموعة احكام العشر سنوات
الثانية تحت نمرة ٢٧٤٩ ونمرة ٢٧٥٠)

« وحيث ان القول بان محمد افندى
عبد الهادى لم يؤخذ رأيه فى عرض النزاع
على الخاوخانة وان القصر لم يؤخذ رأيهم
مدفوع بان محمد افندى عبد الهادى على
فرضانه وارث لم يبدأية معارضة فى اختصاص
الخواوخانة، وليس من الممكن اخذ رأي
القصر فى مثل هذه الحالة.

« وحيث مما تقدم جميعه يكون الحكم الصادر

من مجلس حسبي الاسكندرية لا يلتفت اليه
ولا يكون للدعية أى صفة عن القصر . «
(قضية الست لوز ليقى حوى عن نفسها وبصفته اوصية
على اخوها القاصرين ابلى ومراد ضد صاحب السيادة الخاوخان
باردالو بصفة سيادته خاوخانى الاسرائيلين بالاسكندرية
والخواجة موسى ليقى حوى والست صالحة بنت عزرا ديان
ومحمد افندى عبد الهادى نمرة ١٨٩٥ سنة ٩١٨ .
صدر هذا الحكم برئاسة حضرة على عبد الرازق بك.
وبحضور حضرتى يوسف فهمى بك وظاهر نور بك)

٤١٨

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣

حيوانات مستأنسة . قتلها . تسميمها . تعريضها . حياة
المالك . مادة ٣١٢ عقوبات .

القاعدة القانونية

١ - نصت المادة « ٣١٢ » عقوبات على

معاينة من يقتل عمداً بدون مقتضى أو يسم من
الحيوانات المستأنسة غير المذكورة فى المادة
« ٣١٠ » أو يضربه ضرراً كبيراً . وقد عرّف
علماء القانون الحيوانات المستأنسة بأنها هى التى
تعيش تحت ملاحظة الانسان وتربى وتتغذى
وتسكن بعنايته، وهذا التعريف يشمل الكلاب
والقطط والطيور الداجنة كالديوك والفراخ
وما شابه ذلك

٢ - ان حماية المالك لا تبرر قتل حيوان
من أجل حبوب قليلة منتشرة بالارض فى وسع
المالك المحافظة عليها بدون احتياج الى قتل
الحيوان، فمن قتل فرخة تلتقط حبوباً من الارض

بدعوى حماية ملكه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ويجب معاقبته

المحكمة :

« حيث ان محكمة اول درجة ذهبت في اسباب حكمها الى ان الفرخة لا تعتبر من الحيوانات المستأنسة وان قتلها ينطبق على المادة ٣٤٢ مخالفات التي تعاقب على اتلاف المنقولات

« وحيث ان المادة ٣١٢ نصت على عقاب من يقتل عمداً بدون مقتض أو يسم حيواناً من الحيوانات المستأنسة بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات « وحيث ان علماء القانون عرفوا الحيوانات المستأنسة بأنها هي التي تعيش تحت ملاحظة الانسان وتربي وتتغذى وتتكون بعنايته « انظر نبذة ٤٦ صحيفة ٢٩٩ من الجزء الثاني للعلامة جرسون في تعليقاته على المادة ٤٥٤

« وحيث ان هذا التعريف يشمل الكلاب والقطط والطيور الداجنة كالديوك والفراخ وما شابه ذلك « انظر في هذا الصدد نبذة ٩ و ٦ من تعليقات دالوز على المادة ٤٥٤ من القانون الفرنسي « ، ويؤخذ من تعليقات جرسون على المادة المذكورة ان الطيور المنزلية لاشك في كونها تدخل في مفهوم الحيوانات المنزلية

« وحيث ان ارتكان محكمة اول درجة على ان الطيور الداجنة كان منصوباً عنها صراحة في

المادة ٣٣٠ عقوبات القديمة ، وان حذفها من النص الجديد والاقتصار فيه على ذكر الحيوانات المستأنسة مما يخرج الطيور الداجنة من حكم المادة ٣١٢ الجديدة مدفوع بأن عبارة «حيوانات مستأنسة» عامة تشمل انواع كثيرة منها الطيور الداجنة، وقد اصاب المقتن في الاقتصار في النص الجديد على عبارة حيوانات مستأنسة

« وحيث انه ثابت من التحقيقات ان المتهمه تعمدت الجريمة لأن الفرخة اكلت بعض الحب من جرنها

« وحيث ان حماية الملك لا تبرر قتل حيوان من اجل حبوب قليلة منتشرة بالارض كان في وسع المتهمه المحافظة عليها بدون احتياج الى قتل الفرخة ، وان عقاب المتهمه ينطبق على المادة ٣١٢ عقوبات، والمحكمة ترى من ظروف الدعوى وحالتها ايقاف تنفيذ العقوبة طبقاً للمادة ٥٢ عقوبات «

(قضية النياة العمومية ضد ام احمد بنت احمد ابو الحسن نمرة ٤٤٢٤ استئناف طنطا سنة ٩٢٣ . دائرة حضرات اصحاب العزة على بك عبد الرازق و ابراهيم فرزى بك وسيمون كراسو بك)

ملاحظة

نشر الحكم الجزئي الذي حكمت المحكمة بالغائه اتماماً للفائدة .

المحكمة - :

« حيث انه بعد ان سمعت المحكمة الدعوى بالوصف الذي قدمته النيابة ، وهو ان المتهمه

« وحيث انه بالرجوع الى المادة ٣٣٠ عقوبات القديمة وهي التي تعدلت الى المادتين ٣١٠ و ٣١٢ ع يرى ان المادة المذكورة كانت تنص ضمن مانصت عليه على معاقبة من قتل الحيوانات الداجنة *animaux de basse-cour* أو المستأنسة *domestiques*» (راجع النص الفرنسي القديم لهذه المادة)

« وحيث ان النص الجديد اقتصر على ذكر الحيوانات المستأنسة فقط في المادة ٣١٢ عقوبات *animaux domestiques* » وحيث ان في هذا الاغفال اخرجنا للحيوانات والطيور الداجنة من حكم هذه المادة

« وحيث انهم عرفوا الحيوانات والطيور الداجنة بأنها هي التي تألف البيوت وتقيم بها وذلك من دجن بالمكان اى قام به » وحيث ان الحيوانات المستأنسة هي التي تستأنس بالانسان ولا تفزع منه ، وهي ضد الوحوش التي لا تستأنس به وتستوحش عنه » وحيث انه يؤخذ من هذا ومن نص عبارة المادة ٣١٠ عقوبات انه انما اريد في تلك المادة فصيلة مخصوصة من الحيوان هي دواب الركوب والجرب والحمل ونحوها مما يستخدم في قضاء مصالح الانسان ومهام الحياة اذ الاضرار بها لا يقتصر على صاحبها وانما يتعداه الى تلك المصالح العمرانية ، ولذا اراد المشرع ان يحيطها بشئ من عنايته » وحيث انه مما يؤيد ذلك ايضا ماورد

تسببت بغير عمد في قتل فرخة ام السعد محمد ابو جيل ، عدلت النيابة وصف التهمة وطلبت تطبيق المادة ٣١٢ عقوبات باعتبار ان التهمة قتلت عمداً وبدون مقتض فرخة ام السعد محمد ابو جيل المذكورة

« وحيث ان الواقعة بهذه الصفة جنحة خارجة عن اختصاص محكمة المخالفات

» وحيث ان التهمة لم تعارض في مماع الدعوى بوصفها الجديد في نفس الجلسة ثم انكرت مانسب اليها وصممت على دفعها الاول » وحيث ان محل البحث هنا هو هل الفرخة من الحيوانات المستأنسة التي ورد ذكرها في المادة ٣٤٢ ع ام لا؟ وهل اراد القانون حمايتها بهذا النص أو حماية حيوانات اكبر شأن منها

« وحيث ان المادة ٣١٠ ع نصت في الفقرة الأولى منها على عقاب كل من قتل عمداً بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب او الجرب أو الحمل أو اى نوع من انواع المواشى أو اضربه ضرراً كبيراً، ثم نصت في الفقرة الثانية منها على عقاب من استعمل السم ضد هذه الحيوانات ، وازافت اليها الاسماك التي نوهت اليها تلك الفقرة

» وحيث ان المادة ٣١٢ عقوبات التي تلت المادة ٣١٠ ع نصت على عقاب كل من تعرض لقتل أو مسم حيوان من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣١٠ ع او اضربه ضرراً كبيراً

في النص القديم من ذكر الخيل بالذات قبل ذكر هذه الدواب الماعاً من المشرع الى ذلك النوع من الحيوان الذي اراد حمايته تلك الحماية الخاصة ثم رتب بعد ذلك في المادة ٣١٢ عقوبة اخرى لحماية فصيلة ثانية من الحيوانات المستأنسة اقل شأنًا من الاولى كالغنم والمعز والقطط والكلاب ونحوها وهي ماعبر عنها بالحيوانات المستأنسة غير التي ذكرت في المادة ٣١٠ عقوبات ، تلك التي لم تخرج عن كونها مستأنسة وانما لها اهمية خاصة باعتبار انها تؤدي خدمة عامة تزيد في قيمتها وبالتالي في خطورة الاعتداء عليها

« وحيث ان ما جاء في احكام بعض المحاكم (ومنها حكم محكمة نجع حمادى المدرج بالجمعية الرسمية السنة السادسة صحيفة ٢٣٠) من ان الشاة ليست من الحيوانات المستأنسة فيه اخراج الشىء عن حكم نوعه وتجاوز لا يحتمله التعريف ولا يتفق مع روح المادة ٣١٠ ع ، والظاهر ان هذا الاعتبار جري اليه الخطأ في ادراك كنه الحيوان المستأنس والخروج عن حد تعريفه الى تعريف الحيوان الداجن ، ولذا شذت الشاة عن هذا التعريف شذوذاً جعلها في عداد دواب الركوب والجمر والحمل وهو ما لم يقل به احد

« وحيث ان الفراخ والارانب ونحوها مما يألف البيوت ويقيم بها لا تدخل في عداد الحيوانات المستأنسة وانما هي فصيلة ثالثة اى فصيلة الطيور والحيوانات الداجنة "animaux de basse-cour" التي لم تبلغ على ما يظهر في نظر المقتن مرتبة

غيرها من دواب الركوب والحمل والجمر أو باقى الحيوانات المستأنسة ، والظاهر من حذف تلك الفصيلة اى فصيلة الدواجن من نص المادة ٣٣٠ ع قديمة ان القانون اكتفى في حمايتها بنص المادة ٣٤٢/١ ع التي تعاقب على اتلاف المنقولات المملوكة للغير قصداً "vifs meubles" وقد حكمت المحاكم الفرنسية بأن قتل احد الطيور المملوكة للغير له صفة المخالفة المنطبقة على المادة ٤٧٩/١ ع المطابقة للمادة ٣٤٢/١ ع اهلى (حكم الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية الصادر فى ١١ يناير سنة ١٨٩٦ المنشور فى مجموعة دلولز الدورية جزء اول صحيفة ٣٦٨)

« وحيث ان حكمة هذا التمييز ظاهرة وهي ان هذه الفصيلة من الحيوانات قليلة الاهمية فضلا على ان قوتها الحيوية تتلاشى امام اقل اعتداء عليها ، فلا يجوز عدلا ان يكون الانسان مسؤولا عن ازهاق ارواحها الى الحد الذى نصت عليه المادة ٣١٢ عقوبات « وحيث انه على هذا القياس يكون الفعل المنسوب للتهمة مخالفة منطبقة على المادة ١٣٤٢ ع

« وحيث ان هذه التهمة ليست ثابتة عليها فيتعين الحكم ببراءتها منها عملا بالمادة ١٤٧ جنابات «

(قضية النيابة العمومية ضد ام احمد بنت احمد الحسن نمرة ٢٧ سنة ٢٣ جنح ساير مركز المحلة - اصدر الحكم حضرة موافى بكعلام القاضي وحضرة محمد خلف افدى وكيل النيابة)

٤١٩

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٤

صغير . استمرار وصاية . تصرفات . سن ٢٥ سنة .

التأعير القانونية

الصغير الذي يقضى باستمرار الوصاية عليه بناء على انه بلغ غير رشيد لا يصح ابقاؤه تحت الوصاية الى الأبد، بل يجب ان تنقضى الوصاية عليه حتماً متى بلغ سن الخامسة والعشرين ولو كان غير رشيد، وهذا هو رأى الامام الاعظم ونص المادة ٤٧٨ من كتاب الاحوال الشخصية، فالتصرفات التى تصدر من الصغير (السابق) الحكم باستمرار الوصاية عليه عند ما بلغ سن الثمانى عشرة سنة (تكون صحيحة معتبرة اذا صدرت منه بعد بلوغه سن الخامسة والعشرين المحكمة :

« من حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى بصفتها وصية على ولدها اسماعيل حافظ » ومن حيث ان الأمر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بإنشاء المجالس الحسبية والاوامر العالية المعدلة له لم تنص على تعيين وقت لانقضاء الوصاية على القاصر اذا بلغ غير رشيد وصدر قرار باستمرار الوصاية عليه » ومن حيث انه ليس من المقبول ان يكون استمرار الوصاية غير مقيد بزمان لما فى ذلك من الخطر على المعاملات، كما انه لا يصح ان تتدخل اسباب استمرار الوصاية واسباب الحجر بعضهما فى بعض من غير ضابط، ويجب الوقوف عند حد فاصل بينهما

« ومن حيث ان الامام الاعظم يرى ان الوصاية تنقضى متى بلغ القاصر سن الخامسة والعشرين ولو كان غير رشيد كما جاء فى المادة ٤٧٨ من كتاب الاحوال الشخصية للمرحوم محمد قدرى باشا وهذا نصها :

« اذا بلغ الولد غير رشيد فلا يسلم المال اليه حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة مالم يؤنس رشده قبلها »

« ومن حيث ان اسماعيل افندى حافظ موظف بوزارة المالية ومن مواليد ١٨ أكتوبر سنة ١٨٩٨ وبلغ ٢٥ سنة هلالية قبل ان ترفع المدعية هذه الدعوى فى ٧ ابريل سنة ١٩٢٣ ويعتقد ذلك تكون قد زالت وصايتها عليه » ومن حيث ان قرار مجلس حسبي مصر الصادر فى ١٨ يولييه سنة ١٩١٨ القاضى « باستمرار الوصاية على اسماعيل افندى حافظ والاذن له بكافة التصرفات الشرعية الا ما ينقل ملكية العقار لمدة سنة تحت التجربة » لم يثبت فى اسبابه ان القاصر المذكور بلغ غير رشيد بل ذكر فى تلك الاسباب « ان الوقائع التى قررتها الوصية دليلاً على استئهاه لاستمرار الوصاية لا تقتج الا الخشية من سوء التصرف » ومن ذلك يتضح انه قرار باستمرار الوصاية من باب الاحتياط، واذن تكون صفة الوصاية قد زالت عن المدعية ولا يصح لها والحالة هذه رفع الدعوى بهذه الصفة

« ومن حيث ان المدعية بعد انقضاء سنة التجربة المبينة فى قرار استمرار الوصاية صارت تماثل اسماعيل افندى باعتبار انه رشيد وصار هو يعضى على العقود بجانب امضاء اسوة

باخوته البالغ الرشد كما في عقد القسمة المحرر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ بين ورثة المرحوم مصطفى بك حافظ وبين شريكهم المدعى عليه « ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان محكمة المحلة الكبرى حكمت حضوريا على اسماعيل بك حافظ باعتباره رشيدا بان يدفع الى الشيخ سيد ابو زيد مبلغ ٦٠٠ مايم و ٥٠٠ جنيها باقى ايجار بحكم صادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣ في القضية المدنية نمرة ٤٥٧ »

(قضية السيدة فطمة هانم مظهر ضد الشيخ سيد ابو زيد نمرة ٧٤٧ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد يوسى مكرم بك واسكندر حامى بك ومحمد توفيق درويش بك)

تعليق

ربما كان هذا الحكم اقرب الى قواعد العدل منه الى احكام الشرع . لأن الأمام الاعظم لا يرى فى الاصل الحجر للسفـه . والذي يراهـما تـليـذهـا و قد أخذ بقولها . على أن الصاحبين قالا بأن الوصى يجب عليه ان لا يسلم المال الى الولد غير الرشيد ولو بلغ مائة سنة .

٤٢٠

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣

استئناف . مدعى بحقوق مدنية . تحريك الدعوى العمومية . تبديد اشياء محجوزة . اركانها .

القاعدة القانونية

١ - نصت المادة « ١٧٦ » من قانون تحقيق الجنايات على انه يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بحقوق مدنية فيما يتعلق بمقوقم دون غيرها ، وكذلك

نصت المادة « ٢٢٩ » من القانون نفسه على ان المسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يختص بمقوقمها فقط ان يطعن امام محكمة التقض والابرار فى احكام آخر درجة الصادرة فى مواد الجنابات أو الجنج ، وما دام الشارع قيد حق الاستئناف وحق الطعن بطريق التقض فى الحقوق المدنية دون غيرها ، فليس اذن للمدعى بالحق المدنى ان يحرك باستئنافه أو يطلب تقض الدعوى العمومية ليتوصل الى مناقشة المتهم بأى عقوبة جنائية ، وهذا الرأي يطابق ايضا ما نص عليه فى قانون تحقيق الجنابات الفرنساوى فى المادة « ٢٠٢ » من ان استئناف المدعى المدنى مقبول عن حقوقه المدنية فقط

٢ - ان جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها هى جريمة خاصة تتم بمجرد الامتناع عن تقديم الاشياء المحجوز عليها للتنفيذ أو التصرف فيها واختلاصها أو اقامة العقبات فى سبيل التنفيذ حتى ولو تم ذلك بشكل قضائى وتحت ستار القانون

الحكمة : -

« حيث ان النيابة بعد ان طلبت تأييد الحكم المستأنف عدلت عن ذلك وقالت ان النيابة لم ترفع تقضا عن هذا الحكم وقد قضى ببراءة المتهمين فجاز قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً بالنسبة للدعوى العمومية وفوضت رأى للمحكمة

« وحيث أن المدعى المدنى قال بلسان وكيله بأن تحريك الدعوى العمومية منه برفع الدعوى المدنية يجعل له الحق فى الاستمرار

في تحريكها ومباشرتها الى النهاية . ولما انه حرك الدعوى ورفع تقضاً عن الحكم المستأنف وقضت محكمة النقض بالغاء الحكم المستأنف ولم تنص على ان الالغاء بالنسبة للدعوى المدنية فقط فيكون هذا الالغاء شاملاً للدعوى العمومية ايضاً ويكون الحكم الاستثنائي غير حازماً لقوة المحكوم فيه نهائياً الى آخر ما ابداه بمحضر الجلسة وبالمذكرة المقدمة منه :

« وحيث ان المتهمين دفعوا ايضاً بعدم قبول اي قول من النيابة ولا من المدعى المدني بشأن الدعوى العمومية لأن الحكم الاستثنائي قضى ببراءة المتهمين وقبلته النيابة ولم ترفع عنه تقضاً فاصبح بالنسبة اليها حازماً لقوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ولم تحكم محكمة النقض باعادة القضية للحكم فيها مجدداً الا بالنسبة للحقوق المدنية فقط للأسباب التي ذكرت بمحضر الجلسة وبالمذكرة المقدمة منهم « وحيث أن المادة ٢ من قانون تحقيق

الجنايات نصت على أن الدعوى العمومية بطلب العقوبة لا تقام الا من النيابة العمومية فوضعت بذلك القاعدة العامة التي يسار عليها في اقامة الدعاوى العمومية، ثم جاءت بعد ذلك المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات واجازت للمدعى بالحقوق المدنية في مواد الجنج والمخالفات ان يرفع دعواه مباشرة، وظاهر أن هذا النص ورد على سبيل الاستثناء للقاعدة العامة، كما نص ايضاً صراحة في المادة ٢٣٥

عقوبات على أن دعوى الزنا لا تقام الا برضاء الزوج وقبوله رفعها

« وحيث انه متى تقرر أن حق المدعى المدني في تحريك الدعوى العمومية ورد على سبيل الاستثناء صيانة لحقوقه المدنية وخشية اهمال النيابة أو تهاونها وجب أن يراعى ذلك في تفسير النصوص القانونية التي يستمد منها المدعى المدني حق تحريك الدعوى وحق الاستئناف أو النقض

« وحيث ان المادتين ١٧٦ ، ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات نصتا صراحة على ان الاستئناف يقبل من المدعى بالحقوق المدنية وكذلك الطعن بطريق النقض عن حقوقه دون غيرها، لم يذكر الشارع هذه العبارة الاخيرة عبثاً وانما ذكرها على سبيل الحصر فأبان بذلك عن قصده بجلاء ووضوح وفقاً لما نص عليه قانون تحقيق الجنايات الفرنسي في المادة ٢٠٢ من ان استئناف المدعى المدني مقبول عن حقوقه المدنية فقط

« وحيث انه من مراجعة النصوص القانونية الأخرى تبين بلامراء ان الشارع يرمى دوماً الى تقييد الحق الذي اباحه للمدعى المدني على سبيل الاستثناء، فقد حرمت المادة ١٣٣ جنايات حق المعارضة ومنعته المادة ١٠٧ ج من ابداء طلبات بشأن حبس المتهم او المناقشة في الافراج عنه :

« وقضت المادة ١٧٦ ج بقبول الاستئناف من المدعى المدني على شرط ان يزيد المبلغ الذي يطالب به عن النصاب النهائي للقاضي

الجزئي ، ولو صح ما قيل من ان القانون اباح للمدعى بالحق المدني حق التقاضي امام درجتين لا فيما يتعلق بحقوقه المدنية فقط بل فيما يتعلق بالنتيجة الاستثنائية المترتبة عليه في حالة الدعوى المباشرة من تحريك الدعوى الجنائية وطرحها على بساط البحث لما وضع الشارع القيود المبينة في المواد سالفة الذكر بشأن المدعى المدني الذي لا تكون دعواه الا خاصة بالتعويض الذي يطلبه، فاذا تجاوز طلبه النصاب النهائي للقاضي الجزئي جاز نظر دعواه والا اكتسب حكم القاضي الجزئي قوة الأحكام النهائية وحيل بين الدعوى الجنائية وبين التقاضي امام درجتين، وفي هذا ما يدل دلالة قاطعة على ان الاستئناف الذي يرفع من المدعى المدني يكون قاصرا على دعواه المدنية ، ولذا جعلها الشارع خاضعة لقواعد الاختصاص المبينة في قانون المرافعات :

« وحيث انه مما تقدم يتضح جليا ان حق تحريك الدعوى الذي منحه الشارع الى المدعى المدني لم يقصده به الاصابة بحقوقه المدنية ولم تكن هناك وسيلة لرفع دعواه المدنية أمام المحاكم الجنائية الا بتحريك الدعوى العمومية فهاهي الا ستار تستر وراءه الدعوى المدنية ووسيلة يتوصل بها اليها حتى اذا ما تحركت تلك الدعوى وتسلم غيرها زمامها ووقف حقه في استمالتها واقتصر على حقوقه الخاصة به ، وعلى هذا الرأي اجمعت المحاكم واتفقت اراء الشراح :

« وحيث ان استشهاده المدعى المدني بالمادة

١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعدلة بالقانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ قياس مع الفارق لأن النص في هذه الحالة صريح في ان معارضة المدعى المدني تؤدي الى طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث امام اودة المشورة، وعلة ذلك ان قاضي الاحالة ليس قاضي الموضوع، ومثل المدعى المدني مثل النيابة فلكل منهما الحق في ان يفسح أمامه المجال حتى يصل الى محكمة الموضوع ، كذلك يقال عن الاستئناف الذي يرفعه المدعى المدني عن الحكم الصادر بعدم الاختصاص لأن دعواه المدنية لم يفصل فيها ولم يقل احد بمحرماته من حق التقاضي امام درجتين عن حقوقه المدنية دون غيره مع مراعاة القيود التي وضعها القانون :

« وحيث ان المدعى المدني تمسك بحكم صادر من محكمة النقض والابرار في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ قضى بغير هذا المبدأ ، وهذه المحكمة مع احترامها للهيئة التي اصدرته لا يسمعها الاتفسير القانون تفسيراً يتعارض مع صراحة النصوص المبينة آتفا والتي ليس لها مجال للبس والابهام

« وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة عدم جواز نظر الدعوى الجنائية :

« وحيث انه تبين من الاطلاع على اوراق الدعوى ان المدعى المدني اوقع حجزا على عربة وجوادين ملك مدينته عبد الرحمن ابو الليل تقاذا الحكم صادر لمصلحته بمبلغ ١٧٥ جنيه وتحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ ثم اوقف البيع بناء على

دعوى استرداد رفعها عبد العزيز ابو الليل احد المتهمين وحكم برفضها في ٣١ فبراير سنة ١٩٢١ من محكمة ممالوط الجزئية ، وبعد ان رفع مدعى الاسترداد استئنافا عن هذا الحكم ولم يقيده تمكن المدعى المدني من اعادة اجراءات البيع والتنفيذ وتحدد للبيع يوم ٢٠ يونيه سنة ١٩٢١ :

« وحيث انه في يوم ١١ يونيه سنة ١٩٢١ اعلن المتهم الأول امام محكمة الخط بدعوى رفعها عليه محمد مدني عبد الخالق احد المتهمين يطالبه فيها بمبلغ ٨٠ جنيه بمقتضى سند يستحق السداد في فبراير سنة ١٩٢١ ونص فيه على ان محكمة الخط مختصة نهائيا في الفصل في جميع المنازعات الناشئة عنه وتحدد لنظر هذه الدعوى جلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٢١ وفيها اصطلح الطرفان بأن اقر المدعى على انه استلم من القيمة خمسة جنيهات وتنازل عن خمسة اخرى وتعهد المدعى عليه بدفع السبعين جنيتها الباقية للمدعى فصدقت المحكمة على هذا الصلح وجعلته بمثابة سند واجب التنفيذ ، وفي اليوم الثاني تسلمت صورة تنفيذية من هذا الحكم الى الدائن الذي شرع في اجراءات التنفيذ بالحجز على العربية والجوادرين السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة المدعى المدني وتحدد للبيع يوم ١٨ يونيه سنة ١٩٢١ وفيه تم البيع ورسا المزاد على عبد العزيز ابو الليل بمبلغ ٩٥ جنيتها اودع في خزانة المحكمة :

« وحيث انه يؤخذ من البيانات المتقدمة ان دعوى الخط واجراءات التنفيذ اللاحقة

بها سارت بسرعة غير عادية مع ما في ذلك من مخالفة النصوص القانونية اذ قضت المادة ٨٢ من لائحة الاجراءات امام محاكم الاخطا ان ميعاد حصول البيع سبعة ايام من تاريخ الحجز ولم تستثن من ذلك الا الاشياء المحجوز عليها وتكون قابلة للتلف فان الشارع اجاز تحديد اي وقت لبيعها ولو كان يوم الحجز نفسه وبديهي ان العربية والجوادرين لا تدخل في هذا الاستثناء :

« وحيث انه ثبت ان وهبه غير يال احد المتهمين ووكيل المتهم الأول استلم بنفسه الصورة التنفيذية وكتب بخطه اشارة الاستلام وتسلمت اليه هذه الصورة قبل ان يتختم الحكم من رئيس الجلسة :

« وحيث ان شيخ البلد الذي تولى اجراءات التنفيذ وهو محمد عبد الخالق احد المتهمين سار في اجراءاته بغير التفات الى اعتراض كاتب اول محكمة ممالوط الذي اشار عليه بتأجيل البيع الى ٢٠ يونيه وهو اليوم المحدد اصلا للبيع بواسطة قلم المحضرين بناء على طلب المدعى المدني وقد صدرت اليه اشارة بهذا المعنى يوم ١٧ يونيه من مأمور المركز كما هو ثابت من محضر البيع .

« وحيث ان ما اجراه الشيخ المذكور يخالف لنص المادة ٩٢ من لائحة الاجراءات امام محاكم الاخطا التي تقضى بأنه في مثل هذه الحالة تم اجراءات التنفيذ بواسطة قلم المحضرين على الطريقة المقررة في قانون المرافعات الاهلي

« وحيث أن الشيخ المذكور باجرائه البيع وعدم اطاعته لأوامر رؤسائه الذين اشاروا عليه بتأجيل البيع حتى تتوفر الاجراءات القانونية قد أخل بواجبه وأصبح مسئولاً شخصياً عن نتيجة عمله ولا مسئولية على المديرية

» وحيث ان مازعمه من استشارة بعض المحامين في هذا الامر فانه لا يخلية من المسئولية وعليه وحده تبعة اجماله

« وحيث ان هذه القرائن تكفي للدلالة على ان الاجراءات التي سار فيها المتهمون وانتهت ببيع العربدة والجوادين في يوم ١٨ يونيه سنة ١٩٢١ لم يقصد بها سوى عرقلة تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة المدعى المدني ووضع الموائن في سبيله وتقاديا من التشهير بعائلة المدين لما لها من المكانة في تلك الجهة

« وحيث ان جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها وهي كما قيل بحق جريمة خاصة تم بمجرد الامتناع عن تقديم الاشياء المحجوز عليها للتنفيذ او التصرف فيها واختلاسها او اقامة العثرات في سبيل التنفيذ ولو تم ذلك بشكل قضائي وتحت ستار القانون

« وحيث ان نية التبديد متوفرة لدى المتهمين من الاعمال الآتفة الذكر ويؤخذ من مجموع التحقيقات ان هذا العمل تم باتفاق المتهمين معاً، وترى المحكمة ان المدعى المدني محق في طلب التعويض الا ان الاشياء

المحجوز عليها بيعت بثمن مناسب كما رأت ذلك محكمة اول درجة ، فترى المحكمة انه لم يحصل للمدعى المدني ضرر جسيم من جراء ذلك وتقدر التعويض بمبلغ عشرة جنيهات »

(قضية النيابة العمومية وكوستى انجليو مدع بحق مدنى ضد الشيخ عبد الرحمن حسن وآخرين نمرة ٥٩٢ سنة ١٩٢١ جنح مستأنفة . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد بك نصار وحسن مصطفى ثابت بك واسكندر حنا دميان بك)

تعليق

(راجع البحث الذى نشرته المجلة بقلم حضرة الاستاذ حامد بك فهمى المحامى فى « استئناف المدعى بالحق المدنى واثره فى الدعوى العمومية وطلب الموضوع والفصل فيه بمعرفة المحكمة الاستئنافية » بعدد نوفمبر سنة ١٩٢٣)

٤٢١

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه أول يولييه سنة ١٩٢٢

وكالة . اتعاب . تقديرها . انخداع . اكراه

القاعدة القانونية

ان المادة « ٥١٤ » من القانون المدنى التى تخول القاضى الحق فى تقدير اتعاب الوكيل المتفق عليها هى استثناء للقاعدة التى تقضى بأن الاتفاق قانون المتعاقدين فيجب على المحاكم ان لا تعمل بحكم هذا الاستثناء إلا اذا كانت

الاتعاب باهظة وانخدع الطرفان انخداعاً كلياً عند تقدير الجهود اللازمة لتنفيذ التوكيل أو كان هناك اكراه ادبي عند اعطاء التوكيل الوقائع : -

رفع المستأنف هذه الدعوى أمام محكمة ديروط الجزئية الاهلية ضد المستأنف عليه طلب فيها الحكم بألزام المستأنف عليه بمبلغ خمسين جنيهاً مصرياً مع اتعاب المحاماة والمصاريف بحكم مشمول بالنفاذ الموقت وبلا كفالة قائلاً ان هذا المبلغ هو قيمة اتعابه في قضيتي جنح ترافع فيهما كطلب المستأنف عليه، والمحكمة المشار اليها حكمت في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٢ حضورياً برفض دعوى المستأنف وألزمته بمصاريفها، فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ طالباً الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وألزام المستأنف عليه بمبلغ خمسين جنيهاً مصرياً مع مصاريف الدرجتين واتعاب المحاماة، وبالجلسة اصروا وكيل المستأنف على هذه الطلبات، والحاضر عن المستأنف عليه طلب التأييد وارتكن كل منهما على ما أبداه بدفاعه

المحكمة :-

« حيث ان المستأنف حصر طلباته في النقط الآتية :

١ - إلزام المستأنف عليه بمبلغ ٣٢ جنيهاً باقى الاتعاب المتفق عليها

٢ - اربعة جنيهاً مصاريف انتقاله هو لمباشرة القضية وكتبه الى ديروط للاطلاع ٣ - ١٤ جنيهاً باقى الاتعاب في دعوى اللجنة المباشرة. فيتعين البحث في كل طلب على حدة

عن باقى الاتعاب المتفق عليها وقدره « ٣٢ » جنيهاً

« حيث ان المستأنف يتمسك بعقد الاتفاق الرقم ١١ فبراير سنة ١٩٢١ الذي تعهد فيه المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف ٤٠ جنيهاً عند حفظ الدعوى أو الحكم بالبراءة، وقد حكم في الدعوى ببراءة الموكلين عدا اثنين تنازل المستأنف عن مقابل ما يخصهما من الاتعاب ولذلك قصر طلبه على مبلغ ٣٢ جنيهاً « وحيث ان وكيل المستأنف عليه تمسك بالمادة ٥١٤ من القانون المدنى وطلب تعديل الاتعاب الى الحد اللائق

« وحيث ان هذه المادة لا أصل لها في القانون الفرنسى وانما هى مستمدة من قضاء المحاكم الفرنسية التى اجمعت على ان للمحاكم السلطة المطلقة في تقدير الاتعاب مخالفة في ذلك اراء شراح القانون الفرنسى المدنى انفسهم لأن هذا الرأى قد يهدم مبدأ قانونياً ثابتاً وهو ان الاتفاقى قانون المتعاقدين ولأنه لا يرتكز على مبدأ قانونى يصح اسناده اليه وكل ما قالوه

في ذلك انه يجوز ان يكون جاء من باب التوسع في المبدأ الثابت الذي بموجبه يحق للمحاكم تقرير اجر الوكيل عند ما يغفل عقد التوكيل النص على هذا الأجر « راجع كتاب العلامة بلايول في شرح القانون المدني جزء ثان ص ٦٩٩ فقرة ٢٢٣٦ الطبعة الثامنة »

« وحيث انه وان أخذ القانون المصري بهذا الرأي إلا ان آراء الشراح لم تقرر ايضاً ولذلك فانه رغماً من صراحة النص فانهم اتفقوا على عدم الأخذ به إلا اذا كانت الاتعاب باهظة وكان هناك حرج واعانت عند التوكيل أو انخدع الطرفان انخداعاً كلياً عند تقدير الجهود التي يستلزمها عقد التوكيل « راجع في ذلك كتاب شرح القانون المدني للرحوم فتحى باشا زغلول ص ٢٩٧ وكتاب المسير دوهلتس جزء ثالث ص ٧٣ فقرة ٤٨ وما يليها » وقد أخذت بذلك المحاكم المصرية فسارت على هذا الرأي وقضت بأن هذه المادة هي استثناء للقاعدة العامة « الاتفاق قانون المتعاقدين » وانه يجب على المحاكم ان لا تعمل بحكم هذا الاستثناء إلا في مثل الحالة التي وضعت له وهي ان يكون هناك احراج أو غت ويكون الموكل في حالة تشبه حالة الاكراه الأدبي « راجع في ذلك حكم محكمة مصر الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٠٠ تعليقات جلاد بك على المادة ٥١٤ مدني »

« وحيث انه متى تقرر ذلك يتعين البحث فيما اذا كان الأجر المتفق عليه باهظاً أولاً وهل كان هناك احراج لمركز الموكل أو لا » وحيث انه يجب أولاً بيان المقصود من لفظة باهظ فانه كما يستفاد من معنى هذا اللفظ لا يمكن القول بأن الاتعاب باهظة الا اذا كانت تزيد زيادة فاحشة عن الحد اللائق بحيث تنعدم النسبة بينهما

« وحيث انه لا نزاع أولاً في ان لكل انسان الحرية التامة في تقدير اتعابه ومجهوداته بالتقدير الذي يقدره سواء من جهة كرامة نفسه أو تعب وجهده ولذلك فان اختلاف النظر في التقدير لا يكفي للقول بأن الأجر باهظ

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان المحكمة ترى من ظروف الدعوى وأخصها ان المستأنف وهو مقيم باسيوط قبل ان يترافع عن عشرة متهمين أمام محكمة ديروط وان هذا العمل يكافئه مشقة السفر الى ديروط جملة أيام يحضر فيها التحقيق ثم يترافع فيها وفي هذه الأيام يترك مكتبه واعماله باسيوط للتفرغ لهذه القضية وان القضية أخذت تتداول في التحقيق بين البوليس والنيابة أربعة أشهر من ١١ يناير سنة ١٩٢١ ولم يفصل فيها من المحكمة إلا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ ومن ذلك كله ترى المحكمة ان الأجر المتفق عليه وقدره ٨٠ جنياً بين معجل ووجل ليس يباهظ مطلقاً

« وحيث انه لا محل أيضاً للقول بأن الموكل اخرج أو اكره على قبول هذا التوكيل لأن الثابت ان هذا الموكل اهتم بالدعوى اهتماماً كلياً ومن مبدأ الأمر وكل عنه اثنين من المحامين » غالى افندى بولس المقيم ببلوى وشفيق افندى حنا المقيم بديروط « ولما سارت القضية في التحقيق حضر لاسيوط واتفق مع المستأنف هذا الاتفاق موضوع الدعوى ثم لم يكتف بذلك بل وكل اثنين آخرين فثل هذا الرجل الذى يوكل عنه وعن زملائه خمسة من المحامين ليرافعوا عنهم فى دعواهم لا يمكن ان يقال انه اخرج أو اكره وأما قوله فى التحقيق الذى حصل أمام حضرة رئيس النيابة عند نظر الشكوى المقدمة من المستأنف ضد بعض حضرات المحامين ان المستأنف أوهمه انه يستطيع قتل الملاحظ أو سجنه فهو قول يظهر ان المستأنف عليه لم يقصد به إلا عدم دفع باقى الاتعاب وذلك لأنه لم يتقدم دليل على هذا القول ولأنه لو كان المستأنف لم يقبل التوكيل إلا لهذا الغرض لما اهتم بنفس الدعوى ولقصر اهتمامه على الموضوع الذى يدعيه المستأنف عليه ، والثابت من الاوراق ان المستأنف حضر بالدعوى أثناء سير التحقيق وبالمحكمة وأدى الواجب عليه حق الأداء.

« وحيث انه لذلك كله ترى المحكمة ان لا اخراج ولا اكره والعقد ملازم للمستأنف

عليه ومتى تقرر ذلك يتعين الزام المستأنف عليه باقى الاتعاب

« عن مصاريف الانتقال الى ديروط »

« حيث انه تبين مما تقدم ان العقد ملازم للمستأنف عليه وتبين من مراجعة هذا العقد ان المستأنف عليه تعهد بأن يدفع للمستأنف مصاريف انتقاله فيتعين الزامه بهذه المصاريف ايضاً

« وحيث ان المستأنف عليه قال انه دفع للمستأنف مبلغ خمسة عشر جنهماً فى نظير انتقاله لمصر لتقديم شكوى لوزارة الداخلية ولا حق له فى احتسابها، وذهب الحاضر عن المستأنف عليه انه ليس لمحام الحق فى احتساب هذه المصاريف لأن العمل خارج عن مهمة المحامى وانه كان الواجب على المحامى انتظار فراغ النيابة من التحقيق

« وحيث ان مهمة المحامى هى الدفاع عن حقوق موكله بالطرق المشروعة ودفع ما يراه حائقاً بهم من الظلم وليس ما يمنع ابدأً محامياً من تقديم شكوى للجهة الادارية خصوصاً اذا رأى وكانت الظروف تساعد على رأيه ان تقديم الشكاوى السابقة للمديرية وللنيابة لم تأت بالنتيجة التى كان ينتظرها، ولا ريب فى ان تقديم الشكوى للوزارة وهى الجهة الرئيسية العليا للملاحظ الذى كان متهماً فى الدعوى قد يفيد مصلحة التحقيق

« وحيث انه فوق ذلك فان المستأنف عليه دفع بنفسه للمستأنف هذه المصاريف على انها مصاريف انتقاله لمصر لتقديم هذه الشكوى فليس له بعد ذلك أى حق فى استردادها »
« وحيث انه متى تقرر ذلك لا محل للالتفات لطلب المستأنف عليه المذكور

عن الطلب الثالث

« بقى اتعاب اللجنة المباشرة ١٤٥ جنيتها »

« حيث ان الطرفين لم يتفقا على تقدير هذه الاتعاب

« وحيث ان المحكمة ترى من ظروف الدعوى ومن ان هذه القضية هى فى الواقع جزء أو فرع من الدعوى الأصلية ولم تكلف المستأنف أى مجهود خاص ومن انه حكم فيها بالبراءة ، من ذلك كله ترى المحكمة الاكتفاء بمبلغ الست جنديات التى استولى عليها المستأنف »
(استئناف حضرة الاستاذ امام فهمى بك المحامى ضد الخواجه مرقس خليل نمرة ٤٠٠ سنة ١٩٢٢ . دائرة حضرات احمد مختار بك وسيمون كراسو افندي وعمد على افندي)

٤٢٢

محكمة الازبكية الجزئية

حكم تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣

تزوير . المحاكمة الجنائية بمد الدعوى المدنية . عدم جواز تحديد الدعوى العمومية . جواز . عدم جواز سقوط الدعوى . ٣ ستين .

القاعدة القانونية

١ - اذا طعن الخصم بالتزوير فى ورقة

امام المحكمة المدنية فلا يجوز له بعد السير فى دعواه مدنياً ان يرفع دعوى التزوير مباشرة أمام محكمة الجتح ولو ضم اليها دعوى استعمال الورقة المزورة المرتبطة بها لأن المادة « ٢٣٩ » من قانون تحقيق الجنايات قضت بأنه اذا رفع أحد طالبه الى المحكمة مدنية كانت أو تجارية فلا يجوز له ان يرفعه الى محكمة جنائية بصفته مدعياً بمحقوق مدنية

٢ - ان المدعى بالحق المدنى لا يستطيع تحريك الدعوى العمومية إلا اذا كان له فى الاصل حق فى رفع دعواه المدنية . فاذا كانت دعواه المدنية غير مقبولة بالنسبة للجريمة ما فالدعوى العمومية لا تتحرك بالنسبة للمتهم فى الجريمة المذكورة ، ويتعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى العمومية

٣ - اذا بقيت القضية موقوفة مدة ثلاث سنوات لم تحصل فى اثنائها اجراءات قضائية سقطت الدعوى العمومية بالنسبة للجريمة المحكمة :-

« حيث ان محامى التهم دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق اختبار المدعى الطريق المدنى وبسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية لمضى ثلاث سنوات

« وحيث انه ثبت من الاطلاع على اوراق القضية المدنية نمرة ٧١٧ الازبكية سنة ١٩١٧ ان التهم قدم فى أثناء سير اجراءات البيع التى

اتخذها ضده المدعى في القضية المذكورة ايضالاً
 طعن فيه المدعى بالتزوير وأعلن المتهم بأدلته
 بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ وقضت المحكمة
 المدنية بقبول الدليل الأول من أدلة التزوير
 وندبت خبيراً للمضاهاة ثم أوقفت دعوى التزوير
 حتى يفصل في الشكوى التي قدمها المتهم وادعى
 فيها بتغيير الورقة المطعون فيها بالتزوير

« وحيث ان المدعى بالحق المدني رفع
 بعد ذلك هذه الدعوى مباشرة وطلب في
 عريضتها المعانة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩١٨
 معاقبة المتهم بالمواد ١٨٣ و ٢٦٢ و ٢٦٤
 عقوبات لتهمة بتزوير الايصال السابق ذكره
 واستعماله ولأبلاغ النيابة كذباً مع سوء القصد
 في حق المدعى بأنه سرق ذلك الايصال

« وحيث ان المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق
 الجنايات تقضى بأنه اذا رفع أحد طلبه الى
 المحكمة المدنية أو التجارية لا يجوز له ان يرفعه
 الى محكمة جنائية بصفته مدع بمحقق مدنية

« وحيث انه بناء على ذلك لا يجوز للمدعى
 بالحق المدني بعد ان رفع دعوى التزوير الى
 المحكمة المدنية ان يرفعها مباشرة أمام محكمة
 الجنح مع دعوى الاستعمال المرتبطة بها ويتعين
 اذن الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة
 للتزوير والاستعمال

« وحيث ان الدعوى المدنية تابعة للدعوى
 الجنائية، ولذا فان المدعى بالحق المدني لا يستطيع

تحريك الدعوى العمومية إلا اذا كان له حق
 في رفع دعواه المدنية، ولما كانت دعواه المدنية
 غير مقبولة بالنسبة للتزوير والاستعمال فالدعوى
 العمومية لم تتحرك بالنسبة للتهمتين المذكورتين
 ويجب الحكم بعدم جواز نظرهما

« وحيث ان دعوى البلاغ الكاذب
 منفصلة عن دعوى التزوير ولم يسبق رفعها الى
 المحكمة المدنية فيجوز رفعها مباشرة الى المحكمة
 الجنائية ويتعين اذن الحكم بقبولها

« وحيث انه ثبت من الاطلاع على
 الاوراق ان الحكم الغيابي المعارض فيه اعلن
 في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ وعارض فيه المتهم
 في التاريخ نفسه، ثم اوقف نظر المعارضة بتاريخ
 ٢١ مارس سنة ١٩٢٠ وبقيت موقوفة الى ان
 عجلت باعلان حصل للمعارض بتاريخ ٣ ابريل
 سنة ١٩٢٣ أى بعد مضي مدة تزيد على الثلاث
 سنوات المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى
 العمومية ولذا تكون الدعوى العمومية بالنسبة
 لتهمة البلاغ الكاذب قد سقطت بمضي
 المدة المذكورة

« وحيث ان سقوط الدعوى العمومية
 لا يترتب عليه سقوط الدعوى المدنية فان هذه
 الدعوى لا تسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة
 طبقاً للقواعد المدنية

« وحيث انه لذلك يتعين البحث في

أو عن عدم مراعاة واتباع اللوائح يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فيها »

وهذا الاطلاق والتعميم يدخل حالة تقصير المؤجر في عمل الاصلاحات الضرورية في العين المؤجرة

المحكمة :

« من حيث ان الثابت من تحقيقات القضية وظروفها وشهادة الشهود ان المتهم القائم فعلا بأدارة شؤون المنزل الذي حصلت فيه الحادثة بصفته وكيلًا عن ناظرة الوقف التابع له هذا المنزل قد اهل في اجراء الترميمات الضرورية لصيانته مع قدمه وعلى الرغم من كثرة شكاوى السكان وتكرارها، وترتب على هذا الاهمال سقوط البلكون بالجنى عليها من الدور الثاني سكنها الى الارض فأصبحت برضوض كانت سببًا في الوفاة

« وحيث ان ما يتعلق من دفاع المتهم بالوقائع يرجع الى اثبات مبالغة الجنى عليها وعائلتها في سوء استعمال السكن المؤجر لها الذي حدثت فيه الحادثة وذلك بكثرة صبها المياه على ارضية البلكون ووضع شوالى ازهار فيها فأدى هذا الى تأكل الاخشاب الحاملة لارضية البلكون، ثم بكثرة الدهس على تلك البلكون في ليلتين متاليتين لمناسبة حفلتين اقيمتا في منزل الجنى عليها قبيل الحادثة .

« وحيث انه لا يمكن التعويل على مثل

موضوع البلاغ الكاذب من الوجهة المدنية »
(ممارسة احمد حسن شلوت في الحكم الصادر عليه في القضية نمرة ٢٠ سايرة سنة ١٩١٨ وتوفيق افندي عبده مدع بحق مدنى . اصدر الحكم حضرة صاحب العزه جندي بك عبد الملك القاضي وبحضور حضرة ابراهيم افندي لطفى وكيل النيابة)

٤٢٣

محكمة اللبان الجزئية

حكم تاريخه ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

اجارة . اصلاحات ضرورية . واجبات المؤجر .
تقصير . مسؤولية . سقوط المنزل . وفاة . قتل خطأ .

القاعدة القانونية

١ - من الالتزامات المفروضة على المؤجر قبل المستأجر عمل الاصلاحات المستعجلة الضرورية لحفظ العين المؤجرة في مدة الاجارة فاذا لم يتم بهذا الواجب وترك العين تهلك أو تلف كان مقصرًا، وكل مقصر مسئول عن نتائج تقصيرة المدنية والجنائية

٢ - اذا قصر المؤجر في عمل الاصلاحات المستعجلة الضرورية لحفظ العين المؤجرة من التلف أو الهلاك وترتب على اهماله سقوط المحل المؤجر وموت المستأجر كان المؤجر مسئولًا جنائيًا طبقًا للمادة « ٢٠٢ » من قانون العقوبات التي نصت على ان « من قتل نفسًا خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئًا عن دعوة أو عدم احتياط وتحرز أو عن اهمال وتخطيط أو عن عدم انتباه وتوقي

هذا الدفاع مع ثبوته لأن ارضية المساكن وما فيها من بلكونات عرضة لان تصب عليها المياه لمناسبات كثيرة اعتيادية من غير ان يكون فيها سوء استعمال البتة ونتيجته دائماً تأكل الاخشاب وتسوسها كما ان من حق المستأجر وضع شوالى الازهار فى البلكون وسقيها بالمياه من غير ان يبنى على ذلك أى مسؤولية عليه، أما القول باقامة المجنى عليها وعائلتها حفلين راقصتين فى المنزل فى ليلتين متاليتين فلا يغنى المتهم شيئاً، لانه لو صح وكانت عدد الزوار والراقصين اكثر مما يحتمل المسكن لسقط سقف الصالة التى كان فيها الرقص أو لسقطت البلكون بالراقصين وقت الرقص وهذا لم يحصل، هذا فضلاً عن انه لم يثبت حصول الرقص فى البلكون لأن باب الصالة الموصل اليها ضيق والبلكون ذاتها ضيقة والباب الى جانب منها ولا يتسنى مع ذلك حصول الرقص فيها

« وحيث انه فيما عدا ذلك فقد بنى دفاع المتهم على خلو مسؤوليته بصفته مؤجراً للحل قبل المستأجر وعلى عدم علمه بحالة البلكون التى سقط جزء منها بالمجنى عليها

« وحيث ان التزامات المؤجر قبل المستأجر واردة فى المادة ٣٧٠ من القانون المدنى ومنها على خلاف الظاهر من منطوقها ان يعمل الاجلحات المستعجلة الضرورية لحفظ الشئ

المؤجر أثناء مدة الاجارة ، لأنه ان لم يتم بهذا الواجب وترك الشئ يهلك أو يتلف كان مقصراً وكل مقصر مسؤول عن نتائج تقصيره (راجع فتحى باشا شرح القانون المدنى ص ٢٧٥ غمرة ٢ ودوهلتز مدنى جزء ثانى ص ٤٥٨ و ٤٥٩ غمرة ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧) أما القول بأنه غير ملزم قانوناً من هذه الجهة إلا بنقل حق الانتفاع الى المستأجر فمردود لأنه ان لم يتم بما يلزم لصيانة الشئ المؤجر وحفظه لما تمكن المستأجر من الانتفاع به طبقاً للغرض المقصود من عقد الاجارة

« وحيث انه لا يبنى على التزامه هذا مجرد مسؤوليته مدنياً عما ينجم من الضرر للمستأجر بسبب عدم قيامه بواجبه بل تتوفر أيضاً مسؤوليته الجنائية اذا نشأ عن هذا التقصير قل أو كثر، صغراً أو كبر، أمر معاقب عليه من قانون العقوبات، وهذا بدعى لأنه اذا صح فى هذا الباب معاقبة من ليس عليه واجب خاص ولم يكن ملازماً إلا بالالتزام عام فمن باب أولى من فرض عليه واجب معين وأهمل فى القيام به

« وحيث انه بغض النظر عن التزام المؤجر آف الذكر فان المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات شملت بعبارة واسعة وعامة أنواع الخطأ الذى يقع القتل بسببه وتترتب عليه المسؤولية الجنائية - ويفرض الفقهاء لتوفر الجريمة أركاناً ثلاثة « الفعل المادى أى القتل أو الاصابة وهو متوفر، ثم الخطأ

« وحيث انه مع حالة القدم التي عليها المنزل واحتياجه دائماً الى التزيم بل وقيام بعض السكان باجراء هذا التزيم على حساب المتهم « المؤجر » لاحجائه ومماطلته في اجرائه وخصوصاً لأحدى البلكونات الماثلة لباكون الحادثة ، جميع ذلك كان يفرض عليه فرضاً لازماً ان يقوم بفحص حالة المنزل وبلكوناته من آن لآخر واجراء ما يلزم له من الترميمات لصيانتها وحفظه دفناً لما قد يجره اهماله الظاهر فيه القصد من الاخطار خصوصاً مع عدم علم المستأجر عند التأجير بالحالة التي عليها المحل المؤجر ، ولا يقبل من المتهم حجة مسلطة ما يدفع به في هذا الصدد من التمسك بظاهر المادة ٣٧٠ مدني لأنه مردود كما سبق ذكره « ولأنه على فرض ان عدم قيامه بهذه الترميمات حق مشروع لا يمكن ان تبني عليه أى مسئولية ولو نشأ عنه ضرر للغير فان من حق المحاكم دائماً ان تبحث وتقدر اذا كان استعمال الحق مشروعاً وبمحذر

قال بلايول في كتابه المدني « ينعدم الحق اذا تجاوز حده » *le droit cesse où l'abus commence* (راجع جارسون ص ٧٧٨ غمرة ٢٦ « وفي عدم قيام المؤجر الى الحد الموصوف حتى الى عدم معرفة حالة المحل الذي يؤجره سكناً للغير فيفرض استعماله العادي الى قتل المستأجر وفي ذلك تجاوز لكل حق مشروع

« وحيث ان الحادثة نشأت بسبب اهمال

من مرتكب الفعل المادي وهو الركن الاساسي في تكوين الجريمة - ومن أنواع الخطأ الاهمال - وأخيراً علاقة السبب بالمسبب بين الخطأ والقتل » ويقولون « يجاوز وقوع الخطأ بقصد وبغير قصد صاحبه، ويمثلون لهذه الحالة الأخيرة بمن لم يحسب حساب كل نتائج الفعل الصادر منه مع انه كان واجباً عليه وفي استطاعته ان يتدبرها » ويضيفون الى ذلك « توفر الخطأ الجنائي في الامتناع أو الاحجام عن الفعل كما يتوفر في اتيانه » وهم يقررون أيضاً « ان الاحجام قد يكون جريمة القتل الخطأ وانه في أغلب الاحيان مقصود لأن مرتكبه يعلم ما يترتب على احجائه من احتمال وقوع الحادثة » وان « عند ثبوت القصد في الخطأ مع ما يسوغ الاعتقاد بعدم حصول نتائجه الممكنة أو المحتملة تكون المسئولية أعظم لأن الخطأ يكون جسيماً وعدم التدبر فاحشاً لدرجة تقرب من سوء النية » وهم « لا يجدون من نص القانون ما يحدد معنى أنواع الخطأ الواردة في المادة ومنها الاهمال فهي تشمل كل خطأ في مقدور مرتكبه ان يتجنبه بزيادة في التدبر والعناية واليقظ » - « على ان الظاهر ان المقصود بالاهمال - على الاخص - الخطأ الناجم من الاحجام والامتناع وعدم اتيان العمل *Par voie d'omission, d'abstention ou d'inaction*

(راجع جارسون عقوبات ص ٧٧٨

تعليقاً على المواد ٣١٩ و ٣٢٠ عقوبات فرنساوى)

المتهم القيام بالترميمات الضرورية لصيانة العقار وحفظه ، والملاقة بين هذا الإهمال والحادثة علاقة السبب بالمسبب إذ لو أجريت الترميمات لما سقطت البلكون ولما قتلت المجنى عليها بسقوطها

« وحيث انه لذلك تكون أركان الجريمة متوفرة ويكون الإهمال الذي وقع من المتهم معاقباً عليه بمقتضى المادة ٢٠٢ عقوبات ، وترى المحكمة نظراً لحالته ومركزه الاكتفاء بالغرامة »
(قضية النيابة ضد محمد ائدى على تمرة ٦٥٤ سنة ٢٣ ج٢ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة احمد بك فايق القاضي)

٤٢٤

محكمة سوهاج الجزئية

قرار قاضي الاحالة

تاريخه ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣

ارتباط . ايقاف المحاكمة . انفصال . اختصاص . أمر
احالة . غياب . متهم . قبض . نيابة .

القاعدة القانونية

١ - اذا وجدت جنحة مرتبطة بجناية فحكمت محكمة الجنايات في الجناية ولم تحكم في الجنحة لغياب المتهم بل قررت بأيقاف محاكمته انفصل الارتباط الذي كان بين الجريمتين
٢ - اذا اوقفت محكمة الجنايات محاكمتها لمتهم فما زال اختصاصها قائماً

٣ - قاضي الاحالة غير مختص بالنظر في جنحة لأن اختصاصه في الجنب على سبيل

الاستثناء وبشرط ان تكون الجنحة مرتبطة بجناية وان تكون الجناية منظورة أمامه وان يصدر أمراً باحالة الجنحة في نفس الأمر الصادر بشأن الجناية

٤ - اذا احيل متهم على محكمة الجنايات ولم يسبق حضوره أمام قاضي الاحالة ثم قبض عليه قبل الحكم في القضية يكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم لقاضي الاحالة وتكون النتيجة ان تؤدي النيابة حقها كاملاً في احالة المتهم على محكمة الجنب بدون واسطة قاضي الاحالة

الوقائع :-

« اتهمت النيابة العمومية مصطفى رضوان بواب ونور الدين احمد وبكرى سليمان بأنهم في ٢ يونيه سنة ١٩٢١ بناحية اولاد حمزة مركز جرجا تجاروا على ضرب يسن امين بالعصى على رأسه وعلى جسمه ضرباً نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الرأس وضربوا آخرين احدثوا بهم اصابات مختلفة وطلبت عقابهم بالمادتين ٢٠٤ و ٢٠٥ عقوبات واتهمت النيابة العمومية ايضاً جملة متهمين آخرين معهم بأحداث اصابات منطبقة على المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات، وكان من بينهم المتهم على بنجيت همام . متهماً بأحداث ضرب ينطبق على المادة ٢٠٥ عقوبات .

ليحيل القضية على محكمة الجنايات للحكم فيها بالنسبة لهذا المتهم بالمادة ٢٠٥ عقوبات المحكمة : -

« حيث لا بد للفصل في هذه القضية من بحثها من وجهتين :

أولاً - وجهة ان اللجنة المذكورة لم يبق بينها وبين الجناية مرة ١٢٢٢ سنة ١٩٢١ جرجا أي اتصال لأن محكمة الجنايات حكمت في الجناية المذكورة بحكمها الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٢ فانفصل بذلك الارتباط التي بينها وبين الجناية

ثانياً - وجهة ان ارتباط اللجنة المذكورة بالجناية باق أمام محكمة الجنايات لأن المحكمة في قرارها الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٣، وثابت في محضرها بهذا التاريخ أوقفت محاكمة المتهم المذكور ايقافاً فلا يزال اختصاصها قائماً

« وحيث اذا نظرنا للقضية من الوجهة الأولى فلا بد من التقرير ان قاضي الاحالة غير مختص بالنظر في جنحة لأن اختصاصه بنظر الجرح هو على سبيل الاستثناء ومقيد بقيود ان تكون اللجنة مرتبطة بجناية وان تكون الجناية منظورة أمامه، وان يصدر أمراً باحالة اللجنة في نفس الأمر الصادر بشأن الجناية (راجع المادة ١٢ من القانون مرة ٤ سنة ٩٠٥ الخاص بتشكيل محاكم الجنايات) وهذه شروط لا تتوافر الآن في احالة قضية اللجنة الخاصة

» وفي تاريخ ١٩ سبتمبر سنة ٩٢١ اصدر حضرة قاضي الاحالة بديرية جرجا قراراً باحالة جميع المتهمين على محكمة الجنايات . لمآقتهم بالمواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات كل منهم حسب المواد المينة بالقرار المذكور

وعند نظر القضية امام محكمة الجنايات باسيوط تغيب امامها المتهم على بجيت همام المتهم بقضية جنحة بالمادة ٢٠٥ عقوبات فاصدرت محكمة جنايات اسيوط في ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٢ قراراً هذا نصه « قررت المحكمة ايقاف محاكمة على بجيت همام الآن ونظر القضية بالنسبة لباقي المتهمين »

وفي تاريخ أول مايو سنة ١٩٢٢ بالافادة مرة ٤٤١ اخطر حضرة رئيس نيابة اسيوط حضرة النائب بسوهاج بقرار محكمة الجنايات المذكور وطلب منه في حالة القبض على المتهم على بجيت همام تقديم القضية لحضرة قاضي الاحالة . ويطلب من حضرة قاضي الاحالة احالة المتهم على محكمة الجرح لنظر التهمة الموجهة اليه

وفي تاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ اصدر حضرة النائب بسوهاج أمراً بتقديم القضية لحضرة قاضي الاحالة واعلان المتهم بورقة الاتهام وقائمة الشهود وأعلن المتهم فعلايهما في تاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ بسرأي المحكمة بسوهاج وكلف بالحضور أمام قاضي الاحالة

« وحيث في هذه الظروف ومع عدم وجود ارتباط للجنة المحالة الآن بجناية منظورة أمامنا فلا وجه لاعادة القضية البناء طاماً بعد صدور قرار قاضي الاحالة الأول بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢١ الذي صدر طبقاً للقانون باحالتها في نفس الأمر الصادر بشأن الجناية نمرة ١٢٢٢ سنة ٤٢ لأنه بصدور القرار المذكور انتهى الفصل من هذه المحكمة في قضية اللجنة المشار اليها، ويتمين اعادة الاوراق للنيابة لأجراء شؤونها فيها »

(قرار قاضي الاحالة بمديرية جرجا في قضية الجناية نمرة ١٢٢٢ جرجا سنة ٩٢١ ضد علي بنجيت همام - اصدر القرار حضرة صاحب العزم رزق ميخائيل بك القاضي)

٤٢٥

محكمة اخيم الجزئية

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٣

بطلان المرافعة، دعوى عادية، عمل قلم الكتاب، اتره.

القاعدة القانونية

١ - ان طلب بطلان المرافعة الذي أشارت اليه المادتان ٣٠١ و ٣٠٢ مرافعات والمواد التي تلتها هو عمل قضائي يقوم به الخصم في شكل دعوى يحصل اعلانها بمقتضى عريضة تكون مستوفاة الشروط القانونية وتقدم للمحكمة للحكم فيها

٢ - ان التعجيل الحاصل من قلم الكتاب الغرض منه مواجهة الخصوم بالحالة الراهنة في

باتهام على بنجيت همام المتهم، واذا راعينا تطبيق نص المادة ١٢ فقرة ب قانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ الذي يقضى انه في حالة احالة متهم على محكمة الجنايات ولم يسبق حضوره أمام قاضي الاحالة ثم قبض عليه قبل الحكم في القضية فيكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم لقاضي الاحالة، فالنتيجة الطبيعية لهذا التطبيق ان تسترد النيابة حقها كاملاً في احالة المتهم بدون واسطة قاضي الاحالة على محكمة الجنج

« وحيث اذا نظرنا للقضية من الوجهة الثانية أعنى فرض وجود الارتباط وقيام اختصاص محكمة الجنايات بنظر هذه اللجنة فيمكن مع هذا الفرض ايضاً اعلان المتهم بواسطة النيابة مباشرة أمام محكمة الجنايات إذ لا يمكن التوفيق في الواقع بين بقاء اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في هذه اللجنة وبين الحق الذي تخوله المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات فقرة ب قانون نمرة ٧ سنة ٩١٤ لقاضي الاحالة، لأن التعديل الذي أدخل بهذا القانون يعطى للنيابة ولقاضي الاحالة سلطتهما كاملة كما لو لم يصدر منه قرار سابق، ولا يمكن التوفيق بين هذا الغرض الذي يمكن معه ان قاضي الاحالة لا يحيل اللجنة المرتبطة بالجناية لأن هذا أمر متروك لتقديره "Faculté" فاذا استعمل هذا الحق يكون قد انتزع من محكمة الجنايات اختصاصها بنظر اللجنة المذكورة وهو ما لا يمكن التسليم به

في حكم غيابي ولا يقيد بها لا تنع من عمل معارضة أخرى، أما القاعدة القانونية التي يعبرون عنها بقولهم «*opposition sur opposition ne vaut*» ومعناها لا تقبل معارضة على معارضة فحسب تطبيقها المعارضة الثانية التي ترفع بعد أن يكون قد صدر حكم غيابي فصل في المعارضة الأولى ٢- إذا كانت اليمين الحاسمة التي يوجهها أحد الخصوم إلى الآخر غير منتجة وغير حاسمة لتزاع قائم وجب الحكم برفضها المحكمة :-

عن الشكل

« حيث أن محامي المعارض ضده دفع دفعا فرعياً في المذكرة المقدمة منه بطلب رفض المعارضة شكلاً (لأن المعارضة المطروح نظرها أمام المحكمة هي معارضة ثانية أذ أن المعارض بعد أن عارض مرة أولى وأعلنه بالمعارضة على يد محضر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ لم يقيد دعوى المعارضة كما هو ثابت من الشهادة المستخرجة من قلم الكتاب «حافطة نمرة ٩ دوسيه» وأنه لما أراد المحكوم لصالحه وهو المعارض ضده التنفيذ بعد ذلك في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ عارض المحكوم عليه مرة أخرى في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣ وهي المعارضة المنظورة أمام المحكمة - وأنه يجب تطبيق مبدأ « لا تقبل معارضة فوق معارضة أخرى »

«*opposition sur opposition ne vaut*»

« حيث أنه لا خلاف في أن المعارضة الأولى التي أعلنت إلى المعارض ضده في ٢٠

ديسمبر سنة ١٩٢٢ لم تقيد ولم تنع بصدر حكم من المحكمة، ولهذا تكون المعارضة المذكورة قد سقطت لعدم قيدها ولم يترتب عليها أي أثر قانوني فهي غير موجودة قانوناً « وحيث أن تطبيق المبدأ القانوني الذي دفع به المعارض ضده مؤداه أن الحكم الذي يصدر في المعارضة يعتبر حضورياً دائماً حتى في حالة غياب المعارض فلا يقبل معارضة جديدة منه ولا ينصرف تطبيق هذا المبدأ بحال من الأحوال إلى الوجهة التي أراد المعارض ضده صرفه إليها

« وحيث أنه ظاهر من أوراق التنفيذ ومن نفس الوقائع التي قدمها المعارض ضده أن التنفيذ حصل في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ والمعارضة الحالية حصلت في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣ لذلك تكون هذه المعارضة في الميعاد ويتعين إذن رفض الدفع المذكور

عن الموضوع

« حيث أن المدعى رفع الدعوى مبدئياً بمطالبة المدعى عليه بمبلغ ٨٠٠٠ قرشاً طبقاً لعريضة الدعوى المعلنة في ١٦ إبريل ثم شطبت الدعوى في ١٥ مايو سنة ١٩٢٢ وتحددت بعد ذلك بعريضة مؤرخة ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ وتعديلت فيها الطلبات إلى ٦٦ جنيتها

« وحيث أن الإيجارة المحررة بين الطرفين في ٢ يولية سنة ١٩٢٠ قيمتهما ١٠ - ١٤٣٨١ قرشاً دفع منهما المدعى عليه وقت التعاقد

المطلوب التحليف عليها سلمت للمدعى وعليه ترى المحكمة رفض توجيه اليمين المذكورة « وحيث أنه لا خلاف في ان المعاملة بين الطرفين كانت بالكتابة والدليل على ذلك عقد الأيجار والاىصال المؤرخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بدفع ١٥ جنيهاً

« وحيث لما تقدم ايضاً وان المبالغ أزيد من عشرة جنيهات لا يصح الاحالة على التحقيق لأثبات دفعها كذلك لا تعتبر الاسباب التي أبداها المحامى عن المدعى عليه في ان المدعى وجيه شريف ولم يجزراً على طلب اىصال منه لا يعتبر من الموانع القانونية التي تمنع من الاستحصال على كتابة دليل أخذ الاىصالات السابق الاشارة اليها وكذلك لا يعتبر اقرار المدعى بوصول بعض مبالغ بدون اىصالات كمقدمة للاثبات تحيز الاحالة على التحقيق كما يذهب في دفاعه المحامى المذكور في المذكرة التي قدمها بدفاعه في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣

« وحيث مما تقدم يتعين تأييد الحكم المعارض فيه »

قضية ابو الحسن عبد الرحيم النيدى ضد السيد عبد الحميد احمد الشريف قمرة ٤٨٣ سنة ١٩٢٢ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة رزق ميخائيل بك القاضى

٥٠٠ قرش والباقي ١٠ - ١٣٨٨١ قرشاً حصل تقسيطه على ثلاثة اقساط

« وحيث ان المدعى عليه يدعى انه سدد مبلغ ١٥ جنيهاً باىصال ومبلغ ٢٦ - ٩٥ جنيهاً بغير اىصالات وعلى يد آخرين ذكرهم تفصيلاً بالمذكرة المقدمة منه وطلب من المحكمة توجيه اليمين الحاسمة الى المدعى عليه بأنه لم يصاله من قيمة الايجارة ٢٦ - ٩٥ جنيه خلاف ال ١٥ جنيهاً التي بالاىصالات البادى ذكرها وقد عارض المدعى في توجيه اليمين المذكورة للأسباب التي ابداها بمذكرته وتلخص في ان المعاملة كانت بالكتابة وان اليمين كيدية

« وحيث ان هذه اليمين على فرض ان المحكمة قبلت توجيهها فهي غير منتجة وغير حاسمة إذ يتضح جلياً ان مجموع ما يدعى دفعه باىصالات وغير اىصالات هو مبلغ ٢٦ ملياً و ١١٠ جنيه في حال ان قيمة الأيجارة كلها ١٠ مليات و ١٤٣٨١ قرشاً دفع منها وقت التعاقد ٥٠٠ قرشاً فاليمين اذن لا تشمل الباقي وهو ١٠ مليات و ١٣٨٨١ قرش ولا المبلغ المرفوع به الدعوى وهو ٦٦ جنيهاً ولا المبالغ

فتاوى شرعية

٤٢٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤

لفظ الاولاد . ممتاز . في الوقف . في الوصية .

القاعدة الشرعية

لفظ الاولاد في الوقف عليهم أو الوصية لهم شامل للذكور والاناث وتكون القسمة عليهم في الحالتين بالسوية اذا لم ينص على التفاضل بين الذكور والاناث

السؤال

سئل بما صورته : اذا وقف واقف على اولاده أو اوصى زيد لاولاد بكر ولم يعتقد بذكوره ولا باناثه ولم يوجد في كلامه ما يدل على تفضيل الذكور على الاناث ، فهل تكون كلمة الاولاد شاملة للذكور والاناث وتكون القسمة عليهم بالتساوي بينهم أو هي خاصة بالذكور فارجو التفضل بالاجابة

الجواب

لفظ الاولاد في الوقف عليهم أو الوصية لهم شامل للذكور والاناث وتكون القسمة عليهم

في الحالتين بالسوية حيث لم يوجد ما يقتضى التفاضل بين الذكور والاناث والله أعلم ما مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٤٢٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣

رأى . ناظر وقف . فوائد . تأخير

القاعدة الشرعية

الشرط الذي ينص عليه في العقود بأنه اذا تأخر المشتري عن دفع أحد الاقساط تسرى عليه فائدة ليس من قبيل التعامل بالربا وان لم يكن ذلك جائزاً شرعاً

السؤال

ان لمصلحة الاملاك الاميرية اطيافاً قدرها ١٤٧ ف ٢ ط ١٠ من بناحية شندلات بتفتيش السنطه اشهرت مزاد بيعها بالاشتراطات والقيود الموضحة بالاربع ورقات المصحوبة مع هذا وحددت لذلك يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وان حضرة بسيوني بك الخطيب يريد شراءها

لكونها مجاورة لاطيانه من جهتين ولأنها قريبة من منزله وان شراءها ضرورى لمصلحته. وبما ان مصلحة الاملاك اشترطت في البندين الحادى عشر والخامس عشر انه اذا تأخر أى قسط أو جزء منه يدفع المشتري غرامة خمسة في المائة سنوياً. فهل هذا مانع من دخول حضرته في المشتري باسمه خاصة بسبب كونه ناظر وقف مع ان المبلغ المذكور ذكر على انه غرامة تدفع عند التأخير لا فائدة - والغرض من هذا السؤال هو ان مبلغ الغرامة اذا قبل ان يتعاقد عليه يعتبر تعاملًا بالربا أم لا ؟

الجواب

الذى أراه ان ما ذكر بالسؤال من الالتزام بالغرامة عند تحقيق شرطها ليس من قبيل التعامل بالربا وان لم يكن ذلك جائزاً شرعاً والله أعلم ؟

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

٤٢٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٣

ولاية الاب والجد . التنازل عنها . العزل منها .

القاعدة الشرعية

ولاية الأب والجد هي وصف ذاتي لها

فلو عزلنا أنفسهما فلا ينعزلا ، بناء عليه لا يجوز للأب أو الجد ان يتنازل عن ولايته على أولاده الى زوجته ، فاذا تنازل فلا يكون لتنازله قيمة وتبقى الولاية له حتى يعزله القاضي

السؤال

تنازل والد عن ولايته الطبيعية على أولاده الى زوجته المرزوقين له منها واستمر في معاشرتها ذلك بموجب ورقة عرقية صدرت منه اليها ولم يصدر حكم على الوالد المذكور بعدم الاهلية - ماتت الزوجة فأراد الوالد الرجوع الى حقه الطبيعي والولاية على الاولاد القاصرين والغاء التنازل السابق صدوره منه فتمسكت أم الزوجة بجدة الاولاد بهذا التنازل، فهل يجوز شرعاً الرجوع في التنازل والاستمرار في الولاية الطبيعية على الاولاد القاصرين وهل الولاية للأب يجوز التنازل عنها والرجوع فيها في أى وقت ؟

الجواب

قال صاحب الاشباه والنظائر في قاعدة الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة بعد كلام ما نصه « وظاهر كلام المشايخ رحمهم الله ان لها مراتب : الأولى ولاية الأب والجد وهي وصف ذاتي لهما » وقل ابن السبكي الاجماع على انهما لو عزلنا أنفسهما لم ينعزلا اه ومنه يعلم جواب ما هو مسئول عنه والله أعلم ؟

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

٤٣٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

الجاره . وقف . قبض الاجار مقدما .

القاعدة الشرعية

لناظر الوقف ان يقبض ايجار اعيان الوقف

مقدماً ما دامت مدة الاجار باقية

السؤال

سئل في ناظر وقف أجر عيناً من أعيان الوقف نظارته مدة خمس وعشرين سنة باذن من القاضى بعد ان تبين للقاضى ان ذلك التأجير في مصلحة الوقف لأن المستأجر الذى قبل التأجير تلك المدة تعهد بمجموعة تمهيدات كلها لمصلحة الوقف من بينها تعهده بدفع الاجرة سنتين مقدماً بخزينة المحكمة على ذمة التعبير وبعد انتهاء السنتين يدفع الاجرة مقدماً كل ثلاثة اشهر للناظر على ذلك الوقف، فهل يجوز للمستأجر ان يدفع أجرة سنتين مقدماً أو أكثر من ذلك غير السنتين اللتين دفعهما بالمحكمة قبل انتهائهما للناظر أولاً

الجواب

يجوز للمستأجر والحال ما ذكر ان يدفع أجرة سنتين مقدماً أو أكثر من ذلك غير

السنتين اللتين دفع أجرتهما بالمحكمة قبل انتهائهما ما دامت مدة الاجار باقية

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

٤٣١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٣

وقف . ناظر . حارس قضائي .

القاعدة الشرعية

لناظر الوقف حق قبض متجمد ريع أعيان واطيان الوقف من الحارس القضائي الذى أقامته المحاكم الاهلية بعد انتهاء مأموريته وتبرأ ذمة الحارس بالدفع الى الناظر

السؤال

سئل في وقف له ناظر من قبل القاضى ثم تعين عليه حارس قضائي اداره مدة ثم انتهت الحراسة وسلم الاعيان للناظر ولم يبق للحارس عمل ما فى الوقف غير ان يده مبالغ من ريع الوقف مستحقة لخيرات فهل يسلمها للناظر كما سلم الاعيان له حيث هو الممثل لجهة الوقف وتبرأ ذمة الحارس بهذا التسليم أم لا ؟

الجواب

نما يجب عمله على ناظر الوقف ان يحفظ

أعيانه ويعمرها ويجمع غلاتها ويصرفها في مصارفها طبقاً لما شرطه الواقف، ومن هذا يعلم ان على ناظر الوقف ان يستلم من الحارس القضائي الذي انتهى عمله في الوقف ما لديه من ريع الوقف ليصرفه في مصارفه حسب شرط الواقف وتبراً ذمة الحارس من الريع المحفوظ عنده بتسليمه لناظر الوقف وليس لأحد سوى الناظر حق في استلام ريع الوقف المشمول بنظره والله أعلم ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٤٣٢

فتوى سرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٢٣

وقف، تعمير، ترميم، ريع الوقف، صرفه الى المستحقين.

القاعدة السريعة

اذا احتاجت أعيان الوقف الى العمارة والرممة واحتاجت اطيان الوقف الى الاصلاح بحفر سواقي وآبار لزيادة ريعها وجب على الناظر فعل ذلك قبل اجراء الخيرات التي شرطها الواقف في كتاب وقفه وقبل صرف الباقي بعد ذلك للمستحقين

السؤال

سئل في واقف انشأ وقفه على نفسه ثم

من بعده على ذريته وعلى جهات خيرية مبينة بكتاب وقفه وشرط شروطاً منها ان الناظر على هذا الوقف يبدأ من ريعه بعمارة ومرمته وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته وباصلاح وترميم الحوش والترب واصلاح الاطيان بحفر سواقي وآبار ان احتاج الحال لذلك لزيادة ريعها ومنها ان على الناظر ان يعطي كل ما تحصل من ريع الوقف سواء كان من العقار أو الاطيان بعد صرف ما يجب صرفه من الخيرات والعمارات عند الاحتياج اليها مستحقه كل بحسب نصيبه بشرط ان لا يتأخر عن توزيع ذلك عليهم مدة خمسة عشر يوماً وتوفي الواقف وآل الوقف من بعده لذريته وللجهات الخيرية المبينة بكتاب وقفه فهل لناظر الوقف ان يبدأ من ريع الوقف بعمارة الاماكن المتخربة واصلاح وترميم الحوش وحفر ساقية قبل صرف الخيرات

« حيث ان أعيان الوقف محتاجة للعمارة الضرورية واطيانه محتاجة لحفر سواقي لزيادة ريعها وهذا العمل يحتاج لريع سنة أو سنتين أو أكثر وهل في هذه الحالة يحق للناظر ان يوقف الصرف على الخيرات والمستحقين أم كيف الحال ؟

الجواب

اذا احتاجت أعيان الوقف الى العمارة والرممة واحتاجت اطيان الوقف للاصلاح بحفر

فتحدث عليه زمنًا فيكون له أجر على عمله اذا كان المعبود فيه انه لا يعمل إلا بأجرة، ويكون له أجر المثل وإلا فلا شيء له

السؤال

سئل في ناظر وقف مقام من قبل القاضى الشرعى استولى على أعيانه وإدارة شؤونه طبق شرط واقفه من قبض غلاته وصرفها للمستحقين وبالجملة فعل ما يفعله أمثاله من رفع قضايا وغيره من الاعمال الجليلة، ولم يقرر له القاضى شيئاً فهل له أجر مثل عمله ولو لم يقرر له القاضى شيئاً أفيدوا؟

الجواب

نقيد انه نص بالفقرة الرابعة من مادة ١٧٧ من قانون العدل والانصاف أخذاً من تنقيح الحامدية ورد المختار والهندية والاسعاف على انه ان لم يعين القاضى له شيئاً فان كان المعبود فيه انه لا يعمل إلا بأجرة فله أجر المثل وإلا فلا شيء له - ومن ذلك يعلم ان الناظر المذكور أجر مثل عمله ان كان المعبود فيه انه لا يعمل إلا بأجرة وإلا فلا شيء له

مفتى الديار المصرية

محمد مجتهد

سواقى وآبار لزيادة ريعها وجب على الناظر فعل ذلك قبل اجراء الخيرات التى شرطها الواقف فى كتاب وقفه وقبل صرف مابقى بعد ذلك على المستحقين عملاً بقول الواقف (ان الناظر على هذا الوقف يبدأ من ريعه بعمارتها ومرمتها وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته وباصلاح وترميم وعمارة الحوش المتقدم ذكره والتراب التى به واصلاح الاطيان بحفر سواقى وآبار ان احتاج الحال لذلك لزيادة ريعها والله أعلم

مفتى الديار المصرية

عبد الرحمن قراعه

تعليق

« يراجع التعليق على الفتوى المنشورة بالعدد الثانى من سنة المحاماة الرابعة » نوفمبر سنة ١٩٢٣ « صحيفة ١٦٩ نمرة ١٣١ وتراجع الاحكام العديدة الواردة فيه »

٤٣٣

فتوى سرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩١٩

وقف . نظارة . اجر .

القاعدة الشرعية

اذا اقام القاضى الشرعى ناظراً على وقف

قضايا المحاكم الشرعية

٤٣٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٥ يناير سنة ١٩٢٤

بدل . استئناف . نصاب .

القاعدة الشرعية

١ - اذا كانت قيمة البدل أقل من ٥٠٠ جنيه فالقرار الذي يصدر من هيئة التصرفات لا يجوز استئنافه

٢ - القرار الصادر بتفهم طالب الاستبدال بأن لا شأن له هو قرار صحيح ، لأن طالب الاستبدال هو أحد طرفي الاستبدال والطالب له

٣ - القرار الصادر بأن الشخص لا شأن له هو بمنزلة قرار بعدم سماع الدعوى ، وهو مما يجوز استئنافه لأن تفهم الشخص بعدم وجود صفة له معناه رفض طلب السير في طلب الاستبدال

المحكمة :-

« حيث ان المستأنف استأنف قراراتين احدهما لا يقبل الاستئناف وهو الصادر في المادة نمرة ٦٠ بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ الخاص باستبدال ١٢ مهما و ١٥ قيراطا و ١ فدان بمبلغ ٣٢٩ جنيهها وكسور ، وذلك لان موضوعه لا يقبل الاستئناف لأن قيمة البدل اقل من ٥٠٠ جنيه ، والثاني مما يقبل الاستئناف وهو

القرار الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ في المادة نمرة ٥٩ سنة ١٩٢٢ - ٩٢٣ باستبدال ٨ أمهم و ١٢ قيراطا و ٢٤ فدان بمبلغ ٣٩٧١ جنيهها لأن موضوعه مما يقبل الاستئناف

« وحيث ان القرار المستأنف وهو تفهم طالبي الاستبدال بانه لا شأن لهم غير صحيح وذلك لانهم احد طرفي الاستبدال والطالبون له » وحيث ان القرار المذكور بمنزلة قرار بعدم سماع الدعوى وهو مما يجوز استئنافه لأن تفهمهم بعدم الصفة معناه رفض طلب السير في طلب الاستبدال

« وحيث انه لم يسبق للمحكمة قرار في هذا الموضوع برفض الاستبدال بعد ان تغيرت الحالة بتقديم طالبي الاستبدال زيادة في البدل عن الثمن الذي رسا به المزاد في الماضي » وحيث انه والحالة هذه كان الواجب على المحكمة ان تسير في طلب الاستبدال على الوجه المذكور لتفصل فيه ، اما بقبوله ان رأت المصلحة في ذلك أو رفضه »

(استئناف موسى بك وزيرى وآخرين في القرارات الصادرين بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ من محكمة بنى سويف الشرعية في المادتين نمرة ٥٩ ، نمرة ٦٠ سنة ٢٢ - ٢٣ نمرة ١٢ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

٤٣٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣

وقف . نظر . ضم فاطر . استئناف . عدم جواز .

القاعدة الشرعية

ان قرار الموافقة على ضم شخص الى آخر

في النظر على الوقف من القرارات التي لا يجوز

استئنافها طبقاً للمادة الاولى من القانون ٣٣

سنة ١٩٢٠

الوقائع : -

تليت الاوراق المتعلقة بمادة الاستئناف

نمرة ١٧ سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ تصرفات

المرفوع من بسيوني بك الخطيب (في

القرار الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣

من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية في المادة

نمرة ١٢٥ سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ بالموافقة

على اقامة امين افندي مراد في النظر على

اوقاف المرحوم احمد منشاوي باشا منضما الى

بسيوني بك الخطيب بصفة مؤقتة بدلا من

والده المرحوم محمد بك مراد) فتبين ان المحكمة

المشار اليها اصدرت قرارها المذكور في المادة

المرقومة للاسياب الميينة - وتبين من تقرير

الاستئناف المقدم للمحكمة العليا الشرعية في

أول ديسمبر سنة ١٩٢٣ من وكيل المستأنف

انه يستأنف ذلك القرار لان منشور وزارة

الحقانية المؤرخ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ نمرة

٤٧ يقضى بان المحكمة تصدر التصرف نفسه

عند تمام الاجراءات ، وانه يكتفى بتسجيل

القرار بالتصرف في دفتر قيد القرارات، وهذا

يقضى بان صدور القرار في التصرف باقامة

الناظر مما يجوز استئنافه الى آخر ما جاء بتقرير

الاستئناف من الالوجه الاخرى التي بني عليها

استئنافه ، وطلب تأخير الغاء القرار المستأنف

واجراء ما يقضيه المنهج الشرعي وقدمت مذكرة

من امين افندي مراد المذكور طلب فيها عدم

قبول هذا الاستئناف ورد المادة لمحكمة اول

درجة لتنفيذ القرار السابق، لان قرار الموافقة

غير قابل للاستئناف كما جرت عليه المحكمة

العليا وان المستأنف لم يقصد بهذا الاستئناف

الا الاتفراد في الوقف زمناً طويلاً رغم ارادة

المستحقين

المحكمة :

« حيث ان قرار الموافقة على ضم امين

افندي مراد الى الناظر المذكور من القرارات

التي لا يجوز استئنافها طبقاً للمادة الاولى من

القانون نمرة ٣٣ سنة ١٩٢٠ »

(استئناف حضرة بسيوني بك الخطيب في القرار

الصادر من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية في المادة

نمرة ١٢٥ سنة ٢١ - ٢٢ . قضية نمرة ١٧ سنة

٢٣ - ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ

حسن البنا والهيئة السابقة)

بأسبابه وهما يتضمنان ان المستأنف عليه
المأذون بالخصوصية رفع على المستأنف القضية
نمرة ٧ سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ بمحكمة اسيوط
الشرعية طلب فيها عزله من النظر على وقف
والدنة المذكورة لخيانة زعم انه ارتكبها، وقد
حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٦ مارس
سنة ١٩٢٣ بعزل المستأنف من النظر على
الوقف المذكور ورفع يده عن اعيانه والمستأنف
يستأنفه لانه لم يكن صحيحاً ويطلب الغاءه
وذلك لان المحكمة الابتدائية ارتكبت في
حكمها على انه اهل عمارة المنزل المملوك
لوقف حتى تدعى للسقوط وصدر الامر
بهدمه وانه باع انتقاض المنزل بدون مسوغ
وقد صرف ريع الوقف على اتمام دراسته
مع احتياج المنزل للعمارة والواجب تقديم
العمارة كشرط الواقفة، والواقع ان هذا المنزل
قديم جداً اشترى في ٢٤ شعبان سنة ١٢٣١ هـ
وليس للمستأنف شأن في ايلولة للسقوط لان
في سنة ١٩٠٤ وهو قاصر لم يبلغ سن الرشد
بست سنوات هدم الجزء الشرق منه تنفيذاً
للقرار ولم يثبت رشد المستأنف الا في سنة
١٩١٤ وكان على وشك الدخول بمدرسة
المهندسخانة وبيع الاطيان الموقوفة لا يتجاوز
اربعة وثلاثين جنهما في السنة وهذا الريع
لا يكفي للقوت الضروري فضلاً عن المصاريف
المدرسية وقد جعلت المحكمة طلب العلم جريمة
وعاقبته على صرف ريع الوقف في التعليم، وای
فائدة للوقف من ترميم منزل متهدم مشروط
انه لا يؤثر لاحد الى آخر ما ذكره - وطلب

٤٣٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣
تفسير . احكام . قرارات هيئة التصرفات .

القاعدة الشرعية

طلب التفسير خاص بالاحكام دون
قرارات مواد التصرفات في الاوقاف
المحكمة :

« حيث ان طلب التفسير خاص بالاحكام
وليس بقرارات مواد التصرفات في الاوقاف
وفضلاً عن ذلك فان القرار المطلوب تفسيره
ليس فيه اجمال »

(استئناف عبد الفتاح سعيد محمد افندي ، القاضي
بطلب تفسير قرار المحكمة العليا الشرعية الصادر بتاريخ
٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٣ . نمرة ٣ سنة ٢٣ - ٢٤ .
دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسن البنا والهيئة السابقة

٤٣٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣
وقف . نظر . عزل . بيع الانتقاض . عدم التعمير .
القاعدة الشرعية

بيع انتقاض المنزل الموقوف بدون اذن
من له الولاية وعدم تعميره مع وجود ريع في
الوقف يستوجب العزل

الوقائع : -

تلا المستأنف عريضة الاستئناف ومذكورة

وكيل المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف
ورفض الاستئناف
الحكمة - :

« حيث ان الحكم المستأنف في الموضوع
وهو صحيح لان بيع انتفاض المنزل بدون اذن
من له الولاية وعدم تعميره مع وجود ريع
للوقف يقتضى العزل وما اعتذر به المستأنف
من تقديم الاتفاق في التعليم لاهميته على التعمير
غير مفيد لمخالفة ذلك لشرط الواقف الواجب
الأتباع »

(استئناف محمد افندي الملقب بذكر يا داود ضد
الشيخ محمد محمد عفيف المأذون بالخصوصة في الحكم الصادر
من محكمة اسبوط الابتدائية الشرعية بتاريخ ٦ مارس
سنة ٩٢٣ بزل المستأنف من النظر على وقف الست
عيوشه بنت حسن غيايا - نمرة ١١٨ سنة ٢٢ - ٢٣ -
دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسن البناء والهيئة السابقة

٤٣٨

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقف . نظر . ترتيب بين الطبقات . ولاية القاضي .

القاعدة الشرعية

يتقضى الحكم الشرعي بأن الواقف متى
رتب بين الطبقات في استحقاق النظر وكان في
في الطبقة الاولى من لا يصلح للنظر فان النظر
لا ينتقل الى أهل الطبقة الثانية ، وانما القاضي
يقيم رجلاً حتى يوجد في الطبقة الاولى من
يصلح للنظر فينتقل اليه أو يموت جميع اصحاب

هذه الطبقة فينتقل حق النظر الى اهل
الطبقة الثانية
الحكمة - :

« حيث ان وكيل المدعي ادعى دعواه
المذكورة وطلب الحكم لموكله على المدعي عليه
بأرشيته واستحقاقه النظر على الوقف المذكور
بدعواه وتسليمه أعيان الوقف ليدبر شؤونها
ومنعه تعرضه له في ذلك ، ووكيل المدعي عليه
أجاب عن الدعوى بالاعتراف بصدور الوقف
المذكور بالدعوى من واقفه واقامة موكله في
النظر عليه ووضع يده على أعيانه ودفعها بما
هو موضح بوقائع القضية، ورد عليه وكيل المدعي
بما هو موضح بالوقائع ايضاً وقصر الدعوى على
طلب الحكم لموكله على المدعي عليه بأرشيته
واستحقاقه النظر على الوقف الاول وما ألحق
به مما جعل حكمه كحكمه وشرطه كشرطه وتسليم
أعيانه ومنعه تعرضه له في ذلك

« ومن حيث انه ثبت من كتب الوقف
المذكور ان الواقف انشأ وقفه المعين بالحجة
المحررة من الباب العالي في أول صفر سنة ١١٧٨ هـ
على جهات خيرية عينها وجعل الفائض بعد ذلك
على نفسه ثم من بعده يكون ريعه على اولاده
ثم من بعد كل منهم على اولاده وعتقائه الى
آخره ، والثلاثة الارباع تكون لعتقاء الواقف
وزوجته ، ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على
اولاد اولاده الى آخره (ورتب بين الطبقات)

« ومن حيث انه واضح مما ذكر ان الواقف رتب بين الطبقات في الاستحقاق في وقته الاول وجعل فائض ريع الوقف لنفسه ثم من بعده لاولاده وزوجته وعتقائه ثم من بعدهم لاولادهم وذريتهم ونسلهم طبقة بعد طبقة وكذلك فعل في استحقاق النظر فجعله لنفسه ثم من بعده لمن يكون رشيداً من ذريته أو عتقائه ثم من بعدهم للارشاد فلا رشيد من كل طبقة من طبقات الموقوف عليهم على حسب ترتيب طبقاتهم » ومن حيث ان المدعى معترف في دعواه بأنه من أهل الطبقة الخامسة وان أهل الطبقة الرابعة موجودون ولكن ليس فيهم من يصلح للنظر على الوقف المذكور

« ومن حيث ان النص الشرعي يقضى بأن الواقف متى رتب بين الطبقات في استحقاق النظر ثم لمن يكن في الطبقة الاولى من لا يصلح للنظر فانه لا ينتقل الى أهل الطبقة الثانية وانما القاضي يقيم رجلاً حتى يوجد في الطبقة الاولى من يصلح للنظر فينتقل اليه أو يموت جميع اصحابها فينتقل الى أهل الطبقة الثانية (تراجع الفتاوى المهدية صفحة ٥١٠) فطلب شرط النظر للافضل فأبى - واواسط باب الولاية على الوقف من الاسعاف عند قوله - ولو قال للافضل فالأفضل من اولاده فأبى أفضلهم القبول

« ومن حيث انه بناء على ذلك لا يكون المدعى محقاً في دعواه لأن حق النظر لا ينتقل

وشرط انه اذا اقترض مستحقو ريع فائض الوقف كان الربع لأهل الثلاثة ارباع المذكورين وشرط ان يكون النظر على هذا الوقف لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون النظر عليه لمن يكون رشيداً صالحاً لدينه ودنياه من ذريته أو من عتقائه ثم للارشاد فلا رشيد من الموقوف عليهم من كل طبقة منهم على حسب ترتيب طبقاتهم، وجعل لنفسه الشروط العشرة ثم الحق بوقته هذا وقته المعين بالحجة المحررة من هذه المحكمة (محكمة مصر) في ٢٨ رمضان سنة ١١٨١ هـ وجعل حكمه كحكمه وشرطه كشرطه ثم اشهد على نفسه بالاشهاد المحرر من هذه المحكمة في ١٠ صفر سنة ١٢٠٥ انه لما وقف وقته المبين بكتاب وقته المحرر في غرة صفر سنة ١١٧٨ هـ وجعل لنفسه فيه حق التغيير والتبديل والزيادة الى آخره قد بدا له فعل ما سيذكر فيه، وانه زاد في وقته هذا ناحيتي مشيرف وناحية منية الوسطى (وبينهما) وجعل وقته هذا على عتقائه واولاده على الوجه المبين بهذا الاشهاد، وشرط ان يكون النظر عليهما من تاريخ الاشهاد بذلك لتابعية اللذين سماهما وان مات أحدهما كان النظر للثاني، وان ماتا معاً كان النظر على هذا الوقف والوقف السابق لكل من يكون رشيداً من عتقائه ولو صغير السن يكون من أهل الدين والصلاح والعفة والنجاح ولم يزد على ذلك

لا حق له فيه الآن كما سبق بيانه وعلى ذلك
يتعين رفض دعواه»

(قضية حسن افندي سليم ضد وزارة الاوقاف ثمرة
٢٦ كلى سنة ٢٠ — ٢١ دائرة حضرة صاحب الفضيلة
الشيخ محمد مخلوف)

٤٣٩

محكمة الجالية الشرعية

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٣

موارنه . مسيحين . نفقة عدة .
محكمة شرعية . اختصاص .

القاعدة الشرعية

حسب أحكام الاحوال الشخصية للموارة
اذا انحل عقد الزواج بين زوجين فيجوز للزوجة
ان تزوج في الحال بدون انتظار عدة . بناء
عليه لا يجوز للمطلقة ان تطالب زوجها السابق
بنفقة عدة ما دام الخصمان لا يدينون في الاصل
بالعدة ولا بالنفقة بعد الفرقة كما هو مذهب الامام
الوقائع :-

« طلب وكيل المدعية فرض نفقة زوجية
لموكلته بالمقادير المبينة بالدعوى على زوجها
المدعى عليه، وأمره بأداء ما يفرض وباحضار
مسكن للأسباب المبينة بدعواها، والمدعى
عليه صادق على سبق الزوجية وقال انه سبق ان
طلقها ثلاثاً بالصفة المبينة بالمحضر ودفع دعواها
بأن لا عدة لها ولا نفقة عدة، وليس بينه وبينها
علاقة الآن وطلب رفضها وطلب اثبات طلاقها.
ووكيلها طلب تأجيل الرد ثم فهمما بجلسة ١٠ مارس

الى اهل طبقة ما دام أحد من اهل الطبقة
الرابعة موجوداً

«ومن حيث ان وكيل المدعى عليه تمسك
بتغيير شرط النظر الصادر من الواقف بأشهاد
١٠ صفر سنة ١٢٠٥ السابق بيانه وبين ان
هذا التغيير يدل على ان الواقف عدل عن
شرط النظر الذي نص عليه بكتاب وقفه الاول
الصادر في سنة ١١٧٨ واصبح المول عليه في
شرط النظر هو الوارد بهذا التغيير لانه بعد ان
كان لمن ينهم بكتاب وقفه الاول صار بعد
موت تابعيه لمن يكون رشيداً من عتقائه ولو صغير
السن، وما دام لم يزد على ذلك ولم يذكر لمن
يكون بعد العتقاء فان الشرط يكون قاصراً عليهم
وعلى ذلك لا يكون شرط النظر منطبقاً على
المدعى، وقال وكيل المدعى عليه ان التغيير
لا يتناول شرط النظر بالنسبة لمن بعد العتقاء

« ومن حيث اتنا سواء قلنا ان شرط
النظر على الوقف الاول أصبح منقطعاً بناء على
هذا التغيير كما يقول وكيل المدعى عليه أم قلنا
ان التغيير لا يتناول من بعد العتقاء كما يقول
وكيل المدعى فانه على كلا الأمرين لا حق
للمدعى في النظر على هذا الوقف الآن، أما على
الاول فظاهر، وأما على الثاني فلأن الوقف
مرتب الطبقات، والنص الشرعي يقضى بأنه

المحكمة : —

« بما ان المدعى عليه صادق على سبق الزوجية وافر بطلاقه المدعية طلاقاً ثلاثاً وحكم بالطلاق بجملة ١٠ مارس سنة ٩٢٣ »
 « وبما انه تبين من التحرى ان الخصمين لا يدينون بالعدة ولا بالنفقة بعد الفرقة والقضاء يكون على وفق ما يعتقدونه كما هو مذهب الامام ، وقد طلب المدعى عليه رفض الدعوى بما دفع به »

(قضية الست امينى بنت خليل عيادى ضد الدكتور فيليب شربلج نمرة ٩٥٤ سنة ٢٢ — ٢٣ اصدار المحكم حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد السلام على القاضي

سنة ٩٢٣ بانها بانت منه بينونة كبرى، ثم قال وكيلها ان ما ذكره من الطلاق لا يلتفت اليه . على ان ابا يوسف ومحمد يقولان بعدة الدمية وكذا الشافعى . وصمم على طلب فرض النفقة والمدعى عليه قال لا عدة عندنا فى ديننا ولا نفقة ، واستفسرت المحكمة من بطريكة خاتمة الموارنة عما يدينون به ويعتقدونه فيما لو حل رباط الزوجية باي سبب حال حياة الزوجة فورد كتابها المحرر فى ١٧ ابريل سنة ٩٢٣ وبه انه يمكن حل وثاق الزواج فى حياة الزوجين للاسباب المبينة به وللزوجة ان تتزوج فى الحال بغيره بدون انتظار مدة وبدون تقديم نفقة للزوجة ، وقدم المدعى عليه شهادة تتضمن ذلك ايضاً

قضايا المختلطة

٤٤٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣ يونيه سنة ١٩١٦

وقف . ابدال واستبدال . شروط عشرة . اذن القاضي . اشهاد . مراقبة عمل القاضي الشرعى . سلطة المحاكم .

القاعدة القانونية

١ - اذا حفظ الواقف لنفسه الشروط العشرة فالابدال أو الاستبدال الذى يجزئ الواقف يتخذ ولا يتوقف على اذن القاضي . غاية ما فى

الأمر يجب اثباته باشهاد شرعى يحصل أمام القاضي الشرعى وهو عبارة عن عقد رسمى محرر أمام المأذون لأنه فى حالة استبدال أعيان الوقف لا تكون مأمورية القاضي قاصرة على قبول الاشهاد من الطرفين بل تتناول مأموريته التحقق من حصول الاشهاد وطبقاً للأحكام الشرعية من عدم وقوع غبن على الوقف ، فاذا ما صدر الاشهاد كان الاستبدال فى مأمن من كل طعن

٢ - ليس للمحاكم المختلطة سلطة في مراقبة عمل القاضي الشرعي الذي يتقبل الاشهاد بالوقف ويصادق عليه ، فليس لها ان تحكم بانه اخطأ أو أصاب في المصادقة على الاستبدال بل كل ما لها ان تتحقق ان كان القاضي عمل ما عمل وهو مختص بعمله وان ما عمله داخل في دائرة اختصاصه

(قضية شركة هليوولس ضد بانغوس باشا نوبار رئاسة جناب المستشار لارشيه)

٤٤١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣ يونيه سنة ١٩١٦

محل اقامة . مسكن شرعي . تغييره بصفة مؤقتة . خارج القطر .

القاعدة القانونية

١ - تغيير محل الإقامة لا يتم إلا اذا اتخذ الشخص له مسكناً حقيقياً غير مسكنه الأصلي على نية البقاء والاستمرار فيه ليجمعه مركزاً لأعماله واشغاله، فإذا قبل شخص التوظيف بوظيفة مؤقتة بعيدة عن محل اقامته الأصلي فلا يعتبر انتقاله تغييراً لمسكنه الشرعي

٢ - الإقامة خارج القطر بصفة مؤقتة لا يترتب عليها تغيير محل اقامة الشخص، فيصح اعلان الاوراق القضائية في محل اقامته الأصلي الذي هو المسكن

الشرعي الذي يصح اعلان الاوراق القضائية فيه (قضية محمد عبد الرحمن الصباحي ضد جاك منته . رئاسة جناب المستشار لارشيه)

٤٤٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣ يونيه سنة ١٩١٦

محام . اتعاب . تقديرها .

القاعدة القانونية

عند تقدير الاتعاب التي يستحقها المحامي يجب ان يراعى مقدار العمل الذي عمله وقيمه والفائدة التي عادت منه على موكله

(قضية عبد الحليم عبد الرحمن ضد س . رئاسة جناب المستشار لارشيه)

٤٤٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣ يونيه سنة ١٩١٦

تزوير . طعن بالتزوير . اثبات . على الطاعن دائماً

القاعدة القانونية

الطاعن بالتزوير هو المسكف دائماً بإثبات دعواه . فإذا قبلت المحكمة أدلته واحالتها على التحقيق (للمضاهاة أو للينة) فلا ينتهي واجبه بل يبقى هو المسكف بالاثبات ، فإذا عجز وجب الحكم برفض دعوى التزوير . وكون المدعى عليه في دعوى التزوير هو الذي عجل نظر

الدعوى وبأمر تحديد يوم التحقيق أو يوم المضاهاة ليس معناه ان مركز الخصوم تغير فأصبح المدعى عليه هو المكلف بالاثبات بل يبقى مدعى التزوير دائماً ابداً هو المكلف بإقامة الدليل على صحة دعوى التزوير

(قضية سليم محمد واكد ضد دار البرس . رئاسة جناب المستشار لارشيه)

٤٤٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣ يونيه سنة ١٩١٦

يمين . حق . متى توجه . عمن كيدية . رفض توجيهها .

القاعدة القانونية

توجيه اليمين الحاسمة حق يستمده الخصم من القانون ولا يملك القاضي ان يحرمه منه ويجوز توجيه اليمين في كل نزاع وفي أي حالة كانت عليها الدعوى ويجوز تخليف الخصم حتى على أمر يخالف مضمون العقد

الا انه مع هذا الاطلاق يجوز للقاضي ان يرفض توجيه اليمين اذا دلت ظروف ووقائع الدعوى ان نية الخصم في توجيه اليمين انما كانت نية كيدية ، وانما يجب على القاضي ان يستعمل سلطته هذه في رفض اليمين بكل احتياط وتحفظ ولا يلجأ الى سلطته هذه إلا في الاحوال الاستثنائية وعندما تكون المستندات المقدمة

في الدعوى ناطقة بأن الشيء المطلوب التحليف على عكسه ثابت منها ثبوتاً قاطعاً
(قضية رضوان مصطفى ضد كولومباردي . رئاسة جناب المستشار لارشيه)

٤٤٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩١٤

تسجيل . حقوق شخصية . حقوق عينية . حكم القانون

القاعدة القانونية

ليس في القوانين المصرية نص يجيز للدائن الذي رفع دعوى على مدينه ان يسجل صحيفة دعواه لينذر الغير بعدم التعامل مع مدينه . لأن التسجيل قاصر على الحقوق العينية فقط ، أما الديون الشخصية التي يطالب بها الدائن . مدينه فلا يجوز تسجيل صحيفة الدعوى بها وان حصل فلا يكون للتسجيل قيمة ويجوز للمدين ان يطلب من المحكمة الحكم بمحو التسجيل

(قضية بطريكخانه الأرمن ضد سيرافوس . رئاسة جناب المستشار حيشر)

٤٤٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩١٤

صورية . صلة القرابة او الزوجية . اثبات .

القاعدة القانونية

صلة القرابة أو الزوجية لا تكفي وحدها

للحكم بصورية العقد فالبيع الصادر من الزوج الى زوجته التي كانت ضامنة له في دين استدانه يجب ان يعتبر صحيحاً جدياً خصوصاً اذا كانت الزوجة موسرة واثبتت انها دفعت جزءاً من الثمن الى بعض الديانة

(قضية فطوم زايده ضد جبران سالم . رئاسة جناب المستشار لارشيه)

٤٤٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩١٤

بيع . دعوى ضمان . عيوب خفية . مائة .

القاعدة القانونية

١ - لا يملك المشتري توجيه دعوى الضمان على بائعه بسبب وجود عيوب خفية اذا استطاع الى المعاينة سبيلاً وكانت المعاينة تقتضيها الحكمة قبل امضاء العقد ، ويكون الحكم كذلك من باب أولى اذا أقر المشتري في عقد البيع صراحة انه عاين العين المبيعة

٢ - اذا كان البيع من المباني يجب على المشتري ان يتحقق من سلامة الاساسات قبل الشراء . فاذا اهل فلا يلومن الا نفسه
(قضية اسير وهاريسادس ضد حسن بك واصف . رئاسة جناب المستشار لارشيه)

٤٤٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩١٤

استئناف فرعى . من مستأنف عليه على مستأنف عليه

القاعدة القانونية

لا يجوز رفع استئناف فرعى من

مستأنف عليه على مستأنف عليه

(قضية لونا يرتون ضد عبد الملك خليل نعمان . رئاسة جناب المستشار لارشيه)

تعليم

(راجع بهذا المعنى الاحكام العديدة الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٩٠ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٣٠ يناير سنة ١٩٠٨ و ٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ وكلها منشورة في مجموعة الاحكام المختلطة)

٤٤٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣

رفت . تعويض . معلمين . تقديره

القاعدة القانونية

عند تقدير التعويض الواجب دفعه الى المعلمين بعد رقتهم في وقت غير لائق يجب ان يراعى انهم عادة يستخدمون لسنة مدرسية كاملة ، ومن الصعب اذا رقتوا في بحر السنة ان يجدوا لهم عملاً فوراً ، بل يضطرون غالباً الى التربص حتى تبدأ السنة الدراسية المقبلة ، فمن الخطأ معاملتهم أسوة بالمستخدمين العاديين ويجب ان تراعى صفتهم هذه لتقدير التعويض الذي يستحقونه

(قضية عوفو ضد سيميلين . رئاسة جناب المستشار جيتش)

يده يد مالك مطلق التصرف لا يد مستأجر
أو مودع عنده أو مرتين أو غير ذلك من
الصفات المؤقتة

« وحيث ان تكييف سبب وضع يد
الشخص والاستدلال على صفة وضع يده
من التصرفات التي تصدر منه ومعرفة نيته
في تملك العين بوضع اليد عليها المدة الطويلة
انما مسائل تدخل تحت تقدير القاضى بطريقة
مطلقة

« وحيث انه بحسب احكام الشريعة
الاسلامية النراء لا تسقط الحقوق بتقادم
الزمان بحيث لو وضع شخص يده على دار
أو ارض أو غيرهما مدة سواء طالت المدة أو
قصرت وهو معترف بأنها ملك الغير وانه
يؤمر بردها اليه اذا طالب الغير ذلك ، وان
كان منكرأ انها ملك فلان ، وفلان يدعى انها
ملكه ينظر ان كان مضى على وضع يده
على العين الموقوفة مدة ثلاث وثلاثين سنة
فلا تسمع دعوى المدعى ، وبحسب احكام المادة
«٦٠٠» من قانون العدل والانصاف لا تسمع
دعوى الوقف بعد مضى ثلاث وثلاثين سنة
ومن بيده الدار يتصرف فيها تصرف الملاك
فلا تسمع دعوى ناظر الوقف عليه ، وبحسب
نص المادة «٦٢٣» من قانون العدل والانصاف
نفسه لا تسمع الدعوى بعد مضى ثلاث
وثلاثين سنة اذا ادعى ناظر وقف على من
بيده عقار يتصرف فيه بحق شرعى مدة

٤٥٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣

وقف . حكر . تقادم . سقوط حق المطالبة به

القاعدة القانونية

عدم المطالبة بالحكر لا يترتب عليها
سقوط حق جهة الوقف في المطالبة به مهما طالت
المدة ولو زادت على ثلاثين سنة ، اللهم إلا اذا
ثبت ان ذا اليد على الارض المحكرة كان
واضعا يده عليها بصفة مالك ، ظاهراً بنفسه ولم
ينازعه فيها منازع
المحكمة :

« حيث ان دفاع المدعى عليه يتلخص في
ان وزارة الاوقاف لم يسبق لها ان طالبت به
لا هو ولا من تلقى الحق عنه بأى حكر كان
من تاريخ عقد التحكير حتى تاريخ رفع هذه
الدعوى ، وان سكوت الوقف عن المطالبة
بالحكر مدة ثلاث وثلاثين سنة يترتب عليه
ثبوت الحق لدى اليد على العين المحكرة مهما
كان سبب وضع يده في ان يتمسك ضد
الوقف بسقوط حق الوقف

« وحيث انه من المقرر علماً ومأخوذاً به
عملاً ان الشخص الذى يضع يده على عين بصفة
مؤقتة لا يملكها مهما طالت يده عليها الا اذا
أثبت ان سبب وضع يده على العين تغير فأصبحت

<p>دعوى الوقف يدفع به شخص يكون واضحاً يده على العين بنفسه وبصفة مالك، ومتصرفاً فيها تصرف المالك في ملكه لا ان تكون يده يداً مؤقتة</p>	<p>ثلاث وثلاثين سنة فلا تسمع دعواه عليه فإذا ادعى بعد هذه المدة بوقفية العقار وانكر المدعى عليه وهم في بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعى</p>
<p>« وحيث ان الشارع باعلانه بأن الحق لا يسقط بتقادم الزمان ويمنعه فقط القضاة من سماع الدعوى بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة اراد حماية الاوقاف بنوع خاص لأنه اذا جاز لأي شخص كان مهما كانت صفة وضع يده ومهما كانت مدة وضع يده ان يدفع دعوى الوقف بعدم جواز سماعها اصبحت اعيان الوقف ولا مالك لها، يحوزها من يشاء ويتملكها من يشاء، وهذا ما ياباه طبعاً قصد الشارع الذي وان لم ينص صراحة على عدم جواز تملك الاعيان غصباً بمضي المدة الا انه شرع احكاماً تؤدي الى النتيجة بذاتها »</p>	<p>« وحيث ان المادة ٩٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية منعت القضاة منعاً صريحاً من سماع الدعاوى المتعلقة بالوقف بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة اذا لم يمنع المدعين مانع شرعى ولم يكن لديهم عذر شرعى مقبول »</p> <p>« وحيث انه يتضح من هذه الاحكام الصريحة انه في مواد الاوقاف يشترط لسقوط حق الوقف بسبب ترك الدعوى ان هذا السكوت يقابله وضع يد الغير على اعين الوقف وان وضع يد الغير يبقى مستمراً مدة ثلاث وثلاثين سنة، وان يكون حائزاً لجميع الشروط اللازمة لتملك العين وبعبارة اخرى يلزم ان الدفع الذي يدفع به بعدم جواز سماع</p>

قضاء المحاكم الأجنبية

بمواهب مورثهم وقدرته على الكسب والعمل
وفرق بين السبين ، لهذا يصح الجمع بين
التعويض والمعاش .

٤٥٢

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤
عقود . فسخها . كيف يقع الفسخ

القاعدة القانونية

١ - العقود التي يترتب عليها التزامات
من الجانبين لا تنسخ من نفسها ورفع الدعوى
لا يكفي وحده لاعتبارها كأنها لم تكن بل
تنسخ بقضاء القاضي

٢ - الطرف الذي يكلف بتنفيذ تعهده
لا تبرأ ذمته من تنفيذ تعهده بمجرد ثبوت عجز
الطرف الآخر عن تنفيذ تعهده في اليوم
المحدد للوفاء

تعليق

العقود التي تنص على التزامات من
الجانبين تنسخ بعد وفاة أحد الطرفين بما
التزم به . والفسخ يقع اما بالتراضي او بقضاء
القاضي ، وان لم يوجد نص في العقد على
وقوع الفسخ حتما وبقوة القانون بمجرد

٤٥١

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٣
حادثه قتل . مسؤولية . معاش . تعويض . جواز
الجمع بينهما

القاعدة القانونية

المعاش الذي يعطى لورثة العسكري الذي
قتل في حادثه مصادمة قطار من قطارات
السكك الحديدية لا يمنع من مطالبة مصلحة
السكة الحديد بتعويض الضرر الناشئ من
قتل المورث ، لأن المعاش شيء والتعويض شيء
آخر ، وليس في القانون ما يمنع من الجمع بين
التعويض والمعاش

على انه اذا رأى القاضي ان مقدار المعاش
بذاته كاف لتعويض الضرر الذي يصيب الزوجة
واولاد القتل كان له ان يرفض دعوى
التعويض اكتفاء بالمعاش

تعليق

قد اصاب هذا الحكم في القول بجواز
الجمع بين المعاش والتعويض ، لان المعاش هو
في الاصل حق من حقوق الموظف يقابله
ما تستقطعه الحكومة شهريا من مرتبه ، اما
التعويض فسيبه حرمان الورثة من الانتفاع

والتأشير عليها بالدفع ليس مكلفاً إلا بالتحقق من صحة امضاء صاحب الشيك من طريق مضاهاة الامضاء الموجودة على الشيك على الامضاء المحفوظة بالبنك ثم تتبع التحاويل الموقع بها على ظهر الشيك، وفيما عدا ذلك لا يكون البنك مسؤولاً عن خطأ الدفع الى غير صاحب الدين اللهم إلا اذا وقع من عامل البنك اهمال في عدم الانتباه الى الدلائل المادية الظاهرة على التحويلات المثبتة لوقوع تزوير فيها

تعليق

١ - راجع حكم محكمة استئناف باريس الصادر بتاريخ اول فبراير سنة ١٩٢٣ ومنشور بمجلة المحاماة بالعدد العاشر من ٣ ص ٥٥٠ غرة ٤٦٦

٢ هذا الحكم مطابق للقضاء الذي جرت عليه المحاكم . اذ الاصل ان المسحوب عليه شيك، بنكا كان او شخصاً، تبرأذمته بمجرد الدفع اذا دفع بسلامة نية ولو كان الدفع حصل لشخص غير ذي صفة او كانت امضاء الشخص الذي امضى المخالصة امضاء مزوراً مادام لا يثبت وقوع اهمال او عدم انتباه من عامل البنك (راجع موسوعات دالوز تحت كلمة « شيك » نبذة ٥٦)

وفي حالة سرقة الشيك وتقديعه للبنك وتزوير الامضاء يلزم التحقق من وقوع اهمال جسيم من البنك واستقراء الظروف التي سبقت الدفع أو اقترنت به

تأخير احد الطرفين في تنفيذ تعهده ، فلا يقع الفسخ الا بحكم المحكمة ، فأذا نص العقد على وقوع الفسخ بمجرد تحقق الشرط حتماً انحل العقد بتحقيق الشرط ومن يوم تحققه . واما اذا لم ينص العقد على وقوع الفسخ بمجرد تحقق الشرط فإن الفسخ لا يقع بصفة نهائية الا بصدور حكم نهائي بحيث اذا صدر حكم ابتدائي بالفسخ جاز للطرف المقصر ان يني بتعده في الفترة بين صدور الحكم الابتدائي وصدور الحكم الاستئنافي

٤٥٣

محكمة قضا وابرام باريس
حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٤
خادم مخدوم . حريق امته الخادم . مسؤولية
القاعدة القانونية

الاصل ان المخدوم غير مسئول أمام خادمه عن الحريق الذي يتلف امته الخادم عند حصول الحريق في المنزل الذي يسكنان فيه ، اللهم إلا اذا ثبت وقوع خطأ أو اهمال جسيم من المخدوم

٤٥٤

محكمة قضا وابرام باريس
حكم تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤
بنك . شيك . تزوير امضاء . مسؤولية
القاعدة القانونية

عامل البنك المكلف بفحص الشيكات

٤٥٥

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٩ يونيه سنة ١٩٢٣

جنسية . سقوطها . الخدمة العسكرية في جيش
بلاد مادية

القاعدة القانونية

تسقط الجنسية الفرنسية التي تكون لبعض الأمراء بسبب مولدهم اذا اندمجوا في الامبراطورية الألمانية وخضعوا لقوانينها فيما يختص بأموالهم واحوالهم الشخصية وسلوكوا في مدة الحرب ومن قبل الحرب كأنهم من الألمان وقبلوا ببعض اختيارهم بعد بلوغهم سن الرشد الخدمة في الجيش الألماني ثم حاربوا فرنسا وحلفاءها في الحرب الأخيرة حتى سنة ١٩١٨

٤٥٦

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١١ يوليه سنة ١٩٢٣

اختصاص . فاتورة . تعيين عمل الدفع

القاعدة القانونية

اذا نص في فاتورة ان القيمة تدفع في منزل البائع كانت محكمة محل اقامة البائع مختصة بنظر كل خلاف يقع بين البائع والمشتري، ليس فقط فيما يختص بالسداد بل بجميع المنازعات التي تنشأ من تنفيذ العقد

٤٥٧

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣

مفلس . دفع ديون . زمن شبهة . بطلان . سوء نية

القاعدة القانونية

ان المادة « ٤٤٧ » من القانون التجاري تعلق حق ابطال دفع الديون التي يدفعها المفلس في الفترة التي يعبرون عنها بانها محل شبهة على شرط ان يكون الدائن الذي قبض دينه كان عالمًا بتوقف مدينه عن وفاء ديونه

٤٥٨

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٤ يوليه سنة ١٩٢٣

اثبات . قرائن . سكوت المرسل اليه . رضا

القاعدة القانونية

في جميع الاحوال التي يكون فيها الاثبات بالقرائن مقبولا قانونا يكون لقاضي الموضوع حق تفسير وتقدير سكوت الشخص المرسل اليه الخطاب واعتبار سكوته قبولاً للإيجاب المعروض عليه في الخطاب المذكور ولا سيما اذا نص صاحب الإيجاب في خطابه المذكور ان عدم الرد على خطابه من المرسل اليه يعتبر قبولاً منه

بآلات قاذفة لقطع معدنية تطير في الهواء وكان هذا الصنف من اللعب ممتوعاً بقرار وزاري صدر في سنة ١٩٠٥، وبالرغم من هذا المنع استمر التلاميذ على اللعب بهذه الآلات بحضور ضباط المدرسة انفسهم بدون ان يعترضوا، فاعتبرت المحكمة الحكومة مسئولة طبقاً لأحكام قانون ٢٠ يولية سنة ١٨٩٩ الذي القى مسؤولية اصابات التلاميذ على الحكومة عند وقوع افعال أو تقصير في المراقبة طبقاً لأحكام المادة « ١٣٨٤ » من القانون المدني .

٤٦١

محكمة تقض وإبرام باريس

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤
اجارة . اجارة مجدة . لا عقد . اخراج المستأجر .
دعوى مستعجلة .

القاعدة القانونية

المستأجر الذي يشغل محلاً لا تنفيذاً لعقد اجارة لم تنته مدته ، وإنما اعتماداً على اجارة قديمة انتهت مدتها وتجددت بسكوت المؤجر والمستأجر معاً ، يجوز اخراجه بدعوى مستعجلة بدون ان يكون له حق في طلب مهلة اذا حصل بيع العين المؤجرة ولم ينص في عقد البيع على تأجير العين

تعليق

المحكمة اعتبرت هنا المستأجر كأنه مستأجر بعقد شفاهي ، أو بعقد ليس له تاريخ ثابت قبل البيع ، وقد ذهب بعض الشراح حتى في

٤٥٩

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١١ يوليو سنة ١٩٢٣

قصة . عقار . طبقات .

القاعدة القانونية

تجوز قسمة العمارة ذات الطبقات « ادوار » الى حصص بقدر عدد طبقاتها ليختص كل شريك بطبقة في مقابل نصيبه في العمارة

٤٦٠

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٣

مسؤولية . حكومة . اصابة تلميذ . مراقبة . غير مراقبة .

القاعدة القانونية

اذا أصيب تلميذ « داخلية » في مدرسة في فسحة بين درسين وهو يلعب مع تلميذ آخر ، فتكون الحكومة مسئولة عن تعويض الضرر الذي أصاب التلميذ ، ولا تعفى من المسؤولية إلا اذا ثبت ان الاصابة حدثت قضاء وقدرًا وما كان يمكن منع وقوعها ، وان الضباط المكلفين بمراقبة التلاميذ لم يفرطوا في واجب الملاحظة وانه مع الملاحظة الشديدة ما كان يمكن درء الحادثة

تعليق

الواقعة التي صدر فيها هذا الحكم تتلخص في ان بعض التلاميذ كانوا يلعبون

حالة وجود اجارة ليس لها تاريخ ثابت الى
ايجاب التنبيه على المستأجر بالأخلاء واعطاه
المواعيد المقررة قانوناً أو عرفاً (راجع كتاب
اوبرى ورو طبعة خامسة جزء خامس نبذة
٣٦٩، وكتاب جيلوار في الاجارة جزء اول
نبذة ٣٦٥) الا ان محاكم كثيرة من محاكم
استئناف فرنسا لم تر هذا الرأي وحكت
بجواز اخراج المستأجر بدون تنبيه وبدون
اعطاه المواعيد اذا لم يكن بيده عقد اجارة
له تاريخ ثابت

٤٦٢

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤

محل مختار. اعلان الاوراق. مكتب محام. خصومة جديدة

القاعدة التائونية

اتخاذ الخصم محلاً مختاراً مكتب أحد
المحامين القبولين أمام محكمة الاستئناف لا يبرر
اعلان الاوراق القضائية اليه فيه بطريقة مطلقة
فلا يصح ان تعان فيه الاوراق غير المتعلقة
بالخصومة المرفوعة أمام محكمة الاستئناف

٤٦٣

محكمة تقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣

نقض تقرير التلخيص . عدم تلاوته . وجه بطلان .

القاعدة التائونية

في المواد الجنائية أوجب الشارع ان يعمل

أحد قضاة المحكمة الاستئنافية تقريراً يلخص
فيه وقائع الدعوى المحكوم فيها ابتدائياً، فاذا
ثبت ان تقرير التلخيص لم يحصل ولم يتل علناً
في الجلسة كان الحكم باطلاً

٤٦٤

محكمة استئناف بروكسل (Bruxelles) بلجيكا

حكم تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٢١

مال مفقود أو مسروق . املاك اميرية . منفعة عمومية .
اثار قديمة . متاحف

القاعدة التائونية

١ - ان أحكام المادتين ٢٢٧٩ و ٢٢٨٠

من القانون المدني تستلزم وجود اتفاق من
شأنه نقل ملكية المال نهائياً الى ذى اليد اذا
لم يكن المال لا مفقوداً ولا مسروقاً ، بناء عليه
لا تنطبق أحكام هاتين المادتين على حالة ما يكون
المال المتنازع فيه غير قابل للبيع والشراء

٢ - عدم قابلية بعض الاموال لأن يكون
محلاً للتبايع باعتبار انها من الاملاك الاميرية
لا يستفاد فقط من استحالة الانتفاع بها نفقاً
خاصاً بطريقة مطلقة بسبب طبيعة هذا المال
بل يستفاد ايضاً من استحالة تملكها بسبب
تخصيصها لمنفعة عمومية أو سياسية

ووجه المنفعة الذى يخرج المال من دائرة
المعاملات ويجعله من الاملاك الاميرية يستفاد
ليس فقط من استعمال الكافة له بل يستفاد
ايضاً من تخصيصه لمنفعة عمومية أو سياسية

٣ - تدخل ضمن الاملاك الاميرية جميع الاموال المملوكة للحكومة ، وتكون مخصصة لتقريب وتهذيب وتعليم الاهالى علمياً أو صناعياً أو فنياً ، مثل الاشياء الثمينة والآثار القديمة التى تكون من مجموعها مجموعات قيمة تعرض فى المتاحف لفائدة الجمهور

٤٦٥

محكمة بروكسل Bruxelles بلجيكا

حكم تاريخه ٦ مايو سنة ١٩٢٢

اموال منقولة - اموال ثابتة - كنيسة .

القاعدة القانونية

الاشياء المنقولة المخصصة لتزيين كنيسة أو كانت لها وجه استعمال فى اقامة الشعائر الكنائسية تعتبر أموالاً ثابتة حائزة لصفة الاستقرار فتجرى عليها حكم الأموال الثابتة

٤٦٦

محكمة استئناف لياج Liège بلجيكا

حكم تاريخه ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٢

زور - تغيير الحقيقة فى صلب عقد شركة - بيع اسهم - استعمال زور .

القاعدة القانونية

١ - يعتبر مرتكباً للجريمة التزوير من اثبت فى صلب عقد شركة مساهمة وقائع كاذبة لا أصل لها كان القانون يحتم توفرها لصحة عقد الشركة ،

ولعجز مؤسسى الشركة عن استيفائها قرروا فى صلب العقد انها حاصلة بالفعل وكان الواقع على تقيض ذلك ، كأن دون المتعاقدون انهم دفعوا حصصهم فى رأس المال على خلاف الواقع ، أو ذكر أحدهم انه فتح للشركة حساباً جارياً عند أحد التجار وكان قايح الحساب للشريك ، معسراً لا يتلك تقديم المال المفروض على الشريك ، مثل هذه الأركان التى يعتبر القانون توفرها ضرورياً لوجود عقد الشركة الكذب فيها وتسجيل هذا الكذب فى صلب عقد الشركة بقصد ايهام الناس بوجود شركة صحيحة قانوناً يعتبر تزويراً يعاقب عليه القانون

٢ - ان يبيع اسهم شركة هذا شأنها من البطلان والتزوير يعتبر استعمالاً لاوراق مزورة اذا ثبت ان بائع الاسهم يعمل بسوء نية وبقصد الاضرار بالغير ، وتم جريمة الاستعمال وتحقق العقوبة ولو لم يحصل ابراز عقد الشركة

٤٦٧

محكمة جاند Gand بلجيكا

حكم تاريخه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣

يمين - محل حلفها - حضور الخصم - مصاريف انتقاله .

القاعدة القانونية

١ - الأصل ان يحلف الشخص اليمين بحضور خصمه بناء على ان اليمين التى يؤديها الشخص قد تضر نتائجها بالخصم الذى ستؤدى ضده ، فله طبعاً مصلحة فى حضور جلسة حلف اليمين

٢ - فإذا كان الشخص المطلوب تحليفه اليمين موجوداً في بلدة بعيدة عن المحكمة التي أمرت باليمين، جاز تكليف المحكمة الموجود في دائرتها الشخص بأن تقبل منه اليمين، ولكن إذا ظهر أن الشخص كان يتوقع توجيه اليمين إليه فسافر، كان للمحكمة الخيار بين أن تأمر باحضاره وتحليفه اليمين أمامها إذا طلب خصمه ذلك، أو أن تقبل تكليف المحكمة الموجود بدائرتها تأدية اليمين أمامها، وتلزمه في الوقت نفسه بأن يدفع مصاريف سفر خصمه إلى المحكمة التي يريد أن يؤدي اليمين أمامها

٤٦٧

محكمة استئناف چاند Gand يبلجيكا

حكم تاريخه ١٢ مايو سنة ١٩٢٣

حجر . - سن الرشد . رفع الحجر . - سفه .

القاعدة القانونية

١ - الأصل أن الإنسان متى بلغ سن الرشد كان له الحق في إدارة أمواله والتصرف فيها. وسلب هذا الحق منه بطريق الحجر يجب أن يدوم ما دام سبب الحجر قائماً، ويجب أن يزول بزواله، وعلى طالب فك الحجر إقامة الدليل على أن السبب الذي سوغ الحجر عليه وقد تصرفاته قد زال بزوال السبب عنه وهو الحجر

٢ - إذا كانت وقائع السفه والتبذير التي

ترتب عليها الحجر لم تكن على درجة عظيمة من الخطورة ولم تتجدد في مدة الحجر وجب رفع الحجر، ولا يكفي للحكم باستمرار الحجر وجود مخاوف أو مظان لعود المحجور عليه إلى السفه الأول

٤٦٨

محكمة اوكل Uccle يبلجيكا

حكم تاريخه ١٦ ابريل سنة ١٩٢١

نفقة . اب طبعي . اولاد الابن .

القاعدة القانونية

ان رابطة الدم التي يتولد منها واجب النفقة يجري حكمها بين الأب الطبيعي أو الأم الطبيعية وبين الأولاد الشرعيين الذين يولدون من الأب غير الشرعي

٤٦٩

محكمة هوي Hay يبلجيكا

حكم تاريخه ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٣

نفقة . تقدا او عينا . احوال .

القاعدة القانونية

انه وان كان الأصل أن يدفع الزوج لزوجته النفقة عيناً إلا أن هذه النفقة تنقلب مالاً قدماً إذا كانت للزوجة الحق في أن تعيش وحدها بمعزل عن زوجها، أو كان الزوج قد رفض قبولها في منزله، أو كان قد أذن لها في السكنى بعيدة عنه

الحقوق القانونية في القضاء

بحث

في المادة ٣٢ فقرة ح من لائحة الترع والجسور

رد على بقية رسالة مفضرة صائب الفزة الاستاذ يونس صالح بك

بتشريعه القديم والحديث جعل نص المادة ٣٢ (فقرة ح) خاصاً بمسئولية مشايخ البلاد « ادارياً فقط » في حالة عدم تبليغهم عن الافعال الميئنة في هذه الفقرة ، وبشرط تعيين خفراء لذلك ، كما أراد بنص المادة ٤٠ تقرير المسئولية المدنية في حالة عدم ظهور الفاعلين ، ولو كان المشايخ قد قاموا بواجب التبليغ

وإذا لا يكون هناك تناقض حقيقى بين المادتين (٣٢ و ٤٠) حيث وضعت كل مادة منهما لتحديد نوع خاص من نوعى المسئولية ولا يكون على اللجان حرج في تطبيق حكم المادتين كل فيما وضع له لأن وظيفة اللجنة ان تنفذ القانون فقط

على أنى اوافق الاستاذ يونس بك على اعتراضه من جهة كون المادة ٣٢ اشترطت للمسئولية الادارية ، ان تكون الحكومة عينت خفراء ، والمادة ٤٠ لم تشترط هذا الشرط للمسئولية المدنية ، وأؤيد ذلك الاعتراض بأن المسئولية المدنية كانت أولى بأن يشترط لها مثل ذلك الشرط ، لأن أثرها احياناً يكون أعظم من أثر المسئولية الادارية ، إذ ان الجزاء

وعدت في مقال المنشور بمجلة المحاماة (عدد شهر ديسمبر سنة ١٩٢٣) المشتل على بحث في المادة ٤٠ من لائحة الترع والجسور ، بأن اتكلم في فرصة اخرى على المادة ٣٢ فقرة ح من هذه اللائحة ، بمناسبة كون حضرة الاستاذ يونس بك صالح تكلم عليها ضمن بحثه الخاص بالمادة ٤٠ مشيراً الى الارتباك الذى اعترى اللجان الادارية عند مقارنة نص تلك الفقرة بنص المادة ٤٠ المذكورة الخ

ووفاء بذلك الوعد اقدم الى المجلة هذا البحث مبتدئاً بدكريتو ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ المشتل على لائحة الترع والجسور القديمة ، وهى التى استعيض عنها باللائحة الحالية الصادرة بها دكريتو ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤

فالنص الذى كان وارداً في تلك اللائحة القديمة ، خاصاً بموضوع الفقرة ح المشار اليها ، هو نص المادة ٣٧ ، وهذه المادة قررت المسئولية الادارية كالنص الحالى تماماً (الفقرة ح) والتعديل الذى حصل بموجب هذا النص الجديد قد تناول أموراً أخرى خارجة عن نوع المسئولية فمن ثم يظهر ان واضع هذه اللائحة أراد

الإدارية) كان خالياً ايضاً من ذلك الشرط، وعند تعديل هذا النص في اللائحة الجديدة بالمادة ٣٢ (فقرة ح) أضيف إليها الشرط المذكور وفات واضع اللائحة ان يضيف مثله الى المادة ٤ من باب التوفيق بين نصوص القانون الواحد، بل من باب قياس الأولوية ونرى كما أشرت في مقالى السابق الى وجوب عناية البرلمان المصرى بموضوع القسم الثالث من ذلك المقال، أضيف الآن الى ذلك وجوب اصلاح العيب الظاهر بين نص المادتين ٣٢ و ٤٠ فيما يتعلق بشرط المسؤولية

احمد صادق

مدير ادارة بالداخلية

الإدارى على عدم التسليغ لا يزيد غالباً على غرامة خمسمائة قرش، بينما تبلغ نفقات اعادة الاعمال الى اصلها فى بعض الاحوال مئات من الجنيهات

ولا شك ان هذا عدم احتياط أو عدم تدقيق فى التشريع من منذ ثلاثين سنة، حيث وضعت لائحة الترع والجسور المعمول بها الآن. ولقد بحثت لعلى أجد حكمه للشارع فى هذا التفريق الذى لا مبرر له، فتبين لى أولاً ان المادة ٤٠ (الخاصة بالمسئولية المدنية) منقولة عن نص المادة ٣٩ المقابلة لها فى لائحة سنة ١٨٩٠ القديمة، وهذا النص كان خالياً من شرط تعيين الخفراء، فجاء النص الجديد مطابقاً له فى هذا المعنى، ثانياً ان نص المادة ٣٧ القديمة (الخاصة بالمسئولية

قضايا نزع الملكية

كانت سنة ١٩٢٣ سنة عسر، وإذا حل العسر في بلد زادت المنازعات والخصومات. ويعتبر جدول قضايا نزع الملكية مقياساً لدرجة الأزمة التي تعانيها البلاد، وها احصاء رسمي عن قضايا نزع الملكية في المحاكم المختلطة في الاسكندرية، وفي مصر، وفي المنصورة، نشره قلا عن جريدة الاهرام الصادرة في يوم الاربعاء ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٤ فقيه عظة وعبرة.

في الاسكندرية

بلغ عدد ما أصدرته المحكمة المختلطة من احكام البيع الاجباري في الشهور الاربعة الاولى من السنة القضائية - من ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٣ الى ١٥ فبراير الجارى - تسعين حكماً قضى في ٦٠ منها بتسليم الاراضى المبيعة لطالبي البيع لعدم وجود مزاحمين لهم، وفي ٣٠ حكماً لمشتريين آخرين

وقد كانت الاراضى المبيعة بمقتضى تلك الاحكام عبارة عن ٤٩٦٦ فداناً منها ٤٠١٢ فداناً و ١٢ قيراطاً و ١٣ سهماً رسماً مرادها على الدائنين طالبي البيع و ٩٥٣ فداناً وقيراطين و ٩ اسهم رسماً مرادها على الغير

وبلغ مجموع الاثمن ٢٧٣ و ١٥٦ جنبها

فكان متوسط ثمن الفدان ٣١ جنبها ونصف الجنيه

وبلغ ثمن الاملاك التي آلت بحكم المزاد الى الدائنين ٥٧٠ و ١٢٠ جنبها و ثمن الاملاك التي آلت الى الغير ٧٠٣ و ٣٥ ج م. فكان متوسط ثمن الفدان في الحالة الاولى ٣٠ جنبها ومتوسطه في الثانية ٣٧١ ج م. وبلغ ما طلبته تلك الاحكام من المصروفات ٥٧٩٢ جنبها فكان متوسط ما أصاب الحكم الواحد منها ٦٤ جنبها ونصف الجنيه ماعدا الرسم النسبي ومعدله خمسة جنيهات لكل حكم لأوراق الدعوى

وقد بلغ عدد الاحكام المختصة ببيع العقارات اى الاملاك المبنية في الاسكندرية ٢٣ حكماً وبلغت الاثمن فيها ٥٦٧، ٣٧٠ جنبها وهذا المبلغ الكبير يدخل فيه مبلغ ٠٠٠ و ٣٢٦ جنبه (ثلاثمائة وستة وعشرين الفا) نتج من بيع عقارات لورثة الخواجه اشالى في قضية بيع اختياري لفائدة احد الورثة والشركاء وهذا لا يدخل في البيوع الاجبارية في الحقيقة ويجب استثناءه وحسبان الباقي وهو عبارة عن ٥٦٧ و ٤٤ جنبها وكان هذا المبلغ ثمن املاك مبنية بيعت بالمزاد العلني في قضايا نزع الملكية. وكان عدد

الاحكام فيها ٢١ حكا وبلغت مصروفاتها
٩٣٨ جنيها

في مصر

بلغ ما اصدرت المحكمة من احكام البيع
الاجبارى في مصر ٦٩ حكا منها ٢٧ لطالبي
البيع والباقي لغيرهم
وكانت الاطيان المبيعة ٨٩١ فدانا مجموع
اثانها ٦٤٥٨٨ جنيها

فبلغ متوسط ثمن الفدان ٧٢ جنيها
وقد آل من الاطيان المبيعة ٤٩٣ فدانا
وكسور الفدان لطالبي البيع بثن قدره ٢٨٣٤١
جنيها فكان متوسط ثمن الفدان ٦٨ جنيها
ونصف الجنيه وآل الباقي لغيرهم . وبلغت
مصروفات هذه الاحكام (٦٩ حكا) ٣٧٢٧
جنيها بمعدل ٥٤ جنيها لكل حكم

أما قضايا المباني وارضى البناء التى بيعت
في مصر القاهرة بيعا اجباريا في المدة عينها
فقد كانت الاحكام الصادرة فيها ٣٣ حكا
وبلغ ثمن المباني المبيعة بموجيها ١٨٤٣٦ جنيها
وكان ١٨ من تلك الاحكام لطالبي البيع
بمبلغ ٦٥٩٦ جنيها . وبلغت نفقاتها ٩٠٧ جنيها
فكان متوسط ما أصاب الحكم الواحد من
النفقات ٢٧ جنيها

في المنصورة

أصدرت محكمة المنصورة في المدة ذاتها

٩١ حكا بيع الاطيان بالمزاد منها ٢١ حكا
لطالبي البيع والباقي لغيرهم . وأصدرت ٧ احكام
لاثبات بيع املاك أخرى آل المبيع فيها لغير
طالبي البيع

وكانت الاطيان المبيعة عبارة عن ٦١٧
فدانا و ٣ قرارات ومهم وبلغت اثانها ٢٢٧٧٣
جنيها فكان متوسط ثمن الفدان ٣٤ جنيها
والاطيان المبيعة لغير الدائنين طالبي البيع
كانت ١٣٦٢ فدانا و ١٣ فيراطا و ٩ اسهم
واثانها ٦٠٩٤٦ جنيها فكان متوسط ثمن
الفدان ٤٤ جنيها و ٧٥٠ مايا

أما قضايا العقارات أو الاملاك المبنية قد
أصدرت محكمة المنصورة منها في المدة المذكورة
بعض احكام غير مهمة بلغت اثنان البيع فيها
٨٨٩ جنيها ومصاريف نزع الملكية ١١٣ جنيها
فكان متوسط ما أصاب الحكم ١٦ جنيها
وكسورا

ولا يخفى ان المشتري الذى يرمو عليه
المزاد يتحتم عليه ان يدفع غير الثمن مصاريف
نزع الملكية ورسم البيع النسبي وهو ٢ في المئة
أو ٥ في المئة حسب القانون ورسم ادارة القضية
وقد بلغت مصاريف نزع الملكية في الاحكام
الواحد والستين المتقدم ذكرها المختصة ببيع
الاطيان ٣٣٩٧ جنيها وكان متوسط ما أصاب
الحكم ٥٥ جنيها و ٧٠٠ مايم . أما رسم أوراق
القضية فيبلغ ٤ جنيها في كل حكم

العملية عن خروج الفلاح من قضايا نزع الملكية
خاوي الوقاض

وقد ذكرنا في بعض الرسائل التي نشرناها
منذ شهور قليلة في هذا الموضوع ان ما يذهب
من الاملاك المرهونة بحكم البيع الاجباري الى
الدائنين الطالبين البيع لا تزيد قيمته على قيمة
الدين وان ما يؤول الى غيرهم بالمزاد تزيد
قيمتهم زيادة محسوسة . ويرى القارىء من البيان
المتقدم ان الفرق بين هذا وذاك يبلغ عشرة
جنيهات واكثر للفدان الواحد

ان اطيان الدقهلية لا يقل سعرها عادة عن
٧٠ أو ٨٠ جنيهاً للفدان ولكن في قضايا نزع
الملكية بيع الفدان منها بأقل من ٤٥ جنيهاً
فالفرق كان عبارة عن مجرد خسارة لا مبرر لها
أنا نكرر لفت النظر الى خطورة مسألة
الديون الاهلية ونرجو ان يتيسر للباحثين فيها
ان يحلوا عقدها حلاً يحرر الأمة من نير الديون
وحملها التقليل

واهم ما يلفت النظر من امر الاحكام المتقدمة
ان الارضى التي بيعت بالمزاد العلني في الثلث
الاول من هذه السنة القضائية لتسديد الديون
- وهي عبارة عن ٧٨٣٦ فداناً - بيعت كلها
الا قليلاً منها للاجانب من دائنين وغير دائنين
من رسا عليهم المزاد. وهذا معناه ان ترك الحبل
على الغارب يؤدي بطبيعة الحال الى حرمان
البلاد من اكثر اراضيها الزراعية في المستقبل
والى ايلولة تلك الاراضى الى الاجانب

ثم يلاحظ ان نفقات البيوع تبلغ مبالغ
كبيرة في قضايا نزع الملكية ويرى القارىء ان
نسبة هذه النفقات الى الثمن في احكام المنصورة
تبلغ نحواً من ١٣ في المئة ، وهذا كثير جداً لان
نسبة المصروف الى الثمن في بيع الاطيان تبلغ
عادة ٤ في المئة . وفوق هذه النفقات يتحتم على
البائع دفع رسوم اوراق القضية والرسم النسبي
والتسجيل وكل هذه تضاف الى الحساب وتسفر



قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

وزارة الحفانية

ادارة المحاكم الشرعية

منشور نمرة ٦

صاحب الفضيلة رئيس محكمة الابتدائية
الشرعية

قضت المادة الثالثة من قرار الوزارة
الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ المدرج بالوقائع
المصرية في العدد ١١٤ في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣
بان التصديق على الامضاءات والاختتام
« المنصوص عليه في المادتين الخامسة والسادسة
من القانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣
المعدلين لنصوص القانون المدني والمختلط
الخاص بالتسجيل » يمكن اجراؤه في المحاكم
الشرعية والاهلية الى آخر ما جاء بالقرار المذكور
ولما كانت اقسام التسجيل بالمحاكم المختلطة
لا تقبل العقود لتسجيلها بها مالم تكن محررة
بالمداد الاسود على ورق خاص بالكيفية
المنصوص عليها بالقرار المؤرخ في ٢٢ يوليو
سنة ١٩٢٣ المنشور بالوقائع المصرية بالعدد
٧٢ في ١٩ يوليو سنة ١٩٢٣ ، فيتحتم اذن
ان تكون العقود المعدة للتسجيل التي تقدم
من اصحاب الشأن للتصديق على الامضاءات
والاختتام الموقع بها عليها محررة بالمداد الاسود

المخصص لذلك وعلى المحاكم تحرير محاضر
التصديق وجميع التأشيرات وتوقيع الامضاءات
والاختتام وختم المحكمة بالمداد المذكور ويستعمل
لهذا الغرض الختمات المخصصة للمهارة (Negrobad)
والخبر والختمات المذكورة تطلب من مراقبة
الادوات بالمالية مع ملاحظة ترك الهامش
الشمالى للاوراق المذكورة على بياض دائماً حتى
يمكن جمع الاوراق بالملفات المخصصة لذلك
بالمحاكم المختلطة . واقتضى نشره للعمل بموجبه
بالمحكمة وجزئياتها

تحريراً في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤
وكيل الحفانية

عبد الرحمن رضا

وزارة الحفانية

ادارة المحاكم الشرعية

منشور نمرة ٢١

صاحب الفضيلة رئيس محكمة
الابتدائية الشرعية

تبين للوزارة من تعتيش الأعمال القضائية
بالمحاكم الشرعية الملاحظات الآتية :

أولاً - أن بعض المحاكم تحكم بالتفريق
للاعسار على الزوج الحاضر المعترف بجميع
الدعوى بدون امهال ، والوجه الشرعى يقضى
بامهاله طبقاً للمادة الرابعة من القانون نمرة ٢٥
سنة ١٩٢٠

ثانيا - أنها تحكم على الزوج الغائب غيبة قريبة بالتفريق للاعسار وكذا المسجون بدون اعدار وضرب أجل له أو بدون التحقق من اعلانه بذلك ، وهذا يخالف لنص المادة الخامسة من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ وللتعليمات الخاصة بها .

ثالثا - أنها تحكم بالتفريق للجنون بناء على مجرد اعتراف القيم على المدعى عليه بجميع وقائع الدعوى التي منها الزوجية واستحكام الجنون مع أن هذا الاعتراف لا يصح بناء الحكم عليه شرطا ، والواجب الا تحكم بالتفريق للجنون الا بعد ان تثبت لديها هذه الوقائع بدليل مفيد لاثباتها .

رابعا - أنها تقرر نفقة لغير الزوجة من تاريخ امتناع من تجب عليه النفقة من الاتفاق عليه ، وهذا لا وجه له شرطا لأن نفقة غير الزوجة لا تجب الا بالقضاء أو الرضا ، ولأن المادة الأولى من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ خاصة بنفقة الزوجة .

خامسا - أنها تحكم بثبوت نسب المدعى للمتوفى بناء على اقرار وارث واحد أو وصى ليس بوارث - مع أن هذا الاقرار لا يبنى عليه هذا الحكم شرطا لأنه حجة قاصرة على المقر فلا يتمدها الى غيره ، والوجه الشرعي في هذه الحالة يقضى بالحكم للمدعى على المدعى عليه بالمشاركة له في المال ان كان المقر وارثا وبعدم التمويل على اقراره ان كان غير وارث .

بناء عليه اقتضى نشره للعلم به وتبليغه لحضرات القضاة بالمحكمة الكلية والمحاكم الجزئية التابعة لها ما

تحريراً في ٨ يونية سنة ١٩٢٢

وزير الحفانية

وزارة الحفانية

ادارة المحاكم الشرعية

منشور نمرة ٣٦

علمت الوزارة أن بعض المحاكم رفعت أمامها دعاوى على وزارة المالية بطلب فرض نفقة لفقر المدعين وعجزهم عن الكسب وعدم وجود من تجب نفقتهم عليه .

« ومن حيث ان هذه الدعاوى غير مسموعة شرطا لأن شرط سماع الدعوى ان تكون ملزمة ، وهذه الدعاوى غير ملزمة شرطا : أولا - لما يؤخذ من القنية عن الامام الوبري من ان الامام ليس ملزم قضاء باعطاء من له حظ في بيت المال بل له الخيار في المنع والاعطاء - واما ما قاله ابن عابدين تعليقا على عبارة القنية من « أنه ليس للامام الخيار في المنع والاعطاء من بيت المال مطلقا ، وانما له ذلك بالنسبة للمال الذي أخذه صاحب الحظ بدون علمه » فهو تأويل منه لصريح عبارة القنية ، وحمل لها على خلاف ظاهرها لم يستند فيه الى نص من كتب المذهب فضلا عن مخالفته لروح الأحكام الشرعية المنصوص عنها في

أبواب بيت المال ؛ فلا يعول عليه . وقد نقل عبارة القنية شارح الوهبانية وصاحب البحر والفتاوى الهندية وغيرهم من الفقهاء ولم يعلقوا عليها بمثل ما علق به ابن عابدين .

ثانياً - نص الزيلعي وصاحب البحر والبدائع وغيرهم على ما يؤخذ منه ان صرف اموال بيت المال في مصارفه مفوض الى الامام وموكول الى اجتهاده ، وظاهر من هذا ان الامام لا يطالب قضاء بالصرف لشخص معين من المصارف .

ثالثاً - ان الفقير الذي هو احد مصارف البيت الرابع من بيوت المال ليس متعينا للصرف عليه منه لتعدد مصارف هذا البيت ، فليس له ولاية المطالبة قضاء كالفقير في الزكاة والفقير في الوقف على الفقراء لأن دعواهما غير ملزمة فلا تسمع اذن

لهذا

توجه الوزارة نظر المحاكم الى عدم مباح هذه الدعاوى

تحريراً في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢

وزير الحفانية

وزارة الحفانية

ادارة المحاكم الشرعية

منشور غرة ٤٧ سنة ١٩٢٢

نظراً لما تبين من بعض الحوادث الخاصة بفقود زواج الكتائب ترى الحفانية انه متى

اتحد مذهب طالب الزواج ومن يريد الزواج بها فليس للمحاكم مباشرة عقد زواجهما لأن حق الفصل في الخصومة التي تقع بينهما في الزواج أو في الحقوق المترتبة عليه هو لرئيسهما الديني أو لمجلسهما ، ولذلك ينبغي ان يكون المباشر لعقد زواجهما هو الرئيس الديني ليراعى ما يلزم في مذهبهما - أما اذا اختلف مذهب الطرفين فلا مانع من مباشرة المحاكم الشرعية عقود زواجهما لأنها هي المختصة بالفصل عند النزاع في الزواج أو في الحقوق المترتبة عليه ، وذلك كله بعد اتباع القواعد الجارية في العقود واقتضى النشر للعلم والعمل به وابلاغه للمحاكم

تحريراً في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وكيل الحفانية

النيابة العمومية لدى المحاكم الاهلية

منشور رقم ٣ سنة ١٩٢٤

بأنه تنفيذ الاوامر الصادرة بوضع المتشردين

والمستتب فيهم تحت مراقبة البوليس من

يوم صدورها رغم استئافرها

قضت المادة ٣٧٤ من التعليمات العامة بأن الاحكام الصادرة بمراقبة الضبطية القضائية لا تنفذ الا اذا أصبحت نهائية وذلك وفقاً لاحكام المادتين ١٥٥ و ١٨٠ من قانون تحقيق الجنايات

وبما ان القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ نص

كانت اذنارات الكف عن التشرذ الصادره من البوليس قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ يسرى مفعولها بعد العمل بهذا القانون أو انها تجدد طبقاً لأحكام القانون الجديد

ولما كان القانون القديم رقم ١٧ سنة ١٩٠٩ قد جعل للانذار الحاصل من البوليس للشخص المعتبر في حالة تشرذ قوة لا يأتى معها ابطاله بخلاف ما جاء بالقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ من اعطاء المتهم بحالة التشرذ حق الطعن على انذار البوليس والمعارضة فيه بالطريقة المبينة في المادة الثالثة منه وفي هذه الحالة يصير تحقيق أوجه المعارضة وتفصل فيها النيابة العمومية سواء بتأييد الانذار أو بالغاء

وبما ان المادة الثالثة والثلاثين من القانون الجديد نصت على الغاء القانون رقم ١٧ سنة ١٩٠٩ وعلى الغاء كل ما كان مخالفاً للقانون الجديد من الاحكام

وبما انه يتعين تحقيقاً لارادة الشارع من هذا الالغاء اعطاء المتهم بحالة التشرذ كافة الضمانات التي أحاطه بها القانون الجديد ومن ثم يتعين تجديد الانذار طبقاً لأحكام هذا القانون

اما اذا عاد المحكوم عليه الى حالة التشرذ في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة فلا حاجة الى انذار سابق كما هو مصرح به في الفقرة الاخيرة من المادة

على ان كل حكم يصدر بالادانة لجنحة ما ضد متشرذ أو مشتبه فيه ممن صدر اليهم انذار البوليس يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه - ونص كذلك على ان تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم ولا يعد التاريخ المقرر لا تقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو لسبب تغيبه عن محل اقامته لسبب آخر . والنفي كل ما كان مخالفاً له من الاحكام (مواد ٢٤ و ٣٠ و ٣٣)

وبما ان الحكم بوضع شخص متشرذ أو مشتبه فيه تحت مراقبة البوليس يجب تنفيذه فوراً ولومع استئنافه طبقاً لهذه النصوص فقد أصبحت المادة ٣٧٤ من التعليمات العامة ملغاة عملاً بالقانون الجديد وذلك بالنسبة للأشخاص الخاضعين لمراقبة البوليس بمقتضى هذا القانون فبناء عليه اقتضى احاطتكم بما ذكرنا علم به والعمل بموجبه ما

القاهرة في ٩ جماد ثاني سنة ١٣٤٢
(١٥ يناير سنة ١٩٢٤)

النائب العمومي
محمد ابراهيم

النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية

منشور رقم ٤ سنة ١٩٢٤

بشأنه وموجب تجديد انذارات التشرذ الخاصة في عهد قانونه التشرذ القديم طبقاً للقواعد

المبينة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

استعملت بعض جهات الادارة عما اذا

السادسة من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣
وسواء في ذلك أكان الحكم الصادر بالعقوبة
سابقاً أو لاحقاً على العمل بالقانون المذكور
فاذا كان الحكم لاحقاً فالأمر فيه واضح من
نص المادة السادسة، أما اذا كان سابقاً على
القانون الجديد فلان المبدأ الذي أخذت به
المحاكم وافق به الشراح ان القانون لا يشترط
لصحة العود بقاء الجريمة المحكوم فيها
معاقباً عليها وقت ارتكاب الجريمة الثانية
وبالتالى لا يهيم من باب أولى اذا كانت الجريمة
لا تزال معاقباً عليها بمقتضى قانون آخر صدر
بعد الحكم الاول واضاف قيوداً واجراءات
لم تكن موجودة في القانون القديم (راجع
كتاب جارسون تعليقات على قانون العقوبات
الفرنسى على المواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ نبذة
٨٨ - وجارو طبعة ثانية جزء ثالث ص ٨٦
وجرانمولان عقوبات مصرى جزء ٢ نبذة
٧٩٨ ص ٤٥ وشرح قانون العقوبات لمحمد
كامل مرتضى بك نبذة ٤٨١ ص ٣٨٣)

وبناء على ما تقدم اقتضى احاطة حضرتكم
بذلك للعلم به والعمل على مقتضاه ما

القاهرة في ٩ جماد ثانى سنة ١٣٤٢

(١٥ يناير سنة ١٩٢٤)

النائب العمومى

محمد ابراهيم

النيابة العمومية لدى المحاكم الاهلية

منشور رقم ٧ سنة ١٩٢٤

لوحظ من الاطلاع على احدى قضايا
المخالفات الخاصة بإدارة محل من المحال المنصوص
عنها في القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بلا رخصة
ان المحكمة قضت فيها بالبراءة ارتكانا على ان
المتهم لم يباشر العمل في دكان بل في منزله
الخاص ومن ثم فلا جريمة

« وحيث ان القانون المذكور لم يفرق
في نصوصه بين أنواع الامكنة التى ترتكب
فيها هذه المخالفات بل عبر عنها جميعا بلفظ
«محلات» وهو لفظ عام يتناول مدلوله المنازل
والحوانيت وغيرها على السواء

« وحيث ان الغرض الذى توخاه المشرع
في وضع هذا القانون انما هو مراقبة المحال
المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة حفظا
لأرواح الناس وأموالهم وصحتهم بغض النظر
عما اذا كانت هذه المحال حوانيت أو منازل
بل المعقول ان مباشرة مثل هذه الاعمال في
المنازل أشد خطرا وأدعى للمراقبة

فترجو من حضرات الاعضاء ملاحظة
هذه الاعتبارات عند التصرف في تلك القضايا
ونظرها امام المحاكم واستئناف الاحكام التى
قد تصدر فيها بالبراءة خلافا لهذا الرأى ما

القاهرة في ٢٠ جماد ثانى سنة ١٣٤٢

(٢٦ يناير سنة ١٩٢٤)

النائب العمومى

محمد ابراهيم

النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية

منشور رقم ٩ سنة ١٩٢٤

بأنه تمديد مدة البحث عن الأشخاص

الهاريين من مراقبة البوليس

نصت المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس ان مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تغيبه عن محل اقامته لسبب آخر .

وبناء على هذا النص الصريح تنتهي مدة المراقبة حتما بمجرد حلول التاريخ المقرر لانتهائها فلا يوقف مدتها حبس المحكوم عليه بها أو هربه منها أو أي سبب آخر كما كانت الحال بمقتضى القانون القديم الذي النى ، ولا يمكن اذا بعد التاريخ المتقدم ذكره ان يوضع الشخص تحت المراقبة التي انتهى ميعادها بحكم القانون ومن ثم أصبحت مدة البحث عن الأشخاص الهاريين من مراقبة البوليس محدودة بالتاريخ المقرر لانتهائها بحيث لا فائدة من استمرار البحث بعده ، لافرق في ذلك بين المراقبة المحكوم بها في جناية أو جنحة

أما اذا صدر حكم غيابي على الهارب من المراقبة بعقوبة بسبب مخالفة شروطها فيراعى بالنسبة لذلك الحكم مضي المدة المقررة لسقوط العقوبة أو لسقوط الحق في اقامة الدعوى

العمومية في مواد الجرح على مقتضى التفصيل المبين في المادة ٣٧٧ من التعليمات العامة المعدلة بالمشور رقم ٦٦ لسنة ١٩١٦ واذا يستمر البحث عن المحكوم عليه غيابيا اذا كان لم يعلن بالحكم لشخصه أو في منزله في مواجهة من يكون مقيامه لمدة ثلاث سنوات من يوم الحكم الا اذا كانت مدة المراقبة تزيد على الثلاث السنوات المذكورة فان البحث يظل واجبا حتى بعد سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بقصد ارجاع المحكوم عليه الى محل مراقبته لتمضية باقي المدة به حتى اذا ما عاد الى مخالفة شروط المراقبة يمكن محاكمته من جديد

وبناء على ما تقدم اقتضى احاطة حضرتكم بذلك للعلم به والعمل على مقتضاه ما

القاهرة في ٢٠ جمادى سنة ١٣٤٢

(٢٦ يناير سنة ١٩٢٤)

النائب العمومي

محمد ابراهيم

النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية

منشور رقم ١٣ سنة ١٩٢٤

قضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بأن لمن سلمه البوليس انذاراً باعتباره متشرداً أو مشتبهاً فيه ان يارض في هذا الانذار أمام البوليس الذي يقرر البوليس استبقاء الانذار

أو العدول عنه تبعاً لنتيجة البينات التي يصل إليها، وإن لم يقرر البوليس استبقاء انذاره ان يطعن أمام النيابة في قرار البوليس وإن الاجراءات الخاصة بهذا الطعن تبين في قرارات يصدرها وزيراً الداخلية والحقانية

وبما ان وزارة الحقانية أبلغتنا بكتابها رقم ٩٧٣ المؤرخ في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٤ صورة القرار الذي أصدرته وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ منه بشأن الاجراءات الخاصة بالمعارضة في انذار البوليس للمتشردين والاشخاص المشتبه فيهم وصورة القرار الذي أصدرته وزارة الحقانية في نفس هذا التاريخ بشأن الاجراءات الخاصة بالطعن أمام النيابة في القرار الصادر من البوليس بالنسبة لهؤلاء الاشخاص وقد نشر القراران في العدد ١٩ من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤

فلذلك رأينا لضبط العمل وتوحيده وضع التعليمات الآتية لتسير عليها النيابة فيما يختص بتنفيذ الاجراءات المذكورة

أولاً - يكتب الطعن في الدفتر المد للمعارضات والاستئنافات والنقض والابرار وتستبدل الكلمات المطبوعة بغيرها مما يناسب الحال فيكتب في صدر التقرير بدلاً من كلمة (معارضة) كلمات (طعن في انذار « تشرد »

أو « اشتباه ») على حسب صيغة الانذار ويكتب في صلبه بدلاً من كلمات (معارضة في الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ) العبارة الآتية (طعنًا في قرار بوليس الصادر بتاريخ عن انذار التشرد أو الاشتباه) ويحدد في التقرير تاريخ الجلسة وينبه الطاعن الى الحضور في اليوم المحدد كما يحصل في المعارضات في الاحكام

ثانياً - نظراً لما تستلزمه هذه الطعون من سرعة الفصل فيها يجب ان تكون الجلسات التي تحدد لنظرها أقرب جلسات ممكنة وان تكون الأيام المحددة من أيام جلسات الجرح والمخالفات حيث يكون من المؤكد وجود عضو النيابة في محل عمله إلا اذا كان يوم الجلسة بعيد فيحدد لها يوم قبله

ثالثاً - بمجرد عمل التقرير ينفذ مقتضى المادة الثانية من قرار الحقانية السابق ذكره فيخطر البوليس الذي أصدر القرار بالطعن المقدم من المتشرد أو المشتبه فيه وبتاريخ نظر الطعن ويطلب منه ارسال الاوراق وما أجراه من التحقيقات الى النيابة قبل هذا التاريخ

رابعاً - يعمل عضو النيابة الذي ينظر الطعن محضراً يسمع فيه أقوال مقدم الطعن اذا حضر ثم يصدر قراره بعد الاطلاع على

سادساً - توضع اوراق كل طعن في ملف خاص من ملفات القضايا وتحفظ الملفات على حدة ويتبع في بيان وترتيب أوراقها ما هو متبع في القضايا	الاوراق واجراء التحقيق عند الاقتضاء أما بتأييد الانذار الصادر من البوليس أو بالغائه
سابعاً - تتخذ النيابة مؤقتاً دفترًا يقسم الى الحانات المينة بعد لقيد الطعون فيه بنمر متتابعة وبمجرد حصولها وذلك الى ان يتم طبع الدفاتر التي تخصص لهذا القيد	والمفهوم من مقتضى القانون انه لا يجوز الطعن في قرار النيابة ولو صدر في غيبة الطاعن خامساً - ترسل صورة من القرار ايا كان للبوليس عقب صدوره وتسلم للطاعن بناء على طلبه صورة من القرار في حالة قبول الطعن

ملاحظة متتابعة	اسم مقدم الطعن	تاريخ قيد الطعن بدفتر المحاميات والاستئناف والتفتيش والادعاء	تاريخ القرار المطعون فيه	تاريخ الجلسة التي حددت لتجديد الطعن	قرار النيابة	تاريخ ارسال قرار النيابة للبوليس	ملاحظات
----------------	----------------	--	--------------------------	-------------------------------------	--------------	----------------------------------	---------

القاهرة في ٢٥ رجب سنة ١٣٤٢ (أول مارس سنة ١٩٢٤) النائب العدوى

محمد ابراهيم

لزعات

ومن لواذع الكلام قولهم :

“ Deux justices, pas de justice ”

**★
★ ★**

“ Le devoir des juges est de rendre la justice; leur métier est de la différer; quelques-uns savent leur devoir et font leur métier ”

La Bruyère.

“ On ne trouve pas dans les tribunaux trois juges qui aient le même avis sur un article de loi.”

Balzac.

**★
★ ★**

“ Les légistes ont toujours étranglé le droit ”

Laboulaye.

العدد الخامس	فهرست	السنة الرابعة
صحيفة		
٥١٩	ما يضاف من مواعيد المسافة الى - يعاد الاستئناف (لحضرته الامتاز حامد بك فهمي المحامي)	
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
٣٩٠	٥٢٦	محكمة النقض والابرار
٣٩١	٥٢٦	» » »
٣٩٢	٥٢٦	» » »
٣٩٣	٥٢٧	» » »
٣٩٤	٥٢٧	» » »
٣٩٥	٥٢٧	» » »
٣٩٦	٥٢٨	» » »
٣٩٧	٥٢٩	» » »
٣٩٨	٥٢٩	» » »
٣٩٩	٥٣٠	» » »
٤٠٠	٥٣١	المجلس الحسبي العالي
		اختلاس . عدم الفصل في دعوى التهم .
		سرقة المبلغ منه . بطلان الحكم
		نقض . عمد . سبق الاصرار . ذكرها صراحة
		نقض . رسم كروكي . عدم عمله ليس من
		اوجه البطلان . نيابة . اعلان شهود النفي
		نقض . عمد . لفظ العمد
		نقض . الرد على كل دليل . لا بطلان
		رشوة . موظف عمومي . أركان الجريمة .
		المادتان ٨٩ و ٩٦ عقوبات
		نقض . بطلان جوهري في الاجراءات . تأخير
		الدفع بالبطلان . عدم قبوله . المادتان ٢٢٩
		و ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات
		نقض . بطلان جوهري . تزوير . طرق التزوير .
		المادة « ٢٢٩ » تحقيق جنابات والمادة
		« ١٨٢ » عقوبات
		نقض . حكم في المواد الجنائية . مشتملاته .
		اشتراك . ذكر الوقائع والادلة . المادة « ٢٢٩ »
		تحقيق جنابات . المادة « ٤٠ » عقوبات
		اختلاس اشياء محبوزة . اعلان الحجز .
		بطلان الحجز . المواد ٢٨٠ و ٢٩٦ و ٢٩٧
		وصى . اختياره . تمارض المصالح

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٠١	٥٣١	المجلس الحسبي العالي حجر . التكلم والفهم . تصرف معقول مطابق للشرع
٤٠٢	٥٣٢	وصاية . تاريخ رفعها
٤٠٣	٥٣٢	حجر . غفلة
٤٠٤	٥٣٢	اختبار عديم الاهلية . منعه من بعض التصرفات
٤٠٥	٥٣٢	صغير . رفع الوصاية عنه
٤٠٦	٥٣٣	محكمة الاستئناف الاهلية الدوائر المجتمعة استئناف . حكم نزع ملكية . تناوله مسائل ودفع أخرى . تطبيق قانون الخمسة أفدنة . جواز استئنافه . مادة « ٥٥٩ » مرافعات
٤٠٧	٥٣٤	محكمة الاستئناف الاهلية الدوائر المجتمعة استئناف . حكم نزع ملكية . الفصل في مقدار الدين . جواز استئنافه مادة « ٥٥٩ » مرافعات
٤٠٨	٥٣٥	محكمة الاستئناف الاهلية وقف . حراسة قضائية . ناظر . اختصاص محامي . اتعاب . تقديرها . محكمة الجنايات . استئناف . عدم جوازه
٤٠٩	٥٣٦	نفاذ معجل . سند معترف به . كفالة
٤١٠	٥٣٧	هبة عقار . شرط رسمية العقد . بطلان
٤١١	٥٣٧	ابداء رأى . عدم استخدام . لا مسئولية . ضرر . حسن نية
٤١٢	٥٣٨	أحكام . غياية . حضورية . وصف خطأ . العبرة بالحقيقة
٤١٣	٥٣٩	بيع . عربون . تقاض العقد . تنفيذ العقد
٤١٤	٥٣٩	وقف . استحقاق . نزاع . اختصاص . محكمة شرعية
٤١٥	٥٤١	مسئولية . ضرر . قوة قاهرة . قضاء وقدر . شرر قطارات السكة الحديد
٤١٦	٥٤٣	محكمة مصر الابتدائية الاهلية

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٤١٧	٥٤٤	محكمة مشر الابتدائية الاهلية اختصاص . يهود . اسرائيليين . مواريث . بطريـكـخانات
٤١٨	٥٤٧	» » طنطا » حيوانات مستأنسة . قتلها . تسميمها . تعريفها . حماية الملك . مادة « ٣١٢ » عقوبات
٤١٩	٥٥١	» » » » صغير . استمرار وصاية . تصرفات . سن ٢٥ سنة
٤٢٠	٥٥٢	» » » » استئناف . مدعى بمحقوق مدنية . تحريك الدعوى العمومية . تبديد اشياء محجوزة . اركانها
٤٢١	٥٥٦	» » » » وكالة . اتعاب . تقديرها . انخداع . اكراه
٤٢٢	٥٦٠	محكمة الازبكية الجزئية تزوير . المحاكمة الجنائية بعد الدعوى المدنية . عدم جوازه
٤٢٣	٥٦٢	» » اللبان » اجارة . اصلاحات ضرورية . واجبات المؤجر
٤٢٤	٥٦٥	محكمة سوهاج الجزئية تقصير . مشولية . سقوط المنزل . وفاة قتل خطأ (قرار قاضى الاحالة)
٤٢٥	٥٦٧	محكمة اخميم الجزئية ارتباط . ايقاف المحاكمة . انفصال . اختصاص . امر احالة . غياب متهم . قبض . نيابة
٤٢٦	٥٦٨	» » » » بطلان المرافعة . دعوى عادية . عمل قلم الكتاب . اثره
٤٢٧	٥٧١	فتوى شرعية معارضة . معارضة بعد معارضة . معناها . يمين حاسمة . متى قبل
٤٢٨	٥٧١	» » لفظ الاولاد . معناه . فى الوقف . فى الوصية
٤٢٩	٥٧٢	» » ربا . ناظر وقف . فوائد . تأخير
٤٣٠	٥٧٣	» » ولاية الأب والجد . التنازل عنها . العزل منها
٤٣١	٥٧٤	» » اجارة . وقف . قبض الامجار مقدماً
٤٣٢	٥٧٤	» » وقف . ناظر . حارس قضائى
		وقف . تعمير . ترميم . ريع الوقف . صرفه الى المستحقين

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٣٣	٥٧٥	وقف . نظارة . أجر
٤٣٤	٥٧٦	بدل . استئناف . نصاب
٤٣٥	٥٧٧	وقف . نظر . ضم ناظر . استئناف . عدم جواز
٤٣٦	٥٧٨	تفسير . أحكام . قرارات هيئة التصرفات
٤٣٧	٥٧٨	وقف . نظر . عزل . بيع الاتقاض . عدم التعمير
٤٣٨	٥٧٩	وقف . نظر . ترتيب بين الطبقات . ولاية القاضي
٤٣٩	٥٨١	موارنة . مسيحيين . نفقة عدة . محكمة شرعية . اختصاص
٤٤٠	٥٨٢	وقف . ابدال واستبدال . شروط عشرة . اذن القاضي . اشهاد . مراقبة عمل القاضي الشرعي . سلطة المحاكم
٤٤١	٥٨٣	محل اقامة . مسكن شرعي . تغييره بصفة مؤقتة . خارج القطر
٤٤٢	٥٨٣	محام . اتعاب . تقديرها
٤٤٣	٥٨٣	تزوير . طعن بالتزوير . اثبات
٤٤٤	٥٨٤	يمين . حق . متى توجه . يمين كيدية . رفض توجيهها
٤٤٥	٥٨٤	تسجيل . حقوق شخصية . حقوق عينية . حكم القانون
٤٤٦	٥٨٤	صورية . صلة القرابة أو الزوجية . اثبات
٤٤٧	٥٨٥	بيع . دعوى ضمان . عيوب خفية . معاينة
٤٤٨	٥٨٥	استئناف فرعي . من مستأنف عليه على مستأنف عليه
٤٤٩	٥٨٥	رفت . تعويض . معلمين . تقديره
٤٥٠	٥٨٦	وقف . حكر . تقادم . شروط سقوط حق المطالبة بها

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٥١	٥٨٨	محكمة تقض وابرام باريس حادثة قتل . مسئولية . معاش . تعويض . اجواز الجمع بينهما
٤٥٢	٥٨٨	» » » » عقود . فسخها . كيف يقع الفسخ
٤٥٣	٥٨٩	» » » » خادم . مخدوم . حريق أمتعة الخادم . مسئولية
٤٥٤	٥٨٩	» » » » بنك . شيك . تزوير امضاء . مسئولية
٤٥٥	٥٩٠	» » » » جنسية . سقوطها . الخدمة العسكرية في جيش بلاد معادية
٤٥٦	٥٩٠	» » » » اختصاص . قاتورة . تعيين محل الدفع
٤٥٧	٥٩٠	» » » » مفلس . دفع ديون . زمن شبهة . بطلان سوء نية
٤٥٨	٥٩٠	» » » » اثبات . قرائن . سكوت المرسل اليه . رضا
٤٥٩	٥٩١	محكمة استئناف باريس قسمة . عقار . طبقات
٤٦٠	٥٩١	» » » مسئولية . حكومة . اصابة تلميذ . مراقبة غير مراقبة
٤٦١	٥٩١	محكمة تقض وابرام باريس اجارة . اجارة مجددة . لا عقد . اخراج المستأجر . دعوى مستعجلة
٤٦٢	٥٩٢	» » » » محل مختار . اعلان الاوراق . مكتب محام خصومة جديدة
٤٦٣	٤٩٢	» » » بلجيكا تقض . تقرير التلخيص . عدم تلاوته . وجه بطلان
٤٦٤	٥٩٢	» استئناف بروكسل مال موقوف أو مسروق . أملاك أميرية . منفعة عمومية . آثار قديمة . متاحف
٤٦٥	٥٩٣	» بروكسل أموال منقولة . أموال ثابتة . كنيسة
٤٦٦	٥٩٣	محكمة استئناف لياج تزوير . تغيير الحقيقة في صلب عقد شركة . بيع أسهم . استعمال تزوير

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٦٧	٥٩٣	محكمة جاند
٤٦٧	٥٩٤	محكمة استئناف جاند
٤٦٨	٥٩٤	» أوكل
٤٦٩	٥٩٤	» هوى
		يمين . محل حلقها . حضور الخصم . مصاريق انتقاله حجر . سن الرشد . رفع الحجر . سفه نفقة . أب طيعي . أولاد الأبن نفقة . تقدأ أو عيناً . أحوال
	صحيفة	فهرست الابحاث القانونية
٥٩٥		بحث في المادة « ٣٢ » فقرة ح من لائحة الترع والجسور ردأ على بقية رسالة حضرة صاحب العزة الاستاذ يونس بك صالح (لحضر صاحب العزة احمد بك صادق »
٥٩٧		قضايا نزاع الملكية (احصائية)
		فهرست القوانين والمنشورات
٦٠٠	منشور نمرة ٦ سنة ١٩٢٤	صادر من وزارة الحفانية للمحاكم الشرعية (في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤)
٦٠٠	منشور نمرة ٢١ سنة ١٩٢٢	صادر من وزارة الحفانية للمحاكم الشرعية (في ٨ يونيه سنة ١٩٢٢)
٦٠١	منشور نمرة ٣٦ سنة ١٩٢٢	صادر من وزارة الحفانية للمحاكم الشرعية (في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
٦٠٢	منشور نمرة ٤٧ سنة ١٩٢٢	صادر من وزارة الحفانية للمحاكم الشرعية (في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢)
٦٠٢	منشور نمرة ٣ سنة ١٩٢٤	صادر من معالي النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية للنيابات في ١٥ يناير سنة ١٩٢٤
٦٠٣	منشور نمرة ٤ سنة ١٩٢٤	صادر من معالي النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية للنيابات في ١٥ يناير سنة ١٩٢٤

صحيفة	تابع فهرست القوانين والمنشورات
٦٠٤	منشور عمرة ٧ سنة ١٩٢٤ صادر من معالي النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية للنيابات في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤
٦٠٥	منشور عمرة ٩ سنة ١٩٢٤ صادر من معالي النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية للنيابات في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤
٦٠٥	منشور عمرة ١٣ سنة ١٩٢٤ صادر من النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية للنيابات في أول مارس سنة ١٩٢٤
٦٠٨	لغات
رئيس التحرير: عزيز قمانكي	

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تحت إشراف المحكمة العليا

"Un peuple libre obéit, mais il ne sert pas; il a des chefs, et non pas des maîtres; il obéit aux lois, mais il n'obéit qu'aux lois; et c'est par la force des lois qu'il n'obéit pas aux hommes."

J. J. Rousseau.

العدد الرابع

العدد السابع

عدد أبريل سنة ١٩٢٤

الإدارة ميدان سوارس عمرة ٣

بشارع علوي عمرة ٥
تليفون عمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٠
والطلبة ٣٠

بيان

تجد على غلاف هذا العدد كلمة من جوامع الكلم «لجان جاك روسو» وهي كلمة جامعة مانعة يجب ان تنقش في صدور الناس ، وأن تلقن الى الناشئة ، وان يتوارثها الخلف عن السلف ، كي يبقى أثرها في النفوس دائماً .

وقد نشرنا في هذا العدد شطراً من تقرير لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة اعضاء مجلس النواب لما تضمنه من المبادئ والقواعد التي يصح الرجوع اليها في مستقبل الايام . وننشر البقية الباقية في الاعداد الآتية

اما احكام المحاكم فهاك بيانها :

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٩	» » » المجلس الحسبي العالي
١٠	» » » محكمة الاستئناف الاهلية ومحاكم الجنايات
١٠	» » » المحاكم السككية والمحاكم الجزئية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٥	أحكام صادرة من المحاكم الشرعية
١٠	» » » الفرنسية
١٠	» » » البلجيكية
٦٩	تكون المجلة ٦٩ حكماً وفتوى

ثم اردنا هذه الأحكام يبحث لحضرة الاستاذ الفاضل مختار افندي الشريف المحامي قدراً لحكم اصدارته احدى المحاكم الجزئية في مسألة زيادة العشر في حالة بيع العقار المشترك غير الممكن قسمته عينا . وفي أثر هذا البحث نشرنا لحضرة صاحب العزة الاستاذ الجليل احمد بك قحة « خطرات افكار » لذيذة . وذيّلنا هذا العدد « بلذعة » ضمناها حادثة رواها مسيو بوانكاريه كبير وزراء فرنسا نلفت اليها الانتظار .

رئيس تحرير المجلة
عزير فانكاي

تقرير لجنة فحص الطعون

وتحقيق صحة نيابة أعضاء مجلس النواب

يسرنا ان تكون مجلة «المحاضرة» اسبق الصحف في نشر تقرير لجنة فحص الطعون
وتحقيق صحة نيابة أعضاء مجلس النواب . وهاهو بنصه وفصه :

في ذلك ان لا تنظر لجنة طعنا خاصا بأحد
أعضائها .

وفي صباح الخميس ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤
عقدت اللجنة جلستها الثانية وبدأت تعرض
الاجاز الفرعية نتيجة أعمالها عليها، وقد والت
اجتماعها في الايام التالية حتى فرغت من نظر
أكثر الطعون وتحققت من صحة نيابات من لم
يتقدم في انتخابهم طعون ، والباقي ترجوا ان
تنتهى من النظر فيه قريبا .

وقد أنتجت الأبحاث التي عرضت على
اللجنة وقت نظرها في مختلف الطعون أن
وضعت جملة مبادئ تمحرت في تقريرها حالة
القطر وما جرى عليه العمل في البلاد التي
تشابه قوانيننا بقوانينها .

مضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب
أتشرف بأن أرفع الى معاليكم التقرير
الأول للجنة فحص الطعون وتحقيق صحة
النيابات رجاء عرضه على المجلس . وتفضلوا
معاليكم بقبول فائق الاحترام .

التقرير

في صباح الأحد ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤
عقدت اللجنة أولى جلساتها وأسندت رياستها
لحضرة صاحب العزة أحمد محمد خشبه بك احد
وكلى المجلس ، واختير من بين اعضائها حضرة
الأستاذ عبد الحليم البيلى افندى ليكون
سكرتيرها . ثم قسمت نفسها احدى عشرة
لجنة فرعية ووزعت عليها الطعون ودوميات
انتخاب جميع الاعضاء بطريق القرعة، وروعى

المبادئ العامة التي قررتها اللجنة

١

تناقشت اللجنة في مدى اختصاصها بالنسبة لفحص الاجراءات السابقة على عملية الانتخاب من ترشيح وقيد، فرأت انه وان تكن القاعدة ان يقوم المجلس بمراجعة كافة الاجراءات للتحقق من صحة النيابة فاللجنة غير ملزمة مع ذلك بمراجعة دفتر الفيد وقرارات لجان الترشيح الا عند قيام الشبهة على بطلانها. وبنيت رأيها هذا على ان الشارع قد احاط بعملية القيد بكثير من الضمانات، وبناء على ان عمل لجنة الترشيح انما هو اجراء مادي للتثبت من وجود الشروط المدونة في القانون، وينبغي بناء على ذلك اعتبارها صحيحة الى ان يوجد في الأوراق ما يستدعي بحثا. وللمجلس عند البحث السلطة العليا في الحكم على هذه الاجراءات بالصحة او البطلان.

٢

وقد لاحظت اللجنة ان اكثر الطعون اشتمل على ذكر أمور ووقائع كان من الواجب للاخذ بها ان يتمسك بها ذوو الشأن عند حصولها ويطلبون اثباتها في محاضر الانتخاب. واعتبرت ان القاعدة هي صحة ما جاء بالمحاضر وانه لا يصح التقرير بالتحقيق الا اذا وجدت قرائن قوية على صحة ما يخالف التاب بتلك المحاضر.

٣

ومن ضمن الطعون التي اثارها ببحثا هاما تلك التي اشتملت على الادعاء بأن النائب يجهل القراءة والكتابة، وقد كان لكل من الرأيين انصار في اللجنة، ولكن الأغلبية قررت ان من شروط اهلية النائب ان يكون عارفا بالقراءة والكتابة واستندت في ذلك:

١ - على ان لجنة الدستور نصت في مشروعها على ضرورة ان يحسن النائب القراءة والكتابة.

٢ - على انه ثابت في محاضر تلك اللجنة انه عند ما تقرر ان المجلس هو المختص بالنظر في صحة نيابة اعضائه طلب احد اعضائها الغاء النص على احسان القراءة والكتابة صيانة لكرامة الامة، ولان المجلس لن يسمح بوجود أي في صفوفه.

٣ - على ان السبب في حذف النص في المشروع النهائي لم يبن على فكرة ان الشرط غير لازم، وانما بنى على انه من غير المتوقع والامة في نهضتها هذه ان يتقدم أي في معركة الانتخابات، وان تقدم فلن يكون له امل في النجاح.

٤ - على ان اعمال المجلس ومهمته من تشريع ومراقبة تستلزم حتما معرفة القراءة والكتابة ان لم يكن احسانها. (١)

(١) وعند عرض تقرير اللجنة على مجلس النواب قرر بعد مناقشة طويلة وجوب احسان العضو للقراءة والكتابة. ولكنه عند تطبيق هذا المبدأ جعله قاصرا على الاعضاء الطعون فيهم.

٤

لا حظت اللجنة ان من بين الطعون مالم يصدق عليه من المحكمة وانما صدق عليه من جهات ادارية كما اذوني الشرع وغيرهم وان بعضها لم يلاحظ رافعوها تحرى وصولها لرياسة المجلس في الموعد المحدد اكتفاء بالقائها في صندوق البريد في الميعاد.

وقد قررت اللجنة عدم قبول مثل هذه الطعون شكلاً، لان التصديق المقصود في القانون هو التصديق الذي يحصل امام المحاكم دون غيرها، ولان العبرة في احتساب مدة الخمسة عشر يوماً هي وصول الطعن للرياسة قبل فوات الاجل جرياً على قواعد المرافعات العامة.

٥

ومما قرره اللجنة ايضاً ان الترشيح لا يصح الا بتركية ثلاثين مندوباً لا يدخل فيهم المرشح.

٦

ومن ضمن المسائل التي عرضت للبحث معرفة ما اذا كان الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة ويعطى صوته شفها في حدود القانون يعتبر صوته صحيحاً أو باطلاً.

بحثت اللجنة الموضوع وقررت صحة الصوت. لانها لاحظت ان اكثر من اعطى صوته بهذه الصفة قد قصد التحرز عن الوقوع في خطأ عند تسويد المربعات خصوصاً وانه لم يثبت ان الذين قيل بمعرفتهم للقراءة

والكتابة يعرفونها معرفة تجمعهم في أمن من الخطأ.

٧

وفيما تقرر من المبادئ ان الاصوات الباطلة لا تحتسب في تحديد الاغلبية المطلقة وانه عند ما يكون مجموع الاصوات التي أعطيت فردياً يكفي نصفه مع جبر الكسر بمعنى انه اذا كان عدد الاصوات التي اعطيت هو ٣٠١ فيكفي لتحقيق الاغلبية ان يحوز العضو ١٥١ صوتاً.

واللجنة تتشرف اليوم بعرض نتيجة بحثها ووراق بعض من لم يتقدم طعون في انتخابهم واوراق بعض المطعون عليهم.

مضرات الاعضاء المطعون في صحة انتخابهم

١- عبد الستار حسن عمران افندي مقدم من شمشون وآخرين في الميعاد بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤، ولكن ظهر ان التصديق على امضاء الطاعنين حصل امام مأذون ناحية القصر بنجع حمادى.

ولما كان التصديق لا يكون قانونياً الا اذا حصل امام الموظف المختص، ولم يكن من اختصاص المأذون التصديق على الامضاءات وانما اعطى هذا الحق بنص خاص، وبطريق الاستثناء بالنسبة لأوراق الترشيح، فيكون الطعن المقدم غير مقبول شكلاً، وقد راجعت اللجنة محضر الانتخاب وبحثت فيما اذا كانت

الاجراءات حصلت طبقا لقانون فتيين انها صحيحة .

لهذا تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصحة النيابة .

٢ - حفناوى الزمر بك - مقبول شكلا لأنه مقدم فى الميعاد ومصدق عليه .

تتلخص أوجه الطعن فيما يأتى :

١ - اعطاء اوراق بيضاء غير معدة اصلا من الحكومة لاعطاء رأى عليها عند تكوين لجنة الانتخاب ، والذى لاحظناه ان لجنة الانتخاب قد اثبتت فى محضرها انه نظرا لقلة الأوراق المرسلة للفرض المتقدم ذكره وزع القاضى أوراقا بيضاء موقعا عليها منه بعدد المندوبين الزائدين .

٢ - عدم التثبت من شخصية المندوبين الذين لم يكن يدهم تذاكرهم ، ولكن لم يبين الطاعن ان شخصا معيناً غير مندوب اعطى صوته ، وظاهر من محضر الانتخاب ان عدد الذين اشتركوا فى اعطاء الأصوات اقل من عدد مندوبى الدائرة ، وظاهرا ايضا ان المطعون عليه حاز ١٦ صوتا أكثر من مزاحمه .

٣ - ان بعض الذين اعطوا اصواتهم شفاها كانوا يعطونها بصوت جهورى يسمعه الواقفون على باب الغرفة .

وان الرئيس هو الذى كان يكتب هذه الأصوات خلافا لما نصت عليه المادة ٥٣ من قانون الانتخاب .

وقد راجعت اللجنة محضر الانتخاب فلم تجد ما يؤيد هذا الوجه ، ولو كان له اثر من

الصحة لا يمكن للطاعن وغيره من المندوبين ان يلتفت نظر اللجنة اليه أو يترض عليه .

واما الوجهان الرابع والخامس فان الطاعن لم يذكر عنهما وقائع معينة يمكن الرجوع اليها فضلا عن انه لم يذكر بمحضر الانتخاب شيئا يؤيد هذين الوجهين .

فلهذا تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصحة النيابة .

٣ - الشيخ ابراهيم محمد فراج اربعة طعون .

(١) مقدم من خليل محمد عبيد وآخرين ومقبول شكلا لأنه تقدم فى الميعاد ومصدق عليه . وهذا الطعن يتلخص فى ان حسين بك العديسى احد العمدة كان يؤثر على بعض المندوبين بطريق التهديد والاقناع والترغيب واللجنة ترى ان التأثير المذكور لم يقم عليه دليل صحيح ولم تجر بشأنه تحقيقات ، وكان فى استطاعة الطاعنين ان يباغوا الجهات المختصة لاجرائها ، وقد ظهر للجنة ان الفرق فى الاصوات كثير ، خصوصا قد ذكر فى الطعن ان الاشخاص الذين وقع عليهم لم يرضخوا له فلم يكن من شأنه ان يغير فى نتيجة الانتخاب .

(٢) الطعن الثانى مقدم من عدلى عبده وآخرين ظهر انه تقدم فى ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ أى بعد الميعاد .

(٣) الطعن الثالث المقدم من عبد المتعال احمد وآخرين تقدم فى ٨ فبراير سنة ١٩٢٤ أى بعد الميعاد .

(٤) الطعن الرابع المقدم من محمد خليل

العديسي وآخرين ولم يتقدم الا في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ أى بعد الميعاد .

ومع ذلك فقد راجعت اللجنة وجوه الطعن في الطعون الثلاثة فلم تجد فيها شيئاً ماساً بصحة النيابة، ومحضر الانتخاب مستوفى للاجراءات المطلوب توفرها قانوناً .

لهذا تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصحة النيابة .

محمود همام صمادى بك

الطاعن

شاكر فهمى افندى المحامى

الطعن مقبول شكلاً لانه تقدم فى الميعاد ومصدق عليه قانوناً .

تنحصر وجوه الطعن فى مخالفة سرية الانتخاب وعدم المحافظة عليها لان كثيرين ممن يستطيعون الكتابة اعطوا أصواتهم شفهاها وبصوت عال .

على ان الظاهر من اقوال الطاعن فى تقريره ان قاعة الانتخاب كان يدخلها المندوبون واحداً واحداً ، وهذا كاف لئنى ادعائه ان الاصوات كانت تعطى على غير قاعدة السرية .
وفوق هذا فالنائب من محضر الانتخاب ان محمود همام بك حاز ٤٧٠ صوتاً ولم ينل الطاعن سوى ٦٢ صوتاً .

وقد راجعت اللجنة محضر الانتخاب فلم تجد به شائبة او مخالفة للاجراءات التى يبطلها القانون .

ولذا

تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصحة النيابة .

السيد خليفة يونس

الطاعن

عبد الله حرب

الطعن تقدم بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٢٤ ومصدق عليه قانوناً فهو مقبول شكلاً ، وقد راجعت اللجنة المحضر فلم تجد شيئاً ماساً بصحة النيابة قانوناً ، ولم يذكر الطاعن فى وجوه الطعن المقدمة منه شيئاً عن ذلك ما عدا « يجهل بالقراءة والكتابة »

ذكر الطاعن فى اول وجه من وجوه طعنه ان قاعة الانتخاب دخلها اشخاص عديدون حتى اصبحت مجتمعاً للمحادثة مع ان القانون يحرم وجود اشخاص غير اعضاء اللجنة . وهذا الوجه ظاهر فساد . لان القانون اجاز للمندوبين ان يدخلوا قاعة الانتخاب ويحضروا اجراءاته ليكون فى وجودهم الاشراف على اعمال اللجنة ، واما عدد الاشخاص الذى يجوز دخولهم فى قاعة الانتخاب فمؤكد امره لرئيس اللجنة ، وليس فى محضر جلسة الانتخاب ما يشير الى ان العدد الذى دخل كان كثيراً بحيث يخل بالنظام .

الوجه الثانى — ينحصر فى ان بعض

أعضاء اللجنة كانوا يخرجون من قاعة الانتخاب ليؤثروا على المندوبين في الخارج وعلى حرية آرائهم .

ولقد اجاز القانون لاعضاء اللجنة ان يخرجوا في اي وقت شاءوا بحيث يبقى ثلاثة اعضاء ، ولم يثبت في محضر الجلسة اي مخالفة للقانون في هذا الصدد .

الوجه الثالث — عدم معرفة القراءة والكتابة .

استدعى المطعون في انتخابه واستقرىء بعض الجمل في كتاب مطبوع فقرأها ثم استكتب جملة فكتبها كتابة واضحة ولكنه اخطأ في الهجاء في كلمة واحدة .

وقد رأت اللجنة انه يعرف بناء على ذلك القراءة والكتابة .

لهذا تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة . (١)

مضرة محمد كمال علما بك

(١) محمد سالم هندی بتاريخ ٢٤ يناير

سنة ١٩٢٤

الطعن تقدم في الميعاد ومصدق عليه وينحصر في انه سمع اخا المطعون عليه وهو عمدة يهدد بعض المندوبين باسترجاع ما دفعه المطعون عليه لهم من النقود اذا هم لم يقيموا عنده حتى يوم الانتخاب وان هؤلاء المندوبين تحت هذا التأثير اذعنوا .

(١) وقد لاحظ المجلس عند البحث في الطعن ان الطاعن ليس من دائرة انتخاب المصو المطعون فيه فقرر عدم قبول الطعن شكلا

لم يذكر الطاعن انه حضر اعطاء النقود للمندوبين ولم تتقدم شكاوى بهذا الشأن لجهات الاختصاص ، واما طلب اخي المطعون عليه منهم الاقامة عنده حتى يوم الانتخاب فلا ترى اللجنة ان مثل هذا التصرف مما يترك لوصح اثرا يغير في رأى المندوبين او في نتيجة الانتخاب .

(٢) مأمون الصليح حشيش وآخرين بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤

الطعن مقدم في الميعاد ومصدق عليه

تنحصر وجوه الطعن في ان معاون البوليس كان يتسلم اوراق الانتخاب من المندوبين ويضعها في الصندوق بنفسه وان بعض الأصوات كانت تعطى ثمنها وبصوت مرتفع بحيث يسمعه من كان بخارج قاعة الانتخاب ، وان اثنين من المندوبين اعطيا صوتهما مع انهما محرومان من حق الانتخاب لسابقة الحكم عليهما بالحبس في جرائم تبديد .

واللجنة ترى ان الواقعة الاولى لم يتم عليها اي دليل ، ومحضر الجلسة يكذبها لأنها لو كانت صحيحة لجاز للطاعن او غيره ان يلفت نظر اللجنة اليها او يعترض على هذه الطريقة خصوصا على انه لم يدع حصولها بقصد التأثير لجانب دون الآخر . ولم تجد اللجنة بمحضر الجلسة ما يؤيد قول الطاعن من ان اثنين من المندوبين محكوم عليهما ومنعوان من صحة الانتخاب اعطيا اصواتهما . على انه لو كان وقع ذلك لما كان له اثر في نتيجة الانتخاب لأن الفرق في الأصوات كبير .

(٣) الطعن الثالث من محمد كامل

طاهر صبيح

تقدم في الميعاد ومصدق عليه وهو يشير الى واقعة رشوة بلغ عنها وقد حكم فيها ابتدائياً واستئنافياً بالبراءة .

فلهذا تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة .

النائب - معاذة محمود عبد الرزاق بلسا

الطاعن - محمد محمد الجارحي وآخر .

الطعن مقبول شكلاً لتقديره في الميعاد

ومصدق عليه .

تلخص وجوه الطعن :

اولاً - في ان المندوبين الذين حضروا

في جمعية الانتخاب بعد الساعة التاسعة

اشتركوا في عملية انتخاب اللجنة النهائية .

وهذا الطعن على فرض التسليم به لا يمكن

اعتباره سبباً لبطلان الانتخاب

ثانياً - ذكر الطاعن ان اشخاصاً غير

مندوبين دخلوا جمعية الانتخاب للتأثير على

المندوبين .

ولم يذكر الطاعن من هم اولئك

الاشخاص الذين دخلوا، كما انه لم يثبت انه

تقدمت اى شكوى من الطاعن او غيره عن

هذه الواقعة للجنة الانتخاب او غيرها، ولم

يبين الطاعن مركز اولئك الاشخاص حتى يمكن

القول بأن لاندماجهم قيمة في التأثير

ثالثاً - ذهب الطاعن الى ان حكامدار بوليس المديرية امر عساكره وخفراءه الذين كانوا مكلفين بالمحافظة على النظام بتأدية السلام الى المطعون عليه بصفته وكيلاً لوزارة الداخلية وان هذا المظهر كان له تأثير في حرية ابداء الاراء .

واللجنة تجيب على هذا الوجه بأن مركز المطعون عليه لم يكن مجهولاً لأحد من المندوبين الناخبين وان مثل هذه التحية لا يمكن ان تترك أثراً في تفوسهم بغير من حرية رأيهم ولا قيمة له في نتيجة الانتخاب .

رابعاً - قرر الطاعن ان اكثر المندوبين اعطوا اصواتهم شفاهاً مع ان من بينهم كثيرين يستطيعون اثبات آرائهم كتابة واللجنة ترى ان اختيار المندوب طريقة اعطاء صوته شفاهاً حق من حقوقه مادام انه لم يثبت بطريقة قاطعة قدرته على الكتابة قدرة يامن بها من الزلل، وليس في محضر الجلسة ما يدل على انهم اتبعوا هذه الطريقة لبيدوا آراءهم بصوت عال يسمعه غيرهم حتى يتأثر بهم كما ذهب الى ذلك الطاعن، واما ما ذهب اليه الطاعن من ان بعض المندوبين اعطوا آراءهم بصوت عال فلم يقدم الطاعن وقائع معينة على صحته وليس في محضر الجلسة ما يؤيده او يشير اليه .

خامساً - الطعن الخامس خاص بشكل ورقة الانتخاب وكونها اشتملت على اكثر من الاسمين عند الانتخاب الثاني، وان الشطب على ما زاد ليس كافياً . واللجنة ترى ان اعداد الورقة على هذه الصورة ليس من اوجه البطلان

الجوهرية لانه لا تأثير له على حرية اعطاء الاصوات خصوصاً انه لم يظهر ان اصواتاً اعطيت لغير الاثنين المتنافسين .

فلهذه الاسباب تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصحّة النيابة .

سلام بك بمخايل

الطعن مقبول شكلاً لتقديره في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤ ولانه مصدق على التوقيع الصادر من احد المرشحين .

أوجه الطعن

الاول - يتلخص في انه اعتدى عليه وعلى اتباعه قبل الانتخاب بأسبوع من الفريق المظاهر للمطعون عليه .

واللجنة ترى عدم قبوله لطول الفترة فيما بين حصول المظاهرة المدعى بها وبين يوم الانتخاب .

الثاني - يتلخص في ان بعض الاهالي طاردوا بعض المندوبين منهم من الايواء في الفنادق . وهذه الواقعة سابقة ايضاً على يوم الانتخاب وليس من شأنها ان تؤثر في عملية .

الثالث - ينص هذا الوجه من الطعن على عدة وقائع تتلخص فيما يأتي :

(١) انه دخل جمعية الانتخاب بعد الساعة التاسعة فريق من مندوبي الخصوم وان اثنين من غير المندوبين دخلاً ايضاً في قاعة الجمعية .

والثابت في محضر الانتخاب ان الذين اشتركوا في عملية انتخاب اللجنة الدائمة ٤٠٢ مندوباً اي اكثرية مندوبي الدائرة فإذا صح انه دخل واحد او اكثر من المندوبين بعد الساعة التاسعة لم يكن له اثر فعلي في نتيجة انتخاب اللجنة .

واما قول الطاعن بأن اثنين غير مندوبين دخلاً جمعية الانتخاب فقد قرر هو بنفسه في طعنه انهما اخرجافورا ولم يكن لوجودهما ذلك الوقت اليسير من اثر يغير نتيجة الانتخاب .

(٢) انه حصلت مظاهرة هتف فيها للمطعون عليه ، واللجنة ترى انه مع التسليم بحصول مثل هذه المظاهرة من اشخاص غير مندوبين وخارج قاعة جمعية المندوبين وقاعة الانتخاب لا تأثير له في عملية الانتخاب ولا في حرية التصويت .

(٣) ذكر الطاعن وقائع معينة اتبعت فيها طرق شتى للتأثير على اشخاص من المندوبين ذكرهم وكان هذا قبل عملية الانتخاب واستشهد الطاعن على هذه الوقائع بشهود واللجنة ترى ان هذا الوجه غير منتج ولا مؤثر لأن الاشخاص الذين نسب اليهم اتباع طرق التأثير لصالح المطعون عليه ليس لهم من الصفة ما يجعل لهذا التأثير، على فرض صدقه ، قيمة فضلاً عن ان عدد المندوبين الذين قيل بحصول التأثير عليهم قليل جداً بالنسبة للفرق فيما بين الاصوات التي نالها المطعون عليه وبين التي نالها الطاعن .

١٠

الشيخ ابو الفتح سالم الفقى

الطاعن : محمد كمال ابو جازيه — مصدق
على الطعن بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ وتقدم
فى الميعاد فهو مقبول شكلاً

يرتكن الطاعن على ما يأتى : —
أولاً — ان اللجنة المؤقتة لم تأخذ آراء
كل المندوبين الموجودين ولم تطالب تذكرة
اعتماد المندوبين

وهذا الوجه مرفوض لانه ثابت بمحضر
جلسة اللجنة المؤقتة انها اخذت آراء المندوبين
الحاضرين جميعاً ولانه ثابت بمحضر جلسة
اللجنة انها تحققت من شخصية المندوبين
ثانياً — انه حدثت مظاهرات وحوادث
اثر في حرية المندوبين

وحيث انه لم يتم الدليل على وقوع
هذه الحوادث وعلى انها كان لها اثر

وحيث انه من جهة اخرى فليس
منسوباً الى الشيخ ابو الفتح سالم الفقى نفسه
انه باشر التهديد

فلذلك تقترح اللجنة على هيئة المجلس
التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة

١١

عبد العزيز الصوفانى افندى

تقدم فيه طعنان : الأول مقدم من
حسين كامل ومصدق عليه قانوناً وورد فى
الميعاد فهو مقبول شكلاً

واما الوقائع التى مردها الطاعن فى آخر
طعنه فلاحقة لعملية الانتخاب ولا ترى
اللجنة محلاً للبحث فيها .

فلهذا تقترح اللجنة على هيئة المجلس
التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة

٩

محمد محمد الديب افندى

يرتكن الطاعن على الالوجه الآتية :
أولاً — حضور كثير من المندوبين فى
قاعة الانتخاب بالقرب من مكان اللجنة وهذا
الوجه مرفوض لانه لا أهمية له

ثانياً — ان الشيخ على الديب احد
اعضاء لجنة الانتخاب كان ينادى المندوبين
بأسماؤهم وان هذا اثر فى الانتخاب
وهذا الوجه مرفوض لانه لا قيمة له

ثالثاً — ان عملية اخذ الاصوات كانت
فوضى لأن بعض المندوبين اعطوا آراءهم جهراً
وهذا الوجه مرفوض لأنه مناف لما هو
ثابت بمحضر جلسة الانتخاب

رابعاً — انه لما اعيد الانتخاب فى يوم
١٧ يناير لم تطبع تذكرة جديدة بأسماء
المرشحين الاثنين

وهذا الوجه مرفوض لانه لا أهمية له
بناء عليه تقترح اللجنة على هيئة المجلس
التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة

الوجه الأول والثاني : اشيع عن الاستاذ غالى ابراهيم احد المرشحين انه تنازل الى مرشح آخر هو الشيخ عبد اللطيف بشاره ووزعت منشورات بهذا المعنى ليلة الانتخاب . هذه الاشاعة الكاذبة كان لها اثر فى نفوس كثير من الناخبين الذين اعطوا المهود واكدوا الاقسام ألا ينتخبوا الا الشيخ عبد اللطيف بشاره . وبناء على هذه الاشاعة الكاذبة قدم الاستاذ غالى شكوى للنيابة كما ابلغ الأمر الى رئيس لجنة الانتخاب

ولكن المحضر خلو من تبليغ الاستاذ غالى للرئيس ولم يقل الطاعن ما تم فى النيابة . واللجنة ترى ان هذه الواقعة على فرض صحتها لا تؤثر فى صحة عملية الانتخاب ، خصوصاً ان هذه الاشاعة على فرض حصولها قد وقعت بحسب اقوال الطاعن ليلة الانتخاب وكان عند المندوبين ما يكفى من الوقت للتحقق من صحة هذه الاشاعة أو كذبها

الوجه الثالث : اثنان من اعضاء اللجنة كانا يشايهان الصوفاني افندى ويثران على الناخبين اثناء عملية الانتخاب

واللجنة ترى رفض هذا الوجه لأن الطاعن لم يبين اعمال التأثير التى يقول عنها فى طعنه حتى يمكن تقديرها، وفوق ذلك فليس فى المحضر ما يؤيد الطاعن فى طعنه

الوجه الرابع : لم يشترك فى التصويت للجنة النهائية جميع من حضروا من الناخبين بل اختير بعضهم فقط

واللجنة ترى ان المحضر حجة ولم يثبت فيه انه تقدم لها احد فى الميعاد ومنعته أو

انها اختارت البعض دون الآخر ، بل كل ما هو ثابت فيه ان الذين تقدموا لانتخاب اللجنة النهائية ثمانية وعشرون ناخباً . ولذلك ترى اللجنة رفض هذا الوجه

الوجه الخامس : يشير الى ان الانتخاب يوم ١٢ يناير باطل بناء على الأوجه السابقة وعلى ذلك يكون انتخاب يوم ١٧ يناير باطلاً لأنه بنى على باطل ، واللجنة ترى رفض هذا الوجه لأنها قررت رفض الأوجه التى بنى عليها الطاعن بطلان الانتخاب فى يوم ١٢ يناير الوجه السادس : فى يوم ١٧ يناير لم يشترك جميع المندوبين الحاضرين فى انتخاب اللجنة النهائية ، وهذا الوجه كسابقه مرفوض للأسباب المبينة فى الوجه السابق

الوجه السابع : الطاعن اعطى صوته قبل اعضاء اللجنة وذلك مخالف للمادة ٥١ انتخاب . لا دليل على هذا فى المحضر وفوق ذلك فانه على فرض حصوله فلا تأثير له على صحة عملية الانتخاب ولا يؤثر فى نتيجته

الثاني : مقدم من عبد اللطيف بشاره ومصدق عليه قانوناً وورد فى الميعاد فهو مقبول شكلاً

الوجه الأول : حضر بقاعة الانتخاب مائة وخمسون مندوباً قبل الساعة السابعة صباحاً فاختار الرئيس منهم عشرين مندوباً الخ ، أى انه تكرر للوجه الرابع من الطعن الاول اى ان حكمه كحكمه وهو الرفض

الوجه الثاني : محمد سعد هندی ، نصير الصوفاني افندی ، قابل ابراهيم مسعود عمدة زاوية مسلم وهدده بالمقاب ان لم ينتخب الصوفاني افندی وقدم عن ذلك بلاغاً للنيابة وهي تباشر التحقيق — لم يقل الطاعن ماهو نوع التهديد وما هي سلطة محمد سعد هندی حتى تتمكن اللجنة من تقدير هذا التهديد على فرض صحته ، ومع ذلك فقد احضر الصوفاني افندی للجنة شهادة من نيابة الدلنجات تفيد ان الشكوى حفظت لعدم كفاية الأدلة ، كما قدم صورة رسمية من محضر التحقيق وثابت فيها ان المشتكى ابراهيم مسعود تنازل عن شكواه ضد محمد سعد هندی

الوجه الثالث : قدم ثلاثة من المندوبين بلاغاً للنيابة اتهموا فيه محمد مقرب عضو اللجنة النهائية وآخر بأنهما هددا المندوبين لكي ينتخبوا الصوفاني افندی — الصوفاني افندی قدم شهادة من النيابة تفيد حفظ الشكوى قطعياً لعدم الجناية ، ولذلك ترى اللجنة رفض وجه الطعن

الوجه الرابع : حضر بيلدة الدلنجات يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٤ اسماعيل افندی نوار وعلى بك نوار ومعهما عدد عظيم من الرجال المسلحين وهددوا المندوبين فلما رآهم الطاعن ابلغ الأمر للمأمور المركز فضبط من رجالهم اثنين ومعهم بندقيتان وعمل لهما محضران وحولاهما على المحكمة . لم يقدم الطاعن ما يثبت ان الرجال المسلحين هددوا احداً

أو انهم حولوا على المحكمة لذلك التهديد — وقد قدم للجنة الصوفاني افندی حكماً من محكمة جنح الدلنجات قضى بتغريم سعد قطب حميده مائة قرش ومصادرة البندقية وذلك لاحترازه سلاحاً بدون رخصة يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٤ أى ان الحكم لا أثر للتهديد فيه بل المسألة مسألة حمل السلاح بدون رخصة لا أكثر . ولذلك ترى اللجنة رفض هذا الوجه

الوجه الخامس : تقدم بلاغ من امين سامون وآخرين ضد احمد افندی الصوفاني اخي عبد العزيز افندی الصوفاني بأنه دفع للمندوبين نقوداً كي ينتخبوا الصوفاني افندی لم يبين الطاعن اسماً معينة حتى يمكن ان يكون التحقيق منتجاً ولذلك ترى اللجنة رفض هذا الوجه

لهذه الاسباب تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة

١٢

محمد عبد الجليل سمره بك

طعن نمرة ١ — امم الطاعن : ناشد افندی صليب مندوب ثلاثيني نمرة ١٧ بناحية سلامون .

أوجه الطعن

١ — اللجنة المؤقتة سمحت بدخول المندوبين لانتخاب اللجنة النهائية لغاية الساعة

٩ صباحاً مع أنه في الساعة ٨ صباحاً كان يوجد في قاعة الانتخاب أكثر من ١٥ مندوباً .
واللجنة ترى ان هذا العمل قانوني .

٢ و٣ و٤ - خاص بضيق المكان المخصص لعملية الانتخاب وبضيق الوقت لأن عملية انتخاب اللجنة النهائية استمرت الى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٥ ونتج عن ذلك :

١ - ان اللجنة اضطرت في آخر الوقت لادخال أكثر من مندوب في الانتخاب فلم تتوفر السرية .

٢ - عدم مراقبة كاتب السر حتى اخطأ مرة وصحح الرئيس خطأه .

واللجنة ترى ان هذه الأوجه لا قيمة لها لان محضر اللجنة يناقضا ولانه لم يثبت انها أثرت في نتيجة الانتخاب . وكل ذلك عن الانتخاب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤

طعن ثمة ٢ - اسم الطاعن : كامل افندي يوسف .

١ - عدم صلاحية المكان ونتج عن ذلك ما جاء بالطعن الاول .

وان المندوبين كان بعضهم خارج القاعة مختلطين بغيرهم في فناء المحطة

٢ - العضو المنتخب معلم والطاعن مزاحمه مسيحي وقد استغل العضو ذلك وأثر على المندوبين ، وكان يقال ان ينتخب الطاعن انه كافر وضرب احد الدين انتخبوه .

واللجنة ترى ان هذه الالوجه لا قيمة لها للاسباب التي قبلت في الطعن الاول ، ولان

المسألة الدينية ليست مؤثرة في نتيجة الانتخاب .
وأما عن سرية الانتخاب فقد جاء في محضر لجنة الانتخاب ما يأتي : (وكان بين المندوبين الناخبين من تعمدوا ابداء رأيهم شفويا وبصوت مرتفع سمعه من كان حاضرا بقاعة الانتخاب من المندوبين وذلك بالرغم من معرفتهم القراءة والكتابة وبالرغم من تهيمهم بواسطة حضرة الرئيس ان الذي يعرف القراءة والكتابة يجب ابداء رأيه كتابة وبطريقة سرية وقد اعترف احدهم بأنه أقسم ان يعطى رأيه شفويا وقد اعترف بعضهم بأنهم يبدون رأيهم شفويا والبعض قال انه يبدى رأيه شفويا حسب رغبته واحدهم قال انه اعطى كلمة لابداء رأيه شفويا) . واللجنة ترى ان الاصوات التي أعطيت علانية لا تبطل عملية الانتخاب وانما تبطل هذه الاصوات فقط وقد ألغت اللجنة سبعة أصوات وظهر ان العضو نال ٦٦ صوتاً أكثر من مزاحمه .

لذلك تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة .

١٣

محمد توفيق الدرزي بك

الوجه الأول : في عملية انتخاب اللجنة النهائية يقول القانون بوجوب قفل الباب الساعة الثامنة متى كان حاضراً أكثر من ١٥

مندوباً ولكن اللجنة جعلت نهاية الوقت الساعة التاسعة

وهذا ليس مبطلا للانتخاب

الوجه الثاني : يقول فيه انه لم يتم انتخاب اللجنة النهائية الا الساعة واحدة ونصف ، وبعدها استمرت اللجنة النهائية في اخذ الاصوات لغاية الساعة ٤ والدقيقة ٣٥ وبعد وصول تلغراف التأجيل سمحت لبعض المندوبين بالدخول واعطاء اصواتهم (بعد الساعة الرابعة) ومن ضمنهم اخنوخ ابو الزين وغيره

ثابت في محضر اللجنة العبارة الآتية :

« اخذت اللجنة في العمل بلا انقطاع الى ان جاءت الساعة الرابعة افرنجي بعد الظهر وهو الميعاد المحدد لانتهاء عملية الانتخاب

« ولما كان بعض المندوبين الناخبين الذين لم تؤخذ آراؤهم لغاية الساعة ٤ موجودين بمحل الانتخاب من اول النهار رأت اللجنة حصر الموجودين منهم الذين لم يعطوا اصواتهم لغاية الساعة ٤ بعد الظهر بسبب الزحام وعدم السماح لغيرهم بالدخول واستمرت اللجنة في عملها بعد ان اقل الباب الخارجى الى ان جاءت الساعة ٤ والدقيقة ٣٥ وورد للجنة صورة تلغراف مرسل للمديرية من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بإمكان تأجيل الانتخاب لباكر لذلك حصروا الموجودين الذين لم تؤخذ آراؤهم في كشف على حدة الخ.»

الوجه الثالث : وجود غير المندوبين في

قاعة الانتخاب ومنهم محمد عبد الله عمر وقطب خليل وعبد الحى سالم من الاشموين وغيرهم لم يسمهم وهم من اعوان محمد توفيق الدروى بك ولم يثبت في محضر اللجنة شئ من ذلك فضلا عن ان الطاعن لم يبين تأثيرهم ولا وقائع معينة

الوجه الرابع : رفض طلب دخول مقدم الطعن القاعة عند فرز الاوراق واباحة الدخول لخصومه من المندوبين وغيرهم لم يثبت في المحضر ذلك على انه ان صح فهو لا يؤثر على عملية الانتخاب

الوجه الخامس : تأثير الدكتور بشاره رزق الذى تعين سكرتير اللجنة المؤقتة بطرق متنوعة وتأثير عمدة الاشموين بطرق التهديد والوعيد بحكم وظيفته لا يوجد في الاوراق ولا بمحضر الجلسة ما يثبت ذلك

الوجه السادس : يقول بأن احمد بك عفيفى ترك قاعة اللجنة وهو عضو فيها أثناء التصويت وقابل بعض المندوبين بحجة الصلاة وذكر لهم الاصوات التى نالها توفيق بك عن يده

ولم يثبت في المحضر انه خرج الوجه السابع : تداخل الادارة لمساعدة توفيق بك وانه كان يوجد بدائرة الاشموين ثلاثة من الاساتذة الموظفين بمجلس المديرية حصل تقلمهم من محلم لانهم هم أو اقاربهم رشحوا الطاعن وذلك بواسطة شاكر غزالى بك عضو المجلس وصهر توفيق بك

وهذا غير ثابت وان صح فلا تأثير له
على الانتخاب

ولذلك تقترح اللجنة على هيئة المجلس
التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة

١٤

حسن عبد الرحمن افندى

الطعن مقدم من حليم افندى عبد الملك
ورد في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ ومصدق عليه
من العمدة وشيخين فهو غير مقبول شكلاً
ومع ذلك فقد راجعت اللجنة محضر
عملية الانتخاب فوجدت الاجراءات صحيحة
لهذا تقترح اللجنة على هيئة المجلس
التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة

١٥

سعد الدين الضبع افندى

الطاعن شاكر افندى المصرى المحامى
الطعن مصدق عليه من محكمة مصر
الاهلية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤ وارسل
الى رئاسة مجلس النواب بالتاريخ المذكور وبني
على أحد عشر وجهاً

الوجه الأول . عدم أخذ آراء جميع
المندوبين الذين كانوا حاضرين عند انتخاب
اللجنة النهائية لأن اللجنة نادى في الجهة
الغربية التى كان فيها انصار حضرة النائب
ولم تنادى في الجهة البحرية التى كان فيها انصار
حضرة الطاعن

الوجه الثانى . عدم ترك الحرية لكل
مندوب فى اختيار الطريقة التى بها يرغب
اعطاء رأيه لأن مندوب الداخلية كان يلزم
من لا يعرف القراءة والكتابة بأن يهمس
له فى أذنه ويعنهم من تسويد الدائرة البيضاء
الوجه الثالث . عدم اعطاء الاصوات
السرية على مسمع من الرئيس كنص القانون
لأن احمد بك سالم عضو اللجنة كان اقرب
لمندوب الداخلية السكرتير من الرئيس ولم
يتمكن من السماع

الوجه الرابع . وجود الدكتور سعد الدين
افندى الضبع بقاعة الانتخاب بالقرب من
اخيه الذى كان عضواً باللجنة وتداخله فى
عملية الانتخاب لانه وان يكن مندوباً
لا يصح ان يكون فى قاعة الانتخاب لانه
مرشح خشيّة التأثير الذى منع انتخاب المرشح
عضواً فى اللجنة

الوجه الخامس . وقوف الدكتور على
باب النقطة الغربى ومنعه انصار الطاعن من
دخول النقطة لانتخاب اعضاء اللجنة النهائية
حتى انه حصل نزاع بينه وبين عمدة عينبس
كاد يؤدى الى ما لا تحمد عقباه .

الوجه السادس . ما وقع من اللجنة عند
ما اعطى عمدة بنى عمار صوته لأن العمدة
اسمع اللجنة صوته والسكرتير اثبته ، ولما هم
العمدة بالخروج ناداه الرئيس وسأله عن
انتخبه ثم نظر الرئيس للسكرتير وهو

مندوب الداخلية نظرة استياء تدل على ان السكرتير لعب في الرأي .

الوجه السابع : تداخل بعض رجال البوليس لمصلحة الدكتور لان العساكر الواقعة على باب النقطة الغربي كانت تحرض الناس على عدم انتخاب الدكتور وحصل جدال بينهم وبين مأذون عيّنيس .

الوجه الثامن : استعمال اقارب الدكتور طرق التأثير على المندوبين بالهتاف خارج النقطة لسعد باشا والمناداة بسقوط حضرة الطاعن وزغردة النساء .

الوجه التاسع : استعمال اقارب الدكتور طرق الارهاب والتهديد مع المندوبين لانهم كانوا يحملون العصي الغليظة ويمرون بخيولهم ويهددون من لا ينتخب الدكتور بالقتل ويقطعون الطرق على انصار حضرة الطاعن وحصل نزاع بينهم وبين ابن عم حضرة وهياج منعه قوة الحكومة الموجودة .

الوجه العاشر : خروج الدكتور من قاعة الانتخاب وتأثيره على بعض المندوبين لانه خرج وقال بصوت عال (ملناش نصيب في بني هلال وبنويت) واعترض عليه عمدة بنويت .

الوجه الحادى عشر : عدم تخصيص مكان للمندوبين في محل الانتخاب كنص القانون لانهم كانوا خارج النقطة ويسهل التأثير عليهم .

وزاد حضرة الطاعن على أسبابه ان اللجنة اسرعت في اخذ الاصوات اذ اخذت ٤٤٩ صوتاً في ثلاث ساعات وأكلت بمنزل الدكتور

محضر انتخاب اللجنة النهائية فتح الساعة ١٢ والدقيقة ١٥ واللجنة أخذت اصوات المندوبين بعد التحقيق من تذاكرهم واثبتت اسماء من لم يحضر تذكرة منهم وتحققت من شخصيته بواسطة شيخه أو عمدته أو ملاحظ النقطة قبل اخذ صوته وان الاصوات الشفوية كانت تعطى على مسمع من الرئيس الى السكرتير وكان بعض الذين يقرءون يجاهرون بأرائهم شفوية الى سكرتير اللجنة ويمتنعون عن الكتابه وان اللجنة امتنعت عن اخذ صوت على أحمد عمران لانه تمين خفيرا بعد انتخابه مندوباً وقبل الانتخاب وانتهى الانتخاب في الساعة ٣ والدقيقة ٥٥ ونال الدكتور سعد الدين أحمد النائب الناجح ٢٣٤ صوتاً ونال حضرة الطاعن شاكر افندى المصرى ١٧٧ صوتاً والفرز حصل بعد الساعة ٤ مساء وتم الساعة ٥ ونصف واعلنت النتيجة بانتخاب الدكتور سعد الدين احمد افندى نائبا عن دائرة جبهة الغربية .

اللجنة : —

« من حيث ان الطعن تقدم في ميعاده القانونى ،

« وحيث ان الشهادات التى قدمها حضرة الطاعن الموقع عليها من بعض مندوبى الدائرة لا قيمة لها اذ يحتمل ان يكونوا قد تعاهدوا معه على اعطاء اصواتهم له وفي الانتخاب استعملوا حريتهم وخشية عتبه اعطوه الشهادات المذكورة .

« وحيث ان حضرة الطاعن يطالب في ختام طعنه انه في حالة قبول الطعن تمحدد دائرة غير جهيئة لاعادة الانتخاب وهذا اقرار منه بنقض حضرة النائب المنتخب في جهته وهذا يفسر لنا الامر في نياله الاغلبية المطلقة في اول يوم للانتخاب ،

« وحيث ان الاوجه التي ذكرها حضرة الطاعن الخاصة بتصرف مندوب الداخلية في الاصوات واستياء الرئيس ينافيه ما جاء بمحضر الانتخاب الرسمي الموقع عليه من جميع اعضاء اللجنة من سير الاصوات على النظام القانوني ،

« وحيث ان كل مندوب ناخب له حق المكث بقاعة الانتخاب والدخول والمخرج منها متى شاء مادام المكان يسمح بوجوده فلا معنى للاعتراض على ذلك كما ان تظاهر اهل الدكتور بالهتاف والزغردة خارج النقطة لا يبطل عملية الانتخاب وكان يمكن للطاعن ان يفعل انصاره ما فعل اهل الدكتور داخل دائرة القانون والنظام ،

« وحيث ان الادعاء بالتهديد والوعيد وتداخل البوليس لم يقدم عنه شكاوى للجهات المختصة وهي دوائر النيابة والقضاء فالقول بذلك الآن يعتبر من قبيل تحصيل الحاصل ،

« وحيث انه يتبين مما تقدم عدم وجاهة الطعن ،

« وحيث انه بفحص الاوراق لم يظهر منها اى شك في صحة نيابة حضرة النائب ،

فلهذه الاسباب تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصحبة النيابة .

١٦

ابراهيم ممتاز افسرى

تقدم طعنات في انتخاب حضرة نائب ساقلة أحدهما من محمود مصطفى البحيرى بك مصدقا على امضائه من محكمة أخيم الشرعية بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ ووصل سكرتارية المجلس في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ والثاني من حضرة وآخرين مصدقا عليه أمام محكمة أخيم الشرعية .

وما يخص الطعن ان اللجنة المؤقتة اخذت آراء فريق النائب ولم تأخذ غير آراء فريق قليل من الحزب الآخر مع وجود جميع المندوبين وان بين اعضاء اللجنة الدائمة اميا لا يعرف القراءة والكتابة وان قاعة الانتخاب كانت صغيرة لم يجلس فيها غير أربعة من فريق النائب المنتخب كانوا يسمعون أصوات المندوبين وكان احد المندوبين يخرج ويدخل من الى قاعة الانتخاب ويفشى سر اللجنة والمندوب المذكور يدعى صديق محمود وان المندوب الذى كان يكتب صوته كان يعيد الورقة مكشوفة لا مطوية وان الرئيس كان يأمر المندوبين باعطاء صوتهم عاليا حتى يسمعه الخارجون عن قاعة الانتخاب .

الجنة : —

« من حيث ان الطعنين تقدما في الميعاد القانوني فهما مقبولان شكلا ،
 « وحيث ان ما يدعيه الطاعن من
 الالوجه في طعنه يناقضه ما جاء بمحضري
 انتخاب اللجنتين المؤقتة والدائمة ،
 « وحيث أن وجود أي ضمن لجنة
 الانتخاب النهائية لا يبطل عملية الانتخاب
 لانه غير مشروط في اختيار اعضائها معرفة
 القراءة والكتابة ونصيحة اللجنة المؤقتة
 للمندوبين ما هي الا من باب تسهيل العمل
 ليس الا ،

« وحيث انه يتبين مما تقدم عدم
 وجاهة الطعن ،

« وحيث انه لا شك في صحة نيابة حضرة
 النائب من الوجهة القانونية اذ لا يوجد بين
 الأوراق ما يفيد الشك في هذه الصحة ،
 لهذه الاسباب تقترح اللجنة — على
 هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن
 وبصحة النيابة .

١٧

السيرة فوره بك

قدم فيه طعن من الششتاوى حسن ورد
 في ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ ومصدق على توقيع
 الطالب أمام محكمة عابدين بتاريخ ١٥ يناير
 سنة ١٩٢٤ ، ويتلخص هذا الطعن فيما يأتي .

والثابت في محضر انتخاب اللجنة المؤقتة
 الذي فتح الساعة الثامنة صباحا واقل الساعة
 ١١ والدقيقة ٢٠ ان الأصوات الكتابية
 كانت تسلم اوراقها للجنة مطوية والاصوات
 الشفهية تعطى لكاتب السر على مسمع من
 اعضاء اللجنة وان اللجنة أخذت اصوات كل
 من حضر في جمعية الانتخاب لغاية الساعة ٩
 صباحا وانها افهمت الناخبين بأفضلية انتخاب
 مندوبين ممن يعرفون القراءة والكتابة للجنة
 النهائية واعترض عمدة الصوامعة شرق معتبرا
 تفهيم اللجنة أمرا ورفض اعتراضه لان
 التفهيم تخيير لا أمر .

وتم انتخاب اللجنة النهائية على هذا
 الترتيب .

وفتح محضر لجنة الانتخاب النهائية الساعة
 ١١ والدقيقة ٤٥ وابتدأت بأخذ اصوات
 اعضائها وتحققت من صحة نيابة المندوبين
 بتذاكرهم وأعطيت الاصوات التحريرية في
 ورق مطوى من اوراق الانتخاب والاصوات
 الشفوية لا يسمعها الا اعضاء اللجنة وخدم
 وكاتب السر يثبتها ويوقع عليها الرئيس وتمت
 عملية الانتخاب الساعة ٤ وفضت الأختام
 وتمت عملية الفرز الساعة ٥ مساء ونال حضرة
 النائب الناجح ابراهيم افندي ممتاز ٣٢٦
 صوتا ومنافسه محمود افندي مصطفى الجيزي
 ١٥٤ صوتا واعلنت اللجنة نتيجة الانتخاب .

ان النائب غير مقيد اسمه بدفتر الانتخاب .
ثم قدم طلبا تنازل فيه عن طعنه مصدقا
على توقيعه من محكمة عابدين بتاريخ ١٩ مارس
سنة ١٩٢٤ اعتمادا على انه تحقق من ان اسم
حضره النائب مقيد في جدول الانتخاب .
وقد طلب حضره النائب من وزارة
الداخلية اخبار المجلس بحقيقة الحال فأرسلت
الوزارة خطابها نمرة ٥٠١ المؤرخ ١٤ شعبان
سنة ١٣٤٢ بأن اسم حضره النائب مقيد في
جدول انتخاب كفر طنبول القديم تحت
نمرة ١٠٧

الجنة : —

« حيث ان الطعن تقدم بعدمضى الميعاد
القانونى الذى يبتدىء من يوم ظهور نتيجة
الترشيح ،

« وحيث ان عضوية حضره النائب
صحيحة كما ثبت للجنة من أوراقه ،
لهذه الاسباب تقترح اللجنة على
هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن
وبصححة النيابة .

١٨

سليمان زكى العبريك

قدم محمد محمد عنبره تقريراً لرياسة مجلس
النواب مصدقا عليه من محكمة طنطا الاهلية
بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ ووصل لسكرتارية
المجلس فى ٢٦ منه وأسباب الطعن هى .

(١) اللجنة المؤقتة لم تطلب من المندوبين
تذاكر اعتمادهم وقت انتخاب اللجنة النهائية .
(٢) اللجنة النهائية لم تطلب التذاكر من
المندوبين وقت انتخاب النائب .

(٣) عضو فى لجنة العمدة والمشايخ فى
مديرية الغربية ، وعضو فى لجنة مجلس حسي
مديرية الغربية ، وعضو فى لجنة مخالفات الرى
بالمديرية المذكورة ، فلا يصح ترشيحه طبقا
للمادة (٣٤) من قانون الانتخاب ، لانه
موظف رشح فى دائرة اختصاص وظيفته

فتح محضر عملية الانتخاب فى ١٢ يناير
سنة ١٩٢٤ الساعة ٨ افرنكي صباحا بحضور
الرئيس واعضاء اللجنة المؤقتة ، وانتهى الساعة
١٢ ونصف حيث فتح محضر انتخاب النائب
بمعرفة اللجنة النهائية . وكان الانتخابان طبقا
للقانون فى كيفية أخذ الاصوات ، ولم تثبت
اللجنة فى محضرها الشك فى صحة نيابة أى
مندوب ، وقد اعتذر حضره أحمد بك
الهرميل قبل انتهاء عملية الانتخاب ، ولم يحضر
القرز ، وانتهى الانتخاب الساعة ٣ والدقيقة
٤٠ وفى الساعة ٤ مساء أعلن الرئيس ختام
عملية الانتخاب .

الجنة : —

حيث ان الطعن تقدم فى ميعاده القانونى
فهو مقبول شكلا .

وحيث ان القول بأن اهمال اللجنة فى
طلب تذاكر المندوبين فى اثناء عملية
الانتخاب يبطله قول لا يمكن الاخذ به لأن
المقروض فى اللجنة انها مؤلفة من اعضاء

ورد هذا الطعن بتاريخ ٢٧ يناير ومصدق عليه من محكمة السيدة في ٢٦ يناير ارتكن الطاعن على الاوجه الآتية .

أولاً — وجود اشخاص غير مندوبين في قاعة الانتخاب كانوا يؤثرون على المندوبين وهذا الوجه مرفوض لأن الثابت في محضر جلسة لجنة الانتخاب يتنافى ذلك .

ثانياً — ان عمدة تلاحل قاعة الانتخاب ثم خرج منها وأعلن تنازل محمود افندي حسن عن الانتخاب لحضرة عطا بك عفيفي . وهذا الوجه مرفوض لأنه لا يؤثر على حرية الانتخاب ولأن هذا الوجه اذا كان له ظل من الصحة لكان الذي يحق له أن يشكو منه هو محمود افندي حسن المرشح وهو لم يقدم أى شكوى من هذا القبيل فتكون هذه الدعوى لا أساس لها من الصحة .

ثالثاً ورابعاً — ان حضرة القاضي نادى على احد المندوبين وحيد له انتخاب عطا بك عفيفي وهذا الوجه مرفوض لأنه يخالف للثابت في محضر جلسة اللجنة ولو كان حصل لطلب اثباته فيه .

خامساً — ان الشيخ محمود عبد الرحمن أحد اعضاء لجنة الانتخاب خرج من القاعة وحرص الناس على انتخاب عطا بك عفيفي .

وهذا الوجه مرفوض لانه لا أهمية له .

سادساً — ان اللجنة اسقطت اوراقا بحجة ان الطمس فيها كان خفيفاً . وهذا الوجه مرفوض لان اللجنة اثبتت في محضرها

يمثلون الفريقين . وأن المندوبين المنتخبين أعضاء يعرفون مندوبي دائرتهم ، والمطلوب هو التحقق من أن المندوب الذي يعطي صوته مندوب ام لا ؟ ومتى كان معروفا لأعضاء اللجنة لا معنى لأن يقدم تذكرته . هذا فضلا عن ان محضر الانتخاب خلو مما يفيد الشك في أى مندوب أو مما يفيد صحة القول بأن اللجنة لم تتحقق من نيابة المندوبين سواء بواسطة تذاكرهم أو بأى وسيلة أخرى .

وحيث ان مسألة ترشيح النائب ، واعتبار العضوية في المجالس الحسبية ، أو الاخطاط ، أو غيرها مسألة فصلت فيها لجان الترشيح ورفضت كل طعن تقدم من هذا النوع ، لأن القانون صريح في تعريف الموظف في المادة (٧١) من قانون الانتخاب .

وحيث انه مما تقدم يتبين عدم وجاهة الطعن .

وحيث ان اللجنة فحصت اوراق حضرة النائب ، ولم تجد من بينها ما يوجب الشك في صحة نيابته .

لهذه الاسباب تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة .

١٩

عطا عفيفي بك

اسم الطاعن . محمد حسن العراقي .

ما يدعيه الطاعن والمادة ٥٣ من قانون الانتخاب لا تمنع من أن يختار المندوب الذي لا يعرف القراءة والكتابة أي عضو من أعضاء اللجنة لاثبات رأيه

وبناء عليه تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة

٢١

أحمد هاد الرب بك

الطعن مقبول شكلاً أما موضوعاً فيتلخص فيما يأتي .

(١) قرر الطاعن أن المطعون فيه هدد الناخبين وذلك بأن وقف بينهم قائلاً يجب أن تعطوني أصواتكم شفهاً ومن يخالف ذلك أعرف شغلي معه وأشار إلى وكيله كامل خليل الذي لم يكن مندوباً وقال بأنه سيكون في قاعة اللجنة ويسمعكم .

« وحيث أن عبارة التهديد المذكورة على فرض صحتها ليست تهديداً بالمعنى المعروف قانوناً والمذكور في قانون الانتخاب

وحيث أن وكيله المذكور لم يكن مندوباً وثبت في محضر عملية الانتخاب أنه لم يدخل حجرة اللجنة سوى المندوبين وحيث أن محضر اللجنة أثبت أن جميع الإجراءات سارت وفق القانون .

(٢) ذكر أن بعض المندوبين الذين يعرفون القراءة والكتابة أعطوا أصواتهم شفهاً وأن هذا يخالف المادة ٥٣ من قانون الانتخابات .

سبب إبطال الورقتين الباطلتين لوجود اسم المنتخب عليها وقررت صحة ستة أوراق لم تطمس فيها الدائرة طمساً تاماً .

وبناء عليه تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة .

٢٠

عبد الطيف أبو زبير الحناوي بك

قدم الطعن . بتاريخ ٢٤ يناير فهو مقدم في الميعاد .

يرتكن الطاعن (أولاً) على أن اللجنة المؤقتة لم تأخذ رأي جميع المندوبين الحاضرين لتشكيل اللجنة النهائية للانتخاب .

(ثانياً) أن رئيس اللجنة هو الذي كان يتلقى آراء المندوبين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة مع أن هذا من سلطة السكرتير .

اللجنة : —

وحيث أنه بالاطلاع على محضر جلسة لجنة الانتخاب المؤقتة تبين أن عملية الانتخاب تمت بعد التحقق من وجود عدد المندوبين المنصوص عليه في قانون الانتخاب وقد اشترك في الانتخاب المندوبون الموجودون ومنهم خمسة وتسعين مندوباً ولم يثبت بمحضر اللجنة أن بعض المندوبين حرّموا من الاشتراك في عملية الانتخاب وعلى ذلك يكون الوجه الأول في غير محله .

وحيث أنه بالنسبة للوجه الثاني فإنه لم يثبت بمحضر جلسة لجنة الانتخاب صحة

واللجنة ترى رفض هذا الوجه لأن القانون لم يجتمه

(٢) ذكر الطاعن ان الباشجاو يش كان حاضراً باللجنة وتولى توزيع الاوراق وجمعها الخ. وبما ان محضر اللجنة لم يذكر شيئاً من ذلك ولم يذكر الطاعن ما يؤيد قوله فترى اللجنة رفض هذا الوجه ايضاً وبخاصة متى علم ان محضر اللجنة نص صراحة على ما يناقضه

(٣) قرر الطاعن انه نشأ من تأجيل الانتخاب الى اليوم التالى ان بعض من اعطوا اصواتهم في هذا اليوم كانوا غير حاضرين في اليوم الذى قبله وقرر ايضاً ان بعضهم لم يكن من المندوبين

وحيث ان المحضر قرر بالتفصيل والدقة كل ما اتخذته من الاحتياطات والاجراءات الدالة على ان اللجنة نفذت القانون ومنشور الداخلية بالدقة وقرر المحضر ان اللجنة تحققت من ان الذين حضروا في اليوم التالى كانوا حاضرين في سابقه حسب الكشف الذى ثبت فيه اسماؤهم في اليوم الاول لذلك تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصحة النيابة

٢٤

الدكتور محمد توفيق الجارمى افندى

ملاحظات — يتلخص الطعن في .

(١) ان السرية لم تراعى في عملية الانتخاب واستدل على ذلك بأن دردير حسن

وحيث ان المادة لا تحتم ذلك وهذا فضلاً عن ان المحضر لم يثبت شيئاً من ذلك .

فلهذه الاسباب تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصحة النيابة .

٢٢

مبين هلال بك

الطعن مقبول شكلاً . أما موضوعه فيتلخص فيما يأتى . —

(١) قيد حسين هلال بك اسمه في كوم النور وهى ليست موطناً دائماً له

« وحيث ان قانون الانتخاب لا يشترط القيد في الدائرة للمرشح فيها ويكفى القيد في أى دائرة من دوائر المديرية أو المحافظة

(٢) أما أوجه الطعن الأخرى الخاصة بعملية الانتخاب فقد راجعت اللجنة المحاضر الخاصة فلم تجد بها ما يؤيد قول الطاعن ولا أدنى شبهة في صحة ما يدعيه

بناء عليه تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصحة النيابة .

٢٣

محمود علام افندى

الطعن مقبول شكلاً أما موضوعاً فيتلخص فيما يأتى .

(١) لجنة عملية الانتخاب النهائية لم تأخذ جميع اصوات المندوبين الحاضرين لتكوينها .

(٣) ذكر انه حصل اضطراب لدخول المندوبين جماعات وكانوا يأخذون اوراق الانتخاب مفتوحة ولكنه لم يذكر وقائع معينة واستشهد بأعضاء اللجنة الذين يقرر انهم لا ينكرون عليه ذلك ولكن المحضر مع دقته خال من اى دليل او اشارة الى ذلك .

(٣) ذكر ان اشخاصا من غير المندوبين وغيرهم من الموظفين دخلوا قاعة اللجنة ولم يثبت ذلك في محضر اللجنة .

(٤) ذكر انه ضبط سلاح مع احد المندوبين الذى قرر انه لو قرأ الدكتور الجارحي واللجنة لا ترى انه لا يترتب على هذا الوجه على فرض صحته اى اثر .

لهذا : تقترح اللجنة على هيئة المجلس التقرير بعدم قبول الطعن وبصححة النيابة . (١)

(١) بقية التقارير ستشر بالمدد الاتي

مندوب رقم ١٤ اعطى صوته شفهيًا وبصوت مرتفع والثابت في محضر اللجنة انه وصلها لتلغراف بأن هذا الشخص حبس سنة في تهمة ثبتت عليه بمحكمة جنايات بنى سويف وقد ناقشته اللجنة في ذلك وقررت « باجماع الآراء اخذ صوته لأن الطعن في صحته وعدم صحته انتخاب الاعضاء الثلاثين انما يحصل في وقت معين وامام لجنة اخرى وما دام انه لم يحصل ذلك ولم يحكم بىطلان انتخابه من اللجنة المختصة فلا يسع هذه اللجنة الا قبوله وقد اعطى صوته شفهيًا وعلى مسمع من جميع الحاضرين لحضرة مراد الشريعى بك »

(٢) ذكر الطاعن ان كثيرين ممن يستطيعون القراءة والكتابة كانوا يعطون اصواتهم شفهيًا ولم تسقط اصواتهم وقد سبق ان قررت اللجنة رد امثال هذا الطعن لعدم مخالفته للقانون

الاحكام

قضايا المحاكمات والنقض والاعلان

الدعوى العمومية خصماً ثالثاً ليدافع عن حقوقه باعتبارها مسئولاً مدنياً عن أفعال خادمه اذا لم يكن هناك دعوى مدنية مرفوعة على الخادم

٢ - لا يجوز على كل حال الدخول بصفة خصم ثالث في الدعوى لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية لأن في ذلك اخلال بنظام التقاضي (طعن محمود السيد شعلان وآخر ضد النيابة العمومية قضية نمرة ٢٠٣٢ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٧٣

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣
نقض . خطأ كتابي . لا بطلان . مصلحة المتهم . اندهاها .

القاعدة القانونية

١ - اذا بنى وجه الطعن على وقوع خطأ كتابي محض كأن أغفل كاتب المحكمة كتابة حرف « لا » قبل كلمة « يمكن » فلا يعد هذا وجهاً للنقض

٢ - اذا ثبت ان لا فائدة للمتهم من التمسك بوجهه ولو مقبولا وجب الحكم برفض الطعن كما اذا قبلت المحكمة الطعن وتعين عليها تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ونتج

٤٧١

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣
نقض . تقرير التاخير . عدم تلاوته . لا بطلان .

القاعدة القانونية

١ - عدم تقديم التقرير من أحد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف وعدم تلاوته بالجلسة لا يترتب عليه بطلان في الاجراءات أو في الحكم

٢ - الأصل في الاحكام اعتبار ان الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت في أثناء الدعوى

(نقض النيابة العمومية ضد الشيخ محمد عبد النبي وآخرين نمرة ٢٠٥١ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٧٢

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣
خصم ثالث . مخدوم . دعوى مدنية .
لاول مرة أمام الاستئناف . عدم جواز

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز للمخدوم ان يدخل في

شهادته في التحقيقات بدون ان تسمع شهادته
علناً في الجلسة جاز ، وليس من الواجب حتماً ،
ان تتلى أقواله علناً بالجلسة

(طعن محمد جاد المولى عبد الله ضد النيابة العمومية .
وآخرين مدعين بمقتوى مدنية . قضية نمرة ٢٠٤١
سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٤٧٦

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

نقض . عدم وجود مصلحة رافع النقض

القاعدة القانونية

إذا لم يكن لرافع النقض مصلحة في
تطبيق مادة بدل مادة بأن كانت العقوبة التي
طبقها المحكمة لا تتجاوز فيها عن الحد القانوني
تعين الحكم بعدم قبول الطعن

(طعن محمود علي احمد رجب وآخرين ضد النيابة
العمومية . قضية نمرة ٢٠٤٢ سنة ٤٠ قضائية . دائرة
معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٧٧

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

نقض . سبق الاصرار . عدم بيان

القاعدة القانونية

إذا لم يبين في الحكم سبق الاصرار
وكانت الاسباب الواردة في الحكم لا تؤدي

عن تطبيق المادة الحقيقية الحكم على المتهم
بعقوبة أشد من المحكوم بها

(طعن احمد مصطفى الجليل ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ٢٠٣٣ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٧٤

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

نقض . عدم بيان الواقعة يافاكفيا .

القاعدة القانونية

إذا اثبت الحكم القاضي بالأدانة وبالعقاب
ان المتهم أطلق على المجنى عليه عياراً نارياً أصابه
في فخذه ولكنه لم يبين ما اذا كانت الوفاة ناشئة
عن هذه الاصابة ولا سبب الوفاة وتاريخها ان
كانت حدثت عقب الاصابة مباشرة أو بعدها بزمان
وان كان حصل تشريح جثة المجنى عليه لمعرفة
اسباب الوفاة وخصوصاً ان الاصابة كانت في
الفخذ أي في حد ذاتها غير مميتة كان الحكم
ناقصاً ويتعين نقضه لأن هذه البيانات واجبة
حتماً لمراقبة صحة تطبيق القانون

(طعن عبد الحميد حستين وآخرين ضد النيابة العمومية
قضية نمرة ٢٠٣٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٧٥

حكم تاريخه ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣

نقض شهادة شاهد . تدوينها في التحقيق .
عدم سماع الشاهد وعدم تلاوة شهادته في الجلسة

القاعدة القانونية

إذا أخذت المحكمة بشهادة شاهد تدونت

الى اثبات الجريمة كان الحكم خالياً من
الاسباب ويتعين نقضه

(طعن احمد سالم ابو العلا وآخرين ضد النيابة
العمومية قضية نمرة ٢٠٣٩ سنة ٤٠ . دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٧٨

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣
شروع . اعمال تحضيرية . الفرق بينهما

القاعدة القانونية

الرأى الراجح الذى سارت عليه أحكام
المحاكم الفرنسية الحديثة وأحكام المحاكم
الاهلية ايضاً ان البدء فى التنفيذ هو ارتكاب
الاعمال التى يرى مرتكبها انها تؤدي مباشرة
الى ارتكاب الجريمة ولو لم تكن هذه الاعمال
من الافعال المكونة للجريمة ، فالفرق بين العمل
التنفيدى والعمل التحضيرى ان الأول يؤدي
حالاً ومباشرة الى ارتكاب الجريمة ، بخلاف
العمل التحضيرى فإنه مبهم ولا يمكن تعيين
الفرض منه ، وحتى عند التحقق من التصميم
الجنائى ومن الجريمة المرغوب ارتكابها فلا
يعاقب القانون عليه لأن الفاعل قد يعدل عن
ارتكاب الجريمة قبل ان يبدأ فى تنفيذها

(طعن النيابة قرار قاضى الاحالة ضد عبد الرازق
خليل ابوريشه . قضية نمرة ٢٠٢٨ سنة ٤٠ قضائية .
دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

تعليق

يراجع منشور معالي النائب العمومى
لدى المحاكم الاهلية للنيابات رقم ٤٦ سنة ١٩٢٣
الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ومندرج
بمجلة المحاماه بالعدد الخامس « فبراير سنة
١٩٢٤ » ص ٤ ص ٥٠٧

٤٧٩

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣
نقض . دخول ارض بالقوة . منع حيازة . عدم بيان
اركان الجريمة .

القاعدة القانونية

اذا لم يبين الحكم الاستثنائى جميع الاركان
اللازمة لتوفر جريمة دخول ارض فى حيازة
آخر بقصد منع حيازته بالقوة ، واكتفت المحكمة
فقط بالقول بأن التعدى ثابت ، كان حكمها
باطلاً ويتعين نقضه

(نقض عبد الرحمن ابراهيم راشد ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ٢٠٢٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا وجناب مستر برسيغال وحضرات حافظ لطفى
باشا ومتولى بك غنيم ومحمد بك مصطفى وعلى عزت
بك رئيس نيابة الاستئناف)

٤٨٠

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤
نقض . نصب . يعين متوالين . حق التصرف . علم
البائع . ضرر . احتمال ضرر .

القاعدة القانونية

١ - البيع التام الذى يصدر بعد بيع وقائى
يكون جريمة النصب التى تعاقب عليها المادة
« ٢٩٣ » من قانون العقوبات

٢ - يكفى لتكوين جريمة النصب
والاحتيال المنصوص عليها فى المادة « ٢٩٣ »
عقوبات ان يتصرف المتهم فى عين يعلم انه
ليس له حق التصرف فيها ولو لم يستعمل طرقاً
احتيالية ، ويكفى ان يكون الضرر محتمل الوقوع
(طعن السيد محمد عيد ضد النيابة العمومية . واخرى
مدعية بحق مدنى . قضية نمرة ٢٠١٩ سنة ٤٠ قضائية .
دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

قضاء المجلس الحسبي المحلى

الفاء القرار المطعون عليه واعادة الاوراق للمجلس
الابتدائي لاختيار قيم آخر »

(استئناف مالى وزير الحفانية ضد مصطفى عبد المال
نمرة ١ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة مالى احمد طلعت
بنا والهيئة السابقة)

٤٨٢

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٤

وصى . قاصر . تخفيض ايجار اطيان القاصر .

القاعدة القانونية

ليس للوصى ان يتنازل عن حق مثبت
للقاصر بمسند قانوني ، إذ هو لا يملك ذلك كما
لا تملكه المجالس الحسبية ، بناء عليه لا يجوز
للوصى ان يتنازل عن جزء من الايجار الثابت
بعقد ، اذ تعديل فية الايجار من اختصاص لجنة
تخفيض الايجارات متى كان لذلك وجه

(طعن مالى وزير الحفانية ضد عبد اللطيف افندي
شوق نمرة ٢٠ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة مالى احمد
طلعت بنا والهيئة السابقة)

تعليق

يراجع للنشور الصادر من وزارة الحفانية
للمجالس الحسبية نمرة ٤٣ سنة ٩٢٣ بخصوص
« عدم جواز التنازل عن حقوق عديمي
الاهلية الثابتة » ومندرج بمجلة المحاماة بالعدد
الرابع يناير سنة ١٩٢٤ ص ٤ ص ٤١٢

٤٨١

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٤

مجلس حسبي . اختيار القيم . تعارض مصلحة المحجور
عليه مع مصلحة القيم . كفاءة مالية

القاعدة القانونية

١ - اذا كانت مصلحة المحجور عليه
تعارض مع مصلحة القيم الذى عينه المجلس
الحسبي الابتدائي وجب الحكم باستبداله
٢ - اذا كان القيم لا يملك ما يضمن
حسن ادارة التركة ويكون قد تصرف تصرفاً
مضراً بالمحجور عليه ، لتحصيله جملة مبالغ للمحجور
عليه أخذها لنفسه وجب الحكم باستبداله
المجلس :

« حيث ان مصلحة المحجور عليه تعارض
مع مصلحة القيم الذى عينه المجلس الحسبي
الابتدائي كما اوضحت الوزارة فى أسباب طعنها
« وحيث مع ما تقدم فان القيم المذكور
لا يملك ما يضمن حسن ادارة التركة وقد تصرف
تصرفاً مضراً بالمحجور عليه بتحصيله جملة مبالغ
للمحجور عليه وأخذها لنفسه

« وحيث ان هذين السببين كافيان لعدم
التصديق على تعيينه قياً ، ولهذا يرى المجلس

وتبذيره ماله ، وصرفه مبالغ في سبيل شهواته
 مما لا ينطبق على مقتضى العقل والشرع
 (استئناف عبد الحكيم افندي مهران وآخر ضد
 عبد الرحيم افندي مهران نمرة ٣١ سنة ٢٣ — ٢٤ .
 دائرة معالي احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة
 والعزة والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك
 والشيخ سيد الشناوى ومحمد صالح باشا)

٤٨٦

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٤
 حجر . وقف . تصرف مطابق للعقل والشرع .

القاعدة القانونية

إذا وقف الشخص ما يملكه بطريقة
 شرعية ولم تصدر منه تصرفات تنافي مقتضى
 العقل والشرع فلا موجب لتوقيع الحجر عليه
 استئناف بدوى بك سراج الدين ضد حسن بدوى
 سراج الدين افندي نمرة ٤٧ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة
 معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٨٧

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٤
 حجر . شلل . ضعف ارادة . سهولة التأثير .

القاعدة القانونية

إذا كانت الأصابة بالشلل تجعل الشخص
 ضعيف الارادة سهل التأثير عليه بأى مؤثر
 وجب الحجر

(استئناف مصطفى بك فهمى ضد الست فاطمة
 هاتم . نمرة ٩١ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة معالي احمد
 طلعت باشا والهيئة السابقة)

٤٨٣

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٤
 قاصر . بلوغ رشد . تسليمه امواله .

القاعدة القانونية

إذا بلغ الشخص سن الرشد المقرر قانوناً
 ولم يلاحظ عليه ما يوجب الزية في حسن
 تصرفاته والعجز عن مباشرة شؤونه ، وجب
 الحكم برفع الوصاية عنه وتكليف الوصى
 بتسليمه ماله

(استئناف الست حميدة بنت عيسى ضد الست
 ام محمود بنت محمود عن قرار مجلس حسي مركز تلا
 نمرة ٥ سنة ١٩٠٥ . دائرة معالي احمد طلعت باشا
 والهيئة السابقة)

٤٨٤

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٤
 حجر . سفه . غفلة . ادراك .

القاعدة القانونية

إذا لم يصدر من الشخص المطلوب الحجر
 عليه عمل غير مشروع يدل على سفه أو غفلة
 وثبت انه سليم الادراك يحسن التكلم والفهم
 فلا وجه للحجر عليه

(استئناف ميه بنت عبد القادر ضد عبد القادر على
 نمرة ١٨ سنة ٢٣ — ٢٤ دائرة معالي احمد طلعت
 باشا والهيئة السابقة)

٤٨٥

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٤
 حجر . سفه . تبذير . سوء تصرف

القاعدة القانونية

يستحق الحجر من ثبت سوء تصرفه

الحسبي العالي نصوصهما صريحة في جواز تعيين
الأوصياء أيا كانت صفاتهم

المجلس : —

« من حيث ان مجلس حسي مديرة
الدقيلية قرر بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٣
عدم اختصاص المجالس الحسبية بالنظر في
تعيين وصي خصومة على قصر المرحوم عطيه
محمد عطيه من ناحية شيمبارف الميمونه بمركز
ميت غمر لوجود وليهم الشرعي

« وحيث ان الست امنه بنت مصطفى
محجوب والدة القصر تظلمت من هذا القرار
بمريضتها الرقيمة ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٣ ، لان
مصلحة القصر تتعارض مع مصلحة وليهم
الشرعي ، اذ يدعى ملكيته هو واولاده البالغ
الى ١١ منهم و ١١ قيراط و ٢١ فدان
مملوكة لمورث القصر

« وحيث ان وزارة الحقانية طمنت بناء
على هذا التظلم في القرار آنف الذكر بتاريخ
٢٩ نوفمبر ١٩٢٣ للأسباب الآتية :

« بما ان منع المجالس الحسبية من التداخل
اذا كان للقاصر او لعديم الاهلية ولي تحت
احكام المادة ٤٣٤ من الاحوال الشخصية انما
يكون في حالة ما اذا لم تتعارض مصلحة الوصي
مع مصلحة القاصر او عديم الاهلية ، كالمخصومة
ضده مثلا ، اذ في هذه الحالة لا بد من تعيين
ولي للخصومة وهذا التعيين كما يجوز حصوله
من جهات المحاكم الشرعية كذلك يجوز بواسطة
المجالس الحسبية التي من ضمن هيئتها حضرة

٤٨٨

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٤

وصي . قيم . تقدير المكافأة . منفعة . ضرر

القاعدة القانونية

نصت المادة « ٣٢ » من لائحة المجالس
الحسبية الصادرة بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩١٧
على ان مكافأة الأوصياء والقائمة والوكلاء
تقدر بمراعاة قيمة الأموال والعمل الذي
استوجبه ادارتها . فاذا تبين للمجلس ان
عمل الوصي أو القيم أو الوكيل كان ضاراً بمصلحة
عديم الاهلية فلا يستحق أجراً مطلقاً وإلا وجب
تقدير المكافأة التي يستحقها

(طعن ممالي وزير الحقانية ضد احمد افندي على
حسن نمرة ١٠٨ سنة ٩٢٢ — ٩٢٣ . دائر ممالي
اخذت بطلت باشا والهيئة السابقة)

٤٨٩

حكم تاريخه ٢ مارس سنة ١٩٢٤

وصي خصومة . مجلس حسي . محكمة شرعية . اختصاص

القاعدة القانونية

تملك المجالس الحسبية أسوة بالمحاكم الشرعية
اقامة وصي خصومة للقاصر اذا تعارضت مصلحة
هذا القاصر مع مصلحة الولي الشرعي عليه . لأن
المادة ١٣ من لائحة المجالس الحسبية والفقرة
السادسة من المادة الثالثة من الأمر العالي
الصادر في ٥ مارس سنة ١٩١١ بتشكيل المجلس

القاضي الشرعي، وذلك عملاً بعموم النص
الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة عشر
من لائحته المجالس الحسينية وبالفقرة السادسة
من المادة الثالثة من الامر العالي الصادر في ٥
مارس سنة ١٩١١ بتشكيل المجلس الحسيني
العالي، وقد جرى المجلس الحسيني على هذا المبدأ
« وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر
هذا الطعن حضر محمد افندي سعيد نيابة
عن شقيقته الست امينه بنت مصطفى محبوب
المتظلمة، وحضر عن الولي الشيخ عبد العظيم
محمد المحامي الشرعي، وحضر عن النيابة العمومية
حضرة عبد السلام بك كساب وكيل نيابة
الاستئناف

« وحيث لاشك في ان مصلحة الولي
تعارض مع مصلحة القاصر وفي هذه الحالة
يتمتع بتعيين وصي للخصومة عن القاصر

« وحيث ان المادة الثالثة عشر من لائحة
المجالس الحسينية، والمادة الثالثة من الامر
العالي الصادر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩١١
صريحان في جواز تعيين الاوصياء ايا كانت
صفاتهم، مفروض ما اذا كانت الوصاية لمباشرة
اعمال القاصر اى للنيابة في الخصومة عنه

« وحيث لذلك وما أبدته الوزارة في
طعنها يرى المجلس الغاء القرار المطعون فيه
واختصاص المجالس الحسينية بتعيين وصي
للخصومة، كما يجوز ذلك للمحاكم الشرعية
ايضاً »

(طعن معالي وزير الحفانية ضد الشيخ محمد عطيه
الولي على قصر المرحوم عطيه محمد عطيه ثمره ١٧ سنة
٢٣-٢٤. دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

والجزء القطعي « للنشور بمجلة المحاماة
بالعدد الخامس (فبراير سنة ١٩٢٤) س ٤
(ص ٤٢١)

٤٩١

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٤
استئناف . قيدة في بحر ٨ أيام . بطلان . نوع البطلان .
القاعدة القانونية

إذا أعلن المستأنف عليه بوجوب قيد
استئنافه في بحر الثمانية الأيام المنصوص عليها
في المادتين ٣٦٣ و ٣٦٤ من قانون المرافعات
ولم يقيد المستأنف استئنافه وجب الحكم باعتبار
الاستئناف كأن لم يكن . « والبطلان المنصوص
عليه في هذه الحالة هو بطلان مطلق يترتب
عليه إلغاء الاستئناف ، وليس بمجرد بطلان
الاجراءات ، ولا يزول بالاجراءات اللاحقة بل
يتعين على المحكمة ان تحكم في أي حالة كانت
عليها الدعوى ومن تلقاء نفسها اذا لزم الحال «
(استئناف الشيخ محمد علي يوسف نصار وآخرين
ضد ورثة علي افندي يوسف نصار وحضر عنهم حضرة
عبد الكريم افندي رؤف المحامي نائباً عن حضرة محمد
افندي كامل مرتجي المحامي نمرة ١٠١١ سنة ٤٠ قضائية
دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز بلنا وجناب مسيو
سودان وصاحب العزة علي بك جلال)

٤٩٠

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٤
احكام تهديدية . مقعولها . غرامات .

القاعدة القانونية

حكمت المحاكم الاهلية والمختلطة غير مرة
بأن الاحكام الصادرة على أحد الطرفين بأن
يدفع للطرف الآخر غرامات في حالة تأخير
عن إداء عمل معين في الميعاد المضروب انما
هي صادرة تهديداً للمحكوم عليه لكي يقوم
باداء العمل المطلوب ، ولا يمكن ان يترتب عليها
الزام المحكوم عليه بالدفع إلا بقدر ما لحق
خصمه من الضرر المحقق

(استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة احمد
افندي حلمي مندوبها ضد . محمد بك غيته نمرة ٦٥١
سنة ٤٠ قضائية دائرة - مادة ابو بكر يحي بلنا وجناب
مستركري وصاحب العزة شاكرك بك احمد)

نعاين

(راجع حكمي قاضي الامور المستعجلة
بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة
١٩٢٣ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ومنشورين
بمجلة المحاماة بالعدد الرابع (يناير سنة
١٩٢٤) ص ٤ ص ٣٨٥ و ٣٨٦ - وراجع
كذلك بحث حضرة الاستاذ نصيف افندي
زكي المحامي في « نظرية الجزاء التهديدي

اثبات الضرر الذي لحقه فعلاً من مثل ذلك
الحجز الذي لا مبرر له

(استئناف عبد الحميد افندي من اوى وحضر عنه حضرة
ابراهيم افندي حلمى المحامى نائباً عن حضرة احمد بك على
المحامى ضد محمد مسعد وآخرين وحضر عنهم حضرة محمد
افندي حامد جوده المحامى نمرة ٩٩٣ سنة ٤٠ قضائية
دائرة سعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان وصاحب
الغزة على جلال بك)

٤٩٤

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤
تفسير العقود . رهن . بيع . الفوارق .

القاعدة القانونية

١ - يتعين على المحاكم احترام العقود
حسب نصوصها ، فان قيل ان العقد عقد بيع
وفائى وجب اعتباره كذلك حتى تقوم قرائن
قوية يستدل منها على ان المتعاقدين قصدا
شيئاً آخر خلاف ذلك

٢ - من القرائن التى تحمل المحكمة على
اعتبار ان نية المتعاقدين كانت نية رهن لانية
بيع ، اشتراط رد الثمن مع الفوائد أو ابقاء العين
المبيعة فى حيازة البائع وتقص ثمن المبيع قصصاً
لا ترجح معه نية التمليك

المحكمة :-

« حيث ان الأمر الواجب البحث فيه
هو معرفة ما اذا كان العقد المحرر بين المتأنف
ومورث المتأنف عليهم الرقيم ١٠ مايو سنة ٩٠٧
يعتبر عقد بيع وفائى أو عقد رهن

٤٩٢

حكم تاريخه ١٣ مارس سنة ١٩٢٤
وقف . اجارة . مدة التأجير . استدانة . تعبير العين
الموقوفة . اذن القاضي الشرعى .

القاعدة القانونية

١ - ان النصوص الشرعية ونص القانون
الاھلى متضافرة على ان ناظر الوقف لا يملك
تأجير الاعيان الموقوفة لاكثر من ثلاث سنوات
إلا باذن من الحاكم الشرعى

٢ - انه وان كانت أحكام الشريعة
الفراء تبيح لناظر الوقف ان يؤجر الاعيان
الموقوفة والاستدانة على الوقف للضرورة ، كتمير
العين الموقوفة اذا لم يكن للوقف مال للصرف
منه على العماره ، ولم يقبل أحد ان يستأجرها
ويصرف على العماره من الغلة ، لكن ذلك مشروط
بأذن الحاكم الشرعى وتصريح منه

(استئناف محمد افندي كامل غريب وحضر عنه
حضرة عبد الكريم افندي رؤف المحامى ضد حافظ
افندي محمد السيوفى (ناظر الوقف) واخرى وحضر عنه
حضرة زكى افندي وهى المحامى نمرة ٥٥٨ سنة ٤٠
قضائية دائرة سعادة ابو بكر يحيى باشا وصاحب الغزة
شاكر بك احمد ومصطفى بك حلمى)

٤٩٣

حكم تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٢٤
حجز . ضرر . تويش .

الحكم بالغناء حجز لا يترتب عليه حتماً
وجوب القضاء بتضمينات لمن توقع الحجز
المذكور ضده ، بل يلزم لذلك ان يقوم هذا

« وحيث انه ظاهر من الفاظ العقد انه صيغ في قالب عقد بيع بدليل انه ورد به صراحة ان المشتري أصبح مالكا للبيع من تاريخ التعاقد، وانه ليس للبائع إلا حق استرداد العين المبيعة، وهذا الحق يضيع عليه اذا لم يستخدمه في أثناء ستة وثلاثين شهراً من تاريخ العقد

» وحيث انه يتعين على المحاكم احترام العقود حسب نصوصها، ما لم تقم قرائن قوية يستدل منها على ان المتعاقدين قصدا شيئا آخر خلاف ذلك

» وحيث انه من القرائن التي تحمل المحكمة على ان نية المتعاقدين كانت الرهن، هي اشتراط رد الثمن مع الفوائد وبقاء العين المبيعة في حيازة البائع، وقد اعتبرت المحاكم هذين الشرطين من شروط الرهن لا من شروط البيع الوفاي كما نص على ذلك ايضا القانون نمرة ٤٩ الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بتعديل المادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدني الاهلي

» وحيث ان هذين الشرطين لم يتوفرا في هذه الدعوى

» وحيث ان الشرط الثالث الذي يعتبر قرينة لمجرد الرهن هو قصص ثمن المبيع قصصا لا ترجح معه نية التملك، والمحكمة ترى ايضا فيما يتعلق بهذا الشرط انه لم يتوفر تماما في هذه

الدعوى لأنه قد يكون سبب ارتفاع ثمن الاراضى الأخرى المجاورة التي قدم المستأنف عنها عقودا تثبت أنها بيعت بثمن أزيد راجعا الى المشروعات التي عملت بهذه الجهة فضلا عن انه لم يثبت ان المشتري كان مرابيا

» وحيث انه مما يدل ايضا على ان المتعاقدين لم يقصدا عمل رهن ان المستأنف لم يرفع هذه الدعوى إلا بعد مضي عشر سنوات من التاريخ المحدد لاسترداد البيع، وبعد وفاة المشتري

» وحيث انه لو كانت نية المتعاقدين الرهن حقيقة لعهد المستأنف بمجرد ارتفاع ثمن الارض بسبب المشروعات، الى مطالبة المستأنف عليهم بخضم ما زاد في الربح عن الفائدة القانونية على ثمن الشراء

» وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة اعتبار عقد ١٠ مايو سنة ١٩٠٧ المتنازع فيه عقد بيع وفاي المتصوص عنه بالمادة ٣٣٨ من القانون المدني لا عقد رهن، وعلى ذلك يتعين تأييد حكم محكمة أول درجة»

(التماس الشيخ حسن سلمان محمد وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الحليم افندي محمد الحامي ضد كامل افندي رزق وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ سامي افندي محيىب الحامي نمرة ٤٠٣ سنة ٤٠ قضاية دائرة جناب مستر برسيغال وصاحبي السعادة والعزة صالح حق بلنا وكامل بك ابراهيم)

شرعت لها مادة جديدة في هذا الشأن وهي المادة (٣٩٨ مخطط) وان في حظوة التشريع هذه لأقوى حجة على ان رأى السارى في المحاكم الاهلية مهما طعن فيه هو رأى الموافق للقانون ولذلك فلم يكن من سبيل للرجوع عنه في المحاكم المختلطة إلا بتشريع جديد

« وبما انه متى تبين ذلك أصبح دفع المستأنف عليهما واهى الاساس إذ لا جدال في أنهما قد قعدا عن اعلان الحكم الصادر عليهما وان الذين أعلنهما هما المستأنفان فيتعين اذن القضاء برفض الدفع الفرعى وقبول الاستئناف شكلاً وتحديد جلسة للمرافعة في الموضوع »

(استئناف محمد احمد ضد عمر مصطفى . دائرة جناب مستر برسيغال وصاحبي السعادة والعزة صالح حقي باشا وكامل بك ابراهيم)

٤٩٦

محكمة جنابات اسيوط

حكم تاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤
جنحه . محكمة جنابات . اجراءات . معارضة .

القاعدة القانونية

الحكم الذى تصدره محكمة الجنابات غيائياً في جنحة تقدمت اليها لارتباطها بجناية تسير الاجراءات بشأنه بعد صدوره سيرتها كما صدر من محكمة الجنح وتلتزم النيابة بواجب اعلانه قبل احتساب أجل المعارضة على المحكوم عليه

٤٩٥

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٤
استئناف . ميعاده . اعلان الحكم . بالنسبة الى المعلن .

القاعدة القانونية

ميعاد الاستئناف لا يبتدىء إلا من تاريخ اعلان الحكم الابتدائى . وهذا الميعاد لا يجرى بالنسبة الى معلن الحكم بل بالنسبة الى المعلن اليه فقط

المحكمة : -

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

« بما ان وكيل المستأنف عليهما دفع فرعياً بسقوط الحق في رفع الاستئناف لمضى الميعاد » وبما ان وكيل المستأنفين مع تسليمه بمضى الميعاد قد رد على هذا الدفع بأن المستأنف عليهما لم يعلنا الى المستأنفين الحكم المستأنف فيمباد الاستئناف لم يبدأ اذن . أما قيام المستأنفين بالاعلان فانه لا يعتبر مبدأ للمدة التى حددها القانون لرفع الاستئناف

« وبما ان المبدأ القانونى المعروف في هذا الشأن هو ان عمل الشخص لا يكون سبباً في اسقاط حقه (Nul ne se force soi-même) » راجع الفقرتين ٢٥ و ٦٣٨ من كتاب ابوهيف بك في المرافعات طبعة أولى »

« وبما ان هذه القاعدة تسرى حتماً في المحاكم الاهلية على خلاف المحاكم المختلطة التى

ويلتزم المحكوم عليه بواجب المعارضة وإلا ينفذ الحكم عليه ان اتقضى أجلها بعد اعلانه المحكمة : —

« بما ان عبد الرازق الجالس اتمته النيابة العمومية بأنه في يوم ١٣ يوفيه سنة ١٩٢٢ بجزيرة المتصر التابعة لمركز جرجا بديرية جرجا ضرب مع آخرين محمد عبد الحميد في أثناء مشاجرة ضرباً لم يتقرر أى أجل لعلاجه من أثره، وقدمته مع عدة متهمين آخرين بجنائية وجنحة لقاضى الاحالة الذى أصدر بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢ قراراً بإحالة هذا المتهم ومن معه على محكمة الجنايات لمحاكمته هو بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن الجنحة المنسوبة اليه، ومحاكمة سائر من أحيلوا عن التهم المعزوة اليهم، ومحكمة الجنايات حكمت بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ غيائياً بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل مطبقة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات وأعلن هذا الحكم للمتهم وعارض فيه بقلم كتاب الجنج والجنايات بمحكمة اسيوط الاهلية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٤، فحددت جلسة اليوم لنظر الدعوى امام هذه المحكمة

« وبما انه يتعين قبل الفصل فى موضوع الدعوى استظهار حالتها من جهة الشكل، وهل هذه المحكمة تنظرها على اعتبار أنها معارضة فى حكم غيايى صادر فى جنحة تتبع فى اجراءات المعارضة فى أحكام الجنج الغيايية بصرف النظر

عن ان الحكم الغيايى أصدرته محكمة جنائيات وهى التى تنظر المعارضة المرفوعة منه، أو ان هذه المحكمة تنظر الدعوى كأنها دعوى جديدة على اعتبار ان الحكم الغيايى قد بطل حتماً بمجرد حضور المحكوم عليه لأنه صدر من محكمة جنائيات وذلك تطبيقاً للمادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات

« وبما ان رأى الذى عول عليه فى هذا الشأن أعيان فقهاء القانون هو ان الحكم الذى تصدره محكمة الجنائيات غيائياً فى جنحة تسير الاجراءات بشأنه بعد صدوره سيرتها كأنه صدر من محكمة الجنج فلتتزم النيابة بواجب اعلانه قبل احتساب أجل المعارضة على المحكوم عليه ويلتزم المحكوم عليه بواجب المعارضة وإلا ينفذ الحكم عليه ان اتقضى أجلها بعد اعلانه، ولقد نوهت عرضاً بهذا رأى محكمة النقض والابرام فى حكمها الصادر بتاريخ ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ المنشور بالصفحة الرابعة من المجموعة الرسمية عن سنة ١٩٢١ حيث ذكرت ان اللجنة المرتبطة بجنائية تصح المعارضة فى الحكم الصادر فيها غيائياً من محكمة الجنائيات أو قبوله بخلاف اللجنة التى قدمت لقاضى الاحالة كجنائية والمحكمة فى ذلك جلية فان اللجنة التى قدمت لمحكمة الجنائيات لارتباطها بجنائية انما قدمت لتلك المحكمة لطارىء الارتباط فيجب ان لا يتغير من اجراءات المحاكمة فيها إلا بقدر

٤٩٧

محكمة جنايات اسبوط

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٤

انتخابات . جرائم انتخابية . نشره . وسيلة . اسم الطابع
والناشر . ترويج الانتخاب . قصد جنائي . القدح . الطعن

القاعدة القانونية

١ - ان أحكام قانون الانتخاب التي وضعت لمعاقبة الجرائم الانتخابية هي أحكام خاصة تعارض فيما وضعت له مع أحكام القانون العام . ولما كانت هذه الأحكام الخاصة أحدث وضعاً من القانون العام فهي اذاً ناسخة للقانون العام فيما يستثنيه من العقوبات وممانعة من الرجوع الى ذلك القانون عملاً بسنة التشريع ، إلا اذا تبين انه فات المقتن في الأحكام الخاصة ان يلم بكل الاحوال التي وضعت لاجلها كل الأحكام الخاصة وأراد ان يعاقب عليها ، ففي هذه الحالة - وفيها قط - يمكن الرجوع الى القانون العام ، فاذا وقعت بعض الجرائم تحت حكم المادتين ٧٨ و ٧٩ من قانون الانتخاب فلا يصح تطبيق بعض نصوص أحكام القانون العام عليها

٢ - قضت المادة ٦٢ من قانون الانتخاب بأن كل نشره أو وسيلة من وسائل العلانية المنصوص عليها في المادة ١٥٠ من قانون العقوبات الاهلي ترمى الى ترويج الانتخاب يجب ان تشمل على اسم الطابع والناشر ، وقضت المادة ٧٨ من قانون الانتخاب ايضاً بأنها تعاقب

ما يقتضيه هذا الطارىء ، وهو لا يقتضى إلا ان تقدم المعارضة للمحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي وهي محكمة الجنايات ، أما سائر الاجراءات من وجوب اعلان الحكم الغيابي وتحديد أجل المعارضة فيجب ان ينفذ

« وبما ان هذا الرأي هو ما تأخذ به المحكمة إذ التهم لم يقدم من أول الأمر إلا بتهمة جنحة فيتعين اذن بحث أجل المعارضة للثبوت من أنها حصلت في الميعاد

« وبما ان أوراق القضية تدل على ان عبد الرازق الجالس أعلن في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ بالحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وعارض فيه يوم اعلانه فالمعارضة اذن حصلت في الميعاد القانوني وهي مقبولة شكلاً

« وبما ان الحكم الغيابي قد استند في قضائه بأدانة المعارض الى شهادة عبد الحميد المجنى عليه التي تأيدت بالكشف الطبي الموقع عليه ، وترى المحكمة الأخذ بهذا الدليل في الحكم بالأدانة مع تعديل العقوبة بالتلطيف نظراً لبساطة أصابة المجنى عليه الى حد انه لم يقدر لآثرها علاج »

(قضية النيابة العمومية ضد عبد الرازق الجالس نمرة ١٩٢ لسنة ١٩٢٢ . دائرة حضرات اصحاب النزة متولى بك غنيم ومحمد لبيب عطيه بك ومحمد درويش بك)

بفرامة لا تتجاوز الحسين جنيهاً مصرياً من طبع أو نشر أوراقاً لترويج الانتخاب مخالفاً لأحكام المادة ٦٢ من هذا القانون، فإذا خلت النشرة من بيان اسم الطابع حق العقاب

٣ - القصد الجنائي ليس شرطاً لتوفر الجريمة الانتخابية. فإذا ادعى الناشر ان اهماله بيان اسم الطابع كان عن غير قصد فلا يلتفت الى قوله لأن طبيعة هذه الجريمة لا تستلزم وجود القصد الجنائي

٤ - تعاقب المادة ٧٩ من قانون الانتخاب كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالاً كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد أخباراً كاذبة. وبالرجوع الى الأعمال التحضيرية لقانون الانتخاب وبنوع خاص لما يتعلق من ذلك بالمادتين ٧٨ و ٧٩ يتبين ان المقصود منه منع القذح في أعراض المرشحين والظعن في سلوكهم الشخصي أى حماية الحياة الخصوصية فيقتضى لتطبيق أحكام هاتين المادتين ان يكون الظعن شاملاً لواقعة معينة وان تكون هذه الواقعة متعلقة بالسلوك والاخلاق الشخصية الصرفة لا بالشخص من وجهته العمومية

الوقائع :-

رفع توفيق بك دوس المحامي باسيوط بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ دعوى مباشرة

على تهاى افندى خشيبة أمام محكمة جنابات اسيوط مستنداً اليه انه نشر نداء وزعه على مندوبي دائرة بنى رافع حوالى أول ديسمبر سنة ١٩٢٣ بقصد ترويج انتخابه ارتكب فيه جريمتين : الاولى انه لم يضع على ذلك النداء المطبوع اسم الطابع له طبقاً للمادة ٦٢ من قانون الانتخاب وان هذا التقصير تعاقب عليه المادة ٧٨ من قانون الانتخاب

والثانية - انه أذاع بين الناخبين أقوالاً كاذبة عن سلوك المدعى وأخلاقه وهو أحد المرشحين لهذه الدائرة، وذلك بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب بأن ذكر في ندائه المذكور « ان المدعى وإخوانه العدليين استعمل في الحصول على الأصوات طرقاً متنوعة يعرفها المندوبون ويعرفون قيمتها وتأثيرها على الاخلاق والعوائد » وانه سمع من المندوبين ان « العدليين قالوا لهم ان الحكومة تعضدهم » « وان الذين لم يساعدوهم من المندوبين انما كان تهديد باطل ووعيد كاذب، وانهم لم يرضوا ضميرهم خوفاً من اذاعات باطلة وترهات كاذبة، وطمعاً في مال يرجونه أو جاه يصيبونه » الخ، وزاد توفيق بك دوس ان هذا النشر يتضمن فوق ذلك قذفاً في حقه منطبقاً على المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ من قانون العقوبات، ونظراً لأن القذف واذاعة الاخبار الكاذبة كانا لغرض واحد فيجب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات

الحكم عليه بأن يدفع متضامنا مع تهمي افندي خشبة قرشاً صاغاً واحداً ومعاقبته بالمادتين ١٢٦ مكررة عقوبات و ٧٨ من قانون الانتخاب

« وبالجلسة بعد ان طلب المحامي عن نصيف التأجيل للاستعداد وصمم على ذلك تنازل عن دعواه قبل نصيف المذكور ولم تبد النيابة رأياً في ذلك . وقصر المدعى طلباته على تهمي افندي خشبة ومبناها البيان المبين بصحتها . أما الدعوى العمومية قبل نصيف المذكور ، فلم تتأثر بهذا التنازل فهي باقية الى ان يفصل فيها » وحيث ان الدعوى العمومية التي قامت على تهمي افندي خشبة برفع الدعوى المدنية المذكورة هي بلا نزاع بل بتسليم المدعى نفسه في صحيفة دعواه وفي مرافقته جنحة انتخاية مما نصت عن معاقبته المادتان ٧٨ و ٧٩ انتخاب « وحيث ان المحكمة ترى قبل الخوض في الوقائع معرفة ما اذا كان مع اشتغال قانون الانتخاب نفسه على النصوص التي تعاقب الجرائم الانتخابية والتي يطلب المدعى معاملة تهمي افندي خشبة بمقتضاها يلزم الرجوع لأحكام القانون العام في الاحوال التي وردت بشأنها تلك النصوص

« وحيث ان أحكام قانون الانتخاب التي وضعت لمعاقبة الجرائم الانتخابية أحكام خاصة تعارض بالانزع فيما وضعت له مع أحكام القانون العام المذكور

» وبما ان كل ذلك وقع بطريق النشر فهو من اختصاص محكمة الجنايات ، وعلى ذلك فهو يطلب من المحكمة المذكورة ان تعاقب تهمي افندي خشبة طبقاً للعواد ٧٨ و ٧٩ من قانون الانتخاب والمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٣٢٢ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع قرشاً واحداً له على سبيل التعمييض للضرر الذي لحقه ولا يمكنه تقديره » وبتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ رفع توفيق بك دوس دعوى مباشرة أخرى على نصيف افندي عبد المسيح صاحب مطبعة باسيوط مستنداً اليه انه وضع اسم المطبعة (مطبعة اسيوط بالمحطة) على صورة أخرى من ذلك النداء أطلعه عليها الوكيل عن تهمي افندي خشبة ، وظاهر ان هذه العبارة اضيفت بقصد التضليل لمساعدة المتهم الأصلي على الفرار من وجهة القضاء ، وان نصيف افندي المذكور يكون بهذا العمل ارتكب جرمتين : الاولى انه طبع المنشور دون ان يذكر به اسم المطبعة وهذا معاقب عليه بالمادة ٧٨ انتخاب . والثانية انه أعان الجاني على الفرار من وجهة القضاء بتقديره أدلة كاذبة وهو ما ينطبق على المادة ١٢٦ مكررة عقوبات

« وبما ان الدعوى التي رفعت لمحكمة الجنايات لاختصاصها فهو يكلف نصيف المذكور للحضور بجلسة ٣ يناير سنة ١٩٢٤ أمام نفس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى الاولى ليسمع

« وحيث انه لما كانت هذه الأحكام الخاصة أحدث وضعاً من القانون العام، فهي إذاً ناسخة للقانون العام فيما يستثنيه من العقوبات وممانعة من الرجوع الى ذلك القانون عملاً بسنة التشريع، إلا اذا تبين انه قات المقنن في الأحكام الخاصة ان يلم بكل الاحوال التي وضعت لأجلها كل الأحكام الخاصة، وأراد ان يعاقب عليها، ففي هذه الحالة، وفيها فقط، يمكن الرجوع الى القانون العام

« وحيث انه لا معنى اذاً لطلب المدعى المدني تطبيق بعض نصوص أحكام القانون العام على جرائم انتخابية أدخلها هو نفسه في صحيفة الدعوى في دائرة ما وضعت له المادتان ٧٨ و ٧٩ من قانون الانتخاب

الموضوع

« من حيث انه لتطبيق المادتين ٧٨ و ٧٩ من قانون الانتخاب على تهايم افندى خشبه يتعين معرفة ما اذا كانت العبارات التي اشتمل عليها النداء تدخل فيما أراد قانون الانتخاب معاقبته بالمادتين المذكورتين

فيما يتعلق بالمادة ٧٨ وهي أمر

نظري الدعوى

« من حيث ان هذه المادة تعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً من طبع أو نشر أوراقاً لترويج الانتخاب، مخالفاً لأحكام المادة ٦٢ من قانون الانتخاب الخ

« وحيث ان المادة ٦٢ المذكورة تقضى بأن كل نشرة أو وسيلة من وسائل العلنية المتصوص عليها في المادة ١٥٠ من قانون العقوبات الأهل ترمي الى ترويج الانتخاب يجب ان تشتمل على اسم الطابع والناشر معاً

« وحيث ان النداء المقدم في الاوراق والقائمة بشأنه الدعوى لم يشتمل إلا على اسم الناشر « وحيث ان الناشر قصر اذن في واجبه بحسب هذه المادة التي لم يضعها القانون عبثاً

دون ان يشمل النداء اسم الطابع

« وحيث ان القول بأن هذا النقص استدرك بعد لا يعتبر عدم وقوع النشر مخالفاً للقانون ولا يمنع من معاقبة ما قضى القانون بمعاقبته

« وحيث ان الدعوى بأن القصد الجنائي معدوم عند الناشر في نشرة النداء بغير اسم الطابع قول لا يستقيم مع طبيعة هذه الجريمة لانها ليست من الجرائم التي تستلزم ذلك

« وحيث ان هذه التهمة ثابتة اذن من هذه الجهة ويجب معاملة تهايم افندى خشبه بمتنص المادة ٧٨ المذكورة

فيما يتعلق بالمادة ٧٩ وهي السطر

الامر للدعوى

« من حيث ان هذه المادة تعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً كل من نشر أو أذاع

الشيء، وما كان هذا شأنه لا يمكن ان يكون أساساً لحكم العقوبة

« وحيث ان عبارة « طالما سمعت منكم ان العدلين يقولون لكم ان الحكومة معهم تعضدهم » هي عبارة مبهمّة عامة ايضاً لاتمس شخصاً معيناً ولا علاقة لها بالسلوك الشخصي ولا الأخلاق، وكل ما فيها ان صاحب النداء نفسه يوجه القول فيها لفريقه ويكذب فيها هذا الفريق فيما سمعه هو منه لانه يقطع بأن الحكومة لا تتداخل في أمر الانتخاب

« وحيث ان عبارة « جلب كل منفعة مادية وأدية وهناك سيندم.... الخ » هي عبارة ان صحت وكانت تهديدية كما يقوله المدعى فمحطها المادة ٧٧ من القانون المذكور وهذه لم توجه لتهامي افندي خشبه في دعوى المدعى، فلا يجوز ان يتعدى البحث اليها مادامت لم تكن موضوع اتهام

« وحيث ان رجوع المدعى للتدليل في دعواه هذه الى دعوى بلاغ كاذب قائمة على تهامي افندي خشبه أمام محاكم اخرى لم تفصل فيها تلك المحاكم نهائياً للآن لا يمكن هذه المحكمة ان تجاريه فيه لأن دعوى البلاغ الكاذب دعوى قائمة أمام الجهة المختصة بنظرها ولم تصل للحد الذي كان يجوز لهذه المحكمة ان تستأنس بها عند وجود ما يدعو لهذا الاستئناس

« وحيث انه مع ما تقدم تكون العبارات

بين الناصحين أقوالاً بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب، وكل من أذاع بذلك القصد اخباراً كاذبة

« وحيث انه لأجل تطبيق هذه المادة يجب ان يحصل النشر أو ان يذاع فعلاً بين الناصحين أقوال كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن اخلاقه الى آخر ما جاء في المادة « وحيث انه لدى الرجوع الى الاعمال التحضيرية لقانون الانتخاب، وبنوع خاص لما يتعلق من ذلك بهذه المادة يتبين ان المقصود منه منع القذح في أعراض المرشحين والطمع في سلوكهم الشخصي أي حماية الحياة الخصوصية « وحيث ان مآخذ هذه المادة مع ذلك هي عدة وبالرجوع الى أصل المآخذ الانجليزي وهو أحد تلك المآخذ تبين انه يقتضي لتطبيق أحكامها ان يكون الطعن شاملاً لواقعة معينة وان تكون هذه الواقعة متعلقة بالسلوك والاخلاق الشخصية الصرفة لا بالشخص من وجهته العمومية

« وحيث ان عبارة النداء « الطرق المتوعة التي استعملها المدعى واخوانه العدليون والتي عرف الناصبون قيمتها وتأثيرها على العوائد والاخلاق » لم تبين بعض أو كل الطرق المشار اليها أو يؤخذ منها تفسير أو ايضاح لماهية تلك الطرق، حتى يعلم قيمة مرماها ويعرف ما اذا كان هذا المرمى يمس سلوك المرشح أو يمس اخلاقه الشخصية، فهي كما سبق عامة مبهمّة قابلة للتأويل

المينة بالنداء غير منطبقة على مادة قانون الانتخاب ويكون المتهم بريئاً من التهمة المسندة اليه من جهة شرطها الثاني عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

عن دعوى التعويض

« من حيث انه اذا كان لدعوى التعويض المدني محل فيكون بسبب هذه الجريمة الأخيرة وهي جريمة اذاعة الاخبار الكاذبة (مادة ٧٩) »
« وحيث انه وقد تبين ان المتهم برى »
من ذلك فلا محل للتعويض ويجب الحكم برفض الدعوى من جهته

« وحيث انه حكم على المتهم في إحدى التهمتين الموجهتين اليه فهو ملزم بمصاريف الدعوى الجنائية »

« وحيث انه من جهة نصيف صاحب المطبعة فلا يمكن المحكمة الفصل في الدعوى العمومية القائمة بشأنه قبل سماع دفاعه »

(قضية النيابة العمومية وتوفيق بك دوس مدعى مدني غمرة ١١ سائرة اسبوط سنة ١٩٢٤ . دارقحضران محمد علام باشا وعبد الحكيم عسكر بك واحد خليل بك القاضي)

٤٩٨

حكم تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤
استئناف . دعوى استحقاق . ميعاد . نزع ملكة .
القاعدة القانونية

تعتبر دعوى استحقاق حاصلة في أثناء اجراءات نزع الملكية يسرى عليها حكم المادة « ٦٠٠ » من قانون المرافعات ويكون ميعاد

استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام الدعوى التي يرفعها طالب الاستحقاق ولو مستقلة ولكن يرفعها في أثناء نظر دعوى نزع الملكية يباشرها دائن ضد مدينه ويثبت ان طالب الاستحقاق يعلم بدعوى نزع الملكية من صحيفة دعواه ومن صحيفة الاستئناف ويترتب على دعواه الاستحقاق ايقاف اجراءات نزع الملكية الى ان يحكم في دعوى الاستحقاق المذكورة المحكمة

« حيث ان وكيل المستأنف عليه الأول قدم دفعا فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً ورفعه بعد الميعاد باعتبار ان الدعوى هي دعوى استحقاق ميعاد الاستئناف فيها عشرة ايام والحكم اعلن يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٣ والاستئناف رفع يوم ٢٠ منه وقد طلب وكيل المستأنف رفض هذا الدفع باعتبار ان الدعوى المرفوعة هي دعوى ملكية عادية ميعاد الاستئناف فيها ستون يوماً »

« وحيث ان النائب في الاوراق ان الحكم اعلن يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٣ والاستئناف عمل يوم ٢٠ منه، ونقطة الخلاف بين الخصوم في معرفة ما اذا كان ميعاد الاستئناف في هذه الدعوى هو الميعاد الاعتيادي او ان الدعوى دعوى استحقاق ميعاد الاستئناف فيها عشرة ايام فقط وهو المنصوص عنه في المادة « ٦٠٠ » من قانون المرافعات »

« وحيث ان المستأنف لما رفع دعواه بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢ ذكر في صحيفة

وبمجلس ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ قضى بناء على طلب المستأنف عليه الاول بأيقاف السير في دعوى نزاع الملكية حتى يفصل في دعوى الاستحقاق ويتبين من ذلك أن التعطيل في اجراءات البيع وقع فعلا

« وحيث ان المستأنف يتمتع بأنه لم يحضر في دعوى نزاع الملكية ولم يكن الايقاف بناء على طلبه الا أنه ظاهر من اعلان دعواه ومن عريضة استئنافه انه كان يعلم بأن المستأنف عليه الاول كان يزع ملكية العقار موضوع النزاع وكان ايقاف اجراءات البيع على كل حال بناء على دعوى الاستحقاق المرفوعة منه « وحيث انه يتبين مما تقدم ان الدعوى هي دعوى استحقاق ميعاد الاستئناف فيها عشرة ايام فقط طبقاً للمادة « ٦٠٠ » من القانون المشار اليه آتقاً، ولم يرفع الاستئناف في الميعاد القانوني، فيتعين قبول الدفع الترمعي وعدم قبول الاستئناف شكلاً لعدم تقديمه في الميعاد »

(استئناف امين افتدى عبد الملك وحضر عنه حضرة الاستاذ حبيب افتدى حنا ضدغالي بك نخله وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ رياض افتدى نقولا الحامي نمرة ٩٥٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة جناب مستر برسيغال وحضرات صاحبي السعادة والمزة صالح حقي باشا وكامل ابراهيم بك)

الدعوى انه يملك الارض المتنازع عليها وان المستأنف عليه الاول نزع ملكيتها باعتبار انها مملوكة لمدينه وطلب الحكم بتثبيت ملكيته لها ومحو التسجيلات المتوقعة عليها ولما قضى برفض دعواه واعلن اليه الحكم واستأنفه كرر في عريضة الاستئناف القول بأن المستأنف عليه الاول اخطأ في نزع ملكية الارض المتنازع عليها على اعتبار انها مملوكة لمدينه وطلب الحكم بتثبيت ملكيته لها ومحو التسجيلات المتوقعة عليها فهو بذلك يصف دعواه بأنها دعوى استحقاق رفعت اثناء اجراءات نزاع الملكية فكان يلزم ان يرفع الاستئناف فيها في ميعاد العشرة ايام المنصوص عنه في المادة « ٦٠٠ » من قانون المرافعات « وحيث انه بالرجوع الى حكمة التشريع

في تقصير ميعاد الاستئناف في دعاوى الاستحقاق اثناء اجراءات نزاع الملكية يتضح ان الشارع اراد وضع حد لما يقوم من العقبات توصلًا لتعطيل البيع، وفي هذه القضية طلب الدائن وهو المستأنف عليه الاول بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٢٢ نزع ملكية مدينه من العقار المرفوعة بشأنه الدعوى، وبتاريخ ١٧ يولية سنة ١٩٢٢ رفع المستأنف هذه الدعوى

قضايا المحاكم الكلية والجزئية

المحكمة :

عن الدفوع الفرعى

« حيث ان المحامى عن المتهمين دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأن المتهم الاول وان ولد من أبوين مصريين فى سنة ١٨٨٦ الا انه تجنس بالرعية الانجليزية فى سنة ١٩١٩ فهو من هذه الوجهة انجليزى وزوجته المتهمه الثانية انجليزية » وحيث ان الجنسية المصرية لم يحددها قانون فيجب الرجوع الى القانون العثمانى الصادر فى سنة ١٨٦٩

« وحيث ان المادة الخامسة من هذا القانون نصت صراحة على ان كل تجنس بجنسية اجنبية يعتبر باطلا ولا اثر له اذا لم تصرح به الحكومة

« وحيث ان المتهم الاول لم يتحصل على رضاء الحكومة المصرية ولم تصرح هي له بالتجنس فيكون تجنسه بالجنسية الانجليزية باطلا ولا اثر له ويعتبر مصرية وتكون المحكمة مختصة بنظر التهمة الموجهة اليه

« وحيث ان المتهمه الثانية انجليزية تزوجت بالمهم الاول ، ولمعرفة جنسيتها يجب الرجوع الى القانون العثمانى المذكور واقوال من شرحه من رجال القانون

٤٩٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٤

جنسية ، مصرية ، تركية ، انجليزية زوجة . تابعها لجنسية زوجها .

القاعدة القانونية

١ - بما ان الجنسية المصرية لم يحددها قانون فيجب الرجوع الى القانون العثمانى الصادر فى سنة ١٨٦٩ ، وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على ان كل تجنس بجنسية اجنبية يعتبر باطلاً ولا اثر له اذا لم تصرح به الحكومة ، فالمصرى الذى يتجنس بالجنسية الانجليزية بدون ان يتحصل على رضاء الحكومة المصرية لا يفقد جنسيته المصرية ويكون تجنسه بالجنسية الانجليزية باطلاً ولا اثر له ، وتكون المحاكم الاهلية مختصة بنظر الدعاوى المرفوعة عليه

٢ - للتركية التى تتزوج من اجنبى ان تسترد جنسيتها التركية بعد وفاة زوجها ، وقد قرر الثقات من الشراح ان التركية تفقد جنسيتها الأصلية عند زواجها بأجنبى وتأخذ جنسيته

٣ - الاجنبية التى تتزوج من تركى تصبح تركية ، واذا تزوجت بمصرى تصبح مصرية

« وحيث ان المتهمة الثانية انجليزية تزوجت من مصرى فتكون اذاً مصرية وتكون المحكمة مختصة بنظر دعواها

عن الموضوع

« حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهمين للاسباب الواردة بالحكم المستأنف والتي تتخذها هذه المحكمة اسباباً لها، غير انها ترى من ظروف الدعوى ومن ان المستأنف الثانية لم تقصد من التزوير جرم مغرم او فائدة تعود عليها وانما قصدت نجاة زوجها من الجريمة التي اسندت اليه الشفقة بها الى ادنى حد يسمح به القانون »

(قضية النيابة العمومية ضد اسكندر امين مرسى واخرى
نمرة ٩٨٩ سنة ٩٢٤ . دائرة حضرة صاحب العزة على
بك عبد الرازق وجناب المستشار وحفزة محمد بك
فتحي القاضيين)

٥٠٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣

تظلم . الطعن في الامر الصادر في التظلم .

القاعدة القانونية

لا يصح التظلم من الأمر الصادر على عريضة أحد الخصام مرتين، فاذا صدر أمر من رئيس المحكمة أو من قاضي الأمور الوقفية بالحجز ثم تظلم منه المحجوز على ماله أمام الرئيس الأمر بالحجز أو أمام قاضي الأمور الوقفية فالغاء، فلا يجوز لطالب الحجز ان يتظلم مرة ثانية

« وحيث ان القانون المشار اليه نص على ان للتركية المتزوجة من اجنبي ان تسترد جنسيتها التركية بعد وفاة زوجها، وقد قرر الثقات من الشراح ان التركية تفقد جنسيتها الاصلية عند زواجها باجنبي وتأخذ جنسيته » وحيث انه قياساً على ذلك وعلى وجه التقابل تصير الاجنبية التي تزوج من تركي تركية، لان الشارع لا يمكن ان يفصل مصلحة الاسرة في هذه الحالة بينما هو يقررهما في الحالة المقابلة، ومما يميز هذا الاستنتاج انه نص صراحة في المادة ٥٠ من لائحة القناصل الأتراك في الخارج المصدق عليها من الباب العالي على وجوب قيد الاجنبيات اللاتي يتزوجن من اترك واعتبارهن تركيات اذهن معتبرات كذلك بمقتضى القانون، وقد صدرت احكام بهذا المعنى واخذت وزارة خارجية فرنسا بهذه القاعدة واصدرت في سنة ١٩٠١ تعليمات الى معتمديها في الشرق باعتبار الفرنسيات اللاتي يتزوجن من اترك تركيات، واما ماقرره بعض رجال الفقه واخذت به بعض المحاكم في احكامها من ان الاجنبية التي تزوج من تركي تحتفظ بجنسيتها الاصلية استناداً الى ان القاعدة العامة هي ان الزوجة تستبقى جنسيتها الاصلية اذا لم يمنحها قانون الزوج جنسيته، فلا ترى المحكمة الأخذ به خصوصاً لأنه صدرت من الباب العالي اوامر باعتبار الاجنبيات اللاتي يتزوجن من اترك تركيات فجاء ذلك متمماً لقانون الجنسية ان كان به ثمة نقص

أمام الأمر بالحجز أو أمام المحكمة، لأن طريق التظلم في الأمر يكون قد نفذ، ولا يبقى للخصوم الا انتظار ما تقي به محكمة الموضوع في أصل الدعوى وفي طلب الحجز المحكمة:

« من حيث ان المتظلم بنى تظلمه هذا على ان قاضي الأمور الوقتية سبق ان أصدر امراً لصالحه فتظلمت منه المتظلم عليها الآن فألغى هذا الأمر، ولذا رفع المتظلم تظلماً جديداً أمام هيئة المحكمة وهو التظلم المنظور الآن للفصل فيه

« وحيث ان المتظلم عليها دفعت بعدم قبول التظلم الجديد لسبق الفصل فيه « وحيث ان المتظلم قال بأن له الحق في التظلم على كل حال

« وحيث ان هذه المسألة خلافية جداً بين المحاكم اذ صدرت فيها أحكام متناقضة، بعضها قضى بقبول مثل هذا التظلم وبعضها قضى بعدم قبوله

« وحيث انه مع ذلك ترى المحكمة ان الاخذ بنظرية عدم قبول مثل هذا التظلم اقرب الى الصواب لانه يؤخذ من المواد ١٣٠ و ١٣٢ مرافعات ان القانون خير المتظلم بين امرين: اما ان يرفع تظلمه الى قاضي الأمور الوقتية الذي أصدر الامر للمتظلم منه، واما الى المحكمة، وعلى ذلك اذا اختار احد الطرفين فليس له ان يتخذ طريقاً آخر

« وحيث انه لا يمكن القول بأن المتظلم ان يختار اي الطرفين بدون تريب لانه

ينبنى على ذلك جواز اختياره اولا هيئة المحكمة لنظر تظلمه حتى اذا فصلت فيه يكون له حق الرجوع الى قاضي الأمور الوقتية متظلماً من حكم المحكمة، وهذا مما لا يقبله تشريع ولا يؤيده رأى صائب

« وحيث ان طرق التقاضي يجب ان يكون لها حد تنتهي اليه، ولذلك وضع المبدأ المعروف وهو ان الحكم اذا حاز قوة الشيء المحكوم فيه يقف التقاضي عند هذا الحد مهما كانت الاسباب، مادام ان الموضوع المراد نظره يكون هو نفس السابق الفصل فيه بين نفس الخصوم مع اتحاد السبب

« وحيث ان القضاء الولائي او الاداري يجب ان يكون خاضعاً لهذا المبدأ لأنه نظام قانوني وضعه الشارع لحالات معينة فيجب ان يكون على نظام وقواعد الاحكام القضائية الا اذا وجد نص في القانون على خلاف ذلك او مبدأ قضائي سرت عليه المحاكم كما هو الأمر مثلاً في عدم جواز استئناف ما يصدره قاضي الأمور الوقتية في الاوامر على عرائض الاخصام، اذ ان احكام المحاكم اجمعت على ذلك « وحيث انه لذلك ترى المحكمة ان المتظلم سبق ان اختار طريقاً آخر لنظر تظلمه وقد فصل فيه فعلاً، فليس له اذن البحث عن طريق آخر لفتح باب التقاضي من جديد، ولذا يتعين عدم قبول هذا التظلم لسبق الفصل فيه «

(قضية الشيخ احمد محمد الجندي ضد جميله هانم رشوان نمرة ٩٢٣ سنة ١٩٢٣ دائرة خضرة صاحب العزة اسماعيل بك الحكيم وحضرتي محمد شري بك ومحمد فتحي بك القاضيين)

المحكمة :

« حيث ان وكيل المستأنف عليه الثاني دفع فرعياً بعدم جواز استئناف حكم البيع الا اذا كان غير مستوف للشروط المقررة قانوناً » وحيث ان المادة ٥٨٦ مرافعات قضت بأن حكم البيع لا يجوز استئنافه الا في خلال الخمسة الايام التالية لصدوره ولعدم استيفائه الشروط المقررة

« وحيث انه لا خلاف في ان الاستئناف رفع في خلال الخمسة الايام التالية لصدور الحكم » وحيث ان وكيل المستأنف يذهب الى جواز الاستئناف

« وحيث ان نص المادة ٥٨٦ مرافعات صريح لالبس ، فيه وهو يقضى بعدم جواز استئناف احكام البيع الا لعدم استيفاء الشروط المقررة ، وقد اجمعت الشراح والمحاكم على ان الشروط المقررة المشار اليها هي المتعلقة بالحكم نفسه اي وجود عيب في شكاه ، كعدم اشتماله على ما يجب ان يذكر فيه من البيانات ، او كأن استبعد الحكم من يريد المزايدة ، او كان حصل البيع بدون سبق الاعلان عنه بالطرق القانونية او بدون اعلان الدائنين المرتهنين الى غير ذلك من الاجراءات المتعلقة بشكل الحكم نفسه » وحيث ان هذا كله في حالة ما اذا كان حكم البيع مقصوداً على ايقاع البيع ، اما اذا تعرض الحكم للفصل في امر من الامور زيادة على حكم البيع ، فان كان ذلك الامر داخلاً في اختصاصه الخول له بمقتضى المادة ٦٠٢ مرافعات فيكون حكمه فيه نهائياً طبقاً

٥٠١

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٢٤

استئناف . ميعاده . حكم صادر بالبيع . الفصل في مسائل اخرى .

القاعدة القانونية

١ - قضت المادة « ٥٨٦ » مرافعات

بأنه لا يجوز استئناف الحكم الصادر بالبيع إلا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفاء الشروط المقررة، وهي قاصرة على ما يكون متعلقاً بالحكم نفسه، أي وجود عيب في شكاه وعدم اشتماله على ما يجب ان يذكر فيه من البيانات، كأن استبعد الحكم من يريد المزايدة أو كأن حصل البيع بدون سبق الاعلان عنه بالطرق القانونية، أو بدون اعلان الدائنين المرتهنين

٢ - اذا تعرض الحكم الصادر بالبيع للفصل في أمر من الأمور زيادة على حكم البيع، فان كان ذلك الأمر داخلاً في اختصاص قاضي اليوع الخول له بمقتضى المادة « ٦٠٢ » مرافعات فيكون حكمه فيه نهائياً

٣ - اذا فصل قاضي اليوع في أمر لم يكن داخلاً في اختصاصه الخول له بمقتضى المادة المشار اليها، فيكون حكمه قابلاً للاستئناف ويكون حكم البيع قابلاً للاستئناف بالتبعية

للمادة المذكورة اما اذا كان الامر غير داخل في الاختصاص المخول له بمقتضى المادة سالفة الذكر فيكون حكمه قابلا للاستئناف ويكون حكم البيع قابلا للاستئناف بالتبعية « وحيث ان الحكم المستأنف لم يفصل في شيء غير ايقاع البيع وهو مستوف للشرائط المقررة قانونا فيكون بذلك غير جائز استئنافه ويكون الدفع الفرعى في محله ويعين قبوله » (قضية ابراهيم عز العرب ضد احمد افندى محمود قراة وآخرين نمرة ٩٥٦ سنة ٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزة محمد غيب الهادى الجندى بك وحضرى متدى ميخائيل بك ومحمد ابراهيم افندى)

٥٠٢

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٦ يناير سنة ١٩٢٤

انتخابات : قرارات . استئناف . السلطة التى تستأنف امامها . حالات .

القاعدة القانونية

١ - ان الشارع المصرى لم يجعل لقرارات لجان الانتخاب قوة واحدة ودرجة واحدة بل جعلها على ثلاثة انواع:

النوع الأول - القرارات التى تستأنف أمام المحاكم الابتدائية

النوع الثانى - القرارات النهائية التى لا تقبل الطعن

النوع الثالث - القرارات التى يطعن فيها أمام اللجان ذاتها فتقضى فيها بصفتها الدرجة النهائية

٢ - وقرارات التى تستأنف أمام المحاكم الابتدائية هى التى تصدر من اللجان المشكلة للنظر فى الطلبات الواردة فى المادة « ١٢ » من قانون الانتخاب، إذ نص صريحا فى المادة « ١٤ » بأن لكل ذى شأن كما لكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة الانتخاب ان يستأنف قرارات اللجان الى المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرة اختصاصها مقر اللجنة التى اصدرت القرار، وذلك من أول ابريل الى العاشر منه وكذلك الحكم اذا لم يعرض قرار اللجنة فى أحد الطلبات

٣ - أما القرارات التى تصدر نهائيا ولا تقبل الطعن فهى التى تصدر من اللجان المشكلة للنظر فى صحة انتخاب المندوبين ومندوبى المندوبين إذ نص صريحا فى المادتين ٢٢ و ٢٧ بأن القرارات التى تصدر فى هذا الشأن لا تقبل الطعن

٤ - أما القرارات التى يطعن فيها أمام اللجان ذاتها فتقضى فيها بصفتها الدرجة النهائية فهى التى تصدرها اللجنة المنصوص عليها فى المادة « ١٣ » خاصة بصحة الترشيح وشروط أهلية المترشحين ، وهذه القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام المادة « ٣٨ » يطعن فيها أمام اللجنة المشار اليها فى المادة « ٤١ » من قانون الانتخاب بمعنى ان الشارع جعل أحكام اللجان التى تنظر فى الطلبات المدونة فى المادة « ٣٩ » أحكاما نهائية أو بمعنى آخر اعطاها

حق إعادة النظر في القرارات التي أصدرتها
بالتطبيق للمادة « ٣٨ » من القانون
المحكمة :

« حيث ان الاستئنافات الثلاثة
موضوعها واحد ومرتبطة ببعضها فترى
المحكمة ضمها لبعضها

« وحيث ان كلا من لويس اخنوخ فانوس
افندي وسليمان عبد الله واحد محمد حسن
ويوسف اخنوخ افندي استأنفوا القرار
الصادر من لجنة انتخابات مديرية اسيوط
بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ القاضي بحذف
اسم لويس افندي اخنوخ فانوس من كشف
مرشحي الدائرة نمرة ١٦ بمديرية اسيوط المسماة
(دائرة الواسطي) طالبين الغاء والحكم باعادة
اسمه الى كشف مرشحي الدائرة المذكورة
مرتكنين على نص المادة ١٤ من القانون نمرة
١١ لسنة ١٩٢٣ (قانون الانتخاب) التي تخول
« لكل ذي شأن وكل ناخب مدرج اسمه في
احد جداول دائرة الانتخاب ان يستأنف
قرارات اللجان الى المحكمة الابتدائية الواقع
في دائرة اختصاصها مقر اللجنة التي اصدرت
القرار »

« وحيث ان النيابة العمومية طلبت عدم
تسوية الاستئناف لان قرارات اللجان الجائر
استئنافها طبقا للمادة ١٤ سالفة الذكر هي
القرارات الصادرة في الطلبات الميينة بالمادة ١٢
من قانون الانتخاب ، اما غيرها من قرارات
اللجان فغير جائز استئنافها ، وقد انضم الى هذا
الدفع حضرة الوكيل عن احمد يحيى

« وحيث ان الطاعنين طلبوا الحكم
بقبول الاستئناف لان الاستئناف جائز لكافة
القرارات التي تصدر من اللجان المنصوص
عليها بالمادة ١٣ التي جعل القانون من اختصاصها
النظر والفصل في مختلف الاجراءات المتعلقة
بعملية الانتخاب ، كالنظر في الطلبات والطعون
في ادراج الاسماء بمداول الانتخاب (مادة
١٢) وانتخاب المندوبين (مادة ٢٢) وصحة
الترشيح وشروط اهلية المرشحين (مادة ٣٨)
والنظر في الطلبات الميينة بالمادة ٣٩ (مادة ٤١)
وهي جميع الاجراءات التمهيدية لعملية
الانتخاب ، وقد ناطها القانون بهذه اللجان التي
نص على تشكيلها بالمادة ١٣ وعلى اختصاصها
في المواد ١٢ ، ٢٢ ، ٣٨ ، ٤١ وجعلها قابلة
للاستئناف أمام المحاكم الابتدائية ، ولم يستثن
من هذه القرارات الا الصادر منها في مسائل
المندوبين (مادة ٢٢) فجعلها نهائية لا تقبل الطعن
« وحيث انه لاجل معرفة ما اذا كانت

قرارات اللجان التي تصدر بالتطبيق لاحكام
المواد ١٣ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٣٨ ، ٤١ من قانون
الانتخاب جائزة للاستئناف جميعها أمام المحاكم
الابتدائية أو ان بعضها خاضع للاستئناف
والبعض الآخر غير جائز استئنافه يتعين الرجوع
الى المواد المذكورة وتقيم معانيها للوقوف على
غرض المقتن وقصده ومقارنتها ببعضها ببعض
لتبيين وجه الصواب

« وحيث انه بمراجعة قانون الانتخاب يتضح

سنة ١٩٢٣ المدرج بالعدد ٤٨ لسنة ١٩٢٣
من الجريدة الرسمية

والقرارات التي من النوع الثاني هي التي
تصدر من اللجان المشكلة للنظر في صحة انتخاب
المندوبين ومندوبي المندوبين ، اذ نص صريحاً
في المادتين ٢٧، ٢٢ بأن القرارات التي تصدر
في هذا الشأن لا تقبل الطعن

اما القرارات التي من النوع الثالث فهي
التي تصدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة
الثالثة عشر خاصة بصحة الترشيح وشروط
اهلية المرشحين ثم تحرر بعد الفصل في ذلك
كشفاً شاملاً لاسمائهم واسماء المندوبين الذين
رشحوهم ووجهات اقامتهم وتاريخ قيد الترشيحات
ويحرر ايضاً لكل دائرة على حدة كشف
وتعرض الكشوف المذكورة بمركز المديرية
او المحافظة ، وفي مقر كل دائرة انتخابية يعرض
كشف المرشحين فيها ، وهذه القرارات
الصادرة بالتطبيق لاحكام المادة ٣٨ يطعن
عليها امام اللجنة المشار اليها في المادة ٤١ من
قانون الانتخاب بمعنى ، ان المقتن جعل احكام
اللجان التي تنظر في الطلبات المدونة في المادة
التاسعة والثلاثين احكاماً انتهائية او بمعنى
آخر اعطاها حق اعادة النظر في القرارات التي
اصدرتها بالتطبيق للمادة ٣٨ من القانون

وحيث ان الطاعن الأول كان من ضمن
المرشحين لمجلس النواب وقدم اوراق ترشيحه
للمديرية في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ، فقضت
اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨ بصحة
ترشيحه ، وفي أول ديسمبر سنة ١٩٢٣ طعن

ان المقتن لم يجعل لقرارات لجان الانتخاب
قوة واحدة ودرجة واحدة بل جعلها على
ثلاثة انواع :

النوع الاول - قابلة احكامه للاستئناف
امام المحاكم الابتدائية

النوع الثاني - احكامه انتهائية لا تقبل
الطعن بحال

النوع الثالث - يطعن في قراراته امام
اللجان ذاتها فتقضى فيها بصفتها الدرجة النهائية
فالقرارات التي من النوع الاول هي التي
تصدر من اللجان المشكلة للنظر في الطلبات
الواردة في المادة ١٢ من قانون الانتخاب اذ
نص صريحاً في المادة ١٤ بأن لكل ذي شأن
وكل ناخب مدرج اسمه في احد جداول
دائرة الانتخاب ان يستأنف قرارات اللجان
الى المحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها
مقر اللجنة التي اصدرت القرار ، وذلك من
أول ابريل الى العاشر منه من كل سنة (وبناء
على ما خوله وزير الداخلية بمقتضى المادة ٩٤
من انه يجوز له بالنسبة لهذه الانتخابات
ولأول مرة فقط تعديل المواعيد المنصوص
عليها في قانون الانتخاب بقرار يصدر منه
فقد جعل ميعاد استئناف قرارات اللجان
المبين في المادة الرابعة عشر ستة ايام من ٣
يوليو سنة ١٩٢٣ الى ٨ يوليو سنة ١٩٢٣
يراجع قرار وزارة الداخلية رقم أول مايو

عليه الشيخ محمد يحيى فقضت اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ بقبول الطعن وبمحذف ١٣١٤ من كشف المرشحين ، فيكون هذا القرار الاخير الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ انتهاءً لا يقبل الطعن امام المحاكم الاهلية

« وحيث ان الطاعنين يذهبون الى وجوب تطبيق احكام المادة ١٤ على القرارات التي تصدر من جميع اللجان ، لان الشارع لم ينص في المادة ٤١ على ان قراراتها لا تقبل الطعن كما نص في المادة ٢٢ ، وان عدم النص على ذلك يفسر بأن غرض الشارع هو ان تتمشى قاعدة الاستئناف على كافة القرارات التي تصدر من لجان الانتخاب ، والا ما اشار الى ان قرارات اللجان التي تصدر بالتطبيق للمادة ٢٢ تكون انتائية

« وحيث ان هذا الرأي بعيد عن الصواب بعده عن روح القانون وعن النصوص الصريحة التي لا تعقيد فيها وذلك لأن القانون يبين في المادة ١٤ بطريق التحديد والحصر ميعاد الاستئناف ومبدأه ونهايته فجعله ستة ايام من ٣ يولية سنة ١٩٢٣ (في هذه المرة الاولى للانتخابات) كما بين بجلاء طريقة رفع الاستئناف والاجراءات الواجب اتباعها حتى صدور الحكم من المحكمة « وحيث انه لو اراد المقتن ان تكون قرارات اللجان الصادرة بالتطبيق لاحكام المادة ٤١ قابلة للاستئناف لبين على الاقل مواعيد استئنافها ومبدأها ونهايتها حتى تراعى هذه المواعيد عند الرغبة في الاستئناف ، فعدم ذكرها دليل قاطع على ان قرارات هاتيك

اللجان نهائية لأننا اذا سلمنا للطاعن بصحة نظريته ترتب على ذلك ان يبقى باب الاستئناف مفتوحا الى غير اجل ، وهو ما لم يقل به قانون ولا شرع

« وحيث انه لا يحتج بقصر الاستئناف امام المحاكم على قرارات اللجان التي تصدر في الطلبات الواردة في المادة ١٢ لان الشارع رغب في ذلك عن قصد وحكمته فيه ان اعمال تلك اللجان هي الاساس المهم الذي تبنى عليه عملية الانتخاب فمنح الناس الضمانات الكافية للوصول الى قيد اسمائهم بدفتر الانتخاب والطعن فيمن لا يستحقون القيد بها الى غير ذلك مما هو حجر الاساس لبنيان البرلمان

« وحيث انه فضلا عما تقدم فانه قد ورد بالفقرة الثانية من المادة ٤١ من قانون الانتخاب انه « اذا لم يتقدم في دائرة انتخاب اكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحاً صحيحاً اعلنت اللجنة انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المتقدم ذكره في الفقرة الاولى وبلا حاجة لتولى الانتخاب بالنسبة اليه » وهذا النص صريح في ان قرارات اللجان في هذا الشأن نهائية حتى انها خولت حق اعلان انتخاب عضو مجلس النواب الذي لم ينافسه احد في الترشيح

« وحيث انه مادام ان لهذه اللجنة حق اعلان انتخاب عضو مجلس النواب فيكون

القرار بالبداية انتهاياً، ومتى تقرر ذلك كان قرارها القاضي بشطب اسم احد المرشحين انتهاياً كذلك »

(استئناف لويس افندى فانوس وآخرين ضد لجنة الطعون بمديرية اسبوط واحد افندى بحجى نمرة ١١٧، ١١٨، ١١٩ سنة ١٩٢٤. دائرة حضرة صاحب العزة محمد عبد الهادي الجندى بك وحضرات ديمترى ميخائيل بك ومحمد ابراهيم حسين افندى القاضيين واسكندر عزت بك وكيل النيابة)

٥٠٣

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤

استئناف . من له صفة في رقبه . مشترى . حكم في دعوى تزوير

القاعدة القانونية

كل شخص كان طرفاً في الدعوى امام محكمة اول درجة يعتبر ذا صفة في استئناف الحكم سواء كان طرفاً اصلياً في الخصومة او داخلاً فيها باختياره او دخل فيها جبراً عليه وله حق استئناف الحكم الابتدائي ولو لم يستأنفه الخصوم الاصليون . فالمدنيون المتضامنون الذين ناب عنهم أحدهم أمام محكمة أول درجة لهم ان يستأنفوا الحكم ولو لم يكونوا طرفاً ظاهراً أمام محكمة أول درجة ، وكذلك من آل اليه الحق المتنازع فيه بعد رفع الدعوى الابتدائية ايلولة شاملة لكل الحقوق التي على الشئ (كالشترى والموهوب له والموصى له) - بناء على هذه المبادئ القانونية يجوز للمشتري الذي كان

طرفاً في الخصومة أمام محكمة أول درجة مع البائع ، له ان يستأنف الحكم الصادر برفض دعوى التزوير ولو لم يستأنفه البائع الذي طعن فيه بالتزوير أمام محكمة أول درجة

المحكمة : -

« حيث ان المستأنف عليهما الاخيرين تمسكا بورقة تنازل مؤرخة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٦ طعنت فيها المستأنف عليها الاولى البائعة للمستأنفين بالتزوير امام محكمة اول درجة التي قضت برفض ادلة التزوير وترتب على ذلك الاخذ بهذه الورقة ورفض دعوى المستأنفين

« وحيث ان المدعين استأنفوا هذا الحكم وتمسكا بالعقد الصادر اليهما من المستأنف عليهما الاخيرين وهو الدفع السابق ابداءه من المستأنف عليها الاولى

« وحيث ان المستأنف عليهما الاخيرين طلبا عدم قبول الاستئناف شكلاً لان المستأنفين لم يكونوا طرفاً في دعوى التزوير التي كانت منحصرة بين المستأنف عليهم

« وحيث انه يتعين والحالة هذه البحث في علاقة المستأنفين بالمستأنف عليها الاولى وما اذا كان لهم صفة في استعمال مالها من حق وبالتالي قيمة الاستئناف للرفع منها

« وحيث انه من القواعد للسلم بها انه يعتبر ذا صفة في الاستئناف كل من كان طرفاً في الدعوى ولو جبراً عليه » راجع كتاب للرافعات المدنية لايوهيف بك بند ١١٩٨ »

وردد من الامثلة على ذلك ان للدائنين الذين لهم رهونات مستجدة بعد استحقاق العقار المرهون حق استئناف حكم الاستحقاق الصادر على مدينهم اذا كان يسرى عليهم، وللدائنين المتضامنون الذين ناب عنهم احدى في الابتدائي لهم ان يستأنفوا الحكم ولو لم يكونوا طرفاً ظاهراً فيه ومن آله الحق المتنازع فيه بعد رفع الدعوى الابتدائية ايلولة شاملة لكل الحقوق التي على الشيء كالمشتري والموهوب له والموصى له فان له استئناف الحكم الابتدائي الصادر على من تنازل عن الحق المتنازع فيه اذا كان من الذين لا يعتبرون « من الغير »

« وحيث انه بحكم جميع هذه الامثلة ينطبق على الحالة التي نحن بصددتها التي يؤيدها حكم المادة « ٢٦٦ - ٢ مدني » والمادة « ٣٠٠ مدني » التي تنص بأن « من باع شيئاً يكون ضامناً للمشتري الانتفاع به بدون معارضة من شخص آخر له حق عيني على المبيع وقت البيع »

« وحيث ان المستأقنين كانا طرفاً في الدعوى الاولى ولهما المصلحة الاولى في الاستئناف ، لأن رفض الدعوى انما يصيبها قبل أي طرف آخر بالضرر

« وحيث انه اذا نظر الى موقف الخصوم من جهة أخرى والى ما للمشتري من حق الضمان قبل البائع له من جهة أخرى يبين لنا ان للمستأقنين بحكم المادة « ١٤١ مدني » حق الاستئناف اذ ان هذه المادة تخول للدائنين بمقتضى ما لهم من الحقوق على عموم أموال

مدينهم ان يقيموا باسمه الدعاوى التي تنشأ عن مشاركاته أو عن أي نوع من أنواع التعهدات ما عدا الدعاوى الخاصة بشخصيته ولا يلزم الدائن بادخال المدين في الدعوى بل يكفي ان يثبت انه دائن وان مدينه مالك للحق الذي يدعى به

« وحيث ان المشتري بما له من حق الضمان قبل البائع يعتبر في الواقع دائناً له والبائع مسئولاً قبله عن سلامة البيع أو برد الثمن ، فله استعمال ما للبائع من حقوق ومن باب أولى الاستفادة منها اذا ما كان رافعاً دعوى وذلك عند الاستمرار في السير فيها

« وحيث انه بالنظر الى الموضوع من حيث الشكل ترى ان من القواعد المسلم بها ان الاستئناف يشمل الحكم المستأنف والاحكام المرتبطة به تمام الارتباط ، كالدين وفوائده « راجع ابو هيف بك بند ١٢٣٣ » وانه في حالة تعدد الطلبات له يشمل الاستئناف الا ما طلب استئنافه الا اذا كانت في مجموعها كلا لا تقبل التجزئة كالمثل السابق « ابو هيف بك بند ١٢٣٤ » وانه في حالة تعدد الخصوم كالتضامن والالتزام الذي لا يتجزأ يستفيد الباقيون من الاستئناف فيمكنهم ان يدافعوا فيه بدون ان يكونوا قد استأنفوا هم أنفسهم

« وحيث انه بذلك يكون للمستأقنين حق الدفاع بالحقوق التي تمسكت بها المستأنف عليها الاولى كما لها من جهة أخرى الاستفادة من هذا الاستئناف والتمسك بالدفع التي

دفعت بها الدعوى عند نظرها في أول درجة
 « وحيث ان الحق يستفاد أيضاً من حيث
 الشكل من حق الاستئناف الفرعى الجائر
 تقديمه في إحدى الجلسات شفاهاً كدفع
 من الدفع أو لدعوى للمدعى عليه بدون
 احتياج الى اعلان على يد محضر » مادة ٣٥٧
 مرافعات « ابو هيف بك بند ١٢٠٨ »
 « وحيث انه بالرجوع الى محاضر الجلسات
 يتضح انه ثابت بجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣
 ان وكيل المستأنف عليها الاولى انضم
 لدفاع المستأنفين كما صمم على دفاعه وتمسك
 بتزوير الورقة في المذكرة المقدمة منه ويكون
 بذلك الاستئناف أو دفاع المستأنفين
 والمستأنف عليها الاولى قد توحد في شخص
 المشترين منها وهما المستأنفين اللذين لها
 الاستفادة من جميع الحقوق التى تساعد على
 تثبيت حقهما والمستمدة من البائع

عن الموضوع

« وحيث انه ظاهر من الحكم المستأنف
 الذى نص أولاً يرفض أدلة التزوير من
 المستأنف عليها الاولى المنسوب اليها الورقة
 المطعون فيها كانت قاصراً وقت تاريخ العقد
 المنسوب صدوره اليها وقد أيدت ورقة
 الميلاد ذلك حيث تبين أنها مولودة بتاريخ
 ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٢

« وحيث ان الحكم المشار اليه بنى رفض
 أدلة التزوير على ان والدها وعمها من الموقعين
 على الورقة المطعون فيها

« وحيث انه يكون لهذا الدليل قيمة
 اذا ما كانا على قيد الحياة وأقرا البيع وسلمنا
 بحصول التوقيع

« وحيث انه مع وفاتها فان المستأنف
 عليها الاولى أنكرت البصمة المنسوبة اليها كما
 ذكرت أدلة أخرى بتقريرها ترى المحكمة
 أنها من القيمة بحيث يصح قبولها واحالة
 الدعوى الى التحقيق لاثبات صحتها من عدمه »
 (استئناف السيد عبد العال حسب الله وآخر ضد
 تقيسه بنت بكر وآخرين نمرة ١٩٨ سنة ٩٢٣ . دائرة
 حضرات عبد اللطيف محمد افندى وليب مشرق افندى
 واحد قواد عفيق افندى)

تعليق

هذا الحكم مطابق للمبادئ القانونية
 ونذكر أننا اطلعنا على حكم صادر من إحدى
 محاكم فرنسا قضى بجواز دخول الشخص
 خصماً ثالثاً في الدعوى أمام محكمة أول درجة
 اذا كانت له مصلحة أدبية فيها فمن باب أولى
 اذا كانت المصلحة مادية كما هو الشأن في
 الدعوى الحالية

٥٠٤

محكمة الابان الجزئية

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤
 مسؤولية . صاحب العمل . العامل . تقصير .
 افعال . اثبات . قرار حفظ . قوته

القاعدة القانونية

١ - ان صاحب العمل مسئول عن
 الحوادث والمخاطر التي يستهدف لها الصانع

بسبب أداء عمله ، ولا يعفى من المسؤولية إلا إذا أثبت ان العامل انما اصاب بسبب تقصيره أو إهماله

٢- ان اساس هذه المسؤولية هو عقد الاتفاق القائم بين صاحب العمل والصانع ، أى ان مسؤولية صاحب العمل هي اتفاقية (Contractuelle) وليست قائمة على شبه الجنحة (Quasi delictuelle)

٣- ان عبء الاثبات يقع أولاً على صاحب العمل فعليه ان يثبت انه قام بما تفرضه عليه طبيعة العقد من اتخاذ ما يلزم لسلامة العامل وصيائه من الخطر وان يثبت ان الحادث انما وقع بتقصير العامل وإهماله أو بتعمده

٤- ان القول بأن العامل قبل ضمناً استهدافه للخطر باستخدامه في الأعمال الميكانيكية لا ينهض على اساس قانوني صحيح لأن ذلك لم يكن محل الأيجاب والقبول وقت التعاقد ولم يتعين تعييناً تاماً نافياً للجهالة حتى يكون اساماً للرضا والقبول

٥- ان قرار الحفظ الذي يصدره وكيل النيابة لا يرتبط به القاضى الذى ينظر فى الدعوى المدنية لانه ليس حكماً ولا يجوز قوة الشيء المحكوم به

المحكمة :-

« من حيث ان المدعى طلب بعريضة دعواه الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ

١٥٠ جنيهاً تعويضاً له عن الضرر الذى لحق به اذ كان عاملاً فى وابور المدعى عليه وأراد تركيب السير به فالتف حول رجله وتسبب من ذلك بترها .

» وحيث ان الشارع المصرى لم يضع قوانين خاصة ينص فيها عن التعويضات التى يلتزم بها صاحب العمل قبل العامل الذى يصاب اثناء اداء عمله وعلى الاخص بسبب ادارة الآلات الميكانيكية وغيرها وقد اهتمت الحكومات الاوروبية وسنت لوائح تنى بهذا الغرض منها قانون أول نوفمبر سنة ١٨٩٩ وقانون ٢٢ مارس سنة ١٩٠٢ و سنة ١٩٠٥ فى فرنسا وقد جاء فى نص المادة الاولى منه ان صاحب العمل مسئول عن كل حادثة تقع فى العمل الا اذا ثبت ان العامل ارتكبها عمداً ، ومسئول ايضاً عن كل ما يصيب العامل اثناء العمل او بسببه .

» وحيث ان اغفال الشارع المصرى تحديد المسؤولية بين صاحب العمل والعامل لا يجب ان يترتب عليه ضياع حقوق العامل الذى يصاب اثناء العمل اذ انه ليس من العدالة والانصاف ان يترك ذلك الصانع المسكين وقد اصابته عاهة مستديمة تفقده قوة العمل وتجعله عاطلاً لا يملك قوت يومه ولا يسد به رمق عياله بينما تتدفق الارباح الى جيوب صاحب العمل فيسعد هذا ويشقى ذلك . ولئن نصت المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية انه ان لم يوجد نص صريح بالقانون فيحكم بمقتضى قواعد العدل الا اننا نرى فى

تطبيق قواعد القانون المدني العامة ما يكفي لاستخلاص مسؤولية صاحب العمل قبل العامل وعلى الأخص في موضوع هذه الدعوى .

« وحيث انه يتعين أولاً بيان نوع المسؤولية بين صاحب العمل والعامل ومنشأها وهل مصدرها عقد الاتفاق بينهما أم أساسها شبه الجنبعة القائمة على تقصير صاحب العمل وإهماله اللذين سببا حدوث الإصابة ولهذا التفرقة أثر عملي يترتب عليها فإذا كان أساس المسؤولية الاتفاق فعلى صاحب العمل ان يقيم الدليل انه قام بما يفرضه عليه العقد من الالتزامات وان الحادثة انما وقعت بسبب إهمال العامل وإذا كان أساسها شبه الجنبعة فيتحول عبء الاثبات الى العامل وعليه ان يثبت تقصير صاحب العمل وإهماله .

« وحيث انه قد ذهب الشراح في فرنسا وبلجيكا مذاهب متعددة في بيان طبيعة الاتفاق الذي تقام عليه مسؤولية صاحب العمل وذلك قبل صدور اللوائح الفرنسية الخاصة بتعويضات الصناع والمشار إليها اتفاقاً فرأى فريق منهم ان منشأها عقد ايجارة الاشياء، لأن المستأجر ملزم ان يرد ما استأجره عند انتهاء الايجارة بالحالة التي كانت عليها أولاً، وإذا نقصت قيمته فعليه ان يثبت ان هذا لم يكن بفعله (مادة ٣٧٨ من القانون المدني الاهلي) وقالوا قياساً على ذلك ان صاحب العمل استأجر العامل واستأجر معه قوته للعمل ومقدرته الصناعية فإذا فقد جزء منها فالمسؤولية

تقع على صاحب العمل الا اذا اقام الدليل على ان ذلك لم يكن بتقصيره او إهماله (بودري مطول جزء ٢ ايجارة بند ١٣٣٠ وكتاب المسؤولية ساتتكلت ص ٩١٠ و ١٤١ و ١٤٨ باندكت ٩٢/٢/١٩٢) على اننا نرى في هذا التفسير تمسكاً ومشقة فالتفرقة ظاهر بين الشيء الجماد وقوة الانسان الصناعية وبين احكام ايجارة الاشياء وايجارة الاشخاص .

وقد ارتأى فريق آخر ان منشأ المسؤولية التي يلتزم بها صاحب العمل ينحصر في نفس عقد ايجارة الاشخاص بين صاحب العمل والعامل ويلتزم الاول بمقتضى هذا العقد بأن يقوم باعداد الآلات السليمة وان يسهر على سلامة العامل وان يبعد عنه كل خطر يحدق به اثناء العمل ، لذلك تترتب عليه المسؤولية اذا لم يقم بهذا الالتزام وعليه ان يثبت عدم التقصير من جانبه (بالانينول ص ٩٥٥ جزء ٢ الميوسوزي في المجلة الانتقادية نمرة ١٨٨٦) .

ويذهب آخرون الى ان عقد ايجارة الاشخاص مثل عقد الوكالة بالاجرة في كثير من الاحوال فصاحب العمل مسئول عن كل ما يتكبده العامل من الخسائر بسبب ادائه العمل المستخدم له وذلك اسوة بالوكيل الذي له ان يطالب موكله بكل ما يتحمله في حدود الوكالة (راجع فتحي باشا ص ٢٩٢ في الوكالة وقد ذكر ان الموكل مسئول لدى الوكيل عن الحوادث المرضية التي تصيبه وهو

مباشر اعمال الموكل ، مثل المرض والفرق
وغيرهما (راجع هذا الرأي في كتاب المسيو
سوردا - المسؤولية جزء ٢ بند ٨٩١
وما بعده)

« وحيث ان القضاء افرنسي لم يأخذ
بالنظريات السابقة التي لاقت تأييداً كبيراً
من المحاكم البلجيكية وتمسكت بعض المحاكم
الفرنسية بالرأي القائل بأن مسؤولية صاحب
العمل لا تبني الا على شبه الجنحة الناشئة
من تقصيره واهماله المسببين لوقوع ما حل
بالعامل طبقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني
الاھلي ، وانه على العامل ان يثبت أولاً ان
صاحب العمل اھمل في تجهيز الآلات السلية
وفي مراقبة العمل وفي اتخاذ ما يلزم لمنع كل
خطر محقق بالعمال (انظر بلانيول جزء ٢
ص ٥٩٩)

« وحيث ان هذه المحكمة تأخذ بالرأي
الاول اي ان مسؤولية صاحب العمل تنشأ
من العقد القائم بينه وبين العامل وانه مسئول
عن الحوادث والمخاطر التي يستهدف لها الصانع
بسبب عمله ولا يعفى صاحب العمل من هذه
المسؤولية الا اذا أثبت ان العامل انما اصاب
بسبب تقصيره واهماله او انه تعمد وقوع
الاصابة ، لان العامل يقوم مقام الوكيل
بالاجرة في انجاز اعمال رب العمل ولو ان
القانون المدني لم ينص عن ذلك بصراحة في
حالة «الوكالة» او حالة «ايجارة الاشخاص» ، انما
القواعد العامة تجيزه والعدل يقتضيه (فتحي
باشا ص ٢٩٧)

« وحيث ان الاعتراض الذي يقيمه
البعض لدرء المسؤولية عن صاحب العمل
وملخصه ان العامل انما اقدم على الاتفاق
وهو ظالم بما يستهدف له من الخطر الملازم
للأعمال الميكانيكية وان الاجرة قدرت على
هذا الاعتبار وان العامل قبل ذلك فليس له
ان يتضرر عملاً بالقاعدة اللاتينية « لا اضرار
مع الرضاء Volenti non fit injuria » اعتراض
لا ينهض على قاعدة صحيحة ولا تأخذ به
لانه من العسف ان تحاول انتزاع الرضاء من
جانب العامل عن امر لم ينص عنه في عقد
الاتفاق ولم يحدد او يعين تعييناً تاماً نافياً
للجهالة حتى يكون محلاً للقبول والرضاء على
ان الواقع يخالف ذلك فالعامل انما ينخرط في
سلك العمل ولا هم له الا ان يحصل على اجرة
تقوم بعيشه وتسد ثقات الحياة الضرورية
ولم يدرك في خلده يوم اتفاه مع صاحب العمل
احتمال اصابته او قتله فضلاً عن انه يصعب
التسليم بأن العامل قد سلوم صاحب العمل
ولو ضمنا عن ان يكون جزء من تلك الاجرة
المتوسطة العادية ثمناً لدمايته التي تهدد
بسبب عمله .

« وحيث انه بالرجوع الى وقائع هذه
الدعوى نرى انه ثابت من محضر التحقيق
المرفق بالقضية ان المدعى وهو غلام عمره
سنة عشر سنة اخذ في تركيب السير على
الطارة بوابور المدعى عليه فالتف السير حول
ساقه وتسبب عن ذلك بتر رجله ، وثابت ايضاً

من شهادة العاملين بالوابور ان الغلام اعتاد على وضع السير اذا وقع .

« وحيث انه لم يقيم المدعى عليه بأثبات تقصير او اهمال او مخالفة للتعليمات من جانب المدعى وبمكس ذاك نرى انه قام بهذا العمل تحت اشراف وارشاد العمال الآخرين ومن الوجهة الاخرى نرى ان المدعى عليه وهو صاحب الوابور قد ارتكب تقصيراً فاحشاً لانه جهز وابوره بسير وطارة معينين وفي حاجة الى التركيب والتصليح اثناء ادارة الوابور (انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٧ مجموعة مختلطة نمرة ١١ سنة ٢٨) ثم انه لم يضع رقابة تامة في مطحنه لمنع الخطر عن العمال وعلى الاخص حديثي السن منهم وترك غلاماً كالمدعى قليل الخبرة والدراية يعتاد على تركيب السير ، اما دفاعه ان الغلام فران فما يضاعف مسئوليته لانه استخدم عاملاً لم يتدرب على الاعمال الميكانيكية مطلقاً لمباشرة عمل خطير كهذا (انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة اول مايو سنة ١٩١١ مجموعة مختلطة نمرة ١٣ ونمرة ٢٦٩)

« وحيث ان محامى المدعى عليه دفع في مذكرته بأن النيابة قد اعتبرت هذه الحادثة من قبل العوارض وجاء في حيثيات الحفظ المذيلة بتوقيع وكيل النيابة ان العامل أخطأ وتمسك بالقاعدة المعروفة Le Criminel, tient le civil en etat. (أى ان الفصل في

الدعوى الجنائية يؤثر على الدعوى المدنية) وقال يجب رفض دعوى المدعى لأن النيابة

أثبتت في قرارها ان العامل هو الذى أخطأ وليس للمحكمة المدنية ان تقرر بخلاف ذلك « وحيث انه من المجمع عليه ان الذى يؤثر على الدعوى المدنية انما هو الحكم الجنائى بالمعنى الصحيح أى الصادر من محكمة جنائية مختصة أما قرار الحفظ الذى يصدره وكيل النيابة فليس حكماً ولا يجوز قوة الشيء المحكوم به لانه لم يسمع دفاع الطرفين في جلسة علنية يتاح لهما فيها ان يطرقوا جميع أبواب الاثبات والدفاع لذلك لا تأثير لقرار النيابة على الدعوى المدنية (انظر جرائدولان تحقيق الجنايات جزء ٢ ص ٢٧٤ وانظر حكم محكمة بنى سويف ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ مجموعة رسمية نمرة ٩٠ ص ١٦٩) يضاف الى ذلك ان المحاكم الاهلية قد سارت على مبدأ سماع الدعوى المدنية بطريق اللجنة المباشرة بالرغم من حفظها قطعياً بمعرفة النيابة وبناء عليه لا تأخذ المحكمة بهذا الدفع ولا تقم وزناً لما جاء في قرار النيابة من ان المدعى أخطأ ما دام قد ثبت لديها ان الخطأ واقع من المدعى عليه دون سواء

« وحيث عن مبلغ التعويض فالمحكمة ترى ان المبلغ غير مبالغ فيه لأن المدعى في مستقبل العمر وقد بترت رجله وأصبح يتوكأ على العصا فبلغ ١٥٠ مائة وخمسون جنياً دون ما يستحقه ازاء عجزه عن العمل بسبب اصابته »

(قضية شعبان عامر ابراهيم ضد الحاج عبد المال ابراهيم نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة زكى خير الابوتيجى بك)

٥٠٥

محكمة اللبان الجزئية

حكم تاريخه ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٣

تزوير . طعن بالتزوير . اوراق مقدمة من الطاعن
ولكنها من صنع خصمه . جواز الطعن . تغيير
الحقيقة في ايصال . تزوير منقوى .

القاعدة القانونية

١ - ان المادة « ٢٧٣ » من قانون المرافعات
لم تبين بيان حصر الاحوال والاوراق التي
يسوغ فيها الطعن بالتزوير بل جاء نصها عاماً
فيشمل كل ورقة تقدمت للمحكمة سواء كان
مقدمها الطاعن بالتزوير أو خصمه . فاذا طعن
طاعن بالتزوير في ورقة مقدمة منه هو جاز اذا
كانت الورقة صادرة في الأصل من خصمه
فتمسك بها الطاعن على اعتبار انها صحيحة ثم
ظهر له انها مزورة زورها خصمه اضراً به

٢ - اذا أنشأ دائن ايصالاً لمدينه فجعله منصّباً
على دين غير الدين الحقيقي المدفوع من أجله
المال تسديداً له ، كان هذا تغييراً للحقيقة التي
انصرفت اليها نية الدافع ووجب اعتبار تغيير
الحقيقة هنا تزويراً معنوياً بالمعنى المفهوم من
الفقرة الثانية من المادة « ١٨١ » من قانون
العقوبات

المحكمة : -

« من حيث ان دعوى التزوير تتلخص في
ان المدعى اشترى من المدعى عليه بغالاً بمبلغ
٢٥٠ جنيهاً دفع له منها تقديداً ٥٠ جنيهاً وحرر
على نفسه كميالتين كل منهما بمبلغ ١٠٠ جنية

ولما حل ميعاد الكميالة الأولى منهما حمل
المدعى عليه عنها بروتستو ثم اتفق الطرفان
على تقسيط مبلغ المائتي جنية على اربعة اقساط
كل منها بمبلغ ٥٠ جنيهاً تحرر بهما اربعة
كميالات تاريخها ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ثم
اتفقا على ان يسدد المدعى للمدعى عليه قيمة
كميالتين من الاربعة آتية الذكر ودفع له
حالياً ٩٢ جنيهاً بدلا من مائة مؤجلة ، وطلب منه
الكميالتين المسددة قيمتهما فقال انه اودع
الاربعة كميالات جميعها في البنك واعطاه
الاىصال المطعون فيه وتاريخه ١٠ اغسطس
سنة ١٩٢٢ ونصه « القامبال مائة جنية
المستحق الذي كان في البنك الاهلى ويعمل
بروتستو انا ملزوم تحضر من البنك الاهلى
وتسليم ليد محمد سيد ونطلب مائة احد عشر
غرشا وصار القامبال المذكور لاغى وخلاصه
نظريف كوركجيان امضاء عربى وافرنجى -
١٠ اغسطس سنة ١٩٢٢ ، شهد بذلك ضامن
كاتبه على حسين امضاء باعتبار انه محرر عن
الكميالتين المسددة قيمتهما ، واذا بنصه
منصرف الى احدى الكميالتين الاصيلتين
اللتين حل محلها الاربعة كميالات ذوات
الحسين جنيها لسل منها ، فلما رفع المدعى عليه
دعوى الموضوع بقيمة الاربعة كميالات
قدم المدعى ايصاله فانكر المدعى عليه علاقته
بالدين المرفوع به ، وتمسك مدعى التزوير بأن
ذلك الاىصال عن كميالتين من الاربعة
المرفوع بها الدعوى ، ثم طعن بالتزوير في ذلك
الاىصال واعلن المدعى عليه بأدليته

« وحيث ان المدعى عليه دفع بعدم قبول دعوى التزوير لسببين: الاول ان الورقة المطعون فيها مقدمة من نفس الطاعن لا من خصمه ، والثاني ان الورقة المطعون فيها ليس عليها توقيع للطاعن وهي تشتمل على اقرار من المدعى عليه في دعوى التزوير لا من مدعيها

» وحيث ان المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات التي يرتكن عليها المدعى عليه لا تشير حقيقة الا الى الطعن بالتزوير في الاوراق أو المستندات التي اعلنت الى الطاعن او قدمت للمحكمة او اطلع عليها وان لم يكن في نصها الوضوح الكافي ، غير ان هذه المادة لم تأت لتحديد الاحوال والاوراق التي يسوغ فيها الطعن بالتزوير ، وحصرها ونصها لا يساعد لا على ذلك بل ان باب الطعن بالتزوير ترك مفتوحا لكل ذي مصلحة في طرقة لا بطلان أى ورقة ناله من تغيير الحقيقة فيها ضرر وليس ثمة للمشرع مأرب في حماية فئة من المزورين دون فئة واحاطة ما يرتكبونه من صنوف التزوير بسياج مانع من فحصها وتحقيقها لاظهار بطلانها، والقياس في ذلك جميعه بقبول دعوى التزوير او عدم قبولها هو عين القياس في كافة الدعاوى وهو المصاحبة (l'intérêt) اما ان تكون الورقة مقدمة من نفس الطاعن او خصمه فلا اهمية له مادامت صادرة من الخصم ومعتبرة حجة على الطاعن بما اشتملت عليه

« وحيث ان ما يزعمه المدعى عليه من عدم اشتغال الورقة المطعون فيها على اقرار

ينهض حجة على الطاعن مردود بأن موضوع الايصال المطعون فيه هو بالبداية حجة على محرره من جهة وعلى المتمسك به من جهة اخرى وتزويره ناشئ من تغيير موضوعه، فبدلا من انشائه لاثبات سداد دين معين فانه جعل منصرفا الى سداد دين آخر قد انقضى خلافا لاقرار المدين ونيته ، وفي ذلك معنى التزوير المعنوي واركانه المنصوص عنه في المادة ١٨١ فقرة ثانية من قانون العقوبات

« وحيث انه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول دعوى التزوير في غير محله ويتعين الحكم بقبولها

» وحيث ان مدعى التزوير قدم في اعلان دعواه ثلاثة ادلة على تزوير الايصال المطعون فيه — الدليل الاول منها يتاخص في ان تاريخ الاربعة كمبيالات ٩ اغسطس سنة ١٩٢٢ ومذكور فيها ان القيمة باقى ثمن بغال بينما المخالصة تاريخها ١٠ اغسطس ١٩٢٢، ولا يعقل ان تحصل المحاسبة بتاريخ ٩ اغسطس ويصفى الدين بتحرير الاربعة كمبيالات ثم يأتى الايصال بعد ذلك عن دين سابق على تحرير الكمبيالات الاربعة آتمة الذكر — والدليل الثاني ان المدعى لا يعرف القراءة والكتابة وان المدعى عليه افهمه عند تحريره الايصال انه مثبت لسداد كمبياليتين من الاربعة المحررة بتاريخ ٩ اغسطس سنة ١٩٢٢ — أما الدليل الثالث فتعلق بنص الايصال وفيه تخرج لالفاظ محرفة

« وحيث ان الدليلين الاول والثالث متعلقان بالموضوع ويؤديان اذا ما ثبتا الى اثبات تزوير الايصال المطعون فيه ، فيتعين الحكم بقبولهما واحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى ما اشتملا عليه بمعرفة الخصوم كل فيما يخصه »

(قضية محمد السيد السبك ضد نظريف كوركجيان
نمرة ١٥٩ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب
المرزة احمد بك قائم القاضى)

٥٥٦

محكمة السيدة زينب الجزئية

حكم تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣

إجارة . بناء دور جديد . حق المالك . حق المستأجر

القاعدة القانونية

لا يوجد في القانون المدني ولا في قانون
تقييد أجر الامكنة نص يخول المستأجر الحق
في منع المالك من بناء دور ثانی فوق المنزل
المؤجره ، وكل ما للمستأجر ان يطالب بتعويض
اذا قلل البناء من حق انتفاعه بالعين المؤجرة
المحكمة :-

« حيث ان القاعدة الأصلية ان لكل
شخص ان يتصرف في ملكه بما يراه
بشرط ان لا يمس هذا التصرف مصلحة الغير
مع مراعاة القيود ونصوص القوانين المتبعة
« وحيث ان القانون الخاص بتقييد أجور
المساكن انما قد وضع اصلا لحماية المستأجر
من المالك الا انه مع هذا فانه في أول وضعه

وعند تحديده قد راعى مصلحة المالك ايضا
وبالاخص عند ما تنفق هذه المصلحة مع
مصلحة الجمهور

« وحيث ان موضوع الدعوى الحالية
ينحصر في طلب محمد نصر الجباس بناء الدور
الثانى من المنزل المملوك اليه ويتعرض له
المستأجر احمد افندي صقر بدعوى ان هذا
البناء يقلل من انتفاعه بالمنزل المؤجر اليه

« وحيث انه بالبحث في نصوص القوانين
الأصلية والاستثنائية تجد المحكمة انه لا يوجد
ما يمنع المالك من امكانه الانتفاع ببناء الدور
الثانى غير ان للمستأجر الحق في ان يطالب
بتعويض ما قد يضيع عليه من الانتفاع ان
حدث شيء من هذا

« وحيث انه حتى تحت نصوص القانون
الاستثنائي الخاص بتقييد اجور المساكن فانه
قد اعطى الحق للمالك في ان يخرج المستأجر
ولو في خلال مدة الايجارة اذا قصد احداث
تغييرات مهمة في العقار وقصد هدمه ليعيد
بنائه ، وعلى المالك والحالة هذه ان يقدم
ما يثبت ان مشروع التغيير أو التجديد
يترقب عليه زيادة عدد المساكن والمخازن

« وحيث ان مشروعية ذلك ظاهرة فانه
مقصود بها المصلحة العامة ، فانه في خروج
المستأجر مدة التعمير أو التجديد يبنى عليه
عودته للسكن هو وغيره

« وحيث انه اذا كان الشارع قد اعطى
المالك الحق في اخلاء العين المؤجرة للسببين
السالتي التذكر فانه قد يكون من باب أولى

إذا لم يطلب المالك الإخلاء وقصر طلبه على
تمكينه من البناء

« وحيث أنه فضلاً عما تقدم وعن أن الدعوى
الحالية ليست مختصة بالنظر في تعويض المستأجر
شيئاً فإنه ثابت من تقرير الخبير المنتدب في
الدعوى إمكان بناء الدور الثاني بدون أن
يقلل من انتفاع المستأجر ونص على بعض
أعمال يتبعها المالك وعلى مدة إمكان اتمام
البناء فيها وقد تعهد المالك باتخاذ جميع هذه
الاجراءات واتباعها

« وحيث أنه لذلك كله يتعين الحكم
لمحمد نصر الجباس بطلباته ورفض دعوى
أحمد أفندي صقر قبله مع تحميله بالمصاريف »
(قضية أحمد أفندي صقر ضد محمد نصر الجباس نمرة
١١٣٥ سنة ٩٢٣ . أصدر الحكم حضرة أحمد حمدي
محبوب بك القاضي)

٥٠٧

محكمة الازبكية الجزئية

حكم تاريخه ١٤ يونيه سنة ١٩٢٣

اجارة . عقد رسمي . صيغة تنفيذية : جواز التنفيذ
به . بالنسبة للاقساط المستحقة لا بالنسبة للتعويضات

القاعدة القانونية

الايجار المقود به قد رسمي عليه الصيغة
التفيذية يصلح ان يكون سنداً للتنفيذ به على
المستأجر بالمبالغ المستحقة عليه المعلومة المقدار
والواجبة الاداء حالاً مثل اقساط الايجار ، أما
التعويضات المنصوص عليها في عقد الاجارة
فلا يجوز تنفيذها بواسطة العقد ولو كان التعويض
مؤيداً بتقرير خبير ومنصوص في عقد الاجارة

ان التعويض يقدره خبير وينفذ تقريره بغير
تصديق المحكمة

المحكمة : —

« حيث ان المدعى عليه دفع بعدم
قبول الدعوى لعدم حصول المدعى على
حكم قضى له بالدين الذي يطلب نزع الملكية
من أجله

« وحيث ان المدعى يطلب نزع الملكية
بناء على عقد الايجار الرسمي المحرر أمام كاتب
العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة في ٢٠
اغسطس سنة ١٩١٩ وعقد الايجار العرفي
الملحق به المؤرخ في ١٧ اغسطس سنة ١٩١٧
وتقرير الخبير المقدم في دعوى اثبات الحالة
رقم ٢٣٢٥ سنة ١٩٢٢ محكمة الازبكية

« وحيث ان المبلغ المطلوب نزع الملكية
من أجله ينقسم الى قسمين : الأول وقدره
١٥٩ جنيهاً و ٥٦٠ ملياً عبارة عن ايجار متأخر
وفوائد مستحقة على التأخير ومصاريف
التنفيذ والباقي وقدره ٨١٧٤٠ جنيهاً قيمة
التعويض المستحق على قوله نظير مخالفة
المدعى عليهما لبعض شروط العقد

« وحيث ان التنفيذ واجب لكل حكم
أو سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ
مثبت لدين محقق الوجود ومعلوم المقدار
وواجب الاداء حالاً

« وحيث ان هذه الشروط متوافرة
في المبلغ الأول وهو الايجار المتأخر والفوائد
المستحقة عن التأخير ومصاريف التنفيذ
لأنه ثابت من عقد الايجار الرسمي وأوراق

التنفيذ الرسمية ، وانه وان كان المدعى عليه يدعى بسداد الايجار المستحق جميعه الا انه لا محل للبحث في هذا الأمر في دعوى نزع الملكية هذه بل في معارضة ترفع في التنبيه « وحيث انه فيما يختص بالتعويض فان المدعى يتمسك بشروط عقد الايجار التي توجب على المدعى عليهما دفع تعويض معين عن كل فدان تقع فيه إحدى المخالفات المنصوص عنها في العقد وبتقرير الخبير المعين في دعوى اثبات الحالة الذي اثبت وقوع بعض تلك المخالفات

« وحيث انه لا يصح الأخذ بتقرير الخبير دون ان يطرح على المحكمة لمناقشته ومعرفة ما اذا كان المدعى يستحق تعويضاً قبل المدعى عليهما أم لا يستحق ومقدار هذا التعويض ان كان له محل

« وحيث انه ليس للمدعى ان يرتكن على ما جاء في عقد الايجار من « انه يقدم تقرير خبير فينفذ بالتطبيق للعقد بغير تصديق المحكمة » لأن الخبير ليس بحكم ولم يتبع بشأنه اجراءات التحكيم ولا يوجد على تقريره الصيغة التنفيذية وهو فوق ذلك لم يبين مقدار التعويض المستحق للمدعى

« وحيث انه يتبين من ذلك ان دين التعويض غير محقق الوجود ولا معلوم المقدار فلا يصح التنفيذ به ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذا الشرط منها « وحيث ان اجراءات الدعوى صحيحة والشهادات مستوفاة بالنسبة للشرط الأول من

المبلغ المطلوب نزع الملكية من أجله غير ان المحكمة ترى الاكتفاء بنزع ملكية القدانين والستة قراريط والاربعة امهم الأولى دون الباقي من الاطيان لانها تفي بذلك الشرط من المبلغ وتقدر ثمنها الاساسى مبلغ مائتي جنيه مصرى «

(قضية محمد بك خطاب ضد الملم فائد خليل مكرم وآخر نمرة ١٦٩٣ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة جندى ك عبد الملك القاضى)

٥٠٨

محكمة عابدين الجزئية

حكم تاريخه ١٦ يونيه سنة ١٩٢٣

حجز . المحكمة المختصة برفضه . حجز باطل . قاضى الامور المستعجلة . محكمة كلية .

القاعدة القانونية

١ - المحكمة المختصة بالحكم برفع الحجز

المتوقع من شخص على ما لمدينه لدى الغير هي المحكمة التابع لها المدين المحجوز على ماله حسب المادة « ٤٢٠ » من قانون المرافعات أو المحكمة التابع لها محل اقامة المحجوز لديه لأنه خصم حقيقى فى الدعوى ولانه مطلوب الحكم عليه بتسليم ما لديه من النقود والودائع

٢ - اذا كان الحجز متوقفاً بدون أمر

من القاضى ولم يكن مبنياً على سند رسمى أو عرفى يكون باطلاً ويختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم باعتباره كأنه لم يكن

٣ - ان طرح النزاع الاصلى أمام المحكمة

الكلية لا يمنع القاضى الجزئى بصفته قاضياً

للأمر المستعجلة من النظر في أمر وجوده أو

عدم وجوده

المحكمة :-

« حيث ان المدعى عليه الاول دفع الدعوى بثلاث دفعات فرعية : اولها عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانه مقيم بالحمية الجديدة تبع محكمة الحايفة ، وثانيها عدم اختصاص المحكمة بصفة مستعجلة ، وثالثها ان النزاع الحالي مطروح امام المحكمة الكلية فالمحكمة الجزئية غير مختصة

عن الرفع الاول

« حيث ظاهر من اوراق الدعوى ان المدعى عليه الأول اوقع الحجز تحت يد المدعى عليه الثاني بصفته مديراً لبنك مصر على ما للمدعى من النقود والودائع وتعتبره المحكمة خصماً حقيقياً في الدعوى لانه المطلوب منه تسليم ما لديه من الودائع والنقود للمدعى وتكون اذن محكمة عابدين هي المختصة خصوصاً اذا لوحظ ايضاً ان المدعى مقيم بدائرتها

عن الرفع الثاني

« حيث ان دفع الدعوى ووصفها بالاستعجال هو وصف في محله خصوصاً وان الحجز لم يبن على اساس لانه لم يصدر به أمر من القاضي ولم يكن بني على سند رسمي أو عرفي وعلى ذلك يكون مفعوله لاغياً قانوناً

عن الرفع الثالث

« وحيث ان طرح النزاع أمام المحكمة الكلية لا يمنع القاضي الجزئي بصفته قاضي الأمور المستعجلة من النظر في صحته من عدمه

عن الموضوع

« حيث ان الحجز الذي توقع بناء على طلب المدعى عليه الأول على ما للمدعى من النقود والودائع في بنك مصر لم يكن مبنياً على أمر من القاضي أو سند فهو باطل لعدم توفر الاجراءات القانونية نحوه »

(قضية حافظ افندي جنيد ضد محمد افندي احمد ومحمد بك طلعت حرب مدير بنك مصر . قضية نمرة ٤٠٠٨ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب النزاع مراد بك محسن القاضي)

فتاوى شرعية

٥٠٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٩٢٣
وقف . استحقاق . اقساط الایجار .

القاعدة الشرعية

إذا أجر الناظر اطيان الوقف لمن يزرعها
لنفسه بأجرة تستحق على اقساط يكون المدار
في الاستحقاق على حلول كل قسط منها فإذا
توفي المستحق قبل حلول القسط فلا يستحق
فيه شيئاً بل يؤول ما كان يستحقه ان لوبقى
حيًا لوقت حلول القسط للشخص الذي يستحقه
حسب شرط الواقف

السؤال

سأل الشيخ طه سليمان الازهرى في ان
المرحوم محمد افندى عثمان رضوان الناظر على
وقف جده المرحوم السيد رضوان منصور
ومستحق فيه قد توفي في ٣٠ مارس سنة ١٩١٩
وقبل وفاته حصل مبلغاً قدره ٦٦ جنيهًا هريًا
في أواخر سنة ١٩١٨ من الایجار المطلوب في
سنة ١٩١٩ كما هو مبين بمقد الایجار وقد توفي
الناظر المذكور قبل حلول القسط ، فهل المبلغ

الذى حصله يعتبر ما يستحقه فيه تركه يورث
أم يضم على أصل غلة الوقف أفيدوا الجواب ؟

الجواب

الذى يؤخذ من نصوص كتب المذهب
ان الناظر اذا أجر ارض الوقف لمن يزرعها لنفسه
بأجرة تستحق على اقساط يكون المدار في
الاستحقاق على حلول كل قسط منها ، وبناء على
ذلك حتى توفي المستحق المذكور في ٣٠ مارس
سنة ١٩١٩ قبل حلول القسط الاول من الایجار
الذى يستحق دفعه في آخر شهر ابريل سنة
١٩١٩ كما جاء في السؤال فلا يستحق في
ذلك شيئاً بل يؤول ما كان يستحقه ان لوبقى
حيًا لوقت حلول القسط لجهة الوقف التى تستحق
بعد وفاته حسب شرط الواقف والله أعلم ما

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٥١٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٢٣

وقف . تعدد الواقف . اتحاد الجهة . جواز خلط غلاتها .

القاعدة الشرعية

لناظر عند تعدد الواقف واتحاد الجهة ان

٥١١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٧

وقف . ناظر . ضم ثقة . معلوم الناشر . معلوم الثقة .

القاعدة الشرعية

١ - شرط واقف ان يصرف من ريع الوقف لكل من يكون ناظراً مبلغاً معيناً في كل شهر زيادة على ما يستحقه . طعن في أمانة الناظر فقررت المحكمة ضم ثقة اليه وأذنت للثقة المضموم بالانفراد ومنعت الطاعن من دعواه العزل منعاً شرعياً فيبقى للناظر الأصيل معلوم النظر المشروط له من قبل الواقف ولا يمنع من ذلك ضم القاضى ثقة اليه في النظر وأذنه بالانفراد لأنه ما زال باقياً على صفة النظر

٢ - اذا رأى القاضى ضم ثقة الى الناظر المطعون في أمانته فلا بأس بأن يجعل للثقة قدراً معيناً من غلة الوقف مقتصداً فيه ان كان معلوم النظر ضيقاً وان كان معلوم القيم واسماً ورأى الحاكم ان يجعل لمن أدخله معه رزقاً منه فلا بأس بذلك

السؤال

سئل في ناظر على وقف بشرط واقفه طعن في أمانته أحد المستحقين بأمور تخل بنظره ولكنه لم يقدر على اثباتها لدى القاضى الشرعى

يعمر عيناً من ريع عين أخرى ، فاذا كان لمسجد أوقاف مختلفة فلا حرج على القيم ان يخلط غلاتها كلها وان خرب حانوت منها فلا بأس بعمارة من غلة حانوت آخر لأن الكل للمسجد ولو كان مختلفاً لأن المعنى يجمعها

السؤال

سأل ناظر اوقاف المغاربة في اوقاف تعدد واقفوها واتحدت شروطها ومصرفها وقد جرى عمل النظار السالفين على اعتبار هذه الاوقاف وقفاً واحداً في الصرف على الخيرات والعمارة . فهل للناظر الحالى ان يجرى على عمل هؤلاء النظار فيسوغ له ان يعمر عيناً من ريع عين أخرى لاتحاد جهة الصرف أم ليس له ذلك نرجو الجواب ؟

الجواب

نعم للناظر عند تعدد الواقف واتحاد الجهة ان يعمر عيناً من ريع عين أخرى كما نص على ذلك العلامة ابن عابدين في رد المحتار بصحيفة ٥٧٦ جزء ثالث طبعة أميرية سنة ١٢٨٦ قلا عن البحر عن اللؤلؤية ونص (لكن قل في البحر بعد هذا عن اللؤلؤية مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس للقيم ان يخلط غلاتها كلها وان خرب حانوت منها فلا بأس بعمارة من غلة حانوت آخر لأن الكل للمسجد ولو كان مختلفاً لأن المعنى يجمعهما اه ومثله في البرازية اه والله أعلم ما

مفتي الديار المصرية

عبد الرحمن قراعة

كما هو صريح حكم المحكمة المذكورة حيث جاء فيه ما نصه : « ومنع المدعى من دعواه العزل منعاً شرعياً » وأما الثقة فتد نص بالمادة « ١٧٥ » من قانون العدل والانصاف أخذاً من الاسعاف ورد المختار على انه اذا رأى القاضى ضم ثقة الى الناظر المطعون فى أمانته فلا بأس بأن يجعل لاثقة قدرًا معينًا من غلة ، الوقف مقتصدًا فيه ان كان معلوم النظر ضيقًا ، وان كان معلوم القيم واسعًا ورأى الحاكم ان يجعل لمن أدخله معه رزقًا منه فلا بأس بذلك ما

مفتى الديار المصرية
محمد نجيت

٥١٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٧

وقف . رهن . افكك الرهن . بيع .

القاعدة الشرعية

وقف المرهون صحيح شرعاً متى استوفى شروطه ، فان حل الدين وأداه المدين وافكك العين الموقوفة جاز الوقف ، وان لم يفتكها باعها القاضى فى الدين وابطل الوقف

السؤال

سئل بما صورته : (حيث أتى أرغب وقف أرضى البالغ قدرها ثلاثين قداناً ومرهونة لبيتك

ولما رأى القاضى ان ما طعن به أحد المستحقين لا يوجب العزل رأى ضم المستحق الطاعن المذكور الى الناظر وقال فى صورة الحكم ما نصه : « قررت المحكمة حضورياً ضم ثقة الى الناظر المدعى عليه وأذن الثقة المضموم بالانفراد ومنع المدعى من دعواه العزل منعاً شرعياً . فهل قول القاضى فيما ذكر من ضم ثقة الى محمد ابراهيم الناظر المدعى عليه المذكور وأذن الثقة المضموم بالانفراد ومنع المدعى من دعواه العزل منعاً شرعياً يكون ذلك قاطعاً بأن الناظر باقى على النظر ويبقى مرتبه على ما هو عليه وليس للمضموم ان يلتبس شيئاً منه لا قليلاً ولا كثيراً أو ما الحكم أفيدوا ؟

الجواب

تبين من كتاب الوقف ان الواقف جعل لكل من يكون ناظراً على وقفه مبلغاً معيناً شهرياً حيث قال ما نصه (ومنها ان يصرف من ريع الوقف المذكور لكل من يكون ناظراً على هذا الوقف تسعون نصفاً فضة فى كل شهر زيادة على ما يستحقه من ذلك) وحيث ان محمد ابراهيم المذكور ناظراً على هذا الوقف يستحق معلوم النظر المشروط له من قبل الواقف ولا يمنع من ذلك ضم القاضى اليه ثقة فى النظر وأذنه بالانفراد لأنه ما زال باقياً على صفة النظر

المقارى المصرى على مبلغ ١٥٠٠ جنيهًا فأرجو صدور الفتوى الشرعية عما اذا كان يجوز وقف الارض المذكورة أولا؟

الجواب

نفيد انه قال فى الخصاص بصحيفة ٣٧ ما نصه : « ولو ان رجلاً رهن أرضاً أو داراً وسلمها الى المرتهن ثم ان الراهن وقفها وقفاً صحيحاً قال ان أدى الدين واقتكها جاز الوقف وان لم يفتكها باعها القاضى فى الدين وابطل الوقف الذى كان من الراهن فيها، وبناء على ذلك قيل فى تنقيح الحامدية عن الفتى « ان وقف المرهون اذا افتكه الواقف أو مات عن وفاة عاد الى جهة الوقف، وان مات عن غير وفاة بيع وبطل الوقف، ومن ذلك يعلم ان وقف المرهون صحيح شرعاً متى استوفى شروطه ويكون حكمه بعد الوقف ما ذكره صاحب الخصاص ما

مفتى الديار المصرية

محمد نجيت

٥١٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩١٨

وقف. الجهاز لا يدخل فى شرط صرف الطعام والكسوة والسكنى

القاعدة الشرعية

اذا نص الواقف فى كتاب وقفه على ان الناظر يصرف لأولاد الواقف وذريته ونسله وعقبه ذكوراً وأنثاء ما يحتاجون اليه وما يلزم لهم من

طعام وادام وكسوة وسكنى ونحوها، فلا يدخل فى مدلول كلام الواقف هذا ما تحتاجه الأنثاء من الجهاز لزواجهما

السؤال

سئل بما صورته ان « المرحوم احمد بدر اوى باشا شرط بكتاب وقفه ما يأتى (على الناظر ان يصرف لأولاد الواقف وذريته ونسله وعقبه ذكوراً وأنثاء ما يحتاجون اليه وما يلزم لهم من طعام وادام وكسوة وغير ذلك كالسكنى ونحوها بحسب اللائق بتمام كل منهم وحاله) من ذرية الواقف كريمة بيومى بك البدر اوى نجل الواقف وهى مخطوبة للزواج فهل لناظر الوقف ان يصرف لها ما تحتاجه لجهازها كما جرى بذلك العرف والعادة، أم لا يصرف لها شيئاً أفيدوا؟

الجواب

نفيد انه لا يجوز شرعاً لناظر الوقف ان يصرف لكريمة بيومى بك البدر اوى ما تحتاجه فى جهازها كما جرى بذلك العرف والعادة لعدم شمول كلام الواقف فى شرطه المذكور، فان غرض الواقف من الشرط المذكور الصرف على أولاد الواقف وذريته وما يحتاجون اليه فى معيشتهم من طعام وادام وكسوة وغير ذلك كالسكنى والمراد بنحوها أى السكنى ما يحتاجون اليه بحق أنثاء المنزل للسكن بقدر الحاجة المعيشية بحسب اللائق بتمام كل منهم وحاله، ولا يدخل فى هذا ما يسمى جهازاً للعروس بحسب العرف والعادة والله أعلم ما

مفتى الديار المصرية

محمد نجيت

قضايا المحاكم الشرعية

٥١٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٤

وقف . المتعارف في التخاطب . تفسير كلمة « مدام »
الخلو من الزواج . سقوط الاستحقاق بالزواج .
لاعود بعود الخلو .

القاعدة القانونية

ان عبارات الواقفين تحمل على ما هو متعارف في التخاطب كما تحمل عبارات الخالفين في ايمانهم، وقد نص الفقهاء على ان كلمة « مدام » غاية تنتهي اليمين بها، فلو شرط الواقف لزوجته حصة في الوقف ما دامت خالية من الازواج بعد وفاته فتكون لها الحصة في الوقف ما دامت خالية من الازواج بعد وفاته، فاذا تزوجت سقط حقها فاذا عادت خالية من الازواج فلا يعود اليها الاستحقاق، لانه ليس من قصد الواقف جعل مدة الخلو من الازواج مناطاً للاستحقاق يزول بزوالها ويعود اذا عادت، وانما قصده منها انتهاء الاستحقاق بوجود التزوج واقطاع دوام الخلو، وعلى ذلك اذا وجد الزوج زال الاستحقاق ومتى زال لا يمكن ان يعود

المحكمة : —

« حيث ان الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول شكلاً »

« وحيث انه بالرجوع الى كتاب الوقف يرى انه نص فيه في موضعين على استحقاق المستأنفة - الموضع الأول قول الواقف (والحصة التي قدرها ثلاثة قراريط الباقية تكون وقفاً مصروفاً ريعها على حرم الواقف ما دامت خالية من الازواج بعد وفاة الواقف المذكور مدة حياتها) والموضع الثاني قوله في حالة ما اذا توفي لآعن ذريه (من ذلك ثلاثة وعشرون فداناً ونصف شائعة في الاطيان المذكورة تكون وقفاً على حرمي الست نفيسه المذكورة علاوة على حصة الثمن المذكور مدة حياتها ما دامت خالية من الازواج)

« وحيث ان كلمة مدة حياتها ظرف للاستحقاق لا تدل على اكثر من ذلك سواء أكانت مقدمة أم كانت مؤخرة ووجودها وعدمه سيان

« وحيث ان عبارات الواقفين تحمل على ما هو متعارف في التخاطب كما تحمل عبارات الخالفين في ايمانهم ونص الفقهاء على ان كلمة « ما دام » غاية تنتهي اليمين بها فلو حلف لا اكلمه ما دام عليه هذا الثوب فزعه ثم كلمه بعد لبسه

مرة أخرى لا يحنث لانتهااء اليمين بخلاف ما اذا قال لا اكلمه وعليه هذا الثوب فانه يحنث اذا نزعها ولبسه ثم كلمه بعد ذلك بناء على انه في الثاني لم يجعل اليمين مؤقتة بوقت بل قيدها بصفة فتبقى ما بقيت تلك الصفة

« وحيث ان المتعارف في مثل عبارة الواقف المذكور شبيه بالمتعارف في الايمان فليس يقصد منها جعل مدة الخلو من الازواج مناطاً للاستحقاق ويزول بزوالها ويعود اذا عادت وانما يقصد منها انتهاء الاستحقاق بوجود الزوج وانقطاع دوام الخلو وعلى ذلك فاذا وجد الزوج زال الاستحقاق ومتى زال لا يمكن ان يعود إلا بالشرط ولم يوجد هذا الشرط هنا

« وحيث ان ما وجد من الشروط في العبارة الثانية لا يمكن ان يكون حكاية للشروط التي ذكرت في استحقاق الثمن حتى يصح القول بأن استحقاقها للزائد عن الثمن غير مشروط ولا مقيد بقيد بل هي شروط للاستحقاق في الزائد واذن لا فرق بين استحقاق الثمن واستحقاق الزائد عنه في ان كلا منهما مقيد بالخلو من الازواج »

(قضية الست تقيسه عثمان المصري ضد احمد افندي ابو العتین نمرة ٢٣ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

تعليق

تذكر اننا قرأنا حكماً في الجرائد الفرنسية من عشر سنوات خلت صدر في قضية كان البحث دائراً فيها على معرفة ما اذا كان تعليق الاستحقاق على بقاء الزوجة خالية من الازواج بعد وفاة زوجها صحيحاً ام غير صحيح . كان الزوج اوصى بريع عقار لزوجته بعد وفاته وشرط ان يكون لها الريع مادامت خالية من الازواج من بعده . فتزوجت الزوجة فقطع عنها اصحاب الشأن ريع العين الموصى بها لها فرفعت دعوى أمام المحاكم الفرنسية قالت فيها ان هذا الشرط باطل لأنه يعطل الزواج وكل ما عطل الزواج ومنع النسل يكون مخالفاً لنظام الاجتماع ، ولا يمكن ان يقره القانون فخكت المحكمة بصحة الايصاء وببطلان الشرط واستحققت الزوجة الريع بالرغم من تزوجها بآخر بعد وفاة زوجها الأول .

فخذوا لو بحث علماء الشرع هنا في أمر هذا الشرط المعطل لزواج كثير من السيدات ويكون بحكمهم من الوجهة الشرعية ومن الوجهة الاجتماعية .

٥١٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٤

طعن من يتعدى اليه الحكم . مدة التقادم . ١٥ سنة

القاهرة القانونية

١ - لم يحدد قانون سنة ١٨٩٧ مدة قبول

« وحيث ان الدعوى المنظورة هي دعوى استحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة وقد ثبت من الاوراق والمستندات ان الطاعن ترك الطعن في الحكم اكثر من خمس عشرة سنة مع التمكن وعدم العذر لأن عمره وقت صدور الحكم المظعون فيه كان اكثر من ثمانى عشرة سنة ولم يقل ان المجلس الحسبي قرر ابقائه تحت الوصاية قبل بلوغه هذه السن وقانون المجالس الحسبية صريح في ان الشخص يخرج من الوصاية متى بلغ ثمانى عشرة سنة إلا اذا قرر المجلس استمرارها

« وحيث انه والحالة هذه لا يكون للقرار المقدم منه الدال على ان المجلس الحسبي قرر في سنة ١٩٠٩ رشده وخروجه من الوصاية أدنى تأثير على موضوع الرشد لأنه لا يمكن اعتباره غير رشيد الى وقت صدور القرار المذكور إلا اذا كان سبق للمجلس تقرير استمرار الوصاية قبل الثمانى عشرة سنة وذلك لم يقله الطاعن

(قضية الشيخ محمود شهدي الابراشي ضد حفرة صاحب العزة محمد زكي الابراشي بك وحفرة عبد الجيد افتدى البيوى المحامى الشرعى نمرة ٤٨ سنة ٢٢-٢٣. دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والشيخ احمد المطار والشيخ محمد عبد الرحمن عبد الحلاوى والشيخ موسى النواوى والشيخ سيد الشناوى)

الطعن ممن يتعدى اليه الحكم، ولهذا يجب الرجوع الى القواعد العامة التى اشتملت عليها المادة ٩٦ من ذلك القانون، وهى صريحة فى منع القضاة من سماع الدعوى التى مضى عليها ١٥ سنة مع التمكن وعدم العذر إلا فى الأثر والوقف

٢ - بمجرد بلوغ القاصر سن الثمانى عشرة سنة يصبح رشيداً بقوة القانون، فاذا قرر المجلس الحسبي اثبات رشد الصغير بعد بلوغه سن الثمانى عشرة سنة بعدة سنين ولم يكن قد قرر باستمرار الوصاية عليه من قبل، فلا يكون لقرار اثبات الرشد قيمة لأن الصغير قد بلغ رشده من قبل بمجرد بلوغه سن الثمانى عشرة سنة

المحكمة : -

« حيث ان الحكم المظعون فيه صدر فى سنة ١٩٠٦ تحت أحكام القانون الصادر فى سنة ١٨٩٧ فيجب ان يلاحظ فى قبول الطعن فيه وعدم قبوله أحكام ذلك القانون

« وحيث انه وان كانت المادة «٩١» من قانون سنة ١٨٩٧ التى اجازت قبول الطعن فى الحكم ممن يتعدى اليه لم تبين مدة قبول الطعن إلا انه يجب ان يرجع فى ذلك الى القاعدة العامة التى اشتملت عليها المادة «٩٦» من ذلك القانون وهى صريحة فى منع القضاة من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع التمكن وعدم العذر إلا فى الأثر والوقف

٥١٦

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢٣

نبش القبور . اخراج جثة من قبر . عدم جواز

القاهرة الشرعية

نبش القبور غير جائز شرعاً إلا بشروط مخصوصة، فلا يجوز اخراج جثة شخص متوفى ومدفون في مدفن ما ونقلها الى مدفن آخر ولو صرحت مصلحة الصحة العمومية بذلك المحكمة :

ادعى وكيل المدعين اولاً على المدعى عليهما في وجه من حضر بتوكيله عن الاولى وفي وجه من اقيم وكيلاً عن الثاني لغيابه دعوى تضمنت ان المرحوم محمد شوقي باشا ناظر الخاصة الخديوية سابقاً المشهور بذلك كان يملك في حياته بناء حوش فسمى بأسمه وكائن بالقرافة الصغرى بجهة سيدنا ومولانا الامام محمد بن ادريس الشافعى تبع قسم الخليفة بمصر وان هذا الحوش محدود بمحدود (وحدده) - وان المرحوم محمد شوقي باشا المشار اليه في حياته اتفق مع اخيه حسن بك كامل على ان يبنى هذا الحوش المذكور لنفسه ولحرمة الست زينب هانم كريمة المرحوم سليمان بك رفعت المشهور بذلك قبرا وقد بناء من ماله وبقي بأسمه الى ان توفيت زوجته الست زينب هانم المذكورة فدفنت به بجهة خاصة ثم مات

المرحوم حسن بك كامل ودفن في جهة اخرى في ذلك القبر وقد انحصر ميراث المرحوم حسن بك كامل في بنته الست فاطمة هانم المدعى عليها الاولى وفي شقيقه المرحوم محمد شوقي باشا المشار اليه . ثم توفي المرحوم محمد شوقي باشا وانحصر ارثه الشرعى في حرمة الست فاطمة هانم كريمة المرحوم شاهين باشا كنج وفي اولاده وهم المدعين فقط فوضع ورثته ايديهم على ذلك الحوش بما فيه القبر المدفون به كل من المرحومين حسن بك كامل وزوجته الست زينب هانم المذكورين وان الست فاطمة هانم المدعى عليها الاولى المذكورة قد تعدت على القبر المذكور وارادت نقل جثتي المرحومين والدها ووالدتها المشار اليهما بجهة اخرى فلم يمكنها ورثة المرحوم محمد شوقي باشا من ذلك فاستصدرت امرا من جناب مدير مصلحة الصحة العمومية بذلك وتعدت هذا الامر واخرجت الجثتين من قبرهما بدون ان يشمر بذلك ورثة محمد شوقي باشا ولما علموا به تعرضوا اليها في الطريق واعادوا الجثتين الى قبرهما كما كانتا ثم شرعوا في رفع دعوى أمام المحاكم الاهلية بطلب منع تعرض المدعى عليها الاولى لهم بما ذكر فقضت محكمة مصر الاهلية بتاريخ ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٣ في تلك الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها فاستؤنف هذا الحكم فحكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٢١ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى لعدم انطباقها على دعاوى منع التعرض القانونية وانه يدعى

بهذه الدعوى لدى هذه المحكمة لاختصاص المحاكم الشرعية بها حيث لها وحدها النظر والفصل فيما تقضيه الاصول الشرعية وهذه مسألة دينية بحتة لا تدخل تحت نصوص القانون النظامي وانما تدخل تحت الاحوال الشخصية وقد اجمعت كتب المذهب على عدم جواز نقل جثث الموتى من قبورهم كما ان المذاهب الاخرى قد قيدت مسألة النقل بشروط مخصوصة لا ينطبق واحد منها على هذه الحادثة . وبما ان لموكلية الحق في وضع ايديهم على الحوش المذكور بصفةهم المتقدمة وهم ممتنعون من رفع ايديهم عن القبر المحفوظ به جثتا المرحومين حسن بك كامل وزوجته الست زينب هاتم المذكورين لما ذكروا ان المدعى عاينها الاولى تعارضهم بدون حق في ذلك فهو يدعى عليها وعلى جناب المدعى عليه الثاني بهذه الدعوى ويطلب الحكم عليهما بعدم جواز نقل جثتي المتوفيين المذكورين شرعا وبمنع معارضة هذين المدعى عليهما لهم في ذلك وقد اجاب المقام وكيله عن المدعى عليه بانكاره لهذه الدعوى عدا ما هو ثابت منها باوراق رسمية . اما وكيل المدعى عاينها الاولى فانه ذكر ان هذه الدعوى غير مسموعة شرعا من جميع وجوهها حيث جاء بها ان المدعين لجأوا للمحاكم الاهلية فيما قبل الا ان فرضت دعواهم نهائيا وبعد فصل القضاء المختص لا عمل لنظر الموضوع أمام المحكمة الشرعية من جديد

طبقا للمبادئ القانونية العامة وانه يفرض ان ماصدر من احكام المحاكم الاهلية في هذا الموضوع لا يمنع من نظر القضاء الشرعي الدعوى به فان شرط الدعوى ان تكون ملزمة بحق المدعى واذا فقد ذلك فلا تسمع الدعوى ودعوى منع التعرض انما تكون في العقار بشرط ان يكون المدعى واضعا اليد ولحد الميت ليس محلا للملك ولا يد لاحد عليه وليس قابلا للتصرف مطلقا وان المدعين يذكرون في دعواهم انهم واضعون ايديهم على الحوش وعلى القبور التي به ويطلبون الحكم بعدم جواز نقل الجثتين وان حرمة نبش القبور وغير ذلك انما هي من المسائل الدينية لا القضائية وما يدعى به المدعون مما لا يسوغ الادعاء به ولا يصح طلبه فلا تسمع الدعوى به وحيث تكون هذه الدعوى غير مسموعة ويجب رفضها وطلب الحكم بذلك وقد رد وكيل المدعين على ذلك بمذكرة قدمها بجلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢١ وقد جاء بها ان حكم رفض دعوى موكلية الذي صدر من محكمة الاستئناف الاهلية صدر بناء على ان دعوى منع التعرض غير متوفرة الشروط القانونية التي منها ان دعاوى منع التعرض لا تجوز الا في العقار ومن هذا يعلم ان المحكمة الاهلية لم تفصل في موضوع الدعوى بل فصلت في شكلها وان دعوى موكلية هذه مستوفية الشروط امام هذه المحكمة اذ انهم يطلبون منع تعرض المدعى عليها

بمحكمة مصر الشرعية في ٣ جمادى الثاني سنة ١٣١٤ متضمناً صدور وقف من المدعية ووالدها حسن بك كامل المذكور في اطميان مبينة منها ستة قرارات من اصل اربعة وعشرين قيراطاً يصرف ربيهما في وجوه خيرات على تربتي الواقفين وتربة المرحومة الست زينب هانم بنت سليمان بك رفعت وصورة من اشهاد صادر بالمحكمة في ١٢ صفر سنة ١٣١٥ من حسن بك كامل متضمناً ان الحوش الذي به تربة المرحومة الست زينب هانم المذكورة وتربتي الواقفين هو الحوش المعروف بحوش سعادة محمد شوقي باشا الكائن بقرافة الامام الشافعي وصوراً غير رسمية من مكاتبات تداولت من مصلحة الصحة العمومية وتفتيش صحة مصر ومحافظة مصر في هذا الموضوع وقد تحرر بطلب صور رسمية من تلك المكاتبات فوردت مع افادة مصلحة الصحة العمومية المؤرخة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢ رقم ١٦٩٤ صورة المكاتب المحررة منها لمحافظة مصر بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩١٨ رقم ١٥٩ ووردت مع شرح تفتيش صحة مصر المؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ رقم ١٦٧٦ صورة ما تحرر منه لمحافظة مصر ايضاً بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٨ رقم ١٢٨٣ وقد تضمنت المكاتب الثانية صدور تصريح من مصلحة الصحة العمومية بنقل الجنتين المذكورتين وتضمنت الاولى اخطار المحافظة بأن النزاع القائم بين الست

للقيب الموجود به الجنتان المذكورتان وعدم جواز نقلهما منه شرعاً وقد سألت المحكمة عن كيفية تعرض المدعى عليهما لموكلية والقصد منه فقدم مذكرة بملزمة ٤ فبراير سنة ١٩٢٢ وقد جاء بها ان المدعى عليها الاولى تريد اخراج الجنتين المذكورتين من القبر المذكور وقد اصدر لها جناب المدعى عليه الثاني امر بذلك ومن ذلك الوقت وهما يتعرضان للمدعين في وضع ايديهم على الحوش المذكور المرة بعد المرة لاجراج الجنتين المذكورتين منه بغير حق وهذا غير جائز لامرين : الاول - ان التعرض الواقع من جناب المدعى عليه الثاني والمدعى عليها الاولى للمدعين في ملكيتهم للحوش المذكور ودخولها فيه بالقوة غير جائز شرعاً والامر الثاني ان المدعين واضعون ايديهم على بناء القبر الموضوع فيه الجنتان المذكورتان الداخل في ذلك الحوش والمدعى عليهما يتعرضان لهما في ذلك البناء بهدمه واخراج الجنتين من تحته بدون حق. وقد رد على ذلك وكيل المدعى عليها الاولى بمذكرة قدمها في ١٩ مارس سنة ١٩٢٢ وقد جاء فيها ان موكلته الى الآن لم ترد وضع يدها على الحوش المذكور لا ارضاً ولا بناء ولا تريد رفع يد احد عن ارض وبناء الحوش المذكور اصلاً، وطلب رفض الدعوى فكلف الجواب عن موضوع الدعوى فلم يجب بشيء سوى ما تقدم فاعتبر منكرها والمحكمة كلفت وكيل المدعى بالاثبات فقدم مستندات منها ملخص حجة وقف صدر

فاطمة هانم بنت حسن بك كامل وبين فؤاد بك شوقي بخصوص نقل الجثتين المذكورتين عرض على قسم قضايا وزارتي الحفانية والداخلية . واحضر وكيل المدعين ايضاً بيعة شهدت بالدعوى بالكيفية المبينة بالحضر وقد اعذر في الشاهدين وشهادتهما لوكيل المدعى عليها الاولى والمقام وكيل عن المدعى عليه الثاني فاجاب المقام بتفويض الرأي للمحكمة اما وكيل المدعى عليها الاولى فطلب التأجيل لابتداء ملاحظاته ثم غاب ولم يحضر فاقم لها وكيلها من قبل المحكمة . اعيدت الدعوى في وجهه فاجاب عنها بتل اجابة الوكيل الاصل عن المدعى عليها المذكورة وفوض الرأي للمحكمة في الشاهدين وشهادتهما فعدتهما المحكمة التزكية الشرعية

المحكمة —

« بعد سماع المرافعة والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً صدر ما يأتي :

« من حيث ان وكيل المدعين ادعى دعواه المذكورة وقد اجاب عنها وكيل المدعى عليها الاولى بما اجاب به واجاب عنها المقام وكيل عن جناب المدعى عليه الثاني بانكارها .

« ومن حيث انه ثبت من شهادة الشاهدين المعدلين بالطريق الشرعي ان جثتي المتوفيين موجودتان بالمدفن الواضح بالدعوى المعروف بمدفن المرحوم محمد شوقي باشا والد المدعين والمعين ايضاً بالحجة الصادرة من احد المتوفيين وهو حسن بك كامل بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٣١٥ في حياته كما انه ثابت من شهادتهما ومن الصور الرسمية من المكاتبات المودعة بالملف تعرض المدعى عليها الاولى وجناب مدير مصلحة الصحة العمومية بنقل الجثتين المذكورتين من قبرهما الى مكان آخر

« ومن حيث ان نبش القبور غير جائز شرطاً الا بشروط مخصوصة ليست متوفرة في هذه الحادثة

« ومن حيث انه تبين والحالة هذه الحكم للمدعين بطلباتهم »

(قضية محمد بك فؤاد شوقي وآخرين ضد الست فاطمة هانم حسن كامل ومدير مصلحة الصحة العمومية نمرة ٩٠ سنة ٢٠ — ٢١ كلى ٠ دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ علي هاني وحضرتي صاحبي الفضيلة الشيخ احمد ابراهيم الجداوي والشيخ عباس اجل)

قضاة المحاكم المختلطة

٥١٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٠ يناير سنة ١٩٢٤

اختصاص . محل الولاية . حكم اجنبي . تنفيذ . في مصر .
شروط . مسؤولية الدين . فوائد . تعويض

القاعدة القانونية

١ - اذا اتفق الدائن والمدين على ان يكون دفع السند أو الكيالة في بلد معين كانت المحكمة الداخل في دائرتها محل الولاية المختصة بالحكم في النزاع الذي يقوم بين الدائن ومدينه، فاذا تعهد المدين بأن يدفع الدين في باريس مثلاً، كانت محكمة باريس مختصة بالفصل في المنازعات التي تقوم بين الدائن ومدينه بخصوص هذا الدين

٢ - عند ما يطلب من القاضي المصري ان يجعل نافذة في الديار المصرية الاحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الاجنبية يجب عليه ان يتحقق من ان الحكم الاجنبي لا يخالف قواعد النظام العام في مصر . لا يكفي ان يكون الحكم مطابقاً لقواعد وأصول البلاد الصادر منها بل يجب ان لا يكون مخالفاً أيضاً للقواعد النظامية في البلاد المطلوب تنفيذه فيها، فالحكم الصادر من محاكم فرنسا قاضياً

بإلزام شخص مقيم في مصر بأن يدفع تعويضاً لا آخر نظير تأخير عن دفع الدين المطلوب منه بالرغم من صدور أمر من قائد القوات البريطانية في مصر بعدم الدفع لا يمكن اعطاؤه الصيغة التنفيذية لينفذ في مصر لأن هذا الحكم يخالف الأمر العسكري الذي صدر تحت الأحكام العرفية، فالمدن المقيم في مصر الذي يتبع القوانين والأوامر المصرية إنما ينفذ أوامر وقوانين بلاده ولا يمكن ان ينسب اليه بعد ذلك خطأ أو اعمال أو تقصير يجعله مسئولاً مدنياً

٣ - انه بحسب المادة ٤٦٨ من قانون المرافعات المختلط لجعل الاحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الاجنبية نافذة في الديار المصرية يجب ان تراعى الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها، بمعنى انه لتنفيذ حكم صادر من محاكم فرنسا في الديار المصرية يجب على القاضي المصري ان يتبع نفس الشروط والاجراءات التي يتبعها القاضي الفرنسي عند ما يطلب منه تنفيذ حكم صادر من المحاكم المصرية .

صحيح ان فريقاً كبيراً من العلماء والمفسرين الفرنسيين يقولون بوجوب قصر

في الميعاد بنى على خطأ جسيم صدر من المدين وكان الضرر الذي أصاب الدائن يتعدى حد حرمانه من الانتفاع بمبلغ الدين

تعالى

من يستقرى أحكام المحاكم الاهلية بمجدها جامدة عند هذه النقطة . لم نعتز مطلقاً على حكم صدر من المحاكم الاهلية قضى بتعويض للدائن نظير تأخير مدينه عن الوفاء ولو كان الضرر الذي أصاب الدائن جسيماً . وكان المدين متعنتاً في الوفاء متعمداً ايذاء الدائن . طلبنا ذات يوم من محكمة كلية ان تحكم بتعويض على شخص مدين بربع اطيان وقلنا ان الغاصب ملزم قانوناً برد الربع وبدفع التعويض عن الضرر الذي أصاب صاحب العقار من حرمانه الانتفاع بملكه مدة الغصب ، فحكمت المحكمة للدائن بمجموع الربع وحكمت له بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية وقالت ان الديون لا يقضى بفوائدها الا من تاريخ رفع الدعوى مع ان المدين كان غاصباً استولى على الربع بغير حق وكان من حق المالك المحروم ان يقضى له بتعويض نظير حرمانه طول مدة الغصب لا ان يقضى له بفوائد عن مجموع دينه من تاريخ المطالبة الرسمية فحذا لو توسعت المحاكم في تطبيق نظرية التعويض ولو كان الدين مبالغاً من المال فقط ، لأن مسألة الفوائد وفوائد التأخير مشروعة في الاصل للقروض التي يكون فيها

بحث القاضى الفرنساوى عند ما يطلب منه اعطاء الصيغة التنفيذية لجعل الحكم الاجنبى نافذاً في فرنسا على التحقق من صحة اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم الاجنبى ولكن المحاكم الفرنساوية تذهب الى أبعد من ذلك وتنكر على الأحكام الأجنبية قوتها النهائية ، فتبحث في كل حكم يتقدم لها لجملة نافذاً في فرنسا وتحقق من صحة الحكم شكلاً وموضوعاً فاذا رأت ان القاضى الاجنبى أخطأ في الحكم فانها ترفض اعطاء الصيغة التنفيذية ، وان رأت انه أصاب شملت الحكم بالصيغة التنفيذية وما دام ان الشارع المصرى حتم على القاضى المصرى ان يعامل الأحكام الأجنبية بمثل ما يعامل الحكم المصرى في البلاد الأجنبية فيجب ان لا يعطى القاضى المصرى الصيغة التنفيذية للأحكام الفرنساوية لجعلها نافذة في مصر إلا اذا تحقق من ان الحكم الفرنساوى أصاب في اختصاصه وفي شكله وفي موضوعه

٤ - يترتب على تأخير المدين في دفع الدين للدائن اما الحكم عليه بفوائد تأخير ، ان كان كل مانسب الى المدين انما مجرد التأخير في الوفاء ، وكل ما أصاب الدائن من الضرر انما تأخير انتفاعه بمبلغ الدين عن مدة التأخير . أو الحكم على المدين بتعويض الضرر الذى أصاب الدائن من تأخيره في الوفاء واذا كان عدم الدفع

المتعاقدان أحرارا في النص على الفوائد أوفى
عدم النص عليها ولكن لما يكون الدين واجب
الاداء بسبب غصب أو ما يشبه الغصب فلا يكون
للفوائد محل بل يتعين القضاء بتعويض يقدر
بمقدار الضرر الذي أصاب الدان .

٥١٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٠ يناير سنة ١٩٢٢

اعلان . محل اقامة غير معروف . تحريات .
اعلان للنياة .

القاعدة القانونية

انه بحسب القضاء الثابت الذي جرت
عليه محكمة الاستئناف المختلطة يعتبر باطلاً
الاعلان الحاصل للنياة بسبب عدم وجود محل
اقامة معروف للمعلن اليه اذا لم يسبق هذا
الاعلان تحريات جدية لمعرفة محل اقامة المعلن
اليه في مصر وقول المحضر بأنه تحرى عن محل
اقامة المعلن اليه من مصلحة البوستان ومن مصلحة
التفرقات لا يكفي وحده لاثبات ان المعلن
اليه ليس له محل اقامة معروف في القطر المصري
بل يجب على طالب الاعلان ان يعمل التحريات
الوقية الجدية للاهتمام الى محل اقامة الشخص
المراد اعلانه وهو ليس مكلفاً بأن يعمل عمل
مخبرين سرين للعثور على محل اقامة خصمه
بل يجب عليه ان يثبت انه قام بتحريات جدية

لمعرفة محل اقامة خصمه ولم يهتد اليه فاضطر
اضطراباً الى اعلانه الى قلم النائب العمومي
(رئاسة المستشار فو)

٥١٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٠ يناير سنة ١٩٢٤

اجارة . شرط عدم ضمان المؤجر . بطلان .
تقصير المالك . مسؤوليته للمستأجر فقط .

القاعدة القانونية

١ - الشرط الذي يدونه المالك في عقد
الاجارة بأنه غير مسئول عن الضرر الذي يصيب
المستأجر من عدم انتفاعه بالعين المؤجرة لا ينفذ
ولا يعمل به اذا كان عدم انتفاع المستأجر بني
على خلل أصاب العين المؤجرة فأثلفها كلها او
بعضها وحرّم المستأجر الانتفاع بالعين حرماناً
كلياً أو جزئياً . وبالجملة مثل هذا الشرط
لا يعمل به اذا كان السبب الذي حرم المستأجر
الانتفاع بالعين المؤجرة نشأ من تقصير المالك
أو من اهماله أو من أى سبب آخر يعتبر جنحة
أو شبه جنحة

٢ - مسئولية المالك في حالة حرمان

المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة تكون
قاصرة على المستأجر الذي تعاقد معه ولا تعدى
الى الاشخاص الذين كان يأويهم معه في البيت
ولم يكونوا طرفاً في عقد الاجارة فاذا، كان

المستأجر يأوى أو يعول أفراداً من ذوى قرابته
فاضطروا بسبب الخلل الذى طرأ على العين
المؤجرة الى السكنى بأحد الفنادق فلا يكون
المالك مسئولاً لهم برد نفقة الإقامة بالفندق
لأنه لا توجد بينهم وبين المالك أدنى رابطة
قانونية تجعله مسئولاً أمامهم

٣- اذا كان خلل البناء نشأ بعضه من
عيب فى مواسير شركة المياه وبعضه بسبب
ضعف أساسات المنزل كانت المسئولية مشتركة
بين المالك وبين شركة المياه
(رئاسة المستشار فو)

٥٢٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٠ يناير سنة ١٩٢٤
تقادم . فوائد . مطالبة رسمية . محكمة غير مختصة .

القاعدة القانونية

المطالبة الرسمية التى تقدم لمحكمة غير
مختصة كما أنها تقطع مدة التقادم فانه يترتب
عليها أيضاً جريان الفوائد فاذا رفع الدائن دعواه
أمام المحكمة المدنية وجب الحكم له بالفوائد
القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية أمام المحكمة
التجارية ولو ظهر فيما بعد ان الدين مدنى وان
المحكمة التجارية غير مختصة
(رئاسة المستشار فو)

٥٢١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٤
وقف . استحقاق . ريع حصة من يموت عقياً .
اصل الغلة .

القاعدة القانونية

اذا لم ينص الواقف فى كتاب وقفه على
مال حصة من يموت عقياً من المستحقين وجب
رد هذه الحصة الى اصل الغلة وتوزيعها على
جميع المستحقين
(رئاسة المستشار هانسون)

٥٢٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٤
اختصاص . محاكم مختلطة . مصلحة لاجنى فى البداية .
زوالها . بقاء الاختصاص . حق فى النتائج المترعة

القاعدة القانونية

١- اذا تقدمت دعوى للمحاكم المختلطة
وكانت المحاكم المختلطة مختصة فى الأصل بنظر
الدعوى لوجود مصلحة لأجنى فبقى هذه
المحاكم مختصة الى النهاية للحكم فى مجموع النزاع
المطروح أمامها
٢- اذا اختصت محكمة ما بالنظر والفصل
فى عقد صحة وبطلاناً كانت مختصة أيضاً فى
الحكم فى النتائج المترتبة على الحكم الذى

يصدر منها بالصحة أو بالبطلان ، وليس لها ان
تحكم بعدم اختصاصها بناء على ان المنازعات
المتفرقة من الحكم بصحة العقد أو بطلانه
قاصرة بين وطنيين ما دامت انها كانت مختصة
أصلاً بنظر النزاع الأصلي والحكم فيه
(رئاسة المستشار هانسون)

٥٢٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٤

انكار التوقيع . سلطة القاضي . انكار كيدى .

القاعدة القانونية

القاضى غير مقيد فى حالة انكار الامضاء
بأن يحيل الدعوى على التحقيق بل له اذا
استنتج من ظروف وقرائن الدعوى ان الانكار
كيدى وغير جدى ان يحكم بصحة الامضاء
ويفصل فى أصل الدعوى

تعليق

كثيرا ما يحضر الخصم فى الجلسة ويطلب
التأجيل فيرفض القاضى الحازم طلب التأجيل
فيتعمد الخصم الى انكار الامضاء او انكار
التوقيع لتمجيز القاضى عن نظر الدعوى والحكم
فيها ، وفى هذه الحالة جرى القضاء (وخصوصا
القضاء المختلط) على اعتبار الانكار وسيلة
احتمالية للوصول الى تسوية نظر الدعوى
فيحكم القاضى فى أصل الدعوى ، بدون

الالتفات الى الانكار . وحسنا تفعل المحاكم
وقد اصدرت محكمة الاستئناف المختلطة
احكاما كثيرة بهذا المعنى منها حكم صادر بتاريخ
٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ ومنشور فى السنة
الرابعة ص ٤٤ - وحكم آخر صادر بتاريخ
١٨ فبراير سنة ١٨٩٢ ومنشور فى المجموعة
ص ٤ ص ١١٢ - وحكم ثالث تاريخه ٢٢
مارس سنة ١٨٩٢ ومنشور فى المجموعة ص ٥
ص ١٧١ - وحكم رابع تاريخه ٧ ديسمبر
سنة ١٨٩٣ مجموعة الاحكام المختلطة السنة
السادسة ص ٥٩
(رئاسة المستشار كامباس)

٥٢٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٤

حجز . توزيع . تقديم طلب بقلم الكتاب . حجز ما
للمدين . تقادم . قطع التقادم . محضر ايقاف التنفيذ .
مقبوله . تقادم . ملكية الاموال المحجوز عليها .
تزامم الديانة . مصاريف ورسوم حفظ اموال المدين .
اتساب المحامين . امتياز

القاعدة القانونية

١ - نصت المادة « ٥٩٤ » من قانون
المرافعات على ان الحجزات التى تظهر بعد
الشروع فى التوزيع يكون اجراؤها بمجرد تقرير
يعلم للمحجوز لديه بغير احتياج الى اعلانه
للمحجوز عليه أو تقديم طلب فى قلم كتاب
المحكمة بدون احتياج الى اجراءات أخرى
تقديم الطلب فى قلم كتاب المحكمة يعتبر قانونا

حجزاً على ما للمدين لدى الغير وهو بهذه الصفة يقطع مدة التقادم (راجع الحكمين الصادرين من محكمة الاستئناف المختلطة بهذا المعنى بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩١٥ ، ١٣ مارس سنة ١٩٠٢ ومنشورين في مجموعة الأحكام المختلطة الأول في السنة السابعة والعشرين ص ١٠٩ والثاني في مجموعة السنة الرابعة عشر ص ١٨٥)

٢- المحضر الذي يحضره المحضر المكلف بتنفيذ حكم وفيه يوقف اجراءات التنفيذ بسبب رفع استئناف من المحجوز عليه يقطع مدة التقادم أيضاً اذا اشتمل على تنبيه رسمي من المحضر على المدين بالدفع

٣- الحكم الذي يصدر بتثبيت حجز أوقعه الدائن على ما لمدينه لدى الغير لا يجعل الأموال المحجوز عليها ملكاً خاصاً الى الحاجز إلا اذا لم تتوقع حجوزات أخرى على هذه الأموال نفسها من ديانة آخرين

٤- اذا فتح توزيع وتقدمت طلبات من ديانة ما كانوا من قبل حاجزين وجب توزيع المبالغ المحجوزة عليهم وعلى الديانة الحاجزين من قبل كل بنسبة دينه

٥- مصاريف ورسوم الدعاوى التي ينفقها أحد الديانة للمحافظة على مال المدين تكون ممتازة على ما عداها من الديون لأن الدائن الذي أنفقها إنما أنفقها لمصلحة عموم الديانة الذين استفادوا من بقاء مال الدين في حوزته أو في ملكه فاستفاد الديانة من هذا العمل

٦- ويدخل في مصاريف الدعاوى الممتازة على ما عداها من الديون ليس فقط رسوم المحكمة بل تدخل جميع المصاريف غير الرسمية التي صرفها الدائن من ماله الخاص ومنها أتعاب المحامين الذين تولوا الدفاع أمام محكمة أول وثاني درجة (رئاسة المستشار مانسون)

٥٢٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٧ يناير سنة ١٩٢٤

احكام . اسباب . منطوق . قوة الشيء المحكوم فيه . حكم تمهيدى . عدم تقييد القاضي . معنى القاعدة . عمل مادت منقته على اخر . مقدار المسؤولية .

القاعدة القانونية

١- لتفسير منطوق الحكم تفسيراً صحيحاً يجب الرجوع الى الاسباب التي بنى عليها الحكم فإذا نصت المحكمة في منطوق حكمها بأنها رفضت ما عدا ذلك من الطلبات وكانت ذكرت في اسباب حكمها انها رفضت طلبات معينة وجهها المدعى الى المدعى عليه كان رفض المحكمة لهذه الطلبات في اسباب حكمها رفضاً باتاً نهائياً وحكمها يكتسب بالنسبة الى هذه الطلبات قوة الشيء المحكوم فيه ، فإذا ادعى شخص انه باع رسومات ومقاييسات الى آخر ثمن معين وان هذا الآخر نفذ الصقعة واستفاد من تنفيذها وطالبه بمقدار الثمن وكانت المحكمة نصت في اسباب حكمها على انه لم يحصل تباع ولا تغيير ثمن ورفضت دعوى البيع ولكنها نذبت خيراً

لتقدير الفائدة التي استفادها المدعى عليه من المقاييسات والرسومات كان الحكم قطعياً بالنسبة الى دعوى البيع وتمهيداً بالنسبة الى تقدير التعويض .

٢ - معنى القاعدة التي تنص على ان القاضى غير مقيد بالحكم التمهيدى الذى يصدره ان تبقى له الحرية التامة فى تقدير التحقيق الذى امر به وتقدير عمل الخير الذى تدبه فله ان يأخذ بالتحقيق أولاً يأخذ به وله ان يأخذ بتحقيق الخبراء أولاً يأخذ به؛ وله ان يأمر بتحقيقات اخرى او لا يأمر بها وبالجلسة تبقى له الحرية التامة فى الفصل فى الخصومة الأصلية بناء على جميع طرق الاثبات ما امر بها وما لم يأمر بها . ولكن ليس معنى القاعدة ان القاضى له ان يعدل عن الحكم من قبل عمل الاجراءات التى امر بها فى ذلك الحكم بناء على انه كون عقيدته من ادلة وقرائن جديدة وانه اخطأ فى اصدار الحكم التمهيدى

٣ - من عمل عملاً ترتب عليه منفعة لشخص آخر كان له الحق فى مطالبة ذلك الشخص بمقدار المصاريف التى صرفها والخسائر التى خسرها بشرط ان لا تتجاوز تلك المصاريف والخسائر قيمة ما عاد على ذلك الشخص من المنفعة

٥٢٦

محكمة لاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٤

وصى . صغير . تصرفات الاوصياء . ابراء ذمة مدين . تنازل عن حقوق القاصر . بطلان .

القاعدة القانونية

اذا كان من حق الصغير ان يقبض ديناً له مقدراً بالفرنكات بحسب قيمتها الأصلية كأن كانت قيمة تأمين على الحياة وقبضه الوصى عليه باعتبار قيمته المنحطة الحالية واعطى للمدين مخالصة ابرأ بها ذمته من الدين كان عمل الوصى باطلا لا يحتج به على الصغير . لان عمل الوصى اما ان يؤول بأنه تنازل عن جزء من حقوق القاصر وفى هذه الحالة يكون تنازله باطلا بناء على ان الوصى لا يملك التنازل عن حقوق القاصر واما ان يكون عمل الوصى قد بنى على غلط فى طبيعة ومقدار حقوق الصغير وفى هذه الحالة يجوز للصغير بعد بلوغ رشده ان يطالب المدين الاصلى بالفرق بين قيمة الدين مقدراً بحسب سعر الفرنك الاصلى وقدره ٨٥٧٥ ر ٣ قرش وقيمه يوم الدفع الى الوصى

الذي اصابه فحكمت المحكمة بأن الخطأ مشترك بين الحاجز والمالك . اما خطأ المالك فبني على عدم رفعه دعوى مستعجلة بطلب جثى القطن وتخزينه بل تركه قائماً في الأرض حتى تلف . واما خطأ الحاجز فمن توقيعه حجزاً على زراعة مالك غير مدين وبناء عليه يكون الخطأ مشتركاً بين الاثنين . حملت المحكمة المالك مسؤولية بمقدار نصف الضرر وحكمت على الحاجز بالنصف الآخر

٥٢٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٤

حجز . زراعة . ضرر . مسؤولية الحاجز . مسؤولية المالك . خطأ مشترك

القاعدة القانونية

توقع حجز على زراعة قطن قائم في الارض فأصابه تلف من عدم جنيه . رفع المالك دعوى على الحاجز يطلب منه تعويضاً نظير الضرر

قضاء المحاكم الأجنبية

عليه المحاكم في هذا العهد الاخير . وقد قررت محكمة الاستئناف المختلطة بدواؤها الجمعية مبدأ عدم جواز الحكم بالشرط الجزائي اذا لم يقع ضرر على المتعاقد . وقد اورد العلامة دالوز في تعليقاته الجديدة على القانون المدني احكاماً بهذا المعنى . ولكن ذهب كثير من العلماء غير هذا المذهب وقالوا بوجوب احترام الشرط الجزائي ولو لم يقع ضرر « راجع اوبري ورو الطبعة الخامسة جزء اول نبذة ٣٠٩ وبلانول الطبعة الثانية جزء ٢ نبذة ٢٥٥ ودمولومب جزء ٢٦ نبذة ٦٦٤ وراجع ايضا الاحكام الصادرة من محكمة استئناف باريس بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٨ وحكم استئناف تيم بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٩٠ ومنشورة في مجموعة دالوز ستي ١٨٩٠ ، ١٨٩١ »

٥٢٨

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢٦ يونية سنة ١٩٢٣

شرط جزائي . ضرر . تعويض

القاعدة القانونية

الاتفاق هو قانون المتعاقدين . فالشرط الجزائي الذي يدونه المتعاقدان وفيه يقدران التعويض الذي يحق دفعه على من قصر في الوفاء وترتب على قصيره انفساخ العقد يجب العمل به حتى ولو لم يثبت حصول ضرر من قصير الطرف الآخر

تعليق

هذا الحكم يخالف المذهب الذي جرت

اليه بلاغ من شخص ادعى امامه بحق مدنى
يملك حق الفصل فى قبول او عدم قبول الدعوى
المدنية المرفوعة امامه

٢ - ان النقابات التى يكون الغرض
منها الدفاع عن مصالح طائفة من الطوائف
لها حق الخصومة وطلب التعويض عما يصيب
الطائفة التى تمثلها من الضرر الادبى أو المادى .

٥٣١

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٣
تقدير الدعوى . سلطة القاضى

القاعدة القانونية

انه وان كان لا يجوز فى الاصل للقاضى
ان يبحث فى تقدير الدعوى الغير المعينة القيمة
المرفوعة امامه الا ان ذلك لا يكون فى حالة
ما اذا امكن القاضى ان يعرف قيمة الدعوى
بالضبط بمجرد عمل حساب بسيط يتوصل به الى
تحديد الدعوى المطروحة امامه ولم تكن مجهولة
القيمة الا ظاهراً فقط بسبب الكيف الذى
كيف به الخصم دعواه .

٥٣٢

محكمة استئناف باريس
حكم تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤
اجارة . حريق . مسؤولية المستأجر . احوال . اثبات

القاعدة القانونية

من استأجر عينا وجب عليه ردها الى

٥٢٩

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣
وديعة . هلاكها . ضمان . قوة قاهرة . تأمين .
القاهرة القانونية

١ - اذا هلكت الوديعة وهى فى حوزة
المودع عنده فلا ضمان على حافظ الوديعة الا اذا
ثبت ان الوديعة هلكت بخطأه . فاذا كان
هلاك الوديعة حصل بسبب احتراق المنزل
المجاور لمنزل حافظ الوديعة وانتقل الحريق من
منزل الجار الى منزله فلا مسئولية عليه مطلقاً
٢ - ليس فى القانون نص يلزم حافظ
الوديعة بأن يؤمن عليها عند شركات التأمين
ولو كان حافظ الوديعة مشروطاً له اجر

تعليق

انما يجب على حافظ الوديعة اثبات هلاك
الوديعة واثبات ان هلاكها كان بسبب الحريق
الذى شب فى منزل الجار .

٥٣٠

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٨ يونيه سنة ١٩٢٣
قاضى تحقيق . اختصاص . دعوى مدنية .
نقابات . حق الخصومة . مطالبة بتعويض

القاعدة القانونية

١ - ان قاضى التحقيق الذى يتقدم

المؤجر له سليمة كما استأجرها، فاذا حدث حريق في مدة الاجارة كان المستأجر في الاصل مسئولاً عن الضرر الذي لحق بالعين المؤجرة، اللهم الا اذا اثبت ان النار اشتعلت قضاء وقدرًا أو بآفة سماوية أو كانت نتيجة عيب في بناء العمارة أو ان النار امتدت الى العين المؤجرة من المنزل المجاور. والاثبات يجب ان يكون مبنياً على وقائع معينة واضحة نيرة لا تجعل مجالاً للشك في سبب الحريق وفي تعيين موضعه ومنشأه وسببه

٥٣٣

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤

قنال السويس . رسم المرور . عملة مصرية . اوراق بنك فرنسا .

القاعدة القانونية

انه بحسب لائحة شركة قنال السويس المعمول في سنة ١٩٢٠ يجب ان تدفع رسوم المرور بقنال السويس في مصر، وما دام الأمر كذلك فيجب ان يسكون دفع هذه الرسوم بحسب العملة المصرية، واذا كانت شركات الملاحة الفرنسية والاطالية والبلجيكية التي اعتادت تمرير بواخرها من قناة السويس قد اذن لها في ان تدفع رسوم المرور في لندرة اسوة بشركات الملاحة الانجليزية على اعتبار الرسم ٦٠ س و ٢٥ فرنكا او تدفعها في باريس اذا شامت، فإن هذا الاذن حاصل على شرط ان المبالغ التي تدفعها في باريس يجب

ان تعتبر على احتساب الفرق بين ٦٠ س و ٢٥ فرنكا ومعدل سعر الجنيه الانجليزي حسب الاسعار الرسمية لبورصة باريس، لان تغيير محل الدفع من مصر الى لندرة او باريس ليس معناه ادخال تعديل في رسوم مرور البواخر، وانما كان ذلك من باب تسهيل الدفع لشركات الملاحة ليس الا وهذا مطابق تمام المطابقة للبدا المقرر في عقد امتياز شركة قناة السويس الذي يقضى بأن رسوم المرور يجب ان تكون واحدة بالنسبة الى جميع البلاد مهما اختلفت بلا تمييز واحدة على واحدة، ولا يمكن ان يعترض بأن هذه المساواة قد خولفت اضراراً بحقوق شركات الملاحة الفرنسية، لان اجبار الشركات الفرنسية على دفع الفرق بين عملتهم والعملة الاصلية بسبب هبوط سعر الفرنك الفرنسي لا دخل له في المعاملات الدولية مادامت جميع شركات الملاحة تدفع على قاعدة قيمة العملة المصرية، وليس في هذا مخالفة ايضاً لمنصوصات عقد امتياز شركة قناة السويس التي اشارت الى دفع رسوم المرور بالفرنك الفرنسي لان الفرنكات التي اشير اليها في عقود امتياز الشركة يجب ان تؤول الى ان المقصود منها انها مقابل جزء من عشرين جزءاً من قيمة العملة الذهبية، لان العملة الذهبية الفرنسية التي بقيمة ٢٠ فرنكا كانت معتبرة مقياساً للعملة في البلاد الاخرى .

لا يجوز لشركات الملاحة الفرنسية ان

٢ - يجوز اثبات حصول دفع قوائد
السندات التجارية بالبينة وبالقرائن
٣ - يجوز اثبات ما يخالف مضمون
عقد متضمن بيعاً تجارياً بالبينة وبالقرائن مهما
بلغت قيمة النزاع ويبطل حق الاثبات بالبينة
في المواد التجارية في جميع الاحوال التي ينص
فيها القانون على وجوب الاثبات بالكتابة
مثل اثبات وجود بعض الشركات

واذا كان العقد تجارياً في جزء ومدنيا في
الجزء الآخر جاز الاثبات بالبينة وبالقرائن
بالنسبة الى جزئه التجاري، وسرت احكام
القانون المدني بالنسبة الى الجزء المدني، فلا
تقبل فيه الا اوجه الاثبات المقررة في القانون
المدني

وصفوة القول ان الاثبات بالبينة يتبع نوع
النزاع لا جنس المحكمة المرفوع اليها النزاع

٥٣٥

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤

اجارة . خلل الآلة الصاعدة . مسؤولية المالك .
ضمان بائنها . ضمان المقاول

القاعدة القانونية

مالك العمارة مسئول عن تعويض الضرر
الذي يصيب المستأجرين بسبب الخلل الذي
يطرأ على الآلة الصاعدة « Lift » ولكن
مسئوليته هذه لا تمنعه من حق الرجوع على
الذي باع له هذه الآلة الصاعدة أو على المقاول

تدفع ما عليها من رسوم المروز بأوراق بنك
فرنسا لان ورق البنك نوت فرنساوى ليس له
قوة مبرئة الا في حدود فرنسا فقط، وشركة قناة
السويس هي شركة دولية لها الحق ان تتقاضى
الرسوم بحسب العملة التي اشترطتها في عقود
امتيازها .

٥٣٤

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩٢٤

قرض لتاجر . دين مدني . اثبات .

القاعدة القانونية

القرض الذي يقرضه شخص لتاجر تسرى عليه
أحكام القانون المدني من حيث الاثبات، فان
زادت قيمته على النصاب الجائز اثباته بالبينة
فلا يقبل اثباته إلا بالكتابة عملاً بأحكام
المادة « ١٣٤١ » من القانون المدني

تعليق

العبرة بصفة الدين، فان كان الدين ديناً
تجارياً سرت عليه قواعد القانون التجاري.
وان كان مدنياً سرت عليه احكام القانون المدني
وقد حكم :

١ - يجوز اثبات براءة ذمة المدين من
دين تجارى بشهادة الشهود وبالقرائن حتى ولو
صدر بالدين حكم

الذي ركبها له ان كان الحال في صنعها أو في
سوء تركيبها
وتشدد مسئولية المالك اذا كان أهمل في
تغيير الآلة الصاعدة أو أهمل في ادخال
الاصلاحات الفنية الحديثة وكانت الآلة الصاعدة
المذكورة من الطراز القديم فأبقى القديم على قدمه
ولم يهتم بادخال التحسينات التي تقتضيها الطرق
المستحدثة

٥٣٦

محكمة السين يباريس

حكم تاريخه ١٨ يولييه سنة ١٩٢٣

عروسان . خطبة . هدايا . ما يرد منها . خاتم
الخطبة . ضمان الخاطب والمخطوبة . رسائل
متبادلة . ملكية .

القاعدة القانونية

١ - الهدايا التي يتبادلها العروسان في مدة
الخطبة صنفان : صنف يرد الى المهدى اذا لم
يتم مشروع الزواج، وصنف لا يرد . فخاتم الخطوبة
اذا كان له قيمة كبيرة يدخل في عداد هدايا
الصنف الأول

٢ - اذا تزوجت المخطوبة برجل آخر
غير خاطبها الاول وجب عليها ان ترد الهدايا
التي تسلمتها من خاطبها الاول ويكون زوجها
متضامناً معها في هذا الرد

٣ - رسائل الحب التي تبادلها العروسان
يجب ان ترد . فاذا طالبت العروس ورثة
العريس بأن يردوا اليها رسائلها وجب عليها ان

تعليق

الاصل ان الرسائل تكون ملكاً للمرسل
اليه . ولا يوجد وجه قانوني يلزم المرسل اليه
بأن يرد الى المرسل رسائله حتى لو كانت الرسائل
تبادلها عروسان قبل عقد الزواج، وكل ما هو
مفروض على المرسل اليه ان يحتفظ بالسر
الوارد في هذه الرسائل فإذا فرط كان مسئولاً

٥٣٧

محكمة جنح السين

حكم تاريخه ٦ فبراير سنة ١٩٢٤

الحامى . توكيل . اثبات الوكالة . محاكم الجنح .

القاعدة القانونية

الحامى الذى يكون اسمه مدرجاً في جدول
الحامين يصح له ان يحضر عن المدعى بالحق
المدنى أمام محاكم الجنح بدون ان يكون ملزماً
بأن يقدم توكيلاً خاصاً عن موكله يبيح له
الحضور في الدعوى

٥٣٨

محكمة تقضى وابرام بلجيكا

تقضى . حكمان . صدورهما في يوم واحد . طلب تقضى .

القاعدة القانونية

اذا صدر حكمان من محكمة الجنايات في

يوم واحد أحدهما قاض بأدانة المتهم وبالحكم عليه بعقوبة ، والآخر قاض بالزامة بتضمينات وتعويضات ، فطلب النقض الذي يرفعه المحكوم عليه عن الحكم الصادر بتاريخ كذا يمكن ان يؤول بأنه حاصل عن الحكيم معاً

٥٣٩

محكمة انجير

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٣

تفسير العقود . وجود شك . مصلحة المتعهد . شركة تأمين

القاعدة القانونية

العقد هو قانون المتعاقدين ، ما نصاه فيه يجب العمل به تماماً بلا زيادة ولا نقصان ، فاذا ما قام شك في تأويل نص من نصوص العقد يجب ان يكون التأويل في مصلحة الطرف المتعهد (المدين) لا في مصلحة الشخص المتعهد له (الدائن) فاذا نص في عقد تأمين على ان شركة التأمين تدفع تعويضاً للشخص في حالة كسر أحد أعضائه أو فقد أحد عينيه أو اختلال قواه العقلية فلا يسرى شرط التأمين على الامراض التي يصاب بها الشخص على أثر اصابة

تعليق

كان المدعى يطالب شركة تأمين بتعويض بناء على انه اصيب بأصابة انتجت له عاهة مستديمة في جسمه وهي صعوبة التنفس وضيق الصدر اعتبرها الطبيب المعالج آفة مستديمة .

فقلت المحكمة بأن الامراض التي تتولد للشخص من اصابات لا تدخل في عداد الاحوال التي نص عليها عقد التأمين ، بناء عليه حكمت برفض دعواه

٥٤٠

محكمة استئناف تيم

حكم تاريخه ٢٥ مايو سنة ١٩٢٣

عقود مطبوعة . سريان الشروط المدونة بها . اعمال تنفيذها .

القاعدة القانونية

الشروط المطبوعة التي تدونها شركات التأمين في العقود التي تعقدها مع المؤمنين هي شروط واجبة النفاذ على الطرفين ، مثلها مثل الشروط التي تكتب بالخط ، ويجب تطبيقها بحذافيرها بدون أى تعديل اذا كانت مكتوبة بطريقة جلية نيرة لا إيهام فيها . فاذا أوجبت هذه الشروط على المؤمنين القيام بعمل بعض اجراءات عند وقوع الحوادث المؤمن بسببها وأهل المؤمن عملها كان مسئولاً وسقطت حقوقه المترتبة على اهماله عمل الاجراءات المفروضة عليه

٥٤١

محكمة قارم يلجيك

حكم تاريخه ١١ يونيه سنة ١٩٢٣

مدع بحق مدنى . جريمة : ضرر . علاقة الضرر بالجريمة . اثبات

القاعدة القانونية

يجب ان يكون الضرر الذى يشكو منه

المدعى بالحق المدني نتيجة الجريمة التي يحاكم من أجلها المتهم وان تكون نتيجة متفرعة مباشرة وحتماً من الفعل الجنائي المنسوب صدوره الى المتهم ، وعلى المدعى بالحق المدني اثبات علاقة الجريمة بالضرر علاقة المألوف بالعلة

٥٤٢

محكمة هاسلت ييلجيكا

حكم تاريخه ٣١ يولييه سنة ١٩٢٢

التنازل عن الدعوى . مدعى . حقه في التنازل .

القاعدة القانونية

لا يجوز للمدعى عليه ان يمانع استبداداً المدعى من التنازل عن دعواه حتى ولو صدر التنازل من المدعى والدعوى على وشك صدور حكم فيها

٥٤٣

محكمة انقرس ييلجيكا

حكم تاريخه ٦ يولييه سنة ١٩٢٠

مريض . تصرفات . تقسيس . بطلان . صحة . احوال

القاعدة القانونية

تصرفات المريض في مرض موته لتقسيس كان يعود في اثناء مرضه تقع باطلا . اللهم الا اذا ثبت ان نية المريض في التبرع له كانت مبنية على مكافأة التقسيس على عناية خص بها المريض وخففت عنه بعض الآمه .

٥٤٤

محكمة جاند ييلجيكا

حكم تاريخه ١٦ مايو سنة ١٩٢٣

اصابة ولد . موته . ضرر . تعويض . من له طلب التعويض . الابوين . الاخوة . ضرر أدبي .

القاعدة القانونية

أصيب ولد عمره دون الرابعة عشرة بمحاذة فأت ، ولم يكن ذا قدرة على التكسب فلا يومية الحق في مطالبة التسبب في موته بتعويض يقدر بمصاريف حضانه الولد وتربيته وتعليمه من تاريخ ولادته الى تاريخ موته . اما اخوة الولد واخواته فليس لهم الحق في المطالبة بالتعويضات نظير الضرر الادبي الذي اصابهم بسبب موت اخيهم الصغير

٥٤٥

محكمة ليج ييلجيكا

حكم تاريخه ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢

مدعى مدنى . دخوله لأول مرة أمام الاستئناف . تدب خير لا بداء رأي في الشهود .

القاعدة القانونية

١ - المدعى المدني الذي لم يدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة قبل قفل باب المرافعة لا يحق له ان يدخل مدعياً بحق مدنى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف
٢ - لا يحق للقاضي المطلوب منه الفصل في تهمة ان يتدب خيراً لتقدير عقلية الشهود

الذين سمعوا في التحقيق وتبع سيرهم وسلوكهم
والتحق من صدقهم او كذبهم

٥٤٦

محكمة بروكسل التجارية

« Bruxelles » بلجيكا

حكم تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١

تأمين . صنف العملة الواجب دفع قيمة
التأمين بها . محل الوفاء .

القاعدة القانونية

إذا نص في عقد تأمين على الحياة على أن
تدفع الاقساط في مركز الشركة وعلى أن تدفع
قيمة التأمين عند استحقاقه في مركز الشركة .
أيضاً كان المفهوم في نية المتعاقدين ان يكون
الدفع بعملة البلد الموجود فيها مركز الشركة
فاذا عقد اجنبي (وهو هنا شخص بلجيكي) مع
شركة سويسرية مركزها في جنيف (سويسرا)
عقد تأمين ذكر فيه ان دفع الاقساط ودفع
التأمين يكون في مركز الشركة وجب عند استحقاق

قيمة التأمين ان تدفعه الشركة بعملة بلدها أي
بالعملة السويسرية ، ولا يجوز لها ان تنتهز فرصة
انحطاط قيمة العملة البلجيكية لتعرض دفع قيمة
التأمين بالعملة البلجيكية . حتى ولو ثبت ان
الشركة قبلت اقتضاء بعض اقساطها بالعملة
البلجيكية .

٥٤٧

محكمة هوى بلجيكا

حكم تاريخه ١٧ مايو سنة ١٩٢٢

محل مختار . تعيينه . اختصاص المحكمة .
ما يترتب على تعيين محل المختار .

القاعدة القانونية

الشرط الذي يدون في صلب عقد وينص
فيه على اختيار مكتب أحد المأذونين أو المحامين
محلاً مختاراً للدفع يجعل المحكمة الواقع في
دائرتها محل المختار مختصة بالحكم لأن الشرط
قد عين وخصص محل الوفاء ، ولكن هذا
الشرط لا يفيد توكيل المأذون أو المحامي بالقبض

الكتاب القانوني في بيع

التعليقات على الاحكام

حكم محكمة المحمد الكبرى الجزئية الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢٣

بمحين من ابحاث المرافعات في التنفيذ العقاري

المزاد ودفع من ذلك الخمس واعفته المحكمة

من الكفالة م ٥٧٥ L'adjudicataire reconnu
solvable peut être sa propre caution.

وبعد ان قام مقرر الزيادة بجميع الاجراءات
اللازمة للبيع الثاني من نشر وعلان وتعليق الخ
حضر وكيل الراسى عليه المزاد الاول بجلسة
البيع الثانية وطعن بعدم جواز نظر الزيادة
المذكورة لان المزايد شريك والزيادة هنا
لا تجوز الا من احد ارباب الديون المسجلة
أو الدائن الذى بيده سند واجب التنفيذ لان
هذا البيع بيع اختيارى .

ومحكمة المحلة للاسف عشت مع هذا الرأى
واصدرت بالجلسة الحكم الآتى :-

« حيث ان مقرر الزيادة هو احد الشركاء
فى المنزل الراسى فيه المزاد

« وحيث ان بيع العقار لعدم امكان قسمته
تتبع فيه القواعد المقررة لبيع العقار اختياراً
« م ٦٢٦ »

« وحيث ان للمادة ٦٢٧ مرافعات تنص
على انه فى هذه الحالة لا يجوز قبول زيادة
العشر الا من ارباب الديون المسجلة أو الدائن
بسند واجب التنفيذ

(١) اختصاص القاضى الجزئى بنظر دعاوى
بطلان زيادة العشر واجراءاتها ؟

(ب) فيمن له الحق بتقرير الزيادة المذكورة
فى حالة بيع العقار لعدم امكان القسمة عيناً
الموضوع — عقار مشترك ، رفع احد

الشركاء فيه دعوى بطلب القسمة التضائية
Action en partage en justice لان بينهم

قاصر أم ٤٥٢ مدني اهلى (١) ومحكمة المحلة الجزئية
عينت خيراً التقدير وتقويم الحصص فوجد ان

العقار غير قابل للقسمة وقد رقيمت بمبلغ ٣٥٧٩
جنيهاً . فاستمر بعد ذلك طالب القسمة فى طلب

واجراءات البيع طبقاً لنص المادة ٤٥٨ مدني
حيث جاء « اذا لم تمكن القسمة عيناً تباع الاموال

على حسب الاوجه المبينة بقانون المرافعات »
وفى مادة ٦٢٦ مرافعات « يكون البيع بناء

على طلب مريد القسمة » وبعد تحديد يوم البيع
رسم المزاد فى الجلسة على الطالب بمبلغ ٩٠٠ جنيه .

قرر احد الشركاء الآخرين فى الميعاد
المحدد بالمادة ٥٨٧ مرافعات (عشرة ايام من

يوم البيع) بزيادة العشر على الثمن الراسى به

(١) لا يجبر مالك على الاستمرار فى حالة الشروع
١١٥٢ ق فرنسى

الموضوع أي «Question de forme» مسائل شكلية .

واذن يتعين ان ننظر هل كان موضوع دعوى البطلان هنا احد هذه المسائل الشكلية ؟ اللهم كلا ! ان موضوع الدعوى هو ، هل يجوز للشريك في حالة بيع العقار لعدم امكان القسمة عينا ان يقرر بالزيادة عشر الثمن ام لا ؟ هذه نقطة قانونية محضة وقيمة النزاع تزيد على ١٥٠ جنيا فيكون حتما الاختصاص بالنظر من متعلقات المحكمة الابتدائية

وبناء عليه تكون محكمة المحلة لم تراع القانون في هذه النقطة وحكت فيما هو خارج عن اختصاصها ، ويكون حكمها في غير محله

ثانياً — فيمن له الحق بزيادة العشر في

حالة بيع العقار لعدم امكان القسمة ؟

La surenchère du dixième en matière de vente d'immeuble qui ne peut être partagé.

لقد طبقت محكمة المحلة القانون على ظاهره

ايضا في هذه النقطة دون ان تنظر لترتيب المواد أو تفسير المبراح أو احكام المحاكم .

واننا بمناقشة الحكم الذي اتينا على حيثياته

آتينا نجد انه اعتمد على المادة ٦٢٦ في انها صريحة بأنه « اذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة كبيع

العقار اختيارا » ثم اردفها مباشرة بالمادة ٦٢٧

وقال ان هذه تمنع زيادة العشر في البيع الاختياري الا من ارباب الديون المسجلة أو

« وحيث ان الشريك ليس احد هؤلاء فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بعدم قبول الزيادة الحاصلة من والزمته بالمصاريف ومائتين قرش اتعاب محاماه » نحن في تعليقنا على هذا الحكم نجد انه اخطأ في تقطين : —

اولا : دعوى بطلان زيادة العشر الحاصلة هنا ليست من اختصاص القاضي الجزئي .

لقد نصت المادة ٦٠٣ مرافعات على ان « تقدم دعاوى بطلان الزيادة الثانية واجراءاتها الى المحكمة الابتدائية او الجزئية حسب الاحوال لغاية النشر عن البيع الثاني »

والذي يستنتج من هذه المادة امرين :

١ — دعاوى بطلان فيما يختص بالزيادة الثانية واجراءاتها قبل النشر عن البيع ، وهذه اما ان تكون قيمتها اقل من ١٥٠ جنيا أو اكثر فان كان الاول فالنظر في الدعوى يكون للمحكمة الجزئية ، وان كان الثاني يكون للمحكمة الابتدائية

٢ — دعاوى بطلان خاصة بالاجراءات ابتداء من النشر كما لو كان عمل في صحيفتين ام لا والاعلان واللصق الخ ، فهذه الدعاوى كلها من اختصاص قاضي البيوع الذي هو القاضي الجزئي بالمحكمة الجزئية ، وهو انما اعطى حق النظر فيها منفردا لانها كلها مسائل تتعلق بأمور ادارية محضة ولا تتعرض للقانون أو

الدائن بسند واجب التنفيذ ، وعليه تكون هذه الزيادة في البيع لعدم امكان القسمة باطلة . ونحن نلاحظ على ذلك ما يأتي :

(١) ترتيب المواد لا يسمح بالاحالة من المادة ٦٢٦ الى المادة ٦٢٧ التي منعت زيادة العشر في حالة البيع الاختياري . وذلك لأن المواد الخاصة باجراءات البيع الاختياري جاءت في مادة ٦٢٠ مرافعات . فمادة ٦٢٦ تحيل عليها وهذه المادة (٦٢٠) قررت ان البيع الاختياري يحصل بالاوجه المعتادة أى على التعميم وتلك الاوجه هي التي سبق ذكرها في البيع الجبري وتشمل الحق بزيادة العشر لكل انسان م ٥٧٨ واما مادة ٦٢٧ فقد جاءت بعد ذلك على سبيل الاستثناء من القاعدة العامة ، ولو كان الشارع اراد ان يستثنى البيع لعدم امكان القسمة لكان نص عليه ايضا كما نص على الاول وحيث ان تكون القاعدة هي اباحة الزيادة لكل انسان والاستثناء هو القصر على فئة مخصوصة والقاعدة الشرعية (كما قال حكم محكمة كفر الزيات رئاسة مصطفى بك النحاس ٢١ فبراير سنة ١٩١٦ ج سنة ١٦ ص ١٥١) هو ان « الاستثناء يقيد بنصه ولا يتوسع فيه »

(٢) من وجهة التفسير — ان الادعاء بأن البيع لعدم امكان القسمة بيع اختياري فيه شيء من مخالفة الحقيقة لأن ما جاء بمادة ٦٢٦ مرافعات من انه « تتبع في هذا البيع القواعد المقررة لبيع العقار اختيارا » لا يستفاد منه ان هذا البيع اختياري انما

للمقصود هو اتباع الاجراءات التي ذكرت في طريقة البيع الاختياري كابداع قائمة شروط وروابط البيع مقدما بقلم كاتب المحكمة وجواز تعيين الثمن الاساسي للزيادة واعلان قائمة الشروط لارباب الديون المسجلة وعمل النشر والاعلان الخ . ولذا جاء بالنص الفرنسي لهذه المادة *procédé à la vente* حقيقة هذا البيع هو انه بيع جبري لانه متى طلبه احد الشركاء لا يمكن الرجوع فيه وعلى ذلك تكون زيادة العشر فيه جائزة لان هذا حق من الحقوق ولم يوجد ما يلغيه .

رأى البعض ان هذا ليس هو البيع الجبري المعروف بنزع الملكية ونحن نرد على ذلك بأنه ايضا ليس البيع الاختياري الذي يمكن الرجوع فيه وانه ايضا محتم ان يباع العقار اذا لم تمكن قسمة لأنه لا يجبر احد على الشيوع كما سبق اسلفنا فهو بيع جبري على الشركاء .

اقوال الشراح والقضاء ومنشور

لجنة المراقبة القضائية .

ومن يؤيد هذا الرأي من الشراح ومن اخذنا عنهم الدكتور ابوهيف بك في مؤلفه التنفيذ والتحقق ص ٦٤٨ بند ١١٠١ تحت قوله الرأي الغالب « ورأى اغلب المحاكم ان هذا البيع تجوز فيه زيادة العشر من كل انسان يستطيعها لانه بيع جبري لا يمكن الشركاء منعه اذا طلبه احدهم وان القانون انما اوجب فيه

— استئناف مختلط Table Décennale
 — مجموعة العشر سنوات الاولى نمرة ٤٧٥٦
 — « » « » الثانية « ٤٥٠٦ »
 — ومن الاستئناف الاهلى ٣ يناير سنة ١٩٠١ مج ٢ ص ٢٣٩ وهذا بخصوص الشريك في العقار فله « اذا بيع العقار لعدم امكان قسمته عينا جاز لكل من الشركاء ان يطلب اعادة البيع بزيادة العشر فيه » — وايضاً ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٠٩ مج ١٢ ص ٢٣ وهذا الرأي على ما نعتقد موافق لمصلحة الشركاء بل فيه منفعة كبرى لهم لما في اتباعه من زيادة وارتفاع قيمة العقار فتزداد بذلك انصباؤهم، ويجب على القضاء العمل به خصوصاً في حالة وجود القصر وعديمي الاهلية بين الشركاء فإنه يتعين على المحاكم ان تجيز الزيادة من كل انسان كان في مثل هذه البيوع حتى تتحقق العدالة لمن لم يبلغ الرشد ولا يفتاله شريك آخر بأن يشتري العقار عند رسو اول مزاد بثمن بخس وهذا لا اشك انه موافق لروح التشريع وللنظام العام،

مختار الشريف
 المحامى

اتباع اجراءات البيوع الاختيارية لا قواعدها فلا تنطبق احكام المادة ٦٢٧ مرافعات التي تقصر زيادة العشر على طائفة من الدائنين « وايضاً الاستاذين قحه بك وعبد الفتاح السيد بك في كتابهما الاخير عن اجراءات التنفيذ.

وكذلك الاستاذ كامل مرسى بك في كتابه العقود الصغيرة في باب الشركات.

منشور لجنة المراقبة القضائية . بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ مج ١٢ ص ٢٩٤ ومجموعة للنشورات باللغة الفرنسية وملخصة.

La règle speciale de l'article 627 C.C.P d'après laquelle la surenchère n'est ouverte qu'au profit des créanciers inscrits ou de créanciers porteurs d'un titre exécutoire, ne doit s'appliquer qu'à la vente volontaire dont traite l'art 620 et non à la vente par licitation visée à l'art 626 C.C.P.

وقد ايدت لجنة المراقبة رأيها هذا بمحكين صادرين من محكمة الاستئناف المختلطة وهما.

23 Nov. 1893 B.L.j. VI. P 36
 29 Octob. 1910 B.L.j. XII. No. 12

وهناك احكام اخرى من الاستئناف الاهلى والمختلط هي.

مخطرات افطار

النيابة في الغرب نصير للحق، ظهير للعدل.
حتى لقد تستأنف الحكم اذا لاح لها ان العقوبة
شديدة - اما عندنا فهي خصم كسائر الخصوم
لا يعنى الا بمصلحة نفسه

* *

هل يصح عدلا عد الزوجة شريكة في
السرقه بطريق الاخفاء؟ اذا جاز ذلك فقد
اصبحت المسكينه مضطرة الى أحد امرين، أما
ان تهجر منزل الزوجية، واما ان تسارع الى
تبليغ النيابة في حق شريكها في الحياة. فهل
في هذا كله مصلحة للناس؟

* *

من مبادئ التشريع ان كل ابن اثنى عالم
بالتقانون، والواقع ان اغلب النصوص قد يصدق
عليها قول النحاة « المسألة فيها قولان » بل ان
هناك مسائل اختلفت فيها الآراء وتعددت
حتى جاوزت العشرين.

* *

في استطاعة الصغير ان يحول المال المتقول
الى عقار بأن يذق مسمارا في جدار، كما ان
الرياح تأتي احيانا بنقيض ذلك، لانها اذا
اشتدت اوقعت الثمار من فوق الاشجار
فتصبح منقولا بعد ان كانت عقارا

* *

كان الطبيب الواحد في الزمن الغابر

يعالج الامراض كلها والادواء جميعها، ولكننا
بحمد الله اصبحتنا الآن نرى التخصص في
فروع الطب، فهل لنا ان نشاهد التخصص
كذلك في المحاماة، بأن ينقسم فريق للمدني
ولآخر للجنائي وثالث للتجاري وطائفة لتحضير
القضايا وأخرى للمرافعة وثالثة للعقود
والوثائق؟

* *

ان الاصطلاحات الشرعية والعبارات
الفقهية كلها جواهر جديرة بالاعجاب غير انها
مبعثرة في بطون المتون والشروح والحواشي
ونحو ذلك مما سرى عليه السلف في التأليف

* *

قد يجمع ربان السفينة في يده السلطات
الثلاث بان يصدر الاوامر تبعا لمقتضى الحال
ثم يقضى على من يخالفها ثم يقوم بتنفيذ احكامه

* *

جلس زيد في احدى القهوات وطلب
فنجان قهوة وشيئة ثم رغب في ورق كتابة
خطاب فقدمه له الغلام

ألت تری فی علاقه زيد بصاحب القهوة
ان هناك ييما محله فنجان القهوة واجارة
موضوعها الشيئة وهبة تناولت الورق؟

محمد قنم

لزعات

من أخص الصفات التي يجب ان يتحلى بها القاضى اليقظة .
يجب ان يكون القاضى كله أذاناً تسمع . لا تقوته ملاحظة ،
ولا عبارة ، ولا جملة ، ولا كلمة من كلام المتقاضين . اذا استوعب
دعوى المدعى ودفاع المدعى عليه سهل عليه تمييز الحق من الباطل
والحكم فى القضية حكماً صحيحاً

قالوا ان القضاة ثلاثة : قاض ينام ولا يبي ، وقاض يتكلم
ولا ينصت ، وقاض ينصت ويبي . ومن أبدع البداهة التى قيلت فى
فى هذا الصدد ما رواه مسيو بوانكاريه كبير وزراء فرنسا قال :

On connaît la fameuse boutade du premier président
de Harlay. Un avocat plaidait, un jour, un peu longuement,
devant le parlement de Paris. Un tiers des conseillers
dormait, un second tiers causait, le dernier tiers écoutait.
"Si Messieurs qui parlent, dit de Harlay, faisaient comme
Messieurs qui dorment, Messieurs qui écoutent pourraient
entendre."



ومعناه ان محامياً كان يترافع أمام محكمة باريس وكانت
مرافعته قد طالت فنام ثلث أعضاء المحكمة فى الجلسة ، وأخذ
الثلث الثانى فى « الرغى » والحديث ، وبقي الثلث الثالث ينصت
ويستمع ، فالتفت رئيس الجلسة وقال « لو أن حضرات القضاة
الذين يتكلمون ، يقتدون بحضرات القضاة الذين ينامون ، فان القضاة
الذين يستمعون يعون ويفهمون . »

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة
صحيفة		
٦١٧	قرار لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة نيابة اعضاء مجلس النواب	
نمرة الحكم	الاحكام	صحيفة
٤٧١	محكمة النقض والابرار	٦٣٩
٤٧٢	» » »	٦٣٩
٤٧٣	» » »	٦٣٩
٤٧٤	» » »	٦٤٠
٤٧٥	» » »	٦٤٠
٤٧٦	» » »	٦٤٠
٤٧٧	» » »	٦٤٠
٤٧٨	» » »	٦٤١
٤٧٩	» » »	٦٤١
٤٨٠	» » »	٦٤١
٤٨١	المجلس الحسبي العالي	٦٤٢
٤٨٢	» » »	٦٤٢
٤٨٣	» » »	٦٤٣
٤٨٤	» » »	٦٤٣
٤٨٥	» » »	٦٤٣

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٤٨٦	٦٤٣	المجلس الحسبي المال
٤٨٧	٦٤٣	حجر . وقف . تصرف . مطابق للعقل والشرع
٤٨٨	٦٤٤	حجر . شلل . ضعف ارادة . سهولة التأثير
٤٨٩	٦٤٤	وصى . قيم . تقدير المكافاة . منفعة . ضرر
٤٩٠	٦٤٤	وصى خصومة . مجلس حسبي . محكمة شرعية . اختصاص
٤٩١	٦٤٦	أحكام تهديدية . مفعولها . غرامات
٤٩٢	٦٤٦	استئناف . قيده في بحر ٨ أيام . بطلان . نوع البطلان
٤٩٣	٦٤٧	وقف . اجارة . مدة التأجير . استدانة . تعبير
٤٩٤	٦٤٧	العين الموقوفة . اذن القاضي الشرعي
٤٩٥	٦٤٧	حجز . ضرر . تعويض
٤٩٦	٦٤٧	تفسير العقود . رهن . بيع . الفوارق
٤٩٧	٦٤٩	استئناف . ميعاده . اعلان الحكم . بالنسبة الى المعلن
٤٩٨	٦٤٩	جنحة . محكمة جنايات . اجراءات . معارضة
٤٩٩	٦٥١	انتخابات . جرائم انتخابية . نشر . وسيلة . امم الطابع والناشر . ترويج الانتخاب . قصد جنائي . القدح . الطعن
٥٠٠	٦٥٦	استئناف . دعوى استحقاق . ميعاد . نزاع ملكية
٥٠١	٦٥٨	جنسية . مصرية . تركية . انجلازية . زوجة . تتبعها الجنسية زوجها . تنظم . الطعن في الأمر الصادر في التظلم
	٦٥٩	استئناف . ميعاده . حكم صادر بالبيع . الفصل في مسائل أخرى
	٦٦١	محكمة استئناف الاسبوط

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٠٢	٦٦٢	انتخابات . قرارات . استئناف . السلطة التي تستأنف أمامها . حالات
٥٠٣	٦٦٦	استئناف . من له صفة في رفعه . مشتري . حكم في دعوى تزوير
٥٠٤	٦٦٨	مسئولية . صاحب العمل . العامل . تقصير . اهمال . اثبات . قرار حفظ . قوته
٥٠٥	٦٧٣	تزوير . طعن بالتزوير . أوراق مقدمة من الطاعن ولكنها من صنع خصمه . جواز الطعن . تغيير الحقيقة في إيصال . تزوير معنى اجارة . بناء دور جديد . حق المالك . حق المستأجر
٥٠٦	٦٧٥	اجارة . عقد رسمي . صيغة تنفيذية . جواز التنفيذ به . بالنسبة للاقساط المستحقة لا بالنسبة للتعويضات
٥٠٨	٦٧٧	حجز . المحكمة المختصة برفعه . حجز باطل . قاضي الأمور المستعجلة . محكمة كلية وقف . استحقاق . اقساط الايجار
٥٠٩	٦٧٩	وقف . تعدد الواقف . اتحاد الجهة . جواز خايط غلاتها
٥١٠	٦٧٩	وقف . ناظر . ضم ثمة . معلوم الناظر . معلوم الثقة
٥١١	٦٨٠	وقف . رهن . افتكاك العين . بيع
٥١٢	٦٨١	وقف . الجهاز لا يدخل في شرط صرف الطعام والكسوة والسكنى
٥١٣	٦٨٢	وقف . المتعارف في التخاطب . تفسير كلمة « مادام » . الخلو من الزواج . سقوط الاستحقاق بالزواج . لا عود بعود الخلو
٥١٤	٦٨٣	محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية
		» » » »
		محكمة اللبان الجزئية
		» » »
		محكمة السيد زينب الجزئية
		محكمة الازبكية الجزئية
		محكمة عابدين الجزئية
		فتوى شرعية
		» »
		» »
		» »
		» »
		المحكمة العليا الشرعية

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥١٥	٦٨٤	المحكمة العليا الشرعية طعن ممن يتعدى اليه الحكم . مدة التقدمة . ١٥ سنة
٥١٦	٦٨٦	محكمة مصر الابتدائية الشرعية نبش القبور . اخراج جثة من قبر . عدم جواز
٥١٧	٦٩٠	محكمة الاستئناف المختلطة اختصاص . محل الوفاء . حكم اجنبي . تنفيذه في مصر . شروط . مسئولية المدين . فوائد . تعويض اعلان . محل اقامة غير معروف . تحريات . اعلان للنيابة
٥١٨	٦٩٢	» » »
٥١٩	٦٩٢	» » »
٥٢٠	٦٩٣	» » »
٥٢١	٦٩٣	» » »
٥٢٢	٦٩٣	» » »
٥٢٣	٦٩٤	» » »
٥٢٤	٦٩٤	» » »
٥٢٥	٦٩٥	» » »

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٢٦	٦٩٦	محكمة الاستئناف المختلطة وصى . صغير . تصرفات الأوصياء . ابراء ذمة مدين . تنازل عن حقوق القاصر . بطلان حجز . زراعة . ضرر . مسئولية الحاجز . مسئولية المالك . خطأ مشترك
٥٢٧	٦٩٧	« » » شرط جزائي . ضرر تعويض
٥٢٨	٦٩٧	محكمة قضا و ابرام باريس وديعة . هلاكها . ضمان . قوة القاهرة . تأمين
٥٢٩	٦٩٨	« » » » قاضي تحقيق . اختصاص . دعوى مدنية .
٥٣٠	٦٩٨	« » » » تقابات . حق الخصومة . مطالبة بتعويض
٥٣١	٦٩٨	« » » » تقدير الدعوى . سلطة القاضي
٥٣٢	٦٩٨	محكمة استئناف باريس اجارة . حريق . مسئولية المستأجر . احوال اثبات
٥٣٣	٦٩٩	« » » » قتال السويس . رسم المرور . عملة مصرية . أوراق بنك فرنسا
٥٣٤	٧٠٠	« » » » قرض لتاجر . دين مدني . اثبات
٥٣٥	٧٠٠	« » » » اجارة . خلل الآلة . الصاعدة . مسئولية المالك ضمان بائعها . ضمان المقاول
٥٣٦	٧٠١	محكمة السين ياريس عروسان . خطبة . هدايا . ما يرد منها . خانم الخطبة . ضمان الخاطب والخطوبة . رسائل متبادلة . ملكية
٥٣٧	٧٠١	محكمة جنح باريس الحامي . توكيل . اثبات . الوكالة . محاكم الجنح
٥٣٨	٧٠١	محكمة قضا و ابرام بلجيكا تقضى . حكايات . صدورهما في يوم واحد . طلب تقضى
٥٣٩	٧٠٢	محكمة انجير تفسير العقود . وجود شك . مصلحة المتعهد . شركة تأمين
٥٤٠	٧٠٢	محكمة استئناف تيم عقود مطبوعة . سريان الشروط المدونة بها . اهمال تنفيذها

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٤١	٧٠٢	محكمة فارن بيلجيكا مدعى مدنى . جريمة . ضرر . علاقة الضرر بالجريمة . اثبات
٥٤٢	٧٠٣	» هاسلت » التنازل عن الدعوى . مدعى . حقه فى التنازل
٥٤٣	٧٠٣	» انقرس » مريض . تصرفاته . لقيس . بطلان . صحة . احوال
٥٤٤	٧٠٣	» جاند » اصابة ولد . موته . ضرر . تعويض . من له طلب التعويض . الأبوين . الأخوة . ضرر أدبى
٥٤٥	٧٠٣	» ليج » مدعى مدنى . دخوله لأول مرة أمام الاستئناف . تدب خبير لأبداء رأيه فى الشهود
٥٤٦	٧٠٤	» بروكل التجارية » تأمين . صنف العملة الواجب دفع قيمة التأمين بها . محل الوفاء
٥٤٧	٧٠٤	» هوى بيلجيكا » محل مختار . تعيينه . اختصاص المحكمة . ما يترتب على تعيين المحل المختار
صحيفة		فهرست الابحاث القانونية
٧٠٥	التعليقات على الاحكام (بحث لحضرة الاستاذ مختار افدى الشريف المحامى)	
٧٠٩	خطرات افكار لحضرة صاحب العزة الاستاذ الجليل احمد بك قمحه	
٧١٠	لذعات	
رئيس التحرير: عزيز فنانكى		

المحكمة

مجلد قضائيه

نصفه ثانیه المایه اوله

"Je ne craindrais pas beaucoup les mauvaises lois, si elles étaient appliquées par de bons juges. La loi est inflexible, dit-on; je ne le crois pas. Il n'y a point de texte qui ne se laisse solliciter. La loi est morte. Le magistrat est vivant. C'est un grand avantage qu'il a sur elle . ."

Bergeret.

السنه الرابعه

العدد الثامن

عدد مايو سنة ١٩٢٤

الادارة بميدان سوارس نمرة ٣

بشارع علوي نمرة ٥
تليفون نمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٠
والطبعة ٣٠

ياله

صدرنا هذا العدد بالمحاضرة النفيسة التي ألقاها جناب مسيو بيولا كازيللى مستشار رئاسة مجلس الوزراء الملكى فى « ادارة قضايا الحكومة . ماضىها ونظامها ومستقبلها » عربها حضرة الفاضل الاستاذ يوسف بك قسيس النائب بقسم قضايا الداخلية والحقانية . وفى أثرها نشرنا :

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٧	» » » المجلس الحسى العالى
٩	» » » محكمة الاستئناف الاهلية
١٠	» » » المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٦	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية
٥	أحكام صادرة من المحاكم الشرعية
٨	» » » محكمة الاستئناف المختلطة
١٢	حكما صادراً » المحاكم الاجنبية منها عدد ٦ أحكام صادرة من المحاكم
	الفرنساوية و ٦ من المحاكم البلجيكية
٦٧	فتكون المجلة ٦٧ حكماً وفتوى

ثم أردفناها برسالة قيمة لحضرة الاستاذ عبد الفتاح بك السيد فى « جريمة اهل أمر العائلة » وختمنا هذا العدد بكلمة للقاضى رانسون فيها عظة وعبرة ما

رئيس تحرير المجلة
عزير فانكى

السنة الرابعة

المحاضرة

العدد الثامن

عدد مايو

إدارة قضايا الحكومة

ماضيها ونظامها ومستقبلها

محاضرة ألقاها جناب السيويولا كازالى

المستشار الملكى لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس لجنة قضايا الحكومة (١)

مترجمة بقلم

حضرة الاستاذ يوسف بك قيس النائب بقسم قضايا الداخلية

أيها السادة :

علم أحد اصدقائى بموضوع محاضرتى هذه
فسألنى قائلاً : أيترافع قلم القضايا عن قلم القضايا.
أو كما جاء فى الأمثال الرومانية « يدافع شيشرون
عن أهل بيته !!! » (٢)

وفى الواقع ان هذه الملاحظة فيها شيء من

(١) أُلقيت هذه المحاضرة بالجمعية الملكية للاقتصاد
السياسى والاحصاء والتشريع فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٤

(٢) Cicero pro domo sua

الحق لائى سأتكلم حتماً عن الخدمات التى أدتها
أقلام القضايا وتؤديها الآن لمصلحة الحكومة .
ولكن الغرض الاساسى الذى أتوخاه من هذه
المحاضرة انما هو سد تقص بدا لى فى مباحث
القانون الادارى المصرى . ذلك لائى لم أجد
حتى هذه اللحظة بحثاً أو على الأقل تقريراً
رسمياً عن نظام أقلام قضايا الحكومة . ويلوح
لئ ان هناك فائدة ان لم أقل ضرورة فى الفترة
السياسية الحاضرة من احاطة الراى العام علماً

ثانياً - الميسو ادوارد كابر «Edward Kelber»

المحامى والعضو فى الحزب الايطالى المستقل
عن دالماسيا

ثالثاً - الميسو انطوان مارى پيتري

«Antoine-Marie Pietri» القاضى فى قنصلية

فرنسا سابقاً والمندوب الفرنسى فى اللجنة الدولية

التي تشكلت سنة ١٨٦٩ لتأسيس المحاكم المختلطة

وقد كان للميسو پيتري المذكور وللميسو كازمير

ارا اليد الطولى فى تنظيم ادارة قضايا الحكومة

رابعاً - الميسو هونوريه اوغست بونيه

«Honoré Auguste Pougnet» الاقوكا والعمومى

أمام محكمة النقض والابرام ياريس الذى

انسحب بعد زمن قليل

وقد عين هؤلاء الأربعة بصفة مؤقتة فى

سنة ١٨٧٥ ، وفى يناير سنة ١٨٧٦ أى فى

الفترة التي انقضت بين حفلة افتتاح المحاكم

المختلطة وبين انعقاد جلساتها الأولى صدر

دكريتو خديوى تاريخه ٢٧ من الشهر المذكور

قضى بتأييد تعيين هؤلاء المستشارين وبتحديد

اختصاصات اللجنة

ودياجة هذا الدكريتو لا تخلو من الفائدة

التاريخية، وقد تنوه فيها بالقضايا التي كانت معلقة

بين الحكومة والاجانب وهي التي كلفت اللجنة

بفحصها

على ان السبب الخاص الذى دعا الى

بنظام هذه المصلحة . أو بعبارة أخرى رأيت من

الواجب ارشاد القابضين على أزمة الأمور الى

كيفية تسيير هذا الفرع الذى يمكن اعتباره أداة

مهمة فى دولاب الحكومة . وعلى كل حال فأتى

استميجكم عذراً عن شدة تعلقى بهذه المصلحة

العريقة التي أراني مخلصاً لها كل الاخلاص

أولاً - نشأة ادارة قضايا الحكومة

كانت سنة ١٨٧٥ وكانت حكومة الخديو

اسماعيل فى ذلك العهد قد تمكنت بعد جهاد

ثمانى سنوات من التغلب على المعارضة وعلى

العقبات السياسية التي كانت تضعها فى طريقها

الدول صاحبة الامتيازات

وفى ٢٨ يونيو من تلك السنة احتفل

سمو الخديو بافتتاح المحاكم المختلطة فى سراى

رأس التين الفخمة بالاسكندرية وبذلك وضع

أسساً من أسس مدينة مصر الحديثة التي

سجلها التاريخ

وما كاد صدى هذا الاحتفال يغيب عن

الأذهان حتى أستدعت الحكومة الخديوية الى

مصر أربعة من المشرعين الاجانب لوضع أساس

نظام آخر هو نظام لجنة مستشارى الحكومة

بقصد تكميل نظام المحاكم المختلطة وأتى أرغب

فى تسجيل أسماء المؤسسين لادارة قضايا

الحكومة وهم :-

أولاً - الميسو كازمير أرا «Casimir Ara»

أحد النواب سابقاً ووكيل وزارة فى ايطاليا .

انشاء تلك الهيئة الجديدة كان أبعد مدى
وشاملاً للمستقبل والماضى معاً

هذا السبب يرجع الى تطبيق المادة
العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لأنها
قضت بأن الحكومة ومصلحتها ودوائرها
الحديو وأفراد عائلته يكونون خاضعين لقضاء هذه
المحاكم في المنازعات مع الأجانب

والحق يقال ان المحاكم المختلطة ولو أنها
تأسست على نظام مأخوذ جوهره من القانون
الفرنسي إلا أنها اضطرت ان تحيد عن هذا
القانون فيما يتعلق بالمنازعات بين الحكومة
المصرية والأجانب ، وقد استعيض عن النظام
الفرنسي الذي يقضى بإيجاد محاكم إدارية بالنظام
الإيطالى الذى يقضى بطرح مثل هذه المنازعات
أمام المحاكم العادية ، وقد تحددت هذه الطريقة
في المادة « ١١ » من لائحة الترتيب ، وهذه المادة
مستمدة من القانون الإيطالى الصادر في
٢٠ مارس سنة ١٨٦٥ ، وبذلك أصبحت هذه
المحاكم المشكلة من قضاة أغلبهم أجانب ترشحهم
الدول صاحبة الامتيازات مختصة بالفصل في
القضايا القائمة بين الحكومة المصرية والمصالح
ودوائرها سموا الحديو وأفراد عائلته وبين الأجانب
التابعين للدول المشار إليها ، ولا يصعب علينا
والحالة هذه ان تبين مخاوف الحكومة وقتئذ
من حيث نتيجة تلك المنازعات ، فكان من
الطبع ان تقدر الحكومة أهمية الدفاع عنها

أمام القضاء المختلط وخطورة هذا الدفاع
ويفهم من ثانيا دياجة ذكرى سنة ١٨٧٦
ان الدوائر الرسمية كانت توجس خيفة من الحالة
الجديدة فقد جاء في هذه الديباجة ما يأتى :

« وحيث ان الحكومة أصبحت بمقتضى
« المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة »
« خاضعة للمحاكم الجديدة في معاملاتها القضائية »
« مع الاجانب وانه يتعين ان يكون الدفاع عنها »
« أمام هذه المحاكم قائماً على أساس متين »
« وحيث انه قد انشئت لجنة لهذا الغرض »
« مشكلة من كل من المسيو كازمير ارا والمسيو »
« ادوارد كلبر والمسيو انطوان مارى يترى »
« والمسيو هونوريه أوغست بونيه »

« وحيث انه في ادارة صوالح الحكومة »
« القضائية لا يقل أمر اجتناب القضايا أهمية »
« عن الدفاع فيها اذا لم يمكن اجتنابها »
« وحيث انه والحالة هذه يتعين تكليف »
« مستشارى الحكومة علاوة على الاستشارات »
« بالحضور عن الحكومة أمام المحاكم والدفاع »
« عنها في القضايا الخ »

وإذ قد أصبحت السلطة التنفيذية خاضعة
للسلطة القضائية في الأمور الماسة بحقوق الأفراد
زعماء أَوْ حقاً بسبب عمل من أعمال الإدارة
فصار من الضروري إيجاد هيئة مشابهة للنظام
الإيطالى المعروف باسم *avvocatura erariale*
يمهد إليها في الدفاع عن الحكومة أمام القضاء

وبالنظر الى المستوى العالى الذى وضعت فيه المحاكم المختلطة والى تشكيها الدولى والى الصعاب الناشئة عنه اضطرت الحكومة الى وضع هيئة الدفاع عنها فى مرتبة معادلة والى جعل تشكيها مماثلاً لتشكيل المحاكم التى كلفت هذه الهيئة بالمراقبة أمامها

ويؤخذ فى الواقع من نصوص الدكرى ومن قرار تنفيذه الصادر فى ذات التاريخ من وزير الحقانية «رياض باشا» بمقتضى أمر كريم من سمو الخديو كما يؤخذ من قيمة المرتبات المخصصة لمستشارى الحكومة ان هؤلاء المستشارين جعلوا مماثلين من حيث الدرجات والمرتبات لمستشارى محكمة الاستئناف المختلطة وهم الذين كانوا فى ذاك العهد فى أعلى درجات الوظائف العمومية بعد الوزراء

وقد كان هؤلاء المستشارون الأجانب يوظفون كقضاة المحاكم المختلطة بمقدلدة خمس سنوات وهى المدة المحددة للمحايكم المذكورة وكانوا كالقضاة ايضاً يحضرون الجلسات بالاسطمبولية والطربوش والشارات الرسمية أعنى الوسام والرصيعة^(١)

ولم تقف الحكومة عند هذا الحد فقد جاء فى دياجة الدكرى الصادر فى سنة ١٨٧٦ ما يأتى :-

«وحيث ان مستشارى الحكومة لا يتسنى»

(١) راجع المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من قرار ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦

«لهم القيام بما عهد اليهم من الاعمال بصفة»
« مرضية إلا اذا كان يعطى لهم ملء الاستقلال»
« الشخصى»

« وحيث انه يتعين اذن جعل لجنة»
« المستشارين هيئة مستقلة الخ»

لذلك فصلت اللجنة عن الادارة الحكومية العامة وجعلت هيئة مستقلة تحت ادارة وزير الحقانية^(١) وكانت تخاطب الوزارات ومصالح الحكومة بوساطة هذا الوزير، اما الهيئات القضائية فقد كانت اللجنة تخاطبها مباشرة^(٢)

وكانت اللجنة حائزة لأتم ما يكون من الاستقلال من وجهة أعمالها الداخلية فكان يرأسها أحد المستشارين شهرياً وبالتناوب^(٣) وهذا الرئيس كان يمضى المكاتبات ويراقب توزيع الاعمال وكان له بوجه عام أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتنظيم أعمال الادارة^(٤)، على ان الرئيس لم يكن له حق التقدم على زملائه ولم

(١) وما يجدر ذكره ان الحكومة الخديوية عينت فى ذاك الوقت أحد الاجانب للقيام بمساعدة وزير الحقانية فى الادارة القضائية وهذا المنصب كان على نوع ما ممهداً لمنصب المستشار القضائى الذى تولى بعد الاحتلال وقد استند اذ ذاك الى الميوهيمن الذى كان مديراً عاماً فى وزارة الحقانية بإيطاليا

(٢) راجع المادة ٤ من دكرى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦

(٣) راجع المادة ٣ من دكرى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦

(٤) راجع المادة الأولى من القرار الوزارى

الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦

يمكن له حق ابداء الرأي في قرارات اللجنة الا
في حالة تساوى الاصوات ^(١)

وقد وضع نظام دقيق يكفل لكل مستشار
حرية تصرفه الشخصي مع المحافظة على التضامن
بين الجميع . فكل مستشار كان مقررًا للمسألة
التي كانت تحال عليه ، واذا كانت المسألة من
النوع القضائي أو كان موضوعها احدى القضايا
القديمة التي كانت مرفوعة بواسطة القنصليات
فالمقرر كان يحضر صيغة الرأي المتفق على ابدائه
بعد المداولة مع باقى المستشارين وكان يوقع
عليه مع الرئيس ^(٢)

أما اذا لم تكن المسألة من النوع
القضائي فكان الرأي يحضر بمعرفة المقرر ويوقع
عليه من أعضاء اللجنة جميعاً ^(٣) وفي حالة ما لم
يكن الرأي بالاجماع فقد كان محتماً ذكر رأى
الاقلية فى المحضر مع بيان الاسباب التي ارتكبت
عليها ^(٤)

ولما كان يقتضى الحال متابعة احدى المسائل
أمام اللجان أو المحاكم أو محكمة الاستئناف فكان
المقرر يكلف بها ولكن زملاءه كانوا يقومون
بمساعده في الجلسة في كافة الاحوال التي كان
يرى فيها ضرورة هذه المساعدة بالنسبة لظروف
القضية ، وبعد ان تحصل مداولة خامة في

الامر ^(١) وكان مصرحاً للجنة أن تستعمل في
المكاتبات الرسمية اللغة الفرنسية أو اللغة الايطالية ^(١)
ولم يكن اختصاص أعضاء اللجنة يقف عند
حد المرافعة عن الحكومة أمام المحاكم بل أنهم
كانوا المحامين المستشارين للحكومة كما كانوا
محاميها المترافعين

والمادة الثانية من دكريتو سنة ١٨٧٦
تقضى في هذا الصدد بأن اختصاصات أعضاء
اللجنة كهيئة استشارية هي ابداء اراء مبنية على
الاسباب القانونية المحضة بشأن وثائق الالتزامات
والعقود ومقاولات الاشغال العمومية وغيرها
بما يرتبط بمصالح الدولة المالية ويكون مدعاة
للتقاضى وبوجه عام بشأن أى مسألة أخرى
ترى الحكومة عرضها عليها لاجل درسيها

وبالرغم من ان هذه الاختصاصات كانت
واسعة بهذا المقدار فإن موظفى اللجنة كانوا
قليلين جداً فاللجنة لم يكن لها من المساعدين
سوى نائب او اثنين مكلفين على الاخص
بمتابعة الاجراءات أمام المحاكم ^(٣) وكذلك لم
يكن للجنة من العمال الاداريين والكتابة سوى

(١) المادة ١٠ من القرار

(٢) المادة ٥ من دكريتو ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦

(٣) راجع المادة ٦ من دكريتو ٢٧ يناير سنة

١٨٧٦ التي تقضى ضمناً بأن النواب يمثلون النواب

الاجانب في النيابة المختلطة ، والمادة ١٦ من قرار ٢٧

يناير سنة ١٨٧٦ التي تقضى بأن النواب يلبسون في

الجلسة السقرة السوداء ذات الرقبة المستقيمة والطربوش

(١) المادة ٩ من القرار

(٢) المادة ٦ من القرار

(٣) المادة ٧ من القرار

(٤) المادة ٨ من القرار

سكرتير وسكرتير مساعد وبعض المستخدمين^(١) وكان من المحتم ان النواب أيضاً يكونون من الاجانب الحائزين للشروط القانونية الواجب توفرها في بلادهم للمرافعة أمام المحاكم أو للتوظيف في القضاء^(٢)

واذا شئتم ان تكونوا لكم فكرة محسوسة عن الدائرة الضيقة التي كانت تعمل فيها تلك اللجنة القديمة فما عليكم الا التوجه الى وزارة الحفانية فانكم تجدون على يسار المدخل في حديقة الوزارة بناء صغيراً لا يزال باقياً الى الآن وفيه بعض حجرات قليلة وهذا البناء كان مقر لجنة مستشاري الحكومة من سنة ١٨٧٦ لسنة ١٨٨٠

ثانياً - ادارة قضايا الحكومة في سنة ١٩٢٤
مضى نصف قرن والشجيرة مدت جذوراً عميقة ضخمة، وقد نمت نمواً عظيماً، ونبئت لها فروع متعددة، ولا أظن مصلحة من مصالح الحكومة نمت مثل هذا النمو الهائل وهاكم بعض احصائيات وبعض بيانات:

ان ادارة قضايا الحكومة مكونة اليوم من ثمانية مستشارين ملكيين وخمسة مستشارين ملكيين مساعدين وسبعة نواب أول واحد عشر

نائباً وستة واربعين محامياً واربعين مندوباً والادارة تشمل ايضاً فئة من العمال الكتابيين لا يقل عددهم عن تسعة وستين مستخدماً وميزانية ادارة القضايا كما يتضح من أرقام سنة ٩٢٣-٩٢٤ مقدرة بمبلغ ٩٠٧٩٩ جنيهًا مصريًا

وفي سنة قضائية واحدة هي سنة «١٩٢٢-١٩٢٣» مثلت ادارة القضايا المصالح العمومية أمام المحاكم في ٩٣٦٢ قضية منها ١١٧٩ قضية أمام المحاكم المختلطة و ٨١٨٣ قضية أمام المحاكم الاهلية

أما العمل القانوني الإداري الذي قامت به ادارة القضايا من تحضير العقود أو مراجعتها من حيث الشكل القانوني ومن ابداء الفتاوى للمصالح فلا يقل عن العمل القضائي بل ربما زاد عليه، وليس في وسعي اعطاء احصائيات كاملة واضحة ولكن رغبة في ان يكون لديكم فكرة قريبية عن هذا النوع من العمل أقول ان ارقام القيد في اقسام القضايا السبعة وفي نيابة قضايا الاسكندرية قيد سنوياً مكاتبات لا يقل عددها عن المئة وخمسين ألفاً بين صادرة وواردة، ودفترخانات هذه الاقسام تنشيء سنوياً من عشرة آلاف الى خمسة عشر ألف دوسيه وهذه المجموعات الهائلة من الاوراق ثلثها على الأقل نتيجة العمل القانوني الإداري الذي حدثكم عنه. ومئات الآراء القانونية التي تصدر يوماً من أقسام قضايا الحكومة لا تستدعي

(١) راجع المادة ٢٠ وما يليها من القرار

(٢) راجع المادة ٧ من دكرتو ٢٧ يناير

القسم غالباً في إحدى الوزارات وأقسام القضايا الحالية هي :-	كلها طبعاً علماً وبجناً كبيرين ولكنها تشرف من الوجهة القانونية على الاعمال التي تقوم بها كافة فروع الحكومة كبيرها وصغيرها من رئاسة مجلس الوزراء الى أصغر فرع ادارى في أصغر قرية من قرى القطر
١ - قسم قضايا وزارات المالية والمعارف والزراعة	أما العمل الذي يمكن التعبير عنه من الوجهة الفنية بأنه عمل تشريعى أعنى تحضير مشروعات القوانين والمراسيم والقرارات واللوائح والمنشورات أو مراجعتها فهو أيضاً عمل جسيم جداً، وليس فى وسعى هنا ان أقدم لكم احصائيات كاملة ويكفى ان أذكر بأن اللجنة التشريعية فى سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ قد فحصت أو راجعت خمسة وخمسين من مشروعات القوانين والمراسيم والقرارات، فضلاً عن مشروعى الدستور وقانون الانتخاب، مع العلم بأن هذا العمل لا يقدر على الأرجح بربع العمل التشريعى فى ادارات قضايا الحكومة، لأن عدداً وافراً من المشروعات الأقل أهمية لا تطرح على اللجنة التشريعية، وقد نتج عن ازدياد اختصاصات لجنة قضايا الحكومة وتكاثر العمل فيها ان اتسعت الحدود التي رسمت فى الأصل لهذه اللجنة، ولو ان صورتها الأولى بقيت على ما هي عليه، فلجنة قضايا الحكومة لازالت موجودة ولكن اعضاءها أصبحوا وكل منهم يدير قسماً مستقلاً اختص بالاعمال القضائية لوزارة أو أكثر، ومركز هذا
٢ - قسم قضايا الداخلية	
٣ - قسم قضايا الحقانية	
٤ - قسم قضايا الخارجية	
٥ - قسم قضايا الاشغال والحرية	
٦ - قسم قضايا المواصلات	
٧ - قسم القضايا المختلطة	
٨ - نيابة قضايا الحكومة بالاسكندرية	
وهي تعادل فى الأهمية أحد الأقسام المذكورة ويشغل أحد المستشارين الملكيين منصب المستشار لرئاسة مجلس الوزراء وهو بصفة مستديرة رئيس للجنة قضايا الحكومة	
والقانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٣ الذى نظم أخيراً أعمال قضايا الحكومة يقضى فى المادة الثالثة منه بأن تكون ادارة قضايا الحكومة هيئة واحدة ملحقة بوزارة المالية	
وهذا القانون قد حدد اختصاصات كل من المستشارين ولجنة القضايا ورئيسها بالكيفية الآتية :-	
كل قسم يديره مستشار ملكي، ^(١) على ان لجنة قضايا الحكومة تتولى المراقبة والاشراف على موظفى ادارة القضايا وعلى أعمالهم ^(٢) وبذلك انتهى تتبع لجنة القضايا الوزير الحقانية وأصبحت	

(١) مادة ٤ من القانون نمرة ١ سنة ١٩٢٣

(٢) المادة نمرة ١٠ من القانون نمرة ١ سنة ١٩٢٣

مستقلة تمام الاستقلال ، واللجنة مختصة أيضاً بالافتاء في الامور الآتية :

١ - في كل مسألة يرى أحد الوزراء استفتاءها فيها بالنظر لاهميتها أو لاتها تعنى وزارتین أو أكثر، ولو ان قسماً من اقسام القضايا أو مأمورية يكون قد تولى بحث تلك المسألة من قبل

٢ - في كل مسألة عرضتها إحدى الوزارات أو المصالح على قسم من اقسام القضايا أو مأمورية لدرستها ويرى رئيس ذلك القسم أو تلك المأمورية ان يتعرف رأى اللجنة فيها^(١) وينوب رئيس لجنة القضايا عن اللجنة في صلاحها بالمصالح. وتكون له الادارة العليا على هيئة القضايا مع عدم الاخلال بسلطة المستشارين الملكيين الذين يديرون الاقسام المختلفة وبالاختصاصات المخولة للجنة نفسها طبقاً للاحكام المتقدمة^(٢)

وأهم ما أتى به القانون نمرة ١ الصادر في سنة ١٩٢٣ انه صيغ بالصيغة الرسمية الطور النهائي الذي وصلت اليه ادارة قضايا الحكومة من حيث تشكيلها ونظام موظفيها. وقد تم هذا التطور بشكل ظاهر ملموس ، ففي الاصل وفي السنوات الاولى من نشأتها كانت ادارة قضايا الحكومة مشكلة من رجال قاتون أوروبيين ليس الا . وقد اتقضى أكثر من اربعين سنة كانت فيها وظائف المستشارين والنواب وقهاً

على الاجانب ما عدا بعض استثناءات نادرة جداً ، ومعظم هؤلاء المشرعين الاجانب كانوا فرنساويين وإيطاليين وبصفة خاصة من اهالى جزيرة كورسكا «Corses» أو من مقاطعة الپيامونته «Piemontais». وهم مشهورون بالصلاية وحب المناضلة ولا يخلون من المهارة السياسية ، ومن شرفوا ادارتنا رجال امثال ييتري وروكاسيرا وموريوندو وبرناردى

حصل بعد ذلك ان دخل العنصر الانكليزى فى اللجنة وأدخل معه فيها معلومات من الفائدة بمكان فى بعض المسائل الادارية والتشريع الجنائى ، وكان هذا العنصر بمثابة حلقة اتصال بكبار الموظفين البريطانيين^(١)

ولكن حدث فى وقت من الاوقات كما سنينه فيما بلى ان اجتمع تحت ادارة مستشارى الحكومة الاجانب ونوابها الاجانب أيضاً عدد من رجال القانون المصريين وهذا العدد أخذ يتزايد شيئاً فشيئاً فى كل قسم من الأقسام التى انشئت فيما بعد ونظراً لعدم وجود وظائف فنية مناسبة أدرج هؤلاء الموظفون فى الوظائف الكتابية العامة أعنى فى وظائف الكتبة ووكلاء

(١) وهذا بيان أسماء المستشارين الاجانب على قدر ما تسعه الذاكرة من المبتدأ الى يومنا هذا

Ara, Kelber, Pietri (Antoine-Marie) Pougnet, Cavalli, Borelli, Pietri (Tour-dan), Moriondo,, Bernardi, Rocca-Serra, Schiarabati, Brunyate, Pietri (François), Piola Caselli, Grandmoulin, Hayter, Ross Taylor, Ward-Boys, Rossetti, Linant, de Bellefonds, Wathelet.

(١) المادة نمرة ١١ من القانون نمرة ١ سنة ١٩٢٣

(٢) المادة نمرة ١١ من القانون نمرة سنة ١٩٢٣

الأقلام ورؤساء الأقلام ووكلاء الإدارات ونظار الإدارات ثم أنشئ فيما بعد عدد قليل من وظائف نواب القضايا لمكافأة بعض الموظفين الأقدمين في الخدمة الذين استحقوا هذه الترقية. وقد روعي جعل تلك الوظائف من فئة مخصوصة لتمييزها عن وظائف النواب التي كانت مقصورة على المساعدين الأجانب للمستشارين

وأصبحت إدارة قضايا الحكومة تحت إدارة المتشرعين الأجانب وبمساعدة موظفين فنيين من المصريين ازداد عددهم على توالي الأيام بمثابة مدرسة نشأ وتدرج فيها عدد وافر من الشبان المصريين الذين شغلوا فيما بعد أعلى المناصب في الإدارة والحكومة وكثير من رؤساء مجلس الوزراء والوزراء قد بدأوا حياتهم الإدارية في أقسام القضايا (١)

على أن الدرجات الإدارية التي كان يوضع فيها الموظفون الفنيون من المصريين لم تكن بالبداية أمراً مألوفاً - ولكن اقترحت في لجنة الامتيازات اصلاحاً عمومياً مبنياً على فكرة تنظيم هيئة فنية خاصة لإدارة قضايا تكون

(١) نذكر هنا من أسماء رؤساء الوزارات حضرات أصحاب الدولة يوسف باشا وهبه وحسين باشا رشدي ومن الوزراء حضرات أصحاب المالى احمد حشمت باشا واحمد حلمى باشا واحمد طلعت باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ومصطفى فتحي باشا وكذلك المغفور له احمد فتحي زغلول باشا وكيل وزارة الحفانية سابقاً. ونذكر ايضا أسماء رؤساء الدوائر والمستشارين بمحكمة الاستئناف الاهلية والمختلطة الآتين : عبد العزيز كيل باشا . نخله بك المطيعى . وحسن جلال باشا وصبحى بك غالى وقاسم بك امين واحمد راعب بدر باشا وسمراء وهبه بك وكذلك المأسوف عليه محمد أباطه بك وكيل عموم إدارة املاك الميرى الحرة

ممثلة (كما هي الحال في ايطاليا) بهيئة اعضاء النيابة وهي فئة اخرى من محامى الحكومة ينشئ تاريخ انشائها في فرنسا أنها كانت تدافع ايضاً في قضايا الحكومة المدنية وان كانت تقتصر الآن على المرافعة في القضايا الجنائية والقانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٣ قد ادخل هذا الاصلاح اذ جاء في المادة السادسة منه ما يأتى :

« تؤلف إدارة القضايا من المستشارين الملكيين ومساعدى المستشارين الملكيين يعاونهم الموظفون الفنيون الآتى يأتهم :

النواب الأول

النواب

المحامون

المدوبون

ويسوى هؤلاء الموظفون الفنيون فيما يتعلق بالمرتبة والمرتبات برجال النيابة الاهلية وذلك بحسب ما يقرره مجلس الوزراء من القواعد بناء على عرض وزير المالية متفقاً مع وزير الحفانية ويكون فى كل قسم أيضاً موظفون للأعمال الكتابية

وفى هذا الترتيب الجديد تلاشت وظائف نواب المستشارين أو بعبارة اخرى اصبحوا مستشارين ملكيين مساعدين . على أنهم يشغلون منصباً أعلى فهم يعينون الآن بمرسوم ويمكنهم القيام مقام المستشارين سواء فى لجنة قضايا الحكومة التى يكونون حينئذ اعضاء فيها أو فى اللجنة التشريعية وفى كافة اللجان الادارية أو التأديبية التى يكون مقررا وجود مستشار ملكى بين اعضائها

البقية تأتي

الزمام

قضايا المحاكمات والنقض والإلغاء

التهمين من التهمة المسندة اليهما ولا محل
للبحث في اوجه الطعن »

(طنن عبد الحميد خطاب وآخر ضد النيابة العمومية
مرة ٢١٥٣ سنة ٤٠ قضائية. دائرة معالي احمد طلعت
باشا وحضرات مستر رسيغال ومستر كرتو وحافظ
الطقي باشا ومحمد مصطفى بك المستشارين وعلى عزت بك
رئيس نيابة الاستئناف)

٥٤٩

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
نقض . اختلاس . نوع العقد . نوع المسؤولية .
عدم بيان . وجه نقض .

القاعدة القانونية

لأجل تطبيق المادة « ٢٩٦ » من قانون
العقوبات تطبيقاً صحيحاً يجب بيان نوع العقد
الذي بموجبه استلم المحكوم عليه المبالغ المقول بأنها
وجدت معجزة وتبيان نوع هاته المسؤولية وان كانت
مدنية أو جنائية . فاذا اتهم شخص بأنه اختلس
مبالغ كانت في عهده بصفته أميناً لصندوق
لمحل تجارة شخص وخلا الحكم الصادر عليه
بالعقوبة من بيان ذلك كان باطلاً ويتعين نقضه
الوقائع : —

اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه
في المدة ما بين أول أكتوبر سنة ١٩١٨ لغاية

٥٤٨

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
نقض . تبديد اشياء محجوزة . عمد

القاعدة القانونية

اذا سدد المدين المحجوز على ماله الدين
لدائه قبل ميعاد البيع ثم تصرف في الاشياء
المحجوزة فلا يمكن اعتباره مبدداً لعدم توفر ركن
العمد الجنائي
المحكمة —

« حيث انه من ضمن الاوجه التي يرتكن
عليها رافعاً للنقض انه لم يتوفر في القضية نية
التبديد لدفع الدين المحجوز من اجله للدائن
قبل ميعاد البيع والتنازل عن الحجز
« وحيث انه ثابت من حكم محكمة ثاني
درجة ان الدائن تسدد بدينه قبل التاريخ المحدد
لبيع المحصولات المحجوز عليها وتبين من ذلك
ان الحجز أصبح غير قائم وللمدينين استلام
محصولها ويكون الركن المهم في القضية للجريمة
الاختلاس غير متوفر فيها ومن ثم يتعين قبول
النقض والغاء الحكم المطعون فيه وبراءة

١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ بباب الحديد اختلس مبلغ ٣ ر ٥٢٢٨٥ قرشاً من المبالغ التي في عهده بصفته تمصيلجي وأميناً للصندوق بمحل تجارة الشيخ عبد الله ابو غالى وذلك اضراً به وطلبت عقابه بالمادة « ٢٩٦ » عقوبات

والمجنى عليه « الشيخ عبد الله ابو غالى » أقام نفسه مدعياً بحق مدنى وطلب الحكم له على المدعى بمبلغ ٢١ جنيهاً تعويضاً والمصاريف . ومحكمة الازبكية الجزئية حكمت بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢١ عملاً بالمادة ١٧٢ جنایات حضورياً ببراءة المتهم ورفض دعوى المدعى المدنى وألزامه بالمصاريف . فاستأنفته النيابة والمدعى المدنى في ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ . ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية منعقدة بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢١ عملاً بالمادة ٢٩٦ عقوبات غيائياً بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم مدة ٦ شهور مع الشغل والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٢١ جنيهاً تعويضاً ومصاريف الدعوى المدنية واغفته من المصاريف الجنائية فعارض المحكوم عليه في الميعاد القانونى . وحكم فى المعارضة بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢ عملاً بالمادة ٢٩٦ عقوبات بتأييد الحكم الغيائى وألزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية وبتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢ قرر المحكوم عليه بالظن فى هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم

حضرة راغب افندى اسكندر المحامى عنه تقريراً بأسباب طعنه فى ١١ ابريل سنة ١٩٢٣ المحكمة :

« حيث ان اهم اسباب الطعن بنى على ان الحكم المطعون فيه اخذ بأسباب الحكم الغيائى الذى قضى بوجود عجز وان المتهم مسئول عن هذا العجز وعدم تبيان ما اذا كانت هذه المسؤولية مدنية أو جنائية وعدم تبيان نوع العقد الذى استلم المتهم المبالغ المقول باختلاسها » وحيث انه لاجل تطبيق المادة « ٢٩٦ » عقوبات تطبيقاً صحيحاً يجب تبيان نوع العقد الذى بموجبه استلم المتهم المبالغ الذى يقول الخبير بأنها وجدت معجزة وتبيان نوع هاته المسؤولية ان كانت مدنية أو جنائية والحكم خلو من ذلك

« وحيث انه مما تقدم يكون هذا الوجه وجيهاً ويتعين قبوله ولا حاجة للنظر فى باقى الالوجه »

(طعن صادق افندى فهمى ضد النيابة العمومية وآخر مدع بحق مدنى نمرة ٢١٦٦ سنة ٤٠ قضائية دائرة معالى احمد طامت باشا والهيئة السابقة)

٥٥٠

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
نقض . الاشياء الفارقة . عدم بيان الواقعة . بطلان .
القاعدة القانونية

اتهم شخص بأنه حبس مبالغاً لاخر بنية امتلاكه وحكم بمقتضى المادة « ٢٧٥ » من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكرتو الاشياء

فيها نهائياً محكمة الجنايات ومثل هذه المسائل الموضوعية خارجة عن مراقبة محكمة النقض والابرام»
(طعن ابراهيم العزيزي ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدني نمرة ٢١٦١ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالى احمد طلعت باننا والهيئة السابقة)

٥٥٢

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
نقض . اسلام شخص مسيحي . الفصل في
صحة الاسلام . ليس وجه نقض .

القاعدة القانونية

ادعى شخص انه مسلم وعقد زواجه على مسلمة وتسمى في وثيقة زواجه باسم غير اسمه الحقيقي فاعتبرت النيابة وقاضى الاحالة ومحكمة الجنايات ان ما وقع من التهم تزويراً في ورقة أميرية وهي وثيقة الزواج وحكم عليه بالعقوبة . طعن المحكوم عليه في حكم محكمة الجنايات بطريق النقض وقال بأنه كان أسلم قبل عقد زواجه وان محكمة الجنايات أخطأت في عدم اعتباره مسلماً ومحكمة النقض قالت « ان محكمة الموضوع اثبتت في حكمها ان التهم لم يكن مسلماً وانه ادعى الاسلام ظاهراً وكذباً وهذه واقعة لمحكمة الموضوع حق تقديرها واذن فالتطبيق القانوني في محله »

(طعن متى مارجيوس جاد الله ضد النيابة العمومية نمرة ٢١٨٥ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالى احمد طلعت باننا والهيئة السابقة)

الفاقة فحكت عليه محكمة كوم حمادة بالحبس ومحكمة اسكندرية أيدت الحكم . طعن المحكوم عليه في هذا الحكم وبني طعنه على ان الواقعة غير مبينة بياناً كافياً . ومحكمة النقض قضت بقبول النقض وقالت :

« يتضح من مراجعة الحكم الابتدائي الذي أيدته المحكمة الاستئنافية وأخذ بأسبابه ان الحكم المذكور لم يبين الواقعة بياناً كافياً ولا كيفية حصولها ولا ما يستدل منه على كونها تنطبق على المواد التي طبقها المحكة ولذا لا يتسنى لمحكمة النقض والابرام مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً »
(طعن على عبد اللطيف حمزة ضد النيابة نمرة ٢١٧٠ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالى احمد طلعت باننا والهيئة السابقة)

٥٥١

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
نقض . عاهة مستديمة . النزاع في وجودها .
ليس وجه نقض .

القاعدة القانونية

اذا اثبت الحكم الصادر بالأدانة والعقوبة ان ضرب التهم المجنى عليها قد أحدث بها عاهة مستديمة أي شللاً فليس لطالب النقض ان ينازع أمام محكمة النقض والابرام في صحة أو عدم صحة وجود العاهة المستديمة لأن اثبات هذه الواقعة من المسائل المتعلقة بالموضوع التي تفصل

٥٥٣

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
نقض . انتداب قاضي ابتدائي . ذكر تاريخ انتدابه .

القاعدة القانونية

إذا انتدب أحد قضاة المحكمة الابتدائية
ليشارك كمعضو في هيئة محكمة الجنايات فليس
من الضروري ذكر تاريخ انتدابه في الحكم
المحكمة : —

« حيث ان عبد العظيم القوضي هريدي
الطاعن الاول لم يقدم اسبابا لطعنه فيكون
طعنه غير مقبول شكلا

« وحيث ان الطعن المقدم من عبد العزيز
عبد المعبود المتهم الثاني صحيح شكلا

« وحيث ان اوجه الطعن تلخص في ان
الشروع في السرقة ليس جناية كما ان تهمة
القتل على فرض ثبوتها لا تقع تحت نص المادة
١٩٨ عقوبات . وأن تاريخ انتداب حضرة
السيد بك فوده احد حضرات اعضاء هيئة
محكمة الجنايات لم يذكر بالحكم

« وحيث ان الواقعة كما بينتها المحكمة في
حكمها هي جناية والتطبيق القانوني في محله
« وحيث انه لا ضرورة لذكر تاريخ قرار
الانتداب واذن تكون اوجه الطعن في غير
محلها ويتعين رفضها »

(طعن عبد العظيم القوضي هريدي وآخر ضد
النيابة العمومية نمرة ٢١٥٩ سنة ٤٠ قضائية دائرة
معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٥٤

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
نقض . بيان اسباب الادانة بعد حكم براءة .

القاعدة القانونية

١ - من المبادئ المقررة انه اذا ألغت
المحكمة الاستئنافية حكماً ابتدائياً بالبراءة فمن
الواجب حتماً ان تناقش وتدحض الاسباب
التي ارتكنت عليها المحكمة للحكم بالبراءة

٢ - ولكن اذا كان الخلاف بين رأي
المحكمة الابتدائية ورأي المحكمة الاستئنافية
ينحصر في ان الاولى لم تثق بشهادة شاهد مع
ان الثانية قد اقتضت بصحتها كان هذا الخلاف
في الرأي مما يتعلق بتقدير الوقائع وفي هذه الحالة
لا يكون من المحتم ان يبنى حكم الادانة على
اسباب خاصة

(طعن حمد ابراهيم ضد النيابة العمومية نمرة
٢١٦٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٥٥٥

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
نقض . نصب واحتيال . التصرف مرتين في مال
ليس مملوكا للمتصرف . سوء النية

القاعدة القانونية

إذا اثبت الحكم الصادر بالادانة ان سوء
النية في جريمة الاحتيال المنصوص عليها في
المادة « ٣٩٢ » عقوبات (الخاصة بالتصرف في

مال ثابت ليس ملكاً للتصرف) متوفر بمجرد بيع العقار يباعاً ثانياً مع قيام البيع الأول وان ذلك كاف لتكوين الجريمة كان هذا الحكم قد فصل في واقعة ليس لمحكمة التقض والابرار البحث فيها من جديد

المحكمة : —

« حيث انه لا عبرة بما يزعم به الطاعنان من ان الحكم المطعون فيه أخطأ فيما قرره بأن سوء النية متوفر بمجرد بيع العقار يباعاً ثانياً مع قيام البيع الأول وان ذلك كاف لتكوين الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٩٣ عقوبات » وحيث ان جميع الوقائع التي يتمسك بها الطاعنان لا تعتبر الا من الاعذار والظروف التي يجوز ان يبنى عليها تخفيف العقوبة وقد راعت المحكمة فعلاً تلك الظروف وقضت بعقوبة خفيفة مع ايقاف التنفيذ »

(طعن السيد السيد فاصر واخر ضد النيابة العمومية وآخرون مدع بحق مدني نمرة ٢١٥١ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باننا والهيئة السابقة)

٥٥٦

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢

نقض . تقديم مستندات بعد قفل باب المرافعة . اطلاع الخصم .

القاعدة القانونية

نص القانون يحرم تقديم مستندات بعد قفل باب المرافعة بدون اطلاع الخصوم عليها كما ان المذكرات التي تقدم يجب بحكم القانون اطلاع الخصوم عليها او اعلانها اليهم . فاذا بني

حكم على مستند قدمه خصم بعد قفل باب المرافعة بدون ان يطلع خصمه عليه كان الحكم باطلاً لا بقاءه على اجراءات باطلة المحكمة : —

« حيث ان الطعن بني على ان المحكمة اجلت الحكم اسبوعين وامرت بتقديم مذكرات في بحر الاسبوع الاول وقد قدم اللتم مذكرة ومستنداً قيمته جوهرية في الدعوى وقد أخذت به المحكمة دون اطلاع الخصوم عليه » وحيث انه بالاطلاع على اوراق الدعوى تبين ان المحكمة حقيقة اجلت الحكم في الدعوى اسبوعين وامرت بتقديم مذكرات في بحر الاسبوع الاول وقد قدم المتهم مذكرة وشهادة دون اطلاع الخصوم عليها وقد اخذت المحكمة بهاته الشهادة

« وحيث ان القانون يحرم تقديم مستندات بعد قفل باب المرافعة دون اطلاع الخصوم عليها كما ان المذكرات التي تقدم يجب بحكم القانون اطلاع الخصوم عليها او اعلانها اليهم » وحيث ان المحكمة اخطأت بالاخذ بالشهادة التي قدمها للتم دون اطلاع الخصوم عليها او اعلانها اليهم

(طعن النيابة العمومية ومدعين بحق مدني ضد ابراهيم علي جندية نمرة ٢١٧٣ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باننا والهيئة السابقة)

٥٥٧

حكم تاريخه ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣
نقض . معارضة . حكم في المعارضة .
حضورى . استئناف .

القاعدة القانونية

الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم
تكن هو حكم حضورى ولو صدر في غيبة المتهم
فاذا حصل استئنافه بعد مضي ميعاد الاستئناف
كان الاستئناف غير مقبول

المحكمة :-

« حيث ان الطعن بنى على ان الحكم
باعتبار المعارضة كأنها لم تكن هو حكم غيابي
لا حضورى

« وحيث ان الثابت ان الطاعن حكم عليه
غيابياً فعارض ولم يحضر فقضى في ٢٠ سبتمبر
سنة ١٩٢١ باعتبار المعارضة كأنها لم تكن فلم
يستأنف الا في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ فقضى
بعدم قبول الاستئناف لتقديده بعد الميعاد

« وحيث ان ما ذهب اليه الطاعن بان الحكم
باعتبار المعارضة كأنها لم تكن حكم غيابي في غير
محله بل يجب اعتباره حكماً حضورياً واذن
يكون هذا الوجه مرفوضاً »

(طعن على ثابت رزق ضد النيابة العمومية غمرة
٢١٥٥ سنة ٤٠ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

قضاء المجلس الحسبي العالي

٥٥٨

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤
حسبي . وصي . فقر . امانة . قدرة .

القاعدة القانونية

الفقر ليس مانعاً شرعياً من اقامة الوصي
إذ المشروط في الوصي ان يكون أميناً قادراً .
واليسار ليس شرطاً

الوقائع والاسباب :

« حيث ان مجلس حسبي مراكز بنها قرر

بتاريخ ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٣ تعيين الست
عز بنت السيد علي دويدار وصية على اولادها
احمد وأمينه ومباركة قصر زوجها المرحوم
علي يوسف دويدار

« وحيث ان الست عز الوصية المذكورة
قدمت لذلك المجلس شكوى ضد طه يوسف
دويدار أخ زوجها بأنه ممتنع عن تسليمها
العقود والاوراق الخاصة بالتركة وتطلب
استلامها منه لكي تقوم باجراء مافيه المصاحبة
لولدها القاصر المدعو احمد الذي خصه والده

قبيل وفاته بتلك العقود وبعض الأوراق وهذه الشكوى بعريضة مؤرخة

« وحيث أنه بعد تحقيق هذه الشكوى والنظر فيها بالجلسة قرر ذلك المجلس بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عزل الوصية الست عز بنت السيد وتميين طه يوسف دويدار وصيا على القاصر بدلها لأنها ليست اهلاً للوصاية » وحيث ان الست عز المذكورة تظلمت لحضرة صاحب المعالي وزير الحقانية من هذا القرار بعريضتها الرقيمة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ « وحيث ان حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية طعن في هذا القرار بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤ بناء على التظلم سالف الذكر للأسباب الآتية :

« طعن الوصية المعزولة في هذا القرار بعريضتها المقدمة للوزارة لأن المجلس عزلها بغير سبب فإنه لم يصدر منها ما يدل على خيانتها أو إهمالها في إدارة التركة فضلاً عن انه لم يرض على تعيينها الا مدة وجيزة فإنها عينت في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٣ وهذه المدة لا تكفي للتحقق من انها ليست صالحة للوصاية حتى يقرر المجلس عزلها

« وبما ان الوزارة ترى ان السبب المذكور وجيه خصوصاً وان المجلس في قراره الأخير نص على عزلها لعدم امتلاكها شيئاً وهذا السبب لو صح فقد كان قائماً وقت تعيينها وصية ولم يحل دون التعيين لأن الفقر ليس مانعاً من اقامة الوصي بل المشروط فيه ان يكون اميناً

قادراً وقد تحقق المجلس ذلك عند ما عينها فلا يصح اعتباره بعد ذلك سبباً للعزل

« وحيث انه بجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الطعن حضر الاستاذ الشيخ احمد فتح الله دويدار المحامي الشرعى عن المتظلمة وحضر طه يوسف دويدار المتظلم ضده بنفسه وحضر عن النيابة العمومية حضرة عبد السلام كساب بك وكيل نيابة الاستئناف

واقوالهم وطلباتهم مدونة بمحضر الجلسة « وحيث ان الطعن مقبول شكلاً » وحيث ان المجلس الابتدائي بني عزل المستأنفة على فقرها

« وحيث ان هذا السبب ليس سبب شرعى فلذا ولما ابدته الوزارة في طعنها يرى المجلس إلغاء القرار المطعون فيه »

(طعن معالي وزير الحقانية بناء على تظلم الست عز بنت السيد على دويدار وحضر عنها حضرة الاستاذ الشيخ احمد فتح الله المحامي الشرعى ضد طه يوسف دويدار نمرة ٥٥ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٥٥٩

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤
حسبي . ولي شرعى . تعارض مصلحة الولي
مع مصلحة الصغير

القاعدة القانونية

١ - ان منع المجالس الحسبية من التداخل اذا كان للقاصر أو عديم الاهلية ولي شرعى انما يكون اذا لم تعارض مصلحة الولي مع مصلحة

القاصر أو عديم الاهلية ، وأما اذا تمارضت المصلحتان فيتعين تعيين وصي للخصومة

٢ - تعيين وصي للخصومة كما يجوز حصوله من المحاكم الشرعية كذلك يجوز حصوله بواسطة المجالس الحسينية وذلك عملاً بعموم النص الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من لائحة المجالس الحسينية وبالفقرة السادسة من المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٥ مارس سنة ١٩١١ بتشكيل المجلس الحسيني العالي

الوقائع والاسباب :-

« من حيث ان الست حليلة بنت محمد دكروري المقيمة بناحية تزلت الزوايا طلبت من مجلس حسي مركز بني سوييف بعريضتها الرقيمة ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ اقامتها وصية على ولدها عبد الحميد حسين مواهي المرزوق لها من زوجها حسين على مواهي المقيم بالناحية المذكورة للخصومة مع والده ومع اي انسان بشأن حفظ اموال ولدها وورد ما اغتصب منها

« وحيث انه بعد متماع اقوال وطلبات طرفي الخصوم بالجلسة قرر ذلك المجلس بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ عدم اختصاصه بنظر هذا الطلب

« وحيث ان الست حليلة بنت محمد دكروري تطلت من هذا القرار لحضرة صاحب المعالي وزير الحفانية بعريضتها الرقيمة ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ للاسباب الواردة بها

« وحيث ان حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية طعن في هذا القرار بتاريخ ٩ فبراير

سنة ١٩٢٤ بناء على التظلم سابق الذكر للاسباب الآتية :

طلعت الست حليلة بنت محمد دكروري بعريضتها المقدمة للوزارة بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ لأن مصلحة القاصر المذكور تتعارض مع مصلحة وليه الشرعي (والده) وذلك لأنه اغتصب اطيافاً سبق للمشتكية ان اشترتها منه للقاصر بما لها الخاص اذ رهنها وهذا سوريا لاحد اقاربه بماله من حق الولاية على القاصر المذكور

« وبما ان منع المجالس الحسينية من التداخل اذا كان للقاصر أو عديم الاهلية ولي شرعي انما يكون اذا لم تتعارض مصلحة الولي مع مصلحة القاصر أو عديم الاهلية ، أما اذا تمارضت المصلحتان فلا بد من تعيين وصي للخصومة ، وهذا التعيين كما يجوز حصوله من المحاكم الشرعية كذلك يجوز حصوله بواسطة المجالس الحسينية التي من ضمن هيأتها قاض شرعي ، وذلك عملاً بعموم النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من لائحة المجالس الحسينية والفقرة السادسة من المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٥ مارس سنة ١٩١١ بتشكيل المجلس الحسيني العالي . وقد جرى المجلس الحسيني العالي على هذا المبدأ

« وحيث انه بجماسة اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف حضر حضرة محمد افندي حسن المحامي نائباً عن حضرة تادرس بك عوض المحامي عن المتظلمة وحضر حسين على مواهي المتظلم ضده بنفسه ، وحضر عن النيابة

العمومية حضرة عبد السلام كساب بك وكيل نيابة الاستئناف ، واقوالهم وطلباتهم مدونة بمحضر الجلسة

« وحيث ان الطعن حصل في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

» وحيث لاشك في ان مصلحة الولي تتعارض مع مصلحة القاصر وفي هذه الحالة يتعين تعيين وصي للخصومة عن القاصر

« وحيث ان المادة ١٣ من لأئحة المجالس الحسبية والمادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٥ مارس سنة ١٩١١ صريحتان في جواز تعيين الاوصياء أياً كانت صفاتهم مفروض ما اذا كانت الوصاية لمباشرة اعمال القاصر أي للنيابة في الخصومة عنه .

« وحيث انه لذلك وما ابدته الوزارة في طعنها يرى المجلس الغاء القرار المطعون فيه واختصاص المجالس الحسبية بتعيين وصي للخصومة كما يجوز ذلك للمحاكم الشرعية أيضاً » (طنن مالى وزير الحفانية بناء على نظام طيمة بنت محمد دكرورى وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد افندى حسن نائباً عن حضرة تادرس بك عوض النخاس ضد حسين على موامى نمرة ٥٣ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة مالى احمد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٥٦٠

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤
حسي . حبر . اختبار المحجور عليه .

الناصرة القانونية

اذا ثبت من أقوال معظم أقارب المحجور عليه

ما يدل على تغيير في حالته وقيامه بإدارة شؤنه بنفسه ولم يثبت تماماً زوال اسباب الحجر جاز وضع المحجور عليه تحت الاختبار لمدة سنة بمعنى ان ايراده يسلم له على شرط ان لا يستدين ولا يرهن الربيع ولا يقر به لأحد»

(استئناف سليمان افندى شفيق ضد حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا بلنا نمرة ٢٦ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة مالى احمد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٥٦١

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤
حسي . وصاية . شهادة مدرسية .

الناصرة القانونية

كون الصغير الذى بلغ سن الثماني عشرة سنة لم يحصل على شهادة مدرسية لا يستوجب استمرار الوصاية عليه

(استئناف محمد بك فاضل الدرملى ضد حسين قاصر المرحوم اسماعيل بك فاضل الدرملى نمرة ٢٩ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة مالى احمد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٥٦٢

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤
حسي . ولاية الاب . سلب الولاية . تعيين وصي .

الناصرة القانونية

اذا لم تتوفر اسباب الحجر على شخص ولكن ظهر للمجلس ما يدل على سوء تصرفه في أموال ولده البالغ وانه يخشى ان يتصرف ايضاً في أموال أولاده القصر وجب على المجلس

سلب ولايته من أولاده ومنعه من التصرف في
أموالهم وتعيين وصي على القصر

(استئناف طلبه محمد بدر ضد الست فاطمة بنت السيد بدر غمرة
٢٦ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيأة السابقة

٥٦٣

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤

حسي . حجز . سقه . بيع مصوغات المرأة .

القاعدة القانونية

بيع المرأة مصوغاتها لا يفيد وحده وبذاته
سوء التصرف

(استئناف الست امينه مصطفى ضد عبد الحميد محمد
ابو غنيم غمرة ٦٢ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة معالي
احمد طلعت باشا والهيأة السابقة)

٥٦٤

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤

حجر . استدانة . تشييد مقبرة .

القاعدة القانونية

الاستدانة لتشييد مقبرة لا يستوجب الحجر

لانه لا يدل على سوء التصرف

(استئناف الست حسنكار هانم ضد محمد بك كمال
الناستلى وآخر غمرة ٦١ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة
احمد طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة
والفضيلة ابو بكر يحيى باشا وعلى حسين بك والشيخ
سيد الشناوى ومحمد حمدى الفلكى بك)

قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

٥٦٥

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤

دعوى . مصلحة . دعوى بتزوير ورقة
غير متجة . عدم قبول . غرامة . حكمها .

القاعدة القانونية

١ - من القواعد العامة ان لا محل للدعوى
اذا لم يكن لصاحبها مصلحة فيها والدعوى تقدر
ببتدار المصلحة، فاذا طعن خصم في ورقة مقدمة
من خصمه بالتزوير وكانت الورقة المدعى
بتزويرها لا يمكن الاحتجاج بها على الطاعن

قانونا كانت دعوى التزوير نافذة ويتمين عدم
قبولها اذ من العبث ان يؤثر بأثبات ما لو ثبت
بالفعل ما كان متجا لنتيجة ما

٢ - اذا حكم بعدم قبول دعوى التزوير
فلا يلزم مقدمها بالغرامة المنصوص عليها بالمادة
٢٩١ مرافعات كما اذا تنازل الطاعن من نفسه
عن دعواه بالطعن في التزوير فإنه لا يلزم
كذلك بالغرامة

المحكمة : -

• حيث انه بالاطلاع على اوراق القضية

يتبين أن المستأنف عليه التاجر المقيم بمحصر كان قد اشترى من المستأنف في ٣١ يناير سنة ١٩٢٠ عدد ١٠٤ رزمة خيط للنسيج بثمن قدره ٢٠٠ مليم و٣١٧ جنيه تسليم (ترانويت) بيروت وبواسطة عميله عبد الرحمن افندي عقره المقيم ببيروت صار اخطار المشتري بوصول البضاعة وما عليه الا ارسال بوليصة او شيك بالمصاريف فارسل والده رسولا من طرفه لدفع اجرة الشحن فأخبره عبد الرحمن افندي عقره بأن البضاعة ارسلت لدمشق باسم السيد محمد عارف الخيمي لان والد المشتري مدير الشركة (نصر الله احوش واولاده بمحصر) ومنهم المستأنف عليه ارسل خطابا مؤرخا في ٢ يناير سنة ١٩٢٠ للخيمي يقول له فيه بأنه ورد له من ولده نجيب نصر الله ومن شقيق افندي الحسامي بارسال البضاعة اليه فهو يرجوه بتصرفها وتقديم القيمة بمحصر بمحصر حيث مرادهم تصفية حسابهم مع محله بمصر وانهم مفوضون له بتصرف بضاعة البزار باسمه الحاضرة والامضاء (الداعي نصر الله احوش واولاده)

« وحيث ان محكمة اول درجة اجابت طلبات المدعى فحكمت له بفسخ البيع وبالزام البائع بأن يرد للمشتري مبلغ الثمن بناء على انكار المستأنف ضده صفة والده في اشغاله التجارية حتى كان يجوز له ان يتصرف مثل هذه التصرفات المذكورة

« وحيث انه بعد حصول انكار المستأنف عليه صفة والده في استلام البضاعة وتحرير

مثل هذا الخطاب لو فرض وكان صحيحا وبعد ظهور عجز المستأنف في اثبات عكس ذلك والحكم عليه بطلبات خصمه كما تقدم قرر المستأنف عليه بقلم كتاب محكمة الاستئناف تزوير الخطاب المتقدم ذكره من غير احتياج الى ذلك

« وحيث انه في آخر جلسة سألت المحكمة وكيل المستأنف عليه هل اذا عمل شخص عملا على ذمة الغير يكون هذا الغير ملزما به فأجاب لا و اضاف بقوله وخصوصا اذا لم يكن هناك توكيل من الابن للاب واجاب ايضا على سؤال آخر بانه اذا اعتبرت المحكمة عدم وجود توكيل من الابن للاب فلا فائدة في الطعن بالتزوير

« وحيث انه لغاية آخر جلسة لم تحصل المصادقة من الابن على العمل المنسوب الى أبيه في الخطاب للمدعى بصدوره من الأخير فلا يمكن ان ينال الابن ضرر لعدم امكان التمسك عليه به

« وحيث انه من المبادئ العمومية انه لا محل لاقامة الدعوى اذا لم يكن لصاحبها مصلحة فيها وبقدر ما له من المصلحة تكون الدعوى فالطعن في مثل هذا الخطاب بطريق التزوير غير مفيد للطاعن اذ لم ينله ضرر ما من ذلك الخطاب لان مجرد انكاره له وعدم مصادقته عليه كاف لكي لا يحتج به عليه كما قد حصل فعلا لدى محكمة اول درجة

« وحيث ان دعوى التزوير جاءت في غير محلها بدليل ان المدعى بالتزوير لو كسب

دعوى التزوير وقضى له بتزوير الخطاب لما افاده الحكم بالتزوير فائدة ما أكثر من تأييد الحكم المستأنف الأمر الذى يقضى له به من غير احتياج الى دعوى بالتزوير فغير مجد ان يؤمر باثبات ما لو ثبت كان غير منتج لنتيجة ما (راجع صحيفتى ٤٧٠ و ٤٧١ من أول مجلد من شرح المرافعات لجارسونيه)

« وحيث لما ذكر يتعين الحكم بعدم قبول دعوى التزوير المقدمة من المستأنف عليه في هذه القضية بتقريره الذى عمله بقلم كتاب هذه المحكمة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ » وحيث انه في حالة ما اذا لم تقبل دعوى التزوير المقدمة بتقرير في قلم الكتاب كما تقدم فلا يلزم مقدمها بالفرامة المنصوص عليها في المادة ٢٩١ مرافعات كما اذا تنازل من نفسه عن دعواه بالظن بالتزوير (راجع شرح جارسونيه جزء ٢ ص ٤٦٩ مرافعات)

(استئناف نصر الله افندى أحوش وحضرته حضرة نجيب بك يشقرا الحامى ضد محمد افندى شفيق الحامى وحضرته حضرة عبد الله افندى فكرى الحامى نمرة ٥٧ سنة ٣٩ قضائية . دائرة ابو بكر يحيى باشا وشاكر بك احمد ومصطفى حلمى بك)

٥٦٦

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤

اجابة . عجز . شرط التنازل عنه . نزع ملكية للمنافع العمومية . وجوب خصم ايجارها . شرط استلام الاطيان بما فيها من الزراعة . شرط باطل .

القاعدة القانونية

١ - اذا اتفق المؤجر والمستأجر على ان المستأجر يستأجر الاطيان المؤجرة محملة على

بعضها بما فيها من المباني والجسور والتوالف وبأنه لا يجوز للمستأجر ان يتمسك بما قد يظهر في الاطيان من العجز كان الشرط صحيحاً واجب الاخذ به اما اذا اخذ شيء من الاطيان للمنافع العمومية فلمستأجر الحق في خصم ما يقابل العجز من الايجار

٢ - الشرط الذى يدون في عقود الاجارة ويعطى المؤجر الحق في وضع يده على الاطيان المؤجرة بدون انتظار تسليم قانونى للاطيان وان وجد بها زراعة فيكون حقاً للمؤجر ولا يكون للمستأجر الحق في المطالبة بها ولا بالتكلم فيها ولا بقيمة تكاليفها هو شرط باطل لمخالفته لنص المادتين ٣٩٤ و ٣٩٥ من القانون المدنى

المحكمة : -

« حيث ان الموضوع يتلخص في ان المستأنف كان مستأجراً من وزارة الاوقاف بضامة محمد حسين مطاوع و ابراهيم حسين مطاوع ١٢ سهم و ٨ قيراط و ٤٥ فدان بجزيرة القرقول بمركز الجيزة وقف القلقة مرستان باشا بمقتضى قاعة مزاد بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩١٠ بواقع الفدان الواحد سنوياً ١٦٠ مليم ٢١ جنيه لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٠ وانتهائها ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٣ بمقتضى عقد ايجار دونت شروطه على نفس قاعة المزاد . وبعد انتهاء مدة الاجارة استمر المستأجر واضماً يده على الاطيان المؤجرة حتى اضطرت الوزارة لأن ترفع عليه دعوى مستعجلة بتسليم الاطيان وقد حكم

فيها ابتدائياً واستثنافياً بطلبات الوزارة ولما ارادت التنفيذ تعرض لها احد الا الجانب باتحاده مع الخصم فلجأت الوزارة للمحكمة المختلطة فتم لها تنفيذ حكم التسليم في ٥ يناير سنة ١٩١٤ وكانت الوزارة قد اجرت الاطيان لآخر ولم يتمكن المستأجر الجديد من زراعة الاطيان الزراعة الشتوية ونظراً لحرمانه تركت له الوزارة ثلث ايجار السنة الاولى وهو مبلغ ١٠ ملليم و٢٧٦ جنيه ورفعت الوزارة الدعوى على المستأنف طالبت به فيها بان يدفع لها ١٠ ملليم و٢٧٦ جنيه قيمة الثلث في الايجار عن الزراعة الشتوية التي حرم منها المستأجر الجديد وطالبت به ايضا بمتأخر ايجار الثلاث سنوات مبلغ ٤٦٣ ملليم و٦٤٦ جنيه بما في ذلك قسط اكتوبر سنة ١٩١٣ فحكمت لها المحكمة بطلباتها فاستأنف الشيخ حسين مطاوع الحكم المذكور

« وحيث لوجود مزروعات المستأجر القديم في الاطيان التي صار تسليمها للوزارة وهي قصب سكر وتلتماس وورد واشجار عطر وفواكه وبرسيم وقمح وفول طلب المستأجر المذكور تعيين خبير بطريقة مستعجلة فأجيب طلبه واثبت الخبير الحالة كما كانت وقت تسليم الاطيان للوزارة وبأن جملة ما تساويه جميع الزراعة الموجودة بالا طيان بما فيها قيمة اشجار الفاكه والورد والزهورات وثمارها هو مبلغ ٤٧٥ ملليم و ١٠٠٥ جنيه واذا صار استئزال مبلغ ٩٨٨ ملليم و ٢٢٢ جنيه قيمة ثمن الاشجار يكون الباقي ٤٨٧ ملليم و ٧٨٢ جنيه وهو

المبلغ الذي رفع المستأجر دعواه على الوزارة لمطالبتها به فرفضت المحكمة دعواه فاستأنف حكمها وبعد ان طلب من محكمة اول درجة حفظ الحق له في مطالبة الوزارة بثمن الاشجار المذكورة بدعوى على حداثها طاد أمام محكمة الاستئناف في جلسة ٦ مارس سنة ١٩٢٤ عدل طلباته وطلب جميع ما قدره الخبير بما في ذلك ثمن الاشجار التي بيعت بالارض بعد تسليمها للوزارة

« وحيث ان محكمة الاستئناف لأجل نظر الاستئنافين المذكورين عن الحكيم الصادرين بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٠ حكمت تمهيداً اولاً بتكليف الوزارة باستخراج كشف بيان حساب الايجار والتسديدات التي حصلت في مدة الايجارة وفي حكم تمهيدى آخر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بتعيين مصطفى بك امين خير لى بعد الاطلاع على دوائر وزارة الاوقاف وكشف الحساب الذي قدمته الوزارة وتقرير الخبير الأول حسن افندى مسعود والذي قدر ثمن الزراعة الشتوية ويمجرى خص الحساب لمعرفة ما يكون لأحد الطرفين في ذمة الآخر فقدم تقريره المؤرخ ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٣ مرفقاً به محضر اعماله « وحيث ان المحكمة ترى من الاطلاع على تقارير الخبراء وكشوف الحساب ومحاضر الخبراء انه لا خلاف في ان متأخر الايجار بطرف المستأنف انما هو مبلغ ٢١٢ ملليم و ١٣٥٧ جنيه عن جميع ايجار ١٢ سهم و ٨ قيراط

و ٤٥ فدان عن المدة من ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٠ لغاية ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٣ بما في ذلك مبلغ ٦٠١ مليون و ٢١ جنيه ايجار فدان واحد منزرع صيفي زيادة عن القدر المحدد بشروط الايجار ومبلغ ١٠ مليون و ٢٧٦ جنيه ثلث ايجار سنة ١٩١٤ من ٤ مسهم و ٣ قيراط و ٣٩ فدان تركته الوزارة للمستأجر الجديد بسبب تأخر المتألف في تسليمها للوزارة ومبلغ ٥٣ مليون و ٤٠٠ جنيه ثمن زراعة القصب والقلقاس التي استلمتها الوزارة ضمن باقي المحصولات التي تسلمت اليها رسمياً في ٥ يناير سنة ١٩١٤ (راجع كشوفات الوزارة المستخرجة من دفاتها)

« وحيث انه يخص من جملة متأخر الحساب وهو مبلغ ٢١٢ مليون و ١٣٥٧ جنيه للبالغ التي ظهر انها من حقوق المستأجر وهي أولا ٤٢٢ مليون و ٦٠٥ جنيه باقى المبلغ ٤٧٥ مليون و ١٠٠٥ جنيه قيمة ثمن المحصولات التي استلمتها الوزارة ولم تحتسب منها للمستأجر سوى مبلغ ٥٣ مليون و ٤٠٠ جنيه ثانياً يخص ايضاً مبلغ ٣٠٠ مليون و ١٢٦ جنيه قيمة ايجار ٧ قيراط و ٢ فدان القدر الذي اجرت رده الوزارة فاصبح منفصلاً عن الاطيان المؤجرة ولا يفتنع به المستأجر ثالثاً يخص مبلغ ٦٥٠ مليون و ٤٠ جنيه ايجار ١٤ قيراط اخذتها الوزارة من الاطيان المؤجرة وعملتھا شارع عمومي فلا يلزم المستأجر بايجاره رابعاً ٢٠ جنيه قيمة ما دفعه المستأجر بصفة امانة وقت الزاد على ذمة تسجيل عقد التأمين والوزارة التزمت

به ولم تخصصه لحساب المستأجر فيكون مجموع تلك للبالغ هو ٣٧٢ مليون و ٧٩٢ جنيه وبخصمه من ٢١٢ مليون و ١٣٥٧ جنيه يكون الباقي هو مبلغ ٨٤٠ مليون و ٥٦٤ جنيه في ذمة المتألف وواجب عليه دفعه للوزارة

« وحيث ان باقى المبالغ التي احتسبها الخبير الثاني لمصلحة المتألف نظير ايجار فدانين عجز وفدان خوالي لا يلتفت اليها لأن الطرفين اتفقا بقصد الايجار لأن المتألف استأجر اطيان محملة على بعضها بحسب قائمة المساحة بما فيها من المباني والجسور وبما فيها من التوالف فلا يسوغ مطالبة الاوقاف بدفع شيء من الايجار اما اذا اخذ شيء للمنافع العمومية لأجل عمل الشارع المنوه عنه سابقاً فله الحق في طلب رفع اجرة حسب القيمة المستأجرة به كذلك اتفق الطرفان بأن لا يجوز للمستأجر ولا لضمائه ان يتمسكوا بما قد يظهر في الاطيان من العجز

« وحيث ان الشروط التي تمحورت بين الطرفين منها ما هو غير محترم قانوناً كالشرطين المتقدمين ومنها ما هو مخالف لنص القانون وهو الشرط الوارد بالبند الحادى عشر التي تدعى فيه الوزارة المختصه بوضع يدها بدون انتظار تسليم قانونى للاطيان وان وجدت بها زراعة فلا يطالب بها المستأجر ولا تكاليفها لان ذلك جاء على خلاف القانون حيث نص في المادتين ٣٩٤ — ٣٩٥ مدني على حق الخيار للوزارة بخصوص الاشجار التي اثبت وجودها الخبير الاول بعد تسليمها رسمياً للاوقاف

٥٦٧

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤

وقف . ابداء الرغبة فيه . تنفيذ الرغبة . مدة طويلة
بطلان . شرائط صحة الوقف . اختصاص المحاكم .

القاعدة القانونية

١ - مجرد اثبات الرغبة في ايقاف اطيان
في عقد قسمة وتنفيذ هذه الرغبة بوضع اليد
مدة طويلة لا يكفي لصحة الوقف لانه بحسب
المادة « ١٣٧ » من لائحة المحاكم الشرعية
لا تسمع دعوى الوقف عند الانكار إلا اذا
كانت باسناد شرعى ممن يملكه على يد حاكم
شرعى ويكون مقيداً بدفتر احدى المحاكم
الشرعية فاذا لم تتوفر هذه الشروط فلا تسمع
دعوى الوقف

٢ - المحاكم الاهلية مختصة بالفصل في أمر
معرفة ان كانت العين المتنازع فيها موقوفة أو
مملوكة اذا لم يقدم مدعى الوقف الاشهاد الشرعى
الصادر ممن يملكه على يد حاكم أو مأذون
ولم يقدم ما يثبت ان الاشهاد تقيد بأحدى
المحاكم الشرعية لأن النزاع في هذه الحالة يكون
غير جدى لصراحة المادة ١٣٧ من لائحة المحاكم
الشرعية وعدم وجود ابهام أو غموض في تأويلها
وتطبيقها

المحكمة :

« حيث ان رزق الله افندى بطرس ادعى
ان والدته جنيانه توفيت سنة ١٨٩٨ وتركته

وقبلت استلامها وبقاها في الارض فقضى
القانون بالزامها بدفع قيمتها للمستأجر حسب
تقويم الحبير المذكور فالوزارة لم تتحمل شيئاً
مما نصت عليه تلك المادة حالة كون الاطيان
غرس فيها المستأجر اشجاراً كثيرة كما ظهر
من محاضر اعمال الحبير

« وحيث انه لا صحة لما يدعيه المستأنف
من انه دفع تقدماً للوزارة مبلغ ٤٠٠ جنيه
خلاف مبلغ ٤٠٠ جنيه المخصوص له من الاجار
من تلقاء نفس الوزارة نظير ثمن محصولات
القلقاس والقصب لانه لو كان حصل دفع مبلغ
٤٠٠ جنيهاً تقدماً للوزارة لكان أخذ بها
ايضالاً وقدمه للمحكمة

« وحيث انه مما تقدم جميعه يرى ان
الوزارة تستحق بذمة المستأنف المبلغ المتقدم
ذكره وهو ٥٦٤ جنيهاً و ٤٨٠ ملياً من ذلك
مبلغ ٢٧٦ جنيهاً و ١٠ ملياً أحد المبلغين
المحكوم بهما للمستأنف عليها وهو ثلث اجار
المثل عن الزراعة الشتوية المتداخلة في سنة
١٩١٤ التى حرم فيها المستأجر الجديد لسبب
تأخير المستأنف في تسليم الارض لغاية يوم
٥ يناير سنة ١٩١٤ والباقي وقدره ٢٨٨ جنيهاً
و ٨٣٠ ملياً الباقي بذمة المستأنف من حساب
جميع اجار الاطيان الراسى مزادها بمقتضى
قائمة المزاد بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩١٠ لمدة
ثلاث سنوات انتهائها ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٣ »
(الاستئناف المرفوعين من وعلى الشيخ حسين
طواع وحضر عنه حضرة الاستاذ حليم افندى ابراهيم
الحامى ضد وزارة الاوقاف غمرة ١١٣٩ غمرة ١١٤٠
سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السادة والوزارة
ابو بكر نجى باشا وشاكر احمد بك ومصطفى حلمى بك

بوضع اليد مدة ٢١ سنة وقد رضى بذلك
والد المدعى وباقي الورثة وهذا البحث من
خصائص المحاكم الشرعية

« وحيث انه لا موجب الى الحكم بعدم
الاختصاص أو الايقاف ريثما تفصل جهة القضاء
الشرعى في هذا النزاع اذ أن المادة « ١٢٧ » من
لائحة المحاكم الشرعية تنص على ان الوقف
يجب ان يكون باسناد ممن يملكه على يد
حاكم شرعى ومثل هذا النص لا يحتاج الى
تفسير أو حكم يصدر به من الجهة المختصة باحتراؤه
فان هذه المحاكم ممنوعة من سماع دعوى الوقف
عند الانتكار الا اذا وجد الاشهاد وكان مقيداً
بدقتر إحدى هذه المحاكم فاذا فقد الاشهاد أو
وجد ولم يقيد بدقتر إحدى هذه المحاكم كانت
هذه المحاكم ممنوعة من سماع الدعوى فما بالاك
اذا لم يوجد هذا الاشهاد وفضلاً عن قيد كان
النزاع غير جدى وكان القصد منه الطولى
بلا جدوى

« وحيث انه لذلك تكون الـ ٤٠ فدانا غير
موقوفة بل ملكاً لورثة الست جياته يقتسمونها
بينهم شرعاً

« وحيث انه لا نزاع في مقدار ما يرثه
المدعى ولا في مقدار ما يرثه والده عن زوجته
وكريمته روميه . فتكون الدعوى صحيحة ويتعين
الحكم بتأييد الحكم المستأنف فيما يختص
بالملكية

١٦٠ فدانا ورثتها عن والدها معوض حنا وانها
لما اقسمت مع الورثة اظهرت رغبها في وقف
ربع ٤٠ فدانا على قراء الاقباط واثبتت رغبها
في عقد القسمة المحرر مع الورثة في ٢٩ يولي
سنة ١٨٩٧ ثم توفيت قبل تنفيذ رغبها وتحرير
حجة الوقف بصفة رسمية فوضعت الكنيسة
يدها على هذه الاطيان وعينت القمص يوحنا
ناظراً فادارها لحساب الوقف . وبما ان ميراثها
انحصر في الطالب ووالده وكريمته فيخصه ١٥
فدانا وقد باع له والده ما ورثه عن زوجته
وكريمته روميه وقدره ١٢ ط و ١٧ ف فيكون
ما يخصه في القدن ٤٠ هو ١٢ ط و ٣٢ ف
طلب الحكم بملكيته مع الربع

« وحيث ان صاحب القبطه البطريرك
والناظر دفعا أولاً بأن جياته لا ترث معوض
حنا ثانياً ان ٤٠ فدانا وقف والنزاع قائم على
اصله وهذا من خصائص المحاكم الشرعية

« وحيث ان التمسك بوقف ٤٠ فدانا
من جياته تسليم بملكيته لها قبل ان تقفها
فيكون الدفع بعدم الأثر في غير محله
ويتعين رفضه

« وحيث ان المدعى يتمسك بملكية المورثة
٤٠ فدانا اذ ان الوقف لم يحصل باسناد شرعى
ولا صدرت به حجة والادعاء ان يتمسكان بوقفها
بناء على أنها اثبتت رغبها في عقد القسمة وتنفذت

المستأنفين لانهما لم يتعديا بل قصدا الثواب والاجر
« وحيث لذلك يتعين تعديل الحكم

المستأنف فيما يختص بالريع)

(استئناف غبطة الانبا كرلس بطريك الاقباط
الارتودوكس بصفته ناظراً عاماً للاوقاف القبطية ونيافة
الانبا تيموثاؤس مطران القدس الشريف بصفته
رئيس مجلس ملى الاقباط الارتودوكس بالنصورية وناظر
اوقافها والقلمس يوحنا اقرايم وكيل شريعة الاقباط
الارتودوكس بالنصورية وحضر عنهم حضرات الاساتذة
عزيز خنكي بك المحامى قاضياً عن حضرة مرقس افندى
قهمى المحامى وصليب بك سائى المحامى وكيرلس افندى
حنا المحامى نمرة ٤٦ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرات
اصحاب السعادة والدة ابو بكر بجي باشا وشاكر
احمد بك ومصطفى حلمى بك)

٥٦٨

حكم تاريخه ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤

قانون مالى . رئيس المصلحة . رفت الخدمة .
اعلان رفت . شهادة خلو طرف . تحت المحروسة .

القاعدة القانونية

ان القانون المالى وان اجاز لرئيس المصلحة
رفت الخدمة الخارجين عن هيئة العمال إلا انه
قيد هذا الحق بأن يستعمل حسب مقتضيات
المصلحة وبأنه يسلم لكل من يرفت اعلانياً برفقه
مييناً فيه سبب الرفت وشهادة بخلو طرفه على
استمارة خاصة . ولقرار الصادر من وزير المالية
بالغاء وظائف مستخدمى تحت المحروسة الذى
حجز فى الاستانة بعد اعلان الحرب ونشره
بالجريدة الرسمية ليس كافياً لاعتبار مستخدمى
تحت المحروسة حروفين لاستحالة وصول علمهم

« وحيث ان التمسك بوضع اليد مدة
٢١ سنة لا يثبت ملكاً ولا يسقطه اذ ان
وضع اليد يعد حيازة للشئ . وحيازة مستأثر
بنافعه ويتصرف فيه استئثار المالك وتصرفه
ويؤخذ من ذلك ان وضع اليد ونية الملكية
أمران متلازمان اذا قد أحدهما فلا أثر للثاني فى
التمسك بمضى المدة وعليه اذا كان للحائز صفة
ظاهرة غير صفة المالك فانه لا يملك معها طالت
مدة حيازته (شرح القانون المدنى لفتحى باشا)

« وحيث ان المستأنفين لم يجوزوا الاطيان
المتنازع فيها مستأثرين ببنافعه ومتصرفين فيها
استئثار المالك وتصرفه بل كانا واضعى اليد
عليها بصفتها ناظرى وقف كما يصرحان فهما
طالت مدة وضع يدهما فلا تكسب للوقف
ملكاً ولا حقاً

« وحيث ان رزق الله افندى طلب
الحكم بالريع وقدره مبلغ ست جنيهات الفدان
« وحيث ان المحكمة ترى ان مبلغ ثلاثة
جنيهات كاف للتعويض عن الريع من تاريخ
رفع الدعوى لا كما ذهبت اليه محكمة أول درجة
اذ ان وضع اليد مبنى على حسن النية وصحة
الاعتقاد بالوقف وبناء على ذلك قد توزعت
ثمره الاعيان على الفقراء والمساكين فلا سبيل
لاستردادها منهم اذ ان المورثة كانت شرعت
فى الوقف وقد عاجلتها منيتها فلا تجرم من أجر
النية على الصدقة كما يسوغ ان تدفع من جانب

بالرفق . وبناء عليه يكون لهم الحق في مرتباتهم مدة بقائهم في خدمة اليخت كما يكون لهم الحق في اعانة الغلاء التي قررتها الحكومة المصرية لأمثالهم

المحكمة : -

« حيث ان حجة المستأنف عليها التي أخذت بها محكمة أول درجة في رفض الدعوى أساسها ان المستأنف من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال واجاز القانون المالى لرئيس المصلحة تعيين الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ورفقهم وقد اصدر وزير المالية قراراً بالغاء وظائف مستخدمى يخت المحروسة ومن ضمنهم المستأنف لغاية ٢٣ فبراير سنة ١٩١٥ مستعملاً حقاً اجازة القانون فأصبحت الدعوى بغير اساس

« وحيث ان القانون المالى وان اجاز لرئيس المصلحة رفت الخدمة الخارجين عن هيئة العمال الا انه قيد هذا الحق بأن يستعمل حسب مقتضيات المصلحة وبأن يسلم لكل من يرفت اعلاناً برفته مبنياً فيه سبب الرقت وشهادة بخلو طرفه على استمارة خاصة وكل ذلك لم يحصل ولا ترى المحكمة ان مجرد اعلان قرار الوزارة بالجريدة الرسمية كان كافياً لأن المستأنف بسبب حالة الحرب كان في استحالة للعلم برفته وقد بقى عمال يخت المحروسة فعلاً في اعمالهم باليخت حتى انتهت حالة الحرب وعاد اغلبهم في نفس اليخت الى المياه المصرية

« وحيث انه لذلك يكون للمستأنف الحق في راتبه مدة بقائه في خدمة اليخت وكذلك اعانة الغلاء التي منحت لأمثاله باعتبار المائة عشرين من أول اغسطس سنة ١٩١٧ والمائة اربعين من أول ابريل سنة ١٩١٨ ولا حق له في المطالبة ببدل سفريه حيث تبين من كتاب نائب قومندان يخت جلالة الملك « المحروسة » المقدم ضمن ملف الدعوى انه لم يسبق صرف بدل سفريه لعمال اليخت مدة وجوده بالاستانة لافى هذا التاريخ ولا قبله وفي الواقع لا محل لصرف بدل سفريه لأمثال المستأنف لأن بدل السفريه يمنح للمستخدم بسبب ما يتكبده من المصاريف اذا ابتعد عن محل اقامته الاصلى وعمال يخت المحروسة بطبيعة عملهم يقيمون بنفس اليخت بعيداً عن محل اقامتهم وسيان وجد اليخت بالمياه المصرية او بعيداً عنها »

(استئناف متولى موسى وحضر عنه حفرة مصطفى افندى طمى الحامى ضد وزراتى المالية والحربية وحضر عنهما حفرة توفيق بك حنين فمرة ٨٣٨ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالى احمد طلعت باشا وجناب مستر هل وصاحب العزة كامل بك ابراهيم)

٥٦٩

حكم تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٢٤

قوائد . المطالبة الرسمية . اشتراط جريان القوائد .

القاعدة القانونية

انه بحسب نص المادة « ١٢٤ » من القانون المدنى لا تستحق القوائد إلا من تاريخ

المطالبة الرسمية ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك . فاذا نص في عقد البيع ان المشتري يدفع فوائده عن الاقساط المتأخرة بواقع المائة تسعة ولم يذكر به ان هذه الفوائد تسرى بدون احتياج الى اذار رسمي كانت الفوائد مستحقة من تاريخ المطالبة الرسمية لا من تاريخ استحقاق الاقساط

المحكمة :

« حيث ان النزاع في هذه الدعوى ينحصر في ان المستأنف يطلب فوائده عن الاقساط المتأخرة من ثمن الارض المباعة من مورثه للمستأنف عليه من تاريخ الدفع وليس من تاريخ المطالبة الرسمية كما قضت بذلك محكمة أول درجة

» وحيث ان نص المادة ١٢٤ من القانون المدني يقضى بأن الفوائد تكون مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك

« وحيث انه .مشرط بعقد البيع المؤرخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٩ ان المشتري يدفع فوائده عن الاقساط المتأخرة بواقع المائة تسعة ولم يذكر به ان هذه الفوائد تسرى بدون احتياج الى اذار رسمي . وازاء هذا يتعين على المحكمة تطبيق نص المادة « ١٢٤ » المذكورة

» وحيث انه مما يؤيد هذا ان الحساب الذي عمل بين الطرفين في ١١ يولية سنة ١٩١٥ والذي منه تظهر نية المتعاقدين اثبت ان الباقي

من الثمن لغاية هذا التاريخ هو مبلغ ٣١٢ جنهما و ٨٧٠ ملياً وقد قبل البائع وهو مورث المستأنف تسديده في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ دون ان يحاسب عنه فوائده من يوم تاريخ المحاسبة الى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٥

« وحيث انه يتضح مما تقدم ان الفوائد تسرى من تاريخ الاذار الرسمي لغاية السداد فعليه يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف كامل بك الرقة وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندي مرسي بدر الحامي ضد الست عزيزة عبد القوي وحضر عنها حضرة يوسف افندي عبد اللطيف الحامي نمرة ١٠٠٨ سنة ١٣٢٠ قضائية دائرة جناب مستر برسيغال وصاحبي السعادة العزة صالح حق باشا وكامل بك ابراهيم)

تعليق

نعم ان بعض المحاكم حكمت بأنه اذا لم يذكر في العقد ان فوائده التأخير تستحق بدون احتياج الى تنبيه أو اذار رسمي فلا يقضى بها الا من تاريخ المطالبة الرسمية ، الا ان هذا الرأي فيه تعسف ما دام المتعاقدان قد ذكرا صراحة بأن الاقساط المتأخرة يحاسب عليها فوائده بواقع المائة كذا من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ الدفع ولا سيما وان الاهالي في هذه البلاد لا يدركون معنى اعفاء الدائن من عمل اذار أو تنبيه أو دعوى لجريان الفوائد فاذا نص اذا في عقد ان الاقساط التي تستحق ولم تدفع تسرى عليها فائدة باعتبار المائة كذا في السنة من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ الدفع وجب احتساب

الفوائد بدون رفع دعوى وبدون عمل انذار ولو لم يدون في صلب العقد اذا الفوائد تسرى « بدون احتياج الى تقييه أو انذار أو دعوى » لأن العبرة بالمقاصد وهنا قصد المتعاقدين ظاهر في وجوب جريان الفوائد من تاريخ الاستحقاق

٥٧٠

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤
الحل المختار . اعلان . قيد الاستئناف .
قلم الكتاب . المسافة .

القاعدة القانونية

١ - اذا لم يعين المستأنف محلاً مختاراً له في البلدة السكّانة بها محكمة الاستئناف حق للمستأنف عليه حسب المادة « ٣٦٤ » مرافعات اعلانه بقلم كتاب المحكمة ليقيّد استئنافه في بجر الثمانية أيام

٢ - اذا لم يعين المستأنف محلاً مختاراً له في البلدة السكّانة بها محكمة الاستئناف واعلنه المستأنف عليه في قلم الكتاب بوجوب قيد استئنافه في بجر ٨ أيام فلا يكون للمستأنف الحق في طلب احتساب المسافة بين مصر وبلده

المحكمة : -

« حيث ان الحكم المستأنف صدر في أول اكتوبر سنة ١٩٢٣

« وحيث ان المستأنفين رفعوا استئنافهما بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٤

« وحيث ان المستأنف عليهم أعلنوا المستأنفين بقيد استئنافهما بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٤ في بجر ثمانية أيام من التاريخ السابق أى قبل يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤

« وحيث ان المستأنفين قالوا بأن لهم الحق في الثمانية أيام المذكورة بالمادة ٣٦٤ مرافعات مضافاً إليها الميعاد المذكور للمادة ١٧ من قانون المرافعات أى انهما يطلبان احتساب المسافة بين مصر ومركز مهالوط

« وحيث ان المستأنفين لم يعينا محلاً لاعلانهما فيه في البلدة السكّانة بها محكمة الاستئناف فحق للمستأنف عليهم حسب المادة ٣٦٤ مرافعات اعلانهما بقلم كتاب المحكمة وعلى ذلك لا حق للمستأنفين في احتساب المدة المقررة بالمادة ١٧ من قانون المرافعات وعلى ذلك يكون الدفع الفرعى في محله ويعتبر الاستئناف كأن لم يكن»

(استئناف محمد افندى يوسف الدرديرى ابو الليل وآخرين وحضر عنهم حضرة مصطفى افندى حلمى الهامى نائباً عن حضرة عبد الحليم افندى محمد الهامى ضد عبد الله ابراهيم وآخرين وحضر عنهم حضرة احمد بك الديوانى نمرة ٤٠٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة سعادة صالح حتى بلنا ومستر هل وصاحب العزة كامل بك ابراهيم)

تعليق

هذه المسألة خلافية . بعض المحاكم ذهب الى وجوب اعلان المستأنف شخصياً لجريان ميعاد الثمانية أيام أو على الاقل اعلانه في محله المختار ، فاذا لم يتخذ محلاً مختاراً في البلدة

الكائنة بها محكمة الاستئناف فلا يجوز اعلانه في قلم الكتاب لجريان ميغاد الثمانية أيام . وذهب البعض الآخر « ومنها هذه المحكمة » الى جواز الاكتفاء باعلانه في قلم كتاب محكمة الاستئناف لأنه قصر في عدم تعيين محل مختار له . وانا نميل الى ترجيح المذهب الاول لأن المستأنف عليه يملن المستأنف بوجوب قيده استئنافه والا يسقط حقه وفي احوال سقوط الحقوق يجب الا يتوسع في الحالات التي يسقط فيها الحق ومن هذا يرى ان الاصول والاقرار الى العدل والقانون وجوب اعلان المستأنف شخصياً وفي محله المختار

٥٧١

حكم تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٢٤

وقف . اجارة . مدة طويلة . الناظر هو المستحق الوحيد .

القاعدة القانونية

١ - من المبادئ المقررة قانوناً انه لا يجوز لناظر الوقف ان يؤجر الاعيان الموقوفة اجارة طويلة مستقبلية لغير اضطرار ولو بقود متوالية . وقرر الفقهاء ان النهاية القصوى للمدة المستقبلية التي يمكن لناظر الوقف تأجير الاطيان فيها هي ثلاث سنوات

٢ - اذا كان ناظر الوقف هو المستحق الوحيد لريعه وغلته جاز له ان يتصرف في تأجير اعيان الوقف كتصرف المالك بشرط

ان لا يكون هذا التصرف مضرأ بنفس المعين
٣ - جرى قضاء المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة على انه اذا كانت ناظر الوقف هو المستحق الوحيد لريعه وقد اجر اطيان الوقف لمدة مستقبلية مستقبلية فلا يسوغ له ان يطلب ابطال ما تعهد به لأن ذلك يكون منافياً للقاعدة الشرعية العامة وهي « ان من سعى في تقض ما تم من جهته فسيه مردود عليه »
المحكمة :

« حيث ان المحكمة الابتدائية بنت حكمها على سببين : الاول انه لا يجوز تأجير اعيان الوقف بمعرفة متولى النظر لمدة مستقبلية أكثر من ثلاث سنوات ، والثاني ان مدة الايجار للثلاث سنوات تحسب من تاريخ العقد وليس من تاريخ تنفيذه وبما ان عقد الايجار الصادر لمحمد افندي فضى مؤرخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٠ لمدة ثلاث سنوات فيعتبر هذا العقد صحيحاً لغاية اكتوبر سنة ١٩٢٣ ، وبناءً عليه تكون اجارته معتبرة لغاية المدة المذكورة وباطلة عن المدة الباقية

« وحيث انه من المبادئ المقررة قانوناً انه لا يجوز لناظر الوقف ان يؤجر الاعيان الموقوفة اجارة طويلة مستقبلية لغير اضطرار ولا بقود متوالية وقرر الفقهاء ان النهاية القصوى للمدة المستقبلية التي يمكن لناظر الوقف تأجير الاطيان فيها هي ثلاث سنوات

« وحيث انه يستثنى من هذه القاعدة

منافياً للقاعدة الشرعية العامة وهي (من سعى في تقض ماتم من جهته فسيح مردود عليه)

« وحيث ان المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة سارت في احكامها العديدة على هذه القاعدة (راجع احكام الاستئناف المختلطة

الصادر في ٣١ مارس سنة ١٨٩٨ و ١٧ ابريل سنة ١٨٩٨ بالمجموعة المختلطة السنة العاشرة صحيفة ٢٢٣ و ٢٣٥ وفي ٧ يونية سنة ١٩٠٠ صحيفة ٣١٦ بالمجموعة المذكورة السنة الثانية عشر ويراجع ايضاً الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٠٦ في القضية نمرة ٢٠٨ سنة ١٩٠٤

« وحيث انه بناءً على ذلك يكون عقد الأيثار الصادر من شرين الى محمد افندي فهمي بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ومسجل في

١٨ منه صحيحاً ويجب اعتماده »

(استأذ محمد افندي فهمي وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد بك الديواني الحامي ضد الشيخ شبل محمود مرعي ثم احمد بك شرين بصفته ناظر وقف والمستحق الوحيد له وحضر عنه حضرة الاستاذ علي افندي عبد الحميد الحامي ثم عبد الرحمن بك موسى وحضر عنه حضرة الاستاذ طيم افندي ابراهيم نائباً عن حضرة الاستاذ احمد افندي فهمي ابراهيم الحامي)

٥٧٢

حكم تاريخه ١٧ مارس سنة ١٩٢٤

الجد الصبيح . الاب . وصي الاب .
تصرفات . بيع عقار الصغير .

القاعدة القانونية

حسب الامام - الأعظم - أبي حنيفة الجدل

العامة انه اذا كان ناظر الوقف هو المستحق الوحيد لريبه وغلته فيجوز له في هذه الحالة ان يتصرف في تأجير اعيان الوقف كتصرف المالك بشرط ان لا يكون هذا التصرف مضرًا بنفس العين

« وحيث انه ثبت من عقد الاتفاق الحاصل في ٢٣ يونيه سنة ٩٢٣ بين محمد افندي فهمي وبين احمد افندي شرين بخصوص تحديد ايجار الاطيان موضوع النزاع ومن العقد المؤرخ ١٥ يوليه سنة ١٩٢٣ المصدق عليه بمعرفة كاتب العقود بين احمد افندي شرين المذكور وبين محمد افندي فهمي ان احمد افندي شرين اعترف في هذين العقدين انه هو المستحق الوحيد لهذا الوقف

« وحيث انه من جهة اخرى فانه لم يقدّم أى دليل على عدم صحة هذه الصفة اليه الا ما قيل من انه يوجد بعض مستحقين وهم الاشخاص الذين توزع عليهم الصدقات الجزئية التي اشترطها الواقف وهذا غير معين وموكل لناظر الوقف التصرف فيه بحسب ذمته فلا يعتبر انه مناف لصفته بانه المستحق الوحيد للوقف

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فانه اذا كان ناظر الوقف هو المستحق الوحيد له فلا يسوغ له ان يطلب ابطال ما تعهد به أى التصرفات التي وقعت منه لأن ذلك يكون

الصحيح انزل من وصي الأب بالنسبة الى التصرفات . وحسب تليذه محمد الجد الصحيح أرقى من وصي الأب لأن الأب يملك ما لا يملك وصية . ويقول محمد ان ولاية الجد كولاية الأب . والقاعدة انه اذا كان الأب عدلاً محمود السيرة وكان مستور الحال فله بيع عقار الصغير ولو يسير الغبن اما اذا كان فاسد الرأي سيء التدبير فليس له بيع العقار الا في صورة واحدة وهي اذا كان البيع خيراً لولده . والخيرية ان يبيعه بضعف قيمته ، وهذه الاحوال بينها تنطبق على الجد متى ثبتت له الولاية على الصغير .

المحكمة :

« حيث انه لتقدير تصرفات الجد عند عدم وجود وصي ومعرفة ما اذا كانت صحيحة من عدمه يجب الرجوع الى ما قرره أئمة الشرع في هذا الصدد

« وحيث انه مختلف بين الأمام أبي حنيفة وتليذه محمد الذي يقرر ان ولاية الجد كولاية الأب للأسباب المعقولة التي اوردها الاستاذ الشيخ محمد ابو زيد بالجزء الثاني من كتاب شرح الاحوال الشخصية ص ١٦٧ اذ قال وقال محمد الجد قائم مقام الأب فيما يملكه من التصرفات فقد جمل ابو حنيفة الجد الصحيح أنزل من وصي الأب بالنسبة للتصرفات وجعله محمداً أرقى منه لأن الأب يملك ما لا يملك وصيه ولم أر توجيه كلاً من القولين بعد مراجعة

كثير من الكتب وكلما أردت توجيه قول الأمام بشيء وجدته معترضاً . ولكن قول محمد يمكن توجيهه لأن كلاً من وصي الأب والجد يشتركان في ثبوت الولاية على أموال الأيتام والجد عنده من الشفقة على أولاد ابنه ما ليس موجوداً عند الوصي فيكون أرقى منه في التصرفات - نعم ان وصي الأب وان كان مقدماً عن الجد ولكن ليس الكلام في التصرف عند اجتماعهما لأن الجد لا يتصرف أصلاً في هذه الحالة بل الكلام عند ثبوت الولاية للجد فانتظر لملك تأتي بتوجيه لا يعترض عليه وبعضهم يقول يفتي بقول الأمام - والمحكمة تنضم الى هذا الرأي اذ ان رأى محمد مؤيداً أيضاً برأى الأمام الشافعي الذي يرى رأى محمد ويعمل به اذ قال ان ولاية الجد أولى من وصي الأب « وحيث ان المواد ٤٢٠ و ٤٢٢ و ٤٢٣

و ٤٢٤ من كتاب الاحوال الشخصية قد استوعبت الحالات الثلاث للأب فأما ان يكون الأب عدلاً ومحمود السيرة ، وأما ان يكون مستور الحال ، وأما ان يكون فاسد الرأي سيء التدبير ، ففي الحالة الاولى والثانية له بيع عقار الصغير ولو يسير الغبن وفي الحالة الثالثة ليس له بيع العقار الا في صورة واحدة وهي اذا كان البيع خيراً لولده والخيرية ان يبيعه بضعف قيمته ، تلك الاحوال هي بينها التي تنطبق على الجد متى ثبتت له الولاية على الصغير ولا شك ان

ان تأخذ بالحساب الذى أجراه كاتب البنك من عندياته بدون دخل البنك فيه وترى من الأصوب ان تأخذ بما قرره السيدتان نعيمة وفريده لانهما أدري بما عليهما من الدين من غيرهما ولأن الدين الذى أثبتته الخير والثابت بمحضر الانتقال أقل مما قدرناه

(استثاقت سيد احمد زعزوع وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمد افندى حسن المحامى نائباً عن حضرة الاستاذ على افندى كال حبيته ضد نعيمة وفريده اولاد المرحوم ابراهيم بك سيد احمد وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذين زكريا بك نامق واحمد بك رمزي الحاميان نمرة ٩١٠ ونمرة ٩٤٠ سنة ٣٥ و سنة ٣٦ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان وصاحب العزة على جلال بك)

٥٧٣

محكمة جنایات امیوط

حكم تاريخه ١٥ ابريل سنة ١٩٢٤

تزوير . وثيقة زواج . زنا .

القاعدة القانونية

١ - اذا اتهمت امرأة متزوجة بالاشتراك في تزوير رسمى بأن ادعت كذباً أمام محرر عقود الزواج أنها غير متزوجة فحرر لها وثيقة زواج جديد على رجل آخر فلا يصح اتهامها بجريمة الزنا مع الزوج الثانى لسببين. الأول ان معاشرتها غير الشرعية للزوج الثانى انما هى من نتائج ومستلزمات جريمة الاشتراك في التزوير الرسمى، والثانى لانه يتعين على كل حال ان تفصل محاكم الاحوال الشخصية أولاً بطلان الزواج

سيد احمد بك زعزوع يدخل في الحالة الاولى اذ ان والده ترك له خمسين فداناً فما زال يعمل ويكد حتى جعلها تسعة آلاف فدان فله ولاية التصرف في مال احفاده نعيمة وفريده بغير حاجة الى مسوغ شرعى ، ومع ذلك فان هذا المسوغ الشرعى موجود فان الارض كانت نزعاً ملكيتها وكانت تحت تصرف البيع الجبرى الذى لا ينتهى غالباً الا ببيع الثمن خصوصاً وان البنك المرتهن له ان يطالب كل واحد من المدينين له بجميع مطلوبه منهم لوجود تضامن بينهم ، هذا فضلاً عن ان البيع الذى أبرمه الجدد كان بثن عال ، وعلى ذلك يكون بيع سيد احمد بك زعزوع ما لحفديته من الاطيان الى للموم بك في محله ويجب تأييده في ذلك . وللاعتبارات المتقدمة تكون المحكمة الابتدائية أخطأت في الغائها البيع الصادر من الجدد ولم يبق بعدئذ الا الفصل في الطلب الاحتياطى المقدم من السيدتين نعيمة وفريده اللتين اعترفتا بأن ما خص نصيبهما في الدين هو مبلغ ٥٦١٥ جنيهاً و ٧٣٠ ملماً

« وحيث ان الخير الذى ندينه هذه المحكمة ذكر في تقريره انه لا يمكن مطلقاً معرفة ما يقع على اطيان ابراهيم سيد احمد زعزوع خاصة من الدين لأن الاطيان متفاوتة في القيمة وهذه المحكمة أيضاً عند انتقالها الى البنوك ما أمكنها الوقوف على ذلك ولا يمكنها

الثاني قبل المحاكمة عن جريمة الزنا، من أجل هذا
تجب براءة من تهم بالزنا في هذه الحالة

٢ - عقد الخطبة الذي يحلله القسيس
المختص هو عقد رسمي لأن له أثراً في إثبات
الزوجة التي تم بمقتضى أكليل يحدد ميعاده
في ذلك العقد ويتم بغير وثيقة أخرى وإنما يكون
إتمامه موجباً لتسجيل عقد الخطبة بمعرفة القسيس
الذي حرره ومن تلقاه نفسه من أجل ذلك فإن
إثبات وقائع غير صحيحة في ذلك العقد يكون
جريمة التزوير في أوراق رسمية

المحكمة :-

« بما أن النيابة العمومية اتهمت المذكورين
بأنهم في خلال الشهر الأخير السابق على تحرير
المحضر الرقيم ٢ يونية سنة ١٩١٣ بجبهة صنبو
مركز ديروط مديرية اسيوط الاولى اشتركت
مع موظف عمومي حسن النية وهو قسيس
بلدة صنبو في ارتكاب جريمة تزوير في ورقة
رسمية وهي قسيمة الزواج بأن ادعت امامه
بأن زوجها توفي عنها منذ خمس سنوات حالة
كونها لا تزال في عصمته وحالة كونه على قيد
الحياة ، وقد ادعت هذا الادعاء لتثبت بأنها
خالية من الموانع الشرعية وأنها أهل للزواج
وقد حصلت بذلك الى أن هذا القسيس أجرى
لها عقد الزواج بعد تقرير هذه الواقعة المزورة
في صورة واقعة صحيحة وبأنها مع المتهم الثاني
ارتكبت جريمة الزنا حالة كونها امرأة متزوجة
في عصمة زوجها متري غالي ، والمتهم الثالث
اشترك ايضاً مع قسيس بلدة صنبو الياس متري

الحسن النية في ارتكاب جريمة تزوير في ورقة
رسمية وهي قسيمة الزواج بأن ادعى امامه
ان اخته المتهمة الاولى توفي زوجها عنها وتوكل
في عقد زواجها مع ان زوجها القديم على قيد
الحياة وقد تم عقد الزواج بناء على تقرير
هذه الواقعة المزورة . وطلبت من حضرة
قاضي الاحالة احالة المتهمين المذكورين على
محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١٨١ ، ٤٠ ،
٤١ ، ٤٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون
العقوبات

« وبما ان حضرة قاضي الاحالة قرر في
١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ أحالتهم على هذه
المحكمة لمحاكمتهم بالمواد المذكورة
« وبما انه بجلسة اليوم سمعت المحكمة هذه
القضية بما هو مبين بمحضر الجلسة

« وبما انه قد تبين لهذه المحكمة وثبت
لديها من التحقيقات التي عملت في القضية ومن
اقوال المتهمين وشهادة الشهود الذين سمعوا في
الجلسة انه في خلال الشهر السابق مباشرة على
تحرير المحضر المؤرخ في ٢ يونية سنة ١٩٢٣
بجبهة صنبو التابعة لمركز ديروط بمديرية اسيوط
ذهبت هيلانه بنت عبده جرجس بصحبة
أخيها بطرس عبده ومعهما بقطر عبد المسيح
لناحية صنبو وقابلوا القس الياس متري المختص
بتحرير عقود زواج الاقباط الارثوذكس
وادعت هيلانه بنت عبده المتهمة الاولى أنها
خالية من موانع الزواج لأن زوجها متري
غالي توفي من خمس سنين وشهد معها على ذلك
أخوها المتهم الثالث ، وبناء على هذا الاقرار

وتلك الشهادة حرر لها القس الياس عقدا الخطبة على بقطر عبد المسيح المتهم الثاني وهذا العقد أتما هو بمثابة عقد الزواج لأن الاكليل الذي يتلوه لا يزيد عليه شيئاً وإنما يقضى بتسجيله وقد تم الاكليل فعلاً في الموعد الذي حدد في الوثيقة ولما نوقشت المتهمة الاولى فيما فعلت اعترفت بان الحاجة هي التي دفعها الى تقرير وفاة زوجها متري غالى وذكرت بصريح العبارة أنها فضلت هذا العمل عن أن تزني وادعت أن القسيس أرادها على أن تقرر كذبا وفاة زوجها بدلا من ذكر أنه تركها من خمس سنين وجارها اخوها المتهم الثالث في هذه الاقوال ولكن كلاهما لم يؤيد قوله هذا الذي لا يخليهما من المسؤولية على اية حال لأنهما يعلمان ان متري غالى حي يرزق

« وبما أن هذه الوقائع تثبت على ذينك المتهمين التهمة المنسوبة اليهما ومصدرها هذا الحكم ، اذ لا ريب في رسمية وثيقة القسيس فهي ذات أثر في اثبات الزوجية وقد حررها موظف مختص أثبت فيها بحسن نية واقعة مكنوبة وهي خلو المتهمة الاولى من موانع الزواج وما وقع منهما معاقب عليه بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ١٨١ من قانون العقوبات وترى المحكمة تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون نظراً لظروف الحادثة ولأن الفرض الحقيقي الذي دعى هيلانه الى فعلتها هو رغبته في ايجاد عائل لها تعيش في كنفه

وبما ان تهمة الزنا المنسوبة لهيلانه بنت عبده غير ثابتة عليها مادامت السلطة المختصة

لم تفصل في فساد عقد زواجهما بقطر عبد المسيح وعلى اية حال فإن وقوع هذه الجريمة منها انما هو من نتائج ومستلزمات جريمة الاشتراك في التزوير الرسمي التي ثبتت عليها فيتمتعين اذن براءتها من جنحة الزنا عملاً بالمادة ٥٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

« وبما ان ما يستخلص من عبارة تقرير الاتهام وقرار الاحالة ان النيابة لم تهتم بقطر عبد المسيح الا بتهمة الزنا وان قاضي الاحالة لم يحمله على محكمة الجنايات الا بتلك التهمة فإنه لم يرد اسمه في تقرير الاتهام وقرار الاحالة عند ذكر الوقائع التي حصلت من المتهمة الاولى وكونت جريمة الاشتراك في التزوير الرسمي ولم تذكر فيهما وقائع ارتكباها هو تكون تلك الجريمة ثم ان مواد القانون الخاصة بالاشتراك في التزوير ذكرت شائعة بالنسبة لجميع المتهمين بحيث يمكن صرفها الى المتهمين الاولى والثالث دونه فالدعوى العمومية غير قائمة بالنسبة له عن جريمة الاشتراك في التزوير وعلى اية حال فإنه لم يثبت من التحقيقات وسائر اوراق الدعوى ان ذلك المتهم كان يعلم ان هيلانه متزوجة وزوجها على قيد الحياة وما كان له ان يعلم ذلك وهو مقيم في بلد غير بلدها ولا مصلحة له في الاصرار على التزوج منها برغم وجود زوجها حيا يرزق فليست هي بذات مال ولا ميزة يرغب فيها

اذن براءته من التهمة المنسوبة اليه عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات « وبما ان التهم الثالث بطرس عبده قد أعلن قانوناً ولم يحضروا وقد اتخذت قبله اجراءات النشر والتعليق على مقتضى القانون فيتعين الحكم في غيبته عملاً بالمادتين ٢١٥، ٢١٦ من قانون تحقيق الجنايات »

(قضية النيابة العمومية ضد هيلانه بنت عبده جرجس وآخرين نمرة ٥٢ احالة سنة ١٩٢٤ دائرة حضرات اصحاب العزة متولى بك غنيم ومحمد لبيب عطيه بك ومحمد درويش بك وكيل محكمة اسبوط المتدب)

« وبما انه متى ثبت ان بقطر عبد المسيح ما كان يعلم بأن هيلانه خالية من موانع الزواج فإن اقدامه على الزواج منها على يد رجل الدين وبحسن نية لا يجعل معاشرته أياها معاشرة الأ زواج محلاً لأخذة بمنحة الزنا التي تقتضى العلم التام والعقيدة الثابتة بأن هيلانه ليست بزوجة له وقرائن الدعوى قامت على انه على العكس من ذلك كان يعتقد وهو يعاشرها انها زوجته الشرعية . هذا فضلاً عن ان السلطة المختصة لم تفصل في فساد زواجها به فيتعين

قضايا المحاكم الكلية الجزئية

ان الشارع جعل لجهة الادارة الحق المطلق في فحص الطلب الذي يتقدم لها من شخص ويطلب فيه فتح محل عمومي وتقدير اوقية المحل من عدمه من الوجهة الصحية والمنفعة العامة بحيث ان الترخيص لا يمس الجمهور في شيء من حقوقه الطبيعية والنظامية . فاذا قدم شخص طلباً لجهة الادارة يطلب فيه الترخيص له بفتح محل عمومي لشيء اللحم (الحاقى) ورفضت طلبه فلا يمكن اتهامها بأنها تعدت حقوق السلطة الممنوحة لها قانوناً، وليس للمحاكم سلطة مناقشة الاسباب التي تدعو جهات الادارة الى رفض الترخيص بالرخص

٥٧٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٢١

امر لدارى . تنفيذه . تأويله . اختصاص المحاكم . تضمينات المحلات الخطرة . رخص .

القاهرة القانونية

١ - ليس للمحاكم الاهلية ان تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذه وانما تختص بنظر الدعاوى التي ترفع على الحكومة يطلب تضمينات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية

٢ - يؤخذ من مفهوم قانون المحلات الخطرة والمضرة بالصحة العمومية الصادر في سنة ١٩٠٤

الوقائع : -

قال المدعى بعريضة دعواه انه بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٨ استأجر من حضرة يوسف بك كساب قصر صاحب الدولة الامير حليم باشا رقم ٣ الكائن بشارع النى بك قسم الازبكية المملوك الآن للشركة البلجيكية لمدة سنتين بايجار سنوى قدره ٦٠٠ جنيه وقد دفع لحضرة يوسف بك كساب ٤٠٠ جنيه ليتنازل له عن الايجارة الصادرة اليه من الشركة البلجيكية كل ذلك باوراق ثابتة التاريخ في ١٣ اكتوبر سنة ١٩١٨ ولما ان اراد المدعى فتح هذا القصر مطعماً اشترى له أفرار الادوات بثن غال نظراً للحالة الحاضرة ولنفخامة القصر. وقد كلف هذه الادوات حوالى الاثنى جنيه مصرى . قدم طلباً للجهات المختصة للترخيص له بإدارته طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك وبعد ان عين المحل مأمور قسم الازبكية ومقتش صحة القسم اقرا على صلاحيته وانه فى حدود القانون طبقاً للبيانات الواردة فى المادة الاولى من الأمر العالى الصادر فى سنة ١٩١٤ . وعلى ذلك انتظر المدعى الترخيص له بالادارة ولكن بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ أعلن برفض طلب الترخيص معللاً ذلك بعدم موافقة صحة مصر على ادارة هذا المحل لثنى اللحوم وهذا يخالف قانون المحلات المعلقة بالراحة والمضرة بالصحة لا يجد لها أى شأن من الشؤون ولا أى سلطان فى الترخيص

وان أمر صحة مصر هذا يخالف ما قرره مأمور القسم ومقتش صحة القسم اللذان عينا المحل وقررا صلاحيته لماوضع له اصلاً . فتدخل مصلحة الصحة واصدارها قراراً مخالفاً لقرار أصدره عامل من عمالها ووقوفها فى وجه رجل هو صاحب الحق دون سواء ونزعها لهذا الحق منه هو اعتداء منها على الحقوق فى غير حدود القانون ولا يمكن ان تقوم له فى نظر القضاء قائمة . وان الرغبة فى عدم الترخيص مخالف للقوانين واللوائح الواجب على الحكومة رعايتها وتنفيذها دون تمييز أو اعتبارات مخصوصة والمدعى محلات متعددة منتشرة فى العاصمة وفى أشهر الاماكن العامة لم يصادفها مثل هذه الظروف لعدم وجود الأجنبي المزاحم بجوارها ولا يقال ان قصر الامير حليم وهو على احسن طرز وفى أشهر جهة غير موافق للصحة العمومية عيب وحوله المطاعم مفتحة الابواب لهذا رفع المدعى دعوى اثبات حالة أمام محكمة الموسيقى الاهلية طلب فيها تعيين خبير أو ثلاثة لمعاينة المحل واثبات حالته وحالة الادوات الموجودة به ومعرفة ما اذا كان موافقاً للصحة العمومية أو مخالفاً لها وتهدير ما اتفق على المحل لجعله بالحالة التى هو بها من ادوات واصلاحات ثم اثبات انواع الاعمال التى تبشرها المحلات المجاورة له من جهاته الاربع وعليه الاطلاع على دوسيه اجراءات الترخيص الموجودة بالقسم . وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨

أصدرت محكمة الموسيقى حكماً حضورياً وبصفة مستعجلة بتدب ثلاث خبراء هم الدكتور فيليس وسعد بك الخادم والمهندس أحمد بك عزي لأجراء المأمورية الميئة بأسباب الحكم المذكور وهي فحص جميع الطلبات التي طلبها المدعى وأمرت المدعى بإيداع مبلغ ٣٠ جنيه أمانة على ذمتهم وإعلانهم لتحديد وقت مباشرة العمل بعد حلف الاثنين الأولين اليمين وأبقت الفصل في المصاريف وقد حددوا يوم ١٠ يناير سنة ١٩١٩ لمباشرة العمل وقد أعلن المدعى الحكومة في ٨ يناير سنة ١٩١٩ وكلفها بالحضور في الميعاد المعين وطلب فيها احضار جميع الاوراق المتعلقة بالدوسيه في الوقت والساعة المحددين ليطلع عليها حضرات الخبراء - وفي تاريخ ١٠ يناير سنة ١٩١٩ في الساعة العاشرة افرنكى صباحاً ذهب الخبراء الى قسم الازبكية وهناك قابلوا نائب قسم قضايا الداخلية ومندوب القسم واثنين من دكاترة مصلحة الصحة ولم يجد الخبراء ملف اوراق اجراءات الترخيص بقسم الازبكية وتجاهات الحكومة يومئذ وجود هذه الاوراق وادعت الحكومة بأن هذه الاوراق خاصة لها ان تطلع أولاً تطلع عليها أحداً ثم قررت أنها لا تعرف مقر تلك الاوراق وأنها حضرت اجابة لرغبة المدعى التي أعلنت لها باعلان ٨ يناير سنة ١٩١٩ وقد سأل وكيل المدعى الحاضرين عن الحكومة سؤالاً صريحاً عن نيتها وتصميمها فيما

يختص بالاطلاع على تلك الاوراق وهل هم راضون بذلك أو غير راضون وألفت نظرم الى ان تلك الاوراق ليست اوراقاً خصوصية كما يقولون وإنما هي اوراق عمومية لأنها عبارة عن محاضر رسمية حررها موظفون مختصون استمدوا سلطتهم في تحريرها من قانون معين فلم يجيبوا بجواب شاف وقد طلب أحد الخبراء وهو الدكتور فيليس من جناب المستر مونت سميت بوزارة الداخلية ليساعده في الاطلاع على الاوراق الصادر الحكم بالاطلاع عليها. وبهذا جيء بالاوراق من قسم قضايا الحكومة واستطاع الخبراء ان يطلعوا عليها بحضور مندوب عن الحكومة وبالبحث في تلك الاوراق لم يجدوا بها الا القرار الصادر من مأمور قسم الازبكية ووجدوا ان تقرير ممتش صحة القسم مفقود ولا وجود له بين الاوراق مع انه وجد خطاب تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ صادر من مأمور القسم لممتش صحة القسم يطلب افادته عما تم نحو اوراق معاينة محل المدعى وعلى هذا الخطاب الرد من الصحة بما يفيد ان اوراق المعاينة ارسلت للقسم في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٨. انتقل الخبراء بعد هذا المعاينة المحل واثبات حالته وقاموا بذلك وقد لاحظوا على الحكومة أنها أعدت محلاً بجوار محل المدعى أو عزت الى اصحابه من قبل ان يشكوا الى حضرات الخبراء وفعلاً شكوا اليهم دون ان يكون ما رأوه حضرات الخبراء

قالت فيها أنها تعال عدم ادارة المحل لانه يتصاعد منه روائح كريهة على أثر احتراق الزيوت التي يقلى فيها المدعى اللحوم والخبراء ردوا على ذلك بما ينفىه وبتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ حرر مقتش صحة المركز محضر مخالفة للمدعى لادارته محل بدون رخصة وفي ٢٣ منه رفعت ضده الدعوى العمومية إلا ان المحكمة بتاريخ ٩ اغسطس سنة ١٩١٩ قضت ببراءته وفي ٣ اغسطس سنة ١٩١٩ حرر رجال الضبط محضراً نسبوا فيه ان المدعى يبيع الخمر بدون رخصة والمحكمة قضت بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ بالبراءة وبني هذا الحكم على أمرين الاول ان المحضر الذى حرره رجال الادارة محضر لا يمكن ان يكون اساساً للحكم في تهمة يترتب عليها غلق المحل والثانى انه على فرض صحة ما جاء بالمحضر المذكور فان المدعى قد استعمل حقاً له ينص عنه في المادة «١٢» من لوائح المحلات العمومية ولما كان ذلك دالاً بأجلى وضوح على ان الحكومة أرادت بالمدعى شراً وذهبت به في تصرفاتها الى أبعد من الحدود الموضوعة لذلك في القوانين والوائح لأن الحكومة لا تملك بأى حال من الاحوال ان ترفض الترخيص باعتبار انه حق مطلق لها تنبذ به كيفما شاعت وقد جرت المحاكم على تلك القاعدة بحكم صدر من محكمة الاستئناف العليا في القضية نمرة ٥٧ سنة ١٩٠٤ حيث

يومئذ مما يدعو الى الشكوى وقد أخذ المدعى ذلك قرائن له فضلاً عن ان الخبراء استنتجوا ان اخفاء تقرير مقتش الصحة هو لصالح المدعى وذكروا ايضاً بأنهم عاينوا المحل يوم أحد حيث يكثّر زائروه وطلب منهم مندوب الداخلية ان يدخلوا بيتاً من البيوت المجاورة له وقد أجابوا الى طلبه وأدخلهم منزلاً ووجدوا صاحبه مستعد لمقابلتهم عالمًا بموضوع زيارتهم ومأموريتهم وقد سألوا صاحب هذا المنزل عما اذا كان يتضرر فعلاً من الرائحة فقرر انه يتضرر منها وأنها تقلقه وتزعجه لهذا مكاناً آخر اليق للحكم على وجود الضرر أو عدم وجوده وظنوا ان صاحبه غير عالم بزيارتهم أو الغرض منها ودخلوه فلم يجدوا ضرراً ولا سمعوا شكوى وقد قال حضرة قاضى مخالفات محكمة مصر الذى رفع اليه الفصل في ادارة المدعى لمحلّه بلا ترخيص انه كان بين اوراق الاجراءات الخاصة بطلب المدعى تقرير من مقتش صحة القسم يفيد انه عاين المحل ووافق عليه وان هذا التقرير انتزعت يد لم تعرف لغاية الآن وانه غير من الصحة قولها بعد ذلك بأنها لا توافق على ادارة المحل وان الخبراء قدموا تقريرهم اثبتوا فيه ان المحل صحى وحائز لكل الشروط الصحية ومثله كمثل المحلات المجاورة له وزيادة بقل الاسماك واثبتوا ايضاً ان مصلحة الصحة أرادت التضييل بهم فقدمت لهم مذكرة مرفقة بدعوى اثبات الحالة

قالت ان المادة السابعة من لائحة الترع والجسور قضت حقيقة بعدم مسئولية الحكومة عن الضرر الذي ينشأ عن أعمال قتيش الري غير انه لا يمكن ان يكون المراد بهذه الاعمال الاجراءات الاستبدادية المخالفة للعدل والقانون والمضرة بحقوق الأفراد وليس فيها مصلحة عامة للناس لأن ذلك لا ينطبق بوجه من الوجوه على مبدأ الحكومات العادلة ولا يصح ان تتضمنه شرائعها بناء على ذلك تكون الحكومة قد خالفت القانون وقد سببت بأمرها الادارى الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ مخالفة للقوانين الواجب عليها مراعاتها وقد نشأ عن تلك المخالفة ضرر للمدعى يرجع الى النفقات التي تكبدها في مقاضاة الحكومة والى ما نقص من ربحه الذي كان يربحه من عمله لو انه ترك في طريقه المشروع له وادخل على عمله كل اصلاح رآه لازماً لنجاحه وما انفق على الدعاوى المذكورة والاجور التي قبضها الخبراء والمحامين بلغ كل ذلك ٤٢٩ جنيهًا و ٧٥٠ ملياً منها ٢ جنيه رسم دعوى اثبات الحالة و ٢ جنيه و ٤٥٠ ملياً رسم المعارضة في امر تقدير الخبراء و ١٥٠ جنيهًا اتعاب الخبراء و ٢٧٥ جنيهًا اتعاب المحاماه و ٣٠٠ ملياً رسم دعوى اثبات الحالة وأما ما يرجع الى الضرر الذي لحق المدعى من جراء هذه المقاضاة فلا يقدر بأقل من ٣٠ جنيهًا شهرياً ولما كانت تلك المقاضاة قد بدأت من تاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ ولم تنته إلا في ٢٢ أكتوبر

سنة ١٩١٩ فتكون قد استمرت عشرة أشهر وعشرة أيام ويكون للمدعى الحق في مبلغ ٣١٠ جنيهًا تعويضاً له عما لحقه من الضرر ويكون ما يستحقه من التعويض ٧٣٩ جنيهًا و ٧٥٠ ملياً طلب الحكم له به مع المصاريف والأتعاب والتفاد الموقت بلا كفالة وبعد ان حضرت القضية بمجلسات التحضير أحييت على جلسة المرافعة صمم وكيل المدعى على هذه الطلبات مرتكناً على ما أبداه وتدون بحضور الجلسة ومذكرته

ومندوب الحكومة طلب الرفض واصلياً عدم قبول الدعوى مع إلزام المدعى في الحالتين بالمصاريف والأتعاب وقال ان الحكومة تكون مسئولة عن مخالفاتها للوائح والقوانين وقد بين ذلك بمذكرته
المحكمة :-

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

« حيث ان المدعى يستند في مطالبة الحكومة بالتعويض عن الضرر الذي ناله من امتناعها بالترخيص له في فتح وتشغيل عمله الذي اعده لشي اللحوم ورفضها طلبه المقدم منه بهذا الخصوص

« وحيث انه يزعم بان الادارة بعملها هذا قد تصرفت تصرفاً غير شرعي وبطريقة استبدادية وهذا مما يجعلها مسئولة عن تعويض الضرر الذي ناله

« وحيث ان المدعى تأييداً لهذا الزعم ارتكن على الوجوه الآتية :

في عدم تقديم تقرير مفتش صحة القسم للخبراء المتدربين من محكمة المخالفات ومن تحرير محاضر المخالفات ضده ان الادارة ما كان لها غرض سوى معاكسة الطالب

« وحيث ان القضية التي نحن بصددتها تقتضى البحث في مسئولية الحكومة من الوجهة المدنية وهي المنصوص عنها في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

« وحيث ان هذه المادة قضت في هذا الصدد بان المحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر الا في حالة مباشرة الحكومة لاعمال ادارية مخالفة لنصوص القوانين واللوائح وقيدت هذا الاختصاص بعدم احقية المحاكم المذكورة في تأويل أو أيقاف تقاذ مفعول الاعمال الادارية المذكورة

« وحيث انه يتعين اذن الفحص فيما اذا كانت القوانين أو اللوائح روعيت أو خولفت في مبانيها ومعانيها دون التعرض الى مناقشة أي عمل اداري اجرتة الادارة لاحكام القوانين واللوائح الممنوحة لها ما كان هذا العمل الاداري شديداً في وقعه لأن هذا مما يعتبر تعدياً على المبدأ العام القاضي بفصل السلطتين التشريعية والتنفيذية في جميع الامم

« وحيث انه يتضح من مراجعة قانون المحلات الخطرة والمضرة بالصحة الخ الصادر في سنة ١٩٠٤ ان الحق في قبول أو رفض ترخيص محل من المحلات الخطرة أو المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة المنصوص عنها في اللائحة

أولاً - ان مأمور قسم الازبكية ومفتش صحة القسم عند معاينتهما لمحله صرحا له بالادارة

ثانياً - ان مأمور القسم لم يرفض بالترخيص أخيراً الا بايعاز من مصلحة صحة مدينة مصر مع انه هو صاحب الحق المطلق في الترخيص أو الرفض طبقاً للمادة الاولى من لائحة المحلات الخطرة والمضرة بالصحة الصادرة في ٢٩ اغسطس سنة ١٩٠٤ فتداخل مصلحة الصحة في هذا الأمر كان بلا مسوغ شرعي وتجاوز لحدود سلطة الادارة وتعهد مخالفة القوانين

ثالثاً - ان محكمة المخالفات عندما رفعت عليه الدعوى العمومية بشأن ادارة المحل بلا رخصة بمخالفة قانون المحلات الخطرة والمضرة بالصحة الخ قضت ببراءة ساحته بحكم صدر في ٩ اغسطس سنة ١٩١٩

رابعاً - ان الخبراء الذين عينتهم محكمة المخالفات بناء على طلبه قرروا بموافقة المحل من الوجهة الصحية وبأن لا هناك ضرر كبير على المجاورين للمحل فضلاً على ان هناك محلات أخرى تجاور محله معدة لشئ اللحوم والاصنام

خامساً - انه يظهر من عدم بيان اسباب رفض الترخيص ومن كافة الاجراءات المتخذة لمعاكسة المدعى مثل امتناع الادارة

حسب ترتيب درجاتها وأهميتها غير مقيد بأي قيد أو شرط يستلزم على الإدارة اتباعه

« وحيث أن المحكمة ترى أنه يستنتج عقلاً من مفهوم هذا القانون أنه جمل للإدارة الحق المطلق في فحص الطلب وتقدير أوفقية المحل من عدمه من الوجهة الصحية والمنفعة العامة بحيث أن الترخيص لا يمس الجمهور في شيء من حقوقه الطبيعية والنظامية

« وحيث أن المدعي ليثبت صحة دعواه يستند بلا برهان على أن مأمور القسم صرح له مبدئياً بتشغيل وإدارة المحل مع أن مثل هذا التصريح لا يكون إلا بشهادة رسمية معتمدة (وهي الرخصة)

« وحيث أن تداخل تفتيش صحة مصر في الأمر الذي قيل من المدعي بأنه تسبب عنه عدول المأمور عن رأيه الأول لازم حتماً لأنه من ضمن اختصاصات هذا التفتيش ملاحظة المحلات المضرة بالصحة ومعاينتها آنفاً كما ملاحظة ما إذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لأجل الصحة معمولاً بها من عدمه فهو أقدر أذن من غيره على إبداء ملحوظاته فيما يختص بالوجوه الصحية للموظف المختص بإصدار الرخص عن المحلات المضرة بالصحة

« وحيث أنه فيما يختص بحكم البراءة الصادر من محكمة المخالفات فلا يمكن أن يكون وحده مستنداً لطلب التعويض وأن المحكمة المدنية ليست مقيدة بأسبابه وإنما في حل

من إبداء رأي مخالف إذ أنه فضلاً عن تقارير الموضوع المنظور أمام المحكمتين فإن مسؤولية الحكومة مقيدة هنا بشروط مخصوصة سبق التنويه عنها ولذا فإن المحكمة مع ملاحظتها للمبادئ السابقة ذكرها ولوقائع الدعوى ترى أن الإدارة أن رفضت الترخيص للمدعي لم تكن تعدت حقوق السلطة الممنوحة لها قانوناً وأنه بمراعاة المبادئ المار ذكرها لا يمكن أن تعطى المحكمة أهمية عظمى في موضوع الدعوى المدنية إلى تقارير الخبراء المقدمة من المدعي

« وحيث أن ما يدعيه المدعي من أن رفض الحكومة في التصريح له بالإدارة لم يكن إلا من قبيل المعاكسة والاستبداد ومناقضاً لمبادئ المساواة التي يجب أن يتمتع بها الأفراد جميعاً هو في غير محله وعلى غير أساس

« وحيث أن هذا الادعاء قد يكون صحيحاً لو أثبت المدعي بأن الإدارة رفضت التصريح بلا سبب

« وحيث أنه بصرف النظر عن مناقشة الأسباب التي دعت الحكومة إلى الرفض لأن ذلك خارجاً عن اختصاص المحاكم فإنه مع ذلك يجدر القات النظر إلى أن تقارير الخبراء أشارت إلى تظلم أحد المجاورين من إنشاء هذا المحل وأن القول من المدعي بأن هذا الشخص موعز إليه من جهة الإدارة على هذا التظلم قول عار عن الصحة وبلا دليل يؤيده

« وحيث أنه يوجد بملف الدعوى مذكرة من مصلحة الصحة موضح فيها الأسباب الموجبة لرفض الترخيص والأضرار التي تنشأ

من فتح هذا المحل وسط حي شهير من احياء المدينة، فاذا راعينا كل هذه الظروف واعتبرنا ان الادارة هي وحدها صاحبة الحق في تقدير درجة موافقة المحل من عدمه والاضرار التي تنشأ من وجوده للجمهور والجيران لحكنا بان الادارة لم تسلك سبيل المماكسة ولا تعمدت مخالفة القانون في شيء»

(قضية الحاج علي حسن الحاني وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندي رشدي الحامي ضد وزارة الداخلية وحضر عنها حضرة الاستاذ يوسف بك قيس نائب قسم قضاياها نمرة ٥٤٥١ سنة ١٩٢١ . دائرة حضرة صاحب العزة السيد بك فودة وجناب البارون اوربان فورجير وصاحب العزة محمد بك جعفر)

٥٧٥

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٥ ابريل سنة ١٩٢٤

استئناف . ميعاده . دعوى استحقاق . نزاع ملكية بالطرق الادارية

القاعدة القانونية

اذا حصلت اجراءات نزاع ملكية بمعرفة السلطة الادارية تنفيذاً لحكم شرعي ولم ترفع دعوى نزاع الملكية أمام المحاكم الاهلية فان الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق التي تكون قد رفعت في أثناء نظر اجراءات نزاع الملكية بالطريقة الادارية يجوز استئنافه في المواعيد العادية ولا يمكن تطبيق حكم المادة «٦٠٠» من قانون المرافعات، لأن المادة «٦٠٠» مرافعات لا تنطبق احكامها الخاصة بميعاد الاستئناف إلا على الاحكام الصادرة في دعاوى

الاستحقاق التي تكون قد رفعت في أثناء دعوى نزاع الملكية أمام القضاء الاهلي لا أمام سلطة ادارية

المحكمة :-

« حيث ان وكيل المستأنف عليها الثالثة (نازعة الملكية) دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد وذلك لأن الحكم المستأنف صادر في دعوى استحقاق ميعاد استئناف حكمها عشرة ايام من يوم اعلان الحكم

« وحيث انه يظهر من الاطلاع على عريضة الاستئناف ان نزاع الملكية حصل بمعرفة السلطة الادارية تنفيذاً لحكم شرعي ولم ترفع دعوى نزاع الملكية أمام المحاكم الاهلية « وحيث ان المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات لا تنطبق احكامها الخاصة بميعاد الاستئناف الا على الاحكام الصادرة في دعاوى الاستحقاق التي تكون قد رفعت أثناء نظر دعوى نزاع الملكية أمام القضاء الاهلي لا أمام سلطة ادارية

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع الفرعي في غير محله ويتعين رفضه »
(قضية هانم سعد وآخرين ضد اسماعيل عبد الله نمرة ٤٥٧ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد عبد الهادي الجندي بك ومتري ميخائيل بك ومحمد ابراهيم بك)

سبباً لاستلامه بعد انتهاء الحرق كما ثبت
من التحقيق

« وحيث انه متى ثبت ذلك فكان على
المتهم ان لا يسلم قيادته الى غلام صغير لم يبلغ
العاشرة من العمر فانه مهما كان اعتياده على
قيادته فانه لصغر سنه لا يقوى على كبجه في
حال هياجه ولا يعترض على ذلك بان الجريمة
شخصية لأن المتهم هو الذى اهل وبسبب
اهماله حصل القتل وهو المسؤول عنه — راجع
جارسون على تعليقه على المادتين ٣١٩ و ٣٢٠
من قانون العقوبات الفرنسى المقابلتين للمادتين
٢٠٢ و ٢٠٨ من قانون العقوبات الاهلى

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم
المستأنف فى غير محله ويجب الغاؤه وعقاب
المتهم طبقاً للمادة ٢٠٢ عقوبات »

(قضية النيابة العمومية ضد محمد محمود جوده نمرة
٤١١ استئناف سنة ١٩٢٤ . دائرة حقرات اصحاب
الغزة اسحاق عبد الملك بك وامين حافظ بك واحد
كامل محمد بك)

٥٧٧

محكمة ايتاى البارود الاهلية

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣
اختصاص المحاكم الاهلية . بعد صدور
احكام عسكرية او تأدينية .

القاعدة القانونية

١ - الأصل ان تختص المحاكم النظامية
بنظر الجرائم التى تقع من الأفراد واذا أجاز

٥٧٦

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤

تسبب فى قتل . اهل . وعدم احتياط . تسليم
حيوان مؤذلولد صغير .

القاعدة القانونية

يعتبر متسبباً فى قتل آخر بغير قصد ولا تعمد
بل بالاهمال وعدم الاحتياط من سلم قيادة
حيوان مؤذ الى ولد صغير السن لا يقوى على
كبجه فى حال هياجه فهاج الحيوان ونطح
شخصاً أمانه

المحكمة : —

« حيث انه تبين من التحقيقات ان المتهم
كاف شخصاً آخر ان يحرس له غيطه وبعدان
انتهى من الحرق سلم الشخص المذكور العجل
الذى كان يحرق عليه الى ابن المتهم الصغير
وفى طريقه نطح العجل المجنى عليه فاخرج امعاءه
وتسبب عن ذلك موته

« وحيث ان نقطة البحث هى ما اذا كان
المتهم اهل وهل كان ذلك الاهمال سبباً
فى القتل

« وحيث ان العجل المملوك للمتهم له
اعتياد على النطح من قبل حتى انه لا يمكن
لأحد ان يقوده خلاف ابنه الصغير وكان ذلك

الشارع المصرى لبعض السلطات ان تحاكم بعض المتهمين أمامها ادارياً أو عسكرياً فهذا لا يمنع المحاكم النظامية من النظر فى الجرائم التى تقدم لها وفى معاقبة مرتكبيها . فالاحكام الصادرة من المجالس العسكرية والاحكام الصادرة من مجالس التأديب لا تمنع المحاكم الاهلية من النظر والحكم فى الجرائم التى تقدم لها ولو سبق صدور أحكام من المجالس العسكرية أو من مجالس التأديب وفقدت بالفعل على المتهمين

٢ - الحكم الذى يصدر من المجلس العسكرى بمعاقة شيخ الخفر بالحبس وتنفيذه بالفعل لا يمنع المحاكم الاهلية من ايقاف تنفيذ حكمها الصادر عليه بالعقوبة البدنية لأن حكم المجلس العسكرى غير صادر من هيئة قضائية لها ولاية الحكم فى الجرائم الاعتيادية التى هى من اختصاص القضاء دون سواه

المحكمة :-

« حيث ان التهمة الاولى ثابتة قبل المتهمين من التحقيقات ومن شهادة الشهود ومن الاصابات التى اصيب بها المجنى عليهم وبعض المتهمين فى المعركة التى نشبت بين عائلة عبيد وبين المتهمين بسبب اعانة هؤلاء لداود وحيد المحكوم عليه بالاشغال الشاقة عشر سنين على الفرار من وجه القضاء ومحاولتهم افلاته من يد عبد الله عبيد الذى قبض عليه »

« وحيث ان الدفاع عن المتهم الرابع طلب الحكم بعدم جواز رفع الدعوى العمومية لانه

حوكم امام مجلس عسكرى وحكم عليه لأجل هذه التهمة بالحبس سنتين

« وحيث ان النيابة العمومية مع تسليمها بما قرره الدفاع عن محاكمة المتهم والحكم عليه ذهبت الى ان حكم المجلس العسكرى لا يمنع من محاكمته أمام محكمة الجنح

« وحيث ان محكمة الجنح هى المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم على الجريمة التى ارتكبتها فالحكم من المجلس العسكرى الذى هو سلطة ادارية لا يمكن ان ينزع من القضاء اختصاصه ولا ان يكون مانعاً من محاكمة المتهم

« وحيث ان تحويل المجلس العسكرى الحكم بالعقوبة البدنية لا يجعل لاحكامه صفة غير الصفة التى لأحكام مجالس التأديب فكما ان الموظف الملكى بدخوله خدمة الحكومة يتخضع للعقوبات المالية التى خولت للمجلس التأديب فان الموظف العسكرى بانضمامه الى قوة الخفر كما فى هذه الحالة قبل الخضوع للعقوبات التى خول القانون العسكرى للمجالس العسكرية توقيعهما وماهى سوى عقوبات ادارية ولو لا هذه العلاقة ما كان للمجلس العسكرى سبيل الى محاكمة المتهم

« وحيث انه لا نزاع فى ان محاكمة الموظف أمام مجلس التأديب والحكم عليه لا يمكن ان تكون مانعاً من محاكمته أمام المحاكم الاعتيادية على الجريمة التى حوكم من اجلها فالقول اذن بعدم جواز رفع الدعوى العمومية غير وجيه ولا يمكن الاخذ به »

« حكم محكمة النقض الصادر فى ٢ يولييه سنة

١٨٩٤ منشور في مجلة القضاء السنة الثانية
سنة ١٨٩٥ صحيفة ٨٣ «

« وحيث انه لما تقدم يجب معاقبة المتهمين
بالمادة ١٢٦ عقوبات

« وحيث ان المحكمة ترى استعمال الرأفة
مع المتهم الرابع ومعاملة بالمادة ٥٢ من قانون
العقوبات نظرا للجزاء الذي انزله به المجلس
العسكري فان الحكم الصادر من المجلس
العسكري بحبس المتهم لا يمنع من ايقاف
التنفيذ لانه صادر من هيئة لا صفة لها في
الحكم في الجرائم الاعتيادية التي هي من
اختصاص القضاء دون سواه

« وحيث ان تهمة الضرب ثابتة ايضا
قبل المتهمين الأول والثاني والرابع من اقوال
الشهود ومن الكشف الطبي فيتعين معاقبة
المتهمين الأول والرابع بالمادة ٢٠٦ من قانون
العقوبات والمتهم الثاني بالمادة ٢٠٥ عقوبات
« وحيث ان التعريض اللدني مبالغ فيه
وتقرره المحكمة بخمسة عشر جنيتها »

(قضية النيابة العمومية وعبد الله عبيد وآخرين
مدعين بحق مدني ضد عبد الحليم النقرود وآخرين
نمرة ٦٩٦ جنح ايتاي البارود سنة ٩٢٣ - اصدر
الحكم حضرة صاحب العزة محمد غلب الترياني بك)

٥٧٨

أمورية العطف القضائية

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤

احكام غيابة - غياب المدعى ،

القاعدة القانونية

ان غياب أحد الخصوم أيا كانت صفته

في الدعوى يجعل الحكم غايياً بالنسبة اليه إذ
ان المادة « ٣٢٩ » مرافعات مصرى مأخوذة
من المواد ١٤٩ و ١٥٢ من قانون المرافعات
الفرنساوى ، ومن المقرر قضاء وعلماً في فرنسا
ان الحكم الصادر في غيبة أحد الخصوم يعتبر
غايياً بالنسبة الى الخصم الغائب ، لا فرق في
ذلك بين ان يكون الخصم الغائب مدعياً أو
مدعى عليه

المحكمة : —

« حيث ان المعارض ضدها دفعت بعدم
قبول المعارضة لان الحكم الذي يصدر في
غيبة المدعى لا يعتبر غايياً بالنسبة له

« وحيث انه من الاطلاع على اوراق
الدعوى تبين ان امينة محمد زغلول رفعت ضد
هانم حسن دعوى استرداد عن نصف قارب
حجزته هانم لدين لها على عبد اللطيف قناوى
ابن المستردة ولم تقيد هذه الاخيرة الدعوى
وقد قيدتها هانم وطلبت رفضها في غيبة المدعية
فحكم لها بما طلبت فعارضت امينة في الحكم
المذكور

« وحيث انه يجب البحث اولا عما اذا

كانت المعارضة مقبولة شكلا ام لا

« وحيث ان المادة ٣٢٩ مرافعات نصت

على ان تقبل المعارضة في الاحكام التي تصدر

في الغيبة الخ ولم تذكر في غيبة من من الخصوم

فيؤخذ من ذلك ان غياب احد الخصوم ايا

كانت صفته في الدعوى يجعل الحكم غايياً

بالنسبة له فالقول اذن بأن الحكم لا يكون

٥٧٩

محكمة اخيم الجزئية

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤

حراسة قضائية . بعد الحجز . المادة ٤٥٨
مرافعات . معناها .

القاعدة القانونية

دعوى الحراسة التي يرفعها خصم على خصم
بطلب وضع زراعة محجوز عليها تحت الحراسة
القضائية يجوز رفعها بعد الحجز في أى وقت كان
ولا علاقة لها مطلقاً بنص المادة « ٤٥٨ » من
قانون المرافعات الذي ينص على انه لا يجوز
للحارس ان يطلب معافاته واستبداله بغيره
إلا بعد مضي شهرين من وقت اقامته بمعرفة
طالب الحجز أو المحضر المباشر للحجز

المحكمة :

« حيث ان محامى المدعى عليها دفع
بعدم قبول دعوى الحراسة شكلاً ويتلخص
هذا الدفع فى انه لا يصح رفع دعوى حراسة
قضائية لاستبدال حارس معين بمقتضى محضر
حجز على الاشياء المحجوز عليها قبل ان يمضى
على تعيينه شهران وذلك تطبيقاً للمادة ٤٥٨
مرافعات

« وحيث ان هذا الدفع ليس له اساس
قانونى ونظرية الدافع ربما تبدو وجهة فى
حالة الحارس الذى يعينه طالب الحجز أو
المحضر المباشر للحجز اذا طلب هو نفسه
معافاة أو استبداله فيشترط لذلك انه يمضى

غاييا الا فى حالة صدوره فى غيبة المدعى
عليه لا يتفق مع نص المادة ٣٢٩ مرافعات اذ
كلمة فى الغيبة الواردة بها تشمل كل خصم
فى الدعوى سواء كان مدعيا او مدعى عليه

« وحيث ان المادة ٣٢٩ مرافعات مصرى
مأخوذة من المواد ١٤٩، ١٥٢ مرافعات فرنسى
ومن المقرر قضاء وعلم فى فرنسا ان الحكم
الصادر فى غيبة احد الخصوم يعتبر غاييا
بالنسبة للخصم الغائب لافرق فى ذلك بين ان
يكون الخصم الغائب مدعيا او مدعى عليه
« وحيث ان المحكمة ترى الاخذ بهذا
الراى لأنه فوق ماتقدم من الاعتبارات ليس
معقولا ان حكما يصدر فى غيبة خصم ويقيد
حضوريا بالنسبة له

« وحيث ان دعوى المعارضة مبنية على
عقد عرفى غير ثابت التاريخ صادر من ابنها لها
يبيع نصف القارب المحجوز عليه اليها وهذا
العقد لا يجوز الاحتجاج به على المعارض
ضدها لأنه من المقرر قانونا ان العقود العرفية
لا تكون حجة على الغير الا اذا كان تاريخها
ثابتا وفضلا عن ذلك فان صدور ذلك العقد
من المحجوز عليه لأمه مما يجعل على الاعتقاد
بأنه انما تحرر لخدمة هذه الدعوى ولذلك
ترى المحكمة عدم التعويل عليه »

(مبارضة امين محمد زغالول ضد داتم حسن
شحاته نمرة ٨٩ سنة ١٩٢٤ اصدر الحكم حضرة
حسن مراد بك القاضى)

وخيف موته بأن كان يزداد مابه يوماً فيوماً
يعتبر تصرفه من اثبات

٢ - اذا غلب حال المتصرف الهلاك بمرض
أو غيره كالمبارزة فان تصرفاته تأخذ حكم الوصية
فاذا كانت التصرف لوارث كان باطلاً إذ
لا وصية لوارث
المحكمة :-

حيث ان شهود النفي والاثبات مجمعة
على ان المورث كان مريضاً بالتمالج واختافوا
في مدة المرض ولكن الظاهر انه ظل زمناً
يزيد عن الخمسة سنوات وقد تأيدت هذه
الاقوال باعتراف المورث نفسه في العريضة
المقدمة منه في حق المدعى بتاريخ ٢٣ يوليه
سنة ١٩٢٠

« وحيث ان الفقهاء متفقون على انه
اذا تطاول المرض أى زاد عن السنة فان ذلك
لا يؤثر على تصرفات المريض ما لم تتغير حال
المريض أى تسوء حالته فأت بعد هذا التغيير
فلا تنفذ تصرفاته الا في الثلث

« وحيث انه ثبت من شهادة الشهود
ان المدعى أخذ والده قاتلاً (اذا كنت راجح
تموت فالاحسن تموت عندي) وتأيدت هذه
الاقوال بنفس العريضة المقدمة من المورث
للنيابة بتاريخ ٢٣ يوليه سنة ١٩٢٠ ويشعر
ذلك بأن حالة المورث كانت تتدرب اقترابه للوفاة
« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان فكرة
اقتراب الوفاة كانت تتحالج المتعاقدين وقت
العقد حتى انه نص على ان المشتري باق عليها
من الثمن ٥٠٠ قرش لكفى البائع ومواراته

شهران من وقت اقامته ولكن ليس لهذه
القاعدة تأثير في تحديد تاريخ رفع دعوى
الحراسة القضائية أمام المحكمة لتعيين حارس
للاشياء المتنازع فيها أو التي تكون موضع
خصومة قضائية تأثيراً من شأنه ان يجعل
دعوى الحراسة المذكورة غير مقبولة في
الشكل اذ انه حتى في الحالة الاولى التي أشرنا
اليها فلا تكون دعوى الحراسة غير مقبولة
شكلاً فيجوز للقاضي ايضاً استبدال هذا
الحارس أو معاقبته قبل مضي هذه المدة ان
وجدت هناك اسباب تبرر الاستبدال أو
المعاقبة وتقدير ذلك متروك للقاضي طبقاً لنص
المادة ٤٥٨ مرافعات فلا يوجد على أى حال
مسوغ قانوني مستفاد من نص المادة ٤٥٨
المذكورة لعدم قبول دعوى الحراسة شكلاً
لذلك يكون الدفع على غير اساس ويتعين رفضه »
(قضية حسن بن حنيت ضد اميره بنت احمد بن حنيت
نمرة ٣٧٥ سنة ١٩٢٤ اصدر الحكم حضرة صاحب
العزة رزق ميخائيل بك القاضي)

٥٨٠

محكمة بندر طنطا

حكم تاريخه أول ابريل سنة ١٩٢٤
هبة . المقعد والمفلوج والسلول . مرض .
سنة . مبارزة . وصية .

القاعدة القانونية

١ - ان الفقهاء متفقون على ان هبة المقعد
والمفلوج والسلول تنفذ من كل ماله اذا تطاول
مابه سنة ولم يخش موته منه . فان لم تطل مدته

المادة التاسعة المذكورة وهي ان يرفع الشاكي شكواه للمدير وهو يبلغها لمقتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته ، ومقتش الرى ينظر فى المسألة ويصدر قراره فيها بعد سماع أقوال اصحاب الأراضى ذوى الشأن

الوقائع : -

قالت المدعية بعريضتها المعلنه فى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٣ انها ومن معها ورثت عن زوجها المرحوم الشيخ سيد ابو شلوع ١١٨ فدانا تقريبا كائنة بحوض النجارة تبع زمام ناحية محلة بشر ويتبع ذلك ١٤ قيراطا فى الساقية المركبة على ترعة البلد وحققا فى المروة التى نصبت فيها الساقية المذكورة بحوض العقر الغربى الباقى ملكيته على ذمة المعلن اليه الاول وقد تحرر بذلك عقد ابتدائى عرفى استلمه المدعى عليه الثانى . وان المدعى عليه الاول تازعها فى حق ارتفاق الرى من الساقية المذكورة مع انه ثابت لاطيان المدعين على المروة المذكورة لاستعمالها المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وثابت ايضا بكافة الطرق القانونية اذا لم يبرز المدعى عليه الثانى السند الخاص بذلك ، وعليه فالمدعيان يطلبان الحكم باحقيتهما فى رى اطيانهما المذكورة من المروة المبينة الحدود والمعالم بالعريضة ومنع معارضة المعلن اليه الاول لها فى ذلك وألزام المعلن اليه الثانى بتقديم مستند الملكية والا فيقضى عليهما بالمصاريف والالتباب والنفاذ وحفظ

التراب وفى ذلك ما فيه من الدلالة على علم المتعاقدين باقتراب منية البائع

« وحيث انه متى غالب حال المتصرف الملاك بمرض أو غيره كالمبارزة فان تصرفاته تأخذ حكم الوصية لذلك فان تصرفات المورث فى هذه الحالة تأخذ حكم الوصية

« وحيث انه لا وصية لو ارث الا ان تميزها الورثة لذلك يكون العقد غير نافذ وللطالين المطالبة بحقوقهم فى الميراث»

(قضية محمد شرف بصفته وكىلا عن اخويه ضد سيده احمد الهلباوى نمرة ٢٠٦٦ سنة ١٩٢١ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك صادق القاضي)

٥٨١

محكمة شبراخيت الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٩ ابريل سنة ١٩٢٤

رى . منازعات رى . لائحة الترع . اختصاص السلطة الادارية .

القاعدة القانونية

ان الشارع المصرى بنصه فى المادة « ٩ » من لائحة الترع والجسور الصادرة فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ على الطريقة الواجب على ارباب الاطيان اثباعتها عند ما يستحيل على أحدهم رى ارضه رياء كافيا إلا بانشاء مسقى فى ارض ليست ملكه أو باستعمال ترعة اميرية أو مسقى موجودة فى ارض الغير وتعذر عليه التراضى مع اصحاب الاطيان ذوى الشأن قد أراد تحويل نظر مثل هذه المنازعات من اختصاص المحاكم الاهلية الى جهات الادارة حسب الطريقة المبينة فى

الحق للطالبين في مطالبتهم بتعويض الضرر الذي نالهما من فعلهما . وبمجلس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ حكمت هذه المحكمة تمهيداً بحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعيان انتفاعهما بهذه المروءة المدة الطويلة والا يوجد سبيل آخر لدى اطيانهما وذلك بكافة الطرق وصرحت للمدعى عليهما بالنفي وحددت للتحقيق جلسة ٩ يناير سنة ١٩٢٤ ومنها تأجلت لجلسة ٥ مارس سنة ١٩٢٤ التي سمعت فيها المحكمة اقوال شهود ودفاع الطرفين واجلت الحكم لجلسة اليوم
المحكمة : —

« حيث ان المدعية بصفتها المبينة بالعريضة تطلب الحكم باحقيتها في رى اطيانها المبينة الحدود بصحيفة الدعوى من المسقى المبينة الحدود والمعالم بالعريضة المارة بارض المدعى عليه الاول

« وحيث ثابت ان الحق المتنازع على الرى منها مارة بارض المدعى عليهما وقد قضى نهائياً بمسكيتها لها

« وحيث يتمين البحث فيما اذا كانت المحاكم الاهلية مختصة بنظر الدعوى امام مصلحة الرى

« وحيث قد نص بالمادة التاسعة من لائحة الترع والجسور بانه اذا كان لانسان اطيان يستحيل ريهارياً كافياً الا بانشاء مسقااة بارض الغير وتعذر عليه التراضى مع الملاك الآخريين يرفع شكواه للمدير وهذا يلغها لمفتش الرى الذى يصدر قراره فى الموضوع

بعد مماع اقوال طرفى الخصوم ويستأنف القرار امام وزارة الاشغال وهى تصدر حكماً نهائى فى النزاع
« وحيث يؤخذ من النص ان الادارة مختصة بالفصل فى هذه الدعوى
« وحيث ان الامر العالى بلائحة الترع والجسور قد صدر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ وبمقتضى المادة ٤٣ منه اصبحت كل الاحكام المخالفة للأمر المشار اليه ملغاة ومنها المادة ٣٣ من القانون المدنى

« وحيث ان الشارع يرى ان مصلحة الرى اولى من غيرها فى توزيع المياه بين ملاك الارض لذلك نص صراحة بالمادة ٤٢ بالفاء ما خالف هذه اللائحة ومنها مسألة الاختصاص ، وهذا صريح والنص لا يقبل التأويل

« وحيث اذا تقرر ذلك يرى ان المحاكم الاهلية مختصة بالفصل فى الموضوع
« وحيث ان شراح القانون المدنى المصرى يرون ان المحاكم الاهلية اصبحت غير مختصة فى الفصل فى حق الشرب اذ جاء بمؤلف « دوهلس » انه بصدور الأمر العالى المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ اصبحت المحاكم المدنية غير مختصة (أنظر جزء رابع حقوق الارتفاق فقرة ١١١ ص ٢٣٤ — وجاء بشرح القانون المدنى لفتحى باشا ان حق الشرب اصبحت من اختصاص الادارة . وبصدور لائحة الترع والجسور قد تعطل نص المادة ٣٣ فقرة اولى من القانون المدنى (أنظر شرح القانون

٢- المديرية التي تتولى جمع اعانات لبناء مكتب في مكان معين لمصلحة أهالي هذا المكان تصير وكالة عنهم فيجب عليها ان تقدم للمكتبين حساباً عما جمعتهم للغرض الذي فتح الاكتاب من أجله . فاذا دفع مكتب مبلغاً من المال الى المديرية من أجل بناء مكتب ولم تنشئ المديرية هذا المكتب وجب عليها ان ترد المبالغ التي قبضتها الى أربابها

٣- ولا يمكن للوكيل ان يدفع الدعوى المرفوعة عليه من موكله بسقوط الحق في المطالبة بتقديم الحساب أو برد المبلغ بمضى خمس عشرة سنة لأن المبالغ التي جمعتها بقيت في يدها أمانة ولا يجوز لها ان تملكها بمضى المدة مهما طالت المحكمة :-

« حيث ان المدعى قدم اثباتاً لدعواه ايصالين بالمبلغ تاريخهما ٢٦ و ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٨ ومذكوريهما ان الدفع « على ذمة بناء الكتاب المزمع بناءه بناحية اشاده » بلاد المدعى » وحيث ان المديرية لم تنكر استلامها المبلغ وانما دفعت الدعوى بسقوط الحق في رفعها بمضى المدة حيث قد مضى من تاريخ استلامها المبلغ الى تاريخ رفع هذه الدعوى اكثر من خمس عشرة سنة هجرية كأن المدة الكافية لسقوط الحق تبتدىء من تاريخ الدفع

« وحيث انه من المعلوم والمسلم به بأن سقوط الحق في رفع الدعوى لا يبتدىء الا من

المدنى لفتحى باشا من ٦٠ حق الشرب) وقد اخذت محكمة الاستئناف بهذا للبدا اذ قضت بعدم اختصاص المحاكم الاهلية في المنازعات الخاصة بانشاء حق مرور المياه في ملك الغير والمحافظة على ذلك الحق وان الفصل في تلك المنازعات من اختصاص مصلحة الري (حكم محكمة الاستئناف بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية السنة ٢٣ عدد ٢٨ ومجلة المحاماه السنة الاولى عدد ٧٣ صحيفة ٣٨٩) « وحيث ترى المحكمة الأخذ بهذا المبدأ » وحيث ان الدفع بعدم الاختصاص هنا من النظام العام وللمحكمة القضاء به من تلقاء نفسها في أى حال كانت عليها الدعوى « (قضية حميد صالح ابو شلوع وآخرين ضد ابراهيم افندى عبد الجواد فضل وآخر عمرة ٥٢٤ سنة ١٩٢٣ . اسدر الحكم حضرة خليل بك عفت ثابت القاضي)

٥٨٢

محكمة اسقوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣١ يناير سنة ١٩٢٤

تقدم . مضى المدة . ابتداءها . اكتاب لانشاء مكتب . المديرية . وكالة . تقديم حساب .

الداعمة القانونية

١- ان سقوط الحق في رفع الدعوى لا يبتدىء الا من التاريخ المحدد للوفاء اذا كان هناك تاريخ محدد . أو من تحقيق الشرط اذا كان الوفاء معلقاً على شرط لانه لا حق في رفع الدعوى قبل حلول أجل الوفاء أو تحقق الشرط مهما تأخر

هذه الاحوال ان تستمر المديرية تجمع المبالغ من الاهالى لتنفيذ المشروع الذى من أجله وبسببه تجمع النقود كمشروع الكتاتيب مثلاً مدة ستة على الأقل تجمع فى خلالها كل ما يمكن جمعه من الاهالى وخصوصاً فى مدة محصول القطن الذى فى أيامه يكثر الأخذ والعطاء وتكثر النقود بين الاهالى فيدفعون ديونهم ويوفون تعهداتهم « والجهة التى منها المدعى من الجهات التى يزرع فيها القطن بالصعيد من زمن طويل » حتى اذا جاء شهر يناير وكان فى ذلك التاريخ هو مبدأ السنة المالية قامت الحكومة فيه بتنفيذ مشروعاتها متممة من ميزانياتها ما يكون قد نقص لتجيز المشروعات الهامة للبلاد، اذا فالزمن الذى يمكن للمحكمة ان تعينه باعتبارانه هو الزمن المحدد عادة للوفاء هو أول يناير سنة ١٩٠٩ ولا تكون المدة الكافية لسقوط الحق قد مضت ما دام ان المدعى رفع الدعوى فى ٢٣ رجب سنة ١٣٤١ أى قبل الموعد الذى تسقط فيه الدعوى بمقتضى هذا الحساب بمدة خمسة شهور ونصف تقريباً

« وحيث انه يجب البحث أيضاً فى صفة المديرية عند استلامها المبالغ المذكور لبناء المكتب فى مكان معين هو بلد المدعى هل كانت مقترضة أو موهوب لها أو مستعيرة أو أجرة أو وكالة، فانه بمجرد التأمل فى هذه الصفات وفى غيرها نجد ان يد المديرية عند قبض هذا

التاريخ المحدد للوفاء اذا كان هناك تاريخ محدد أو من تحقق الشرط ان كان الوفاء معاق على شرط . لانه لا حق فى رفع الدعوى قبل حلول أجل الوفاء أو حصول الشرط مهما تأخر ذلك وقد نص على ذلك صراحة فى القانون الفرنسى مادة ٢٢٥٧ وقضت به المحاكم المصرية « محكمة الاستئناف المختلطة ١٣ مايو سنة ١٩٠٩ مجموعة الاحكام السنة الحادية والعشرين ص ٣٤٢ واول مايو سنة ١٨٩٥ مجموعة الاحكام السنة السابعة ص ٢٣٦ و٢ مارس سنة ١٩١٠ منشور بالسنة الثانية والعشرين ص ١٥٨ » وهذا المبدأ وهذه الاحكام متفقة مع الشريعة الاسلامية الفراء (الاحوال الشخصية لقدرى باشا) والتون « Walton » صحيفة ٥٣٢ الجزء الثانى

« وحيث انه مفهوم من الايصالين المتقدمين من المدعى انه كان هناك مشروع بناء مكتب لتعليم الاطفال وان المديرية جمعت منه ومن غيره من الاهالى النقود لبناء هذا المكتب ولكن لم تحدد موعداً للوفاء بهذا التعهد . فيجب اذاً على المحكمة وقد رفع اليها النزاع ان تفسر قصد الطرفين من عدم تحديد أجل لبناء المكتب وتعينه هى

« وحيث ان جمع النقود لبناء هذا المكتب كان فى شهر ابريل سنة ١٩٠٨ كما هو ظاهر من تاريخ الايصالين

« وحيث ان العادة قد جرت فى مثل

وحكم أيضاً بأن وضع يد أرشد العائلة على
الاطيان العائلية بصفة مدير لها لا يكسبه الملكية
بمضى المدة الطويلة - استئناف مصر حقوق
سنة ١١ ص ٢٧٣

Cass 29 Juill 1828 S.

Bandry Lacan. Contrats aleatoires, Du
Mandat No 695

« وحيث ان العلاقة التي نشأت بين
المدعى وبين المديرية في سنة ١٩٠٨ ما زالت
قائمة الى اليوم ولذا لا يقبل من المديرية الدفع
بسقوط الحق ما دام ان العمل لم ينته »

(قضية سيف النصر حسن ضد مديرية اسيوط
تمرة ٢٠١٨ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة محمد زكي اباطه بك)

٥٨٣

محكمة السطة الاهلية

حكم تاريخه ١٩ ابريل سنة ١٩٢٤

استرداد . حجز . اختصاص . محل اقامة
الحاجز . نظام عام .

التاعرة القانونية

ان الخصم الحقيقي في دعاوى الاسترداد
هو الحاجز ، فيجب اذن رفع دعوى الاسترداد
أمام المحكمة المقيم بدائرتها الحاجز . وبالنظر
لكون أغلب المسترددين يقيمون فرصة اقامة
الحاجز في دائرة بعيدة عن محل الحجز وعن محل
اقامة المدعى فيرفعون دعوى استرداد أمام

المبلغ كانت يد وكيل ، فان الحكومة فوق
وكالتها العامة عن الامة بقبولها جمع مثل هذه
النقود واعلانها الغرض من جمعها أقامت نفسها
وكيلاً عن اولئك الدافعين في قبض المبالغ التي
يفرضونها على أنفسهم فيما بينهم وبواسطة لجان
منهم حتى اذا اجتمع مبلغ كاف لديها قامت
بالمشروع وفقدته لا لمنفعتهم ولكن لمنفعة اولئك
الاهالي ، فهناك اذاً توكيل ضمني بين المدعى
وبين المديرية

« وحيث انه من أول واجبات الوكيل
ان يقوم بتقديم حساب عن اعمال وكالته للموكل
وانه وان كانت دعوى الموكل في طلب محاسبة
الوكيل تسقط بمضى خمس عشرة سنة وتبرأ ذمة
الوكيل ولكن لا تسرى هذه المدة إلا ابتداء
من اليوم الذي تنتهي فيه الوكالة ، والوكالة لا تنتهي
إلا بأمر عينها القانون في المادة ٥٢٩ مدني
(وقد حكم بأن من يضع يده بالنيابة عن الغير
يعتبر به على الدوام انه واضع اليد بنفس الصفة
وان ليس عنده قصد التملك لنفسه وهذا
الاعتبار المتعلق بأصل وضع يده يستمر مادامت
اليد وان طال زمانها . فمجرد تغيير القصد من
جهة الحائز أعني مجرد ارادته وضع يده من
الآن فصاعداً لنفسه لا يغير شيئاً من صفات
اليد التي وضعها في الأصل بالنيابة عن غيره
طنطا في ٧ يونيه سنة ٩٧ حقوق تمرة ١٣ ص ١٠٩)

المحكمة التابع لها المدين تعجيزاً للحاجز عن عدم الدفاع في دعوى الاسترداد لبعده بلده عن مقر المحكمة التابع لها المدين ومرفوعة أمامها دعوى الاسترداد لهذا كان للقاضي المنظورة أمامه دعوى الاسترداد ان يحكم من تلقاء نفسه بعدم الاختصاص تحقيقاً لمصلحة داخلية في دائرة النظام العام

المحكمة :-

« حيث ان الخصم الحقيقي في دعوى الاسترداد هو الحاجز

« وحيث ان القواعد العامة تقضى في دعاوى الاشياء المنقولة برفعها أمام المحكمة المقيم بدائرتها المدعى عليه

« وحيث ان دعاوى الاسترداد اصبحت وسيلة للماطلة في دفع الديون واضاعة حقوق الدائنين حتى اصبحت وضع حد لها سواء من جهة الشارع بالتقنين أو من جهة القاضي

بالتشدد في تطبيق المبادئ القانونية من النظام العام

« وحيث ان المستردين يفتنمون فرصة اقامة الحاجز في دائرة بعيدة عن محل المحجز واقامة المدين فيرفعوا الدعوى أمام دائرة هذا الأخير احراجاً للحاجز لعدم استطاعته الحضور من مكانه البعيد لا سيما اذا كان المحجوز عليه قليل القيمة كما في هذه القضية وكذلك لعدم تمكنه من العثور على شهود في ذلك المحل البعيد أو تكليف شهوده السفر اليه

« وحيث لما تقدم من قواعد الاختصاص ترى المحكمة ان حكمها من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص يكون داخلاً في دائرة النظام العام (قضية محمد سالم على ضد شعاته ابراهيم عوض الله وآخر نمرة ٤٧٩ سنة ١٩٢٤ - اصدر الحكم حضرة صاحب العزة صالح جودت بك الناضي)

فتاوى شرعية

٥٨٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩١٧

ولى شرعى . ابن مميز عاقل . اذن خصومة

الزاعمة الشرعية

للولى الشرعى على ابنه المميز العاقل ان
يأذن لولده فى الخصومة فى حقوق الولد المذكور .
وبمجرد اذنه له فى الخصومة يصبح الولد أهلاً
للدعوى متى كان عاقلاً مميزاً

السؤال

سأل حضرة محمد بك سعيد عبد المنعم
فى ولى شرعى عن ابنه المميز العاقل هل يجوز
لذلك الولى ان يأذن ولده المذكور بالخصومة
فى حقوق ذلك الولد ليطالب بها بنفسه أمام
جهة القضاء أفيدوا؟

الجواب

نفيد انه قال فى التتوير وشرحه من كتاب
الدعوى ما نصه : - واعلموا العاقل المميز ولو
صبيّاً او مأذوناً فى الخصومة وإلا لا اه - ومن
ذلك يعلم انه يجوز شرعاً لهذا الولى ان يأذن

ولده المذكور بالخصومة فى حقوق الولد المذكور
ويترتب على هذا الاذن كون الولد المذكور
أهلاً للدعوى متى كان عاقلاً مميزاً

مفتى الديار المصرية
محمد نجيت

٥٨٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٧

ولاية الاب . تجهيز ابن ابنه . تبرع . قيم .
تجهيز بنت محجوره .

الزاعمة الشرعية

ما يصرفه الأب القيم فى زواج ابن ابنه
المحجور عليه لا يحتسب من مال محجوره لأنه
لا يملك التبرع بمال محجوره بل يحتسب من
ماله خاصة - ويكون ضامناً له اذا دفعه من
مال محجوره . وما صدق على الأب القيم بصدق
من باب أولى على الاجنبى الذى ينصب قيماً
على شخص معتوه . فانه اذا جهز بنت محجوره
من مال محجوره يحتسب عليه شخصياً ولا يحتسب
من مال المحجور

السؤال

سئل فى أب هو قيم على ابنه البالغ المجنون

المحجور عليه وصرف مبلغاً في زواج ابن المحجور عليه البالغ من مال المحجور عليه ثم مات القيم المذكور وأقيم بدله قيم آخر غير الأب ثم تصرف أيضاً هذا القيم بأن صرف في جهاز ابنة محجورة القاصرة مبلغاً من مال المحجور عليه وذلك كله بدون استئذان المجلس الحسبي - فهل ما صرفه القيم الاول الذي هو أب المحجور عليه من مال محجوره في زواج ابنة يحتسب من مال المحجور عليه أو يلزم به هو ويكون تبرعاً لابن ابنة - وهل ما صرفه القيم الثاني في جهاز ابنة محجوره يحتسب من مال محجوره أو يحتسب عليه مع الاحاطة بأن المجنون المحجور عليه كان بالغاً عاقلاً رشيداً وجن بعد ان رزق انجالة ولفضيلتكم الشكر والثواب

الجواب

نفيد ان مقتضى المادة ٤٢١ من قانون الاحوال الشخصية انه اذا بلغ الولد معتوهاً أو مجنوناً تستمر ولاية أبيه عليه في النفس وفي المال واذا بلغ عاقلاً ثم عته أو جن عادت عليه ولاية أبيه - ومقتضى المادة ٤٢٨ من القانون المذكور انه لا يملك الأب اقراض مال ولده الصغير ولا اقراض ولا هبة شيء منه ولو بعوض ومن ذلك يعلم ان ما صرفه القيم الاول في زواج ابن ابنة المحجور عليه لا يحتسب من مال محجوره لانه لا يملك التبرع بمال محجوره بل يحتسب من ماله خاصة ويكون ضامناً له اذا دفعه من مال

محجوره فيؤخذ منه اذا كان حياً ومن تركته اذا مات وكذلك ما صرفه القيم الثاني في جهاز بنت محجوره يحتسب عليه لا من مال محجوره لانه أيضاً تبرع وهو لا يملك التبرع كما قلنا

مفتى الديار المصرية

محمد نجيب

٥٨٦

فتوى - شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩١٧

وقف . رهن . تركة . افتكاك الرهن من مال التركة

القاعدة الشرعية

اذا رهن رجل اطيانه ثم وقف بعضها ومات قبل ان يسدد جميع الدين فان الدين يدفع من تركته ولا تباع الاطيان الموقوفة المذكورة بل يفتك رهنها وتبقى هي على جهة وقفها

السؤال

سأل الشيخ محمود ابو الديون المدرس بالازهر في رجل رهن اطيانه ثم وقف بعضها ومات قبل ان يسدد جميع الدين - هل يؤخذ الدين من ريع الاطيان الموقوفة أو من التركة ؟

الجواب

نفيد ان صاحب الفتاوى الحامدية نقل عن صاحب الفتوح ان وقف المرهون ان افتكه الواقف أو مات عن وفاء عاد الى جهة الوقف

وان مات عن غير وقاء بيع وبطل الوقف به
ومن ذلك يعلم ان الواقف المذكور اذا مات
قبل ان يفك الرهن ويسدد الدين وقد ترك
ما بقي بذلك الدين يدفع ذلك الدين من
تركته ولا تباع الاطيان الموقوفة المذكورة بل
يفتك رهنها وتبقى على جهة وقفها ما

مفتى الديار المصرية
محمد نجيب

٥٨٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٦

وقف . متى الاثاث والمويليات . العربات

القاعدة الشرعية

وقف واقف منزلاً ونص على ان الوقف
يتناول (ما به من اثاث ومويليات وخلافه)
فيدخل في قول الواقف هذا العربات التي كانت
في وقت الايقاف موجودة في المربخانة الموجودة
بالمنازل الموقوف

السؤال

سأل حامد الشواربي بك في انه وردت
في حجة الوقف الصادرة من المرحوم محمد باشا
الشواربي بتاريخ ٨ اغسطس سنة ١٩١١ العبارة
الآتية وهي : «المنازل العاشر بالاسماعيلية بخط
اللق السعيد بالشارع المعروف بشارع مجهر

الموصل لسوقة البكري وغيرها بقسم عابدين
المشتمل هذا المنزل على منزل سعادة الشهيد
وثلاثة منازل حول المسكن المذكور وما فيه من
العربخاتين والاسطبل وهذا المنزل يعرف
بالمنازل الكبير وما به من اثاث ومويليات
وخلافه » فهل يدخل تحت نص اثاث ومويليات
وخلافه العربات الموجودة في المربخانة الملحقة
بالمنازل بما انها كانت موجودة وقت الايقاف
نرجو الافادة ؟

الجواب

فقد انه قال في الخلاصة ما نصه : - وعن
هلال رحمه الله فيمن وقف ارضاً وفيها زرع
لا يدخل الزرع في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها
الثيران والعبيد ولم يذكر الثيران والعبيد لا تدخل
الثيران والعبيد في الوقف . قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله وبه نأخذ ، وقال ابو بكر الاسكاف
رحمه الله ان لم يكن للزرع قيمة يوم الوقف دخل
والا فلا - رجل وقف داراً فيها حمامات يخرجن
ويرجعن يدخل في وقفه الحمامات الاهلية قال
الفقيه هذا بمنزلة ما لو وقف ضيعة على الثيران
والعبيد جاز . كذا قل علي رضي الله عنه اه .
وفي رد المحتار ما نصه : ولو وقف داراً بجميع
ما فيها وفيها حمامات يطرن أو بيتاً وفيه كوارات
عسل يدخل الحمام والنحل تبعاً للدار والعسل
كما لو وقف ضيعة وذكراً فيها من العبيد
والدواب وآلات الحراثة اه - ومن ذلك

كله يعلم انه يدخل في قول الواقف في هذه
الحادثة (وما به من اثاث ومويلات وخلافه)
العربات التي كانت وقت الايقاف موجودة في
العربحتين الموجودتين بالمنزل الوقف المذكور ما

مفتى الديار المصرية
محمد نجيت

٥٨٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٩١٦

وقف . الموقوف بالتبعية . بلا ذكر . سكة حديد .

القاعدة الشرعية

كل ما كان قائماً بالارض لمنفعة الارض
على الدوام ولا يعد من غلتها يكون تابعاً للوقف
ولو لم يذكر في كتاب الوقف، وأما ما كان قائماً
بالارض لا على وجه القرار فهو من غلتها فلا يدخل
في الوقف الا بالنص ، فالسكة الحديدية التي
يضعها الواقف في الارض الموقوفة على وجه
القرار لمنفعة الارض هي كالبناء تدخل في الوقف
تبعاً بلا ذكر

السؤال

سئل في واقف وقف اطيافاً زراعية وفي
الارض المذكورة سكة حديد ثابتة طولها اربعة
آلاف متر ممتدة في طول الارض وعرضها
موضوعة لاجل خدمة الارض المذكورة لنقل

الايراد والسباخ سبق للواقف وضعها قبل انشائه
للوقف على وجه القرار ولكن لم ينص في
عقد الوقف على وقفها ، فهل تدخل السكة
الحديد المنوه عنها في الوقف تبعاً للارض وان
لم تذكر في العقد كما يدخل ما في الارض من
البناء والشرب والطريق وان لم تذكر في العقد
وتصير وقفاً كالارض أولاً ؟

الجواب

نفيد ان المنصوص عليه شرعاً انه يصح
وقف القرار وهو الارض مبنية كانت أو غير
مبنية ويدخل البناء في الارض تبعاً فيكون
وقفاً معها ، وكذلك يدخل في وقف الارض
الشرب والطريق والمسبل والشجر بلا ذكر
ولا يدخل الزرع والرياحين والآس والتمر والبقل
والطرفاء ونحوها الا بالذکر كما في الاسعاف ومثله
في حواشي عبد الحلیم على الدرر وغيرها ، ومن
ذلك يعلم ان كل ما كان قائماً بالارض لمنفعة
الارض على الدوام ولا يعد من غلتها يكون
تابعاً لها في الوقف بلا ذکر ، وأما ما كان قائماً
بالارض لا على وجه القرار فهو من غلتها فلا يدخل
في الوقف الا بالذکر ، ولا شك ان سكة الحديد
المذكورة قد وضعت في الارض الموقوفة المرقومة
على وجه القرار لمنفعة الارض الموقوفة فهي كالبناء
تدخل في وقفها تبعاً بلا ذکر ما

مفتى الديار المصرية
محمد نجيت

٥٨٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩١٦

وقف . نظر . تولية الناظر بملكها الواقف .

القاعدة الشرعية

الشروط العشرة اذا لم يشترطها الواقف لنفسه في عقد الوقف فلا تكون له ، أما تولية الناظر على الوقف فانها خارجة عن حكم الشروط العشرة وللواقف التغير والتبديل فيها من غير شرط في أصل الوقف كما بدا له ذلك ، وله ان يكون ذلك مراراً كلما يشاء مدة حياته وان لم يذكر ذلك في كتاب وقفه

السؤال

سأل سعادة عيسى باشا حمدي في رجل وقف ملكه من بعده وبعد زوجته على عمل خيري (مستشفى لمعالجة مرضى فقراء المسلمين) وتنازل عن الشروط العشرة - فهل له ان يعين لنظارة وقفه من بعده وبعد زوجته من شاء متى شاء ويكرر ذلك مراراً كلما شاء مدة حياته ؟

الجواب

نفيد انه قال في المادة « ١٢٧ » من المدل والانصاف اذا لم يشترط الواقف لنفسه في عقد الوقف الزيادة والنقصان والادخال والاخراج والمشيئة في التفضيل والتخصيص والاعطاء والحرمان فليس له ان يقلل شيئاً من ذلك أصلاً بعد عقد الوقف ، وقال في المادة « ١٢٨ » من القانون المذكور أخذاً من رد المختار ما نصه : ويستثنى من ذلك تولية القيم فانها خارجة عن حكم سائر الشروط وله فيها التغير والتبديل من غير شرط في أصل الوقف وعبارة المختار نصها ان التولية خارجة عن حكم سائر الشروط لأن له فيها التغير والتبديل كما بدا له من غير شرط في عقد الوقف على قول أبي يوسف وأما باقي الشروط فلا بد من ذكرها في أصل الوقف - ومن ذلك يعلم ان للواقف المذكور ان يعين لنظارة وقفه من بعده وبعد زوجته من شاء ويكرر ذلك مراراً كلما شاء مدة حياته وان لم يذكر ذلك في كتاب وقفه والله أعلم ؟

مفتي الديار المصرية
محمد نجيت

قضايا المحاكم الشرعية

درجة بعزله من النظر . استؤنف هذا الحكم والمحكمة العليا الشرعية قضت بإلغاء حكم المحكمة الابتدائية (لأنه بعد اخراج الواقعة نفسها من النظر على الوقف واقامتها ناظراً آخر عليه أصبحت غير خصم في هذه الدعوى فالحكم عليها والحالة هذه لا محل له)

الوقائع :

بجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حضر وكيل المستأنفة وحضر وكيل المستأنف عليه وتلا وكيل المستأنفة ورقة الاستئناف المتضمنة ان المستأنف عليه بصفته المذكورة رفع قضية ضد المستأنفة أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية قيدت بها بنمرة ٧٥ سنة ١٩١٨ وسنة ١٩١٩ أدعى فيها عليها دعوى تضمنت انها وقت الاعيان المبينة بها وان من ضمن ما شرطته هي ومراد بك غالب الذي كان زوجها لها ووقف اعيانا أخرى ان كل من تزوج منهما في حياة الآخر أو بعد وفاته فلا يكون له حق ولا استحقاق في الوقف المذكور لا بنظر ولا باستحقاق ولا بغير ذلك وان النظر لهما سوية ثم من بعد احدهما يكون النظر للآخر منهما وانه بعد ذلك صدر اشهاد من المستأنفة في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٢ غيرت فيه شرط النظر على الموقوف من قبلها فأخرجت مراد بك المذكور من النظر على وقفها وجعلت

٥٩٠

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٠ فبراير سنة ١٩٢١

وقف . تعبير . افعال . عزل . ضم ثقة .

القاعدة الشرعية

ان عدم التعبير من الناظر واعتذاره عن التأخير بعدم تحسن حالة الوقف وبأنه سيفعل متى تحسنت تلك الحال لا يقتضى العزل ولا ضم ثقة اليه شرعاً بل يكفي أمره بالتعبير

(استئناف الست سكيئة بنت المرحوم الحاج خليل ابراهيم نمرة ٦٠ سنة ٢٠ — ٢١ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عبد الحلاوى والشيخ احمد المطار والشيخ عبد المقصود المنري)

٥٩١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣

وقف . ناظر . عزل . اخراجه من النظر . تعيين البدل . صفقة في الخصومة

القاعدة الشرعية

وفعت دعوى بطلب عزل واقف من النظر على وقفه ، قبل صدور الحكم الابتدائي اخرج الواقف نفسه من النظر على الوقف وأقام ناظراً آخر عليه ، بالرغم من هذا حكمت محكمة أول

النظر لها وأدعى أنها ارتكبت مخالفات توجب عزلها من النظر على وقفها والمستأنفة دفعت الدعوى بما دفعتها به ثم غيرت شرط النظر على وقفها فأخرجت نفسها منه وعينت غيرها ناظراً عليه ودفعت الدعوى بذلك وبأن الوصف الذي كانت به خصماً في الدعوى زال عنها وطلبت بناء على ذلك رفض الدعوى والمحكمة المذكورة رغم هذا حكمت في ١٢ مارس سنة ١٩٢٠ بعزلها من النظر على هذا الوقف وبما أن الحكم المذكور صدر باطلاً فلذلك تستأنفه المستأنفة لانه زال عنها الوصف الذي كانت به خصماً في الدعوى قبل الحكم فيها فقد أخرجت نفسها من النظر على وقفها المذكور وعينت شخصاً آخر بدلها ناظراً عليه ومادام المدعى لم يدع عليها دعواه الا بصفتها ناظرة على وقفها فالدعوى بعد زوال ذلك الوقف أصبحت مستوجبة الرفض وانه بفرض عدم توجه الدفع لما تقدم على الدعوى فانها في موضوعها غير صحيحة ولا معقولة شرماً فضلاً عن بطلان الاجراءات مما يجعل الحكم باطلاً الى آخر ما جاء بورقة الاستئناف من طلب تقض الحكم المستأنف. وقال وكيل المستأنفة الأول ما مضمونه ان المستأنفة تدفع قبل ان تتعرض لموضوع استئنافها بان الحكم المستأنف صدر مغايراً لما نص عليه بلائحة اجراءات المحاكم الشرعية لأن دعوى العزل مرفوعة من المأذون بالخصومة على المستأنفة بصفتها ناظرة على وقفها وقد زال هذا الوصف عنها أمام المحكمة الابتدائية وتعين ناظر على

الوقف والدعوى لا تسمع الا على خصم حقيقى الى آخر ما قاله من طلب المستأنفة قبل نظر الموضوع قبول دفعها وتقض الحكم المستأنف ثم تلا وكيل المستأنفة مذكرة مبينة بها اوجها اخرى للاستئناف وقال وكيل المستأنف عليه انه يطلب تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف ثم اجلت القضية للنظر لجلسة هذا اليوم وفيها حضر احد وكلي المستأنفة والمستأنف عليه

المحكمة :-

« حيث ان الحكم المستأنف هو في الموضوع وهو غير صحيح لانه بعد اخراج الواقعة نفسها من النظر على الوقف واقامتها ناظراً آخر عليه أصبحت غير خصم في هذه الدعوى فالحكم عليها والحالة هذه لا محل له »

استئناف الستة فطمة ظاظا ضد السيد مصطفى محمد الفلكي الخامي الشرعى بصفته مأذوناً له في الخصومة نمرة ١٢٧ سنة ١٩٠٩-٢٠. دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ حسن البنا والشيخ مصطفى سلطان والشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوى والشيخ احمد العطار والشيخ عبد المقصود محمد المغربي)

٥٩٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٨ اكتوبر سنة ١٩٢٣

وقف . وظيفة الكتابة والجباية . أجر . حرمان .

القاعدة الشرعية

يعزل من وظيفة الكتابة والجباية في الوقف ويحرم من الأجر المسمى له الشخص

الذي يصر على المطالبة بجميع الأجر المعين له من قبل الواقف نظير عمله في الوقف جميعه بالرغم من قصر الوقف على الثلث فقط ومن تمسكه بعدم الخروج عن الوكالة التي اجرتها الناظرة ومن اخفاء حجة الوقف. كل هذا موجب لحرمانه من المبلغ المعين له ولاخراجه من عمله

الوقائع :-

صمم وكيل المستأنفة على عريضة الاستئناف وهي تتضمن ان المستأنفة رفعت القضية نمرة ٣٢ سنة ١٩٢١ و سنة ١٩٢٢ بمحكمة طنطا الابتدائية الشرعية على المستأنف عليه طلبت فيها عزله من وظيفة الكتابة والجباية في وقف المرحوم الشيخ على شمحوط المشمول بنظرها وحرمانه من الاجر المسمى له وقدره ٣٥٠ قرشا وذلك لانه عمل خيانات توجب عزله فضلا عن ان محكمة طنطا الابتدائية الشرعية حكمت نهائيا بقصر الوقف على الثلث لانه حصل في مرض الموت وقد ظل المستأنف عليه يدعى انه يستحق كل الاجر بغير حق وقد حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٣ برفض الدعوى زاعمة ان الادلة التي قدمت ليس فيها دليل قاطع على صحة الدعوى ولما كان هذا الحكم غير صحيح فالمستأنفة تستأنفه لانه لا نزاع في ان الوقف اقتصر على الثلث والمرتب انما جعل للمستأنف عليه لاجل عمله في الوقف كله فلا وجه لمطالبته بكامل الاجر ثم ان المستأنف

عليه امتنع عن مباشرة العمل في الوقف حتى اضطرت المستأنفة لانتذاره في ٢٢ مايو سنة ١٩١٩ ولم يكتف بذلك بل انضم الى خصوم الوقف للاضرار بالناظرة وانضم الى سيدة طلبت الاذن بالخصومة ضد الناظرة وكانت مستندات الوقف تحت يده فأبى تسليمها للناظرة وادعى قفدها حتى اضطرت المستأنفة لأبلاغ الامر للنيابة العمومية وتبين وجود اوراق تحت يده فوعده النيابة برفع الدعوى العمومية عليه اذا اصر على عدم تسليم ما بيده وقد تجاوز ذلك الى اغتصاب الوكالة بالعمارة المعروفة نمرة ١٦ الكائنة بشارع القاضي وقد حققت النيابة معه في ذلك وتبين لها صحته وقد ثبت عليه انه حصل مبالغ من ريع الوقف بايصالات بأَمْضائه مع انه لم يؤذن من الناظرة بالامضاء وصرف هذه المبالغ في شؤون نفسه الى آخر ما ذكره من طلب الحكم بعدم صحة الحكم المستأنف وبعزل المستأنف عليه وحرمانه من الاجر المسمى له - وطلب وكيل المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف لانه صحيح واسبابه صحيحة المحكمة :-

« حيث ان الاستئناف قدم في الميعاد فهو مقبول شكلا

« وحيث ان ما ارتكبه المستأنف عليه بعد قصر الوقف على الثلث من الاصرار بالمطالبة بجميع الاجر المعين له من قبل الواقف نظير

في الدرجة عموماً سواء كان من أهل وقفه أو من أهل الاوقاف الأخرى تحقيقاً للغرض من جعله بمنزلة الاوقاف المتعددة ولا يجوز حملها على العموم اذا وجد نص يفيد ذلك

الوقائع : -

تلا وكيل ابراهيم بك الخادم عريضة الاستئناف المتضمنة ان محمد بك الخادم رفع القضية نمرة ٥٠ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ بمحكمة طنطا الابتدائية الشرعية على سعد بك الخادم بصفته ناظراً على وقف المرحوم زين الدين سعد الخادم بأن المرحوم زين الدين سعد الخادم وقف وقفه المسجل بسجل الباب العالي بتاريخ ١٧ صفر سنة ١١٧٢ على اولاده الثلاثة علي واحد وسعد بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على اولاده الذكور دون الاناث من اولاد الظهور دون اولاد البطون ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة تحجب الطبقة العليا منهم السفلى من نفسها دون غيرها يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما على ان من مات منهم وترك ولداً أو اسفل انتقل نصيبه من ذلك الى ولده وان سفل فان لم يكن له ولد ولا اسفل انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوى طبقته مضافاً لما يستحقونه من ذلك - وقد توفي الواقف كما توفي اولاده الثلاث وآل النظر الى سعد بك الخادم المذكور وقد توفي فريق من ذريتهم

عمله في الوقف جميعه ومن تمسكه بعدم الخروج من الوكالة التي اجرتها الناظرة ومن اخفاء حجة الوقف موجب لحرمانه من المبلغ المعين له ولاخراجه من عمله - لذلك - تقرر الغاء الحكم الابتدائي وحرمان المستأنف عليه من الاجر المذكور وعزله من وظيفة الجباية والكتابة واعلن الوكيلان الحاضران بذلك «

(استئناف الست امينه هانم سليمان ضد الشيخ ابراهيم مصطفى البشلاوي نمرة ١٣٩ سنة ٢٢ - ٢٣ دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسن البنا والهيئة السابقة)

٥٩٣

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣

التفهم . حكم . تصديق . اوقاف متعددة .

القاعدة الشرعية

١ - التفهم الذي يصدر من المحكمة هو بمنزلة حكم في الموضوع فيجوز استئنافه

٢ - يعمل بالتصادق شرعاً لكونه مانع قوى أو شرعى من الموانع التي نص بعض الفقهاء على الغاء التصديق عند وجودها اذا خالف شرط الواقف

٣ - اذا جعل الواقف وقفه بمنزلة اوقاف متعددة وجب حمل عبارته التي نص فيها على انتقال نصيب العقيم الى من في درجته وذوى طبقته على من يكون في الدرجة من أهل وقف العقيم خاصة ما دام يوجد أحد فيها لا على من

بالترتيب الذي ذكره وانه قد توفي اخيراً الشيخ على بن احمد عقيماً وترك اخاه محمد المدعى وطلب الحكم له برجوع نصيب مصطفى المتوفى ثامن عشر في دعواه الى اصل غلة الوقف والحكم له باستحقاق نصيب اخيه على الذي زعم انه اربعة قراريط خصته من نصيب احمد وقيراطين مما آل اليه على حسب رأيه حسب القسمة التي ادعاها والحكم باستحقاقه اثني عشر قيراطاً وقد دفع الناظر تلك الدعوى بعدم مبالغها نظراً لأنه حصل تصادق من هذا المدعى وآخرين معه بانحصار فاضل ريع الوقف في اولئك المتصادقين وفي الناظر والشيخ على احمد الخادم لا غير قالناظر يستحق اثني عشر قيراطاً وكل من محمد المدعى وباقي المستحقين يستحقون قيراطين وتحرر بذلك التصادق اشهاد شرعي من محكمة طنطا بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٠٤ ولاكان المستأنف ابراهيم بك الخادم من اهل طبقة ودرجة الشيخ على الخادم المتوفى ويستحق في نصيبه طبق هذا الشرط حيث توفي عقيماً قد طلب دخوله خصماً ثالثاً في تلك الدعوى وتقرر دخوله وطلب الحكم باستحقاقه في نصيب الشيخ على الخادم والحكم بعدم استحقاق محمد بك الخادم المدعى لشيء من نصيب علي المتوفى بسبب التصادق المشار اليه واتفق الخصوم أخيراً على طلب بيان من يؤول اليه نصيب علي المتوفى المرقوم وهل يستحق محمد بك الخادم فيه أو

لا يستحق بسبب هذا التصادق وزاد المدعى فطلب تفسير شرط الواقف والمحكمة المشار اليها قررت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بتفهم الخصوم بأن شرط الواقف مضموناً اليه التصادق المذكور يقضى بأن نصيب علي وهو قيراطان فقط من اصل اربعة وعشرين قيراطاً بحكم هذا التصادق يؤول الى اخيه محمد المدعى فقط دون غيره لأن هذا الوقف هو بمثابة اوقاف متعددة لتعبير الواقف فيه بلفظ « كل » المفيدة ذلك « وبما ان هذا القرار غير صحيح وغير متفق مع شرط الواقف فلذلك يستأنفه المستأنف ويطلب الحكم بعدم صحته وذلك لأن التصادق مانع من سماع دعوى المدعى استحقاقه لنصيب آخر وراء القيراطين اللذين قرر في اشهاد التصادق بأنهما حقه في هذا الوقف والمقرر يجب معاملة باقراره ، واقرار التصادق باستحقاقه لمقدار خاص من ريع الوقف يتضمن اقراره بأن لا حق له فيما وراء ذلك الى آخر ما ذكره - وصمم وكيل محمد بك الخادم (المستأنف) على عريضة الاستئناف وملخصها وهما يتضمنان بعد ذكر ما جرى في المحكمة الابتدائية ان التفهم الصادر من المحكمة المذكورة غير صحيح من جهة اعتبار التصادق مؤثراً على شرط الواقف وطلب عدم اعتبار التصادق لأن المحكمة كان يجب عليها ان تبين مقتضى شرط الواقف وبيان أصل النصيب المتنازع فيه وتبدى رأيها في التصادق

ولكنها لم تفعل وأجملت في بيانها ثم ان نصيب على ستة قراريط فكان اللازم ان تبين المحكمة رأيها في نصيب الفرع المنقرض وهل ترى ان نصيبه يرجع الى أصل العلة كما برهن على ذلك أو يختص به الفرع الأخير كما يدعى الخصوم لأن ذلك من أهم مواضع النزاع ولم تفصل فيه المحكمة ولم تشر اليه نعم ان المحكمة ذكرت ان هذا الوقف بمنزلة أوقاف متعددة وان المراد بالطبقة هي طبقة الفرع خاصة ولا يوجد من المذكور في طبقة فرع علي المتوفى سوى اخيه محمد المستأنف الذي يستحق نصيبه خاصة إلا أنها لم تتعرض لبيان ما آل الى هذا الفرع من نصيب الفرع المنقرض مع ان الناظر اختص به نفسه دون ان يقوم لديه دليل صحيح على صحة ما يتبعه، أما التصديق فقد برهن المستأنف على انه لا تأثير له على شرط الواقف ولا يمكن اعتباره موجبا لحرم ان شخص من حقوقه لأنه وضع لغرض خاص وهو قطع النزاع عن مدة ماضية ولا يصح ان يتوسع فيه بقصد اهدار شرط الواقف لأن شرط الواقف أولى بالاعتبار ولا يعدل عنه إلا بمحصول تغيير من الواقف. وقد اطلال في ذلك وساق نصوصاً استدلت بها على عدم التعويل على هذا التصديق والرجوع الى شرط الواقف وطلب تفسيره - وتلا وكيل سعد بك الخادم المستأنف عليه مذكرة بالرد على أوجه الاستئناف تضمنت ان

التصديق حصل بين المتصادقين ومن بينهم محمد بك الخادم المستأنف وقرر واخيه ان سعد بك الخادم يستحق اثني عشر قيراطاً في الوقف والباقي يقسم على ستة اشخاص لكل منهم قيراطان وما ذكره المستأنف من ان التصديق وضع لغاية هي قطع النزاع فهذا مخالف للواقع ولا أدل على ذلك من ان الناظر المقر له باستحقاق النصف لم يكن من المتصادقين وما كانت له يد فيه وقد تم التصديق فيجب العمل به طبقاً للنصوص الشرعية التي وردت بأن المقر يعامل بأقراره ولو خالف ذلك التصديق شرط الواقف مادام حياً، وان موت احد المتصادقين لا يقلل من قيمة تصديق الحى منهم ولا يكسب الحى حقاً جديداً ولا يستطيع ان يكتسب نصيباً زائداً أو حقاً جديداً لوفاة احد المتصادقين ولو كان شرط الواقف ممكن ان ينيله حقاً زائداً وذكر لذلك نصوصاً شرعية وعلى هذا فإن المستأنف محمد بك الخادم لا يستحق في ريع الوقف اكثر من قيراطين وهو ما حصل التصديق عليه ودعواه بغير ذلك غير مسموعة شرعاً. وقد اخذت المحكمة العليا بمثل هذا التصديق وحكمت باعتباره في قضية الاستئناف غرة ١٦٢ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ أما ما يقتضيه شرط الواقف فهو ان نصيب المتوفى عقيماً ينتقل الى عموم من هم في درجته من أهل الوقف جميعه كما هو صريح النصوص لا يختص به أهل حصه واحدة ومثل

اهل وقف العقيم خاصة مادام يوجد أحد فيها كما في هذه الحادثة لا على من في الدرجة عموماً سواء أكان من اهل وقعهام من أهل الاوقاف الاخرى تحقيقاً للغرض من جعله بمنزلة أوقاف متعددة ولا يجوز حملها على العموم الا اذا وجد نص يفيد ذلك كما يوجد أحياناً في بعض كتب الوقف ولا يوجد في هذا الوقف نص يفيد التعميم

« وحيث ان العمل بهذا لا يتنافى مع باقي الشروط الاخرى من نحو قوله يستقل به الواحد اذا اقررد »

(استئناف ابراهيم بك الخادم ضد سعد بك الخادم وآخرين نمرة ٥٠ سنة ٢٢-٢٣ دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسن البنا والهيئة السابقة)

٥٩٤

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وقف . النسل . الذرية . العقب . تملك طبقة الشروط العشرة كلها او بعضها .

القاعدة الشرعية

١ - النسل ولد الواقف وولد ولده ابداً ما تناسلوا. ولد البنين وولد البنات في ذلك سواء. والذرية والنسل واحد. أما العقب فهو ولده وولد ولده ابداً ما توالدوا من أولاد الذكور دون أولاد الإناث، فكل من يرجع نسبه بأبائه الى الواقف فهو من العقب، وكل من كان أبوه من غير ولده فهو ليس من العقب

هذا ما حكمت به المحكمة العليا في القضية نمرة ٢٩ وفي القضية نمرة ٢٠ سنة ١٩٢٠ و١٩٢١ التي حكم فيها من المحكمة العليا بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٢ توفي أحد المستحقين عقيماً وقضت المحكمة بانتقال نصيبه لجميع من في طبقته من الفروع الاخرى ولم تعط شيئاً من نصيب ممن معه في حصته نظراً لكونهم انزل منه درجة الى آخر ما ذكره من طلب تأييد القرار المستأنف فيما يتعلق باحترام التصادق والحكم على المستأنف بعدم سماع دعواه استحقاق القيراطين اللذين كانا للمتوفى الشيخ على الخادم

المحكمة :-

« حيث ان كلا من الاستئنافين قدم

في الميعاد

« وحيث ان التقييم الصادر من المحكمة بمنزلة حكم في الموضوع يجوز استئنافه

« وحيث ان التقييم المذكور صحيح لصحة أسبابه لأن التصادق المقدم في القضية يجب العمل به شرعاً لعدم وجود مانع قانوني ولا شرعي من الموانع التي نص بعض الفقهاء على إلغاء التصادق عند وجودها اذا خالف الشرط

« وحيث ان هذا الوقف جعله واقعه بمنزلة اوقاف متعددة فتحمل عبارته التي نص فيها على انتقال نصيب العقيم الى من في درجته وذوى طبقته على من يكون في الدرجة من

٢ - حكم الجمع المضاف كحكم المحلى بأل وقد قرر علماء الأصول أنه إذا وجد عهد يحمل عليه فإن لم يكن هناك عهد يحمل على الجنس أو الاستقراق إذا وجد معين لاحدهما فإن لم يكن معين يحمل على الممكن منهما . فإن امكن كل منهما قيل يحمل على الجنس وقيل يحمل على الاستقراق

٣ - إذا ملك الواقف الشروط العشرة لطبقة ما كانت الشروط ملكاً لمجموع الطبقة فإن مثلها فرد ملكها ، وإن مثلها عدد ملكها ولكن العدد يشترط فيه شرط وهو بقاء كل جزء من الطبقة حياً فإذا مات فرد لا يملك الباقيون تلك الشروط ، فإذا انفرد أحد أفراد الطبقة بتغيير ما في الوقف كان عمله باطلاً لا يعتد به

المحكمة :-

« يتوقف الفصل في هذه القضية على فهم شروط الواقف وبيان ما تقضى به النصوص الشرعية في استفادة الحكم منه . وقد يستدعي ذلك شيئاً من التبسيط في سرد النصوص وتطبيقها خصوصاً وإن هذا الموضوع صدر فيما يشبهه حكم صادر نهائياً من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٠٤

ولنذكر عبارة الواقف أولاً بنصها ثم تتبعها بالنصوص الشرعية ليكون ذلك أدنى تناولا الى فهم المطلع - قال الواقف في كتابه بعد أن بين شروطاً حفظها لنفسه ولغيره ومنها

ان الواقف المذكور شرط لنفسه أيام حياته ولاولاده ولذريته ونسله وعقبه حسب ترتيب طبقاتهم في وقفه هذا الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والابدال والاستقاط لمن شاءوا متى شاءوا مدة حياة كل منهم ، وليس لاحد من بعدهم فعل شيء من ذلك - وقد دار الدفاع في هذه القضية حول مواضيع ثلاثة : اولها ما يتعلق به الجار والمجرور (في وقفه هذا) هل يتعلق بكلمة (شرط) او بكلمة (ترتيب) وثانيها ان المدعية تملك ادخال نفسها اولاً تملك . وثالثها تملك التغيير او لا تملك - اما هذه المحكمة فتري ان الجار والمجرور يتعلق بكلمة شرط لا بكلمة ترتيب بالرغم من قربها منها لان هذا الشرط لم يسق مساق الشروط السابقة عليه كما يعلم من الرجوع الى كتاب الوقف . فاحتيج الى تكرار الفعل مرة اخرى وبناء على تعلق الجار والمجرور بالفعل (شرط) لا يكون من موانع التغيير عدم استحقاق المدعية في الوقف . واما الثاني فلا ترى المحكمة التعرض له الآن لان صحة ادخال المدعية نفسها وعدم صحته يتوقف على صحة التغيير في نفسه - بقي الكلام عن الموضوع الثالث وهو المهم في هذه القضية . قد اشتمل الشرط على كلمات (الاولاد . والذرية . والنسل . والعقب) فالاولاد جمع ولد والنسل ولد الواقف وولد ولده ابداً ما تناسلوا ولد البنين وولد البنات

(صفحة ٦٥١ جزء ثان) ما يفيد صحة انفراد الواحد في مباشرة الادخال والاخراج اذا كانا مشروطين (للاولاد واولادهم الخ) وهذه المحكمة لا تسلم هذا الجزء من الاسباب فان ما ذكر في الفتاوى المهدية لا يدل على ما قالته المحكمة العليا بوجه من اوجه الدلالة كما يعلم من الرجوع اليها - على انه اذا سلم انها تدل عليه فهو مخالف للصحيح من المذهب كما سيأتي بيانه .

د عرف مما قالته المحكمة العليا ان الحكم ثابت لكل طبقة فيجب البحث عن انه ثابت لمجموع الطبقة او لكل فرد منها - والبحث عن ان الطبقة لم يكن منها الا واحد فينتقل ذلك الواحد اولا . والبحث عن انه اذا ثبت لمجموع الطبقة يثبت لها بلا شرط ولا قيد او هناك شرط لذلك .

د كلمة الاولاد ذكرت مضافه وحكم الجمع المضاف كحكم المحلى بال كائن على ذلك - وقد قرر علماء الاصول انه اذا وجد عهد يحمل عليه فان لم يكن هناك عهد يحمل على الجنس او الاستغراق اذا وجد معين لاحدهما . فان لم يكن هناك معين يحمل على الممكن منهما - فان امكن كل منهما قيل يحمل على الجنس وهذا رأى نخر الاسلام وغيره . وقيل يحمل على الاستغراق . وقرر في كتب الفروع ان الجمع المضاف اذا كان محصوراً يكون من قبل المعرف فلا يبطل معنى الجمعية فيه ولكن تارة يكتفى فيه بادنى الجمع كما اذا حلف لا يكلم

في ذلك سواء على ما هو رأى الخصاص وغيره وظاهر الرواية ان اولاد البنات لا يدخلون في النسل والذرية والنسل واحد - اما العقب فهو ولده وولد ولده ابدا ما توالدوا من اولاد الذكور دون اولاد الاناث ، فكل من يرجع نسبه بأبائه الى الواقف فهو من العقب وكل من كان ابوه من غير ولده فهو ليس من العقب والمدعية ليست من طبقة اولاد الواقف بل هي من الطبقة الرابعة لانها بنت فاطمة هانم بنت حسن برهان بك بن علي رضا باشا بن عثمان افندي برهان الواقف . وقد تمسك وكيل المدعية بالحكم الصادر من المحكمة العليا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٠٤ في قضية تشبه هذه القضية واجاز ذلك الحكم صحة التغير الصادر من فرد من افراد طبقة فوجب التعرض لذلك الحكم حتى يعلم من مخالفة هذه المحكمة لما اشتمل عليه - صرحت المحكمة العليا في حكمها بان عبارة الشرط سالفة الذكر لا تقتضي اشتراك اولاد الواقف وذريته ونسله وعقبه معه في هذه الشروط ولا اشتراك الطبقات مع بعضها في ذلك لان قوله (بحسب ترتيب طبقاتهم) مع قوله (مدة حياة كل منهم) يمنع من هذا الاشتراك بل انها تفيد انفراد كل طبقة وهذه المحكمة تعتبر ذلك سببا وتوافق عليه - وقالت بعد ذلك - وحيث ان الجمع المعبر عنه بلفظ (الاولاد) ليس المراد منه التعدد بدليل عطف الذرية والنسل والعقب عليه - وحيث انه قد ذكر في الفتاوى المهدية

عبيد فلان او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابه وتارة لا بد من الكل كما اذا حلف لا يكلم زوجاته او اصدقائه واذا كان غير محصور يكتبني بالواحد ويحمل على الجنس كما لو حلف لا يكلم اهل بغداد او بنى آدم فالمضاف المحصور مثل المعرف بأل العهدية لا بد فيه من الجمعية ولذلك قالوا فيما اذا وقف على اولاده وليس له الا واحد — ان الصواب في الحكم ان يكون للولد النصف والباقي للفقراء . يستفاد ذلك مما كتبه ابن طابدين في حاشية على الدر من باب الايمان — فلو كان الموجود في عبارة الواقف كلمة الاولاد وحدها لما كان هناك وجه للنزاع في ان الحكم لا يتفرد به الواحد لان الفقهاء لا يعرفون في باب الوقف والوصاية ان يكون التملك لكل فرد على حدة في مثل هذه العبارات . ولكن ذكر النسل والعقب والذرية جعل للواحد حقا في الشروط بلا ريب ولا شبهة . فاذا وجدت طبقة يمثلها فرد واحد يكون له حق العمل بالشروط . اما اذا تعددت افراد الطبقة فهذا هو الذي يمكن ان يتفرع فيه النزاع والفروع الآتية تكشف عن وجه الحقيقة .

ففي الدر (وبطل فعل أحد الوصيين كالمستولين . فانهما في الحكم كالوصيين اشباه . ووقف القنية . ومفاده انه لو آجر احدهما ارض الوقف لم تحر بلا رأى الآخر — ولو كان ايصاؤه لكل منهما على اتفراده وقيل يتفرد — وقال ابو الليث : وهو الاصح وبه

نأخذ . لكن الاول صححه في المبسوط وجزم به في الدر . وفي القسطنطيني : انه اقرب الى الصواب) . وكتب ابن طابدين ما يأتي (قوله : وقيل يتفرد — قائله ابو سيف كما سيصرح به الشارح . والاول قولها . ثم قيل الخلاف فيما لو اوصى اليهما متعاقبا . فلو ما بعقد واحد لا يتفرد احدهما بالتصرف بالاجماع . وقيل الخلاف في العقد الواحد . أما في العقدين فينفرد احدهما بالاجماع — قال ابو الليث : وهو الاصح وبه نأخذ — وقيل : الخلاف في الفصلين جميعا . قال في المبسوط — وهو الاصح وبه جزم ملاخسرو) — يعلم من هذا ان الايصاء اذا كان بعقد واحد قيل فيه : ان الواحد ممن اوصى اليهم لا يتفرد بالاجماع . وقيل انه لا يتفرد على رأى الامام ابي حنيفة . والامام محمد . فمع دعوى الاجماع على عدم الاتفراد . ومع القول بأن الاتفراد رأى اتفرد به ابو يوسف يكون القول بالاتفراد اما مخالفاً للاجماع أو ضعيفاً لا يصح العمل به ومن المعلوم ان المتولي كالوصى كما هو صريح عبارة الدر السابقة — وان من ملكهم الواقف الشروط التي نحن بصددنا الآن متولون واوصياء — وهذه هي النصوص الصريحة في مسائلنا وعبارة الواقف تقسمها تكاد تغني عن البحث عن نصوص تطبق عليها . لانه قال (لمن شاءوا متى شاءوا) فاشدنا الى انه عند تعدد افراد الطبقة يجب ان تتوحد مشيئة الافراد . الى هنا علم ان المالك للشروط ثابت لمجموع الطبقة فان مثلها فرد ملكها .

لأنه لا يوجد نص في كتب الفروع ولا في
عبارة الواقف يحول دون ذلك
الى هنا تكون عبارة الواقف في حكم
الجملة الآتية :-

(ملكت كل طبقة من اولادى وذريتي
ونسلى وعقبى الادخال والاخراج وغيره مدة
حياة كل منهم) فعبارة «مدة حياة كل منهم»
أما ان تكون ظرفاً لفعل مجموع الافراد أو
ظرفاً لفعل الفرد . فاذا جعلت ظرفاً لصحة
تصرف الفرد أصبحت لاغية لا تفيد معنى -
وان جعلت ظرفاً لصحة تصرف المجموع
صارت ذات قيمة يعتد بها . وكان معناها
ما سبق بيانه - وحصل الوفاق بينها وبين
ضميرى الجمع قبلها - ومن المعلوم ان ما يفيد
معنى اصلياً اولى بالطلب والقصد مما لا يفيد
معنى ويكون لغواً - ومن المعلوم ايضاً ان
ما احتمل معاني يضار الى تعيينه بفرض
الواقف - ولا شك ان غرضه الاول صون
وقفه عن العبث به وعن جعله كره يرمى به
هذا ذات اليمين وهذا ذات الشمال - كما هو
موجود الآن من تصرف المدعية وتصرف
المدخل خصماً ثالثاً في الدعوى

ومن حيث ان عبارة الواقف تفيد تمليك
الشروط لافراد الطبقة مجتمعين مادام كل فرد
حياً . والمدعية والمدخل خصماً ثالثاً في الدعوى
من طبقة واحدة ولا يمثل كل منهما افراد
الطبقة لوجود غيرهم من افرادها

وان مثلها عدم ملكها . ولكن العدد يشترط
فيه شرط - وهو بقاء كل فرد من الطبقة
حياً . فاذا مات فرد لا يملك الباقيون تلك
الشروط - يرشد الى ذلك قول الواقف
(مدة حياة كل منهم) - ومما يؤيد دعوى
الاجماع في عدم صحة انفراد احد الوصيين أو
الولين اذا كان الايصاء بمقد واحد . أو
دعوى انه الصحيح في المذهب ما في البرازية
(اجتمع عند المريض اقوام . فقال اعملوا
بعد موتى كذا - خاطبهم باعمال بها يصير
الانسان وصياً - فلكل اوصياء . ولو
سكتوا حتى مات ثم قبلها جماعة منهم فهم
اوصياء - واذا قبل واحد منهم يضم اليه
الحاكم آخر ويصيران وصيين لا يملك احدهما
التصرف بدون الآخر) ومثل هذا ما نقله
ابن عابدين في اول باب الوصى عن الواجبية -
واذا تدبرنا الأمر نجد ان الواقف نفسه احتاط
لوقفه واحتاط لنسله فلم يرد ان يستبد فرد
بعمل من الاعمال . ولا ان تتصرف الطبقة
اذا مات فرد منها . لجواز ان تتصرف على
مقتضى الهوى . فتؤذى اولاده وذريته ونسله
علم مما سبق ان عبارة الواقف تعضدها
النصوص الشرعية . تمنع صحة انفراد الواحد
بالتصرف بالشروط وتحول دون التصرفات
التي يعلها الهوى - ولو اتنا ذهبنا الى صحة
تصرف الواحد لوجب ان نصحح التصرف
الذى فعله داود بك المدخل خصماً ثالثاً في
الدعوى . وان نصحح ما يفعله غيره من بعده .

المقدمة من وكيله باطلين شرعاً ويجب الغاؤها»
(قضية الاميرة ماهويش هانم وحضر عنها حضرة
صاحب العزة الشيخ محمد عز العرب بك المحامي ضد
السيد ابو بكر راتب بك وحضر عنه حضرة صاحب
الفضيلة الشيخ محمد خيرت راضي بك المحامي نمرة ١١٥
كلية سنة ١٨-١٩ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة
الشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ محمد محمود حسن
والشيخ محمد التومسي)

« ومن حيث انه بناء على ذلك يكون
تصرف المدعية الصادر به الاشهاد نمرة ١٨ بتاريخ
١٣ يولييه سنة ١٩١٩ بمحكمة الجيزة الشرعية .
وتصرف داود بك المدخل خصماً ثالثاً في
في الدعوى المبين في محاضر الجلسات والمذكرات

قضايا المحاكم المختلطة

ذكره في العقد هو اقل من الثمن الحقيقي حتى ولو
ابرز مستندات صادرة من بائعه تثبت ان الثمن
الحقيقي ازيد من الثمن الوارد بالعقد وان تنقص
الثمن كان الغرض منه الهرب من دفع الرسوم
الحقيقية اضراراً بمصلحة الخزينة

٣- انه وان كان يوم الاعلان لا يدخل
في احتساب المواعيد القانونية الا ان يوم حلول
الأجل المضروب نهاية للميعاد القانوني يجب
ان يحتسب من المواعيد القانونية

٤- المشتري الذي يخفض ثمن البيع في
عقد مشتراه بقصد الهروب من دفع رسوم
التسجيل الحقيقية اذا خسر دعواه ولم يقض له
على الشفع الا بالثمن الوارد في عقده لا يحق له
ان يرجع على بائعه بفرق الثمن بناء على ان
القضاء لم يحكم له الا بالثمن الوارد في العقد .

(استئناف مونس كوهنكا ضد الست ايزابل كرامر .
دائرة جناب المستشار هانسون)

٥٩٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤

شفعة . التنازل عنها . التنازل حجة على من تنازل
فقط . صورية الثمن . زيادة اوالتقص مواعيد احتسابها .

القاعدة القانونية

١- حق الشفعة هو حق عيني يتولد من
حق ملكية العقار وينتقل من مالك الى مالك
بانقال الملك من شخص الى شخص . فإذا نص
في عقد بيع ان المشتري يتنازل عن حق طلب
الارض المجاورة له بالشفعة اذا بيعت لآخر فان
هذا النص لا يقيد الا الشخص الذي قبله فقط .
والمالك الذي يأتي من بعده يكون حراً في طلب
الشفعة في الأرض المجاورة اذا بيعت

٢- انه وان جاز للشفيع ان يثبت ان
الثمن المدون في عقد البيع تضمن زيادة في الثمن
لمعجزه عن طلب الشفعة الا ان المشفوع منه
لا يجوز له بالعكس ان يثبت أن الثمن الذي

وسائل احتيالية لطلب التماس اعادة النظر في حكم بل يجب اثبات ان الوسائل الاحتيالية اُثرت في رأي القضاة الذين اصدروا الحكم .

٣ - اهمال الفصل في دفاع تقدم من الخصم ولكن لا يترتب على صحته تأثير ما في الحكم لايسوغ اعادة النظر في القضية بطريق الالتماس .

٤ - التماس اعادة النظر لم يشرع لرفع ضرر وقع على الملتبس بسبب اهماله أو اهمال محاميه في الدفاع عن حقه .

(استئناف ورثة المرحوم الشيخ يوسف موسى ضد انجريشت . رئاسة جناب المستشار ماك بارنت)

٥٩٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣

شفعة . تعدد البيع . شك . تأويله . تسجيل البيع .

القاعدة القانونية

١ - اذا قام لدى المحكمة شك في جدية البيع الثاني فالشك يؤول لمصلحة المدعى عليه في دعوى الشفعة

٢ - ليس في القانون نص يلزم المشتري الذي ينوي بيع العين التي اشتراها بتسجيل عقده ليكون في مأمن من دعاوى الشفعة التي يحتمل رفعها عليه اذن لا يجوز لاشفءاء ان يحتجوا بعدم تسجيل المشتري الأول . عقد . مشتراه في حالة

٥٩٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٣

شفعة . تعدد البيوع . عيّن .

القاعدة القانونية

اذا باع المشفوع منه العقار المشفوع قبل رفع دعوى الشفعة وجب رفع دعوى الشفعة على المشتري الثاني وطلب الشفعة منه بحسب شروط عقد مشتراه . فاليمين التي يوجهها الشفيع الى المشتري الأول عن حقيقة الثمن الذي اشترى به لا تكون مقبولة لأنها غير متعلقة بالشفعة الموجهة ضد المشتري الثاني

(استئناف راتب حسين عبد السميع ضد سلطان عبد الله وآخرين . دائرة جناب المستشار هانسون)

٥٩٧

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٤

شفعة . لا تورث . التماس اعادة نظر .

غش . وسائل احتيالية .

القاعدة القانونية

١ - حق الشفعة لا يورث ، هو حق شخصي لشخص الشفيع يسقط بوفاة اذا حدثت الوفاة قبل تسلم العقار المشفوع بالتراضي أو بقضاء القاضى . ولا ينتقل حق الشفعة الى الورثة حتى لو رفعت دعوى الشفعة من قبل وفاة الشفيع ويكفي اثبات حصول غش أو استعمال

ما اذا طلب الشفعة في ميعادها من الذين اشتروا منه

تعليق

قانون التسجيل الجديد أوجب تسجيل العقود لا مكان الاحتجاج بها فأصبح مبدأ هذا الحكم عديم الفائدة .
(استئناف عدلية غطاس ضد اليديو اولين . دائرة جناب المستشار هانسون)

٥٩٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٢٤
مباني . ارض . بناء في ارض الغير . سلامة نية القاعرة القانونية

اذا كانت قيمة المباني التي أقيمت في ارض الغير تزيد زياة عظيمة على قيمة الارض التي أخذت بغير حق فان صاحب البناء السليم النية يحق له ان يملك الارض التي ادخلها في ملكه بسلامة نية بشرط ان يدفع الى مالك الارض تعويضاً يقدر بثمن الارض التي أخذت
(استئناف على حسن كرم ضد شركة حدائق القبة . رئاسة جناب المستشار هانسون)

٦٠٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣
مخالفة . بيع مواد سامة . اغفال الحكم باقتال المحل . وجه تقضى

القاعرة القانونية

حكم المخالفة التي يصدر بأدانة المحكوم

عليه في تهمة بيع مواد سامة مثل الكوكايين ويأمر بمصادرة المواد المذكورة يجب ان يقضى أيضاً باغلاق المحل عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة « ٢٨ » من القانون نمرة ١٤ سنة ١٩٠٤ الخاص بالصيدليات ، فاذا أهمل الحكم الصادر بالعقوبة وبالمصادرة القضاء باقتال المحل كان قابلاً للتقضى

(استئناف النيابة العمومية ضد مرسى حنفي . رئاسة جناب المستشار ايمن)

٦٠١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣
صورية . اثباتها . مخالفة للقانون او للنظام . تعطيل مزاد .

القاعرة القانونية

الصورية التي يقصد بها ستر علاقة أو صلة أو رابطة مخالفة للقانون يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية حتى لو كانت قيمتها تزيد على النصاب المسموح بإثباته بشهادة الشهود وبالقرائن وهذا محافظة على حكم القانون ومحافظة على انتظام العام . والاثبات يقبل من أى شخص ولو كان هو أحد الطرفين اللذين اشتركا في تدبير الصورة

بناء عليه يجوز الاستعانة بشهادة الشهود لاثبات ان سنداً تحت الاذن قيمته تزيد على النصاب القانوني الذي يجيز الاثبات بالينة

انما سببه مقابل وعد حصل من حامل السند بأن
يتمتع عن المزايدة ليرسو العقار على من امضى
السند لأن هذا الوعد حصل اضراً وتطيلاً
لمزاد عمومي شرعه القانون وحماه بنصوصه وأحكامه
(استئناف اندريا كالويدس ضد حماد بك اسماعيل
رئاسة جناب المستشار قو)

تعليق

كانت وزارة الاوقاف اشهرت مزاد تأجير
٦٠٠ فدان . فرسا المزاد على حماد بك اسماعيل
بسر ٥٣٠ قرشا وعند ما اراد محمد المنيسى
المزايدة عرض عليه حماد بك اسماعيل مبلغ
٥٠٠ جنيه ليمتنع عن المزايدة وحرر بالمبلغ
سنداً تحت الأذن باسم محمد المنيسى وهو
حواله الى الخواجة اندريا . ولما طرب حماد بك
اسماعيل بدفع المبلغ دفع بان سبب المديونية
تعهد محمد المنيسى بعدم المزايدة وانه تعهد
باطل لمخالفته للقانون وطلب اثبات حقيقة
سبب المديونية بشهادة الشهود . فرد الخواجة
اندريا وقال بأن الاثبات بشهادة الشهود غير
جائز لأن المبلغ يزيد على النصاب القانوني
الجائز اثباته بالبينة وانه لا يجوز اثبات ما يخالف
مضمون السند الثابت بالكتابة وان السند
المتنازع فيه مذکور فيه ان القيمة وصلت تقدماً
وبالنظر لعدم وجود مبدأ ثبوت بالكتابة
فلا يجوز الاستعانة بشهادة الشهود والقرائن
لاثبات ما يخالف مضمون السند . فحكمت

المحكمة بأنه اذا كان سبب التعهد مخالفاً للقانون
جاز اثبات حقيقة السند بشهادة الشهود وقالت
ان قانون العقوبات المختلط في المادة « ٣٠٨ »
وقانون العقوبات الأهل في المادة « ٢٩٩ »
اعتبرا من عطل المزاد بواسطة التهديد او
الاكراه أو التطاول باليد أو نحوه مرتكباً
لجريمة جنحة يعاقب عليها القانون .

هذا فيما يختص بالتطبيق الجنائي اما بالنسبة
الى التطبيق المدني فإن دائرة تطبيق القانون
المدني على مثل هذه الاعمال يجب ان تكون
اوسع من دائرة تطبيق القانون الجنائي . لان
الحكم بالعقوبة يجب ان لا يتعدى الحدود
التي رسمها الشارع . اما الحكم بكون التعهد
وقع باطلاً ومخالفاً للقانون فيجوز التوسع فيه
فيحكم القاضي بالبطلان بمجرد ما يتبين له ان
العمل في حد ذاته غير مشروع ومخالف للذمة .
وكل ما خالف الذمة لا يأخذ به القضاء . فإذا
تواطأ شخصان على الاضرار بحق الغير من
طريق تعطيل المزايدة التي اوجب القانون ان
تكون حرة وجب الحكم بابطال الاتفاقات
التي يتفقان عليها للوصول الى غرضهما . وسواء
كانت المزايدة حاصلة عن اطيان ملك الحكومة
أو عن اطيان ملك الأهالي فإن الحكم
لا يتغير لأن القانون يريد ضمان حرية
المزادات من حيث هي لتكون للناس ثقة
بها في معاملاتهم

ولاعطاء ذي اليد حق رفع دعوى وضع يده عليها
(قضية بينى تافريس وشركاه ضد حسن سليم
القناوى . رئاسة جناب القاضي راندر)

تعالى

(راجع بهذا المعنى ايضاً الاحكام الصادرة
من المحاكم المختلطة ومنشورة في مجموعة
الاحكام تحت كلمة الصورية نبذة ٤١٢٥
و ٤١٢٠ في مجموعة العشر سنوات الثانية
ونبذة ٦٠٠٦ و ٦٠٠٨ و ٦٠٠٩ المجموعة
الثالثة للعشر سنوات الثالثة)

٦٠٢

محكمة اسكندرية الجزئية المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

دعوى وضع يد . اطيان بور . مقاسها وتحديدما .

القاعدة القانونية

ان مقاس اطيان بور لا زراعة فيها ووضع
علامات في حدودها تميزاً لها عن غيرها اتما
اعمال مادية تكفى لاثبات وضع اليد عليها

قضاء المحاكم الأجنبية

٦٠٤

محكمة قضا وبرايم باريس

حكم تاريخه ١٩ يونيو سنة ١٩٢٣

جنسية . امرأة فرنساوية . زواجها باجنبي . خدمة
في الجيش الالماني . مصادرة املاكها .

القاعدة القانونية

المرأة الفرنسية التي تتزوج برجل من
رعيا حكومة لكسمبورج ويكون قد خدم
في جيش بروسيا في سنة ١٨٧١ وبقى في الجيش
الالماني الى سنة ١٩٠٩ فأصبح المانيا تكتسب
الجنسية الالمانية فيحق للحكومة الفرنسية ان
تصادر املاكها باعتبار أنها من الاعداء

٦٠٣

محكمة قضا وبرايم باريس

حكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩

تعطيل مراد . مسؤولية المتواطئين .

القاعدة القانونية

الاتفاق الذي يعقده فريق من الديانة
لتعطيل حرية المزايدات تسهياً لرسو مراد عقار
المدين المشروع في بيعه على أحدهم بثن أقل
من القيمة الحقيقية يجعل المتأخرين مسئولين عن
تعويض الضرر للمدين المنزوعة ملكيته والديانة
الآخرين الذين اصابهم ضرر بسبب عدم
حصولهم على حقوقهم كلها وبعضها

٦٠٥

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤

تأمين مخاطر البحار . مسؤولية .

القاعدة القانونية

التأمين على البواخر أو على البضائع ضد مخاطر البحار يجعل شركة التأمين مسئولة عن تعويض جميع الاضرار التي تصيب الباخرة أو البضاعة بسبب جميع الحوادث التي تصيبها وهي في البحر مهما كان نوعها

تعليق

كانت شركة التأمين تدعى ان مخاطر البحار معناها قاصر على آفات البحر من حيث هو فقط بمعنى ان كل ما اصاب الباخرة أو البضاعة من تقلبات البحر بسبب الاتواء او العواصف أو الزوايع يدخل في مدلول عقد التأمين . واما الاضرار التي تنشأ من تصادم باخرة بباخرة فلا تدخل في مدلول العقد . فحكمت المحكمة بأن مخاطر البحار كلمة طامة تشمل الحوادث التي تحدث بسبب البحر أو في البحر والقاعدة التي اخذت بها المحكمة في هذا الحكم جمعها احد علماء ايطاليا Tagra في قول جامع مانع حيث قال بأن مخاطر البحار التي تجعل شركات التأمين مسئولة هي المخاطر التي تقع في البحر أو من البحر (in mare o demare)

٦٠٦

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤

دعوى فسخ بيع العقار . عينة . شخصية . اختصاص .

القاعدة القانونية

الدعوى التي يرفعها بائع العقار على المشتري منه يطلب فسخ البيع لعدم دفع باقي الثمن يجوز رفعها أما أمام المحكمة الكائن في دائرتها العقار باعتبار أنها دعوى عينية أو أمام المحكمة التابع لها محل اقامة المشتري باعتبار أنها دعوى شخصية . لأن مثل هذه الدعاوى من الدعاوى المختلطة التي تتراوح بين الدعاوى العينية والدعاوى الشخصية

٦٠٧

محكمة المأقر بفرنسا

حكم تاريخه ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

دعوى استرداد . اثبات . حكمها .

القاعدة القانونية

انه وان جاز للمدعى في دعوى استرداد الاشياء المحجوزة ان يثبت ملكيته لها بكافة طرق الاثبات المقررة في القانون وليس ملزماً بأن يدعم دعواه بمستندات ذات تاريخ ثابت الا ان المحاكم يجب عليها ان تتشدد في تقدير الادلة التي يقدمها لها طالب الاسترداد ولا سيما

إذا اتضح لها من وقائع الدعوى ان هناك صلة (قرابة أو مصاهرة أو معاملة) بين المدعى وبين المحجوز على ماله وان هذه الصلة تشف عن وجود تواطؤ بين المسترد والمحجوز عليه وان المسترد شخص سخره المحجوز عليه لتهريب الاموال المحجوزة وجعلها في مأمن من تنفيذ الديانة

تعليمات

ما اكثر دعاوى الاسترداد في مصر وما اضرها بسير القضاء في هذه البلاد. لا نعرف مادة كثرت الشكوى منها مثل المادة «٤٧٨» من قانون المرافعات التي نصت على انه (اذا ادعى احد بالمحكمة ملكية الامتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الاشياء المطلوب ردها) فانه كلما يقع حجز على امتعة ويحدد يوم لبيعها الا وترى شخصاً يبرز في الفترة بين يوم الحجز ويوم البيع ويرفع دعوى استرداد. فاذا ما حضر المحضر للبيع ابرز له المسترد صحيفة دعواه أو قسيمة دفع ربح الرسم فيوقف التنفيذ ويبقى الحجز مستمراً سنة أو سنتين وتضيق اتعاب الحاجزين مدى وتذهب اجراءاتهم ادراج الرياح. وكل يوم نسمع في الجرائد صراخ المستصرخين من عبث الماطلين بنص هذه المادة وقد سمعنا اخيراً ان احد النواب قدم اقتراحاً في مجلس النواب بشأن تعديل نص هذه المادة. وقد اشار

الكثيرون الى طرق معالجة الفوضى الناتجة من بقاء هذا النص على حاله. فقال البعض بأيجاب دفع رسوم دعوى الاسترداد بأكملها في وقت رفع الاسترداد. لان المستردين اعتادوا على دفع ربع الرسم فقط مع تحديد جلسة بعيدة جداً فاذا ما جاء يوم الجلسة لا يقيدون دعواهم فيضطر الدائن بأن يقيدوها بمصاريف من ماله الخاص. ثم يجتهد المسترد في تأجيل الدعوى من جلسة الى جلسة حتى يضيق الدائن ذرماً فيضطر الى الصلح مع خصمه مكرهاً. وقال البعض بوجوب تكليف المسترد بدفع امانة في خزانة المحكمة على ذمة التعويض الذي يقضى به للدائن اذا حكم برفض دعوى الاسترداد. واثار بعضهم بغير ذلك من الآراء ومن فكرنا انه يمكن معالجة داء الاسترداد بأن يكلف المسترد بدفع جميع الرسوم في وقت رفع الدعوى دفعة واحدة. وان يقدم مستنداته وقت القيد. وان يلزم قلم المحضرين بتحديد جلسة لا يزيد اجلها على اسبوع أو اسبوعين. وان لا تمر القضية على قاضي التحضير. وان تحصل فيها المرافعة في اول جلسة. وان يصدر الحكم في جلسة المرافعة. وان لا تقل المعارضة في الحكم الذي يصدر. واستئنافه يكون في بحر ١٥ يوماً من تاريخ الاعلان. وان دعوى الاسترداد الثانية لا توقف التنفيذ فاذا علم المستردون بذلك تلاشت دعاوى الاسترداد من المحاكم كلها.

٦٠٨

محكمة المأقر بفرنسا

حكم تاريخه ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣
ملكية الرسائل . التصرف فيها . الرسائل
الخاصة او السرية .

القاعدة القانونية

١ - الرسالة التي يرسلها شخص الى آخر
تصبح ملكاً للمرسل اليه بمجرد ما تدخل في
حياته . هذا هو الأصل . الا ان اظهر
ان نية الطرفين كانت بخلاف ذلك . كما اذا أبدى
محرر الرسالة رغبته في ان تعاد اليه رسالته أو
ان تعد

٢ - في حالة ما تنتقل ملكية الرسالة من
المرسل الى المرسل اليه يكون للمرسل اليه الحق
في التصرف في الرسالة كيف يشاء فله اذن
تسليمها الى الغير والاذن لهذا الغير في استعمالها
كيف يشاء

يستثنى من هذه القواعد العامة الرسائل
الخاصة التي يضمنها كاتبها اسراراً لا يباح لغير
المرسل اليه العلم بها . مثل هذه المراسلات السرية
لا يجوز استعمالها إلا مع مراعاة المحافظة على سرية
الأمر المذكورة بها . يتفرع من هذه القواعد
ان المراسلات السرية لا يجوز للمرسل اليه
تقديمها في المحاكم إلا برضاء مرسلها صراحة أو
دلالة . أما اذا قدمها شخص غير المرسل اليه

فيجب ان يحصل أولاً وقبل كل شيء على
اذن من كاتب الرسالة ومن المرسل اليه

٣ - سرية الرسائل مسألة تدخل تحت
تقدير القاضي . والقاضي له السلطة التامة في
تقدير صفة الرسالة ان كانت سرية أو غير سرية .
ولا عبرة بالوصف الذي يصف به كاتب الرسالة
رسالته . إذ يجوز ان يصفها بأنها سرية ولا تكون
كذلك . والعمدة في ذلك على العلاقات الموجودة
بين المرسل والمرسل اليه وعلى الفاظ الرسالة
وعلى موضوعها وعلى نية كاتبها وعلى الغرض
الذي توخاه من كتابتها وعلى صفة الشخص
المرسل اليه

٤ - الرسالة التي تتضمن سباً لا تكتسب
صفة السرية بسبب وجود السب فيها سواء كان
السب موجهاً الى المرسل اليه أو الى بطانة الشخص
الذي تلقاها أو الى جاره . بناء عليه من حاز
رسالة تتضمن عبارات شتم أو سب أو قذف
في حقه كان له الحق في تقديمها الى القضاء بدون
ان يعتبر انتهاكاً لحرمة سرية رسائل لم ترسل
اليه لأن حرمة سرية الرسالة قد انتهكتها من
قبل الشخص الذي ارسلت اليه

٦٠٩

محكمة نقض واپرام بلجيكا

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٤
اجارة . تغيير معالم الدين المؤجرة . اذن المالك .

القاعدة القانونية

اذا نص في عقد اجارة على انه لا يجوز

قانون المرافعات الاهلى ان الاستئناف الفرعى يكون مقبولا حتى ولو قبل المستأنف استئنافا فرعيا الحكم الابتدائى. فن باب اولى اذا كان اقتصر عمله على اعلان الحكم بدون تحفظ. اما الشرط الثانى من الحكم فصحيح ايضا. لان نص المادة ٣٥٧ نص عام. اذ اجاز الشارع الاستئناف الفرعى اذا لم يتقدم استئناف اصلى ولم يقيّد الشارع المصرى الاستئناف الفرعى بأى قيد. بناء عليه اذا انصب الاستئناف الاصلى على احد الطلبات ولم يتناول طالبا من الطلبات الاخرى جاز للمستأنف استئنافا فرعيا ان يستأنف الحكم الابتدائى فيما قضى به بالنسبة للطلبات الاخرى التى لم يتناولها الاستئناف الاصلى. ومن يراجع كتاب العلامة مرلين الذى وضعه شرحا لقانون المرافعات الفرنساوى يجده على هذا الرأى ايضا. ويبنى جواز الاستئناف الفرعى فى هذه الحالة على ورود النص عاما بلا قيد ولا شرط، ولا يجوز التخصيص فى موضع التعميم ولا التقييد فى موضع الاطلاق. ثم ذكر العلامة مرلين سببا آخر فقال بأن غرض الشارع ان يترك للخصوم حق وزن الطلبات المقضى بها بدون قيد. بمعنى ان الخصم الذى اكتفى بالطلبات التى قضى له بها مفروض انه سيحصل على الحقوق التى قضى له بها كاملة فاذا ما استأنف خصمه استئنافا اصليا احدا الطلبات التى قضى له بها وقبل استئنافه تزعزع مركزه لاحتمال ان يقبل الاستئناف الاصلى فتنتقل الحقوق المقضى بها له الى خصمه فيختل التوازن.

للمستأجر ان يغير معالم العين المؤجرة ولا ان يدل فى غرفاتها ولا ان يحذف مبان جديدة بدون اذن صريح وبالكتاب من المؤجر كان هذا الاذن ضروريا لعمل أى تغيير أو تبديل أو بناء ولو ثبت ان العمل الجديد لم يؤثر فى مثانة العين المؤجرة، ولا يجوز للقاضى ان يميز من نفسه بين العمل الذى لا يتطلب اذنا من المالك والاعمال التى تتطلب اذنا منه ما دام نص عقد الاجارة جاء عاما بغير تمييز

٦١٠

محكمة استئناف بروكسل Bruxelles يلجيكا

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٣

استئناف. استئناف فرعى. اعلان الحكم. طلب فرعى يبين موضوع الاستئناف الاصلى.

القاعدة القانونية

الاستئناف الفرعى يكون مقبولا حتى لو أعلن المستأنف استئنافا فرعيا الحكم الابتدائى بدون حفظ حقه فى استئنافه. ويكون مقبولا أيضا حتى لو كان الاستئناف الفرعى منصبا على طلب مستقل يبين للطلب الذى استأنفه الخصم استئنافا اصليا

تعالى

أصاب هذا الحكم فيما قضى به. والقاعدة التى أخذ بها يجرى حكمها أيضا فى مصر لان الشارع المصرى ذكر فى المادة ٣٥٧ من

لهذا أجازوا رفع الاستئناف التقرعى حتماً عن الطلبات التي لم يتناولها الاستئناف الاصلى وكان احد الطرفين قبل الحكم الصادر بشأنها

٦١١

محكمة جنح ريمس Raems يلجئيكاً

حكم تاريخه ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣

قذف . شروط . اركانه . الاجابة على سؤال .
اللجان الادارية . هيئة قضائية . العلانية

القاعدة القانونية

١ - لا يعتبر قاذفاً من اجاب بلفظ « بلى »
أو « نعم » على سؤال وجه اليه خصمه سائلاً
« هل أنت الذى نسبت الى مرقعة كذا أو هل
أنت الذى تهمنى بأنى خنت فلاناً فى كذا »
فأجابه المتهم بلفظ الايجاب بدون تكرار العبارات
الواردة على لسان المخاطب . لأن القذف يقتضى
صدور الالفاظ التى يعتبرها الشارع قذفاً من
القاذف نفسه . وهنا عبارة القذف وردت على
لسان مدعى القذف ولأن الاعتراف بالقذف
لا يعتبر قذفاً جديداً . ولأن الفاظ القذف جاءت
فى صيغة السؤال ولم ترد فى صيغة الجواب

٢ - اللجان المركزية التى شكلت لتقدير
التعويضات التى يستحقها الملاك بسبب الحرب
وظيقتها التفاهم مع منكوبى الحرب لتقدير الضرر
والتعويض ، وليست هيئات قضائية بالمعنى
المعروف ، فالقذف الذى يقع فى أثناء انعقاد
جلساتها لا يمكن ان يكتسب صفة العلانية لأن

جلسات هذه اللجان ليست علانية ويبقى الأمر
كذلك حتى لو سمع الناس كلام القاذف من
خارج الغرفة التى انعقدت فيها جلسة اللجنة
لأن العبارة بصفة الجلسة حسب ما قررها الشارع .
وكون الخارجين عن الجلسة سمعوا أو لم يسمعوا
الفاظ القذف لا يهم

تعاين

حكمت محكمة استئناف باريس بهذا المعنى
ايضاً بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٨٩ حيث اعتبرت
الفاظ القذف التى وجهها خصم لخصم فى اودة
قاضى المصالحات فاقدة لركن العلانية . ومن
رأى العلامة « بواتقن » ان الحكم يكون
كذلك ايضاً اذا صدرت الفاظ القذف فى
أودة رئيس المحكمة او فى أودة وكيل النيابة
او فى اودة قاضى التحقيق

٦١٢

محكمة أنقرس

حكم تاريخه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣

اتومويل . مسؤولية سائق . واجب السواق .

القاعدة القانونية

سائق الاتومويل الذى يسير فى شارع من
الشوارع الرئيسية الكبرى يجب عليه ان يخفض
السير عند تقاطع الشارع الرئيسى بالشوارع الاخرى
المتفرعة منه . والسائق الذى يخرج من الشوارع
الفرعية ليدخل فى الشوارع الكبرى يجب عليه

ان يحترس في ... لا يدخل في
الشارع الكبير الا بعد ان يتحقق من خلو الطريق
امامه ، فإذا اهل احدهما أو كلاهما في احدى
حالتى الدخول والخروج كان مسئولاً

٦١٣

محكمة جاند

حكم تاريخه ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
بتع . فوائد الثمن . ربح .

القاعدة القانونية

إذا خلا عقد البيع من النص على فوائد
فلا يكون المشتري ملزماً بدفع فوائد للبائع عن
باقى الثمن اللهم إلا إذا كانت العين المبيعة تنتج
ربحاً ففي هذه الحالة يلزم المشتري بدفع الفوائد

القانونية الى البائع من تاريخ تسليمه العين المبيعة
الى تاريخ سداد الثمن كاملاً

٦١٤

محكمة هوى

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٣
ملكية . جثة . حق الاب . حق الام

القاعدة القانونية

حق الأب على جثة ولده المتوفى ليست
له صفة حقوق الملكية المطلقة . الأم لها
اسوة بزوجها نفس الحقوق التى له على جثة
الولد . فلها اذن الحق فى ان تشترك مع الزوج
فى العناية بأمر دفن ابنها واقامة الشعائر اللائقة به

الجنحة قانونية في مصر

مصرية: القهرال أمر العائدة

“Délit d'abandon de famille”

الدعوى العمومية على الجاني بناء على طلب النيابة أو بطريق تحريكها بواسطة المجنى عليه ونوه بأن أكثر الممالك قررت اعتبار الأمر المتقدم جرماً معاقباً عليه جنائياً وذكر أن الولايات المتحدة من سنة ١٨٨٨ وسويسره من سنة ١٨٩١ والمانيا من سنة ١٨٩٤ والنرويج من سنة ١٩٠٢ ونيوزلنده واستراليا من سنة ١٩١٠ وبلجيكا من سنة ١٩١٢ سنت كل منها عقوبة لجرمة اهمال العائلة

وقد اظهر الكاتب ما يجيش بنفسه من الألم لهذا التأخير في التشريع ولم يتمالك اخفاء اسفه لاحراز المانيا قصب السبق على بلاده في ادخال هذا الاصلاح في قوانينها إذ جاهر بأنه من المحزن ان يكون قد مضى نحو ثلاثين سنة على المادة ٣٦١ من قانون العقوبات الالماني التي تعاقب بالحبس أو التشفيل في محل خاص كل من يؤدي سوء سلوكه وفساد اخلاقه وادمانه على الحر بعائلة الى السقوط في مهاوى الفاقة

وثنى أيضاً كمصري آسف كل الأسف لأننا لم نقرر مبدأ حبس الممتع من أداء النفقة متعمداً مع انه مباح شرعاً إلا في سنة ١٩١٠ (م ٣٤٣ من لأئحة الاجراءات الشرعية) بعد

وضع الشارع المصري القوانين المصرية من مختلطة واهلية ولم يكن أمامه وقتئذ سوى القوانين الفرنسية فتقيد بها كثيراً وكان لها أثر فعال في كل ما سن من قوانين مختلفة ولم يلتفت الى شرائع البلدان الاخرى ليقبس منها أكثرها موافقة لمصالح المصريين وعاداتهم واتمدد كان مقدار أخذنا بالقوانين النابوليونية وما سنته من القواعد العامة كبيراً وأكثر مما يلزم حتى أننا اغفلنا بعض مبادئ سديدة واردة في أحكامنا الشرعية

أقول ذلك بمناسبة ما اطاعت عليه اليوم في جريدة « الماتان » الفرنسية الصادرة في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ متعلقاً بسن قانون « اهمال العائلة » فقد صدر في فرنسا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ قانون يعاقب بالحبس من ثلاثة شهور الى سنة أو بالغرامة من ١٠٠ الى ٢٠٠٠ فرنك كل من يتمتع متعمداً أكثر من ثلاثة شهور من تنفيذ حكم صادر عليه بالنفقة لزوجته أو أصوله أو فروع

وقد أشار الكاتب بإيجاز الى الاجراءات التي تتبع أمام قاضي المصالحات والتي يعقبها رفع

تردد كثير وتلكؤ في التشريع وتخلص من أنات المتألمين وشكوى المظلومين كأن ما بدا من مثل هذا الشخص الجاني على الانسانية والتسبب في قتل النفوس البريئة لا يدخل إلا في دائرة المعاملات . وقد كنا نخشى ان نتهم بالرجوع بالتشريع الى الوراء وقد تبين لنا في وضوح هذا العصر الزاهر خطأ مثل هذا الظن بدليل ان العدد الفقير من الأمم الراقية يستنكر مثل هذه الجريمة الشنعاء وقد سن لها عقوبات رادعة

ثم أليس مما يؤسف له ان تكون مدة الحبس عندنا مقصورة على شهر واحد حبساً بسيطاً ليس فيه ما يكفي لالزام جميع المحكوم عليهم بالنقطة بوقائها على انه ليس في كتب الفقه ما يحتم التقيد بمدة بل يجوز ان يتجاوز الحبس اضافة المدة المتقدمة

وليس يوجد من جهة اخرى ما يعوق عن الحاق مثل هذه الجريمة ضمن الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات العام لتكون المعاقبة عليها اكثر أثراً في النفوس وأشد فعلاً بما يسن لها من عقوبات خاصة تتناسب مع الجرم المرتكب وتسرى عليها أحكام العود أسوة بسائر الجنح فيا حبذا لو وجه نوابنا الكرام (وعدد المتشرعين منهم والله الحمد وفير) انظارهم الى

هذا الأمر الهام وفكروا في تعديل النصوص الواردة بهذا الصدد في اللائحة الشرعية وفي اضافة نصوص جديدة الى قانون العقوبات بطريقة ملائمة للحالة الاجتماعية مما يكون من شأنه ان يخفف كثيراً من الويلات التي يجربها جهل كثير من الأفراد فيهملون أقدس الواجبات عليهم نحو أهلهم وذويهم لعدم توفر الوازع التشريعي الكفيل بردهم وزجرهم عما تقترفه قلوبهم القاسية

وأختم كلمتي هذه بأن كاتب مقال «الماتان» لو كان ملماً بقواعد الشريعة الاسلامية واقفاً على تطورات التشريع عندنا لأشار الى مصر بوجه خاص لاشتمال الشريعة الاسلامية على العناية بأمر النقطة منذ القدم

وعلى كل حال فان الذي يعزينا أننا كنا اسبق من بعض الأمم الغربية في العمل بقاعدة شرعية كان يظن الكثيرون أنها غريبة في بابها وأنها من بقايا العصور الحالية فاذا هي معمول بها في صميم القرن العشرين بين أرقى الأمم مدنية وتهذيباً باقياً مما هو مقرر في الشريعة الاسلامية ؟

عبد الفتاح السير

المدرس بالحقوق الملكية

لزعان

ومن أقوالهم المرة ما رواه القاضي رانسون عن بعض القضاة .
نقله هنا بتصرفه وفصحه . وفيما رواه عظة :

« Qui ne connaît la plaisante réflexion d'un jeune avocat expliquant à un confrère sa défaite dans un procès qu'il avait, la veille, déclaré imperdable: - " Que veux-tu, je plaçais une affaire de nullité relative devant trois nullités absolues." — C'est peut-être le même qui définissait un tribunal de province où il n'avait obtenu que peu de succès et dont le président passait pour avoir l'oreille paresseuse: — " Le Tribunal de X. est composé de trois magistrats: le premier écoute mais n'entend pas, le second entend mais n'écoute pas; le troisième écoute et entend, mais ne comprend pas." »

« Vous souvient-il de la notice biographique de cet avoué entré sur le tard dans la magistrature: — " Après trente ans de procédure il estima qu'il avait droit au repos et il se fit nommer Président du Tribunal " — Je soupçonne fort le père de cette boutade d'avoir inventé l'expression si usitée de "magistrat de tout repos." »

بمثل هذا النقد المرتبته الأفكار الى مواضع الضعف في
القضاء وسعى اولو الحل والعقد الى اصلاح حال المحاكم في فرنسا .
وانا بهم لمقتدون .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة
صحيفة	٧١٧	ادارة قضايا الحكومة . ماضيها ونظامها ومستقبلها
غرفة الحكم	صحيفة	الاحكام
٥٤٨	٧٢٦	تقص . تبديد أشياء محبوزة
٥٤٩	٧٢٦	تقص . اختلاس . نوع العقد . نوع المسؤولية . عدم يائه . وجه تقص
٥٥٠	٧٢٧	تقص . الاشياء الفاقدة . عدم بيان الواقعة . بطلان
٥٥١	٧٢٨	تقص . عاهة مستدعية . النزاع في وجودها . ليس وجه تقص
٥٥٢	٧٢٨	تقص . اسلام شخص مسيحي . الفصل في صحة الاسلام . ليس وجه تقص
٥٥٣	٧٢٩	تقص . انتداب قاضي ابتدائي . ذكر تاريخ انتدابه
٥٥٤	٧٢٩	تقص . بيان اسباب الادانة بعد حكم براءة
٥٥٥	٧٢٩	تقص . نصب واحتيال . التصرف مرتين في مال ليس مملوكا للمتصرف . سوء النية
٥٥٦	٧٣٠	تقص . تقديم مستندات بعد قفل باب المرافعة . اطلاع الخصم
٥٥٧	٧٣١	تقص . معارضة . حكم في المعارضة . حضوري . استئناف
٥٥٨	٧٣١	حسبي . وصي . فقر . امانة . قدرة
٥٥٩	٧٣٢	حسبي . ولي شرعي . تعارض مصلحة الولي مع مصلحة الصغير
٥٦٠	٧٣٤	حسبي . حجر . اختبار المهجور عليه
٥٦١	٧٣٤	حسبي وصاية . شهادة مدرسية

غرفة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٥٦٢	٨٣٤	المجلس الحسي العالي
٥٦٣	٧٣٥	حسي . ولاية الاب . سلب الولاية . تعيين وصي
٥٦٤	٧٣٥	حسي . حجر سفه . بيع مصوغات المرأة
٥٦٥	٧٣٥	حجر . استدانة . تشيد مقبرة
٥٦٥	٧٣٥	دعوى . مصلحة . دعوى بتزوير ورقة غير منتجة . عدم قبول . غرامة . حكمها
٥٦٦	٧٣٧	اجارة . عجز . شرط التنازل عنه . نزع ملكية للمنافع العمومية . وجوب خصم الجارها . شرط استلام الاطيان بما فيها من الزراعة . شرط باطل
٥٦٧	٧٤٠	وقف . ابداء الرغبة فيه . تنفيذ الرغبة . مدة طويلة . بطلان . شرائط صحة الوقف . اختصاص المحاكم
٥٦٨	٧٤٢	قانون مالي . رئيس المصلحة . رفت الخدمة . اعلان رفت . شهادة خلو طرف . يخت المحروسة
٥٦٩	٧٤٣	فوائد . المطالبة الرسمية . اشتراط جريان الفوائد .
٥٧٠	٧٤٥	المحل المختار . اعلان . قيد الاستئناف . قلم الكتاب . المسافة
٥٧١	٧٤٦	وقف . اجارة . مدة طويلة . الناظر هو المستحق الوحيد
٥٧٢	٧٤٧	الجد الصحيح . الاب . وصي الاب . تصرفات بيع عقار الصغير
٥٧٣	٧٤٩	تزوير . وثيقة زواج . زنا
٥٧٤	٧٥٢	أمر اداري . تنفيذه . تأويله . اختصاص المحاكم . تضمينات المحلات الخطرة . رخص
		محكمة جنابات اسيرط
		محكمة مصر الابتدائية الاهلية

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٧٥	٧٥٩	استئناف . ميعاده . دعوى استحقاق . نزاع الملكية بالطرق الادارية
٥٧٦	٧٦٠	تسبب في قتل . اهمال وعدم احتياط . تسليم حيوان مؤذ لولد صغير
٥٧٧	٧٦٠	اختصاص المحاكم الاهلية . بعد صدور احكام عسكرية أو تأديبية
٥٧٨	٧٦٢	احكام غياية . غياب المدعى
٥٧٩	٧٦٣	حراسة قضائية . بعد الحجز . المادة « ٤٥٨ » مرافعات . معناها
٥٨٠	٧٦٤	هبة . المقعد والمفلوج والمسلول . مرض . سنة . مبارزة . وصية
٥٨١	٧٦٥	رى . منازعات رى . لائحة الترع . اختصاص السلطة الادارية
٥٨٢	٧٦٧	تقدم . مضي المدة . ابتداؤها . اكتاب لانشاء مكتب . المديرية . وكالة . تقديم حساب
٥٨٣	٧٦٩	استرداد . حجز . اختصاص . محل اقامة الحاجر . نظام عام
٥٨٤	٧٧١	ولى شرعى . ابن ميمز عاقل . اذن خصومة
٥٨٥	٧٧١	ولاية الأب . تجهيز ابن ابنه . تبرع . قيم . تجهيز بنت محجورة
٥٨٦	٧٧٢	وقف . رهن . تركه . افتكاك الرهن من مال التركة
٥٨٧	٧٧٣	وقف . معنى الاثبات والمويلات . العربات
٥٨٨	٧٧٤	وقف . الموقوف بالتبعية بلا ذكر . سكة حديد
٥٨٩	٧٧٥	وقف . نظر . تولية الناظر يملكها الواقف
٥٩٠	٧٧٦	وقف . تعمير . اهمال . عزل . ضم ثمة المحكمة العليا الشرعية

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٥٩١	٧٧٦	المحكمة العليا الشرعية
٥٩٢	٧٧٧	وقف . ناظر . عزل . اخراجه من النظر . تعيين البدل . صفته في الخصومة
٥٩٣	٧٧٩	وقف . وظيفة الكتابة والحيابة . أجر . حرمان التفهيم . حكم . تصادق . أوقاف متعددة
٥٩٤	٧٨٢	وقف . النسل . الذرية . العقب . تملك طبقة . الشروط العشرة كلها أو بعضها
٥٩٥	٧٨٧	شفعة . التنازل عنها . التنازل حجة على من تنازل فقط . صورية الثمن . زيادة أو بالنقص . مواعيد . احتسابها
٥٩٦	٧٨٨	شفعة . تعدد البيوع . نوعها
٥٩٧	٧٨٨	شفعة . لا تورث . التماس إعادة النظر . غش . وسائل احتيالية
٥٩٨	٧٨٩	شفقة . تعدد البيع . شك . تأويله . تسجيل البيع
٥٩٩	٧٨٩	مباني . ارض . بناء في ارض الغير . سلامة نية
٦٠٠	٧٨٩	مخالفة . بيع . مواد سامة . اغفال الحكم باقفال المحل . وجه نقض
٦٠١	٧٩١	صورية . اثباتها . مخالفة للقانون أو للنظام . تعطيل مزاد
٦٠٢	٧٩١	دعوى وضع يد . اطياف بور . مقامها أو تحديدها
٦٠٣	٧٩١	تعطيل مزاد . مسئولية المواطنين
٦٠٤	٧٩٢	جنسية . امرأة فرنساوية . زواجها بأجنبي . خدمة في الجيش الالماني . مصادرة أملاكها
٦٠٥	٧٩٢	تأمين . مخاطر البحار . مسئولية
٦٠٦	٧٩٢	دعوى فسخ بيع العقار . عينية . شخصية . اختصاص

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٦٠٧	٧٩٢	محكمة المافرفرنسا دعوى استرداد . اثباتها . حكمها
٦٠٨	٧٩٤	« » » ملكية الرسائل . التصرف فيها . الرسائل الخاصة أو السرية
٦٠٩	٧٩٤	محكمة نقض وإبرام بلجيكا اجارة . تغيير معالم العين المؤجرة . اذن المالك
٦١٠	٧٩٥	محكمة استئناف بروكسل بلجيكا استئناف . استئناف فرعي . اعلان الحكم . طلب فرعي يابن موضوع الاستئناف الاصلى
٦١١	٧٩٦	محكمة جنح ريمس بلجيكا قذف . شروط . أركانه . الاجابة على سؤال . اللجان الادارية . هيئة قضائية . العلانية
٦١٢	٧٩٦	محكمة انقرس اوتومويل . مسئولية سواق . واجب السواق
٦١٣	٧٩٧	محكمة جاند بيع . فوائد الثمن . ريع
٦١٤	٧٩٧	محكمة هوى ملكية . جثة . حق الأب . حق الأم
صحيفة		فهرست الابحاث القانونية
٧٩٨		جريمة اهمال أمر العائلة لحضرة صاحب العزة لاسناذ عبد الفتاح بك السيد
٨٠٠		المدرس بـدرسة الحقوق الملكية لنظاات
رئيس التحرير: عزيز غانكي		

المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة العليا

العدد الرابع

العدد التاسع

عدد يونيو سنة ١٩٢٤

الإدارة بيدان سوارس غمرة ٣

طبعة الجريدة
بتأليف علوي غمرة ٥
تليفون غمرة ٥٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٠
والطبعة ٣٠

بيان

نشرنا في هذا العدد البقية الباقية من المحاضرة النفيسة التي ألقاها جناب مسيو بيولا كازيللي في جمعية الاقتصاد والتشريع عن « إدارة قضايا الحكومة - ماضيها ونظامها ومستقبلها » وعربها حضرة الاستاذ يوسف بك قيس النائب بقسم قضايا الداخلية - وفي أثرها نشرنا : -

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٢	حكيم صادرين من المجلس الحسبي العالي
٨	أحكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية
١٢	حكماً صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٦	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
٥	أحكام شرعية صادرة من المحكمة العليا الشرعية
٦	« صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة
٨	« « « المحاكم الفرنسية
١٥	حكماً صادراً « « البلجيكية
٧٢	فتكون المجلة ٧٢ حكماً وفتوى

وختمنا هذا العدد بخمس « لقطات » من جوامع الكلم

رئيس تحرير المجلة
عزير خانكي

السنه الرابعه

المحاماه

العدد التاسع

عدد يونيه

ادارة قضايا الحكومة

ماضيا ونظامها ومستقبلها

محاضرة القاها جناب المسيو بيولا كالزلى

المستشار الملكى لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس لجنة قضايا الحكومة

معربة بقلم

حضرة الاستاذ يوسف بك قسيس النائب بقسم قضايا الداخلية

تابع ما قبله

الاعمال فى ادارة قضايا الحكومة هذا الاتساع
العظيم فأتى سأجهد فى استقراؤها بين ثنايا تاريخ
الادارة المصرية وتقسية الشعب المصرى

١ - اتساع اعمال الدفاع امام المحاكم

يؤخذ من احصائية السنة الاولى القضائية
للمحاكم المختلطة (سنة ١٨٧٦ - ١٨٧٧) ان
عدد القضايا المدنية فى تلك السنة بلغ ١٠١١٣
قضية بينما ان عدد تلك القضايا فى سنة ١٩٢٢
وسنة ١٩٢٤ وصل الى ٧٠٣٣٣ قضية وبديهي
ان هذه الزيادة ترجع الى زيادة عدد الأهالى
وغو الثروة العمومية الخ

وهذه الاسباب نفسها تؤدى أيضاً الى
ازدياد عدد القضايا الخاصة بالحكومة والموكول

ولما ان كان اصلاح هيئة ادارة القضايا
قد تم فى الوقت الحاضر الذى انتقلت فيه أعمال
الحكومة الى أيدي المصريين فالنتيجة هي ان
الموظفين الاجانب لا يكون لهم فى ادارة قضايا
الحكومة فى أول ابريل المقبل إلا نصف
وظائف المستشارين الملكيين ووظيفة مستشار
ملكى مساعد واحدة ووظيفة نائب أول واحدة
وليس لهم أى وظيفة أخرى فى سلك الوظائف
الفنية ويحتمل خروج هؤلاء الاجانب القلائل
بالكلية بعد مضي ثلاث سنوات

ثانياً - اتساع ادارة قضايا الحكومة

فى الفترة بين سنة ١٨٧٦ وسنة ١٩٢٤

أما الاسباب التى ادت الى اتساع نطاق

الدفاع فيها أمام تلك المحاكم الى ادارة القضايا على انه لا يمكن القول بأن قضايا الحكومة كانت دائماً تزداد بنفس النسبة التي كان يزداد بها عدد القضايا في القطر المصري وبالعكس لما حصلت تصفية القضايا العديدة التي كانت قائمة بين الحكومة أو دوائر الأمراء وبين الاجانب في السنين الاولى لانشاء المحاكم المختلطة أصبحت نسبة الزيادة في قضايا الحكومة أقل من ذي قبل ^(١) وفي الواقع ان واجب الدفاع عن صوالح الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة أصبح اليوم أقل صعوبة مما كان يتوقع عند انشاء تلك المحاكم

وفي وسعي ان اكرر هنا رأياً سبق ان أبديته منذ اثني عشرة سنة في بحث عن المحاكم المختلطة ^(٢)

قلت ان المحاكم المختلطة لم تكن على الاطلاق محاكم فصلية موحدة كما كانت تريد ان تعتبرها الدول صاحبة الامتيازات . فان هذه المحاكم قد فطنت الى واجبات العدل شأن

المهيات القضائية فأصبحت بفضل هذا التأثير المحمود محاكم مصرية بالمعنى الصحيح واثبتت ان تنوع أحكامها باسم سمو الخديوي لم يكن مجرد مسألة شكلية وكذلك الحال في قضايا الحكومة فان أولئك القضاة الاوروبيين وعلى الأخص من كان منهم ذاتية لا تينية كانوا يأتون من بلادهم باسم فكرة عن الحكومة وطبيعتها وما لها من الحقوق وبذلك كانوا يسهلون علينا مهمة الدفاع عن الحكومة

على انا كثيراً ما اضطررنا الى الجهاد العنيف في ميدان المحاكم المختلطة سواء لتضييق دائرة رقابة تلك المحاكم على الاعمال الادارية المنصوص عليها في المادة « ١١ » من لائحة الترتيب توصلنا الى المحافظة على سلطة الحكومة المطلقة المشروعة أو لتخفيف وطأة القيود العديدة الناشئة عن الامتيازات رغبة في تمكين الحكومة من زيادة إيرادات الضرائب ومن توسيع نطاق الاعمال العمومية أو لصيانة الحزاة العامة من متاورات قضائية كان يقوم بها بعض الاقباكين وخربى الذمة ومما يحسن ذكره ان تكرار اللوائح الادارية التي تسرى على الاجانب بمقتضى دكرينو ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ المصدق عليه من الدول صاحبة الامتيازات كان من ورائه زيادة العبء على ادارة القضايا إذ أصبحت مكلفة بتمثيل الحكومة كدعية بحق مدني في قضايا المخالفات

وهناك نظام قضائي اكثر أهمية كان له

(١) راجع تقرير رياض باشا رئيس مجلس النظار الى سمو الخديوي السابق لدكرينو ١٦ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الذي أنشأ ادارات قضايا الحكومة في النظارات وقد ذكر في هذا التقرير بين الاسباب التي دعت الى هذا الاصلاح الجديد أنه كان مرغوباً في منع عودة القضايا العديدة التي رفعت على الحكومة في خلال السنوات الاخيرة

Appunti critici intorno al (٢)
Tribunali Misti dell' Egitto, No. 2
(Giurisprudenza italiana, 1910)

نصيب وافر في توسيع دائرة أعمال الدفاع عن الحكومة أمام القضاء ففي سنة ١٨٨٣ انشئت المحاكم الاهلية على أساس مماثل للمحاكم المختلطة وقد خولت هذه المحاكم أيضاً حق النظر في القضايا القائمة بين الحكومة أو دوائر الأمراء وبين الاهلين فكان من اللازم والحالة هذه تنظيم الدفاع عن الحكومة أمام هذه المحاكم ولكن هل كان ممكناً ان يعهد في هذا الدفاع الى لجنة قضايا الحكومة المشكلة من متشرعين اجانب يجملون اللغة العربية وهي اللغة الرسمية للمحاكم الجديدة؟ كان يظهر ان هذا يصعب تحقيقه ولكنه تحقق فعلاً فانه يتضح من دياجة الدكرينو الصادر سنة ١٨٨٤ تنظيم أقلام قضايا الحكومة ان غرض المشرع كان توحيد نظام الدفاع أمام المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية (١) ولكني أميل الى الاعتقاد بأن هذا العمل كان مبنياً على سبب آخر هو الثقة التي نالتها ادارة

(١) « حيث انه من الضروري اتخاذ الطرق »
« اللازمة للمرافعة عن الحكومة أمام المحاكم الاهلية »
« الجديدة — حيث انه يلزم ان تكون المدافعة عن كافة »
« مصالح الحكومة ادارية كانت أو عمومية أمام المحاكم »
« المذكورة أو المحاكم المختلطة على وتيرة واحدة — »
« ونظراً للمنفعة التي تعود من المداولة في اساسات »
« ومستندات هذه المدافعة وفي الاسباب التي تبني »
« عليها الاراء التي تلزم للحكومة بمعرفة لجنة تشكل »
« لهذا الغرض مع ابقاء نواب عنها في النظارات بصفة »
« رؤساء أقلام قضايا (راجع دياجة الدكرينو »
« الصادر في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ »

قضايا الحكومة والتي حصل الاعتراف بها صراحة بمناسبة اصدار دكرينو ١٦ اكتوبر سنة ١٨٨٠ الذي رتب لأول مرة أقسام قضايا الحكومة (١) بيد ان لجنة القضايا المشكلة من اجانب لم يكن في وسعها إلا الاشراف على الدفاع عن الحكومة أمام المحاكم الاهلية وكان عليها اذن ان تعين مصريين تقوم بتدريبهم على الاجراءات القضائية والمرافعات وبذلك بدأ دخول العنصر المصري في ادارة القضايا وقد ازداد هذا العنصر تدريجاً حتى أوجب تغيير النظام الاول لادارة القضايا تغييراً كلياً

٢ - اتساع العمل الادارى

زاد العمل الادارى في أقسام القضايا زيادة أكبر من زيادة الاعمال القضائية ويرجع سبب هذه الزيادة الى اسباب بعضها مماثل وبعضها مغاير للاسباب السابق بيانها ومعلوم أن من اختصاصات اقسام القضايا بمقتضى عبارة الدكرينو الصادر سنة ١٨٧٦ ابداء الاراء

(١) قال رياض باشا رئيس مجلس النظر في تقريره السابق ذكره التقدم منه الى سمو الخديوى ولما قومتبه مستشارى الحكومة فانها قامت بأداء جميع الخدمات التي كان متوقفا اداؤها منها وقد اتفق مجلس النظر رأياً على ان يحيط جبايكم السامى علماً بالهمة الدالة على نباهة ودراية اعضاء القومتيه المذكورة الذين لم يقتروا على يئها في تأدية الوظائف الصعبة التي احييت على عهدتهم .

دفعها القواعد الصحيحة للقانون الإداري
المصري

وهناك انتقاد يمكن توجيهه إلى فتاوى
إدارة القضايا قائما والحق يقال كنا نتجاوز أحيانا
حدود مهمتنا القانونية بأن كنا نضمن تلك
الفتاوى عدا الأسباب القانونية المحضة التي تنو
بها في لائحتنا النظامية أسبابا أخرى تمس موضوع
المسألة الإدارية المطروحة علينا

ولكن هي الضرورة كانت تلجئنا إلى
هذا فإنه لم يكن في وسعنا غض النظر بالكلية
عن اغلاط واضحة كان يوشك أن يرتكبها
ضد المصلحة العامة إداريون جاءوا حديثا من
انجلترا تعوزهم الخبرة عن أحوال أهالي البلاد
أو بعض رجال الإدارة المصريين ممن كنا
نؤمم الريية في إجراءاتهم ومن جهة أخرى
لم يكن في وسعنا أن نتجنب دائما الإجابة على
استفتاء بعض المديرين المجتهدين الذين كانوا
يلجأون إلينا من مراكز مديرياتهم القاصية
متلمسين لدينا رأيا يخرجهم من مأزق إدارية
وقعوا فيها وفضلا عن ذلك فإن مصالح
الحكومة نفسها كثيرا ما دفعت أقلام القضايا
إلى تعدى اختصاصها بما كان لها من فرط الثقة
فيها أو لكونها غالبا ما تخطط بين الوجهتين
القانونية والإدارية للمسألة الواحدة

على أن آراء قسم القضايا لم تكن مقيدة
للحكومة وكنا نتوخى دائما في بسط ملاحظتنا

المبنية على الأسباب القانونية المحضة بشأن وثائق
الالتزامات والعقود ومقاييس الاشتغال العمومية
وغيرها مما يرتبط بمصالح الحكومة المالية ويكون
مدعاة للتقاضى وبوجه عام بشأن أى مسألة أخرى
تري الحكومة عرضها عليها لأجل درسيها

ومما يجدر ملاحظته أن مكانة أعضاء
لجنة قضايا الحكومة وخبرتهم في النظم الإدارية
الأوروبية وحياهم التام في المشاكل السياسية
كل هذا أكسبهم ثقة مصالح الحكومة
واجتذب لهم عطفها واعتبارها وكان من وراء
ذلك أن اتسع نطاق الآراء التي تبديها أقسام
القضايا بحيث أصبح شاملا لكل فرع من فروع
الإدارات العمومية بما فيها مسائل الأحوال
الشخصية وهي تبدو لأول وهلة أنها ليست مما
يوكل أمر النظر فيها إلى متشرعين أوروبيين

ولما كانت المهمة القانونية الملقاة على عاتق
أقسام القضايا قد بلغت هذا الحد كان من
الحتم زيادة عدد الموظفين الفنيين المصريين
الموجودين تحت إدارة المستشارين في مختلف
الأقسام وزيادة عدد الأقسام المذكورة أن
المصلحة العامة تقتضي عمل مجموعة للآراء التي
أبداها مستشارو قضايا الحكومة مدة نصف
قرن في مختلف المسائل الإدارية المتضمنة
مبادئ هامة . فإن مجموعة كهذه لو نشرت
لكانت مرشدا قيما لرجال الإدارة ولجعت بين

الى المصالح التميز بين الوجة الادارية والوجة القانونية

ولقد سبق الى القول بأن جميع فروع الحكومة كانت تتطلب مساعدة أقسام القضايا حتى ان مسائل تأديب الموظفين روى من الضروري اشتراك أقلام القضايا فيها وفي الواقع نص اللوائح المعمول بها على جلوس المستشار الملكي أو مساعده في مجالس التأديب العليا وأحياناً يرأس المستشار الملكي المساعد مجلس التأديب الابتدائي^(١)

وكذلك كانت لجنة القضايا تشترك بواسطة عضو أو أكثر من أعضائها في أكثر المجالس واللجان المؤقتة أو المستديمة مصرية كانت أو دولية وسواء انشئت لمساعدة الادارة

(١) راجع المادة الخامسة من دكرتو ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ المعدل بدكرتو ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ (تأديب الموظفين الملكيين) والمادة الاولى من دكرتو ٢٤ ديسمبر سنة ٨٨٠ عزل المحكمة التأديبية العليا) والمادتان الاولى والثانية من دكرتو ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ والمادة العاشرة من دكرتو ١١ يناير سنة ١٨٩٧ (تأديب أعضاء النيابة) والمادة الاولى من دكرتو ٧ مارس سنة ١٨٩١ (تأديب موظفي المحاكم الاهلية والنيابة) والمادة الاولى من دكرتو ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ (تأديب موظفي البوليس) والمادة الاولى من دكرتو ٧ مارس سنة ١٨٩٥ (مجلس التأديب المخصوص لوزارة الحرية) والمادة الثالثة من القانون غمرة ٩ سنة ١٩١٩ (تأديب موظفي وزارة المواصلات ومصصلحة السكك الحديدية) والمادة الاولى من دكرتو ١٧ ابريل سنة ١٩١٩ (تأديب موظفي وزارة الاوقاف)

في بعض الاعمال أو في ايجاد حل لمسائل مخصوصة أو لتحضير مشروعات اصلاحية

٣ - اتساع الاعمال التشريعية

وأهم اللجان التي اشتركت فيها ادارة القضايا وتشترك فيها الآن هي اللجنة الاستشارية للتشريع ولعرفة أصل انشاء هذه اللجنة يتعين الرجوع الى القانون النظامي الصادر في سنة ١٨٨٣ الذي أدخل لأول مرة في مصر نظاماً مشابهاً للنظام البرلماني

فالذكرتو أو القانون الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ قد أنشأ بجانب مجالس المديريات ومجلس الشورى والجمعية العمومية أداة أخرى سماها مجلس شورى الحكومة وقد صدر بتنظيم هذا المجلس أمر عال بتاريخ ٢٢ سبتمبر من السنة عينها

وقد نص عن تقسيم هذا المجلس الى قسمين « قسم تحضير القوانين واللوائح وعليه تحضير وتحرير مشروعات القوانين والأوامر المتعلقة بالمصلحة العمومية » « وقسم الادارة وعليه ان يعطى رأيه في كافة المسائل المتعلقة بالمصلحة العمومية وفي غير ذلك من المسائل التي تبيها اليه نظار دواوين الحكومة للبحث فيها » وقد نص أيضاً عن تشكيل مجلس الحكومة من خمسة أعضاء دائمين يعينهم سمو الخديوى ومن المستشار المالي ومن وكلاء النظارات الثمانية

ومن عدد وافر من كبار الموظفين وأخيراً من رؤساء أقسام قضايا الحكومة الثلاثة

ولا شك في ان انشاء مجلس شورى الحكومة هذا كان اصلاحاً كبير الأهمية وقد نسج في انشائه على منوال الهيئات الماثلة في البلاد الأوروبية وكان اتمام تشكيله يؤدي الى فتح صحيفة جديدة في تاريخ ادارة القضايا لانه كان من شأنه ان يقوم مقام ادارة القضايا في جزء عظيم من الاعمال الموكولة اليها والتي كلفت بعدئذ كما سنبينه فيما يلي

ولكن أسباباً سياسية حالت دون اتمام هذا الاصلاح فان وزارة الخارجية البريطانية عارضت في انشاء مجلس شورى الحكومة ولذلك صدر دكرتو بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤ بإيقاف اعماله

على ان الغاء هذه الأداة الادارية لم يتكفل بالغاء الضرورة التي احوجت اليها ولا شك في ان الحاجة اليها كانت ماسة كل المساس من حيث الاعمال التشريعية بدليل ان نفس الدكرتو الصادر بالالغاء قضى بطلب مساعدة موظف اختصاصي في تلك الاعمال

هذا الموظف الاختصاصي كان البارون ادوارد كير (Edward Keller) وهو نفس الشخص الذي نجده بين المؤسسين الاربعة للجنة مستشارى الحكومة

والمادة الثانية من الدكرتو الصادر

بإيقاف عمل مجلس شورى الحكومة قضت بما يأتى

«ثانياً الدكتور ادوارد كير بصفته مستشاراً»
«للحكومة ملحق برئاسة مجلس نظارنا»
«ويكلف بتحرير مشروعات القوانين»
«والدكرتات واللوائح»

ولكن ظهر بعد زمن قصير أن عبء هذه الوظيفة كان ثقيلاً على كاهل شخص بمفرده وربما كان في ذلك أيضاً ما يدعو للشبهة خصوصاً وان هذا الشخص كان تابعاً لدولة اجنبية

وفعلاً لم يمض شهران على ذلك حتى روى الرجوع الى الفكرة الاصلية بأنشاء مجلس شورى للحكومة بشكل مقتضب او بعبارة أخرى غير ظاهر قد أعيد تنظيم قسم تحضير القوانين واللوائح والحق بلجنة قضايا الحكومة مع تعديل في تشكيله وبذلك تألفت اللجنة الاستشارية للتشريع وهو الاسم الجديد الذى أعطى للجنة التى بعثت من رفات مجلس شورى الحكومة . قضت المادة ١٢ من الامر العالى الصادر فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤ بتنظيم ادارة قضايا الحكومة بما يأتى :-

«لا يجوز تقديم أى قانون او امر عال اولاً لائحة للمجلس النظار الا بعد النظر فيها بمعرفة القضايا»
«بالاشتراك مع وكيل نظارة الحفانية ووكيل»
«النظارة ذات الشأن ومن يعينه المجلس من»
«موظفى الحكومة وتقتصر اللجنة الاستشارية»

أداة في إدارة قضايا الحكومة الى لجنة من لجان وزارة الحقانية كان يجلس فيها كثير من الموظفين البريطانيين ومستشار واحد من لجنة القضايا ولكن بعد مضي ست سنوات اخذت لجنة القضايا بثأرها فأن الدكرى الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ الذي أعاد تنظيم اللجنة الاستشارية وهو الدكرى المعمول به الآن قد دعا جميع اعضاء لجنة القضايا الى الاشتراك في اعمال لجنة التشريع والنقابة اشتراك وكيل الوزارة صاحبة الشأن ومستشار وزارة الداخلية (١)

ويتضح مما تقدم ان لجنة قضايا الحكومة كانت في ذلك العهد تكون نصف اعضاء اللجنة الاستشارية وقد ازدادت هذه النسبة بعد سنين قليلة بازدياد عدد المستشارين الخديويين حتى اصبحوا هم الاغلبية في اللجنة

واذا لاحظتم ما هو معهود في محامى الحكومة وهم مستشاروا اقسام القضايا من الميل الشديد الى المناقشة ولا أقول من العلم والخبرة فانكم تدينون ماهية نفوذهم في اللجنة التشريعية

ومما يجب معرفته ان دكرى تنظيم هذه اللجنة يجعل الحكومة حرة في عرض مشروعات القوانين عليها ولكنها في الواقع تعرض عليها

(١) راجع تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٢ (صحيفة نمرة ٤٢ بشأن اسباب تعديل نظام اللجنة الاستشارية وفيه اعتراف من المستشار القضائي بأن هذا التعديل كان الغرض منه الرجوع الى تشكيل اللجنة الاصلية)

« التشريعية المؤلفة على هذا النمط على وضع »
« الصيغة القانونية للمشروع المعروض عليها وبعد »
« ان تتحقق مطابقته للقوانين المرعية الاجراء »
مضت اثنتا عشرة سنة من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٨٩٦ ولجنة التشريع باقية بتشكيلها الاصلى ولكن سياسة الاختلال تمت في خلال ذلك وتأييدت فيما يتعلق بالمواد القانونية بازدياد سلطة المستشار القضائي في وزارة الحقانية فكان من الطبيعي ان المستشار القضائي يعد دائرة نفوذه على الفرع المخصص لمراجعة مشروعات القوانين وقد تم له ذلك بحكم الدكرى الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ قد قضت المادة الاولى من الدكرى المذكور بأن « اللجنة الاستشارية لسن القوانين واللوائح » « المنصوص عنها في المادة الثانية عشرة من » « الامر المشار اليه (اى الامر الصادر في ٢٠ » « ابريل سنة ١٨٨٤) تشكل بالكيفية الآتية » « ناظر الحقانية — رئيس — المستشار » « القضائي — احد المستشارين الخديويين — » « ناظر مدرسة الحقوق الخديوية — وكيل » « النظارة المقدم منها مشروع القانون او اللائحة » « اعضاء — والمستشار الداخلية الحق في الحضور » « كما رأى ان لهذه النظارة علاقة بالمشروع » « واللجنة في كل الاحوال ان تستدعى باقى » « اعضاء لجنة قضايا الحكومة »

وبهذه الكيفية تحولت لجنة التشريع من

كافة مشروعات القوانين والذكرينات التي فيها شيء من الأهمية

وهنا يحسن استقصاء ما للجنة الاستشارية من الاختصاص فأن ذلك لا يخلو من الفائدة خصوصاً وإن الرأي العام بل والأدارة نفسها كثيراً ما أشكل عليها أمر تحديد هذا الاختصاص فتارة كانت تعترف للجنة بسلطة تشريع حقيقية وطوراً كانت تقتصر اختصاصها على تصحيح العبارات القانونية المستعملة في مشروعات القوانين وفي أوقات المشاكل السياسية كان يهمس أحياناً بأن اللجنة قد تستعمل وظيفتها على حسب مقتضيات المصلحة السياسية وبهذا تكون ستاراً للوزراء الذين لا يجسرون على أن يتحملوا مباشرة مسئولية بعض الاجراءات وبديهي أن هذا التعريض لأساس له بالكلية ولكن من المؤكد أن عمل اللجنة ذو أهمية كبرى

سبق لنا القول بأن الذكريتو الصادر بإنشاء اللجنة يقضى بأن يقتصر على وضع المشروع في الصيغة القانونية إلا أن عبارة الصيغة لا يمكن بالطبع أن يفهم منها مجرد الألفاظ أو التحرير القانوني أعني استعمال العبارات المتخصصة قانوناً للتعبير عن فكرة المشرع فأن هذا العمل يقوم به عادة قسم القضايا الذي ساعد المصلحة في تحضير المشروع وغير معقول في الجهة الأخرى تكليف لجنة لا مالها من الأهمية بمراجعة الشكل فقط

لذلك توسعنا في تأويل تلك العبارة كل قانون يرمى الى تحقيق مصلحة معينة عامة أو خاصة باعطاء هذه المصلحة صيغة « الحق » بمعنى أنه يجمعها موضوع علاقة قانونية مكفولة بمقوبة مدنية أو جنائية يحصل تطبيقها بمعرفة المحاكم

والمصلحة العامة أو الخاصة المقصود تحقيقها هي عبارة عن موضوع القانون في حين أن العلاقة القانونية التي تنطوي عليها هذه المصلحة هي في نظرنا ما أراد الذكريتو التعبير عنه بالصيغة القانونية

وأذن تختص اللجنة فضلاً عن مراجعة العبارات القانونية المستعملة بالنظر أيضاً فيما إذا كانت المصلحة المقصودة يمكن تحقيقها بوسائل قانونية وإذا كانت الوسائل القانونية المقترحة تتشى مع الأغراض المتوخاة وأخيراً إذا كانت هذه الوسائل لا تتعارض مع علاقات قانونية أخرى أعني مع حقوق منصوص عليها في قوانين أخرى ونص الذكريتو يؤيد صراحة اختصاص اللجنة في النقطة الأخيرة أذ أنه يقضى بأن « تجعل اللجنة نصوص المشروع ملائمة للقوانين المتبعة » وقد فسرنا عبارة « القوانين المتبعة » بأنها تقابل عبارة التشريع المعمول به وهي عبارة تشمل بالبداية المبادئ والقواعد التي وأن لم تكن مكتوبة بالنص في القوانين ألا أنها مما يستنتجها المشرعون في القوانين أو

المبادئ القانونية العامة أو من العرف وبذلك
تمكنا من الدفاع عن القانون المصرى ومن
ترقيته وتنسيقه باطراد مع ان هذا القانون فى
الفترة السياسية التى اجتازناها كانت تحوطه
أخطار داهية تهدده بالخروج عن دائرة مصريته
هذه السلطة الواسعة التى رأينا استعمالها
بدون ان تتخطى حدود مهمتنا كرجال القانون
كان من شأنها اجراء تعديلات كبيرة فى
المشروعات التى طرحت علينا للبحث بل الى
التقرير احيانا بعدم امكان قبول تلك المشروعات
كلية ولم نكن نجهل دقة المسئولية فى هذا العمل
ولذلك كلما بدت لنا مسألة موضوعية هامة لها
بعض الارتباط بالمسألة القانونية أو بصفة عامة
وبصرف النظر عن المسألة القانونية لما ان كان
يتراءى لنا ضرورة ادخال بعض تعديلات أو
اضافات جوهرية كنا تقتصر على ان نعرض
للوزير المسئول عن المشروع بعض اقتراحات
كان بطبيعة الحال حراً فى الأخذ بها أو
عدم الأخذ^(١)

وثناء مراجعة مشروعى الدستور وقانون
الانتخاب كثيراً ما لجأنا الى طريقة الاقتراحات
التي أدت الى تعديلات حصل التعليق على
بعض منها بشدة فى الصحافة غير انه ليس هنا
محل الكلام عنها . ولكنى اقرر وأنا مرتاح

(١) راجع تمييزاً لا بداء تلك الاقتراحات تقرير
المستشار القضائى نمرة ١٨٩٩ صحائف ١٥ — ١٧

الضمير ان اللجنة لما كانت تقضى بتلك
الاقتراحات كان رائدها الوحيد المصلحة العامة
للبلد بدون الاكثرات بما اذا كانت تقيد أو
لا تقيد حزباً سياسياً دون حزب آخر

٤ — ادارة القضايا والامتيازات

ان الثقة والنفوذ اللذين اكتسبتهما ادارة
قضايا الحكومة فى مصر يرجعان على الاكثر
الى الحطة التى رسمتها هذه الادارة لنفسها بأن
تكون دائماً بعيدة عن كل تمحيز سياسى
على انا اذا كنا نعطى للفظه السياسة معنى
علمياً واسعاً فتعبر بها عن الاتجاه العام فى تسيير
دقة الحكومة بصرف النظر عن مشادة الاحزاب
وجب علينا الاعتراف بأن ادارة القضايا اشتركت
ولا شك فى سياسة البلد لأن أعمالها تناولت
أهم مسائل الحكومة

ولا أريد الدخول هنا فى تفاصيل هذا
الموضوع الذى لا يخلو من لدقة ولكنه لا يخلو
أيضاً من دقة فاقصر على ذكر ما كان من
تأثير ادارة القضايا فى تطور نظام الامتيازات

ان انشاء المحاكم المختلطة وأحكامها المؤسسة
على حرية الرأى وصالح البلاد والسلطة المخولة
لتلك المحاكم بتطبيق القوانين الادارية على
الاجانب وبتعديل التشريع المختلط واستعمالها
هذه السلطة بلا قيد وما تحصلنا عليه من موافقة
الدول صاحبة الامتيازات فى أمور الضرائب

وغيرها كل هذا أدى في نصف القرن الأخير إلى محور عظيم في نظام الامتيازات بمعنى انه خفف تدريجياً وبدرجة كبيرة من وطأة القيود والاغلال الناشئة عنها ولا نقالي اذا قلنا بأنه لا يوجد الآن في مصر الا بقايا من نظام الامتيازات القديم

وادارة قضايا الحكومة قد اشتركت في هذا التطور بما قامت به من الاعمال في كافة فروعها وقد ساعدت في الوقت ذاته على تلطيف نتائج الامتيازات الاجنبية كلما كان من المتعذر التلص منها (١)

ولكن حصل - وهذا ما ألفت اليه أنظاركم - ان ادارة القضايا اضطرت أحياناً الى الدفاع عن تلك الامتيازات ، ذلك لأن الامتيازات وان كانت في الحقيقة قيداً للتشريع والحكم الا أنها لكونها قيداً فهي بمثابة الحاجز والحواجز قد تفيد أحياناً للمحافظة على التوازن ولتبع السقطات الخطرة

وكثيراً ما اغتبطنا بالتمسك بالامتيازات في معارضتنا بعض اقتراحات الادارة توصلاً لمنع قرارات متيسرة أو مبتكرات لا مبرر لها وما اكثر ما كتب ضد الامتيازات والرأي

العام الاتكليزي على الخصوص قد شدد عليها النكير وعرض على مصر تخليصها منها (١) والواقع ان الامتيازات لم توقف تقدم مصر من الوجهة المدنية وربما جعلت هذا التقدم صعباً وبطيئاً وغير مستكمل العناصر ولكن مؤرخ المستقبل يثبت ما اذا كانت الامتيازات لم تساعد على انماء روح الوطنية والحريات السياسية

ان مآل الامتيازات الى الزوال في مستقبل قريب فاسمحوا لي بأن أقول انه اذا كانت القصد زوالها بلا مشاغبات خطيرة وبدون شروط ثقيلة وصعبة فان الطريق الواجب سلوكه ظاهر واضح

عندما تقتنع الدول صاحبة الامتيازات بأن مصر الحديثة أصبحت قادرة تماماً على تطبيق المبادئ الحرة التي يشتمل عليها القانون الاهلي والدولي المتبع في الدول المتقدمة وعلى القيام بتعهداتها الدولية فان تلك الامتيازات التي أكل عليها الدهر وشرب سنسقط من تلقاء ذاتها . فالمسألة اذن لا تتوقف الا على أمر واحد هو الثقة السياسية ، وهذه الثقة عالية في وقتنا الحاضر وكل البوادر تبعث فينا الأمل بأن

(١) راجع على الاخص تقارير اللورد كروسه عن سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ ومذكرة للستر برونيان المرفقة بتقرير سنة ١٩٠٤

(١) راجع في هذا الصدد آخر تقرير للمستشار الفضائي (برونيان) عن سنة ١٩١٦

هذه الثقة تتوطد على عمر الأيام وتستمر باطراد حتى تصل الى السلك الاعزل

٥ - **الدراسة الادارية والنفسية لنفوذ**

ادارة قضايا الحكومة

ذكرت الاسباب التي أدت الى اتساع نفوذ ادارة قضايا الحكومة اتساعاً كبيراً ولكنى لم أتكلم بعد عن السبب الذي هو في نظري أعظم وأهم . وكما فكرت فيه تعرفوني هزة فخر وخجل واعتراف بالجميل . فلو قارنا بين هذه الهيئة المصرية وبين الهيئات المشابهة لها في البلاد المتمدينة الأخرى لألفينا فرقاً جوهرياً الا وهو ان نفوذ هاته الهيئات ناشىء عن قوة القانون في حين ان نفوذ ادارة قضايا الحكومة المصرية هو نتيجة قوة ليست مستمدة في القانون ولو أنها لا تقل عن قوة القانون . نجد فيما يتعلق بالهيئات الاجنبية ان القانون هو الذي يبين بطريقة صريحة قاطعة الاحوال التي يتعين الرجوع فيها الى ادارة القضايا أو مجلس شورى الحكومة لطلب الرأى أو الاستشارة وكذلك الاحوال التي تنقيد فيها الحكومة بالآراء المعطاة بل والاحوال التي تكنسب فيها تلك الآراء صفة وقوة القرارات الادارية

ولكن لا شئ من هذا في ادارة قضايا الحكومة المصرية فإنه بمقتضى القاعدة الاساسية التي وضعت في نظامها الاصلى سنة ١٨٧٦ والتي تكرر وضعها في جميع قوانينها النظامية (عدا

استثناء واحد أدخل حديثاً وسأتكلم عنه الآن) لا توجد أحوال تكون فيها الحكومة أو المصلحة ملزمة قانوناً بأن تستشير ادارة القضايا أو تعرض عليها مشروع عقد أو قانون أو مرسوم وليس ثمة مطلقاً أحوال تكون الحكومة أو المصلحة ملزمة فيها قانوناً باتباع الرأى الذي تطلبه أو بالمواقفة على مشروع العقد أو القانون أو المرسوم الذي تخضره ادارة القضايا

والقانون نمرة ١ سنة ١٩٢٣ قد أدخل حديثاً استثناء لهذه القاعدة العامة بالنص الوارد في المادة الثانية منه التي تقضى بما يأتى : لا يجوز لادارة أية مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم أو تقبل أو تجيز أو تأذن بأى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى أمر تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه مصرى بغير استفتاء ادارة قضايا الحكومة على حكم القانون فيه . هذا اذا لم ير الوزير المختص غير ذلك بقرار خاص

ويجب ان يثبت فى الوثائق المتقدم ذكرها ان ادارة القضايا قد استفتت فيها

والاصل فى وضع هذا النص يرجع الى قضية كان لها وقع كبير وهى قضية حصل فيها ان المصلحة بدون استشارة قسم القضايا قبلت وقررت عقد تحكيم غير قانونى الأمر الذى ألحق ضرراً بليغاً بمخزاة الحكومة

على أنكم تلاحظون ان هذا النص الجديد

يلزم المصلحة ولا يلزم الوزير وهو الرئيس المسئول في الحكومة بطلب رأى القضايا في أحوال مخصوصة فهذا النص يرمى الى غرض محدود هو منع المصلحة من الدخول بدون استشارة قضائية في تعهدات قد يترتب عليها مسئولية مالية جسيمة بدون علم الوزير المسئول وعلى كل حال فان المصلحة باقية حرة في العمل برأى مستشاريها القضائيين أو عدم العمل به وهذا يؤيد القاعدة العامة التي بمقتضاها لا تكون آراء أقسام القضايا الزامية للحكومة

وإذا كان الأمر كما تقدم فما هي القوة المبنية على غير القانون التي تدفع المصلحة والوزراء الى استشارة أقسام القضايا على الدوام وعلى الاخص الى اتباع هذه الآراء واجترامها مما جعل وزيراً من الظرفاء يسميها « الفتاوى » الصادرة من ادارة قضايا الحكومة

قد يرجع ذلك الى اسباب كثيرة منها كفاءة المستشارين الشخصية وضرورة الالتجاء الى مساعدتهم والخوف من المسئولية السائدة كما يقال - في مصالح الحكومة ولكن يلوح لى ان اسباباً كهذه قد تكون كافية لايجاد مثل هذا النفوذ في بلد غير مصر فنبحث اذن عن العامل الذى اعتبره مكملاً لهذه الاسباب بل وقوامها نجده كامناً في نفسية الشعب المصرى هذا الشعب الذى يبدو للجانب في المعاملات السطحية معهم بمظاهر قد تخدعهم أحياناً عن حقيقة أمره يحمل بين جنبيه نفساً شرقية توافقه الى وجود من توليه ثقته وتجعله

محل أمانتها فإذا توفرت هذه الثقة وهذه الامانة تفتح النفس المصرية وتكشف عن مكنوناتها وتستسلم كلية وبلا تحفظ ولقد نجحنا في اجتذاب هذه الثقة وفى اكتساب هذه الامانة

رابعاً - مستقبل ادارة قضايا الحكومة

تكذب النبوءات خصوصاً فيما يتعلق بالانظمة العمومية ولا سيما في بلد كمصر تدخل اليوم فقط في الحياة الدستورية والديموقراطية لذلك أراى متردداً فى ان اختم هذه المحاضرة بالتنبؤ عما يكون مستقبل ادارة قضايا الحكومة ولقد يمكننى ان أقول ما عساه ان يكون هذا المستقبل اذا كانت مصر تستمر على السير كما أوصل في طريق الرقى الذى صارت فيه قبلها الدول الحديثة ويسهل التكهّن بأن الاعمال المؤكولة الآن الى ادارة القضايا ستزداد وتصبح مثقلة بالصعاب

فان القضايا ضد الحكومة لا بد وان يزيد عددها وعلى الاخص في المستقبل القريب وذلك اما بسبب اتساع نطاق الاعمال العمومية التى يتطلبها البرلمان واما بسبب الاغلاط التى يصعب تجنبها على هيئة موظفى الادارة الذين لم يكتسبوا بعد الخبرة اللازمة، وأما بسبب روح الديمقراطية التى تستهض أو تقوى في قوس الاهلين شعورهم بحقوقهم وبالتالي شعورهم بواجبات الحكومة نحوهم وللاسباب عينها ستنبع دائرة الاعمال لما سميت « القسم الادارى » في ادارة القضايا

ويترجح تكميله بهيئة أخرى اسمها « القسم البرلماني » تختص بالمسائل القانونية في تفسير الدستور وتطبيقه وعلى الاخص في العلاقات بين الوزراء والبرلمان

ولقد يلوح لاول وهلة ان وظيفة البرلمان التشريعية ستحل حتماً محل ادارة القضايا في تحضير مشروعات القوانين ولكن المنظور غير ذلك اذا كنا نقيس بما هو جار من قديم في البرلمانات الاوربية لانه قد ثبت بالاختبار ان البرلمانات قليلة الكفاءة بدرجات متفاوتة من الوجهة الفنية في تحضير مشروعات القوانين اللهم الا اذا كانت تلك المشروعات مما تغلب فيه الصفة السياسية - فالبرلمان هو أولاً وقبل كل شيء هيئة سياسية وفضلاً عن ذلك فان مشروعات القوانين التي يكون اقتراحها برلمانياً نادرة جداً ومصدرها القشل في غالب الاحيان واذن فان عمل ادارة القضايا في هذا الفرع وان كان يستلزم زيادة الاتقان الفني الا انه على الأرجح لا يكون أقل ولا أسهل مما هو عليه الآن

على انه اذا كان من المنتظر زيادة الاختصاصات الحالية الموكولة لأقلام القضايا فان ذلك ليس معناه ان نظام القضايا في الحالة الراهنة سيبقى على ما هو عليه بل بعكس ذلك أن زيادة العمل ورغبة الاصلاح وهي وليدة كل نظام سياسي جديد ستؤديان الى عمل اصلاحات وعلى الأرجح الى توزيع اختصاصات اقلام القضايا على هيئات مختلفة وإلى اعادة نظام مجلس شورى الحكومة

وبما ان مهمتي في مصر قاربت الانتهاء فانه لن ينالني أسف مشاهدة هذه التجزئة التي ستصيب على الأرجح نظام ادارتنا القويم واذا كان على الاقدمين واجب النصح الابوى فاسمحوا لي ان انتهر الفرصة في هذا المقام لاسوق كلمة الى جميع موظفي أقلام القضايا كبيرهم وصغيرهم وإلى كل من هم الآن في الادارة أو سوف يلتحقون بها

أعلموا يا أصحابي أنكم تجدون في المجموعات الرسمية وفي ملفات أقلامنا ومحفوظاتها وثائق لا تخلو من الفائدة هي ثمرة علم وخبرة قدما، المستشارين الذين رحلوا ولكنكم لا تجدون فيها كنزاً ثميناً كان ذخراً لهم ولادارة قضايا الحكومة وهو السر في الثقة التي حازوها وحازتها تلك الادارة

فابحثوا عن هذا الكنز تجدوه في نفوسكم وفي أعماق ضمائركم وفي حب مصر ووطنكم الجميل - هذا الكنز هو الاستقامة والشرف

ملاحظة

هذه المحاضرة نشرت بنصها الفرنسي في العدد ٧٨ من مجلة مصر الحديثة (L'Egypte Contemporaine) الصادر في شهر مارس سنة ١٩٢٤ وقد الحقت بها جداول تفصيلية عن أعمال كل قسم من اقسام القضايا ونياية قضايا الاسكندرية وكذلك اللجنة التشريعية وبعض احصائيات بأيضاح مقدار العمل لكل فرع من فروع ادارة القضايا فلفت اليها أنظار حضرات القراء .

المعرب

يوسف فسيح

نائب قسم قضايا الداخلية

المحكمة

قضايا محكمة النقض والأحكام

٦١٥

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٤

محكمة الجنايات . جنحة . اختصاص .

القاعدة القانونية

تقدمت قضية جنحة سرقة لمحكمة جزئية فقضى فيها بالعقوبة . استأنفت النيابة فقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجناح بناء على ان الواقعة جنائية . قدمت النيابة القضية لقاضى الاحالة لاحتالها على محكمة الجنايات بطريق الخيرة طبقاً للمادة « ٧٤ » عقوبات فقرر قاضى الاحالة باحالة القضية على محكمة الجنايات ، ومحكمة الجنايات حكمت بعدم الاختصاص بناء على ان الواقعة جنحة وليست مرتبطة بجناية . أمام هذين الحكمين النهائيين الصادر أحدهما من محاكم الجناح بعدم الاختصاص وبأن الواقعة جنائية والصادر ثانيهما من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص وبأن الواقعة جنحة وغير مرتبطة بجناية . طعنّت النيابة العمومية فى حكم محكمة الجنايات بطريق النقض ومحكمة النقض قبلت طلب النقض وقضت بنقض

الحكم المطعون فيه وأحالت القضية على محكمة جنايات أخرى وقالت « ان التعديل الذى أدخله الشارع على المادة « ١٤٨ » من قانون تحقيق الجنايات بالقانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ إنما يوجب على محكمة الجنايات ان تفصل فى هذا النزاع بالاختصاص فاذا تبين لها ان الواقعة جنحة وجب عليها ان تحكم فى موضوعها تلافياً لما ينشأ من الشك فى وصف الواقعة من الصعوبات المحكمة : —

« حيث ان الطعن مبنى على وجود وجه مهم لبطلان الحكم المطعون فيه الذى قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى استناداً على ان المحكمة المشار اليها لا تحكم فى جناح الا فى أحوال مخصصة كارتباطها بجناية وان الحالة التى عليها القضية ليست من الاحوال الاستئنافية المنصوص عنها فى القانون . على ان الدعوى المذكورة حكم فيها ايضاً نهائياً من محكمة استئناف الجناح بعدم الاختصاص بناء على ان الواقعة جنائية

« وحيث ان الثابت فى القضية ان النيابة اقامت الدعوى العمومية على المتهم بسرقة جزم مع اخرى من دكان حسن رفاعى فى يوم ١٥

ابريل سنة ١٩٢١ وقدمتها لمحكمة ابي حمص الجزئية التي قضت عليه بالحبس ستة شهور مع الشغل فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضى بصفة استئنافية بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر القضية ارتكانا على ان الواقعة جنائية بالنظر الى سوابق المتهم . ولما ان قامت النيابة بالتحقيق وتبين لها ان الواقعة جنحة لأن عقوبة السنة المحكوم بها ضمن السوابق هي لاحقة لتاريخ السرقة قدمت القضية لقاضي الاحالة لآلتها على محكمة الجنايات بطريق الخيرة طبقاً للمادة ٢٧٤ عقوبات ، وقد قرر حضرة قاضي الاحالة احالة القضية المذكورة على محكمة الجنايات طبقاً للمادة المذكورة فحكمت محكمة الجنايات بتاريخ ٨ اغسطس سنة ١٩٢٣ بالحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنحة وليست مرتبطة بجناية

« وحيث انه ثابت في القضية ان نفس هذه الواقعة حكم فيها من محكمة الجنج المستأنفة بعدم الاختصاص بناء على انها جنائية لسوابق المتهم ومن الثابت ان حكم محكمة الجنايات لم يكن له قوة الفاء ذاك الحكم الذي اكتسب قوة الشيء المحكوم به فلا يتسنى لمحكمة الجنج المستأنفة العدول عنه مادام انه لم يطن فيه بالطريق القانوني لالغائه من المحكمة ذات الاختصاص فتكون النتيجة اذن انه لا سبيل الى محاكمة المتهم لصدور حكمين من هيئتين قضائيتين في واقعة واحدة بعدم اختصاص كلاهما بنظر الدعوى وهذا غير مقبول

« وحيث انه بالنظر لهذه الصعوبات والمضار التي تنشأ من القضاء من المحاكم الجزئية نهائياً او من المحاكم الاستئنافية في مواد الجنج أو المخالفات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية ولما يتفق أحياناً من ان قاضي الاحالة عند تقديم القضية اليه لا يشترك في الرأي مع القاضي الجزئي أو محكمة الجنج المستأنفة في وصف الدعوى بأنها جنائية . وقد يترتب على ذلك خلط وارتباك في الاجراءات لو اعيدت القضية ثانياً للقاضي الجزئي على اعتبار انها جنحة حسب رأى قاضي الاحالة وصمم ايضاً القاضي الجزئي على رأيه الاول وقد قصد الشارع من التعديل الجديد بالقانون عمرة ٧ سنة ١٩١٤ « مادتان ١٤٨ ، ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات » تلافى هذه الصعوبات والمضار وحتم على قاضي الاحالة ان يصدر في مثل هذه الحالة الساتفة الذكر امأراً بالا حالة على محكمة الجنايات واما أمراً بأنه لا وجه لأقامة الدعوى ومع ذلك اذا لم ير القاضي في الافعال المسندة الى المتهم الا شبهة الجنحة او المخالفة جاز له أن يوجهها الى المتهم في قرار الاحالة بطريق الخيرة مع الجنائية وظاهر ان المحكمة في ذلك كما تبين من مراجعة المناقشات التي حصلت بالجمعية التشريعية بشأن هذا التعديل ان محكمة الجنايات بما لها من السلطة هي التي تقوم بالفصل في هذا النزاع من الاختصاص وعليها متى تبين لها ان الواقعة جنحة ان تحكم في موضوعها تلافياً لما ينشأ من

الشك في وصف الواقعة من الصعوبات
السالف ايضاحها

« وحيث ان الواقعة التي قدمت لمحكمة
الجنايات ولو انها وصفت من قاضي الاحالة
بأنها جنحة سرقة منطبقة على المادة « ٢٧٤ »
عقوبات ولكن صدر من جهة اخرى في
وصفها حكم استثنائي حاز قوة الشيء المحكوم
به باعتبارها جنائية مما يجعل ان هناك شبهة
لتوجيه الجنحة مع الجنائية على سبيل الخيرة
طبقاً للتعديل الجديد السالف ذكره وهو ما
يسوغ احالة القضية على محكمة الجنايات
واختصاصها بالفصل في موضوعها

« وحيث أنه تبين مما تقدم ان هناك
وجه من الالوجه المهمة لبطلان الحكم المطعون
فيه لصدوره بعدم الاختصاص في غير الاحوال
المنصوص عنها قانوناً ومن ثم يتعين الغاؤه
والقضاء باختصاص محكمة الجنايات وبإعادة
القضية اليها للفصل في موضوعها »

(طعن النيابة العمومية ضد بخاطره متولى الضبط
نمرة ٢٠٢٧ سنة ٤٠ قضائية . دائرة ممالى احدى
طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦١٦

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٤

تبيد اشياء محجوزة . المالك . غير المالك .
حارس . ايداع .

القاعدة القانونية

١ - اذا كان مبدد الاشياء المحجوز
عليها قضائياً أو ادارياً هو المالك المعين حارساً

عليها وجب تطبيق المادة « ٢٩٧ » من قانون
العقوبات ، اما اذا كان المبدد هو غير المالك
فيجب تطبيق المادة « ٢٩٦ » عقوبات

٢ - ايداع قيمة الدين في خزانة المحكمة
لا يبطل الحجز المتوقع على الاشياء المحجوزة
ولا يبيح للحارس والمحجوز ضده التصرف
في الاشياء المحجوز عليها ، خصوصاً اذا كان
الايداع قيد بأنذار قلم الكتاب بعدم صرف
المبلغ حتى يفصل في الاشكال الذي رفعه
المحجوز ضدهم
المحكمة : -

« حيث ان اوجه الطعن تنحصر اولاً :
في ان المادة ٢٩٧ عقوبات لا تنطبق على
الوقائع الثابتة في الحكم لأن المتهم لم يكن
مالكا للاشياء المحجوز عليها بل هي ملك لغيره
كما هو ثابت بالحكم ثانياً - ان الاركان
المكونة للجريمة غير متوفرة في الدعوى
لايداع المحجوز عليها مبلغ الدين الواقع بسببه
الحجز بخزانة المحكمة وعدم وجود اثر للحجز
« وحيث انه فيما يختص بالوجه الاول
قد ثبت بالحكم ان المتهم لم يكن مالكا للاشياء
المحجوز عليها بل هو معين حارساً على الاشياء
المحجوز عليها المملوكة لغيره فتكون المادة
الواجب تطبيقها هي « ٢٩٦ » لا « ٢٩٧ »
عقوبات ويتعين تطبيق المادة « ٢٩٦ » عقوبات

على الواقعة الثابتة في الحكم

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني

لمعرفة ان كان وقع علانية أم لا حتى تطبق المادة « ٢٦٥ » من قانون العقوبات

٢ - اذا نقض الحكم وأحيلت القضية على محكمة أخرى للحكم فيها مجدداً فيكون للمحكمة المحالة اليها الدعوى السلطة المطلقة في تقدير وقائع القضية من جهة الموضوع وتقدير العقوبة والتعويض اللذين ترى أنهما مناسبان في الدعوى بدون ان تقيّد بمقدار العقوبة والتعويض اللذين كان الحكم المنقوض قضى بهما المحكمة :-

« حيث ان اوجه الطعن مبنية اولا على ان الحكم المطعون فيه خال من الاسباب . وثانياً . لم يذكر فيه المكان الذي حصل فيه السبب حتى يمكن معرفة اذا كان السبب حصل علانية ام لا - ثالثاً - ان المحكمة الاستئنافية كانت حكمت قبل رفع النقض الاول في حكمها بتعديل حكم المحكمة الجزئية والقضاء بتغريم الطاعن ١٠٠ قرش صاغ وتعويض ٢٠٠ قرش صاغ للمدعية بالحق المدني ولما اعيدت القضية اليها ثانياً بعد قبول النقض المذكور قد حكمت بحكمها المطعون فيه الآن بتأييد حكم المحكمة الجزئية القاضي بغرامة ٢٠٠ قرش صاغ وبتعويض ٤٠٠ قرش صاغ ضد مصلحة الطاعن مع انه كان يقصد من طعنه مصلحته لا مصلحة خصومه فقد وقع خطأ في الاجراءات

« وحيث انه من جهة الوجه الاول فان

قد تبين من مراجعة اسباب الحكم المطعون فيه والوقائع الثابتة به ان اركان الجريمة متوفرة وقد بحثت المحكمة الاستئنافية دفاع المتهم في هذا الشأن بحثاً مستوفياً وقالت ضمن اسبابها ان الايداع الذي حصل في خزينة المحكمة لا يبطل الحجز ولا يبيح للحارس والمحجوز ضدها التصرف في الاشياء المحجوز عليها خصوصاً وان الايداع تقيّد بأنذار قلم الكتاب بعدم صرف المبلغ حتى يفصل في الاشكال الذي رفعه المحجوز ضدها فلا فائدة من الايداع للحاجز ولم يتوصل بموجبه الى الحصول على المبلغ المحكوم به وثبت ايضاً في نفس الحكم ان المتهم امتنع عن تقديم الاشياء المحجوز عليها ولم يعثر المحضر عليها اضراراً بالحاجز

« وحيث انه مما تقدم يكون الوجه الثاني على غير اساس ويجب رفضه لتوفر اركان الجريمة كما هو مفصل في الحكم الذي تأخذ هذه المحكمة بالاسباب الواردة به في هذا الشأن »

(طعن محمد عبد النعم الكاتب ضد النيابة العمومية نمرة ٩٣٨ سنة ٤٠ قضائية . دائرة مالى احمد طلعت باشا والىة السابقة)

٦١٧

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٤

نقض . سب . محل وقوعه . علانية . المحكمة المحالة اليها الدعوى . سلطة تقدير العقوبة

القاعدة القانونية

١ - يجب ان يبين في الحكم الصادر بالادانة وبالعقوبة المحل الذي وقع فيه السب

الحكم المطعون فيه قد ورد فيه انه ثبت من شهادة الشهود في محضر الجلسة ان المتهم تعدى على المجنى عليها بالسب العلني بأن قال لها «ياشرموطه يابتاعة الغربى» فيكون الوجه الاول من جهة عدم اشتغال الحكم على اسبابه على غير اساس

« وحيث انه من جهة الوجه الثانى فهو مقبول لان المحكمة لم تذكر حقيقة في حكمها المحل الذى وقع فيه السب لمعرفة اذا كان وقع علانية ام لا لتطبيق المادة « ٢٦٥ » عقوبات ومن ثم يتعين قبول الطعن من هذه الوجهة والتقرير بسماع موضوع الدعوى نظراً لحصول التطبيق مرة ثانية وهذا تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة « ٢٣٢ » من قانون تحقيق الجنايات ولا محل اذن للبحث في الوجه الثالث ، هذا مع ملاحظة ان للمحكمة السلطة المطلقة في تقدير وقائع القضية من جهة الموضوع وتقدير اذن العقوبة والتعويض اللذين ترى انهما مناسبان في الدعوى

« وحيث انه تبين من بحث الموضوع انه ثابت من شهادة الشهود التى حصلت بالجلسة انه لوجود خلاف بين المتهم والمدعية المدنية في ايجار المنزل قد تعدى المتهم المذكور في يوم الحادثة المبين آنفاً على المدعية المدنية بأن سبها بالالفاظ الميينة بالمحضر وبالحكم المطعون فيه وهى « ياشرموطه يابتاعة الغربى » وكان ذلك وهو واقف بالبلكون المطل على الشارع العام بدائرة قسم شبرا على مسمع من المارين

فيكون هذا السب وقع علانية وعقابه بتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات »

(طعن يواقم قلتس ضد النيابة العمومية والسب
تقيمه مدعية بحق مدنى نمرة ١٦ سنة ٤١ قضائية .
دائرة ممالى احمد طلعت بلشا والهيئة السابقة)

٦١٨

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٢٤

نقض . عدم ختم الحكم . ضرر . رفض طلب
التأجيل . حقوق الدفاع

القاعدة القانونية

١ - عدم ختم الحكم في الميعاد القانونى لا يكتفى وحده لقبول النقض بل يجب على الطاعن ان يبين الضرر الذى حصل له من عدم ختم الحكم في ميعاد الثانية ايام حتى يمنح ميعاداً آخر ليقدم اسباب النقض
٢ - رفض طلب التأجيل لا يعتبر في حد ذاته اخلافاً بحقوق الدفاع ولا سيما اذا تبين من محاضر الجلسات ان الخصم كان عنده متسع من الوقت للاستعداد والاطلاع على الاوراق المحكمة : —

« حيث ان الطعن مبنى اولا — على ان الحكم المطعون فيه لم يختم في الميعاد القانونى لانه ختم بعد اكثر من عشرة ايام كما تدل عليه الشهادة الرسمية المقدمة الدالة بأن الحكم المذكور الصادر في ٧ مايو لم يختم لغاية ١٥ منه . ثانياً — ان الطاعن حرم من حق

الدفاع أمام المحكمة الجزئية وأمام المحكمة الاستئنافية

« وحيث أنه من جهة الوجه الاول فإن الطاعن لم يبين حصول اى ضرر له من عدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية ايام حتى كان يمنح ميعاداً آخر ليقدم اسباب النقض وقد تبين لهذه المحكمة ان الطاعن المذكور قد اورد في التقرير جميع الاسباب التي بنى عليها طعنه ولم يكن لديه اسباب اخرى كان يرغب في تقديمها وفاته بعد اطلاعه على الحكم المطعون فيه الذي اخذ باسباب حكم محكمة اول درجة ومن ثم يكون الوجه الاول على غير اساس

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني فقد تبين للمحكمة من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام محكمة اول درجة ومحكمة ثاني درجة ان المحكمة بعد مناقشات ومرافعات طويلة بين المتهم والمدعى بالحق المدني وتعيين ثلاثة خبراء آخرين قدهوا تقريرهم بصحة المخالصات المطعون فيها قد حددت جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٢٣ للمناقشة في التقرير المذكور وبناء على طلب المحامي عن المدعى المدني تأجلت القضية اسبوعاً للاطلاع على التقرير وبجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٢٣ طلب المدعى المدني التأجيل لاعلان شهود اثبات فلم تلتفت المحكمة اليه لان الدعوى مناقشة في تقرير الخبراء ولم يتقدم المدعى المدني لمناقشته وقضت في القضية بالبراءة بعد سماع دفاع محامي المتهم بناء على التقرير المذكور فاستأنف المدعى المدني وأمام محكمة الاستئناف طلب المحامي عن المدعى

التأجيل للاطلاع والاستعداد فعارض المتهم في التأجيل ورفضت المحكمة التأجيل وترافع المدعى المدني شخصياً بإبداء طلباته والتمسك بأن الحكم ليس صحيحاً ثم قضت المحكمة بعد دفاع المتهم بالتأييد

« وحيث ان رفض المحكمة التأجيل داخل ضمن سلطتها وكان للمدعى المدني متسع من الوقت للاستعداد والاطلاع على تقرير الخبراء أمام المحكمة الجزئية وأمام المحكمة الاستئنافية خصوصاً وانه هو المستأنف وان الحكم الجزئي صدر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٣ وجلسة الاستئناف تحددت في ٧ مايو هذا فضلاً عن ان المدعى المدني ترافع بالفعل أمام محكمة ثاني درجة بعد ان رفض الوجه الثاني ايضاً » (طعن السيد السيد سرحان ضد راشد مهدي غمرة ١٠ سنة ٤١ - دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦١٩

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٤

نقص . تقدير شهادة الشهود

القاعدة القانونية

ان لقاضي الموضوع الحق التام في ان يأخذ بشهادة شاهد ضد أحد المتهمين ولا يأخذ بها ضد منهم آخر، فطلب النقض المبني على ان قاضي الموضوع أخذ بشهادة شاهد ضد أحد المتهمين ولم يأخذ بها ضد منهم آخر يجب رفضه (طعن سيد علي علي وحضر عنه حضرة مرقص اقدسي فهمي المحامي ضد النيابة العمومية غمرة ١٤ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

تقديم اوجه النقص ما كان كاتب المحكمة
امضى الحكم

عن الوجه الاول

« حيث ان المتهم لم يعترض لا هو ولا
المدافع عنه عن استجواب المحكمة له فيكون
هذا الوجه مرفوضاً

عن الوجه الثاني

« وحيث ان الطاعن لم يقدم شهادة من
المحكمة تثبت صحة قوله فيتعين رفض هذا
الوجه ايضاً

« وحيث ان عبد الرحيم عبد الغفور
قدم ثلاثة اوجه اولها : : عدم اثبات المحكمة
في حكمها علمه بالسرقة

« وحيث انه بالاطلاع على اسباب الحكم
المطعون فيه تبين ان المحكمة لم تبين في
الحقيقة علم المتهم بأن الاشياء التي اخفاها
مسروقة واذن يكون هذا الوجه في محله
ولا حاجة لنظر باقي الالوجه »

(طعن محمد الفاضلي محجوب وآخر ضد النيابة
العمومية واحد محمد احمد الشهير بالصاوي مدع بحق
مدني نمرة ٩ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٦٢٢

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٢٤

روسي . رعية

القاهرة القانونية

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ أكتوبر

٦٢٠

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٢٤

نقض . تأييد حكم ابتدائي . عدم حضور
المدعى بالحق المدني

القاهرة القانونية

كون المحكمة الاستئنافية ايدت الحكم
الابتدائي بما فيه الحكم بالتعويض للمدعى
بالحق المدني مع انه لم يحضر جلسة المرافعة
ليس فيه مخالفة للقانون ولا يعتبر وجه نقض

(طعن منصور على حيوان ضد النيابة العمومية
والشيخ محمد عبد الحميد مدع بحق مدني نمرة ١١ سنة
٤١ . دائرة معالي احمد طلعت بلنا والهيئة السابقة)

٦٢١

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٢٤

نقض . استجواب المتهم . عدم اعتراض المتهم .

القاهرة القانونية

١ - اذا لم يعترض المتهم ولا المدافع عنه
عن استجواب المحكمة له فلا يعتبر الاستجواب
وجه نقض

٢ - اذا لم تثبت المحكمة في حكمها ان
المتهم كان يعلم بأن الاشياء التي اخفاها مسروقة
كان حكمها ناقصاً ويتعين نقضه
المحكمة : -

« حيث ان محمد الفاضلي محجوب بنى
اوجه الطعن على سببين . الاول استجواب
المتهم بعد انكاره التهمة والثاني انه لغاية

سنة ١٩٢٣ يقضى بأعتبار الروسيين من رعايا
الحكومة المحلية لعدم وجود قنصل لهم بالديار
المصرية

نقض بكر حسن حامد ضد النيابة العمومية للمرة
٢٠٢٣ سنة ٤٠ قضائية ومبروك حسن الطويل مدعية
بحق مدني. دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة

٦٢٣

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٢٤
نقض . عدم بيان تاريخ الواقعة ومحل وقوعها

القاعدة القانونية

اذا خلا الحكم الصادر بالعقوبة من بيان
تاريخ الواقعة وبيان المكان الذي وقعت فيه
كان ناقصاً ويتعين نقضه

(طعن محمد سعيد مصطفى ضد النيابة العمومية
مرة ٢٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٦٢٤

حكم تاريخه اول يناير سنة ١٩٢٤
نقض . تطبيق المادة ١١٨ عقوبات .
وجوب ذكر صفة الموظف

القاعدة القانونية

عند تطبيق المادة « ١١٨ » من قانون
العقوبات يجب على المحكمة عند الحكم
بالادانة ان تبين في حكمها ان المجنى عليه هو
أحد الموظفين العموميين أو من رجال الضبط
أو مكلف بالخدمة العمومية وانه كان يعمل في
أثناء تأدية وظيفته فاذا أغفل الحكم ذكر
هذه البيانات كان ناقصاً ويتعين نقضه

(طعن مرسى جاهين ضد النيابة العمومية للمرة ١٧
سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

قضاء المجلس الحسيني العالي

في بيع منقولات وعدد الوابور المملوك للقاصر
إذا خشي عليها من العطب وبقيت بدون
استعمال لنهاية مدة الايجار ثمن المثل للمستأجر
وابقاء الثمن تحت يد المستأجر بشرط زيادة
الاجرة الشهرية بما يناسب هذا المبلغ

(قرار صادر من مجلس حسي مصر بتاريخ
٢١ يولييه سنة ١٩٢٣ وتأيد من المجلس الحسيني
العالي في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤)

(طعن معالي وزير الحفانية ضد عباس بك الرمالى
نمرة ٧ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة معالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٦٢٥

حكم تاريخه ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤
حسي . تعارض المصالح

القاعدة القانونية

إذا تعارضت مصلحة الصغير مع مصلحة
الوصى عليه وجب استبدال الوصى بآخر

(طعن معالي وزير الحفانية ضد الست مهر بنت
عبد الله نمرة ٦٥ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة معالي احمد
طلعت باشا وحضرات اصحاب السعادة والعزة والفضيلة
ابو بكر يحيى باشا وصالح حقي باشا والشيخ سيد الشاوى
ومحمد حمدى الفداكى بك)

٦٢٦

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤
حسي . بيع عدد وابورات القاصر
الى المستأجر . ثمن المثل . جواز

القاعدة القانونية

يجوز للمجلس الحسيني ان يأذن للوصى

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٦٢٧

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

حكومة . مسؤولية . تجاوز حدود القانون . اختلاس الحاكم . أوامر إدارية . الطرق الصوفية . لائحة

القاعدة القانونية

١ - لا فرق بين الأفراد والمصالح العامة (ومنها الحكومة) في وجوب احترام القوانين وعدم تعدى حدودها فإذا تعدت مصلحة من مصالح الحكومة حدود القوانين والأوامر العالية كانت مسئولة بتعويض الضرر الذي ينشأ عن اعتدائها

٢ - ليس للمحاكم أن تصدر أوامر لجهاز الإدارة وإنما هي مختصة فقط بمقتضى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بنظر تعويض الضرر الذي يحصل للأفراد من الأوامر الإدارية المخالفة للقوانين

٣ - أن لائحة الطرق الصوفية لم تتوج بأمر على ولا بقرار من مجلس النظار فإذا خالفت وزارة الداخلية أحكام اللائحة الداخلية للطرق الصوفية فلا يترتب على هذه المخالفة أى مسؤولية المحكمة :-

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع المرافعة الشفوية والمدولة قانوناً

« بما أن السيد محمد عبد الهادي الحبيبي

رفع هذه الدعوى الى محكمة مصر على وزارة الداخلية مدعياً أن المجلس الصوفي اصدر في ٢١ رجب سنة ١٣٣٠ قراراً بتعيين المدعى شيخاً لسادة الحبيبية وشيخ مشايخ الطرق الصوفية المختص دون غيره . نفذ القرار المذكور وسلمه تقرير تعيينه شيخاً للحبيبية وبلغ هذا القرار لوزارة الداخلية وبعد أكثر من خمسة شهور كتبت الوزارة لمحافظة مصر انها لا توافق على فصل طريقة الحبيبية عن الطريقة الرفاعية مع أن المجلس الصوفي مستقل في أعماله وقراراته نهائية وليس لوزارة الداخلية أو أى سلطة أخرى اعتمادها أو التصديق عليها ورغماً عما كتبه سماحة السيد البكرى لوزارة الداخلية فإن هذه الوزارة منعت من حضور الاحتفالات وتأخذ عليه بواسطة البوليس تعهداً بعدم حضور الاحتفال الذى دعى اليه من قبل سماحة السيد البكرى وكان رجال الطريقة الرفاعية يتحركون باتباع الطريقة الحبيبية فاضطر المدعى لرفع هذه القضية وطلب الحكم له على الحكومة (١) بمنع معارضتها في اعتبار الطريقة الحبيبية طريقة مستقلة لها من الحقوق والمزايا ما للطرق الاخرى (٢) الزامها بالمساعدة مستقبلاً في قرار المجلس الصوفي (٣) الزامها بتعويض قدره ٤٠٠ جنيه عن مدة ثمانى سنوات نهايتها نهاية نوفمبر سنة ١٩٢٠

(٤) إلزامها بالمصاريف واتعاب المحاماه
(٥) شمول الحكم بالنفاذ المعجل .

« وبما انه في جلسة ٥ يناير سنة ١٩٢١
دخل السيد يسن الرفاعي خضماً ثالثاً وطلب
رفض الدعوى —

ووزارة الداخلية طلبت الحكم بعدم
اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الطلب الاول
وفيما يختص بالتعويض الحكم بعدم قبوله
ومن باب الاحتياط رفضه

« وبما ان محكمة مصر الاهلية في ١٦
فبراير سنة ١٩٢٠ حكمت برفض الدفع الفرعي
وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى ومنع
معارضة وزارة الداخلية للمدعى في اعتبار
الطريقة الحبيبية مستقلة بنفسها لها من الحقوق
القانونية والمزايا ما للطرق المستقلة الاخرى
والزامها بمبلغ ٢٠ جنيهاً على سبيل التعويض
وبالمصاريف المناسبة ورفضت ما غاير ذلك
من الطلبات

« وبما انه في ٤ و ٦ يونية سنة ١٩٢٢
استأنفت وزارة الداخلية ضد السيد محمد
عبد الهادي الحبيبي والسيد يسن الرفاعي
هذا الحكم طالبة الحكم بعدم اختصاص
المحكمة بنظر الطلب الاول من طلبات
المستأنف عليه الاول وعدم قبول الطلب
الثاني أو رفضه مع إلزامه بالمصاريف واتعاب
المحاماه عن الدرجتين

وطلب السيد محمد عبد الهادي الحبيبي
تأييد الحكم المستأنف وحضر السيد يسن
الرفاعي ولم يقدم طلباته

« وبما ان الاستئناف حاز شكله القانوني
فهو مقبول

« وبما انه عن الدفع الفرعي لا فرق بين
الافراد والمصالح العامة ومنها الحكومة في
وجوب التزام القوانين وعدم تعدد حدودها
«ولكن بما انه ليس للمحاكم ان تصدر
أوامر للإدارة وانما هي مختصة بمقتضى المادة
«١٥» من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية بنظر
تعويض الضرر الذي يحصل للافراد من
الاورام الادارية المخالفة للقوانين

« وبما ان المستأنف عليه (السيد محمد
عبد الهادي الحبيبي) يطلب تأييد الحكم
المستأنف حتى في القسم الاول منه وهو
القاضي بعدم تعرض الداخلية له في الاستقلال
طريقة الحبيبية كما حكم له بها مجلس الصوفية
فالمحاكم غير مختصة بنظر هذا الطلب وبما انه
لهذا يتعين قبول الدفع الفرعي وعدم
اختصاص المحكمة

« وبما ان وقائع الدعوى هي كما يأتي :

اولاً - ادعى السيد محمد عبد الهادي
الحبيبي أمام المجلس الصوفي ان طريقة الحبيبية
قائمة بذاتها والسيد محمد يسن دفع الدعوى
بأن المدعى رفاعي وأبوه وجده كذلك وأنه
معترف بأوراق يجتعه بأنه تابع للطريقة
الرفاعية فأنكر السيد الحبيبي هذه الأوراق
والمجلس حكم في غرة محرم سنة ١٣٤٤ الموافق
٢٤ فبراير سنة ١٩٠٦ بأن السيد الحبيبي من
نواب الطريقة الرفاعية

« وحيث انه تحقق للمجلس من قرائن كثيرة ان الختم المذكور هو ختم السيد عبد الهادي الحبيبي »

ثانياً - « وبما انه بعد ذلك تقدمت شكوى للمعية السنية بخصوص هذا الحكم فاستفهم الديوان الخديوي من مشيخة مشايخ الطرق الصوفية عنه فأجاب شيخ مشايخ الطرق وتقيب الاشراف اذ ذاك الديوان الخديوي جواباً تاريخه ٢٦ الحجة سنة ١٣٢٤ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٠٧ في آخره مانصه ولهذا لم نجد بداً من الحكم للسيد محمد محمد يسن بأن الحبيبية تابعة له احقاقاً للحق وهنا أمر آخر زيادة عن احقاقه للحق وهو انه لو سوغ المجلس لنفسه ان يشق الطريقة الرفاعية الآن جاز له ان يفعل ذلك في كل الطرق الاخرى وهذا مبدءاً لا يرضاه ولا يسلم به المشايخ مطلقاً (٣) لكن بقرار في ٢١ رجب سنة ١٣٣٠

عين المجلس الصوفي الشيخ الحبيبي باتحاد الاراء شيخاً مستقلاً للطريقة الحبيبية لانه بمسنداته التي قدمها اثبت للمجلس توفر الشروط التي تقضى بتقرير هذه الطريقة وتعيينه شيخاً عليها

رابعاً - « وبما انه بعد ذلك رفعت بالتلغراف وبعرائض معتادة شكاوى عديدة من هذا القرار رفعها رجال الطريقة الرفاعية وخصوصاً شيخها الى وزارة الداخلية وهي مقدمة بأوراق القضية

خامساً - وفي ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠ الموافق ٦ ابريل سنة ١٩١٢ اتي حضرة مفتي

الحقانية بأن لائحة الاجراءات الداخلية للطرق الصوفية الباب الثاني منها بما فيه المادة الخامسة التي بمقتضاها صدر القرار الثاني للمجلس الصوفي والباب الثالث منها مخالفاً للشرع وان المادتين السابعة والثامنة من الباب الخامس منها كذلك غير موافقتين لقواعد الشرع

سادساً - فصدر أمر نظارة الداخلية في ١٧ محرم سنة ١٣٣١ - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ الى محافظة مصر بعدم الموافقة على فصل الطريقة الحبيبية عن الطريقة الرفاعية لان المسألة سبق نظرها المجلس الصوفي في اول محرم سنة ١٣٤٢ وليس تحت ما يبرر العدول عن هذا القرار واعادة نظر المسألة للمجلس الصوفي مرة ثانية

سابعاً - بناء على ذلك منعت محافظة مصر من ديسمبر سنة ١٩١٢ سير السيد محمد عبد الهادي الحبيبي في المواكب والاحتفالات كيوم المولد النبوي الشريف ويوم الكسوة

« وبما انه فيما يتعلق بتطبيق القواعد القانونية على الوقائع المار ذكرها

أولاً - فان لائحة الطرق الصوفية الصادرة في ٦ ربيع اول سنة ١٣٢١ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٠٣ ليست بأمر طال كما تدعى مشيخة الطرق الصوفية في خطابها لوزارة الداخلية في ٢٩ جاد الثاني سنة ١٣٣١ وفي طبعة اللائحة المذكورة مع اللائحة الداخلية بمطبعة المؤيد بمصر في سنة ١٣٢٣ - وكما

هو المذكور في الحكم المستأنف بل بقرار رئيس مجلس النظار وبامضائه وان كان بعد تصديق مجلس النظار المتعقد في اول يونيه المذكور تحت رئاسة الحضرة الخديوية

ثانياً - لكن بما انه سواء كانت اللائحة بأمر عال أو بقرار مجلس النظار فان كلا منهما واجب التنفيذ مقيّد لوزارة الداخلية فلو ان هذه الوزارة خالفت قرار مجلس النظار لكانت مسئولة عن مخالفتها آياه كما لو خالفت أسراً عالياً

ثالثاً - وبما ان وزارة الداخلية لم تخالف قرار مجلس النظار بل اللائحة الداخلية وفي خطاب الوزارة المذكورة لمحافظة مصر في ٢٦ مايو سنة ١٩١٣ ما نصه . (وعدت مشيخة الطرق بانها تنظر في تعديل نصوص لائحة الاجراءات الداخلية التي وضعها المجلس الصوفي في ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٥ تعديلاً منطبقاً على اصول الشرع عملاً بنص المادة الخامسة من لائحة الطرق الصوفية الصادرة من رئاسة مجلس النظار بتاريخ اول يونيه سنة ١٩٠٣ غير انه قبل ارسال مشروع ذلك التعديل بعثت المشيخة بعدة مكاتبات للنظارة اخطاراً بأن المجلس الصوفي قرر زيادة طرق جديدة فان كان هذا بناء على نص المادة الخامسة من الباب الثاني من لائحة الاجراءات الداخلية المار ذكرها فان النظارة كانت اخذت رأي . . مفتي الحقانية . . وافتي بأن مواد الباب المذكور اشتملت على اجراءات لا تنطبق على قواعد الشرع . . تأمل تبليغ المشيخة

الآن بعدم امكن النظارة اعتماد العمل الذي يبنى على نص تلك المادة . . .) الخ

وبما ان وزارة الداخلية أصابت في عدم اعتمادها العمل بتلك اللائحة الداخلية (١) لان المادة الخامسة من قرار مجلس النظار اشترطت موافقة اجراءات المجلس واحكامه للاصول الشرعية

رابعا - (٢) لأن المفتي افتي بمخالفة البابين والمادتين المتقدم ذكرهما منها للشرع (٣) وليس صحيحاً ان الفتوى صدرت في سنة

١٩١٤ بعد معارضة الوزارة تعيين السيد محمد الحبيبي بستين كما في الحكم المستأنف . بل الفتوى صدرت في ٦ ابريل سنة ١٩١٢ وتلتها فتوى اخرى موافقة لها في سبتمبر سنة ١٩١٢ (٤) لان نفس شيخ مشايخ الطرق الصوفية ورئيس مجلسها معترف بخطابه لمحافظة مصر المؤرخ في ٢٢ رجب سنة ١٣٣٠ ان هذه اللائحة الداخلية غير موافقة للشرع اذ يقول في خطابه المذكور (ان المشيخة ستعني بنظر تعديل نصوص اللائحة الداخلية للطرق الصوفية تعديلاً منطبقاً على اصول الشرع عملاً بنص المادة الخامسة من لائحة الطرق) الخ

خامساً - وبما ان المستأنف عليه السيد محمد الحبيبي يعترض على وزارة الداخلية بانها قبلت طرقاً جديدة غير طريقته وانما طارضته هو وحده

لكن بما ان الواقع ان وزارة الداخلية لم تقبل الطرق الجديدة وهي الهراوية والمسلمية الخلوتية والمصلحية الحفنية بل اعترضت على

الحق ممن كان ظاهراً للجمهور انه صاحب الحق
فلا مسئولية على المشتري في شيء

المحكمة :-

« حيث انه يرى من الاطلاع على أوراق
القضية ومما تقدم فيها من المستندات
ان الحكم المستأنف في محله ويجب تأييده
لأسبابه

« وحيث فضلا عن ذلك فإن كل ما
جاء بالقانون خاصاً بأصحاب التأليف ماورد
في مادة « ١٢ » من القانون المدني وهي
قضية بأن يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق
المؤلف في ملكية مؤلفاته على حسب القانون
الذي يصدر بها ومن بعد العمل بالقانون
العام لليوم لم يظهر قانون خاص بحقوق
المؤلف في مؤلفاته حتى كان يتعين الرجوع
اليه ولذلك تكون حالة الروايات موضوع
الدعوى خاضعة لأحكام المدالة وما قضاه
القانون العام من الحقوق لطرفي اي عقد
ومن يعدون خارجين عنه

« وحيث انه لذلك يرى ان ما قد يكون
مثبتاً لحقوق المؤلفين ومن تنازلوا اليهم
عن مؤلفاتهم ضد الغير هو تسجيل هذه
المؤلفات بمعرفة المؤلفين او من تنازلوا اليهم

« وحيث ان اسكندر افندي فرح
فضلاً عما هو ثابت من تنازله عن التشخيص
وما يتعلق به من نحو الخمس عشرة سنة الى
الشيخ سلامة حجازي الذي تنازل من ورثه الى
اخوان عكاشة وهؤلاء تنازلوا الى شركة
ترقية التمثيل العربي بمقد مسجل في المحكمة

اقرار المجلس الصوفي أياها وذلك بخطابها
لمحافظة مصر في ٢٦ مايو سنة ١٩١٣

« وبما انه لهذا يتعين القاء الحكم
المستأنف في قسمه الثاني المختص بالتعويض
ورفض دعوى السيد محمد عبد الهادي
التعويض الذي يطلبه من وزاره الداخلية »
(استئناف وزارة الداخلية وحضر عنها حضرة الاستاذ
يوسف بك قسيس نائب قسم قضاياها ضد السيد محمد عبد
الهادي الحبيبي وآخر وحضر عن الاول حضر تاعمد افندي كامل
حسين المحامي واحمد بك رمزي المحامي وحضر الثاني
شخصياً بمرقة ٤٨٩ سنة ٣٩ قضائية . دائرة حضرة
صاحب السعادة محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان
وصاحب المزة على جلال بك)

٦٢٨

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٤

حقوق المؤلفين . حقوق الصناع . تسجيل التأليف .
الاحتجاج ضد الغير

القاعدة القانونية

١ - قضت المادة « ١٢ » من القانون
المدني الاهلي بأن الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف
في مؤلفاته وحقوق الصناع في ملكية مصنوعاته
تكون حسب القانون المخصوص بذلك

٢ - وبالنظر لعدم صدور قانون خاص
بحقوق المؤلفين يجب على المحاكم ان تتبع اصول
المدالة وقواعد القانون العام

٣ - اذا لم يسجل المؤلف أو الصانع أو
من انتقلت اليهم حقوق المؤلف أو حقوق الصناع
حقوقهم لتكون حجة على الغير واشترى شخص

المختلطة في يناير سنة ١٩١٧ فأن ورثة
اسكندر افندى فرح لم يقدموا ما يثبت
تسجيل الروايات موضوع الدعوى بمعرفة
مؤلفها أو بمعرفة من هم بعده ليكون هذا
التسجيل حجة ضد الغير وعلى الاخص
شركة ترقية التمثيل العربى التى حلت بحسن
نية محل اخوان عكاشة فيما كانوا ظاهرين
بمجازته وتمثيله للجمهور وتصبح بعد ذلك
طلبات المستأنفين على غير حق وواجبة
الرفض «

(استئناف ورثة المرحوم اسكندر افندى فرح
وحضر عنهم حضرة الاستاذ نجيب بك شقرا المحامى
نائباً عن حضرة الاستاذ سليم بك عيروط المحامى ضد
عبد الله افندى عكاشة واخوته وشركائهم وحضر عنهم
حضرة الاستاذ محمد كامل البندارى افندى المحامى للمرة ٢٨
سنة ٤١ قضائية . دائره حضرة صاحب السعادة احمد
عرفان باشا وجناب مستر رافرتى وصاحب العزة
على سالم بك)

٦٢٩

حكم تاريخه ٢٤ مايو سنة ١٩٢٣

تعهد . سبب غير مشروع . حرية المزايدات .
تعطيلها . بطلان

القاعدة القانونية

التعهد الذى يحرمه شخص لآخر فى مقابل
امتناعه عن الدخول فى المزايدة هو تعهد باطل
لا يقره القانون لانه يعطل حرية المزايدات . وهى
حرية مشروعة أوجبها القانون واحاطها بكل
الضمانات صيانة لأموال الغير من عبث اللاعبين بها
المحكمة :

« حيث ان سند المستأنف عليه فيما

يطلبه ورقة تاريخها ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢
بأمضاء المستأنف جاء فيها انه اذا رسا عليه
مزااد اطيان ناحية شناقشى من اوقاف المرحومة
فاطمة هانم الخيرية وهى المحدد للمزااد فيها
جلسة اليوم المذكور يلتزم المستأنف بأن
يسلم الى المستأنف عليه ستين فدانا منها
بحوض العربية بناحية ميت العامل وان تأخر
عن ذلك يدفع تعويضا للمستأنف عليه قدره
٣٠٠ جنيه

« وحيث ان عبارة هذه الورقة دالة
على انها تحررت يوم المزااد وجعل ما فيها
مقابلا لمنع المستأنف عليه من الدخول
فى المزايدة ومناقشة المستأنف فيها

« وحيث ان القصد من هذه الورقة
يظهر ايضا بوضوح من الانذار المعلن
للمستأنف بناء على طلب المستأنف عليه
فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بعد رسو المزااد
وجاء فيه انه فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٢
اعلنت وزارة الاوقاف مزاادا علنيا لتأجير اطيان
وقف المرحومة فاطمة هانم وهى ٥٨٥ فدانا
ولكون الطالب (المستأنف عليه) من ذوى
اليسر وفى قدرته دفع التأمين عند رسو
المزااد عليه فقد عزم على الحضور فى جلسة
المزايدة وفعلا قدم تأميناً ولما علم المستأنف
بعزمه لجأ اليه ورجاه كثيراً ليعمدل عن المزايدة
وجعل له اخيراً مقابل هذا المدول حصه
معينة من الاطيان قدرها ستون فدانا
يعطيها اليه بالقيمة التى يرسو بها المزااد وان
تأخر عن ايفاء ذلك يدفع له مبلغ ٣٠٠ جنيه

تمويضاً وكتب بذلك المستأنف ورقة ٢١
سبتمبر سنة ١٩٢٢ سند هذه الدعوى

« وحيث انه ثابت أيضاً من باقى المستندات
ان محمد افندى مصطفى عوض الله ولد المستأنف
عليه كان قدم بالفعل التأمين العقارى لوزارة
الاوقاف فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ عند
ما كان فى عزم والده الدخول فى المزاد
ومنافسة المستأنف فيه وقد عدل عن عزمه
بعد تحرير ورقة ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢
وانقرض المستأنف بالمزاد وتم له ما اراد من
رسوه عليه بغير مزاحمة بناء على ما تم بين
الطرفين فى شأن هذا الاتفاق

« وحيث انه بناء على ما تقدم يظهر
بغير شك ان تعهد ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢
لم يتفق عليه طرفاً الخصوم الا لقيد المزاد
العلنى وتعطيل حريته وهى حرية مشروعة
اوجبها القانون واحاطها بكل الضمانات صيانة
لاموال الغير من عبث اللاعين بها

« وحيث انه لذلك يكون السند موضوع
الدعوى نتيجة توافق الطرفين وتواطئهما
معاً على حرية المزاد وهذا العمل يعد غشاً
منهما اقتراه للحصول على استئجار اطياف
الوقف المعدة للخيرات وللتنفعة العامة بأقل
من قيمتها الحقيقية فيعد سبب الالتزام غير
مصحح وغير جائز قانوناً وباطلاً من ذاته
هو وما نجم عنه ويجب اذن الغاء الحكم

المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه
والزاه بالمصاريف »

(استئناف عبداللطيف افندى كامل وحضر عنه حضرة
الاستاذ زكريا بك نامى المحامى نائباً عن حضرة الاستاذ
عبد الحالى بك عطيه المحامى ضد الحاج مصطفى عوض
الله وحضر عنه حضرة الاستاذ رياض افندى جرجس
المحامى نمرة ١٤٢٦ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرات
اصحاب السعادة والعزة احمد عرقان بلشا وجناب مستر
رافرتي وعلى سالم بك)

٦٣٠

حكم تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤

الجارة . ايجار . تحويله للغير . رضاء المدين . حالات
القاعدة القانونية

ان الحقوق والديون الناتجة من عقود
الايجار ان لم تكن لامر وتحت اذن المؤجر
فلا يجوز له تحويلها حيث لا تنتقل الملكية فى
الديون والحقوق الا برضاء المدين ، ولا يعتبر
تحويلها صحيحاً الا اذا رضى المدين بذلك كتابة
(مادة « ٣٤٩ » مدنى)

المحكمة :

« حيث ان موضوع الحس استثنائات
المذكورة ترجع كلها الى العقود المتقدم ذكرها
فاصلها واحد وتكون مرتبطة ببعضها ارتباطاً
يصح معه للمحكمة ضمها جميعاً الى بعضها
لحكم فيها كلها بحكم واحد

« وحيث ان عزيز افندى حبيب فى
نتيجته الاخيرة يلقى المسؤولية كلها على رزق
افندى فرج حيث خرج فى اجراءاته عن تعهده

في اتفاق ١٠ يناير سنة ١٩٢١ بأن يتخذ الطرق القانونية ضد علي زهران وشركاه باسم الطالب لا باسمه هو فيكون هو المسئول وحده عن نتائج رفع الدعاوى بطريقة خارجة عن الاتفاق

« وحيث ان الحقوق والديون الناتجة من عقود الايجار ان لم تكن لامر وتحت اذن المؤجر لا يجوز له تحويلها حيث لا تنتقل الملكية في الديون والحقوق الا برضاء المدين ولا يعتبر تحويلها صحيحاً الا اذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة (مادة ٣٤٩ مدني) فيكون التحويل المتنازع فيه باطلا وغير منتج لنتائج القانونية لا بصفة تحويل ولا بصفة توكيل وتكون الايجارة المحررة ما بين عزيز افندي حبيب وما بين علي زهران وشركاه هي الواجب على المؤجر العمل بها والمطالبة بمقتضاها وهو شأنه بالنسبة الى المستأجرين المذكورين ومن الخطأ تطبيق المواد الخاصة بالكبيالات والسندات تحت الاذن من قانون التجارة على عقود ايجار الاطيان التي هي من المواد المدنية والمرجع فيها الى المادة ٣٤٩ مدني

« وحيث انه متى حكم ببطلان تحويل عقد ايجار الاطيان المتقدم ذكرها يلزم استبعادها واستنزائها من ايجارة ٤٥ فدان و ٨ ط و ٤ س المؤجرة من رزق فرج فتكون الايجارة الصادرة من عزيز افندي حبيب الى رزق افندي فرج مقصورة فقط على ٣٢ فدان و ٢٠ ط و ٤ س باعتبار ايجار الفدان الواحد

٣٥ جنياً ويكون مجموع الايجار هو ١١٤٩ جنياً و ٤٠٧ مليات يستزل منه مبلغ ١٥٠ جنياً المدفوع تقدماً وقت تحرير الايجارة ومبلغ ٣٠٠ جنية تسدد تقدماً عند تحرير عقد اكتوبر سنة ١٩٢١ ومبلغ ٣٧٥ جنياً الذي تنازل عنه المؤجر فيكون الباقي هو مبلغ ٣٢٤ جنياً و ٤٠٧ مليات الواجب سداؤه مع فوائده باعتبار المائة خمسة سنوياً ولا يلتفت الى عقد الاتفاق المحرر في اكتوبر سنة ١٩٢٤ لعدم القيام بالشروط المتفق عليها

« وحيث ان الدعاوى التي بنيت على التحويل الباطل هي واجب رفضها وألزام رافعها بالمصاريف ولا يجوز لاحد خلاف عزيز افندي حبيب المؤجر الى علي زهران وزملاءه ان يطالبهم فهو وشأنه معهم »

(الاستئناف المرفوعة من وعلى رزق افندي فرج المصري وعزيز افندي حبيب وحضر عن الأول حضرة الاستاذ عطية افندي رزق الله الهامى وحضر عن الثاني حضرة الاستاذ عزيز افندي مشرق الهامى نمرة ٤٣١ سنة ٣٩ قضائية ، نمرة ٧٧٨ ، نمرة ٤٩٠ ، نمرة ٥١١ ، نمرة ١١٤٣ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والمزة ابو بكر يحيى باشا وشاكر بك احمد ومصطفى حلمي بك)

٦٣١

حكم تاريخه ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤
تصحيح اغلاط الاحكام . اغلاط حساية .
اغلاط مادية

القاعدة القانونية

١ - اذا اصبحت الاحكام نهائية لا تقبل الطعن وجب احترامها وتنفيذها كما هي ويستثنى

من هذه القاعدة الاحكام التي تتضمن مسائل حساية في حالة ما اذا كان حصل خطأ مادي أو سهو أو تكرار أرقام وغير ذلك من الاغلاط جاز للخصم ان يطلب من المحكمة تصحيح الخطأ المادي حتى ولو نفذت الاحكام المطلوب تصحيحها بالفعل برضاء الطرفين

٢ - ما يجوز للقاضي تصحيحه في حكم صدر منه انما هو ما يقع من سبق القلم أو السهو في الكتابة وقت تحريره من غير اتيان ما يس بمحكم نهائي . فالتصحيح يكون قاصراً على تصحيح رقم أو كلمة لا يستقيم معها المعنى الذي أراده محرر الحكم (راجع بهذا المعنى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٢٣)

المحكمة :-

« حيث انه بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ حكمت هذه المحكمة بألزام وزارة الأوقاف بأن تدفع الى احمد بك زكي الذي فصلته من وظيفته وأحاله على المعاش مبلغاً قدره ٢٣٨٥ جنيهاً و ٨٩٧ ملياً وذلك قيمة الفرق بين مرتبه السنوي وهو ١٠٥٣ جنيهاً و ٣٣٦ ملياً وبين معاشه الحالي وهو ٦٣٠ جنيهاً و ٩٩٦ ملياً عن المدة التي كانت باقية له من مدة خدمته وهي سبع سنوات ونصف بعد ان خصمت منها مدة ٧ أيام و ١٠ شهر وستة واحدة التي كانت منيحت له لأمكن معاملته على واقع الثلاثين

فخصمت قيمة الفرق الخاص بها وهو مبلغ ٧٨٢ جنيهاً و ٥٠٢ ملياً من مبلغ ٣١٦٨ جنيهاً و ٣٠٠ ملياً الذي كان احمد بك زكي يطلب الحكم به بصفته قيمة الفرق المشار اليه يكون الباقي ٢٣٨٥ جنيهاً و ٨٩٧ وهو ما حكمت به المحكمة الجزئية لحضرته على سبيل التعويض

« وحيث ان المحكوم له احمد بك زكي دفع هذا الطلب طالبا الحكم بتصحيح الحكم المتقدم ذكره وألزام الوزارة بأن تدفع له ٣٥٢٧ جنيهاً و ٦٨٨ ملياً لسببين الأول لأن المعاش المربوط هو مبلغ ٥٩٠ جنيهاً و ٤٠٠ ملياً أي بفرق ٢٨٤ جنيهاً و ١٧٢ ملياً في السنة ما بين المعاش الحقيقي الجاري صرفه اليه فعلاً وبين ما كان تقرر له معاشاً قبل الحكم - والسبب الثاني عدم جواز خصم شيء مقابل السنة والعشرة شهور والسبعة ايام لعدم ارتباط هذه المدة بمسألة الفرق الذي جعل اساساً للحكم له بالتعويض عن مدة السبعة سنوات ونصف

« وحيث ان الوزارة قدمت في مذكرتها الختامية طالبا فرعياً للنظر فيه اذا تقرر قبول نظرية المدعي اساساً يبنى عليه طلب تصحيح الحكم وطلبت الوزارة فرعياً ان تعتبر المحكمة ان مرتبه السنوي وهو مبلغ ١٠٥٣ جنيهاً و ٣٣٦ ملياً هو مبلغ ٩٦٠ جنيهاً حيث صار تخفيضه وتطلب تعديل المدة الباقية من الخدمة ٣ سنوات وشهر واحد و ١١ يوماً فيكون المبلغ الواجب

الحكم به هو ١١٣٩ جنيهًا و ٦٠٠ ملياً بفرض عدم خصم ما يوازي المدة التي منحت له

« وحيث ان حكم ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٣ وأن كان نهائياً غير قابل للطعن وقد صار تنفيذه فعلاً بين الطرفين الا انه من المقرر قضاء ان المسائل الحسابية تستثنى من ذلك في حالة ما اذا كان قد حصل خطأ مادي أو سهو أو تكرار أرقام وهكذا جاز ان يطلب من المحكمة تصحيح الخطأ المادي

« وحيث انه ليس في الحكم خطأ من هذا القبيل لأن المحكمة رأت ان تحكم للطالب بالفرق ما بين مرتبه وما بين معاشه الحالي فاعتمدت في اخذ الأرقام التي أوردها الطالب وأن المرتب السنوي هو ١٠٥٣ جنيهًا و ٣٣٦ ملياً وان المعاش هو ٦٣٠ جنيهًا و ٩٩٦ ملياً فإذا تراءى للطالب ان المعاش صار تخفيضه الى ٤٠٠ ملياً و ٥٩٠ جنيهًا أو تراءى للوزارة ان المرتب صار تخفيضه الى ٩٦٠ جنيهًا فلا يكون قد وقع خطأ في تحرير الأرقام وقت كتابة الحكم بل هي أرقام صحيحة اعتمدها الخصام في طلباتهم الأولى واعتمدت عليها المحكمة لعدم المنازعة فيها وليس في الحكم لا خطأ مادي ولا سهو ولا نسيان مما يجدر معه الرجوع الى اعادة الحساب من جديد

« وحيث ان المحكمة أثبتت في حكمها ان المدة التي منحها المجلس الأعلى لتحسين معاش

الطالب يجب ان تحسب من أصل المدة التي اعتبرتها المحكمة انها باقية للطالب من مدة خدمته فكيف يدعى الطالب بعدم جواز خصمها ويسمى دعواه هذه دعوى تصحيح مادي في أرقام حسابية

« وحيث ان مما يجوز للقاضي تصحيحه في حكم صدر منه انما هو ما يقع من سبق القلم أو السهو في الكتابة وقت تحريره من غير اتيان مايس. بحكم نهائي فالتصحيح يكون قاصراً على تصحيح رقم أو كلمة لا يستقيم معها المعنى الذي أراده محرر الحكم (يراجع حكم أول ابريل سنة ١٩٠٣ لمحكمة الاستئناف المختلطة

« وحيث مما تقدم يرى عدم قبول طلي التصحيح الأصلي والفرعي ويتمين الحكم بذلك» (دعوى التصحيح المرفوعة من احمد بك زكي وحضر معه حضرتي وهيب افندي دوس و خليل بك ابراهيم الحاميان ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة نائب قسم قضاياها احمد افندي حلمي . نمرة ٥٨٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السادة والعزة ابو بكر يحيى بلنا وشاكر احمد بك ومصطفى حلمي بك)

٦٣٢

حكم تاريخه ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤

استئناف . ضامن متضامن . استنفاد

القاهرة القانونية

يستفيد الضامن المتضامن من الاستئناف

الذي يرفعه المدين الأصلي في الميعاد . فإذا رفع الضامن المتضامن استئنافاً عن الحكم نفسه

بعد الميعاد وجب قبول الاستئناف لان المدين المتضامن يستفيد من صحة استئناف مضمونه المحكمة : -

« حيث انه اتضح من الاطلاع على الاوراق ان الحكم المستأنف صدر غيابياً بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣ وبعد اعلانه للمحكوم عليهم تنفيذ بالحجز على كل من عائشة وهانم والسيدة ومصطفى افندي محمد يونس في اول اغسطس سنة ٩٢٣ وعلى الشيخ محمد علي سبع في سبعة من الشهر المذكور فاستأنف الجميع الحكم الغيابي سالف الذكر في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣

« وحيث انه بناء على ما توضح يكون الاستئناف المرفوع من الشيخ محمد علي سبع مقدماً في الميعاد باعتبار وجوب احتساب مدة ٢٤ ساعة للمعارضة من يوم التنفيذ وستين يوماً للاستئناف التي تنتهي في نفس يوم الاعلان

« وحيث ان باقي المستأنفين قد أهملوا في رفع الاستئناف الى ما بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف ويكون الدفع الفرعي بالنسبة لهم في محله

« ولكن من حيث ان المستأنف الخامس باعتباره ضامناً متضامناً مع كل من المدينين الغير مرتبطين بالتضامن فيما بين انفسهم حسب ما جاء بمنطوق الحكم يستفيد من صحة استئناف مضمونه الشيخ محمد علي سبع فيما

يخص نصيبه في الدين فيجب قبول استئنافه في ذلك »

(استئناف الشيخ محمد علي سبع وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ عزيز افندي مشرق نائباً عن حضرة كامل افندي يوسف ضد الشيخ مصطفى فايد وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندي مرسى بدر نائباً عن حضرة الشيخ حسن عبد القادر الحامى نمرة ١٦ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة والعزيز احمد عرفان باننا وجناب مستر رافرتي وعلى سالم بك)

٦٢٣

حكم تاريخه ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤
التماس . الاعلان . نفس الخصم . للمجل
الاصلي . غش . اركانه .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر قانوناً ان التماس اعادة النظر يعتبر دعوى اصلية قائمة بذاتها . فورقة التكليف بالحضور يجب اعلانها لنفس الخصم او بمجل اقامته لافي محله المختار الذي اختاره للدعوى الاصلية

٢ - في مسائل التماس لا يكون الغش متوفراً الا بامور تكون قد اجريت خفية بغير علم الخصم او كان الخصم من المستحيل عليه دفعها وبذلك تمكن الخصم الآخر من الحصول على الحكم خلصة . اما اذا كان ما حصل حصل جهاراً في المرافعة العلنية ولو على غير حقيقته فلا غش ولا تدليس يميزان التماس اعادة النظر

المحكمة : -

« حيث انه بالنسبة للدفع بيطلان ورقة

التكليف بالحضور فانه من المقرر قانوناً ان التماس اعادة النظر معتبر دعوى اصلية فائقة بذاتها بورقة التكليف بالحضور التي يجب اعلانها لنفس الخصم أو بمحل اقامته لا في محله المختار من اجل الدعوى الاصلية (راجع حكم محكمة الاستئناف المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٠٢ بمجموعة ١٩١٣ ص ١١٧)

« وحيث ان حكم محكمة الاستئناف الرقيم ٤ مارس سنة ١٩٠٢ صدر في معارضة في حكم غيابي مؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٠١ كان قد صدر غيابياً بقبول التماس اعادة النظر المقدم من المعارض ضدهم عن حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٨٩٩ حكمت محكمة الاستئناف بان الاجراءات التي بنى عليها الحكم الغيابي هي باطلة وحكمت بابطالها وبطلان الحكم الغيابي الذي بنى عليها » وحيث ان القضية الحالية قد اعلنت حقيقة ورقة التكليف بالحضور الى احمد بك زكي بمحله المختار وهو مكتب وهيب بك دوس ورغماً عن كون الاعلان باطلا قانوناً فقد حضر عن الملتمس ضده حضرة خليل بك ابراهيم ثم انضم اليه في جلسة المرافعة وهيب بك دوس وقد حضر الملتمس ضده شخصياً ايضاً فلو كان هؤلاء يريدون التمسك ببطلان اعلان الحضور لتخلفوا عن الحضور حتى يحكم غيابياً فيعارضون ويتفككون بالبطلان اما وقد حضر الملتمس ضده وترافع عنه حضرة وهيب بك دوس فقد زال البطلان وسقط الحق في الدفع به

« وحيث انه يتميز زوال البطلان وسقوط الحق في الدفع به في هذه القضية خصوصاً لأن توكيل احمد بك زكي لحضرة المحامي لم ينته وما زال باقياً ومستمراً بمحله

« وحيث فيما يتعلق بقبول وجه الالتماس من عدمه فان حكم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ صدر بالزام الملتمة بأن تدفع للمتمس ضده ٧٩٨ ملياً ، ٢٣٨٥ جنبها قيمة الفرق بين مرتبه السنوي وبين معاشه الحالي عن المدة التي كانت باقية له وهي سبع سنوات ونصف حتى يبلغ سن الستين

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اثبت ان الملتمس ضده طلب من محكمة الاستئناف في القضية السابقة الحكم له بقيمة الفرق المشار اليه وان الاوقاف لم تنازعه في مقدار المدة المذكورة ولا في قيمة المبلغ المشار اليه فاعتبرت المحكمة انه فصل من الخدمة قبل بلوغ السن القانونية بسبع سنوات ونصف اي ان سنة في ٣١ يولييه كان ٦ شهور ٥٢ سنة » وحيث ان الوزارة الملتمة بنت التماسها على وقوع غش من الملتمس ضده لان سنة كان وقتئذ ١٩ يوماً ١٠ شهور ٥٦ سنة كما اثبتته التومسيون الطبي في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٣ حيث كان ٣٩ سنة

« وحيث لم يتبين للمحكمة من الاطلاع على القضية السابقة وقوع غش من الملتمس ضده اثناء نظر الدعوى لأن الغش هذا هو ان يستعمل الخصم وسائل او حيل لولاها ما كانت الوزارة قد خسرت الدعوى في

الاستئناف ، فأذا كان الخصم قدم للحكمة حقيقة ما يعلمه عن سنه ورأت المحكمة ان ماقدمه جاء مطابقاً لنفس مستندات الوزارة التي منها حكم مخالقات محكمة مفاغة بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٢٠ ولم تعترض الوزارة على ذلك فتقديم الحكم ضمن حافظتها جاء مؤيداً لنظرية الملتمس ضده وموافقاً لتقدير السن الذي قدمه في الدعوى

« وحيث انه في صحيفة الدعوى الاولى المعلقة للوزارة بتاريخ ١٣١ اكتوبر سنة ١٩٢١ وصحيفة الاستئناف المعلقة في ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٣ قال فيها احمد بك زكي قوله المذكور بأنه باقٍ له من مدة خدمته القانونية سبع سنوات ونصف وتلك هي اقواله التي كررها مراراً وتعلمها الوزارة حق العلم

« وحيث في مسائل الالتماس لا يكون الغش متوفراً الا بأمور تكون قد اجريت خفية بغير علم الخصم أو كان الخصم من المستحيل عليه دفعها وبذلك تمكن الخصم الآخر من الحصول على الحكم خلسة اما اذا كان ما حصل حصل جهاراً في المرافعة العلانية ولو على غير حقيقة فلا غش ولا تدليس (تراجع المجموعة الثانية للمخص احكام محكمة الاستئناف المختلطة صحيفة ٣٣٠ بند ٣٥٥٦)

« وحيث مما تقدم لا يكون هناك محلا للالتماس ويتعين الحكم برفضه

« وحيث انه متى حكم برفض الالتماس يلزم الملتمس بغرامة ٤٠٠ قرش »

التماس وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد افندي حلمي نائب قسم قضاياهاضد احمد بك زكي وحضر معه حضرتي خليل ابراهيم بك ووهيب بك دوس الحامين نمرة ٣٥٦ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السادة والعزة ابو بكر يحيى باشا وشاكر احمد بك ومصطفى حلمي بك)

تعليق

نعم ان بعض المحاكم ذهبت الى ان اعلان الالتماس يكون باطلا اذا حصل للخصم في محله المختار الذي كان اختاره للدعوى الاصلية. ولكننا لسنا من هذا الرأي . لأن رجال القانون ولا سيما القضاة منهم يجب ان يتعاشوا بقدر الامكان من توسيع دائرة اوجه البطلان ومسقطات الحقوق . ومادامت العادة جرت على اعلان الأوراق القضائية في مكاتب المحامين وقد اتخذها الخصوم محلاً مختاراً لهم ولم يشك أحد من هذا النظام فلامعنى للحكم بأبطال الاعلانات الحاصلة في المحال المختارة خصوصاً واذا كان يترتب على هذا البطلان سقوط حقوق قد يكون في ضياعها ضياع أموال الناس . لهذا نحبذ رأى كل من قال بصحة مثل هذه الاعلانات ولا سيما وانه لا يوجد في القانون نص يمنع من اعلان صحف الالتماس في مكاتب المحامين أو في المحال المختارة . وانما هذا رأى اجتهادى فقط ولا يطلان بغير نص .

٦٣٤

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٤
التماس . غش . حده . اركانه . عدم الفصل
في احد الطلبات .

القاعدة القانونية

١- ان القانون وان لم يعرف الغش الذي
يجب التماس اعادة النظر إلا ان رجال القانون
عرفوه بأنه استعمال وسائل أو حيل لولاها ما خسر
المحكوم عليه الدعوى ، كما لو أكد الشخص
حصول أمر يعلم انه لم يحصل ، أو أنكر عمداً أمراً
هو متأكد من حصوله . فإذا أكد شخص
ان الحارس الرسمي الذي أقامته السلطة العسكرية
حارساً على أمواله لا يمثله في الدعاوى والخصومات
مطلقاً ثم ثبت ان هذا الحارس يمثله كان أنكاره
لواقعة صحيحة غشاً يجوز التماس اعادة النظر
في الحكم

٢- اذا دفع المستأنف عليه بعدم قبول
الاستئناف المرفوع من المستأنف وبنى دفعه
هذا على سببين واهملت محكمة الاستئناف الفصل
في طلبه هذا ولم تحكم فيه لا سلباً ولا ايجاباً كان
اهمالها الفصل فيه سبباً يسوغ التماس اعادة
النظر في الحكم

الوقائع والاسباب :

« في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ و ٦ فبراير سنة
١٩٢٣ رفعت سمو الأميرة دعوى الى محكمة
مصر الابتدائية الاهلية على الحارس الرسمي

المعين على دائرة حضرة صاحب السمو عباس
حلى باشا المعروفة بالدائرة الخاصة الخديوية
وعلى وزارة المالية المصرية طلبت فيها الحكم
بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى

« ومحكمة مصر حكمت حضورياً بتاريخ ١٥
مايو سنة ١٩٢٣ أولاً بأثبات التنازل عن
مخاصمة وزارة المالية عدا تثبيت الحجز تحت يدها
ثانياً أزام المدعى عليه الاول بصفته بأن يدفع أولاً
مبلغ ٩٩٤٣٦ جنيهاً و ٤٥٦ ملياً قيمة التجمد
من مخصصات الأميرة ومبلغ ١١٥٥٠ جنيهاً
ثمن اثاثات . ثانياً أزامه بأن يسلم الاشياء والفضيات
المودعة بالبنك الاهلي عيناً . ثالثاً تثبيت الحجز
التحفظي تحت يد وزارة المالية . رابعاً أزامه
بالمصاريف ومبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ اتعاب
للمحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

« وبتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٣ استأنف سمو
عباس باشا هذا الحكم طالباً قبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع الغاء الحكم والحكم بعدم
اختصاص المحاكم المصرية واحتياطياً عدم
قبول الدعوى لعدم وجود صفة للحارس الرسمي
وعلى سبيل الاحتياط الكلي رفض الدعوى
وأزام سمو الأميرة بمصاريف الدرجتين

« دفعت سمو الأميرة بعدم قبول الاستئناف
لأن المستأنف لا يملك حق التقاضي بشخصه
في الاراضي المصرية للاسباب التي أبدتها بالمرافعة
والمذكورة

« وفي ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع الفرعى وبقبول الاستئناف وأمرت بالتكلم فى الموضوع »
 « رفعت سمو الأميرة فى ٨ مايو سنة ١٩٢٤ التماساً عن هذا الحكم »
 « وحيث ان التماس صحيح شكلاً »
 « وحيث ان التماس مبنى على سببين الاول الفس والثانى ان المحكمة لم تفصل فى عدم قبول الاستئناف الناشئ من الأوامر العسكرية »

١ - « عن الفس »

« حيث ان الاحكام العرفية أعلنت على مصر بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ كما ان الديار المصرية وضعت تحت الحماية البريطانية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وفى ١٩ منه أعلنت الحكومة البريطانية خلع سمو عباس باشا حلى من مسند الخديوية المصرية »

« وحيث انه بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩١٦ صدر أمر القائد العام بإنشاء الحراسة الرسمية لأموال الأعداء بالقطر المصرى وقد توضحت فيه اختصاصات هذه الحراسة وجاء فى المادة العاشرة ان الحارس الرسمى لأموال الأعداء مخول به جميع الحقوق التى كان يتمتع بها أولئك الاشخاص لو لم يكونوا تحت سلطة الاحكام العرفية فيمكنه على الاخص ان يتقاضى أمام الحاكم سواء كان مدعياً أو مدعى عليه الخ »

« وحيث انه بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩١٩ وتنفيذاً لهذا الأمر صدر الأمر بوضع أموال سمو الأمير تحت يد الحارس الرسمى لأموال الأعداء »
 « وحيث انه بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ صدر أمر القائد العام وفى المادة الاولى منه يكلف الحارس الرسمى لأموال الأعداء بجميع جميع اموال الخديوى السابق التى فى حيازته الآن سواء بالطرق الودية أو بالمراد العلنى ويسدد من الثمن الديون المؤمنة برهن عقارى الخ »
 « وحيث ان القانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ باقرار تصفية أملاك سمو الأمير وتضييق ماله من الحقوق قضى فى المادة الاولى بأن جميع التصرفات الخاصة بالاملاك التى صفيت باعتبارها مملوكة لسموه فى الديار المصرية يقرها هذا القانون ويعتبرها صحيحة نافذة فلا تقبل ولن تقبل أمام أية هيئة قضائية فى الديار المصرية أية دعوى رفعت ولم يحكم فيها أو ترفع فيما بعد منه أو من أى شخص ويكون الغرض منها بالذات أو بالواسطة ابطال أى تصرف الخ . وجاء فى المادة « ٢ » منه يحرم على الخديوى السابق ان يهبط الاراضى المصرية ولا يجوز له ان يياشر بنفسه أو بواسطة غيره أى حق من الحقوق السياسية أو ان تكون له يد على مال ثابت أو منقول أو ان يمتلك مثل ذلك المال بعقد من عقود المعاوضة أو التبرع إلا ان يكون بطريق الأثر الشرعى »

أو يحكم حق مكتسب من قبل الخ أو ان يتقاضى فيها أمام أية هيئة قضائية بغير الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة - ونص في المادة الثالثة على مصادرة كل مال اكتسب خلافاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السابقة لجانب الحكومة أما ما عدا ذلك من الاموال التي تؤول الى عباس باشا فتضبطها الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة وتباع ويضاف صافي المتحصل الى حسابه أو أى شخص آخر تؤول اليه حقوقه - ونصت المادة الرابعة على ان مجلس الوزراء يعين الجهة الحكومية التي يعهد اليها القيام بالاجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة وان تنوب عنه فيها نيابة صحيحة فيؤخذ من هذا القانون انه فضلاً عن اقرار تصفية مال سمو الأمير الموجود الآن بالقطر واعتبارها صحيحة قد حرم عليه ان تطأ قدمه ارض مصر وحرمة من كذب المال بالديار المصرية بأى طريقة في الحال أو الاستقبال الا من طريق الارث أو الاستحقاق في وقف موجود وناط بالجهة الحكومية التي يعينها مجلس الوزراء القيام فيما يتعلق بهذه الحقوق وانها تنوب عن سموه نيابة صحيحة كما حرمة من الحقوق السياسية والمدنية كما ان الأمر السكريم الصادر في ٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية حرمة من ولاية الملك دون ذريته وبهذين القانونين حرم سمو الأمير من جميع الحقوق السياسية وجميع الحقوق المدنية وحرم عليه الاتصال بالقطر المصري مباشرة أو بواسطة ومن حقوق التقاضي سواء كان مدعى أو مدعى عليه وبناء على ذلك تكون الفتاوى المقدمة من رجال القانون بفرنسا أو انكلترا خارجة عن منطوق قانون نمرة ٢٨ ومفهومه إذ انه حرم شخصياً من كل حق سوى استحقاقه للارث أو الوقف وجعلت للجهة الحكومية الولاية عليه فيها فلا سبيل اذن لمقاضاته أمام المحاكم المصرية سواء كان مدعى أو مدعى عليه لحرمانه من جميع الحقوق التي توجب التقاضي

« وحيث ان الاوامر العسكرية قضى بأن الحارس الرسمي يمثل سمو الأمير في التقاضي فيما له أو عليه متعلقاً بتصفية أمواله التي تكون تحت يد الحارس الآن وأما الاموال التي يكتسبها في الاستقبال بالارث أو الوقف فيقضى القانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ بأن الجهة الحكومية هي التي يعهد اليها القيام بمصالحه وتنوب عنه نيابة صحيحة في حدود هذا القانون ووفق أحكامه » وحيث ان الحماية وان كانت ألغيت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ولكن ظلت الاحكام العرفية معلنة على البلاد الى ان صدر قانون التضمينات واستمر الحارس الرسمي للاعداد يمثل الحديوى السابق

« وحيث ان دعوى سمو الأميرة رفعت اذن والحارس الرسمي يمثل سمو الأمير والحقوق

التي تطالب بها كلها تحت يد الحارس ومتعلقة بالحراسة ولذلك رفعت سمو الأميرة الدعوى على الحارس بهذه الصفة وعلى وزارة المالية وصدر الحكم على الحارس فلم يستأنف الحكم واستأنفه سمو الأمير شخصياً فدفعت سمو الأميرة بعدم قبول الاستئناف من طريقين : الأمر الصادر من السلطة العسكرية وقانون غرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ . وتقول سمو الأميرة انه بمقتضى تلك الأوامر والقانون لا يجوز للمحاكم ان قبل دعوى من أو على سمو عباس باشا شخصياً وعدم القبول من النظام العام تحكم به المحكمة من نفسها حتماً وبقوة القانون

« ولكن المحكمة قضت برفض هذا الدفع وقبول الاستئناف وتقول سموها ان الذى جر المحكمة الى هذا الرأى هو الغش الذى وقع من الملتبس ضده الثانى وأثر على ذهن المحكمة حتى تجاوزت فى رأيا صراحة نص القانون والبداهة إذ قرر أمامها الملتبس ضده الثانى ان الحارس لا يمثل الخديوى السابق فى الدعاوى الشخصية كما ان الجهة التى نص عليها قانون غرة ٢٨ لا تمثله أيضاً فى تلك الدعاوى وانه قد أسند الملتبس ضده الى كل من الحارس والجهة الحكومية صدور هذا القول من كل منهما وقد اعتقدت المحكمة صحة هاتين الواقعتين كما اعتقدت بناء على تأكيدات الملتبس ضده والمناورات الشديدة التى استعملها ان بدوsie

الدعوى ضمن المستندات التى قدمها ما ثبتت هاتين الواقعتين المكذوبتين قصداً للتأثير بهما على المحكمة

« وحيث انه من المقرر قانوناً انه يجوز للخصوم التماس إعادة النظر فى الأحكام الاتهامية اذا حصل فى أثناء نظر الدعوى غش من الخصم الآخر وترتب عليه تأثير فى رأى القضاة فى الحكم (مادة « ٣٧٢ » مرافعات)

« وحيث ان القانون وان لم يعرف هذا الغش الا ان رجال القانون عرفوه بأنه استعمال وسائل أو حيل لولاها ما خسر المحكوم عليه الدعوى كما لو أكد الشخص حصول أمر يعلم انه لم يحصل أو انكر عمداً أمراً هو متأكد من حصوله

« وحيث ان الملتبس ضده الثانى قرر بأن الحارس الرسمى لا يمثل ولن يمثله وان الجهة الحكومية المنصوص عنها فى قانون غرة ٢٨ لا يمثله كذلك

« وحيث ان الواقعتين المذكورتين مكذوبتان قصداً للتأثير بهما على المحكمة إذ يعلم انهما لا تطابقان الواقع ومخالفتان للحقيقة .

فأن الحارس الرسمى لم يقل فى الدعوى الحالية انه لا يمثل سمو الأمير بل غاية ما طلبه الحكم بعدم الاختصاص كما ان الجهة الحكومية لم تقرر انها لا تمثله فى الحالة المنصوص عنها بالمادة الرابعة من القانون غرة ٢٨ . وكيف أن الحارس الرسمى لا يمثل سموه فى التقاضى والحال ان سموه

يُكلفه باستئناف هذا الحكم لأنه لا يمثل في
القطر المصري سواء وإذا لم يفعل يكون مسئولا
لديه شخصيا عن التعويضات التي يستحقها
« وحيث انه بناء على ذلك يكون قد
حصل غش من سمو الأمير في أثناء الدعوى اثر
على رأى المحكمة اذ استندت عليهما في حكمها
المطعون فيه بالالتماس

٢ - « عن الحكم في امر الطالين »

« وحيث ان سمو الأميرة دفعت بعدم
قبول الاستئناف المرفوع من سمو الأمير شخصيا
من طريقين الأول الأوامر العسكرية التي
قضت بجرماته من حق التقاضي امام المحاكم
المصرية وانتقال هذا الحق الى الحارس الرسمي
المعين على املاك الأعداء والثاني قانون غمرة ٢٨

« وحيث انه بمراجعة الحكم الملتبس فيه
الصادر بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ تبين ان
المحكمة لم تبحث هذا الطلب ولا فصلت فيه
فتكون اذن المحكمة لم تفصل في احد الطلبين
المقدمين لها من سمو الأميرة ويكون ذلك سببا
لقبول التماس اعادة النظر (مادة « ٣٧٢ »
مرافعات »

(التماس حضرة صاحبة السمو الاميرة اقبال هانم وحضر
عنها حضرة الاستاذ محمد افندي كامل البنداري المحامي
مد حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باننا بصفته
وزير المالية المصرية وحضر عنه حضرة الاستاذ توفيق بك
حنين نائب قسم القضايا وعن اللجنة المختصة باعمال
قضايا سمو الخديوى السابق. وحضرة صاحب السمو
عباس حلمى باننا الذى لم يحضر عنه احد بالجلسة غمرة
٨٨٥ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرات اصحاب السعادة
والنزة ابو بكر يحيى باننا وشاكر احمد بك
ومصطفى حلمى بك)

قضايا المحاكم الكيفية والخبرية

٤ - اذا كان المبلغ الموهوب موجوداً تحت يد الموهوب له وقت حصول الهبة يعتبر الموهوب له كأنه قبضه بالفعل بتحويل صفته من مودع لديه لموهوب له بمجرد الايجاب المحككة :-

« بما ان المدعين يستندون في دعواهم الى انهم الورثة الشرعيون للسيدة هانم شمس الدين زوجة المدعى الاول المتوفاة وان تلك المورثة قد باعت في مرض موتها جميع ما تملكه من عقارات لزوجها المدعى الاول بمقدم يثبت تاريخه الا في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٩ قبل وفاتها بيومين وقد باع المدعى الاول جميع الاطيان وأحد المنزلين موضوع ذلك العقد وقبض المدعى عليه عشرة آلاف جنيه ثم ٨٤٥ جنيه من ثمن هذه الاعيان ، لذلك هم يطالبونه بنصيبهم الشرعى في هذين المبلغين لان البيع الصادر للمدعى الاول من المورثة كان في مرض موتها وهم لا يجيزونه ، وقد دفع المدعى عليه الدعوى أولاً بأن لاصفة للمدعين في مقاضاته لانهم يطلبون نصيبهم في ثمن اطيان باعها المدعى الاول فعليهم ان يقاضوه هو وثانياً ان البيع الصادر للمدعى الاول لم يكن في مرض الموت فهو نافذ وان العشرة الآلاف جنيه قد تحاسب عايتها مع المدعى الاول وأقر هذا بأنه قد وصله منها القان وانه وهبه الباقي.

٦٣٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢

تاريخ عرق . حجة على الورثة . مرض الموت . حده . عقود يموض . فساد الشرط . هبة . قبض . تبرع .

القاعدة القانونية

١ - ذهب بعض العلماء الى القول بأن التاريخ العرقى الذى أقره المورث حجة على ورثته لأنهم يمثلونه

٢ - مرض الموت على ما اصطلاح عليه الفقهاء يجب ان يكون محوطاً بشرط اساسى وهو بأس نفسية المورث من حياته وقت تصرفه . ولهذا فقد الحقوا بالريض مرض الموت الشخص الذى يكون مشرقاً على الهلاك بمرض غير المرض . والحكمة فى ذلك جلية . فان اليأس من حياته فاقد بطبيعة الحرص على مصالحه واقدامه على البيع وهو على تلك الحال فيه مظنة السفه والاستهتار بمصالح ورثته . لهذا اراد القانون ان يحميهم

٣ - ان العقود التى بغير عوض لا يعطلها فساد الشرط المعلق عليه بل ان الشرط وحده هو الذى يطل وتبقى هي سليمة . وهذا امر مسلم به قانوناً

أما مبلغ الثمانمائة وخمسة وأربعين جنيهاً فاتها وصلت المدعى الأول وقد سددها مباشرة للبنك العقاري

« وبما انه تبين من ذلك ان النزاع ينحصر أولاً في صفة المدعين وثانياً في عقد البيع الصادر من السيدة هانم شمس الدين لزوجها محمد رمضان باشا ومؤرخ في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ وثابت التاريخ في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٩ أهو صدر في مرض الموت أو لم يصدر، وثالثاً في صحة اللمبة التي يقول المدعى عليه بصورها من والده المدعى الأول بمقتضى عقد ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ الثابت التاريخ في ٦ فبراير سنة ١٩٢١

« وبما ان الدفع بأن لا صفة للمدعين في مقاضاة المدعى عليه فان المدعين انما يقاضون المدعى عليه على اعتبار انه الحائز لتصبيهم في ثمن أعيان يقولون انهم ورثوها معه من الست هانم شمس الدين اذ هم لا يسلمون بصحة بيع تلك المورثة لتلك الاعيان ، وسواء أكانوا يطلبون الاعيان بالذات أم يطلبون ثمنها على اساس انها بيعت من فضولي وانهم اجازوا ذلك البيع فان لهم ان يقاضوا من ينازعهم في هذا أو ذاك ولا جرم ان المدعى عليه ينازعهم في حقهم في الثمن فدعواهم مقبولة اذن من جهة الشكل

« وبما انه من جهة عقد ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ فان المدعين يدللون على انه صدر في مرض الموت بأن تاريخه غير ثابت الا في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٩ أي قبل وفاة المورثة بيومين

والمدعى عليه يقول انه صدر في تاريخه العرفي كأقرار نفس المدعين الاولين ونجل المدعية الثالثة الذي حرر العقد بنفسه، ومتى ثبت انه حرر قبل الوفاة بأكثر من شهرين فلا معنى لاعتباره صادراً في مرض الموت

« وبما ان اعتماد المدعين على ثبوت التاريخ في دعواهم مرض الموت يجعل أهمية كبرى لتحري حقيقة تاريخ صدور العقد

« وبما انه لا نزاع في ان اقرار المدعين الاولين وتوقيعهما على العقد باعتباره انه صدر في تاريخه العرفي حجة عليهما في ذلك ولا قيمة لرجوعهما عن هذا الاقرار وتأويلهما هذا الرجوع بما شاء ان يؤلاه به

« وبما انه بالنسبة لباقي المدعين فانه وان كان اقرار ابن المدعية الثالثة ووكيلها هي واختها ليس بحجة عليها الا انه متى لوحظ انه الكاتب للعقد والحرك للخصومة كما يظهر من اوراق الدعوى تضعف حجة بقية المدعين في انكار صدور العقد في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ تاريخه العرفي واذا اضيف الى ذلك ما ذكره بعض الشراح عن حق مناقشة الورثة في التاريخ العرفي للعقود الصادرة من مورثهم فقد ذهب بعضهم في هذا المرض الى ان التاريخ العرفي الذي أقره المورث حجة على ورثته لانهم يمثلونه (راجع بودري الصغير فقرة ١٢١٩ وما بعدها من الجزء الثاني) تكون دعوى المدعين في ان العقد لا يصح اعتبار صدوره بالنسبة لهم الا في تاريخه الثابت دعوى وأهمية الاساس

« وبما انه متى تقرر ان العقد يعتبر قانوناً صادراً في تاريخه العرفي أى في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ تصبح قرينة مرض الموت قرينة ضئيلة لان المدعين لم يدللوا بغيرها على هذا الأمر، ومرض الموت على ما اصطلح عليه الفقهاء يجب ان يكون محوطاً بشرط اسامى وهو بأس تقسية المورث من حياته وقت تصرفه ولهذا فقد الحقوا بالمريض مرض الموت الشخص الذى يكون مشرفاً على الهلاك بمرض غير المرض، والحكمة فى ذلك جلية فأن اليأس من حياة فاقد بطبيعة الحرص على مصالحه واقدامه على البيع وهو على تلك الحال فيه مظنة السفه والاستهتار بمصالح ورثته، لهذا أراد القانون ان يحميهم

« وبما ان استناد المدعين الى الخطاب الصادر من المدعى عليه للمدعى الاول فى ٢١ اغسطس ومذكور به ان جميع الموجودات الآن خاص بتركة والدته الى آخر ما جاء فى ذلك الكتاب لا يقطع بأن المدعى عليه يسلم بأن عقد ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ غير نافذ لأن عبارة ذلك الخطاب معمة والتجاوز الذى فيها ينسجم مع عبارة التوكيل المحرر للمدعى عليه من والده على ظهر انذار ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ومؤرخ فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ الذى جرد المدعى الاول نفسه بمقتضاة من حق التصرف فى باقى ثمن الاطيان المبيعة فيبدو من ذلك للحكمة ان تشاد الالفاظ بين المدعى عليه ووالده وتبادل الانذارات وانكار الحقوق ثم الاعتراف بها والعود الى انكارها كانت كلها

عبارات كلامية غير واضحة الغرض وعلى أية حال فأن المدعى الاول قد قرر صراحة امام المحكمة ان الاطيان له وثمنها كذلك كما قرر وكيل من عدا الاول من المدعين ان محمد رمضان باشا كان يشتري باسم زوجته فهذه الاعتبارات مجتمعة تجعل الطعن بصدور العقد فى مرض الموت واهيا ولا محل لقبوله

« وبما انه فيما يتعلق بعقد الهبة الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ فأن عبارة ذلك العقد لا يستفاد منها ان الهبة معلقة على شرط يقول المدعون أنه فاسد لا تنازل عن أرث ذلك ان العقد قد ختم بما يستفاد منه اعتبار الهبة صحيحة حتى ولو لم يتحقق الشرط على انه بفرض وجود الشرط وفساده فأن العقود التى بغير عوض لا يعطلها فساد الشرط المعلقة عليه، بل ان الشرط وحده هو الذى يبطل وتبقى هي سليمة، وهذا أمر مسلم به قانوناً (راجع الجزء الثانى من بودرى لا كترى فقرة ٩٣٢)

« وبما ان هبة المدعى الاول للمدعى عليه قد نفذت لوجود المبلغ الموهوب تحت يده وقت حصول الهبة، فكأنه قبضه فعلا بتحويل صفته من مودع لديه لموهوب له بمجرد الايهاب، فلا قيمة لرجوع المدعى الاول بعد تمام القبض

« وبما انه متى تقرر اعتبار عقد ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ صحيحاً نافذاً وعقد الهبة صحيحاً نافذاً وجب رفض الدعوى بالنسبة لما يطلبه المدعون من مبلغ العشرة الآف جنيه

« وبما انه فيما يتعلق بثمن السبعة الافدنة فقد دفع المدعى عليه الدعوى بشأنه بأن المدعى الاول تولى بنفسه تحويل المبلغ للبنك العقاري ولم ينقض المدعون هذا القول ولا رجعوا للمطالبة بالمبلغ ، فيتعين إذن رفض الدعوى بالنسبة لهذا المبلغ ايضاً »

(قضية محمد رمضان بكنا وآخرين ضد محمد صادق رمضان بك نمرة ١٠٠٠ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرة اصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك ومحمد عبد اللطيف بك وجندى عبد الملك بك)

٦٣٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٤
مرض الموت . اجارة . جوازها . اقرار .

القاعدة القانونية

ليس في القانون المدني نص يقضى بطلان عقود الاجارة الصادرة في مرض موت المؤجر أسوة باليوع الصادرة من المريض مرض الموت ، والشريعة الاسلامية نفسها لا ترى بطلان عقود الاجارة الحاصلة في مرض الموت ، ولا يمكن اعتبار الاجارة اقراراً ، لانه يوجد خلاف عظيم بين الاجار والاقرار ، لأن الاقرار يقع من جانب واحد ، والفرض منه الالبات ، بعكس الاجار فانه يقع من الجانبين ، والفرض منه انتفاع المستأجر بمنافع الشيء مدة معينة وباجرة معينة

المحكمة :-

« حيث ان الحكم المستأنف في محله

لاسبابه فيما يختص بطلان عقد البيع المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ المسجل في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ لصدوره في مرض الموت وبالنسبة الى ما قضى به من جهة تثبيت ملكية عبد الجليل ومحمد وسريه اولاد علي الفقي الى ١١ ط ١٨ س من ٢٤ ط شيوعاً في ١٩ ط و ١٦ س و ٤٠ نخله الواضحة بصحيفة الدعوى وبالنسبة لما يختص بتسليم ذلك

« وحيث ان عبد الله الفقي استند أمام محكمة أول درجة على عقد ايجار مؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٢٣ يتضمن ان المورث أجر له كفاة اطيانه لمدة سنة ابتداء من اكتوبر سنة ١٩٢٢ لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٣ وقبض الاجرة

« وحيث ان عبد الجليل ومحمد وسريه اولاد علي الفقي طعنوا في هذا العقد بأنه تمحرر في مرض الموت

« وحيث ان محكمة أول درجة اعتبرت عقد الاجار في حكم الاقرار الحاصل في مرض الموت وقضت بطلانه

« وحيث ان القانون المدني لم ينص على حالة مرض الموت الا في المواد ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ وهذه المواد خاصة بما يقع من البيع في حالة مرض الموت ولم ينص في أي باب آخر من العقود المنصوص عنها بالقانون المدني على عدم قناذها أسوة بالبيع اذا صدرت من مرض الموت لموارث

« وحيث ان الشريعة الاسلامية نفسها لا ترى بطلان عقود الایجار الحاصلة في مرض الموت وقد علل علماؤها ذلك بأن الایجار يفسخ ب وفاة احد المتعاقدين

« وحيث ان القانون المصري قرر بالمادة « ٣٩١ » مدني عدم فسخ الایجار بموت أحد المتعاقدين ما لم يكن حاصلًا للمستأجر بسبب حرفته أو مهارته الشخصية ولو كان الشارع رأى اعتبار الایجار الحاصل في مرض الموت لأحد الورثة غير نافذ أسوة بالبيع بعد ان جاء النص في المادة « ٣٩١ » مدني مخالفاً للملة الشرعية لنص بصريح اللفظ على عدم فساد الایجار كما نص على عدم فساد البيع الحاصل في أثناء المرض

« وحيث انه لو كان الشارع يرى ان كل تصرف مطلقاً يقع من المريض مرض الموت لأحد الورثة غير نافذ لوضع نصاً عاماً في باب التعهدات المترتبة على توافق المتعاقدين كما نص على بطلان مشاركة عديم الاهلية ولم يقتصر على النص بطلان البيع الحاصل في المرض دون غيره من سائر العقود

« وحيث انه يوجد خلاف عظيم بين الایجار والاقرار لان الاقرار يقع من جانب واحد والغرض منه الاثبات بعكس الایجار فانه يقع من الجانبين والغرض منه انتفاع المستأجر بمنافع الشيء مدة معينة بأجرة معينة

« وحيث ان السبب في بطلان البيع الذي يحصل في مرض الموت هو ان الشارع يعتبر ان الرضاء الحاصل من البائع أثناء المرض لم يكن رضاء تاماً لانه يخشى ان يكون التعاقد حصل بواسطة التأثير على المريض ممن حوله من الورثة أما السبب الشرعي فهو تهمة المحاباة ولم يكن السبب في عدم فساد بيع المريض اعتبار المريض في حكم عديم الاهلية لان الشارع يعتبر عقود الحاصلة لاجنبي بمثل القيمة أو بنين لا يتجاوز ثلث التركة صحيحة لا شبهة فيها وما رأى عدم فساد البيع للوارث في المرض الا لانهاية بالمحاباة

« وحيث مع ذلك فان القانون المصري لم يعتبر الاقرار الحاصل من المريض لأحد ورثته غير صحيح في أى موضع من مواضعه ولا يمكن القول بوجوب الرجوع الى الاحوال الشخصية طبقاً للمادة « ١٣٠ » مدني في مثل هذه الحالة باعتبار ان المسألة مسألة أهلية لما سبق ايضاحه

« وحيث مع ذلك فان علماء الحنفية الذين قالوا بطلان الاقرار قبض الدين متى كان حاصلًا لوارث في مرض الموت وضعوا حيلاً كثيرة لابطاح ذلك فقد جاء في « در المنقح » عند قوله « ولا اقراره قبض دينه لو ارثه » مانعة (قلت والحيلة في صحة تصديره بالنقح نحو لا حق لي قبل أبي وأمي أو فلان أو هذا

الشيء الغلابى ملك أبى أو أمى لا حق لى فيه
أو كان عندى عارية فيصح كإقراره بالامانات
كقوله كان لهذا الوارث عندى وديعة فاستهلكتها
« وحيث مما ذكر ترى المحكمة ان الحكم
الابتدائى القاضى بطلان عقد الايجار وبالأزام
المستأنف ببيع العين المؤجرة فى غير محله
وتعين الغاؤه »

(استئناف الشيخ عبد الله على الفقى ضد الشيخ
عبد الجليل على الفقى وآخرين نمرة ٩٨٣ سنة ١٩٢٣ -
دائرة حضرة صاحب العزة على بك عبد الرازق وجناب
المستر بارن وصاحب العزة محمد بك قنحى)

٦٣٧

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٤

حكومة . موظف . ظهورات . رقت وقت غير
لائق . مسؤولية . رقتية . اسباب الرقت . عدم كفاءة .

القاعدة القانونية

١ - انه وان جاز رقت المستخدمين
الظهورات فى أى وقت كان الا انه يجب ان
يكون الرقت فى وقت لائق . والرفت يكون
فى وقت غير لائق اذا لم ينبه المخدم على خادمه
قبل الرقت بزمان كاف ليدبر أمره ويبحث
عن عمل له

٢ - ليس للمخدم الحق فى ان ينسب
لخادمه فى اعلان الرقت عدم الكفاءة الا اذا
كان عدم الكفاءة ثابتا بحكم صادر من هيئة
تأديبية أو من هيئة قضائية . وان اجازت المادة
« ١٦٠ » من القانون المالى لرئيس المصلحة ان

يسلم المرفوت اعلانا برفقه ميينا فيه سبب الرقت
الا انه لا يجوز ان يذكر فى اعلان الرقت سبب
غير صحيح أو سبب غير ثابت بحكم قضائى
أو بقرار تأديبى ويكون فيه مساس بالخادم فى
شرفه أو فى مهنته أو فى صناعته
المحكمة : -

« حيث انه من المسلم به ان المدعى كان
مستخدما بوظيفة مهندس ميكانيكى بمجلس على
السويس وانه بقى فى هذه الوظيفة من سنة
١٨٩٦ لغاية ١٩١٣ وانه فى هذا التاريخ فصل
عن وظيفته وأخذ مكافأة

« وحيث انه بعد ذلك أعيد المدعى لخدمة
المجلس فى سنة ١٩١٥ وبقى الى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٣
حيث اخبره المجلس بانه قرر رفته من تاريخ
١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢ وذكر المجلس فى ذلك
الاعلان ان سبب الرقت هو عدم كفاءة
المدعى للعمل

« وحيث ان المدعى يطلب تعويضا لسببين
الاول ان المدعى عليه بصفته المذكورة فى الدعوى
رفت فى وقت غير لائق والثانى انه ذكر بدون
حق فى اعلان الرقت ان المدعى غير كف

« وحيث ان المدعى عليه يستند فى رقت
المدعى على ما جاء بقانون المصلحة المالية تحت
المادة ٤٧ منه من انه يجوز رقت المستخدمين
الظهورات فى أى وقت كان

« وحيث ان جواز رقتهم فى أى وقت

هو رأى لنظارة المالية صادر منها في ١٢ ابريل سنة ١٩٠٤ كما هو مذكور تحت المادة « ٤٧ » وقد جاء هذا الرأى موافقاً لنص القانون العام في المادة ٤٠٤ من القانون المدني

« وحيث ان المادة ٤٠٤ المذكورة اشترطت في حالة فسخ عقد الإيجار اذا لم تتمين مدته ان يكون الفسخ في وقت لائق

» وحيث ان الفسخ يكون في وقت غير لائق اذا لم ينبه المؤجر على الخادم قبل الفسخ بزمان كاف ليتدبر في أمره ويبحث عن عمل له

» وحيث ان القول بعدم جواز الرجوع في هذه الحالة الى القانون العام لا تأخذ به هذه المحكمة لان رأى وزارة المالية السابق ذكره لا يمكن ان يكون لاغياً للقانون العام وتراه المحكمة مطابقاً لذلك القانون الذي يجيز للمؤجر فسخ العقد في أى وقت

« وحيث ان ما جاء بالمادة « ١٥٧ » من قانون المصلحة المالية من ان رؤساء المصالح لهم ان يرفقوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال بحسب مقتضيات العمل لا يخالف القانون العام في شيء أيضاً بل جاء مطابقاً له ، وشرط ان يكون الوقت في وقت لائق لم ينص القانون العام على عدم اعتباره وعلى ان المستخدم ليس له الحق في طلب تعويض اذا كان وقت رفته رئيسه له جاء في وقت غير لائق

» وحيث ان القانون المالى المذكور هو

قانون خاص بطائفة موظفي الحكومة ولا يمكن ان يكون القانون الخاص ملغياً للقانون العام الا بنص صريح أو ان يكون ما جاء بالقانون الخاص يناقض القانون العام تناقضاً جلياً وليس في نص المادة « ١٥٧ » من القانون المالى أى تناقض يوجب عدم تطبيق القانون العام

« وحيث ان المدعى عليه لم ينبه على المدعى برغبته في رفته وبأن يسعى في البحث على عمل له في زمن كان حدده له فيستحق المدعى تعويضاً عن ذلك

» وحيث ان كون المدعى عليه أوقف المدعى عن العمل في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢ لتهم نسبها اليه مذكورة في كشف مقدم منه بالحفاظة لا يعتبر تنبيهاً بالمعنى المقصود قانوناً فضلاً عن ان تلك التهم لم تثبت ان المدعى قد ارتكبها

« وحيث انه بالنسبة للسبب الثانى فان المدعى عليه ليس له الحق في ان ينسب للمدعى في اعلان الرفت عدم الكفاءة للعمل لعدم ثبوت ذلك من الاوراق ولأن عدم الكفاءة يجب ان يكون ثابتاً بحكم هيئة قضائية أو هيئة تأديبية وقد حكمت محكمة الاستئناف بذلك ولم يكن عدم الكفاءة من ضمن التهم التى اوقته من أجلها والتي لم تثبت التحقيق صحتها فضلاً عن ان اعادة المدعى للخدمة في سنة ١٩١٥ دليل على كفاءته للعمل

« وحيث انه جاء بالمادة « ١٦٠ » من القانون المالي من ان رئيس المصلحة له ان يسلم المرفوف اعلانا برفقه مينا به سبب الرقت لايجوز للمدعى عليه الحق بأن يذكر في اعلان الرقت سببا غير ثابت بالطريقة السابق ذكرها ويكون فيه مساس بالخدام في شرفه أو مهنته أو صناعته »
(قضية عبد النبي افندي صالح ضد مجلس على الويس نمرة ٣٧٧ كلى سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرات اصحاب العزة عثمان بك يوسف والياس بك حين وعبد الله بك محمد)

٦٣٨

محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٤

استئناف . مخالفة . خطأ تطبيق . على الوقائع
كما هي ثابتة في الحكم .

الذاترة القانونية

اجاز الشارع في المادة ١٥٣ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات استئناف الحكم الصادر في مخالفة بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ويجب ان لا يؤخذ هذا النص على اطلاقه بأن يباح للمحكوم عليه والنيابة العمومية استئناف احكام المخالفات مطلقاً بدعوى وجود خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها بل يجب ان يقيد هذا الحق بالتقيد الوارد في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات الذي اجاز الطعن في الأحكام الجنائية النهائية بطريق النقض إذا حصل خطأ

في تطبيق نصوص القانون على الواقعة « كما صار أثباتها في الحكم » فيجب إذن عند تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ من قانون تحقيق الجنايات التحقق من ان الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها انما حصل على الواقعة « كما صار أثباتها في الحكم » المطعون فيه فإن ادعى المحكوم عليه أو النيابة العمومية حصول خطأ في التطبيق على الواقعة كما هي ثابتة في التحقيقات فلا يقبل قولها لأنه ليس للمحكمة الاستئنافية ان تتناول عناصر جديدة مكونة لجريمة جديدة تخالف ما تناولته محكمة أول درجة حتى لا ينال حق الدفاع ضرراً .

المحكمة :-

« حيث ان النيابة رفعت الدعوى على هذا المتهم امام المحكمة الجزئية وطلبت محاكمته على ارتكاب مخالفة الابتدار بالسب الغير علني المنصوص عنها في المادة ٣٤٧ عقوبات فقضت المحكمة بأدانة المتهم وحكمت عليه بغرامة تطبيقاً لهذه المادة ثم رفعت النيابة بعد ذلك استئنافاً عن هذا الحكم في الميعاد المحدد لاستئناف المخالفات وأبدت بالجلسة انها استأنفت الدعوى لخطأ في تطبيق القانون لأن السب الذي وقع من المتهم علني لحصوله في مستثنى :

« وحيث انه يتعين قبل الفصل في الموضوع البحث فيما اذا كان هذا الاستئناف مما يجيزه القانون أو انه غير مقبول شكلاً :

« وحيث أن الأصل في المخالفات عدم استئنافها وقد استثنى الشارع احوالاً اجاز

الاستئناف فيها ونص عنها في المادة ١٥٣ من قانون تحقيق الجنايات ومنها حالة ما اذا كان هناك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها فيجب رسم حدود هذا الخطأ لتعرف ما يشمله من الاحوال التي تندرج تحت هذا الاستثناء :

« وحيث ان الشارع المصرى قد قصر الطعن بطريق النقض في الاحكام النهائية على ما صدر منها في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات وقرر انه من اوجه النقض حصول خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم

« وحيث يظهر مما تقدم انه ولو ان الطعن بالنقض أمام محكمة الاستئناف العليا غير جائز في مواد المخالفات الا ان الشارع حفظا على الاحكام من وصمة الخطأ قد جوز الاستئناف في مواد المخالفات حين حصول خطأ في التطبيق كما جوز الطعن بالنقض في هذه الحالة في مواد الجناح والجنايات أمام محكمة الاستئناف العليا فأحكام الحالين سواسية ولو ان الهيئة المعنية لنظر كل من القشتين مختلفة ، ولقد ساوى قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الطعن بطريق النقض في المخالفات بمواد الجناح والجنايات في هذه الحالة أمام نفس الهيئة

« وحيث ان الفقرة الثانية من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات الخاصة بالخطأ في التطبيق في مواد الجناح والجنايات جاءت ادق عبارة واصرح مبني من المادة ١٥٣ الخاصة بالاستئناف في المخالفات اذ قررت ان حصول

الخطأ في تطبيق نصوص القانون يكون عن الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ولم تترك الخطأ غير محدود بلا قيود فلا يمكن اعتبار ان الشارع اراد ان يوسع طرق الطعن في مواد المخالفات اكثر منه في مواد الجناح والجنايات التي تكون الاحكام فيها ذات خطر عظيم فيجب الأخذ بهذا القيد في العمل بالمادة ١٥٣ جنايات، اذ لا يصح ان يبقى باب الاستئناف مفتوحا على مصراعيه أمام النيابة العمومية أو المتهم كلما رأى احدهما رفعه بحجة الخطأ في التطبيق بل يقتضى لجواز ذلك قصر النظر على الأوجه التي تقدمت أمام المحكمة المستأنف حكمها دون ذلك من الأوجه

« وحيث انه ثابت من الأطلاع على الحكم الصادر في هذه الدعوى من المحكمة الابتدائية انها قد طبقت النص الصحيح على الواقعة الثابتة فيه فلا خطأ مما نص عنه قانوناً

« وحيث انه فضلا عن ذلك فليس للمحكمة الاستئنافية ان تتناول عناصر جديدة مكونة للجريمة جديدة تخالف ما تناولته محكمة اول درجة حتى لا ينال حقوق الدفاع ضرر ما (راجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٦٩ و ٢ مايو سنة ١٨٦٩ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥ وحكم محكمة مصر استئناف جنائي الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٤ ومصر استئناف جنائي ١٣ يناير سنة ١٩٠٠)

« وحيث انه يظهر مما تقدم ان

الاستئناف غير مقبول شكلاً ولا وجه للنظر
في الموضوع ويتعين رفضه »

(قضية النيابة العمومية ضد رجب علي رزق غمرة
٥٠٢ سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات اصحاب العزة
ابراهيم بك يونس ومحمد بك عزت ومقصود قومه بك)

٦٣٩

محكمة ايتاي البارود الجزئية

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣

بلاغ كاذب . سوء القصد . موظف عمومي .
دخول منزل . الرضا . معناه .

القاعدة القانونية

١ - اذا لم يتوفر ركن سوء القصد في جريمة
البلاغ الكاذب كانت الواقعة غير معاقب
عليها قانوناً

٢ - تعاقب المادة « ١١٢ » من قانون
العقوبات الموظفين أو المستخدمين العموميين أو
أى شخص مكلف بخدمة عمومية اذا دخل اعتماداً
على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضاه .
ومعنى قول الشارع « بغير رضاه » أى رغم إرادته
فإذا دخل الموظف منزل شخص من آحاد
الناس ولم يعترض رب الدار لا صراحة ولا ضمناً
فلا جريمة . والرضا الضمنى يعتبر موجوداً
إذا لم تحصل من رب الدار معارضة في دخول داره
المحكمة : -

« حيث انه بالنسبة للتهمة الاولى فانه
ظاهر من التحقيقات ومن بلاغ التهمة عن
سرقة الخروف انه لم يتهم المدعى المدني

بسرقته بل بنى بلاغه على انه علم من آخر ان
الخروف كان قبل اختفائه أمام قهوة المدعى
وانه سمع صوت خروف داخل منزله ولذلك
فهو يشقه في وجود الخروف المسروق في
منزل المدعى

« وحيث ان ما جاء بالتحقيقات يدل
على ان هذا التهمة لم يك سىء القصد في بلاغه
سيما وان لا عداوة ولا ضغينة بينه وبين
المدعى المدني

« وحيث انه متى تقرر انتفاء سوء القصد
فان جريمة البلاغ الكاذب المستندة للتهمة
المذكور غير متوفرة الاركان ويجب الحكم
ببراءته منها عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون
تحقيق الجنايات

« وحيث انه بالنسبة للتهمة الثانية
والثالث فظاهر من اقوال الشهود وعلى الاخص
شهادة كل من محمد افندى على دبوس عمدة
نكلا ولطفي فتح الله دبوس ابن المدعى المدني
ان التهمة الثالث جاء ليفتش المنزل بأمر التهمة
الثاني وقابله ابن المدعى ولما علم الغرض من
مجيئته ذهب يستدعى العمدة فوقف التهمة
الثالث في رجة المنزل « الحوش » حتى طاد
ومعه الملاحظ « للتهمة الثالث » والعمدة
وحينئذ شرعوا في التفيش يتقدمهم لطفي
وقد اجمع الشهود على انهم لم يدخلوا غرفة
النوم التي يزعم المدعى كذباً بأن تقوده التي
كانت بين مراقب السرير فقدت منها
« وحيث ان المادة ١١٢ عقوبات التي نصت

التفتيش ولم يمنع بل طلب من المتهم الثالث ان ينتظر حتى يحضر العمدة فانتظر حتى جاء هذا الاخير ومعه الملاحظ المتهم الثاني فدخلوا وفتشوا ، وليس ادل على رضاه من دخوله أمامهم ليخلى الطريق من السيدات

« وحيث انه متى تقرر ذلك وجب الحكم ببراءة هذين المتهمين اذ ان الفعل المنسوب اليهما لا يكون الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات

« وحيث ان ادعاء المدعى المدني بضياع تقوده ظاهر الكذب كما سبق القول فيتعين الحكم برفض الدعوى المدنية

(القضية نمرة ٢٥ جنح سايرة ايتاي سنة ١٩٢٣ وفتح الله افندي محمد دبوس مدع بحق مدني ضد محمد محمد القناس وآخرين. اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد بك غالب الغرياني وبحضور حضرة احمد زكي سعد افندي وكيل النيابة)

٦٤٠

محكمة دمنهور الجزئية

حكم تاريخه ٥ مارس سنة ١٩٢٤

اتفاق . سبب غير مشروع . رخصة . التنازل عنها . ادارة قهوة . نظرية استرداد مادفع بناء على اتفاق غير مشروع .

١ - يعتبر باطلا لا بئنائه على سبب غير مشروع الاتفاق على أجر نظير تمكين شخص من الاتقاع برخصة ادارة قهوة صادرة لشخص آخر لأن الرخص التي تصدرها الحكومة بالتصريح بأدارة القهاوى هي رخص شخصية لا تعطى الا بعد التحقق من توفر شروط مخصوصة في طالب الرخصة

٢ - اذا دفع المتفع بالرخصة مبلغا ما الى

على عقاب كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية اذا دخل اعتماداً على وظيفته منزل شخص من احاد الناس بغير رضاه فيما عدا الاحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه

« وحيث انه يتعين البحث في تفسير هذه المادة لمعرفة هل ارتكب المتهمان جريمة معاقباً عليها ؟

« وحيث انه يؤخذ من نص المادة عن عدم الرضاء انه يجب ان يحدث على الاقل اعتراض على الدخول والا كان هناك رضاء ضمنى كاف. ولو أراد الشارع غير ذلك لنص على وجوب الاستئذان قبل التفتيش يؤيد ذلك النص الفرنسى للمادة Contre Le Gré وهو مايجب ان يترجم «رغم ارادة» ولا يمكن ان ترغم الارادة بغير ان تظهر

« وحيث انه بالرجوع الى قانون العقوبات الفرنسى الذى هو مأخذ قانوننا نجد ان الشارع استعمل في المادة ١٨٤ نفس اللفاظ التي استعملها الشارع المصرى (Contre Le Gré) وقد ذهب الشراح الفرنسيون الى ان الرضاء الضمنى يكفى والى انه موجود اذا لم تحصل معارضة « انظر شوثر وفوستان هيلي جزء ثالث صحيفتى ١٧ و ١٨ وراجع تعليقات دالوز على المادة ١٨٤ من قانون العقوبات الفرنسى ص ٣٨١ في المجموعة وتعليقات جارسون على المادة ١٨٤ من قانون العقوبات الفرنسى نمرة ٣٦ ص ٤٤٧ »

« وحيث انه ثبت ان ابن المدعى حضر

صاحب الرخصة نظير انتفاعه بالرخصة فلا يصح له استرداد مادفعه، لأن العقود التي تبني على أساس غير مشروع كما لا يصح المطالبة بتنفيذها كذلك لا يصح رد مادفع من منفذها بطلق حرية والقانون بتحريمها حرم على المحاكم النظر فيها بتاتا سواء من جهة من عقدت لمصلحته أو المتعهد بتنفيذها وكان في وسع المدعى ان لا يقوم بالدفع ولا يستطيع المدعى عليه ان يجبره عليه

المحكمة : —

« حيث ان محمد عباس عبده ذهب الى ان الايجار كان في أول اغسطس سنة ١٩١٤ خمسة جنيهات وانه طبقاً لقانون تقييد اجر الامكنة لا يجوز ان يتجاوز الايجار من تاريخ صدور القانون ايجار أول اغسطس سنة ١٩١٤ مضافاً اليه خمسين في المائة وعلى هذا الاساس طلب تخفيض الايجار الى ٧٥٠ قرشا وطلب استرداد الفرق

« وحيث انه لم يتقدم من الطرفين عقد يدل على الايجار في اول اغسطس سنة ١٩١٤ واعتمد المدعى على عقد قدمه بخمسة جنيهات ولكن هذا العقد لا يشمل التاريخ الذي جعله القانون اساساً للتقدير

« وحيث انه اعتمد ايضاً على تقدير عوائد الاملاك

« وحيث ان القانون جعل اساس التقدير ما يقدم من الكتابة وابعاح للمحكمة ان تقبل

اي كتابة ترى فيها الضمانات الكافية لصحتها بغير تقييد بأن تكون هذه الكتابة عقد ايجار او ان تكون صادرة من المحصوم

« وحيث تبين من مراجعة كشف الحساب الشامل للمدة التي يدخل فيها اغسطس سنة ١٩١٤ ومن الاطلاع على الدفتر المتضمن حساب المدعى عليهم ان ايجار القهوة كان في اول اغسطس سنة ١٩١٤ ستة جنيهات

« وحيث ان المحكمة ترى في ذلك الكفاية لتكوين اعتقادها ولا عبرة بتقدير العوائد لانها لا يعتمد عليها الا عند انتفاء وجود كتابة ما

« وحيث لذلك تكون طلبات المدعى محمد عباس عبده فيما يتعلق بطلب التخفيض واسترداد فرق الايجار في غير محلها ويتعين رفضها

« وحيث انه فيما يتعلق بالمبلغ الذي دفع من محمد عباس عبده مقابل انتفاعه برخصة المدعى عليه الاول ولو انه بنتيجة تعاقد غير مشروع اذ لا يصح ان تنتقل الرخصة بتمكين الغير من الانتفاع بها بمقابل ، اذ انها تعطى للشخص الذي يفتقع بها لكي يباشر الانتفاع بنفسه بعد ان تتحقق فيه شروط خاصة الا انه ما دام المدعى قد دفع بدل الانتفاع من تلقاء نفسه فلا يصح استرداده لأن العقود التي بنيت على اساس غير مشروع كما لا يصح المطالبة بتنفيذها كذلك لا يصح رد مادفع من منفذها بطلق حرية والقانون بتحريمها حرم على المحاكم النظر فيها بتاتا سواء من جهة من عقدت لمصلحته أو للمتعهد بتنفيذها وكان في وسع المدعى الا يقوم بالدفع ولا يستطيع

المنصوص عليها في القوانين واللوائح والتي يعد صنعها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة مثل الثمار والمشروبات أو المواد المعدة للأكل أو التداوى وكانت تالفة أو فاسدة أو متعفنة .
ومثل المواشى المشتبه في أنها مصابة بأمراض معدية ، ومثل المسكايل والموازين المغشوشة .
ومثل النقود الزائفة ومثل الحشيش وكل المواد السامة اذا اتجر بها شخص غير مصرح له بالاتجار فيها كالأفيون والكوكايين ومثل حمل الاسلحة من غير رخصة . فهذا النوع من المصادرة لا يتبع فيه القواعد السابقة، والمصادرة ليست هنا عقوبة شخصية فيجب أن يقضى بها حتى لو كانت الاشياء المضبوطة لم تكن مملوكة للجاني المحكمة : —

« حيث ان الاشياء المضبوطة لم توجد مع المتهم وهو ينكر احرازها
« وحيث ان وقائع الدعوى تتلخص في ان من يدعى ابو عصر بلغ الشاهد الاول بأن المتهم يتجر في مكيفات مثل الحشيش والحلوى التي تحتوى على مركبات الحشيش ففتشه الشاهد فلم يجد معه الاشياء المذكورة وبعدئذ اخبره المبلغ بان الاشياء قد توجد بدكان غريب محمد يوسف فذهب شرف الدين فرج لدكان غريب وسأله فانكر ان المتهم اودع عنده اشياء فاضطر لتفتيشه وتفتيش الدكان حتى عثر على منديل به الاشياء المضبوطة
« وحيث يوجد ضغائن بين المبلغ والمتهم

المدعى عليه ان يكرهه عليه ولذلك يتعين ايضاً رفض طلبه بالنسبة لذلك المبلغ (راجع حكم محكمة الاستئناف في ١٨ ابريل سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية السنة ١٢ ص ١٦٠ وحكم محكمة الموسكى ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٣ الحقوق ص ١٨ ص ١١٨ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة في اول مارس سنة ١٨٨٨ مجموعة المحاكم المختلطة السنة الثالثة عشر ص ١١٥ و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٢ مجموعة المحاكم المختلطة ١٥ ص ٦٢)
« وحيث ان دعوى محمد قرة على في محلها محلها بالنسبة للايجار المتأخر وقد دفعه المدعى عليه بالخزينة فتعين الحكم للمدعى باستلامه »
(القضية المرفوعة من وعلى محمد عباس عبده ضد محمد ابراهيم قره على وآخرين قمر ١٨ ، قمر ١٦ سنة ١٩٢٤ .
اصدر الحكم حضرة محمد العنماوى بك القاضى)

٦٤١

محكمة شبراخيت الجزئية

حكم تاريخه ١٥ مايو سنة ١٩٢٤

المصادرة . عقوبة تبعية . عقوبة شخصية . النظام العام . انواع المصادرة . الاشياء التي يجوز مصادرتها ولو لم تكن مملوكة للجاني .

القاعدة القانونية

- ١ - الأصل في المصادرة ان تكون عقوبة تبعية بمعنى انه لا يحكم بها الا على من تظهر ادانته كما انها عقوبة شخصية بمعنى انه لا يحكم بها الا على الجاني
- ٢ - الا ان هناك نوعان من المصادرة تقتضيها المحافظة على النظام وهى تشمل الاشياء

معترف بها فضلا عن ذلك فان الاشياء وجدت
بدكان غريب محمد

« وحيث ثابت ان غريب افكر بتاتا ان
التهمة اودع عنده الاشياء المذكورة، ومن ثم
يرى ان التهمة مشكوك فيها لذلك يتعين الحكم
ببراءة المتهم عملا بالمادة ١٧٢ ج

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كان يجب
الحكم بالمصادرة في هذه الحالة ام لا

« وحيث ان المصادرة عقوبة تبعية ومعنى
ذلك هو انه لا يحكم بها الا ضد من تظهر اداتته
كما انها شخصية بمعنى انه يحكم بها ضد الجاني
(جرائم لولان ٤٢١ جزء اول وجرسون جزء
اول فقرة ٤١ ص ٦٨

« وحيث ان هناك نوع من المصادرة
يستلزمها النظام « Mesure de police » وهي

تشمل الاشياء المنصوص عنها بالقوانين واللوائح
والتي يعد صنعها او حيازتها او بيعها او عرضها
للبيع جريمة ومن الامثلة على ذلك النمار
والمشروبات او المواد المصعدة للاكل او
التداوى وكانت تالفة او فاسدة او متعفنة
(٣٣٦) أو المواشى المشتبه في انها مصابة
بامراض معتبرة قانوناً او من جهات الادارة
انها معدية — المكاييل والموازين المغشوشة
— النقود المزيفة — الحشيش — المواد السامة
اذا اتجر بها شخص غير مصرح له بالاتجار فيها
كالافيون والكوكايين — وحمل الاسلحة الا
بتصریح — ان هذا النوع من المصادرة
لا تتبع فيه القواعد السابقة وهي ليست
بعقوبة شخصية بمعنى انه يحكم بها ولو كانت

الاشياء المضبوطة لم تكن مملوكة للجاني كما
يجب الحكم فيها ضد الاشخاص المسؤولين
مدنياً. وفي حالة ما اذا سقطت الدعوى اما
لوفاة المتهم واما بامضى المدة . وفي حالة البداية
(انظر تعليقات جرسون جزء اول ص ٦٨
 فقرات من ٥٠ الى ٥٦ وجرائم لولان ٤٢٢ ،
٤٢٣ ، ٤٢٤)

« وحيث ان الاشياء المضبوطة يعد صنعها
وحيازتها وبيعها او عرضها للبيع جريمة ومن
ثم يتعين الحكم بمصادرتها »

(قضية النيابة العمومية ضد محمد السيد شرف الدين
نمرة ٢٥٨ جنح سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة خليل عفت ثابت بك وبحضور حضرة
محمد افندي مصطفى القللى وكيل النيابة)

٦٤٢

محكمة احداث اسكندرية

حكم تاريخه ١٧ ابريل سنة ١٩٢٤

مسؤولية . المادة ١٥١ مدني . مسؤولية الولى .
ملاحظة الصغير . التلميذ . مسؤولية ناظر المدرسة

القاعدة القانونية

ان المادة « ١٥١ » من القانون المدني تنص
على المسؤولية المترتبة على بعض الاشخاص
بسبب الجرائم التي يرتكبها من هم تحت رعايتهم
أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظتهم
اياهم . وهذه المادة مأخوذة عن المواد ١٣٨٢
و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ من القانون الفرنساوى .
وبالرجوع الى تعليقات الشراح الفرنساويين
يتبين ان المحكمة في تقرير المسؤولية الواردة بها

هي ان الجرائم التي يرتكبها القصر ترجع غالباً الى قصير أولياهم أو عدم دقهم في ملاحظتهم وقد استنتج الشراح من ذلك ان الأب لا يسأل مدنياً عن جريمة ارتكبها ابنه اذا ثبت ان المتهم لم يكن وقت ارتكاب الجريمة تحت ملاحظة أبيه كما اذا كان الابن تلميذاً في مدرسة وارتكب جريمة في أثناء وجوده بالمدرسة فالمسئول عن نتيجة الجريمة انما ناظر المدرسة لا والد التلميذ لأن امر ملاحظة التلميذ وقت وجوده بالمدرسة كان منوطاً بناظر المدرسة

المحكمة :

« حيث ان التهمة ثابتة من شهادة والدته التي قررت انها منفصلة عن زوجها وأن المتهم مقيم مع والده ويحضر لزيارتها عند اخيها من وقت لآخر وانها لاحظت في أثناء زيارته لها انه كان يسرق قوداً من صندوقها وانه في آخر زيارة سرق المبلغ المنسوب له سرقة وقد اعترف المتهم في البوليس بالسرقة ولم يصر على اعترافه ولكن شهادة والدته مضاف اليها اعترافه في البوليس يكفيان لثبوت التهمة قبله وعقابه ينطبق على المادة ٢٧٤ عقوبات الا أن المحكمة ترى تطبيق المادة ٦١ ع نظراً لحدثة سن المتهم »

« وحيث انه فيما يختص بالدعوى المدنية قد طلب المجنى عليه الحكم بإلزام والد المتهم بصفته ولياً شرعياً على ولده بأن يدفع له مبلغ عشرة جنيهات تعويضاً للضرر الذي اصابه من

هذه الجريمة وارتكن في دعواه على المادة ١٥١ من القانون المدني

« وحيث ان هذه المادة تنص على المسؤولية المترتبة على بعض الاشخاص بسبب الجرائم التي يرتكبها من هم تحت رعايتهم وهي مأخوذة عن المواد ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ من القانون الفرنسي ومن الاطلاع على تعليقات الشراح الفرنسيين على المواد المذكورة يتبين ان المحكمة في تقرير المسؤولية الواردة بها هي ان الجرائم التي يرتكبها القصر ترجع غالباً الى قصير أولياهم أو عدم دقهم في ملاحظتهم واستنتج الشراح من ذلك أن الأب لا يسأل مدنياً عن جريمة ارتكبها ابنه اذا ثبت ان المتهم لم يكن وقت ارتكاب الجريمة تحت ملاحظة أبيه وضرب الشراح لذلك مثلاً هو ان المسئول مدنياً عن جريمة يرتكبها تلميذ في أثناء وجوده بالمدرسة ناظر المدرسة لا والد التلميذ لان ملاحظة التلميذ وقت وجوده بالمدرسة منوط بناظر المدرسة

« وحيث انه اذا طبقنا ما تقدم من الاعتبارات على هذه الدعوى لتبين ان والد المتهم غير مسئول مدنياً عن السرقة التي ارتكبها ولده لان هذا الاخير كان عند أمه وقت ارتكابه الجريمة وكان اذاً تحت ملاحظة والدته ولا يجوز عدلاً ولا قانوناً ان يتحمل الاب مسؤولية جريمة ما كان في استطاعته منعها من جهة ولا يمكن

ان تكون نتيجة تقصير منه في ملاحظة ولده من جهة أخرى

« وحيث انه ثبت من أقوال والد المتهم انه ميال الى السرقة والمحكمة ترى ان خير وسيلة لتأديبه هي ان تحكم عليه بعقوبة الضرب لانه ثبت بالاختبار ان هذه العقوبة مفيدة في تأديب الاولاد الغير مستقيمين »

(قضية النيابة العمومية ضد احمد باسلي وحيث سمع مدعى بحق مدني نمرة ١٤٠ جنج سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة حسن بك مراد القاضي وبحضور حضرة احدافندي حمدي وكيل النيابة)

٦٤٣

محكمة ديروط الجزئية

حكم تاريخه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣

المراقبة . المشبهين . المنشردين . مدة المراقبة . ماهية المراقبة

القاعدة القانونية

١ - خلا القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣

الخاص بمراقبة المشبهين من النص على ماهية المراقبة التي توقع على المتهمين وعلى مدتها . والنص على ماهية العقوبة ومدتها يستلزم نصاً إيجابياً . اذ لا عقوبة بغير نص

٢ - وهذا النقص قد فات المشرع ومن المهم تلافيه والا ضاع الغرض من وضع هذا القانون وسقطت حكمته وذهب أثره وبقي أمام القضاء جرائم متوافرة أركانها ولكن لا يجد

من حيلة الا القضاء بالبراءة لأن واجبه التطبيق لا التشريع أو اكال النقص من عنده المحكمة :-

« حيث ان النيابة العمومية تثبت اتمامها على المواد ٢ فقرة خامسة و ٩ و ١١/٢ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣

« وحيث ان المادة الاولى تعدد الاحوال التي يتوافر فيها حالة الاشتباه والمادة التاسعة الى العود الى حالة الاشتباه بعد انذار المشبه طبقاً للمادة الثامنة وتشير الى انه يتوافر احدي الحالات الميينة بها (يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لاحكام الباب التالي)

« وحيث انه بالرجوع الى مواد الباب التالي يتبين ان المادة العاشرة تعدد الافراد الذين يكونون خاضعين لنظام المراقبة ومنهم من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه (الفقرة الثالثة من المادة العاشرة)

« وتنص المادة الحادية عشرة وهي المادة الثالثة التي بنى عليها الاتهام عن جهة الاختصاص التي يصدر منها القرار بوضع الشخص تحت مراقبة البوليس

« وبقية مواد القانون احكام اخرى عن نظام المراقبة وحدودها وجزاء مخالفتها والاعفاء منها ولكن ينقص كل هذا النص على ماهية المراقبة التي توقع ومدتها اذ ان هذا يستلزم نصاً إيجابياً اذ لا عقوبة بغير نص

المحكمة :

« حيث ان المعارض حضر في الجلسة الاولى لنظر قضية المعارضة وهي جلسة ١١ مارس سنة ١٩٢٤ ولم يحضر في الجلسة التالية وهي جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ »

« وحيث انه ازاء ذلك يتعين البحث فيما اذا كان يجب على المحكمة الفصل في موضوع الدعوى أو الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن » وحيث ان المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في نصها، اذ قررت ما يأتي : «وتعتبر المعارضة كأنها لم تكن اذا لم يحضر المعارض »

« وحيث ان هذا النص قد أولته بعض المحاكم بأن المراد منه تخلف المعارض في الجلسة الاولى لنظر المعارضة لا الجلسات التالية (يراجع في هذا المعنى الحكم الصادر من محكمة اصوان الجزئية في ٢٦ يناير سنة ١٩١٤ والمنشور بالمجموعة الرسمية في السنة السادسة عشر عدد ٥٨ - وحكم محكمة كفر الشيخ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٧ والمنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩١٨ عدد ٥٨ - وحكم محكمة الاقصر الجزئية الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٠ والمنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٢١ عدد ٤٣)

« وحيث ان نص المادة صريح مطلق ولو أراد الشارع ما ذهبت اليه المحاكم المتقدمة من هذا التفصيل لما اغفل ذكره لاسيما وانه

« وحيث ان هذا نقص فات المشرع ومن المهم تلافيه والا ضاع الغرض من وضع هذا القانون وسقطت حكمته وذهب أثره وبقي أمام القضاء جرائم متوافرة اركانها ولكن لا يجد من حيلة الا القضاء بالبراءة لان واجبه التطبيق لا التشريع أو اكمال النقص من عنده »

(قضية النيابة العمومية ضد احمد محمد احمد غمرة ١٨١٣ سنة ١٩٢٣ جنح . اصدر الحكم حضرة عبد اللطيف بك محمد القاضي)

٦٤٤

محكمة البدارى الجزئية الاهلية

حكم تاريخه أول ابريل سنة ١٩٢٤

معارضة . عدم حضور المعارض .
ما يترتب على ذلك .

القاعدة القانونية

١ - نصت المادة « ١٣٣ » من قانون تحقيق الجنايات عند الكلام على المعارضة في الاحكام الغيابية على ان المعارضة في الحكم الصادر غيابياً تعتبر كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض . والحكم واحد سواء تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة أو حضر في الجلسة الاولى وتخلف عن الحضور في الجلسة التالية ففي هاتين الحالتين يجب الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لأن نص القانون عام لا تفصيل فيه

٢ - للمحكمة الحق في ان تحكم من تلقاء نفسها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولو لم تطلب ذلك النيابة العمومية او المدعى بالحقوق المدنية

الجنائية وتلافى العقاب التي يقيمها المتهمون الماطلون ، ولا يعترض على ذلك بمسألة أى حق للمتهم لأن المتهم الذى يعلن للحضور ويتخلف ثم يحكم عليه غيابياً له ان يتظلم ، فاذا تخلف ثانياً يعتبر ذلك منه عدولاً عن معارضته فضلاً على ان تخلفه التكرار دليل ظاهر على فساد دعواه وبطلان شكواه (راجع تقرير المستشار القضائي سنة ١٩٠٦ عن المضار الناجمة عن المعارضات)

« وحيث انه فضلاً عما تقدم فانه من المقرر ان المادة ١٢٥ من قانون المرافعات التي تقضى باعتبار الاحكام في مواجهة الخصام عند حضور احدهم ولو دفعة واحدة لا تنطبق بطريق القياس أمام المحاكم الجنائية (راجع جرائد مولان نوتة نمرة ٦٥١ جزء ٢) ومن ثم يجب اتباعاً لهذه القاعدة اعتبار المعارض الذى يتخلف في الجلسة الثانية لنظر المعارضة غائباً لا حاضراً ويجب تطبيق المادة ١٣٣ جنائيات عليه بحسب نصها الصريح

« وحيث انه من المسلم به علماً وعملاً انه ينتج من تطبيق المادة ١٣٣ جنائيات ان المحكمة الحق في ان تحكم بها من تلقاء نفسها ولو لم تطلب النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية تطبيقها (راجع جرائد مولان نوتة نمرة ٦٦٧ فقرة أولى جزء ٢)

« وحيث انه بناء على الاسباب السابق

خالف الشارع الفرنسى في بعض النصوص اذ لم ينقل عنه نص المادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنائيات التي تقضى بسقوط الحكم الغيابي بمجرد المعارضة فيه

« وحيث ان الرأى الذى أخذت به المحاكم السابق ذكرها يتعارض أيضاً مع القاعدة العامة التي تقضى بعدم التوسع في تفسير النصوص الجنائية

« وحيث انه مما يبرز هذا الرأى ان الفقرة الخاصة بتخلف المعارض لم تكن موجودة في نص قانون تحقيق الجنائيات القديم وانما أضيفت اليه في سنة ١٩٠٤ عند تعديل القانون ، وقد أخذت هذه الفقرة من المادة ١٨٦ من القانون القديم التي كانت خاصة بتخلف المعارض أمام محكمة الاستئناف (راجع تعليقات وزارة الحفانية على المادة ١٣٣ جنائيات)

« وحيث انه كان من المتفق عليه قبل سنة ١٩٠٤ وجوب الفصل في موضوع القضية عند تخلف المعارض ، وذلك لعدم وجود النص على اعتبار المعارضة كأن لم تكن ولم يقل أحد بتطبيق المادة ١٨٦ القديمة لأن نصها كان قاصراً على تخلف المعارضين أمام الاستئناف ولا محل للتطبيق بطريقة التوسع والقياس

« وحيث ان حكمة المشروعية في هذا التعديل ما رؤى من وجوب مراعاة القصد في وقت المحاكم والاسراع في الفصل في القضايا

المحكمة :

حيث ان الحاضر عن مجلس محلي اخيم دفع عدة دفعات فرعية اولها هو عدم اختصاص محكمة اخيم بنظر الادعى بناء على ان المجالس المحلية فرع من فروع الحكومة وبالتالي يسرى عليها ذكره ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ الذى ينص على مقاضاة الحكومة وفروعها أمام محاكم معينة وليست هذه المحكمة واحدة منها، وقد رد المدعى على هذا الدفع بأن للمجالس المحلية شخصية معنوية مستقلة عن باقى فروع الحكومة فلا ينطبق عليها هذا الاستثناء وتكون بناء على ذلك محكمة اخيم مختصة بالنظر وبالفصل فى هذه القضية للأسباب التى ذكرها تفصيلاً فى مذكرته وأنها ان تشكيل المجالس المحلية يقتضى أوامر عالية لا يجعل بذاته هذه المجالس من فروع الحكومة لان بعض الشركات كشركة قنال السويس والبنك الاهلى صدر بتشكيلها أوامر عالية وليست لها هذه الصفة وان الجمعيات كالجمعية الخيرية الاسلامية لها شخصية معنوية أو مدنية وهى تقوم بأعمال عامة لخدمة اغراض عامة ولكنها مع ذلك غير داخله فى فروع الحكومة » وحيث انه بالرجوع الى اللائحة الاساسية الخاصة بالمجالس المحلية الصادر بها الأمر العالى فى ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ يتضح ان الحكومة وهى صاحبة السلطة العامة لم تمنح

ذكرها يتعين الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولا محل للبحث فى الموضوع »

(قضية النيابة العمومية ضد محمد محمود نمرة ٧٣٥ جنج . صدر الحكم حضرة صاحب العزة رياض بك رزق الله القاضى وبحضور حضرة قطب بك قرحات وكيل النيابة)

٦٤٥

محكمة اخيم الجزئية

حكم تاريخه ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٣

مجلس محلي . شخصية معنوية . فرع من الحكومة .

القاعدة القانونية

المجالس المحلية ليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الحكومة . اذ انه بالرجوع الى اللائحة الاساسية الخاصة بالمجالس المحلية الصادر بها الامر العالى المؤرخ ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ يتضح ان الحكومة وهى صاحبة السلطة العامة لم تمنح بنص صريح هذه المجالس المحلية شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الحكومة المركزية ومنفصلة عنها ولان لانشاء مثل هذه الشخصيات المستقلة من اعتراف صريح ونص صريح ينبئ عليه هذا الانفصال وهذا الوجود المستقل ثم ان المجالس المحلية هى مصالح عمومية والاعمال التى تقوم بها هى اعمال عامة ولها بتصديق الحكومة حق فرض ضرائب للمشروعات العامة وموظفوها هم موظفون عموميون واموالها واملاكها هى اموال واملاك عمومية فهى اذاً فروع من الحكومة غير منفصلة عنها

٦٤٦

محكمة الموسيقى الجزئية

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣
سودان . اتفاقية السودان . محاكم السودان .
اختصاص . نظام عام .

القاعدة القانونية

١ - اذا كانت الحكومة المصرية هي صاحبة السيادة على السودان الا ان اتفاقية ٢٩ يناير سنة ١٨٩٩ ترتب عليها وضع انظمة ومحاكم وقوانين ولوائح خاصة بهذا القطر يضعها الحاكم العام طبقاً لهذه الاتفاقية وجميع المحاكم المدنية وغيرها المنشأة في السودان تابعة في احكامها الى الحاكم العام فلا يجوز اذن ان تنظر المحاكم السودانية قضية تختص بنظرها المحاكم المصرية كما لا يجوز للمحاكم المصرية ان تنظر قضية تختص بنظرها محاكم السودان

٢ - ان الدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر القضايا التي تختص بها محاكم السودان متعلق بالنظام العام فيجوز لأى خصم في الدعوى ان يدفع به في أى حالة كانت عليها الدعوى كما يجوز للمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها

المحكمة :

« حيث ان مندوب الحكومة دفع فرعياً بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لأن الدعوى مرفوعة على حكومة السودان

بنص صريح هذه المجالس المحلية شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الحكومة المركزية ومنفصلة عنها اذ لا بد لانشاء مثل هذه الشخصيات المستقلة من اعتراف صريح ونص صريح يفني عليه هذا الانفصال وهذا الوجود المستقل فضلاً عن ان اللائحة الاساسية المشار اليها ثابت من نصوصها عدم انفصال الشخصية المعنوية لهذه المجالس عن شخصية الحكومة باشتغالها على تقييد لا يتفق مع كيان الشخصية المستقلة وهذا التقييد ظاهر في بقاء سلطة الحكومة في التداخل في اعمال هذه المجالس واشترط ان قراراتها لا تحوز الصفة التنفيذية الا بالتصديق عليها من الحكومة

« وحيث ان المجالس المحلية هي مصالح عمومية والاعمال التي تقوم بها هي اعمال عامة ولها بتصديق الحكومة حق فرض ضرائب للشروعات العامة وموظفوها هم موظفون عموميون واموالها واملاكها هي اموال واملاك عمومية فهي للاسباب المتقدمة فروع من الحكومة غير منفصلة عنها ولا يمكن قياسها مع الشركات أو الجمعيات الخيرية »

« وحيث لذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص هو دفع في محله ومتى قرر ذلك فلا فائدة من بحث الدفع الباقية »

(قضية جاد عبد الكريم حميد ضد حضرة صاحب العزة مدير جرجا بصفته مدير مجلس محلي اخيم غمرة ٢٥ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة رزق بك ميخائيل القاضي)

<p>المحاكم قضية مختصة بنظرها المحاكم المصرية كما لا يجوز لهذه ان تنظر قضية مختصة بنظرها محاكم السودان ، وقد أخذت بذلك المحاكم الاهلية وحكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعاوى المرفوعة على الحكومة السودانية «محكمة مصر في ١١ مارس سنة ١٩٠٨ م - ١٠ ر - ١٢ ع»</p> <p>« وحيث ان هذا الدفع متعلق بالنظام العام فيجوز لأي خصم في الدعوى وعلى أي حالة كانت عليها الدعوى ان يدفع به بل يجوز للمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها ولا محل حينئذ لاغراض المدعى من ان باقى الخصوم في الدعوى لم يدفعوا به »</p> <p>(قضية علي بك داود ضد محمد احمد داود وآخرين ووكيل حكومة السودان ومجلس حسي مديرية اسوان نمرة ٨٤٤ سنة ٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة حسن بك فريد الناضى)</p>	<p>بشأن اطيان في دائرة اختصاصها ، وبناء على اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ هي من اختصاص محاكم السودان</p> <p>« وحيث انه لانزاع في ان الدعوى مرفوعة من حكومة السودان وعن اطيان داخلية في دائرة اختصاصها كما هو واضح من عريضة افتتاح دعوى المدعى واقاراه في جلسة المرافعة (راجع محضر جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣)</p> <p>« وحيث ان الحكومة المصرية هي صاحبة السيادة على السودان الا ان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ترتب عليها وضع انظمة ومحاكم وقوانين ولوائح خاصة بهذا القطر يضمها المحاكم العام طبقاً لهذه الاتفاقية وجميع المحاكم المدنية وغيرها المنشأة بالسودان تابعة في احكامها الى المحاكم العام الآن فلا يجوز ان تنظر هذه</p>
---	---

فتاوى شرعية

بالشرط احداث عزبة لسكن المزارعين فيها
لضرورة اصلاح الارض وتأجيرها بأجر مثلها
أولاً؟

الجواب

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب
الوقف المذكور وفيه انه فضلاً عن ان الواقف
شرط في وقفه ان يبدأ من ريع وقفه باصلاح
الأطيان الموقوفة بالبرش والتقسيم وما فيه
البقاء لعينها والدوام لمنفعتها فإنه نص بالمادة
١٨٤ من قانون العدل والانصاف اخذاً من
الاسعاف والهندية ان الناظر ان يبنى في ارض
الوقف من ايرادها قرية وعزبة لتكثير اهلها
وسكنى اكرتها وحفاظها وحفظ غلتها عند الحاجة
لذلك اه ومن ذلك يعلم الجواب عن هذا
السؤال ما

• فتى الديار المصرية
محمد مجت

٦٤٨

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٧

وقف . الشروط العشرة . الاحتفاظ بها في عقد
الواقف . تولية الناظر . حق الواقف .

القاعدة الشرعية

اذا لم يشترط الواقف لنفسه في عقد الوقف

٦٤٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩١٧

وقف . ناظر الوقف . تصرفاته . بناء عزبة .

القاعدة الشرعية

يجوز لناظر الوقف ان يبنى في اطيان الوقف
من ايرادها قرية أو عزبة لتكثير اهلها وسكنى
اكرتها وحفاظها وحفظ غلتها عند الحاجة لذلك

السؤال

سأل محمد شاكر بك راسخ في واقف
وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده
ثم وثم الى آخر ما ذكره في وقفه من الانشاء
والشروط وشروطاً حث عليها واكد
العمل بها في وقفه (منها ان يبدأ من ريع
وقفه باصلاح اطيان وقفه بالبرش والتقسيم
وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته ولو صرف
في ذلك جميع غلته) ونظراً لعدم وجود مساكن
للزراع في ارض الوقف وبُعد هذه الاطيان عن
البلدان المجاورة لها قلت الرغبة في تأجيرها وبذا
لا يمكن اصلاح الأرض حسب شرط الواقف .
فهل والحالة هذه يجوز لناظر الوقف المعين ناظراً

٦٤٩

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩١٧

وقف . تفسير وتطبيق شرط «مادامت خالية من الأزواج» . الحلو من الزوج بعد زواج أول .

القاعدة الشرعية

شرط الواقف حصه معينة من ريع وقفه لزوجته مادامت خالية من الأزواج فتزوجت فاقطع استحقاقها فإذا توفى زوجها أو طلقها زوجها فلا يعود لها الاستحقاق بموت زوجها أو بالطلاق لعدم اشتراط الواقف أنها لو عادت خالية من الأزواج عاد لها الاستحقاق

السؤال

سئل في رجل وقف اطيافاً وجعل ريعها لزوجته بعد وفاته ان لم يترك اولاداً وقد اشترط الواقف في الزوجة شرطاً صريحاً في وقفه هذا نصه بالحرف الواحد : (ويكون صرف ريع هذا القدر على الست حرماً ما دامت خالية من الأزواج) ولم يصرح بأكثر من ذلك ، وقد توفى الواقف ولم يعقب أصلاً قال ريع القدر المذكور الى الست حرمة حسب نص الواقف ولكن بعد ذلك قد تزوجت الست بعد وفاة الواقف فخرجت من هذا الاستحقاق بنص الواقف ثم .

الزيادة والتقصان والادخال والاخراج وسائر الشروط العشرة فليس له ان يفعل شيئاً من ذلك أصلاً بعد عقد الوقف . أما تولية الناظر فانها خارجة من حكم سائر الشرائط وله فيها التغير والتبديل من غير شرط في أصل الوقف

السؤال

سئل في رجل وقف وقفاً وجعل النظر عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده يكون النظر لابنه فلان ، وأراد الآن ان يجعل النظر على وقفه بعد وفاته لابنه المذكور وبنتين له بالاشتراك معاً بحيث لا ينفرد واحد منهم بالتصرف بدون مشاركة الآخرين . فهل يجوز للواقف ذلك أم لا ؟

الجواب

نفيد انه يجوز شرعاً للواقف هذا ، التغير والحال ما ذكر لان التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط ، فيملك الواقف التغير فيها وان لم يشترطه في كتاب الوقف بخلاف سائر الشرائط فانه لا يملكها الا بالشرط في كتاب وقفه كما صرح بذلك في الاسعاف وفي مادة ١٢٨ من قانون المدل والانصاف أخذاً من رد المختار على الدر المختار بصحيفة ٥٦٧ طبعة أميرية سنة ١٢٩٩ هـ

مفتي الديار المصرية
محمد نجيب

الشرعية بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٤ ومنشور
بمجلة المحاماة بالمعدد السابع (إبريل سنة
١٩٢٤) ص ٤ ص ٦٨٣ عمدة ٥١٤ وراجع
ايضاً التعليق المذيل به هذا الحكم

٦٥٠

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٦

وقف . ربا . قوائد المحاكم المختلطة . حكمها شرعاً .

القاعدة الشرعية

القوائد التي تدفعها المحاكم المختلطة لارباب
الودائع هي ربا ويحرم على صاحب المبلغ المودع
أخذها فإن أخذها وجب عليه ردها لصاحبها
ان كان معلوماً له والا وجب عليه التصديق بها

السؤال

سأل الشيخ محمد عمر الانجباوى في رجل
مستحق في وقف أودع استحقاقه من قبل
ناظر الوقف بخزينة محكمة مصر المختلطة لسبب
أوجب ذلك وعند زوال السبب الذي من أجله
حصل الايداع شرع المستحق في صرف المبلغ
المودع ووجد ان المبلغ اضيف اليه حسب نظام
المحكمة المختلطة فوائده باعتبار المائة ثلاثة للمبلغ
المودع ويحتم عليه صرفه مع الاصل لان تركه
يعطل عليه اصل مبلغه وقد استلمه فعلاً مع
اصل المبلغ المودع فما الذي يلزم هذا المستحق
عمله نحو هذا المبلغ الزائد ولا يكون اثماً
شرعاً أفيدوا

مات زوجها وصارت خالية من الازواج - فهل
يرجع لها والحالة هذه الاستحقاق ثانياً أو بمجرد
زواجها حجت عن هذا الحق الى الابد
نرجو الافادة ؟

الجواب

نفيد انه قال في شرح الدر بصحيفة ٦٦١
جزء ثالث طبعة أميرية سنة ١٢٤٩ ما نصه :
وفيها (أى في فتاوى ابن نجيم) سئل عن شرط
السكنى لزوجته فلانة بعد وفاته ما دامت عزبا
فمات وتزوجت وطلقت . هل ينقطع حقها بالتزويج .
اجاب نعم . قلت وكذا الوقف على امهات اولاده
الا من تزوج أو على بنى فلان الا من خرج من
هذه البلدة فخرج بعضهم ثم عاد أو على بنى
فلان ممن تعلم العلم فتركه بعضهم ثم اشتغل به
فلا شئ له الا ان بشرط انه لو عاد فله فليحفظ
خزانة المفتين اه - ومثله في الخصاص ايضاً
بصحيفة ٦٥ . ومن ذلك يعلم الجواب في هذه
الحادثة وهوانه بمجرد زواجها انقطع استحقاقها
المقدر لها من هذا الوقف ولا يعود لها استحقاقها
المذكور بموت زوجها وصيرورتها خالية من
الازواج لعدم اشتراط الواقف أنها لو عادت عاد
لها الاستحقاق والله أعلم ما

مفتي الديار المصرية

محمد بنجيت

تعليق

(راجع الحكم الصادر من المحكمة العليا

الجواب

نفيد ان الفوائد المذكورة هي ربا ويحرم على صاحب المبلغ المودع أخذها فان أخذها وجب عليه ردها لصاحبها ان كان معلوماً له والا وجب عليه التصديق بها

مفتي الديار المصرية
محمد نجيت

تعليق

في مصر يفهمون الربا على غير ما تفهمه الامم الاسلامية الاخرى ، فان بعض العلماء في الشرق يقولون بان الربا ما زاد على الحد المسموح به قانوناً أو عرفاً ، ويستدلون على ذلك باصل اشتقاق لفظ «الربا» الذي معناه الزيادة ، فيقولون ربا الشيء أى زاد ، قال القراء في قوله تعالى «فاخذهم اخذه رايية» أى زائدة ، وكقولك «أريت» اذا اخذت اكثر مما اعطيته . وقد نصت لائحة المجالس الحسينية في الاستانة العلية وهي التي سنت في عهد السلطان عبد الحميد خان امير المؤمنين على ان للاوصياء والقائمة والوكلاء ان يوظفوا اموال القصر والمحجور عليهم والغائبين المتجمدة عندهم بفائدة سنوية لغاية ١٢ ٪ ، ولما كان هذا الحد هو الحد القانوني في بلاد الدولة العلية اعتبروا ما زاد على ١٢ ٪ ربا فاحشاً ، واما ما دون ذلك يعتبرونه جائزاً ، وهنا في المحاكم المختلطة يضيفون الى اصل المبالغ المودعة في الخزينة فائدة مقدارها ٢ ٪ في السنة ولا تدفعها خزينة المحكمة وانما يدفعها البنك الاهلي الذي تودع عنده

المحاكم المختلطة اموالها المتجمدة في خزائنها . وقد بلغت هذه الاموال ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه يستثمرها البنك لحسابه بفوائد تتراوح بين ٧ ٪ و ٩ ٪ ويدفع للمحكمة ٣ ٪ فائدة وهي تحاسب اصحاب الودائع على فائدة مقدارها ٢ ٪ فهل يمكن ان نعتبر هذه الفائدة الضئيلة فائدة ربوية

٦٥١

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩١٦

وقف . تغيير اسم المدرسة او تغيير تبعيتها .

الذاعرة السريعة

تغيير تبعية المدرسة الموقوف عليها بانتقالها من وزارة المعارف الى مجلس المديرية وحذف الوصف الذي وصفت به في كتاب الوقف بزوال اسم «الاميرية» منها لا يخرجها عن كونها هي المدرسة التي قصد الواقف التبرع لها بغلة وقته فيبقى حقها في الوقف كما كان قبل تغيير وصفها وقبل تغيير تبعيتها

السؤال

سأل الشيخ عبد الرازق القاضى المحامى الشرعى فيما يأتى : (جاء في كتاب وقف المرحوم احمد .نشاوى باشا ما نصه : وللمدرسة طنطا الاميرية كل عام مائتان وخمسون جنيهاً لقبول عدد من التلامذة أولاد الفقراء المسلمين ممن

انتقال التبعية من وزارة المعارف الى مجلس
المديرية ما

مفتي الديار المصرية
محمد نجيب

٦٥٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩١٧

ارث . قتل . حكم اهلى بالادانة . غير مانع .

القاعدة الشرعية

الحكم الصادر من المحاكم الاهلية بادانة
شخص اغرى آخر على قتل اخيه وبمعاقبته
بالاشغال الشاقة لا يمنع من كونه وارثا شرعا

السؤال

سئل في رجل اغرى على قتل اخيه وحكم
من محكمة الجنايات على مباشر القتل بالاعدام
وعلى المغرى بالاشغال الشاقة مدة حياة . فهل
بعد ذلك يرث المغرى في اخيه المقتول بعد ان
ثبت عليه الاغراء بالكيفية المتقدمة أم كيف
هذا مع العلم بأن أبا المغرى توفي بلا عقب عن
شقيقين منها المغرى وثلاث شقيقات أفيدوا ؟

الجواب

نفيد ان ميراث التوفى المذكور متى كان
الحال ما ذكر ينحصر في شقيقه وشقيقاته
تصصيا للذكر مثل حظ الانثيين وما جاء في

يصح دخولهم فيها ما دامت هذه المدرسة تعلم
أولاد المسلمين العلوم وعقائد الدين الاسلامى
وأركانها ولا يقبلون الا بعد استشارة الباشا
المشاراليه واقاراره ما دام حيا باقيا . فاذا قدم
على ربه الكريم كان لحرمه المصونة الست فاطمه
هانم افندى وحضرة بسيوفى بك الخطيب هذا
الحق ما دام على قيد الحياة) وحيث ان المدرسة
الأميرية تغير اسمها الآن وتبعت مجلس مديرية
الغربية وعي من اسمها لفظ الاميرية كما يعلم
ذلك من استمارة الطلب المصحوبة مع هذا
فهل مع تبعية المدرسة المذكورة لمجلس المديرية
يستبر شرط الواقف نافذاً أو يدفع المبلغ لمجلس
المديرية ليصرفه حسبما ذكر بشرط الواقف
أم كيف . أفيدوا الجواب ؟

الجواب

نفيد انه بمجرد تبعية المدرسة المذكورة
لمجلس المديرية بعد ان كانت تابعة لوزارة
المعارف وزوال اسم الاميرية عنها لا يخرجها
عن كونها هي المدرسة المنوه عنها في شرط الواقف
بكتاب وقفه بقوله (ولمدرسة طنطا) الخ . ويدل
على هذا قوله في كتاب وقفه (ما دامت هذه
المدرسة تعلم أولاد المسلمين العلوم وعقائد الدين
الاسلامى واركانه) فتى كانت مدرسة طنطا
المذكورة تعلم ما ذكر فانه يصرف لها الشروط
صرفه تنفيذاً لشرط الواقف ، ولا يمنع من ذلك

السؤال من ان احداً الشقيين حكم عليه بالاشغال
الشاقة من المحاكم الاهلية لا يمنع من كونه
وارثاً شرعاً ما

مفتى الديار المصرية
محمد نجيت

تعليق

(راجع الحكم الذى نشرناه بهذا المعنى
فى مجلة المحاماة بالعدد السابع السنة الثالثة

«ابريل سنة ١٩٢٣» ص ٣٠٠ نمرة ٢٢٨ -
ومصادر من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ
٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ وراجع أيضاً الرسالة التى
ارسلها اليها حضرة الاستاذ الجليل احمد بك
قحه وكيل مدرسة الحقوق سابقاً فى «تعارض
الاحكام» تعليقاً على حكم المحكمة العليا
الشرعية المذكور ونشرناها فى العدد العاشر
من السنة الثالثة (يوليو سنة ١٩٢٣) ص ٥٥٣

قضايا المحاكم الشرعية

٦٥٣

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٢٤
ولاية الاب . غير ثقة . عزله . طعن
بالتزوير . كيدى . لا حكم له .

القاعدة الشرعية

١ - اذا بدد الولى الشرعى اموال بنته
الصغيرة بأن قبض ما لها وصرفه فى شئونه الخاصة
وتنازل عن استحقاقها فى الوقف لآخرين
واستدان باسمها وبدد ما قبضه كان غير امين
ويجب عزله من الولاية الشرعية على بنته لأنه
اصبح غير ثقة ، ويخشى على اموال بنته من
وجودها معه

٢ - اذا تبين للمحكمة ان الغرض من
الطعن بالتزوير تطويل امد التقاضى وكسب

الوقت ولم يكن الطاعن جاداً فيما قاله وجب
الحكم فى الدعوى بدون التفات الى الطعن
المذكور
الوقائع :

صدرت الدعوى امام محكمة مصر الابتدائية
الشرعية من السيد داود راتب بك المأذون
بالخصومة ضد محمد افندى حافظ اسماعيل بصفته
ولياً على بنته الست نعيمة هاتم بأن الست زيا
هاتم كريمة المرحوم السيد محمد راتب باشا
توفيت فى أول يوليو سنة ١٩١٥ عن بنتها الست
نعيمة هاتم المرزوقة لها من المدعى عليه وان
المدعى عليه بصفته ولياً عليها كان يأخذ استحقاقها
فى اوقاف المرحوم السيد ابى بكر راتب باشا
ووقف المرحوم عثمان افندى برهام وقد استلم
بصفته المذكورة مبلغاً قدره ثمانية آلاف جنيه

وقررت تلك المحكمة بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٤ عدم قبول المعارضة شكلاً لتقديمها بعد الميعاد. استأنف المدعى عليه ما حكمت به المحكمة الابتدائية وما قررته في قضية المعارضة وقال ان المحكمة حكمت بنزع ما طلب المدعى فقد حكمت بنزع المال من يد المدعى عليه في حين ان المدعى طلب عزله من الولاية على بنته القاصرة فضلاً عن انه ليس بيد الولي شيء حتى ينزع من يده فالل مال في يد نظار الاوقاف، فيكون الحكم بذلك باطلاً، أما اعترافه المدون بمحضر التحقيق فقد اعترف به لمصلحة القاصرة حتى لا يتسرب حقها الى الغير، وقد تسرعت المحكمة الابتدائية بعدم قبول المعارضة شكلاً وطلب لذلك الغاء الحكم المستأنف ووكيل المستأنف عليه طلب عدم قبول الاستئناف شكلاً لأن الصورة التنفيذية أعلنت للمستأنف في ٩ ديسمبر ١٩٢٣ وقد مضت مدة المعارضة وهي ستة أيام ولم يعارض فستطحقه في المعارضة وتبتدىء مدة الاستئناف من يوم سقوط هذا الحق وهو ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وقد مضى على ذلك أكثر من شهر ولم يستأنف، وقال المستأنف اني لم أعلن بالصورة التنفيذية وطعن عليها بالتزوير وقال أنها أعلنت لشخص اسمه محمد علي قيل انه تابعه ولم يكن له تابع بهذا الاسم

من استحقاقها وبدده في شؤونه الخاصة ولم تنفع منه كريمة بشيء سوى النفقة التي تقاضاها الحاضنة وهي عشرون جنيهاً في الشهر، واتفق مع بعض المراجعين على ان يتنازل لم عن استحقاقها في الوقف نظير مبالغ استدانها لم يأخذها بتمامها بل أخذ بعضها منها وأقر بها جميعها، وما أخذه صرفه في شؤون نفسه ايضاً في غير مصرفه الشرعي، وطلب الحكم بعزله من الولاية على بنته المذكورة، والمقام عن المدعى عليه انكر الدعوى فاستند المدعى في اثباتها الى المستندات المقدمة في مادة الاذن بالخصومة والى اعتراف المدعى عليه نفسه في محضر التحقيق بكل ما نسب اليه، والمحكمة المشار اليها قضت غيائياً بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بنزع مال بنت المدعى عليه من يده ومنع تعرضه في ذلك المال قائلة انه ثبت من المستندات والاوراق الموجودة بملف الاذن بالخصومة ان المدعى عليه تنازل عن استحقاق موليته وانه اعترف بمحضر التحقيق بأن المبالغ التي استولى عليها من استحقاقها بصفته ولياً عليها تصرف فيها في شؤونه الخاصة، كما انه حرر اوراق التنازل عن استحقاقها وانه لم يكن عنده شيء مما استولى عليه من استحقاقها ولا من المبالغ التي استدانها وانه بذلك يكون غير امين ويخشى على أموال القاصرة من وجودها معه، وقد عارض المدعى عليه في هذا الحكم امام المحكمة التي اصدرته

المحكمة :-

« حيث ان الحكم الابتدائي أعلنت صورته التنفيذية في يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وقدمت المعارضة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وصدر القرار فيها بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ وقدم الاستئناف عن الحكم الابتدائي وقرر المعارضة بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤

« وحيث ان الاستئناف بالنسبة لقرار المعارضة قدم في ميعاده

« وحيث ان قرار المعارضة صحيح لانه مبني على الاعلان الرسمي التنفيذي الذي لم يطعن فيه المعارض بالتزوير أمام المحكمة الابتدائية « وحيث ان ما طعن به أمام هذه المحكمة على الاعلان التنفيذي المذكور لا يصح الالتفات اليه والسير في تحقيقه بالطرق المقررة لانه ظاهر جداً من ظروف القضية ومن الأدلة التي بني عليها الحكم الابتدائي من مستندات وقرارات ان المستأنف لم يقصد من طعنه المذكور إلا تطويل أمد التقاضي وكسب الوقت ولم يكن جاداً فيما قاله » (استئناف محمد بك حافظ اسماعيل المهندس ضد السيد داود راتب بك المأذون بالخصومة مرة ٥٨ سنة ٢٣-٢٤ . دائرة حضرات اصحاب القضاة الشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ محمد عبد الرحمن عبد الحلاوي والشيخ موسى علي النواوي والشيخ سيد الشناوي والشيخ فتح الله سليمان)

٦٥٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣١ مارس سنة ١٩٢٤

دعوى . ابداء الدعوى . رفض
عذر . ما يترتب على ذلك .

القاعدة الشرعية

إذا دعت المحكمة المدعى أو وكيله الى المرافعة فلم يدع الدعوى ولم يبدع عذراً مقبولاً كان لما الحق في ان تعتبر القضية كأن لم تكن

الوقائع :-

بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ قررت المحكمة العليا السير في الدعوى وقد أجلت القضية ثلاث مرات للصلح وليستخرج المدعى عليه اشهاداً رسمياً بوقف الاعيان المدعاة وفي الجلسة الأخيرة قدم المدعى عليه الاشهاد المطلوب وهو صادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ من محكمة فوه الشرعية ولم يتم الصلح فطلب الشيخ عبد العظيم محمد عيد الحامي بالنيابة عن وكيل حسين حسين البنا المدعى التأجيل للاطلاع على هذا الاشهاد وعارض في ذلك وكيل المدعى عليه والمحكمة كلفت وكيل المدعى بالدعوى فامتنع وقال ان المادة « ١٠٦ » من اللائحة صريحة في ان للمدعى الحق في طلب التأجيل للاطلاع على ما يقدمه الخصم من المستندات ومهم على عدم الدعوى

المحكمة: -

« حيث ان وكيل المدعى امتنع عن الدعوى بعد ان كلفته المحكمة وصمم على ذلك »
« وحيث انه لم يبد عذراً مقبولاً لامتناعه وما ارتكن اليه في المادة « ١٠٦ » غير صحيح لأن ذلك يكون في حالة دفع الدعوى التي لم تحصل للآن »

(استئناف حسين حسين البنا الحداد وحضر عنه حضرة الشيخ احمد القماح المحامى ضد محمود بك مفتاح وحضر عنه حضرة الشيخ احمد عنتر المحامى غمرة ١٨٥ سنة ٢٢ - ٢٣ . دائرة حضرات اصحاب القضاة الشيوخ محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

٦٥٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤

وظيفة وزير المالية . الخصومة فيما للحكومة وما عليها . الاملاك الاميرية . الخصومة بشأنها .

القاعدة الشرعية

١ - وظيفة وزير المالية انما حراسة املاك الحكومة والتصرف فيها طبقاً للقوانين الموضوعة لها وقد اعتبرت جهات الحكومة بمقتضى القوانين صالحة للخصومات فيما تطالب به لنفسها وفيما يطالبها به الأفراد . والأمر الكريم الصادر في ٧ اغسطس سنة ١٩٢٣ غمرة ٥٩ يؤيد هذا حيث جعل وزير المالية نائباً عن جلالة الملك في كل ما يستلزم النيابة عن جلالاته من الشئون المالية العمومية . وكذا الأمر العالى الرقم ٢٠

ابريل سنة ١٨٨٤ الخاص بتشكيل أقلام قضايا الحكومة يدل على هذا حيث رتب بمقتضى هذا الأمر أقلام القضايا للدفاع عن جهات الحكومة ٢ - ان الاملاك الاميرية المدة للمنافع العامة التي لم يبين القانون نوعها بل ذكرها بقاعدة عامة وهي كل الاملاك الاميرية المدة للمنافع العامة قابلة للبحث أمام القضاء اذا كانت موضوع نزاع وخلاف بين الحكومة والأفراد الوقائع: -

بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩١٧ صدرت الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية من المستأنف عليا على معالى المستأنف المتضمنة ان المرحوم الامير صالح بك مصطفى شاهين وقف أعياناً بمصر بمقتضى حجة وقفه الصادرة من محكمة مصر الكبرى الشرعية بتاريخ ١٤ رجب سنة ١١٧٤ المسجلة بسجلات محكمة الباب العالى تحت غمرة ٢٥٦ وانشأ وقفه على خيرات عينها بكتاب وقفه وما فضل يصرف منه الاجكار المرتبة على الارض والباقي يكون للوقف الى آخر ما جاء بكتاب الوقف ومن هذه الاعيان جميع البناء المستجد الانشاء والعمارة الكائن بمصر القاهرة المعروف الآن (بالخوض المرصود) وقد تولى الوقف النظر على اعيان وقفه الى ان توفى في آخر ربيع الثانى سنة ١١٨٢ وتولت النظر بعده ابنته خديجة الى سنة ١٢٥١ ثم بقى الوقف شاغراً بدون ناظر الى تاريخ ١٩ اكتوبر سنة

بطبيعته من القانون العام بمجرد تعيينه والمحكمة بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ قررت رفض هذا الدفع للأسباب المينة بحكمها - استأنفت وزارة المالية هذا القرار لدى المحكمة العليا وتضمنت المذكرات التي قدمها مندوبها ما سبق له ابدائه أمام المحكمة الابتدائية ثم أشار الى ان الحوض المرصود من الاملاك المدة للنفاع العامة والى الآن لم تعترف المالية للمدعين بأن البناء الذي يزعمانه هو القائم على تلك العين فما كان للمحكمة الابتدائية ان تقول في أسباب حكمها انه لا نزاع في وضع اليد وليست العين المدعة من أملاك الميرى الحرة التي يحق للوزارة ان تتصرف فيها بل هي من الاملاك العامة التي ليس لأي وزارة حق التصرف فيها وهي لا تتبع مصلحة الاملاك بل هي ملك الامة ولنفعها فلا يستطيع أحد تملكها ولا يسوغ للمحاكم بنص القانون ان تنظر في أية دعوى ترفع بشأن بيعتها لغير ما خصصت له من المنفعة العامة ، وقد التبس على المحكمة الابتدائية الفرق بين أملاك الميرى الحرة التابعة في ادارتها لمصلحة الاملاك وبين الاملاك المدة للنفاع العمومية التي لا ولاية لمصلحة الاملاك عليها فأصدرت قرارها الذي وقع باطلاً، وليست الحكومة إلا حارسة للاملاك المدة للنفاع العامة ويدها عليها يد حفظ وأمانة لا يد ملك، ويد الامين لا تكفي للخصومة

١٩١٦ حيث قررت محكمة مصر الابتدائية الشرعية المدعين في النظر على هذا الوقف بمقتضى تقرير النظر المسجل تحت غمرة ١٠٩ وقد وضع معالي المدعى عليه يده على الاعيان الموقوفة المذكورة بغير حق وقد طالبه المدعيان بتسليمها لهما ليجوزها لجهة وقفها المذكور فامتنع وعارض في ذلك بغير حق وطلب الحكم بيجريان الحدود المذكور في وقف الواقف وأمر المدعى عليه بتسليمه لهما وبتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ اعترف مندوب المالية بوضع يد وزارة المالية على الاعيان المدعاة وقال ان المالية لا تعرف لهذا الوقف ناظرًا غير المدعين وانكر الدعوى ودفعها بثلاثة دفعات قضت محكمة مصر المشار اليها بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩١٨ برفضها ، بعد هذا دفع مندوب المالية الدعوى بأنها غير مسموعة شرعاً لأن وزير المالية المدعى عليه لا يصلح للخصومة فيها وذلك لأن الأمر الكريم الصادر في ٣ مايو سنة ١٩١٥ فوض لوزير المالية الخصومة بشأن التبركات التي تؤول بعضها أو كلها للحكومة وليست هذه الدعوى من هذا النوع وليس للوزير ان يخاصم فيما عدا ما فوض اليه للخصومة فيه وكونه وزيراً للمالية لا يكفي وحده مسوغاً لسماع الدعوى وأجاب المدعيان بأن هذا الدفع جاء بعد الجواب عن الدعوى وهو غير مسموع فضلاً عن ان الوزير يمثل الحكومة في وزارته بلا حاجة الى توكيل لأن هذا التوكيل مستمد

شرعاً وحدها إلا إذا اقترن بها الإذن بالخصومة ممن له الولاية ولم يحصل ذلك إلى آخر ما جاء بها من طلب إلغاء القرار المستأنف ، وقدم وكيل المستأنف عليهما مذكرة شرح بها أدوار هذه القضية وقال ان وزير المالية بمجرد تعيينه وزيراً بأمر جلالة الملك أصبح صالحاً للخصومة خصوصاً وقد اعترف بوضع يده على العين المتنازع فيها وقد يكون الدفع صحيحاً لو انه منع صريحاً بأمر ملك البلاد إلا بالتقاضى أمام المحاكم الشرعية في غير ما بين له الا بأمر خاص وهذا لم يكن وطلب تأييد القرار المستأنف ورفض الاستئناف المحكمة : -

« حيث ان الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول شكلاً »

« وحيث ان القرار المستأنف في غير الموضوع ومما يجوز استئنافه »

« وحيث ان نظام الحكومة استقر على ان منح ولى الأمر كل واحد من وزرائه سلطة فيما يختص بطبيعة عمله وصارت وظيفة وزير المالية حراسة أملاك الحكومة والتصرف فيها طبقاً للقوانين الموضوعة لها واعتبرت جهات الحكومة بمقتضى القوانين صالحة للخصومات فيما تطالب به لنفسها وفيما يطالبها به الأفراد والأمر الكريم الصادر بتاريخ ٧ اغسطس سنة ١٩٢٣ نمرة ٥٩ يؤيد هذا حيث جعل معالي وزير المالية بمقتضى هذا الأمر نائباً عن جلالة

الملك في كل ما يستلزم النيابة عن جلالة من الشئون المالية العمومية ، وكذلك الأمر العالى الرقم ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ الخاص بتشكيل أقلام قضايا الحكومة يدل على هذا حيث رتب بمقتضى هذا الأمر أقلام القضايا للدفاع عن جهات الحكومة

« وحيث ان المالية معترفة بوضع يدها على العين المدعاة بمذكرتها المتلوة في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ وبأقوال مندوبيها المدونة في المحضر » وحيث ان الاملاك الاميرية المدة للمنافع العامة التي لم يبين القانون نوعها بل ذكرها بقاعدة عامة (وهى كل الاملاك الاميرية المدة للمنافع العامة) قابلة للبحث اذا حصل خلاف فيها ، فلا يقبل منها القول بعدم وضع اليد حيث لم تتضح حالة العين المدعاة الى الآن »

(استئناف معالى وزير المالية وحضر عنه حضرة صاحب الفضيلة والعزة الشيخ محمد خيرت راضى بك المحامى ضد على حسن وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ الشيخ محمد عمر الانجبارى نمرة ٣٠ سنة ٢٢ - ٢٣ - دارة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

٦٥٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٤

- ١ - لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - الاصل العربي هو المول عليه دون الترجمة الفرنسية .
- ٢ - وقف . المضابط . التقاضي . السجلات . الاحتجاج بها

القاعدة الشرعية

- ١ - يرجع الى الاصل العربي للائحة ترتيب

الوقائع :-

ادعى معالي وزير الاوقاف بلسان وكيله أمام محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية على محمد باشا البدرأوى ان المرحوم محمد باشا سعيد خديو مصر الاسبق وقف مائة فدان بين حدودها بورقة الدعوى على الست جلفدان جركس بكتاب وقعه المؤرخ ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٧١ وجعل ريعها من بعدها الى جهة أخرى وان وزارة الاوقاف ناظرة على هذا الوقف بمقتضى تقرير النظر الصادر من محكمة الغريبة الشرعية المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩٠٧ والمدعى عليه واضع يده على هذه الاعيان بغير حق وطلب الحكم برفع يده عنها وتسليمها له ليحوزها لجهة وقفها والمدعى عليه دفع الدعوى بعدم سماعها لأن المدعى عليه اشترى هذه الاطيان من الحارس القضائى على أملاك الاعداء بمقتضى عقد رسمى قدمه ، وقانون التضمنات يمنع جميع المحاكم الشرعية من سماع أية دعوى تكون ماسة بتصرفات السلطة العسكرية وعلى فرض عدم صدور هذا القانون فانه ينكر الدعوى وطلب رفض الدعوى وعدم سماعها ، والمحكمة كلفت مندوب وزارة الاوقاف بتقديم المسوغ لسماع الدعوى فقدم تقرير النظر وكشف التقسيط ، والمحكمة رأت عدم كفاية ذلك لتسوية الدعوى ولم يكن لدى الوزارة مسوغ غير ذلك فقررت المحكمة بتاريخ ٢٨ اكتوبر

سنة ١٩٢٣ عدم سماع الدعوى مستندة الى ان الاوراق التى قدمت من الوزارة لا تكفى للمسوغ لأن التقسيط انما تكفى للمسوغ اذا كانت الاعيان بين مدعى وقفها والوزارة لم تضع يدها على هذه الاعيان . استأنفت وزارة الاوقاف هذا الحكم لدى المحكمة العليا وقال مندوبها ان المحكمة الابتدائية حكمت حكمها المستأنف لأن الوزارة ليست واضعة يدها على اعيان الوقف وكشف التقسيط لا يكون مسوغاً الا اذا كانت واضعة اليد كما قضى بذلك الفقرة الأخيرة من المادة « ١٣٤ » من اللائحة فى حين ان وضع اليد ليس بشرط وانما هو شرط فى الحجج الغير المسجلة فى الاوقاف القديمة ويبدل على ذلك الترجمة الفرنسية التى هى الأصل ويجب الرجوع اليها عند الالتباس الى آخر ما ذكره من طلب الغاء الحكم المستأنف ، وطلب وكيل المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

المحكمة :-

« حيث ان الاستئناف قدم وقيد فى الميعاد فهو مقبول شكلاً »

« وحيث ان الحكم المستأنف فى الموضوع وهو صحيح لصحة أسبابه ولم يأت المستأنف بدفع مقبول لانه لا يمكن القول بأن النسخة الفرنسية أصل يرجع اليه بل الواجب اعتبار

النسخة العربية أصلاً والنسخة الأخرى ترجمة لها فإذا لم توافقها كانت غير صحيحة »

(استئناف حضرة صاحب المال حفظ بالتأخير بصفته وزيراً للأوقاف ضد سعادة محمد باشا البدر اوى وحضرته حضرة صاحب العزة الشيخ محمد عز العرب بك المحامي بتمرة ١٦ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراعى والهيئة السابقة)

٦٥٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٤

الدفع . اثبات الدفع . عجز

القاعدة الشرعية

دفع الدفع جزء من الدعوى ، فإذا عجز الدافع عن اثبات دفعه ثلاث مرات فلا يصح ان يمكن مرة رابعة من اثبات ذلك الجزء الوقائع : —

« بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية ادعى عبده ابو زيد العشرى على خضرة بنت مسعود وست بنت حسن سعدان وعبد السلام محمد بصفته وصياً على منا وحليمه ونبيه وعزيزه القاصرات بنات حسن سعدان عمر بأن المرحوم حسن بن سعدان بن العشرى بن محمد بن العشرى توفى وانحصار ارثه الشرعى فى زوجته المدعى عليها الاولى وبناته الخمس المذكورات وفى المدعى بصفته ابن عمه الشقيق وطلب الحكم بوفاة المتوفى وانحصار ارثه فى ورثته المذكورين وعدم

معارضة المدعى عليهم له فى ذلك ، والمدعى عليهم اعترفوا بالدعوى عدا وراثته المدعى ودفعوا الدعوى بأن للمتوفى ابن أخ شقيق يسمى سالم ابن محمد ابن سعدان غائباً غيبة منقطعة ولا يزال معتبراً حياً ومعين له وكيل يدير أمواله ، والمدعى دفع الدفع بأن سالم محمد المذكور قد توفى بناحية الصنفين قبل وفاة المورث المذكور فكلف المدعى باثبات هذا الدفع فمجز عن الاثبات وتقرر رفضه كما رفض دفع المدعى عليهم لمعجزهم عن اثباته أيضاً وكلف المدعى اثبات ما أنكر من الدعوى فلم يأت بدليل مفيد للاثبات وتكرر ذلك منه ثلاث جلسات ، ولذلك اعتبرته المحكمة عاجزاً عن الاثبات ولم يطلب التمييز ولذلك قررت المحكمة بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣ رفض الدعوى — استأنف المدعى هذا الحكم لدى المحكمة طالباً الغاء زاعماً انه لم يستوف مجالس الاثبات أمام المحكمة الابتدائية لانه لم يمكن الا من جلستين فقط ولذلك يكون الحكم المستأنف غير صحيح لعدم اثباته على سبب صحيح وطلب وكيل المستأنف عليهم تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

المحكمة : —

« حيث ان الاستئناف قدم وقيد فى الميعاد فهو مقبول شكلاً

« وحيث ان الحكم المستأنف فى الموضوع وهو صحيح لصحة أسبابه وذلك لأن المستأنف

وقد عجز عن إثباته ثلاث مرات فلا يصح ان
يمكن مرة رابعة من اثبات ذلك الجزء وهو في
الحقيقة روح الدعوى»

(استئناف عبده ابو زيد العشري ضد خضرة بنت
حسن مسعود وآخرين نمرة ١٧٩ سنة ٢٢ - ٢٣ .
دائرة خضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى
المراني والهيئة السابقة)

عليهم لما دفعوا الدعوى بوجود ابن اخ للمتوفى
دفع المستأنف ذلك بوفاته قبل وفاة المتوفى
وكلف اثبات دفعه فعجز عنه ثم انه بعد ذلك
كلف اثبات دعواه مرتين فعجز
» وحيث ان دفع الدفع جزء من الدعوى

قضا المحاكم المختلطة

٦٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٨ يناير سنة ١٩٢٤

بيع . صورية . بطلاق . تجرد الاب من املاكه
الى اولاده . هبة . الرجوع فيها . دعوى المسخره
صحتها . تحويل الاختصاص من اهلى الى مختلط

القاعدة القانونية

١ - يجب اعتبارها صورية وباطلة العقود
التي توصف بأنها عقود بيع ويتجرد بموجبها
الأب الى اولاده من كل ما يملك لظن الدائنين
في هذه العقود باعتبار انها تخرج الأموال التي
كانت محل وفاء ديونهم من ملك مدينهم
الى ملك اولاده

٢ - انه بحسب أحكام الشريعة الاسلامية
الغراء يجوز للاب الرجوع في الهبة الصادرة منه
الى اولاده بحسب مشيئة الواهب حتى ولو اسقط
الواهب حقه في الرجوع في الهبة في ذات عقد
الهبة. والأب غير محتاج الى استصدار حكم من

٦٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٣

مارضة . حكم جنائي . اعلانه . العلم بالحكم

القاعدة القانونية

اذا لم يعلن الحكم الصادر غيايا في جنحة
أو في مخالفة الى نفس المحكوم عليه كانت
المعارضة المرفوعة منه بعد انقضاء ميعاد الثلاثة
أيام المقررة في المواد ١٣٥ ، ١٦١ من قانون
تحقيق الجنايات مقبولة شكلا اذا اثبت المعارض
انه كان في حالة استحيل عليه فيها العلم بالحكم
الصادر ضده

(قضية ماريو كاتوني ضد النيابة العمومية . رقالة
جناب الرئيس ايمان)

تعليق

صدر هذا الحكم من محكمة الاستئناف
المختلطة بدواؤها بالمجتمعة

القاضي يأذن له في الرجوع في الهبة حتى ولو كان سلم الدين الموهوبة الى الموهوب له

٣ - جرى قضاء محكمة الاستئناف المختلطة على قبول دعوى المسخر اذ ليس فيها شيء يخالف القانون . بناء عليه يجوز للمسخر ان يرفع الدعوى أمام المحاكم المختلطة لتحويل نزاع من اختصاص المحاكم الاهلية لاختصاص المحاكم المختلطة وكان هذا النزاع بين وطنيين ومن اختصاص المحاكم الاهلية في الأصل ، اللهم الا اذا ترتب على تحويل القضية من المحاكم الاهلية الى المحاكم المختلطة احراج مركز الخصم مطلقاً أما من ناحية الاثبات أو من ناحية الدفاع (راجع الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة في هذا الصدد ومندرجة في الجزء الثاني والثالث من مجموعة الاحكام المختلطة من ثمة ٣١٨٥ الى ثمة ٣١٨٨)

نعاين

الذي نص عليه الفقهاء في مسألة الرجوع في الهبة الصادرة من الأب الى أولاده ان من وهب هبة لذي رحم محرم منه فلا رجوع له عليه (راجع المادة ٥٢٠ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية للمنفور له قدرى باشا) ولا ندرى من أين أتى لمحكمة الاستئناف أن الأب يجوز له الرجوع في الهبة الصادرة منه لأولاده مطلقاً

ثم ان قبول دعوى المسخر مطلقاً مع علم

المحكمة بأن هذا المسخر ليس له مصلحة في الدعوى وان الفرض من تسخيرها انتزاع القضية من اختصاص القاضي الاهلي لجعلها تحت سيطرة القاضي المختلط يتنافى أبسط المبادئ القانونية لأنه حيث لا توجد مصلحة لا توجد دعوى .

٦٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣

تقدم . فوائد . قرض . استبدال الدين . الاحتجاج بالتقدم . احكار . سنين هلاية . الاحتفاظ بالدفتر التجارية . مقبول الانذار .

القاعدة القانونية

١ - اذا لم تكن علاقة الخصمين المتنازعين في الاصل علاقة مقرض ومقترض بل نشأت العلاقة القانونية بينهما على أثر قيام أحدهما بدفع فوائد دين كان مطلوباً من ثانيهما لآخر فلا يسقط حق المطالبة بما دفعه أحدهما عن الثاني بخمس سنوات بل يسقط حق المطالبة بمضى خمس عشرة سنة لأن الدين استبدل بعد ان كان متجمداً فوائد أصبح ديناً عادياً

٢ - سقوط الحق بمضى المدة يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى « راجع بهذا المعنى أيضاً الاحكام المنشورة في مجموعة الاحكام المختلطة عن العشر سنوات الأخيرة بنذني ٥٧١ و ٥٥٣ وما بعدها تحت كلمة « استئناف مدني »

٣ - لا يجوز للمشتري ان يدفع عن بائعه أحكاما استحققت قبل البيع بدون رضائه ، فاذا دفعها حق البائع بأن يتمسك بمحكم المادة «٢٢٦» من القانون المدني التي تقضى بأنه اذا دفع انسان دين آخر بغير ارادته ثم رجع عليه فلمدين المذكور الحق في عدم قبول ما دفع عنه كله أو بعضه اذا أثبت ان مصلحته كانت تقتضى امتناعه عن الدفع للدائن الأصلي . بناء عليه اذا ظهر ان بعض هذه الاحكام سقط حق المطالبة بها بمضى المدة كان للبائع الحق في رفض دفعها الى المشتري الذي دفعها عنه

٤ - عند احتساب مدة الخمس سنوات اللازمة للحكم بسقوط الحكر يراعى احتسابها حسب السنين الهجرية لا على حسب السنين الميلادية

٥ - في فرنسا وفي بعض البلاد الاخرى يوجب القانون على التاجر ان يحتفظ بدفاته التجارية مدة عشر سنوات ، أما في مصر فلا يوجد نص في القانون يوجب ذلك ، فاذا ما ادعى تاجر ان دفته التجارية ثبتت واقعة ، ولم يقدم للمحكمة دفته بناء على انه قد مضى عليها عشر سنوات فلا يقبل قوله ، لأن القانون المصري لم يحدد زمناً ما للمحافظة على دفته التجارية وكان في استطاعته ان يحتفظ بها للاستدلال بها عند الحاجة

٦ - في حالة ما يدفع انسان دين آخر

ويطالبه بفوائد الدين الذي دفعه عنه يلزم التفرقة بين حالتين مختلفتين ، إما ان يكون الذي دفع قد دفع عن غيره ولم يكن في الأصل مسئولاً معه . ففي الحالة الاولى يحق لمن دفع مطالبة مدينه بفوائد الدين ولكن من تاريخ المطالبة الرسمية فقط طبقاً لاحكام المادة « ١٨٢ » من القانون المدني المختلط . وأما في الحالة الثانية فيحق له المطالبة بالفوائد من يوم الدفع طبقاً للمادة « ٦٤٧ » من القانون المدني المختلط

٧ - ان مجرد الانذار بالدفع ليس كافياً لسريان الفوائد بل لا بد من المطالبة الرسمية بدعوى ترفع ، لأن الانذار وحده لا يترتب عليه جريان الفوائد الا في أحوال معينة بينها القانون مثل الاحوال المنصوص عليها في المواد ٤١٠ و ٦٠٢ و ٦٤٦ من القانون المدني ، والاولى خاصة

بمالة ما اذا لم يحصل الاتفاق في عقد البيع على احتساب فوائد الثمن فلا يكون للبائع حق فيها الا اذا كلف المشتري بالدفع تكليفاً رسمياً أو كان المبيع الذي سلم ينتج منه ثمرات أو أرباح أخرى ، والثانية خاصة بمحافظ الوديعة أو حارسها الذي يجب عليه في جميع الاحوال أن يرد محصولها ونتائجها وعليه فوائد التقود المودعة عنده من وقت مطالبة بردها مطالبة رسمية ، والثالثة خاصة بمالة الوكيل المكلف بتقديم حساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله اذ عليه فوائد المبالغ المقبوضة من يوم مطالبة بها مطالبة رسمية أو

من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه وله الحق في فوائد النقود التي دفعها بسبب التوكيل من يوم دفعها

(استئناف جرجوار دروسو ضد ورثة فيلكس زند . رئاسة جناب المستشار هانسون)

٦٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٤

احكام تهديدية . استئناف . وحدها .
قبل التنفيذ . بعده

القاعدة القانونية

ان المادة « ٤٠٥ » من قانون المرافعات التي تنص على ان الاحكام التهديدية يجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في اصل الدعوى بدون ان يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضائه معناها ان الاستئناف يجب ان يرفع قبل تنفيذ الامر الذي قضى به الحكم التهديدى او يرفع بعد انتهاء التنفيذ مع استئناف الحكم القطعى الصادر في الدعوى

(استئناف ورثة محمود بك انيس ضد مصطفى بك عبد اللطيف . رئاسة جناب المستشار ايمن)

تعليق

قالت المحكمة في حيثيات حكمها ان هذا التفسير يطابق نص القانون وتأييده روح

القانون . اما نص القانون في استعمال الشارع كلمة « في الحال » في قوله (فيجوز استئنافها في الحال) ولا يكون لهذا التعبير معنى اذا جاز رفع الاستئناف في اثناء مباشرة تنفيذ الحكم التهديدى ، وكل تأويل يخالف هذا يجعل الحالة الثانية التي نص عليها الشارع في قوله (كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في اصل الدعوى) مندرجة في الحالة الاولى ، ولا يكون هنالك معنى لذكر الحالة الثانية مادام مدلولها يدخل في مدلول الحالة الاولى ، اما كون روح القانون تؤيد هذا التأويل فلأن الشارع المختلط برفضه نقل نص المادة « ٤٥١ » فقرة ثانية من قانون المرافعات الفرنساوى الذى اثار غموضه خلافا بين علماء القانون الفرنساوى اراد ان يأخذ باقوال من افق بذلك من العلماء والمفسرين في فرنسا بناء على ان رأيهم هذا اقرب الى العقل واقرّب الى القانون

٦٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤

دعوى . الحكومة . مصلحة فرعية . مصلحة رئيسية . اختصاص العامل او الموظف . مسؤولية شخصية .

القاعدة القانونية

١ - الدعوى الشخصية التي ترفع على الحكومة المصرية ممثلة في شخص الوزير

٦٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣

مداولة . اودة المداولة . في الجلسة .

القاعدة القانونية

ليس في القانون نص يوجب على هيئة المحكمة ان تختل في اودة المداولة لتداول في القضية قبل النطق بالحكم، فيجوز لها اذن ان تتداول في قاعة الجلسة وتنطق بالحكم فوراً والجلسة منعقدة اذا رأت ان الدعوى ظاهرة ويمكن الحكم فيها فوراً بعد تبادل آراء القضاة بعضهم مع بعض في الجلسة

التابعة له المصلحة ذات الشأن وتكون مبنية على خطأ تسأل عنه الوزارة الرئيسية يجب أن يرفع أمام محكمة مصر التابع لها مركز الوزارة الرئيسية، فإذا حدثت اصابة من اصابات السلك الحديدية وجب رفع الدعوى أمام محكمة مصر التابعة لها وزارة المواصلات ، ولا يبرر ادخال ناظر المحطة القريبة من محل الحادثة اختصاص محكمة أخرى خصوصاً اذا لم يثبت بوجه من الوجوه وقوع اى خطأ من ناظر المحطة يترتب عليه مسئولية شخصياً

٢ - ان موظف الحكومة مهما كانت درجته لا يجوز ادخاله في الدعوى باعتباره خصماً أصيلاً فيها مادام يعمل تحت أمر رئيسه الاعلى التابع هوله، اللهم الا اذا ثبت أنه مدان شخصياً ومسئول شخصياً عن نتائج الفعل الذى أوقع الحكومة في المسئولية معه

قضايا المحاكم الأجنبية

بدعوى ان قيمة الماركات انمحطت ما دام هو
الذى شرط هذا الشرط وخصص نوع الوفاء
فلا يجوز له ولا للسلطة القضائية ان تعدل طريق
الوفاء وكيفية الوفاء ما دام المتعاقدان أنفسهما
قد يتناهما في المشاركة

٦٦٦

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٣
اجارة . حقوق المتأجر . اقتلاع الفراس الصغيرة .
القاعدة القانونية

عما كان حق مستأجر الاطيان الزراعية
بملحقاتها وتوابعها واسعا فان هذا الحق لا يبيح
له ان يقتلع الفراس الصغيرة لأن هذه الفراس
اذا بقيت وكبرت أمكن المالك الانتفاع بها
في المستقبل

٦٦٧

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٤
احكام . صدورهما . علانية . نظام عام .
القاعدة القانونية

جميع الاحكام يجب ان تصدر في جلسة

٦٦٤

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٤
محاكم فرنسا . اختصاصها . بالنسبة الاجانب .
القاعدة القانونية

يجوز للمدعى التابع للحكومة الفرنسية
ان يعلن أمام المحاكم الفرنسية على وجه العموم
وأمام المحكمة التابع هو لها خصمه الأجنبي
الذى ليس له في فرنسا محل اقامة معروف

٦٦٥

محكمة تقض وابرام باريس
حكم تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤
اشتراط الدفع . بعملة اجنبية . مارك . جواز .
القاعدة القانونية

ما دامت المشاركة هي قانون المتعاقدين
فيصح لما ان يدونا فيها الشروط التى تضمن
لكل واحد حقوقه ما دامت هذه الشروط
لا تخالف الآداب العمومية ولا النظام العام .
فاذا شرط الدائن لضمان حصوله على حقوقه ان
يدفع له المدين دينه بالعملة الألمانية وسماها
فلا يجوز له رفض قبول الدفع بالمارك الألماني

علانية ولا يمكن مخالفة هذه القاعدة لانها من القواعد المتعلقة بالنظام العام ، ويكون الحكم كذلك حتى لو كان القضاة في أودة المشورة ما دام يصدر حكمهم في خصومة قضائية بين مدعى ومدعى عليه ، وهذه القاعدة لا تقبل الاستثناء الا اذا نص على هذا الاستثناء بنص صريح

٦٦٨

محكمة تقض و ابرام باريس

حكم تاريخه ١٤ مارس سنة ١٩٢٤

صحافة . حقوق الرد . نشر الرد . حالات

القاعدة القانونية

لصاحب الجريدة الحق في رفض نشر رد ورد اليه من شخص تكذيباً أو تصحيحاً لخبر رواه اذا كان الرد مشتملاً على فقرات من خطاب صادر من شخص أجنبي عن النزاع القائم وكان ايراد بعض الفقرات دون البعض الآخر يوجب الشك في معرفة حقيقة قصد صاحب الخطاب

تعليق

ولصاحب الجريدة رفض نشر الرد ايضاً اذا كان في نشره اضرار بمصلحة شخص خارج عن الخصومة القائمة (راجع حكم محكمة تقض و ابرام باريس الرقيم ٢٥ اغسطس سنة ١٩١٠ وحكم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤)

٦٦٩

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤

اجارة . مدتها . مشيئة المستأجر .

القاعدة القانونية

اذا تعهد المالك كتابة للمستأجر منه ان يقيه في العين المؤجرة الى المدة التي يشاؤها كان للمستأجر الحق في البقاء في العين المؤجرة الى مدة لا تنتهي الا بمشيئته أو بموته ، ولا يجوز للمالك اخراجه من العين المؤجرة قسراً عنه

تعليق

اجاز العلم والعمل مثل هذا الشرط . فمن راجع احكام المحاكم الفرنسية و اراء الشراح (مثل اوبري ورو جزء ٥ نبذة ٣٦٩ وجيلوار جزء أول نبذة ٤٠ وهوك جزء ١٠ نبذة ٢٧٠) يجدها متفقة كلها على صحة الشرط الذي يدون في عقد الاجارة بأن للمستأجر الحق في مد اجارته الى ما شاء الله . وفي هذه الحالة لا ينتهي العقد الا بموت المستأجر أو بتركه العين المؤجرة اختياراً ، ومثل هذا ايضاً الشرط من حيث صحة التعهد الذي يتعهد به المالك بأن لا يخرج المستأجر من ملكه وبأن لا يزيد ايجاره (راجع حكم محكمة استئناف باريس بتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٨٦٥ بمجموعة سيريه سنة ١٨٦٥ نبذة ٣٢٨)

ومن رأي المفسرين ان مثل هذا الشرط

لا يفتقل من المستأجر الى ورثته لأنه خاص
بذات المستأجر

٦٧٠

محكمة السين ياريس

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤

تعهد . سبب غير مشروع . بطلان .
تعطيل الدعوى العمومية .

القاعدة القانونية

١ - الاتفاق الذي يعقده شخص مع
أحد البنوك وبمقتضاه يتعهد بأن يدفع لهذا
البنك مبلغاً معيناً لحساب أحد مديني هذا البنك
بشرط ان البنك يتنازل عن البلاغ الجنائي الذي
كان قدمه في حق مدينه واتهمه فيه بالنصب
والاحتيال عليه هو اتفاق باطل بطلاناً جوهرياً
لخالفته للنظام العام ولائحته على سبب غير
مشروع لأنه يترتب على هذا الاتفاق حمل البنك
على ترك محاكمة الجاني محاكمة جنائية وعلى
تبرئته من جريمة يعاقب عليها القانون وفيه
تعطيل لسير الدعوى العمومية

٢ - انه بحسب أحكام المادتين ١١٣١
و ١١٣٥ من القانون المدني ما يكون قد دفعه
الشخص تنفيذاً لتعاقد باطل يعتبر انه مدفوع
بغير حق وما يكون قد دفعه الشخص بدون
ان يكون مستحقاً عليه يجوز استرداده وبناء
عليه يكون ابتناء التعهد على سبب غير مشروع

لا يتمتع من طلب استرداد المبالغ التي تكون قد
دفعت من قبل بالفعل

تعليق

تتلخص وقائع الدعوى التي صدر فيها
هذا الحكم ان احد بنوك باريز قدم بلاغاً في
حق شخص اسمه « جالو » يتهمة فيه بأنه توصل
الى الاستيلاء على مبلغ ٢٢ مليون فرنك من
أموال البنك باستعمال طرق احتيالية، فحققت
النيابة بلاغه واحالت المتهم على محكمة جنح
السين، وقبل المحاكمة ببيعة ايام اتفق اهل
المتهم مع البنك المجنى عليه على ان يدفعوا له
لحساب المتهم مبلغ ٦ ملايين فرنك صلحاً منها
١٥٠ الف فرنك بتحويل على بنك فرنسا
و ٥٨٥٠٠٠٠٠ فرنك حرروا بها اثني عشر سنداً
تحت الاذن تدفع اقساطاً وعلى آجال مستقبلية
وفي الوقت نفسه تعهد البنك بأن يتنازل عن
الشكوى المقدمة منه ضد المتهم وقد جعل
دفع مبلغ الـ ٦ ملايين فرنك شرطاً في مقابل
ترك محاكمة المتهم وتنفيذاً لهذا الاتفاق امضى
اهل المتهم الاثني عشر سنداً وحرر رئيس
مجلس ادارة البنك خطاباً الى النائب العمومي
أقر فيه بأنه تنازل عن شكواه، الا انه بالرغم
من هذا التنازل ومن هذا الاتفاق فان محكمة
الجنح حكمت على المتهم بحبس سنة وبغرامة
الف فرنك . عند ذلك طالب اهل المحكوم
عليه البنك بأن يرد اليهم ما دفعوه له نقداً
وان يرد اليهم السندات الاثني عشر . فرفض
البنك طلبهم هذا فرفعوا عليه هذه الدعوى

بتعويض الضرر الناشئ عن الحيوان المذكور مطلقاً وألقى على كاهله في المادة « ١٣٨٥ » هذه المسؤولية . وهذه المسؤولية لا ترفع عنه الا اذا ثبت ان الضرر الذي أصاب الشخص انما نشأ من قوة قاهرة أو حدث له بسبب خطأه هو

٢- ليس فقط الشخص الاجنبي عن المالك هو الذي يستفيد من هذه المسؤولية المفروضة في الأصل انها واقعة على مالك الحيوان بل يستفيد منها أيضاً الاشخاص الذين في خدمة مالك الحيوان وكلفهم مالك الحيوان بأن يسوقوه ويعتوا به أو يقوموا بخدمته

تعليق

ان المادة « ١٣٨٥ » من القانون المدني الفرنسي التي أشار اليها هذا الحكم تقابل المادة « ١٥٣ » من القانون المدني الاهلي والمادة ٢١٥ من القانون المدني المختلط اذ أعلن الشارع المصري فيها بنص صريح ان مالك الحيوان او مستخدمه يلزم بتعويض الضرر الناشئ عن الحيوان المذكور مطلقاً سواء كان في حيازته او تسرب منه فجعل الشارع مسؤولية مالك الحيوان او مستخدمه هي الاصل اللهم الا اذا قام دليل قاطع على ان الضرر الذي اصاب الغير انما أصابه بمحادثه قهرية او اصابه باهماله هو

طلبوا فيها الحكم ببطالان الاتفاق لا بتناؤه على سبب غير مشروع . والمحكمة حكمت بابطال الاتفاق بناء على انه يخالف للنظام العام وقائت في اسباب حكمها ان مثل هذا الاتفاق مبني على بطلان جوهري ولانه يخالف للنظام العام وانه بناء على ذلك لا يكون للبنك وجه قانوني لاستبقاء مبلغ ال ١٥٠ الف فرنك في حوزته واستبقاء الاثنى عشر سندياً وأنه يجب عليه ان يردّها الى اربابها بناء على ان عدم مشروعية التعهد لا يمنع من طلب استرداد المبالغ التي تكون قد دفعت بالفعل

مسألة احقية من دفع في استرداد مادفعه في حالة ابقاء التعهد على سبب غير مشروع هي مسألة خلافية، بعض المحاكم تحكم بالرد والبعض الآخر يحكم بأن لا رد (راجع الحكم الذي اصدرته محكمة دمنهور الجزئية ومنشور في هذا العدد بصحيفة ٨٥٧) الا ان القضاء مال اخيراً الى المذهب القائل بوجوب الرد (راجع الاحكام الصادرة من محكمة اكس بتاريخ ٢٨ و ٢٠ و ٢٣ ومحكمة نقض و ابرام باريس بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢١)

٦٧١

محكمة لان فرنسا

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

مسؤولية ، مالك الحيوان ، ضرر . قوة قاهرة . اهمال .

القاهرة القانونية

١- ان الشارع اعتبر مالك الحيوان ملزوماً

٦٧٢

محكمة تقض وابرام بلجيكا

حكم تاريخه ١٨ مارس سنة ١٩٢٤

تمهيدات . اسبابها . من الجانبين . عقود مجانية

القاعدة القانونية

في العقود المتضمنة التزامات متبادلة من جانبين يعتبر سبب تعهد احد الجانبين تعهد الجانب الآخر بتنفيذ الالتزامات التي التزم بها في مقابل الالتزامات التي التزم بها الطرف الاخر اما العقود المجانية التي ليس فيها عوض فالسبب فيها انما ارادة الخير والبر بالطرف الاخر، فإذا ظهر للقاضي ان الطرفين أرادا عقد عقد بعوض متكافأ فيه الالتزامات المتبادلة من الجانبين ثم اتضح من تلاوة العقد ان التزام احد الجانبين يقابله عوض تافه جداً لا يتناسب ابداً مع الطرف الآخر كان التزام الطرف الأول في حكم العدم وجاز للقاضي ان يصحح هذا الخطأ ويرده الى الحقيقة التي يتبينها من خلال ظروف ووقائع الدعوى

٦٧٣

محكمة بروكسل

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٣

رهن . تملك المرتهن العين المرهونة ، بطلاق . صحة

القاعدة القانونية

البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٠٧٨

من القانون المدني التي حرمت اشتراط كون الشيء المرهون يصير مملوكاً للدائن عند عدم الوفاء له يسرى على الشرط الوارد في صلب عقد الرهن ولكن ليس هناك ما يمنع بعد انتهاء اجل الرهن من الاتفاق بمقد جديد بين الراهن والمرتهن على نقل ملكية العين المرهونة الى المرتهن مقابل دينه

٦٧٤

محكمة لياج Liège

حكم تاريخه ٢٥ مايو سنة ١٩٢٣

رفت . مستخدم . مهلة . مقدارها .

القاعدة القانونية

عند عدم وجود نص يحدد الميعاد الذي يحق لأحد المتعاقدين فسخ اجارة الاشخاص فيه يتحدد ميعاد الاخطار بأهمية المرتب الذي يتقاضاه المستخدم وبالصعوبة التي ستصادفه في الحصول على خدمة له يستعيز بها الخدمة التي رقت منها . فريش العمال في احد المصانع تكفيه مهلة ٦ شهور، فإذا اخطره صاحب المصنع قبل رفته بستة شهور كان ذلك كافياً ولا يحق له الرجوع على مخدومه بأي تعويض

٦٧٥

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه ٢٧ مايو سنة ١٩٢٢

• مارضة • حكم مستعجل • استئناف •
جواز المعارضة

القاعدة القانونية

الحكم الصادر غنياً من محكمة ثاني
درجة في الاستئناف المرفوع لما طعن في حكم
صادر ابتدائياً من قاضي الأمور المستعجلة
يقبل المعارضة

٦٧٧

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه أول مايو سنة ١٩٢٣

دعوى • بدین محل بعد رقها

القاعدة القانونية

تصح الدعوى بدین محل بعد تاريخ رفع
الدعوى وقبل صدور الحكم

٦٧٨

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣

املاك اميرية • دعوى وضع يد • أمر عال •
نزاع الملكية • وجوب تخصيصها للمنفعة العامة

القاعدة القانونية

١ - الأملاك الأميرية المخصصة للمنافع
العمومية لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها
المدة الطويلة ، وما دامت كذلك فلا يصح ان
تكون محلاً لدعوى من دعاوى وضع اليد
٢ - لاعتبار العين من الاملاك الاميرية
المخصصة للمنافع العمومية لا يكفي مجرد صدور
الأمر بنزع الملكية بل يلزم علاوة على ذلك
ان تخصص بالفعل للمنفعة العامة التي انتزعت
من ملك صاحبها لأجلها

٦٧٦

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣

اجارة • من أحد الشركاء • سلطة قاضي
الأمور المستعجلة

القاعدة القانونية

ان قاضي الأمور المستعجلة غير مختص
بأخراج المستأجر الذي يستأجر من أحد الشركاء
في العين المؤجرة لان مسألة بطلان الاجارة التي
يعقدها أحد الملاك دون اشتراك شركائه في الملك
مسألة خلافية يختص قاضي الموضوع وحده
بالفصل فيها. فلا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة
اعتبار المستأجر من أحد الشركاء في الملك غاصباً
والحكم بإخراجه بدعوى مستعجلة

لا أثر لها فإذا التزم شخص لآخر بدين أو عين
وكان يعتقد غلطاً أنه ملزم بأداء هذا الدين أو
بتسليم العين كان التزامه باطلاً لا يثبتانه على الغلط

٦٨٢

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه ٦ ابريل سنة ١٩٢٢
صاحب جراج . وديعة . مسؤولية . تقييد
المسؤولية . جواز

القاعدة القانونية

صاحب الجراج يعتبر في نظر القانون انه
مودع عنده وعليه واجبات حافظ الوديعة فهو
اذن مسئول عما يصيب الاتومويل المودع عنده
من التلف وغيره

هذا هو الأصل الا انه لا يوجد في القانون
نص يمنع حافظ الوديعة من حصر مسؤوليته في
حدود معينة بواسطة اتفاقات أو اعلانات تعلق
على جدار الجراج

٦٨٣

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢
اجارة . وعد بالبيع . تجديد

القاعدة القانونية

ضمن المتعاقدان في عقد اجارة نصين
أحدهما خاص بشرط التأجير والآخر قبول
المؤجريع العين المؤجرة الى المستأجر في مدة

٦٧٩

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه ٦ يونيه سنة ١٩٢٣
حجز . حكم جنائي ابتدائي . جواز

القاعدة القانونية

الحكم الصادر من محكمة الجنج بصفة
ابتدائية ومطعون فيه بطريق الاستئناف يكفي
بأن يكون سنداً يصح حجز ما للمدين لدى
الغير به . والمحكوم لمصلحته غير ملزم قانوناً مع
وجود هذا الحكم يده أن يستحصل على أمر من
قاضي الأمور الوقفية بالأذن له في توقيع الحجز

٦٨٠

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٢
اثبات . اخطار بالرفق . بيئة

القاعدة القانونية

الاخطار بالرفق يجوز اثباته بالبيئة اذا
كانت الدعوى مما يجوز اثباتها بالبيئة

٦٨١

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه ٣١ يوليه سنة ١٩٢٢
تهديد . غلط . بطلاق

القاعدة القانونية

الغلط في سبب المشاركة يجعلها باطلة

ميعاد بقبول الصقعة المعروضة يجب ان يصدر
القبول من المشتري في الزمن المناسب والا اعتبر
الايجاب قد بطل

٦٨٦

محكمة انقرس

حكم تاريخه ٤ يولييه سنة ١٩٢٣
بيع . تحت شرط . رد البضاعة . عيب

القاعدة القانونية

البيع الحاصل على شرط التجربة يعتبر
موقوفاً على تمام الشرط فمن ارسلت اليه البضاعة
وردها ليس ملزماً بأن يبين سبب عدم قبوله
اياها. وليس عليه ان يثبت العيب الذي من اجله
رد البضاعة، ولكن هذا لا يمنع البائع من اثبات
أن رد البضاعة كان تعتاً واستبداداً

الاجارة . فاذا انتهت مدة العقد فتجدد العقد
لمدة أخرى مري التجديد على الاجارة وحدها
دون الوعد بالبيع

٦٨٤

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه ١٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣
استئناف . ضامن . مضمون

القاعدة القانونية

الاستئناف الذي يرفعه الضامن يفيد
المضمون . فيستعيد المضمون حقه في الطعن في
الحكم وله عند عدم رفع استئناف أصلي ان
يرفع استئنافاً فرعياً عن الحكم الصادر ضده

٦٨٥

محكمة لييج Liège

حكم تاريخه ٢ يولييه سنة ١٩٢٣
قبول . زمن . مواد تجارية

القاعدة القانونية

في المواد التجارية وفي حالة عدم تجديد

لزعائن

ومن لواذع الكلام قولهم :

“ Un juge a tous les droits, sauf le droit de se tromper. ”

ومنها

“ Le premier devoir du juge est de ne point se préoccuper de la qualité des parties, de leurs opinions, du milieu social ou elles se meuvent. ”

ومنها

“ Celui qui a souffert l'injustice ne doit pas, comme dit la multitude, répondre par l'injustice étant donné qu'on ne doit à aucun prix être injuste. ”

Platon.

ومن احسن ما قيل :

“ Deux justices, pas de justice. ”

ومنها

“ Une grande qualité, une vertu nécessaire pour le juge est de savoir écouter. ”

Ransson.

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة
صحيفة ٧١٧	بقية محاكمة جناب مسيو بيولا كازميلي عن « إدارة قضايا الحكومة . ماضيها ونظامها ومستقبلها » ومعرفة بقلم حضرة الاستاذ يوسف بك قميس النائب بقسم قضايا الداخلية	
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
٦١٥	٨٢٠	محكمة النقض والابرار محكمة الجنايات . جنحة . اختصاص
٦١٦	٨٢٢	تبيد اشياء محجوزة . المالك . غير المالك . حارس . ايداع
٦١٧	٨٢٣	نقض . سب . محل وقوعه . علانية . المحكمة المحالة اليها الدعوى . سلطة تقدير العقوبة
٦١٨	٨٢٤	نقض . عدم ختم الحكم . ضرر . رفض طلب التأجيل . حقوق الدفاع
٦١٩	٨٢٥	نقض . تقدير شهادة الشهود
٦٢٠	٨٢٦	نقض . تأييد حكم ابتدائي . عدم حضور المدعى بالحق المدني
٦٢١	٨٢٦	نقض . استجواب المتهم . عدم اعتراض المتهم
٦٢٢	٨٢٦	رومي . رعية
٦٢٣	٨٢٧	نقض . عدم بيان تاريخ الواقعة ومحل وقوعها
٦٢٤	٨٢٧	نقض . تطبيق المادة « ١١٨ » عقوبات . وجوب ذكر صفة الموظف
٦٢٥	٨٢٨	حسبي . تعارض المصالح
٦٢٦	٨٢٨	حسبي . بيع عدد واورت القاصر الى المستأجر . بثمن المثل . جواز
٦٢٧	٨٢٩	حكومة . مسئولية . تجاوز حدود القانون . اختصاص الحاكم . أوامر ادارية . الطرق الصوفية . لائحة

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام .
٦٢٨	٨٣٣	محكمة الاستئناف الاهلية حقوق المؤلفين . حقوق الصناع . تسجيل التأليف . الاحتجاج ضد الغير
٦٢٩	٨٣٤	» » » تعهد . سبب غير مشروع . حرية المزايدات . تعطيلها . بطلان
٦٣٠	٨٣٥	» » » اجارة . ايجار . تحويله للغير . رضا المدين . حالات
٦٣١	٨٣٦	» » » تصحيح اغلاط الاحكام . اغلاط حساية . اغلاط مادية
٦٣٢	٨٣٨	» » » استئناف . ضامن متضامن . استفادة
٦٣٣	٨٣٩	» » » التماس . الاعلان . لنفس الخصم . للمحل الأصل على غش . أركانه
٦٣٤	٨٤٢	» » » التماس . غش . حده . أركانه . عدم الفصل في أحد الطلبات
٦٣٥	٨٤٧	محكمة مصر الابتدائية الاهلية تاريخ عرفي . حجة على الورثة . مرض الموت . حده . عقود بعوض . فساد الشرط . هبة . قبض . تعريفة
٦٣٦	٨٥٠	» » » » مرض الموت . اجارة . جوازها . اقرار
٦٣٧	٨٥٢	محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية حكومة . موظف . ظهورات . رفت . وقت غير لائق . مسئولية . رقتة . اسباب رفت . عدم كفاءة
٦٣٨	٨٥٤	» » » استئناف . مخالفة . خطأ تطبيق . على الوقائع كما هي ثابتة في الحكم
٦٣٩	٨٥٦	محكمة ايتاي البارود الجزئية بلاغ كاذب . سوء القصد . موظف عمومي . دخول منزل . الرضا . معناه
٦٤٠	٨٥٧	محكمة دمنهور الجزئية اتفاق . سبب غير مشروع . رخصة . التنازل عنها . ادارة قهوة . نظرية استرداد ما دفع بناء على اتفاق غير مشروع

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٦٤١	٨٥٩	المصادرة . عقوبة تبعية . عقوبة شخصية . النظام العام . أنواع المصادرة . الاشياء التي يجوز مصادرتها ولو لم تكن مملوكة للجاني
٦٤٢	٨٦٠	مسئولية . المادة « ١٥١ » مدني . مسئولية الولي . ملاحظة الصغير . التليذ . مسئولية ناظر المدرسة
٦٤٣	٨٦٢	المراقبة . المشبوهين . المتشردين . مدة المراقبة . ماهية المراقبة
٦٤٤	٨٦٣	معارضة . عدم حضور المعارض . ما يترتب على ذلك
٦٤٥	٨٦٥	مجلس محلي . شخصية معنوية . فرع من الحكومة
٦٤٦	٨٦٦	سودان . اتفاقية السودان . محاكم السودان . اختصاص . نظام عام
٦٤٧	٨٦٨	وقف . ناظر الوقف . تصرفاته . بناء عذبة
٦٤٨	٨٦٨	وقف . الشروط العشرة . الاحتفاظ بها في عقد الواقف . تولية الناظر . حق الواقف
٦٤٩	٨٦٩	وقف . تفسير وتطبيق شرط (ما دامت خالية من الازواج) . الخلو من الزوج بعد زواج أول
٦٥٠	٨٧٠	وقف . ربا . فوائد . المحاكم المختلطة . حكمها شرعاً
٦٥١	٨٧١	وقف . تغيير اسم المدرسة أو تغيير تبعيتها
٦٥٢	٨٧٢	ارث . قتل . حكم أهلي . بالادانة . غير مانع
٦٥٣	٨٧٣	ولاية الأب . غير ثقة . عزله . طعن بالتزوير . كيدى . لا حكم له
٦٥٤	٨٧٥	دعوى . ابداء الدعوى . رفض عذر . ما يترتب على ذلك

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٦٥٥	٨٧٦	المحكمة العليا الشرعية وظيفة وزير المالية . الخصومة فيما للحكومة وما عليها . الاملاك الاميرية . الخصومة بشأنها
٦٥٦	٨٧٨	١ - لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الأصل العربي . هو المعمول عليه دون الترجمة الفرنسية ٢ - وقف المضابط . التقاسيط . السجلات . الاحتجاج بها
٦٥٧	٨٨٠	الدفع . اثبات الدفع . عجز معارضة . حكم جنائي . اعلانه . العلم بالحكم
٦٥٨	٨٨١	بيع . صورية . بطلان . تجرد الاب من املاكه الى اولاده . هبة . الرجوع فيها . دعوى المسخر . صحتها . تحويل الاختصاص من أهلي الى مختلط
٦٥٩	٨٨١	تقادم . فوائد . قرض . استبدال الدين . الاحتجاج بالتقادم . احكار . سنين هلالية . الاحتفاظ بالدفاتر التجارية . مفعول الانذار
٦٦٠	٨٨٢	أحكام تهديدية . استئناف . وحدها . قبل التنفيذ . بعده
٦٦١	٨٨٤	دعوى . الحكومة . مصلحة فرعية . مصلحة رئيسية . اختصاص العامل أو الموظف . مسئولية شخصية
٦٦٢	٨٨٤	مداولة . أودة المداولة . في الجلسة
٦٦٣	٨٨٥	محاكم فرنسا . اختصاصها . بالنسبة للأجانب
٦٦٤	٨٨٦	اشتراط الدفع . بعملة اجنية . مارك . جواز اجارة . حقوق المستأجر . اقتلاع الغراس الصغيرة
٦٦٥	٨٨٦	أحكام . صدورها . علانية . نظام عام
٦٦٦	٨٨٦	
٦٦٧	٨٨٦	

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٦٦٨	٨٨٧	محكمة تقض وابرام باريس
٦٦٩	٨٨٧	» استئناف »
٦٧٠	٨٨٨	» السين ياريس
٦٧١	٨٨٩	» لان بفرنسا
٦٧٢	٨٩٠	محكمة تقض وابرام بلجيكا
٦٧٣	٨٩٠	محكمة بروكل بلجيكا
٦٧٤	٨٩٠	محكمة لياج
٦٧٥	٨٩١	» »
٦٧٦	٨٩١	» »
٦٧٧	٨٩١	» »
٦٧٨	٨٩١	» »
٦٧٩	٨٩٢	» »
٦٨٠	٨٩٢	» »
٦٨١	٨٩٢	» »
٦٨٢	٨٩٢	» »
٦٨٣	٨٩٢	» »
٦٨٤	٨٩٣	» »
٦٨٥	٨٩٣	» »
٦٨٦	٨٩٣	محكمة اقرس
٨٩٤		لغات

المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ

تَصَدَّقَ عَلَى الْمَحَامِلِ

*“Avez-vous réfléchi à l'illusion
des législateurs?. Ils croient que
leurs lois dictent les mœurs, alors
que c'est tout le contraire, et que
ce sont les mœurs qui dictent les
lois”*

Remy de Gourmont.

العدد الرابع

العدد العاشر

عدد يوليو سنة ١٩٢٤

الإدارة بميدان سوارس نمرة ٣

مطبعة النهضة
بشارع علوي نمرة ٥
تليفون نمرة ٦٢٠

قيمة الاشتراك ٦٠
والطلبة ٣٠

بيان

هذا هو عدد يوليه . وبه تنتهي السنة الرابعة للمجلة . وبأحصاء الأحكام والفتاوى والقرارات وسائر ما كتب ونشر في السنة الرابعة من مقالات ومنشورات ولقنات نجد عدد الأحكام والفتاوى والقرارات قد بلغ ٧٦٢، وعدد المقالات ٣٠، والمنشورات ١٧، واللغات ٣٩، والحكم التي نزين بها غلاف المجلة ١٠ . ولم تصل مجلة قضائية الى نشر أحكام وقرارات وفتاوى وغيرها بمقدار ما نشرت مجلة المحاماة . ولا تغلو اذا قلنا أننا واجعنا نصف واربعة آلاف حكم لاستخراج ما استخرجنا واذا لاحظ القراء ان مجلة المحاماة انفردت بنشر ما لا تنشره مجلة قضائية أخرى مثل « فتاوى » حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية وقرارات لجان الانتخابات ، ومثل أحكام محاكم فرنسا وأحكام محاكم بلجيكا ، ورسائل قانونية في موضوعات شتى يكتبها اساتذة مدرسة الحقوق وبعض رجال القضاء والنيابة والمحاماة من ذوى المكانة والمقدرة علماً وعملاً ، وما عدا ذلك من أحكام محكمة النقض والابرار وأحكام المجلس الحسبي العالي ، وأحكام محكمة الاستئناف الاهلية ، وأحكام المحاكم الكلية والجزئية . وأحكام المحاكم الشرعية وأحكام المحاكم المختلطة ، ومنشورات وزارة الحقانية ومنشورات معالي النائب العمومي ، أيقنوا ان قلم تحرير المجلة لا يألو جهداً في العمل على رقي هذه المجلة لتكون أرقى المجلات القضائية في الشرق وتكون في الوقت ذاته عنوان رقي المحاماة في مصر

هذا وقد نشرنا في عدد يوليه مقالة في « الجرائم الانتخابية » بقلم حضرة صاحب العزة مقصود بك قوسه القاضي بالمحاكم الأهلية ،

وفى أثرها نشرنا :

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار
٥	» » من المجلس الحسبي العالي
٩	» » من محكمة الاستئناف الاهلية
١٢	حكماً صادراً من المحاكم الكلية والمحاكم الجزئية
٥	فتاوى شرعية صادرة من حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الشرعية
٩	» » » محكمة الاستئناف المختلطة
٨	» » » المحاكم الفرنسية
٨	» » » البلجيكية
٧٦	فتكون المجلة ٧٦ حكماً وفتوى

وختمنا هذا العدد برسالة في « مقارنة الشرائع » معربة بقلم حضرة الفاضل طه افندي السيد نصر
وست « لذعات » من جوامع الكلم . وسيظهر فهرست السنة الرابعة في خلال شهر سبتمبر على
ان يصدر أول عدد من اعداد السنة الخامسة في خلال شهر اكتوبر المقبل بأذن الله ما

رئيس تحرير المجلة

عزيز فنانكي

السنة الرابعة

المحاماة

العدد العاشر

عدد يولي

الجرائم الانتخابية

المادتان ٢٨٤ قرة أولى عقوبات والمادتان

٧٦ و ٧٧ قرة أولى من قانون الانتخاب - المادتان ٣٢ و ٤٧ مكررة عقوبات .

<p>أولى عقوبات التي جاءت معدلة للمادة القديمة بمقتضى القانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٠ والنص الثانى الفقرة الاولى من المادة ٧٧ من قانون الانتخاب الصادر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ .</p> <p>قالبحث قائم حول أى القانونين واجب تطبيقه .</p> <p>أقانون العقوبات الذى يجعل الحادثة جنابة أم قانون الانتخاب الذى جاء اكثر هوادة وجعل الحادثة جنحة قد يقضى فيها بالفرامة فقط ؟</p> <p>وقد اشتد الجدل فى أى الرايين هو الصواب عقب حادثة معينة وقعت أبان المعركة الانتخابية الماضية وتردد ذكرها فى مواقف عدّة وكان اقتناعنا برأينا القانونى فى الحادثة يجعلنا نرى ان</p>	<p>تثير دائما الانتخابات العامة منازعات ومباحث تختلف وتباين باختلاف وتباين وجهة نظر الجماعات لا سيما اذا كانت الامة حديثة العهد بالقانون الذى تجرى الانتخابات بمقتضاه .</p> <p>من ذلك النزاع الذى طرح أمام القضاء خاصا بجريمة التهديد الكتابية</p> <p>هدد شخص آخر كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس معاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، وكان التهديد لمنع ناخب من استعمال حق التصويت أو لا كراهه على التصويت على وجه خاص . والجريمة تنطبق على نصين : النص الأول المادة ٢٨٤ قرة</p>
---	---

الدستور في المادتين ٢٦ و ٢٧ منه ، يقتضى هذه القاعدة والقاعدة المتفرعة منها وهما تقابلان المادة ٣ من القانون الاساسى الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣

والقاعدة الثانية هي التى تقتضى بأن يطبق القانون الاخف اذا وجد قانونان مختلفان، وهذه القاعدة واردة كذلك بنص صريح فى الفقرة الثانية من المادة ٥ عقوبات التى جاءت استثناءاً لقاعدة عدم رجعية القوانين، اذ نصت على انه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . أى لو ان المتهم ارتكب جريمة قبل صدور قانون الانتخاب الحالى لحكم عملاً بهذه المادة بمقتضى قانون الانتخاب لا بقانون العقوبات لانه قانون اصلح للمتهم . فبالأولى لو ان الجريمة وقعت بعد صدور قانون الانتخاب لا قبله . وقد عرضت مثل هذه الحالة أبان فترة الانتقال فى فرنسا بين القوانين التى كان معمولاً بها وقت الثورة وبين قانون العقوبات الفرنسى الذى صدر سنة ١٨١٠ وكانت الحالة ذات أهمية كبرى لأن البحث كان يشمل جميع الجرائم كما ان العقوبات القديمة التى ارتكبت الجرائم وقت قيام القوانين التى نصت عليها كانت أشد من الجزاء المنصوص عنه فى قانون العقوبات الجديد ، فمعرض الأمر على مجلس الدولة يقتضى بأنه « من المبادئ المرعية فى المسائل الجنائية ان يؤخذ دائماً بالرأى الذى فى مصلحة الانسانية والذى يودى الى التبرئة أو التخفيف » (راجع

الخلاف انما اشتد بسبب النزعة الحزبية . إلا أننا رأينا كثيرين ممن لم يتأثروا بهذه النزعة يرون الصواب فى رأى المخالف ، وهذا ما دعانا الى اثبات هذا البحث

اذا رجعنا الى أى قاعدة من القواعد الأساسية فى القانون الجنائى نراها جميعها تشير الى ان قانون الانتخاب هو القانون الواجب تطبيقه على الحادثة

فأول هذه القواعد المبدأ الذى يقتضى بأن القانون اللاحق يلغى القانون السابق . وقد نص على هذه القاعدة فى باب القواعد العمومية من قانون العقوبات فى الفقرة الاولى من المادة الخامسة منه . إذ قضت بأنه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها وهذا هو المبدأ المنطبق على العقل وعلى البدهة ، اذ فى اصدار الشارع لقانون جديد معنى عدوله عن القانون السابق والا فيكون عابثاً متخبطاً . لم يناقش الشراح هذا المبدأ لبدهته انما ناقشوا القاعدة التى تنفرع منه ، الخاصة بمعرفة ما اذا كان يمكن تطبيق القانون الجديد على جريمة وقعت قبل صدوره باعتبار انه هو القانون الأصوب وقسموا بحشهم الى قسمين : الأول القوانين الخاصة بالموضوع ، والثانى الخاص منها بالشكل وأوجبوا تطبيق القانون الجديد فى أحدها دون الآخر ، ولا وجه للتمشى فى هذا البحث اذ لا علاقة له ببحثنا الذى ينطبق على أصل القاعدة التى بموجبها يطبق القانون المعاصر للحادثة أى الذى حصلت الحادثة بعد اصداره ، وقد أورد

شوفو وهيلي شرح قانون العقوبات جزء أول (قرة ٢٧) وقضت اللجنة العليا في فرنسا كذلك بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٨٠٩ « بأنه يتحتم تطبيق اخف القانونين على المتهم سواء أكان اقدمهما أو أحدثهما » كما انه جاء في الذكرى التي نشر مع قانون العقوبات الفرنسي في ٢٣ يوليو سنة ١٨١٠ قرة هذا تعريبها : اذا كانت العقوبة المنصوص عنها في قانوننا الحديث اخف من العقوبة التي كان ينص عليها القانون الحالي فتطبق المحاكم العقوبة المنصوص عنها في القانون الجديد .

يضاف الى ما تقدم ان القانون الأخف والقانون القائم وقت ارتكاب الجريمة هو أيضاً قانون خاص. والقاعدة انه اذا وجد قانون خاص فيعمل به دون العام اذ نظر الشارع حين وضعه الى ظروف معينة ما كان اعتبرها وقت ان سن القانون العام. فاذا نص الشارع في القانون الخاص على مبدأ أو على عقوبة مخالفة لما جاء في القانون العام، فمعنى هذا انه قدّر ظروفًا جديدة طرأت ودعت الى وضع القانون الجديد ما كان اعتبرها من قبل فبادر. وغير النص القديم بنص جديد على اعتبار انه هو الرأي الصحيح فينقرض الغاء النص القديم على هذا الاعتبار

يقول انصار الرأي الآخر باغفال كل هذه الاعتبارات القانونية الاساسية وسدل الستار

عليها واعتبار ان الشارع قصد ان يعاقب بالعقوبات الواردة في المادة ٧٧ على أنواع التهديد التي لم ينص عنها في قانون العقوبات وتطبيق قانون العقوبات على التهديد المنصوص عنه فيه، ولكن خطأ هذا الرأي ظاهر، اذ كيف يستطيع الأخذ به حال انه لم ينص في القانون على شيء مما يشير الى هذه التفرقة. وقد جاء نص المادة ٧٧ انتخابات نصا صريحا جليا شاملا خاليا من أي قيد يمكن الرجوع بواسطته الى تأييد هذا الرأي، ألا ان هذا الرأي لم يمتد الاستنتاج الذي لا يعتمد على أساس صحيح وحجته التفسير الغير القويم والا لو كان حقيقة قصد الشارع شيئا من هذا لنص عليه صراحة كما فعل في قانون الانتخاب القديم الصادر في سنة ١٩١٣ اذ ورد فيه في المادة ٤٨ وهي المقابلة للمادة ٧٧ من القانون الحالي هذا القيد « الا اذا كان الفعل معاقبا عليه بأشد من ذلك بمقتضى نص من نصوص قانون العقوبات ». أفليس في حذف هذا القيد من النص الجديد اعلان صريح بأن الشارع رأى من الظروف ما جعله يعدل عن رأيه الاول فجعل ينظر الى جرائم التهديد الانتخابية نظرة تختلف عن نظره اليها من قبل . ان مجرد تلاوة نص المادة ٤٨ من القانون القديم مع المادة ٧٧ من القانون الحالي والمقارنة بينهما لكاف للاقتناع اقتناعا وثيقا بأن الشارع انما أراد المدول عن رأيه الاول

وانه عمد الى جعل جميع جرائم التهديد الانتخابية جنحاً لا جنايات

اما المحكمة التي حدثت بالشارع الى هذا التعبير فهي حكمة يانعة، اسامها بحجارة قواعد روح الاجتماع، فان الفرد يتأثر في تصرفاته بين المجموع بمؤثرات يكون بعيداً عنها لو انفرد في تصرفه، ثم اعتبار ما ينشأ من الاضطراب الفكري في نفوس الجمهور وقت قيام المعركة الانتخابية العلم بأن الشخص الذي يرتكب جريمة خاصة بمثل هذه الظروف يكون مساقاً اليها بعوامل تختلف كثيراً عن العوامل التي تحرك عامل الاجرام في الظروف العادية. يعلم الشارع ان النظام السياسي الحديث من شأنه ان ينشئ في البلد التنارع الحزبي وهذا يسبب التنافس بين هذه الأحزاب فيؤدي هذا التنافس والتجاذب الى مثل هذه الجرائم ويعلم كذلك ان الأصل في كل هذه المشادات انما هو العمل لخدمة الأمة ورفع شأن الوطن ففضي بأن يغض الطرف ولو قليلاً عما ينتج عنها من امثال جريمتنا هذه وهو يعلم ان كلا العاملين فيه اجرام، الا ان الاجرام السياسي يختلف عنصراً عن الاجرام العادي

قد يقال عكس ذلك، قد يقال ان الشارع نظر الى هذه الجرائم نظرة لاهوادة فيها وقدر انها ستكون كثيرة متعددة فأوجد النص الجديد يعاقب به على انواع التهديد التي لم ينص عليها في القانون العام ليقف في طيار هذه الكثرة

يشجها، ولكن لم يكن قصد الشارع هذا من جهة لأن فيه اضافة على النص كما قدمنا، ومن جهة فهذا الرأي قد يؤول الى معاقبة ابسط الجرائم كالتخالفات فعلا بعقوبات جسيمة لاشئ الا لأنها كثيرة

قل ان المادة ٣٢ عقوبات تنطبق على حالتنا هذه^(١) لأنه يوجد جريمتان اكل منهما عقوبة فيجب تطبيق الأشد. الرأي بعيد عن الصحة. انما يتعين علينا مناقشته لأنه كان ضمن الحجج التي ناضل بها اهل الرأي المخالف لاثبات نظريتهم. الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات تنص على الحالة التي يطلق عليها الشراح قولهم *Concours idéal de l'infraction* مثل هذا ان يشرع زيد في قتل عمر فيطلق عليه عياراً نارياً فيسبب له اصابة في ساقه تستوجب عجزه عن اعماله الشخصية مدة قتل عن عشرين يوماً. فالتهم في هذه الحالة يكون ارتكب بفعل واحد جريمتين، الأولى شروع في قتل معاقب عليه في المادة ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات، والثانية ضرب بالمادة ٢٠٦ عقوبات، فالقانون يقضي بأن العقوبة الأشد تجب العقوبة الأخف فيعاقب المتهم بعقوبة الشروع في قتل دون عقوبة الضرب. ومثال ذلك ايضاً ان يقدم

(١) نترجم هذا الرأي والرأي التالي له في مقالتي افتتاحيتين بجريدة السياسة في غضون شهر اكتوبر سنة ١٩٢٣

متهم ورقة مزورة ليستعين بها على اخذ مبلغ بطريق النصب فالعمل واحد انما مكون لجريمتين الأولى استعمال ورقة مزورة والثانية نصب فيعاقب المتهم بالعقوبة الأشد للجريمتين لا بكتليهما (راجع جرائنولان شرح قانون العقوبات جزء اول فقرة ٤٥٨) اما الجزء الثانى من المادة ٣٢ عقوبات فخاص بوقوع جرائم متعددة يجمعها قصد جنائى واحد كمن زور فى الدفاتر العمومية بقصد اخفاء جريمة اختلاس ارتكبها فيعاقب المتهم بأشد العقوبتين وهذه الحالة هى مايسمونه Connexité . وترى انه من العبث ايجاد وجه شبه بين حالتنا وهاتين الحالتين يبقى بعد ذلك ان نناقش ما اذا كانت الحالة يحتمل ان يقال عنها انها تنطبق على المادة ٤٧ مكررة عقوبات . هذه المادة حديثة فى القانون المصرى اضيفت اليه بمقتضى القانون الصادر فى ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ بعد حادثة قتل سيامى مشهورة وهى وان تكن حديثة فى التشريع المصرى الا انها قديمة فى القانون الفرنسى المأخوذة عنه . وهى تقابل منه المادة ٨٩ ومعدلة بالقانون الصادر فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٣٢ وأول خصيصة لهذه المادة هى أنها تعاقب على مجرد الاتفاق الجنائى فهى تخرج بذلك على القواعد العامة وتعاقب على الاعمال التحضيرية لارتكاب الجرائم فهى بادئ ذى بدء مادة قصد بها ادخال حالة جديدة فى دائرة قانون العقوبات لم يكن قبل ذلك ينال مرتكبها جزاءاً أما ، وقد اشترط الشراح شروطاً اربعة لتكوين هذه الجريمة : أولاً ان يكون هناك تصميم على العمل لا مجرد فكرة مبهم تفصيلها ، ثانياً ان يكون هذا التصميم قد بُت فيه وقرر العمل بموجبه ، ثالثاً ان يكون الاتفاق بين شخصين أو اكثر ، رابعاً ان يكون الاتفاق الجنائى خاصاً بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عنها فى المادتين ٨٦ و ٨٧ ع . ف . أى التعدى على ولى الأمر أو على سلامة الدولة . وقد أراد الشارع المصرى ان يجعل نص المادة شاملاً فلم ينص على الزكن الرابع فخالف فى ذلك النصوص الفرنسية . الا انه لا نزاع فى ان الاركان الثلاثة الاخرى غير متوفرة هنا . فليس لدينا أى تصميم على ارتكاب جريمة ما بل لدينا جريمة معينة تمت وانتهى بارتكابها كل ما فكر المتهمون فى ارتكابه ، وهذا يزيل مباشرة أهم صفة تبين بها جريمة الاتفاق الجنائى التى اجمع الشراح على أنها جريمة مستمرة (راجع شوفروهيلى شرح العقوبات جزء ثان فقرة ٤٥٣ وجرسون شرح قانون العقوبات المادة ٨٩ فقرة ٦٥ وكذا هيلى وجررو)

على ان الاستاذ جرسون قد تصور حالة مثل حالتنا هذه تماماً فجعل الى نقي اعتبار التهديد علامة على وجود الجريمة أو انه مكوّن لها فذكر ما يأتى : ان التصميم على التنفيذ

يجب ان يقوم على نية صادقة جازمة جاءت بناء على ترو سابق فلا يكفي مجرد اظهار الرغبة في ارتكاب الجريمة أو التهديد بارتكابها (جرسون المادة ٨٩ ققرة ٩)

لقد أوجزت فيما تقدم الأدلة التي يجب من أجلها اعتبار الحادثة منطبقة على قانون الانتخاب دون العقوبات، وأجبت كذلك على ما نشر من الآراء المخالفة إلا أنه بقيت كلمة عامة عن تفسير القانون الجنائي لها اعتبار خاص في هذا المجال، لأن القول باعتبار الحادثة جناية مبنية على المغالاة في التفسير والتمادي في الاستنتاج على أنه يجب على القاضي الجنائي ان يراعي في تفسيره القانون أمرين هامين : الأول ان يكون التفسير ملازماً للنص خالياً خاصة من التوسع والاسترسال في التشبيه والاستنتاج، والأمر الثاني ان يكون القانون الواجب تطبيقه قانوناً صريحاً غير موضع نظر لدى المشتغلين بالقانون. اذ أنه غير مفروض ان يكون الجمهور ملماً باطراف الموسوعات القضائية علماً بمختلف لآراء. ولا أرى أفضل من ان ألفت النظر في هذه المناسبة الى ما ذكره شوفو وهيلي في شرح العقوبات جزء أول ققرة ٢٤ وظاهر منها انه يتحتم رفض الحكم بمقتضى مادة من قانون العقوبات أصبح العمل بها موضع نظر بين الشراح والمشتغلين بالقانون كما لو أصبح هذا القانون مشكوكاً في وجوب تطبيقه لصدور

قانون آخر بعده وفي موضوعه وأنه غير لائق بحسن سير العدالة ان يعلق مصير المتقاضين على نتيجة التكلف في الاستقراء والتمادي في تحليل مختلف النظريات، بل يجب دائماً ان يعول في المحاكمات على الظاهر الواضح من النصوص وان يفسر دائماً ما خفي أو استتر لمصلحة من يقع عليهم حكم هذه القوانين

والرأي المتقدم هو بالذات رأي الشارع الذي وضع المادة ٧٧ من قانون الانتخاب وكان يكفي الإشارة الى ذلك لاقتناع اصحاب الرأي المخالف إلا أنه يفضل دائماً ان تظهر النصوص القانونية منطبقة على روح التشريع. فقد جاء في محضر اللجنة التشريعية (١) حين فحص هذه المادة العبارة الآتية معربة عن الفرنسية : « وقد كان ترتيب الجرائم الانتخابية بحسب ماهيتها وخطورتها وخففت العقوبات التي كانت شديدة في المشروع وهذه العقوبات تحول دون تطبيق عقوبات أشد منها يكون منصوباً عنها في قانون العقوبات للجرائم المينة في المواد من ٨٦ الى ٧٨ من قانون الانتخاب »

مذكور قوس

(١) هذا المحضر لم ينشر على ما نعلم. انما اطلنا على صورة رسمية منه مستخرجة من وزارة الحقانية وعليها توقيع نفس سكرتير اللجنة جناب المسيو واتلي . ق . ٢

قضايا محكمة النقض والأول

المحكمة

ثبت للمحكمة صحتها ولم يثبت انه تنازل عن طلباته. ولا محل للحكم بإبطال المرافعة ضد المدعى المدني بسبب غيابه عن الجلسة لعدم اتباع مثل هذه الاجراءات في القضايا الجنائية اسوة بالدعوى المرفوعة امام المحاكم المدنية

٢ - ان قويض النيابة الرأي امام المحكمة لا يجعل الدعوى الجنائية غير مقبولة لان الدعوى الجنائية تحركت بدعوى المدعى المدني. كذلك قويض النيابة الرأي للمحكمة امام محكمة ثاني درجة بعد رفع استئناف منها ومن المدعى بالحق المدني في الحكم القاضي بالبراءة لا يمنع من نظر اصل الدعوى والحكم فيها لان الدعوى الجنائية اصبحت بعد استئناف النيابة قائمة مع الدعوى المدنية

المحكمة :-

« حيث ان الطعن سبق قبوله وقد تحدت جلسة هذا اليوم لنظر الموضوع »
« وحيث انه ثبت بلا نزاع من الاطلاع على الأوراق ومن شهادة الشهود ومما هو مبين بالحكم السابق الطعن فيه ان المدعى المدني اشترى بتاريخ ١٩ ديسبر سنة ١٩١٩ رسالة كبريت مقدارها عشرة صناديق من الخواجة

٦٨٧

حكم تاريخه أول يناير سنة ١٩٢٤
نقض . دفاع عن النفس . عدم الفصل فيه . التمسك به عرضاً .

القاعدة القانونية

يجب ان تكون مسألة الدفاع عن النفس مطروحة على المحكمة بصفة خاصة ليتعين عليها ان تفصل فيها على حدة . اما اذا جاء ذكرها عرضاً في دفاع عام فلا ينقض الحكم الذي لم يفصل في امرها بصفة خاصة

(طعن عمر علي عمر وحضر عنه الشيخ حسن عبد القادر المحامي ضد النيابة العمومية نمرة ٥ سنة ٤١ قضائية دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦٨٨

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٤

نقض . عدم حضور المدعى المدني . الحكم بطلباته . ابطال المرافعة . عدم جواز . قويض النيابة الرأي . حكمه قانوناً .

القاعدة القانونية

١ - ان عدم حضور المدعى بالحق المدني في الجلسة امام المحاكم الجنائية لا يمنع من الحكم له بطلباته التي ابداهها في المذكرات المقدمة منه في القضية امام محكمة اول وثاني درجة متى

جاك جران رودومى التاجر باسكندرية بمبلغ ١٤٥٠ جنيهاً مصرياً ونصف خلاف المصاريف دفع له من ثمنها مائة جنيه واتفق مع البائع على ان يرسل اليه الرسالة المذكورة الى طنطا ضمن رسالة اخرى توفيراً للمصاريف مع تحويل باقى الثمن على البنك وان رسالة المدعى كانت ضمن الرسالة التى وردت للمتهم من محل التاجر السالف ذكره فاستلم المتهم الرسالتين بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ بطنطا

« وحيث انه ثابت ان المدعى قام بسداد باقى الثمن للبنك وسحب منه الايصال الذى حرره البائع على نفسه بما يفيد وصول هذا المبلغ اليه وبرائة ذمة المتهم من الثمن وسحب منه ايضاً اذنأ صادراً من الخواجه التاجر البائع المذكور الى المتهم بتسليم المدعى العشرة صناديق الكبريت الواردة ضمن رسالته بعد اخذ الايصال اللازم حسب الجارى بظهر هذا الأذن

« وحيث انه ثابت ايضاً ان هاتين الورقتين وجدتا تحت يد المتهم وتقدمتا منه بالفعل فى ملف القضية ويسلم المتهم بأن المدعى هو الذى سدد جميع ثمن البضاعة المتنازع عليها ولكنه يدعى انه اشترى العشرة صناديق الكبريت ويمتنع عن تسليمها للمدعى ويرتكب فى دفاعه على ان سنده فى المشتري وفى دفع ١٥٠ جنيهاً ثمن البضاعة الى المدعى وجود اذن التسليم السالف ذكره تحت يده ، واما المدعى فينكر البيع مطلقاً ويقول ان تسليم الأذن المذكور للمتهم لا يفيد واقعة المشتري المدعى بها وانه

اودعه لدى المتهم لرغبته ايداع البضاعة عنده لاحتياج محله لبعض تصليحات وانه مقتنع بأنه سيستلمها منه عند طلبها بعد كتابة الايصال المشار اليه فى اذن التسليم وهو الذى يعتبر حجة عليه فى استلامه البضاعة

« وحيث ان المتهم لم يقدم اي دليل على حصول بيع البضاعة اليه ومجرد وجود اذن التسليم تحت يده لا يفيد هذا البيع لأن هذا الاذن عبارة عن امر اليه بتسليم البضاعة الى المدعى ومذكور فيه صراحة انه يجب عليه اخذ سند الايصال اللازم على المدعى باستلامه البضاعة وهذا ظاهر لبراءة ذمة المتهم من البضاعة المودعة طرفه على ذمة المدعى ولاخلاء مسئولية التاجر المرسل للبضاعة

« وحيث انه قد تبين للمحكمة من مجموع التحقيقات التى حصلت ومراجعة الأوراق ان دعوى المتهم لشراء البضاعة من المدعى على غير اساس ويؤكد ذلك عدم وجود ضرورة تلجىء المدعى للبيع بدون مكسب مقبول ولما ظهر من سعى المتهم فى الصلح مع المدعى لاسترضائه وتحرير سنده باسم شريكه بجزء من المبلغ ولم يتم هذا الصلح

« وحيث ان الثابت ان البضاعة كانت مودعة لدى المتهم بناء على امر التاجر المرسل على ذمته لتسليمها للمدعى بعد سداد ثمنها وقد قام المدعى بالفعل بالسداد فادعاء المتهم كذباً مشتراها وحجزها وامتناعه عن تسليمها باستملاكها بدون اي حق ما يعد ذلك اختلاساً لشيء مودع لديه اضراراً بصاحبه وهو المدعى

النيابة والمدعى المدني حكم القاضي الجزئي القاضي بالبراءة فصارت الدعوى الجنائية قائمة مع الدعوى المدنية

« وحيث انه مما تقدم تكون التهمة ثابتة قبل المتهم كما سلف ايضاحه ويتعين الغاء الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الجزئية وعقاب المتهم طبقاً للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات وبمبلغ التعويض المطلوب للمدعى المدني مع ايقاف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الحبس عملاً بنص المادة « ٥٢ » من القانون المذكور لعدم وجود سوابق للمتهم »

(نقض احمد محمد العتيلي ضد النيابة العمومية
نمرة ٩٣٠ سنة ٤٠ قضائية ومصطفى افندي العبد
البرازي مدع بحق مدني دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٦٨٩

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض - رفض سؤال الشاهد سلطة المحكمة

القاعدة القانونية

ليس من حرج على محكمة الجنائيات ان ترفض توجيه سؤال للشاهد. لأن المحكمة من حقها عند طرح كل سؤال ان تبحث ان كان متعلقاً بالموضوع وجائز القبول فتأمر بتوجيهه أو ترفضه .

(طعن احمد سويلم السيد ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ١١٥ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا وجناب مستر برسيغال وجناب مستر كرتو
وحضرات اصحاب العادة والعزة حافظ لطفى باشا ومحمد
مصطفى بك وعلى عزت بك رئيس نيابة الاستئناف)

المدني وقد توفرت في القضية اركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٩٦ عقوبات لثبوت سوء القصد لدى المتهم في حجز البضاعة وعدم تسليمها مع تردد المدعى على محله وشكواه بالبوليس ولا يمكن القول ان مجرد زعم المتهم المشتري يجعل النزاع مدنياً فقط مادام انه ثبت ان هذا الزعم لا اساس له وان الغرض من هذا الدفاع هو الهروب من رد الالامة لصاحبها فيكون عقاب المتهم منطبقاً على المادة ٢٩٦ عقوبات

« وحيث ان مبلغ المائتين جنيه المطلوب تعويضاً تراه المحكمة في محله وغير مبالغ فيه ويجب الحكم به للمدعى المدني

« وحيث ان عدم حضور المدعى المدني بالجلسة لا يمنع من الحكم له بطلباته التي ابداهها في المذكرات المقدمة منه في القضية امام محكمة أول وثاني درجة بناءً على استئنافه متى ثبت صحتها ولم يثبت للمحكمة انه تنازل عنها ولا محل اذن لطلب المتهم الحكم بابطال المرافعة ضد المدعى لغيابه بالجلسة لعدم اتباع مثل هذه الاجراءات في القضايا الجنائية اسوة بالدعوى المرفوعة أمام المحاكم المدنية

« وحيث انه لا محل ايضاً لما تمسك به المتهم من ان تفويض النيابة الرأي أمام المحكمة الجزئية يجعل الدعوى الجنائية غير مقبولة لان الدعوى الجنائية تحركت بدعوى المدعى المدني ثم انه من جهة اخرى فقد استأنفت

٦٩٠

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

حكم نهائي من محكمة الجنج . اعتبار الواقعة
جناية . قاضي الاحالة . عقيدته

القاعدة القانونية

إذا صدر حكم نهائي من محكمة الجنج بعدم
الاختصاص بناء على ان الحادثة جناية وجب
على قاضي الاحالة احالة القضية على محكمة
الجنايات للحكم فيها مطلقاً وليس له ان يعدل
في وصف التهمة من جديد وللمحكمة الجنايات
الحالة اليها الدعوى ان تحكم فيها بحسب ما تراه
(طعن النيابة ضد شايخ محمد احمد محارب قضية نمرة
١٢١ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٦٩٢

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

تزوير . رسمي . كاتب مجلس ملي .
موظف عمومي .

القاعدة القانونية

انه بحسب لائحة أحكام المجالس المالية
للاقباط الارثوذكس يعتبر كاتب المجلس الملي
موظفاً في مصلحة عمومية بناء عليه يكون التزوير
في دفتر القيد المختص بوظيفته تزويراً رسمياً
صادراً من موظف عمومي
(طعن بياامين وهبة وآخرين ضد النيابة . قضية
نمرة ١١٦ سنة ٤١ قضائية دائرة معالي احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٦٩١

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

ربا . تعدد الدفع . تعدد الديون . المادة

القاعدة القانونية

إذا ثبت ان التعاقد بين المجني عليه والمتهم
كان عن قرض واحد لا يتجزأ رغماً عن كونه
استلم مبلغ الدين على دفعتين، فتعد الدفعة لا يمكن
ان يكون العادة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة
من المادة ٢٩٤ عقوبات، وإذا اتفق ركن العادة
اتفق أحد أركان الجريمة وكانت الفعل غير
معاقب عليه قانوناً

(طعن احمد عبد المجيد المرابي ضد النيابة العمومية .
قضية نمرة ١٠٥ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالي احمد
طلعت باشا والهيئة السابقة)

٦٩٣

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض . تخليف المدعى المدني اليمين . جواز .

القاعدة القانونية

ليس في القانون مانع يمنع المحكمة الجنائية
من تخليف المدعى بالحقوق المدني اليمين القانونية،
بناء عليه لا يترتب على حلف اليمين بطلان
ما في الحكم
(طعن ابراهيم ابو سريع ضد النيابة وفيصل سلامة
مدع بحق مدني . قضية نمرة ١٠٠ سنة ٤١ قضائية .
دائرة معالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

للقاضى ان يحكم بالتعويضات التى يطلبها بعض
الخصوم من بعض . فاذا اثبت الحكم ان أحد
أركان الجريمة غير متوفر ولكن المتهم قد
ارتكب فعلاً نشأ عنه ضرر المدعى بالحق المدنى
كان الحكم صحيحاً قانوناً

(نقض عبد المجيد محمد جازية ضد النيابة العمومية
والست عيوته بنت محمد الجندى مدعية بحق مدنى . قضية
نمرة ٢٥ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالى احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٦٩٦

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٤

دفع شرعى . لزومه . عدم لزومه .

القاعدة القانونية

١ - يعتبر فى حالة الدفاع الشرعى من
كان يحرس غيطة ليلاً فرأى شخصاً آخر يتلف
زراعته فأطلق عليه عياراً نارياً

٢ - يعتبر مجاوزاً حد الدفاع الشرعى من
أطلق عياراً ثانياً على الجاني بعد ما شرع الجاني
فى الحرب بعد سماعه العيار الأول . فالطلق الثانى
لم يكن لازماً ولهذا يجب تطبيق المادة ٢١٥

لا المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات

(نقض بدوى حسن الحجر ضد النيابة العمومية
وقطعه عبد السلام شتا مدعية بحق مدنى قضية نمرة
٣٠ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالى احمد طلعت باشا
والهيئة السابقة)

٦٩٤

حكم تاريخه ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

نقض . الاثبات امام المحاكم الجنائية .
فى مسائل الملكية .

القاعدة القانونية

يجب على المحاكم الجنائية اتباع القواعد
المدنية الخاصة باثبات ملكية العقار اذا توقف
الفصل فى الدعوى العمومية على الفصل فى
التزاع المدنى . فمن اتهم بأنه توصل بالاحتيال
الى الاستيلاء على مبلغ معين من شخص بأن
تصرف بطريق البذل فى اطيان ليست ملكاً
له وليس له حق التصرف فيها وادعى المتهم
بأن الاطيان ملكه فارتكبت المحكمة الجنائية
على شهادة الشهود للحكم بأنه غير مالك وكانت
شهادة الشهود غير جائزه فى الاثبات مدنياً كان
حكم المحكمة الجنائية باطلاً ويتعين نقضه

(طعن عبد المجيد احمد هيكى وحضر عنه حفرة
الاستاذ حلم افندى ابراهيم الحامى ضد النيابة قضية
نمرة ١٠٣ سنة ٤١ قضائية . دائرة معالى احمد طلعت
باشا والهيئة السابقة)

٦٩٥

حكم تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٢٤

حالة البراءة . جواز الحكم بالتعويض .

القاعدة القانونية

ان المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات
تقضى صراحة بأنه فى حالة الحكم بالبراءة يجوز

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

ان رئيس المحكمة يأمر بتعجيل النظر في أى قضية يطلب الخصم تعجيلها وهذا الامر لا يمنع الخصوم من ان يتناقشوا أمام المحكمة المطروحة عليها الدعوى في التأجيل . وهو غير ملزم لمحكمة الموضوع . فلها ان تؤجل اذا رأت محلاً لذلك . واذا فالتظلم في غير محله ويتمين رفضه «

(تظلم حضرة صاحب السمو عباس حامي باشا وحضر عنه حضرة احمد لطفى بك الحامى ضد حضرة صاحبة السمو الاميرة اقبال هانم وحضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا بصفته وزيراً للمالية وسعادة صادق حنين باشا وكيل وزارة المالية وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ محمد كامل البندارى افندى الحامى وحضر عن الاخرين حضرة الاستاذ توفيق حنين بك نائب قسم قضايا المالية بعمرة ١١٤٣ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا)

٦٩٨

حكم تاريخه ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤

التد المباح . صحافة . السب . القذف . اثبات . موظف عمومي . جريمة الاهانة . هيئة نظامية . كل الهيئة . بعض الهيئة . سوء النية . صاحب امتياز الجريدة . مسؤولية

القاعدة القانونية

١ - النقد المباح هو الذى ينظر فيه الناقد الى اعمال الشخص فيبحث فيها بتبصر وتعقل ويناقشها ليظهر الصالح منها والطالح مستعيناً على ذلك بالقواعد والمبادئ . ومن مستلزماته انه لا يمس الشخص بل يكون قاضراً على اعماله . فاذا نسب الكاتب الى شخص أو حزب أنه

٦٩٧

حكم تاريخه ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤

تظلم . امر ادارى او قضائى . مادة ١٣٢ . تعجيل نظر الدعوى . سلطة رئيس المحكمة . محكمة الموضوع .

القاعدة القانونية

١ - ان نص المادة « ١٣٢ » مرافعات يجيز التظلم من كل امر يصدر من رئيس المحكمة على العرائض التى تقدم له بلامتياز ولو كان الامر ادارياً او قضائياً ما دام انه متعلق بقضية ٢ - ان العمل جرى امام المحاكم على ان رئيس المحكمة يأمر بتعجيل النظر في اي قضية يطلب الخصم تعجيلها وهذا الامر لا يمنع الخصوم من ان يتناقشوا امام المحكمة المطروحة امامها الدعوى في التأجيل . وهو غير ملزم لمحكمة الموضوع فلها ان تؤجل اذا رأت محلاً لذلك المحكمة : -

« حيث ان نص المادة « ١٣٢ » مرافعات يجيز التظلم من كل امر يصدر من رئيس المحكمة على العرائض التى تقدم له بلامتياز ولو كان الامر ادارياً او قضائياً ما دام انه متعلق بقضية ولذا يكون الدفع الفرعى في غير محله

عن موضوع التظلم

« حيث ان العمل جرى أمام المحاكم على

يعبد الحكومة ولا يحب الوطن ويضحيه لشهواته وأنه جائع جشع منحط وضع ووظيفته هي التهام الوطن وأنه محب للمال ومن السهل استرضائه به وأنه غير حريص على خدمة الأمة وغير مخلص لها ثم نسب إليه الجبن والكذب وعدم الفهم وقصر النظر وأنه جاهل لا يدري عمله ولا إرادة له فيذعن لمن يأمره، كانت هذه الالفاظ تعد بلا شك سباً لا تقدماً مباحاً.

٢- لا يسمح للنهيم في جريمة السب ان يثبت وقائع السب ولو كان الطعن به موجهاً لاحد الموظفين العموميين بمناسبة اعمال وظيفته

٣- نصت المادة ١٦٠ من قانون العقوبات على معاقبة من وقع منه اهانة في حق احدى المحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الادارة العمومية. ولا يؤخذ من هذا النص ان الاهانة يجب ان تلحق بالهيئة كلها فن اهان فريقاً من الهيئة فكأنه اهان الهيئة كلها، لان اهانة فريق من الهيئة تلحق بالمجلس اجمعه ولا يوجد محل للتمييز بين الطعن في المجلس كله أو في جزء منه سواء أكان له توقيع على المقال أو على الجريدة أو لم يكن له توقيع، وسواء أكان حسن النية أو سيئها. وهذا الرأي قد اخذت به محكمة النقض والابرار المصرية اذ قررت ان مجرد نشر واقعة القذف مع العلم بمضمونها يفيد بذاته وجود سوء النية عند الناشر. وان سوء النية في الحقيقة ليس له معنى

في الاصطلاح القانوني الا ان الفاعل قصد نتائج العمل الذي ارتكبه وفي جميع الجرائم التي تكون مضرّة للغير ضرراً ظاهراً متى توجهت ارادة الفاعل الى العمل وارتكبه عمداً فأرادته تحيط في الوقت ذاته بنتائج الطبيعية. ومتى ثبت ان اصحاب الجرائد اطلعوا على المقالات وعلموا بما احتوته من عبارات القذف وفهموا انها ضارة بشرف الموظف المقذوف فيه فسوء النية متوفر في شخصهم قانوناً وفعلاً

٥- المبادئ المذكورة بعاليه كما انها تنطبق في حالة القذف كذلك يصح تطبيقها في حالة السب. لان الجريمةين من نوع واحد.

٦- صاحب امتياز الجريدة بموجب رخصة اعطيت له من وزارة الداخلية مفروض انه لا يتداخل في اعمال ادارة الجريدة متى كان للجريدة مدير قائم بتلك الاعمال. فلا مسؤولية على صاحب امتياز الجريدة ما لم يثبت ان صاحب الامتياز يشارك ذلك المدير في مهمته. المحكمة:-

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكورين بأنهم في ايام ١٣ مارس سنة ١٩٢٤ و ١٣ و ٢٨ و ٣ ابريل سنة ١٩٢٤ و ١١ مايو سنة ١٩٢٤ بمدينة القاهرة الاول والثاني بصفتهم مديري جريدة السياسة اليومية نشرها في الجريدة المذكورة أعداد رقم ٤٤٤ و ٤٥٥ و ٤٦٨ و ٤٨٠ و ٤٧٧ التي ينعت للجمهور مقالات تتضمن اهانة في حق هيئتين نظاميتين

الاول وبها وبالمادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات للثالث
وبجلسه يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ وصل
حضرتا محمود علام افندى ووليم مكرم عبيد
افندى المحامين مدعين بحق مدنى بصفتها
الشخصية وبصفتها اعضاء فى الهيئة التى
توجه اليها القذف فى جريدة السياسة وطلبا
ان يحكم لكل منهما بقرش صاغ واحد تعويضا
ضد المتهمين الثلاثة وان ينشر هذا الحكم فى
ست صحف منها خمسة عربية وواحدة فرنسية
وبجلسات ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ وما بعدها
« ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٤ »
أصرت النيابة والمدعيان بالحق المدنى على
الطلبات السابقة وطلب المحامون عن جميع
المتهمين الحكم ببراءتهم ورفض الدعويين
المدنيتين واتفرد حضرة وهيب دوس افندى
المحامى عن المتهم الثالث بأن طلب الحكم على
المتهم المذكور بعقوبة بشرط ان ينص انه
كفرد من أفراد الامة المصرية دافع بحق
عن الدستور وحضرات النواب يقولون ولو
انه على حق فلا يجوز له ان يتكلم - وذلك
للاسباب التى أبداها كل طرف فى الدعوى
وذكرت تفصيلا بمحضر الجلسة

« وحيث انه ثبت من التحقيقات التى
أجريت فى الدعوى ومن المرافعة أمام المحكمة انه
نشر بجريدة السياسة اليومية بالقاهرة فى أيام
٣١ مارس سنة ١٩٢٤ و ١٣ و ٢٨ و ٣٠ ابريل
سنة ١٩٢٤ و ١١ مايو سنة ١٩٢٤ بالاعداد رقم
٤٤٤ و ٤٥٥ و ٤٦٨ و ٤٧٠ و ٤٧٧ التى بيعت
للجمهور مقالات بعنوان « السياسة العملية »

فى الدولة المصرية وهما مجلس النواب ومجلس
الشيوخ وذلك بالعبارة الواردة فى المقالات
المنشورة فى الاعداد الآنف ذكرها تحت
عنوان « السياسة العملية » « سياسة الهوى »
« حزب الستمائة. حزب الستمائة جنيه » مقالتى
« ضعاف » و « شخصى الضعيف » والثالث
بصفته شريكا للمتهمين الاول والثانى المذكورين
فى جريمة الاهانة المتقدم ذكرها بأزساعدهما
مع علمه بها فى الاعمال المسهلة والمتعمة لارتكابها
بأن الف احدى المقالات التى تضمنت الاهانة
المشار اليها وقدمها لهما فنشراهما فعلا فى الجريدة
المذكورة بالعدد رقم ٤٧٧ بتاريخ ١١ مايو
سنة ١٩٢٤ تحت عنوان « شخصى الضعيف »
وطلبت محاكمة الاول والثانى بالمواد ١٤٨
و ١٦٠ و ١٥٨ و ١٦٧ من قانون العقوبات
ومحاكمة الثالث بالمواد المذكورة والمادتين
٤٠ فقرة ثالثة و ٤١ من القانون المشار اليه

« وحيث انه لدى نظر هذه الدعوى أمام
هذه المحكمة قدم محامو المتهمين دفعا فرعيا
بجائتى ١١ و ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤ وطلبوا
به لغو الحجز ورفع الاختتام التى وضعت على
محل ادارة جريدة السياسة وطلبت النيابة
رفض هذا الدفع والسير فى الموضوع -
وبعد المرافعة فى هذا الدفع قررت المحكمة برفع
الحجز المذكور وبفك الاختتام التى وضعت
على محل ادارة جريدة السياسة وبالتكلم فوراً
فى موضوع الدعوى

ثم طلبت النيابة معاقبة المتهمين بالمواد
١٤٨ و ١٦٠ و ١٥٨ و ١٦٧ عقوبات للثنتين

« وسياسة الهوى » « وحزب السماية » « وحزب السماية جنيه » « وضعاف » « وشخصي الضعيف » « وحزب السماية » وتواخذ النيابة العمومية كلا من محمد حسين هيكل بك وحافظ عفيفي بك بصفتهما مديري الجريدة المذكورة على هذه المقالات باعتبار أن نشرها يعد من قبيل الاهانة المنصوص عليها بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات كما انها تؤاخذ محمد توفيق دياب افندى بصفته شريكاً لها في ارتكاب جريمة الاهانة هذه بطريق المساعدة في الاعمال المسهلة والمنعمة لارتكابها بأن الف احدى المقالات التي تضمنت الاهانة المشار اليها وقدمها لها لنشرها فنشرها فعلا في جريدة السياسة بالعدد ٤٧٧ بعنوان شخصي الضعيف وحزب السماية

« وحيث أن حافظ بك عفيفي دفع بأنه لم يكن الا صاحب امتياز جريدة السياسة ومكلف فقط بالاشراف على السياسة العامة التي تسير عليها الجريدة في المسائل السياسية ولا دخل له في تحريرها وان ادارة هذه الجريدة محصورة في شخص رئيس تحريرها ومديرها المسئول محمد حسين هيكل بك وقال جميع المتهمين ان موضوع المقالات المذكورة لا يخرج عن حد النقد المباح الذي حصل منهم بسلامة النية ولهم ان يثبتوا على كل حال صحة ما ورد فيها من الوقائع على فرض ان هناك قذفاً وان الفعل في ذاته لا تعاقب عليه المادة ١٦٠ عقوبات لان الطعن لم يوجه للهيئة كلها بل للجانب منها

« وحيث ان كلمة اهانة الوارد ذكرها بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات هي لفظ عام يطلق على السب والقذف فيلزم الرجوع الى المقالات للتقدم ذكرها لمعرفة ما اذا كانت تحتوي على طعن واذا كان الطعن يدخل ضمن هذين الأمرين

« وحيث انه باطلاع المحكمة على المقالة المنشورة بالعدد رقم ٤٦٨ الصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٤ بعنوان حزب السماية وجدت فيها ما يأتي :-

دعوا انفسهم حزب الوفد النيابي وقديماً كانوا جماعة سعد ودعوا انفسهم حزب الحكومة والحقيقة انهم عباد سعد وعباد الحكومة وعباد سلطتها لكن لهم فوق ذلك صفة تميزهم تلك حبهم للمال - وفي موضع آخر :-

« فلم يكادوا يتبوأون مقاعدهم منه حتى اتضح ما يكونون ، وظهر ما يخفون ، فاذا اخلاصهم لمصر اخلاص لانفسهم واذا حبهم للوطن حب لدوائهم واذا خدمتهم للبلاد وتضحيتها في سبيلها انما هي تضحية بالبلاد على مذبح شهواتهم وما آربهم وأى ما آرب وأى شهوات ؟ اكثر الشهوات حطة وحقارة وضعة شهوة الجيب والبطن ، شهوة المال يبتزونه من خزانة الامة لانفسهم وكذلك لم تكن الا أيام حتى أظهر الوطنيون ان الوطنية عندهم هي التهام الوطن لانفسهم وحتى كان هؤلاء الرهبان المتعففون المتدلمون بحب أمهم أكثر الناس شراة ونهماً وكذلك استأسد الشعب واستنسر البغاث وكذلك ظهر هؤلاء مرتزقة

٤٧٠ الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٤ تتضمن ما يأتي :

« يقدر سعد باشا هذا ولكنه يعرف حقيقة اقدار اصحابه ومن حوله ويعرف ان الكثيرين منهم لم يتركوا مكانهم في المحاماة أو وظائفهم في الحكومة حرصاً على خدمة الامة أو على هذا الاخلاص وتلك الوطنية التي كانوا يتقنون بها أيام الانتخاب وسعد باشا لا يريد ان يخسر هؤلاء الانصار . وكل شيء يسير في نظر سعد باشا ما دام فيه مرضاة أنصاره ولذلك نزل على ارادتهم »

« وحيث ان من ضمن ما جاء في المقالة المنشورة بالعدد نمرة ٤٧٧ الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٢٤ بعنوان ضعاف ما يأتي :

مظلوم ومن مظلوم ؟ - الرجل يرى لم يعتد ولم يفكر في الاعتداء لم يكتب كتاب الحرمان هذا ولم يفكر فيه ولعله لم يفهمه حين امضاه ولعله لم يقرأه حين طلب اليه ان يمضيه . الرجل يرى أوحي اليه فأذعن للأمر وطلب اليه ان يمضي فأمضى ومكتبه يرى أيضاً لم يعتد ولم يفكر في الاعتداء وانما هبط اليه الوحي فسمع واطاع

واعتدى مكتب مجلس النواب على الحرية لانه زعيم الكثرة البرلمانية . أراد هذا الاعتداء وامر بهذا الاعتداء . نحن لا نخاصم عن الحرية مظلوماً ولا اصحاب مظلوم وانما نخاصم عن الحرية سعداً واصحاب سعد : فسعد واصحابه كل شيء . ان تأت الكثرة البرلمانية خيراً فهم مصدره وان تأت الكثرة البرلمانية شراً

لا يبنون من وراء النيابة غير جاه كاذب يدلون به على ناخبهم وغير مال كانوا يسمون اليه من طريق الرزق الحلال فلا يصلون الى النذير القليل منه الا بعد ذلة وصغار وليتهم اذا أرادوا سلب خزانة الدولة قصدوا الى غايتهم في عفة أو حياء ؟ كلا لقد غشى الجشع على بصائرهم فلم يقدرُوا أولاً معنى اللياقة فاندفعوا الى مطلبهم اندفاع الوحش الجائع الى فريسته » - وورد فيها ايضاً

ورفضت الأغلبية كل طلب تقدم اليها دون السمتة جنيته فلما تقرر الأمر بدت عندها البطأة نيتة والبشر لكنها أرادت ان تأخذها خالصة لنفسها فأثارت من جديد مناقشة جواز الحجز عليهم أو عدم جوازه وكان هؤلاء النواب قد اطمانوا الى ان من حقهم ان يخدعوا دائيتهم كما خدعوا ناخبهم وان يظفوا في نعمة متمتعين بهذا المبلغ خالصاً لهم ولو وقع الحجز على امتعتهم في منازلهم وفي موضوع آخر :-

« الحق انها لفضيحة تصغر أمامها كل فضيحة - كان الجندي المعرض لانواع التضحيات يتقاضى الى عهد قريب ثلاثين قرشاً مرتباً شهرياً ثم لا يتضجر ولا يتبرم ... فأما اغلبية نوابنا الامثال الموقرين فاعتبروا البرلمان واعتبروا النيابة عن الامة مزرعة بل تكية يلجأ اليها المعجزة والمعوزون .. ليعيشوا من وراء رزقها عيشاً رغداً . الى آخر ما جاء بتلك المقالة »

« وحيث ان المقالة المنشورة بالعدد رقم

فعلينهم تبعته . سعد واعوانه هم الذين عينوا النواب وكونوا الكثرة البرلمانية كما احبوا لتسمع لهم وتطيع «
وورد في موضع آخر : —

« ضعاف يشعرون شعوراً جلياً واضحاً وضوح النهار بأن ثقة الناس بهم مضطربة لأنهم لم يكسبوها كسباً حلالاً وانما خادعوا الناس عنها خداعاً وضلوا الناس فيها تضليلاً وقد بدأ الناس يفتقون وأخذ الحق يزيل عنهم غشاوة التضليل ، فاضطرب المخادعون وذعر المضللون ... نعم ضعاف قد اختلسوا الثقة واحسوا انها تفلت من ايديهم فهم يخطئون في الاحتفاظ بها ، وهم يستبيحون في ذلك ما حرم الدستور فيحولون بين الصحف والبرلمان ، وليرتكبن اقبح من هذا الاثم كلما أحسوا انصراف الناس عنهم وانجلاء الغشاوة عن ابصار هذا الشعب الذي ضلوه »

« نبئونا ان كانت لكم بقية من شجاعة وحياء ؟ .. أجبنا انتم ام كاذبون — ثم اجمعوا واجيبونا ان كانت لكم بقية من ذكاء وفهم ؟ فأنتم قصار النظر لم تقدروا ان قراركم هذا على ظلمه سخيف . انكم لم تعتدوا على السياسة وحدها — لم تعتدوا على اصحاب السياسة وكتابتها وانما اعتديتم على الآلاف من قراء السياسة . الى آخر ما جاء بالمقالة

« وحيث ان حزب الستمائة جنيته المقصود بالمقالات المذكورة . هو الفريق المكون لاغلبية مجلس النواب وقد نسب اليه في تلك المقالات انه يعبد الحكومة ولا يحب الوطن

ويضحيه لشهواته وانه جائع جشع . منعط محقر وضع ووظيفته هي التهام الوطن ، وانه يحب المال ، ومن السهل استرضاءه به ، وانه غير حريص على خدمة الامة وغير مخلص لها . ونسب فيها ايضاً الى الفريق المذكور الجبن والكذب وعدم الفهم وقصر النظر والى رئيس مجلس النواب انه جاهل لا يدري عمله ولا ارادة له فيدعن لمن يأمره وانه أمضى الجواب بأمر غيره

« وحيث ان ما احتوته هذه الالفاظ من الميوب المعينة المستندة الى الفريق المذكور من اعضاء مجلس النواب ومن وصفه بتلك الاوصاف الخادشة للناموس والاعتبار والمخاطة بكرامة النواب يبعد بعداً شامعاً عن النقد فان النقد المباح هو الذي ينظر فيه الناقد الى اعمال الشخص ويبحث فيها بتبصر وتعقل ويناقشها ليظهر الصالح منها والطلح مستمينا على ذلك بالتقواعد والمبادئ ، ومن مستلزماته انه لا يمس الشخص بل يكون قاصراً على اعماله فالالفاظ المذكورة تعد بلا شك سباً

وحيث ان الصحافي الذي يتوخى في عمله خدمة المصلحة العامة باخلاص ينبغي ان لا يتعرض للأشخاص وان يتنزه عن رشقتهم بسهام مثل هذه الالفاظ الجارحة التي لا يقبلها احد مهما كان مبلغ تسامحه وان يكون ايضاً حائراً للخصال الحميدة التي اخصها الأدب واللباقة ، فيكتسب عند الذين يقدرون الصحافة حق قدرها من المنزلة والمكانة ما يجعله يفخر بمهنته .

« وحيث انه لا يسمح لمتهم في جريمة السب ان يثبت وقائع السب ولو كان الطعن به موجها لـاحد الموظفين العموميين بمناسبة اعمال وظيفته

« وحيث ان ماقاله الدافع من ان المادة ١٦٠ عقوبات لاتعاقب الا على اهانة المجلس كله اذ لم ينص فيها على اهانة بعض اعضائه قول مردود لأن اهانة فريق من الهيئة تلحق بالمجلس اجمعه : ولا يوجد محل للتمييز بين الطعن في المجلس كله أو في جزء منه سواء أ كان هذا الجزء مكوناً للأقلية أو للأغلبية . (تعليقات دلولز على المادة ٣٠ نبذة ٣٣ صحيفة ١٩٣ من قانون الصحافة الماثلة للمادة ١٦٠ من قانون العقوبات المصري)

« وحيث عن القصد الجنائي فان مدير الجريدة مسئول على كل حال بصفة كونه ناشراً للمقال المشتمل على الطعن سواء أ كان له توقيع عليه أو على الجريدة أو لم يكن له توقيع ، وسواء أ كان حسن النية أو سيئها كما ورد ذلك في شرح قانون العقوبات لجارو في صحيفة ٦٩٧ من الجزء الثاني ، وهذا الرأي قد اخذت به محكمة النقض المصرية اذ قررت ان مجرد نشر واقعة القذف مع العلم بمضمونها يفيد بذاته وجود سوء النية عند الناشر، وان سوء النية في الحقيقة ليس له معنى في الاصطلاح القانوني الا ان الفاعل قصد نتائج العمل الذي ارتكبه ، وفي جميع الجرائم التي تكون مضرّة لاغير ضرراً ظاهراً متى توجهت ارادة الفاعل الى العمل وارتكبه عمداً فارادته

تحيط في الوقت ذاته بنتائج الطبيعة ، ومق ثبت ان اصحاب الجرائد اطلعوا على المقالات التي رفعت بشأنها الدعوى ، وعلموا بما احتوته من عبارات القذف ، وفهموا انها ضارة بشرف الموظف المقذوف فيه ، فسوء النية متوفر في شخصهم قانوناً وفعلًا . (حكم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ في قضية النيابة العمومية ضد جريدتي المقطم والوطن)

« وحيث ان محمد حسين هيكل بك مع اعترافه بأنه مسؤول عن كل كلمة خُطت في جريدة السياسة بصفته صاحب رئاسة التحرير التي تشمل التحرير في الجريدة ومراقبة كافة ما ينشر فيها ومراجعتها لم يدع انه استحال عليه ان يطلع على المقالات المذكورة ويمنع نشرها وفي هذه الحالة يجب ان يتحمل النتائج المترتبة على نشر تلك المقالات تحت اشرافه

« وحيث ان المحكمة عملاً بالمبدأ الذي قررتة محكمة النقض والذي يصح تطبيقه في حالة السب كما حصل تطبيقه في حالة القذف لان الجريمتين من نوع واحد تعتبر اداة محمد حسين هيكل بك في التهمة المسندة اليه بالنسبة للثلاث المقالات المنشورة بالاعداد نمرة ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٧

لجريمة الاهانة بطريق النشر تكون اذن ثابتة قبله وعقابه عليها ينطبق على نص المواد ١٤٨ و ١٥٨ و ١٦٠ من قانون العقوبات

« وحيث ان عبارات المقالتين المنشورتين بعددي نمرة ٤٤٤ و ٤٤٥ تحت عنوان « السياسة العملية وسياسة الهوى » لا تشتملان على شيء

من السب المنصوص عليه في قانون العقوبات
 « وحيث عن مسئولية حافظ بك عقيقي
 فان الثابت من الاوراق ان هذا المتهم ما هو
 الا صاحب امتياز جريدة السياسة بموجب
 رخصة اعطيت له من وزارة الداخلية في ٢٨
 اغسطس سنة ١٩٢٢ وقد توجد قرينة قوية على
 ان صاحب الامتياز لا يتدخل في اعمال ادارة
 الجريدة متى كان لها مدير قائم بتلك الاعمال
 كما هي الحال في هذه القضية ، ما لم يثبت ان
 صاحب الامتياز يشارك ذلك المدير في مهمته.
 » وبما ان النية لم تأت بهذا الاثبات
 فلا مسئولية على حافظ بك عقيقي بصفته
 المذكورة

« وحيث عن المقالة المنشورة بالعدد
 رقم ٤٧٧ تحت عنوان « شخصي الضعيف
 وحزب السماية » بتوقيع توفيق دياب افندي
 وان كانت تحتوي على شيء من الهذر في
 التعبير الا ان ذلك ليس من الامور المنصوص
 عليها في قانون العقوبات . وعليه تكون تهمة
 الاشتراك المسندة اليه والتهمة المسندة الى
 حافظ بك عقيقي غير ثابتتين قبلهما فينتعين
 الحكم ببراءتهما منهما عملاً بالمادة ٥٠ من
 قانون تشكيل محاكم الجنايات

« وحيث فيما يتعلق بالحجز المطعون في
 صحته فقد تبين من المحضر الذي حرره مأمور
 قسم السيدة بناء على امر النيابة العمومية بتاريخ

٩ يونيه سنة ١٩٢٤ أي بعد رفع الدعوى
 الى محكمة الجنايات انه صار توقيع الحجز على
 جملة نسخ من العدد نمرة ٥٠٢ التي طبعت في
 اليوم المذكور لانها تضمنت بعض العبارات
 الواردة بالثلاث المقالات السالف ذكرها

« وحيث ان هذا الحجز يعد من
 الاجراءات التكميلية التي لا تأثير لها على مركز
 الاتهام ولا يترتب عليها احراج المتهم فيجوز
 للنيابة اتخاذ مثل هذه الاجراءات بلا اذن
 من المحكمة ومن ثم يكون الحجز صحيحاً
 » وحيث ان المحكمة ترى تطبيقاً للمادة
 ١٦٧ من قانون العقوبات ان تأمر باعدام
 اعداد جريدة السياسة التي حجزت بمقتضى
 المحضر الآنف ذكره وما يضبط منها فيما بعد
 ويطلع هذا العدد بمصاريف من طرف محمد
 حسين هيكل بك في خمس جرائد تختارها
 النيابة مع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة
 المشار اليها

« وحيث عن طلبات المدعين بالحق المدني
 فان المحكمة ترى الحكم لكل منهما على
 المتهم المذكور بقرش صاغ تعويضاً لما لحقهما
 من الضرر من جراء فعله واما طلبهما نشر
 الحكم في الجرائد فانه اندمج في طلب النيابة
 وقد اجابته المحكمة

« وحيث انه مع الحكم ببراءة حافظ
 عقيقي بك ومحمد توفيق دياب افندي لعدم

ثبوت التهمة قبلهما يجب رفض طلب التعويض
المدنى الموجه اليهما »

(قضية النيابة العمومية ومحمود علام بك ودليم
مكرم عبيد بك مدعيان بحق مدنى ضد حضرة محمد
حسين هيكل بك مدير جريدة السياسة وآخرين وحضر
عن الاول حضرة صاحب العزة الاستاذ ابراهيم بك
الغلباوى ومعه حضرتى توفيق دوس بك ومحمد كامل حسين
بك وحضر عن الآخرين حضرات الاساتذة محمد على
بك ومحمد كامل البندارى بك ووهيب دوس بك نمره
٣٨ سايره السيده سنة ١٩٢٤ . صدرالحكم برئاسة
صاحب السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر
كرشو وصاحب العزة محمد مظهر بك وعثمان يوسف
بك رئيس النيابة)

٦٩٩

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤

موظف . مستخدم . احالة على المعاش .
ديوان ملكى . ارادة سنية .

القاعدة القانونية

لجلالة الملك ومن قبله صاحب العظمة السلطان
الحق فى احالة موظفى الديوان العالى ومستخدميه
الى المعاش بارادة سنية . وهذه الارادة تعتبر
كقرار صادر من مجلس الوزراء ، وقد صدر
قرار من مجلس الوزراء فى اول يونيه سنة ١٩١٨
اعترف بصحة الرقت بمجرد صدور ارادة سنية
وهذا القرار التفسيرى له قوة القانون بمقتضى
المادة ٧١ من قانون المعاشات الصادر فى ٥
ابريل سنة ١٩٠٩
الحكمة : -

« حيث انه لا نزاع فى ان لجلالة الملك
ومن قبله حضرة صاحب العظمة السلطان
الحق فى احالة موظفيه ومستخدميه الى المعاش

بارادة سنية وان هذه الارادة تعتبر كقرار
صادر من مجلس الوزراء

« وحيث انه صدر قرار من مجلس الوزراء
فى اول يونيه سنة ١٩١٨ اعترف بصحة
الرفت بمجرد الارادة السنية وهذا القرار
التفسيرى له قوة القانون بمقتضى المادة
٧١ من قانون المعاشات الصادر فى ٥ ابريل
سنة ١٩٠٩

« وحيث ان القانون الذى صدر بتاريخ
٢٨ يونيه سنة ١٩٢٢ بانشاء مجلس تأديب
لموظفى الديوان العالى الملكى ومستخدميه
قد أيد ما لجلالة الملك من الحق فى احالة أى
موظف من موظفى الديوان العالى الملكى
ومستخدميه الى المعاش بمجرد نطقه الكرم
وقد نص فى هذا القانون صراحة انه بدون
المساس بما لجلالة الملك من الحق فى رقت أى
موظف من موظفيه فقد انشىء مجلس تأديب
لموظفى الديوان العالى الملكى ومستخدميه

« وحيث ان الموظف الذى قبل ان ينتقل
الى خدمة ملكه لا يعتبر موظفاً عمومياً
تسرى عليه أحكام لائحة المعاش التى تقضى
بأن كل موظف لا يرفت ولا يترقى الا وفق
ما نصت عليه مواد هذه اللائحة . والمستأنف
بقبوله خدمة جلالة الملك يكون قد قبل
ما عسى ان يناله من الرقت وغيره مخالفاً
لقانون المعاشات خصوصاً وانه حصل على
زيادات وترقيات مخالفة لقانون المعاشات
بسبب وجوده فى خدمة جلالة الملك
« وحيث ان ادعاء المستأنف انه كان

٧٠٠

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤

العيب الخفي - تعريفه - شروطه - حكمه

القاعدة القانونية

العيوب الخفية في المبيع المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من القانون المدني الأهلي هي التي تنقص القيمة التي اعتبرها المشتري، أو تجعل المبيع غير صالح استعماله فيما أعد له. والعيب الخفي لا يتحقق الا اذا توفرت فيه الشروط الآتية : اولا - ان يكون العيب جسيما. ثانياً أن يكون خفياً. ثالثاً ان لا يكون البائع قد ذكر العيب. رابعاً ان يكون العيب موجوداً وقت البيع. خامساً ان لا ينص في عقد البيع على عدم الضمان. سادساً ان ترفع دعوى الضمان في ظرف ثمانية ايام

الحكمة :-

« حيث ان المستأنف باع للمستأنف عليه الاول ربع وابور على انه بقوة عشرين حصاناً ثم ظهر انه بقوة ستة عشر حصاناً وذلك عيب خفي في نظر القانون

« وحيث انه يلزم الوقوف على تعريف العيب الخفي الوارد بالمادة «٣١٣» من القانون المدني التي نصت بان العيب الخفي في المبيع هو الذي ينقص قيمة المبيع التي اعتبرها المشتري أو يجعل المبيع غير صالح للاستعمال فيما أعد له

يجهل عند نقله الى الديوان العالي الملكي انه سيكون في يوم من الايام عرضة للرفق بمجرد الارادة السنية ادعاء باطل لا يمكن للعقل ان يسلم به لانه عند نقله قد حصل على ترقية وزيادات استثنائية وكلها مخالفة لقانون الاستخدام، وقد تمت بمجرد الارادة السنية فكان من واجبه ان يتنبه الى ان رفته سيكون بهذه الطريقة. واذا سلم وانه كان يجهل ذلك فلا حق له بأن يجهل قرار مجلس الوزراء الصادر في أول يونيه سنة ١٩١٨ السابق التكلم عنه ولا ان يجهل القانون الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ الذي انشأ مجلس التأديب لموظفي وزارات الحكومة والذي نص صراحة بأنه لا ينطبق على موظفي المعية السنية التي اطلق عليها اسم الديوان العالي الملكي خصوصاً وان المقروض قانوناً على كل فرد ان يعلم بالقوانين التي تصدر وعلى ذلك لا يمكن ان يقبل من المستأنف جهله بها»

(استئناف محمود افندي طاهر وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي زكي على المحامي ضد حضرة صاحب المعالي وزير المالية وحضرة صاحب المعالي رئيس الديوان العالي الملكي وحضر عنهما حضرة صاحب العزة توفيق بك حنين نائب قسم قضايا المالية نمرة ٩٢٩ سنة ٤٠ قضائية. دائرة حضرة صاحب السادة محمد محرز باشا وجناب مسيو سودان وصاحب العزة على جلال بك)

« وبما ان هذا العيب لا يتحقق الا اذا توفرت فيه الشروط الآتية : أولاً ان يكون العيب جسيماً - ثانياً - ان يكون خفياً - ثالثاً - ان لا يكون البائع قد ذكر العيب - رابعاً - ان يكون العيب موجوداً وقت البيع - خامساً - ان لا ينص في عقد البيع على عدم الضمان - سادساً - ان ترفع دعوى الضمان في ظرف ثمانية أيام

« وحيث ان هذه الشروط غير متوفرة في هذه الدعوى والادعاء بمجهل المشتري ليس بعذر محتج به لانه كان في وسعه ان يستعين في وقت المشتري أو المعاينة بخبير أو برجل من رجال الفن فضلاً عن ان المبيع لا عيب فيه مطلقاً لا جسيماً ولا قافياً وان المشتري وقت البيع تسلم رخصة الادارة المؤرخة ١٧ اغسطس سنة ١٩١٩ واعتمدت باسمه انه مالك لثلاثة ارباعه وباسم شريكه اورفلي المالك للربع الباقي ومبين بتلك الرخصة قوة الوابور ومع علم المستأنف عليه المذكور بانها اقل مما هو وارد بعقده فقد ظل ساكناً ولم يتحرك الا بعد ثلاثة اشهر من تاريخ الشراء فلا يعقل انه يجهل قوته وصلاحيته في هذه المدة اذ انه لم يرفع الدعوى الا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢١ أى قبل تقل الرخصة باسمه واسم شريكه الحاصل في ١٣ يونيه سنة ١٩٢١ ومن ذلك يرى ان قوله انه عرف قوة الوابور من الرخصة قول غير صحيح

« وحيث ان المستأنف لم يكن تاجراً وقد

باع الوابور بالحالة التي اشتراها وحرر عقد البيع على نفس عقد مشتراه ولذا لا يسأل عن قوته وادارة المستأنف عليه المذكورة للوابور المدة الواقعة بين تاريخ المشتري وتاريخ رفع وقيام هذا الوابور بتشغيل الطاحوتين والبئر الارتوازية وقت الجفاف دليل على ان قوة الوابور عشرون حصاناً

« وحيث انه على فرض ان قوة الوابور ستة عشر حصاناً فانه لم يحصل ضرر ما يستوجب طلب فسخ البيع وعدم قيام المستأنف عليه المذكور بدفع باقي المبلغ المستحق طرفه مع ادارته لهذا الوابور الى الآن

« وحيث انه مع ثبوت عدم توفر شرط العيب الخفي في هذه الدعوى لا يمكن لهذه المحكمة ان تلتفت الى تقرير الخبير الذي يناقض بعضه والذي لم يبين فيه الضرر الذي نشأ من كون الوابور بقوة ستة عشر حصاناً بدلاً من عشرين

« وحيث لذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويجب الغاؤه »

(استئناف الشيخ غنيمي سالم وحضر عنه حضرة الاستاذ زكى افندى رزق الحامى ضد محمد افندى غريب واورفلي سليمان وحضر عن الاول حضرة الاستاذ محمد كامل افندى مرتضى الحامى وحضر عن الثانى حضرة الاستاذ امين افندى خليفة الحامى قاضياً عن حضرة الاستاذ محمود افندى محمد مصطفى الحامى نمرة ١٢٦٥ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باننا وجناب مسيو سودان وصاحب العزة على جلال بك)

« وحيث لذلك يكون الحكم الابتدائي

في غير محله ويجب الفاؤه »

(استئناف شحاته افندي غزالي وحضر معه حضرة
الاستاذ تحري افندي سلامه المحامي ضد الحاجة لبيب
سعيد وحضر عنه حضرة الاستاذ لبيب افندي سعد المحامي
نائباً عن حضرة الاستاذ احمد بك اطلق المحامي نعمة
١٣٤٨ سنة ٤٠ قضائية. دائرة حضرة صاحب السعادة
محمد محرز باننا وجناب مسيو سودان وصاحب العزة
على جلال بك)

٧٠٢

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤

التماس اعادة النظر . غش . تعريفه . حجر .
قرار مجلس ملي قرعى .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر علماً وعملاً أن الغش الذي
يجيز التماس اعادة النظر ويكون داعياً الى قرض
الحكم هو الغش الذي يكون العامل الوحيد
الذي اثر على القضاة في الحكم

٢ - القرار القاضي بالحجر الذي يصدر
من احد المجالس المليية الفرعية للأقباط
الارثوذكس هو من الاجراءات الوقتية الواجبة
التفيذ في الحال دفعا لاستمرار الاضرار من
تصرفات شخص قد لا تكون فيه الكفاية
لمباشرتها ومن الصالح العام ايقاف تيارها قطعاً
لعبث العابثين . ويستمر مثل هذا القرار نافذ
المفعول حتى يصدر قرار من السلطة العليا
بالتصديق عليه أو بالغاءه

٧٠١

حكم تاريخه ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤

قانون الخمسة افدنة . مزارع . من هو

القاعدة القانونية

لا يعتبر مزارعاً بالمعنى المقصود بالذكريتين
الصادر بتاريخ اول مارس سنة ١٩١٣ من كان
مدرساً ثم اشتغل مستخدماً في محل قطن ثم
اشتغل تاجراً في الأقطان . بناء عليه لا يسرى
على ملكه قانون الخمسة افدنة
الحكمة : -

« حيث انه قد ثبت من الاوراق التي
تقدمت ان الخواجه لبيب سعيد لم يكن
مزارعاً بالمعنى المقصود بالذكريتين الصادر بتاريخ
اول مارس سنة ١٩١٣ اذ انه ثابت من تلك
الاوراق انه كان مدرساً ثم كاتباً مستغلاً
مستخدماً في محل قطن بأجر ثم تاجراً للأقطان
وهذا يدل على ان المستأنف عليه لم يقيم بالزراعة
بنفسه كما يقصد بذلك الذكريتين المشار اليه
ولا يمكن ان يتصف بأنه مزارع وعلى ذلك
لا يمكن ان تمنح له منحة قانونية ما

« وحيث ان ذكره في بعض الاوراق
انه مزارع لا يكون حجة على ما سبق وتقدم
من الاوراق الثابت فيها انه غير ذلك خصوصاً
وانه اقام في اطيانه عصارة قصب بالاشتراك
مع آخرين لتشغيلها وقضت المحكمة الابتدائية
خطأ بأنها تابعة للخمسة افدنة ولا يجوز بيعها

المحكمة :-

« حيث ان رافع الالتماس استند في قبوله على حصول غش من الخصم اثر في الحكم وقال ان هذا الغش ينحصر - اولاً في تأكيد الخصم ان هناك قرار من هيئة مختصة نافذة للمفعول بتوقيع الحجر على عبد الملك تاوضروس . والثاني ان الخصم قرر واقعة مكذوبة بقوله ان عقد البيع تناول كل ما كان يملكه عبد الملك تاوضروس واعتقدت المحكمة صدق الرواية - والثالث انكار الخصم سبق تصرف عبد الملك تاوضروس للغير في ماضي حياته بمثل البيوع الصادرة منه الى رافع الالتماس

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر ببطالان التصرفات الحاصلة من عبد الملك تاوضروس الى ناشد ميخائيل عن نفسه وبصفته ولياً على ولديه القاصرين بناء على ما قرره المجلس للمللي الفرعي للاقباط الارثوذكس بناحية صنبو في ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ بتوقيع الحجر على عبد الملك تاوضروس لضعف في قواه العقلية ولصدور هذا القرار من سلطة مختصة احلته محل الاعتبار القانوني واتخذته اساساً في تقدير التصرفات التي حصلت من المحجور عليه لرافع الالتماس قبيل ذلك ورأت من ظروف الدعوى وقرائنها سريان هذا القرار على التصرفات السابقة وقضت ببطلانها بناء على ما جاء بالحكم المطعون فيه والحكم المستأنف من الاسباب

« وحيث ان هذا القرار حجة على الملتمس وغيره بما جاء فيه ما دام انه لم يبلغ من السلطة العليا ذات الاختصاص في ذلك

« وحيث ان الملتمس ما كان يبدى أية اشارة الى بطلان هذا القرار امام المحكمة بمند نظر الاستئناف وقد اتي في الالتماس بشيء جديد وهو القول بأن لا مفعول لهذا القرار لعدم التصديق عليه من المجلس المللي العالي

« وحيث ان هذا انقرار هو من الاجراءات الوقتية الواجبة التنفيذ في الحال دفعاً لاستمرار الاضرار من تصرفات شخص قد لا تكون فيه الكفاءة لمباشرتها ومن الصالح العام ايقاف تيارها قطعاً لعبث العابثين ويستمر نافذاً للمفعول حتى يصدر قرار من السلطة العليا بالتصديق عليه أو الغائه

« وحيث انه بناء على ذلك يكون غير مجد قول رافع الالتماس ان استناد الملتمس ضده على هذا القرار يعد غشاً اثر على المحكمة في الحكم لأن القرار المذكور صادر من سلطة مختصة قانوناً و نافذاً للمفعول وهو محل للاحترام وواجب العمل به ما دام لم تنقضه سلطة اعلى

« وحيث ان ما جاء بعد ذلك من اسباب الغش بالقول بأن الخصم اثر على المحكمة فقالت ان المحجور عليه تصرف للملتمس في كل ملكة وبمحالة لم يسبق له عملها لا يفيد الملتمس فائدة في تدعيم طلبه لأن الثابت في الحكم ان المحكمة تبينت من الاوراق وقرائن الدعوى ان الملتمس قد حصل بتأثيره على المحجور عليه على ان باع له كل ما كان مكلفاً عليه لا كل

٧٠٣

حكم تاريخه ١٥ مايو سنة ١٩٢٤

اختصاص عقارى . حكم شرعى . احكام اجنبية
أو مختلطة . جواز

القاعدة القانونية

ان المادة « ٥٩٥ » من القانون المدنى
اجازت لكل دائن بيده حكم صادر بمواجهة
الاخصام اوفى غية اخدم ان يتحصل على
اختصاصه بمقاربات مدينه تأميناً على اصل دينه
وفوائده والمصاريف سواء كان الحكم ابتدائياً
او انتهائياً ، وهذا النص عام يشمل جميع الاحكام
سواء صدرت من المحاكم الشرعية او الاهلية او
المختلطة او المحاكم القنصلية او المحاكم الاجنبية بشرط
اشتمالها على صيغة التنفيذ بمصر . بناء عليه يجوز
للزوجة التى حصلت على حكم شرعى قضى لها
على زوجها بالنفقة لها ولولديها ان تتحصل من
المحاكم الاهلية على اختصاصها بمقاربات مدينها
المحكمة : —

« حيث انه يجوز لكل دائن بيده حكم
صادر بمواجهة الخصوم أو فى غيتهم سواء
كان ابتدائياً أو انتهائياً ان يتحصل على
اختصاصه بمقاربات مدينه تأميناً على اصل
دينه وفوائده والمصاريف (مادة « ٥٩٥ »
من القانون المدنى)

« وحيث ان هذا النص عام خول لكل
دائن الحق فى الاختصاص متى كان بيده حكم
صادر من احدى المحاكم النظامية تأميناً على
دينه (راجع شرح القانون المدنى للمرحوم

ما يملكه كما زعم الملتزم وكون ما حصل
التصرف فيه سبق له مثيل أو لم يسبق لا يعد
وحده سبباً صحيحاً لاثبات الغش من الخصم
بطريقة خفية أثرت على القضاة فى الحكم لما
هو ثابت من اوراق الدعوى ان دفاع كل من
الطرفين كان مكشوفاً للآخر ، وكل كان يسعى
لتأييد حججه واستخلصت المحكمة بعد ذلك
نتيجة الحكم ، ومن ثم فلا قوام ولا وجود
للغش الذى يستند عليه رافع الالتماس

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فانه من
المقرر علماً وعملاً ان لا يكون الغش داعياً
الى تقض الحكم الا اذا كان هو العامل الوحيد
الذى اثر على القضاة فى الحكم

« وحيث انه تبين من الحكم المطعون
فيه انه بالرغم من عدم كفاءة المنسوب له
التصرف فقد تبينت محكمة الاستئناف والمحكمة
الابتدائية عدم وجود سبب صحيح للعقود
مما كان سبباً جوهرياً لبطلانها ولم يقل رافع
الالتماس شيئاً عن هذا الوجه المهم الذى كان
سبباً من الاسباب الداعية لبطلان ما تمسك به
من التصرفات بغير سبب صحيح

« وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح الالتماس
خالياً من السبب القانونى الصحيح الذى يأذن
بقبوله ويجب رفضه »

(التماس الخواجه ناشد ميخائيل عن نفسه وبصفته
ولياً على ولديه القاصرين وحضر عنه حضرة الاستاذان
وليم مكرم عبيد بك واسكندر ابراهيم بك المحاميان
ضد تاوروس جرجس جريس بصفته قوماً على
ولده وحضر عنه حضرة الاستاذ توفيق بك دوس
الحامى . نمرة ١١٤٢ سنة ٤٠ قضائية . دائرة حضرة
صاحب السعادة احمد عرفة باشا وجناب مستر رافرنى
وصاحب العزة على سالم بك)

« وحيث انه لذلك يكون الحكم
المستأنف في محله ويجب تأييده »

(استئناف عبد المقصود الشاذلي افندي وحضر
عنه حضرة الاستاذ محمد افندي فهمي كرايه المحامي
ضد نافله محمد عدسي وحضر عنها حضرة الاستاذ ابراهيم
افندي السيد المحامي عمرة ٤٤٤ سنة ٤١ قضائية . دائرة
حضرة صاحب السعادة ابوبكر يحي باشا وصاحي العزة
شاكر احمد بك ومصطفى حلمي بك)

٧٠٤

حكم تاريخه ٧ ابريل سنة ١٩٢٤
بيع . بيع قطن . من المالك للتاجر . صحتها .
حجة على المستأجر

القاعدة القانونية

العقد الذي يبيع به المالك محصولات
قطن اطيانه لتاجر على ان يحدد الثمن في ميعاد
معلوم بين الطرفين هو عقد صحيح ، اذ أن
المعاملات التي تحصل بهذه الكيفية هي صحيحة
قانونا وعقودها ملزمة للمستأجرين ، ومن الخطأ
وصفها بأنها كيالات أو سندات تحت الأذن
اذ هي عقود بيع اكنسب فيها المشتري دون
سواء حق الملكية في محصول القطن الذي
يبيع له .

المحكمة : —

« حيث عن الموضوع فان الطرفين حصلت
بينهما معاملات تجارية ورد فيها المستأنف عليه
للمستأنف مقادير من الاقطان واخذ منه جملة
مبالغ من اصل اثمان القطن الذي ورده هو
وشريكه الخواجه رفله قلته كما ذكر المدعي
ذلك في نتيجته الاولى
« وحيث تبين من المستندات المقدمة

فتحى باشا) وعليه يرى ان كل دائن ييده
حكم صادر من المحاكم سواء كانت شرعية
او اهلية او مختلطة بالزام بدين ان يتحصل
على اختصاصه بمقار مدينه تأميناً لما حكم له به
نخرج بهذا القيد الاحكام التمهيدية والتحضيرية
وبالتصديق على اعتراف المدين بسند الدين

« وحيث ان هذا الرأي السديد وافق
عليه المسيو دوهلس وفي الواقع فقد ذهب
الى ان هذه الاحكام لا فرق بين كونها صادرة
من المحاكم الاهلية او الشرعية او المختلطة
بل ولا من محاكم القونصلاتو بمصر والمحاكم
الاجنبية بشرط اشتغالها على صيغة التنفيذ بمصر
« وحيث ان القصد من تحويل الدائن
هذا الحق انما هو استحصاله على دينه فلا فرق
بين ان يكون الحكم صادراً من محكمة اهلية
او شرعية ما دام الغرض حماية الدائن من
تلاعب المدين

« وحيث ان هذه الضمانة القانونية التي
جعلت لحماية الدائن تجلت فائدتها في القضية
الحالية اذ ان المدين فراراً من دين تقرر لمطلقة
ولولديها منه باع المنزلين بيعاً صورياً وقد
حكم ببطلانه ، فلو لم تختص المحكوم لها بمقار
مدينها لأصبح الحكم الصادر لها بالنفقة عديم
الجدوى فتكون حمايتها من تلاعبه واجبة
والحفاظة على حقوقها لازمة حتى تكون
مطمئنة عليها فتجد امامها ما تستوثق به لسداد
المحكوم لها به

« وحيث ان ما ذهبت اليه المحكمة
ووافقها عليه الشراح هو المعمول به في
القضاء المختلط

من الطرفين ان نتيجة الحساب الذى عملاه اظهرت ان رسوم افندى عبد السيد هو مدين للمستأنف في مبلغ ١٦٢٣ جنياً وثلاثة مليا وتحمر بذلك كشف مبين فيه مقادير الاقطان ومبين بظهره المبلغ المذكور وهو مقدار التقديرات التى وصلت برسوم افندى عبد المسيح من حنا برسوم

« وحيث انه بعد عمل الحساب المذكور ورد للمستأنف من المستأنف عليه مقدار من القطن ثمنه ١٢٣١ جنياً و ٩٠ مليا ومقدار آخر بمبلغ ١٢٤ جنياً و ٥٨٠ مليا ثم ورد اليه ٦٢ رطلا و ٢٣ قنطاراً بمبلغ ٢١٢ جنياً و ٥٨٠ مليا واعترف المستأنف أمام محكمة اول درجة بأن هذا المبلغ الاخير داخل في حساب المستأنف عليه، كذلك محكمة اول درجة سألت المستأنف عن مبلغ ٨٠٠ قرش وهل استلمها من السعدى محمود لحساب المستأنف عليه فأجاب بأنه مستعد لاستنزائها لحساب المستأنف عليه وانه معترف بها وعلى ذلك يكون مجموع الاربعة مبالغ المتقدمة هو ١٥٧٦ جنياً و ٢٥٠ مليا واستنزاه من مبلغ ١٦٢٣ جنياً و ٣٠٠ مليا يكون الباقي بذمة المستأنف عليه هو ٤٧ جنياً و ٥٠ مليا » وحيث انه بالاطلاع على الاربع اوراق المقول بانها اربع كمبيالات وجد انها ليست بكمبيالات ولا بسندات تحت الاذن بل هي عقود بيع مقادير من محصولات القطن بمعرفة بعض المزارعين وهى كما جرت العادة عبارة عن مشتري بعض التجار لمقادير من محصولات القطن الظاهر يسمح فيها للبائع بتحديد الثمن في ميعاد مشروط بين الطرفين بالمقد ومن

مقتضى اسعار السوق يصير اعلان الثمن الذى يختاره البائع الى الذى اشترى منه ، هذا من جهة ومن جهة اخرى يكون البائع قد قبض مقدماً مبلغاً واجب عليه خصمه من مبلغ الثمن الذى يجرى قطعه في النهاية بالسعر الذى يختاره البائع

« وحيث ان المعاملات التى تحصل بهذه الكيفية هى صحيحة قانوناً وعقودها ملزمة للمتعاقدين انما من الخطأ وصفها بأنها كمبيالات او سندات تحت الاذن بل هى عقود بيع اکتسب فيها المشتري دون سواء حق الملكية في محصول القطن الذى بيع له فيكون المستأنف عليه هو المالك للمحصول المبيع اليه، ولا يمكن نقل الملكية الى المستأنف من غير بيع جديد الامر الذى لم يحصل من المستأنف عليه حتى كان يجوز لمحكمة اول درجة احتساب المبالغ التى مجموعها ٩٥٥ جنياً من اصل المطلوب من المستأنف عليه المشتري لتلك محصولات، وعلى ذلك يلزمه استلام تلك العقود لاجراء ما يراه لازماً نحو استبعاد قيمتها من الحساب بين الطرفين

وحيث ان باقى طلبات الطرفين المدعى بها لا يلتفت اليها

« وحيث مما تقدم يرى ان الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الفاؤه والحكم للمستأنف بالمبلغ الباقي له بذمة المستأنف عليه » (استئناف حنا افندى برسوم وحضر عنه حضرة الاستاذ لبيب افندى سعد نائباً عن حضرة الاستاذ محمد افندى حسن الحامى ضد رسوم افندى عبد السيد وحضر عنه حضرة الاستاذ قسطنطين افندى برسوم الحامى نمرة ١٥٥٠ سنة ٤٠ قضائية - دائرة حضرة صاحب السعادة ابو بكر يحيى بلنا وصاحي العزة شاكر بك احمد ومصطفى حلمى بك)

قضاء المجلس الحسيني العالي

بالاشخاص الخاضعين في أحوالهم الشخصية
لشريعة الاسلامية

(استئناف الست نجية بنت علي ابو زيد ضد علي محمد
جاد الله فمرة ٣٦ سنة ١٩١٤ . دائرة سعادة بحري ابراهيم
باشا وحسن جلال بك واحد ذو الفقار بك والشيخ محمد
محمود ناجي وحسن رضوان باشا مدير الفرية سابقاً)

٧٠٧

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٧
المجلس الحسيني . اختصاصاته . وصي مختار .
مشرف . « المادة السابعة عشرة من لائحة المجالس
الحسية الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ »

القاعدة القانونية

لا يجوز للمجلس الحسيني ان يضم مشرقاً
الى الوصي المختار قبل ان يتمكن من تقدير ادارة
الوصي لشؤون القاصر . فان المادة السابعة عشرة
من لائحة المجالس الحسية الصادرة في ٢٦ يناير
سنة ١٨٩٧ قد نصت على ان وظيفة المجلس في
مثل هذه الحالة انما هي اجراء التصديق من
القاضي على الوصاية التي اختارها المتوفى وذلك
بعد استيفاء الاجراءات القانونية

(طعن مهالي وزير الحفانية ضد قرار مجلس حسي
شربين الصادر بتاريخ ٤ اغسطس سنة ١٩١٧ فمرة ٩٤
سنة ١٦ — ١٧ . دائرة سعادة بحري ابراهيم باشا
واحد ذو الفقار باشا وحسين درويش بك والشيخ حسن
البنّا وعبد العزيز بك قهقي نقيب المحامين سابقاً)

٧٠٥

حكم تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩١١
المجلس الحسيني . اختصاصاته . الحجر على ناظر الوقف
القاعدة القانونية

المجلس الحسيني غير مختص بالحجر على
ناظر وقف اذا ظهر ان ذلك الناظر لا يملك
شيئاً ، وذلك لأن تعيين قيم في هذه الظروف
هو في الواقع تعيين لناظر على الوقف وهذا من
اختصاص المحاكم الشرعية

(استئناف يوسف افندي كامل البخاري ضد قرار
مجلس حسي مصر الصادر أولهما في ٢١ مايو سنة ١٩١١
وثانيهما في ٤ يونيو سنة ١٩١١ فمرة ٢٤ سنة ١٩١١ .
دائرة سعادة بحري ابراهيم باشا واحد بك طلعت وحسن
جلال بك والشيخ محمد محمود ناجي وحسن رضوان باشا
مدير الفرية سابقاً)

٧٠٦

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩١٤
اهلية التماقد . سن الرشد . حسابه . تقويم
هجري « المادة الثامنة من أمر عالي ١٩
نوفمبر سنة ١٨٩٦ »

القاعدة القانونية

تنتهي الوصاية عند بلوغ القاصر ثمان عشرة
سنة طبقاً لنص المادة الثامنة من الأمر العالي
الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ، وقد حكم بأن
هذه السنين تحسب طبقاً للتقويم الهجري فيما يتعلق

يطلبه من يريد مقاضاة التركة لدين له عليها
من تنصيب وصي للخصومة حتى يمثل القصر
في الدعوى

٢ - ولا محل للقول بعدم اختصاص
المجلس الحسبي في ذلك بناء على المادة ٢٩ من
القانون نمرة ٣٢ لسنة ١٩١٠ الخاص بالمحاكم
الشرعية فإنها لا تطبق الا على الأمور الداخلة
في اختصاص المحاكم المذكورة «

(طعن معالي وزير الحفانية ضد قرار مجلس حسبي
مركز السنطة الرقيم أول يولييه سنة ١٩١٨ نمرة ٨٤
سنة ١٧ - ١٨ دائرة سعادة يحيى ابراهيم باشا
والهيئة السابقة)

تعليق

قارن بهذه المناسبة حكم المجلس الحسبي
العالي الرقيم ٢ يونيه سنة ١٩١٧ . المجموعة
الرسمية السنة الحادية والعشرين عدد ١١٢

٧٠٨

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٧

وصى . اتعابه . تقديرها . مانجب مراعاته في
التقدير . تقديرها مقدما . (المادة ٣٢ من
لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧)

القاعدة القانونية

يجب في تقدير اتعاب الوصي ان تراعى
الاعمال التي يكون قد قام بها لمصلحة القاصر
والفائدة التي تكون قد عادت على القاصر منها
(طعن معالي وزير الحفانية ضد محمد افندى صبحي
واخريات رقم ٨٦ سنة ١٦ - ١٧ . دائرة سعادة
يحيى باشا ابراهيم والهيئة السابقة)

٧٠٩

حكم تاريخه ٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٨

وصى للخصومة . تعيينه . اختصاص المجلس الحسبي .

القاعدة القانونية

١ - المجلس الحسبي مختص بالنظر فيما

قضايا المحاكم الكلية والجزئية

طلب الزام المستأنف عليه بما خصه في هذا الدين على المادة ١٣١ مدني وترغم ان الزواج عاد عليه بالمنفعة

« وحيث ان مجرد عدم الأهلية موجب لبطلان المشاركة ولا يكون عديم الأهلية ملزماً الا برد قيمة المنفعة التي استحصل عليها

. « وحيث ان المنفعة المقصودة بالمادة ١٣١ هي التي تكون موجودة حالا وقت التقاضي لا التي كانت موجودة وقت التعاقد كما ان المقصود هو المنفعة المادية التي لا يصح ان يغتنى بها القاصر عديم الأهلية على ثقة غيره « وحيث ان الزواج لا يدخل ضمن المنفعة المقصودة بتلك المادة

« وحيث مما ذكر يكون الحكم المستأنف فيما يختص برفض الدعوى بشأن طلبات المستأنفة المؤسسة على الاقرار المشار اليه في محله « وحيث ان محكمة أول درجة قد أصابت فيما قضت به بالنسبة لما يخص المستأنف عليه في مصاريف الجنازة»

(استئناف الست نجيه بنت خليل ضد اسماعيل افندي احمد نمرة ١٠٦٩ سنة ١٩٢٣ . دائرة حضرة صاحب العزة على بك عبد الرازق وجناب السرايبارن وصاحب العزة محمد بك فتحي القاضيين)

٧١٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٤
اهلية التعاقد . تهدي قاصر . منفعة
مادية . زواج .

القاعدة القانونية

١ - مجرد عدم الاهلية موجب لبطلان المشاركة ولا يكون عديم الاهلية ملزماً الا برد قيمة المنفعة التي استحصل عليها

٢ - ان المنفعة المقصودة بالمادة ١٣١ مدني هي التي تكون موجودة حالا وقت التقاضي لا التي تكون موجودة وقت التعاقد كما ان المقصود هو المنفعة المادية التي لا يصح ان يغتنى بها القاصر عديم الاهلية على حساب غيره
٣ - الزواج لا يدخل ضمن المنفعة المقصودة بتلك المادة

المحكمة :-

« حيث انه لا نزاع في ان المرحوم كامل احمد خليل كان قاصراً عن درجة البلوغ وقت تحرير الاقرار المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢١ المتضمن ان جميع ماصرف على زواجه وقدره ١٢٠ جنباً هو دين في ذمته الى المستأنفة

« وحيث ان المستأنفة تؤسس حقها في

٧١١

محكمة الموسيقى الجزئية

حكم تاريخه ١٢ ابريل سنة ١٩٢٤
مجلس ملى . حكم . تنفيذ . جهة الادارة .
عضو اكليروس . كيفية تشكيل المجلس الملى

القاعدة القانونية

١ - اذا تقدم لجهة الادارة حكم صادر
من احد المجالس الملية فانها لا تبحث عند
تنفيذ الحكم الا فى شكله القانونى فان كان
الحكم الذى طلب منها تنفيذه مستوفياً شكله
القانونى فذته بغير مسئولية عليها

٢ - لا يوجد نص فى لائحة ترتيب مجلس
ملى الاقباط الاورثوذكس يوجب ان يكون
العضو الثالث الذى يتشكل منه المجلس الملى
الفرعى من الاكليروس والاحتياط الذى وضعته
هذه اللائحة فى المادة التاسعة منها ينحصر فى
ان يكون عضوان من الاعضاء الثلاثة الذين
يؤلف منهم المجلس من الاعضاء المنتخبين
ولا يؤخذ من ذلك ان العضو الثالث يجب
ان يكون من الاكليروس
المحكمة : -

« حيث انه اتضح من المستندات المقدمة
من الحكومة ان البيع المطلوب ايقافه اوقف
بمقرتها فلا محل للنظر فى هذا الايقاف
» وحيث انه من جهة التعويض لا ترى
المحكمة محلاً للحكم به لأن الادارة لا تبحث

عن تنفيذ الحكم الا فيما اذا كان حائزاً لشكله
القانونى من عدمه والحكم الذى طلب منها
تنفيذه هو فى الواقع مستوف لشكله القانونى ،
ومن جهة أخرى لا نص فى لائحة ترتيب المجالس
الملية على ان العضو الثالث يجب ان يكون من
الاكليروس والاحتياط الذى وضعته هذه اللائحة
فى المادة التاسعة منها ينحصر فى ان يكون
عضوان من الاعضاء الثلاثة الذين يؤلف منهم
المجلس من الاعضاء المنتخبين ولا يؤخذ من
ذلك ان العضو الثالث يجب ان يكون من
الاكليروس

« وحيث لذلك يتعين الحكم برفض
دعوى المدعين والزامهم بالمصاريف »
(قضية رزق افندى اسعد وآخرين ضد الست
مختاره بنت سليمان وبطريك الاقباط الارثوذكس ووزارة
الداخلية نمرة ٧٧٩ سنة ٩٢٣ اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة محمد بك حسن)

٧١٢

محكمة الموسيقى الجزئية

حكم تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٢٤
اجور خفر . طريقة تحصيلها

القاعدة القانونية

انه بحسب الأوامر العالية المعمول بها
يتبع فى تحصيل اجور الخفر الطريقة المتبعة
فى تحصيل الأموال الأميرية ، وقد نصت المادة
الثانية من المرسوم السلطانى الصادر فى سنة

١٩١٧ على ان تحصل اجرة الحفر مقدماً، وقضى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ بأن يكون تحصيلها على قسطين متساويين أولهما في شهر ابريل والثاني في أول شهر اكتوبر من كل سنة . فالمستأجر الذي تنتهي مدة اجارته في آخر اكتوبر يلزم بدفع القسط الذي يستحق في أول اكتوبر . وهو شأنه مع من تعود عليه فائدة دفع هذا القسط من اكتوبر أى من انتهاء اجارته

المحكمة : —

« حيث ان المدعى معترف في عريضة دعواه ان ايجارته من وزارة الاوقاف تنتهي في غاية اكتوبر سنة ١٩٢٢ ونازع في وجود قانون لأجور الحفر

« وحيث ان أجور الحفر مقررة أصلاً بموجب أمر عالي صادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ وتعديل بأوامر عالية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧ و ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ والقانون نمرة ٤٠ سنة ١٩١٣ والمرسوم السلطاني الصادر في سنة ١٩١٧ والقرارات الوزارية الصادرة في ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ و ٧ يونيو سنة ١٩١٨ و ٢٧ مارس سنة ١٩٢٠، ونصت المادة ٤٩ من الأمر العالي السالف الذكر بأن يتبع في تحصيل أجور الحفر الطريقة المتبعة في تحصيل الأموال الأميرية ونصت المادة الثانية من المرسوم السلطاني في سنة ١٩١٧ ان اجرة الحفر تحصل مقدماً

وقضى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ بأن يكون تحصيلها على قسطين متساويين أولهما في شهر ابريل والثاني في أول شهر اكتوبر من كل سنة

« وحيث ثابت من محضر الحجز ان الحجز توقع في ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٢ وفاة لاجرة الحفر المستحقة عن سنة ١٩٢٢ أى قبل نهاية مدة اجارة المدعى باعترافه وعن المدة المسئول عنها قانوناً طبقاً للأوامر والقوانين سالفة الذكر

« وحيث تبين مما تقدم ان اجراءات المديرية جاءت مطابقة للقوانين المتبعة وانها استولت على حق مقرر لها قانوناً فلا محل لألزامها برده والمدعى وشأنه مع من تعود عليه فائدة ذلك» (قضية الشيخ احمد دياب ضد مديرية القليوبية . نمرة ٧٢٩ سنة ١٩٢٣ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة حسن بك فريد القاضي)

٧١٣

محكمة الازبكية الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٢٤

عملة اجنبية . طريقة الوفاء . عملة البلد . الشروط فيه الوفاء

القاعدة القانونية

من المقرر في القانون الدولي الخاص ان تحديد طريقة الوفاء ونوع العملة الواجب دفعها لوفاء الدين يرجع فيه الى قانون البلد الذي يحصل فيه الوفاء . وان الدفع يجب ان يكون

بالعملة المتداولة قانوناً في هذا البلد بحسب قيمتها الرسمية

المحكمة :-

« حيث انه ثبت من كشف الحساب المقدم من المدعى المؤرخ في ١٨ يناير سنة ١٩١٤ ان له في ذمة المدعى عليه مبلغ ٨٥١٦ قرشاً عثمانياً تعهد بدفعه له في أول آب (اغسطس سنة ١٩١٤)

« وحيث ان المدعى يطلب أزام المدعى عليه بدفع هذا المبلغ تقوداً مصرية بحسب ما كانت تساويه الليرة العثمانية في تاريخ التعهد قبل نشوب الحرب العظمى والمدعى عليه يعرض عليه دفعه حسب سعر القطع الحالي :

« وحيث انه بالرجوع الى عقد الاتفاق الرقم ١٦ آب سنة ١٩١٣ وكشف الحساب الرقم ١٨ آيار سنة ١٩١٤ يتبين ان الطرفين تعاقدوا على الدفع بالنقود العثمانية

« وحيث انه لا محل للرجوع الى القوانين السورية لمعرفة نوع ومقدار العملة الواجب دفعها لانه وان كان الالتزام قد نشأ في تلك البلاد الا ان محل الوفاء في القطر المصري، ومن المقرر في القانون الدولي الخاص ان تحديد طريقة الوفاء ونوع ومقدار العملة الواجب دفعها لوفاء الدين يرجع فيه الى قانون البلد الذي يحصل فيه الوفاء وان الدفع يجب ان يكون بالعملة المتداولة قانوناً في هذا البلد بحسب قيمتها الرسمية (يراجع في

ذلك مختصر دسبانيه في القانون الدولي الخامس صحيفة ٦٥٤ نبذة ٢٣١١) فيجب ان يكون الدفع وفقاً للقانون المصري وبالعملة المصرية « وحيث انه لا نزاع في ان مبلغ الـ ٨٥١٦ قرشاً عثمانياً لا يوازي في تاريخ رفع الدعوى اكثر من مبلغ الـ ٢٧ سبعة وعشرين جنيهاً مصرياً الذي عرضه المدعى عليه على المدعى في أول جلسة واودعه على ذمته في خزانة المحكمة لرفضه استلامه

« وحيث انه لم ينص صراحة على وجوب دفع الفوائد من تاريخ الاستحقاق فلا محل اذن للحكم بالفوائد

« وحيث انه يظهر من ظروف الدعوى ان المدعى عليه كان على استعداد لدفع الدين بحسب قيمته الحالية وان المدعى هو الذي رفض استلامه مما اضطره لايداعه في خزانة المحكمة ولذا ترى المحكمة أزام المدعى بمصاريف الدعوى والتصریح له بصرف المبلغ المودع على ذمته « (قضية جورجى الياس ضد الخواجه سليم عبد الله جانجى نمرة ١٨١٠ سنة ١٩٢١ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة جندي بك عبد الملك القاضي)

٧١٤

محكمة ايتاي البارود الجزئية

حكم تاريخه ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣

اشكال . اختصاص القاضي الجزئى . محضر صالح

القاهرة القانونية

من المقرر قانوناً ان المحكمة الجزئية

مختصة بالفصل فيما يتعلق بالاجراءات الوقتية (٣٨٦ مرافعات) ومحضر الصلح الذي يتسبب عنه الاشكال لا يعتبر حكماً صادراً من المحكمة التي صدقت عليه حتى يرجع اليها في تفسيره وما هو الا عقد رسمي يكسبه تصديق المحكمة عليه قوة سند واجب النفاذ، فأذا قام خلاف في تفسير هذا العقد وجب رفع دعوى جديدة الى المحكمة المختصة بنظرها لا الى المحكمة التي صدقت على الصلح

المحكمة : -

« حيث ان رافع الاشكال طلب أصلياً الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة وذهب الى ان الاشكال متعلق بتنفيذ الحكم ويجب رفعه الى المحكمة التي اصدرته ، وطلب احتياطياً ايقاف التنفيذ فيما يختص بقيمة التأمين النقدي

« وحيث انه من المقرر قانوناً ان المحكمة الجزئية مختصة بالفصل فيما يتعلق بالاجراءات الوقتية (مادة ٣٨٦ مرافعات)

« وحيث ان محضر الصلح الذي تسبب عنه الاشكال لا يعتبر حكماً صادراً من المحكمة التي صدقت عليه حتى يرجع اليها في تفسيره وما هو الا عقد رسمي يكسبه تصديق المحكمة عليه قوة سند واجب النفاذ

« وحيث ان النزاع ينحصر في تفسير هذا العقد وليس لهذه المحكمة حق تفسيره ولا يكون

ذلك الا بدعوى جديدة ترفع امام المحكمة المختصة بنظرها لا المحكمة التي صدقت على الصلح

« وحيث أنه ظاهر من محضر الصلح ان مبلغ التأمين النقدي وهو مائتان وخمسون جنيهاً استبعد من الدعوى فيكون المطلوب من هذه المحكمة هو الفصل في التنفيذ به او ايقاف التنفيذ وهذا من الاجراءات الوقتية لقاضي الامور المستعجلة حق الفصل فيها »

(اشكال محمد بك توفيق عمران ضد الدكتور محمد بك صدق بصفته ناظر وقف المرحوم محمد بك صدق نمرة ٩١٨ سنة ١٩٢٣ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمد غاب الغرياني بك)

٧١٥

محكمة اللبان الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ عقود - سورية - الطعن فيها - من له مصلحة

القاعدة القانونية

لكل ذي مصلحة ان يطعن في العقد بالصورية ، لان جدية العقد او صوريته صفة لاصقة به من وقت انشائه ولاستحيل وجوداً وعدماً بتغيير الخصوم والمنازعات المحكمة . -

« من حيث ان المدعى بصفته يستند لاثبات دعواه على العقد الصادر ممن تدعى سعادته بنت شحاته القليزي وهي زوجته بمبيع الحصة المتنازل عنها الى اولاده القصر المشمولين بولايته . وتاريخ هذا العقد ١٤ مايو سنة

١٩١٧ وثابت التاريخ في ٢ يونيو من السنة المذكورة

« وحيث ان المدعى عليها طعنت اخيراً بلسان وكيلها على هذا العقد بأنه صوري وتمكنت لاثبات الصورية بمقدد المفاولة المحرر بينها وبين المدعى بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٠ الذي يعترف فيه بأن الحصة المرفوع بها دعوى الاستحقاق الحالية مملوكة له بصفته، كما ان المدعى عليها عرضت اثبات تلك الصورية بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة » وحيث انه بالاطلاع على العقد مستند

المدعى تبين ان البيع صادر من البائعة الى القصر المشترين مباشرة من غير ذكر لمن تولى التعاقد عنهم، كما انه لا توقيع لأى من المشترين ولا من ينوب عنهم على العقد المذكور هذا فضلا عن ان اصل الحصص المبعة الى القصر مملوكة الى محمد ابراهيم الشيمى نفسه، وقد آلت ملكيتها منه الى البائعة سعاد زوجته بعقد عرفى غير مسجل ولا ثابت التاريخ

« وحيث ان عقد المفاولة مستند المدعى عليها صريح فى اعتراف محمد ابراهيم الشيمى بملكيتها فى الحصة المتنازع عليها

« وحيث انه بغض الطرف عما قد يوجه الى مستند المدعى من الطعون فانه ظاهر من حالته السابق وصفها انه غير جدى وانه لم يوضع لأجل الغرض الظاهر منه أى بيع الحصص المذكورة الى القصر وهو وان لم يكن افتعل خصيصاً لمصلحة النزاع الحالى غير ان هذا لا يمنع كل ذى مصلحة من الطعن فيه بهذا

الطعن لان جدية او صورية العقد صفة لاصقة به من وقت انشاءه ولا تستحيل وجوداً وعدمه بتغيير المحصوم والمنازعات

« وحيث انه فيما ذكر ما يقتضى عن التدليل على صورية هذا العقد

« وحيث انه لما تقدم تكون دعوى المدعى ملكية الحصة المتنازع عليها الى اولاده القصر لا ترتكز على مستند صحيح ويتعين رفضها »

(قضية محمد ابراهيم الشيمى بصفته ولها على اولاده ضد عدولة بنت محمد ابراهيم وآخر - اصدر الحكم حضرة صاحب العزة محمود بك فائق القاضى)

٧١٦

محكمة كفر صقر الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢ ابريل سنة ١٩٢٤

مصارف . مساق . وزارة الاشغال . اختصاص

القاعدة القانونية

ان وزارة الاشغال هى المختصة بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالمساق والمصارف طبقاً لاحكام دكرى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ الخاص بالترع والجسور

المحكمة :

« حيث ان وزارة الاشغال هى المختصة بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالمساق والمصارف بمقتضى دكرى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ الخاص بالترع والجسور، وقد سارت معظم المحاكم فى احكامها على ذلك حتى اصبح بالاجماع مبدأ

المدة من الأمور المستعجلة التي يختص بالحكم فيها قاضي الأمور المستعجلة لأن المستأجر يعتبر وضع يده بلا مسوغ شرعي فيجوز اخراجه قهراً بدعوى مستعجلة

٣ - ان حاله تمكن المستأجر الجديد من وضع يده على العين المؤجرة من الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت، فيختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في مثل هذا، ويلاحظ فقط في مثل هذه الاحوال ان تظهر ظروف الاستعجال في الدعوى كرفعها مثلاً عقب انتهاء مدة الاجارة مباشرة كي لا يترك المستأجر يعتقد ان الاجارة تجددت

المحكمة : -

عن الرفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة بنى سويف بنظر الدعوى

« حيث ان المدعى عليه الاول دفع الدفع المتقدم ذكره مرتكناً على انه منصوص في عقد ايجار ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ان محكمة مصر هي المختصة بالنظر في المنازعات التي تنشأ عن عقد الايجار السالف الذكر

« وحيث انه ثابت في البند الثالث من عقد ايجار ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الموقع عليه بامضاء المدعى عليه الاول والمعترف به من طرفي الخصوم ان اختصاص محكمة مصر قاصر على المطالبة بالاجرة ولم يعم هذا النص على المنازعات الاخرى التي تنشأ عن العقد

« وحيث ان حكمة الشارع في ذلك هي تسهيل الوصول عملاً الى رد الحقوق لاربابها » وحيث ان المدعين لم يسلكوا ذلك السبل بل خالفوا ذكره سنة ٩٤ ورفضوا الامر للقضاء للفصل فيه مع أنه غير مختص، فيتمين إذن قبول الدفع الفرعي الاول والحكم بعدم الاختصاص »

(قضية اسماعيل محمد الصوري وآخرين ضد الست مريم حرم جريس بك وآخر. نمرة ٤٢٤ سنة ٩٢٢ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة عبد الله بك محمد القاضي)

٧١٧

محكمة بنى سويف الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣

اجارة . محكمة المؤجر . محكمة المستأجر .
التنازل عن الاختصاص المشروط . دعوى
مستعجلة . طرد المستأجر الذي انتهت مدته .
تمكن المستأجر الجديد . استعجال

القاعدة القانونية

١ - اذا دَوّن في عقد اجارة ان المحكمة المقيم في دائرتها المؤجر تكون مختصة بالفصل في المنازعات التي تقوم بين المؤجر والمستأجر جاز للمؤجر ان يتنازل صراحة أو ضمناً عن هذا الشرط ويرفع الدعوى أمام المحكمة التابع لها المستأجر

٢ - من المبادئ المقررة قانوناً التي جرت عليها المحاكم الاهلية والمختلطة والفرنساوية ان حالة طلب اخراج المستأجر التي تكون مدة اجارته قد انتهت، وانذر بطلب الاخلاء في نهاية

« وحيث انه لو فرض جدلاً وكان هذا الشرط يشمل المنازعات الاخرى فانه شرط وضع لفائدة دولة المدعى المؤجر المقيم بمصر، أما المستأجر المدعى عليه الاول المقيم بتزمنت التابعة لمركز بني سويف فلا فائدة له منه وليس له ان يتضرر اذا تنازل دولة المدعى المؤجر عن امتياز منحه له عقد الايجار ورفع الدعوى أمام المحكمة التابع اليها المدعى عليه المستأجر وهي المحكمة الطبيعية له في الدعاوى الشخصية، ولا تلتفت المحكمة لادعائه الإقامة بمصر اذ مذكور بعقد الايجار السالف الذكر وعقد الايجار الملحق له المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٢١ الموقع عليهما بامضائه ان محل اقامته تزمنت، كما انه مذكور ايضاً بالانذار الصادر منه لدولة المدعى في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ انه من ذوى الاملاك بناحية تزمنت « وحيث ان دولة المدعى لا يطالب في هذه الدعوى بتأخر ايجار وانما يطلب الاخلاء والتسليم

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعى على غير اساس ويتعين رفضه

عن الموضوع

« حيث ان المدعى عليه الاول يدفع: اولاً بأن هذه الدعوى ليست من الدعاوى المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت، ثانياً ان الفصل فيها يتوقف على البحث في هل تجددت الايجارة أم لا، ثالثاً ان هذه الدعوى رفعت قبل أوانها

« وحيث ان المادة « ٢٨ » من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية قد خولت للمقاضى الجزئى الحكم فى الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير فى اصل الدعوى

« وحيث انه من المبادئ المقررة قانوناً التى جرت عليها المحاكم سواء كانت أهلية أو مختلطة أو فرنسية ان حالة طلب اخراج المستأجر التى تكون قد انتهت مدة ايجارته وانذر بطلب الاخلاء فى نهاية المدة من الأمور المستعجلة ويجب اخراجه قهراً اذ يعتبر وضع يده فى هذه الحالة بلا مسوغ شرعى، كما اعتبر ان حالة تمكين المستأجر الجديد من وضع يده على العين المؤجرة له من الأمور المستعجلة أيضاً والتى يخشى عليها من فوات الوقت، ويلاحظ فقط فى مثل هذه الاحوال ان تظهر ظروف الاستعجال فى الدعوى كرفعها مثلاً بغير انتظار على المستأجر مدة بعد نهاية اجارته بحيث تجعله يعتقد ان الايجارة استمرت

(راجع الفقرات ٣٤٦٦ و ٣٤٦٩ و ٣٤٧٣ صحيفة ٣٢٣ من المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة المصرية جزء ثانى سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩٠٨ الفقرتين ١٠١ و ١٠٢ صحيفة ٧٣٧٠ من تعليقات دالوز (ربرتوار جزء ٣٨ والفقرة ١٠٥٤ صحيفة ٥٤٥ من كتاب أبى هيف طبعة سنة ١٩١٥)

هذه الدعوى مباشرة عقب ما اظهر المدعى عليه الأول عدم رغبته في التسليم الأمر الذى قد صمم عليه أيضاً بجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وبالمذكرة المقدمة منه بعد ذلك

« وحيث ان عقد الایجار هو ملازم للطرفین من كل ما هو وارد بنصوصه

» وحيث ان المدعى عليه الثانى شريك المدعى عليه الاول فى الایجارة والضامن له قرر انه لا يتنازع مطلقاً فى التسليم اذ المدة انتهت وطلب اخراجه من الدعوى بدون مصاريف

» وحيث ان المدعى عليه لم يظهر للمحكمة ما يجوله الاستمرار فى البقاء بالعین المؤجرة بعد آخر أكتوبر سنة ١٩٢٣

» وحيث ترى المحكمة من كل ما تقدم وباقي ظروف الدعوى كاف مبدئياً لتقدير طلب المدعى من انه مبنى على اساس ويتمين الحكم لدولته بالطلبات وان دفاع المدعى عليه لا اساس له « وحيث ان صفة الاستعجال تجعل لدولة المدعى الحق فى طلب التنفيذ الموقت بلا كفالة وبالنسخة الأصلية

» وحيث ان المحكمة لا ترى محلاً للبحث فى الطلب الاحتياطى بعد ذلك «

(قضية حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا بصفته ناظر وقف والده المرحوم اسماعيل ثروت باشا وحضر عنه حضرة الاستاذ امين افندى رطل الحامى ضد الشيخ عوض قنديل وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ مصطفى بك المكاوى فمرة ٤٥٤٦ سنة ١٩٢٣ . اصدر الحكم حضرة محمد بك عزت القاضى)

» وحيث ان دولة المدعى يقرر ان المدعى عليه الأول لم يتم وقت التأجير من سنة ١٩٢٠ بما فرض عليه البند الخامس عشر من عقد الایجار من احضار ضمان عقارى له فى مدة العشرين يوماً من تاريخ عقد الایجار، كما وانه سوف معه كثيراً فى ذلك ولم يسدد الاجرة واضطر دولة المدعى أخيراً وبعد سنة ان يعقد عقد الایجار الملحق المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٢١ وقبل شريك وهو المدعى عليه الثانى فى الایجارة للمدعى عليه وضامن له

» وحيث انه قد توافرت جميع الاركان القانونية المتقدم ذكرها فى هذه الدعوى اذ (١) ثابت بالبند الحادى عشر من عقد الایجار المؤرخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ان الایجارة تنتهى فى آخر أكتوبر سنة ١٩٢٣ وان المستأجر ملزم بتسليم العين المؤجرة فى التاريخ المذكور ويتمكين المستأجر الجديد من تهيئتها للزراعة قبل هذا الميعاد (٢) ثابت من عقد الایجار المتقدم ذكره والعقد الملحق به المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٢١ عدم النص على تجديد الایجارة (٣) ثابت من من الانذار المؤرخ ١٧ و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ الصادر من دولة المدعى للمدعى عليهما ان دولته نبه عليهما باخلاء العين المؤجرة فى نهاية المدة وتمكين المستأجر الجديد من وضع يده عليها والبذرفيها الى آخر ما جاء بالانذار (٤) ثابت من ورقة التكليف بالحضور ان دولة المدعى رفع

٧١٨

محكمة النيا الجزئية

حكم تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣

قصة العقار . تكوين الحصص . اصغر نصيب .
تجنيب حصة شريك . عدم جواز . رضا
الشركاء . حالة وجود قاصر

القاعدة القانونية

١ - انه وان لم يوجد نص في القانون المدني الاهلي يلزم القاضي باتباع طريقة معينة لتكوين الحصص الا ان روح التشريع ومصدره من القانون الفرنسي يدل على وجوب اجراء القسمة بواسطة تكوين الحصص على اصغر نصيب حتى يكون كل شريك قادراً على اخذ نصيبه مفروذاً، وان لم يستطع التقسيم بهذه الصورة فيباع العقار لعدم امكان قسمته بغير ضرر

٢ - ان طريقة التجنب فيها تميز لبعض الشركاء وترك الباقين في حالة شيوع لا يمكن معها فرز انصباثهم اذا ارادوا ذلك فيما بعد ويضطرون الى طلب بيع العقار، وتكون القسمة خسارة عليهم، ولا يجوز الالتجاء الى طريقة التجنب الا اذا رضى باقي الشركاء بذلك، وهي على كل حال غير جائزة ان كان بين الشركاء قاصر او عديم الاهلية

المحكمة : -

« حيث ان المدعى (بعد ان قدم الخبير الذي ندبته المحكمة تقريره لعدم امكان القسمة على اصغر نصيب) استعان بخبير استشاري

قدم تقريراً بإمكان عمل القسمة بهذه الطريقة وارفق تقريره برسم كروكي يؤيد به نظريته « وحيث ان المحكمة رأت مناقشة الخبير الذي ندبته في هذا التقرير الاستشاري للوصول الى معرفة ان كانت نظريته ممكنة الاخذ بها عملياً وما اوجه الاعتراض عليها

« وحيث ان الخبير في مناقشته قرر بأن التقسيم الذي اقترحه الخبير الاستشاري غير ممكن تنفيذه لان تعدد الانصباث يجعل المحال التي تنتج من التقسيم غير متكافئة القيمة وغير مستوفية في كثير منها شرائط الضوء والنظام وان التقسيم بهذه القيمة مضيع لمصلحة جزء كبير من المحل المراد قسمته

« وحيث ان المدعى اصر على ان القسمة على اصغر نصيب ممكنة فان اختلاف قيمة المحال الناتجة من طريقة القسمة هذه يمكن تداركه بمبالغ تدفع من الشركاء لبعضهم فان المحل في الواقع مقسم الآن الى عدة محال تجارية مما يدل على امكان قسمته نظراً لسعة المساحة ووجود واجهتين له وقال بأنه على فرض ان طريقة القسمة على اصغر نصيب غير ممكنة فلا مانع يمنع من الاخذ بطريقة تجنب نصيب المدعى على عدة صور والاقتراع عليها وترك بقية نصيب المدعى عليهم شائعاً

« وحيث انه وان لم يوجد نص في القانون المدني الاهلي يلزم القاضي باتباع طريقة معينة لتكوين الحصص الا ان روح التشريع ومصدره من القانون الفرنسي يدل على وجوب اجراء القسمة بواسطة تكوين الحصص على اصغر

«وحيث ان المحكمة ترى (نظرا لعدم وجاهة الاعتراضات التي قدمها الخبير على طريقة القسمة على اصغر نصيب وهي التي اقترحها الخبير الاستشاري) ان تتبين على طريقة اكبر في الاقتناع ان القسمة بهذه الصفة غير ممكنة اذ انه ازاء هذا الخلاف في الراى ونظرا لعظم مساحة العقار المراد قسمته يوجد مجال كبير للظن بإمكان القسمة والمحكمة يتعين عليها الا تعدل عن طريقة القسمة الى البيع في مثل هذه الظروف مالم يتبين لها بطريقة قاطعة ان البيع لا مفر منه لامتناع القسمة بغير ضرر اذ البيع طريقة استثنائية فيها حرمان للملاك من ملكهم كرها عنهم فهو بهذه الحالة اخر مايفكر فيه قاضى القسمة

«وحيث ان المحكمة لذلك ترى ندب خبير اخر حتى بعد اطلاعه على تقرير الخبير الاول والتقرير الاستشاري ورسمها ومعاينة العين المراد قسمتها يقرر اذا كان يمكن القسمة بين الشركاء على اصغر نصيب بغير ضرر او لا يمكن القسمة واوجه عدم الامكان وعليه مناقشة التقرير الاستشاري في ذلك وفي حالة الامكان يضع مشروع القسمة ويكون الحصص ويقومها للاقتراع ويقدم تقريره بذلك للتصديق عليه واجراء الاقتراع»

(قضية الخواجه صادق ميخائيل ضد الدت جليله هانم عن نفسها وبصفقتها وصية على اولادها القصر وقيمة على محمود افندي نمرة ٨٩٩ سنة ١٢٢٣ . اصدر الحكم حضرة محمد بك المشاوى القاضى)

نصيب حتى يكون كل شريك قادراً على اخذ نصيبه مفروزا ، وان لم يستطع التقسيم بهذه الصورة فيباع العقار لعدم امكان قسمته بغير ضرر فان طريقة التجنيب فيها تميز لبعض الشركاء وترك الباقين في حالة شيوع لا يمكن معه فرز انصباثهم اذا ارادوا ذلك فيما بعد ويضطرون الى طلب بيع العقار وتكون القسمة خسارة لهم « وحيث انه ان جازت طريقة التجنيب للمصلحة العامة للشركاء فيجب ان يكون ذلك بغير اعتراض منهم عليها وهي على كل حال غير جائزة مطلقا ان كان بين الشركاء قاصر او فاقد الأهلية كما في هذه القضية » راجع اوبرى ورو جزء ٦ ص ٣٥٥ والهامش نمرة ٣٤ و ص ٥٥٤ والهامش نمرة ٣٦ و ٣٧ »

« وحيث ان وكيل المدعى عليهم طلب الايقاف لقيام نزاع بين الشركاء ليس من اختصاص هذه المحكمة الفصل فيه وهو ان المدعى عليهم قد رفعوا دعوى لاسترداد القدر المباع للمدعى طبقا للمادة نمرة ٤٦٢ مدنى اهلى

«وحيث انه ليس هناك نزاع بين الطرفين يوجب الايقاف فعقد البيع الصادر للمدعى عقد بات غير معلق على شرط ولامتنازع في احقية البائع له للقدر المباع واما دعوى الاسترداد هذه فلا تأثير لها على حق المدعى الثابت الآن ، وعند الفصل فيها تترتب النتائج القانونية التي يستلزمها الحكم النهائي ، ولذلك يكون طلب الايقاف في غير محله ويتعين رفضه

لم يكن لهم مانع منهم عن الاستحصال على
كتابة مثبتة للدين أو للبراءة لا يقبل منهم
الاثبات بالبينة «

« وحيث ان القانون المصرى لم يذكر
هذه « الموانع » مع ان القانون الفرنسى ذكرها
في المادة ١٣٤٨ من القانون المدنى وذلك يدل
على ان الشارع المصرى اراد ان يعطى المحاكم
سلطة اوسع في تقدير الموانع التى تمنع الخصم من
اخذ الكتابة على خصمه .

« وحيث انه من الواجب على المحاكم ان
تقدر في مثل هذه الاحوال التى ترك لها الشارع
فيها سلطة التقدير عادات البلاد وطبائع الاهالى
حتى لا تصادم هذه الاحكام مع تلك العادات
فتلاشيها وتهدمها خصوصا اذا كانت من العادات
المبنية على الوفاء وكرم الطبع والمروءة كاعارة
الاواني والحلى بين الجيران أو اعارة المواشى
والآلات الزراعية والدواب في القرى

« وحيث ان الاشياء التى يدعى المدعى
باعرتها للمدعى عليهم وهى آلات زراعية
(محاريث واشياء اخرى) مما يعار كل يوم
ويرد من غير كتابة اتباعا لعادة الفلاحين
والمزارعين من قديم الزمن فاذا ادعى شخص
بشئ من ذلك مها كانت قيمته كان من
الواجب ان يسمح له باثبات ذلك بالبينة

« وحيث ان المحكمة ترى بعد هذا
احالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى

٧١٩

محكمة اسيوط الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤

عقود . اثبات . الموانع من الاستحصال
على كتابة . سلطة القاضى .

القاعدة القانونية

ان القانون المصرى لم يبين اسوة بالقانون
الفرنساوى الموانع التى تمنع الاشخاص من
الاستحصال على كتابة مثبتة لديونهم او لبراءة
ذمتهم، وهذا يدل على ان الشارع المصرى اراد
ان يعطى للقاضى سلطة اوسع في تقدير الموانع
التي تمنع الخصم من اخذ كتابة على خصمه .
والواجب على المحكمة ازاء حرية التقدير هذه
ان تقدر عادات البلاد وطبائع الاهالى حتى
لا تصادم الاحكام مع تلك العادات فتلاشيها
وتهدمها خصوصا اذا كانت من العادات المبنية
على الوفاء وكرم الطبع والمروءة كمادة اعارة
الاواني والحلى بين الجيران او اعارة المواشى
والآلات الزراعية والدواب في القرى

المحكمة : —

« حيث وان كانت قيمة الاشياء التى يطالب
بها المدعى تزيد عن عشرة جنيهات والمدعى
عليهم يقولون بعدم جواز اثبات مايزيد عن
ذلك المبلغ بشهادة الشهود الا ان القانون
راعى ان هناك ظروفا لا يمكن فيها الحصول على
سند مكتوب ولذلك قال « فالأخصام الذين

بكافة طرق الاثبات بما فيها اليقينة انه مسلم المدعى عليهم الاشياء الموضحة بعريضة الدعوى مع اثبات قيمتها ايضاً»

(قضية حامد بجيت ضد علي محمود رشوان وآخرين
تمرة ٢٣٦٩ سنة ٩٢٣ . اصدر المحكم حضرة
صاحب العزة محمد زكي اباطه بك)

٧٢٠

محكمة طهطا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٩٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤

شفعة . حكم الشفعة . ناقل للملكية .
ريع . استحقاقه .

القاعدة القانونية

حكم الشفعة ناقل للملكية لا مقرر لها .
وبحسب أحكام الشريعة القراء المتفقة مع
القانون المدني لا يثبت الملك للشفيع بالمبيع إلا
بقضاء القاضي أو بأخذه من المشتري بالتراضي .
بناء عليه لا يكون للشفيع الحق في ريع العقار
المشفوع الا من تاريخ التراضي أو قضاء القاضي
المحكمة : —

« حيث ان الشفيع لا يعتبر مالكا للعقار
المشفوع منه الا بالحكم الصادر نهائيا بثبوت
الشفعة وابتداء من تاريخ هذا الحكم وذلك
لأن الحكم المذكور معتبر سنداً بملكية الشفيع
طبقاً لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة

« وحيث ان ذلك مقرر أيضاً بحكم
الشريعة الاسلامية القراء بنص المادة ١٢٥ من
من كتاب مرشد الخيران حيث جاء بها

« لا يثبت الملك للشفيع في المبيع الا بقضاء
القاضي أو بأخذه من المشتري بالتراضي »

« وحيث تبين من اتحاد الشريعة القراء
مع القانون المدني في هذا المبدأ ان حكم الشفعة
ناقل للملكية لا مقرر لها

« وحيث يلزم مما تقدم ان ريع العقار
المشفوع فيه يكون حقاً للمشتري حتى يصدر
الحكم نهائياً للشفيع ومن ثم ينتقل للشفيع حق
الاستيلاء على غلة العقار ان لم يسلمه الى المشتري
« وحيث تبين للمحكمة من الاوراق

المقدمة لها بلف الدعوى ان تاريخ الحكم
النهائي الصادر بثبوت الشفعة للمدعى هو ١٢
اكتوبر سنة ١٩٢٠ وان العقار لم يسلم للشفيع
الا في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣

« وحيث ان المحكمة تقدر لهذه القطعة
ريفاً عن المدة المذكورة مبلغاً وقدره ٥٠٠ قرش »
(قضية احمد عمران شلي ضد محمد عبد الرحيم
عبد الرحمن وآخرين وقلم كتاب محكمة طهطا الجزئية
تمرة ١٥٠٣ سنة ١٩٢٣ . اصدر المحكم حضرة صاحب
العزة سليمان بك بهجت)

تعاليم

نعم ان الملك لا يثبت للشفيع في المبيع الا
من تاريخ التراضي أو من تاريخ قضاء القاضي .
الا أن القوانين الوضعية سنت اجراءات
أوجبت على الشفيع اتباعها في دعاوى الشفعة
منها عرض الثمن . فإذا عرض الشفيع الثمن ولم
يقبله المشفوع منه فأودعه الشفيع في خزانة
المحكمة كان ريع العين المشفوعة من تاريخ

الابداع حقاً للشفيع. لان الشفيع اودع الثمن في خزانة المحكمة على ذمة المشفوع منه مقابل رقبة العين ومنعتها فلا يصح ان يحرم الشفيع الربيع والثمن مودع كما لا يصح ان يحرم الربيع بمجرد تعنت المشفوع منه بعدم التسليم بالصفقة واذا صحت نظرية المحكمة جاز للمشفوع منه تسويق اجل دعوى الشفعة شهوراً بل سنين مادام هو منتفعاً بالعين وخصمه محروم.

٧٢١

محكمة اخيم الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣

انتخاب . ابداء رأى . استعمال الحق اكثر من

مرة . شريك . عقوبة . اختصاص .

مادة ٤٠ و ٤١ عقوبات .

القاعدة القانونية

١ - تعاقب المادة « ٨١ » من قانون الانتخاب كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم ان اسمه ادرج في الجدول بخير حق وكل من تعدد ابداء رأيه باسم غيره وكل من استعمل حقه في الانتخاب اكثر من مرة في انتخاب واحد . وهذه المادة لم تنص على عقوبة الشريك ولكن بما انه لا خلاف في ان الجرائم المنصوص عليها في قانون الانتخاب هي جنح عادية من اختصاص القاضى الطبيعى المختص بنظر قضايا الجنح التى تقع فى دائرة اختصاصه فهى اذن خاضعة لنصوص قانون العقوبات فيما لم يرد بنص خاص فى قانون الانتخاب من الحدود والحكم

فيتعين اذن تطبيق المادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات اللتين نصتا على معاقبة الشريك فى الجريمة وهذا أمر يطابق قواعد التشريع الجنائى المصرى التى تقضى بأن كل من اشترك فى جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى قانوناً بنص خاص

المحكمة : -

« حيث ثبت من مجموع التحقيقات التى جرت فى هذه القضية انه فى يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ بناحية آبار الملك مركز اخيم تجارى المتهم الاول محمود عبد المجيد ابو شوشه الملقب « بأبى حلقه » على ابداء رأيه عمداً باسم أخيه عبد الرحمن الشهير بالديب عبد المجيد ابو شوشه وذلك أمام لجنة الانتخاب غرة ٢ اخيم

« وحيث ان المتهم الاول المذكور حاول فى التحقيق أمام النيابة وأمام المحكمة ان يدفع التهمة بأن أدعى ان له لقبان أولهما « أبى حلقه » وثانيهما « الديب » وانه بناء على ذلك وبحسن نية أعطى صوته أمام لجنة اخيم الانتخابية فى التاريخ المنسوب اليه فيه التهمة ولكن هذا الادعاء كذبة صراحة التحقيقات التى جرت أمام النيابة وأمام هذه المحكمة أيضاً قد ثبت منها ان المتهم المذكور ليس له سوى لقب واحد وهو « أبى حلقه » وانه يعلم تمام العلم ان اخاه عبد الرحمن الشهير « بالديب » غائب بمصر وانه هو شخصياً أعفى المتهم ليس له من العمر سوى

١٩ سنة فلم يصل بعد للسن التي تخوله حق ان يدرج اسمه بمجدول الانتخاب

وهذه الوقائع يستتبع من مجموعها نية الاجرام عند المتهم

« وحيث بناء على ما تقدم يكون المتهم المذكور ارتكب الجريمة المسندة اليه وعقابه ينطبق على المادة ٨١ فقرة ثانية من قانون الانتخاب نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣

« وحيث انه ثبت من التحقيقات أيضاً ان المتهم الثاني في الزمان والمكان المينين بعاليه وهو قريب للمتهم الاول ولاخيه الديب الغائب بمصر وعالم تمام العلم بظروف الدعوى وان المتهم الأول لم يبلغ السن التي تخوله حق الانتخاب قد طلب من المتهم الأول ان يذهب لأبداء رأيه في عملية الانتخاب المشار اليه وهذا الطلب ثابت من أقوال نفس المتهم الثاني (صحيفة ١٠ من محضر تحقيق النيابة) وشهد أمام لجنة الانتخاب المذكورة ان المتهم الاول الملقب بأبي حلاقة هو نفسه الديب المدرج بمجدول الانتخاب وبناء على ذلك يكون المتهم الثاني قد اتفق مع المتهم الاول وساعده وسهل اليه ارتكاب الجريمة الانتخابية المسندة اليه وهي انه في الزمان والمكان المينين بعاليه قد تعمد ابداء رأيه باسم غيره أمام لجنة الانتخاب نمرة ٣ باخيم

« وحيث انه مع ثبوت اشتراك المتهم

الثاني في الجريمة بالمساعدة والاتفاق بالتفصيل المبين بأسباب هذا الحكم يقتضى البحث في هل يتعين تطبيق المادة ٢/٨١ من قانون الانتخاب على التهمة المسندة اليه كما طلبت النيابة العمومية أو يضاف اليها مواد الاشتراك طبقاً لقانون العقوبات العام

« وحيث ان أول ما يجب ملاحظته ان المادة ٢/٨١ المطلوب تطبيقها لم تنص على عقوبة الشريك

« وحيث انه لا خلاف في ان الجرائم المنصوص عليها في قانون الانتخاب هي جنح عادية من اختصاص القاضى الطبيعى المختص بنظر قضايا الجنح التي تقع في دائرة اختصاصه فهي لذلك خاضعة لنصوص قانون العقوبات فيما لم يرد بنص خاص في قانون الانتخاب من الحدود والحكم ويتعين اذاً تطبيق المادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات أيضاً وهذا أمر مطابق لقواعد التشريع الجنائى المصرى التى تقضى بأن كل من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى قانوناً بنص خاص وهذه القاعدة مدونة بالمادة ٤١ من قانون العقوبات المشار اليه وهي قائمة ومرعية التنفيذ الى الآن

« وحيث لما تقدم تكون تهمة المتهم الثاني منطبقة على المادة ٢/٨١ من قانون الانتخاب نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ وعلى المادتين ٤٠ و ٤١ من

هذه المحكمة في تهمة الاشتراك المذكورة
الموجهة اليه

« وحيث ان المحكمة ترى استعمال الرأفة
مع كلا المتهمين لأول عهد الأمة المصرية
بالانتخابات الدستورية في عصر الدولة المصرية
الملكية »

(قضية النيابة العمومية ضد محمود عبد المجيد
ابو نبوشه الملقب بابي حلقه وآخر عمرة ٢٦ سنة ٩٢٣
اصدر الحكم حضرة صاحب العزة رزق بك مينايل)

قانون العقوبات العام الصادر بتنفيذ أحكام
القانون عمرة ٣ سنة ١٩٠٤ بتاريخ ١٤ فبراير
سنة ١٩٠٤

« وحيث ان المتهم الثاني وان اعلته
النيابة للمحاكمة طبقاً للمادة ٢/٨١ من قانون
الانتخاب الا انه ووجه بهمة الاشتراك على
الوجه المفصل في الاتهام ودافع عن نفسه أمام

فتاوى شرعية

العمارة الضرورية وبعد دفع الدين الواجب
ادائه من غلة الوقف

السؤال

سأل الشيخ محمد عمر الانجباوى المحامى
الشرعى فى ان المرحوم السيد ابوبكر راتب باشا
وقف وقفاً انشأه على نفسه ثم على اشخاص
وجاهات برّ عينها بكتاب وقفه المحرر من
محكمة مديرية المنوفية الشرعية فى ٢ ربيع أول
سنة ١٢٩٦ وشرط النظر لنفسه ثم لولده السيد
اسماعيل بك راتب ثم لولد ولده السيد محمد بك
راتب ثم شرط شروطاً منها ما يأتى بالنص :
(ان الناظر على هذا الوقف والمتكلم عليه من
ذرية سعادة الواقف يقوم بفتح بيت الواقف
المشار اليه بعد وفاته ويجرى به ما كان معتاداً
اجراؤه فى حال حياة الواقف من تلقى الواردين

٧٢٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٦

وقف . استحقاق الناظر . من الصافي بعد
المصاريف وبعد الدين .

القاعدة الشرعية

اذا شرط الواقف لناظر الوقف ثلث
غلة الوقف زيادة على استحقاقه نظير قيامه
بفتح بيت الواقف بعد وفاته واجراء ما كان
معتاداً اجراؤه فى حال حياة الواقف ومن تلقى
الواردين اليه والمترددون عليه ومؤنثهم واكرامهم
بكل ما يليق به كان لناظر ثلث ما فضل من
الغلة صافياً بعد الأموال الأميرية وبعد مصاريف

المضروب على العقار ودفع الدين الواجب من غلة الوقف ان كان عليه دين أو فرض - ومن ذلك يعلم ان ذلك الثلث يكون بعد استبعاد ما يدفع على الاطيان من الأموال الأميرية والله أعلم

مفتى الديار المصرية
محمد نجيب

٧٢٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩١٦

وقف . استحقاق المستحقين . زراعة . اجارة .
الدفع قبل الاستحقاق . ضمان الناظر .

القاعدة الشرعية

لا حق للمستحقين في غلة الوقف قبل ظهورها ان كانت الارض مزروعة على ذمة الوقف ولا في الاجرة قبل حلول استحقاقها ان كانت اطيان الوقف . ووجرة باقسط معينة . ويتأكد حقهم فيها بعد ظهور الغلة وحلول استحقاق الاجرة ، فاذا دفع الناظر شيئاً الى المستحقين قبل ظهور الغلة أو قبل حلول استحقاق الاجرة فان ما يدفعه اليهم يكون من ماله الخاص

السؤال

سئل في ناظر وقف طلب منه تبين ما بذمته من فاضل ريع الوقف نظارته المتبقى

اليه والمتردددين عليه ومؤوتهم واكمهم بكل ما يليق به ، ويكون للناظر المذكور نظير قيامه بذلك ثلث غلة هذا الوقف زيادة عن استحقاقه فيه ، هل هذا القدر المخصص للناظر وهو ثلث الغلة يخرج من أصل الغلة قبل دفع شيء من المطلوبات الأميرية على أعيان الوقف حيث ان قصد الواقف فيهم منه ذلك لان لفظ الغلة عام يشمل كل الغلة قبل صرف أي شيء منها حيث عبر بلفظ غلة ولم يعبر بلفظ فاضل ريع بدل لفظ غلة أو بعد استبعاد ما يدفع على الاعيان من المطلوبات الأميرية لضرورة ذلك ووجوبه فكأنه خارج من غلة الوقف من طبعه . أفيدوا ؟

الجواب

نفيد انه قد علم من شرط الواقف المذكور ان ثلث الربيع انما يكون للناظر المذكور نظير قيامه بما عينه الواقف من فتح بيته وغير ذلك مما هو مذكور بشرط الواقف المذكور وعلى ذلك يكون صرف ريع الثلث على ما يلزم من تاقى الورادين الى منزل الواقف والمتردددين عليه ومؤوتهم واكمهم بكل ما يليق به وقد نص في قانون العدل والانصاف بمادة ٣٧٤ أخذاً من رد المختار والهندية وتنقيح الحامدية ان أهل الواقف وأرباب الشعائر لا يستحقون من غلاته وايراداته الا ما فضل منها صافياً بعد مصاريف العمارة الضرورية والمؤن واداء العشر أو الخراج

معينة تستحق في مواعيد وأقساط معينة وبناء على ذلك تقول . قال في قانون العدل والانصاف بمادة ٤٠٠ أخذاً مما ذكره في باب المنعم وقسمته وكتاب الوقف من رد المختار على الدر المختار مانصه : لا حق للمستحقين في غلة الوقف قبل ظهورها ولا في الاجرة قبل حلول استحقاقها ويتأكد حقهم فيها بعد ظهور الغلة وحلول الاستحقاق في الاجرة انتهى - ومن ذلك يعلم ان مستحق الوقف المذكور لا حق لهم في غلته قبل ظهورها ان كانت الارض منزرعة على ذمة الوقف ولا في الاجرة قبل حلول استحقاقها ان كانت مؤجرة باقساط معينة فلا يكون ما دفعه الناظر اليهم لغاية سنة ١٩١٨ المذكورة قبل ما ذكر من استحقاقهم في الوقف ولا من مال الوقف بل هو من مال الناظر

مفتي الديار المصرية
محمد نجيب

٧٢٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩١٦

هبة . الهبة للصغير . شروط . القبض .

القاعدة الشرعية

ان المنصوص عليه شرعاً ان الهبة تتم بالقبض . ولكن هبة من له ولاية على الطفل الصغير تتم بالعقد ولو الموهوب معلوماً وكان في

قبله لبعض مستحق هذا الوقف فقرر بأنه دفع لهؤلاء المستحقين نصيبهم في هذا الوقف مدة ثلاث سنوات مقدماً أي لغاية سنة ١٩١٨ حالة ان الواقف نص بكتاب وقته بأن كل من تولى النظر على الوقف المذكور عليه ان يقدم حساباً عن متحصلات هذا الوقف ومصاريفه في كل سنة بعد انتهائها في مدة لا تزيد عن شهرين الى مستحق الوقف وان يدفع لكل مستحق حقه في وقته - فهل يجوز والحالة هذه لناظر الوقف ان يعطى المستحقين استحقاقهم مقدماً قبل الزمان الذي يستحقون فيه حسب شرط الواقف وان صح ما يدعيه من الدفع كما يقول فهل يعتبر ان ما دفعه من مال الوقف أو من ماله الخاص والا يعد خيانة في الوقف أفيدوا

الجواب

اطلعنا على هذا السؤال وعلى ملخص كتاب الوقف وتبين من ملخص كتاب الوقف المذكور ان الواقف وقف اطياناً خراجية بين مقدارها وشرط في وقته ان يقدم الناظر على هذا الوقف حساب متحصلات هذا الوقف ومصاريفه في كل سنة بعد انتهائها في مدة لا تزيد عن شهرين الى مستحق هذا الوقف - الى ان قال وان يدفع لكل مستحق حقه في وقته بحيث لو تأخر الى آخره - ومن المعلوم ان تلك الاطيان الموقوفة إما ان يزرعها الناظر على ذمة الوقف وأما ان يؤجرها لآخرين بأجرة

يده أو في يد مودعه . لأن قبض الولي ينوب عنه فمن أقر بأنه تبرع بمبلغ كذا على ذمة جهاز بنته القاصرة ثم مات قبل تجهيز البنت كان المبلغ حقاً للبنت يورث عنها شرعاً

السؤال

سئل في رجل أودع عند أحد التجار على ذمة جهاز بنته القاصرة مبلغاً من المال بموجب خطاب بالصورة الآتية : (بالنسبة لوجود بنت قاصرة الى تسمى فلانة قد تبرعت وأوهبت لها مبلغ كذا لذمة جهاز تأهيلها ان لم يطل أجله وذلك الجهاز يكون بعمرة أولادي فلان وفلان الاوصياء عليها من بعد وفاتي ان طال اجلها ولتقتى بصداقة وحسن ذمة حضرتكم لحفظ الأمانات خصوصاً حقوق القصر قد استحسنتم ايداع هذا المبلغ تحت يدكم لذمتها على الوجه المشرح) ثم بعد ذلك توفي المودع ومن بعده توفيت البنت القاصرة وهي صغيرة السن ولم تتأهل ولم تتجهز - فهل والحالة هذه يعتبر هذا المبلغ تركه للمودع ام تركه للمودع على ذمتها وفي الحالة الاولى من الذين يرثون هذا المبلغ أورثة المودع الموجودين عند وفاته، ام ورثته الموجودين عند وفاة البنت القاصرة المودع على ذمتها المبلغ ؟ افيدوا

الجواب

نفيد ان المنصوص عليه شرعاً ان الهبة تتم بالقبض وان هبة من له ولاية على الطفل في

الجملة تم بالمقد لو الموهوب معلوماً وكان في يده او يد مودعه، لان قبض الولي ينوب عنه - ومن ذلك يعلم الحكم في هذه الحادثة، وهو ان هبة الاب المذكور لبنته المذكورة المبلغ المذكور هبة صحيحة شرعاً تصح بمجرد الايجاب منه ويقوم ذلك مقام القبول منها حيث كانت قاصرة وكان ذلك المبلغ الموهوب معلوماً وفي يده. وقبض الاب ينوب عن قبضها ويكون ايداع الاب هذا المبلغ تحت يد ذلك الامين بطريق ولايته عليها بالنيابة عنها بعد تمام الهبة ودخول الموهوب في ملك البنت القاصرو بناء على ذلك بوفاتها يكون المبلغ المذكور تركه عنها لورثتها الشرعيين ؟

مفتى الديار المصرية
محمد نجيب

٧٢٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩١٧
وقف . اخذ المشروط عيناً او نقداً .
الخيار للمستحقين .

القاعدة الشرعية

إذا شرط الواقف ان يصرف الناظر لاشخاص فقراء عينهم كسوتي الشتاء والصيف واراد الناظر دفع قيمة الكساوى لهم نقداً فليس له ذلك ، انما الخيار للمستحقين في طلب حقهم المعين عيناً ولهم طلب قيمته نقداً

السؤال

سأل الشيخ عبد الرزاق القاضى المحامى فى
ان المرحوم احمد منشاوى باشا وقف اعياناً يملكها
على نفسه ثم من بعده على وجوه عينها بكتاب
تغيير الصادر منه بتاريخ ١١ محرم سنة ١٣١٣
بتغيير الوقف الصادر منه بتاريخ ٢٩ رجب سنة
١٣٠٠ بماله من شرطى الادخال والاخراج
ادخل فى وقفه المذكور مائتى شخص من الناس
المسلمين الفقراء والمنقطعين والايتام الفقراء من
اهل البلاد الكائن بها الاطيان الموقوفة ذكوراً
أو اناثاً يكسون فى كل سنة هلالية كسوفى الشتاء
والصيف على النحو الذى نص وشرح بكتاب
التغيير المذكور فهل اذا طلب هؤلاء الفقراء
المنقطعون والايتام الفقراء ثمن الكسوة التى
وجبت لهم يجيبهم الناظر الى طلبهم او لابد من
شراء تلك الكسوى وتوزيعها عليهم افيدوا ؟

الجواب

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب التغيير
المذكور ونفيد انه نص بالمادة ١١٥ من قانون
العدل والانصاف اخذاً من رد المختار انه اذا
شرط للمستحقين خبزاً ولحماً معيناً كل يوم او
شهر، واراد القيم دفع القيمة لهم فقد فليس له
ذلك، انما الخيار للمستحقين فى طلب حقهم المعين
عيناً ولهم طلب قيمته تقدماً - ومن ذلك يعلم
انه من بعد ان يختار الناظر مائة شخص من

الناس المسلمين الفقراء المنقطعين البالغين ذكوراً
واناثاً من اهل البلاد الكائن بها الاطيان
الموقوفة المذكورة ومائة شخص من الايتام
الفقراء ذكوراً واناثاً كذلك يخيرهم بين ان
يأخذوا قيمة الكسوة من الاصناف التى عينها
الواقف أو يأخذوا اعيان الكسوة التى عينها
فتى اختاروا شيئاً من القيمة أو العين صرفه
الناظر عملاً اليهم بما ذكرنا

مفتى الديار المصرية
محمد نجيب

٧٢٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩١٧

وقف . انعقاده . شروطه . الوقف المنجز .

القاعدة القانونية

١ - الوقف يعقد بصدور لفظ من الفاظه

الخاصة به الصادرة من اهله مضافاً الى محل قابل

لحكمه ومستوفياً شرائط الصحة .

٢ - يشترط لصحة الوقف ان يكون منجزاً

فلو علق وقف العين على شرائها واشترائها لا تصير

وفقاً ما لم يقفها بعد الشراء

السؤال

سأل الشيخ عبد الفتى محمود المحامى الشرعى

فى سيدة مسيحية طلب توقيع الحجر عليها وكان

كل ما تملكه ديناً في ذمة آخر يبلغ قدره ٣٥٠٠ جنيه قد حولت منه ١٥٠٠ لدائن لها تسديداً لما عليها له - وقررت في ورقة أمام هيئة مجلس ملتها انها دفعا للطوارئ اعتمدت على تخصيص الالفى جنيه الباقية لشراء عقار وإيقافه عليها مدة حياتها ومن بعدها على من تعينه في الوقفية . وقادراً لذلك التعهد تنازلت لاحد الوكلاء عن مبلغ الالفى جنيه وفوضت له قبض المبلغ وإبقائه بطرفه لحين سداده في ثمن العقار الذى ستشتره بموافقة حيث يكون الشراء والإيقاف بمقد واحد وان السيدة المذكورة لا تزال على قيد الحياة وانها حائزة لجميع الصفات المعتبرة شرعاً، فهل هذا التعهد نافذ شرعاً وهل هو مقيد وملزم للسيدة بحيث لا يجوز لها العدول عنه والغاء التنازل والتفويض أو هو يعتبر تقرير رغبة وتوكيل يجوز للسيدة الرجوع فيه ما قبل فإذاها فترجوا افادتنا ؟

الجواب

اطلنا على هذا السؤال وعلى صورة التنازل المذكور وقيد ان مجرد قول هيلانه المذكورة في ورقة التنازل (ولذا اعتمدت على الله على تخصيص مبلغ الفين جنيه من المطلوب لى من حضرة ابراهيم بك عبد المسيح ومودع بخزينة المحكمة المختلطة من مدام بنيس التى اشترت بالمزاد العلنى منزل مديونى ابراهيم بك عبد المسيح المضمون دينى المذكور باختصاص مأخوذ لصالحى

على العقار المذكور لشراء عقار باسمى وإيقافه على مدة حياتى ومن بعدى على من اعينه في الوقفية) لا يعد إيقافاً، لان الوقف ينقذ بصور لفظ من الفاظه الخاصة به الصادرة من اهله مضافاً الى محل قابل لحكمه ومستوفياً شرائط الصحة، كما انه يشترط لصحة الوقف ان يكون منجزاً - وأما ما ذكر بهذه الورقة فليس كذلك، غاية انه وعد بحصول الوقف بعد الشراء فكان حصول الوقف مرتباً ومعلقاً على الشراء وهذا لا يكفى في حصول الوقف بل لابد من حصول الوقف بعد الشراء كما نص على ذلك بالفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون العدل والانصاف ونصها : (ولو علق وقفها على شرائها فاشتراها لا تصير وقفاً ما لم يقفها بعد الشراء) وما صدر من هيلانه المذكورة فيما يتعلق بالمبلغ المذكور غير لازم شرعاً ولا يلزمها الوفاء به لانه التزام بما لا يلزم فلها العدول عن ذلك ما

مفتى الديار المصرية

محمد نجيت

تعليق

علاوة على هذين السببين فانه لا وقف في هذه الحادثة أيضاً. لان لأئمة ترتيب المحاكم الشرعية شرطت في المادة ١٣٧ صدور اشهاد بالوقف ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين في المادة ٣٦٠ وان يقيد الاشهاد بدفتر احدي المحاكم الشرعية المصرية

٧٢٧

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩١٦

وقف - الناظر - سلطته اذا ضم اليه ثقة

القاعدة الشرعية

اذا ضم القاضي للناظر على الوقف ثقة فلا يخلو الحال اما أن يضمه اليه لحياته أو للطعن في أمانته ، وفي هذه الحالة لا يكون للناظر الأصلي أن يستقل بالتصرف في شئون الوقف ولا أن يباشر منها شيئاً بدون مشاركة الناظر المضموم . وإذا اطلق القاضي للثقة المضموم الافراد كان له ان ينفرد بالتصرف وحده ، أما اذا ضم القاضي الثقة للناظر الأصلي بقصد اعائه في شئون الوقف كان للناظر الأصلي ان ينفرد بإدارة شئون الوقف دون مشاركة ذلك الثقة .

السؤال

سئل في رجل تعين من قبل الواقف ناظراً على وقفه ثم طعن عليه بعض المستحقين بخيانة أمام المحكمة الشرعية ولم يثبت ذلك ، فالمحكمة ضمت اليه آخر مؤقتاً لإدارة شئون هذا الوقف مع اطلاق التصرف له - فهل للناظر الأول ان يباشر شئون هذا الوقف بدون الناظر الثاني أم لا بد من المشاركة أفيدوا ؟

الجواب

اطلعنا على هذا السؤال وتقول اذا ضم القاضي للناظر على الوقف ثقة فلا يخلو اما ان يضمه اليه لحياته وللطعن في امانته أو لاعائه في شئون الوقف لا للطعن في امانته ولا لحياته فإن كان ضم الثقة للناظر الأصلي للطعن في امانة ذلك الناظر أو لحياته لم يكن للناظر الأصلي ان يستقل بالتصرف في شئون الوقف ولا أن يباشر شيئاً منها بدون مشاركة الناظر المضموم الا اذا اطلق القاضي للمضموم الافراد بالتصرف دون مشاركة الناظر الأصلي . فإذا اطلق له على وجه ما ذكر كان له ان ينفرد بالتصرف وان يشارك الناظر الأصلي ، وان كان ضم الثقة الى الناظر الأصلي اعائه لذلك الناظر لا لطعن في امانته ولا لحياته كان للناظر الأصلي ان ينفرد بإدارة شئون الوقف بدون مشاركة ذلك الثقة فيها كما ان الثقة المضموم يجوز له الافراد اذا اطلق له القاضي الافراد في التصرف والا فلا . ووجه ذلك ان القاضي اذا ضم ثقة للناظر الأصلي للطعن في امانته أو لحياته وقلنا ان للناظر الأصلي ان ينفرد بالتصرف دون مشاركة الثقة المضموم له لم يبق فائدة لضم الثقة اليه في النظر على الوقف بخلاف ما اذا كان ضم الثقة للناظر لاعائه ذلك الناظر فإن الناظر اذا انفرد بإدارة شئون الوقف علم انه غير محتاج لذلك المعين فيما انفرد به من التصرفات فيكون له الافراد حينئذ ومن

التصرف بالاقتراد لهذا المضموم كان له ان يتفرد
بالتصرف وحده وكان له ان يشارك الناظر
الأصلي . كذا يؤخذ من كتب المذهب كالدر
وحواشيه والله اعلم ما

• مفتي الديار المصرية
محمد نجيب

ذلك يعلم انه متى كان سبب ضم من ضمه
المحكمة مؤقتا الى الناظر الأصلي هو خيائه أو
الظن في امانته لم يكن للناظر الأصلي ان يباشر
شيئا من شؤون هذا الوقف بدون ان يشاركه
الناظر المضموم فيه ، ومتى كان القاضي اطلق

قضايا المحاكم الشرعية

عدم الاستئناف وقد استثنى القانون نمرة ٣٣
سنة ١٩٢٠ مسائل اجاز فيها الاستئناف ونص
عليها في المادة الاولى من القانون المذكور
« وحيث انه نص في المادة المذكورة على
جواز استئناف الاذن بمخالفة شرط الواقف
ولم ينص على جواز استئناف رفض الاذن
بمخالفة شرط الواقف فيبقى رفض الاذن على
الاصل من عدم جواز قبول الاستئناف فيه »
(استئناف رجب محمد عليوه وآخرين في التمرار
الصادر بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ من محكمة
اسكندرية الابتدائية الشرعية في مادة التصرفات رقم
١٠٩ سنة ٢٣ — ٢٤ . دائرة حضرة صاحب الفضيلة
الشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ محمد عبد الرحمن
عبد الحلاوي والشيخ موسى علي النواوي والشيخ سيد
الشاوي والشيخ فتح الله سليمان)

٧٢٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٥ يونيه سنة ١٩٢٤

وقف . ادخال واخراج وتغيير حكم الاتهاد الجديد .

القاعدة الشرعية

اذا غير الواقف بماله من شرطي التغيير

٧٢٨

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ١٩٢٤

قرار هيئة التصرفات . استئناف . الاذن
بمخالفة شرط الواقف .

القاعدة الشرعية

القرار الذي يصدر من هيئة التصرفات
برفض الاذن للناظر بمخالفة شرط الواقف
لا يجوز استئنافه لأن الأصل في مواد التصرفات
عدم الاستئناف وقد استثنى القانون نمرة ٣٣ سنة
١٩٢٠ مسائل اجاز فيها الاستئناف ونص عليها
في المادة الاولى من القانون المذكور وقد جاء
فيها جواز استئناف الاذن بمخالفة شرط الواقف
ولم ينص فيها على جواز استئناف رفض الاذن
بمخالفة شرط الواقف فيبقى اذن رفض الاذن
على الاصل من عدم جواز قبول الاستئناف فيه
المحكمة : —

« حيث ان الاصل في مواد التصرفات

٧٣٠

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٤

وقف . استبدال . مصلحة . شراء اطيان
يباق ثمن عقار .

القاعدة الشرعية

يجب التصرف في امور الوقف دائماً تبعاً
للمصلحة فاذا استبدلت سراى موقوفة واشترى
بنصف ثمنها داراً للسكنى ولم يكن الوقف في
حاجة الى مشتري دار اخرى للسكنى جاز الاذن
لناظر في شراء اطيان بالنصف الباقي من ثمن
السراى الموقوفة

المحكمة : —

« حيث ان الناظرة قررت في طلبها المقدم
الى المحكمة الابتدائية انها استبدلت قبل ذلك
بموافقة المحكمة قصرين للسكنى احدهما برمل
الاسكندرية والثاني بشارع مدرسة الطب
بمصر وانها تريد ان تستبدل بياقي ثمن النصف
الذي هي ناظرة عليه اطياناً من املاكها بينها
« وحيث انها قررت ان حاجة السكن
دفعت بالقصرين المذكورين — وحيث انه متى
ثبت الاستبدال فعلاً بالقصرين المذكورين
وان حاجة السكن دفعت بهما فلا يكون من
مصلحة المستحقين ولا من مصلحة الوقف
نفسه ان يوضع باقي البديل في عين للسكنى
لا يكون المستحقون في حاجة اليها
« وحيث انه يجب التصرف في امور

والادخال شروط وقفه واشهد في كتاب التغير
ان يكون كامل الوقف الذي وقفه من قبل وقفاً
على اشخاص عيّنهم فان ريع كامل الوقف ينتقل
الى من ساهم في كتاب وقفه وحدهم دون
الاشخاص الذين كان خصهم الواقف في كتاب
وقفه الاصلى وليس من الضروري ان ينص
الواقف في كتاب التغير على انه اخرج المستحقين
الاصليين لأن تخصيص المستحقين الجدد بكامل
الوقف يقتضى اخراج غيرهم

المحكمة : —

« حيث ان الحكم المستأنف في
الموضوع فهو صحيح لان قول الواقف في
كتاب التغير (يكون كامل الوقف المذكور
وفقاً على عتقاء المشهد المذكور على النص
والترتيب المشروحين في كتاب الوقف) صريح
في انه قصد تخصيص عتقائه وذريتهم بالوقف
لان النص والترتيب يقضيان بانتقال هذا
الوقف الكامل بعد العتقاء المذكورين الى
ذريتهم وذلك يقضى باخراج غيرهم »

(استئناف احمد لغندى سليم راشد وحضر عنه
حضرة صاحب الفضيلة والعزة الاستاذ الشيخ محمد
خيرت راضى بك المحامى ضد مالى وزير الاوقاف نمرة
٢١ سنة ٢٢-٢٣ دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ
محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

الوقف دائماً تبعاً للمصلحة وترى انه من
للمصلحة اجابة النافذة الى طلبها بعد تحقق ما قالته «

(استئناف الست جلسن شريف في القرار الصادر
بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ من محكمة مصر الابتدائية
الشرعية في مادة التصرفات رقم ١٣٩ سنة ٢٣ - ٢٤
دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى
والهيئة السابقة)

٧٣١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤

وقف . ناظر . حكم باسهار افلاس .

القاعدة الشرعية

سبق الحكم باسهار افلاس شخص لا يمنع
في المستقبل من تعيينه ناظراً على وقف ولا سيما
اذا كان اشهار الافلاس قديماً يرجع عهده الى
أمد بعيد

المحكمة : —

« حيث ان ما قدمه المستأنف في سند
اشهار تفليس المستأنف عليه ورجوع بعض
المنتخبين له لا يؤثر على القرار المستأنف لان
اشهار التفليس قديم يرجع عهده الى سنة
١٩١٠ والذين رجعوا من المنتخبين عادوا
اخيراً الى انتخاب المستأنف عليه مع علمهم
بمحاكاة التفليس »

(مادة الاستئناف المرفوعة من علي ابراهيم اللقاني
في القرار الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٠٤ من
محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية في مادة التصرفات
رقم ٢١٩ سنة ٢٢ - ٢٣ بأقامة الشيخ محمود احمد
اللغاني في النظر على وقف المرحوم الشيخ علي سالم
اللغاني نمرة ٣٩ سنة ٢٣ - ٢٤ . دائرة حضرة صاحب
الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى والهيئة السابقة)

٧٣٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٤

وقف . ناظرين . وفاة احدهما . سلطة القاضي

القاعدة الشرعية

المصوص عليه شرعاً انه اذا عين الواقف
ناظرين ومات احدهما كان للقاضي ان يعين
بدل الميت أو يفرد الحى ان اراد

المحكمة : —

« حيث ان شرط الواقف لا يقضى باتفراد
حضرة بسيوني بك الخطيب بالنظر والمنصوص
عليه شرعاً انه اذا عين الواقف اثنين ومات
احدهما كان للقاضي ان يعين بدل الميت أو
يفرد الحى ان اراد

« وحيث ان المحكمة ارادت ان تعين بدل
الميت وعينت المستأنف عليه فعلاً ولا يوجد
ما يدل على عدم اهليته »

(استئناف حضرة بسيوني بك الخطيب في القرار
الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ من محكمة
طنطا الابتدائية الشرعية في مادة التصرفات رقم ١٢٥
سنة ٢١ - ٢٢ المنضمة اليها المادة ١٣٢ سنة ٢١ - ٢٢
بأقامة امين اقتدى مراد في النظر على وقف المرحوم
احمد مفتاوى باشا متغماً بحضرة بسيوني بك الخطيب
المستأنف المذكور . نمرة ٢٣ سنة ٢٣ - ٢٤ دائرة
حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى
والهيئة السابقة)

٧٣٣

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤

وقف، حراسة قضائية، حكم مختلط.

القاعدة الشرعية

إذا اقامت المحكمة المختلطة حارساً قضائياً على وقف ما لإدارته وايداع ريعه في خزانة المحكمة المختلطة على ذمة اصحاب الشأن وجب على الحاكم الشرعية أن تحترم حكمها ولا يجوز لها أن تحكم على هذا الحارس بكف يده عن إدارة الأتيان الموقوفة

المحكمة : —

« من حيث ان وكيل المدعى طلب الحكم بما طلبه وقد اجاب المقام عن المدعى عليه الاول بانكار الدعوى

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على صورة حكم الحراسة ان المدعى عليه عين حارساً قضائياً لإدارة واستغلال ريع الأتيان وايداع الصافي بخزانة محكمة مصر المختلطة تحت طلب من يكون له شأن

« وحيث انه والحالة هذه لاحق للمدعى في ان يطلب من الحارس أن يسلمه ما استغله من ريع الأتيان لصرفه على المستحقين اذ هذا نقض لحكم المحكمة المختلطة »

(قضية عثمان افندي احمد عبد الله ضد جناب البارون رى وآخر نمرة ١٦ كل سنة ٢٣-٢٤ دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمود خنجاى والشيخ فتح الله سليمان والشيخ محمد مأمون الشناوى)

٧٣٤

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤

دعوى شرعية، شرائط صحتها، عتق، دعوى على عتيقة.

القاعدة الشرعية

إذا اكتفى المدعى بقوله في دعواه ان فلانة هي عتيقة وجب رفض دعواه بمجالاتها التي هي عليها لأن مجرد ذكره ان فلانة عتيقة لا يكتفى في جر الولاء الى عصبة المعتق بل لا بد من ذكر ان معتقها اعتقها وهو يملكها

المحكمة : —

« من حيث ان وكيل المدعية طلب الحكم بوفاة المتوفاة وانحصار ارثها في ورثتها الذين ذكرهم بدعواه والمدعى عليهما اجاباً بما اجابا به » ومن حيث ان المدعية صم وكيلها على الدعوى بمجالاتها التي هي عليها ولم يرد الزيادة عليها حسبما هو ثابت بمحاضر القضية

« ومن حيث ان الدعوى بشكها التي هي عليه تستحق الرقص لعدم صحتها شرعاً لأن مجرد ذكره ان والدة عثمان باشا غالب عتيقة لا يكتفى في جر الولاء الى عصبة معتق والده بل لا بد من ذكر ان معتقها اعتقها وهو يملكها »

(قضية الست اسماء هاتم حليم ضد على بك يونس وصاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا بصفته وزيراً للمالية قضية نمرة ٨٧ كل سنة ٢١-٢٢ . دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ على سرور والشيخ فتح الله سليمان والشيخ محمد احمد قراج)

٧٣٥

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤

وقف . غلة . عدم النص على من يرث
اليه نصيب من يموت .

القاعدة الشرعية

إذا لم ينص الواقف على من يعود اليه نصيب أحد المستحقين بل سكت عنه رجع هذا النصيب الى أصل الغلة ووزع على المستحقين المحكمة : —

« من حيث ان وكيل المدعين طلب الحكم باستحقاق موكله الخمس نصيب الست فيدان زوجة الواقف التي توفيت عقيماً ويدها نصف الوقف

« وحيث انه ثبت من الاوراق واقوال الطرفين ان الست فيدان توفيت عقيماً وليس لها اخوة ولا اخوات

« ومن حيث انه لا نزاع بينهما في استحقاق المدعين للنصيب الذي كان بيد امها زنبيل السوداء عتيقة الواقف وهو خمس نصف فاضل ربع الوقف الكلى

« ومن حيث ان النزاع بينهما يتلخص في ان نصيب زوجة الواقف المذكورة يعود الى من في طبقتها وهي المدعى عليها أو يعود الى اصل الغلة ويصرف في مصارفه المنصوص عليها في كتاب الوقف فيأخذه من بقي من العتقاء وهي المدعى عليها التي في طبقة المتوفاة واولاد المتوفين عن ذرية كالمدينين

« ومن حيث انه بالرجوع الى كتاب الوقف يتبين ان الواقف جعل وقفه اوقافاً متعددة فجعل ثلثه لاولاده وذريته ثم من بعد اتقراضهم فعلى عتقائه وعتقاء اولاده ثم من بعدهم على اولادهم وذريتهم مع ترتيب الطبقات وحجب الأصل لفرعه وقيام الفرع مقام الأصل ثم من بعد اتقراض الموقوف عليهم في هذا الثلث يكون منضمًا وملحقًا بالثلث الثاني والثالث الثاني يكون وقفاً على عتقائه ذكورا واناثاً بيضاً وحبوشاً وسوداً ، الابيض سهمان وللأسود سهم وللحبشى سهم مدة حياتهم ثم من بعدهم على اولادهم وذريتهم على النص والترتيب المشروحين الى اتقراضهم يكون ذلك منضمًا وملحقًا بالثلث الاول وحكمه كحكمه واما الثلث الثالث فالخصة التي قدرها خمسة قراريط تكون لزوجته الست فيدان البيضاء الجر كسية وباقيه لمن يوجد من الزوجات واحدة فأكثر مدة حياتهن الى ان قال فأن لم يوجد حينئذ سوى الزوجة المذكورة واحد من مستحقى الثلث الاول او من مستحقى الثلث الثاني فيكون للزوجة المذكورة نصف هذا الوقف ولمن يوجد من مستحقى الثلث أو من مستحقى الثلث الثاني النصف الباقي من هذا الوقف على النص والترتيب المشروحين الى ان قال فأن لم يوجد سوى من يستحق الثلث الاول أو من يستحق الثلث الثاني فيكون مستقلاً بهذا الوقف الخ

« ومن حيث ان الواقف لم ينص على من يعود اليه نصيب فيدان المذكورة بل

أن ترفع الدعوى على الناظر ليسمع الحكم عليه
بقرار نفقة للصغير

المحكمة : —

« من حيث ان المدعى عليه دفع الدعوى
بعدم الاختصاص وهو دفع غير وجيه لأن
المحاكم الشرعية مختصة بالفصل في مثل هذا
الموضوع فليس ثم ما يدعى الى التأجيل للرد عليه
» ومن حيث ان وكيل المدعية طلب
تقرير نفقة على ناظر الوقف للقصر المذكورين
المشمولين بوصاية موكلته وامره بادائها اليها
من نصيبهم في ريع الوقف لامتناعه عن الاتفاق
» ومن حيث انه على فرض ان ما ذكره
صحيح فإن الناظر على الوقف ليس مطالباً
بالاتفاق على القصر الذين يلي امرهم وصى آخر
انما هو ولى على الوقف خاصة وللمستحق أو
من له الولاية على ماله ان يطالبه بما يستحقه
من الريع فقط والى وحدها يرجع أمر الاتفاق
فلا يكون الناظر خصماً في هذه الدعوى بحالتها
التي هي عليها ويتعين رفضها »

(قضية زينب فتحى هانم بصفها وصية على اولادها
ضد حسين بك رشدى عمرة ١٣٩ كلى سنة ٢٢-٢٣
دائرة حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ عبد العزيز
سليمان والشيخ حسين مخلوف والشيخ محمد احمد فرج)

٧٣٧

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣

وقف . الاشتراط « لكل من » تمدد
الاولاد . القسمة . تقضا .

القاعدة الشرعية

ان تعبير الوقف بلفظ « كل » عند بيان

سكت عنه وحينئذ يرجع الى أصل الغلة
ويستوى فيه المستحقون اهل الطبقة العليا
والسفل في ذلك سواء ولم يجعل حكم الموقوف
على الزوجات منهن فيدان كحكم وقف العتقاء
ووقف الذرية فلا يعود نصيبها الى من في
طبقتها فقط بل يعود الى أصل الغلة ويقسم
على جميع المستحقين حسب شرط الواقف كما
انه لا يعود الى الفقراء لان الوقف مفصل
لوجود النص على استقلال الواحد به
عند الاتفراد

« ومن حيث ان وكيل المدعين طلب
اخيراً بيان من يعود اليه نصيب فيدان
الزوجة المذكورة »

(قضية حسين افندى محمد فهدو آخر ضد الست رثك
عتيقة المرحوم احمد بك فنى بصفها ناظرة على وقف
معتقها قضية عمرة ١٥٢ كلى سنة ٢١-٢٢ : دائرة
حضرات اصحاب الفضيلة الشيخ محمد مروان بك والشيخ
عباس الجمل والشيخ محمد مأمون الجمل الشناوى)

٧٣٦

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣

وقف . الناظر . واجباته . نفقة القاصر . الوصى

القاعدة الشرعية

ان الناظر على الوقف ليس مطالباً بالاتفاق
على القصر المستحقين في الوقف الذين يلي امرهم
وصى وانما هو ولى على الوقف خاصة وللمستحق
أو لمن له الولاية على القصر أن يطالب الناظر بما
يستحقه الصغير من الريع فقط فلا يصح اذن

فيكون وقفه بعد وفاته أوقافاً متعددة بعد زوجته وأولاده

« ومن حيث أن الوقف مرتب الطبقات فيلزم تقض القسمة عند اقتراض كل طبقة في كل وقف من الأوقاف التي اقتضت كلمة كل تعددها

« ومن حيث أن نصيب سعيد أحد أولاد الواقف الذي اعتبر وقفاً مستقلاً كان لولديه خليل وإبراهيم وعموت خليل كان نصيبه لابنه الطالب عملاً بقول الواقف (على أن محمد مات منهم وترك ولداً أو ولد أو اسفل من ذلك إلى آخر ما ذكره)

« ومن حيث أنه بموت إبراهيم بن سعيد ابن الواقف (عم الطالب) يلزم تقض القسمة لأنه آخر طبقة أولاد سعيد بن الواقف ويقسم نصيب سعيد بن الواقف على أولاد ولديه خليل وإبراهيم بالسوية بينهم حيث كان الوقف مرتب الطبقات

« ومن حيث أنه يتضح من ذلك أن المدعى غير محق في دعواه فتكون مستحقة للرفض »

(قضية اسماعيل بك طاهر ضد وزارة الأوقاف غمرة ٧٢ سنة ٢٢-٢٣ دائرة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الجداوى وحضرتي صاحبي الفضيلة الشيخ حسن مخلوف والشيخ محمد أحمد فرج)

انتقال الوقف إلى المستحقين يجعل وقفه بعد وفاته أوقافاً متعددة بعدد من سام، فإذا قال الواقف أنه جعل وقفه بعد حياته على كل من زوجته وأولاده بالسوية بينهم مدة حياة كل منهم ثم من بعد كل منهم على أولاده كان وقفه بعد وفاته أوقافاً متعددة بعدد زوجته وأولاده

إذا كان الوقف مرتب طبقات فيلزم تقض القسمة عند اقتراض كل طبقة في كل وقف من الأوقاف التي اقتضت كلمة « كل » تعددها المحكمة : —

« من حيث أن الواقف جعل وقفه بعد حياته على كل من زوجته معنوقته الست خديجة وأولاده منها ومن غيرها بالسوية بينهم مدة حياة كل منهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من تقسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع إلى آخر ما ذكره

« ومن حيث أن الواقف عبر بلفظ كل

قضايا المحاكم المختلطة

٧٣٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤

شفعة . اطيان الحكومة . بيعها بالممارسة .
المستأجر من مدة طويلة

القاعدة القانونية

قبل دعوى الشفعة من الشفيع القدي تتوفر فيه شروط الشفعة في الاطيان التي تبينها الحكومة بالممارسة ولو كان المشتري مستأجراً الاطيان التي اشتراها من سنوات عديدة مضت فأعطت له الحكومة الأولوية في الشراء بسبب الاصلاحات والتحسينات التي يكون اجراها في الاطيان

(استئناف عبد الحميد حميد ضد جان تراندا فيلو .
رئاسة جناب المستشار هانسون)

تعليم

جرت عادة الحكومة ان تفضل مستأجر اطيانها على سواء في بيع اطيانها . وكانت التعليمات تقضي بأن من استأجر اطياناً من الحكومة مدة ست سنوات كان له حق الأولوية في مشتراها وفكرة الحكومة في تفضيل مستأجرى اطيانها فكرة حسنة وعادلة في حد ذاتها لأن المستأجر يكون عادة قد أجرى اصلاحات وتحسينات في الاطيان لأنه يعلم ان الاطيان باقية له اجارة أو آيلة له ملكا

في المستقبل فيعمل فيها جميع اعمال التحسينات والاصلاحات التي تقتضيها حالة الاطيان وعند البيع تراعى الحكومة ما عمله فيها من تحسين وما اتقنه فيها من مال وما بذله فيها من جهود فتساهل له في الثمن مقابل عمله وماله وجهده افلا يحسن في مثل هذه الاحوال اعتبار العقد الذي تعقده الحكومة مع مستأجرها عقد يتراوح بين البيع والصلح فيمنع عنه الشفعة لأنه لا يصح ان يأتي الجار ويستفيد من عمل المستأجر فينتفع بالاصلاحات والتحسينات التي يكون اجراها بعمله وبماله وجهده ويستفيد ايضاً فرق الثمن بين الثمن الحقيقي الذي تساويه الاطيان وقت البيع للمستأجر والثمن الذي قبلت الحكومة البيع به ويمكن الاستناد الى المادة الخامسة من قانون الشفعة للحكم بان لا شفعة في هذه الاحوال اذ أن المادة الخامسة تنص على انه لا يصح الأخذ بالشفعة ممن (تملك بغير المبايعة) وهنا الصفقة تضمنت شيئاً علاوة على المبايعة . واذا كان ولا بد من الحكم بالشفعة فعلى الأقل يجب ان تقدر قيمة الفرق بين ما تساويه الاطيان وقت البيع وما باعت به الحكومة ليقضي للمشتري بالفرق الذي هو مقابل التحسينات التي اجراها في الاطيان المباعة .

بطريق التبعية جميع الحقوق الملحقه به بما فيها حق
القرار والبقاء على الارض الموقوفة القائم فيها
المنزل. فاذا حكم لشخص ما بملكية منزل قائم في
أرض محتكرة كان له رقة المنزل وحق القرار
والبقاء على الارض المحتكرة

(استئناف قسطنطين ريزوس ضد وزارة الاوقاف .
رئاسة جناب المستشار هانسون)

٧٤١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤
القضاة . سلطهم في تقدير المستندات . الحكم
بذورها أو صحتها بغير تحقيق

القاعدة القانونية

القضاة لهم السلطة التامة في تقدير الاوراق
والمستندات التي تقدم لهم فكما انه يجوز لهم ان
يحكموا برفض أو ببطلان أى ورقة يتحقق لهم
أنها مزورة ولولم تقدم اليهم دعوى بتزوير تلك
الورقة فكذلك يجوز لهم ان يحكموا فوراً بصحة
الورقة بدون الاحالة على التحقيق متى تحقق لهم
ان الورقة صحيحة لا شائبة فيها

(استئناف نبوية محمد قنديل ضد ناطله احمد فوزى .
رئاسة جناب المستشار هانسون)

٧٣٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤
مخدوم . خدام . رفته قبل انتهاء مدة العقد .
خطأ من الجانبين . تدريس

القاعدة القانونية

المخدوم الذى يرفق خادمه بلا سبب قبل
انقضاء مدة العقد يلزم بدفع مرتب الخادم عن
المدة الباقية ولا يحق للمخدوم ان يبرر رفته خادمه
أو مستخدمه بما وقع عليه منه من التعدى بالقول
أو بالإشارة اذا كان المخدوم قد بدأ بالتصير في
دفع مرتب المستخدم عدة شهور فأثار سخط
الموظف عليه فبدرت منه الاقوال البذيئة التي
أخذها المخدوم سبباً لتبرير رفته المستخدم .
في مثل هذه الاحوال عند ما يكون الخطأ واقعاً
من الجانبين يقدر القاضى التعويض الذى يستحقه
المستخدم عن المدة الباقية من العقد بحسب
ذمته وذوقه

(استئناف شركة الاعلانات الشرقية ضد ادجار د
بيي . برئاسة جناب المستشار هانسون)

٧٤٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤
استحقاق منزل . ملحقاته . حق القرار

القاعدة القانونية

الدعوى باستحقاق منزل تشمل أيضاً

أمام قاضي الأمور المستعجلة ليس قاصراً على حالة ما تكون الاشياء متنازعة فيها أو موضوعة تحت القضاء وإنما يجوز ان يؤمر بها اذا اقتضتها الضرورة منعاً لما عساه ان يصيب أحد الخصمين من الخسارة وعلى الخصوص يقضى بها في حالة ما اذا ترك المستأجر الاطيان المؤجرة له وكانت الضرورة تقضى بتهيأة الارض للزراعة حالاً (استئناف بنك اتينا ضد عرابي سيف النصر . رئاسة جناب المستشار ايمن)

تعليق

تشير محكمة الاستئناف في صدر حكمها الى الحالة التي نص عليها القانون المختلط في المادة « ٦٠٠ » مدني مختلط التي تعادل للمادة « ٤٩١ » من القانون المدني الاهلي وهي التي تنص على ان للمحكمة ان تعين حارساً أو حافظاً للأشياء المتنازع فيها أو الموضوعة تحت القضاء وتشير في عجز حكمها الى الاحوال التي نص عليها الشارع في المواد ٣٤، ١٣٦ مرافعات مختلط ، ٢٨ مرافعات اهلي التي تميز بقاضي الامور المستعجلة بأن يحكم في الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت فسواء اخذنا باحكام مواد القانون المدني أو باحكام مواد قانون المرافعات فالحراسة يجب ان يقضى بها في مثل هذه الحالات .

٧٤٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤
وقف . حالة الانكار . منع سماع الدعوى
بغير اشهاد

القاعدة القانونية

١ - ان لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ٣ يولييه سنة ١٩١٠ لا تمنع سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه عند عدم وجود اشهاد شرعي مقيد بدفتر إحدى المحاكم الشرعية إلا في حالة الانكار فقط ، بناء عليه اذا لم يكن ثمة انكار جاز سماع الدعوى ولو لم يوجد اشهاد شرعي مقيد بدفتر إحدى المحاكم الشرعية كما اذا بنيت الدعوى على ورقة عرفية

٢ - يجوز للمستحقين ان يتراضوا على قسمة الاطيان الموقوفة بينهم بطريق التهايا والتأوب

(استئناف سالم سالم خربوس ضد كلزولي . رئاسة جناب المستشار فو)

٧٤٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ مارس سنة ١٩٢٤
حراسة . شرط التنازع . المستأجر . ترك الارض المؤجرة . ضرورة التهيئة للزراعة

القاعدة القانونية

ان طلب تعيين حارس قضائي بدعوى ترفع

٧٤٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤

شفعة - اعلان البائع والمشتري - استئناف - عدم اعلانه في الميعاد لانه لا يجمعه غير مقبول شكلاً

القاعدة القانونية

١ - في مواد الشفعة يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة ان يعلن البائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر في الميعاد القانوني وإلا سقط حقه في الشفعة . وكذلك الأمر عند استئناف حكم الشفعة . فان الاستئناف يجب ان يكون مقبولا شكلاً ان يعلن لكل من البائع والمشتري في ميعاد الاستئناف والا كان باطلاً

٢ - اذا أهمل المستأنف اعلان استئنافه في الميعاد القانوني لجميع الاشخاص الذين كانوا خصوصاً أصليين أمام محكمة أول درجة وترتب على عدم ادخالهم في الاستئناف في الميعاد القانوني سقوط حق الاستئناف فلا يجوز لمحكمة الاستئناف تقرير ادخال الخصم الذي لم يعلن في الميعاد في الدعوى تصحيحاً لشكل الاستئناف (استئناف نيولاً باراخيموفس ضد ورتة فيلكر فرئيس . رئاسة جناب المستشار هانسون)

نعلين

جرى قضاء المحاكم المختلطة على مبدأ وجوب اعلان الاستئناف في الميعاد القانوني لجميع الخصوم الأصليين الذين كانوا أمام محكمة أول درجة وكان القانون يحتم وجودهم جميعاً

في الدعوى والا بطل الاستئناف ولا يجوز لمحكمة الاستئناف تصحيح هذا البطلان بتقرير ادخالهم في الدعوى أمامها لأن البطلان متى ثبت بالنسبة الى المستأنف أصبح حقاً بالنسبة الى المستأنف عليه فلا يجوز سلب حق اكتسبه المستأنف عليه بوقوع البطلان في مهمل المستأنف . وهذه المبادئ تنطبق على جميع الدعاوى التي يتعدد فيها المدعى عليهم أو المستأنف عليهم وتكون الدعوى أو الاستئناف لا تقبل التجزئة فالقانون مثلاً في دعاوى الاستحقاق اوجب رفع الدعوى على الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه : كذلك اوجب القانون في دعاوى الشفعة رفع الدعوى على البائع وعلى المشتري معاً بحيث اذا قصر الشفيع دعواه على المشتري دون البائع لا تقبل دعواه . ففي مثل هذه الدعاوى التي لا تقبل التجزئة والالتزام كما يجب ان ترفع الدعوى على جميع الخصوم اصحاب الشأن أمام محكمة أول درجة كذلك يجب ان تعلن صحيفة الاستئناف الى جميع هؤلاء الخصوم في الميعاد القانوني بحيث اذا أهمل المستأنف اعلان استئنافه الى احدى كان استئنافه غير مقبول شكلاً (راجع الاحكام العديدة الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٢ ، ١٤ مارس سنة ١٩١٢ ، ٢ يناير سنة ١٩١٣ ، ٦ مايو سنة ١٩١٥ ، ٦ فبراير سنة ١٩١٧ ، ٢٧ مايو سنة ١٩٢٢) وتجد كل هذه الاحكام منشورة في مجموعة الاحكام المختلطة .

المقول بوجوده في هذه البلاد من ان السمسار الذي يتوسط في عقد صفقة بيع اطيان أو عقار يكون له الحق حتما في سمسة مقدارها ٥ ٪ النصف على المشتري والنصف على البائع . ان بيع الاطيان والعقارات عمل مدني صرف فالتعويض الذي يعطى للسمسة تسري عليه أحكام المادتين ٦٢٧ و ٦٢٨ من القانون المدني المختلط

٢ - يعتبر التوكيل بلا مقابل ولكن يجوز اثبات انه حصل اتفاق صريح أو ضمني على ان يكون التوكيل بأجر . فاذا كان الوكيل سمساراً ومعروف عند البائع والمشتري بأنه لا يعمل مجاناً لوجه الله الكريم وانه ينتظر مكافأة على عمله واتعابه وجب الحكم للسمسار بالاتعاب التي يستحقها نسبة عمله ونسبة الفائدة التي حصل عليها البائع والمشتري بسبب وساطته (استئناف الفريد روسومان ضد هنري سكايني رئاسة جناب المستشار هانسون)

٧٤٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤

التماس اعادة النظر . الدفع من باب الاحتياط بالتقدم . عدم الفصل فيه

القاعدة القانونية

الحكم الذي يهمل الفصل في الدفع بتملك العقار المتنازع فيه بمضى المدة يكون قابلاً للطعن فيه بطريق التماس اعادة النظر ولو تقدم الدفع من باب الاحتياط ولا سيما اذا كان هذا الدفع يبين ويغير السبب الاصلى الذي بنى الخصم دفاعه أو دعواه عليه

(راجع بهذا المعنى أيضاً الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٨ يونه سنة ١٩١٠ ومنشور في مجموعة الاحكام المختلطة سنة ١٩٢٠ صحيفة ٣٥٣)

(التماس ورة يوسف طلماز ضد محمد بك ايوب رئاسة جناب المستشار هانسون)

٧٤٦

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤

سمسة . بيع العقار عمل مدني . العرف في تقدير السمسة . السمسار وكيل بأجر

القاعدة القانونية

١ - ليس في القانون نص يؤيد العرف

قضاء المحاكم الأجنبية

مطلقاً سواء كان المجنى عليه أو أى شخص ناله
شئ من الضرر بسبب الشئ المنسوب اليه .
فاذا عض كلب ساعياً من سعاة البوستة كان
صاحب الكلب مسئولاً بتعويض الضرر الذى
أصاب الساعى ومسئولاً أيضاً بتعويض الضرر
الذى أصاب مصلحة البوستة التى اضطرت الى
تعيين بدل قام مقام الساعى فدفعت له مرتباً لعدم
تعطيل أعمالها

تعليق

ان شبه الجنحة يتولد عنها دعاوى مسئولية
بعدد الاشخاص الذين ينالهم ضرر منها بمعنى
ان المسئول مدنياً عن تعويض الضرر يجوز
رفع دعاوى تعويض عليه بعدد الاشخاص
الذين اصابهم ضرر من فعله

٧٤٩

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٤

اجارة . شرط عدم التأجير من الباطن

القاعدة القانونية

ان الشرط المدون فى عقد اجارة وينهى
المستأجر عن تأجير العين المؤجرة من باطنه أو
من التنازل عن الاجارة الى غيره بدون اذن

٧٤٧

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤

الدائن . رفع الدعاوى باسم مدينه . اشتراط ان
يكون دينه : ثابت . حلاً . خالياً من النزاع

القاعدة القانونية

انه وان قضت أحكام المادة ١١٦٦ من
القانون المدنى (وهى التى تقابل حكم المادة ١٤١
من القانون المدنى الاهلى والمادة ٢٠٢ من
القانون المدنى المختلط) بأنه يجوز لمداينى الماقد
بمقتضى ما لهم من الحق على عموم أموال مدينهم
ان يقيموا باسمه الدعاوى التى تنشأ عن مشاركاته
أو عن أى نوع من أنواع التعهدات ما عدا
الدعاوى الخاصة بشخصه الا انه لا يجوز لهم
ان يستعملوا هذا الحق الا اذا كان دينهم
ثابتاً وحالاً وخالياً من النزاع

٧٤٨

محكمة تقض وابرام باريس

حكم تاريخه ١٤ مايو سنة ١٩٢٤

جنحة . شبه جنحة . تعويض الضرر
مضروب . مجنى عليه

القاعدة القانونية

مرتكب الجنحة أو شبه الجنحة مسئول
مدنياً عن تعويض الضرر الذى يلحق بالغير

صريح من المؤجر ينصرف عنه الى تأجير العين برمتها أو التنازل عن الاجارة برمتها . فاذا أجر المستأجر من باطنه جناحاً من أصل العمارة مستقلاً بذاته وما كان مشغولاً من قبل فلا مخالفة لنص عقد الاجارة ولا يترتب على عمله هذا فسخ العقد

تعليق

يلاحظ هنا ان الشرط جاء عاماً . نهى عن التأجير من الباطن كما نهى عن التنازل عن الاجارة . اطلق ولم يقيد فقضى القضاء بأن هذا الاطلاق ينصرف الى تأجير العين من باطن المستأجر والى التنازل عن الاجارة بأكملها . أما تأجير جزء من العين من الباطن أو التنازل عن جزء من الاجارة فلا يترتب عليه مخالفة لأحكام العقد . لهذا حكمت المحكمة بأن لا مخالفة ولا فسخ

٧٥٠

محكمة باريس

حكم تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤

رسائل . تسليمها لتاجر صاحبها . البواب . المالك . مسئولته عن اعمال البواب

القاعدة القانونية

اذا استحوذ بواب عمارة على رسالة أرسلها أحد السكان الى زوجته وبذل ان يسلمها الى زوجة الساكن سلمها الى صاحب المالك بدعوى ان الساكن مشبه في انه خائن ثم سلم المالك هذا الجواب الى رئيس المصلحة التابع لها المستأجر

فظهر ان الرجل برىء وان الرسالة لا تتضمن شيئاً يوجب الرية في الرجل كان المالك والبواب مسئولين بطريق التضامن والتكافل فيما بينهما بدفع جميع التعويضات التي يستحقها الساكن وكان للمحكمة الحق في ان تحكم على المالك بأن يرفق البواب فاذا امتنع عن رفته تحكم عليه بغرامة يومية الى حين تمام رفق البواب

تعليق

ان المالك مسئول قانوناً عن جميع الافعال التي يأتيها البواب وعلى الخصوص وقائع الاعتداء والايذاء والشم والتهديد كذلك يكون المالك مسئولاً في حالة ما يذيع البواب اخباراً عن سير وسلوك الساكن وأفراد عائلته وكذلك ما يذيعه كذباً عن السكان ويضر بسمعتهم التجارية . وحكم بمسئولية المالك والبواب معاً متضامنين بتعويض الضرر الذي اصاب الساكن في حالة تأخر فيها البواب اربع وعشرين ساعة عن تسليم رسالة وردت الى المستأجر بطريق البوابة فاستلمها البواب واهمل تسليمها الى صاحبها وحكم بان المستأجر له الحق في اجبار المالك على رفق البواب اذا كانت تصرفات البواب محل شكوى المستأجر وكانت الشكوى صحيحة .

٧٥١

محكمة تيم

حكم تاريخه ١٢ مارس سنة ١٩٢٣

الاعلانات الملتصقة على الجدران . عدم جواز تمزيقها . وجوب استصدار حكم بإزالتها

القاهرة القانونية

لا يجوز تمزيق الاعلانات التي تلصق على الجدران أو على الألواح التي تقام في الشوارع فمن مزقها بغير حكم كان مسئولاً عن عمله ، حتى الاعلانات التي تتضمن اهانة في حق الحكومة أو في حق موظفين عموميين يجب ان تبقى وللنيابة العمومية ان تحاكم الفاعل وتستصدر حكماً بالادانة والعقوبة والأزالة

تعليق

لا المحاكم ولا المفسرون من هذا الرأي . اذ الرأي الراجح ان للمالك الحق في تمزيق الاعلانات التي تلصق على جدار بيته بدون ان يلجأ الى القضاء ، لان للمالك الحق المطلق في التصرف في ملكه بطريقة مطلقة وليس للغير ان يعتدى على ملكه بلصق اعلانات على جدار ملكه بغير اذنه وبغير رضاه ، فاذا لصق شخص اعلانات على جدران ملكه بغير اذنه وبغير رضاه ومزقها فان عمله هذا لا يعد مخالفة ولا يترتب عليه مسئولية مدنية مطلقاً

اما اذا مزق الاعلان شخص غير المالك فانه يكون مسئولاً عن اعتدائه هذا ويترتب على عمله مسئولية مدنية فقط . اللهم الا اذا

كان الاعلان يتضمن الفاظاً أو صوراً خادشة بكرامة الشخص الذي مزقه فلا مسئولية عليه في تمزيقها لانه يكون في حالة دفاع عن شرفه وعن كرامته . وقد حكمت المحاكم بأن رجال البوليس لهم الحق في تمزيق الاعلانات التي تلصق ويكون فيها اهانة لرجال الحكومة ولو كان اللصق حاصلًا على جدران بيوت وجنائن مملوكة للأفراد .

٧٥٢

محكمة ييزاد سون بفرنسا

حكم تاريخه ٤ يونيو سنة ١٩٢٣

هبة . سبب غير مشروع . بطلان

القاهرة القانونية

١ - ان الهبات التي تعقد بين رجل وامرأة بقصد تسهيل معاشرة غير مشروعة أو بقصد استعادتها هي هبات باطلة وكذلك الهبات التي تحصل ثمناً لهذه الصلات الغير المشروعة

٢ - أما الهبات التي يثبت من ظروف وقرائن الدعوى ان الواهب وهبها بقصد مكافأة الموهوب له عن العناية التي بذلها له في أثناء مرضه الطويل فانها تكون صحيحة نافذة

تعليق

(راجع بهذا المعنى الاحكام العديدة الصادرة من محكمة تقض و ابرام فرنسا بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٩٨ « مجموعة سيرى سنة

الضرر الذي أصاب المريض أو أنه من الخطأ
ومن الظلم الأخذ بمبدأ عدم مسئولية الأطباء
بطريقة مطلقة

٧٥٤

محكمة بريف

حكم تاريخه ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣

المدعى عليه . تجاوزه حد الدفاع المشروع .
مسئولته أمام المدعى

القاعدة القانونية

إذا تجاوز المدعى عليه حد الدفاع المشروع
قانوناً بأن نسب إلى خصمه أموراً كاذبة أو
اتهمه بهم باطلة بقصد التأثير في افكار القضاة
تضليلاً لهم كان مسئولاً مدنياً عن تعويض الضرر
الأدبي أو المادي الذي يلحق بخصمه ولو خسر
خصمه الدعوى الأصلية لأي سبب من
الاسباب . فإذا رفعت فتاة دعوى على فتي
اغواها بعد ان وعداها بالزواج ثم هجرها فادعى
الفتى بأن الفتاة كانت من بنات الهوى وانها
اعتادت من قبل معاشرته أياها على الفسق
والفجور وكان يعلم بأن هذه التهم لا أصل لها
وانما دفعه لتسببها الى الفتاة الهرب من المسئولية
المدنية التي نشأت عن استهواء الفتاة المذكورة
وجب الحكم عليه بتعويض الضرر الأدبي الذي
نال الفتاة من هذه التهم الباطلة حتى ولو قضى
القضاء برفض دعوى الفتاة الأصلية

١٨٩٨ جزء أول نبذة ٥١٣ ، وحكم محكمة
استئناف ديجون بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠
« راجع دلوو سنة ١٩٠١ جزء ٢ نبذة ٤٥
وراجع ايضاً حكم محكمة تقص و ابرام باريس
بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٢٣ ، وراجع ايضاً
الحكم الصادر من محكمة الازبكية الحزئية
بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ومنشور بمجلة
المحاماه عدد ديسمبر سنة ١٩٢٣ ص ٢٦٠
س ٤ وراجع ايضاً الحكم الصادر من
محكمة الاستئناف الاهلية في استئناف
الخواجه البير مرسق ضد الست ماريه حزكليا

٧٥٣

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ٩ يونيه سنة ١٩٢٣

طبيب . . مسئولته عن الخطأ . تقدير الخاطم
للنظريات العلمية

القاعدة القانونية

انه وان كانت المحاكم ليس لها السلطة
المطلقة في تقدير قيمة النظريات العلمية المحضة
عند ما يطلب منها تقدير مسئولية طبيب نشأ
عن كيفية معالجة المريض ضرر ما إلا انه اذا
ثبت للمحكمة ان الضرر الذي أصاب المريض
كان نتيجة خطأ الطبيب خطأ جسيماً أو نتيجة
إهماله إهمالاً فاحشاً أو نتيجة عدم احتياطة وتحريزه
أو نتيجة جهله الأصول والقواعد يتعين على
كل طبيب اللامم بها حتماً فان للمحاكم ان
تحمك بمسئولية الطبيب وان تحكم عليه بتعويض

تعليق

لم نعتز على حكم صدر من المحاكم الاهلية بهذا المعنى مع ان اساليب الدفاع في مصر كثيراً ما تتضمن مثل هذه التهم الباطلة فبذا لو وجهت المحاكم عنايتها الى هذا الأمر واقتدت بأحكام محاكم فرنسا فحكمت بالتضمينات والتعويضات على المدعى عليهم الذين يلجأون الى مثل هذه الاساليب الغير المشروعة بقصد تضليل القضاء

والقاعدة ان التهم والادعاءات الباطلة التي يلجأ اليها الخصوم في دفاعهم للهرب من نتائج الدعاوى انما تترتب عليها مسئولية اذا حصلت بجهل وبسوء نية وبقصد اساءة الخصم في شرفه أو في كرامته وبقصد اضلال القضاء عن طريق الحق . ويستفاد الخبث وسوء النية عادة من ظروف وقرائن كل دعوى . وقد يختلط سوء النية بالغش والمحاكم سلطة واسعة في تقدير الوقائع والقرائن التي تستنتج منها سوء القصد والغش

٧٥٥

محكمة لييج liège يلجيكا

حكم تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٢٢

البيع بصفة اوكازيون . العيوب الخفية . ظهورها بعد التسليم

القاعدة القانونية

البضائع التي تباع بصفة اوكازيون انما تباع وتشتري تحت مسئولية المشتري وتبقى

الصقعة باثة نافذة ولو ظهرت في البضاعة عيوب خفية بعد التسليم والتسلم

٧٥٦

محكمة لييج liège يلجيكا

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٣

العقود . تفسيرها . سلطة المحكمة . قصد المتعاقدين .

القاعدة القانونية

ان القانون لم يسن قواعد مخصوصة لتفسير العقود والمشارطات والمحاكم الحرية المطلقة في اختيار الطرق التي توصلها الى معرفة حقيقة قصد الموصى فهي اذن ليست ملزمة بقصر فحصها على ألفاظ العقد بل لها ان تستعين بكافة طرق التحقيق وعلى الخصوص البيئة للتحري عن قصد الموصى

تعليق

هذا المبدأ من المبادئ الرشيدة التي يحسن العمل به في مصر اذ كثيراً ما ترى المحاكم على وجه العموم والمحاكم الشرعية على وجه الخصوص تقصر بحثها على الفاظ العقود والشهادات وتجهد في استخراج مقاصد المتعاقدين والواقفين من منصوبات العقود والشهادات على ان المشاهدات دلت على ان الالفاظ التي تكون استعملت في كتب الوقف أو في عقود البيع أو في الشهادات الاخرى لا تعبر تماماً عن قصد واضعها فيضطر

المفسرون عند وجود شبهة أو غموض أو ابهام الى الاستعانة بالنحو والصرف والمعاني والمنطق وعلم الأصول للوصول الى معرفة غرض الواقف، وقد يكون الواقف رجلاً امياً أو ليس على شيء من علم الأصول والنحو والصرف والمعاني فتكون النتيجة ان المفسر يدخل في كلام الواقف ما ليس منه ويخرج منه ما ليس فيه. افلا يحسن في مثل هذه الاحوال ان يستعين القاضى بطرق التحقيق المقررة في القانون لمعرفة غرض الواقف أو قصد الموصى أو نية المتعاقد، كسماع شهادة شهود العقد أو ذوى قرابة الموصى أو الواقف أو سماع اقوال المقربين منه الذين سمعوا منه كلاماً أو عرفوا نواياه. انا نعتقد ان الاستعانة بطرق التحقيق لمعرفة قصد المتعاقدين والمرشدين فيها فائدة وفيها ضمان.

٧٥٨

محكمة لييج liège بيلجيكا

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٢٣

تمثيل . حق الشخص في ابداء
استحسانه أو استهجانته له

القاعدة القانونية

من شهد تمثيل رواية في أحد التيارات العمومية كان له الحق في ان يظهر استحسانه أو أو استهجانته بالطرق المألوفة اما بالتصفيق أو بالتصغير بشرط ان لا يترتب على عمله اخلال ما بنظام الحفلة. ويبقى له هذا الحق ولو صدرت لائحة من مأمور البلدة أو محافظ المدينة ينهى فيها الجمهور عن التصغير في قاعة الملهى

٧٥٩

محكمة استئناف بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣

وفاة أحد الاقارب . التعويض . الضرر
الادبي . سلطة المحكمة في تقديره

القاعدة القانونية

١- القاضى له السلطة المطلقة في تقدير الضرر الأدبي الذى يلحق الشخص بسبب موت أحد ذوى قرابته على أثر حادثة اصابته وهذا التقدير يختلف بحسب اختلاف ظروف كل حادثة وليس خاضعاً بتعريفه مقررة ولو كان العرف جرى على الأخذ بها

٧٥٧

محكمة لييج liège بيلجيكا

حكم تاريخه ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢

شيك . بروتستو . عدم الدفع .
احتساب الفوائد .

القاعدة القانونية

الشيك الذى يقدم للدفع ولم يدفع ثم يعمل عنه بروتستو تجرى عليه الفوائد من تاريخ عمل البروتستو الى تاريخ الدفع أسوة بالسندات والكميالات

٢ - ان حزن الاولاد على أمهم التي اصابها خطأ حادثة أودت بحياتها لا يكفي للحكم لهم بتعويض مالي اذا ثبت انه لم يصيبهم ضرر مادي مطلقاً

٧٦٠

محكمة هوى يلجيكما

حكم تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢

طبيب . اتعاب . ما يدخل فيها

القاعدة القانونية

تدخل في اتعاب الطبيب المعالج اتعاب زميله الذي يدعى للاستشارة كما تدخل فيها اتعاب الجراح الذي يدعى لعمل عملية جراحية أوجبتها الضرورة في أثناء مدة المعالجة

٧٦١

محكمة چاند

حكم تاريخه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢

عقود . قصد المتعاقدين . اختلافه عن الفاظ العقد

القاعدة القانونية

مهما كانت الالفاظ التي استعملت في عقد ظاهرة ونيرة فان قصد المتعاقدين يجب ان

يقدم عليها متى ثبت ان نية المتعاقدين تغاير مدلول الالفاظ التي استعملت

٧٦٢

محكمة ترموند

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣

قانون تقييد اجور الامكنة . تنازل المستأجر عن التمسك بأحكامه

القاعدة القانونية

ان الغرض من سن قانون تقييد أجور الأمكنة انما حماية المستأجرين من استبداد الملاك وهو يحرم تنازل المستأجر عن الانتفاع بمواد هذا القانون كلها أو بعضها . ولا يجوز للمستأجر ان يتنازل مقدماً عن التمسك بأحكام هذا القانون . فاذا ما تنازل كان تنازله باطلاً لا يعتد به الا ان هذا لا يمنع من التنازل عن الايجارة نفسها باعتبار ان الايجارة حق انتفاع مكنسب له فتنازل عنه مختاراً

البحر في قانون مصر وقوانينها

مقارنة الشرائع

كرهت هذه الطريقة إلينا آراء ومبادئ وأزالت الطريقة الحديثة من أنفسنا هذا الكره وأصبحنا الآن نقف من العلماء القدماء والمحدثين الشرقيين منهم والغربيين موقف الرجل العادل لا يستهويه حب ولا يصرفه بغض وإنما هذا وذاك عنده سواء في الموضوع لقوانين البحث

أما هذه الطريقة الحديثة فهي نافعة النفع كله لاستخراج نوع من العلم لم يكن لنا به عهد مع شدة الحاجة إليه وهو درس « مقارنة الشرائع » أى دراستنا القوانين الأجنبية مع دراستنا قوانيننا المحلية ومقارنة هذه بتلك واستنباط فكرة من مجموع تلك القوانين تكون هي للثل الاسمي من العدالة الذى نبغى الوصول إليه .

نعم دراسة هذا العلم علينا حق . لأن الشعوب تقرب بعضها من بعض بحكم المدنية ومهولة المواصلات حتى أصبح كل شعب فى حاجة الى التصرف الى قوانين الأمم الأخرى فلا يكون بين الشرائع تقور من شأنه التأثير فى المعاملات التجارية .

ولسنا نجعل أو نتكر عمل الشارع المصرى وشدة حاجته الى التصرف الى

قد يمكن أن نقول ان الطريقة الفنية التى اتبعت فى مصر حتى اليوم فى دراسة القانون كانت مقصورة على الشرح على المتون مع معرفة الاصول الشرعية وطرق تطبيقها بدون نظر الى قوانين البلاد الأخرى .

وهى وان كانت طريقة نافعة النفع كله اذا أريد تكوين ملكة فى النقد اللفظى لحسب وتقوية الطالب فى حفظ قوانين بلاده وحسن فهمه لنصوصها لا تكفى لإيجاد نظريات علمية وإظهار طرق ومبادئ قانونية جديدة . كما أنها لا تكفى للأحاطة بمختلف المذاهب وتنوع الآراء وتعدد الاحكام والتفصيل فى التعليل . وإهم اعتبار من كل ما ذكر أنها لا تساعد الفكر على حل الأشكلات القانونية وتفسير المسير منها .

وليت الامر يقتصر على ذلك اذا نحن اكتفينا بها بل انها تؤثر فى أنفسنا نحن الطلبة تأثيراً شديداً وتكون لنا فى القانون رأياً واحداً فقط وذلك ما يبعثنا دائماً على ان نتعصب له وتناضل عنه .

إيثار لقوانيننا وكلف بها وقد تكون غير عادلة وبغض لقوانين البلاد الأخرى ومقت لها وقد تكون جاهلين تلك القوانين الجهل كله .

القوانين الاجنبية وهو يشرع لأقوام مختلفة الجنسية متعددي الاحوال الشخصية خاضعين لامتيازات أجنبية يجب مراعاتها في معاملاتهم .

كذلك يجب مراعاة الاخذ بأسباب الرقي والانتفاع بما اظهرته تجارب الامم الراقية ودواعي الحضارة .

وأخيراً ان دراسة هذا العلم واجبة لنتمكن من فهم القوانين فهماً صحيحاً حظ الصواب فيه أكثر من حظ الخطأ ونصيب الوضوح فيه أوفر من نصيب الغموض .

ولقد سار على هذا المنهج الحديث كثير من رجال القانون وفلاسفة التشريع المصري — أولئك الذين لو أنهم اسدوا إلينا هذا الفضل وحده لكان لهم علينا من حق البر بهم والوفاء لهم أن نذكرهم ذكر الشاكرين المعترفين بحسن الصنيعة

بدىء بهذا النوع من الدراسة عندنا وتولى التدريس بهذه الطريقة نخبة من الاساتذة المصريين . فاذا أنواع من الدرس لم نعرفها من قبل واذا فنون من النقد لم يكن لنا بها عهد . واذا دارس القانون لذاته ينبغي ان يدرس قوانين بلاده وان يعرج على قوانين البلاد الاخرى فيتقن هذا وذاك وان يقف على جميع الآراء في الموضوع الواحد من غير تفاوت ولا تفريق لان ذلك أدعى لرسوخ المسائل في الذهن واقرب لفهم احكامها وانمي

للملكة التفقه واسهل لمعرفة طرق الاستنباط وسبل القياس واظهر في كيفية تحليل المواد وتطبيق الحوادث على جزئياتها والتدليل على ما استخلص من الآراء منها .

كل هذه مسائل ظهرت لنا حين صممنا هذا النوع من الدرس يلقيه الاساتذة المصريون . ولست ازمع أنا لسنا في حاجة الى درس القانون على المنهج القديم ؟ بل أرى اننا في حاجة الى المنهجين معاً فنجعل درساً خاصاً نغنى فيه بشرح المتن عناية خاصة فنيين دقائقه ونظهر ما خفى منه وما غمض وتدل على ما اشتمل عليه من عيب أو خطأ وفي ذلك من تقوية الطالب واجادة فهمه لقوانين بلاده ما نحن في حاجة اليه . ونجعل درساً آخر نتخذ فيه قوانين البلاد الاخرى وآراء كتابهم في بعض المسائل مرآة تبين فيها حياتهم العلمية وحالتهم القضائية وما وصلت اليه أفكارهم فنستفيد من وراء ذلك الشيء الكثير .

الطريقة القديمة ولم اتبعها القرماء

ولقد كانت الطريقة القديمة — طريقة الشرح على المتن هي المتبعة عند القدماء من فقهاء القانون : من هؤلاء في فرنسا لورانت — دي مولب — اوبري ورو — كبتان — بلانيول — وهم أصبح من عرفنا بفرنسا فقها في القانون واصدقهم رأياً فيه .

وكذلك كان الحال عند فقهاء الشريعة الاسلامية اذ نحا الأئمة الاربعة واتباعهم هذا النحو وساروا على هذه الطريقة

بالقوانين الوضعية للبلاد الاخرى هو انتشار رأي المدرسة التاريخية .

وترى هذه المدرسة ان القانون ثمرة من ثمرات عصره قد عمل لانضاجها الزمان والمكان والحال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولما كانت هذه العوامل تختلف في بلد عنها في اخرى كذلك صبحت قوانين كل امة مستقلة بذاتها ما يوافق منها امة لا يوافق مزاج امة اخرى ولا يتفق وروحها الاجتماعي .

ومن كل ما تقدم نشأت فكرة عدم دراسة التشريع المقارن .

الطريقة الحديثة

ولكن كل ما تقدم من الاسباب لم يرق في نظر بعض المحققين من رجال القانون من هؤلاء « اهرنج الالماني » الذي نقد نظرية المدرسة التاريخية بحق وكون له في هذا الموضوع رأياً بکراً فطن له رجال القانون بعد وعنوا به عناية تامة حتى انتهى بهم الامر الى نتيجة طريفة ما كنا ننتظرها ولا كان ينتظر احد الناس من القدماء ان يصل اليها البحث .

هذه النتيجة هي وجوب درس التشريع المقارن لفهم روح القانون وفلسفة التشريع وردها الى مصادرها رداً مجلثم فهم الروح الاجتماعي لكل امة على حدة وقد كان من قبل مبهما لا تصرف منه الا قليلا تحيط به الشكوك والاهام

راى « اهرنج » ان الامم ليست بكائنات

وعلى هذه الطريقة أيضاً اخرج لنا المرحوم احمد فتحي زغلول كتابه « شرح القانون المدني » الذي أصبح آية في البلاغة القانونية في ايجازه مع اعجازه ولو كان وضع بطريقة حلمي عيسى في شرحه البيع او غيره من المؤلفين في مؤلفاتهم الحديثة لكان نخر الناطقين بالضاد من رجال القانون .

لعل انتشار مبادئ القانون الطبيعي وتشبع افكار الذين عاشوا في القرن التاسع عشر بتلك المبادئ من اكبر اسباب القعود عن الاخذ بهذه الطريقة الحديثة في درس القانون . ذلك انهم كانوا يعتقدون ان القوانين الطبيعية هي القواعد والمبادئ التي يقرها العقل البشري قوانين ثابتة واجبة الاتباع وانها قوانين صادقة وانها منتهى ما وصل اليه العدل . لذلك رأوا ان الاخذ بما دون هذه القوانين خطأ والاقتصار على مبادئها اصابة وتوفيق . وسبب آخر جعلهم لا يرجعون الى قوانين البلاد الاخرى كي يسدوا وجه النقص في قوانينهم هو غلوهم في الثقة بأنفسهم واكبارهم لها عن ان تحتاج الى استدلال . كأن الصواب لهم واجب والعصمة عليهم موفورة وكان وقوع النقص في قوانينهم ممتنع ونسبته اليهم جرم كبير ؟

ولو انهم درسوا القوانين الاجنبية وقرنوا بها قوانين بلادهم لو انهم فعلوا ذلك لكان هذا اولي لهم واخرى لاحق ان يتأيد وللرأى ان يعظم حظه من الصواب .

وسبب ثالث جعلهم يحجمون عن الاخذ

مستقلة بعضها عن بعض بل انها تكون جامعة
كتكوين الافراد للامة والخطأ كل الخطأ ان
تنظر الى كل امة نظراً الى الشيء المستقل عما
قبله وما بعده ذلك الذي لا يتصل بشيء مما
حوله ولا يتأثر بشيء مما سبقه او احاط به .
نعم ذلك خطأ لأن الامة المستقلة هذا
الاستقلال — ان كان تمت هناك امة بهذه
الصفة — لا عهد لها بهذا العالم انما يأتلف
هذا العالم من ام يتصل بعضها ببعض ويؤثر
بعضها في بعض .

ولولا ذلك لما اتصلت اجزاء العالم ولما
كان بين قديمها وحديثها سبب . ولما شملتها
احكام عامة ولما كان بينها من التشابه قليل
ولا كثير .

ولقد كلف الفرنج بهذا الراى الكلف كله
وقدروه حق قدره فلم يحل عام ١٨٧٠ حتى
وجدت في باريس جمعية سميت بجمعية التشريع
المقارن . ولقد اغراهم ابداع هذا الراى بعمل
مؤتمر دولى علمى فأقامه الفرنسيون عام ١٩٠٠
ودعى اليه خيرة الاساتذة من الغربيين
وتباحثوا ملياً في هذا الموضوع البكر وعالجوه
من الوجهة العلمية الصرفة ومن جميع الوجوه
الاخرى الاجتماعية منها والعمرانية والسياسية .

«ما الذى يصح أنه نرجع اليه فى دراستنا من

قوانين اليهود الاخرى»

وعلى مرید هذا العلم ان يتخير من

القوانين ما يناسب روح امته الاجتماعى
وما اكثر ما يجد محب البحث منها وعليه
الا يكتفى بتصفحها والمرور عليها مر الكرام؟
بل يجب ان يدقق فى بحثها وان يكون حسن
التحقيق ليخرج بنتيجة تناسب عمله الذى
اقدم عليه .

فدراسة هذا العلم بمصر نحن فى حاجة
الى دراسة القوانين الفرنسية لان القانون
المصرى مأخوذ عنها فى مجلته .

كذلك نحن اشد ما نكون حاجة الى
الشريعة الاسلامية الفراء لان واضع قانوننا
اخذ بالكثير من مبادئها بدون تصرف فى
بعض هذه المبادئ . وبتصرف كبير فى بعضها
الآخر هذا هو الواقع فالقانون الفرنسى
اصل هذه الشرائع المصرية الحديثة والشريعة
الاسلامية كانت شريعة البلد والحكومة
فكرت عند تحضير القانون فى مقارنة تينك
الشريعتين «قارن بين نصوص هاتين الشريعتين
وقابل الفاظ المواد وترتيبها يذهب عنك
كل ريب»

هذه هى وجهة نظر الشارع المصرى
وتلك كانت روحه يجب الا ننساها وان
نسترشد بها فى شرح قانونه بأن نرجع الى نفس
مصادر الاحكام التى دونها فيه فنرجع للاعمال
التحضيرية للقانون الفرنسى ونطلع عليها وعلى
اقوال الشراح الفرنسيين فيها ونرجع الى
احكام القضاء الفرنسى لنفهم مغزى ومرمى
المواد التى نقلت عنه ونرجع لكتب الشريعة

الاسلامية لنستأنس بأقوال فقهاءنا لنعرف
حكمة ما استمدده الشارع منها ونستفيد . نعم
نستفيد فنلم بأصولها وما اقره علماءها من
المبادئ الجليلة التي كادت تصبح في نظرنا
كأنها اجنبية عنا مع انها وضعت لنا ولبلادنا
ووضعها من كان منا ولنا باغة تربطنا جميعاً
برباط محكم . تلك الاصول والمبادئ التي
غفلنا عنها حتى كساها الدهر مسحة القدم
فأصبحنا أوكدنا ان نصبح بلا عصبية قانونية
تقوم من معوج القوانين الدخيلة علينا والتي
وان كان فيها بعض الخير لنا فأنها لا تركز على
اصول ثابتة في ارضنا ومغذاة بروح مصرية
يرجع في اصلها وكيانها الى ما افتي به اجدادنا
وعالجوه في مصر ولمصر

وليست دراسة الشريعة التي كتبت بلغة
البلاد بالامر الهين والشئ اليسير ان دراسة
العلوم بلغة الامة ينقل العلم اليها فيعلمها اما اذا
درست الشرائع الاجنبية فقط فأن المنفعة
تصبح موقوفة على افراد معدودين لا تتعداهم .
لذلك يجب ان ندرس الشريعة الاسلامية
الغراء حتى نربط قانوننا الحاضر بقانون
اجدادنا الغابر فتتصل مصرنا الحديثة بمصرنا
القديمة فينشأ الحقوقيون بمصر ولم تقطع بهم
رابطة الماضي وحتى لا يشعرون بفراغ وراءهم
وابهام امامهم وكلما كانت الصلة بين الحاضر
والماضي متينة كلما كان الترقى آكد في
الرسوخ والبقاء

طه السيد نصر

الطالب بالحقوق الملكية

نزعَات

ومن لواذع الكلام قولهم :

“ Partez du principe que dans un Etat bien réglé, on doit décider par le droit politique ce qui est politique, comme par le droit civil ce qui est civil ”

Napoléon.

ومنها

“ Rien ne donne plus de force aux lois que la subordination extrême des citoyens aux magistrats. ”

Montesquieu.

ومن احسن ما قيل :

“ N'est-ce pas une preuve du peu de science juridique qui règne au Palais, qu'un texte d'auteur ou un arrêt y prévaient presque toujours contre les meilleures raisons. . . . ”

Ed. Picard.

ومن الحكم :

“ La vérité se perd dans les discussions prolongées. ”

X.—

وما أطف الذعَات قولهم :

“ Tant que l' incompatibilité de la profession d'avocat et du mandat législatif n'aura pas été proclamée, il vaudra mieux, plaideur, se confier à un député qu'à un bâtonnier. ”

Bing.

ومثله عن مرافعات المحامين :

“ Dire ce qu'il faut n'est pas assez; le client veut de la sauce, il l'a payée. ”

Réné Benjamin.

العدد العاشر	فهرست	السنة الرابعة
صحيفة ٩٠١	الجرائم الانتخابية . المادتان ٢٤٤ و ٢٤٥ فقرة أولى عقوبات والمادتان ٧٦ و ٧٧ فقرة أولى من قانون الانتخاب المادتان ٣٢ و ٤٧ مكررة عقوبات (لحقرة صاحب العزة الاستاذ مقصود بك قومه)	
نمرة الحكم	صحيفة	الاحكام
٦٨٧	٩٠٧	تقضى . دفاع عن النفس . عدم الفصل فيه . التمسك به عرضاً
٦٨٨	٩٠٧	تقضى . عدم حضور المدعى المدنى . الحكم بطلانيته . ابطال المرافعة . عدم جواز . تفويض النيابة الراى . حكمه قانوناً
٦٨٩	٩٠٩	تقضى . رفض سؤال الشاهد . سلطة المحكمة حكم نهائى من محكمة الجنح . اعتبار الواقعة جنائية . قاضى الاحالة . تقييده
٦٩١	٩١٠	ربا . تعدد الدفع . تعدد الديون . العادة
٦٩٢	٩١٠	تزوير . دسمى . كاتب مجلس ملى . موظف عموى
٦٩٣	٩١٠	تقضى . تحليف المدعى المدنى اليمين . جواز تقضى . الاثبات امام المحاكم الجنائية . فى مسائل الملكية
٦٩٥	٩١١	حالة البراءة . جواز الحكم بالتعويض
٦٩٦	٩١١	دفاع شرعى . لزوم . عدم لزوم
٦٩٧	٩١٢	تظلم . ادارى أو قضائى . مادة ١٣٢ . تعجيل انظر الدعوى . سلطة رئيس المحكمة . محكمة الموضوع
٦٩٨	٩١٢	التقدي المباح . صحافة . السب . القذف . اثبات . موظف عموى . جريمة الاهانة . هيئة نظامية كل الهيئة . سوء النية . صاحب امتياز الجريدة . مسئولية

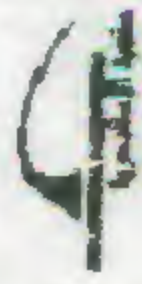
نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٦٩٩	٩٢٠	محكمة الاستئناف الاهلية موظف . مستخدم . احالة على المعاش . ديوان ملكي . ارادة سنية
٧٠٠	٩٢١	العيب الخفي . تعريفه . شروطه . حكمه
٧٠١	٩٢٣	قانون الخمسة افدنه . مزارع . من هو التماس اعادة النظر . غش . تعريفه حجب . قرار مجلس ملي فرعي
٧٠٣	٩٢٥	اختصاص عقارى . حكم شرعى . احكام اجنبية أو مختلطة . جواز بيع . بيع قطن . من المالك لتاجر . صحتها . حجة على المستأجر
٧٠٤	٩٢٦	المجلس الحسبي . اختصاصه . الحجز على ناظر الوقف
٧٠٥	٩٢٨	اهلية التعاقد . سن الرشد . حسابه . تقويم هجرى « المادة الثامنة من أمر على ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ »
٧٠٦	٩٢٨	المجلس الحسبي . اختصاصاته . وصى مختار . مشرف . (المادة السابعة عشرة من لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٦)
٧٠٧	٩٢٨	وصى . اتعابه . تقديرها . ما تجب مراعاته في التقدير . تقديرها مقدماً . (المادة ٣٢ من لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٦)
٧٠٨	٩٢٩	وصى للخصومة . تعيينه . اختصاص المجلس الحسبي
٧٠٩	٩٢٩	اهلية التعاقد . تعهد قاصر . منفعة مادية . زواج مجلس ملي . حكم . تنفيذه . جهة الادارة . عضو اكليروس . كيفية تشكيل المجلس الملي
٧١٠	٩٣٠	محكمة مصر الابتدائية الاهلية
٧١١	٩٣١	محكمة الموسيقى الجزئية

نمرة الحكم	مصحفة	تابع فهرست الاحكام
٧١٢	٩٣١	محكمة الوسكى الجزئية
٧١٣	٩٣٢	» . الازبكية »
٧١٤	٩٣٣	» ايتاي البارود »
٧١٥	٩٣٤	» الابان »
٧١٦	٩٣٥	» كفر صقر »
٧١٧	٩٣٦	» بنى سويف »
٧١٨	٩٣٩	» المنيا »
٧١٩	٩٤١	» اسيوط »
٧٢٠	٩٤٢	» طهطا »
٧٢١	٩٤٣	» اخميم »
٧٢٢	٩٤٥	فتوى شرعية
٧٢٣	٩٤٦	» »
٧٢٤	٩٤٧	» »
٧٢٥	٩٤٨	» »
		اجور خفر . طريقة تحصيلها
		عملة اجنية . طريقة الوفاء . عملة البلد .
		المشروط فيه الوفاء .
		اشكال . اختصاص القاضى الجزئى . محضر صالح
		عقود . صورية . الطعن فيها . من له مصلحة
		مصارف . مساقى . وزارة الاشغال . اختصاص
		اجارة . محكمة المؤجر . محكمة المستأجر . التنازل
		عن الاختصاص المشروط . دعوى مستعجلة
		طررد المستأجر الذى انتهت مدته . تمكين
		المستأجر الجديد . استعجال
		قسمة العقار . تكوين الحصص . اصغر نصيب .
		تجيب حصة . شريك . عدم جواز . رضا .
		الشركاء . حالة وجود قاصر
		عقود . اثبات . الموانع من الاستحصال على
		كتابة . سلطة القاضى .
		شفعة . حكم الشفعة . ناقل للملكية . ربع .
		استحقاقه
		انتخاب . ابداء رأى . استعمال الحق اكثر
		من مرة . شريك . عقوبة . اختصاص . مادة
		٤٠ و ٤١ عقوبات
		وقف . استحقاق الناظر . من الصافي بعد
		المصاريف وبعد الدين
		وقف . استحقاق المستحقين . زراعة . اجارة .
		الدفع قبل الاستحقاق . ضمان الناظر
		هبة . الهبة للصغير . شروط . القبض
		وقف . أخذ المشروط عيناً أو نقداً . الخيار
		للمستحقين

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٧٢٦	٩٤٩	وقف . انعقاده . شروطه . الوقف المنجز
٧٢٧	٩٥١	وقف . الناظر . سلطته اذا ضم اليه ثقة
٧٢٨	٩٥٢	قرار حياة التصرفات . استئاف . الاذن بمخالفة شرط الواقف
٧٢٩	٩٥٢	وقف . إدخال وإخراج وتغيير حكم الاشهاد الجديد
٧٣٠	٩٥٣	وقف . استبدال مصلحة . شراء اطيان بياقي ثمن عقار
٧٣١	٩٥٤	وقف . ناظر . حكم باشهار افلاسه
٧٣٢	٩٥٤	وقف . ناظرين . وفاة أحدهما . سلطة القاضي
٧٣٣	٩٥٥	وقف . حراسة قضائية . حكم مختلط
٧٣٤	٩٥٥	دعوى شرعية . شرائط صحتها . عتق . دعوى . على عتيقة
٧٣٥	٩٥٦	وقف . غلة . عدم النص على من يؤول اليه نصيب من يموت
٧٣٦	٩٥٧	وقف . الناظر . واجباته . نفقة . الوصي
٧٣٧	٩٥٧	وقف . الاشتراط « لكل من » تعدد الاوقاف . القسمة . تقضها
٧٣٨	٩٥٩	شفعة . اطيان الحكومة . بيعها بالممارسة . المستاجر من مدة طويلة
٧٣٩	٩٦٠	مخدوم . خادم . رفته قبل انتهاء مدة العقد . خطأ من الجانبين
٧٤٠	٩٦٠	القضاة . سلطتهم في تقدير المستندات . الحكم بتزويرها أو صحتها بغير تحقيق
٧٤١	٩٦٠	تعويض استحقاق منزل . ملحقاته . حق القرار

نمرة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٧٤٢	٩٦١	محكمة الاستئناف المختلطة وقف . حالة الانتكار . منع سماع الدعوى بغير اشهاد
٧٤٣	٩٦١	» » » حراسة . شرط التنازع . المستأجر . ترك الارض المؤجرة . ضرورة التهيئة للزراعة
٧٤٤	٩٦٢	» » » شفعة . اعلان البائع والمشتري . استئناف . عدم اعلانه في الميعاد لأيهما يجعله غير مقبول شكلاً
٧٤٥	٩٦٣	» » » التماس . اعادة النظر . الدفع من باب الاحتياط بالتقدم . عدم الفصل فيه
٧٤٦	٩٦٣	» » » سمسة . بيع العقار عمل مدني . العرف في تقدير . سمسة السمسار . وكيل بأجر
٧٤٧	٩٦٤	محكمة نقض وايرام باريس الدائن . رفع الدعاوى باسم مدينه . اشتراط ان يكون دينه : ثابتاً . حالاً . خالياً من النزاع
٧٤٨	٩٦٤	» » » جنحة . شبه جنحة . تعويض الضرر . مضرور مجنى عليه
٧٤٩	٩٦٤	» استئناف اجارة . شرط عدم التأجير من الباطن
٧٥٠	٩٦٥	» باريس الرسائل . تسليمها لغير صاحبها . البواب . المالك . مسؤوليته عن اعمال البواب
٧٥١	٩٦٦	» تيم الاعلانات الملصقة على الجدران . عدم جواز تمزيقها . وجوب استصدار حكم بازالتها
٧٥٢	٩٦٦	محكمة ييزاد سون بفرنسا هبة . سبب غير مشروع . بطلان
٧٥٣	٩٦٧	» السين ياريس طبيب مسؤوليته عن الخطأ . تقدير المحاكم للتفريعات العلمية
٧٥٤	٩٦٧	» بريف المدعى عليه . تجاوز حد الدفاع المشروع . مسؤوليته أمام المدعى

غرفة الحكم	صحيفة	تابع فهرست الاحكام
٧٥٥	٩٦٨	محكمة لييج بلجيكا البيع بصفة او كازيون. العيوب الخفية. ظهورها بعد التسليم
٧٥٦	٩٦٨	» » » العقود. تفسيرها. سلطة المحكمة. قصد المتعاقدين
٧٥٧	٩٦٩	» » » شيك. بروتستو. عدم الدفع. احتساب الفوائد
٧٥٨	٩٦٩	» » » تمثيل. حق الشخص في ابداء استحضانه او استهجان له
٧٥٩	٩٦٩	محكمة استئناف بروكسل وفاة احد الاقارب. التعويض. الضرر الادبي سلطة المحكمة في تقديره
٧٦٠	٩٧٠	محكمة هوى بلجيكا طبيب. اتعابه. ما يدخل فيها
٧٦١	٩٧٠	» عقود. قصد المتعاقدين. اختلافه عن الفاظ العقد
٧٦٢	٩٧٠	» قانون تقييد اجور الأمكنة. تنازل المستأجر عن التمسك بأحكامه
صحيفة	فهرسة الابحاث القانونية	
٩٧١	مقارنة الشرائع. لحضرة الامتاذ طه السيد نصر افندى الطالب بالحقوق الملكية	
٩٧٦	لذات	
رئيس التحرير: عزيز خانكي		



Bibliotheca Alexandrina



0542604